

برنامج الجزء الثاني من حواشي الشيخ يس على خلاصة الامام ابن مالك
 رحمه الله * وقد طبع بالمطبعة المولوية * بنفاس العليا المحمية * تحت انفاق
 مولانا الامام * تاج الملوك النظام * عالم العلماء الجهابذة الاعلام * البدر
 المشرق * الذي باهي به المغرب المشرق * بحر القلم الزاخر * الذي أسجد الله *
 الكلام لسلامه * وجعل النيرات والتحريرات طوعا وقالا * حامل لواء
 الشريعة * وحامي حوزته النيرة * منقذ رعيتيه من كل ما يشين ويغيظ * أبي
 المواهب * سيدنا وولانا عبد الحفيظ * أدام الله نصره وتأييده * وخلص
 أمته ومثأثره العديدة * وأعزبه الاسلام * وأحيابه سنة جده عليه
 الصلاة والسلام

صحيفة	صحيفة	التمت
٢٨	التوكيد	٢
٥٣	عطف النسق	٤٨
٩٨	النداء	٨٤
١٢١	المنادي للضيف الى بناء التكلم	١١١
١٢٧	الاستغاثة	١٢٥
١٣٨	الترخيم	١٣٠
١٥٣	التحذير والافراء	١٥٠
١٧٢	نونا التوكيد	١٥٩
٢٢٧	اعراب القمل	١٨٧
٢٨٧	فصيل لو	٢٥٧
٣٠٢	الاخبار بالذي وبالالف واللام	٢٩٥
٣٣٧	كم وكاين وكذا	٣١٤
٣٥٥	التانيث	٣٤٥
٣٦٧	المقصود والممدود	

صحيفة	صحيفة	
٣٧٦	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحاً	
٤٢٣	٣٨٧ جمع التكسير	التصغير
٤٨١	٤٤٦ النسب	الوقف
٤٩٦	٤٨٦ الامالة	التصريف
٥٢٣	٥١٧ فصل في زيادة همزة الوصل	الابدال
٥٥٨	٥٥٠ فصل	فصل
٥٧٤	٥٦٧ فصل	فصل
٥٧٩	٥٧٦ فصل	الادغام

حواشي على

شرح الكافية لابن مالك

عيسى بنون

﴿ الجزء الثاني من حاشية الشيخ ياسين علي ابن مالك ﴾
﴿ وبها مشه ابن مالك علي الكافية ﴾

وقد كساه حلة الطبع * وروى البهاء وحسن الصنيع * من ألهمه الله
وشرح صدره لاستخراج ما بالخبايا والدخائر * من الكتب المعتبرة
النفيسة التي تعطش إليها الأواثل والأواخر * فأنفق النفائس في
طبعها وافشائها قصداً لعموم النفع بها * وهو سيدنا الامام الهمام *
تاج الملوك العظيم * شمس العلوم * ومحرر عوایصات المنطوق
منها والمفهوم * بحر العلم الذي لم يدرك احد قراره * وعجز
البلغاء ان يدركوا ثيابه * أمير المؤمنين * ناصر الملة
والدين * أبو المواهب * سيدناؤه ولا ناعبد الخفيظ *
خلد الله سلطانه ونصره * واعز امره وقرن بطالع
السعد لواءه * وحق في رعيته امله ورجاءه *

﴿ طبع بالمطبعة المولوية * بفاس العليا المحمية ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأَكْبَرِ

﴿باب النعت﴾

- (النعت تابع، تم ما سبق *
بوسمه أو وسم ما به اعتلق)
(كأمر بشخص محسن وزرقتي *
برأيه بينا فيه الفتى)
(ويعطف في التعريف والتكثير ما
لما تلا كما من يقوم كرمها)
(وهو لدى التوحيد والتذكير أو *
سواهما كالقفل فاقف فاقفوا)
(كأبنين برين شج قلباها *

الحمد لله الموصوف بصفات الكمال والصلاة والسلام على سيدنا محمد
المنعوت بمحاسن الخلال وعلى آله وصحبه الذين سعدوا به في كل الأحوال
الهم بك استعين وعليك التوكل فيسرنى النمام ووفقنى للخير واصلح
أحوالى كلها هذا الأيام آمين

﴿النعت﴾

التعبير به اصطلاح الكوفيين ورسمه قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف
والصفة وهو ما باق على حقيقته والمعيب انما هو النقص عن الترجمة أو اريد
به التابع بقرينة ما بعده تجوزا من اطلاق الخاص على العام قال ابن هشام
وجه ذكر باب النعت هنا انه لما فرغ من ذكر الصفات الاربع وكان الغالب
عليها الاتقع الانعوت والغالب على النعوت أن لا تكون الا منها ناسب ذلك
ذكر باب النعت هنا واستتبع ذكر باب النعت ذكر بقية التوابع ولهذا العلة
قدم النعت على غيره مع انه في التسهيل قدم التوكيد قوله (في الاعراب) أي
لفظاً أو تقديرأ أو محلاً اتفق في التابع والمتبوع أو اختلف حقيقة أو حكماً فلا
يرد يا زيد العاقل لان ضمة زيد تشبهه الاعراب فهي في حكمه من حيث
حدوثها بحدوث العامل والمراد تتبعه ولو في بعض الأحوال والعاقل يتبع يا زيد
في بعض الأحوال في اعرابه المحلى وهو النصب لا يقال لا حاجة لذلك لانه

ليس في كلامه ان كل نعت يتبع بل يصدق ببعض النعوت لانا نقول ليس
 المراد ذلك لانه لا فائدة يعتد بها في كلامه ح وإتمام مراده ان كل نعت حكمته
 التبعية قوله (الاسماء) مفعول قدم الاهتمام دون الاختصاص وهو لقب
 فلا مفهوم له عند الجمهور أو التقييدها لانها التي يتصور فيها الجميع أو ذكر
 الاعراب للغالب فلا يرد ان التوكيد اللفظي يكون في الحروف وانه وعطف
 النسق وكذا البيان على ما هو ظاهر عبارة التلخيص يكون فعلا وجملة تابعا
 لمثله وانه قد لا يكون للاول اعراب كالاستيناف وأجيب أيضا عن هذا بان
 المراد يتبع في الاعراب وجودا وعدمه قوله (الاول) أي بحسب الرتبة لا
 الذكر فلا يرد انه وقع تقديم التأكيد في قوله * بنيت بها قبل المحاق بليلة *
 فكان محاقا كله ذلك الشهر * فان كله تاكيدا لذلك الشهر * والمعطوف في
 قوله * عليك ورحمت الله السلام * لانه بحسب الذكر أو المراد الاول اختيارا
 وهو عند الجمهور ضرورة قلنهم تقديم التابع مطلقا لكن أجاز صاحب
 البديع تقديم نعت مثنى أو مجموع تقديم أحد متبوعه وجوز تقديم بدل
 الاشتمال والبعض لكن الاحسن عند التقديم اضافته نحو أعجبنى حسن
 زيدا قلت لك الرغيف ويجوز أعجبنى حسنه زيد وأكلت لك الرغيف
 قاله في الارتشاف في باب البدل قوله (نعت) الخ فاعل ومعطوف عليه والمراد
 بتبعيتها أن يكون اعرابها من نوع اعراب المتبوع وباعتبار عين جهته بان
 يكون السبب في اعرابه هو عين السبب في اعراب متبوعه كما في جاء زيد العالم
 فان السبب في رفعهما هو فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الي زيد في قصد
 المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا مطلقا بخلاف خبر المبتدأ لانا ان قلنا ان المبتدأ مرفوع
 بالابتداء والخبر بالمبتدأ فذلك وان قلنا رفعهما بالابتداء فالجهة مختلفة لان
 الابتداء من حيث اقتضاؤه المسند اليه عامل في المبتدأ ومن حيث اقتضاؤه المسند
 عامل في الخبر فليس رفعهما باعتبار جهة واحدة وبخلاف ظننت زيدا قائما فان ظننت
 من حيث اقتضاؤه مظلونا فيه نصب زيد ومن حيث اقتضاؤه مظلونا نصب

وامرأتين حسن مرآهما)
 التابع جنس يعم النعت والعطف
 المسمي عطف بيان والعطف
 المسمي نسقا والتوكيد والبدل
 فقولي * تم ما سبق مخرج لعطف
 النسق والبدل ويشترك مع
 النعت في قولي * تم ما سبق
 التوكيد وعطف البيان والمراد
 باتمامها ما سبق انها تكمل
 دلالة وترفع اشتراكه واحتماله

قائماً فليس نصبهما من جهة واحدة كذا قيل ونازع فيه الرضى بان ارتفاع الخبر
والمبتدأ من جهة واحدة وهي كونها عمداً في الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة
من جهة واحدة وهي كونها فضلات قال وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير
اسم كل واحد من الاول والثاني فلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف
من جهة كونه فاعلاً وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقى التوابع
ثم الاخبار المتمددة لمبتدأ وكذا المسندات والاحوال والمستثنيات لا تتغير
أسمائها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في التوابع ولو قال يعنى ابن
الحاجب كل ثان اعراب باعراب سابقه لاجله أى اعراب الثانى لاجل
اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا * (تنبيهان) * الاول فى ترتيب التوابع
اذا اجتمعت خلاف قال الرضى واذا اجتمعت التوابع بديع بالنعت
ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق وانما قدم التاكيد على البدل
لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه فى الحقيقة ومدلول التوكيد مدلول
متبوعه وأما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة مفهومه الى
المبدل منه اما بالكلية او بالمضيية او الاشتمال واما الغلط فنادر والمنسوق
اجنبى من تابعه وفي التسهيل عطف البيان بين النعت والتوكيد وحينئذ
فترتيبه هنا ظاهر الا فى البدل وعطف البيان فيمكن كما قال الشهاب ان
يقال قدم العطف الاحتياج الى تاخير البدل للقافية وجمع نوعى العطف فى
عبارة واحدة للمناسبة (الثاني) يجوز فصل التوابع بغير مباين بالكلية
كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير وغير ذلك مما يناله فى حاشية
الفاكهى قوله (فالنعت تابع) النعت بمعنى الصفة الخاصة وهي تطلق باعتبار بن
عام وهو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود نخرج اسم الجنس نحو
رجل لانه وان دل على ذات باعتبار الذكورية الا ان المقصود منه الذات
لا المعنى وخاص وهو المراد بقوله تابع الخ والمراد ما سبق ولو تقدير آفئشمل
المنعوت المقدر وقوله (بوسمه) أى بوصفه أى بدلالته على معنى قائم

الا ان النعت يوصل الى ذلك
التكميل بدلالته على معنى فى
المنعوت أو فى شيء من سببه أى
من المتعلقات به والتوكيد وعطف
البيان ليسا كذلك نخرج حين
قلت بوسمه أو وسم مابه اعتلق
فالنعت المكمل متبوعه بوسمه
كقولى امرر بشخص محسن
والمكمل متبوعه بوسم مابه
اعتلق كقولى زرفتى برا بنوه

بمتبوعه وقوله (اوو سم ما به اعتلق) أي متم ما سبق بدلالته على وصف ما يتعلق به وحينئذ يجب تقييده بذلك المتعلق فهو بهذا الاعتبار يدل على امر قائم بالمنعوت أيضاً فلذا جعل نعتاته كقوائك هذا رجل حسن الغلام فان الحسن حال الغلام لكن لما نسب اليه فهم منه بهذا الاعتبار حالة اعتبارية ثابتة لرجل وهو كونه حسن الغلام فلذا صح جملة نعتاله فالنعت حينئذ الحسن المقيد من حيث انه مقيد والتابع جنس وقوله متم ما سبق فسرہ الشارح والموضح والمرادي بالموضح للمعرفة والمخصص للنكرة واخرجوا به النسق والبدل لانهم لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وبتسليم قصد الايضاح من البدل على ما قاله الرضي فهو ليس متما لما قبله لانه المقصود بالنسبة واعتراض الموضح الحدبانه غير شامل لانواع النعت فانه يكون لمجرد المدح والذم والترحم؟ وأجاب المرادي بانه لما كان اصل النعت ان يوتي به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه قال الشاطبي واوولي من هذا ان يقال لم تخرج النعوت المذكورة عن كونها متممة ما سبق قال وكذا نعت الابهام الذي زاد المصنف نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة اهـ . أقول وكذا غيره مما زادوه ومنه الكاشف نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وان اوردته الشهاب في حواشي الشارح ولم يجب عنه ولا ادري ما وجه تخصيصه بالايراد وما سبب عدم الجواب ثم الفرق بينه وبين المؤكد ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كأمس الدابر والكاشف يكشف تمام الماهية وفسر الاشعري المنم بالمفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح او تخصيص او غير ذلك ويرد عليه المفيد خلاف ما يقتضي المقام فانه نعت الا ان يريد جنس المقام ولا المقام المطلوب وفيه تأمل على ان اعتبار مقتضى المقام بعيد من اعتبار النحاة وقوله بوسمه الخ مخرج التوكيد وعطف البيان لانهم ما وان شاركوا النعت في اتمام ما سبق اما البيان

حسنة الوجه ورجال حسان
الوجوه فلو كان النعت جاريا
فبرا نعت جار في اللفظ على فتي
وهو في المعنى لبنوه ولا بد من
موافقة النعت المنعوت في
التعريف والتشكيك وسواء في
ذلك النعت الجاري على ما هو له
كشخص محسن والجاري على
ما هو لشيء من سببه كزر فتي
برابنوه وكون النعت موافقا

قلمجيئه للايضاح وأما التوكيد فلان زيدا في جاء زيد نفسه لما احتمل ذات
زيد شي آخر يتعلق به كان قوله نفسه أي ذاته ميّنا للمرادوم وضحاله الا انها
لم يوضعا بدلالتهما على معنى في المتبوع او في متعلقه لكن يرد التوكيد المفيد
للاحاطة نحو وكلمهم في جاء القوم كلمهم لانه يدل على الشمول الذي في القوم
وبدل الاشتمال نحو اعجبي زيد علمه وعظم النسق في مثل اعجبي زيد
وعلمه ويحاج بان التوكيد لم يقصد به الا الدلالة على أن بعضهم لم يخرج ولم
منه حصول الشمول وعلمه في المثالين لم يقصد به الدلالة على معنى في متبوعه
ودلالته عليه من قضية عقلية وهي كون العلم لا بد له من محل ولا محل له الا
زيد والمراد أنه يدل على معنى في متبوعه من حيث انه في متبوعه وعلمه في
المثال يدل في الواقع على معنى في متبوعه ولا يدل على انه في متبوعه وان
استفيد ذلك من اضافة العلم الى ضمير زيد هذا وقال الشاطبي ان البدل والبيان
داخلان عليه ولا ينجيه من ذلك قوله بوسمه لان الوسم كما يقع بالصفة
المشتقة المؤدية لمعنى من المعاني الزائدة على الموصوف كذلك يقع بالاسم
الجامد الذي يؤدي معنى الاول ويعينه لان الاسم على الاطلاق سمة على مسماه
واطلاقه على مسماه وسم له به قال (والجواب) ان مراده بالوسم المصدر
أي بان تسم الاسم الاول بسمة وانت اذا اجريت الاسم الجامد على الاول انما
اتيت باسم آخر اوضح لأنك وسمت الاول بما يعرف به بقي ان الشهاب
قال هذا الحديثناول يا هذا ذا الجملة مع انه عطف بيان عند س ا ه بقي ان
الاسم المعروف بال بعد اسم الاشارة عند س عطف بيان ولا ادري لم خص
التناول بهذا المثال وبس وكان الظاهر ان يقول انه يتناول الاسم المعروف بال
بعد اسم الاشارة فانهم اجازوا فيه النعت والبيان ويحاج بانه من حيث انه
بيان ليس متما بوسمه لانه جامد ومن حيث انه نعت متم بوسمه لانه مؤول
بالمشتق واشكال ابن عصفور فيه وجوابه مشهور يعلم منه ما ذكرنا قوله (وليعط
في التعريف) الخ لم يذكر الاعطاء في الاعراب للعلم به من قوله يتبع في الاعراب

للمنعوت في الاعراب مستغنى
عن ذكره بما تقدم في حد التابع
من قولي التابع التالي بلا تقييد
في حاصل الاعراب والمجدد واما
الموافقة في التوحيد والتذكير
واضدادهما فلا يلزم الا اذا كان
النعت جاريا على ما هو له كقوله
مررت برجلين فارسين او كان
جاريا على ما هو لشي من سببه
ولم يرفع ظاهرا نحو مررت بامرأة

ومن

ومن قوله فالنعت تابع لان الموافقة في الاعراب معتبرة في التابع وقوله في التعريف يتعلق يعط ويجوز ان يكون حالا من ما وقوله والتذكير أى ولو حكما لتدخل الجملة وما في قوله ما موصولة وهي صفة لموصوف محذوف بتقدير مضاف والجار والمجرور في قوله لما يتعلق بمحذوف صلة الموصول والمائد فاعل الظرف والمجرور وهو ما موصول أيضا وجملة تلاصلته وفاعل تلا عائد على النعت والمائد محذوف والتقدير ويعط في التعريف والتذكير التعريف والتذكير أى نوع ذلك الذي ثبت للمنعمات الذي تلا النعت اياه فالصلة جرت على غير من هي له وأفاد كلامه انه لا يجوز تخالفهما تعريفات وتذكير أو هو كذلك عند الجمهور قال المرادى لان في التذكير ابهاما وفي المعرفة ايضا حافتدافا اه يعني ان النكرة انما تورد لغرض الابهام والمعرفة لغرض التبيين وهما غرضان متنافيان فاندفع ما قد يورد من ان المبهم يمكن حمله على المعين فلا تدافع (فان قلت) يرد على ذلك البديل والمبدل منه فانه يجوز تخالفهما مع انه قد يقصد فيهما التوضيح (قلت) قد يفرق بان النعت والمنعوت واحد بالذات فلا يليق تاديتهم بما يتنافى فيه الغرض قال الشهاب وينبغي ان يستثنى من عدم جواز تخالفهما ما ياتي في النداء من نحو يا حليما لا يعجل ونحو يا رجلا كريما اقبل لمعين فهما لم يتبع في التعريف وانه يجوز نعت المعرفة بما هو اخص أى اعرف من المنعوت وهو ما صححه الناظم خلافا للجمهور قيل وسبب اذهبوا اليه ان الاختصار يؤثر أى على التطويل فوجب لذلك ان يبدأ بالاختص ليقع الاكتفاء به فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه الا المساوي * (تنبيه) * استثنى الشارح من المعارف المعرف بالام الجنس قال فانه لضرب مساقته من النكرة أى من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله * ولقد امر على اللثيم يسبنى * ان يسبنى صفة لاحال لان المعنى ولقد امر على اللثيم من اللثام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم

علي ما هو لشي من سببه وارتفع
به ما هو له فعل به ما يفعل بالفعل
الواقع موقفه فمبطل مررت
بامرأة حسن وجهها وبرجال
حسنه وجوههم كما يقال مع
الفعل مررت بامرأة حسن
وجهها وبرجال حسنت وجوههم
والى هذا اشرت بقولى وهو
لدى التوحيد والتذكير او
سواهما كالقفل ثم قلت كابنين

ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا له وفي قوله على اللّيم الح إشارة
إلى أن المراد بلام الجنس هنا المسماة في المعاني لام العهد الذهني وهي المشار بها
إلى فرد ما كادخل السوق واشترى اللحم وهو ظاهر لأن المعرف بها في المعنى
نكرة بخلاف لام الجنس والحقيقة لأنه أشير بها إلى الحقيقة وتعيينها فيكون
معرفة حقيقة وبهذا تعلم خفاء المعنى الأول في الآية إذ حمل الليل على فرد ما من
أفراد الليل غير مناسب هذا وذهب الأخفش إلى تنكير الرجل في المثال على
زيادة أل والتحليل إلى تعريف خير على تقدير أل كذا اقتصر وافي النقل عنه
وينبغي أن يزداد وترف مثل بالإضافة وقال الناظم سهل من ذلك الحكم بالبدلية
ولا يخفى ما في دعوى الزيادة والتقدير من التكلف والبدل بالجامد قليل فكلام
الشارح أظهر قوله (وهو لدى التوحيد) الخ أي النعت عند ارادة الأفراد
والتذكير والتثنية والجمع والتأنيث كالفعل فيجربى النعت في مطابقة المنعوت
وعدمها مجري الفعل الواقع موقمه فإن كان جاريا على من هو له رفع ضمير
المنعوت وطابقه في الأفراد والتذكير وفروعها لمشابهة الفعل في حقوق
العلامة والتجرد منها لکن بحث فيه الشهاب كالمصام لان الالف أو الياء
مثلا اللاحقة للوصف علامة تثنية أو جمع بخلاف اللاحقة للفعل فانها هي
الفاعل والفعل مفرد فالفعل لا يكون الا مفردا بخلاف الوصف وان كان
جاريا على من هو من سببه فان لم يرفع السببي فهو كالجارى على ما هو له في
مطابقة المنعوت لانه مشله في رفع ضمير المنعوت وان رفع السببي فينظر
إلى فاعله سواء كان ظاهرا أو مضمرا بارزا فان كان مفردا أو مثنى أو مجموعا
أفرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا أو مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله غير حقيقى أو حقيقيا
مفصولا يذكر أو يؤنث جوازا نعم يجوز في الوصف أن يجمع جمع تنكير
وهو الافصح لبعده شبه جمع التنكير عن شبه الفعل وقربه من شبه الواحد
ومن ثم أعرب بأعرابه مع دلالة من أول الأمر على حال فاعله من الجمعية

برين شج قلبها وامرأتين
حسن مرآها فالاول مثال لما
يستحق المطابقة لجريانه على ما
هوله والثاني والثالث مثالان
لسببي رافع ظاهر أفلا يستحق
المطابقة (وانعت بمشتق
كصعب واشب * وشبهه كذا
كذا وذى المنتسب)
(وكما أول بالمشتق من *
سواه ان ينعت به فهو قن)

* واعلم ان الوصف الرفع للضمير البارز هو نفس النعت فهو من النعت بالمفرد لا الجملة لان الوصف مع رفوعه انما يكون من حيزها اذا كان مستقلاً بخلاف غيره كالخبر والنعت كما يفيد كلام الرضى في باب العطف وقد حققنا المسئلة في حواشي الفاكهي ومختصر المغانى * (تنبيهات)

(الاول) ما قررناه من ان تشبيه النعت بالفعل عام هو ما جرى عليه المرادي وظاهر صنيع التوضيح ان التشبيه بالفعل في غير رافع الضمير المستر وليس كذلك لان الاول ليس بالفعل بل لانه لما كان تابعا لمنعوتة في جميع الوجوه لم يفتقر لضابط والثاني لما خالفه في عدم التبعية من بعض

الوجوه وعدم التبعية غير منضبط احتيج الى تشبيهه بالفعل (الثاني) لا يرد على التشبيه بالفعل افضل التفضيل اذا استعمل بمن اضيف لنكرة

فانه لازم الافراد ولا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح ولا ذواته جري على المذكر كربة للعلم بها من ابوابها ولا نحو من نطفة اشاج لان جمع اشاج

باعتبار اجزائه لان النطفة مركبة من اجزاء كل منها شيج اي مخلوط نعم لا يظهر كونه بالفعل اذا كان جملة اسمية او فعلية نحو جاء رجلا ابوها قائم

او جاء رجلا يضربان فينبغي ان يحمل الكلام على النعت المفرد (الثالث) ما ذكره شارح التوضيح من ان الرفع للضمير المستر اما ان يكون حقيقيا او مجازيا

لا ينافي ما اشتهر من قولهم ان النعت اما حقيقي او سببي وجعل كل ما يرفع الضمير حقيقيا لان المراد بالحقيقي ما قابل السببي سواء كان الاسناد فيه

حقيقيا نحو جاء زيد القائم او مجازيا نحو جاء زيد القائم الاب المحول عن القائم ابوه فتفطن (الرابع) الجمع مسبوق بأصله وهو الافراد والصفات

موزعة على الموصوفات في التقدير وح يشكل قوله تعالى واخر متشابهات لانه في معني اخري متشابهة واخري متشابهة واخري متشابهة والتشابه

تفاعل فلا يكون الا من اثنين فكيف صح اخري متشابهة ومن اسناد التشابه لاثنين * تشابه دمي اذ جرى ومدايتي * فمن مثل ما في الكاس عيني

(وانت بكل وبحق وبجد *

ناوي معنى كامل فبما قصد)

(وكن مضيفها المثل ما تلت *

مثل الفتى كل الفتى امرؤ ثبت)

(ويرفع التالي بمسندوب كما *

يرفع بالمشتق فاحفظ واعلم ما)

كالخارجي رايه لا ترهما *

والهاشمي اصله لا تحرما)

(ونعتوا بجملة منكرا *

فاعطيت ما اعطيته خيرا)

تسكب* واستشكل في هذا الشعر انه جي* فيه بالتشابه وهو يفارق التشبيه بأنه ليس فيه أصل وفرع وعلى ذلك انشده البياني وهو مردود بقوله فن* مثل ما اليت فقد صرح بالتشبيه وذلك ينفي ما أثبتته من التشابه اولاً وفي اعراب ابي البقاء في قوله سبحانه اموالكم التي جعل الله لجمهور على افراد التي لان الواحد من الاموال مذكر فلو قيل اللواتي كان جمعاً كما ان الاموال جمع والصفة اذا جمعت من اجل الموصوف كان واحداً كواحد الموصوف في التذكير والثاني وقرئ شاذاً اللواتي باعتبار لفظ الاموال قال ابن هشام القاعدة التي قدمها تفسد قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقضى انقسام الاحاد على الاحاد (الخامس) قال ابن هشام فائدة لا يجوز مررت برجلين يقوم ويقعد وانما يقال احدهما يقوم والاخر يقعد فيكون كل من الجملتين صفة لمجموع النكرة لا لجزء مفهومها وقول ابي البقاء هذا من شيمته وهذا من عدوه انه يجوز كون الجملتين صفة لرجل اي صفة ثانية مردود اه* ووافق السمين ابا البقاء قوله (فاقف ما قفوا) اي لا تخرج عنهم في ذلك لانه حكم لازم فهو لدفع توهم أن المراد الاباحة فيما ذكر قوله (وانعت بمشتق) الامر للاباحة او المراد اذا اردت النعت او الامر بالاضافة للنعت بغير المشتق والمشتق في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معني منسوب الي المصدر كما يستعمله الصرفيون والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه مجازاً من اطلاق العام واردة الخاص والقرينة التمثيل وهذا مراده في شرح الكافية والافجود ان يراد باللفظ غير معناه لا يسوغ فلاحاجة في اخراج أسماء الزمان والمكان والالة الى التعبير بدل مشتق بوصف كما قال الشارح نعم دعواه ان التعبير بذلك أمثل مسلمة لعدم احتياج التعبير به الى تكلف وقال الشاطبي تمثيله بصعب وذرب مقصود اخراجا لغير المشتق عن المقصود كالصديق والفاروق والصديق ونحوهما مما لا يعرف ظاهراً ولا مضمراً واخراجاً لاسماء الزمان

(وامنع هنا اي قاع ذات الطاب* وان اتت فالقول اضمر نصب) (من ذلك قول راجز ممن فرط* جاء وبمدق هل رأيت الذيب قط) (ونعتوا بمصدر كثيراً* فالنرموا الافراد والتذكيراً) (كأمرأة رضي وشخصين رضي* وزرت انساناً وقوماً حرضا) المراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل او اسم

والمكان

والمكان والالات فلا يحتاج لقول ابنه لو قال وانعت بوصف مثل صعب
وذرب لا خراجها بل لولم يقيد بالمثل لاجزاء قوله بوسمه او وسم ما به اعتاق
اذ لا يحصل الوسم باسم المصدر والزمان والمكان والالات والاسماء الغالبة
وايضاً فان مراده بالاشتقاق الذي يسميه بعض العلماء بالاصغر وهو ان يدل
المشتق على معنى الفعل ويجري مجرى دون المسمى عندهم بالا كبر وهو الذي
يدل فيه المشتق على معنى الفعل في الاصل لا في الاستعمال ويستبدل به على
الاصالة والزيادة والصحة والاعلال بالقلب والحذف والابدال كاشتقاق رمان
من الزم اه وحاصل ما أشار اليه أولاً أن المراد مشتق مثل ما مثل به ومعلوم ان
المراد المثلية في الدلالة على الحدث وصاحبه لا في عموم الاخذ من المصدر واللام
يخرج ما أورد ولا في خصوص كونه صفة مشبهة والا لخرج غير هاتين جمع هذا
للجواب الاول فمن العجب ظن أنهما جوابان متغايران وحاصل ما أشار اليه
ثانياً أن المراد مشتق خاص باصطلاح معين لكنه ليس اصطلاحاً نحوياً كما
هو ظاهر كلامه فدعوى بعضهم ذلك يحتاج لنقل ولو كان كذلك لم يحتاجوا
لما تكلفوا وبقي الكلام في القرينة الدالة في كلام الناظم على هذا الاصطلاح
فان قيل التمثيل رجع لما قبله فتدبر قوله (وذرب) قال الشاطبي يحتمل
ضبط ذرب بالمعجمة من قولهم لسان ذرب اي حاد وامرأة ذربة أي
صخابة وبالمهمل من ذرب بالشئ بالكسر ذربة وذراية اذا اعتاده وضري به
قوله (كذا) وفروعه من اسماء الاشارة غير المكانية بخلاف المكانية كهنا
والنعت في برجل هنا في الحقيقة المتعلق وهو اما مفرد فيدخل في المشتق
أو فعل فيدخل في الجملة ومن ثم لم يذكر الظرف والمجرور إذا الكلام فيما يكون
نعتاً بنفسه حقيقة واللام يصح التقييد بالمشتق وبشبهه قوله (وذى) بمعنى
صاحب ومثلها فروعهما وكذا ذوالطائية وسائر الموصولات المبدوءة بهمزة
وصل كما في التسهيل فخرج ما ليس بمبدوءة بهمزة كمن وما وما هو مبدوءة بهمزة
قطع كاي وأدخل الشارح ذوالطائية في النظم وفيه أن الاشهر بناؤها وذو في

مفعول او احد امثلة المبالغة
وصفة مشبهة باسم الفاعل
او فعل تفضيل وكل ذلك معروف
بما سبق من ذكره ويجمعها
كلها ان يقال المشتق الموصوف
به ما دل به على فاعل او مفعول
به متضمناً معنى فعل وحروفه
والمراد بشبهه المشتق ما اقيم
مقامه من الاسماء العارية من
الاشتقاق كاسم الاشارة وذى

كلامه معربة ولذا جرّها بالباء ومنه يعلم ما في قول ابن هشام ذي يحتمل أن تكون اسم إشارة وأن تكون بمعنى صاحب وهو أحسن لتقديم ذكر ذا والمراد به الإشارة ويحتمل أن تكون ذا بمعنى الذي وهذا الاحتمال مساو لا احتمال أن تكون بمعنى صاحب لما ذكر وما ذكرناه أولى من قول شارح التوضيح أن الموصولات المذكورة مقيسة على أسماء الإشارة اذ مع التنصيص على ذي الطائفة الأولى جعل الموصولات مثلها ومع إلحاقها بالصاحبة فالأولى جعل الموصولات كذلك وينبغي أن يقيد النعت بذي الصاحبة بالنعت الذي هو صفة المنعوت فلا يجوز مررت برجل ذي مال أبوه وعلة ذلك مذكورة في حواشي الفاكهي قوله (والمنتسب) أي المقتصد انتسابه كما في التسهيل فخرج نحو قري بما هو منسوب في الأصل لكنه غلب على جنس لا تعرض فيه للانتساب ويمكن استفادته من التعبير بالمنتسب لأنه مفتعل من النسب يقتضي اكتسابه النسبة وعملها قوله (ونعتوا بجملة) لأنها تدل على معنى في التبوع وكل ما كان كذلك صح النعت به إلا لما منع وإنما يصح الوصف بها بعد تجريدها عن المعنى الذي يصح السكوت عليها عنها لدلائلها على حصول مضمونها للغير والوصف بالفعلية أقوى منه بالاسمية لأن الفعلية أدل على المعاني النسوبة لدلالة الفعل على الحدث المنسوب إلى فاعله بالوضع (تنبيه) إذا اجتمع النعت بالمفرد والجملة قدم المفرد استحسانا لا وجوباً خلافاً لابن عصفور وهو محجوج بقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة وجعله حالا ضعيف لأنه مشتق لا بقوله وهذا كتاب أنزلناه مبارك لا احتمال أن يكون مبارك خبر المحذوف وقيل الوجه أو الأحسن تقديم المفرد لولا ما عرض من المعارض المقتضى جعل تقديمه مرجوحاً وهو أن هذا الكلام جاء رداً على من قال بل أنزل الله على بشر من شيء فكان تقديم الأخبار بالانزال هنا أهم قال ابن هشام ويرده آية ص كتاب أنزلناه إليك مبارك لأنه يحذف في سياقها انكارهم للانزال فان قيل تقديم

بمعنى صاحب أو بمعنى الذي وقد عممت ذلك وغيره بقولي وكل ما أول المشتق من سواه أن ينعت به فهو قن ثم اشرت إلى أن كلا وحقا وجدا ينعت بها دالة على معنى كامل بشرط إضافتها إلى مثل المنعوت بها لفظاً ومعنى كقولك زيد الرجل كل الرجل والعالم حق العالم والكريم جد الكريم والاسم

الانزال

الانزال في الجميع أم نقض بثابة الانبياء وهذا ذكر مبارك انزلناه قوله
 (منكرًا) أى لفظا ومعنى لا لفظا كالمعرف بالالجنسية المشار بها الى
 فرد مبهم ويعلم من الكشف ان الموصول كالمعرف باللام وانما اختص
 النعت بها بالمنكر لانها في حكمه قال العصام وفيه نظر لان الجملة في حكم
 النكرة لكونها لا فائدة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لا فائدة مجهول واذا
 جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين الموصوف عنده
 قال الا ان يكتفي في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لا فائدة نسبة
 مجهولة واستعمالها في النسبة المعلوم مجاز على خلاف وضعها اه قال السيد
 الصفوي ولو قلنا ان كونها في حكم النكرة من حيث انه يصح تاويلها بالنكرة
 فان قام أبوه بمنزلة قائم أبوه كما فصله الشيخ الرضى لا يتوجه النظر اصلا اه
 وعبارة الرضى اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير
 من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة
 وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا
 فكيف يمرض لها التنكير والتعريف فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت
 في التعريف والتنكير بالنعت المفرد (فان قيل) فاذا لم تكن الجملة لمعرفة
 ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بهادون المعرفة (قلت) لمناسبتها للنكرة
 من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب
 قام رجل ذاهب أبوه اه قال الشهاب وقد يشكك الاكتفاء بالتمييز الطارئ
 على الوضع في صلة الموصول دون النعت حيث لم يذمت بها المعرفة فليتأمل
 * (تنبيه) * قال الرضى لا ينعت المعرف بال التي للجنس بكل جملة بل
 بالجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل أبوه قائم وذلك
 لان اللام في الوصف مقدرة فيطابق الموصوف تقديرآ وانما قدر اللام في
 الاسم أو المضارع للاسم نحو تقول اه وهذا مبني على قول الخليل كما تقدم قريبا
 وقوله أو المضارع يقتضى ان اللام تدخل عليه وكأنه اراد أل ولو موصولة

المنسوب اليه مزية على غيره
 من الجاري مجرى المشتق لكثرة
 الحاجة اليه في المفرد والمثنى
 والمجموع والمذكر والمؤنث
 فلذلك رفع به الظاهر دون
 شذوذ فيقال مررت برجل
 عربي أبوه عجمية امه ومثل
 ذلك قولي الخارجى رايه لا ترهما
 والهاشمي اصله لا تحرما وقد
 نعتوا النكرات بالجميل لكن

والموصولة تدخل على المضارع قليلا او ضرورة وقد ذكر ابن هشام في شرح
بانت - ما عند قوله شجت بذى شيم انه يجوز ان يكون جملة شجت في موضع
خفض صفة للراح لان تعريفه - تعريف الجنس وهو صريح في انه لا يشترط
ما قاله الرضى واصله مبنى على غير قول الخليل وحينئذ فتجمل هذه المسئلة نتيجة
للخلاف فاحفظ ذلك قوله (فاعطيت ما اعطيته خبرا) من وجوب الرباط
مذكور او محذوف او فاعرفوا ومنصوبا ومجرورا بشرط ان يكون المفعول اسم زمان
والمجروور متمينا للرباط كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
أى فيه بخلاف سرني شهر صمت منه فلا يحذف لاحتمال صمته وشرط في
التوضيح ان يكون الرباط ضمير أو في الكافية ويلزم الضمير قال الجامي لانه اذا
لم يوجد تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له قال
المصام ومعنى تكون اجنبية في بادي النظر فالترم الضمير احترازا عن ان
يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة كونها صفة ولم يحترز عن ذلك في الخبر الجملة
واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه
للصفة فليس هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بزيادة توجه فلذا بالغوا في رابطة الحال
أيضا فوق المبالغة في رابطة الخبر وما حققنا اندفع ما قيل ان في الملازمة
مناقشة لجواز حصول الرباط بغير الضمير كما في خبر المبتداه واطلاقه ان
التوجه الى الخبر فوق توجه الى الصفة محل نظر لانه لا ينطبق على خبر
المبتداه النكرة بشهادة قولهم انها اطالب الصفة طلبا حثيثا ومنهم تقديم
خبرها الظرف في بشرطه عليها مع انه يشكل عليه ان حذف المائدة هنا كثير
وفي الخبر قليل ومقتضي ما ذكره العكس ودعوا ان رابطة الحال وهى
الواو اقوي ممنوعة وتقدم في باب الحال ما يتضح به الحال وبالجملة فمراد
الناظم بما اعطيته خبرا الرباط في الجملة وبهذا علم ما في قول الشاطبي انما
احمال على الجملة الواقعة خبرا دون الواقعة صلة لئلا يتوهم ان التفصيل الذي
في عائد الصلة جارها وليس كذلك اه لانه لو احال على جملة الصلة امكن

بشرط ان لا تكون الجملة طلبية
لان معنى الطلبية محتمل للثبوت
والانتفاء فلم يكن في وقوعها
نعتا فائدة بخلاف وقوع الجملة
الخبرية نعتا فانه يفيد كقولك
رأيت رجلا يرجى خيره وعرفت
امراة يهرحسها وقد شد
النمت بالجملة الطلبية في قول
الراجز جاء وبعذق هل رأيت
الذيب قط * يصف قوما سقوا

ان يقال ان المراد بما اعطيته في الجملة وفي التسهيل ان حذف المائد في الخبر قليل وفي الصفة كثير وفي الصلة اكثر ومثله في الرضى وعلله بان اتصال الصلة بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها والصفة ليست من ضرورات الموصوف ثم جملة الصلة والصفة مع الموصول والموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة والتخفيف فيها هو مع غيره كلمة اولى * هذا وقال ابن الصائغ في شرحه ولا يتقيد بعنى الرابط بالضمير كما هو ظاهر النظم خلافاً لتقيد ابن الناظم ومتابعيه بذلك فقد تقول سررت برجل اكرمت ذلك الرجل او نعم الرجل اه ومن خطه نقلت وقال ابن هشام في الحواشي عندي ان الرابط باعادة الظاهر في قول كثير * هل وصل عزة الا وصل غانية * في وصل غانية من وصلها خلف * وهذا البيت مناقض لقوله نفسه * اذا وصلتنا خلة كي تزيلنا * اي بنا وقلنا الحاجبية اول * والتبيين حكاية اتفقت للكم بن صخر الثقفي في طريق مكة مع جارتين بديعتي الجمال راها فكساها واحسن اليهما ثم حجج ثانياً فآ احداها منفردة فسألها عن اختها فتأوهت واخبرته أنها تزوجت ابن عم لها وانه ارتحل بها فقال لو ادركتها تزوجتها فقالت فما منعك من شريكها في حسنها وشقيقتها فقال قول كثير وأنشد الثاني قوله (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) لما اوهم قوله ما اعطيته خبراً جواز النعت بالجملة الطلية من غير تاويل دفع ذلك بما ذكر فالقصد من قوله هنا انما هو الاحتراز عن الجملة الخبرية فلا يرد أن جملة الصلة والحال كالنعت على أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يمترض به * (فان قيل) * كانت الاحالة على جملة الصلة اولى لعدم وقوعها طلية فيستغنى عن رفع الايهام * (قلت) * يفوته التنبيه على هذه المسئلة التي لم تقدم له وان ما اوهم خلاف ذلك مؤول وأما قول بعضهم ان ذلك يؤهم معني التفصيل في حذف عائد الصلة فقد عرفت ما فيه قال عبد القاهر انما جاز ذلك في المبتدأ لان معنى قولك زيد اضربه واضرب زيداً واحداً فلا صحت الفائدة جاز ان يكون الخبر

ضيفهم لبناً مخلوطاً بالماء ومن النعت بما حقه في الاصل الا ينعت به النعت بالمصدر كقولهم رجل رضى وامرأة رضى ورجلان رضى ورجال رضى فالتمسوا فيه لفظ الافراد والتذكير كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن اصله ذو رضى وذات رضى ورجال ذو رضى فلما

امراً في اللفظ اذ كان زيد في المعنى مفعولاً ولو قلت مررت برجل اضر به
لم تكن له فائدة اذ لا تقدر على ان تجعل رجلاً مفعولاً فتقول مررت با ضرب
رجلاً وكذا لو قلت جاءني الذي اضر به لم يمكنك ان تجعل الذي مفعولاً
بوقوع اضر به عليه فتقول جاءني اضر الذي لان الذي لا يستقل بنفسه
فلا بد من صلة فاذا قلت اضر ب كان محالاً ولو قلت بدل قولك زيد اضر به
اضر ب زيداً كان ابتداء كلام فاعرفه فانه موضع مشكل قال ابن هشام في
التذكرة بعد نقل ذلك قلت ذكر أبو الفتح في المحتسب انك اذا قلت زيد
ضربه فانهما اصله ضربت زيداً ثم اعتنى بالمفعول فقدم فصار زيداً ضربت
ثم اعتنى به فبنى الفعل عليه فصار زيد ضربته وبهذا يحسن قول عبد القاهر
ويتضح اهـ ومن خطه نقلت وفيه انه لا يظهر في منع الانشائية التي ليست
طليية كزيد بمكة فتليل الشارح لعمومه اظهر ولهذا تبعه غيره عليه
واشهر قوله (ونمتوا بمصدر كثيراً) مع كثرته لا يقاس عليه خلافاً لابن
درستويه (فان قلت) فافائدة الشروط التي ذكرها شارح التوضيح وغيره
من كونه غير مسمى الخ لان ما انتفت فيه الشروط غير مسموع (قلت)
فائدته طبط ما سمع قال المرادي في النعت بالمصدر طريقان أحدهما ان
تقصده المبالغة فلا يقدر مضاف والاخرى ان لا يقصد فيقصر والكوفيون
يحملون ضرباً وعدلاً واقعين موقع ضارب وعادل اهـ وظاهره ان الطريقتين
للبصريين وان ضرباً وعدلاً على اولهما ليسا مؤولين وهو الموافق لقصد
المبالغة واعلم ان المصدر المذكور من المؤول بالمشتق على تقدير المضاف
وهو ذو الصاحبة وفروعها لان النعت به في الحقيقة وهو من المؤول كما
تقدم وبهذا تعلم انه لا تخليط في قول الشارح ان النعت بالمصدر على تاويله
بالمشتق وكونه على تقدير المضاف وان المصدر ملزم الافراد والتذكير
مطلقاً وكلام ابن هشام في التوضيح يوهم خلاف ذلك كما لا يخفى على المتأمل
وقال في الحواشي رجع كل من الفريقين عما قرره في الحال في نحو ايتته ركضاً

حذفوا المضاف تركوا
المضاف اليه على ما كان عليه
(ونمت غير واحد اذا اختلف
فما طفاً فرقه لا اذا اختلف)
(كفتين حسنين زرنا *
وحسنا وفاحشا اجرنا) (وان
نموت كثرنا وقد قلت * مفتقرا
لذكرهن اتبعنا) (واقطع
او اتبع ان يكن معينا بدونها
او بعضها اقطع معلنا) (وارفع

فمن البصريين ان ركضاً بمعنى راكضاً وعن الكوفيين انه مصدر لمخدوف
او لجاء وفي النهاية اذا قلت جاء ركضاً فهل يجوز لك اعمال هذا المصدر
فتقول ركضاً الخيل يجوز عند البصريين لان ركضاً عندهم بمعنى راكضاً ويمتنع
عند الكوفيين لانه من باب ضربته ضرباً اذ التقدير ركض ركضاً ولم ار من
جوز في باب الحال تقدير المضاف وكل ذلك سائغ اهـ وسلف عنه في باب
الحال ما يقرب من ذلك قال الشهاب ويمكن ان يكون ما ذكره كل فريق في
باب الحال بمعنى ما يمكن جوازه فلا ينافي ما هنا * (تنبيهه) * رأيت بخط
الموضح في التذكرة ما نصه مسألة يدلك علي ان الاصل في المصادر ان
لا يوصف بها قوله سبحانه وأشهدوا ذوى عدل منكم اي رجلين ذوى عدل
فتوصل الى وصف الموصوف المقدر بمدل بذوى كما يتوصل باسماء الاجناس
غير المصادر بذو وما تصرف منها فيقال برجل ذى مال وبرجل ذى غلمان
وبرجل ذى تيلات وكذا ذو علم وذو فضل ولولا ذلك لم يجز الجبى بذى الا
تري انه لا يجوز برجل ذى عالم كما لا يجوز ياها زيدا لان زيد يباشر النداء
بنفسه فلا يحتاج للواسطة وقد يرجع بهذه المسئلة ونحوها قول من يقول في
مررت برجل عدل انه على حذف مضاف لا على التاويل باسم القاعل قوله
(ونمت غير واحد) الخ قال الشهاب في حواشي الشارح قال الدماميني في
شرح التسهيل والمراد به مادل على تعدد جمعا او اسم جمع او اسم جنس او
اسمين او اسماء متعاطفة فصح الاستدلال بقوله * فوافيناهم مناجم * كاسد
الغاب مردان وشيب * اهـ وح يتناول قوله لا اذا اختلف نحو اعطيت زيدا اياه
مع انه يمتنع جمعها في نعت * وتلف كالكرمين بل يفرد كل بدمت او يجمعها
في نعت * مقطوع لان التابع في حكم المتبوع فلا يكون اسم واحداً وثانياً نص
على ذلك الرضى فتقول المؤلف لا اذا اختلف فلا يفرق محله ما لم يمنع منه مانع
اهـ وأقول الظاهر تقييد الاسمين بالمتعاطفين كما قيدت الاسماء بالمتعاطفات
او القيد راجع للجميع فعلي هذا لا يتناول كلام الناظم ما ذكر كما لا يتناول

او انصب ان قطعت ضمرا
مبتدأ او ناصباً لن يظهر
(وقد يجي النعت معطوفاً علي)
نمت كزر قوما كراما وملا
اذا اتفق اثنان فيما ينعتان به او
جماعة فيما ينعتون به استغنيت
عن تفريق النعتين والنموت
فقلت رأيت فتبين حسنين

أرضمت ناقة فصليها فلا يقال الراتمان ولا راتمان لا متناع تخالف النمت
والمنعوت تعريفاً وتنكيراً فاما ان يفرد كل نمت او يجمعها في نمت مقطوع وعلى
تسليم الا يقيد الاسمين بالمتعاطفين وهو الصواب والا يلزم خروج كثير من
امثلة المسئلة بل ينبغي ترك تقييد الاسماء بالمتعاطفة ليشمل نحو ظن زيد عمراً
خالداً فقد ينمتوا بمؤتلف ومختلف ولولا حكمه فيكون في صحة الكلام جواز الجمع
مع اللقطع لان كلامه هنا في الجمع سواء كان مع قطع اوله. ومسئلة القطع ستان
بعد وخطا احدهما بالآخرى وان اشتركا في بعض الامثلة تخطيط كما وقع لشارح
التوضيح وعجبت من اطلاق قوله مع انه يمتنع جمعها وحقه ان يقول مع انه
يتمتع جمعها في نمت غير مقطوع وح يقال ليس في كلام الناظم تقييد بعدم
قطع ولا بقطع وبه تعلم انه لا يشكل عليه هذه ناقة وفصيلها وان كان فيه عطف
ونحو جاء زيد وذهب عمر والظرفين مما كان المؤتلف فيه تابعا للمعولى عاملين
مختلفين لان القطع في كل هذا سيأتي بعد اما منطوقاً او مفهوماً او يعلم من
اشتراط توافق النمت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً نعم يشكل على الناظم أن
كلامه يقتضي انه يضمن الجمع وهو واضح اذا اتحد غير الواحد مثني او مجموعاً
فان تعدد جاء زيد وعمر ولم يجب التفريق بالمطف بل يجوز نمت كل بجنسه
نحو جاء زيد العاقل وعمر العاقل وقد يكون أولى وذلك اذا اختلف المنعوت
تعريفاً وتنكيراً كما مر ولا يصح ان يشمله كلامه وان ادعى الشهاب في حواشي
الاشموني امكان ذلك لان الناظم قيد التفريق بالمطف ويمكن أن يقال معني
قوله لا اذا اختلف فلا يجب التفريق كما في المختلف بل اما ان يجمع أو يذكّر نمت
كل الي جانبه وهذا لا ينافي انه قد يجب الجمع فيما كان المنعوت مثني او جمعاً
لا مفرقا والحاصل أن قوله لا اذا اختلف شامل لقسمين ما يجب فيه عدم التفريق
وذلك اذا كان المنعوت متجداً اذا يقال مثلاً جاء الزيدان الفاضل والفاضل
كما صرح به الشاطبي ولعل ذلك سر قول الشارح والموضح استغني بتثنيته
أوجه وان تبع متعددًا جاز الامر ان واذا قيل جاء زيد وعمر والكريم

وزرت رجالاً كراماً فان اختلف
النعتان والمنعوت وجب التفريق
كقوله رأيت رجلين حسناً
وقاحشاً ورجلاً كريماً وبخيلاً
وعالمًا وجاهلاً وشجاعاً وجباناً
وقد يكون للاسم نعتان فكثر
فان كان الاسم معين المسمى
دون مانته به جاز القطع رفعاً

والبخيل

والبخل يكون كالحال فيكون الاولي كون الوصف الاول للشأن كما صرح
 به الرضي فيما يأتي مع ما فيه * (تنبيه) * اعرب الشاطبي قوله ونمت مبتدا
 خبره جملة اذا اختلف فمأطفة فرقه وأورد عليه انه يلزم عليه ان يعمل ما بعد
 الفاء فيما قبلها بناء على قول الاكثيرين ان الـمـل في اذاجوابها ويجاب بان
 الفاء في جواب اذا زائدة كما قاله الرضي وبهذا يجاب عما أورد على اختيار
 المـكـودي ان نمت مفعول محذوف يفسره فرقه مع ان ما بعد الفاء لا يعمل
 فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويجاب بان مجرد التفسير يجوز وانما
 يشترط صحة العمل فيما قبل في التفسير على وجه الاشتغال كما نهنا عليه في باب
 الاشتغال قوله (فمأطفا) فرقه يستثنى نمت الاشارة فلا يجوز فيه التفريق
 قال عبد القاهر لان اسم الاشارة شديد الاحتياج الى صفة فلم يجز فيها التفريق
 فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير قال الزيادي فان قدرته بيانا أو
 بدلا جاز ورأيت بهامش شرح التسهيل لابي حيان بخط ابن هشام مانعه
 هذا خطأ لال عطف البيان شرطه الجمود والبدل لا يقطع في المشتق الا
 بضعف فلا ينبغي الاقدام على اجازته قوله (لا اذا اثناف) أي فلا تفرقه
 واستغن عن ذلك بثنيته أو جمعه أو اذ كر نمت كل بجنبه وعلى الاول قال
 في التسهيل ويناب بالتذكير والعقل عند الشمول وجوابا وعند التفصيل
 اختيارا اه والتغليب بالتذكير يقع في الثنية نحو مررت برجل وامرأة
 صالحين وجمع المذكر السالم نحو مررت برجل وامرأتين صالحين وبعض
 أمثلة التفسير نحو مررت برجل وامرأتين صوام ويمتنع صوام ويجوز صوم
 والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر لانه الذي يشترط فيه العقل تقول
 مررت برجلين وافر اس سابقين ويمتنع سابقات قاله الدماميني قال وتقول
 في التفصيل على التغليب بهيود وافر اس سابقين وسابقين وعلي عدمه سابقين
 وسابقات اه وقدم مثله ابن عقيل بأثنين صالح وصالح أو صالحة ومثله
 يؤخذ جواز كون النعت الاول الاول وهو موافق لما مر عن الرضي وقد

على انه خبر مبتدأ لا يظهر ونصبا
 على اضرار فعل لا يظهر وان لم
 يتعين المسمى الـمـجموع النعوت
 فلا تباع متعين وان حصل
 التعيين ببعض دون بعض
 وجب الاتباع فيما لا يحصل
 التعيين بدونه وجاز فيما سواه
 الاتباع والقطع رفعا أو نصبا
 ويعطف بعض النعوت على

مثل أبو حيان بذلك أيضاً ورأيت بخط ابن هشام بهامشه مانصه فان قيل يمنع قولك باثنين صالح وصالح للالباس فليمنع باثنين صالحين لذلك ولا قائل به * (تنبيهه) * قال ابن هشام ليست هذه المسئلة من موضوع باب النعت لان تفريق الاسمين اذا اختلفا أو الاسماء اذا اختلفت وجمع الاسمين اذا اتفقا أو الاسماء اذا اتفقت من موضوع باب التثنية أو الجمع لان الجمع والتفريق لا يمرضان للاسماء عند التركيب بل قبل التركيب وقبل التركيب لا يوصف الاسم بكونه نعتاً قوله (ونعت معمول وحيدى معنى وعمل اتبع) أي جواز ظهور جواز القطع مما ياتي فتقول انطلق زيد وذهب عمر العاقلان على الاتباع والعاقلين على القطع قال الشهاب وهل يجوز العاقل والعاقل على أن الاول للشاني وبالعكس ولا يضر تعدد الجملة والالامتنع العاقلان قضية ما تقدم عن الشاطبي انه لا يقال برجلين كريم وكريم المنع وخرج معمولا العامل الواحد فان اتحد العمل والنسبة كمرت بزيد وعمرو الكريمين جاز الاتباع والا بان اختلفا كضرب زيد عمراً أو اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد عمراً أو النسبة دون العمل كاعطيت زيدا اباه فان الفعل منسوب الى زيد على انه آخذ والى أبيه على انه ماخوذ لم يجز الاتباع بل يجب اما القطع أو افراد كل نعت وقول ابن ساعدان يجوز الاتباع لان كلامهما مخاصم ومخاصم فهو فاعل ومفعول ردبانه لا يجوز ضارب زيد هندا الماقلة بالرفع على الاتباع فكما لا يجوز في نعت الاسم اذا افرد الحمل على المعنى لا يجوز اذا ضمته الى غيره ويمكن ان يجاب بانه يفتقر في غير المستقل ما لا يفتقر في المستقل فان افردت فالاولى في مختلفي الاعراب كما قال الرضي ومثله مختلفي النسبة كما هو ظاهر ان يكون نعت كل واحد بجنبه نحو لقي زيد الظريف عمراً الظريف ويجوز جمعهم ما نحو لقي زيد عمراً الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بدم نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوتة ففصل احدهما من صاحبه أو لي من فصلهما معا قال وكذا حالهما عند البصريين اذا

بعض قال الله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوي والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعي (والنعت بعد لا واما قد يرد * وحتما التكرار فيهما وجد) (كجاء من اماضن واما * ذوفاقة يشكوا الجوى والغما) (ولى خايل لا مخالف ولا * مبطل عن ما ابغى اهل الولا)

اتفقا

اتفق معني نحو ضارب زيد عمر آه وهذا ما وعدنا بمجيئه وفيه مخالفة لما مر عن الشاطبي من انه لا يقال جاء الزيدان الفاضل والفاضل اذ الظاهر انه لا فرق اذ حيث امكنت التثنية ولو مع القطع لا يعدل عنها اختيار لا بمطاف ولا بغيره فليحذر وخرج ما لو اختلف العاملان في المعنى والعمل أو في أحدهما فلا يجوز الاتباع لانه يؤدي الي تسلط عاملين مختلفي المعنى والعمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في النعت هو العامل في المنعوت بل يجب اما القطع رفعاً أو نصباً واما افراد كل نعت بجانبه قال الشهاب وهل يجوز في المسئلة الاولى تفريق النعتين وتأخيرهما نحو جاء زيد ورأيت عمراً الفاضل والفاضل علي ان الاول المنصوب للثاني والثاني المرفوع للاول كما ذكره الرضى في لقي زيد عمراً الظريف الظريف ولا يتأتى في ذلك تمليل المنع فيما قبله لان المعمول ليس واحداً بل متمدداً آه (أقول) وان لم يتأت ذلك التمليل لكن فيه العدول عن التثنية مع امكانها اختياراً * (تنبيهه) * قال الشاطبي لا يكفي في الاتباع الشرطان اللذان اشار اليهما المصنف بل لا بد أيضاً من اتفاق المنعوتين تمريراً وتنكيراً فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة وبالعكس وان لا يكون احد المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء عمر العاقلان لما يلزم من الفصل بين المبهم ونعته وذلك لا يجوز اذ لا يقال جاء هذا من الدار العاقل كما يقال جاء زيد من الدار العاقل لانهم صيروا الاشارة واسم الجنس كالشيء الواحد من جهة ان المقصود بهما جميعاً ما يقصد بالاسماء وصفة غير اسماء الاشارة ليست في الامتزاج كاسماء الاشارة قال ولا يجوز أيضاً ان اخرت اسم الاشارة لانه اذا نعت بالمشق فهو على حذف الجامد فقولك هذا العالم على حذف أي الرجل العالم والاسم الظاهر غير المبهم اذا نعت بالمشق فليس على جامد فتدافع الامر ان وكذلك لا تقول جاءني هذا أو جاءني ذاك الرجلان للفصل اللازم وان لا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية والاخر

(والنعت غالباً لتخصيص
الذي * يتلوه كاهجرن زيداً
البذي) وقد يفيد مدحاً أو
ترحمًا أو ذماً أو توكيداً مقدماً
(والاسم موصوف به ومتصف
وذو امتناع منهما معا كاف)
(وقابل لاحد الامرين *
كيقق فاعلم وذيعرعين)
والنعت والمنعوت ربما حذف *

في جملة غير خبرية نحو جاء زيد وهل جاء أخوك الصالحان أو الصالحين
ونحو اكرمت أخاك وهل اكرمت أباك الصالحان أو الصالحين فلا يجوز
هنا الاتباع ولا القطع فقد منع من ان تقول من عبد الله وهذا زيد الرجلين
الصالحين رفعت أو نصبت لان الاستفهام يستلزم الجهل بالصفة والخبر
يستلزم العلم بهما من حيث هو ممدوح فيجتمع فيها العلم والجهل معاً ثم أجاب
عن الاول بان اشتراط المصنف المطابقة ترفيهاً وتذكيراً يخرج ذلك قال
الشهاب ولك ان تقول بين ما قدمه المصنف وما هنا عموم وجهي وهما
متماضيان في تلك الصورة فلا بد من ترجيح وعن الثاني بان المصنف يميز
نعت اسم الإشارة بالمتي وظاهره انه ليس على حذف الجامد فيمكن ان يميز
جاء عمرو وجاء هذا الماقلان أي فيؤخر اسم الإشارة حذراً من الفضل
وذكر أيضاً ان الجامد الجاري على اسم الإشارة عنده ليس زمناً بل عطف
بيان قوله (وان نعمت كثر) المراد بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل
ما زاد على الواحد وهو اصطلاح الحساب اذ يقولون في العدد انه انكثرة المؤلفة
من الاحاد والاثنان من العدد فسط توقف الشهاب في دخول الاثنين في كلامه
قليل وانما اعتبر الكثرة بمعنى التعدد مع انه ليس بقيد اذ نعت الواحد يجب
اتباعه ان افتقر لذكره وعدم ذلك ان لم يفتقر اليه لتأتي الاقسام الالية وفيه انه
يكفي في تأتي الاقسام التعبير بالنعموت بصيغة الحمل ولا حاجة لوصفه بالكثرة
ويشمل كلامه النكرة لانه لا يجوز قطع نعتها اختياراً الا اذا كان قبله نعت
آخر ولا يلزم من دخوله في كلامه جريان جميع الاقسام فيها حتى يقال يلزم
عليه جواز قطع جميع نعوتها وذهب الزجاج الى أن شرط القطع تكرير النعت
ورد بقوله تعالى حمالة الحطب بالقطع وقيل كلام الناظم يؤهم موافقته قوله
(اتبعت) وجوب التنزلها منزلة الواحد وقول المرادي وان كان لتخصيص
وليس احد الثلاثة يعني المدح والذم والترحم جاز قطعه لا يدل على جواز قطع
ما يكون للتخصيص مع الاحتياج اليه في التعمين لانه محمول على ما اذا حصل

ما منهما يعلم حين ي حذف)
ولقبوا نعتاً على الجوار ما *
كقول بعض المنشدين ناظماً)
كان نسج العنكبوت الرمل *
وفي بجاد بمد مزمل) اذا
قصد النعت بمنق جى بالمنعوت
ثم بالنعت مقرونا بلا واذا قصد
النعت بمشكوك فيه أو ممنوع أو
شبههما جى بالمنعوت ثم بالنعت

التعيين

التعيين بدونه وان حصل به زيادة تخصيص ؟ هذا وقد يشكل وجوب
الاتباع كما قال الشهاب بانه مع القطع يحصل المقصود من بيان المنعوت لان
تلك المنعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت وجارية عليه والتركيب يفهم
منه ذلك الا ان يقال لما كان القطع يشمر بالاستغناء منعه عند الحاجة
لاستباحه لما فيه من التنافي اذ الغرض الاحتياج مع الاشعار بعدم
الاحتياج وبهذا يجاب عما قديقال ان القطع لا يزيد على ترك النعت رأساً
وذلك انه اذا ذكر وقطع فقد فات الغرض من ذكره فالقطع مناف لذكره
قوله (واقطع) الاعرف مجيء النكرة المقطوعة بالواو الدالة على القطع
والفصل اذ ظاهر النكرة الاحتياج الى الوصف فاذا قطع بحرف هو نص
في القطع اعني الواو كقوله *وياوي الى نسوة عطل* وشعناً مراضع مثل
السعال* ويجوز في المعرفة ايضاً الفتح مع الواو نحو* والطيبون ماعداً الا زراً*
قال الرضى وربما قطع النعت بالواو والاتباع باق بحاله اذا طال ذيل المنعوت
كما قال الزجاج ولكن البر من آمن الى قوله والموفون ان الموفون صفة
من آمن قوله (واتبع) هو اجود قوله (ان يكن معيناً) أي من حيث معناه
ولو ادعاء بان لا يحتاج في تعيينه ورفع المشاركة لها فلا ينافي ما فهم من تعريف
انه ابداءتم للمنعوت لان معنى الاتمام دلالة على معنى فيه سواء توقف
التعيين عليه ام لا فسقط توقف الشهاب وأفهم كلام الناظم انه يتعين في
الاول من نعوت النكرة الاتباع ليحصل به تخصيص ولانها أشد احتياجاً
اليه من المبهم فوجب فيه الاتباع وما عداه يجوز فيه القطع وان لم يتعين
المسمى بدونه لان المقصود من نعت النكرة التخصيص وقد حصل بتسمية
الاول وفي كلام الرضى ما يخالف ذلك ويمكن تاويل كلامه وعبارته لانه اذا
احتاجت النكرة الى الف وصف لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع
الحاجة انتهى وقال الشهاب الذي يحصل من كلامهم في النكرة انه يجب
اتباعها نعتاً واحداً مطلقاً ويجوز قطع ما عداه مطلقاً وان احتيج اليه فهل

مقرونا باما وتكرارها لازم
كقولي جاء من اماضن واذا
فاقة فمن هنا نكرة موصوفة كانه
قال جاءني انسان اماضن واما
ذوفاقة ومثال المقرون بلا قولي
لى خليل لا يخالف ولا يبطى ثم
نبت على المماضي المفادة بالنعت
وهي التخصيص كالشمري
العبور ومجرد المدح كالحمد لله

يجرى هذا في المعرف بالجنسية لانه في المعنى كالنكرة فيه نظرا وكلامه
 يوهى انه يجوز قطع الاول واتباع ما بعده وليس مراد الوجوب تقديم التابع
 على المقطوع قوله (او بعضها اقطع) الظاهر نصب بعضها باقطع بعده
 وفيه احتمالان أحدهما انه من تمة مسألة تعينه بدون الجميع فيكون هذا اشارة
 الى جواز قطع البعض واتباع البعض وما قبله اشارة الى قطع الجميع واتباع
 الجميع ومسألة تعينه ببعضها مسكوت عنها مفهومة بالمقايضة وثانيهما ان
 يكون اشارة الى مسألة تعينه ببعضها والمعنى اقطع بعضها ان يكن معينا بدونه
 أى او اتبعه او بعضه ان تعدد ويجوز ان يكون مجرورا عطفاً على دونها او
 على الهاء في دونها بناء على ما اختاره الناظم من جواز العطف على ضمير
 الخفض بدون اعادة الخافض وح فالتن مشتمل على المسئلتين ، هذا
 وحيثما وجد اتباع وقطع فيشترط تقدم الاتباع على الاصح قال الشاطبي
 وعل ذلك باوجه ثلاثة لزوم الفصل بين النعت والمنعوت وبين النعتين
 بجملة اجنبية الثاني أن طباع العرب تبنى الرجوع الى الامر بعد الانصراف
 عنه الثالث لزوم التسفل بعد التصعد والقصور بعد الكمال لان القطع ابلغ
 في المعنى المراد من الاتباع اعتباراً بتكثير الجمل قال الشهاب في حواشي
 الشارح بعد نقل ذلك* (فان قلت)* هـ اجاز تقديم المقطوع وغاية الامر
 انه اعتراض وهو جائز* (قلت)* لعل المانع أن الاعتراض جملة لا يكون
 من الكلام وهذا منه في الاصل ولو تقدير آه وانما يحتاج لذلك لو اقتصر
 على التعليل الاول قوله وهذا منه ينافى قول الشاطبي اجنبية فتأمل
 وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لان عارضه لفظي ولا حكم له وقد قال
 الله تعالى والمقيم الصلاة والموتون الزكاة وقالت الخريث* لا يبعدن
 قومي الذين هم* سم الداء وآفة الجزر* النازلون بكل* مترك* والطيبون
 معاقد الازر* يروي برفههما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثاني وعكسه
 * واجيب بان الرفع فيه على رواية نصب الاول وفي الآية على الابتداء وفي

الذي أنزل علي عبده الكتاب
 ومجرد الذم نحو فاستمد بالله من
 الشيطان الرجيم ومجرد الترحم
 نحو رأيت عبدك الذليل ومجرد
 التوكيد نحو لا تتخذوا الهين
 اثنين والاسم منه ما يوصف
 ويوصف به كاسم الاشارة وما
 يمتنع منه الامر ان كالمضمر
 واسم الفعل وما يوصف ولا

الشاطبي

الشاطبي بعد توجه المنع بما تقدم ووجه الجواز التزام جواز الفصل وايضاً
فالمقطوع في حكم المتبعم لان الجميع يستغنى عنه * (تنبيه) * جواز القطع
ومشروط بان لا يكون النعت للتاكيد لانه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل
به معني لان الموصوف في مثله نص في معني الصفة دال عليه ولهذا لم يقطع
التاكيد في مثل جاءني القوم أجمعون اكتبون قال الشهاب ويؤخذ منه
امتناع القطع في النعت الكاشف ويرد على التعليل جواز قطع عطف البيان
مع اتصاله بالمتبوع معني وبان لا يكون ملتزم الذكر كالشعري العبور قال
الداميني وقد مر الاعتراض انه قد يفرد نحو وانته هورب الشعري اه وقيل
الشعري في الآية ليست العبور فليتمل وتقدم أنه في جمع الاوصاف مع
تفرق الموصوفين يجب القطع في صور فلا تغفل عنها قوله (ملنا) تنكيت
على من رأي أن القطع لا يتأتى الا بعد الاتباع كما مر قوله (لن يظهر) أي
وجوب أن كان مجرد مدح او ذم او ترجم وان كان لغير ذلك جاز ذكره كما يفيد
كلام التسهيل وعلل بعضهم وجوب الاضمار بأن بين النعت والمنعوت
شدة اتصال فيكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وهذا يقتضي عدم
تخصيص وجوب الاضمار بأحد الثلاثة فالأظهر التعليل المشهور بأن الاضمار
يناسب ما قصده من الانشاء العام ومنه قوله فيما تقدم هو ابن مالك وعبارة
الرازي وان كان النعت للتخصيص وليس لأحد الثلاثة نحو مررت بزيد
الخطا جاز قطعه وقوله للتخصيص مع ان النعت في المعرفة مبني على أن
التخصيص يكون في المعارف والذكرات وفي التوضيح فان كان لغير ذلك
جاز ذكره تقول مررت بزيد التاجر وأعني التاجر قال الشهاب وقضيته أن
المنعوت معين بدونه وأن نعت الإيضاح قد يذكر حيث لا يحتاج اليه في
الإيضاح اذ لو كان النعت هنا محتاجاً اليه في الإيضاح بأن التبس المنعوت
بدونه بمن يشاركه في ذلك الاسم امتنع القطع أخذاً بما قرره قبل في قولك
مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب قال واعلم أن الشاطبي أورد على المصنف

يوصف به كالعلم وما يوصف به
ولا يوصف كيقق وشبهه من
الاتباعات وقد يحذف المنعوت
ان عرف وصلاح موضعه للنعت
كقوله تعالى وعندهم قاصرات
الطرف أتراب فان لم يصلح
موضعه للنعت امتنع الحذف
غالباً الا في ضرورة كقول
الشاعر * يومي بكفي من

انه ترك شروطاً للقطع منها أن يكون لمدح أو ذم أو ترحم فان كان لغير ذلك لم يجز القطع الا على ما قاله ابن أبي الربيع وليس ذلك من القطع المذكور في باب النعت وأجاب بأن الضابط الذي ذكره يجمع له مقصوده فلا يحتاج الى شرط سوى ما ذكر وذلك أن نعت البيان مقصود بلا شك لانه يقتضيه ولذلك لزم اتباعه من جهة ان رفع الاشتراك في المعرفة وتخصيص النكرة انما يحصل بالاتباع اهـ ولا يخفى ان حاصله تخصيص النعت بنعت المدح والذم والترحم وح فيحتمل أن الناظم ذاهب على ذلك فلذا أطلق امتناع الاظهار * (تنبيه) * جملة النعت المقطوع مستأنفة لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب (فان قلت) هل هو عام او محله اذا لم يقترن النعت بالواو فان قرن فقد يكون للجملة محل بحسب ما عطف عليه (قلت) هو عام لان الواو هنا ليست للاعطف بل اعتراضية كما قال الرضي أو لتأكيد اللصوق وجوز بعضهم كون الجملة حالية لازمية وتدخل في قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال قوله (وما من المنموت) حال من فاعل عقل ومعني عقل علم وعلمه اما بتقديمه نحو الاماء ولو بارداً او باختصاص الوصف به نحو ابصرت كاتباً وركبت صاهلاً او بالامل نحو فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً او بالمعمول نحو ألتأله الحديد أن يعمل سائغات ومن الثاني نحو وعندهم قاصرات الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قطعاً وذكر ابن هشام لجواز الحذف شرطاً آخر وهو أن لا يكون النعت دالاً على الكمال وشذ اذا حارب الحجاج اي منافق قوله (يجوز حذفه بكثرة في المنموت بشرط ان يكون صالحاً لمباشرة العامل لاجملة ولا شبهها او يكون أحدهما والمنموت مرفوعاً او بعض اسم تقدم مجرور بمن او في ويمتنع في غير ذلك غالباً في الضرورة ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد جاءك من نبي المرسلين أي نبياً من نبيهم نبأ على ان من لا تزداد في الايجاب ولا تدخل على معرفة فان قلت يلزم على ذلك حذف الفاعل في غير

ارمى البشر * وقد يحذف النعت للعلم به كقوله تعالى تدمر كل شيء بأمر ربها ومنه وكذب به قومك وقال العباس بن مرداس * وقد كنت في الحرب ذاتدرة * فلم اعط شيئاً ولم امنع * ثم نهت على النعت الذي تسميه النحويون نعتاً على الجوار نحو هذا جحر ضب خرب بتحفض

المواضع

المواضع المستثناة قلت حذف الفاعل الممنوع الا في المواضع المستثناة هو حذف الفاعل من غير شيء يقوم مقامه في اللفظ ونعمته هنا قائم مقامه في اللفظ وان لم يصالح للفاعلية بنفسه فليتامن قاله الشهاب وفيه نظر لا يخفى لان بعض المسائل المستثناة فيه ما يقوم مقام الفاعل وهو مطرد مطلقاً وقول الشارح في النفي معترض بقوله تعالى وإنا منا الصالحون ومنادون ذلك قال الرضي وإنما كثر حذف المنعوت بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل قبله فيكون كأنه مذكور قوله (وفي النعت يقل) قال ابن هشام ومن حذفه قوله عليه الصلاة والسلام لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤيا يراها المسلم او تري له أي الرؤيا الصالحة فحذف النعت وقد ثبت من طريق آخر ذكر هذا النعت ولولا ارادته عند عدم ذكره لتناقض الحصران وهذا حذف غريب أعني حذف شيء مقصود بالحصر اذا الحصر مانع من حذف المحصور ويحتمل أن يكون اللام من الرؤيا لمهد ذكره او ذهني فلا تكون الصفة والحالة هذه محذوفة ونحو قلم اعط شيئا ولم أعني أي شيئا طائلا لانه أعطى شيئا بدليل ولم أمانع وعمله في المغني بدفع التناقض واعتراض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع كذا في شرح التوضيح ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضي انه أعطى شيئا حتى يكون قرينة على انه أعطى شيئا طائلا ومراد المغني ان عدم المنع المراد منه انه أعطى شيئا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطاء مطلقاً * (تنبيهات) * الاول كلام الناظم يشمل حذفهما معاً نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة اذ لا واسطة بينهما . الثاني كلامه شامل لما يكون من ذلك للمدح أو الذم أو الترحم أو التاكيد ويحتمل ان يجيء في نعت التاكيد ما تقرر في المفعول المطلق اذا كان للتاكيد من الخلاف في حذف عامله . الثالث قال جمع يجب حذف المنعوت في مواضع كالصاحب فانه يجوز ان يطلق على كل ما يصحبك من الحيوان وغيره لكنه اختص بالغلبة بالرجل صاحب وتقول جاء الفارس أي الراكب

خرب لانه نعت ضب في اللفظ لمجاورته له وإنما هو في المعنى للحجر ولا يفعل مثل هذا الا اذا امن اللبس ومنه قول الراجز * كان نسج العنكبوت الازم * وكقول امرئ القيس كان ثيرافي عرائين وبله * كبير اناس في بجاد مزمل *

الفارس ولا تقول جاء الرجل الفارس ويمكن حمل كلامه عليه بجوازه بعد
الامتناع على أن في الوجوب نظراً فقد صرح بعضهم بجواز ذكر الموصوف
معها. الرابع قديلي النمت لا أواما فيجب تكررها مقرر وبنين بالواو نحو
سربت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو ابنتي برجل اما كريم واما شجاع
- باب التوكيد - قوله (بالنفس أو بالعين) الخ ان كان
اكد خبر ابناء على انه فعل ماض مبني للمجهول أي يؤكّد الاسم اما بالنفس
أو بالعين أي لغير الشمول بدليل قوله الاتي وكلا اذكر في الشمول فاو
الانفصال وهي مانعة خلو فيصدق بالجمع وان كان طلبا بناء على انه فعل
أمر وأصله اكدن بالنون الخفيفة وقف عليها بالالف فاو الاباحة وهي لا
تمنع الجمع واطلاق المعرب ان أول التخيير مع تجويزه في اكد الوجهين لا
يخلو عن نظر لان التخيير انما يكون بعد الطلب وكون اكد بصيغة الطلب
انصب بما بعده قيل وأسلم من تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا وفيه ان في
الطلب تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون ومحل التوكيد بالنفس والعين عند
استعمالهما بمعنى ذات الشيء فان استعمالا في معنى آخر كاستعمال النفس بمعنى
الدم في ارقّت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرقت زيدا عينه
لم يكونا تا كيدا بل بدلا في المثالين وينفردا عن سائر الفاظ التوكيد بجواز
جرهما بياء زائدة واما جاء وابعدهم بضم الميم فليس من التوكيد لان الباء
ملازمة له والاتيان بالضمير ولو كانا كيدا لكان وروده بدون الباء غالبا
وبدون الضمير واجبا وانما هو جمع لقولك جمع كافلس في جمع فلس
واعلم انه ذهب جمع الى انه يؤكّد بهما لدفع توهم سهو او نسيان أو غلط
وبين الدماء بيني ان الذي رفع ذلك انما هو التوكيد اللفظي وهو ما حقه السيد
كالسعد وانما يؤكّد بهما لرفع المجاز عن الذات قال ابن هشام والظاهر ان
التا كيد بعد ارادة المجاز ولا يرفعها البتة ولهذا يتأتى الاتيان بالفاظ متعددة
ولو صار بالاول نصا لم يؤكّداه ويمكن ان يريدوا الرافع قوة احتمال الخ

- باب التوكيد -
(التابع الذي الظهور يمتنع به هو التوكيد فاحفظ ما يرد)
(ويقتضي شمولاً أو تقريراً)
مبيناً يضارع التكريراً)
(بالنفس أو بالعين تال يقتضي،
مولى ضميراً طبق متبوع مضي)
(كجاء زيد نفسه متيماً بهند
نفسها فقس عليهما) (وفي
الشمول استعملوا كلاً كلاً كلتا
جميع مع ضمير وصل) (كهم
جميعهم لقوم كلهم والدار
صارت كالمحلم) (وبعد كل
اكدوا باجتماع جماء أجمعين ثم
جماء) (ودون كل قديحي أجمع
جماء اجمعون ثم جمع) (وصيغ
من كتع وبصع وتبع وازنات
للمصوغ من جمع) (من بعده
وقد يحى أكتع منفرداً
والنقل فيه يتبع) (كليتني كنت
صبياً مرضعاً تحملي الذلقاء
حولاً اكتعا) (وشذا ثرفع
جمع ابصع وجمعا تلاشدوا
اتبع) التابع جنس يع التوكيد

فلا يخالف ذلك لكن يخالف ذلك قول شارح ويصير به الكلام نصاً ويؤيده قولهم ان العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما اتوا باجمع واكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل ويمكن توجيه ذلك بالاحتياط في التأكيد فربما يغفل السامع عن الاول أو يحمل المتكلم على السهو فيه واعلم ان المتبادر من قول ابن هشام لرفع المجاز عن الذات ارادة المجاز اللغوي فاذا قيل مثلاً جاء زيد فاذا أريد به خبره فقد تجوز باسم الذات حيث استعمل في غير معناه الموضوع له وقول شارحه انه يحتمل انه على حذف مضاف فيه نظر لانه اذا كان على حذف مضاف فلا تجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غاية الامر انه ليس هو المسند بل المسند اليه مضاف حذف توسعاً انه على حذف مضاف أقرب من حيث ان زيدا نص في معناه وقد صرح في جمع الجوامع بان المجاز لا يكون في الاعلام فالأولي التمثيل لاحتمال هذا التجوز بجاء الخليفة نفسه وانه يحتمل قولنا جاء زيد نفسه كون المجاز المرفوع عقلياً بان يكون المجاز في الحقيقة انما هو ثابت لغلامه وأسند اليه للابسة فالتجوز في الاسناد لا الظرف وهذا المجاز ان جاريان في جاء اسد بالافرق نعم هذا اسد لا يتصور فيه المجاز العقلي عند من يشترط فيه كون المسند فعلاً أو معناه فماتقه شارح التوضيح عن المصنف غير محرر * (تنبيه) قال الشاطبي في قوله الاسم اكدا اشارة الى معنيين قصد التوكيد بالنفس والعين وهو اثبات للحقيقة وذلك ان معناه ان التوكيد راجع الى نفس الاسم لا المعنى فيه وهو معنى اثبات حقيقته في نفسه ايلا يحتمل ان يكون المراد غيره بخلاف توكيد الاحاطة فانه راجع الى حالة دلالة الاسم من كونه شاملاً لجميع ما ينطبق عليه أو غير شامل لا لاثباته في نفسه فاذا قلت خرج الأمير نفسه عينه رفعت بذلك توهم ان المراد جيشه أو خدمه أو عماله لان العرب تطلق ذلك اللفظ وتريد المحترز منه على طريق المجاز فكان نفس الاسم غير مراد فجاء توكيد اثبات الحقيقة محققاً لذلك الاسم انه المقصود

وغيره والتوكيد تابع يمتضد به كون المتبوع على ظاهره فان ذكر النفس في قولك قتل الأمير نفسه كافراً يرفع احتمال كون القتل بالامر لا بالمباشرة واذا ارتفع احتمال التأويل اعتضد الظهور وكذا ذكر كلهم في قولك جاء وبنو فلان كلهم يرفع احتمال وضع العام موضع الخاص فقد بان لك ان التوكيد تابع يمتضد به حمل المتبوع على ظاهره وقولي بالنفس أو بالعين بان يقتضي ان المراد بالثاني التقرير المضارع التكرير لانك اذا قلت الأمير نفسه فمل لم يبق ريب في انه باشر مانسب اليه دون واسطة فهذا معنى الاعتضاد المشار اليه ولا بد من اضافة النفس أو العين الي ضمير مطابق للمؤكد فيما له من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث ثم بينت ان المؤكد به في قصد الشمول كل وجميع وكلا وكتام مضافات الي ضمير المؤكد نحو جاء الجيش كله أو جميعه

والقبيلة كلها أو جميعها والقوم كلهم أو جميعهم والنساء كلهن أو جميعهن والزيدان كلاهما وهندان كلاهما واغفل أكثر النحويين جميعاً ونهـ سيـويه علي أنها بمنزلة كل معنى واستعملوا ولم يذكر له شاهد من كلام العرب وقد ظفرت بشاهد له وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها * فذاك حتى خولان * جميعهم وهندان * وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان * ويؤكد باجمع بعد كله وبجماء بعد كلها وباجمعين بعد كلهم وبجمع بعد كلهن وقد يغني اجمع وجماء واجمعون وجمع عن كله وكلها وكلهم وكلهن وهذا معني قولي ودون كل قد يجيء اجمع وقد يجيء بعد اجمع باكتع وبعد جمعاء بكتماء وبعد اجمعين باكتعين وكتع بابصع وبصماء وابصعين وبصع وزاد الكوفيون بعد ابصع وبصماء وابصعين وبصع اتباع وبتعاء وابتعين وبتع

بالاخبار لا ما يضاف اليه فكانه اراد والله اعلم بقوله اكد هذا المعنى والحامل على هذا التأويل وان كان فيه بعدانه ذكر في الضرب الثاني ما يراد به حيث قال وكلا اذكر في الشمول فيعمد ان يذكر احد القصدتين نصاً ويحمل الاخر جملة والمعنى الثاني التنبيه على ان هذا القسم هو المختص بالاسم دون التاكيد اللفظي فانه يكون في الاسم وفي غيره قال الشهاب واذا تأملت تأملاً صحيحاً ظهر لك ان ما قرره في المعنى الاول مشكل جداً لان قولك جاء زيد كما يحتمل ان المراد غلام زيد مثلاً كذلك جاء القوم يحتمل ان المراد اكثر القوم أو بعض القوم فكما ان التاكيد لا يثبت الاسم في الاول فكذا في الثاني بلا فرق وقوله فكان الاسم غير مراد أي بالذات والافهم مراد علي الجملة وان كان التقدير غلام زيد مثلاً لان المسند اليه علي هذا التقدير غلام زيد لا غلام غيره تأمل قوله (مع ضمير) أي مضاف اليه النفس والعين قال حفيد الموضح لك ان تقول يلزم من هذا المعنى الذي ذكره اضافة الشيء الى نفسه قال الشهاب يمكن ان يدفع هذا بمنعه وانما يلزم اضافة الشيء الى نفسه لو كان مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف اعم من المضاف اليه فليتأمل واشترط الضمير ليكون عائداً لذلك الاسم المؤكد ولهذا اشترط مطابقتها له وانما جازي يزيد نفسه ونفسك علي مراعات اللفظ تارة والمعنى اخري قوله (واجمعهما) الامر مستعمل في معنييه من الوجوب بالنسبة لاجمع والاولوية للمثنى قوله (بافعل أي حال كونهما ملتبسين بهذا الوزن والمعنى علي أفضل فالباء صلة اجمع بمعنى علي ولو مجازاً وافهم انه لا يجوز علي نفوس وعيون واعيان لكن في شرح العمدة للناظم كالفصل وكفاية ابن الجباز جواز اعيان في هذا الباب قوله (تكن متبعاً) قال الشاطبي له فائدة عامة وهي التنبيه على ان في الاختصار على استعمال بعض الجوع هنادون بعض استغناء من العرب عن باقيها الجاز في غير هذا الباب وان الملتزم لذلك تابع لهم غير مخالف لطريقهم وخاصة وهي التشكيك علي قول ابن معطي * كذاك في نفسيهما عينيها * وفي

بعض النسخ نفسها عينها بالافراد وكلاهما خطأ وبه يعلم انه لا يصح الجواب
عن توهيم ابي حيان للشارح في اجازته الافراد والتثنية اذا اكد بهما مثني
وانه لم يقل احد من النحويين به بان الشارح تابع لابن معطي كما لا يصح
الجواب بان ابن اياز قاله لان ابا حيان لا يمد ابن اياز من النحويين مع انه متأخر
عن الشارح نعم نقل الرضى ذلك عن ابن كيسان وان بعض العرب نطق به
وشرح النحاة بان كل مثني في المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع
والافراد والتثنية والاول هو المختار فتأمل قوله (في الشمول) أى حال
بيان ارادة الشمول فان الشمول ثابت لهذا اللفظ فالبيان ارادته لانفسه
قال الشارح هذه الانماط تذكر في التوكيد المقصود به التخصيص على
الشمول ومقتضاه ان التوكيد بكل منهما يرفع الاحتمال ولا يشكل عليه
جواز التاكيد مع كل بما ياتي لانه تابع كوالده للجمهور في ان العرب تؤكّد
حيث لا يراد رفع الاحتمال ولهذا لم يشترط في المؤكّد بكلا وكتا ان يكون
مما لا يصلح موضعه واحد وأجاز اختصم الزيدان كلاهما ووافقه الشارح
فاطلق فيه وان اجاب ابو حيان بان المعنى اذا كان يفيد اللفظ حقيقة
فلا حاجة الى لفظ يؤكّد آخر الا اذا قوى برواية عن العرب وقد
ذكرنا ان ذلك يعنى التوكيد بكلا وكتا مما لا يصح موضعه واحد لم يسمع
هذا ووجه جاء الرجال كلها انه على معنى الجماعة فلا يجوز مثله في جمع التصحيح
لان الحكم مفرد لسلامته فيه ووجه كله انه على معنى الجمع فتأمل قوله
(وكلا كتا) قال الشاطبي (فان قلت) اتي الناظم بهذه اللفاظ مسئلة ازسالا
فلم يخص لفظاً منها بمفرد دون مثني او مجموع فاقضى انها تستعمل في الجميع
وذلك غير صحيح فالجواب ان هذا كله سيأتي بيانه ووجه الاعتراض
فيه عند قوله واغن بكلا قوله (بالضمير موصلاً) في التسهيل انه قد يستغنى
بالإضافة الى مثل الظاهر المؤكّد بكل عن الإضافة لضميره واستشهد بنحو
قوله يا شبه الناس كل الناس بالقمر قال في المفتى وخالفه أبو حيان وزعم أن

ولا يجاء باكتع واخواته غالباً
الا بعد اجمع واخواته على
الترتيب وشذ قول بعضهم اجمع
وابصع وانما حق ابصع ان يجيئ
بعد اكتع واشذ من اجمع
ابصع قول بعضهم جمع بتع وانما
حق اتباع وبتعاء وابتعين وبتع
ان يجاء بهن آخرأ واجاز ابن
كيسان للمؤكّد باجمع وجمعا
واجمعين وجمع ان يقدم ماشاء
من البواقي وقد اكد باكتع
واكتعين غير مسبوقين باجمع
واجمعين ومنه قول الراجز
يا ليتني كنت صبيّاً مرضعاً*
تحملي الذلفاء حولاً اكتعا
* اذا بكيت قبلتني اربعا* اذا
ظلمت الدهراً بكى أجمعاً* وفي
هذا الرجز افراد اكتع من
اجمع وتوكيد ذكره محدودة
في قوله حولاً اكتعا وفيه
التوكيد باجمع غير مسبوق بكل
وفيه الفصل بأبكي بين التوكيد
والمؤكّد ومثله في الفصل قوله
تمالي ولا يحزن ويرضين بما

آتين كلهن (ومنعوا تو كيد منكور وان * يفدقانه بتحويز قن * وشاع في المحدود بالبصري يمنع والمجوز السكوفي) وقد روى في ذلك بعض من وعاء قد صرت البكرة يوما اجمعا (وسيفي المثني اغن بكتنا وكلا. عن صوغ فعلا ووصوغ اقنالا) (وبعض القياس فيه استعمالا * معترفا بكونه مانقلا) (ولا يؤكدان ما لا يقع * موقعه فرد كذا قد منعوا) (ان يتبع مختلفين معني * كات ذا وعاش ذا المني) (وجائز كلاهما بعد ذهب * هذا ومر ذلك فاعرف السبب) (وجائز تو كيد محذوف علم * فمن سعيد ذا وشيخه فهم) المنكر المحدود يوم وليلة وشهر وحول ونحوها مما يدل على مدة معلومة المقدار وغير المحدود ما يصاح للقليل والكثير كحين وزمان ووقت ومدة فلا خلاف في منع تو كيد النكرة غير المحدودة اذ لا فائدة في تو كيد ها و قول الشاعر

كلا في البيت نمت مثله في اطعمنا شاة كل شاة وليست تو كيد اوليس قوله بشي لان التي نمت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد اه فلا حاجة لقول الشهاب وقد يجاب بان هذا الاحتمال خلاف المتبادر فلا يقدرح في الاستدلال على هذا الامر الظني اه مع انه يفهم صحة هذا الاحتمال وافهم كلام الناظم عدم جواز قطعها عن الاضافة وانه لا بد من الاضافة الى الضمير لفظا لان الاتصال من عوارض الالفاظ وهو كذلك قال الشاطبي (فان قيل) قد استقر في كل جواز قطعها عن الاضافة نحو وكل في فالك يسبحون وهي هي وانما بين الموضعين من الفرق الجريان على المؤكد وعدمه واما معنى التوكيد فلا ينفك عن كل فيهما فكما يجوز هناك يجوز هنا وقد ظهر ذلك في الاية المقررة كذلك فلا مانع من القول به (فالجواب) ان العرب تحير بين استعمالين فاكثري موضع ثم اذا خرجت الى غيره التزمت احد الاستعمالين واهمات الاخر وهذا شائع في كلامها الا ترى انها استعملت نم ويس في الاصل على اوجه وكل فعل ثانيا على حرف حلق ثم لما نقلتها الى انشاء المدح التزمت فيها وجه واحد وكذلك حب تفتح حاؤها وتضم في التعجب فاذا جاءت ذا التزمت الفتح والعمر والعمر مستعملان فاذا قالوا لعمرك التزو وافتح العين الى غير ذلك مما لا يحصى قال الشهاب بعد نقله يمكن الفرق بين الجاري على المؤكد وغيره من وجهين . الاول ان الجريان على المؤكد يحوج الى الربط به فاسب التزام الضمير حينئذ وغير الجاري صار مستقلا مستغنيا عن الربط فلم يلتزم الضمير . والثاني التاكيد في الجاري على الضمير قصدي وفي غير الجاري تبهي ويسمح في التبهي ما لا يسمح في القصدي * (تنبيهه) قال ابن هشام ان في الضمير للعمد في قوله مع ضمير طابق المؤكد وانما جاز ياتيم كلهم وكلهم على مراعات المني واللفظ ولا ينظر هل يجوز ياتيم انفسهم كلهم او بالمكس كما جاز فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم واذا جاز الوجهان يتعين تقديم مراعات اللفظ هنا عند

من قال باشرطه ثم لم لا يتعين وقال أيضاً اذا قلت جاء زيد اوجاء السلطان
واردت ثقله وما يتعلق به فهل يجوز ان تقول كله محل نظر . ووجب المنع
القبح اللفظي وان كان المعنى صحيحاً وأنه يرجع الى تأكيد المحذوف وموجب
الجواز النظر الى جانب المعنى اهـ وإيضاحه أن كل يؤكدها ما يتجزى بنفسه
او بعامله وكل من جاء وزيد والسلطان غير متجز وتثقله وما يتعلق به متجزيان
بنفسهما قوله (واستعملوا) الخ أي استعمل العرب . وازن فاعلة من عم وهو
عامه ككل في افادة الشمول والاحاطة والاتصال بالضمير وانما لم يقل
استعملوا عامه لان الحرف المشدد لا يكون في تفاعيل الشعر واذا وقع
فيه اخفف وقوله مثل النافلة نقل الشاطبي في معناه كلام الشارح ثم قال وهو
توجيه ضئيف لان معنى النافلة اذا كان يقتضى ان ذكره زيادة غير مفتقر
اليها فيكون عامه كذلك غير صحيح والالزم ان يكون سائر الفاظ التوكيد
كذلك وايضاً فان جميعاً قد اغفله الجمهور فلم يذكره وانما ذكره سيبويه
فكان اذن من حقه ان يقيد بمثل ما قيد به عامة ولم يفعل ذلك فدل على أن ما
فسره غير مراده وما قرره اولا في معنى كلام الشارح لا يلاقيه كما هو جلي
اذ لم يذكر أنه زيادة غير مفتقر اليها وانما قال ان عد عامة من الفاظ التوكيد
كالزائد على ما ذكره النجويون لان اكثرهم اغفله وما ذكره ثانياً يمكن
دفعه كما قال الشهاب بان جميعاً لما كان النسب بالتاكيد من عامة لاحتمال
عامه غير المعنى المناسب للتاكيد كان في عامة من الاحتياج الى الاهتمام
بحكمها على الرد مع الرد على المبرد في قوله انما هي بمعنى اكثرهم ما ليس في
جميع قوله (وبعد كل اكدوا باجمعا) قال الشاطبي أي للمذكر ثم المؤنثة ثم
المذكرين ثم المؤنثات وأما المثني فقال فيه بعد واغن بكلمتا البيت اهـ وفي
قوله وبعد اشارة لان المؤكد متبوع والاقال واكدوا كل باجمعا ولان
اجمع لا يتقدم على كل قال الشاطبي لان كلا اقوي من حيث كان يستعمل
تابعاً وغير تابع بخلاف اجمع فانه لا يستعمل الا تابعاً قال الشهاب ومراده لا

* الاك بنو خسير وشر كليهما *

جميعاً ومعروف الم ومنكر *

محمول على نية الالف واللام

في خير وشر حكاه الخليل ويجوز

ان يحمل كليهما توكيداً لان

الذاكر خيراً وشرّاً قد يظن

انه غلط فاذا ذكر كليهما افاد العلم

فانه لم يغلط وأما المحدودة

فاختلف في توكيدها فمنه

البصريون وأجازوه الكوفيون

وأجازته اولى بالصواب لصحة

السمع بذلك ولان في ذلك

فائدة لان من قال صمت شهراً

قد يريد جميع الشهر وقد يريد

اكثره ففي قوله احتمال فاذا

قال صمت شهراً كله ارتفع

يستعمل الاتباعاً في الأكثر اه وكأنه فهم أن المراد لا يستعمل الاتباعاً
لكل فاوله ليس لا يشكل بانه قد يجيء بدون كل والظاهر أن المراد أن كل
يستعمل مبتدأ ولا يلزم التوكيد بخلاف اجمع قال في التسهيل ولا يلي
المواهل شيء من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد اجمعاً وعامة
مطلقاً وكذا وكلا وكلنا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة وقال الرضي
انما قدم على اجمع لكونه جامداً واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا
كان المشتق على وزن الصفة وهو افعال اه وقال الشهاب في حواشي الاشموني
انظر اذا اجتمع كل وعامة اه (أقول) مقتضى تعليل الشاطبي جواز
تقديم عامة على كل وتعليل الرضى المنع فتدبر* (تنبية) في الفية ابن
مط وارفح او انصب ياتيم جمع قال ابن الخباز وليس بجيد لان جمع انما
يجري على جماعة الاناث والذي يحتمله ثلاثة اوجه ، الاول ان يقال ياتيم
اجمع فيفرد التوكيد حملا على اللفظ وهو الصواب في رواية البيت : الثاني
ياتيم اجمعون فيجمع حملا على معنى تيم لان المراد الحي . الثالث ياتيم جمعاء
لان المراد القبيلة قال ابن هشام لينظر هل افراد اللفظ مبيح لافراد التاكيد
وهل يجوز جاء القوم اجمع او يقال القوم مخالف لتيم وأنه هل يجوز لحظ
القبيلة مع كون الكلمة مصروفة فان الصرف انما هو على لحظ الحي وهل
يجوز جاء الرجال اجمع لكون الرجال بمعنى الجمع اه والظاهر أنه يجوز لحظ القبيلة
مع ما ذكر ويشهد له تجويز شارح التوضيح في باب الفاعل في ولا ارض اقبل
اقالها ان تذ كير اقبل مراعات للمكان وتانيث اقبالها مراعات للبقعة وأما
جواز جاء الرجال اجمع فقد نصوا على ما يؤخذ منه وهو قولهم في كل أنه
يقال جاء الرجال كلهم او كلها او كله وتقدم توجيهه قوله (اجمعين) وزعم
الفراء انها تفيد اتحاد الوقت وامل مراده اذا وقعت بعد كل لتفيد معنى لم تفده
كل فلا يرد عليه لا غوينهم اجمعين قوله (ثم جمع) عبر بتم الضرورة لا لقصد
الترتيب فهي مجرد العطف بمعنى الواو ولا يذ كر ماصيغ من ا كتمع وابصع

الاحتمال وصار قوله نصاً على
مقصوده فلم ينقل استعماله
عن العرب لكان جديراً بان
يستعمل قياساً فكيف به
واستعماله ثابت كقول الرازي
* قد صرت البكرة يوماً اجمعاً *
وكقول الآخر * يا ليتني كنت
صبياً مرضعاً * تحملى الذلفاء
حولاً ا كتماعاً واذا كان المؤكد
مثنى لم يؤكد الا بالنفس او
بالعين او بكلا في التذكير
وبسكتا في المؤنث واجاز
الكوفيون ان يقال في التذكير
اجمعان وفي التانيث جمعان وان
واليه اشرت بقولي وبعض
القياس فيه استعمالاً معترفاً بكونه

وابتع

وابتع مع ذكر ارباب المختصرات لها لقلة استعماله وعدم تداوله كما يعرف
 باستقراء كلام العرب ثم هي اما اتباعا لاجمع فمعناها شدة التاكيد كسكن
 بعد حسن واما مشتقة من معان تسوغ في التاكيد فاكتمع من حول كتبع
 أي تام وابصع من بصع العرق اذا سال وابتع من البتع وهو طول العنق
 وفي تذكرة ابن هشام اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدأت بالنفس فالعين فكل
 فاجمع فاكتمع فابصع وابتع وانت مخير بين ابتع وابصع فايها شئت قدمته
 فان حذفك النفس اتيت بما بعدها مرتباً أو العين فكذلك أو كلا
 فكذلك أو اجمع لم تأت بابصع وما بعده لان ذلك تاكيد لاجمع فلا يوتي
 به بدونها ذكره ابن عصفور في شرح الجمل قال الشهاب وفي كونه تاكيداً
 لاجمع نظر ويكفي ان استعماله مشروط بتقديم اجمع وفي كلام الشارح
 ومن تبعه ما يخالف ما نقله ابن هشام عن ابن عصفور ويقتضي الترتيب بين
 ابتع وابصع وقال الناضم في نكت الحاجبية لك ان تبدأ بجمعا بآيها
 شئت * (تنبيه) * قال في التسهيل واجرى في التوكيد مجرى كل ما افاد
 معناه من الضرع والزرع والسهم والجبل قال الدماميني وهذا في الاصل
 من بدل الاشتمال وبدل البعض ثم استفيد من المعطوف والمعطوف عليه
 معني كله فاجرى مجراه في التوكيد قوله (ودون كل) الخ فيه تقديم دون كل
 على عامله وهو يحى وحذف الجار وهو الباء من دون وحذف عاطفي جمعاء
 واجمعين واقامة ثم مقام الواو واقامة أربع ظواهر مقام المضمرة وإيهام ان
 الحكم قليل مطلقاً وانما بالنسبة الى التاكيد بكل أولاً ومن محيئه في التنزيل
 وان جهنم لم وعدهم أجمعين وقول أبي البقاء انه منصوب على الحال قال ابن
 الجباز عجيب غريب قوله (وان يفد توكيد منكور) لا يشترط كونه زماناً
 كما يدل عليه تعميم الشاطبي وتمثيل الرضى بدینار ودرهم وانفسر شارح
 التوضيح المحدود بالزمان وهل يشمل المفيد اذا كان المامل نحو الشراء نحو
 اشتريت العبد كله فانه يرفع توهم شراء البعض وعلى الشاطبي امتناع توكيد

ما نقله قال الاخفش لا يجوز ان
 يقال ضربت أحد الرجلين
 كليهما فانك اذا قلت أحد
 الرجلين علم انهما رجلان وان
 موضع الرجلين لا يصلح لواحد
 فلا يتوهم ان ذكرهما غلط بخلاف
 رأيت الرجلين فان موضعه صالح
 لرجل فيتوهم الغلط فيفيد التوكيد
 والى هذا اشرت بقولي ولا
 يؤكدان ما لا يقع وموقعه فرد
 وقال الاخفش ليس بكلام
 قولك مات زيد وعاش عمرو
 كلاهما فانهما لا يشتركان
 في أمر واحد فلو قلت انطلق
 زيد وذهب عمرو كلاهما جاز
 لانهما قد اجتمعا في أمر واحد

النكرة اذا لم يفد نحو رأيت رجلاً نفسه بعد ان اشار الى تعليلها به لا يحصل
فائدة بان التوكيد انما يفيد فيما حصل معناه عند المخاطب والنكرة لم تحصل
بعد فكيف تؤكد وأيضاً فان التوكيد شبيه بالنعمة وقد تقرر ان الفاظ
التوكيد معارف فكما لا نعت النكرة بالمعرفة لا تؤكد بها وهذا التعليل
الثاني جار على طريقة البصريين قال الشهاب والتعليل الاول يقتضي الجواز
اذا تخصصت النكرة باوصاف تميزها فليُنظر ثم قال الشاطبي وما ذهب اليه
الناظم حسن ان ساعد قياسه سماع يعتد به في القياس ويخرج بكثرة عن
الشذوذ وتكلف التأويل والافتحاة البصرة ان يقولوا ان النكرة لا يصح
توكيدها قياساً اذ ليس لها عين ثابتة كالصفة فينبغي ان لا تؤكد لان توكيد
ما لا يعرف غير مفيد وأيضاً فالنكرة شائعة في جنسها والتوكيد يقتضي
التخصيص وهما كالتنافيين فلا يجتمعان ولهذا كله شمل المنع ما افادوا ما لم يفد
عند نحاة البصرة فان الفائدة عندهم ليست هي المانعة فقط بل ثم عندهم امر
آخر زائد عليه وهو الوضع العربي فان كان الوضع لم يتبين استمراره لم يصح
ان يعتمد علي مجرد الفائدة فيه كما لم يعتمد عليها في نعت النكرة بالمعرفة
وبالعكس قال الشهاب فانظر قوله لان توكيد ما لا يعرف غير مفيد فانه يرد
عليه ان القرض انه مفيد وقوله وأيضاً فالنكرة شائعة الخ فانه برد عليه
نعت النكرة بالنكرة فليتامل * (تنبيهه) * ظاهر كلام
الناظم ان هذه المسئلة خاصة بالتوكيد المعنوي وهو مقتضي تعليل الشاطبي
الثاني وفي الرضي بعد ان منع تأكيد الاسم النكرة ما نصه ويستثنى
من منع تأكيد النكرة شيء واحد وهو جواز تأكيدها اذا كانت
النكرة حكماً لا محكوماً عليه كقوله عليه الصلاة والسلام فتكاحها باطل
باطل ومثله قوله تعالى دكا دكا الى آخر ما قرره وهو يفيد ان التوكيد اللفظي
اذا لم يكن حكماً لا يجري في التكرار فاحفظه وقد استشكله بعضهم بانه
مخالف للحكاية غيره الاجماع على جواز تأكيد النكرات التاكيد اللفظي

لان معنى ذهب وانطلق واحد
الا ان ارتفاع كليهما بأحد
العاملين لانه لا يعمل شيئان في
شيء واحد والى هذا اشرت بقولي
قد منعوا ان يتبعاً مختلفين معنى
والى قولي وجاز كلاهما بعد
ذهب هذا ومن ذا وقال سيديويه
في باب ما ينتصب فيه الاسم لانه
لا سبيل له الا ان يكون صفة
مررت بزيد وأتاني اخوه أنفسهما
بالنصب على تقدير أعينهما
وبالرفع على تقديرهما صاحباي
أنفسهما خذف الخبر مع المبتدا
وأبقى توكيد المبتدا وأجاز الفراء
أن يقال مررت اما بقومك
أجمعين واما بعضهم على تقدير

ولم يفرق بين كونها محكوماً بها أو عليها وسأل عنه الناصر اللقاني فاجاب
بما حاصله أن دكا دكا وباطل باطل من التاكيد المعنوي الذي قصد به التشكك
دفع ظن السامع التجوز في اللفظ الأول وإن الدك الأول المنسوب الي
الارض بمعنى زلزلتها لازوالها عن مكانها الي اسفل وباطل الأول عدم
كمال النكاح لا لعدم موافقته الشرع قال وهذا مبني على ما حققه اول بحث
التوكيد اه وهذا امر غريب فان التوكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة بالنفس
والعين وكل وأخواتها وكون التاكيد يفيد ما ذكر لا ينبغي كونه لفظياً كما
قررناه سابقاً قوله (وعن نخاة) الخ قال الشاطبي عن نخاة متعلق بمحذوف
هو حال من فاعل شمل تقديره المنع شمل منقولا عن نخاة البصرة أو يكون
المجرور خبرا لمبتدأ وشمل جملة حالية قال ولا يجوز تعلق المجرور بالمنع لانه
مصدر لا يتقدم عليه معموله اه وأجيب بان ذلك خاص بالمصدر الذي ينحل
الي حرف مصدري وفعل لا غيره واشترط انحلاله في عمله انما هو في غير
الظرف والمجرور لانهما تكفيهما راحة الفعل أو انه لا يلزم من كون المصدر
في معنى الحرف المصدري والفعل ان يعطي حكمهما كما قاله الرضى كما اوضحناه
في حواشي المختصر قوله (واغن بكلتا في مثني) الخ أي في تأكيد مثني
لشمول قال الشاطبي من اين يفهم تعيين كلا للمذكر وكلتا للمؤنث وهو قد
قدم كلتا على كلا والتقديم انما يستحقه المذكر فالجواب انه يفهم من قوله
عن وزن فعلاء ووزن أفعل لان فعلاء للمؤنث ووزن أفعل للمذكر وقال
أيضاً مقتضي قوله اولا وكلا اذ كر في الشمول وكلا كلتا جميعاً بالضمير
موصلا ان جميع هذه الفاظ تستعمل للشمول في المثني والمجموع لكن
خص هنا كلا وكلتا بالمثني فبقى ما عداها مستعملا في الجميع وهذا غير
صحيح فان المثني لا يؤكد بكل وجميع ولا عامة قال الشهاب فان قلت لم
يستغن في الجمع عن اجمعين بكل وما الفرق بين الجمع والمثني قلت يمكن أن
يفرق بان الجمع أحوج الي التاكيد والاحوج يناسبه تكثير طرق التاكيد

امابهم أجمعين واما بعضهم وزعم
الشلوين ان البصريين لا يجيزون
هذا قلت ويلزم سيويه جوازه
لانه قد اجاز حذف المؤكد في
سررت يزيد واتاني أخوه انفسهما
على تقدير اعينهما وانفسهما
(وان تؤكد الضمير المتصل *
بالنفس والعين فبعد المنفصل)
(عنيت ذا الرفع واكدوا بما *
سواها والقييد لا يلزم ما *
(والبايزاد داخلا عليهما *
كجاء ذاتنفسه اليهما)
(وان توادك اجتماع من فامتنع *
من عطف بعضها على البعض تطم)
إذا كان المؤكد بالفاظ هذا الباب
ضمير رفع متصلا وكان مؤكده

اهتماماً به وتوسعة في تحصيل تأكيده وتوصلاً إلى المبالغة فيه بالجمع بين طرقه الكثيرة فوسع في طرق التاكيد واختصر في طرق التاكيد المثنى لعدم قوة الداعي إليها وبيان أن الجمع أحوج إلى المعنى المجازي الذي يرفع بتاكيد الجمع وهو إرادة البعض يتحقق فيه غالباً معني أصل الجمع فإن بعض القوم مثلاً ما واحد أو اثنان أو أكثر والأكثر صور كثيرة وكل صورة منها يتحقق فيها أصل معني الجمع فأرادة البعض لا تخرج غالباً عن معني الجمع فيقوى توهم إرادة البعض لكونها موفية بمعني أصل الجمع بخلاف المثنى فإن المعنى المجازي الذي يرفع بالتوكيد وهو إرادة أحد الاثنين يخرج عن معني التثنية قطعاً. طلقاً فتوهمه ضعيف لمزيد بمدد بكونه يخرج عن أصل وضع اللفظ بالسكينة فليتأمل قوله (عن وزن فعلاً) الخ أي عن تثنية وزن أفعلاً الخ إذ نفس وزن أفعلاً الخ لا يصلح للمثنى فكيف يستغني فيه بغيره عنه قاله الشاطبي وأجاز الكوفيون والاختفش ذلك قياساً مع اعترافهم بعدم السماع وأشار ابن خروف إلى أنه لا مانع منه قال الشارح وعندني ما يمنع منه وهو أن من شرط صحة استعمال المثنى جواز تجريده من علامة التثنية وعطف مثله عليه وعلى هذا لا يصح جاء زيد وعمر وأجمان لأنه لا يصح أن يقال جاء أجمع وأجمع لأن المؤكد بالجمع كالمؤكد بكل في كونه لا بد أن يكون ذا أجزاء يصح وقوعها موقعه فلو قلت جاء الجيشان أجمعان لم ياباه قياس قال الشهاب وقد يبحث في هذا الدليل بأنه يقتضي أن لا يجوز جاء الزيدون أجمعون إذا أريد به أقل الجمع ثلاثة إذ لا يصح أن تقول جاء أجمع وأجمع وأجمع لما ذكره إلا أن يلتزم المنعج وإن كان خلاف ظاهر كلامهم أي لأنهم أطلقوا أنه يؤكد بالجمعين ولم يقيّدوا ذلك بأن يكون المؤكد ذا أجزاء قوله (وإن تؤكد الضمير المتصل) أي بارزاً أو مستتراً على ما في جملة من المتصل من الخلاف قوله (بالنفس والعين) أي اجتماعاً وانفراداً فاندفع أن كلامه يقتضي أن الحكم مشروط بهما معاً

غير النفس والعين فحكمه حكم غيره من المعارف فإن قصد تأكيده بالنفس والعين لم يجز إلا بعد تأكده بضمير منفصل كقولك قوموا أنتم أنفسكم وقوموا أنتم أعينكم فلو قلت قوموا أنفسكم لم يجز فإن كان الذي يؤكد به غير النفس والعين جاز التوكيد مطلقاً نحو قوموا كلكم فهذا معني قولي وأكّدوا بما سواهما أي أكد الضمير المتصل المرفوع بما سوي النفس والعين غير ملتزم القيد الملتزم قبل النفس والعين وهو التوكيد بالضمير المنفصل والحاصل أنك تقول قوموا أنتم أنفسكم

وفي نسخة أو بالعين فبعد وهي نسخة حسنة لأنها غير موزونة وفي نسخة
أو بالعين جيء بالمنفصل وهي أحسن النسخ لكن يفوت عليها التنصيص
على أن الضمير يكون بـمد الضمير المرفوع وقبل النفس والعين قوله (فبعد
المنفصل) أي وجوبا غالباً ومن غير الغالب ما حكاه الاخفش أنه يجوز على
ضمف قاموا أنفسهم ووجه اختصاص هذا الحكم بالنفس والعين كما قال
الرضي في باب العطف أنها كثيراً ما يليان العوامل ويقعان غير تو كيد نحو
طابت نفس فلان وفقدت عينه فلوم يؤكدهمها أولاً بالمنفصل لا التباس
الفاعل إذا كان غائباً أو غائبة بالتأكيدهمها في نفسه وهد جاءني
نفسهم طرد الحكم في البواقي مع أن ضمائرهما بارزة نحو وضربتني أنت
نفسك وإن لم يلتبس وأما كل واجم فلا يلتبس بالفاعل في نحو الكتاب
قرأ كله لأن كلا المضافة للضمير لا تلي العوامل الظاهرة أصلاً فلا تقول
جاءني كلهم ولا مررت بكلهم اهـ وبوخذ منه أن الالتباس يكون مع
الذكر ووجه أن النفس والعين من مجازي التانيث فلا تلزم علامة التانيث
في رافعهما فاذا قيل زيد خرج نفسه وعمى عينه والمال قبض عينه احتمال
الاسناد إلى النفس والعين فتقيد شرح التوضيح الالتباس بالموث ليس
بظاهر ووجه اختصاصه في المرفوع المتصل أنه منزل منزلة الجزء فكلها
أن يؤكدها الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا أن يؤكدها أولاً
بضمير بمعنى الأول مستقل ثم يجروا هذا المستقل الذي هو النفس أو العين
عليه لفظاً وإن كان في المعنى تأكيداً للمرفوع وأورد عليه أنه يلزم منه أن لا
يجوز تأكيده الضمير المجرور بالنفس والعين من غير تأكيد بالمنفصل لأنه
أشد اتصالاً بالجزء من الفاعل بالفعل فيوهم ذلك في قولك مررت بك نفسك أنه
تأكيد الحرف بالاسم هذا وما أفهمه كلام الناظم من اشتراط الفصل
بالضمير ليس مراداً بل يجوز بفاصل ما فيجوز لهم لكم أنفسكم قال السيوطي
بلا خلاف وهذا لا يناسب تعليل الرضى وإنما الماعل به في شرح التوضيح

ولا تقول قوموا أنفسكم ويجوز
أن تقول قوموا وقوموا كلكم
مستغنياً عن أنتم ولو قلت قوموا
أنتم كلكم لكان حسناً جيلاً
وتختص العين والنفس بجواز
دخول الباء الزائدة عليهما
كقولك جاء زيد بنفسه وجاء
القوم بأعيانهم ولا يجوز عطف
بعض التوأكيد على بعض بل
تورد متتابعة دون فصل كقولك
قام تعظيماً لزيد الملاكهم أجمعون
اكتعون بصعوت ابتعون
(وما من التوكيد معنوي *
قدموا لاتي هو اللفظي)
(بفعل أو حرف أو اسم يقع *
وجملة كههم دعوا دعوا)

قال انه يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في المطفاه
 ووجه الابطال ظاهر لان اللبس في الغائب والغائبة لا يندفع بالفصل كما
 يندفع بالتاكيد والبواقي انما وجب فيها التاكيد حملا عليه ثم ان كلامه
 يقتضي ان تسوية الفصل بالتوكيد انما هي قول الصفار وليست محل اتفاق
 فان قلت قال في المعنى قالوا مررت برجل ابن عشرة نفسه وقوم عرب كلهم
 وبقاع عر فبح كاه فرموا الفاعل بالاسماء الجامدة واكدوه لما لحظوا فيها
 المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعر فبح بمعنى الخشن والاب بمعنى
 الوالداه وهذا يدل على انه لا يشترط الفصل بالضمير المنفصل ولا غيره
 قلت هذا نادر ضعيف فلا يرد هذا وقال ابن هشام في الخواشي فرع ايا كان
 تفعل اذا اكدت ايا قلت اياك نفسك وان اكدت الكاف قلت اياك نفسك
 قال الخليل رحمه الله ان قائل ذلك لا يعنف وان اكدت المرفوع المستتر في
 باعد المقدر قلت ايا انت نفسك جئت بانك فهذا مثال اجتماع فيه تاكيد
 الضمير باقسامه اه وهو مبني على ان الكاف ضمير جر والصحيح انها حرف
 خطاب وقوله ان التاكيد للمرفوع المستتر في باعد يخالف ما قاله أبو حيان
 ان الضمير مستتر في اياك كما في التصريح في باب الفاعل وخرج بالضمير
 الظاهر كجاء الزيدون أنفسهم لان الضمير أقوى من المظهر بالا عرفية فيمتنع
 أن يكون مكمل لما هو أضعف منه ويشكل عليه جواز توكيد النكرة على
 رأيه تبعاً للكوفيين مع أن التاكيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضاً
 فالنعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف على انه يحصل
 من انضمام الاضعف الاقوى ما لا يحصل من الاقوى وحده قوله (عنيت
 ذا الرفع) بخلاف المنصوب نحو ضربتهم أنفسهم والمجرور نحو ومررت بهم
 أنفسهم فلا يجب توكيده بالضمير المنفصل لعدم اللبس بل يجوز نحو
 ضربتهم اياهم أنفسهم قوله (والقيد ان يلتزم) بل هو جائز لانه يختص بالنفس
 والعين اشد استقلاهما فانما يستعملان في غير تاكيد بخلاف بقية الالفاظ

(وانت أنت صل صل الصديقاً *
 ومثل ذا اجعل قننا حقيقاً)
 ولا تعد حرفاً بدون ما وصل *
 به كذلك الضمير المتصل)
 نحو لنا لنا وجاء وفي الملك *
 وخفت خفت من دم ظلماسفك
 (ومضمر الرفع الذي قد انفصل *
 اكذب به كل ضمير اتصل)
 (ومضمر المذكور يعني عنه *
 كاعجب من المغرى به أعجب منه)
 (وعود حرف دون ما به اتصل
 لا تستبج الا اذ به حصل)
 (اجابة نحو نعم نعم ولا * لا و قليلا
 غير ذات قبلا) (نحو تراها وكان
 وكان * اعناقها مشددات
 بقرن) (واكدوا فاستسهلوا

فلم يكن لها من القوة في الاستقلال ما لها فلم يستكرهوا تأكيد المتصل بها
 قوله (وما من التوكيد) الخ قال ابن هشام ظاهره ان التوكيد اللفظي اعادة
 اللفظ الاول بعينه وفي التسهيل التوكيد اللفظي اعادة اللفظ أو تقويته
 بمرادفه وفي شرح ابنه يعني ان التوكيد اللفظي هو تكرار معنى المؤكد
 باعادة لفظه أو تقويته بمرادفه لقصد التقرير بخوف النسيان أو عدم الاضغاء
 أو الاعتناء اه فجعل قوله مكرراً على معنى مكرر المعنى أو يجيء معناه مكرراً
 خذف المضاف وذلك لتشمل العبارة النوعية ثم اعلم ان قول الناظم اعادة
 اللفظ أو تقويته وقول ابنه تكرار معنى المؤكد أو تقويته كل ذلك مردود
 لأن شيئاً من هذه الامور لا يصدق على التوكيد النحوي لأن التوكيد
 النحوي لفظ والتكرير والتقوية ليس بلفظ اه ولذا قال في التوضيح واما
 التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله اه والمراد المكرر ولو حكماً
 فشمع اعادة اللفظ بمرادفه فيدخل في التعريف ضربت انت واضرب انا
 وضربتك اياك وحقيق فمن وانزل نزال وخرج عنه زيد نفسه لان زيدا
 والنفس ليسا مترادفين ولا اكنتمون ابصموني ابتمون لعدم ترادفهما كما
 صرح به الهندي وغيره وان افهم كلام الرضى خلافه لكن يبقى ان اياك
 في رايتك اياك بدل عند البصريين وتوكيد عند الكوفيين قال الناظم وقولهم
 عندي اصح فيردح الا ان يلتزم ان التعريف بالنظر لمذهب الكوفيين
 وقد تعجب الرضى من هذه التفرقة فقال قال النحاة ان المنفصل في ضربتك
 انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو
 تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين والفرق
 بين التاكيد والبدل معنوي كما يظهر من حد كل منهما وقال الزنجشيري في
 مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرار
 لفظاً ومعنى فهو تأكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادي ان الثاني في
 يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظي وسياقي عند قوله ومضمرة الرفع

توالياً الذي ترادف كمثل ياها
 (وقد تلى الجملة عاطفاً اذا
 ما اكثروا بها نخذ ثم خذا)
 من التوكيد ما هو معنوي محض
 وهو ما تقدم ذكره ومنه ما هو
 لفظي محض وهو انت يعاد
 اللفظ بعينه مجرداً أو مقروناً
 بالمعطف الا أن المقرون بالمعطف
 مع اتحاد اللفظ قل ما يكون
 الا جملة كقوله تعالى وما ادراك
 ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم
 الدين وكقوله تعالى اولى لك
 فاولى ثم اولى لك فاولى ومنه
 ما يشبه بالمعنوي وشبه باللفظي
 لكن لحاقه باللفظ اولى
 كقوله انت بالخير حقيق

الذي قد انفصل الخ الجواب عن تعجب الرضى وشمل كلام الناظم المعرفة والنكرة وتقدم عن الرضى المنع في النكرة الا اذا كانت محكوما بها على ما فيه مما عرفت * (تنبيهات) * (الاول) قوله مكرراً اعم من المرة فافوقها نحو لك الله على ذلك لك الله لك الله قال العز ابن عبد السلام اتفق الادباء ان التوكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرير لا يزيد على ثلاث مرات وأما فباي آلاء ربكم اتكذبان فكل واحد متعلق بما قبله وكذا ويل يومئذ للمكذبين (الثاني) قال ابن هشام في التذكرة لنا موطن لا يجوز فيه التأكيد اللفظي وذلك قولك أخطر الاسد لا يجوز أن تكرر الاسم المحذور منه لئلا يجتمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل (الثالث) ما مبتدا ومن التوكيد حال من الضمير في قوله لفظي وهو خبر لمبتدأ محذوف أي هو لفظي والجملة صلة ما وحذف صدرها لطولها بالجار والمجرور وخبر المبتدأ جملة يجيء وأتي به محذوف اللام للضرورة مع أنه لغة لبعض العرب كيستحي وقوله مكرراً حال من فاعل يجيء والتقدير والذي هو لفظي كأننا من التوكيد يجيء في حال كونه مكرراً والظاهر أن التوكيد اللفظي اسم للثاني وعليه يدل كلام التوضيح فمكرر اسم مفعول والصلة محذوفة أي به أو المعنى مكرراً بغيره وهو الاول لان كلامنا اللفظين مكرر للكسر بالآخر فهو مكرر بالفتح وعلى كل لا يشكل وصف التوكيد به سواء اريد به المعنى المصدرى أو اللفظ ووجه الاشكال أن المكرر هنا المتبوع لا التابع وقوله ادرج ادرج تمثيل بالجملة واقتصر على ذلك ابن هشام كالشارح وقال الشاطبي وقد يكون للمذكر ادرج ادرج يازيد بضم الجيم وكسرهما وعلى الاول يستوي لفظ المذكر مع لفظ المؤنث في ادرج الاول اه ويحذف في كلام الناظم ان يكون من تأكيد المضمير المتصل باعادة ما اتصل به وذكر الشارح انه اجتمع في اناك اناك اللاحقون احبس احبس تأكيد الفعل بدون فاعله وتأكيد بفاعله وكذا ذكر والده وفيه نظر لان الفاعل في احبس

قن ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل كقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ومنه توكيد الجار والمجرور الظاهر بالجار والمجرور المضمير كقوله تعالى في رحمت الله هم فيها خالدون واكثر وقوع التوكيد اللفظي بجملة كقول الشاعر * يا من است اقلاه ولا في البعد انساه * لك الله على ذلك لك الله * واذا أكد الفعل فاكثر ذلك ان يكون في المؤكد فاعل الاول او ضميره مثل قام زيد قام زيد او قام زيد قام او يكون فاعل المؤكد والمؤكد ضميرين

أحبس لا ينفك عن الفعل فهو من ضرورة وإنما يحسن التمثيل بمثل قام
 أخواك قام أخواك أو قام أخواك قاموا علم أن الاكثر في الجملة المؤكدة
 الاقتران بإطاف وهو ثم كما اقتصر عليها في التسهيل وكذا في الارتشاف
 والجامع ولم ينصوا على الاختصاص وزاد الرضى الفاء قال ويحسن التكرار
 اذا ذكرت ما يطلب شيئين أو لهما له ذيل فيكرر بمد تمام ذيل الاول نحو قوله
 تعالى لا يحببن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يمدوا بما لم يفعلوا فلا
 يحسبهم بالياء أيضاً بمفازة من المذاب فكانه طال المفعول الاول بصلته
 وهو ماخوذ من كلام الزمخشري وقد نقل ابن هشام كلامه في المعنى في بحث
 عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وأقره وبالجملة فالجملة التأكيدية إنما
 تترن بتم فقط أو بها وبالفاء وقول أهل الممانى في بحث الفصل والوصل يجب
 ترك العطف في الجملة المؤكدة محمول على عاطف غيرهما ويؤيده أنهم قالوا في
 بحث الاطناب انه يكون بالتكرير ويتقرن بتم وتمثيلهم كلاماً سوف تعلمون ثم
 كلاماً سوف تعلمون وقد بسطنا القول في ذلك في - واشى الفاكهى وقال
 الشمنى ان ثم في التاكيد ليست عاطفة قوله (ولا تعد لفظ ضمير متصل)
 الخ أي اذا اردت توكيده بصورة اتصاله فتقول قت قت ورأيتك رأيتك
 ومنك منك لان اعادته بدونه تخرجه عن الاتصال قال الشهاب فجملة
 رأيتك من رأيتك الثانية لم يقصد بها تأكيد فليست تابعة للاولى والا
 لكانت مؤكدة لها والفرض ان التاكيد ليس الا للكاف كما تقرر وقضية ذلك
 انه لو كان للاولى محل كما في قولنا انار ايتك رايتك لم يكن للثانية محل لانها
 غير تابعة بقضية انها ليست توكيداً للاولى لانه إنما اوتى بها للتوصل الى
 توكيد الضمير ويحتمل خلافه قال وكذا الكاف في منك الثانية هل هي
 معمولة لمن الاولى جرياً على قاعدة ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع او
 بمن الثانية اخذاً من قاعدة ان الضمير لا يتصل الا بهما له ويستثنى هذا من
 تلك القاعدة او يقال ان من الثانية كالناتبة عن الاولى فهو معمول للاولى حكماً

نعم نعم أولاً لا وحكم المضمير
 المتصل حكم الحرف الجوابي في
 انه لا يعاد مفرداً بل مع ما هو
 متصل به كقولك بك بك
 أمر ولك ان تؤكد به ضمير
 الرفع المنفصل مرفوعاً كان
 المؤكداً ومنصوباً أو مجروراً نحو
 فعلت انت ورأيتك انت ومررت
 بك انت وقد دلت على هذا
 يقولي ومضمير الرفع الذي قد
 انفصل أكد به كل ضمير اتصال
 واحسن من توكيد اللفظ
 باعادته اذا كان المؤكد حرفاً
 أو ضميراً متصلاً توكيده بمرادفه
 كقولك بل نعم نعم أي نعم أو اجل

فيه نظر والقلب الى الثاني اميل ويجري ذلك في وقت قمت اذا كان المقصود
تاكيد مجرد التاء قوله (كذا الحروف) في انك لا تمد لفظها اذا اردت
تاكيدها الامع اللفظ الذي وصل بها اليها كالجزم من مصحوبها على تفصيل
في الشروح وزاد في التسهيل اعادتها مع فاصل ما فلا يكون الاكتفاء به
شاذاً كما في التوضيح قال الشهاب وكلامه اقرب الى التسهيل فيحمل عليه
وقال ابن هشام الحق ان الضمير المتصل ان اكذب مرادفه فهو المرفوع المنفصل
او بلفظه وجب عمده بما عمده المؤكده وان الحرف اذا كان جوابياً او غصولاً
بسكته او باعتراضية او بماطف فلا شرط نحو * لا لا ابوح بحب بتة انها *
* ونحو فاما من حمام احدمعتصما * ونحو ليت شمرى هل ثم هل آتينهم *
او كان غير ذلك شرط امران احدهما في المؤكده وهو دخوله على مهموله او لا
والثاني ان يوصل بالمؤكدين ما اتصل بالمؤكدين كان ضميراً نحو انكم انكم في الآية
او نفسه او ضمير دان كان ظاهراً هذا تحقيق القول ولم يتحقق لاحد قبلي والحمد لله
الذي هدانا اليه بمنه وقال الحفيد انما يشترط في الجوابي شيء لانه قائم مقام
الجملة وهي لا يشترط فيها شيء وقال الظاهر ان الثانية في نحو ان زيدا
فاضل ايس لها خبر اذ لم يوت بها الا خبر دالتا كيد واما زيدا المتصل به فانما اتى
به للتوصل الى التاكيد به العدم استقلالها ثم يحتمل انه ليس منصوباً بها اذ لم
يوت بها للعمل بدليل انه لا خبر لها اذ هو صورة نصب ويحتمل انه منصوب
بها واعلمت فيه فقط ضرورة الاحتياج الى ذكرها اه وقال ابن هشام مثل
الحروف الموصولات فلا تؤكد الا باعادة الصلة * (تنبيه) * مثل الموضع
وغيره للتوكيد بالحرف الجوابي مع اعادة ما اتصل به من المضمير المتصل
بقوله تعالى ايمدكم انكم اذا همم وكنتم تراباً وعظماً انكم مخجون فان الثانية
مؤكد للاولى واعيد مع الثانية الضمير المتصل ورايت بخط الموضع رحمه الله
في التذكرة ما نصه قد مضى لنا ان شرط الاتباع تمام التبوع وعلى ذلك
استشكل قول من في ايمدكم الآية ان انكم الثانية بدل من الاولى مع ان

كقولي انت صل صل الصديق
وقد يؤكده فعل بفعل فيستغني
بفاعل احدهما وقد اجتمع
الامر ان في قول الشاعر * فإني
إلى أين النجاء بفعلتي * أناك أناك
اللاحقون احبس احبس ولكون
الحرف كجزء من مصحوبه لا يؤكد
الا هو مع مؤكده مثل الذي
مع المؤكده كقولك عجبت منك
منك ويعني عن مثل ما مع
الاول ضميره كقولي اعجب
من مغري بك اعجب منه فان
كان الحرف احده حروف
الجواب جاز ان يؤكد باعادته
وحده كقولك لمن قال افعل

الاول لم يتم بعد لان اذا لا تكون خبراً عن ضمير المخاطبين قال أبو علي في
التذكيرة وتصحيح الكلام باحد ثلاثة أوجه * الاول ان تقدر مضافاً اي
أيعدكم ان اخراجكم او بعثكم او حشركم فيصح الاخبار باذا * الثاني ان
تضم خبراً بعد انكم حذف لطول الكلام اي انكم تبعثون اذا تم ويكون
مفعول الخبر مسد مسد او تكون اذا شرطية والجواب محذوف اي اذا
تم بعثتم لان الشرط يدل على الجواب كما ان المبتدأ يدل على الخبر واما
أبو الحسن فجعل انكم مرفوعاً باذا كما تقول أيعدكم أنكم يوم الجمعة انطلقكم
واذا على هذا تمحضة للظرفية وقال أبو عمر وانه من التكرار لترخي الباعل
فالخبر مخرجون ويدل عليه لا يحسن الذين يفرحون ثم قال فلا تحسبنهم
بمفازة فهذا على التكرار لان المفعول الثاني لم يجيء بعد ومثله قول ابي بكر
واختلاف الليل والنهار آيات ومثله ألم يعلموا أنه من محادد الله فان له قال
في التذكيرة يدلك على أن هذه الاشياء على التكرار أنها لا تكون بدلاً
لان الخبر لم يأت في انكم اذا تم فلم يتم فلا يبدل منه وكذا من يحادد لا يصح
البديل لان الشرط والجزاء خبران الاولى ولم يجيء جزاء الشرط بعد فلم
يتم الكلام ولا يكون رفعاً بالظرف اذ لا ظرف في فان له ولا يقدر لانه
عامل غير قوي وأيضاً فاذا كان من الظروف الظاهرة ما لا يعمل رفعاً البتة
نحو اما بعد فان الله قال في كتابه فالمقدر اولى اذ لا يعمل والرفع باذا في
الاية الاخرى فاسد لانها لم يأت لها جواب وهي تطلب الجواب واذا لم تتم
بجوابها لم ترفع كما لم ترفع بعد لما لم تتم واذا امتنعت هذه الاشياء فهي على
التكرار وقوله والرفع باذا في الاية الاخرى فاسد لانها لم يأت لها جواب
انما يلزم اذا جعلت شرطية لا اذا جعلت ظرفاً محضاً وانما جازا لا بدال في أنه
من محادد الله قيل تمام الشرط بجوابه لانه اذا مضى الشرط والفاء التي
تكون جواباً فكان الكلام قد تم لدلالة الشرط عليه فكانه قال من يحادد
الله ورسوله يهذب فحسن البديل من حيث كان لو لم يذكر جواب البتة

جبر كما قال الشاعر * وقلن علي
الفردوس اقل مشوب * أجل
جبر ان كانت ايحت دعائره *
واجل جبر يعني نعم نعم واشرت
بقولي وقليلاً غير ذات قبلا لي ان
توكيد حرف ليس من حروف
الجواب بإعادته دون ما اتصل
به لم يستعمل الا بقله وشدوذ
ويسهل وروده كونه اكثر
من حرفين مثل كان في قول
الراجز * حتى تراها وكان وكان *
فان كان على حرف واحد كانت
إعادته مفردة في غاية من الشذوذ
كقول الشاعر * فلا والله لا يلني
لماني ولا بما بهم أبداً دواء * فلو

صح الكلام لدلالة الدليل عليه وقال أبو الحسن في كتاب القرآن في انه من
عمل منكم سوءاً الآية يشبه ان تكون الفاء زائدة كزيادة ما وان بمدّها
بدل من التي قبلها واختار الكسر وجعل الفاء جزءاً فاجاز البدل كما اجازه
س ا ه ملخصاً فاحفظه فان فيه فوائد منها أن سيويوه وأبا الحسن أجاز
البدل في الحروف قوله (ومضمر الرفع) الخ قال ابن هشام تميم لمسئلة ولا تمد
لفظ ضمير اليت أي فان اردت تأكيد الضمير المتصل لا باعادة لفظه بل بذكر
مرادفه فما انت صانع الجواب أنك تأتي بالضمير المرفوع المنفصل فتؤكد
المتصل مطلقاً مرفوعاً كان او منصوباً او مجروراً وهل ذلك على سبيل
الجواز او الوجوب قال البصريون على سبيل الوجوب قالوا فاذا قيل رأيتك
إياك كان من باب البدل لا التأكيد وقال الكوفيون ان ذلك تأكيد لا بدل
ووافقهم الناظم في تسهيله واحتج بان منزلة إياك من الكاف منزلة انت من
التاء وانت اذا قلت فعلت انت كان تأكيداً باتفاق فكذلك رأيتك إياك وقوله
كل ضمير اتصل يقتضي أنه لا يجوز إياك أنت اكرمت وما اكرمت الا إياك
انت اه وأفهم كلامه أن الايتان بالرفع المنفصل عند تأكيد المتصل لا باعادة
لفظه جائز عند الكوفيين والناظم وذلك يصدق باعادة المرفوع منصوباً ولا قائل
به واعلم أن الحق ما ذهب اليه البصريون لأن البدل في حكم تكرير العامل
فاذا قلت رأيتك إياك فلمني رأيتك رأيتك فلما لم تذكر رأيت تمذر التلغظ
بالتصل فوضع موضعه المنفصل والضمير المرفوع لا يتأتي وضعه هذا
الموضع لأن المقدري استدعى تكريره منصوباً . هذا والذي يظهر في شرح
اليت ان يقال لماذا ذكر الناظم أولاً أن المتصل يمد متصله بشرطه اخذ في
تتميم المسئلة وهي اعادة المتصل منفصلاً والمنفصل منفصلاً وفي ذلك صور
اشار اليها منطوقاً ومفهوماً لأن الضميرين ان كانا متصلين لا بد من تطابقهما
في الاعراب المحلى ولذا شرط ان يمد مع الثاني ما اتصل بالاول وكذا ان
كانا منفصلين لأن التوكيد من جملة التابع المشروط فيه الموافقة في الاعراب

كان المؤكد مغايراً للفظ المؤكد
كان الشذوذ أقل كقول الشاعر
* فأصبح لا يستلته عن بما به *
اصمد في علو الهوي ام تصوبا *
فاكد عن بالباء لانها هنا بمعنى
كما هي في مواضع كثيرة منها
قوله تمالي ويوم تشق السماء
بالنعم ومنه قول الشاعر فان
تسلوني بالنساء فاني * خبير
بادواء النساء طيب * فلتؤكد
عن بالباء مسهلان احدهما ان
عن على حرفين والثاني أن لفظ
المؤكد مغاير للفظ المؤكد
بخلاف قول من قال ولا لما بهم
أبدأ دواء

فالتصل

فالتصل يؤكده المتصل بشرطه والمنفصل منفصلاً موافقاً له في الأعراب
وان اختلفا فلا يمكن ان يكون المؤكده بالكسر متصلاً والمؤكد بالفتح
منفصلاً بل الممكن العكس فان كان المؤكده بكسر الكاف منفصلاً مرفوعاً
اكده المتصل مطلقاً وان كان منصوباً لم يؤكده مطلقاً عند البصريين واكده
المنصوب عند الكوفيين والناظم ويمكن ان يستفاد جميع ذلك من قوله ولا تعد
الخ وقوله ومضمرة الرفع الخ لان الاول أفادنا كيد المتصل بمثله والثاني
افاد الباقي لانه افاد توكيد المرفوع المنفصل للمتصل مطلقاً منطوقاً والمنفصل
مرفوع مثله بمفهوم الاولية وسكت عن توكيده لمنصوب فاشهر بالمنع وتقييده
المنفصل بالمرفوع يخرج المنصوب فافهم انه لا يؤكده كل ضمير اتصل ويؤكد به
منفصلاً وفي ذلك تفصيل فلا يعترض عليه فالاول مقيد به اذا كان منصوباً مثله
فيجوز عنده تبعاً للكوفيين والثاني بما اذا كان منصوباً نحو وفاياك اياك المراء لان
المرفوع المنفصل انما أكد مخالفة في الأعراب لعله اختصت به * (تنبيهان) *
(الاول) بينوا ان توكيد المنفصل المرفوع للمتصل المنصوب والمجرور
على طريق الاستعارة اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا الخفض لكان
لما كانت تأكيد المنفصل المنصوب بالمنفصل المنصوب يلتبس بالبدل
كما مر استعاروا مكانه المرفوع ولما لم يكن المجرور منفصل يؤكده
المتصل المجرور ورفع المرفوع تأكيداً للمنصوب اتبع المجرور للمنصوب
لان الجر والنصب من واد واحد واكده بالمرفوع اول قوة المرفوع واصالته
لانه قبل المنصوب وان كان يمكن تأكيد به بمنصوب منفصل وفيه مناسبة
لما بينهما من المواخاة (فان قيل) هلا استغني عن الاستعارة المذكورة باعادة
ما يتصل بالضائر كما فعلوه في المتصل لا يقال هذا اختصار ووضع الضائر على
الاختصار (لانا نقول) ما لم يمنع مانع وهما مانع وهو استعمال المرفوع لغيره
(الثاني) قد عرفت ان في توكيد الضمير للضمير اقسام ومعلوم ان الظاهر
يؤكد الظاهر وبقي توكيد الظاهر للضمير وهو ممتنع لكون الضمير اقوي

باب العطف

(العطف ضربان بيان ونسق)

فالاول التالي الهم ما سبق

بشرحه لا ببيان معناه فيه ولكن

بانجلا ما معنا) كقولهم في

رجز قد اشهر * أقسم بالله ابو

حفص عمر) واتبعته ما عليه

عطفاً * اتباع وصف ما به قد

وصفا) فاجعلهما في العرف

والنكر سوي * نحو ذكرت الله في

الوادي طوي) كذا اكسني

ثوباً قميصاً واسقني * شرباً نبذاً

من الظاهر بالاعترافية وتوكيد الظاهر للضمير وهو جاز نحو ما ذهب الالهوزيد
عطف البيان عطف قوله (أو نسق)

يخوزجره عطفاً على بيان ورفعه عطفاً على ذو قوله (شبه الصفة) أي في
افادته ما يفيد من توضيح أو تخصيص أو غيرهما فقد جعل الزمخشري البيت
الحرام صفة للكعبة جئ به للمدح وأقره السعد وجعل جماعة يانصر نصر

نصراً: من البيان للتوكيد وجرى عليه في الشذور وتحقيق ما يتعلق به في
الباب الرابع من المفتي وشروحه وكلام الناظم ظاهر في خلافه كما يأتي وبالجملة

فقد نصرت شبه على التخصيص والتوضيح قصور قوله (حقيقة القصد) أي
المقصود وهو سمي الذات فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واعلم أن قوله تابع

جنس وقوله شبه الصفة مخرج لما عداها ونجى البدل والتوكيد للايضاح
عرضي وعلي تسليم أن البدل يقصد للايضاح كما قال الرضي فيخرج بقوله

حقيقة الخ لأن المراد أن البيان لا يقصد به إلا كشف حقيقة المتبوع كما هو
المتبادر من بيان الغرض من الشيء والبدل يقصد به الأسناد إليه أيضاً وجعل

الشاطبي البدل خارجاً بقوله شبه الصفة ووجهه بأنه هو المقصود بالحكم على
حسب الاستقلال بخلاف عطف البيان فإن متبوعه هو المقصود بالحكم وإنما

أتي بالعطف زيادة بيان له ولهذا المعنى شبه النعت إذا كان النعت غير مقصود
لنفسه وإنما جئ به تميهاً للاول والاول هو المقصود بالحكم اه وعلى هذا

في زاد في بيان وجه شبهه لانت ذلك يقال في افادته ما يفيد مما تقدم وفي كونه
منتمياً للمقصود لا مقصوداً وقوله حقيقة القصد الخ مخرج للصفة لأنها لا

تكشف الذات بل تميزها ببعض أوصافها وتميز الشيء غير كشف حقيقة
لكن يرد النعت للكشف ومما فيه وقيل الصفة خرجت بقوله شبه لأن

الشيء لا يشبه نفسه وقوله حقيقة القصد ذكر لبيان وجه شبهه (تنبيه) *
اشتراط انكشاف حقيقة المتبوع بالبيان يفيد أنه لا بد أن يحصل بانضمامه

مع الاول زيادة بيان ووضوح ولا يحصل ذلك بدون المعايرة في اللفظ

أوحلياً شفتي) وكونه يزيد
تخصيصاً غلام متبوعه أولاً وغيره

اقبلاً) فهو الاصح وأب قول
ما نزم * تعريف الاثنين فهذا

ما حتم) (وعندي التوكيد من
عطف الحق * بتابع يأتي بلفظ

ما سبق) كقوله يانصر
نصر نصراً * والثالث اجعل أن

أردت امرأ) والمطف غير
صالح للبدل * أن لم يكن به محل

الاول) كبشر المسبوق بالبكري *
وزيد أثريلاً باعلى) عطف البيان

اذ اللفظ علامة على معناه وزيادة الملامة بعينها لا تزيد في وضوح المعنى شيئاً نعم يدفع احتمال نحو السهو والغفلة وح فلا حاجة الى زيادة الشارح هذا الشرط لاخراج نحو يا نصر نصر نصر آمن البيان لانه توکید لکن قضية ذلك أن يكون المراد وعطف بيان لوجود المغايرة وتقدم أنه تأكيد لفظي الا ان يقال بإمكان الامرین باعتبارین فان قصد مجرد التقوية فتأكد وزيادة الوضوح في بيان قوله (فاولينه) الخ الفاء للسببية اي بسبب انه اشبه الصفة اعطاه هذا الحكم لا يقال لا يلزم من المشابهة اعطاء الاحكام لانا نقول يكفي في السببية صحة الترتيب والمساواة تصحيح ثبوت احكام احد المتشابهين او بعضها للآخر ويجوز ان تكون الفاء للاستيناف ولجورد العطف بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر ومما وصولة وجملة ولي بمعنى اخذ صلة والماء محذوف اي اعطاه الحكم الذي اخذه النعت من موافقة المنعوت وافهم كلامه انه لا يجوز تخالفهما في الامور التي اشترط موافقة النعت للمنعوت فيها ومنها الافراد والتذكير وفروعهما وذلك لان المشبه به النعت الحقيقي بدليل قوله حقيقة القصد الخ وبذلك يندفع قول ابن هشام ان الموافقة فيما ذكر غير داخلة في قوله فاولينه الخ لانه أحال على النعت وهي غير لازمة فيه يعني لانها لا تلزم في السببي واما ما يستوى فيه المذكور والمؤنث ونحو ذلك مما لا يوافق في الحقيقي فلا مر عارض كما سلف والظاهر انه غير مراد لابن هشام وان فهمه عنه الشهاب واذا تقرر ذلك فقول الزمخشري مقام ابراهيم عطف على آيات يذات مشكل من وجهين ولا يصح اعتذاره عنه في الباب الخامس من المعنى بانه عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيرهما لان البدل المراد كما هو المتبادر وهو المطابق لا يصح لانه لا يتخالف مع المبدل منه افراداً وجمعاً ولذا قطع وجوباً اذا تبع متمداً ولم يف به وانما مقام ابراهيم مبتدا حذف خبره اي منها او خبر مبتدا محذوف اي بعضها مقام ابراهيم الا ان يقال تسميته بدلاً نظراً للاصل او ان محل

تابع مجري مجر النعت في تكميل متبوعه ومجري التوكيد في تقوية دلالة وعجرا البدل في صلاحيته للاستعمال كبقوله أقسم بالله أبو حفص عمر ليس نعمتاً لان تكميله بشرح وتبيين لا بد لانه على معنى في المتبوع او بشي من سببه وليس توكيداً لانه لا يرجع توهم مجاز ولا وضع عام موضع خاص وليس بدلاً لان متبوعه مكمل به غير منوي الاطراح بخلاف البدل فان الغالب كون متبوعه منوي الاطراح او في حكم منوي الاطراح ولما كان عطف البيان في تكميل متبوعه بمنزلة النعت وجب ان يكون بمنزلة في موافقة المتبوع في الافراد والتذكير وفروعهما والى هذا اشرت بقولي واتبعه ما عليه عطف اتباع وصف ما به قد وصفنا ثم مثلت بذكر الله بالرادي طوي فهذا من عطف المعرفة على المعرفة ثم مثلت با كسني ثوباً قيصاً وهذا من

عطف النكرة على النكرة ونظيرها من كتاب الله تعالى من شجرة مباركة زيتونة واشترط الجرجاني والزنجشيري زيادة تخصيص عطف البيان على عطف متبوعه وليس بصحيح لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يشترط زيادة تخصيص النعت فلا يشترط زيادة تخصيص عطف البيان بل الاولى انهما بالمعكس لانهما مكملان وقد جمل سيديويه ذا الجملة من هذا ذا الجملة عطف بيان مع ان تخصيص هذا زاد على تخصيصه فعلم ان مذهب الجرجاني والزنجشيري في ذلك مخالف لمذهب سيديويه والى جواز كون المظوف عطف بيان دون متبوعه بالاختصاص اشرت بقولي فهو الاصح والتزم بعض النحويين تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان وكلام الزنجشيري في الفصل يوم ذلك وقد جمل

وجوب القطع مالم يقدر معطوف محذوف يحصل به مع المذكور الوفاء بالعدة كما في التسهيل وان اطلق ابن هشام في الجامع والمغني في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط وتبعمه شارح التوضيح وجوب القطع والتقدير هنا مقام ابراهيم وأمن من دخله وغيرها ولذا ورد اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر بالرفع على القطع والنصب على الاتباع بتقدير وغيرهما او لان وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة او باعتبار اشتماله على آيات كثيرة كل واحد منها آية مستقلة وتؤيده القراءة على التوحيد او اراد بدل البعض وسكت عن تقدير الرابط لوضوحه وأفهم ايضاً انه لا يشترط كون البيان اعرف من المبين خلافاً للزنجشيري والجرجاني وفي التسهيل ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الاصح وقال ابن هشام لا أعلم احداً منع هذا وكأنه اتبس عليه بمسئلة النعت وقد شرحها علي الصواب قال في التوضيح لانه يرد ذلك قول سيديويه في يا هذا ذا الجملة ان ذا الجملة عطف بيان مع ان الاشارة اوضح من المضاف الى ذي الادوات اه وقال الشهاب هذا المثال مشكل من جهة اشتراطهم في البيان ان لا يكون مشتقاً ولو مؤولاً به الا أن يستتني هذا ضرورة ان اسم الاشارة لا ينعت الا بما فيه الالف واللام اه (اقول) في الجملة السادسة من الباب الخامس من المغني وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا في ذلك يعني مررت بهذا الرجل الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تأويله فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتاً واجاب بأنه اذا قدرنا فاللام فيه للمهد والاسم مؤول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوي الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المبين فكان أخص وهذا معنى قول س اه وفيما قاله نظر لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتاً كمررت بزيد هذا وأمانعت اسم الاشارة

فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يحمل معنى ما قبله تفسير آله اه
واقصر في بحث آل على نقل الاشكال من الوجه الاول واوضح الجواب
وبالجملة فيوخذ من جوابه أنه لا تأيد فيما قاله س في ياهذا ذا الجملة لاحتمال
انه بني ذلك على ان آل لتعريف الحضور نعم عندي في ذلك نظر لانه مخالف
لاطلاق القوم ان اسم الاشارة اعرف من مصحوب ال ولم يفصلوا بين
الحضورية ولا غيرها وان لا يظهر قول الشهاب ان البيان لا يكون مؤولا
بالمشتق فان كلام ابن عصفور صريح في خلافه وغاية ما ناقشه في المغني
بان هذا التاويل المخصوص لا يظهر لما ذكره وعندي انه لا يظهر تاويله
بالحاضر لانه انما يناسب لو كانت آل حضورية على تقدير النعت فلو اول
بالمهود كان له وجه ثم قول الشهاب الا ان يستثنى الخ غير مطابق لما قبله
لان المستشكل كونه بيانا لانما قد بر قوله (فقد يكونان) الخ تفريع على
التفريع قبله وبذلك يندفع قول ابن هشام هذه مسألة اخرى فرعة على
كونه كالنعت فيجب عطفها بالواو دون الفاء قال في شرح الكافية المنقول
عن اكثر النحويين منعه في التكرات وليس بشيء واستدل عليه بالسمع
والقياس لان الحاجة اليه في التكرات أشد من الحاجة اليه في المعارف والي
القياس اشار هنا بقوله كما يكونان معرفين والاشارة الى الخلاف نص المصنف
على ما ذكره وان علم مما قبله قوله (وصالحا لبدلية يرى) أي مع اختلاف
الاعتبار كما قاله الشارح وتبعه الشاطبي وفيه خفاء واذ لم يفرق بينهم بما جماعه
منهم النجم الرضى ثم المراد ان عطف البيان صالح لبدلية الكل من الكل لا
لمطلق البدلية كما لا يخفى ولهذا لم يقولوا في وقت ما يصلح للبدلية يصلح
للبيان لان ما عدا البدل المذكور لا يصلح للبيان ولان النكرة تبدل من المعرفة
ولا تكون بيانا لها فاحفظه فقد يقع فيه الاشتباه ولما قال في النجاة وبالغ
في خطبه دعا قال الشهاب دعا بدلا اشتمال لكن ادخال الشارح أي التفسيرية
حيث قال أي دعا يقتضي انه عطف بيان اه فاعترضه بعض الفضلاء بان ما

في الكشف صديد من ماء
صديد عطف بيان فعلم أنه
لا يلتزم فيه التعريف وهو
الصحيح وأجاز أبو علي في
التذكرة العطف والابدال في
طعام من قوله تعالى او كفارة
طعام مساكين واكثر النحويين
يحملون عطف بيان التابع
المكرر به لفظ المتبوع كقول
الراجز * اني واسطار سطر
سطر لقائل يا نصر نصر نصرا
والاولى عندي جملة توكيدا
لفظيا لان عطف البيان حقه
ان يكون الاول به زيادة وضوح
وتكرير اللفظ لا يتوصل به الى
ذلك فلا يكون عطف بل توكيدا
فنصر المرفوع توكيدا على اللفظ
ونصر المنعوت توكيدا على
الموضع ويجوز ان يكون صدرا
بمعنى الدعاء كسقياء لك وكل ما
حكم بانه عطف بيان جاز جملة
بدلا الا في موضعين * احدهما
ان يكون المعطوف خاليا من

لام التعريف والمعطوف عليه
معرفاتها مجروراً بإضافة صفة
مقرونة بها كقول الشاعر
* انا ابن التارك البكري بشر *
عليه الطير رقبه وقوعا * فان بشراً
عطف على البكري ولا يجوز ان
يكون بدلاً لان البدل في تقدير
اعادة العامل والتارك لا يصح
ان يضاف اليه اذ لا تضاف الصفة
المقرونة بالالف واللام الى عار
منها والثاني ان يكون التابع
معرفاً مفرداً والمتبوع منادي
نحو قوالك يا أبا علي زيدا فان
زيداً عطف بيان ولا يجوز ان
يكون بدلاً لانه لو كان بدلاً
لكان في تقدير اعادة حرف
النداء فكان يلزم ان يكون
مبنياً على الضم كما يلزم في امثاله
من المناديات ومثل زيد في المثال
المذكور عبد يتم ونوفلا في قول
الشاعر * أيا أخوينا عبد يتم
ونوفلا * أعندكما بالله ان تحدثا
حرباً *

جاز كونه بياناً جاز كونه بدلاً وقد صرحوا بجواز الأمرين فيما بعد أي وهذا
الاعتراض ساقط لما علمت ان الصالح لما قبله البيان بدل كل من كل وما
هنا بدل اشتمال وصالحاً مفعول يري الثاني ان كانت علمية والمفعول الاول
نائب الفاعل أو حال من نائب فاعلها ان كانت بصرية كما قيل وفي صحة كونها
بصرية هنا نظر فليتأمل قوله (في غير) نحو يا غلام يعمراً مما كان مفرداً
معرفة معرباً ومتبوعه منادى لان البدل في النداء حكمه حكم المستقل يجب
ضمه اذا كان مفرداً ويعمراً منصوب مع انه مفرد ومن هنا تعلم ان الكلام
في الصلاحية للبدل بالفعل وقوله في غير متعلق يري او بصالحاً او بهما على
التنازع ومر ما يتعلق بمثل هذا مما اجتمع فيه الفعل والمصدر في باب التنازع
قوله (ونحو بشر) الخ مما كان تابعاً لمجرور بإضافة صفة مقرونة بال وهو
غير صالح لاضافتها اليه وهذا ما شرح به المرادي وقال الاشموني في حل
الكلام في غير ما يمتنع احلاله محل الاول كما في نحو يا غلام ونحو يا خويونا
عبد شمس ونحو بشر الخ وصنيع المرادي اظهر لاعادة الناظم نحو في الثاني
ولوراعى اندراج المثالين فيما يمتنع احلاله محل الاول لم يمد نحو كما لا يخفى على
العارف بالساليب الكلام واعلم ان الشراح زادوا صوراً بمضها في المعنى في
الباب الرابع ونقاهما في شرح التوضيح وقال قال الموضح في الحواشي وهذه
المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لا بد ان يكون صالحاً للاحلال
محل الاول وفيه نظر لانهم يفتخرون في الشواني ما لا يفتخرون في الاوائل
وقد جوزوا في انك انت كوز انت تو كيدا وكونه بدلاً مع انه لا يجوز ان انت
قال أبو سمد على ابن مسعود في كتابه المستوفى اولى ما يقال في نعم الرجل
زيد ان زيدا بدلاً من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد اه وفيه امور . الاول
ان ما جملة مبنية المستثنيات من ان البدل لا بد ان يكون صالحاً للاحلال
محل الاول وما وجه به النظر لا يظهر في نحو هندا قام زيد اخوها وانما وجهه
عدم الاستغناء كما في التوضيح فكان مراده غير ذلك وان مبنى المجموع ما

ذكر أو عدم الاستغناء مرتبة على الاحلال محل الاول . الثاني ان مقتضى توجيه النظر جواز نصب المفرد اذا تبع منادى منصوب لان أصل البدل من الثواني وهذا يرد قولهم ان البدل في النداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف على البدل اشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيهما الا ان يفرق بينهما بضمف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع . الثالث انه قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما بمعنى انت مع اعرابه يجوز ان يلي ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه وكذلك يقال في الفرق بين ما هنا ونحو رب شاة وسخلة مع ان رب مختصة بالذكر لان ما بمعنى سخلة في الجملة كقولك وسخلة لها يلي رب ولا يرد نحو اضر ب أنت فانت تو كيد لفظي مع ان الامر لا يعمل في البارز فقد اغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الاول وذلك للتسامح في التاكيد اللفظي لانه غير مقصود للحكم أصلا قوله (وليس ان يبدل بالمرضى تصریح بمافهم من الاستثناء اشارة للرد على القراء في اجازته انا الضارب زيد

عطف النسق

قوله (نال بحرف) الخ

نال بمعنى تابع من حيث الرتبة لا الذكر كما مر جنس وقوله بحرف أي بسببه او معه ولو تقديرأ فلا يرد عليه المعطوف مع حذف العاطف كما يقع له كثير أو لا يختص حذفه بالضرورة قال في التسهيل وتحذف الواو مع معطوفها ودونه وذكر أن او تشاركها في الثاني يخرج ما عدا عطف النسق ونحو جاء زيد بنفسه وعندى عسجد اي ذهب وقوله متبع اي دال وضما على تبعية ما بعده لما قبله في اللفظ وفي المعنى اوفى اللفظ فقط يخرج هذين الاخيرين لان الباء وأي ليستا متبعين وليست اي من حروف العطف على الصحيح وأورد الحفيد جملة التاكيد المعطوفة بهم وقال الا ان يقال انها لم يوت بها للعطف في هذه الصورة اه وهو يوافق كلام الشمنى في حواشي المغني كما مر وشمل التعريف النعوت المعطوفة وهو صحيح لان اعرابها بالمطوية لا

باب عطف النسق

(نال بحرف متبع عطف النسق)

كاخصص بود وثناء من صدق

(والمتميمات مطلقا او وفاء وثم

حتى او وام فاعترفا) (واتبعت

لفظا فحسب بل ولا لكن كلم

يبدوا امرؤا لكن طالا)

(فاعةطف بواو لاحقا او سابقا

في الحكم او صاحبام وافتقا)

(وبعض اهل الكوفة الترتيبا

عزالها ولم يكن مصيبا)

(واخصص بها عطف الذي لا

يفنى * متبوعه كاصطك هذا

وابنى) (واخصص بها نحواتي

امرؤ وحذر * بنوك وابنه فثل

ذا اغتفر) (والفاء للترتيب

باتصال * وثم للترتيب بانفصال)

(واكثر العطف بها على سبب

أو مجمل تفصيلا اثر الفاء اكتسب)

(واخصص بها عطف الذي ليس

صله * على الذي استقر انه الصلة)

(واغتفر انفصال وقت المنعطف

بالفا اذا تسبب بها عرف)

(امضا وشبهه بحتي اعطف على *

كل وغاية له ذلك اجملا) (في نقص أو زيادة نحو استند * لقومنا حتى بنهم تمتد) (ونحو حتى نعله نزر ولم * يرتبوا بها نخالف من زعم) (وام بها اعطف اثرهم بالتسوية * أو همزة عن لفظ أي مغنيه) (وربما اسقطت الهمزة ان * كان خفا الهمز بحذفها من) (وما عليه عطف أم لا يجب * ايلاؤه الهمزة لكن اتخف) (وفصل أم عما عليه عطف * أولي كمثل ادنت ذي أم نأت) (ومع الاستفهام اضربا جلست * ان تلك مما قيدت به خلت) (ولا نقطاع عزيت وقد ترى * كبل لا ضربا، والى خبرا) (خير بالبحر قسم باو وابهم * أو شك والاضراب عن قوم نم) (وربما عاقبت الواو اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا) (ومثل أو معني وحكما اما * تالية الواو أو اعز الحكماء) (للواد أو على رجحان * بالتبعية لان المعطوف منها لا يسمى نعتا في الاصطلاح لكن قال ابن هشام في الحواشي قد يورد عليه النعوت المتعاطفة نحو: الى الملك القرم وابن الهمام * وليت الكشيبة في المزدحم * ولعله لهذا قال في التسهيل هو المجهول تابعاً باحد حروفه والافلم لم يقل هو التابع باحد حروفه ولك ان تقول اجملا الباء في قوله بحرف باء السببية لآباء المصاحبة وقد خلاص من الاشكال اه ومن خطه نقلت وزاد ابن الحاجب في التعريف مقصوداً بالنسبة مع متبوعه وقال انما زاد ذلك لان الصفات يعطف بعضها على بعض ويطلق عليها أنها معطوفة قال الا ان يدعى أنها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجازاه والحق انها جهة كونها صفة تابعة بتبعية المعطوف عليه وكونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق عليها من جهةها الاولى انها تابع بحرف متبع ويحتاج للجواب عنها بما تقدم وادعى أنها تخرج بقوله هنا متبع فتدبر قوله (عطف النسق) يجوز كون هذا المركب الاضافي اسما اصطلاحياً للتابع المخصوص فلا حاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالنسوق وفي كلامه تقديم الحد على المحدود وهو خلاف المالوف وقال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لانه تابع بأدوات محصورة ولا يخفى سقوطه كما يبيده في حاشية الفاكهي قوله (مطلقاً) أي غير مقيد بكونه تابعاً لمتبوعه في اللفظ فقط بل اريد كونه تابعاً في اللفظ والمعنى كما يدل عليه قوله واتبعت لفظاً فحسب ومطلقاً حال من الضمير في الجرور بمدّه وتقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه جائز عند الناظم قوله (بواو) الخ لم يذ كر غيرها فدل على أن ما عداها عنده ليس بحرف عطف وان ذهب الى ذلك غيره والذي اختلف فيه سبعة اما المكسورة ويشير الى رأي فيها والاذهوب الاخفش الى جواز كونها حرف عطف بمعنى الواو كقوله تعالى لا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم وليس ذهب الكوفيون الى أنها تنجي للعطف فيقولون قام زيد

ليس عمر بمعنى لا عمر واستدلوا بقوله * والاشرم المغلوب ليس الغالب قال
الشارح ولا حجة فيه لجواز ان يجعل الغالب اسم ليس وخبرها ضمير متصل
عائد على الاشرم ثم حذف لاتصاله قال ابن هشام في الحواشي قلت لا ي
شيء قدر الضمير في البيت متصلا وجعل الحذف موقوفا على ذلك وقال في
المنفى ومقتضى كلامه أنه لو لا تقديره متصلا لم يحذفه وفيه نظر قال الشهاب
وقد يوجه كلامه بأن الضمير انما ينفصل لا غرض ومع حذفه لا يعرف أنه
منفصل فتفوت الدلالة على تلك الاغراض فليتأمل وأين وكيف وهلا حكي
السيرا في عن الكوفيين جواز العطف بهن فيقولون ما مررت بزيد
ها هنا فأين ابي عبد الله وما مررت برجل فكيف بامرأة وما مررت بزيد
فهلا عمر وأي حكي الناظم عن صاحب المستوفي أنها عاطفة وأورد على أن
الواو تشريك لفظاً ومعنى الجر على المجاورة نحو وارجلكم فانها تشريك لفظاً
لا معنى واجيب بالمنع لان ارجلكم على هذا منصوب بفتحة مقدرة منع
من ظهورها حركة المجاورة والمراد بالتشريك لفظاً أثبت اعراب الاول
للثاني لفظاً أو تقديراً أو محلاً وقيل الارجل معطوفة على الرؤوس على حذف
مضاف أي خفاف ارجلكم أو على أن المراد بالمسح الغسل الخفيف اشارة الى
الاقتصاد في غسلها فلي هذا يراد بالتشريك في المعنى ما يشمل ما بمعوم المجاز
ونحوه (فان قلت) أي تشريك لفظاً أو معنى للواو مثلاً في عطف الجمل نحو قام زيد
وقد عمرو (قلت) اجاب الشاطبي بان الكلام في هذا الباب في عطف
المفردات لان التبعية لا تكون الا فيها وعليه يدل مثاله وكلامه اه وقال ابن
هشام في الحواشي (فان قلت) فإين التشريك في قام زيد ولم يعمرو (قلت)
انما التشريك في المفردات (فان قلت) فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولاكن
عمرو فالعطف يعني بالواو لان شرط عطف لاكن ان لا يقترب بالواو هنا
مفرد على مفرد ولا تشريك (قلت) انما هو من عطف الجمل ولكن
حذف الفعل اه ومن خطه نقات ولا يخفى ان حصر التبعية في المفردات محل

كذا ابن كيسان اليه جنحاً)
(وفتحت تميم همزها وقد *
تجبي اما قبل او فيما ورد)
والاصل ان ما وبان قد يكتفي *
وجاوا الاعن واما خلفا)
وحذف الاول نادراً والثانية *
في الشعر من واو تجبي عاربه)
في النفي والنهي اعطفن بلاكن *
كلام مقيم ثم لاكن ظاعن)
اثباتاً أو أمراً تاللاً او ندا *
كيا ابن لا ابن الم خفني لا العدا)
(وخالف الذي أبا عطفاً بلا *
في نحو قام جعفر لا ابن الملا)
وليس حرف عاطف في راي
من * للكوفة اعزى كقول
من فطن) اين المقر والاله
الطالب * والاشرم المغلوب
ليس الغالب) وبلا كلاكن
بعد مصحوبها * كلم اكن في
مربع بل تيبها) وانقل بها
للناس حكم الاول * في مثبت
كلذب سمع بل على) وابن يزيد
ناقل مع نفي أو * نهي وجمهور
النحاة ذا أبوا) التسالي بمعنى

التابع وهو جنس للتوابع كلها فلما قيد بالحرف المتبع خرج غير عطف النسق وهو النعت والتوكيد وعطف البيان والبدل لانها توابع بلا واسطة حرف وخلص الحد لعطف النسق لانه تابع بواسطة حرف من الحروف الاتي ذكرها وهي على ضربين أحدهما يتبع لفظاً ومعناً والثاني ما يتبع لفظاً دون معنى فكون الواو والفاء ونم وحتى متبعاً لفظاً ومعنى مجمع عليه واما ام واو فجرت العادة في كلام أديب كثير المصنفين ان يجملوهما ما يتبع لفظاً دون معنى وانما هما ما يتبع لفظاً ومعنى فان القائل ازيد عندك ام عمرو عالم بان أحد المذكورين عند المخاطب غير عالم بتعيينه فإبمد ام مشترك لما قبلها في معناه واعرابه اما الاعراب فبين واما المعنى فلما ذكرته من تساويهما في إمكان ثبوت الحكم وانتفائه دون ترجيح واما او فان ذكرها نظر وقد صرحوا بان من اجل التي لها محل من الاعراب التابعة لجملة لها محل وان ذلك يقع في باب النسق والبدل والاولي ما اجاب به الشهاب ان المراد بالتشريك في اللفظ حيث امكن أو الامناع وفي المعنى ولو في ثبوت المضمون وتحققه في الوجود قوله (أم أو) قال الناظم أكثر النحويين علي انها يشركان في اللفظ أو المعنى والصحيح انها يشركان لفظاً ومعنى مالم يقتضيا اضراباً لان القائل ازيد في الدار أم عمرو عالم بان الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساوات انما هو بأم وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء به لا جله من شك أو غيره قال الشاطبي (وأقول) لم يتوارد مع النحويين على قصد واحد لانهم انما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك احد ان معنى العامل في محل النزاع انما هو لا أحدهما دون الآخر لكنه غير معين وعدم التعيين لا يضر في هذا القصد والمصنف تكلم بما يؤول اليه الكلام في قصد التكلم من عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد تساوي فيه ما قبل أو وأم وما بعدها اه واعلم ان الناظم لم يقيد أم وأو بما اذا لم يقتضيا اضراباً لان كلامه هنا مطلق قيده ما بعده اذ تكلم على كل واحد منهما واذا كان مقيداً لم يبق عليه اعتراض قوله (كفيك صدق ووفاء) تمثيل لقوله فالعطف مطلقاً وقوله السابق كاختصاص بود تمثيل لاصل العطف وهما غرضان مختلفان قوله (خسب) قال المكوذي اسم فعل بمعنى قط ورد بانها تدخل عليها العوامل اللفظية وهي لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق كذا قيل وفي شرح التوضيح في باب اسماء الافعال ما يقتضي ان ذلك في عامل يطلب فاعلية أو مفعولية وقوله بمعنى قط غير جيد والجيد ان يقول بمعنى يكفي لان اسم الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم والكلام على حسب مبسوط في التوضيح في باب الاضافة قوله (فاعطف بواو) الخ قال في التسهيل تنفرد الواو بكون متبها في الحكم

محتملا للمعية برجحان وللتأخير بكثرة وللتقدم بقلة فينبغي ان يحمل كلامه
هنا عليه وقول أبي حيان انه ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل قول
ثالث خارج عنهما فيجيب اطراحه قال الشهاب يجب اطراحه لان الناظم
ناقل وهو ثقة أو مستنبط من اللغة وهو اهل للاستنباط اه وفي شرح التوضيح
هي عند الاحتمال والتجرد عن القرائن للمعية وللتأخير برجحان وللتقدم
برجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث اه والمراد
بالحكم في عطف المفردات ثبوت المنسوب للمنسوب اليه أو انتفاؤه عنه وفي
الجل تحقق ثبوت المنسوب للمنسوب اليه وانتفاؤه الذي اشتمل عليه كل من
المطوف والمطوف عليه (والحاصل) انه تحقق النسبة الخارجية في كل منهما
أو يقال في كل من القسمين هو الثبوت أو التحقق المذكور أو انتفاء ذلك
وهذا كله بناء على ان الكلام غير خاص بمطف المفردات وفي السببية أي
لاحقا بسبب ثبوت الحكم بان ثبت له بعد الاول لا بسبب وجود ذاته
وهذا الباقي ويجوز ان تكون بمعنى اللام وتنازع الجار والمجرور ما قبله لا ما
بعده فتعاقبه محذوف وعلى مذهب الفارسي يتنازعه فلا حذف قوله
(واخصص بها عطف) بالمعنى المصدرى كاصطف هذا فان الاصطفاف
من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا ولم يجوز اختصم الزيد ان ثم
عمرو ان جاز الاقتصار على قولك اختصم الزيد ان لان الزيد ان في المثال الاول
بمنزلة الواحد واما نحو سواء عليهم ما نذرتهم ام لم تنذرهم مع ان المساواة
من الامور النسبية فكلام منظور فيه حالته الاصلية اذ الاصل سواء
عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصاله انما هو الواو واعلم ان الواو
تنفرد بامور ذكرها في المعنى وزاد عليه في شرح التوضيح فلا نطيل بها وزاد
بعضهم جواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس على قول والاصح الجواز
مطلقا واعلم ان الواو تنفرد بكل واحد من تلك الامور لا بالجموع على ما
جرره الدماميني واستشكل عدد المعنى فيما انفردت به احتمال معطوفها

يشمر السامع بمشاركة ما قبلها
لما بعدها فيما سيقى لاجله من
شك وغيره وقد يذكر ما قبلها
دون تردد يحوج الى او ثم يحدث
ما يحوج اليها فتذكر فتعرض
مشاركة ما قبلها لما بعدها فيما
تقتضيه وانما يتبع لفظا دون
معنى بل ولا ولكن وليس على
مذهب الكوفيين وأما الواو
فانها تمطف ما بعدها على ما
قبلها جامعة بينهما في الحكم
دون تعرض لتقدم أو تأخر أو
مصاحبة فلذلك يصح ان يقال
جاء عمرو وزيد بعده وخالد قبله
وقيس معه ولودلت على ترتيب
لم يجوز ان يقال قبله ولا معه كالا
يقال ان مع العطف بالقاء او ثم
ولو دلت على ترتيب لا متتبع
ان يقال اصطلح زيد وعمرو كما
امتتعت ان يقال ذلك مع القاء
وتم والى نحو هذا اشرت بقولي
واخصص بها عطف الذي
لا يعني متبوعه وكذا خصت
بمطف سببي على اجنبي رفع

بصفة او شبهها نحو اتى امرؤ
 حذر بنوك وابنه وخصت
 الواو بهذا لان المعطوف بها
 لا يتمتع جملة معطوفا عليه
 بخلاف المعطوف بغيرها ومن
 عطف السابق على اللاحق
 بالواو قوله تعالى وعيسى
 وايوب وقوله تعالى ان هي الا
 حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما
 نحن بمعوثين ومنه قول الشاعر
 على السباء بكل اذكر عاتق
 او جونة قد حث وفض ختامها*
 وقال آخر* حتي اذا رجب تولى
 وانقضى* وجماديان وجاء شهر
 مقبل* وقال آخر* فماتنا انهما
 المسلمون* علي دين صديقنا
 والنبي وقال آخر* فقلت له لما
 تعطى بجوزة* وارف اعجازا
 وناء بكسكل* وزعم بعض اهل
 الكوفة أن الواو للترتيب
 وليس بمصيب لما تقدم من
 الدلائل وأئمة اهل الكوفة
 براء من هذا القول لكنه مقول
 وأما الفاء فالاصل في استعمالها
 للمعاني الثلاثة يان حتى تشاركها في ذلك وكلام المعنى وشرح التوضيح صريح
 في ذلك لانهما لما ذكر افيا انفردت به عطف العام على الخاص قالا واما
 عكسه فيساويها فيه حتى * (تنبيهان) * (الاول) حقه ان يذكر هذا
 فيما ياتي عند الكلام علي خواص الواو والفاء او يذكر ما ياتي هنا لتكون
 الخواص علي التوالي (الثاني) الباء داخلة هنا وفي قوله بمد واخصص بفاء
 علي المقصور عليه علي اصل وضعها بمد الاختصاص وما تصرف منه لكن
 اشتهر في الاستعمال دخولها علي المقصور نحو قوله تعالى يختص برحمته من
 يشاء قوله (والفاء للترتيب) بمعنى الترتيب والا فالترتيب علي حقيقته غير
 حاصل لا من المتكلم ولا من الفاعل وكذا التعقيب ثم محتمل ان يخص بالمعنوي
 ويكون المراد بيان حالها بحسب الغالب وان يراد ما يشمل الترتيب في الذكر
 والاخبار وهو ما سلكه الشارح وظاهر صنيعه أن الترتيب في الذكر
 مدلول للفاء بحيث انها مستعملة فيه قال الشهاب وقد يستبعد لاسيما وهو
 معلوم من ذكر أحد اللفظين بمد الآخر بدون الفاء فاستعمالها كذلك
 كالمستدرك ويمكن ان يكون في كلامه تسامح والمراد انها لما هو سر الترتيب
 في الذكر كالتفاوت في الرتب وظاهر صنيع التوضيح حمل الترتيب علي المعنى
 فقط بدليل انه اورد عليه قوله تعالى اهل كنها جاءها باسنا ونحو تو ضاف فعل
 وجهه فيديه واجاب باز المعنى اراد اذ لو حمله علي ما يشمل الترتيب الذكرى
 لم يرد الاعتراض فحمل شارحه الترتيب في كلامه علي الاعم غير ظاهر
 والعجب انه جعل كون الفاء للترتيب الذكري جوابا ثانيا عن الاعتراض
 قوله (باتصال) أي تعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بالمعطوف بلا
 مهلة قال في المعنى وهو في كل شيء بحسبه والظاهر انه في التوضيح حمله علي
 ما يتبادر منه لانه اورد عليه قوله جملة غشاء احوى* وأجاب بان التقدير فضت
 مدة جملة غشاء ولو حمل علي ما في المعنى لم يحتج لذلك لانه نظير تزوج زيد
 فولد له ولم يتنبه شارحه لذلك فشرحه بكلام المعنى قوله (وتم للترتيب

باتصال

(بافصال) أي في الزمان بأن يترأخي أحدهما فيه واعتراض علي كلا المعنيين
 واجيب عن الاعتراض بما هو مشهور لكن مما ينبغي التنبيه عليه أن شارح
 التوضيح قول صاحب المعنى ما لم يقل وبتقدير قوله لا يكون مفيداً في
 المقصود وذلك أنه بعد أن ذكر أن ثم تتخلف عن التراخي قال وجعل منه ابن
 مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المعنى والظاهر أن ثم فيه واقعة
 موقع الفاء اهـ ولم يقل ذلك في المعنى وإنما قال ذلك في جري في الانايب
 ثم اضطرب كما لا يخفى علي من راجع كلامه وكون ثم بمعنى الفاء لا يرفع
 الاعتراض لأن الفاء أيضاً للترتيب * (تنبيهه) * قد تحقق ثم التاء لتأنيث
 اللفظ وتختص بمطاف الجمل ذكره الشمني في بحث الجمل ذوات المحل والقناري
 في حواشي المطول في بحث المعرف باللام فاحفظه فتدقيق السهوفيه
 * (تنبيهه) * قال الشاطبي حدث قاسم ابن أصبغ أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سئل عن قول الرجل ما شاء الله وشئت فقال لا تقولوا قولوا ما شاء الله
 ثم شئت وكذا لا يجوز ما شاء الله فشئت اهـ (وأقول) هذه المسئلة مذكورة
 في أول الشفاء وعلل الشراح المنع بأن الواو لمطلق الجمع من غير دلالة على تأخر
 ولا تقدم ولا معية فليس في ذكرها رعاية أدب ولا دلالة على عدم مساوات
 واعطاء كل ذي حق حقه وظاهر كلامهم المنع من الواو فقط وقد بوجه المنع
 من الفاء بدلالتهما على التعميق وصرح جماعة بكونه اعادة اعوذ بالله وبك ولولا
 الله وفلان قوله (ما ليس صالة) كالصلاة الخبر والصفة والحال ومن ذلك
 في الخبر لم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة علي ما في بحث
 الروابط من المعنى وقال في الكلام علي الجملة السادسة يجب أن يدعي أن الفاء
 في ذلك وفي نظائره اخلصت المعنى السببية واخرجت عن العطف وأن ذكر
 أي البقاء في الكلام علي هذه الآية أنها عاطفة تجوز أوسه وواعلم أنهم صرحوا
 بأن من خصائص الواو عطف المفرد السببي علي الأجني عند الاحتياج الي
 الربط نحو سررت برجل قائم زيد وأخوه قال الشهاب وقد يقال كان القياس

أن يعطف بها لاحق مرتب
 متصل بلا مهلة كقوله تعالى
 خلقتك فسواك فعداك والاكثر
 في كون المعطوف بها متسبباً
 والمعطوف عليه سبباً كقوله
 أملتة فمال وأقمته فقام وعظفته
 قائم عطف وقد يعطف بها غير
 مسبب ومنه قوله تعالى كما أرسلنا
 الي فرعون رسولا فعمصى فرعون
 الرسول وقد يعطف بها مفصل
 علي مجملها في المعنى واحد كقوله
 تعالى فقد سألو موسى أكبر من
 ذلك فقالوا أرنا الله جهرة وقد
 يعطف بها لمجرد التشريك
 فيحسن في موضعها الواو
 وكقول امرئ القيس بسقط
 اللوي بين الدخول فومل *
 ويختص بجواز عطف ما لا يصح
 كونه صالة علي ما هو صالة
 كقوله الذي يطير فيغضب
 زيد الذباب فلو جعلت موضع الفاء
 في فيغضب زيد واو أو غيرها
 لم تجز المسئلة لأن يغضب زيد
 جملة لا عائد فيها لم يجز لبقاء الجملة

المساوي من فيغضب زيد جملة
 لا عائد فيها على الذي فلا تعطف
 على الصلة لان شرط ما يعطف
 على الصلة أن يصلح وقوعه صلة
 فان كان المعطف بالفاء لم يشترط
 ذلك لانها تحمل ما بعدها مع ما
 قبلها في حكم جملة واحدة
 لاشعارها بالسببية فكانك قلت
 الذي يطير يغضب زيد الذباب
 وحق المعطوف ثم ان يكون
 وقتاً متراخياً عن وقت المعطوف
 عليه وفي الحديث ان جبريل نزل
 ثم صلى فصلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم صلى فصلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى
 فصلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم قال بذا امرت وقد يكون
 وقت المعطوف بالفاء متراخياً
 اما لتقديره غيره قبله واما الحمل
 الفاء على ثم لا اشتراكهما في
 الترتيب وقد يتعاقبان كقوله
 تعالى فانا خلقناكم من تراب ثم
 من نطفة ثم من علقه ثم من مضغة
 فعطف المضغة ثم هنا وعطفها

الاكتفاء بالفاء تأخذاً مما يقرر في الجملتين لانها اذا كتبت في الجملة جفت
 الواحدة اولى واجاب بعض الفضلاء بان الفاء تقتضي الترتيب بخلاف الواو
 فانها لا تقتضيه كما لا ينافيها فصاحت دونها قال ومقتضى ذلك صلاحية الفاء
 عند قصد الترتيب وهو ظاهر اه فان قلت هلا كتبت بالواو بالربط بين
 الجملتين اللتين لا تصلح احدهما للصلة ونحوها قلت قال في المعنى في بحث
 الروابط بمدان نقل عن هشام انه أجاز الربط بالواو في نحو وزيد قائم هند
 واكرمها وانه بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء مانصه وان
 الواو للجمع في المفردات لاني اعمل بدليل جواز هذان قائم وقاعدون هذان
 يقوم ويقعد قوله (بعضاً بحتي اعطف) أي فرداً أو جزءاً ولو تألوا كقوله
 التي الصحيفة كي يخفف رحله والزا دحتي نعله الفاء *ومقتضى كلامهم في
 باب الاشتغال ان حتى فيه ليست عاطفة بل تشبهه العاطف ونصب نعله
 بضمير علي شريطة التفسير واجيب ببناء الكلام في المحالين على اعتبارين وقد
 اشار المرادي الى ان الامرين جائزان وقد حتمنا المقام في باب الاشتغال في
 حاشية الفا كهي واعلم انه بقي للمعطف بحتي شروط الاول ان يكون للمعطوف
 اسماً لا فعلاً ولا جملة لانها منقولة عن حتي الجارة وهي مختصة بالاسماء ولو
 تاويلا والتعبير بالاسم اولى من قول بعضهم ان يكون مفرداً لان الفعل
 مفرد فلا يستفاد منها الا تعطفه وعلى في المعنى كونها لا تعطف الجملة بان شرط
 معطوفها كونه جزءاً مما قبله او كجزء ولا يتأتى ذلك الا في المفردات ولهذا
 قال بعض الشارحين ان اشتراط الناظم بالمضمية اغناه عن هذا الشرط لكن
 اورد الشهاب على ذلك التعليل انه لو قيل فعلت مع زيد كل ما قدرت عليه
 حتي خدمته بنفسه كان ما بعد حتي بمضما مقابلاً مع انه جملة أقول مما يدل عليه
 اطباق النحاة واهل المعاني على ان الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض نحو أممكم
 بما تعلمون أممكم بانعام وبنين وصرح النحاة بان الفعل يبدل من الفعل
 بدل بعض نحو ان تصل تسجد يغفر لك هذا ووقع في المطول مما يقتضي

انها تعطف الجمل لكنه صرح بعده بخلافه ووقع في المفتاح ما هو ظاهر في انها
 تعطف الجمل فانظر حاشية الناصبي الثاني كونه ظاهراً لا ضميراً وهذا
 الشرط نقله ابن هشام عن ابن هشام الخضر اوي وقال في المعنى انه لم يقف
 عليه لغيره أقول علل في المعنى اشتراط كون مجرور الجارة ظاهراً بثلاثة أمور
 ردائين منها واحد ما يقتضي عدم اعتباره وهو الفرق بينها وبين العاطفة ولو
 نظر لكونها منقولة عن الجارة ظهر وجهه بلا سائر قدر الثالث ان يكون
 شريكاً في العامل فلا يجوز صمت الايام الا يوم الفطر بالنصب لانه بعد فرضه
 يوم فطر يستحيل صومه ويمكن ان يقال اشتراط الغاية في المعطوف يغني عنه
 الرابع حصول الافادة ذكره في التسهيل فلا يجوز آتيك الايام حتى الايوما
 ورد بان القائدة شرط في الكلام النحوي معلومة تقدم في صدر الكتاب لا
 خصوصية لحتى بذلك قوله (وام بها عطف ارفع من التسوية) اي المتصلة بدليل
 قوله بعد وبانقطاع الخ قوله (او همزة عن لفظ) اي مغنية اي همزة يطلب
 بها وبام التعمين وتقع بين مفردين وجمليتين اسميتين او فمليتين وبين مفرد وجملة
 علي ما قال الشارح ومثله في المعنى واسقطه في التوضيح والاشموني ومثل
 الشارح الاول بقوله تعالى ان ادري اقرب أم بعيد ما توعدون قال الشهاب
 قال السمين ما توعدون يجوز ان يكون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف عليه
 وجوز ابو البقاء ان يرتفع فاعلاً بقريب قال لانه اعتمد علي الهمزة قال والارجح
 علي قول البصريين ان يرتفع ببعيد لانه اقرب اليه (قلت) بمعنى انه
 يجوز ان تكون المسئلة من باب التنازع فان كلاماً من الوصفين يصح
 نساطه علي ما توعدون من حيث المعنى اه كلام السمين فما صرح به
 كلام الشارح من وقوع أم في هذه الآية بين مفردين واضح علي
 التقدير الاول وهو ان ما توعدون مبتدأ وما قبله خبر ومعطوف عليه
 وأما علي تقدير التنازع فيحتمل أنها بين جمليتين لان اسم الفاعل مع فاعله
 الظاهر جملة ولا يضر ان قريب فاعله ضمير مستتر لان ذلك عارض بسبب

في المؤمنين بالفاء وقد أوقع ثم
 موقع الفاء من قال كهر الردين
 تحت العجاج جزئي في الاناييب
 ثم اضطرب * ومن التبعيات
 معنى ولفظاً حتى الا ان المعطوف
 بها لا يكون الا بضم أو كعض
 وغاية المعطوف عليه اما في نقص
 واما في زيادة فيدخل فيها هو غاية
 في نقص الاضعف والاصغر
 والاقول وفيما هو غاية في زيادة
 الاقوي والاعظم والاكثر
 نحو غلبك الناس حتى النساء
 واحصيت الاشياء حتى مثاقيل
 الدر ومن كلام العرب استنتت
 الفصال حتى القمر ماء وقد اجتمع
 المعطف بحتى على غاية القوة وغاية
 الضعف في قول الشاعر
 قهرناكم حتى الكماة فانكم *
 اتخشوننا حتى بنين الاصاغر
 وجملة المعطوف بحتى بضمها
 أو شبهه تنبيهاً علي نحو اعجبتني
 الجارية حتى حديثها فان حديثها
 ليس بضمها ولكنه كالعض
 لانه معنى من معانيها وقد يكون

المطوف بحتى مباناً فيقدر
بعضيته كقول الشاعر * ألقى
الصحيفة كي يخفف رحله *
والزاد حتى نعله القاهما * فمطف
النعل وليست بمضاً لما قبلها
صريحاً لكنها بالتأويل لان
المعنى التي ما يثقله حتى نعله
وهي بالنسبة الى الترتيب كالواو
جائز كون المطوف بهام صاحباً
كقوله قدم الحاج حتى المشاة
في يوم كذا وساعة كذا وجائز
كونه سابقاً كقوله قدموا
حتى المشاة المتقدمين ومن زعم
انها تقتضى الترتيب في الزمان
فقد ادعى ما لا دليل عليه وفي
الحديث كل شيء بقضاء وقدر
حتى العجز والكيس وليس في
القضاء ترتيب وانما الترتيب
في أمر ظهور المقضيات وقال
الشاعر * رجالي حتى لا قدمون
تمالكوا * على كل أمر يورث
المجد والحمد * واما أم المعتمد
عليها في العطف فهي المتصلة
وسميت متصلة لان ما قبلها

التنازع ويحتمل انها بين مفرد وجملة نظراً لان فاعل الاول مستتر ويحتمل
انها بين مفردين ويحتمل قولهم ان اسم الفاعل مع فاعله الظاهر جملة علي ما
اذا كان المجموع مستقلاً بخلاف ما هنا ويؤيد هذا تمثيله الاتي للواقعة بين
مفرد وجملة بقوله تعالى قل ان ادري اقريب ماتوعدون أم يحمل له ربي أمداً
فان الظاهر انه مبني على ان ماتوعدون مرفوع بقريب على الفاعلية لانه
* وأقول لا حاجة لهذا التطويل فان المراد بالمفردين المسئول عنهما وان
توسط بينهما غيرهما كما في التوضيح والافاي فرق بين المبتدأ وخبره
والوصف مع فاعله وقدم مثل في التوضيح لوقوعها بين مفردين بقوله تعالى
أنتم أشد خلقاً أم السماء بناها لان المسئول عنهما أنتم والسماء والكلام على
أن الوصف مع رفوعه جملة اولاً مذكور في حاشية الفاكهي كما نبهنا عليه
في باب النعت والحق أنه ان استقل جملة نحو أقام زيد والافرد نحو زيد
قائم ابوه وأما قل ان ادري اقريب ماتوعدون أم يحمل له ربي أمداً فالمسئول
عنه الثاني جملة أم يحمل له ربي أمداً اذ ليس فيها مفرد يصلح لسؤال عنه
ويلزم الشهاب ان تكون أم فيه بين جملتين الا أنه قال علي زعمه ان التمثيل به
مبني على ان ماتوعدون فاعل فتدبر * (تذييه) * انما لم تكن أم المتصلة بعد
شيء من الاستفهام غير الهمزة لانها اعني أم المتصلة انما تأتي في مكان قد علم
فيه ثبوت احد الامرين واريدها طلب التعيين فلذلك كان المقدم عليها حرف
استفهام يدل على الثبوت في الجملة ويطلب به مع أم التبيين وذلك الهمزة
خاصة وهذا كلام ابي علي في الايضاح قال رحمه الله ومما لا تكون فيه أم
الا المنقطعة هل عندك زيد أم عمرو فهذه التي لا تكون بمنزلة أي لانك في
أي ثبتت احد الشيئين او الاشياء وتدعي أحدها وهذا المعنى انما يكون
في الهمزة بدلالة أنك تستفهم بها وانت مثبت كقوله اطربا وانت قنصري
ولا يكون في هل لو قلت هل طربا فمن ثم لم يكن مع هل الا المنقطعة اه كلامه
بنصه قاله ابن هشام في التذكرة ومن خطه نقلت قوله (وبعني بل) أي

وهي

وهي بمعنى بل اي وام واقتصر على ذكر بل لان اقتضاء المنقطة للاضراب لازم بخلاف الاستفهام فابدفع ما قيل ظاهر كلامه . موافقة الكسائي وهشام في ان المنقطة بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها ومذهب البصريين انها تقدر بل والهمزة جميعاً واستظهر ابن هشام في المغني مخالفة الكوفيين للبصريين قال اذا المعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد في نحو أم هل تستوي الظلمات والنور وقال الدماميني لا مانع من جعلها في أم جعلوا لله شركاء الاستفهام التويخي فيه مع الاخبار باشراكهم افادة تويخهم وهو اولي من جعلها لجرد الاضراب قوله (ان تلك مما قيدت به خلت) وهو البمدية لاحدي الهمزتين لفظاً او تقديرًا نحو أم هذا الذي هو جند لكم أم اناخير من هذا الذي هو ومهين وهي هنا للاضراب فقط فهي بمعنى بل وحدها لان الاستفهام لا يدخل على مثله وجعلها بعضهم في مثل ذلك زائدة ومذهب الجمهور انحصارها في المتصلة والمنقطة ووجه المعادلة في الآية الاخيرة أن الاصل أم تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت خير كانوا عنده بصراء فالعطف جملة اناخير بهذا الاعتبار قال في المغني وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في ان الوقف علي أم وان التقدير أم تبصرون ثم ابتدأ اناخير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه اه وقوله اذ لم يسمع حذف معطوف اي بتمامه بحيث لا يبقى شيء من متعلقاته كالزم هذا البعض لانه جعل اناخير ابتداء كلام والا فيجوز حذف المعطوف اذا بقي شيء من ذلك كما يأتي في قوله وحذف عامل مزال قد بقي معموله ولا يختص بالواو كما يأتي ونحو انها لا بل ام شاء وهي هنا بمعنى بل والهمزة التي للاستفهام الحقيقي ونحو ام يقولون افتراء وهي هنا بمعنى بل والهمزة التي للاستفهام الانكاري * (تنبيهه) * جوز الناظم دخول ام المنقطة على المفرد بقلة واستدل بقول بعضهم ان هناك لا بلام

وما بعدها لا يستغنى أحدها عن الآخر وشرط ذلك ان يقرن ما يعطفها عليه همزة التسوية أو همزة يطلب بها وبام ما يطلب باي وعلامة ذلك صلاحية الاستغناء عنها فمن لوازم ذلك كون الناطق بام المذكورة مدعي العلم بنسبة الحكم الي احد المذكورين دون اعيان وقد يكون مصحوبها اسمين نحو أزيد عندك أم عمرو او فعلين لفاعل واحد في المعنى نحو أقام زيد أم قعد وفعلين لفاعلين متباينين كقول الشاعر * ما ابالي انب بالحزن تيس * أم جفاني بظهر غيب ائيم * ولا يمنع كونها جملتين ابتداءيتين اذا كان معنى الكلام معنى أي كقولك ما ابالي ابعض التيوس ناب ام بعض اللثام ساب ومنه قول الشاعر * لعمر ك ما ادري وان كنت داريا * شعيب بن سهم ام شعيب بن منقر * اراد ما ادري اشعيب بن سهم ام شعيب بن منقر في هذا البيت

حجة على وقوع أم المتصلة بين
جملتين ابتداءيتين لأن المعنى
معنى أي كانه قال ما درى أي
النسبتين هو الصحيح وابن
سهم وابن منقر خبران لا صفتان
وحذف التنوين من شعيب على
حد حذفه من عمرو وفي قول
القائل * عمرو والذي هشم التريد
لقومه * ورجال مكة مستنون
عجاف * ومن وقوع أم المتصلة
بين جملتين ابتداءيتين قول
الآخر * ولست أبالي بمد فقدى
مالك * أموتي ناءم هو الآن
واقم * واشرت بقولي وربما
اسقطت الهمزة إلى أن أم المتصلة
قد تسقط الهمزة التي قبلها
فيكتفى بتقديرها وكون موضعها
شعراً بها كقول الشاعر
* فاصبحت فيهم أمنا لا كمشر *
أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر *
أي أم ربيعة أم مضر
وكقول الآخر * لمعرك ما
ادري وإن كنت دارياً * بسبع
رمين الجر أم ثمان * ومنه

شاء بالنصب واعترضه أبو حيان وابن هشام بأنه خرق الإجماع لأنهم
اتفقوا على إضمار مبتدأ وأولوا النصب قال الشهاب وللناظم أن يمنع أولاً
أن تقدير المبتدأ يقتضى أنه على سبيل الوجوب وثانياً أن جميعهم ارتكب
ذلك بحيث لم يتخلف منهم أحد وثالثاً أن إجماعهم فيما لم يثبت هربحاً عن اللغة
حجة يتمتع مخالفتها على أنه إجماع سكوتي لأن مجرد تقدير ما ذكر ليس صريحاً
في منع غيره ولا في لزوم هذا التقدير اه وقد نازع جمع في كون إجماعهم حجة
كما نقله الدماميني وعارض ابن هشام بمثل قوله فقال أنه خرق إجماعهم في قوله
أن إلى تأتي بمعنى فاء المطف وقال * لاته عن خلق وتأتي مثله * عار عليك إذا
فعلت عظيم * واعلم أنه إذا قيل أن أم المنقطعة عاطفة في قولهم أم شاء عطف
الإنشاء على الأخبار أما بناء على جواز دأوبجمله من عطف القصة على القصة
قوله (خير المح) قال الشاطبي أطلق القول في أو بالنسبة إلى استعمالها في هذه
المعاني أي السبعة التي ذكرها ولم يقيد ها وهي مقيدة في الاستعمال فالتخير
والإباحة يختصان بالطلب وما أدى معناه والشك والابهام يختصان بالخبر
ولا يدخل أحد القسمين على الآخر فلا تكون في الخبر للتخير ولا للإباحة
ولا تكون في الطلب للشك ولا للابهام وأما الثلاثة الباقية فظاهر أنها تستعمل
في الموضوعين والجواب أنه إنما تعرض لمعانيها على الجملة ولم يقيد مواضعها
طلباً للاختصار ولأن التخير والإباحة حكمان يقتضيان بمعناها الطلب
لأنهما حكمان يقتضيان طلباً نفسياً كالوجوب والتحريم وأما الشك
والابهام فيقتضيان تردداً ونحوه فيما من شأنه أن يقع في الخارج أو لا يقع
فكان ترك ذلك لعدم تأتي خلافه وأما سائر الأقسام فعلى مقتضى الإطلاق
وقوله يقتضيان طلباً نفسياً يشربان هناك طلباً حقيقياً وهو ممنوع إذا لطلب
في الإباحة والتخير بل المراد بالطلب في هذا المقام صيغة الطلب ثم الحمل على
الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالأستفهام
وغيره كما بيناه في حاشية ألفا كهي * (تنبيه) * التحقيق أن إضافة التخير

والإباحة

قراءة ابن محيص سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم فهذا وامثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بام جائر بمد صلاحية المكان لا ي وقد اجاز الاخفش (٦٥) حذف الهمزة في الاختيار وان لم

والاباحة لاو على سبيل التجوز اذ لو كانا معني لهما على الحقيقة بان كانا معني لصيغة الامر فهو متمذر للقطع بعدم ترادفهما وعدم تساويهما وان لم يكونا للصيغة أيضاً لزم خلوهما عن المعني اذ لا يتأني استعمالهما في مثل هذه الاستعمالات في غيرهما من بقية معاني الصيغة وعلاقة التجوز انها قرينة على ارادتهما من صيغة الطاب وقد اشار لذلك في التلويح وبه يعلم ان اضافة الاصوليين الاباحة والتخير للصيغة تارة ولاو أخرى لا تناقض فيه قوله (قسم) عدل عنه في التسهيل الى التفريق المجرد وقال في شرحه ان التعبير به أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود يعني تقسيم الكل الى جزئياته فلا ينافي قوله ان الواو تستعمل بمعنى أو في مواضع ثلاثة منها التقسيم لان ذلك لا يقتضى انها ليست بمعنى أو ومراده من ايراد هذا التقسيم لتقسيم الكل الى اجزائه فانه لا يكون الا بالواو وحكمة ذلك بينها في حاشية الفاكي في بحث الكلمة وقال بعضهم انما كانت في التقسيم أجود لان أو قدر دلل شك وفاعل التقسيم ليس بشاك وقال الدماميني لم اتحقق الى الان الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتاً في محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأو لكن استعمال الواو أجود وقال الشمني يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشيء اقساماً يستدعى تقديم ما يتناول الاقسام سواء كان كلياً نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلاً نحو اثنان صدور رماح أو سلاسل واما التفريق فهو قطع اتصال بين الشيئين فاكثر وذلك لا يستدعى تقديم ما يتناول فهو أهم من التقسيم عمومًا مطلقاً (وبمباراة أخرى) التقسيم يقع في كلي

يكن بمدها أم وجعل من ذلك قوله تعالى وتلك نعمة تمها على ومنه قول الشاعر * ابرح ان ازور الكرام وان أورث ذودا نصائصا تبلي * وقال الآخر * طربت وما شوقا لي البيض اطرب * ولا لعابني وذو الشيب يلعب * اراد الاول أبرح ان ازور واراد في الثاني أو ذو الشيب يلعب واقوى الاحتجاج على ما ذهب اليه الاخفش قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل عليه السلام وان زنا وان سرق قال وان زنا وان سرق اراد أو وان زنا وان سرق لانه من هذا التقدير واشرت بقولي وما عليه عطفت أم لا يجب ايلاؤه الهمزة الى انه يجوز ان يفصل بين الهمزة وبين ما عطفت عليه أم نحو أرايت

زيداً أم عمراً ولكن عدم الفصل فيه اكثر ومن شواهد هذا الفصل قول الشاعر * ليت شعري سمي ابرضين من يهوالك أمن يعديك بالشنان * واشرت بقولي وفصل أم مما عليه عطفت أولى الى ان قول

القائل ازيد عندك أم عمر بفصل أم من زيد بمنك أولي من قوله ازيد أم عمرو عندك بمواصلة أم لزيد وان المواصلة لا تمنع هذا صريح قول سيدويه ومن يراعي (٦٦) مذهبه من المحققين وهكذا أيضاً يفعل اذا كان المعطوف

فعل على فعل كقولك اقم زيد	المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات هذا وظاهر صنيع
أم قام هذا أجود من ان يقال	التوضيح ان التقسيم غير التفصيل لانها جعلها معنيين وقال في المغني بعد ان
اقم أم قام زيد وكلاهما جائز فان	نقل ان الناظم عبر بالمبارتين المتقدمتين وغيره عدل عن المبارتين وعبر
وقعت أم غير مسبوبة بالهمزة	بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هوداً أو نصاري اه وقد مثل الشارح
لفظاً ولا تقدير آفهي منقطعة	بهذه الآية للتقسيم ولم ار من نبه علي مخالفة المغني للتوضيح * (تنبيه ٤) * نقل
كقوله تعالى لا ريب فيه من رب	عن الناظم ان الواو تستعمل بمعنى او في ثلاثة مواضع . أحدها التقسيم قال
العالمين أم يقولون اقتراه	الشهاب وانظر نسبة هذا للمصنف مع نقلهم عنه ان الواو في التقسيم اجود
وكذا ان كانت مسبوبة بالهمزة	من او فانه يدل علي أنها فيه ليست بمعنى او اه وقد علمت مما حققناه قريباً
وليس في الكلام معنى أي	صحة النقل وانه لا يدل علي ما ذكر قوله (واضرب بها أيضاً نهي) ظاهره
كقوله تعالى ألهم أرجل يمشون	أنها مع ذلك عاطفة وصريح كلام الرضي أنها غير عاطفة فانه قال وتجيء
بها أم لهم ايدي يطشون بها ولا بد	او أيضاً للاضراب بمعنى بل فلا يكون اذن بعدها الا الجمال فلا تكون
في المنقطعة من معنى الاضراب	حرف عطف بل حرف استئناف قال الشهاب ويؤيده الامثلة المذكورة
والاكثر اقتضاؤها مع الاضراب	للاضراب وكثير منها اذا العطف لا يظهر فيها الا تري قوله تعالى وأرسلناه
استفهاماً والى هذا اشرت بقولي	الى مائة الف او يزيدون لا يظهر له معطوف عليه الا بتكلف وتقدير فتأمل
ومع الاستفهام اضربا جلت ومنه	اه وكلام الرضي يشعر بان العطف لا يكون في الجمال وهو ما مر عن الشاطبي
قول بعض العرب انها لا بل أم	وقد عرفت ما فيه قوله (اذالم يف ذو النطق للبس من هذا) قال الشهاب
شاء اراد بل هي وقد يتجرد بها	لك ان تقول اللبس لا يعتبر بالنسبة لذي النطق لانه لا يتصور في حقه لبس
الاضراب كقول الشاعر	لانه يعلم مراده وانما يعتبر بالنسبة الى السامع وأيضاً قد لا يجد ذو النطق
* وليت سليمي في الممات ضجيعتي	اللبس ويكون موجوداً بالنسبة للسامع ويجاب بأن المراد للبس علي السامع
هنالك أم في جنة أم جهنم	قوله (وربما عاقبت الواو) ما افادته ربما من أن ذلك قليل محمول علي

والى هذا اشرت بقولي وقد تري كبل لا ضرب موالي خبراً وأما العطف باو فتخير نحو مما قبلها
خذ هذا أو هذا أو اباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين أو تبين قسمة نحو الاسم نكرة أو معرفة أو ابهام نحو

قوله تعالى وانا اواياكم لعل هدي اوفي ضلال مبين اوشك نحو قام زيد او عمرو وأجاز الكوفيون موافقتها بل في الاضراب وحكى الفراء اذهب الى زيد ﴿٦٧﴾ اودع ذلك فلا تبرح اليوم والظاهر

مما قبلها في عطف صاحب او وكذا في الاباحة فان ذلك كثير كما صرح به في التسهيل فلا تنافي بين كلامه واعلم ان ابن هشام في المغني نازع في كون اوالتي للاباحة حالة محل الواو بانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان الماور به مجالستهما ولم يخرج عن الهدة بمجالسة احدهما قال هذا هو المعروف من كلام النحويين ثم نقل ما يخالفه عن الزمخشري فراجعه ونازعه الدماميني في قوله ولم يخرج عن الهدة بأن هذا الامر للاباحة فلا هدة فيه قوله (واول لكن نفياً او نهياً) اشار الى ان شرط كونها عاطفة ان يتقدمها نفي او نهى وبقي عليه شرطان آخران افراد معطوفها وان لا تقترب بالواو فان سبقت بالاجاب او تلتها جملة او اقترنت بالواو فهي حرف ابتداء والواو في القسم الاخير عاطفة لجملة حذف بعضها نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وسياتي ان الواو تعطف عاملا حذف وبقي معموله وافاد كلامهم هنا ان كان تحذف كثيراً في غير الموضعين المشهورين وهما بعد ان ولو فينبغي ان يضم هذا اليهما لان هذا التركيب مشهور فليتنبه له وانما لم يكن المنصوب معطوفاً بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالاجاب والسلب وانما جاز ذلك في الجمل لاستقلالها استقلالاً تاماً واعلم ان لكن اذا تلتها جملة تكون بعد النفي والنهي والايجاب والامر قال في التسهيل لا بعد الاستفهام فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمر ولم يقيم (تنبيهه) * قال ابن هشام مثل وقوع لكن بعد النهي هنا وقوع ولا بعده في قوله تعالى ولا تتخذوا منهم ولياً ولا نصيراً وفيه دليل على ان النهي شبه النفي لان ولا انما تقع بعد النفي قال لي قائل انما لا هذه ناهية مثل الاولى فقلت لا الناهية من

نهي بقولي وربما عاقبت الواو على ان او قد تقع موقع الواو وذلك اذا امن اللبس كقول الشاعر * جاء الخلافة او كانت له قدراً * كما اتى ربه موسى على قدر * وقال آخر * قوم اذا سمعوا الصريح رأيتهم * ما بين

ماجم مهرة أو سافع * و مثله قول امرئ القيس * فضل طهات اللحم من بين * منضح * صفيق شواء أو قدیر
معجل * ومن المواضع التي يتعاقب فيها ٦٨٥ * أو الوالو الاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين أي

جالس الصنف الذي منه
الحسن وابن سيرين فلو جالسا
مما أو افراد احدهما بالمجاسة
لم يخالف فيما ابيح له والاعتماد
في فهم المراد من مثل هذا
الخطاب على القرائن ولذلك
لوجي بالواو مكان أو لم يختلف
المعنى وأكثر ورود أو الاباحة
في تشبيه أو تقدير فالتشبيه نحو
فهى كالخجاجة أو أشد قسوة
وكامح البصر أو هو اقرب
والقدير فكان قاب قوسين
أو أدنى والى مائة ألف أو يزيدون
فلو جى بالواو في مثل هذا من
الكلام لم يختلف المعنى ولذلك
قرأ بعض القراء وأرسلناه الى
مائة ألف ويزيدون بالواو ومن
مواضع تعاقب أو والواو
للتقسيم كقول الشاعر * ونصر
مولانا ونعلم أنه * كما الناس

خصائص الافعال لانها من عوامها قال دخلت على فعل محذوف قلت
فالمعطوف جملة لا مفرد وانت لا تقول في جاءني زيد وعمر وانه من عطف
الجل قال لاني لم احتج اليه ثم وهنا احتجت اليه . قلت يدفع هذا من اصاه
ان الجازم لا يحذف معموله ويبقى الا في لا فقط بكثرة وفي لم في الضرورة
وفي ان الشرطية في نادر قوله (ولانداء) الخ اشار الى ان شرط العطف بها ان
يتقدمها ما ذكر وفي معنى الامر الدعاء والتحضيض كما قاله ابو حيان
واقره الشاطبي وجزم الرضي بخلافه فلا يعطف بها بعد النفي وتقبل عن
الكسائي جواز ذلك والسمع يمنع من ذلك واستدل له على الجواز بقوله
تعالى لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار والدة بولدها وهذا ليس مما نحن
فيه بل الجملة الثانية بيان الاولى او بدل منها وليست لا الثانية عاطفة قاله
الشاطبي وفيه تصريح بأن البيان يكون في الجمل ولا بعد الاستفهام لا يقال
اضربت زيدا لا عمرا وبني عليه من شروط العطف بها ان لا تقترن بالواو
نحو ما جاءني زيد ولا عمر و افراد معطوفها ولهذا لا يعطف بها الماضي على
الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد قال الرضي وقد يعطف بها مضارع على مضارع
على قلة وظاهره أنه يقال يقوم زيد لا يقعد فيستثنى هذا من اشتراط
افراد المعطوف فان اراد المضارع الذي لا ضمير فيه نحو يقوم لا يقعد زيد
ورد أن مثل ذلك يمكن في الماضي نحو قام لا قعد زيد فلم اطلق منعه وعالله بأنه
جملة واطلق المرادي انها تعطف الجملة التي لها محل من الاعراب ولم يفرق بين
اسمية ولا فعلية ولا ماضوية ولا مضارعية وان لا يصدق أحد معطوفيها
على الآخر قوله (وبل كلا كن) قال ابن هشام أي في المعنى بدليل قوله وانقل

مجروم عليه وجارم * أي بعضهم مجروم عليه وبعضهم جارم ومنهم مجروم عليه ومنهم جارم بها
ولو جى باو جاز وكان التقدير المعنى عليه منهم مجروم عليه أو جارم ومثل هذا البيت قول الآخر * فقالوا لنا

ثنتان لا بد منهما * صدور رماح اشعرت اوسلاسل * فلو جئ بالواو هنالكان جائزاً ولكن اوفق لقوله ثنتان لا بد منهما الا أنه تسامح لوضوح المعنى وأما المسبوقه بمثلها ﴿٦٩﴾ عاطفة عندا كثر النحويين ومذهب

بها وهذه حواله على مجهول لانه لم يذكر اولا ومعنى لكن قال الشهاب المحال عليه ظاهر ومنهوم من قوله وانتقل الخ فلذلك صحت الحواله اه ولا يخفى ما فيه فان المتهوم مما قاله ان بل كلا كن في المعنى وأما المعنى فغير ظاهر لانه لم يذكره في لكن وأما قول الشهاب المحال عليه أمر ظاهر معلوم بادني تأمل في تركيب لكن فتجوز الحواله عليه كرجوع ضمير الغيبة للمعلوم غير المذكور وقوله فائدة الحواله هنا على المجهول ان من راجع معني لكن علم معني بل اه فلا يخفى ما فيه من التحامل والتعسف ولو ارتكب امثال ذلك لم يبق اشكال في مقال والحاصل انها تقرر النفي والنهي الذي قبلها وتثبت لما بعدها نقيضه * (تنبيهه) * قال الشاطبي يرد على قوله وبيل كلا كن انها يفرقان الاتري ان بل يستدرك بها الغلط والنسيان بخلاف لكن وأجاب بان الكلام فيما بعد النفي والنهي وليست بل بهما يستدرك بهما غلط ولا نسيان وانما تثبت ما نفى عن الاول فهي كلا كن من كل وجه قوله (والامر الجلي) قيد بكونه جلياً مع انه يعطف بها بعد التحضيض نحو هالا اكرمت زيدا لا عمر او العرض نحو الا اكرمت زيدا لا عمر ا على الغلط والنسيان والجواب انه ليس بقيد للاحتراز بل حشو * (تنبيهه) * قال ابن هشام قال ابنه من حروف المطف بل ومعناها الاضراب وحالها فيه مختلف فان كان المطفوف بها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستيناف غيره وفي شرح الكافية واما بل فالاضراب وحالها فيه مختلف فان كان الواقع بعدها جملة الخ اقتضي نص ابنه انها تكون عاطفة مع الجمال وكلام ابيه لا تصريح فيه بل قال فان كان الواقع ولم يقل المطفوف (فان قلت) وقال والده شيئاً لم يذكره هو وهو

تجى اما قبل او واصلها ان فضمت اليها ما وقد يستغنى عن مافي الشعر كقول الشاعر * وقد كذبتك نفسك فا كذبها * فان جزعا وان اجمال صبرى * اراد فاما جزعا واما اجمال صبر وقد يستغنى عن اما بالا كقول

الشاعر * فاما ان تكون اخي بصدق * فاعرف منك غثي من سمين * والافاطر حني واتخذني * عدواً اتقيك وتتقين
* وقد يستغنى بالثانية عن الاولى (٧٠) * ومنه قول الشاعر * نعاص بدار قد تقدم عهداها * واما بابا موات

الم خيالها * ومثله قول النمر بن
ثوب * سقته الروادف من
صيف * وان من خريف فلان
يعدما * قال سيديويه اراد انا من
صيف واما من خريف فحذف
اما الاولى واقتصر على الثانية
بعد حذف ما وقد تجي الثانية
بعد حذف ما وقد تجي الثانية
عارية من الواو كقول الشاعر *
يا ليتما امانا شالت نعماتها * ايما
الي جنة ايما الى نار * وروي
قطرب لا تفسدوا ايما بالكم
ايما لنا ايما لكم اراد انا
واما لكم بفتح الهمزة وهي لغة
بني تميم وابدال الميم الاولى ياء
وحذف الواو واما الممطوف
بالكن فحكموم له بالشبوت بعد
نفي كقوالك ما قام زيد لكن
عمرو او بعد نهى كقوالك لا
تضرب زيدا لكن عمراً فان

انها في القرآن لا تقم الا على هذا الوجه ومراده انها لا تقم بمدها في القرآن
الاجملة او انها لا تكون فيه الا لاستيناف خبر لانها متلازمان (قلت)
هذا لازم عن كلامه بعد ان قال انها في القرآن لم تدخل الا على جملة وعندي
انها غالطان في ذلك لقوله سبحانه وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل
عباد مكرمون فانه اخطأ في ذلك مرة اذ جعل ذلك معناها مع الجملة دائماً
وهو اخطأ في ذلك مرتين احدهما هذه المرة والثانية حين ادعي في القرآن
ما ذكر كذا في الحواشي وفي المغنى والصواب انها تقع فيه على غير هذا الوجه
ويكون معنى الاضراب فيها الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه
بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أي ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق
وهي في ذلك حرف ابتداء لا عاطف * واجيب بان الاضراب في الاثنين لا
يتعين كونه للابطال لاحتمال كونه للانتقال من جملة القول لامن جملة المقول
وجملة المقول اخبار من الله عن مقالهم صادقة لم يبطأها الاضراب وانما
أفاد الاضراب الانتقال من الاخبار عن الكفار الى الاخبار عن وصف
من وقع الكلام فيه من النبي والملائكة صلوات الله وسلامه عليهم قوله
(وانقل بها) الخ قال ابن هشام تفيد بل بعد النفي والنهي أمرين تأكيد وهو
تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها وبمد غيرهما أمرين
تأسيسيين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وقال أيضاً اعلم ان بل في
نحو جاء زيد بل عمرو وانتقل الحكم عن الاول الى الثاني لا لنقل المحكوم ومن
ثم صار الاول مسكوتاً عنه لانه دخل في نقيض الحكم وهو لا حكم ولم
يدخل في نقيض القيام وهو لا قيام وهذا معنى قوله حكم الاول ولا ينبغي

دخلت عليها الواو كقوله تعالى ولكن رسول الله لكن هي من المطف وقد رما بمدها ان
جملة مطوفة على ما قبلها بالواو لان بقاء لكن بعد الواو عاطفة ممتنع لا متناع دخول عاطف على عاطف وجعل

الواو عاطفة وحدها مع كون ما بعد لكن مفرداً متمنعاً لمخالفته في الحكم للمعطوف عليه وحق المعطوف بالواو ان كان مفرداً ان يستوي هو والمعطوف عليه في الحكم فان ﴿٧١﴾ كانا جملتين اغتفر تخالفهما في الحكم

أن يحمل على المحكوم به كما يسمون قام حكماً مجازياً ونظيره قول الخنيفة في قام القوم الا زيداً ان الاخر جت زيداً من الحكم لا من المحكوم به فصار مسكوتاً عنه وقال البصريون اخرجته من المحكوم به فصار منفياً عنه القيام (فان قلت) فهذا يصح قولهم لان كلا من الحرفين الابطال والذي ابطال بيل انما هو الحكم (قلت) يتمنع القياس بما ثبت من تخالفهما ألا ترى ان بيل تنفي عما قبلها والاعمال بعدها قوله (وان على ضمير نصب المتصل فيعطف عليه بلا شرط نحو جمعناكم والاولين وقوله متصل اي مستتراً او بارزاً كما هو المختار ان المستتر من المتصل وقول الشارح ان المتصل المرفوع هو والمستتر سواء يقتضى حمل المتصل على غير المستتر وهي طريقته كما مر له في بحث الضمائر اخرج المنفصل فيعطف عليه بلا شرط نحو اياك والاسد والمراد منفصل غير ضمير الشأن اذ هو لا يعطف ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه قوله (فا فصل) ظاهره الايجاب اذ الامر في عرف المصنفين الوجوب لكنه قال في شرح الكافية الجيد الكثير ويستفاد من كلامه مزية الفصل بالتوكيد بالتخصيص عليه أولاً مع شمول قوله أو فاصل ماله فانه من ذكر العام بعد الخاص وذلك مشعر بمنزلة الخاص ونقل الشارح عن صاحب الكشف انه جمل في قوله تمالى او آباؤنا في قراءة فتح الواو العطف على ضمير مبعوثون والفاصل الهمزة قال ابن هشام ورد بان الاستفهام لا يدخل على المفرد واجيب بانه لو لم يذكر لم يحتج اليه وانما اعيد نظرية وتأكيداً وهذا أحسن ويدل على خلاف ما ذكر قراءة أو آباءنا بسكون الواو اذ لا فصل فلا يعطف وانما هذا عندي مبتدأ حذف خبره ولا

كقولك قام زيد ولم يقيم عمرو واكرم خالد واهين بشر وأطعم الله ولا تتبع الهوى وزعم ابن خروف ان المعطوف بعد لكن لم يستعمل الا مع الواو وذكر بعض الائمة ان يونس لا يري لكن عاطفة وكأنه انما لم يدها من حروف العطف لعدم استعمالها غير مسبوقه بواو ولم يمثل سيبويه للعطف بها الا بعد واو فقال ما مررت بصالح ولكن بطاح وسمي المعطوف بها بعدها وبيل بدلاً وأما لا فتعطف بها بعد خبر مثبت او امر نحو هذا زيد لا عمرو واقصد محمداً لا بشراً او بعدياء كقولك يا زيد لا عمرو ويا ابن الام لا ابن العم ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب معاني الحروف ان يعطف بالابعد الفعل الماضي وليس منع

ذلك صحيحاً لان من قول العرب جددك لا كددك وقيل في تفسيره معناه نفعتك جددك لا كددك وشذ مثله في العطف على معمول فعل ماض قول امرئ القيس * كان دناري أعقت بلونه * عقاب توفي لعقاب القواعد *

وجعل الكوفيون من حروف العطف ليس ومن حجتهم قول الشاعر * أين المفرق إلا له الطالب * والاشرم
المغلوب ليس الغالب * وتوجيه هذا (٧٢) على مذهب البصريين أن يجعل الغالب اسم ليس ويجعل خبرها

ضمير امتصلا عائداً على الاشرم	يشترط كون الفاصل قبل العاطف كما نص عليه في التوضيح ومثله بقوله تعالى
ثم حذف لاتصاله كما تقول	ما أشر كنا ولا أبأؤنا وفيه رد لقول مكي أن الآية من قبيل العطف بلا فاصل
الصديق كأنه هو زيد ثم تحذف	لأن لا انما دخلت بمدواو العطف والذي يفصل به انما يوتي به قبلها والظاهر
الماء تخفيفاً كما تحذفها من نحو	أنه لا يكفي الفصل بنون الرفع في المضارع لأنها كالجزم منه أو كالوصف
زيد ضربه عمرو فيصير زيد	فيه لأنها اعرابه وقال أبو حيان لا يكفي الفصل بكاف رويدك بل لابد من
ضرب عمرو واما بل فللضرب	التأكيد نحو رويدك أنت وزيد وانما اشترط الفاصل لأن المتصل المرفوع
وحالها فيه مختلف فان كان الواقع	كالجزء مما اتصل به لفظاً ومعنى فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض
بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء	حروف الكلمة وإذا أكد أو لا بمنفصل ظهر أن المتصل منفصل من حيث
غرض واستيناف غيره ولا	الحقيقة بدليل جواز افراذه مما اتصل به بتأكيد فيحصل له نوع استقلال
تكون في القرآن إلا على هذا	ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف
الوجه وإن كان الواقع بعدها	عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف تأكيداً للمتصل وهو محال وانما
مفرداً وليس قبله نفي ولا نهي	جاز العطف مع فقد التأكيد بالمنفصل عند وجود فاصل غيره لأن طول
فهي لازالة حكم ما قبلها وجعله	الكلام قديني عما هو الواجب طلباً للاختصار نحو حضر القاضي امرأة
لما بعدها نحو جاء زيد بل عمرو	والحافظ واءورة المشيرة بالنصب قوله (وضمغه اعتقد) أي عند البصريين
وخذ ذابل ذلك فان كان قبل	وجوزه الكوفيون قياساً على البدل والفرق أن البدل هو المبدل منه في المعنى
المفرد نفي أو نهي أذنت بتقريرها	بجاز من غير شرط التأكيد واما العطف فالثاني غير الاول فلا بد من تقوية
وتحول هذه لما بعدها من قولك	للاول تدل على أن المعطوف المغاير متعلق به دون غيره بخلاف البدل لا
ما قام زيد بل عمرو وقد قدر نفي	يحتاج إلى تقوية لعدم المغايرة وكالبدل في الفرق المذكور التأكيد النفس
قيامه وعمرو قد أثبت قيامه	والهين لما تقدم في بابه قوله (لازما قد جملاً) أي عند البصريين فيمتنع العطف
وخالد من قولك لا تضرب خالداً	عليه بدون ذلك قال الشارح لأن الضمير المجرور شبهه بالتنوين لمعاقبته له

بل بشرأ قد قدر النفي عن ضربه وبشرأ قد امر بضربه فهذا هو الصحيح ولاجل ذلك وكونه

لم يجز في المعطوف بل ولا سكن على خبرها إلا الرفع لأن لا لا تعمل إلا في منفي والمبرد موافق في هذا الحكم

ويجوز مع ذلك ان يكون بل ناقلة لحكم النقي والنهي الى ما بعدها وما جوزه مخالف لاستعمال العرب
كقول الشاعر * لواءتصمت بنالم تمتص بعدا * بل اولياء كفات غير اوغاد * وكقول الاخر * ومن اتيت
الى خور ولا كشف ولا * اثم غدات الروع اوراغ * بل ضارين حبيك البيض ان لحقوا * شم المرانين
عند الموت لداغ وقول الاخر * لا تلق ضيفا اذا ما ﴿ ٧٣ ﴾ املت * معتذراً بمسره بل غني النفس

وكونه على حرف واحد قال ابن هشام الثاني خطأ لقولك بكم وبكما وبكن
وبهم وبهن والاول قد يرد بمشاركة المنصوب له في ذلك نحو ضاربك
والضاربك وهو غلط لان الاول مخفوض والثاني لاتنوين فيه اه وفي قوله
والثاني خطأ لقولك الخ نظر لان الضمير في اذكر الهاء والكاف فقط على
الصحيح (فان قيل) لو كانت المماثلة مقتضية للتشبيه لزم ذلك في المجرور
الظاهر لانه مماقب أيضاً للتنوين (فالجواب) ان التشبيه بمجموع الامرين
وليسا للظاهر فاندفع ما اورد اه وقال الناظم ان شبه الضمير بالتنوين لو منع
من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه ولا يمنعان باجماع واجاب
الشارح عنه بما يعرف بمراجعتهم بما يعلم مما مر واحتج البصريون
أيضاً بان حق المتماثلين ان يصاحبا لخلول كل منهما محل الاخر وضمير الجر
لا يصاح لخلوله محل المعطوف عليه وسياتي ما يتماق بذلك عند قوله وهي
انفردت بعطف عامل الخ (تنبيه) * قال ابن هشام في التذكرة يجب أيضاً
اعادة الخافض اذا عطف الضمير المخفوض على الظاهر عكس المسئلة نحو
مررت بزيد وبك ونحو واذا اخذنا من النبيئين ميثاقهم ومنك ومن نوح
وبهذا استدلل علي وجوب اعادة الجار في الاولى لان حكم المعطوف بالاستقراء
ولكونه معمولاً الاول ان يصح احلاله محل المعطوف عليه وهذا اذا حل محله

﴿ ١٠ ﴾ فقبل العطف جي بالمنفصل (أو بسواه أفصل وربما ورد * عطف بلا فصل كجئنا
والمدد (وعود حرف الجر في عطف على * ضمير جر او بعيد فضلا) (وحيث لا يعاد بالنصب أحق *
وقد يرالرفع عند ذلك حق (وان يك المجرور مرفوع المحل * فالنصب في حكم النحاة لن يخل) (وذو اتصال
من ضمير النصب لا * حجر لذي عطف عليه بولا (والاخفش الواو وثم والفا * زاد وحذف عاطف قد

يبقي (والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس وهي انفردت (بـعطف عامل زال قد بقي * معموله دفعاً لو هم اتقي (وقد يسوغ حذف متبوع هنا * ان كان تحصيل المراد ممكناً (ومتبع بالواو قد تقدم * وسطاً ان يلتزم ما يلتزم (وعطفوا فعلاً على فعل كمن * يجمع ويمنع فهو غير موثمن (والزمنهما اتفاقاً في الزمن * واعتقر اختلاف لفظ ﴿٧٤﴾ حيث عن (واعطف على اسم شبه فعل فعلاً * وعكسا

استعمل تجده سهلاً (كرب	لم يكن بد من الجار ولمن خالف بين المسئلتين ان يقول الفرق انه او قيل
يغناء من العواهج * أم صبي	يزيدوك لم يجز من حيث ان الضمير المجزور لا ينفصل من الجار للطافته ومن
قد حبا ودارج (كذا يغشها	ثم حذفت التوین في ضاربك وضاربك بخلاف بك وزيد * تحقيق يحتمل
بعضب بآثر * يقصد في اسوقها	ان نوحاً معطوف على النبشيين فيكون الابتداء بالجار جائزاً لا واجباً مثله في انهم
او جائز (منع أبو على الفصل بين	كفروا بالله وبرسوله ويحتمل انه معطوف على الكاف في بك فيكون الجار
الماعطف والماعطوف بظرف	واجباً وتتضمن الآية الاستدلال على المسئلتين أو التمثيل بهما اذ ليس في
او جار ومجرور وجعل من	الآية ما يشهد بالاجاب ويؤيده قوله سبحانه بعد و ابراهيم وموسى بغير
الضرورات قول الشاعر * يوم	اعادة الجار لعطفها على نوح وهو اسم ظاهر قوله (والفاء قد تحذف) الخ
تراها كشبه ارضية * المضب	شروع في ذكر خواص بعد حروف العطف فذكر ان الفاء والواو يحذفان مع
ويوما اديهما ناعلاً * وليس الامر	معطوفين او قيل أيضاً ان أم تحذف مع معطوفها كقوله * فما ادري ارشد
كما زعم بل الفصل بين الماعطف	طلابها * أي أم غي وبحث فيه في المعنى وفي تفسير البخاري كلما اتوا بشئ
والمعطوف بالظرف والمجرور	ثم اتوا بآخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وهذا يقتضي انه قدره على حذف
جائز في الاختيار ان لم يكن	ثم معطوفها والمعنى عليه وفي الكلام ما يرشد اليه قوله (اذ لا لبس) شرحه
المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً	في التوضيح بقوله الدليل قال الشهاب وهل يشترط دلالة الدليل على
وهو في القرآن كثير كقوله	خصوص المعطوف وخصوص الماعطف أولاً فيه نظر ولا يبعد ان لا يشترط
تعالى ان الله يامركم ان تودوا	ذلك في صحة التركيب في الجملة اما لو اريد افادة الخصوص فلا بد من الدلالة على

الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ففصل باذا وما اضيف اليه بين الخصوص
الواو وان تحكموا وهو معطوف على ان تودوا وكقوله تعالى ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ففصل
بفي الآخرة بين الواو وحسنة وكقوله تعالى وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً ففصل بمن
خلفهم بين الواو وسداً وكقوله تعالى الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن ففصل بمن الارض بين

الواو مثلهن والي هذا اثرت بقولي وفي ثر ونظم وردا ثم بينت ان غير الفاء والواو من حروف المعطف قد يحال بینه وبين المعطوف بالقسم نحو قام زيد ثم والله محمد وماء ملك ديناراً بل والله درهما فلو كان المعطف واوا او فاء لم يجز هذا الفصل لان الواو والفاء أشد افتقاراً الى ما يتصل بهما من غيرهما ثم بينت ان المفصول من المعطف ان كان معطوفاً على مجرور أعيد معه الجار ﴿٧٥﴾ كقولي كما مر ربذا وبعد بابني فلو حذف

الخصوص * (تنبيه) لم يذكر حذف حرف المعطف وحده فقليل	الجار لم يجز بخلاف الرفع
بابه الشعر وحكي أبو زيد اكلت الخما خبزاً فقليل على حذف الواو وقيل على	والنائب فالاستغناء عن اعادتهما
بدل الاضراب وحكي أبو الحسن اعطاه درهما درهمين ثلاثة وخرج علي	بعد الفصل جائز نحو يقوم اليوم
اضمار أو ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على حذف الواو آيات فانظر	زيد وغدا عمرو ورأيت زيدا
المغنى واقتصر كالتسهيل على حذف الواو وأو ومما خرج على حذف أوصل	وقبله عمراً ثم بيت انه لا يمتنع
رجل في ازار ورداء في ازار وقميص في ازار وقباء وعلي هذا يخرج ما في نسخ	نحو لذا شهر وخالد صبر لكن
صحيح البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم من اكل ناسيا وهو صائم فليتم	في جوازه مذهبان أحدهما ان
صومه قائما اطعمه الله وسقاه اذهذا يقتضي تقدير او شرب وقيل في بابا بابا	يكون جر خالد بالمطف على ذا
انه بتقدير بابا فبابا ويشهد لذلك ادخلوا الاول فالاول فالفاء تحذف أيضاً	وصبر معطوف على شهر فيكون
قوله (وهي انفردت بمعطف عامل) الخ يعني ان الواو انفردت بمعطف عامل	عطفاً على عاملين وهو عند
حذف وبقى معموله على عامل آخر قال في المغنى يجمعهم ما معنى واحد كقوله	أبي الحسن في مثل هذا جائز
* وزججن الحواجب والعيونا * أي وكلان العيون والجامع بينهما التحسين	والثاني ان يكون جر خالد بلام
ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعداً اذ التقدير فذهب الثمن	محذوفة دل عليها اللام المتقدمة
صاعداً ثم لا فرق في الممول بين ان يكون مرفوعاً نحو اسكن انت وزوجك	فلا يلزم من هذا المعطف على
الجنة أي ولا يسكن أو منصوباً نحو تبوءوا الدار والايمان أي وانفوا الايمان	عاملين فان الجار والمجرور خبر
أو مجروراً نحو ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة هكذا المثل وغيره فقدم	مقدم وصبر مبتدأ والجملة

محذوفة على الجملة المتقدمة وهذا اقرب من المعطف على عاملين فان الجار والمجرور خبر مقدم وصبر مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة وهذا اقرب من المعطف عاملين اذ ليس في هذا التوجيه ما يستبعد الا حذف حرف الجر وابقاء عمله ومثل هذا الوجود ما يدل على المحذوف جائز باجماع ولذلك جروا بمن محذوفة بعد كم اذا دخل عليها حرف جر وقد اجاز الا خفش والسيرافي وغيرهما من المحققين جر المحباب به بحرف محذوف اذا كان حرف

الجر ظاهراً في السؤال نحو ان تقول زيد لمن قال بمن مررت واذا كان تبين معنى حرف الجر في السؤال قد سوغ للمعجب ان يحذف بحرف محذوف كقول ربيعة خير بالجر لمن قال كيف أصبحت فلان يسوغ ظهور حرف الجر في السؤال اعمال الجار المحذوف احق واولى فهذا يقوي ما اشرت اليه من صحة قولي لذا شهر وخالد صبر والاصل المصحح لقولي لذا شهر وخالد (٧٦) صبر ولقول بعض النحويين في الدار زيد والحجرة عمرو

وقوله تعالى وفي خلقكم وما	واخر وانما لم يجعل العطف فيهن علي الموجد في الكلام لئلا يلزم في الاول
يث من دابة آيات لقوم	رفع افعل للاسم الظاهر قال في التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع
يوقنون واختلاف الليل	المطوف موقع الماطوف عليه وانما يشترط صلاحية المطوف او ما
والنهار وما انزل الله من السماء	هو بمعناه لمباشرة العامل نحو قام زيد وانا اذ لا يصح قام انا لكن يصح
من رزق فاحيا به الارض بمد	قت والتاء بمعنى انا فان لم يصلح ذلك لمباشرة اضرله عامل مدلول عليه
موتها وتصريف الرياح آيات	بما قبله وجعل من عطف الجمل قال وذلك كالمطوف على الضمير المرفوع
لقوم يدقلون قالوا ومن اختلاف	بالمضارع ذي الهمزة او النون او تاء الخطاب او فعل الامر قال ابو حيان وما
الليل والنهار عاطفة جملة على	قاله مخالف لنصوص النحويين من ان زوجك معطوف علي الضمير
جملة كما تقرر في توجيه لذا شهر	المستكن في اسكن المؤكديات ولا نعلم خلافا في جواز تقوم هند وزيد وأنه
وخالد صبر وحذف خافض	من عطف المفردات ومنه لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده اه
اختلاف الليل والنهار لدلالة	* أقول جواز ذلك مبني علي قاعدة اسلفناها في باب الفاعل وهي انه اذا
خافض اخلقكم عليه ومثل ذلك	اجتمع مذكر ومؤنث الحكم في الفعل السابق عليهما للسابق منهما وعد
قول الشاعر أنشده الفراء *الا	ذلك بعضهم من التغليب وأشار له الكرماني اول باب الغسل ؛ هذا وقال
ياقوم كل ما حم واقع * وللطير مجرا	في شرح التوضيح وقد يغتفر في الشواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء
والجنوب مصارع * وقرأ حمزة	يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً واعلم أنه نقل بعد ذلك عن التسهيل كلاما
والكساءى آيات على تقدير ان	اقتصر علي بعضه فاجب له الخلل لانه اقتضى أنه تأييد لقوله وقد يقال الخ

وفي لدلالة المتقدمتين عليهما او على جعل آيات الثاني والثالث توكيدين لآيات الاولى والتوكيد وكلام بعد التوكيد وحذف ما دل عليه دليل ليس يبدع بخلاف العطف على عاملين فانه بمنزلة تمديتين بمد واحد فلا يجوز ثم بينت أن الضمير المنفصل في عطفه على غيره وعطف غيره عليه بمنزلة الظاهر فيقال أنت وزيد صديقان وعمرو وانا متفقون واياك وخالداً اكرمت ولا تصحب الا اخاك واياي فان كان المطوف عليه ضميراً متصلاً

مر فوعا لجيد الكثير ان توكد قبل العطف بضمير منفصل كقوله تعالى لقد كنتم اثم وآبائكم في ضلال مبين أو يفصل بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره كقوله تعالى يدخلونها ومن صلح من آبائهم وقد يغني عن الفصل في الجملة المنفية وقوع لا بين العاطف والمعطوف كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا ولا يمنع العطف عليه دون فصل ومنه ما حكى سيبويه عن قول بعض العرب ﴿٧٧﴾ مرت برجل سواء والعدم فعطف

وكلام التسهيل كالنظم لان نص التسهيل هكذا لا يشترط في صحة العطف	العدم دون فصل ودون ضرورة
وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه وانما يشترط صلاحية المعطوف أو	على ضمير الرفع المستتر في
ما بمناء لمباشرة العامل اه واقتصر شارح التوضيح على ما قبل وانما تأمل	سواء ومثله قول جرير * ورجا
. بقي أنه يلزم على تقدير ليسكن حذف الفعل وحرف الامر وهو شاذ	الاخيطل من سفاهة رأيه *
كما ذكره ابن هشام في باب الاغراء اه وسياتي في ذلك الباب ما فيه وقال	ما لم يكن واب له لينا لا * وهذا
الشهاب ويمكن ان يقال انما اراد من قدر ذلك بيان معني المقدر لان نفسه	أيضا فعل مختار غير مضطر
ويكون المقدر حقيقة الفعل فقط أي ويسكن والجملة حينئذ خبرية	لتمكن الشاعر من نصب اب
لفظا انشائية معني وليلا يلزم في الثاني كون الايمان متبوعا وانما يتبوا	علي ان يكون مفعولا معه ومثله
المنزل اذ التبوا التهيئ لكن ذكر الحوفي انه يقال تبوا الدار اذا لزها	في عدم الاضطرار والتكلم
وحينئذ فلا حاجة لتقدير عامل ونقل السيد السمودي في تاريخ المدينة	بالاختيار قول ابن ابي ربيعة
عن صاحب القاموس ان من اسمائها الايمان واستشهد بالاية وعليه	* قلت اذا قبلت وزهر تهادي *
ايضا لا تقدير وليلا يلزم في الثالث العطف على معمولي عاملين مختلفين	كنماج الملا تمسفن رملا
وفيه خلاف قوله (وحذف متبوع بدها) أي في هذا الموضع وهو	فرع زهر اعاطف على الضمير
العطف بالفاء والواو لان الكلام فيهما مثاله مع الواو قوله وبك وأهلا	المستتر في اقبلت مع التمكن من
وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا والتقدير ومرحبا بك وأهلا ومع الفاء	جعل مفعولا معه واذا كان
أنضرب عنكم الذكر صفحا أي انهم لكم فنضرب كذا في التوضيح	المعطوف عليه ضمير جرلزم

عند جميع النحاة الا يونس والقراء اعادة الجار كقوله تعالى فقال لها وللارض ايتيا طوعا وعليها وعلى الفلك تحملون وينجيكم منها ومن كل كرب وللملزم اعادة الجار حجتان احدهما ان ضمير الجر شبهه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين الثانية ان حق المعطوف والمعطوف عليه ان يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه فامتنع العطف عليه الا مع

اعادة الجارو كلتا الحجتين ضعيفة اما الاولى فيدل على ضعفها ان تشبيه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه لان التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه وضمير الجر يؤكد ويبدل منه باجماع فللعطف اسوة فيهما واما الثانية فيدل على ضعفها انه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز رب رجل (٧٨) واخيه ولا اي فتى هيجاء انت وجارها ولا كل شاة وسخلتها

بدرهم ولا الواهب المائة الهجان وهو مبني على قول الزمخشري ان العطف على جملة مقدرة بين الهمزة والمعطوف وان الهمزة في محلها الاصل وحيث اختار قوله فكان عليه ان يزيد ثم لانه قال في المغني مما تختص به الهمزة انها اذا كانت في جملة بالواو او بالفاء او بهم قدمت على المعطوف تنبيها على اصالها في التصدير ومثل ثم بقوله تعالى اثم اذا ما وقع آمنتم به ثم ذكر ان الزمخشري وطائفة يقولون ان الهمزة في محلها الاصل وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين المعطوف * هذا وقد قال في الكلام علي قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة الاية في بحث ثم ان ثم عاطفة على محذوف اي من نفس واحدة انشأها ثم خلق منها زوجها اه وهو صريح في ان المعطوف عليه ثم يحذف وزيد ام المنفصلة في نحو قوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة خفت بالمسكاره ام حسبتم وندرمع او كقوله * فهل لك او من والديك بمدها * اي فهل لك من اخ او من والد وبما فسرنا به قوله هنا اندفع قول شيخ الاسلام زكريا ظاهر كلامه ان ذلك سائغ في جميع حروف العطف وليس كذلك بل انما ورد في الواو والفاء واو وهو في او قليل قوله (وعطفك الفعل على الفعل يصح) قال ابن هشام في تعليقه لا يتصور لهذا مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو والمعطوف جملة لا الفعل وكذا قام وقعد زيد لان في احد الفعلين ضميراً آقلت له فاذا قلت

في هذه المسئلة وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا ومن مؤكدات الجواز أيضاً قراءة يعجني حمزة وآتوا الله الذي تساءلون به والارحام وهي قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب وابي رزين ومثل هذه القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره وفرسه رواه قطرب بجر فرسه ومثله ما انشده سيدييه من قول الشاعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا *

* فاذهب فمابك والايام من عجب وانشد أيضاً انك انه لي أو مصدر من * حميد الحلة خلت حن غليظ وانشد القراء تعلق في مثل السواري سيوفنا * وما بينها والكف عرض نفانف وانشد القراء أيضاً هلا سألت بذي الجحاح عنهم * وأي نعيم ذي اللواء المحرق واختار القراء ان يكون من هذا قوله تعالى ومن لستم له برازقين ثم قال وما أقل ما ترد العرب حرفاً مخفوضاً على حرف مخفوض قد كني عنه وقال العباس بن مرداس * اكر على الكتبية لأبالي * أحتفي كان فيها ام ﴿٧٩﴾ سواها * وقال آخر * اذا اوقدوا ناراً

يعجني ان يقوم ويخرج ولم يتم ولم يخرج ويعجني ان يقوم زيد ويخرج	لحرب عدوهم * فقد خاب من
عمر وفيها خجلة وقع فيها اه وجه مذكوره في تصوير ذلك ان الفعل	يصلي بها وسعيرها * وقال آخر
المعطوف منصوب او مجزوم فلولا ان العطف للفعل لم يتأت نصبه او جزمه	* بنا ابدأ لا غير ما تدرك المني *
لكن في المعنى في بحث الجملة المفسرة أن الشلوين زعم انها بحسب ما تفسره	وتكشف عماد الخطوب
وانه استدلل بظهور الجزم في قوله * فمن نحن تؤمنه بيت وهو آمن * فظهر الجزم	القوادم * وقال آخر * او كان لي
اه المقصود منه وفيه دليل على ان ظهور الجزم في الفعل لا ينافي كون جملة	وزهير ثالث وردت * من الحمام
هي المرتبطة بما قبلها لا الفعل وحده وسياتي عنه نحوه * (تنبيهان) * (الاول)	غدا باشر - ورود * واجاز
قال الزمخشري في قوله تعالى اولم يهد للذين يرثون الارض من بعد اهلها ان	الاخفش جر الضحاك من قول
لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ونطبع ان نطبع معطوف على معني أولم يهد كانه	الشاعر خسبك والضحاك سيفاً
قليل يغفلون ونطبع وأجاز عطفه على يرثون وتعقبه ابو حيان فضعف الاول	مهندا ولاجل القراءة
قال لانه اضمار لا يحتاج اليه وخطاه في الثاني لانه معطوف على الصلة فيلزم	المذكورة والشواهد لم امنع
ان يكون صلة وقال انه معطوف على مجموع الجملة المصدرة بادات الاستفهام	العطف على ضمير الجر بل
والاقرب انه معطوف على أصبناهم لانه بمعنى نصيبهم الثاني مثل الشارح	نبتت على ان عود حرف الجر مع
لعطف المستقبل على الماضي المختلفين في اللفظ دون الزمان بقوله تعالى	المعطوف مفضل على عدم عوده

وكذا حكم المعطوف على ظاهر مجرور بعيد والنصب فيهما عند عدم العود وعدم رفع المحل اجود من الجر ولذلك قرأ الا كثرون بنصب والارحام واجمع على نصب منجوك واهلك ونصب ورسلا قد قصصناهم مع انه من جهة المعنى معطوف على الموصي اليهم الا انه بعد اذ فصل بآيتنا داود وزبوراً فنصب حملاً على المعنى ولو جر لجاز كما جر وقوم نوح في الذاريات ابو عمرو وحمة والكساء مع ان بعده من المعطوف عليه اشد ومع ذلك فالنصب فيه وفي الارحام أحسن وقرأ ابو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد والارحام بالرفع على الابتداء اي والارحام

مما يجب ان تتقوه وتحتاطوا لانفسكم فيه وعلى هذه القراءة وشبهها نبهت بقولي وقديرا للرفع عند ذاك حق واشرت بقولي وان يك المجرور مرفوع المحل فالنصب في حكم النحاة لم يحل الي قوله تعالى وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة وقرني بالرفع عطفاً على موضع من ورقة ثم نبهت على انه لا حجر في العطف على ضمير النصب المتصل اى لا يشترط في العطف عليه ما اشترط في ضمير الرفع والجزم بينت ان الاختفاء يرا زيادة الواو والفاء وثم قال ابن برهان اعلم ان الفاء تكون ﴿٨٠﴾ زائدة عند اصحابنا جميعاً نحو * لا تجزعي ان منفسا اهلكته *

فإذا هلكت فمعد ذلك فاجزعي	تبارك الذي ان شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار
* وكذا قال ابو عثمان وابو الحسن	ويجعل لك قصوراً قال الشهاب وهاهنا بحث وهو ان الظاهر ان جواب
في قل ان الموت الذي تفرون منه	الشرط الجملة لا الفعل وحده ويدل على ذلك قول المغنى الجملة الخامسة اى
فانه ملاقيكم ومن زيادة الفاء	بمما لا محل له الواقعة جواب الشرط غير جازم مطلقاً او جازم ولم تقترب بالفاء
قول الشاعر * يموت اناس ام	ولا باذا الفجائية فالاول جواب لو ولولا وكيف ولما والثاني نحو وان تقم اقم
تثيب فتاتهم * ويحدث ناس	وان قتقت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان
والصغير فيكبر * ومنه قول الآخر	المحكوم لموضعه بالجزم التعلل لا الجملة بأسرها اه فانظر تصريحه بان الجملة
وحتى تركنا العائدات يمدني *	واقعة جوابا وبان المجزوم أو المحكوم محله بالجزم الفعل وحده فانه يفيد ان
وقان فلا تبعد فقلت فلا أبعد *	الجملة الفعلية وان جزم فعلها لفظاً او محلاً هي بجملتها جواب الشرط ووح جزم
قال ابو الحسن وقد زادوا ثم	يجعل في مثال الشارح لمطفه على جعل الواقع في جواب الشرط وهو الذي
وانشد * اراني اذا ما بتت على	في محل الجزم لكن قضية كون هذا من قبيل عطف الفعل على الفعل ان لا
هوي ثم اذا اصبحت اصبحت	تكون جملة يجعل معطوفة لانه ينافي ان ذلك من عطف الفعل وعلى هذا
غاديا * وعليه تؤول ثم تاب عليهم	يشكل الحال لان جواب الشرط انما هو الجملة فاذا عطف عليه جواب آخر
ليتوبوا وهذا قول الكوفيين	وجب ان يكون جملة ولا يمكن جعل يجعل وحده جوابا لانه مفرد ولا جعل

وهم يرون زيادة الواو مع ذلك وينشدون * حتى اذا نهات بطونكم * وراهم ابناكم شبو * بجلته
وقلم ظهر المحن لنا * ان اللئيم الفاجر الحب * اى اراد اذا قلم فزاد الواو وانشد ابو الحسن في زيادة الواو * فاذا
وذلك بالكيشة لم يكن * الا كلهم حالم بخيار * ومثله قول ابي كثير * فاذا وذلك ليس الا حينه * واذا مضى
شيء كان لم يفعل * واشرت بقولي وحذف عاطف قدياني الى مواضع قصد فيها العطف مع حذف العاطف
منها قوله عليه السلام تصدق الرجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى ابو عثمان عن

ابي زيد انه سمع اكلت خبزاً لهما ثم اراد ولهما وتمراً ومنه قول الشاعر * كيف اصبحت كيف امسيت مما *
 يغرس الود في قواد الكريم * اراد قول كيف اصبحت وكيف امسيت فحذف المضاف وحذف العاطف
 واشرت بقولي والقاء قد تحذف مع ما عطف والواو اذ لا لبس الي نحو قوله تعالى فن كان منكم مريضاً او على
 سفر فمدة فان تقديره عند الاكثرين فافطر فمدة فهذا مثال حذف القاء وما عطفت واما مثال حذف الواو
 وما عطفت فقوله تعالى لا نفرق بين أحد من رسله اي بين (٨١) أحد وأحد من رسله ومثله قول

جملة جوابا لانها غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا من غير تبعية للجواب	النابغة الذبياني * فما كان بين
الهم الا ان يكتفي في كونها جوابا بتبعية فعلها ويجعل الباقي داخل في الجواب	الخير لو جاء سالما * ابو حجير الا
بتبعيته وقد ظهر من ذلك ان ادات الشرط تؤثر الارب في جزء الجواب وما	ليال قلائل * اي فما كان بين
عطف عليه دون جملة فليتا مل اه وقد يقال المعطوف في الحقيقة هو الجملة	الخير وبينى الا ليال قلائل ويمكن
وهي الواقعة جوابا واطلاق ان المعطوف الفعل تسمح قال المرادي فان قلت	أن يكون من هذا قوله تعالى
ليست هذه المثل من عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة	وجعل لكم سراييل تقيمكم الحر
قلت لما كان الغرض منها انما عطف الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح كونها	قيل معناه تقيمكم الحر والبرد ومنه
من عطف الفعل اه وقد نقله الشهاب واقره قوله (واعطف علي اسم شبه	قول امرئ القيس كان الحصان من
فعل فعلا وعكسا استعمل) مثلوا الاول بقوله تعالى صافات ويقبضن قال	خلفها وأماها * اذ انجلته رجلها
مولانا ابن كمال باشا توضيحا لكلام الزمخشري لما كان الحث على قدرة الله	خذف اعصر اه اراد اذ انجلته
تعالى بالطيران والاصل فيه بسط الاجنحة واما القبض فطار الاستظهار	رجلها ويدها ومنه قول الآخر
على التحريك للبسط لم يقل وقابضات ليدل على ان القدرة على ما هو خلاف	يصف آتانا وحمارا يتبعها
الطبع انما هي في البسط واما القبض فيطرا وقتا بعد وقت لا يحتاج البسط	* تراهق رجلاها يداها ورأسه *
اليه في التحريك فان الطيران في الهواء كالسباحة في الماء فكان الاصل في	لها قتب خلف الحقيقة رادف *

(١١) اي تراهق رجلاها يديها ويدها رجلها فحذف الواو والمفعولين ومنه قول الراجز
 يصف رجلا خشن القدم صبورا * قد سالم الحيات منه القدماء الافوان والشجاع الشجما * وذات قرنين
 ضموزا ضربا اراد قد سالم الحياة منه القدم والقدم الافوان ثم نهت بقولي وهي انفردت بمطف عامل مزال
 قد بقي معموله على مثل قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان فان الايمان منصوب بفعل معطوف على تبوءوا
 والتقدير والله اعلم تبوءوا الدار واعتقدوا الايمان وكذلك قول الشاعر * تراه كان الله أجده * ونه * وعينه ان

• ولاهبات له الوفرة والتقدير يجمع أنه ويفقأ عينيه ومنه قول الآخر * إذا ما الغايات برزن يوماً * وزججن
الحواجب والعيوننا * والتقدير وكحان العيوننا • مثله * فعلا فروع الابهقان وأطلقت بالجلهتين ظباؤها ونعامها * ومثله
* حديث اصفناه كلانا فان أري * وانت نجياً آخر الدهر أجمعاً * فليس انت معطوفاً على مرفوع أري بل هو مرفوع
بفعل • ضمير لان ابداهمزة المتكلم لا تعمل في غير ضميره وقد يحذف المتبوع في هذا الباب ويترك التابع دليلاً عليه
كقوله لمن قال أضربت زيداً نيم وعمرأ * (٨٢) يريدنم ضربت زيداً وعمرأ أو كقول بعض العرب وبك وأهلاً

وسهلاً لمن قال مرحباً وأهلاً بك	السباحة مدال أطراف والقبض انما يكون في ثارات الاستعانة على البسط
والتقدير وبك مرحباً وأهلاً	فكذلك في الطيران • ومثلاً للشأن بقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج
حذف مرحباً وعطف عليه أهلاً	الميت من الحي وقول الشاعر * أم صبي قد حبا أودارج قال الشهاب المتبادر في
وسهلاً ومن ذلك والله أعلم قوله	الاية ان جملة يخرج هي الخبر الثاني لقوله ان الله فالق الحب والنوى وانها التي
تعالى فان يقبل من احدهم ملء	في محل رفع على الخبرية لا الفعل وحده ولهذا عدوا الجملة الواقعة خبراً من
الارض ذهباً ولو اقتدي به اى	الجل التي لها محل من الاعراب وكذا قوله في البيت قد حبا المتبادران جملة
لو ملكه ولو اقتدي به ومثله	هي النمت لصبي وانها التي في محل الجر ولهذا عدوا الواقعة زمناً مما له محل من
ولتصنع على عيني اى لترحم	الاعراب وح يشك ان يخرج ودارج من عطف الاسم على الفعل لانه
ولتصنع على عيني ومن حذف	يقتضي ان الخبر والذمت انما هو الجملة على ما تقرر الا ان يجاب بان الجملة لما
ما عطف عليه بالفاء قوله تعالى	كانت في محل الرفع أو الجر كان جزءها كذلك فصيح مراعات ذلك في العطف
ان اضرب بمصاك الحجر فاتفجرت	عليه أو يلزم ان الفعل وحده قد يكون خبراً أو نعتاً فيكون المحل له ويجوز
منه اثنتا عشرة عينا ومنه قوله	العطف عليه بذلك الاعتبار فيكون عطف المفرد المعرب بذلك الاعراب
تعالى ان اضرب بمصاك البحر	الخاص دليلاً على ان الواقع خبراً أو نعتاً هو الفعل وحده ولا يخفى بعمده واما
فانطلق فضررب فاتفجرت وضررب	الجواب بان الاسم معطوف على الجملة وهي ذات المحل فخرج عن صورة
فانطلق وقال الزمخشري في قوله	المسئلة فليتأمل وقد يمنع الخروج عن صورة المسئلة بناء على ان المعطوف

تعالى أفلم تكن آياتي تتلى عليكم المعنى ألم تاتكم فلم تكن تتلى عليكم حذف المعطوف عليه والى هذا عليه
وامثاله أشرت بقولى وقد يسوغ حذف متبوع هنا ان كان محصيل المراد ممكناً ثم ينت بقولى ومتبع بالواو قد
يقدم ان المعطوف بالواو قد يقع قبل المعطوف عليه ان لم يخرج التقديم الى التصدير او الى مباشرة عامل
لا ينصرف او يقدم عليه فلذا قلت • وسطاً ان يلزم ما يلزم فلا يجوز وعمر زيد قائمان لتصدير المعطوف

وفوات توسطه ولا ما احسن وعمر زيدا ولا ما وعمر احسن زيدا لمدم تصرف الامال ومثال التقديم الجائر قول ذي الرمة * كانا علي اولاد احب لاحبا * ورمي السفا انفسها بسهام * جنوب ذرت عنها التناهي وانزلت * بها يوم ذباب السيب صيام * اراد لاحبا جنوب (٨٣) ورمي السفا ومثله قول الآخر * وانت

عليه الجملة لكن اطلق على الفعل لانه المقصود في المعنى بالمعطف عليه اه وهذا الاخير ماخوذ من الجواب السابق في كلام المرادي في عطف الفعل على الفعل بقي ان هذا كله انما يقتضي التجوز في كونه من عطف الاسم على الفعل وبالعكس وفي الحقيقة المعطوف جملة على مفرد وبالعكس فكان ينبغي التعرض لذلك فلم يذكره الناظم وشرحه وعد في المعنى من الجمل التي لها محل الجملة التابعة لمفرد قال وهي ثلاثة انواع وجمل احدها المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة وقد نص على ذلك السعد في ارشاده على اختصاره والسيوطي في جمع الجوامع ومثله في شرحه بقوله تعالى دعانا لجنبه أو قاءدا قال فقاءدا عطف على لجنبه لانه حال فهو في تاويل المفرد وبقوله تعالى بيانا أو هم قائلون واقتصر في الارتشاف على هذا واعلم لان مثال الاول لا يخلو عن نظر لان المعطوف عليه الجار والمجرور وهو ليس بجملة نصا وفي حاشية المطول للسيد قدس سره مانصه فان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة في موقع المفردات ويجوز عطفها على المفردات وعكسه ويحسن اذاروعي في التفنن نكتة كما في قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيه في الدنيا والاخرة ومن المقرين ويكلم الناس فان وجيها ومن المقرين ويكلم احوال من كلمة كما صرح به في الكشف وقد عطف بمعنىها على بعض وعدل في التكليم الى

وكقول الشاعر ولقد امر علي الائم يسبني * فمضيت ثم قلت لا يعنيني ثم نهيت علي ان يفعل قد يعطف على الاسم المشابه للفعل وان الاسم المشابه للفعل قد يعطف على الفعل فمثال الاول قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا وقوله تعالى اولم يرو الى الطير فوقهم صافات ويقبضن ما يسكنهن الا الرحمان وقوله تعالى فالمغيرات صبحا فآثرن به نقعا ومثال الثاني قوله تعالى يخرج الحي من الميت

صفة الفعل تنبيهها على تجددده اهـ - **باب البدل** -

قوله (التابيع المقصود) الخ فيه تقديم الحد علي المحدود وهو خلاف المؤلف كما مر التنبيه عليه وهذا الحد قد شرحه في التوضيح بما لا مزيد على حسنه ومع ذلك فالامر فيه سهل فلا يحتمل الابتهاج به وعذر من جعل النسق برمته خارجا بقوله بلا واسطة جمع الاقسام المندرجة تحت شيء واحد في الخروج بقيد واحد واقتصار الشارح في الخارج به على المعطوف بيل ولكن يشعر بان ما عداه من اقسام المعطف خارج بما قبله فقد تحامل عليه ابن هشام وتقييد التوضيح والاشموني المعطف بلكن بكونه بعد الاثبات انما يتأتى على قول الكوفيين القائلين بمطفها في الاثبات * (تنبيهات) * الاول صرح العصام في تعريف الفاعل بانه لا اسناد في التوابع الا في النسق والبدل ونظر فيه الاستاذ الصفوى * الثاني قوله هو المسمى بدلا قال الشاطبي يعني المسمى في الاصطلاح الاشهر للنحويين وفي هذا اشارة الى ان تسمية من المعطوف بيل ولكن واوبدلا ليس باصطلاح نحوى اشتهر وانما هو اعتبار معنوى حين استوت مع بدل الاضراب في المعنى * الثالث قال الشهاب اعلم أن قوله المقصود يؤذن بالحصر لانه اسم معرف بال فالمعنى التابع الذي قصد دون متبوعه وح فقد يشكل فقد صرح الشيخ الرضى بمنع كون المقصود فيما عدا بدل الغلط هو الثاني فقط لان الاول منسوب اليه في الظاهر ولا بد من فائدة في ذكره صوتا لكلام الفصحاء عن اللغو لاسيما كلامه تعالى وكلام نبيه عليه الصلاة والسلام فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً اليه في الظاهر واشتماله على فائدة خلاف الظاهر ثم بين أن الفائدة في بدل الكل واحد من ثلاثة بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصف بصفة نحو يزيد رجل صالح او كون الاول متصفاً بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد ورجل صالح زيد وأما التفسير بعد الابهام نحو برجل

ونخرج الميت من الحى وقال
الراجز * يارب بيضاء من
العواهج * أم صبي قد حبا ودارج
وكذا قول الآخر * بات يمشيها
بعضب بآر * يضرب في اسواقها
وجائر فمطف دارجا علي قد
حبا وجاراً علي يضرب لان
دارجا بمعنى درج وجاراً بمعنى
يجور

باب البدل -

(التابع المقصود بالحكم بلا *
واسطة هو المسمى بدلا)
(مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل *
عليه يلقي أو كمعطوف بيل)
(وذا اعز للاضراب ان
قصد اصحب * ودونه لغاط قدما

زيد ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير وفي
بدل البعض والاشتمال اليان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ويجاب بان
مراد المصنف وغيره بالمقصود هنا المقصود بالذات بالحكم فلا ينافي أن
الاول مقصود لكن بالتبع للقوائد التي بينهما (فان قلت) يرد على هذا بدل
الاضراب فان الاول قصد ابتداء بالذات للحكم فهو مقصود بالحكم أيضاً
(قلت) المراد المقصود بالذات للحكم قصد اباقياً معتبراً فخرج الاول من
بدل الاضراب لان الاعراض عنه مما ينفى بقاء قصده والاعتداد به فثبت
أن البديل مطلقاً هو المقصود بالحكم دون غيره فلا اشكال (فان قلت) بل
الاشكال باق فيما اذا عطف على البديل وكان المنسوب في الكلام مما لا يثبت
ولا تصح نسبته الى المجموع البديل وماعطف عليه كاختصم رجالان زيد
وعمر اذ البديل ح اصطلاحاً هو المعطوف عليه وحده دون المعطوف اذ
البديل لا يكون بحرف العطف وان كان له حكم البديل ودون المجموع والا
لم يعرب كل واحد منهما على البدلية اذ جزء البديل لا يستحق الاعراب على
البدلية ونظير ذلك ان تابع الخبر ليس خبراً لكن له حكم الخبر وكذا تابع
النت والحال ولذا اطلق في التوضيح الاعتراض على الشارح حيث جعل
المعطوف والمعطوف عليه من تعدد الخبر ولا يخفى أن المعطوف عليه
وحده فيما ذكر ليس مقصوداً بالحكم فضلاً عن كونه المقصود وحده بل
المقصود المجموع وليس ببدل على ما تقرر (قلت) الحصر اضافي أي الذي
قصده دون متبوعه والمراد أنه الذي قصد كذلك ولو في ضمن غيره او ولو
مع تابعه (فان قلت) كون البديل المعطوف عليه دون المعطوف بشكل في البديل
المطابق اذ البديل ح غير مساو في المعنى للمبدل منه بل المساوي له كذلك هو
مجموعهما (قلت) يمكن ان يكون المراد المساوي له في المعنى أعم من
المساوي مع تابعه ثم رأيت الدماميني في قول التسهيل وطابق أي بدل الكل
أيضاً في التذكير والتانيث والافراد وضديه ما لم يقصد التفصيل أي كما

(نسب) (كهجرة اساءة حق
المسي * وهو من الذم * معراً
مكتسب) وذو اشتمال شرطه
امكان ان * بين في حذف
وحذفه حسن) وكون ذي
اشتمال أو بعض صحيح * بمضمرة
أولي ولكن لا يجب) كل
متبوع في الاظهار وفي * تعريف
أو نقيض ذين يقتضي) وظاهراً
من مضمرة الحاضر لا * تبدل
اذ من شرط الابدال خلا)
(والشرط توكيده أو كشف
ما * اريد من مضمون ما تقدم
كمعجم الصغير والكبير بي *
بيتي وأنى باطنى ذورهب)
(ونحو مستلثم أربى ندر *)

في اذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف قال وقد يقال ان المطابقة
 حاصلة مع التفصيل أيضاً فان البدل ليس كل واحد من شقي التفصيل وانما
 هو مجموعهما وهو مطابق ثم قال غير ان هنا بحثاً وهو انه اذا كان مجموعهما
 هو البدل بما هو العامل في كل واحد منهما مع انه بفردة غير بدل اه وما
 ادعاه من ان البدل المجموع فيه نظر والظاهر ان المسمي بالبدل اصطلاحاً
 هو الاول فقط وان كان البدل في المعنى هو المجموع فليتامس لاه بحروفه
 وانما سقناه برمته ليتعجب الذكي الممارس للفن منه فان قوله فان قلت
 بل الاشكال باق الخ كلام غير محرر لان البدل هو المجموع لكنه من حيث
 هو مجموع لا يمكن اعرابه وان كان هو المستحق للاعراب واعراب أحد
 الجزئين دون الآخر تحكم فاعرب كل جزء بالاعراب الذي يستحقه
 المجموع دفماً للتحكم وبه يندفع بحث الدمايني كما لا يخفى وكون البدل لا
 يكون بحرف العطف صرفي النعت مافيه وانا قدمنا في الحال ما يتعلق به
 واعتراض الواضح علي الشارح غير مسلم فتدبر القول ولا تقتر بجلالة القائل
 هذا وكون المبدل منه في حكم الطرح اولاً حررناه في حاشية الفاكه وستاني
 اشارة له عند قوله كانك اتهاجك استمالاً قوله (مطابقاً) هو الذي تكون
 ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماً متغايرين فهما كالابتداء والخبر
 فقول الشارح المساوي له في المعنى لا يخلوا عن نظر قال في التسهيل وقد
 يتحدثان لفظاً ان كان مع الثاني زيادة بيان اه مثاله قراءة يعقوب وتري كل امة
 جاثية كل امة تدعى الي كتابها قال ابن جني ابدل الثانية من الاولى لان في الثانية
 ذكر سبب الجثو قوله (أو بعضاً) كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم
 فكثير منهم بدل من الواو الاولى والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم
 رتبة وانما لم يجعل مبتداً والجملة قبله خبر لانه كما قال البيضاوي ضعيف لان
 تقديم الخبر في مثله ممتنع كذا في شرح التوضيح وفيه نظر لان التقديم في مثل
 هذا جائز وانما يكون ممتنعاً اذا كان الفعل رافعاً لضمير مستتر وبقي في

والاخفش القياس في هذا اعتبر)
 (واقرن بالاستفهام ما ابدل
 من * مافيه معناه فانه قن)
 (كمن أتى اعاماً ممر *
 وماله ادرهم أكثر) وبدل
 كمستقل جملاً * لذا اعادوا ماله
 ماعملًا) نحو ولمن مع الذين
 استضعفوا * وقد حوت نظير
 هذا الزخرف) والفعل قد
 يبدل من فعل كما * قد قال بعض
 الراجزين القدماء ان على الله
 ان تبايعا * توخذ كرهاً أو تحبي
 طائفاً) صدرت باب البدل
 بالتابع لانه يعم المحدود وشركاؤه
 الثلاثة وذكرت المقصود بالحكم
 لانه يخرج النعت والتوكيد

الاية احتمالات اخر ذكرها ورد لها في شرح التوضيح ولا بد من اشتمال هذا
البدل وبدل البعض علي ضمير مذكور أو محذوف وقال الناظم الصحيح عدم
اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه قال في الكافية وظاهر التسهيل
انه لا بد من ضمير أو ما يقوم مقامه كالقول الشارح وقد يخلو ان يعني
البعض والاشتمال عنه يعني الضمير ظاهر في انه لا يتقدر وفي شرح التوضيح
في باب الاستثناء ما يؤخذ منه الاستثناء عن الضمير لفظاً وتقديراً فانه قال
في قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك فامرأتك بدل من أحد بدل
بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن
الضمير غالباً فانه تغني عن الضمير بعد قوله لان قوة الخ قد يفهم منه انه لا ضمير
لا لفظاً ولا تقديراً وان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره ولا يجوز ان يكون الرابط
الضمير كما في المغني قوله (أو ما يشتمل) أي بدل الاشتمال فما مصدرية
والقائم مقام فاعل يشتمل الجار والمجرور وضمير عليه الاظهر عوده للتابع
لا للمتبوع أو موصولة وضمير يشتمل للتابع وعليه للمتبوع أو بالعكس أو
ضمير يشتمل للحكم وعليه للتابع فقد اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال
فقليل الاول مشتمل على الثاني بدليل أعجبي زيد علمه وقبل بالعكس بدليل
سلب زيد ثوبه فان الثوب قد اشتمل على من لبسه ومن قال ان الاول مشتمل
على الثاني فيكون اشتمال زيد على الثوب بطريق الملك وتوقف أبو حيان
في ذلك قال ويلزم عليه جواز ضربت زيدا عبده على ان عبده بدل اشتمال
ولم يقل به أحد وقيل سمي اشتمالا للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة
والتعلق وقيل كل واحد مشتمل علي صاحبه ذكره في الاشياء والنظائر وقيل
المشتمل العامل لانه مشتمل على معناه بطريق الاجمال وهو التحقيق وقال
الشاطبي معنى اشتمال العامل ان معنى العامل تعلق به وان تعلق في اللفظ بغيره
ويرد عليه بدل البعض فيلزم ان يسمي بدل اشتمال * (تنبيه) * قال ابن هشام
بدل الاشتمال ضربان أحدهما أن يكون مصدراً وهو الغالب وهو عل

وعطف البيان فانها توابع تكمل
المقصود بالحكم وقلت بلا
واسطة ليخرج المعطوف ييل
ولكن فانها مقصودان بالحكم ثم
أشرت الي أقسام البدل فذكرت
منها المطابق والمراد به ما يريد
النحويون بقولهم بدل الكل
من الكل وذكر المطابقة اولى
لأنها عبارة صالحة لكل بدل
يساوي المبدل منه في المعنى
بخلاف العبارة الاخرى فانها لا
تصدق الا على ذي اجزاء وذلك
غير مشروط لاجماع النحاة على
اتيانه في اسماء الله تعالى كقراءة
غير نافع وابن عامر الي صراط
العزير الحمد لله واشترت يبعض

أربعة أقسام أحدهما أن يدل علي معنى قائم بمسمى المبدل منه كمجبت من زيد حلمه وقوله «وما القيتني حلمي» مضاعفاً الثاني أن يكون صادراً منه نحو عجبت من زيد قراءته وقوله «يحمدك الاحسان كل الناس» ومن رجالك آمن من بأس الثالث أن يكون واقعاً فيه نحو يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله لقد كان في حول ثواتر منه الرابع أن يكون واقعاً عليه نحو دعي زيد إلى الطعام أكله الضرب الثاني أن يكون غير مصدر بشرط كونه ملابساً له صالحاً للاستغناء عنه نحو قتل أصحاب الأخدود والنار بخلاف عجبت من زيد أخيه فانه وإن كان ملابساً له لكنه لا يغني عنه فانما هذا بدل اضراب أو نحوه وقوله (أو كمطوف بيل) هذا إشارة إلى بدل المبين وهو ثلاثة أقسام كما فسر الشراح إلا أن هنا أمرين الأول أن الأقسام الثلاثة على التقديرين يتصور مثابها مع كون الثاني بعضاً أو ما يشتمل عليه بأن يصدر لفظ الكل أو المشتمل بلا قصد أو مع قصد تبين فساد به بان يعتقد ثبوت الحكم للكل حقيقة مثلاً كما لو قال أكل زيد الرغيف معتقداً أن زيدا أكل جميعه ثم تبين فساد هذا الاعتقاد ولا مع تبين فساد به فله يسمى مثل ذلك بدل اضراب وغلط كما يسمى بعضاً واشتمالاً فيكون بين الاضراب والغلط وبين البعض والاشتمال عموم وخصوص من وجه قضية قول التسهيل وبدل اضراب أو بدا أن باین الاول مطلقاً أي لا يكون موافقاً ولا جزءاً ولا ملابساً له انه لا يسمى بما ذكر وقد يستشكل لوجود معنى الاضراب والغلط فيه وعدم فائدة بدل البعض والاشتمال السابقة عن الرضى لتوقفها على قصد الاول ايضاً قصداً معتبراً وح فقد لزم خروجه عن سائر أقسام البدل فاما ان يكون قسماً آخر ولم يقولوا به واما ان يكون التركيب فاسداً وهو أبعد البعيد ولعل الأوجه حذف تقييد التسهيل بقوله مطلقاً فيدخل في البدل المبين ما لو كان الثاني جزءاً أو ملابساً كما هو قضية التوضيح ويندفع الاشكال ثم اما ان تعتبر في بدل البعض والاشتمال ما يخرج البدل المبين عنهما علي

إلى نحو من من قوله تعالى والله علي الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً وبما يشتمل عليه إلى نحو قتال من قوله تعالى يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ويقول كمطوف بيل إلى أن من البدل ما يبين المبدل منه وهو علي ضربين أحدهما ما يذكر متبوعه بقصد ويسمي بدل البدل أو بدل الاضراب ومن أجله ثلاث بهجرة اساءة حق المسمى بحق المسمى مبتداً وهجرة خبره واساءة بدل اضراب فمثل هذا يرد في الكلام الفصيح لانه مساو للمعطوف بيل ومنه قول النبي صلى الله عليه

التقدير

التقدير فتباين الابدال الثلاثة واما ان لا تعتبر ذلك فيكون بين كل من بدلي البعض والاشتمال المبين عموماً وخصوصاً من وجه الثاني كلام الشارح كالصريح في تخصيص قول الناظم او كمطوف بيل ببدل البدل وعدم تعلقه ببدل الغلط والنسيان وهذا غير متعين بل يصح تعلقه بالاقسام الثلاثة بناء على ان المراد بكونه كالمطوف بيل قصده مع الاعراض عن متبوعه ولا شك في شمول هذا المعنى لجميع تلك الاقسام وح فتقدير قوله وذا الخ واعز ذا أي المائل للمطوف بيل للاضراب أي انسبه له وسمه به ان صحب قصداً لمتبوعه وذا دون قصد غلط أي والمائل للمطوف بيل اذا لم يقصد متبوعه غلط أي يسمي غلطاً وبدل غلط * (تنبيه) * زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله * كاني غداً بين يوم تحملوا * لدي سمرات الى ناقف حنظل * ونفاه الجمهور وتاولوا اليث بان اليوم بمعنى الوقت فهو بدل كل وفي شرح بانت سعاد عند قوله فقلبي اليوم ان اليوم يطلق على أربعة امور مقابل الليلة ومطلق الزمان ومدة القتال والدولة قوله (كزره خالداً) نظر الشاطبي هنا بان الناس شرطوا في بدلي الاشتمال والبعض شرطين ان يكون الفعل عند اسناده الي الاول يستدعي الثاني ويكاد يعطيه وان يصح اسناده الي الاول مقتضراً عليه مع ارادة الثاني فيجوز في بدل الاشتمال اعجبتني الجارية حسنهما ولا يجوز اسرجت القوم دوابهم اذ لا يصح الاقتصار على اسرجت القوم وفي بدل البعض جدد زيد انفه دون قطع زيدانقه لانك تقول جدد زيد وانت تريد جدد انفه ولا تقول قطع زيد وانت تريد قطع انفه وقد اهمل الناظم هذا الاشتراط ومثل بما يقتضي خلافه وهو قوله اعرفه حقه اذ يشكل ان يقال عرفت زيداً اذا عرفت حقه لصحة تسلط العرفان على نفس زيداً وان لا يراد الثاني وقوله قبله اليدا اذ لا يقال قبلت المرأة اذا قبلت يدها كما لا يقال قطع زيد اذا قطع انفه ثم اجاب بانه لعله لا يقول باشتراط ما ذكر

قال الشهاب ولك منع ان امثل به المصنف يقتضى خلاف ذلك الاشتراط
اذ ليس المراد الادالة الاسناد الي الاول على الثاني على الاجمال لا على
التمييز كما صرح به الرضى وغيره ولا خفاء انه يفهم عرفا من قولنا عرفت
زيدا معرفة ما يتعلق به لامعرفة لحمه ودمه ومن قولنا قبلت زيدا تقبيل
شيء من اعضائه مما جرت العادة بتقبيله لكرامة كيده ورأسه دون
ظهوره ومنكبه على ان التمثيل كثير اما يكون على سبيل الفرض لمجرد التوضيح
فلا يدل على ما يدل عليه مما ليس بمقبول اه قوله (ومن ضمير الحاضر
الظاهر لا تبدله الا ما احاطة) الخ يدل الظاهر من الظاهر والظاهر من
المضمر نحو وما أنسانيه الا الشيطان ان اذكره فان اذكره بدل من الهاء
ثم ان كان ضمير غائب كما ذكر فلا شرط وان كان ضمير حاضر فبالشرط
الذى ذكره الناظم وان لا يكون لازم الاستتار كما نقله الرضى عن الناظم قال
واذا وقع ما يؤم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبنى جمالك
ولعل ذلك استقبا لا بدال الظاهر مما لا يقع ظاهرا ولا ضميرا بارزا ولا
يبدل المضمر من الظاهر كما فى التسهيل وان ذكر ذلك الشارح قال الموضح
وقول النحويين رأيت زيدا آياه مصنوع ولا يدل المضمر من المضمر ونحو
رأيتك أنت ومررت بك أنت مما اختلف فيه الضمير ان فى حكم الاعراب
من التوكيد لا البدل اتفاقا ونحو قمت أنت مما اتفق فيه الضمير ان فيما ذكر
عين البصريون فيه التوكيد وأجاز الكوفيون التوكيد والبدل قال الحفيد
والظاهر فى رأيتك اياك جواز الوجهين والافعال الفارق بينه وبين قمت
اه وأقول قال الشاطبي ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير
المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت واذا
ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك اياك
ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى المرفوع ويختلف فى غيره هكذا
نقل س و تلقاه غيره بالمقبول وهم المأمونون على ما ينقلون فهم المشافهون

الجارية حسنها فانه جائز لان
الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية
اشتمالا صحيحا للجارية للبدلية
فانه يفهم معناه فى الحذف مع
كون الاقتصار على متبوعه
حسنا فى الكلام وكذا نحو قوله
خلع ابني ابنك ثوبه بخلاف ما
يفهم معناه فى الحذف مع كونه
لا يحسن التكلم به نحو قولك
اسرجت زيدا فرسه فان هذا
لا يستجاز لانه وان فهم معناه
فى الحذف فلا يستعمل مثله ولا
يحسن فلو ورد مثل هذا فى
كلام لكان بدلا غلط واشترط
اكثر النحويين مصاحبة بدل

للعرب وعرفوا مقاصدها فلا تعارض بقياس بل يقال نسبة المنصوب
 المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع
 المتصل والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيداً فان الفرق
 تحكم اه وهو صريح في تجويز البصريين التوكيد والبدل في جئت انت
 ومنهم التاكيد في رأيتك اياك وذلك لما فرق به ونحن قد اسافنا في باب
 التوكيد حكمة كون رأيتك اياك بدلاً لا توكيداً بما هو أحسن مما قال
 الشاطبي لان كلامه مشكل لاقتضائه ان مررت به به بدلاً لا توكيداً عند
 البصريين وهو خلاف ما صرحوا به في باب التوكيد كما مر قال الناظم ولا
 تعد لفظ ضمير متصل الامع اللفظ الذي به وصل ولذا اطلقوا انه لا يبدل
 ضمير من ضمير لكن ينبغي ان يكون المراد وجوباً لما علمت من جواز
 الوجهين في قمت انت ولذا قال بعضهم اقتضى كلام التوضيح اي لقوله لا يبدل
 المضمير من المضمير ان مررت بك بك توكيد وصرح الرضى به خلافاً
 للزمخشري في قوله بالبديلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور
 ان المجرور لو كان بدلاً لم يمد معه العامل فاعادة العامل دليل على التاكيد اه
 لكن في قوله لو كان بدلاً لم يمد معه العامل نظر لان العامل قد يعاد مع البدل
 نحو تكون لنا عيداً لا ولنا وآخرنا وفي المهمل الصافي للدمامي وقديكر
 عامله حالة كونه حرف جر لا اختصاره وتثنيته من معموله منزلة الجزء نحو
 قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم ونحو ان هو الا ذكر
 للعالمين لمن شاء منكم ان يستقيم قوله (الاما احاطة جلا) كقوله تعالى تكون
 لنا عيداً لا ولنا وآخرنا فاولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذا
 اعيد اللام مع البدل فان قيل اذا اعيدت اللام كيف يقال انه بدل مع وجود
 العامل ملفوظاً به والبدل على نية تكرار العامل أي تقديره خصوصاً
 وقال في التصريح في باب الاشتغال ان عامل البدل ليس كالمفوض به من كل
 وجه قلت وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي انه بدل وكونه

البعض والاشتمال ضميراً
 عائداً على المبدل منه والصحيح
 عدم اشتراطه لكن وجوده
 اكثر من عدمه كقوله تعالى
 يسئلونك عن الشهر الحرام
 قتال فيه وكقول الراجز *
 وذكرت تقدير هاد مائها * وعتك
 البول على انساها * ومن
 الشواهد على الاستغناء عن
 الضمير قوله تعالى والله علي الناس
 حج البيت من استطاع اليه سبيلاً
 فقد ابدل بعضاً من كل ومن
 بدل الاشتمال المستغنى عن
 ضمير قوله تعالى قتل اصحاب
 الاخدود النار ذات الوقود

على نية تكرار العامل لا ينافيه بل يقتضيه والظاهر ان العامل هو الاول لا الثاني لانه مؤكد وقولهم العامل في البديل مقدر محمول على ما اذالم يظهر مؤكداً للاول وسبق في بحث التوكيد اللفظي نحوه وسياتي مثله في مسألة البديل من اسم ضمن معنى الشرط وخرج بقوله ما احاطة جلا ما لم يكن فيه معنى الاحاطة ففيه مذاهب ثالها انه يجوز في الاستثناء وذكر الاشموني الاقوال قبل قوله او اقتضى الخ فقال الشهاب ذكر الخلاف في هذا قبل قوله او اقتضى الخ يقتضي انه لا خلاف في البعض والاشتمال مع ان غيره كالسيوطي لم يحك الخلاف الا بعد ذكرهما * (تنبيهان) * الاول قال ابن هشام في التذكرة مثل المفيد الاحاطة المفيد للبيان وذلك اذا كان للمتكلم ومن معه فانه ولو علم من جهة المتكلم فقد يخفي من جهة من يريد ادخاله معه كقوله فملنا بنوزيد كذا وقال الشاعر * بناتمايكشف الضباب * فنصب تيمنا على المدح والاختصاص ولو خفض تيمنا على البديل لما فيه من البيان لجازعندي ولم أر هذا لاحداه ويدل عليه ما سمه الكسائي بكم قریش كفيينا كل معضلة الثاني قال ابن هشام في الحواشي كيف يصنع بما جاء في الذكر المشهور خشم لك سمي وبصري ونحي وعظمي وبشري وما استعانت به قدمي لله رب العالمين قوله (او اقتضى بعضاً) كقوله * او عدني بالسجن والادام * رجلي * لكن قال ابن هشام في التذكرة هذا غلط لانه يصير معناه أوعد رجلي بالسجن والقيد وهي لا توعد بالسجن (فان قلت) على شرب البان وسمن واقط (قلت) شرطه تأخر المجوز فيه وقد ردوا على المتنبي في يدت لم يراع فيه ذلك وانما البيت من باب المطف على معمولي عاملين فالرجل عطف على الياء والادام عطف على السجن وقدم الرجل ليلى المجرور المجرور كافي قولك في الدارزيد والحجرة عمر (فان قلت) يلزم على ما قلت أوعدني رجلي والرجل لا توعد (قلت) هو لازم على البديل أيضاً لانه في تقدير التكرار (فان قلت) علي قول ابن مالك يقال أخبر عن المبدل منه بالسجن وعن البديل بالادام

ومنه قول الشاعر * هل تأينك من اجارع واسط * او بات يملمه الدير حصار * من خالد اهل الساحة والندا * ملك العراق الى رمال وبار * فمن خالد بدل من واسط ثم اشترت بقولي كل بمتبوع في الاظهار وفي تعريف او تقيض ذين يقتضي الى أن كل بدل يساويه المبدل منه او يخالفه في التعريف والتكثير والاظهار والاظهار بقولي كل بمتبوع في الاظهار وفي ثم بينت أن الظاهر لا يبدل من مضمحل الحاضر الا اذا افاد توكيداً كقولي كمجتم الصغير والكبير

(قلت) لا يصح الآن يخبر عن أحدهما أما الثاني وهو الكثير لأنه المقصود
 وأما الأول وهو قليل وأما أن يجمعوا بينهما فلا يعرف اهـ قوله (كانك
 اتهم جاك استملاً) اعلم أن الكثير كون البديل معتمداً عليه نحو أن زيداً عينه
 حسنة وإن هندا جفنها فاطر بنصب المين والجفن فانت الخبر في الأول
 وذكره في الثاني ولولا أن المتمد عليه هو البديل دون المبدل منه لوجب
 التذكير في الأول والثاني في الثاني وقد يكون الاعتماد على المبدل منه
 كقوله * إن السيوف غدوها ورواحها * تركت هو ازن مثل قرن الا غضب *
 ولم يقل تركا هذا حاصل التسهيل وشروحه ومرآة عن ابن هشام في
 التذكرة وحينئذ فليس المبدل منه في نية الطرح دائماً بل هو الكثير وإذا
 علمت ذلك فقول الناظم استملاً بطريق الغيبة جرى على الكثير والا
 لقال استملت بالخطاب فلا وجه لما قيل لعل ضمير الغيبة بملاحظة البديل أو
 التقدير شخص استملاً قوله (وبدل المضمن المميز) الخ أي إذا أبدل من
 اسم مضمن معنى همزة وجب في البديل أن يلي همزة الاستفهام ليستوي
 البديل والمبدل منه في لفظ الاستفهام نحو وقوله تعالى قال موسى ما جئتم به
 السحر فيمن مد فهو بدل من ما وهي استفهامية مبتدأ وجئتم به خبر ومن
 قصر فهو وخبر عن ما وهي موصولة مبتدأ وقيل غير ذلك وقد حذف
 الهمزة في قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم حيث لم يقل اعن النبا
 العظيم وقيل إن عن الثانية متعلقة بفعل محذوف أي ليتساءلون عن النبا
 العظيم وخصت الهمزة بمباشرة هذا البديل لأنها أم الباب وخرج بالمضمن
 ما صرح معه بالحرف فلا يلي البديل ذلك نحو هل أحد جاءك زيداً وعمرو
 ومثل المضمن مني همزة الاستفهام المضمن معنى إن الشرطية نحو من
 يقرأ زيداً وإن عمر أقم معه وقيد في شرح التوضيح بقوله بدل تفصيل ثم قال
 وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط في الكشف أن يومئذ
 بدل من إذا في قوله تعالى إذا زلزلت الأرض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولذا

في وكقول عبدة بن الحارث
 رضى الله عنه * فابرحنا أقدامنا
 في مقامنا * ثلاثنا حتى أرينا
 المنايا * أو كان بعضاً كقوله
 تعالى لقد كان لكم في رسول الله
 أسوة حسنة لمن كان يرجوا
 الله واليوم الآخر ومثله قول
 الراجز * أوعدني بالسجن
 والادام * رجلي فرجلي شتنة
 المناسم * وكقولي وإني باطني
 ذو رهب أو كان بدل اشتمال
 كقولي في يدي فيدي بدل
 اشتمال والمبدل منه الياء من في
 ومثله قول الشاعر * بلغنا السماء
 مجدنا وسمائنا * وإنا نرجوا فوق

اقتصروا النظم على الاستفهام وكذا التسهيل على أن مسألة الشرط لا تخلوا
عن اشكال لانك اذا قلت من يتم ان زيد وان عمزو كان اسم الشرط مرفوعا
بالابتداء فيكون البذل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البذل على
نية تكرار العامل أم لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتداء وهو غير جائز
على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف
العامل ولان ان لا يضر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره وجوابه
أن ان انما جيء به لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور قال الشهاب ويؤخذ من
أن البذل هنا التفصيل انحصاره هنا في بدل الكل اذ التفصيل يقتضي أن
كلا من البذل والمبدل منه مقصودا قصدا باقيا مطابقة الآخر ليخرج بدل
الفاظ لان الاول غير مقصود وبدل النسيان لان الاول غير مقصود قصدا
باقيا لتبين فساد و بدل البعض و بدل الاشتمال اذ ليس البذل والمبدل منه
فيهما متطابقين ونحو ما اكلت اثلث الرغيف أم نصفه من بدل الكل لان
المراد بما المفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه فهما متطابقان والثاني
تفصيل للاول ويجاب عما اوردته من الاشكال بان ان الشرطية انما يمنع دخولها
على المبتداء اذا استعملت في معناها اما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة على
أن ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن أن هذا مقصوده
من كلامه وان اوجبه لبيان المعنى خلافه لا يهاجمه أنها مستعملة في الشرطية هذا
ويمكن ابن هشام وغيره ممن يسوي بين الاستفهام والشرط ان يخلص عما
نقله السكشاف اما يمنع البدلية فيه واما بان الكلام في الاستعمال الكثير
واعلم ان ظاهر قولهم ان ان جيء بها لبيان المعنى لا للعمل جريان ذلك على
القول بان البذل من جملة أخرى فيكون زيد في المثال مرفوعا بالابتداء
على ذلك القول ويقدر له خبر وقضية ذلك انه لو قدر خبره فعلا نحو اقم معه
لا يجزم ذلك الفعل لعدم الجازم لان ان لا عمل لها وقد يشكك هذا بفوات
معنى الشرطية وقد يمنع ذلك لانه يفهم من اقوم معه تبعية قيامه لقيامه وهو

ذلك مظهرا * فجدنا بدل
اشتمال والمبدل فاعل بلغنا
ومثله ايضا قول الآخر * ذريني
ان امرئ ان يطاعا * وما ألقيتني
حلبي مضاعا * فحلمى بدل من
يأه ألقيتني واجاز الاخفش
والكوفيون ان يبدل من ضمير
الحاضر ظاهر لا تؤكد فيه ولا
تبعض ولا اشتمال وعلى مذهبه
ومذهبهم في ذلك جاء قول
الشاعر * وشوها تغدوني الى
صارخ الوغا * بمستأثم مثل
الفتي المزمع * يريد بمستأثم
متدرا ولا يغني الانفسه
وعلى هذا حمل الاخفش الذين

معنى التعليق أو يجعل التقدير قيام معلق بقيامه مثلاً اه بنوع تفسير قوله (ويبدل الفعل من الفعل) ذكر الشاطبي ان الاقسام المذكورة في بدل الاسم من الاسم تجري فيه وقد ذكره في شرح التوضيح واقتضي كلام المرادي والاشموني ان بدل البعض غير جائز فيه وادعي السيوطي عدم الخلاف في ذلك قال لان الفعل لا يتبعض قال الشهاب ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم كذلك وان اراد معناه فهو متصور في معنى الفعل أى الحدث بالاشبهة ومثل لبديل الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاماً يضاعف فيضاعف بدل من يلق قال بعضهم ولهذا جزم وبه يدفع قول الحفيد الظاهر انه من ابدال الجملة من الجملة الذي هو قسم ابدال الفعل من الفعل اه ومر في عطف الفعل على الفعل ما يعلم منه تحرير القول في ذلك وعمل الخليل كون ذلك من بدل الكل بقوله لان مضاعفة العذاب هي لتي الاثام وجعل المرادي والاشموني الاية من بدل الاشتمال وقال بعض مشائخنا ينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول والثاني أو العامل وينبغي تحرير هذه المسئلة فان قولهم وانما اسند اليه علي قصد غيره غير متات هنا ومثل بدل الاشتمال بقوله * ان على الله ان تبايما * توخذكرها أو نجى طائما * قال لاز الاخذكرها والنجى طائما من صفات المبابعة ولا يخفى ان قضيته ان يضاعف في الاية بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات لتي الاثام وقد قال ابن الخباز بمدان شاد البيت وينبغي ان يكون هذا من بدل الكل من الكل لان المبابعة اما كرهه أو طوع ومنهم من يسميه بدل اشتمال اه (وتلخص) ان الاية والبيت يصلحان للبدلين لا مكان جريان كل من التعليلين فيهما قال المصنف في الحواشي ينبغي ان يشترط لا بدال الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان فقط دون الاتحاد في النوع حتي يجوز ان جئتني تمس الي اكر متك اه قوله (كن يصل اليها) الخ مقتضى كلام ابن معط وابن الخباز انه لا يجوز هذا المثال لان ابن معط قال ويبدل

من قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم فهم لا يومنون وأنشد الكوفيون * فلا خشابك مستقصا اوسا * او يسر من المساله * وجعلوا اوسا بدلا من كاف لا خشابك لان الذيب يقال له اوس واويس وجعل البصريون اوسا مصدر آس اساءة بمعنى عرضه ثم نهت أن المبدل من اسم استفهام لا بد من اقترانه بهمزة استفهام كقولي من آتي أعامر ام معمر وماله ادرهم أم اكثر و مثله ايضاً في قولك كيف اصبحت

الفعل من الفعل اذا كان بمعناه وقال ابن الجباز وانما يكون ذلك اذا ترادف اللفظان كقولك من ياتي يمشى الى اكله لان يمشى في معنى ياتي فان قلت من ياتي يضحك رفعتاه وجعلته حالا لانه ليس في معنى ياتي اه وهذا كله بمد ثبوت بدل الاشتمال والبعض في بدل الفعل من الفعل لا يرد وكانهم لم يثبتوا فيه الا بدل كل من كل واللام يكن لما ذكره وجه فتدبروذكروا ان الجملة تبدل من الجملة وهل يشترط اتحادها بالاسمية والفعلية قال في المغني في الجهة السادسة من الباب الخامس وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى الي منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فعلنا بعضهم على بعض هذا مردود لان الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية اه ولم يقدّم دليل على امتناع ذلك اه فانظره مع ما تقدم عنه في ابدال الفعل من الفعل من اشتراط الاتحاد في الزمان وقال في شرح التوضيح ان الاقسام تجري فيها الا في بدل الكل لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله الفتاواني في شرح التلخيص اه (أقول) تحقيق هذا يطلب من حواشي شرح التلخيص لكن ينبغي التنبيه على انه قال في شرح الفوائد الغياثية ان قولنا قنعنا بالاسودين قنعنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة لها كانت الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الثانية عطف بيان الاولى أو توكيداً لها قال الشهاب وعلى هذا فالفعل المراد بكون البديل مقصوداً بالنسبة ما يعم قصد الاخبار والاثبات فيشمل الجمل التي لا محل لها وان الجملة تبدل من المفرد كقوله * الى الله اشكوا بالمدينة حاجة * وبالشام اخري كيف يلتقيان * قال في شرح التوضيح بدل كل واقتصاره عليه يفهم ان بقية الابدال لا تنأى هنا قال بعض مشائخنا ولا نسلم ان الجملة المؤولة بالمفرد عين المفردين قبلها والظاهر انها تبدل اشتمالاً منهما اه واقول

أفرحاً أم ترحاً ومتى تسافر اغداً
أم يمدّه وكم مالك أمانة أم مائتان
ثم اثرت بقولي وبديل كاستقل
جاء الى ان البديل هو الذي قصد
بما ينسب الى المبدل منه وأن
المبدل منه ذكر توطئة له ومن
اجل ذلك يكثر إعادة العاقل مع
البديل دون سائر التوابع ومنه
قوله تعالى قال الملا الذين
استكبروا من قومه للذين
استضعفوا لمن آمن منهم وكذا
قوله تعالى لعلنا لمن يكفر
بالرحمان ليوثهم سقفاً من فضة
فليوثرهم بدل اشتمال من لمن
يكفر ولمن آمن بدل بعض

ذكر الفارسي انه بدل اشتمال لكن قياس كون بدل المفصل من المجمل بدل كل ان ماهناك كذلك لان ماهناك في العبارة والمغني واحد فتأمل وبدل المفرد من الجملة نحو ولم يجعل له عوجاً فيما لان جملة لم يجعل له في معنى المفرد اي جملة مستقيماً ذكره في البحر واعلم انه قال في المغني في بحث الجملة المفسرة مانصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة اه فاحفظه فلم يذكر ذلك الا في هذا الموضع وفي المرادى ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة ومثله الشارح بقوله اقول له ارحل الى ان قال وفي الارشاد وما استدلووا به لا تقوم به الحجة اه وقضيته ان الجمهور يثبتون وقوع البدل جملة فليحرر وبقى انه ينبغي كما قال ابن هشام انه يجوز ابدال الفعل من الاسم وبالعكس كما جاز في الفعل نحو زيد متقى يخاف الله او يخاف الله متقى اه وكون الفعل هو البدل والمبدل منه وحده دون الجملة يحتاج الى الاعتذار عنه بنظير ما مر في عطفه على مثله وعلى اسم يشبهه فتذكر قال الشهاب وسكتوا عن البدل في الحروف لا يقال انه يقطع بانه لا يتصور فيها اذ لا نسبة فيها لانا نقول البدل يدخل الجمل وقد لا يكون لها نسبة اه ومر عنه ما يفيد الجواب عن قوله وقد لا يكون لها نسبة فتأمل وقد اسلفنا في باب التوكيد عند قوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب ان س وأبا الحسن أجازا البدل في الحروف * (تنبيهات) * (الاول) يجوز قطع البدل بل هو اقوي على القطع من النعت كما سلف عن ابن هشام في باب العلم وقد صرح في الجامع بانه يقطع وجوباً واستحساناً وجوازاً ونقل الفاكهي عبارته ولا يختص القطع ببدل التفصيل كما يعلم من كلامه خلافاً لما يوهمه كلام الاشعوني وقال السيوطي وكذا غير التفصيل يجوز فيه القطع نحو مررت بزيد اخوك نص عليه سيبويه والاخفش (الثاني) أجاز الناضم حذف المبدل منه وابقاء البدل نحو أحسن الى الذي وصفت زيدا آسمة وصفته بزيد ابدال من الهاء المحذوفة وكلام التسهيل يقتضي انه لا حذف

من الذين استضعفوا ومع كون البدل كمستقل عامله هو عامل المبدل منه عند سيبويه وزعم بعض الناس خلاف ذلك ومن نصوص سيبويه الدالة على ما قلته قوله هذا باب من الفعل المستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الاول وذلك قولك رأيت قولك اكثرهم فصرح بالتحاد عامل البدل والمبدل منه ثم نهت ان الفعل قد يبدل من الفعل فيشتركان في الاعراب كقوله تعالى ومن يفعل ذلك ياق اثمما يضاعف له العذاب يوم القيامة فيضاعف بدل من ياق فذلك جزم ومثله قول الآخر ان على الله ان تبايعا توخذ كرها أو تجي طائماً فابدل توخذ من تبايعاً فاشترك في النصب

﴿باب النداء﴾

(والمنادي الناء أو كالتاء يا *

وهكذا أي وهي - اثم ايا)

(والدان همز ذا انفتاح اعطيا *

والزم المندوب أو لفظيا)

الحروف التي ينه بها المنادي

عند البصريين خمسة يا ويا وها

وأي والهمزة فذهب سيبويه

ان الهمزة وحدها للقريب

المصني وغيرها للبعيد مسافة

أو حكماً ومذهب المبرد ومن

واقفه ان ايا وها للبعيد وأي

والهمزة للقريب ويا هما وزعم

ابن برهان ان ايا وها للبعيد

والهمزة للقريب وأي للمتوسط

ويا للجميع واجموا على جـ واز

نداء القريب بما للبعيد على

سبيل التوكيد ومنعوا العكس

وخصوا وبالمندوب واجاز

المبرد استعمالها في النداء البعيد

وطء وزاد الكوفيون في نداء

البعيد آ أو آي (ويأمع الله

ومضمّر لزم * ومع ذي استغاثة

أيضاً حتم) (واسم إشارة وجنس

وان لفظ البديل أغنى عن لفظ المبدل منه وتبعه الاشعوني وفي المعنى في

مباحث الحذف من الباب الخامس انه قيل بذلك في ولا تقولوا لما تصف

السنكم الكذب و في كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم بناء على أن ما في كما

وصول اسمي ورده ونقل في الكذب أقوالاً ثم قال وقدمه أنه قيل في

لا اله الا الله أن اسم الله تعالى بدل من الخبر المحذوف وقال في الباب الثاني

في بحث الجملة المفسرة ولم يثبت جواز حذف المطفوف عليه عطف بيان

واختلف في المبدل منه ثم قال عن البغداديات لا بي علي انه لم يثبت حذفه

(الثالث) قال في المعنى في الكلام علي الجملة السابعة مما له محل وهي التابعة

لجملة لها محل بعد ان ذكر أن ذلك يقع في باب النسق والبديل ومن غريب

هذا الباب قولك قلت لهم قوموا أولكم وآخركم زعم ابن مالك ان

التقدير ليقيم أولكم وآخركم فانه من بدل الجملة من الجملة لا المفرد من

المفرد كما قال في المطف في نحو اسكن انت وزوجك وبين في النوع الخامس

من الجهة السادسة من الباب الخامس سبب زعمه بما يعلم بما يتعلق به مما مر

عند قوله وهي انفردت بمطف عامل مزال الخ آخر باب المطف فراجع

قوله (أو كالتاء أي) قال الشهاب

اقتصروا على ربتين بعيد وقريب ولم يتعرضوا للمتوسط فراجع وراجع

الفناري قبيل الفصل والوصل اه وكأنه اراد بقوله اقتصروا الجمهـ و قد

تعرض ابن برهان للمتوسط كما في شرح التوضيح وفي المعنى ان ابن الخباز

نقل عن شيخه ان الالف المفردة للمتوسط وان الذي للقريب يا قال وهذا

خرق لاجماعهم * هذا وقال الشارح اجموا على جواز نداء القريب بما

للبعيد توكيداً وعلى منع العكس قال الشهاب ظاهره الامتناع وان كان

البعيد في حكم القريب واعتبر انه في حكمه كبعيد المسافة شديد الادراك

وهو ظاهر كلام الشاطبي فنه قال ولم يقل هنا أو كالداني كما قال في القسم

الاول أو كالتاء ي لان هذا الاعتبار معدوم في نداء القريب بالهمزة

فان العرب لا تنادي البعيد نداء القريب كما تنادي القريب نداء البعيد
قال س وقد يستعملون هذه التي للمدعى ادوات البعيد في وضع الالف
يعني القريب ولا يستعملون الالف في هذه الواضع التي يمدون فيها اه وفيه
نظروا محكاها عن س ليس صريحا ولا ظاهرا في المنع مطلقا والمتجه الجواز
اذا كان في حكم القريب واعتبر كونه كذلك الا ان يوجد نص بالمنع قوله
(يا) هي اصل حروف النداء ولهذا اختصت بامور منها انه لا يقدر عند
الحذف سواها كما نص عليه في المغني في حرف يا وان اوهم كلامه في بحث
الحذف خلافه لانه لما ذكر ان من شروط الحذف ان لا يكون عوضا من
شيء قال ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من
ادعوا وانادي لاجازتهم حذفها قوله (ثم هيا) لم يجعل هيا بدلا من ايا كما
ذهب اليه ابن السكيت وتبعه ابن الخشاب بل جعلها كلمة مستقلة اذا بدل
التصريف والحرف بريء منه وتبعه الموضح لكن قال المغني في بحث ايا وقد
تبدل همزتها هاء قال «فاصاخ يرجوا ان يكون حيا» ويقول من فرح هياربا
قوله (لدا اللبس اجتنب) فان خيف اللبس تعينت وافيحجب عند قصد
ندبة زيد الميت، وبحضرتك من اسمه زيد ان تقول وازيد اذ لو آتيت بيا
قلت يا زيد لم يدرا هو مندوب او غيره ولا تتمين الندبة بالالف نحو
يا زيدا لان الالف مشترك بين المندوب والمنادي المستغاث قوله (وغير
مندوب) الخ اشارة الى مسألة حذف حرف النداء اما حذف المنادي وابقاء
حرف النداء فخرم الناظم مجوازه قبل الامر والدعاء وخرج عليه قوله تعالى
الا يا سجدوا وقوله «يا لعنة الله على الاقوام كلهم» والصاحون على سماع من جاز
قوله (ومضمرة) تداؤه شاذ وورد بصيغة المنصوب نحو يا اياك قد كفيته
والمرفوع نحو يا أنت وصرح المرادي بان الاول هو القياس والثاني من
نيابة بعض الضائر عن بعض اه وقد يتبادر الى الذهن عكس ذلك لان
الضمير كالمفرد المعين فيستحق الضم فصيغة المرفوع هي الاصل وقد صرح

بفرد * والجنس في التعمين قد
يجرد (كافتدي محقوق ثوبي
حجر * وذا ارعوا نحو ذين
يندر) (وغير ذى الخمسة ناديه
يا * او غيرها أو أوله تعريا)
يجوز الاستغناء عن حرف النداء
ان لم يكن المنادي الله ولا مضمرة
ولا مستغاثا به ولا اسم اشارة
ولا اسم جنس مفرد او غير معين
فان كان احده هذه الخمسة لزمه
يا نحو يا الله ويا اياك ويا لبيك
أنشدوا ان الكليب ويا هذا
ويا رجلا اذا لم يتعين فان قصدت
واحدة تعينافالا كثيرا لا يحذف
الحرف وقد يحذف في الكلام
الفصيح كقول النبي صلى الله
عليه وسلم مترجعا عن موسى عليه
السلام ثوبي حجر وكقوله صلى
الله عليه وسلم اشتدي ازمة تنفرج
وفي هذين غنى عن غيرهما من
الشواهد في نثر أو نظم
والبصريون يرون هذا شاذا
لا يقاس عليه والكوفيون
يقيسون عليه وقولهم في هذا

أصح وكذلك يجوز نداء اسم الإشارة بحذف حرف النداء وشهد لصحة قولهم قول ذي الرمة * إذا همت عيني لها قال صاحبي * لثلك هذا لوعة وغرام * ومثله قول الآخر * ان الاولا وصفوا قومي لهم بهم * هذا اعصم تلق من عداك مخذولا * ومثله * ذا ارعوا فليس بمد اشتعال * الرأس شديدا الى الصبا من سبيل * فان لم يكن المنادي بمض الخمسة المذكورة فاك باجماع ان تصحبه يا أو غيرها من حروف النداء ولك ان تأتي به عاريا منها كقوله تعالى يوسف أعرض عن هذا ورب اغفر لي وسنفرغ اكم أيها الثقلان وعلم اخ لبشر ومنه قولهم * جيت دارجير ان كرام * ويجوز حذف الحرف من المطول نحو يا طالع جبالا لان الاصل يا أيها الطالع الجبل فهو صفة لاى فى الاصل (وابن المعرف النداء المفردا * على الذي في رفعه قد هذا)

الشاطبي بان الضمير اذا نودى قدر فيه الضم لانه ذكره في شرح قوله وانو انضمام ما بنوا قبل النداء لكن اقتصر على صيغة المرفوع * (تنبيهه) * مما يلزم معه لفظ الجلالة كما في التسهيل قال الحفيد وانما امتنع حذف حرف النداء من اسم الله والضمير لان نداء كل منهما على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل قال الشهاب فانظر وجه مخالفة القياس في الله هل هو ان فيه ال اه وما علل به الحفيد عدم الحذف في الجلالة محل نظر قال ابن الخباز منع يحيى الحذف من اسم الله واحتج باشتباه النداء بغيره وفيه نظر لانه اذا قيل الله اغفر لي لم يشبه وانما الصواب انهم لما عوضوا الميم في آخره لم يجز الحذف لئلا يذهب الموضع والمعوض منه كما انهم لما قالوا في فرازين فرازة لم يجز فرازا اه وقال بعضهم لما كان أصل ما فيه لام التعريف أن يوصف به شيء عومل معاملة ما وصف به او ذكر في شرح التوضيح مما يمتنع فيه حذف حرف النداء المنادي البعيد وعلة بان المراد فيه اطالة الصوت وفيه اشكال لان يا للبعيد ولا يقدر عند الحذف سواها فلا يحذف الا هي اذ لا معنى لحذف الشيء وتقدير غيره وينتج ذلك اختصاص الحذف بها وحجوازال الحذف يناقض امتناعه في المنادي البعيد اذ لا يدخل عليه سواها وقد تبين انه لا يحذف سواها ويجاب بان البعيد الذي له يا اعم من البعيد حقيقة والبعيد حكما والبعيد حقيقة وحكما والبعيد الذي يمتنع الحذف منه البعيد حقيقة وحكما كما في الغافل البعيد المسافة وبعض افراد البعيد حكما كالغافل الشديد الغفلة والنائم الشديد النوم وبعض افراد البعيد حقيقة فقط كان طالت المسافة بينك وبينه بخلاف ما عدا المذكورات فيجوز الحذف فيه على انه يجوز نداء القريب بما للبعيد توكيذا فاذا نودى القريب بياجاز حذفها (فان قلت) جواز الحذف ينافي التوكيد المقصود ح (قلت) قد تقدم ما في ذلك من النزاع فن يقول بعدم التنافي يقول بمثل ذلك هنا قوله (وذاك في اسم الجنس والمشار له قل)

قال

قال بعضهم انه ممنوع وانه انما امتنع حذف اسم الجنس لانه ان كان
نكرة لا يجوز حذفها لانه انما يستغني عنها اذا كان المنادي مقبلا على المنادي
ومما لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة وان كان معرفا بحرف
التعريف فكذلك لان حرف التعريف لا يحذف مما يعرف لئلا يظن
بقاءه على اصل التنكير وقال بعضهم لا يجوز حذفها من اسم الإشارة لانه
موضوع في الاصل لما يشار به الى المخاطب بين كون الاسم مشارا اليه
وكونه منادي مخاطباً تنافراً فلما خرج عن وضعه بجعله مخاطباً بسبب النداء
احتيج الى علامة ظاهرة دالة على ذلك وهي حرف النداء * (تنبيهان) *
(الاول) لا ينادي اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نقله ابن كيسان
عن سوسن واستعرف وجه ذلك عن قريب (الثاني) مما مثل به الشارح
للحذف قوله تعالى ثم اثم هاؤلا تقتلون انفسكم قال ابن هشام هو خير
من ان يجعل هاؤلا خبراً وتقتلون حالا لما فيه من لزوم الحال التي بابها ان
تكون غير لازمة ومن ان يجعل خبراً ايضاً وهم اسم موصول صلته تقتلون
لان الموصول اذا وقع خبراً عن ضمير حاضر كانت صلته بلفظ الغيبة فكان
حقه على هذا التقدير ان يكون يقتلون بالياء باثنين من تحت ولا يكون صلته
والحالة هذه بلفظ الحضور الا في شذوذ لا يلتفت اليه قال ابو عثمان لولا
سمناه ما قلناه قوله (وابن المعرف) الخ قال ابن هشام لشبهه بالضمير في
ثلاثة اوجه الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب ذكرهن ابنته فهن
امر لفظي وهو الافراد وامر ان معنويان وهما التعريف والخطاب (فان قلت)
التضمن عارض وقد اعربوا كلهم الظرف مع قول قوم انه على تضمين
معنى في (قلت) المؤثر بمجموع الامور الثلاثة اه وتقدم في باب الظرف ما
ينفي عن الاعادة لمن تذكر واعلم ان الاشكال على ما قاله الشارح ان الاسم
لا يبنى للمشابهة الحرف للمشابهة الاسم المبني لان ذلك الاصل لا العارض
كما هنا ولا حاجة للقول بانه انما يبنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية للمشابهة

(كيا بن يازيدان يا عبدان يا *
زيدون يا بنون يا موسى اثنيا)
(والمفرد المنكور والمضاف
مع * شبه المضاف النصب فيه
يتبع) (كيا فتى خذيدي وأي
أبا * زيدو يا مراعيما وجبا)
(وكمضاف ما به سميت ذا *
عطف كيا زيداً وعمرأ أين ذا)
المفرد المعرف يعم ما كان له تعريف
قبل النداء وما حدث تعريفه في
النداء بالتصديق اليه والمراد هنا
بالمفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً
به فيدخل في المفرد نحو يا رجال
ويا معدي كرب لعدم الاضافة
وشبهها والحاصل ان استحقاق
المنادي البناء بتعريفه وافراده
وبينا على ما كان يرفع به قبل
ان ينادي فيقال يازيد ويازيدان
ويازيدون ويا بنون كما يقال في
رفعه جاء زيد والزيدان والزيدون
ومثلت بيا ابن ويازيدان
ويا عبدان ويازيدون ويا بنون
ويا موسى ليعلم تساوي الحادث
التعريف والسابقة في البناء على

ما كان يرفعان به وتعريف نحو
 يارجل عند سيدي به كتعريف
 أسماء الإشارة لانه قال وصار
 كالاسماء التي هي الإشارة
 وجعل الاستغناء يارجل عن
 ياأيها الرجل نظير الاستغناء
 باضرب عن لتضرب ثم بينت ان
 المنادي اذا لم يجتمع فيه التعريف
 والافراد فحقه النصب وذلك
 امامفرد نكرة كقول الاعمى
 يارجل اخذ يدي وامامضاف
 نحو ياأبانا واما شبيه بضاف
 لكون ما يليه متمم له بعمل نحو
 بالطيفاً بالعباد أو بمطف نحو
 قولك لمن سمي يزيد وعمر
 يا زيدا وعمرآ (والعلم المضموم
 قد يفتح في * نحو اياه شاجم بن
 متني) (والضم حتم ان يكن
 غير علم * تالي ابن أو متلوه
 فيلتزم) (كذا اذا لم يل الابن
 العلم * كياسميد المحسن ابن
 خضما) (والف ابن واقع كذا
 حذف * خطأ وذا دون الندا
 أيضاً عرف) (مع حذف

لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولا فرق في التعريف بين ان يكون
 سابقاً على النداء أو عارضاً فيه خلافاً لمن قال ان تعريف العلمية يزول بالنداء
 (فان قلت) العلم اذا أريد اضافته نكر فما الفرق (قلت) الفرق
 انه ليس المقصود من الاضافة الا تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة
 أو تخصيصه اذا كان نكرة فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغواً
 اذا فائدة لها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء للاقاء
 الكلام اليه فلاحاجة الي تنكير المنادي اذا كان معرفة واعلم انه يفهم مما
 يأتي في الاستغناء ان محل البناء هنا ما لم يحجر باللام * (تنبيهان) * (الاول)
 قال في التسهيل يجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال اه وهو
 شامل للوصف بجملة والوصف بظرف والوصف بمفرد وقد مثل له
 شراحه بجميع ذلك وفي قوله يجوز اشعار بعدم وجوب النصب وهو
 كذلك فيجوز البناء على الضم وذلك باعتبارين مختلفين لان النداء ان ورد
 على الموصوف وصفته وجب النصب وان ورد على الاسم غير موصوف
 فلا بد من البناء على الضم لان الصيغة انما ترد على المنادي وحده وهو مفرد
 مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدركان جاز الامر ان يجعل الصفة
 سابقة على النداء يندفع الاشكال بان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا
 الظرف فكيف وصف بهما ما هو معرف بالقصد والاقبال بل وبصرح بالنكرة
 في مثل يارجل عالماً ومقتضى ذلك انه لا يجوز الوصف بالمعرفة فلا يقال
 يارجل الظريف اقبل بخلاف الشبيه بالمضاف اذا اريد به معين فيجوز وصفه
 بالمعرفة لان الشبه حصل فيه بغير النعت وقصد به معين قبل النعت قال الرضي
 واذا لم تجعله عالماً جاز ان يتعرف بالقصد كما في يارجل وان لا يتعرف لعدم
 القصد كما في رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفاً وثلاثة وثلاثين
 ظرفاً ويا عبداً حل في شعباً غريباً وتقول في المعرفة يا حسناً وجهه الظريف
 ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً

ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس ، وادار بجزوي الدارسة لكن كره
وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان . ووصف تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما
لا يعجل غفارا الذنوب اه . ومتضاه ان الموصوف اذا اعتبر ورد النداء عليه
قبل الصفة وبنى على الضم بتعين وصفه بالمعرفة وفي شرح التوضيح ما يخالفه
حيث قال فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فهي
توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حتى يونس عن العرب يا فاسق
الخبيث وأخبر س بذلك اجيب بانه يفتقر في المعرفة الطارية ما لا يفتقر
في الاصلية فتأمل ونقل عن ابن هشام جعل الجملة في نحو يا حليما لا يعجل في
موضع الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالنداء وعامل الحال
هو المامل في صاحبها فهو من الشبيه بالمضاف واعلم ان النكرة الموصوفة
بمفردان نصبت وجب نصب وصفها وان بنيت على الضم وجب في وصفها
الرفع والنصب كما دل عليه كلام الدماميني وقال السيوطي في شرح جمع
الجوامع اما النكرة الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف فيجوز نداؤها
وفاقا وهي من شبيه المضاف فينصب نحو يا رجلا كريما يا عظيما يرجى لكل
عظيم الا يا نخلة من ذات عرق وقيل يجوز فيها البناء والنصب قاله الكسائي
اه وقضيته انه على البناء يجوز الوصف بالنكرة وينصب وان بناءها على
الضم انما يجوز عند الكسائي وانه مع كونها من شبه المضاف والتحرير ما
سلف فتدبر ومن نداء المفرد * ياد ارقوت بعد انراها * وليس ارقوت صفة
والا قيل ارقوت ومن المفرد اثنا عشر فاذا ناديت من سميت بذلك قات
يا اثنا عشر بالالف لان الاسم يبنى هنا على ما يرفع به ولا يتوهم انه بمنزلة المضاف
من اجل حذف النون لان النون لما حذفت نزلت عشر منزلتها فصار
في الحكم بمنزلة قولك اثنان ولوناديت هذه الكلمة قلت يا اثنان وكذلك
اثنا عشرة ونقل عن الكوفيين انه يلحظون فيه الاضافة فيجيزون يا اثنتي

تنوين الذي قبل ابن * وكان
ابنة ولا استثنى (وفي الذي
يوصف بالبنات ثبت وجهان
في غير النداء بالاعتق) (وقد
يعامل الذي ابن خبره * بما
لمنعوت ونظم اكثره) (وقوله
ابن فيس بن ثعلبه * ضرورة في
سعة مجتنبه) يجوز في العلم
المضموم في النداء ان يفتح اذا
وصف بابن متصل مضاف الى
علم نحو يا زيد بن عمرو ولا يمنع
الضم وهو عند المبرد اولى من
الفتح وأنشد بالفتح * يا حكم
بن المنذر بن الجارود * سراق
المجد عليك ممدود * ثم قال ولو
قال يا حكم بن المنذر كان أجود
فلو فصل ابن او كان الموصوف
به او المضاف هو اليه غير علم
تعين الضم فالفصل نحو يا سعيد
المحسن ابن خضما وعدم علمية
الموصوف نحو يا غلام بن زيد
وعدم علمية المضاف اليه نحو
يا زيد بن أخينا ثم نهت على أن
الف ابن يحذف خطأ اذا وقع

بين علمين علي الوجه الذي دعا
الي حذف القتح ثم نهت علي
ان حذف تنوين منعموت ابن
لفظا والافه خطأ لازم في غير النداء
اذا كان المنعوت علما متصلا بابن
وابن مضاف الي علم نحو جاء زيد
بن عمرو ثم نهت علي ان كل ما نشأ
عن النعت بابن ينشأ عن النعت
بانه فيقال يا هند بنت قيس
وجاءت هند بنت قيس في لغة
من يصرف كما يقال يا زيد بن عمرو
وجاء زيد بن عمرو ولا يقال يا هند
ابنت اخينا ولا جاءت هند ابنت
اخينا الا في لغة من لا يصرف كما
لا يقال يا زيد بن اخينا ولا جاء
زيد بن اخينا لان شرط ذلك
منفقود وفي النعت يثبت في غير
النداء وجهان حكاهما سيوييه
فيقال هذه هند بنت عمرو وهند
ابنت عمرو وسمع ذلك ممن
يصرف هنداً واما النعت يثبت
في النداء فلا اثر له ثم نهت علي ان
الخبر عنه بابن قد يامل معاملة
المنعوت فيسقط تنوينه واكثر

عشرة بالياء لمشابهة للمضاف في حذف نونه وأجاز ابن كيسان الوجهين
* الثاني في شرح التوضيح أن المثني والجمع على حده يبنى علي نائب الضمة
وهو الالف في المثني والواو في الجمع اتفاقا وفي دعوى الاتفاق نظر ظاهر
والظاهر أن من يجعل اعرابهما بحركات مقدرة يجعل الضمة ههنا مقدرة
وفي شرح المفصل للأندلسي به ما أن ذكر أن بناءهما علي الالف او الواو ما
نصه أو يقال الضمة مقدرة عليهما عندهن لم يجعلهما حرفي اعراب قوله (وانو
انضمام ما بنوا قبل النداء) يعني أنه اذا نوي المبنى كاسم الاشارة والمزجي
المختوم بويه قال الشاطبي ويا انت ويا من فعل كذا اه والاسنادى بناء
علي أنه مبني كما قال في شرح التوضيح انه المنقول وان اقتضي قول الموضح
والمحكى كالمبني انه ليس مبنياً وكلام السيد في حاشية المتوسط في موضعين
صريح في انه معرب تقدير اقدر فيه البناء علي الضم فتقول يا هذا ويا حذام
وياس ويا برق نحره فتحكيهما بلفظهما وتقدر ضمة البناء في آخر الكلمة
(فان قيل) المبنيات انما يحكم علي محلها فلا يقدر فيها (فالجواب) أن المقدر
هنا حركة بناء لا حركة اعراب كتقدير الفتحة في الماضي اذا اتصل بها
ضمير الرفع المتحرك أو واو الجماعة وبهذا يعلم انه لا يقدر الضم في المبنى المذكور
لواضعف نحو ياس الزمان لانه لا يستحق البناء علي الضم وان شمله قولهم
ينوي الضم في المبنى قبل النداء بل يشمل قولهم ما كان مبنياً قبل النداء ما
كان بناؤه عارضا بسبب الاضافة نحو يوم لا ينفع مال ولا بنون وقد يقال
كلهم انما هو في المفرد والمضاف منصوب بالفظا ان كان معربا ومحلا ان كان
مبنياً قوله (والمفرد المنكور) ينبغي أن يشمل المثني والجمع كما لو قال
الاعمى يارجلين خذيدي ولم يقصد اثنين معينين أو يامسلمين خذوا يدي
ولم يقصد جماعة معينة قوله (والمضاف) لا ينادى مضاف لكاف الخطاب
نحو غلامك لان المنادي ح غير مخاطب ولا ينادى من ليس بمخاطب قوله
(وشبهه) قال الشهاب عبر في التسهيل عن المضاف وشبهه بقوله لا عامل

فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بمطف نسق اه فظاهر ذلك أن الموصول نحو يا من فعل كذا من باب المفرد فيقدر ضمه ويؤيده ما ذكره الشيخ خالد في باعظيما يرجي اشكل عظيم من التمرق بين ككون الجملة صفة وكونها حالا معمول لا لعظيما اه وقال شيخنا الغني رحمه الله ويبقى الكلام فيمن اذا كانت نكرة موصوفة * أقول تقدم عن الشاطبي أنه ادرج في قوله وانو انضمام الخ يا من فعل كذا لكن عرف في التوضيح الشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه ولا يخفى أن الاتصال أعم من العمل والمطف قبل النداء والاقتصار عليهما في بيانه كما في شرح التوضيح قصور فشمّل اتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته وقد ذكر الرضي في بحث نداء المرف باللام ان الموصول شبيه المضاف وكلام ابن الحاجب في الايضاح يدل عليه واعلم انهم مثلوا لما علم فيما بعده يا طالعا جبلا وفيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط في العمل وان قدر له موصوف صار مفردا معرفة وجب تعريف طالعا فتدبر ومثلوا للمطف بثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك ومثله اذا جمعت زيدا وعمرأ أسماء ثم ناديت فيجب النصب للطول بالمطف وأنت خير بانه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فاعراب كل واحدة مشكك الا ان يقال بانه نظير الرمان حلوا حامض ومر عن قريب بيانه قالوا واذا ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهم وان كانت معينة ضمنت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته اورفتمته الا ان أعدت يا فيجب ضمّه وتجريده من ال قال الحفيد والظاهر ان هذا الحكم فيما اذا اريد بثلاثة وثلاثة معينة وانما قلت ذلك لان المنادي انما يبنى اذا كان مفردا لمعين ولذا لا يجوز في تأبعه الوجهان اذا كان مع أل الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالجموع معين لا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اه وعلل في شرح التوضيح تعريف الثاني بانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال ادات التعريف عليه وهي أل اه وأفادانه لا يكفي حرف النداء لانه

ما يقع ذلك في الشعر كقوله
* لعمر ك ما ادري وان كنت
داريا شعيب ابن سهم أو شعيب
ابن منقذ ومما جاء في ترقراءة
غير عاصم والكسائي وقالت
اليهود عن يرا بن الله فانه مبتدا
وخبر وعزير منصرف حذف
تنوينه لالتقاء الساكنين
ولشبهه بتدوين العلم المنعوت
بابن وحذف التنوين هنا احسن
من حذف التنوين في قراءة
عبد الوارث قل هو الله احد الله
الصمد من ثلاثة أوجه أحدها
ان اتصال عزير بابن لانها جزاء
جملة واحدة الزم من اتصال
احد بالله لانها جملتان الثاني ان
حذف تنوين عزير في الاخبار
عنه بابن شبيه بحذفه في النعت
بخلاف حذف تنوين احد الثالث
ان حذف تنوين عزير يخلص
من ثقل لا يلزم مثله بثبوت تنوين
أحد وذلك ان تنوين عزير اذا
لم يحذف يجر لالتقاء الساكنين
فيلزم من تركه وقوع كسرة بين

ضميتين أولهما في حرف تكرار قبله يامسا كنة ولا يلزم ذلك ولا قريب منه اذا لم يحذف تنوين احد فكان حذف تنوين عزيز احسن وأولي وانما حكمت بانصراف عزيز لان عاصما والكسائي قرأ به فصيح كونه منصرفا اما لانه عربي الاصل واما لان اصله عازرا وعزار ثم صغر تصغير الترقيم حين عرف وصرف لصيروريته ثلاثيا ولا اعتداد بياء التصغير لان نوحا لو صغر لبقي مصروفا ولان سيويوه حكى في تصغير ابراهيم واسماعيل بريهاوسميها مصروفين ثم نهت ان تنوين العلم المنعوت بابن متصل مضاف الي علم قديثت في الضرورة كقول الراجز * جارية من قيس بن ثعلبة * كأنها حلية سيف مذهبه * (واضم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم يننا) (والضم فيما كان منه علما * أولى وغيره بمكس فاعلما)

لم يباشره وقضية تعليله امتناع ان يقال يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش حيث قال ومنع الاخفش عطف نكرة مقصودة او اشارة علي المنادي فلا يقال يازيد ورجل ولا هذا وجوزها المبرد في المقتضب كما لا بد لان اي النكرة المقصودة والاشارة ولا ذوال من المنادي وقياس قول المبرد الجواز في مسئلتنا بدون اعادة ال وقوله المقصودة يخرج غير المقصودة هكذا في حواشي الشهاب للاشموني وفيها ان من الشبيه بالمضاف يارجلا و امرأة فان اريد بهما معين قيل يارجل وامرأة كما ذكره الرضي اه فليحرر وقوله فان اريد بهما معين الخ انظر هلا وجب التعريف بال قول (انصب عاد ما خلافا) لم يستد باجزة تغلب الرفع ان كانت الاضافة غير محضة وما احسن قول بعضهم * وليس كل خلاف جاء معتبرا * الاخلافا له حظ من النظر * قوله (ونحو زيد ضم) الخ المنادي المستحق للضم يجوز فتحه في مسئلتين * احدها هذه واختلف في الراجح منهما والناظم يختار الضم مطلقا تبعا للمبرد وان كان تو كيدا فتح بالنون المشددة واخلاء ضم من ذلك يوم خلافة الثانية مسألة سعد سعدا لوس وكان مقتضي الظاهر ان يذكرها اثر هذه المسئلة قال ابن هشام في الحواشي ولم أر له ولا لغيره نصا على الارجح من الوجهين وضابط المسئلة الاولى ان يكون المنادي علما موصوفا بابن متصل به مضاف الي علم آخر واعلم ان الحكم علي ابن بانه صفة بناء علي تاويله بمولود كتاويل عر فبحنشن والافه وجامد ولذا قالوا انه ان كان بدلا او بيان لا يجوز الفتح والبيان انما يكون بالجامد الضم علي الاصل والفتح اما علي الاتباع لفتح ابن اذا الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين لكن المشهور ان الثاني يتبع الاول لا العكس او لتركيب الصفة مع الموصوف وجعلها شيئا واحدا وعلى هذين القولين يكون الضم مقدرًا منع من ظهوره حركة الاتباع او التركيب والقياس انه يجوز في تابعه ح الرفع اتباعا للحركة المقدرة لكن في حواشي الجامي لعبد الغفور وكذا لا

يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا وفي حواشي
 المعصام في نحو يازيد بن عمرو العاقل الجزم بانه لا يجوز في العاقل الا النصب
 واما على اقسام الابن و اضافته الي زيد لان ابن الشخص تجوز اضافته اليه
 لانه يلابسه وهذا بناء على جواز اقسام الاسماء واكثرهم ياباه كما نهوا
 عليه في المسئلة الثانية وان سكتوا عنه هنا بقي ان هذا التوجيه لا يناسب
 فرض المسئلة لانها مصورة بان يكون الابن وصفا فتدبر * (تنبيهات) *
 (الاول) اشترط في التسهيل لذلك كون المنادي ذا ضمة ظاهرة وعبارته
 ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى ابن مريم يتعين فيه
 تقدير الضم اذ لا فائدة في تقدير الفتح قال ابن غازي يلزم مثله في نحو ياس بن
 عمرو * (الثاني) * شمل قولهم ان يكون المنادي علما مسمى به من جم
 ءوث او مثنى او جمع على حده قال في النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيد بن
 وبزيد بن حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يازيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات
 بن عمرو بالكسر ويازيد بن عمرو ويازيد بن عمرو وعلى من
 ضم تقول يا مسلمات بن عمرو ويازيد بن عمرو ويازيد بن عمرو
 ومن اجري الاعراب في النون أجرى النون مجري الدال فيفتحها او
 يضمها اه قال في التصريح وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول
 بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات ولا في المثنى والمجموع على حده اه وقوله
 مبني على القول بالتركيب وجهه ان القائل به يحرك المنادي بحركة نصبه واندفع
 ان حكاية اعراب نحو مسلمات لا يقتضي كسر التاء وبناء كلام النهاية على
 القول بالتركيب يتعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لما بيناه واما
 بالنظر لقوله ومن اجري الاعراب الخ فلا يتعين لكن المناسب ان يكون
 على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون
 للاتباع أيضا فقوله واما على القول بالاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية
 الاعراب والقياس عليه ان يفتح الآخر وقوله ولا في المثنى والمجموع على حده

قد تقدم ان المنادي المستحق
 للضم ضربان أحدهما علم
 والاخر اسم جنس قصد تعيينه
 والمراد هنا التنبيه على ما دام الان
 به اذا اضطر الى تنوينهما
 فاشرت الى أن فيهما وجهين
 أحدهما الضم تشبيهاً بمرفوع
 اضطر الى تنوينه وهو مستحق
 لمنع الصرف والثاني النصب
 تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتنوين
 وبقاء الضم في العلم اولى من
 النصب والنصب في غير العلم
 اولى من الضم لان سبب البناء
 في العلم أقوى منه في اسم الجنس
 المميز ولان نصب العرب العلم
 المضطر الى تنوينه قليل ونصبهم
 اسم الجنس المضطر الى تنوينه
 كثير ولم يسمع سيديويه في
 قول الشاعر * سلام الله يا مطر
 عليها * وليس عليك يا مطر
 السلام * الا الرفع وروي قول
 الشاعر * ضربت صدرها الى
 وقالت * يا عديا لقد وقتك الاواق
 بالنصب ومثله قول الآخر *

ياعد يا لقلبك المهتاج * وأما
اسم الجنس المعين بالقصد فقل ما
يرد الا منصوبا كقول الشاعر
* اعد احل في شمي غريبا *
الومالا بالك واغترابا * ومن
الوارد مضموما قول الشاعر
* ليت التحية كانت لي فاشكرها *
مكان يا جمل حيث يا رجل *
هكذا الرواية المشهورة يا جمل
بالضم (وباضطرار خص جمع
ياوأل * الامع الله فقيه محتمل)
(والاكثر اللهم بالتعويض *
وشذ يا اللهم في قريض)
(نحو اذا ما حدث الماء أقول
يا اللهم يا اللهم) (وفي الذي
كالهم زيد علما * عمرو بجمع يا
وال قد حكما) لا يجتمع يا
والالف واللام في غير الاضطرار
الامع الله خاصة لان الالف
واللام لا يفارقه بوجه ما فكانت
فيه بمنزلة الحروف الاصلية واذا
دخلت عليه يا قيل يا الله بالوصل
ويا الله بالقطع والاكثر ان
يقال اللهم فتجمل الميم المشددة

أى اذا حكى اعرابه فاندفع قول شيخنا الدنوشري في كلام النهاية نظر لان
حكاية اعراب نحو مسلمات لا يقتضى كسر التاء اتباعا بل عليه يذنبى الفتح
ويفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وفيه نظر واما نحو
زيد بن وزيد بن مسمى بهما فهما بالياء على قياس يازيد بن سعيد لمعذر الفتح
هنا بخلافه في مسلمات فبطل قول الشارح ولا في المثني والمجموع على حدها
(الرابع) قال في التوضيح الوصف بابنة كالوصف بابن نحو ياهند ابنة ولا أثر
لوصف بنت فنحو ياهند بنت عمرو واجب الضم اه (فان قلت) الاحكام انما
تبنى على حركة الاخر ونون ابنة التي اتبعت ليس آخر (قلت) تاء التثنية في
حكم الانفصال كما في التصريح وانما لم يجعل الاتباع ابنة لان النون تكون
حاجزا حصينا لتحركها بينهما فسقط ما للشهاب وغيره في المقام (الخامس)
لم يشترط الكوفيون الوصف بابن واستدلوا بقوله باجود منك يا عمر الجوادا
وخرجه أبو حيان على انه نون ضرورة ثم حذف للساكنين قال ابن غازي
كان هذا من تلقاء نفس أبي حيان وانما يذنبى ان يحمل ما جاء من ذلك على
انه نصب المنادى لما اضطر الى تنوينه على حد قوله * ياعد يا لقد وقتك
الواقي * ثم حذف التنوين على حد عمر الذي هشم الثريا الضيفه اه ولا يخفى
ما فيه من البحث قوله (واضم أو انصب) تعبيره بالنصب دون الفتح يدل
على انه معرب ويوافقه قول الشارح تشبيها بالمضاف ووجه الشبه طوله
بالتنوين وجعل الموضع له قسما مقابلا لما يجوز فيه الفتح وان جعله في الحواشي
مما يجوز فيه الفتح وجعل مسائله ثلاثة ثم ظاهر كلام الناظم جواز الوجهين
ولو فيما ضمه مقدروا يفرق بين هذا وما تقدم بان القصد ثم الاتباع للتخفيف
ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك ما هنا وبذلك صرح السيوطي حيث قال
فان نون مقصور نحو يافتي للضرورة بنى النعت على ما نوى في المنادي فان
نوى الضم جاز الامر ان أو انصب تعين لكن قال الشاطبي ان فائدة قوله بينا
التحرز من الضم المقدرة فانه وان كان مقدرا يلحقه التنوين على الجملة كقاض

وفتي

وفتي فاخرجه من هذا الحكم لئلا يتوهم انه ينون ضرورة وليس كذلك اذ لا
 ضرورة تدعو الي ذلك لانه اممبني او معرب وعلى كلا التقديرين لا يضطر الى
 تنوينه لان الحرف الذي قدرت فيه الضمة سا كن نحو يا قاضي ويافتي فاذا
 نون حذف لا لتقائه سا كذا مع التنوين فلم يفد التنوين في وزن الشعر شيئاً
 كما افاده اذا كانت الضمة ظاهرة قال وفي هذا البحث نظريتين في
 بحث ما لا ينصرف وحاصل ما ذكره هناك حكاية خلاف في ذلك والاحتجاج
 له وبيان ان عبارة المصنف هناك شاملة لما آخره الف هذا ولا يخفى ان ما بني
 عليه تقييد عبارة النظم هنا من ان بين بمعنى اظهر صفة لضم غير متعين بل يجوز
 ان يكون صفة لاستحقاق اول ضم * (تنبيهات) * الاول قال السيوطي
 وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان وفي نعت المنصوب المفرد
 المنون ضرورة النصب فقط لان المنادي حينئذ معرب منصوب لفظاً ومحلاً
 اه وقوله لان المنادي ح معرب أي لانه شبيه بالمضاف كما تقدم قال الشهاب
 بل لو فرض ان نصبه ليس اعراباً تعين في تابعه أيضاً النصب على ما هو
 قضية ما تقدم من حواشي الجامي اه أي في مسألة العلم الموصوف
 بان اذا فتح وتقدم ما في ذلك * الثاني * مثلوا لهذه المسئلة
 بشواهد من جملتها ابدال حل في شعبي غريباً وقال الشهاب لا حاجة لجعل
 نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل ان الموصوف يجوز
 نصبه ونص الرضي على ان هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك لا للضرورة
 * الثالث * اختلف في المختار من النصب والضم على اقوال ثالثها المختار في
 العلم الضم وفي اسم الجنس النصب قال ابن مالك لان بقاء الضم راجح في
 العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير
 فلا حاجة لما نقله الشهاب عن الحفيد ان اسم الجنس اصل بالنظر الى البناء
 والعلم فرع عن اسم الجنس والبناء فرع الاعراب فلما اضطر الشاعر اعطى
 الاصل الاصل والفرع للفرع قواه (خص جمع يا) أي مثلاً لظهور ان

عوضاً من يا وليكونها عوضاً
 منها لم يجمع بينهما الا في اضطرار
 كقول الشاعر * اني اذا ما حدث
 ألساً * أقول يا اللهم يا اللهم * وقد شبه
 الالف واللام للزومها في التي
 بالالف واللام في الله من قال
 * من اجلك يا التي تيمت قلبي *
 وأنت بخيلة بالودعني * وأما قول
 الاخر * فيالسلامان اللذان فراء *
 ايا كما أن تكسبانا شراً *
 فمحـول على انه أراد فيا أيها
 الغلامان لان الالف واللام في
 الغلامان لا يشبهان الالف
 واللام في الله والبغداديون
 يقيسون على هذا فيجيزون يا
 الرجل ويقولون لم نره وضعاً
 يدخله التنوين يمتنع من الالف
 واللام وأجاز سيبويه اجتماع يا
 وأل فيا سمي به من نحو الرجل
 منطلق واليه أشرت بقولي وفي
 الذي كالسهم زيد علماً
 فصل
 (تابع ذي الضم المضاف دون آل *
 الزمه نصباً واعص من رفعا نقل)

(وماسواه ارفع او انصب واجعلا
 كمستقل نسقاً وبدلاً) (وان
 بك في كان من ارمي البشر* على أن الاصل يا أيها التي ويا أيها الغلامان
 وكذا فعل ابن عصفور في باب الضرائر* (مسئلة) * قال الحفيد ذكر بعضهم
 أنه اذا نودي العلم الذي فيه أل يتوصل اليه بندا الموصول الذي هو من
 وتجعل العلم خبراً عن مبتدا الجملة الواقعة صلة فتقول يا من هو الرجل حال
 كونه علماً قصد نداؤه ثم ذكر عن ابن الخباز أن النحويين مختلفون في
 نداء العلم الذي فيه ال كالحارث وأن كلام التوضيح في باب ادات التعريف
 يقتضي اختيار المنع ثم بحث انه لا مانع لانهم انما نداء ما فيه ال ليلا
 يجتمع التعريفان وذلك غير لازم هنا قال الا ان يكون المنع لاجل
 الصورة اللفظية الا انه ينتقض بنحويا المنطلق زيده بمعناه قال الشهاب
 يؤيد الجواز ما تقدم عن المبرد فيما سمي به من مبدوء بال نحو الذي والتي الا
 ان يفرق بتاتي اسقاط ال في العلم المذكور لانها زائدة على العلم بخلاف نحو الذي
 والتي مسمى به وفيه تأمل فليتأمل اه وقال ابن هشام في الحواشي ابن الخباز
 فان كان الاسم صفة غالبية كالحارث والعباس فنداؤه مشكل لانهم لا يجيزون
 يا أيها الحارث لانه في مذهب العلم ولا يحذفون أل لانه غلب وهما فيه قال
 ابن الدهان فيجاء بمن الموصولة ويقال يا من هو الحارث* (تنبيهه) * قال
 الشاطبي يمكن على طريقة ابن مالك قائل فيا الغلامان ان يقول فيا غلامان
 وأما يا الاسد شدة فقال في شرح التسهيل انما جاز لانه على تقدير يا مثل
 الاسد وفيه نظر اذ يلزم ان يقول مثلاً يا القرية علي تقدير يا أهل القرية
 ويا الرجل لانه في معنى يا أيها الرجل قوله (والاكثر اللهم بالتعويض)
 أي الاكثر أن يحذف حرف النداء وتعرض عنه الميم المشددة ولم يجعل
 مكان الميم عوض عنه ليلا يجتمع زيادة الميم وأل في الاول او يترك بالبداءة باسم
 الله تعالى (فان قلت) ما المناسبة بين حرف النداء وبين الميم حتي وقع

الميم

الميم عوضاً عنه (قلت) هي ظاهرة فإن الاسم النكرة يتعرف بدخول حرف النداء عليه كيا في يارجل والميم تقوم مقام حرف التعريف كما في قوله وام سلمة فناسب ان تعوض عنه (فان قلت) فهلا اكتفى بميم واحدة (قلت) انما زادوا عليها ميماً اخرى تحقيقاً للمقابلة في عدد حروف العوض والمعوض عنه وقال الخليل ليلا يختلط بالاسم كل الاختلاط * (تنبيهان) * الاول لفظ اللهم منادي مفرد فهو مبني على الضم الظاهر على الهاء لا مقدر على الميم وان كانت عوضاً وقد اجروا الاءراب على العوض في نحو عدة لان الميم عوض عن كلمة مستقلة وهي يا والهاء في عدة عوض عن حرف أصلي من اجزاء الكلمة فاعطي العوض حكم المعوض في كونه من اجزاء الكلمة اوليس منها الثاني أجاز الكوفيون الجمع بين يا والميم في الاختيار لان الميم عندهم بقية جملة محذوفة والتقدير الله امنا بخير فحذف حرف النداء وهمز امنا والمفعول والجار والمجرور واتصلت الميم المشددة بالاسم الكريم فامتزجا وجعل اللهم ورد بان الاسم الكريم لا يركب مع الجملة وبان الكلام كان يفترق الى عاطف في نحو اللهم اغفر لي ليعطف اغفر على ام عطف فعل على فاعل قوله (وشذيا اللهم في قريض) قال ابن دريد قرضت الشعر اقرضه قرضاً كأنك تقرضه من الكلام كما تقرض الشيء بالمقرض فالشعر قريض

فصل في توابع المنادى وحكمها

قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان المنادي المنصوب لا خلاف في جواز وصفه لانه لم ينزل منزلة اسماء الخطاب واما المبنى فللنحاة فيه ثلاثة مذاهب جوازه مطلقاً ومنعه مطلقاً والفرقة بين ما غير في النداء وجيء به على حالة لا تكون في غيره نحو يا هناة ويامنا ويا فل وغيرها وتستعمل في غير النداء على غير هذه الحالة الا ترى ان ملاً مان لا يوجد الا في النداء فاذا زال عن النداء جيء به على غير هذه الطريقة فمقل لثيم فما كان هكذا لم ينعم وما جيء به في النداء على لفظه في غير النداء هو الذي ينعم وهو مذهب س

محضة نحو يا زيد الحسن الوجه ولا صلة نصب التابع في هذا الباب فضل على الرفع بان اشترك معه في التابع المفرد والشبيه به وخص بالتابع المضاف اضافة محضة والى هذا الاختصاص اشرت بقولي تابيع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصباً واشرت بقولي واعص من رفعاً نقل الى ما يراه ابو بكر بن الانباري من جواز رفع صفة المضموم اذا كانت مضافة والى ما روي عن ابن خالديه من ان الاخفش حكى يا زيد بن عمرو بضم النون فهذا من الشاذ الذي لا يلتفت اليه ولا يرجع عليه ثم قلت وما سواه ارفع او انصب اي ما سوي المضاف المجرد من ال فدخل في ذلك المفرد والمضاف المقرون بال فلهما نصب حملاً على الموضع والرفع حملاً على اللفظ لشبهه بالرفوع فيقال يا زيد الحسن الوجه والكريم الاب بالرفع ويا زيد الحسن

الوجه والكريم الاب بالنصب وانما لحق هذا المضاف بالمفرد في جواز الرفع لان اضافته غير محضة فمومل معاملة المفرد وقد تناول التابع من قولي تابع ذي الضم ما قصد من نعت نحو يا زيد الحسن والحسن ومن توكيد ياتيم اجمعون واجمعين ومن عطف بيان نحو يا غلام بشرو بشراً واوهم تناول ما لم يقصد وهو البدل والمعطوف نسقاً فانهما مفتقران الى كلام يخصهما وذلك ان البدل كله والمنسوق الخالي من ال حكمهما في الاتباع حكمهما في الاستقلال ولا فرق في ذلك بين الواقع بعمد مضموم والواقع بعمد منصوب فما كان منهما مفردا ضم كما يضم لو وقع بعديا وما كان منهما مضافا نصب كما ينصب بعديا وانما كانا كذلك لان البدل يقدر معه مثل عامل المبديل منه والمعطوف بحرف شبيه به لصحة تقدير العامل قبله ولا استحسان ظهوره توكيداً

قال في قوله تعالى قل اللهم فاطر السماوات والارض ليس فاطر نعمت وانما هو منصوب باضمار فعل أو على حذف حرف النداء وامامنا قال انه لا ينعت مطلقاً فقد رده أبو علي بان العرب تقول ياتيم كلهم وتأتي بلفظ الغيبة ووجه الدليل منه ان العرب لم تات بلفظ الغيبة الا مراعاة لاصله وانه اسم ظاهر قد استعمل في النداء على حالة لم يغيره النداء ولو لم ينظر الى هذا ونظر الى انه واقع موقع حرف الخطاب لم يقل الا كلكم فبالوجه الذي قيل كلهم يجوز ان ينعت وهذا المنع منقول عن الاصمعي واذاتين الرد على هذاتين صحة ما ذهب اليه س لان الاسم الذي جيء به في النداء على غير حاله في غير النداء قد تمحض الوقوع فيه موقع حرف الخطاب من جهة بناء آخره على الضم ومن جهة تغير بنائه وهو الصحيح اه قال ابن هشام وفي هذا القياس نظر لان لقائل ان يقول وقوع الاسم موقع اسماء الخطاب مانع من نعته لان اسماء الخطاب لا تنعت فكذلك ما يقع موقعها لکن روعي في اضافة التوكيد الى ضمير الغيبة لفظ التوكيد وهذا حتى يثبت بنقل صحيح خارج عن حد القلة الى حد الكثرة عن عربي فصيح نحو ياتيم كلهم والظن بل العلم محيط بان ذلك لا يوجد قوله (تابع ذي الضم) شمل العلم والذكر المقصودة ومثلها المثني والجمع فتقول يا زيدان صاحبي عمرو ويا زيدون اصحاب عمرو بنصب التابع أيضا وقوله ذي الضم لا يشمل هذين على ظاهره وقد يشمله بتاويل لان بعضهم يجعل يا زيدان ويا زيدون مبني على الضم فيجعل الالف والواو نفس الضم ولو قال تابع مبني مضافا دون ال كان أولى وخرج تابع العرب فانه منصوب دائماً الا ان كان التابع بدلاً أو عطفاً نسق فان حكمهما بعمد العرب حكمهما بعمد المبني وشمل قوله تابع اتوابع الخمسة لكن قوله بعمد ذلك واجعلا كمستقل نسقاً وبدلاً يخصه بغيرهما فهو عام أريد به الخصوص قال الشهاب في حواشي الاشعري لم يبين شمول التوكيد اللفظي كيا زيد زيدا قال ابن هشام في الحواشي ابن عمرو مرادنا معدا التوكيد اللفظي لان

ذلك

ذلك قد استقر انه بلفظ الاول وقيل لا يجري التوكيد اللفظي في هذا الباب لان النداء طلب اقبال المنادى والتساهل فيه يخل بهذا الغرض بخلاف الاخبار ابن عمرو ن هذا باطل بقول س في ياتيم تيم عدي انه توكيد وهو لفظي قطعا قوله (الزمه نصبا) لان الاصل في تابعه النصب لكونه منصوب المحل وتأكد ذلك بالاضافة واجاز الفراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياساً على النعت المذكور عنه وعن اصحابه فيه الرفع نحو يازيد صاحبنا واجاز الكسائي في ياتيم كلهم الرفع وقد سمع وهو محمول عند الجمه ور علي القطع قال الشهاب وقضيته جواز قطع التأكيد لكن جزم شيخ الاسلام في حاشية الشارح في باب التأكيد بالمنع اه قوله (وما سواه ارفع او انصب) يدخل فيه الشبيه بالمضاف فيجوز نصبه ورفعه وبه صرح الرضي لكن جزم السيوطي بانه كالمضاف قال الشهاب ووجه جواز الامر في المضاف المقرون بأل والشبيه بالمضاف الحاقهما بالمفرد لكن اضافة المقرون كلا اضافة (فان قلت) فلم لم يحقابه اذا نوديا مستقلين (قلت) محافظة على اعرابهما الذي هو الاصل المحتاج اليه والحقا به تابعين للمشابهة له لعدم فوات الاعراب لان رفعهما اعراب فروع الاعراب في الحالين وهو اظهر من قول الحفيد لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب نصب النعت المضاف لمفرد اه لانه لم يبين وجه عدم اللزوم فهو دعوي بلا دليل وقال الشهاب بعد نقله الاولى ان يقال انما تعيين النصب في المنادي لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر او بناء وانما جوزوا الرفع ايضاً في التابع لانه كان التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع فتأمل ويدخل فيه المضاف بدون أل اضافته غير محضة نحو حسن الوجه وينبغي منع الوصف بها لانها نكرة والموصوف معرفة * (تنبيهه) * ظاهر كلام الناظم ان الوجهين على السواء وقضية كلام الشارح ترجيح النصب وعليهما قد يفرق بين هذا والنسق مع ذي أل

كما يظهر مع البديل فان فرث المعطوف بال امتنع تقدير حذف النداء قبله فاشبه النعت وجاز فيه الرفع والنصب كما يجوز في النعت المفرد واختلاف في المختار منهما فقال الخليل وسيبويه والمأزني هو الرفع وقال أبو عمرو وعيسى ابن عمر ويونس والجري هو النصب وقال محمد ابن يزيد المبرد ان كانت أل معرفة كما هي في الصنع فالمختار النصب لان المعرف بالالف واللام يشبهه المضاف وان كانت غير معرفة كما هي في البيع فالمختار الرفع لان الالف واللام اذا لم تعرف لم يشبه ما هي فيه المضاف ثم اشرت بقولي ونحو زيد في النداء ان نسقا ينصب عند المأزني مطلقا الي ان المأزني يحيز ان يقال يازيد وعمرأ ويا عبد الله وزيداً وهذا مذهب الكوفيين قال ابن السراج وزعم أبو عثمان انه يجوز يازيد وعمرأ اقبلا علي الموضع كما جاز يازيد زيداً اقبل به عطف

زيد الثاني على الموضع عطف بيان ثم اشرت الى ان المنادى المضاف يجب نصب تاءه لان رفع التابع انما جاز اذا كان لفظ متبوعه شبيهاً بالمرفوع واستثنيت البديل لانه لا ينصب الا اذا كان مضافاً والمعطوف الذي كمرولانه لا ينصب الا عند المازني والكوفيين كما سبق ثم اشرت الى ان للمنادي اعتبار حضور من قبل ما عرض له من المواجهة واعتبار غيبة لانها الاصل فباستبعاد المارض يقال يا تميم كلهم ويا زيد نفسك وباستبعاد الاصل يقال يا تميم كلهم ويا زيد نفسه وقد اجتمع الاعتباران في قول الشاعر * فياها المهدي الخنا من كلامه * كانك تصنوا في ازارك خرنق * (وايها وصل ندما فيه ال * والتاء في الثاني زد تكف العذل) (وهاء تنبيه وما بمد صفة * يلزمها الرفع لدي ذم في المعرفة)

الاتي حيث رجح الرفع بان ذلك اقرب الى الاستقلال وكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال اولى وينبغي حالة الرفع ان لا يكون محله نصباً لانه ليس بمفعولاً به بل تابع له قوله (نستقاً وبدلاً) لان البديل في قوة تكرار العامل والماعطف كالنائب عن العامل وانظر هل يشكل هذا التلميل على مذهب الناظم ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ومثل المرادى للبديل غير المعين بيازيد رجلاً صالحاً قال ابن غازي وفيه بحث من جهة قصد شخص وعدم قصده في حالة واحدة لان زيدا مقصود ورجلاً صالحاً غير مقصود الا ان يكون بديل اضراب وأما بديل النكرة من المعرفة فلا ينكر * هذا ولم يقيد البديل أيضاً بخلوه من ال قال الشهاب فاقتضي جواز ابدال ذي ال وانه لا فرق في الحكم لكن قال في جمع الجوامع وشرحه كما لا يدل ان أي النكرة المقصودة والاشارة ولا ذوال من المنادي اه وكان وجهه ان البديل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن قال الدماميني قال المصنف ويجوز عندي ان يعتبر في البديل حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير نحو يا غلام زيد وحال يعطي فيه الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد وعطف البيان والتمت وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان عامل البديل عامل المبدل منه اه ويؤخذ من قوله وصحة هذه المسئلة الخ فرق بين البديل والمعطوف عند غير المصنف وهو ان حرف العطف قائم مقام العامل فلي تأمل (واقول) ما نقله الدماميني عن الناظم قاله في مسئلة غير هذه لانه نقل في التسهيل ان المازني اجاز يا زيد وعمرأ ويا زيد وعمر و كما يقول الجميع في يا زيد والضحاك وقال في شرحه وما رآه غير بعيد اذا لم تنو اعادة حرف النداء بقوله قال الكوفيون لان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد تشريكهما في عامل واحد نحو حسبت زيدا وعمرأ حاضرين ويجوز عندي

أن يمتد في البدل حالان الخ وقال الدماميني بعد نقله وما قاله غير ظاهر لانك
لو قصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم الواحد
الثاني وذلك يصير مطولا فلا يسوغ فيه الا نصب لانه يشبه ما اذا سميت
زيد وعمر وفانك تقول يا زيدا وعمرافصار مثل ندائك ثلاثة وثلاثين
رجلا فانك تقول على كونهما كاشيء الواحد يا ثلاثة وثلاثين اه مختصرا
ويمكن ان يجاب بالفرق فان الاسمين فيما نحن فيه متباينان في المعنى غاية
الامرانه قصد نداء واحد لهما فلم يصدق انه اتصل بالواو ماهو من تمام
معناه حتى يكون مطولا واما زيد وعمر وسمى بهما فمعناها واحد وكذا
ثلاثة وثلاثون معناها واحد لان المراد جملة المعنى المعبر عنه بهما فصدق
عليها انه اتصل بالاول في كل منهما ماهو من تمام معناه فليتامل قوله (ففيه
وجهان) لا تتناع تقدير حرف النداء قبله فاشبه النعت ولم يجعل كالمستقل
واختلف في المختار من الوجهين على أقوال ثالثها قول المبرد ان كانت ال معرفة
فالنصب وان كانت للمح الصفة فالرفع قالوا ووجهه أن المعروف بأل يشبه
المضاف قال الشهاب يمكن ان يكون وجه الشبه الطول بأل فراجع
(واقول) الاظهر ان وجه التعريف بأل كالاضافة والا فالطول يحصل بأل
ولم تكن معرفة وقال بعضهم وجه الشبه كونه لا ينون وفيه ان ذلك
لا يختص بأل المعرفة واعلم أن الوجهين مجتمع على جوازها الا فيما عطف على
نكرة مقصودة نحو يارجل والغلام فلا يجوز فيه عند الخفش ومن تبعه
الا الرفع كما في المرادي والاشموني قال الشهاب وترد عليه الآية فان المعطوف
عليه وهو جبال نكرة مقصودة مع انه يختار النصب الا ان يمنع عطف
والطير على جبال قوله (وايها) الخ قال الشاطبي اعترض بان قضية اطلاقه اي
جواز تكبيرها وان كان الوصف مؤثلا وليس بصحيح وقد يجاب بانه اتكل
على ظهور ذلك او مال هنا الى القول بالجواز قال السيوطي ويؤنث لتانيث
الصفة قال تعالى يا أيها النفس المطمئنة وفي البديع ان ذلك أولى لا واجب

(والممازني نصبها جوزلا *
نقلا ولكن بقياس عملا)
(واي هذا ايها الذي ورد *
ووصف اي بسوي هذا يرد)
(ومثل اي مابه اشترت في *
لزم رفع صفة لا تكتفي)
(بدونها وما بدون الوصف
ثم * حين ينادي انتم نعمتكم
الملم) (وتابع التابع بمحمول
علي * مجازه في لفظه محصلا)
(كايها الجاهل ذو التنزي *
لا توعديني حية بالنكز)
اذقلت ايها الرجل فاي الرجل
كاسم واحد واي مدعو
والرجل نعت له ملازم لان
اياهم لا يستعمل بغير صلة
الا في الجزاء والاستفهام فلمالم
يوصل الزم الصفة لتبينه كما
كانت تبينه الصلة وها حرف
تنبيه فاذا قلت ايها الرجل لم
يصاح في الرجل الا الرفع لانه
النادي حقيقة وأي يتوصل به
اليه وان قصد مؤنث زيدت التاء
كقوله تعالى يا ايها النفس

المطمنة واجاز المازني والزجاج
نصب صفة اي قياساً على صفة
غيره من المناديات المضمومة
وقد يوصف أي باسم اشارة
ووصول فيه الالف واللام
كقوله تعالى يا أيها الذي نزل
عليه الذكر وكقول الشاعر
*ألا أيها الباخم الوجه نفسه،
لامر لحته عليه المقادر * ومن
وصف ايابغير ما أشرت اليه فقد
اخطأ والي اذا اشرت بقولي
ووصف اي بسوي هذا يرد
ويجوز ان توصف صفتها ولا
تكون الا رفوعة مفردة كانت
او مضافة كقول الراجز
يا أيها الجاهل ذوالتزي
ومثل أي في لزوم رفع صفتها
وعدم الاستغناء عنها صفة اسم
الاشارة اذا جعل سبباً الي نداء
ما فيه الالف واللام كما فعل باني
فتقول يا هذا الرجل بالرفع لا
غير اذا اردت ما اردت بقواك
يا أيها الرجل فان قدرت الوقف
على هذا ولم تجعل له صلة وكان

فيجوز يا أيها المرأة ولا يلحقها من علامات الفروع غير التاء لعلامة تشبيه
ولا جمع قال تعالى أيها الثقلان أيها المؤمنون واعلم ان أي وأية مبنيان على
الضم لكون كل منهما منادياً مفردوها، التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اي
عوضاً عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة
وقرأ ابن عامر ايه الثقلان ووجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزء من الكلمة
حتى تدخل عليه العوامل نحو هذا فلما جرى أولاً مجرى الجزء جرى ذلك
المجرى آخراً فحذفت الفه وجعل الهاء محل الاعراب فان قيل فقد حركت
الياء بالضممة قلنا اتباع كراء امري وان ما بعدها مرفوع على التبعية وجوبا
مراعاة للفظها وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشبه
لامررب في حدوث ضمه و ما قررنا من ان ضمة الهاء ضمة بناء وضمة اي
اتباع عكس ما يتخيله الناس ووجه ان التنبيه نزل مع أي منزلة الشئ الواحد
فصار المجموع كالاسم الواحد المفرد المعرفة المنادي واستحق به الهاء بعد
حذف الالف ضمة النداء واستحق الياء عدم الضم ولكنهم اتبعوا قوله
(مصحوب ال) اطلق ال وشرط في التسهيل ان تكون جنسية فقال ويوصف
بمصحوبها الجنسي قال الدماميني وليس المراد من الجنسي هنا ايقابل
الوصفي لجوازي أيها النبي وانما المراد به ما يقابل العلم فلا يجوز يا أيها الصمق
ويا أيها الحسين لانهما علمان وال في الاول للعلمية وفي الثاني للمح وكذا لا
يقال يا أيها الزيدان ذكره الاعلم في الرسالة الرشيدية لان ال هنا لتعريف
العهد لا لتعريف الجنس وقال المرادي فاذا قلت يا أيها الرجل قال جنسية وصارت
بعد أي الحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة ويحتمل ان المراد بانها
صارت للحضور ان الجنس لما وقع صفة لاي المنفيدة لحضور معناه لكونه
مخاطباً مقصوداً كان معناه حاضراً لان المراد أنها للعهد ليلالينافي قول
الدماميني ان ال هنا لتعريف العهد فانه يدل على امتناع كونها لذلك ولا يخفى
ان المراد بمعنى اي الحاضر أعم من ان يكون فرداً كيا أيها الرجل خطاباً

لفرد معين او جنسا كما في قوله تعالى يا أيها الانسان يا أيها الناس فليتأمل
 ولا منافات بين ارادة الفرد وكون ال للجنس كما علم مما تقرر قوله (بعد
 صفة) ولا يتبع اي غير الصفة من التوابع كما قاله الناظم لكن قال أبو حيان
 واطلاقهم يقتضي اتباع اي بكل تابع بعد ان تستوفي صفتها اه وقيل ان
 مصحوب ال بعد اي عطف بيان وعليه الشارح قوله (تلتزم بالرفع) الخ اجاز
 المازني نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاجي ولم
 يحزه احد قبله ولا تابعه عليه أحد بعده وعلة ذلك ان المقصود بالنداء هو
 التابع واي وصلة الي ندائه والى التعريض بمذهب المازني أشار الناظم بقوله
 لداذي معرفة واعلم انه مع كون المقصود بالنداء هو التابع ينبغي ان لا يكون
 محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك انه لو
 وصفت صفة اي تامين الرفع كما نص عليه الشارح وغيره * هذا وقال الشهاب
 لا يقال ذكر لزوم ينافيه قوله وايها اذا الخ لانا نقول قوله المذكور قرينة على
 ان المراد لزوم مصحوب ال لواحد هذين الواردين او تقول هو لزوم
 اضافي بقرينة ما ذكر اه * (تذييه) * قال ابن هشام اخبر عن مصحوب ال
 الواقع بعد اي باربعة امور * احدها انه صفة يعنى مطلقا كانت الكلمة
 مشتقة او جامدة * الثاني انها لازمة لاجازة بخلاف الصفات * الثالث انها
 واجبة الرفع * الرابع ان في المسئلة خلافا اه وهذا يقتضى انه اعرب قوله
 وايها مبتدا اول وقوله مصحوب ال مبتدئان وما بعده اخبار له متعددة
 والجملة خبر المبتدا الاول والعائد محذوف أي بمدها وفي الشراح أعارب
 غير هذا قوله (واي هذا) قال الشاطبي أطلق الوصف بذا وهي عند
 سيدييه وغيره من النحويين انما توصف بذا التي وصفت بذى الالف
 واللام وقد يلتزم قضية الاطلاق فقد نص عليها بعض النحويين وانك
 تقول ياهاذا لان ذا يجري مجرى ما فيه الالف واللام ألا ترى ان قواك
 مررت بزيد هذا في معنى قواك مررت بزيد الحاضر فكما تدخل على ما

مستغنيا بافراده جاز نصب صفته
 ورفعه او هذا ما اردت بقولي
 وما بدون الوصف ثم حين ينادى
 انعمته نعمتك العالم
 (وبان تصاب الثاني فيه والاول *
 من زيد زيد اليعملات الذيل)
 (ونحوه وان ضمنت الاول *
 والثاني منصوب فعلت الامثالا)
 اذا كرر اسم مضاف في النداء نحو
 قول الراجز * يا زيد زيد اليعملات
 الذيل * تطاول الذيل عليك
 فانزل * فلا بد من نصب الثاني
 وفي الاول وجهان الضم والفتح
 فان ضم فلانه منادي مفرد معرفة
 ونصبت الثاني حينئذ لانه منادي
 مضاف اوتا كيد او عطف بيان
 او بدل او منصوب باضمار اعني
 وان فتح الاول فهو على مذهب
 سيديويه منادي مضاف الي ما بعده
 الثاني والثاني مقم بين المضاف
 والمضاف اليه ومذهب المبرد
 ان الاول منادي مضاف الى
 محذوف دل عليه الاخر والثاني
 مضاف الى الاخر ونصبه من

خمس أوجه كما سبق ومن
النحويين من جعل الاسمين
عند فتح الأول مركبين كتركيب
خمس عشر

فصل في المنادي
المضاف الى ياء المتكلم

(واجعل منادي ان اضفته ليا
كمبدعدي عبد عبداعديا)
(والضم مع نية ياء النفس قد
رووا كرب السجن فاحفظ ماورد)
ويا بني يابني في بني * قل وسوي
هذين ممنوع لدي) حذف
الياء التي اضيف اليها المنادي
اكثر من ثبوتها وثبوتها ساكنة
اكثر من ثبوتها متحركة وقلبها
الفا اكثر من حذف الالف وابقاء
الفتحة دليلا عليها فهذه خمسة
اوجه وذكر وايضا وجه سادسا
وهو الاكتفاء من الاضافة
بنيتها وجعل الاسم مضموما
كالمنادي المفرد ومنه قراءة
بعض القراء رب السجن أحب
الي وحكي يونس عن بعض
العرب يام لا تفعل وبعض العرب

فيه أن تدخل على ما في مناه وقد أشار في شرح التسهيل الى عدم التزام وصف
ذا وأنشد علي ذلك ايهاذان كلا زاديكما اه وفي الحواشي لابن هشام ما
نصه ابن جني اصحابنا يستضعفون وصف اي في النداء بهذا لانها مبهمة
ومحتاجة الى الصفة وهذا مبهم يحتاج اليه ووضح فلم يكن في القياس ان يبقى
الابهام بمعرف في الابهام لكنه لما كان هنا وصوفا بما فيه الالف واللام
صار الاعتماد على الصفة واستهلك هذا بينهما اه وفيه مخالفة ككلام شرح
التسهيل فتأمل * (تنبيهان) * (الاول) قال الشهاب الظاهر انه يراعي
حال المراد ياهاذا من تثنية وجمع فيقال ايهاذان أو اللذان بخلاف اي ومنه
قوله ايهاذان كلا زاديكما اه وقد توهم انه سمع غير التثنية وغير التذكير وقوله
بخلاف اي فانه لا يجوز فيها ذلك وقال الشاطبي في قوله وورد تنبيهه على أن
هذين اللفظين هما المسموعان دون يا ايهاذي ويا ايها التي وبقية الفروع
(الثاني) اورد الشاطبي ان كلا من ذا والذي مرفوع الموضع كالمعرف بال
وكلامه يوم خلاف ذلك واجاب بانه يفهم رفعها من قرنها بماله الرفع
او ترك ذلك للنظر القياس اذ لا فرق في وصفها بين الرجل وغيره
باعتبار الاحكام اللفظية قوله (ايها الذي) عطف على ما قبله وسقط العاطف
للضرورة او بناء على جوازه اختيارا قوله (ورد) فعمل وفاعل والجملة خبر
عن المبتدأ وهو ايهاذا وما عطف عليه ووحد الفاعل اما لكون الكلام على
حذف مضاف والتقدير لفظا ايهاذا وايها الذي اولان فيه خبرا محذوف وهو
نظير زيد وعمر وقائم وفيه اقوال ثالثا التخيير وليس مثل نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض كما قال الاشعري لان ذلك الحذف يتعين فيه من
الاول قوله (ووصف اي) الخ اورد الشاطبي ان هذا لا فائدة فيه ويجاب
بانه لما علم بقوله وايهاذا الخ ان اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء
آخر فرغمه بهذا قوله (وذو إشارة كاي في الصفة) قال الشهاب الظاهر انه
ليس كاي في افرادها مطلقا بل يراعي حال المشار اليه نحو ياهاذان الرجلان

ويا هؤلاء

وياهؤلاء الرجال وقوله في الصفة أل للهد أي المذكورة في أي الا انها
تتناول اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكأنه ترك
ذلك لظهوره ثم في التقييد بالصفة اشمار بالفرق بينهما فإن أي لا تتبع
عند الناظم بغير الصفة بخلاف اسم الإشارة وأيضاً فالصفة لا تفارق أي
والإشارة تفارقها الصفة إذا قدرت غير وصلة كما قاله المداميني قال في التوضيح
ولا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه الوجود وفيه أن يكون بياناً
واستشكاه ابن عصفور بأميرين ومر في باب النعت ما يتعلق بذلك قوله
(أن كان تركها يفيت المعرفة) أي بأن جعلت اسم الإشارة وصلة إلى ما فيه
الالف واللام كما فسره الشارح وفسره الشاطبي بقوله يعني أن اسم الإشارة
حكمه حكم أي في التزام وصفه لكن بشرط أن يكون اسم الإشارة مفتقراً
إلى التفسير لا بهامه عند المخاطب فهو يفيت ترك الصفة معرفة المشار إليه
عنده حينئذ لا بد من وصفه كما لا بد من وصف أي على الإطلاق وهذا
معنى قوله أن كان تركها يفيت المعرفة يريد ترك الصفة يفيت المعرفة ووجه ذلك
أن اسم الإشارة مبهم كأي في الأصل فيلزمه من التفسير ما يلزمها إلا أن
يكون معه ما يمينه ثم قال وأما إذا كان اسم الإشارة مستغنياً عن الصفة
لكون تركها لا يفيت المعرفة بل هي حاصلة دونها فتلزم الصفة قوله (في
نحو سعد سعد الأوس) الخ هذا هو القسم الثاني من المنادي المستحق للضم
الجاز فيه الضم والفتح كما تقدم التنبيه عليه وضابطه أن يتكرر المنادي مضافاً
والثاني واجب النصب ما لم يصحب ال نحو يا حسن الحسن الوجه والال جاز الرفع
أيضاً والوجهان في الأول فإن ضمنت فالثاني بيان على الموضع أو نعت قال الشاطبي
كانه قيل يا سعد المنسوب للأوس وهذا الوجه ضعيف لأن الوصف
بالجامد على توهم الاشتقاق موقوف على السماع فلا يقال به ما وجد عنه
مندوحة وقد وجدنا ذلك لجواز ما ذكر من الأوجه قال الشهاب وجود
الندوحة لا يمنع الاحتمال أو بدل منه أو منادي باضماريا والفرق بين هذا

يقول يارب اغفر لي ويا قوم لا
تفعلوا وإذا كان آخر المضاف
إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبنى
قيل يابني أو يابني لا غير فالكسر
على التزام حذف ياء المتكلم
فرا من توالي الياءات مع أن
الثالثة كان مختاراً حذفها قبل
وجود الثنتين وليس بمداختيار
الشيء اللازمه والفتح على
وجبهن أحدهما أن تكون ياء
المتكلم أبدلت الفائم التزم حذفها
لأنها بدل مستقلة الثانية أن تكون
ثانية ياء بنى حذفت ثم ادغمت
أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأنها
أصلها الفتح كما فتحت في يدي
ونحوه (وفتح أو كسر وحذف
الياء أشهر) في يابن أم يابن عم
وندر (كسر وفتح مع ياء أو
الف) في يابن أمي ابنت عمما
فاعترف إذا نودي المضاف
إلى مضاف إلى ياء المتكلم لم تحذف
الياء كما تحذف إذا نودي المضاف
إليها لأنها إذا نودي المضاف
إليها أشبهت التنوين لوقوعها

• وقعه وحذفت كما يحذف فاذا كان المنادي مضافا الى مضاف اليها لم تحذف لعدم وقوعها موقع تنوين منادي فيقال يا ابن اخي ويا ابن خالي وكان الاصل ابن الام وابن العم فيقال فيهما يا ابن امي يا ابن عمي الا انهما كثر استعمالهما في النداء فخصا بحذف الياء وبقاء الكسرة دليلا عليها في قول من قال يا ابن أم ويا ابن عم وبإبدال الياء ألفا وحذفها وبقاء الفتحة دليلا عليها في قول من قال يا ابن أم ويا ابن عم ولا يكادون يثبتون الياء والالف الا في ضرورة كقول الشاعر يا ابن أمي ويا شقيق نفسي * انت خليتني لدهر شديد وكقول الراجز يا ابنت عما لاتلومي واهجمي (أبت أو أبت في أبي اشتهر * والياء للتعويض من ذا اليا ذكر) (كذا ابويا ابنت وابتا * ما فيه من مد ابعد ثبنا) (ومثل هذا قد فشا مطردا * وما قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البديل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك العامل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به بخلاف الاول فانه تقدير لفظي كما قرره الشاطبي وغيره وقد علمت في باب البديل ما فيه أو باضمار اعني أو تا كيد كما قال الناظم واعترضه أبو حيان بانه لا يجوز لاختلاف وجهي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية والثاني بالاضافة لانه لم يضاف حتى سلب تعريف العلمية وقال ابن هشام ثم مانع أقوي من ذلك وهو اتصال الثاني بمالم يصل به الاول قال الشهاب ولا يخفى ان كلا الأمرين انما يريد علي الناظم اذا سلم انه مانع والافتقار متمسك بظاهر تعريف التاكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بمالم يتصل به الاول وان فتحت الاول فالثاني مقحم أي زائد كما قال في التصريح أو تا كيد لفظي كما قال الحفيد وقال في التصريح بناء على تفسيره وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم ياباه وعلي جوازه فقيه

فصل بين المتضائفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته وهذا الاخير وارد حتى على تفسير الحفيد وقيل الاسمان مضافان للمذكور وضمف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقد يجاب بان العاملين هنا بمعنى واحد وعملهما متحد فكانهما واحدا فهو نظير قوله واليك جاء زيد واتى عمرو العاقلان وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف اليه الثاني قال ابن هشام في الحواشي وما أورد عليه مردودا ما بانه من باب التوكيد فلا يكره فيه التكرار واما بان الاصل يازيد اليممات زيدا فلما حذفت اليممات رجع الضمير ظاهرا لعدم ما يرجع اليه * (تنبيه - ان) * (الاول) قال ابن عمرون قد جوز وجه ثالث هو يازيد زيد عمرو باضافة الاول للثاني والثاني للثالث من غير زيادة ولا حذف (الثاني) قال الشهاب هل يجوز نحو هذا التركيب في غير النداء فيقال جاء سعد سعد الاوس ينبني الجواز لكن لا يتأتى فيه جميع الوجوه المذكورة اذ لا يمكن نصبه على الاتباع

ولا

ولا على تقدير حرف النداء ولا تقدير المضاف اليه في الاول لفقد الشرط المذكور بقوله في باب الاضافة بشرط عطف واطافة الخ فاما ان يرفع على البديل أو ينصب بتقدير فعل نحو اعني وقد يرفع على التاكيد على ما تقر فيه

المنادي المضاف الي ياء المتكلم

قوله (واجعل منادي صح ان يضاف ليا) الخ قال ابن هشام تجوز اللغات في المضاف للياء في باب النداء بشروط (احدها) ان يكون المنادي صحيحاً فانه اذا لم يكن صحيحاً تعين اثبات الياء وفتحها ولم يحز اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا حذفها لانه لا دليل ولا قلبها الفاء لئلا يجتمع الفان فاما قول الشاطبي رحمه الله وبشرأي حذف الياء ثبت ومعة لافيه تجوز ونص أبو البقاء علي انه من قال يا بشرأ فني الالف ضمة . مقدرة على القاعدة في المفردات (الثاني) ان لا يكون وصفاً عاماً لعمل الفعل كضارب ومكرمي فانه ان كان كذلك لم يحز أيضاً الا اثبات الياء ساكنة أو مفتوحة قال ابن السراج اذا قلت يا ضارب فاردت به المعرفة كان فيه تلك اللغات فان اردت به النكرة لم يحز الا اثبات (الثالث) ان لا يكون آخر دياء . شدة قل في شرح الكافية واذا كان آخر المضاف الي الياء ياء . شدة كبنى قيل يابنى بالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرأى من توالي الياءات مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين وليس بعد اختيار الشيء اللازمه والفتح اما على ان الياء ابدلت الفاء ثم التزم حذفها لانها بدل مستقل أو على ان ثانية ياء بنى حذفت ثم ادغمت أو لاهما في ياء المتكلم ففتححت لان اصلها الفتح كما فتححت في يدي ونحوه وقال أيضاً المعروف في نسخ هذه الارجوزة وعلى لسان قرائها فتح ان من قوله صح ان يضاف وليس بواضح اللفظ لكون ما ولي ان على صورة المجزوم فيجوز ان يكون مجزوماً والحالة هذه على لغة من يجزم ما بعد النواصب وهي لغة حكاها جماعة من النحويين وقد جاء عليها شيء صالح من السنة والشعر وتكون ان وصاتها في موضع رفع

في كل مناديته ان بعدا (ومثل يا ابت يا امت جاء في كل ما ذكرت فادر المنهجا) التاء في ابت تاء تانيث عوضت من ياء المتكلم وكسرها اكثر من فتحها وبفتحها قرأ ابن عامر وقرأ الباقون بكسرها وليكونها تاء التانيث وقف بابدالها هاء ابن كثير وابن عامر ووقف الباقون بالتاء مراعاة للرسم وليكونها عوضاً من الياء لم يجمع بينهما لفظاً وقولهم يا ابتا الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادي اذا كان بعيداً أو مستغنائاً به أو مندوباً وليست بدلاً من ياء المتكلم كما هي في يا حسرتي ويا اسفى لان ياء المتكلم لا تجامع هذه التاء فلا

بصح وتكون فائدة اسناد صح الى أن يضاف للتنبيه الى ان من الاسماء
 ما لا يصح أن يضاف اليه الياء ويجوز أن تكسر ان ويكون فاعل صح
 ضميراً عائداً على منادى وفائدة وصفه بالصحة الاحتراز عما حرف اعرابه
 ألف اوياء نحو عصي وفتي وزيدي وزيداني فانه لا يجوز فيه كل هذه اللغات
 وجواب الشرط محذوف دل عليه جمل ومعموله قوله (عبد) أي يحذف
 الالف والاجتزاء بالفتحة وهذا الوجه أجازة الاخفش والمجازني والفارسي
 وذكر بعضهم اشكالا في نظير ذلك وهو ان الالف عوض الياء ففي حذفها
 جمع بين حذف الموحى والمموض ولا يجوز وقد يجاب بانها بدل الياء و الفرق
 بين الابدال والتعويض * هذا وقال الشاطبي ينبغي ان يضبط عبد بالضم
 لانه الذي حكاه سيديويه بخلاف الفتح بلا ألف فانه ضعيف قوله (عبد)
 قال الشهاب ينبغي ان يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة
 الموجودة لانها لاجل الالف نم على قول المصنف من ظهور اعراب
 المضاف الى الياء حالة الجر هل يمكن ان يكون اعرابه بالفتحة الظاهرة
 فيه نظر وقال أيضاً الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي ان
 يحكم بانها مضاف اليه وانها في محل جر ويظهر أثره في التابع بل قد يدعي
 أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر انها تغيرت صفتها * (تنبيه) *
 ذكروا ايضاً وجهاً سادساً هو الاكتفاء من الاضافة بنيتها وجعل الاسم
 مضموماً كالمنادى المفرد ومنه قراءة رب السجن احب الى وحكي يونس
 عن بعض العرب يا ام لا تفعل وفي الباب حكي يونس يا أم قال شارحه
 حكي يونس جواز حذف التاء المبدلة عن الياء للترخيم ولزوم فتح ما قبلها
 ليلا يلتبس ببناء الاب واللام بلاتاء وقال في الباب ايضاً والوقف عليها
 بالهاء عند اصحابنا وقال لانها تاء تانيث والقراء تقف عليه بالتاء لانه ليس لمحض
 التانيث اه وفيه ان الالباس موجود ايضاً لان الفتح من جملة لغات المضاف
 هذا وقال الحفيد ويظهر ان هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة

تجاءم بدلها وقالوا ايضاً في
 الام يا امت كما قالوا في الاب
 يا ابت

فصل في الاسماء

المختصة بالنداء

(وخص بالنداء اسماً فقل *
 قلت في الانثى وفي التذكير قل)
 (ومسلم لومان ملامان *
 كذا لومان ومكرمان)
 (كذا الذي الى فعال عدلا *
 في سب الانثى وقياساً جملاً)
 عندابي بشر كيا خبات * والامر
 هكذا من الثلاث) (والكسر
 حتم فيهما وفعل * سب مذكر
 منادي يحمل) (نقلاً وبعث
 مامضى قد يرد * غير منادي
 مثل ما قد انشدوا) (في لجة
 امسك فلانا عن فل * ونحو ذا
 اخصص باضطرار تعدل)

الاسم

(وقيل ياهن وياهناه *
كذلك ياهنت وياهتاه)
(وأصل ذا الهاء سكون
وكسر * وضم أيضاً بشذوذ اغتفر)
(هناك هنتان المثني وجمع *
هنون مع هنات فاسمع وأطع)
(والحرركات اشبع ان
شئت وزد * ها السكت ساكناً
وفي وقت يرد) خصوا بالنداء
اسماء لا تستعمل في غيره الا
في ضرورة فمن ذلك قولهم
للرجل يا فل بمعنى يا فلان وللأمرأة
يا فلة بمعنى يا فلاة وقولهم يا فلة
دليل على أن يا فل ليس ترخيم
فلان مع انه لو كان ترخيماً
لوجب ان يقال فيه يا فلاة كما يقال
في عماد يا عماه لان الترخيم
لا يحذف فيه مدة ثالثة ومما
خصوا بالنداء فلا يستعمل في

الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه مقدراً
وانما قلنا انه حذف اليا والكسرة لان المصنف فرض الكلام في المنادي
المضاف ليا المتكلم اه وفي المرادي نقلا عن أبي حيان ان الظاهر ان حكمه
في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لاحكم المضاف ليا ثم نقل عن
صاحب النهاية ان تعريفه بالقصد والاقبال واستظهر الاول بثلاثة اوجه
* نالها انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل صفة لاي واسماء الله
لا يوصف بها اي فيتعين كون الاصل يارب اه وليتأمل * هذا والظاهر ان ما
رجحه لا ينافي ما نقله عن أبي حيان لجواز ان يكون حكمه في الاتباع على ما
عرض له من البناء على الضم تشبيها وان كان من اقسام المضاف قاله الشهاب
والاقرب انه على القول بان تعريفه بالاضافة المنوية نصبه مقدر كما في سائر
المضافات للياء منع من ظهوره الاشتغال بحركة مشابهته للنكرة المقصودة
وان حكمه في الاتباع حكم المضاف وعلى القول بان تعريفه بالقصد والاقبال
في محل نصب وحكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف فتدبر
قوله (والفتح والكسر) اي للميم وأجاز قوم ضمها قوله (وحذف اليا)
اقتصر عليها ولم يقل والالف لان ذلك مبني على القول بان الفتح بناء على أن
الاصل اما وعمّا فقلبت الياء الفا وحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلاً عليها
ومذهب س والبصريين ان الاسمين جملا اسما واحداً وبني على الفتح
واقصر على هذا القول في التوضيح جازماً به ويؤيده منع الجمهور لهذا
في غير هذه الصورة نحو يا عبداً وعلى تقدير ان الجمهور لا ينعنون ذلك هنا
يمكن الفرق بثبوت السماع الصحيح هنا * (تنبيهه) * قال الشاطبي قوله
وحذف قيد للكسر فقط لان الياء لا تثبت مع الفتحة فلا يصح نفي ما لا
يصح نفي ثبوته حقيقة او توها ويمكن ان يرجع حذف الياء الى الفتح
والكسر مما لان الالف اصلها الياء فكانه اعتبر مع الفتح اصلها الى ان
قال ومثل هذا في اطلاق لفظ الياء على الالف المنقلبة عن الياء اطلاق س

على الالف هنا لفظ الياء الى ان قال وقال ابن خروف يؤيد س بقوله حذفوا
الياء قلبوا الياء الفاءم حذفوها فلي هذا يكون قول الناظم حذف الياء من هذا
القبيل قوله (استمر) أي اطرده وفي نسخة شرح عليها الشاطبي اشترأى
في الكلام قال واقتضى هذا ان هناك من الالوجه ما لم يشتهر وهذا صحيح
فقد قالوا يا ابن امي ويا ابن عمي باثبات الياء ويجوز فيها الفتح والاسكان
وقالوا يا ابن اما ويا ابن عما فالجموع خمسة أوجه هذه الثلاثة منها قليلة ثم قال
والاسمان في هاتين اللغتين اعني لغة فتح الياء ولغة اسكانها غير مركبين بل
جاريان بالاعراب على ما ينبغي واما ما عداها فالاسمان مركبان جمع لا كاسم
واحد لكثرة الاستعمال حتى انهم يستعملونهما للاجنبي فيصيروهما الخمسة
عشر ولذا يجوز كتبهما موصولين كما وقع في رسم المصحف ثم منهم من ابقى
الاسم على كسره بعد حذف الياء ومنهم من قلبها الفا ومنهم من حذف
وفتح الاخر اتباعا على العكس من ياء زيد بن عمرو او بني على الفتح تشبيهاً
بخمسة عشر اهـ ملخصا وفيه فوائد منها التصريح بان مجموع الكلمتين مع
تركبهما وفتحهما مضاف الى الياء المفتوحة لا كما قد يتوهم من عدم الاضافة
بقي ان المركب المزجي يجوز اعراب آخره فينبغي جواز الاعراب هنا
فيكون اعرابه مقدراً ان فتح لنحو الاتباع وقول الشاطبي وفتح الاخر
اتباعا الخ مع مقابله بقوله أوبى الخ ظاهر في الاعراب وان شان المركب
المزجي اتحاد معناه كلفظه حيث صار اسما واحداً أو كلمة واحدة والمعني هنا
متعدد كما هو ظاهر لدلالته على الابن والام والعم قوله (يا ابن عم) استشهد
في التوضيح بقوله يا ابنة عمي الاتلومي واهجعي قال الحفيد استشهاده بهذا البيت
يدل على انه لا فرق بين ابن عمي وابنة عمي وينبغي ان يكون الحكم كذلك
في ابن امي وابنة امي قوله (وفي النداء ابت امت عرض) أي زيادة على الوجوه
المتقدمة في عبود ولا يستفاد من عرض خلافا للاشموني لان العروض لا ينافي
اللزوم قال الشهاب كل من ياء ابت وياء امت منصوب لانه معرب فانه من

غيره قولهم يا ملام ويا لومان
ويا ملامان بمعنى يا عظيم اللوم
ويا مكرمان بمعنى يا عظيم الكرم
ويا نومان بمعنى يا كثير النوم
وهذه صفات مقصورات على
السمع باجماع ومثلها في
الاختصاص بالنداء والقصر
على السماع ما عدل الى فعل في ذم
الرجال يا غدر ويا فسق وأما ما
عدل الى فعال في ذم النساء نحو
يا خباث ويا لكاغ فهو وفعال
بمعنى الادر كنزال عند سيدي به
مقيسان في الثلاثي وهما مبنيان
على الكسر بلا خلاف ما لم ينقل
الى العلمية فان نقل اليها فهما عند
تميم معربان غير مصروفين وعند
الحجازيين مبنيان كما كانا ونظير
اختصاص هذه الاسماء بالنداء
اختصاص الترخيم به فكما أن

اقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل
بافتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لاجل التاء لانها في موضع الياء
التي يسبقها اعراب المضاف اليه وهذا ظاهر وقال أيضاً عند قول الشارح التاء
في يابت تاء تانيث فيه تصریح بان التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها
بخلاف الالف في ياء عبداً قوله (ومن اليا التاء عوض) قال الشارح ولكون
التاء عوضاً عن ياء المتكلم لم يجمع بينهما أي بين التاء والياء ثم اشار الى أنه يرد
عليه قوله يأمنا واجاب عنه وقد يقال ليس في هذا جمع بين الياء والتاء لان
يقال بدل الياء وهو الالف مثلها والمراد لا يجمعون بين التاء والياء ولو
بدلها اوبنى هذا الكلام على ان الالف هي الياء وانما تغيرت صفتها وقد
يوافق هذا قوله ذهاب صورة المعوض عنه ولم يقل ذهاب المعوض عنه هذا
وقال الحفيد انما عوض تاء التانيث عن الياء اذا اضيف اليها الالف أو الام
لان كلامهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كفاً علامة ونسابة اه وقال ابن
عمرون تاء ابت للمبالغة في معني الابوة وامانة امت فالتانيث لان الام
مؤنث وهي فيها عوض * (تنبيه) * قال في التوضيح وربما جمع بين
التاء والالف فقل يابنا ويأمننا وسبيل ذلك الشعر اه وفي الرضي وجاز
يابنا ويأمننا لانه جمع بين عوضين بخلاف يابني ويأمنني لانه جمع بين
العوض والمعوض منه اه وظاهره عدم الاختصاص بالشعر

ح أسماء لازمت النداء يجوز كون
لازمت فعلاً ماضياً وكونه اسم فاعل منونا ناصباً النداء على المفعولية أو غير
منون مضاف للنداء واعلم ان لنا أسماء لازمت غير النداء منها نحو غلامك
قال ابن الدهان لا يقال يا غلامك لان الكاف هو المخاطب والمخاطب يجب
ان يكون هو المنادي والغلام هو المنادي فلم يجز وأجاز بعضهم يا ذاك
واستقبحه بعضهم ومر التنبيه على هذا وتلخص أن الأسماء بالنسبة للنداء
ثلاثة اقسام ما يستعمل في النداء وغيره وما لزم النداء وما لزم غيره قوله

وياهنونا وياهناتوه

باب الاستغاثة

(باللام ذي الفتح منادي خفضاً

ان استغثته كذا للمرتضى)

(وفل بعض ما يخص بالنداء) فلا يستعمل في غيره قال الشهاب وهل شرط استعمالها فيه الصورة التي وردت عليها فلا يجوز اضافتها الى ياء المتكلم نحو يا فل كذا يقال زيدي وهل يمتنع حذف حرف النداء معها لانها انما وردت به وهل يجب في فل بناء على أنه كناية عن النكرة ان يراد به نكرة غير مقصودة وح فهل ينصب في ذلك نظر وقد يسبق الى الذهن امتناع اضافتها الى ياء المتكلم لانه الاقرب الى قصر ذلك على السماع وأنه لا يستعمل فل بناء على ما ذكر الاستعمال النكرة المقصودة * وأقول جوابهم عن قوله * اطوف ما اطوف ثم آوى * الى بيت قميته لكاع * بانه علي اضمار القول او الدعاء وحرف النداء أي يقال لها او تدعي بالكاع يدل على أن حرف النداء يضمن فيما قالوا انه ملازم للنداء وقال اعلم أن ما قاله المصنف كغيره من انها كناية عن العلم امر محتمل لم يقم دليل قاطع على نفيه فالحكم عليه بانه وهم كافي التوضيح ممنوع لوجه له ووجه الرد على الكوفيين انها ترخيم فلان وفلانة بانها لو كانا كذلك لقييل فلان ولما قيل في التانيث فلة لان تاء التانيث تحذف للترخيم مع احتمال ان يكون ترخيمها على هذا الوجه على سبيل الشذوذ (قلت) وجه انه لم يقم دليل على ان هذا ترخيم ولا ضرورة الى حمله اليه مع مخالفته لاقياس وامكان وجه آخر قوله (والامر هكذا من الثلاثي) أي التام فخرج الناقص قال الشهاب فهل المحترز عنه ما يمكن ان يكون ناقصاً وان استعمل تاماً فلا يؤخذ من كان التامة فيه نظر ولعل قوة كلامهم تدل على الامتناع مطلقاً اه * اقول صرح في شرح التوضيح بهذه المسئلة في باب اسماء الافعال فقال ويجوز من التامة واعلم ان بعضهم جعل قوله من الثلاثي مختصاً بقوله والامر هكذا مع انه يعود لما قبله ايضاً فالوجه تعليقه باطراد وقيد بعضهم الثلاثي بان يكون مجرداً وقد يقال لا حاجة لذلك لان الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد قوله (وشاع في سب الذكور فعل) نحو يافسق ويالكع واما حديث لا تقوم الساعة حتى يكون اسمع الناس بالدنيا السمع

(واللام ان عطفت مكسوراً كذا لخالد وللبحير الاشقياء)
 (واقف في عطف اذا يا كرراً كيا لعمرو يا لعمرا) (واللام فاكسر خافضاً بعد الذي * له استغث نحو يا ذا الذي)
 (وان تاليا اللام مكسوراً فاما * نودي محذوف كيا للكرما)
 (ولام ذا المدعو عاقبت الف * في آخر كيا يزيد الاسف)
 (وقديجي * دون لام والف * كمثل يازيد عمرو الصاف)
 (وربما استغنوا عن اللام بمن * فيما من اجله تعجب بمن)
 (وكالذي استغث ما تعجبا * منه كيا للما وباللاربا)
 اذ انوي المنادي ليخلص من شدة أو يمين على مشقة فنداء استغاثة وهو مستغاث أو مستغاث به

بن لئكم فليس هذا المختص بالنداء ولا مفعولا لانه متصرف فهو وصف
 كحطم قاله السيوطي وفيه تأمل والاظهر قول ابن الاثير في النهاية ان استعمال
 لئكم في النداء اكثر من واجب دائما

الاستغاثة - هي نداء من يخاص من شدة او يمين
 على مشقة قوله (اذا استغيث اسم) الخ ايقاع الاستغاثة على الاسم
 اصطلاحا فان المستغاث حقيقة المعنى او التقدير مدلول اسم وتقييد الاسم
 بكونه منادى مع انه لا يكون الامنادي بل ذلك معلوم مما تقدم في
 باب النداء لئلا يغفل عن ذلك لبعده المهد واخترازا عن الاستغاثة اللغوية
 نحو استغثت بك وهل كل منادي يصلح للاستغاثة ولو نكرة غير مقصودة
 تردد في ذلك الشاطبي ولم يقيّد النداء بحرف ولا بد من كونه يا كما يشعر به
 قوله يا للمرتضى وقوله اذا كررت يا لكن مر أن يا للمنادي البعيد او
 كالبعيد فيلزم ان لا يستغاث بالقرب الا اذا كان كالبعيد او يقال الاستغاثة
 لاحتياجها الى مد الصوت كالبعد واستفيد من قوله خفضا باللام انه
 معرب مطلقا سواء كان مضافا او لا كما قاله الاشمونى وغيره والمراد انه كذلك
 ان جر باللام وكان معربا قبل النداء لما ياتي انه قد يخلو من اللام والالف
 المماثلة لها فيكون حكمه كسائر المناديات وانه قد يكون مبنيا قبل النداء
 نحو يا لهذا او يا لرقاش كما صرحوا بذلك ولا يتصور في المبني قبل النداء
 والاستغاثة ان يصير معربا بعدها واذا وصف المستغاث المجرور باللام نحو
 يا يزيد الشجاع للمظلوم فليس في تابعه الا الجر كما صرح به الرضي وفي النهاية
 لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع وجوز المرادي الوجهين وفي
 الهمع انما اعرب المستغاث والمتعجب منه مع كونه منادي وعلة البناء
 موجودة فيه لدخول اللام التي هي من خصائص الاسماء فرجع الى اصله
 وعلى هذا لا موضع رفع له فنعت بالجر والنصب وقيل لان يا صار حكما
 في النداء حكم العامل اذا البناء فيهما شبه بالاعراب فلما دخل الحرف لمعناه

ويدخل عليه لام الجر ويفتح
 فرقابين المستغاث به والمستغاث
 من اجله ويصير بلحاظها معربا
 بعد ان كان مبنيا لان تركيب
 اللام معه اعطاه شبهة بالمضاف
 والمضاف اليه ولان موضعه
 صالح لايك ان لم يقدر ظهور
 الفعل وصالح للكاف ان قدر
 ظهور الفعل فلما دخلت اللام
 امتنع احد التقديرين فنقضت
 مناسبة الضمير الموجبة للبناء
 فماد الاعراب واذا عطف عليه
 ولم تعد يا كسرت لام الممطوف
 لان عطف مصحوبها على
 المستغاث به يدل على انه مستغاث
 به فاغنى عن فتح اللام الداخلة
 عليه وان أعيدت يا فلا بد من
 الفتح قال الشاعر في الكسر لاجل
 عدم الاعادة في العطف

زال عمل بالفظا وصار بمنزلة ما زيد ببيان فعمل هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة
 اوجه وانما فتحت اللام لان المستغاث واقع موقع المضرر ولا م الجري فتحت
 معه قال ابن هشام ويرد عليه زيدت لزيد على حد لاشي يسبق الموت شي
 ويحجب بانه غير مطرد فالموضع بالضمير أحق فالفتح اقوي وبعضهم
 علل الفتح بالفرق بين المدعو والمدعوله وقد يورد عليه يا زيد لعمر فانه
 لا لباس فيه ويحجب بان الالباس يحصل اذا اقتصر على احدهما وحذف
 الاخر ثم طرد الباب وزعم الكوفيون ان اللام بعض ال فلا سؤال على الفتح
 ورد بوجوب الكسر في المعطوف الذي لم تعد معه يا وبقولهم بالناس ولا تدخل
 الال عليهم قال الناظم وبقولهم يا الله (فات) قد جاء نحن آل الله في بلدنا
 قالوا اذا الداعي المثوب قال يا لقلنا خلطت اللام مع لا وصير كله تصويت
 ومن ثم قال الفارسي الاف من بالا عن واولا منها صارت كقال وقال الناظم
 لا نافية أو ناهية والمنادي محذوف أي يا قوم لا فرار ولا تفر كذا بخط ابن
 هشام والكلام على متعلق اللام الداخلة على المستغاث له في الفا كهي وفي حاشيتنا
 عليه ما يتعلق به مسألة يا زيد ذكر اللام جائز ويا زيد ذكرها واجب لانه اذا
 حذفت لا يبقى مجرورها منادي قوله (وفي سوي ذلك بالكسر اثينا)
 شامل للمستغاث من اجله والا كان تكراراً مع مفهوم الشرط فاللام معه
 مكسورة وجوبا على الاصل وهو ظاهر في الاسماء الظاهرة واما المضرر
 ففتتح معه الاء نحو يا زيد لك واذا قلت يا لك احتمل الامرين
 * (تنبيه) * قال ابن هشام في الحواشي زعم الناظم ان المستغاث
 له قد يجرب باللام وقد يجرب من وعندي ان ما بعد المستغاث اما ان يراد الخلاص
 منه أو يراد تخليصه مما نزل به أو مما يتوقع نزوله به فعلى الاول يصح
 المجيء باللام والمجئ بمن نحو يا زيد للظالم ويا زيد من الظالم قال
 * يا للرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردى لهم ديناء وعلى
 الثاني تعين اللام ومعنى يا زيد للظالم ادعوك له لتخلصنا منه والدليل على

استعمال

استعمال اللام في ذلك قوله *يا لانس ابو الالباء بره* على التوغل في بني
وعذوان* وفي شرح الكافية قد تغنى من عن اللام الثانية اذا كان في
الاستغناء معنى التعجب نحو لخطات ليلى البيت فقيد المسئلة بالتعجب
وأطلقها في التسهيل وشرحه والحق غندى أن المرجع ما ذكرت اه وفي
الرضى وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا الله من ألم الفراق وهو متعلق
بمادل عليه ما قبله من الكلام أي استغيث بالله من ألم الفراق اه قوله (ولام
ما استغيث عاقبت الف) قال الشهاب في حواشي الاشموني ولا يبعد انه خ
مقدر الضم على الدال لانه الآخر ويجري تابعه على لفظه بان يراعى فيه المقدر
فيرفع كما انه يجري على محله بلا اشكال فليخرروا علم انه عبر في التسهيل بقوله
وتعاقبها الف كالف المندوب اه وقد يؤخذ من هذه العبارة بيان محل تلك
الالف على تفصيل المندوب حتى يدخل آخر المضاف اليه نحو يا امير المؤمنين
وكذا آخر الصفة أو الموصوف دون الموصوف على الخلاف في ذلك ثم رأيت
الرضي صرح بانه لا يكون تابعه مرفوعا وقال في حواشي الشارح وكلام
الرضي صرح بانه لا يرفع تابعه ح وقضية ذلك انه لا يقدر الضم في آخره
وعبارته في تلميل شيء ذكره فان توابعه أي المستغاث الذي في آخره زيادة
الاستغناء لا ترفع نحو يا زيد او عمرا ولا يجوز عمر ولان المتبوع مبنى على الفتح
وكذا توابع المجرور باللام لا تكون الا مجرورة اخ اه وقضية قوله لان
المتبوع مبنى على الفتح ان الف الاستغناء اذا لحقت المثني والمجموع على حده
ضارا بمنين أي على الياء فليراجع اه وصرح الشاطبي في الندبة بان ما تلحقه
الالف يقدري في آخره الضم وعلى قياسه فالضم هنا مقدر وسياتي في الندبة
الكلام فيه قوله (ومثله اسم ذو تعجب الف) يمكن ان يكون إشارة الى التعجب
الاصطلاحي قال الشاطبي وقوله الف في موضع الصفة للتعجب كانه يقول
ذو تعجب مألوف في ذلك الاسم محرزا من ان يكون غير مألوف في التعجب
وهذا يتصور حيث لا يعرف السامع ما اراد بذلك النداء اما بأن يكون

* يا لعنة الله والاقوام كلهم *
والضالحين على سمعان من جاز*
ومن العرب من يقول يا للمعجب
ويا للماء بفتح اللام على تقدير
يا عجب ويا ماء هذا وأنتك وتماق
لام الاستغناء الف تلي آخر
المستغاث به اذا وجدت عدمت
اللام واذا وجدت اللام عدمت
هي فوجود الالف وعدم اللام
كقول الشاعر * يا يزيدا الامل
نيل عز وغناء * بمد فاقه وهوان *
ووجود اللام وعدم الالف
كثير وفيما مضى كفاية وقد
يخلوا المستغاث به من اللام
والالف كقول الشاعر * الا يا قوم
للمعجب المعجب * وللفلات
تمرض الارب * وقد يغنى من
عن اللام الثانية اذا كان في
الاستغناء معنى التعجب كقول
الشاعر * لخطاب ليلى يال برثن
منكم اذل * وامضي من سايك
المقائف

باب الندبة ❦

(مثل النداء الندبة لكن ما
ندب * مفقودا ومقارب فقد
رهب) (وانما ندب معروف
لكي * يندر نادب لذا لم يندب
أي) (ويندب الموصول بالذي
اشهر * كبير زمزم يلي وامن
حفر) (وربما اغني عن اسم من
ندب * رزية اونحو وها فابحث
تصب) (وكنادي اجعل
المندوب في * حكم وقسم غير
ما عنه نفي) (ومنتهي ذا افتح
وصله بالالف * متلوها ان كان
مثلا حذف) (كذلك نون
الذي به كل * من صلة او غيرها
نات الامل) (وجائز ايلؤها
الزمت لدى * يونس نحو يا علي
السيدا) (وافتح اوابق شكله
الذما فتح * ان لم يكن بشكله معني
يصح) (كوارقاشا واغلام
الرجال * واكسر وجي بالياء
وفتحا فضلا) (والشكل حتما
اوله مجانسا * ان يكن الفتح بهم
لابسا) (كوافتي كي وافتاهو

المتعجب منه نكرة نحو يا رجل فان هذا لا تالفه الرب في التعجب كما لا تالفه
في الاستغاثة فلا يجوز ذلك واما بان يكون معرفة ولا قرينة تدل على قصد
المستصرخ الي ان قال فلا بد من اشتراط كونه معروفا في التعجب منه وهو
معني كونه ذاته يجب مالفوف وعلة ذلك تشبه علة المندوب التي تذكر في بابه
(فان قيل) فقد اسقط الناظم هذا الشرط من المستغاث وهو مفتقر اليه
كما في التعجب بل التعجب فرع الاستغاثة والمعني فيهما واحد الى ان
قال (فالجواب) اما ان يقال ان ذلك غير شرط لا في التعجب
ولا في غيره الا في المندوب لان النحويين لم يشترطوه هنا واشترطوه في
المندوب ولو كان معتبرا هنا لذكروه ويحتمل قول الناظم على اطلاقه
وقوله الف لا يريد به زيادة واما ان يكون عنده معتبرا حسبا تقدم في
المتعجب واعتمد على ما يمتطيه مثاله وهو قوله يا للمرتضى والمسئلة بعد محل
نظر لم اجد فيها ما اعتمد عليه قال الشهاب ويؤيد عدم الاشتراط في
الاستغاثة تمثيلهم نداء النكرة غير المقصودة بنحو قول الاعمي يا رجلا خذ
بيدي مع انه استغاثة في المعني ❦ الندبة ❦

هي نداء المتفجع عليه او المتوجع منه والتفجع يقع للتوجع من مصيبة
قادرة ورزية للجوارح جارحة قوله (ما للمنادي اجعل لمندوب) يعني من
احكام وأقسام الا ما استثنى كقوله وما نكر لم يندب كذا فمسل في سبك
المنظوم وكذا ينبغي ان يقدم الاقسام على الاحكام في اللفظ لكونها مقدمة
عليها بالطبع قال ابن هشام ومن الاحكام بناؤه مفردا واعرابه مضافا
وشبهه ومنها انه ينون نصبا ورفعا في الضرورة ومنها احكام التابع ولم يذكر
ذلك ابنه ولا هو أيضا ويدل على أن المندوب يتبع واجمعتي الشامتينا
وأجازة يونس وازيد الطويل اه ومثل في التصريح للمطول الذي ينصب
ياضار باعمرأ وهو محمول على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبي ويدل له قوله
بعد ذلك ولا يندب الا المعرفة ويستثنى من الاحكام لحوق كاف الخطاب

فيجوز

فيجوز في الندبة واغلامك وتقدم أنه لا يجوز في النداء لأن المندوب ليس
 منادي حقيقة بل بصورته ويدل لذلك أنه لا يراد منه اجابة ولا يطلب منه
 اقبال ومنع ذلك السير في قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف
 قوله ومنع الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لا تجوز تثنيته ولا جمعه لأن الحاق
 الالف هنا كالحاق الالف او الواو هناك وفرق البصريون بان هذه الالف
 لا تغير الملفوظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيئاً بخلاف حرفي التثنية والجمع
 وقال الشهاب قوله ما للنادي اجعل لمندوب يفيد ان المندوب المضاف الي ياء
 المتكلم تجوز فيه الوجوه السابقة اذا كان منادي فيجوز واعبد بكسر الدال
 او فتحها وواعبدا بقلب الياء ألفاً وواعبد بضم الدال فقوله الاتي وقائل واعبد
 يا واعبدا الخ بيان لما يقال اذا اريد الحاق الف الندبة لا مطلقاً ويتحصل من
 من الوصفين أن نحو واعبدا يحتمل أنه على طريق المنادي فتكون الالف
 بدلاً من ياء المتكلم ويحتمل ان الالف للندبة وان الياء التي هي المضاف اليه
 محذوفة ولا يضر احتمال الامرين للعلم بأنه مندوب بكل حال لوجود ما
 يختص بالندبة وهو وا فان اريد تعيين احد الامرين وجب نصب قرينة
 تدل عليه فليتامل قوله (وما نكر لم يندب) الخ قال الرضى ولا يندب الا
 المعروف علماً كان اولاً فلو كان علماً غير مشهور لم يندب اه وقديوخذ منه
 جواز ندبة النكرة المروفة الشمول قوله اولاً لذلك وهذا انما يوافق قول
 ابن خروف ان ظهر بندبها عذر جازت والا فلا كالموصول وأجاز الكوفيون
 ندبة النكرة مطلقاً وهذا انما هو في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول
 فيه وامصيتاه وان كانت المصيبة غير مروفة وعلي هذا قول الناطم وما
 نكر لم يندب استثناء من قوله ما للنادي اجعل كما اشرنا اليه سابقاً لكن
 بالنسبة للمتفجع عليه فتدبر وقواه ويندب الموصول البيت استثناء من
 قوله ولا ما ابهما لان المبهمة تشمل الاشارات والموصولات قال ابن هشام
 المبهمة المعلق قال الفار جواب اب المير المبهمة والابهام الاغلاق وما

فنهنا بالكسر والضم المراديينا
 (والكسر في التنوين والفتح
 الف في المذهب الكوفي قبل
 ذي الالف) (كو اغلام زيدني
 وزيدنا وان وقتت ذات بالها
 مملنا) (الكلمهم وهمز نحو عفر
 مع مايلي يحذف عند القرا)
 (وغيره الهمة يوليها الالف
 والفتح للكوفي من عن الف)
 (والف الندبة ليس ياتزم
 اذا التباساً امنوا كوا حكمهم)
 الندبة اعلام المتفجع باسم من
 فقده بموت او بغيبة كانه يناديه
 نحو وا زيدا والقصد الاعلام
 بمظمة المصاب ولذلك لا يندب
 الا باسم علم او مضاف اضافة
 يتضح بها المندوب كما ينضح
 بالعلم ولا يندب اي ولا اسم
 اشارة ولا اسم جنس مفرد اي
 غير مضاف لانها غير دالة علي
 المندوب دلالة يتبين بها عذر
 النادب ويجوز ان يندب الموصول
 اذا شهرته صلته شهرة تزيل
 ابهامه كقولهم وامن حفر بير

زمزماء واشتت بقولي وربما
 اغني عن اسم من ندب رزية او
 نحوها الى قولهم واتقطاع ظهرياه
 وقول الشاعر *تبكيهم دهما
 موعلة* ويقول سلمي وارزتيه*
 وارتد بقولي وكنادي اجمل
 المندوب في حكم وقسم غير ما
 عنه نفي ان المندوب اذا لم تلجعه
 الالف فانه يدني على الضم ان
 كان مفرداً وينصب ان كان
 مضافاً كما يفعل بالنادي واذ
 اضطر الى تنوينه جاز نصبه
 وضمه كما يجوز ذلك في المنادي
 فن شواهد النصب قول الراجز
 واقفعا واين منى فقمس
 فله حكمان بناء واعراب وهو
 على قسمين مفرد ومضاف
 لكنه لا يكون في افراده
 وضافته الامرفة والي هذا
 اشتت بقولي غير ما عنه نفي
 فانه قد تقدم الاعلام بان
 المندوب لا يسكون الا معرفا
 فانفتت مشاركته للمنادي في
 التنكير ونهت على الحاق الف

يحتاج الى التفسير والبيان مبهم لان المراد منه كانه مغلق عليه فهو كالمغلق
 على معناه قوله (ويندب الموصول بالذي اشتت) قال ابن هشام أرسل
 الكلام في الموصول هنا وقيدته في سبك المنظوم قال لا يكون مبهماً
 غير من الموصولة بمعنى كمن حفر بير زمزم وفي مثل هذا الاستعمال خلاف
 أعني أن يطلق العام ويخصص الى ان يبقى واحد والجمهور على منعه اه وفيه
 نظر وانما ذلك في الجمع لاني العام اذا لم يكن جمعاً وأل في الموصول
 موصولة والموصول صلة وأل هذه في قولي الموصول صلة للتعريف
 وقصدت بهذا الكلام التلميح والالغاز والذي يتعلق بالموصول وهو
 الذي دلنا على ان أل في النظم موصول لاحرف تعريف وفي قوله بالذي
 اشتت حذف العائد المجرور بالحرف ولم يكمل شروط الحذف لان
 التقدير بالذي اشتت به ولا يجوز ان يكون التقدير والمعنى بالصلة التي اشترت
 فلا يحتاج الى مجرور لان شهرة الصلة وحدها في نفسها لا تكفي في ندبة
 الموصول بل لابد من شهرة الموصول بها قوله (صله بالالف) أي جوازاً لا
 وجوباً بدليل قوله أولاً ما للمنادي اجمل لمندوب فانه يقتضي انه ان كان
 مفرداً معرفاً باني وذلك لا يتأتى مع الالف وقوله بمدفالمده والها لا ترد لكن
 قال الحفيد قال الانداسي يجب لحاق الالف مع ياليللا يلتبس بالنداء المحض
 وذكر الجامي ان المندوب يح نظير المستغاث بالالف وقضية انه مبني على
 الفتح وان توابمه لا ترفع ولا يقدر فيها الضم وسياتي عن ابن هشام ما يقتضي
 ذلك والفرق بينهما وبين المنادي المبني قبل النداء ان البناء فيهما بسبب النداء
 فلم يحتج الى بناء آخر بخلاف المبني قبل النداء وقال الشاطبي ان الضم يقدر مع
 الف الندبة فقال اذا قلت يا زيدا هـ مثلاً فالضم مقدر في آخر الاسم وليس مبني
 على السكون أو الالف اه وكون فتح ما قبل الالف بناء ظاهر اذا اتصلت
 الالف بآخر المندوب حقيقة دون ما اذا لحقت ما اضيف المندوب اليه نحو
 وأمير المؤمنين واغلام زيد او لينظر في نحو واغلام أحمد اهل هو مجرور

بالفتحة

بالفتحة الظاهرة كما هو مقتضى ما يأتي عن ابن هشام من أن الفتحة لا تحذف
 وأما نحو وأبدا للملك ونحوه مما جعل علماء بني الجزم بأن فتح ما قبل الالف
 بناء عند الرضي واتباعه لأن مدلول الجموع مندوب حقيقة وإن وقع
 للشهاب خلافه فلا يعول عليه وعبارته رحمه الله ينبغي أن المضاف إليه هنا أعني
 الملكا معربا متقدرا الجر ولا يقال أنه مبني على الفتح كما في وازيدا لأنه غير
 مندوب فليس منادي حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره
 الفتح لاجل الالف فيقدر الجر فليأمل اه وعلى قياسه يقال فيما إذا لحقت
 تابع المندوب فأنها تلحق آخر الصفة عند يونس وقال الخليل وس آخر الموصوف
 قال ابن هشام ويدل ليونس قولهم واججمتي الشاميتناه وجواز أن الموت
 الذي تفرون منه فإنه ملا فيكم وقوله لا تركن إلى الأمر الذي ركنت إبناء
 يعصرحين اضطرها القدر * اه معنى أن الفاء في الآية دخلت في الخبر لأن
 المبتدأ ووصف بما تدخل الفاء في خبره وحذف المائد المجزور في البيت وإن لم يكن
 الموصول مجزورا بما جره به ليكون موصوفه مجزورا بذلك فدل ذلك على
 أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد وقال في موضع آخر وقاس يونس لحاق
 علامة الندبة للصفة على لحاق المضاف إليه قال لأن الصفة قد تكون مع
 الموصوف كالشيء الواحد نحو لا غلام ظريفك وهذا زيد بن عمرو وله
 أن يحتاج إليها الرجل وجاءوا الجماء الغفير فجاءت الصفة لازمة وإن يقول
 الصفة عين الموصوف والمضاف إليه غير المضاف وقول الناظم ومنتهي المندوب
 يفهم أنها لا تلحق آخر الصفة وتلحق البدل والمطف النسق كما قال ابن الجبار
 وظاهر كلامه أنها تدخل البدل دون المبدل منه قال الشهاب ولا يبعد دخولها
 على كل منهما وكذا يقال في عطف النسق وقياس قول س أنها لا تلحق البيان
 والتوكيد وتدخل التوكيد اللفظي وإن أمكن أن يقال في الجميع أنه حيث
 ساغ دخول الالف على غير المندوب حقيقة لتثريته منزلة ساغ البناء على
 الفتح * (تنبيهات) * الأول في المرادي وغيره هنا أن إطلاق النحاة يقتضي

الندبة بقولي ومنتهي إذا فتح
 وصله بالالف فيقال في زيد
 وازيدا وفي عبد الملك وأبدا
 للملك وفي من حفر بير زمزم
 وأمن حفر بير زمزم ما فيجاء
 بالالف بعد فتح دال زيد وكاف
 عبد الملك وميم زمزم لأن آخر
 المضاف إليه منتهي المضاف
 وآخر الصلة منتهي الموصول كما
 أن آخر المفرد منتهاه ومن الندبة
 بالالف دون هاء قول الشاعر
 * حملت أمرا عظيما فاصطبرت له *
 وقت فينا بأمر الله يا عمرا
 والهاء من قولى مثل ما عائدة على
 الف الندبة أي أن كان منتهي
 المندوب الفاحذفت، لاتصالها
 بالالف الندبة فيقال في موسى
 وأموساه ثم قلت كذلك تنوين
 الذي به كمال من صلة أو غيرها
 أي كما يحذف الف ما منتهاه الف
 كذلك يحذف تنوين ما منتهاه
 تنوين من صلة أو غيرها وقد تناول
 غير الصلة آخر المفرد وآخر المركب
 بإضافة وغيرها نحو قولك في

زيد وابن عمرو ممدى كرب
وازيده وابن عمرو ممدى
كرباه ومثال حذف تنوين آخر
الصلاة وامن نصردين محمداه
واجاز يونس وصل الف الندبة
بآخر الصفة نحو وازيد الظريفاه
ويمضه قول بعض العرب
واججمتا الشامتيناه ثم اشرت
الى ما حكى ابن السراج ان قوما
من النحويين يجيزون فيما آخره
كسر أو ضم لا يفرق بين
شيء وشئ ابقاء الكسرة والضممة
وقاب الف الندبة بياء بعد الكسرة
وواو بعد الضمة ويجيزون أيضاً
فتح المكسور والمضموم وسلامة
الالف فيقولون في رقاش وارقاشيه
ووارقاشاه وفي عبد الملك واعبدا
لملكه وواعبد الملكاه وكذلك
يقولون في من سعى بقام الرجل
واقام الرجلوه وواقام الرجله
والمحافظة على الفتح وسلامة
الالف أولى ولذا قلت وفتحا
فضلاً وانما حكمت بجواز
الاتباع لما حكى الاخفش من

جواز الحاق الالف لما آخره الف وهاء وبه صرح بعض المغاربة وابن معط
في الفيته وابن الحاجب فقال في عبد الله واعبد الالاه وهاء منع الناظم لاستثقال
الالف وهاء بعدها الالف والهاء لكن هذا انما يقتضى المنع من الحاق
الالف والهاء لا الالف فقط فينبغي ان يذكر عند قوله وواقفا زدها سكنت
الح كما فعل ابن هشام في الحواشي الثاني قال ابن هشام افهم قوله ومنتهى
المندوب صلة بالالف ان الكسرة تحذف نحو وارقاشاه وكذلك الضمة نحو
وازيده وان الفتحة لا تحذف نحو واغلام احمد او امير المؤمنين الثالث
قال سعيد اذا ارادوا زيادة المد جملوا الاسم بين مدتين وخصوصاً الالف
لانها أبعد في المد ولا لباس الياء بياء المتكلم وان الواو يؤدي الى ما
ليس مثله (الرابع) قال ابن هشام في التذكيرة لم يوصل بواو في يازيد
وبياء في ياغلام الظريف كما تقول في مدة الانكار ازيدنيه واحمدوه
واغلام احمداه لوجهين أحدهما أن المراد مع الانكار حكاية اللفظ الذي
ينسب اليه معنى الانكار فوجب ان لا يغير فوجب ان لا يغير الف الانكار
بحسب الحال والثاني أن الف الانكار ليست في شدة اتصال الف الندبة
ومن ثم حذف التنوين لالف الندبة دونها ولم يبق فاصلاً بينها وبين المنسوب
فلذلك غلبت على الاسم بخلاف الف الانكار فلذلك غلبها الاسم فغيرها
والوجهان لابن جني قوله (متلوها ان كان مثلاً احذف) بان كان الفاً نحو
وام وساه وان كان همز تانيث اقر نحو واحمر آه وجوز الكوفيون حذفها
وعليه تحذف الالف أيضاً للساكنين وقولهم حسن لان قولك واحمر آه
اجتماع شبه ثلاث الفات يؤيده منيع ابن مالك من الحاق الف الندبة ما
آخره الف وهاء * هذا وقال الشهاب ولا يبعد تقدير الضم على المحذوفة
اه وهو ظاهر على كلام الشاطبي فتدبر وقال أيضاً لا فرق في المثل المحذوف
بين ان تكون جزء كلمة او كلمة كالمضاف للياء على لغة من يقلبها الفا كما يستفاد
من كلام الشارح آخر الباب اه وقال ابن هشام انما كان المحذوف الف

المقصود لان الطارئ يزيل حكم الثابت ولان الف الندبة كلمة والف المقصور
جزء كلمة ولانها اجتلبت للمد خذفها بعد ذلك غير لائق ولانها ثابتة في
نحو وازيدا والاصل مساوات المعتل للمصحح وهذا ينمكس بالنسبة الى
ان اللام ثابتة في الصحيح فيفسد ولانها تزيل التنوين فازالتها لالاف أولى
اه وقوله لان الف الندبة كلمة الخ يمارض ما قاله الشهاب الا ان يقال تعليل
ابن هشام نظر الغالب قوله (من صلة) قال في التوضيح نحو وامن حفريير
زمزماء قال الحفيد فان قيل لا تنوين هنا لان زمزم لا ينصرف قيل فيها
تنوين مقدراه أي بناء على أنه علم على البير وان اعتبر انه علم على القلب فهو
منصرف وأفاد كلامه أن التنوين المقدر يحذف ويوجه بكونه طردا
للباب او بانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق الف الندبة في الجملة فتحذف
لان ما قبلها لم يبق تاما قوله (نلت الامل) قال الشاطبي دعاء للمخاطب كمل
به البيت وهذا النوع من التكميل الذي لا يفيد معني قليل جدا في هذا
النظم قوله (والشكل حتما) الخ أي شكل المندوب وصورة المسئلة أنه اذا
اريد زيادة الف الندبة فيما ذكر فاذا اردت ذلك ابدلت من جنس الحركة
والافلوقيل واغلامك صح كما علم من اول الكلام ومما ياتي والتعبير بقولنا
ابدلت وقع في كلامهم قال الدماميني لا ينبغي ان يكون المراد البديل التصريفي
وانما ينبغي ان يكون معناه يوتي بدلا من الالف بحرف مجانس لما وليته
واعلم أنه اذا قيل واغلامه ونحوه فقياس ما امر ان يكون غلام في هذه
الامثلة منصوب وأن الضمائر المضاف اليها في محل جر اذ لا يتصور فيها
الاعراب التقدير قال ابن هشام وعلم انك لا تقول واوقاشيه ولا واعبد
الملكيه ولا واغلام زيدنيه خلافا للكوفيين وأجازوا ايضا واغلام
زيدناه وفي التسهيل وقد ذكر الالف مانصه ولا تقلب بعد كسرة فقال ولا
بعد كسرة اعراب ولا يحرك لأجلها تنوين بكسر ولا فتح خلافا للكوفيين
وذكر أيضا عنهم انهم اجازوا وجهين في نون التثنية وان يقال وازيدناه

ويثبت ان هذا حكم غير مختلف فيه بقولي لـكـهـم اسيه لكل التحوين ثم نهيت علي ان الفراء يحذف من أجل الندبة الالف والهمزة من كل ما فيه الف الثاني الممدودة فيقال في عفرأ واغفرأ وفي زكرياء وازكرياء وغيره يقول وازكريا آم واغفرأ آم ثم نهيت علي ان الكوفيين يجيزون الاستعناء بالفتحة عن الف الندبة فيقولون في ندبة زيد وازيد وليس لهم دليل على ذلك ثم نهيت علي ان الف الندبة لا ياتزم اذا امن التباس الندبة بالنداء وذلك بان يكون الحرف المستعمل واو يلم النادب عدم مشاركة بعض السامعين للمندوب في اسمه فان علم مشاركة في اسمه والحرف يا فلا بد من الالف (وقائل واعبد يا واعبدا * من في النداء اليا ذاك كون ابدا) (ومن يناد خاذفا أو مبدلا * فابوا عبدا يرا مستبدلا) (وحذف يا النفس امن في

ووازيدانية قال وهو عندي احسن لان اباحتم حكي واهنانية ولم يحك واهنانه قوله (لابسا) قال ابن هشام اسم فاعل من لبس الشيء بالشيء خاطه وقال الشاطبي يعني باللابس الخاط يطال لبست عليه الامر البسه اذا خاطته عليه فلم يعرف وجهه أي ان يكن الفتح يلبس المقصود من الكلام بما يذهب اليه الوهم وهو غير مقصود والوهم ذهب ظن الانسان الى الشيء وهو يريد غيره يقال وممت في الشيء بالفتح اتم وهما بالاسكان اذا ذهب وهما اليه وانت تريد غيره واما وهم في الحساب فهو بالكسر يوم وهما بالفتح اذا غلط وسها وهو غير الاول فأتيان الناطم بالوهم الساكن الهاء صواب قوله (وواقعا زدها سكت) لان الالف تخفي بالوقف فاذا الحقت الهاء زال الخفاء وقال ابن هشام سبب لحاقها زيادة المد لان الالف اذا ذاك تقبل زيادة مد على مدتها الطيبي لما حصل من التقاء الساكنين فيكون ذلك اعون علي ابلاغ الصوت بما حصل من اطالة المد وخرج بقوله واقفا حالة الوصل فلا يلحق فيها الهاء الا في الضرورة وفي التسهيل ان لحاق الهاء في الوقف غالب وهو مخالف لما يقتضيه ظاهر ما في النظم من التخيير وقال ابن عمرون اجاز الكوفيون لحاقها في الوصل وانشدوا كالك فينا يا اياه غريب واجاز الفراء ضم الهاء وكسرها ح فالضم تشبيها بهاء الضمير والكسر لالتقاء الساكنين وحمل البصريون البيت على الضرورة قوله (وان تشأ فالمد والها لا تزد) ظاهر كلام الشارح ان قوله فالمد مرفوع مبتدا وخبره محذوف اسيه كاف وقال ابن هشام انا اقرا بنصب المد دفعا لل تكرار اه أي لان قوله والها لا تزدح متكرر مع ان ترد ثم قال (فان قيل) قد لزمت التكرار لانه لما قال ماله نادى اجعل لمندوب علم ان مثلاً يضم فلما قال ضله بالالف علم انه يفتح لها ولزم من ذلك ان يكون على الجواز لا الوجوب (قلت) لافانه يمكن ان يقال مضموم تقديرآ وان كان مفتوحا لفظا ويظهر اثر ذلك في التابع فلما نص على انك

غير اندفع هذا الوم (فان قلت) لا يصح اطلاق التخيير لانه اذا البس
وجب لحاق مدات النسبة فلا ينبغي ان يلزم كلامه شيئا يلزم منه الاعتراض
عليه (قلت) اذا البس وجب استعمال وا كما تقدم له في قوله وغير والذي
البس اجتنب فالالباس مندفع باستعمال وا فلم يتميم المدات لدفعه اه
وقضية قوله قلت لافانه يمكن الخ ان المندوب اذا لحقته الالف مبنى على
الفتح وهو ما اقتضاه كلام الجامي وقدمر التنبيه على ذلك وقال الشهاب
(ان قلت) لافائدة في قوله والها لا ترد لانه معلوم مما قبله (قلت)
بل له فائدة لو اسقطه لالا- تمل ان قوله وواقفازدهاء سكت معناه زيادة
الهاء وحدها بدون الف الندبة وان قوله وان تشافا لمعناه الاذن في زيادة
المد فيكون الحاصل الاذن في كل منهما وحده فلما قال والها لا ترد دل على
ان معنى قوله وان تشافا لانه يكفي الاقتصار على المد وهذا يدل على ان المراد
بزيادة الهاء زيارتها مع المد في قوله والها لا ترد بيان لمراده بما قبله فتأمل
قوله (وقائل) قال ابن هشام خبر مقدم لا مبتدأ لان الظاهر ان من معرفة
ولانه لا ينحصر قائل ذلك فيمن ذكر اذ يقول واعبد يا من لغته فتحياء المنادي
ويقول واعبدا من لغته يا غلاما يا غلام يا غلام وقد يقال المراد
الاجتماع ولم يجتمعا الا لمن ذكر وقائل ماض محكي مثل باسط ودليل المضي
انه اخبار عن لغة قوم مضوا وانقرضوا ودليل الحكاية الاعمال ودليل
الاعمال التنوين ودليل التنوين عدم الاتزان بدونه ودليل هذا وجدان
ذي الطبع المستقيم والعروض قوله (واعبدا) قال الشهاب الظاهر
ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل
الالف لانه هذه الفتحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا هو مبنى لانه
مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتأمل * (تنبيه) * قال الناظم
والشارح وغيرهما فان قلت وانقطاع ظهري على لغة من سكن وجب ان
تحرك الياء لان الياء لا تحذف الا ان كانت مضافا اليها المنادي وهذا قد

نحووا غلام أهل وانه من
حذف النوا) اذا ندب المضاف
الى ياء المتكلم على لغة من اثبتها
مفتوحة زيدت الالف ولم
يحتاج الى عمل ثان لان الياء مبنية
لمباشرة الالف بفتحها واذا ندب
على لغة من حذف الياء مكثفيا
بالكسرة جعل بدل الكسرة
فتحة وزيدت الالف واذا ندب
على لغة من ابدل الياء الفأ حذف
الالف المبدلة وزيدت الف
الندبة كما يفعل بالمقصود واذا
ندب على لغة من ثبت الياء
ساكنة جاز حذف الياء وفتحها
واذا ندب مضاف الى مضاف
الى ياء لزممت الياء لان المضاف
اليها غير مندوب

﴿باب الترقيم في النداء﴾ - (ترقيم الاسم في النداء ان يحذف آخره كيأزي وياخفا) (وجوزنه مطلقاً في كل ما* (١٣٨) انت بالها وبه اخصص علماً) (ان يخل من اضافة مجاوزة

حد الثلاثي كمثل يانزا) (ويكتفي بحذفها التانيث من* (ماجازه كمثل يامر جازان) (واحذف مع آخر الذي منه خلا ما قبل ذا اين مزيداً ان تلا) (ثلاثة وفوقها وسكنا* (لاشبه ما فرعون قد تضمننا) (احترزت بقولي ترقيم الاسم في النداء من ترقيم غير المنادي في ضرورة كقوله* واضحت منك شاسعة اماماً* اراد امامة ومن ترقيم غير المنادي في التصغير كقولهم في اسود سويدوزي وخف رمخايزيد وخفاف ولا يشترط في ترقيم ما فيه هاء التانيث الا التبيين وعدم الاضافة فيستوي فيه علم وغيره وما هاؤه ثالثة وغير ثالثة فلذا قيل في شاة يشارجنى كما قيل في جارية جاري

اضيف اليها غير منادي قال ابن هشام انما هذا حذف لالتقاء الساكنين فلا يتوقف على ما ذكرناه ومن خطه نقلت قوله (ترخيم احذف آخر (المنادي) ظاهر كلام الاشعري ان الناظم اراد بما ذكره تعريف الترقيم وصرح به ابن هشام كما سيأتي وفيه انه ح غير جامع لانه لا يشمل حذف الاخر مع ما قبله مع انه ترخيم كما سيأتي ولا يصدق على هذا الحذف اعني حذف بمجموع الاخر مع ما قبله انه حذف الاخر لان المركب من الاخر وغيره ليس هو الاخر لا يقال اراد بالاخر ما يشمل ما قبله ايضاً لانا نقول مجازاً بالقرينة مع انه يردده قوله ومع الاخر الخ فالوجه ان مقصود الناظم بيان بعض اقسام الترقيم لا التعريف (فان قلت) قوله ومع الاخر لا يرد ما ذكر بناء على انه اراد اولاً بالاخر ما يشمل ما قبله واراد به في قوله ومع الاخر الاخر حقيقة فقط (قلت) لا يخفى ما في هذا من تمام التكاف وغاية الخفاء من غير قرينة فلا يجوز مثله في التعاريف وقد يقال مقصود الناظم التعريف لئلا يخل مع حذف لقرينة أي آخر المنادي وما قبله بدليل قوله الاتي ومع الاخر الخ وفيه تكاف كبير اترأخي ذلك قاله الشهاب ويمكن ان يقال انه تعريف ويراد بالاخر حقيقة والتعريف بالاعم جائز عند المتأخرين من المنطقة ويمكن ان يراد بالاخر ما يشمل ما قبله مجازاً والقرينة قوله ومع الاخر الخ وفائدته بيان ما قبل الاخر الذي يجوز حذفه لانه لا يحذف الا بشرط كما انه يشمل الاخر اذا كان كلمة من مجز المركب كما يدل له قوله والعجز احذف من مركب والحاصل انه

لا تستنكري عذري وعلى هذا نهيت بقولي وجوزنه مطلقاً في كل ما انت بالها ثم بينت انه اراد لا يرخم ما خلا من هاء التانيث الا بشرط العلمية وكونه خالياً من اضافة ومجاوزة احد الثلاثي كنزار فتناول

الخالى من الاضافة المفرد والمركب تركيب مزج كمعدى كرب وسبويه وتركيب اسناد كتابط شرآفات
سبويه حكى عن بعض العرب ترخيمه ثم بينت أن ما فيه هاء (١٣٩) التانيث لا يحذف في ترخيمه غيرها

أراد بالآخر ما يحذف علي طريق الاجمال ثم فصله بمد ذلك فتدبر	فقال في مرجانه يامرجان وان
* (تنبيه) * جوز الشارح أن يكون ترخيماً مفهولاً لاجله لأنه يتقدم	امرلوث مؤكداً بالنون الخفيفة
على عامله خلافاً لتعلب كما تقدم في بابه وأن يكون ظرفاً اي وقت ترخيم	من وءايي بمعنى وعدم ثم بينت ان
ويرده اشتراطه نفسه ان يدل على تعيين وقت او مقدار وأن يكون حالاً	الخالى من هاء التانيث اذا استوفى
مثل خشماً ابصارهم يخرجون وعليه يحتمل أن يكون ذو الحال الفاعل	شروط الترخيم وتضمن خمسة
أوما اضيف اليه المفعول أي مرخماً او مرخماً وجاء الحال من المضاف	أحرف فصاعداً يحذف في
اليه على الثاني لكون المضاف جزءاً من المضاف اليه لكن يرد أنه لا يتقدم	ترخيمه مع الآخر ما قبله من
حال المضاف اليه وزاد غيره تجوز ان يكون مصدراً لا حذفاً لأنه مرادف	حرف لين زائد ساكن غير مشابه
له قوله (وجوزنه) قال الشارح أي سواء كان علماً او غير علم وسواء كان	لواو فرعون في انفتاح ما قبلها
على أربعة احرف فصاعداً او اقل اه وبه يعلم ان مراد والده بالاطلاق	وعدم دلالتها على معنى فدخل في
انه لا يشترط في المؤنث بالهاء الشروط التي تخص الخالي منها فهو في مقابلة	ذلك نحو عمران وحماد واسماعيل
التقييد الاتي في قوله الا الرباعي الخ لا انه بمعنى انه لا يشترط فيه شيء اصلاً	ومسلمات وزيدان علمين ودخل
والافله كغيره شروط اخر ان لا يكون نكرة مبهمة ليخرج نحو قول	في ذلك حمادون ومنصور
الاعمى يامراة خذي يدي وان لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ليخرج نحو	وزيدون ومصطفون وملكوت
طلحة الخير وباطالة جبال وان لا يكون مختصاً بالنداء ليخرج نحو فاة	اعلاماً ودخل في ذلك جميعين
وان لا يكون مندوباً ولا مستغناً ليخرج نحو يا عمره وواعمرتا ولا مبنياً	ومسكين وغسلين وعفريت
قبل النداء كما نص عليه ابو حيان واقره الدماميني والسيوطي قال الشهاب	اعلاماً فخرج بذكر الزيادة نحو
لكن قضية هذه المقابلة جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو مع اضافة وليس	مختار علماً فان ألقه بدل من ياء
كذلك فالمراد بالمقابلة في الجملة اه وبه يعلم ان تقييد التسهيل بالمنادي المبنى	اصلية وخرج بقولي ثلاثا
لا يكفي وان قول الشاطبي لو قال * ترخيماً احذف آخر المبنى في * ندا سوي	او فوقها نحو عماد وسعيد وثمود

لان حرف اللين فيها تلي حرفين وخرج بالسكون نحو هيسخ وخرج بتني مشابهة واو فرعون ما قبل آخره
واو اوياء ساكنة مفتوح ما قبلها غير دالة على معنى كفردوس وغريق علمين ولا يخرج مصطفون علماً فان

وواوه زيدت لمنى (وليس هذا النوع مستثنى لداء يحيى مع الجرمى ويحيى انفرادا) (بحذف ساكن ثلاثي
كيا* يزيد او واو ثم و فادريا) (وليس ﴿١٤٠﴾ شرطاً لئلا ساكن حذف* لديه بل منه العموم قد عرفت)

(فنى قطر قم قالاً يازي* مع زنى يزيد للفراعنة) (ولا يجوز فى ثمود أى ثمو* بل حذف واوه لديه يلزم) (وعنده يجوز ترخيم حكم* ونحوه من الثلاثي العلم) (ووافق السكسائي اهل البصرة* في منع هذا ظافرا بالنصرة) (ولم يرخم نحو بكر احد* اذ بزوال الراء نظير يفقد) (والمعجز حذف من مركب وفى* مضمن الاسناد نزراً اذا قتي) (والفائى عشر حذف مع عشر* مرخما علم انى اذكر) (وصاح في الصاحب قالوا او كرا* في كروان وهما قد ندرا) (ورخم المضاف اهل الكوفة* كذا لهم مقالة مروفه) (ترخيم فملياً بحذف الثانى	المندوب فالحذف كفى* لتضمن ما فاته من شروط ترخيم ذى الهاء اه لا يبنى بالشروط واء علم ان اباحيان قال فى شرح التسهيل بعد ان ذكر انه لا يرخم الاسم الا لزم للنداء واما ملائم فليس ترخيم ملثمان بل بناء على مفعول من اللوم اه وان اطلاقهم يقتضى عدم ترخيم المنسوب ولو بدون الف الندبة كما صرح به الرضى وقال ان س نص عليه فلا حاجة لقول الشهاب انه ظاهر كلام الاشمونى ومفهوم كلام الرضى ولا وجه لتقييد السيوطي في الجمع بما لحقته الالف وان ابن خروف اجاز ترخيم المستغاث اذا لم يكن باللام كقوله* اعلم لك ابن صمصمة بن سعد* كذا مثلوا قال الشهاب وفيه نظر لانهم قالوا ان الاستغاثه تختص بيا فتأمل وفى المرادى قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بنير يا وذلك ممنوع اه* (تنبيهان)* (الاول) اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب ان تلحقه هاء ساكنة قيل هى هاء السكت وقيل هى التاء المحذوفة اغيدت لبيان الحركة وقد يعوض عنها الف وقد يوقف بلا هاء ولا عوض قال أبو حيان أطلقوا الحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخم على لغة من لا ينتظر لم تلحق لانه نقض لما عزموا عليه من جملة اسماء تاما حين بنوه على الضم ويؤيده ما ياتي فى بعلبك (الثانى) ادعى أبو حيان ان المفرد المعرفة مختلما بقاء التانيث يجوز بناؤه على الضم كما هو مقررو ويجوز اعرابه بالنصب تشبيها له بالمضاف فجعل الفتحه في نحو ياطلحة حركة اعرابية وان هذا خصوصية له من بين المناديات يجوز بناؤه تارة واعرابه اخري وعلى اعرابه جاء قوله* كليني لهم يا اميمة ناصب* ولم ينون لانه غير منصرف وقيل هو مبنى على الفتح لان منهم من
---	---

من* شرطيه واستعمال ذارأي يهن) (ترخيم فعلاً لا بحذف يا وما* من بعدهما مع الف تقدما) يبنى
الاشارة بقولي وليس هذا النوع الى ما قبل آخره واواو يا ساكنة مفتوح ما قبلها غير دالة على معنى كفرعون

وغرنيق علما فان الفراء والجرمي لا يفرقان بين واو و فرعون وواو منصور ولا بين ياء غرنيق وياء مسكين بل
يملان جميعاً بالحذف في الترخيم وغيرهما لا يري ذلك بل (١٤١) يقولون يافرعو وياغرنى وانفرد

بني المنادي علي الفتح وعليه جاء قوله * ياربح من نحو الشمال هي * بفتح
الحاء ولا يمكن دعوي اعراب ربح لانه لم ينون مع كونه منصرفاً بخلاف
اميمة قوله (والذي قدر خما بحذفها و فره بعد) هذا مذهب اكثر النحويين
واجازس ان يرخم ثانياً على لغة من لم يراع المحذوف قال أبو حيان الصحيح مذهب
س وبه ورد السماع ثم قال والوجه ان في ذي التاء الذي هو أكثر من أربعة احرف
وجهن أحدهما وهو الكثير الشائع ترخيمه بحذف التاء فقط والثاني وهو
قليل ترخيمه بحذف التاء وما يليها ومنه احارب بن بدر ويا ارط انك فاعل وهو
نظير الحذف في منصور قال الاستاذ أبو عبد الله الصغير قياس ارطات على
منصورين لانه مثله بخلاف حارثة فيحتاج الى نظراهما اي لان ما قبل الآخر
في حارثة ليس حرف لين * (تنبيه) * اعترض بقوله والذي قدر خما الخ
بين ذكر أقسام ما يندب وتميزه مما لا يندب وكان ينبغي ان يؤخره فيذكره
مع الكلام في بيان ما يحذف للترخيم فان قلت فقد قال أول الباب احذف
آخر المنادي فهلا عترضت عليه هناك قلت لم يذكره هناك لبيان ما يحذف
وانما ذكره لتعريف الترخيم قوله (الا الرباعي فما فوق العلم) الخ قال
الرضي انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف
بالترخيم وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم
نقصاً قياساً مطرداً عن أقل ابنية العرب أي عن الثلاثي بلاعة ظاهرة
موجبة بخلاف نحو يدودم فان النقص فيه وان كان بلاعة لكنه قليل غير
قياسي والشذوذ لا يعم به وبخلاف نحو عم وشج فانه وان كان قياسياً لكنه
لملة ظاهرة موجبة لجهة الى الحذف فان قلت المنادي المرخم مبنى والاسماء

الفراء باب يما مل الرباعي
علي معاملة الخماسي وغيره
فيقول في عماد ويزيد وحمود ياعم
وياز وياثم ويجيز أيضاً ابقاء
الالف والياء ولا يجوز ابقاء
الواو لان بقاءها يستلزم
عدم النظر اذ ليس في الاسماء
ما آخره واو مضموم ما قبلها
الا هو وذو الطائية ولا يشترط
الفراء في الساكن الذي
يحذف مع الآخر كونه ذا لين بل
يسوي في ذلك بين ذي
اللين وغيره فيقول في قطر
علما ياقم قال لانه اذا قيل ياقط
بسكون الطاء لزم من ذلك
عدم النظر اذ ليس في الاسماء
ما آخره حرف صحيح الساكن
الاما شبه الحرف نحو من
وكم ومما انفرد به الفراء
ترخيم الثلاثي المحرك الوسط

كحكم فانه اذا قيل في ترخيمه ياحك يلزم منه عدم النظر اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما هو على حرفين
ثانيهما محرك كغديد فلو كان الثلاثي ساكن الثاني ككبر لم يجز ترخيمه باجماع لان ترخيمه موقع في عدم

النظير وتناول المركب من قولي والعجز احذف من مركب نحو مدي كرب وبخت نصر وسيبويه وتابط
 شراً ولا يتناول نحو امري القيس (١٤٢) وعبد الله لانه قد تقدم التنبيه على أن الخلو من الاضافة من

شروط الترخيم وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسناداً كتأبط شراً وهو جائز لان سيبويه حكى ذلك في بعض ابواب النسب فقال تقول في النسب الي تأبط شراً تأبطي لان من العرب من يقول يأتأبط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم من ذلك ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقد نهت على ذلك بقولي وفي مضمن الاسناد نرا اذا اقتضى يقال فقوت الشيء واقتضيته بمعنى تتبعته ثم نهت على أن اثني عشر اذا كان علماً يقال في ترخيمه يا ابن بحذف الالف مع عشر قال سيبويه واما اثني عشر فاذا رخمته حذفت عشر مع الالف لان عشر بمنزلة نون مسلمين

المبذبة تكون على أقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المرب وضمه مشبه للرفع على ما ينشئ قبل وانما رخم المؤنث بالهاء وان لم يبق على ثلاثة احرف بعد الترخيم لان بقائه على ذلك ليس لاجل الترخيم بل مع الهاء كان ناقصاً عن ثلاثة لانها كلمة اخري لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب (تنبيه) *أجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة قياساً على قولهم اطرق كرا وفي هذا المثل شاهد على نداء اسم الجنس مجرداً من حرف النداء وهو قليل كترخيمه وعلى حذف متلوا اخر بالشرط وعلى عدم انتظار المحذوف لانه لما حذف النون والالف بقي يا كرو فقلب الواو الفاء لجر كم وانفتاح ما قبلها ولو نوى المحذوف لكانت الالف في نية الوجود فلا يصح القاب لما علمت من قوله بعد ان حرك الثاني بل يقال ح يا كرو بالفتح قوله (واسناد) أي في الغالب بدليل قوله الاتي وقل النخ قوله (متم) كانه احتراز عن النسبة الاضافية والتوصيفية قوله (ومع الاخر احذف) النخ لانه لما حذف الاصل وهو الاخر تجرأ المحذف على الزائد لانه اضعف كما انهم لما صححوا في النوزان والفلان صححوا في الدوران والهيان وان لم يوجد الساكن حملوا على اللام اذ كانت أولى بالاعلال وقد صحت واذا كانوا قد اتبعوا زائداً زائداً في حني فاتباع زائد أصلياً أحق وانما لم يحذف الزائد الساكن لانه يتعاصي بحركته على المحذف واذا لم يحذفوا الياء في الوقف في رأيت القاضي لكونها كانت في الوصل بحركة بخلافها في جاء القاضي ورأيت القاضي فلان لا يحذفوا في هيئخ وبقنور الحرف حالة تحركه أحق وأولى ولهذا قال ابن اياز لو وقفت على نحو رأيت القاضي على

هذا نصه وكثر دعاء بعضهم بعضاً بالصاحب فاشبهه الم فرخم بحذف بائه كقول الشاعر
 يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والقتاب والجلس *أراد يا صاحبي ومثل شذوذ قولهم في صاحب لغة

ياصاح قولهم في الكروان اطرق كرا وفي هذا شذوذان آخران أحدهما حذف حرف النداء مما يوصف به
أى والثاني ترخيمه على تقدير الاستقلال ولذلك أبدلت ﴿ ١٤٣ ﴾ واوه الفا ولورخم على لغة من ينو

لغة من يسكن الياء في النصب جاز حذفها قال ويقويه مقارنة الحركات للسكون
وانما لم يحذف ما لم يكمل أربعة فصاعدا لعدم الطول ولذا خففوا في ما انا بالذي
قائل لك سواء دون ما انا الذي هو قائم ولانه يخرج عن الاعداد الاصول
الى غيرها وفي شرح جمع الجوامع للسيوطي وما فيه زيادتان زيدتا معا
يحذفان وذلك الف التانيث كحمر اء والالف والنون في نحو سكران وعلامة
التثنية والجمع الى ان قال وله ثلاثة شروط الاول كون زيادتهما معا فلولا زيادا
معا كملباء لم يحذف لان الاول ي زيدت لتلحق ما زيدت الاخرى له وهو
فعال بيناء سرداح وززال وكذلك حولا ياوردايالا يحذفان لانهما لم يزاذا
معا لان الاخيرة جاءت للتانيث بعد ما كانت الاولى الا لاحق الثاني
ان يبقى الاسم على ثلاثة فان بقي على اقل لم يحذف ككيدان وبنون علما
الثالث ان يكون اول الزياتين ساكنا فان كان متحركا لم يحذف كقربي اه
وقضيته عدم اتحاد ذي الزياتين وما يحذف منه ما قبل آخره في الشروط
الا ترى انه منعه حذفها اذا لم يزاذا معا وان وجدت فيهما شروط الناظم ولم
يعتبر في ذي الزياتين كون الاول حرف لين بل مجرد سكونها ولذا منعه
من حذفها من قربي لعدم سكون الاول لا لعدم كونها لينا ويمكن ان
لا يخالف ما ذكره ما ذكره الناظم بان يجعل في مفهوم بعض شروطه تفصيلا
نعم ما ذكره في الشرط الثاني صرح الرضي بخلافه فانه لما قال ابن الحاجب
فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر
من اربعة احرف حذف حرفان شرحه بما ينبغي الوقوف عليه ثم قال وقوله
وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح لافي قوله زيادتان

المحذوف لقليل كرو وزعم بعض
أهل اللغة ان ذكر الكروان
يقال له كرا فعلى هذا ليس في
قولهم اطرق كرا الا حذف حرف
النداء وأجاز الكوفيون ترخيم
العلم المضاف كقول الشاعر
* ابا عرولا تبعد فكل ابن حرة *
سيدعوه داع مية فيجيب *
وهذا وأمثاله عند البصريين مثل
قول الآخر * الاضحت حبالكم
رماما * واضحت منك شاسعة
أماما * فرخم امامة مضطرا
فهكذا رخم الآخر عروة
مضطرا لان النداء واقع على
المضاف لا على المضاف اليه وأجاز
الكوفيون أيضا ترخيم فعلايا
يحذف الياء والالفين اللذين
اكتنفها (وان نويت بعد
حذف ما حذف * قالبا في
استعمل بماله عرف) (واجمله

ان لم ينو ساقط كما * لو كان بالاخر وضعا تماما) (فقل على الاول في ثمود يا * ثمود يا ثمى على الثاني بيا) (وصميان
صمى اجعل وصما * يقول من لم ينو ما قد عدما) (وفي علاوة علا واذكر ويا * علا ان لم يكن التانويا)

(والتزم الاول في كسله * وجوز الوجهين في كسله) (كذلك الاول لازم اذا * يعدم بالثاني نظيرا
يحتذا) (كجبلوي وكطيلسان *) (١٤٤) (بالكسر حين اسمين يحملان) (ونحو قاضين علي الوجهين ما *)

عن رد لامة غني ان رخا (في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبـون وقلون ودي برخم بحذف
(وان ترخم ما بشدخما * من زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله أيضا
بعدمه مدفا جعل المدغما) (محركا كانت كذلك كما قلنا في ثبة وشاة ثم قال وانما لم تحذف زيادتا بنون لانها
كاصله وان عدم * تحريكا اصلها غير تابناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكأنه * مثل ثموداه فليتا مل
ففتحـه التزم) (وان نوي ذلك ويوخذ من قوله وكأنه * مثل ثمود انه يحذف آخره كما يحذف آخر ثمود
المحذوف والمدغم لم * يسبقه وقد يدل على ذلك أن مراد السيوطي بقوله فيما خرج بشروطه لم
مدفالسكون ملتزم) (ومن يحذف انه تحذف احدهما فقط وهو الآخر والالزم امتناع الترخيم مطلقا
يقل يا حارضم مطلقا * ومذري ولا وجه له قوله (احذف الذي تلا) قال الشهاب والظاهر أن حذفه معه
الوجهين ان يفترقا) (الاكثر جائز فيجوز الاقتصار على حذف الآخر فلا يرجع قوله (ان زيد ليـنا) يشمل
في الترخيم ان يحذف ما يحذف جمع المذكر السالم * مسمي به مع أن في ترخيمه الالتباس بالمفرد فهذا يدل
وينوي بـثبوتـه فلا يغير ما بقي على عدم الالتفات لهذا الالتباس خلافا للـكوفيـن حيث * منه و اترخيمه
وقد يحذف ما يحذف ولا ينوي لذلك على اللغتين وهو مفروض في صيغة الرفع لانه بعد حذف الواو والنون
ثبوتـه فيعطى آخر ما بقي ما يحق يكون الآخر مضموما وقضية ذكر لين بعدم قوله زيدانه يحترز به عن
لمثله الكائن آخر في أصل زائد ليس ليـنا ومثاله شمال فالهـزة زائدة غير لين واخرج الاشموني بقواه
الوضع فيقال على الوجه الاول ليـنا سفرجل وفيه انه لم يدخل فيما قبله وهو زيد بل هو خارج بقوله زيد
في حارث وجمعـه وقطر يا حار ولا يـتمـين ان يـجـمـل الخارج بزيد وبلينا ما كان من حروف العلة كما لا يخفى
ويا جعف ويا قـطـ وعـلي الوجه لان الناظم جعل قوله ان زيد قيدا في حذف الذي تلاه الآخر وهو مطلق
الثاني يا حار ويا جعف ويا قـط قوله (سا كـنا * كـمـلا اربعة) ينبغي ان يشمل يضربان ويضربون علما وبه
وكذا يقال على الوجه الاول في صرح الرضـي قال أبو عبد الله الصغير جعل اللين شاملا للمحرك فلذلك اخرجـه
ثمود وصيـان وعلاوة علمين بقوله سا كـنا بخلاف قوله في باب التـكـسير * المـلـك ليـنا ويـجـوز فتح لا *
ياثـمـو ويا صـمـيا ويا علا وعلى الوجه الثاني ياثمي ويا صمى ويا علا كما يقال في جمع جر واجرا محققا

وجراء والاصل اجرو وجر او ترك على الوجه الاول ما قبل المحذوف على ما كان عليه لان المحذوف منوي

محققاً من لين وكسرها أي ذالين قوله (والمعجز احذف من مركب)
يدخل فيه المركب المددي خمسة عشر وقد يتوهم أنه اذا رخم بحذف عجزه
ولم ينو المحذوف كما هو اللغة الثانية لا ينو الجزء الباقي على الضم بل ينو
ضمه كما هو حكم المبني قبل النداء وليس كذلك لأنه اذا لم ينو المحذوف
يقدر اسماً مستقلاً وهو لو كان اسماً مستقلاً كان مربوحو يستحق ضم آخره
وصرح أبو حيان عن البصريين بضم آخره وعمهم في المركب المزجي فقال
سواء كان مثل حضر موت او خمسة عشر اوس واذا رخت اثني عشر واثننا
عشرة حذفت المعجز مع الالف لان عجزها بمنزلة النون فكانت رخم اثنتين
واثنتين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما تضاف اخواته واعلم أن ما صرحوا
به هنا من ترخيم نحو س مشكل على ما جزموا به من انه يشترط في الرخم
ان لا يكون مبنيًا قبل النداء وتصوير ذلك بلغة اعرابه اعراب ما لا ينصرف
كما هو احد لغاته كما قال الشهاب بعيد جداً وكذا قوله اللهم الا ان يستثنى
المركب هـ هذا وقال الدماميني المنصوص انك اذا رخت نحو خمسة عشر
حذفت عجزه ثم وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين وحكي صاحب البسيط
ان بعضهم وقف بالتاء لما كانت وسطاً تشبيهاً بتاء بنت واخت وليس بصحيح
واذا رخت نحو بعلبك ووقفت فعلي لغة من ينوي ذلك تقول يا بعلبك بهاء
السكت وان شئت لم تات بالهاء ووقفت باسكان الاخر واما على لغة من لم ينو
فيتجه الوقف بالاسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب الرخم
عند الوقف قوله (وذا عمر نقل) اي في باب الاضافة حيث قال من جملة كلام
ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل ونص في باب
الترخيم على المنع قال في التصريح واذا كان لا مجتهد في مسألة واحدة نصان
فالمعمل على المذكور في باب * وأقول في المهمل الصافي للبدر الدماميني
لا تمارض بين المحامين اذ ما نقله في ابواب الترخيم محمول على المستعمل عند
اكثر العرب وما نقله في بعض ابواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل

الثبوت ولا يقال في مسلمة يامسلم
ليلا يتوهم ان المقصود مذكر
وانما يقال يامسلم بفتح الميم فان
ذلك يمنع التوهم فلو كان المؤنث
بالتاء علماً كمسلمة جاز ترخيمه
مطلقاً لعدم المانع وتعيين
الترخيم على تقدير ثبوت المحذوف
ان اوقع تقدير الاستقلال في
عدم النظير كجبلى علماً فانه لا
يجوز ترخيمه على تقدير
الاستقلال لاستلزام ذلك قاب
واوه الفا لتحركها وفتح اقبلها
وليس في الكلام فعلى الا والفاء
مزيدة للتانيث غير منقلبة عن
واو ولا ياء فوجب منع الوجه
المؤدي الى ذلك وتعين الوجه
الاخر الذي ينوي فيه ثبوت
المحذوف لان ذلك فيه ما دون
فيقال يا حبلى وهذا الوجه أيضاً
متعين في طيلسان بالكسر في

عند بعضهم وقوله وبدل علي ذلك ان من العرب من يفرّد ويقول ياتابط
 اقبل يشمر بما اشرنا اليه اه وقضية كلامه انه فهم كلام س في باب الاضافة
 على أن المراد الافراد على وجه الترخيم ونقل اولاً كلام التوضيح واعترض
 على تمييزه بالزعم لان المسئلة مسطرة في كلام س ثم قال ولعل ابن هشام
 راي قوله في باب الترخيم فاستصعب نقل ابن مالك خلافة اه واقول ابن
 هشام تابع لابي حيان فانه قال لم ينص س على ترخيمه ولا نعلم خلافاً عن
 احد من النحويين ان المحكي لا يرخم الاما توهم هذا الرجل على س
 وقد كرر ذلك في كتبه وليس بصحيح لان س لم ينص على ترخيمه وانما
 اراد ان من العرب من يفرّد لا على جهة الترخيم قال الشهاب ولا يخفى ان
 هذا اراد بالصدر من غير ذكر مستند ومثله خصوصاً مع مثل هذا
 الامام مالك النحاة الاعلام من اخش القبائح ونموذ بالله من شرور انفسنا
 وهل يحتمل قول س لان من العرب من يقول ياتابط الانقل الترخيم
 عن بعض العرب وهل يفهم من له ادني عقل فضلاً عن زيادة ادني فضل
 غير الترخيم فيا عجب احضر ولا حول ولا قوة الا بالله اه وبه يعلم رد كلام
 المرادى الماخوذ من كلام شيخه ابي حيان فراجع قوله (وان نويت بعد
 حذف ما حذف) الخ يشير الى ان في ترخيم المنادي لغتين الاولى ان ينوي
 المحذوف وهي المشار اليها هنا وهي الاكثر (فان قلت) المحذوف لعلامة موجبة
 قياسية يكون نسيا منسيا ولهذا صار ما قبل في المحذوف في يدودم معتق
 الاعراب والمحذوف للتخيم محذوف لعلامة موصوفة فكان القياس ان لا
 يكون الاكثر ابقاء الحرف بعد الترخيم على ما كان (قلت) القياس يقتضي
 ذلك لكن لما كان الترخيم لعلامة قياسية قريبة من الايجاب لطلبهم التحقيق
 في النسخ باقصى ما يمكن صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فهو مل
 الارخم في الاغلب معاملة عصي وقاض والثانية ان لا ينوي وهي المشار اليها
 بقوله واجمله ان لم ينو الخ قوله (فالباقى استعمل) الخ اورد على اطلاقه

اللام لو كان علماً فيقال ياطيلس
 ولا يقال ياطليس لان ذلك
 موقع في عدم النظير أيضاً اذ
 ليس في الكلام اسم على فيعمل
 صحيح العين ولا على فيعمل ممتلئها
 بل التزم في الصحيح الفتح
 كضيم وفي المعتل الكسر كسيد
 ولا اعتماد بالناسد فلو سمي
 بهيمان ثم رخم لم يرخم الا على نية
 المحذوف لان ترخيمه على تقدير
 الاستقلال يوقع في عدم
 النظير وكذا لو سمي بهذريان
 أو حذرية لم يرخص الا على نية
 المحذوف لان ترخيمه على تقدير
 الاستقلال يوقع في بناء مهمل
 وهو فعل ولو سمي بقاضين ونحوه
 من جميع المعتل اللام لقييل في
 ترخيمه ياقاضي على الوجهين
 لان اليا التي هي لام السكامة
 جذفت للملاقات ياء الجمع فلما

حذفت ياء الجمع ونونه ترخيمًا
عادت الياء الأصلية لزوال سبب
حذفها ولا فرق في هذا بين لغة
من نوى ولغة من لم ينو والآن
من لم ينو يقدر ضمة الياء ومن
نوى لا يقدرها ومثل قاضين
مسمى به قاضى مسمى به واشترت
بقولي وإن ترخم ما بشد ختام من
بعدمه مدالى نحو محاج وتحاج فان
محاجا ان كان اسم مفعول قيل
في ترخيمه يا محاج وإن كان اسم
فاعل قيل في ترخيمه يا محاج
هذا على لغة من نوى المحذوف
لأنه لما حذف ثاني المثليين بقي
الاول ساكناً بعد ساكن
فاجبى الى التحريك فراراً من
التقاء الساكنين فكان أولى
الحركات ما كان الساكن
متحركاً به في الاصل واما تحاج
فاصله تحاجب سمي به ورخم ولم

مثلتان ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد الالف فانه يحرك بحركة اصله
ان كان محركا والالف بالفتحة دفعا لالتقاء الساكنين على غير حده والثانية ما
حذف لواو الجمع نحو قاضون فانه اذا رخم يحذف الواو والنون رد اليه ما
حذف منه وهذه لا ترد عليه لانه يختار كإبن الحاجب عدم الرد فان الساكن
الاخير كالثابت لفظاً قوله (واجعله ان لم ينو) الخ عبارة التسهيل ويمطى
آخر المقدر التمام ما يستحقه لو تم وضعاً وان كان ذا لين ضعف ان لم يعلم له
ثالث وجيء به ان علم وقوله لو تم وضعاً قال الدماميني فيجب ظهور الضمة
فيه ان كان حرفاً صحيحاً نحو ياهرق وتقديرها في نحو ياساري في ترخيم
سارية وثبوت الياء دليل على تقدير الضمة فيها وقوله وان كان ذا لين
ضعيف ان لم يعلم له ثالث قال الدماميني فيقال في شاة ياشاه برد الهاء
الأصلية المحذوفة ولا يعني بالثالث لام الكلمة على الخصوص بل مراده
الثالث المحذوف سواء كان لا مأكشاة او غير لام كما تقول في ترخيم
شاة ودية ياوشى وياودي برد الفاء المحذوفة ورد العين الى سكونها عند
الاخفش وياوشى وياودي برد الفاء فقط وابقاء حركة العين عند سفتقلب
الياء الفاء * (تنبيهه) * قال في التوضيح وتقول على هذه اللغة يا كرا
بإبدال الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها اه (فان قلت) مقتضى ما علل
به قلب الفاء في هذه الحالة ان تقلب الفاعل على لغة من ينتظر أيضاً فما بالها
لم تقلب عليها (قلت) لان من شروط القلب ان لا يليها ساكن وهو
موجود تقديرآ على لغة من ينتظر وقد اشرنا الى هذا عند قوله الا
الرابعي فما فوق العلم فتدبر قوله (فقل على الاول في ثمود ياءمو) اى
على لغة من ينوى المحذوف وهو حينئذ مبني على ضمة مقدرة على
الحرف المحذوف وهل يجوز في تأبعه بناء على أن الرخم يتبع كما أجاز الجمهور
وان منعه الفراء والسيرافي واستتبعه ابن السراج الرفع فيه نظراذ لا ضم
في الحرف الذي حقه الضم قوله (ويأتي على الثاني يا) أى على لغة من

لا ينوي المحذوف وهو ح مبني على ضمة مقدرة على الواو المنقلبة ياء لتطرفها
بعد ضمة ويجوز في تابعه الرفع وإنما لم يقل على هذا ياءم وليلا يلزم عدم النظير
اذ ليس في العربية اسم مرب آخره واو لازمة قبلها ضمة والمنادى المفرد
العلم وان كان مبنيًا إلا أنه في حكم المرب لعروض بنائه لان حركته تشبه
الأعراب واعلم ان نظير ثمود قارون فيقال فيه على الثاني يا قاري ولا يلتفت
الى هذا اللبس قوله (والنزم الاول في كمسمة) أي من كل ما يوهم تقدير
تمامه تذكير مؤنث كما هو صريح التوضيح ويتبادر منه انه لا يلتفت الى
غيره كاللباس المثني والجمع بالمفرد كما أشرنا اليه فيما رولا الى اللباس المركب
بالمفرد كما في ترخيم حضر موت اذا كان هناك من اسمه حضر موت
وحضر وقيل يا حضر بالضم وقال أبو حيان انه يلزم ج ترخيمه على لغة من
ينتظر ونحو ذلك وكان وجهه ان اللباس فيما اقتصر عليه الناظم اشد
وأغلب وذكر في التسهيل والكافية ان الاول يلزم أيضاً فيما يلزم بتقدير
تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه
يا طيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز بالضم لانه ليس في الكلام فيعمل
صحيح اللام الاماندر وتركه هنا لما فيه من الخلاف لان السيران والمبرد
لم يعتبراه كذا في المرادي والاشموني وفيه أن الناظم لم يهمله هنا بالسكينة
بل في مسألة ثمي ايماء اليه كما قال ابن غازي قوله (وجوز الوجهين في كمسمة)
اي بفتح الميم مسمى به وما ذكره الناظم هنا من الفرق بين العلم والصفة
هو الذي دل عليه كلام س وان سوي في التسهيل بينهما ووجه ما أشار اليه
س ان اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب فاذا كان الاسم علماً
جاز الترخيم على اللغتين من غير اعتبار لبس او عدمه قال الشاطبي لان
الاعلام ليست موضع لبس لجواز تسمية المذكر بما فيه الهاء وتسمية
المؤنث بما لا هاء فيه اه وحاصله ان الهاء في الاعلام لا تدخل لها وجوداً
او عدماً في اللبس ولا عدمه فوجودها لا يدفعه وعدمها لا يوجب له لكان

لبس

لبس المذكور بالمؤنث والافحذفها يوجب اللبس بشخص آخر كما في مسئلة
 فانه يلبس بمسلم بفتح الميم مسمي به امكن مثل هذا اللبس لا يلتفت
 اليه كما تقدم كالاتباس في المنسوب كزيدى اذ لرضم التباس ببناء المنسوب
 اليه او كسر التباس بالمضاف الى الياء فتأمل وبه يظهر تمثيل المرادى التقدير
 الضمة على لغة من لا ينوى المحذوف اذا كان ما قبل المحذوف مع لا بناجي في
 ترخيم ناجية مع أنه ملبس لكن يحتاج الى تقييده بما اذا كانت ناجية علما
 بهذا وينبغي ان يكون الترخيم على اللفتين متممًا فيما اللبس كل منهما نحو
 فتاة فانه لو رخم بحذف التاء بقى آخر الباقي ساكنا فيلبس بياقي غير مرخم
 واعلم ان الشاطبي نقل عن س انه قال بعدما اطلق الجواز في ترخيم الاءلام
 واعلم انه لا يجوز ان يحذف الاء وتعمل البقية بمنزلة اسم ليس فيه الاء اذا
 لم يكن ايضا خاصا غالبا من قبل انهم لو فعلوا ذلك التباس المؤنث بالمذكر
 وذلك انه لا يجوز ان تقول للمرأة ياخيث اقبلي اه وهذا التمثيل من س
 يفيد انه لا اثر للقرينة الخارجة عن الاسم وان دفعت اللبس فان اقبلي دافع
 للباس ولا يتوهم انه منحرف عن اقبل اذ الفرض انه نداء للمرأة وفي الرضى
 ما يخالفه حيث قال والحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز
 ترخيم جميع ذلك على نية الضم كان اولا والا فلا اه وهو ايضا مخالف لفرق
 سيدويه بين العلم والصفة ولما اسلفناه من عدم اعتبار اللبس في الصور
 المتقدمة فاحفظه * (تنبيهه) * قال المرادى واما نحو غا وفتقول على الاول
 ياغا وعلى الثاني ياغا ولا يبدلها همزة لوجهين * احدهما انه لا يتوالى اعلان
 لان لاءه اعلت والثاني انه صار كاسم تام على ثلاثة احرف وما كان كذلك
 لا قلب واوه همزة نحو واو قاله الشيخ ابو حيان اه ونزع ناظر الجيش ابا
 حيان باز توالى اعلان انما يمنع حيث يتوافق الاعلان نحو طوي اما
 حيث يختلفان فلا كما في ماء وبان صحة الواو في واو سببه ان الالف منقلبة
 فيه عن اصل والواو انما قلب همزة حيث وقعت بمد الف زائدة اه * هذا

نحو محمربقي على سكونه اذ انوي
 المحذوف قليل يا محمرو وان لم ينو
 المحذوف قليل يا محمرو كذا يقال
 في اسحار وفي محاج يا اسحار
 ويا محاج واليه اشرت بقولى
 ومن يقل يا حارضم مطلقا
 (وحذف تا اميمة انوفا تحا *
 بعد كلين تنح اصرا واضحا)
 (ولا اضطرار رخم وادون
 نداء ما اللنداي صلح نحو احمدا)
 (وفيه بالوجهين عمرو وقد حكم *
 والثاني منهما المبرد التزم)
 نداء ما فيه تاء التانيث بترخيم
 اكثر من ندائه بالترخيم فذلك
 قد يقحمون هاء التانيث مفتوحة
 كأنها الحرف الذى قبلها كقول
 النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب:
 وليل اقا سيه بطي الكواكب *
 قال سيدويه واعلم ان ناسا من
 العرب قد يثبتون التاء فيقولون

وقال الشهاب انظر صورته اي ترخيم غاؤه انه لم يستوف الشروط فان
 اريد ان المحذوف التنوين فحذفه ليس ترخيم اولاه المحذوفة فما معنى
 قوله لان لاه اعلت اه قوله (ماللندا يصلح) فلا يرخم ما فيه أل ولهذا
 خطي من جعل من ترخيم الضرورة قول المجاج * ورب هذا البلد المحرم *
 قواطنا مكة من ورق الحمي * والمحرّم بكسر الراء وقواطنا فعموله وأراد
 بالحمي الحما قال ابن هشام وفيه أقوال * احدها انه من الترخيم ووجهه أنه
 قلب الكسرة عن الفتحة فانقلب الياء عن الالف كما عكسوا في مداري
 وعذارى اذ قالوا مداري وعذارى وعلة ذلك التخفيف لكونه جمعا وعلة
 هذا اصلاح القافية * الثاني انه حذف من الآخر حرفين علي حد قوله
 * درس المنا بتالع قابان * ثم اعرب ما بقى ثم الحق الياء للقافية * والثالث انه
 حذف الالف لزيادتها كما يقصر الممدود والجامع بينهما ان كلا منهما حذف
 لالف المدم قلب المثل الثاني ياء كما في تظنيت ثم قلبت الكسرة فتحة اصلاحا
 للقافية ولتجانس الياء وتسلم الياء من القلب قال واعلم ان تحويل الفتحة
 كسرة غريب لانه تحويل الخفيف ثقيل وهذا انما عرفه علي العكس كتحويل
 ضمة فعل كسرة في بيض وعيس وكذلك تحويل الالف ياء من هذا النحو
 وانما الممدود العكس للتخفيف اه وبذلك تعرف ما في كلام ابن غازي من
 الاختصار المختل حيث قال فميل رخمه بحذف الميم الاخيرة والالف وكسر
 الميم الاولى علي لغة من لا ينتظر وقيل حذف الميم الاخيرة وقلب الالف
 للقافية وقيل حذف الالف كما تحذف من الممدود فاجتمع الميمان فلزمه
 التضعيف فقلب احدهما وكل هذا غاية في الشذوذ

الاختصاص ❦ ❦ ❦ قوله (الاختصاص كنداء) أي
 جاء علي صورة النداء توسما وهو خبر فهو مما خرج علي خلاف مقتضي
 الظاهر كجبي الايجاب مراد آبه النفي نحو انشدك بالله الافعلت أي ما
 أسألك الافعال ولكون الاختصاص كالنداء يختلفون في مواضع هل

يا سلامة اقبل فهذا رخمه فصار
 في التقدير ياء سلم ثم أقحم التاء
 غير متمد بها ثم فتحها تباعا لفتحة
 ما قبلها قال علي الجامع تاء الالف كما
 لا تكون الالف مفتوحة لانها وقعت
 آخر الاسم الذي لا يكون الا
 مفتوحا بعد حذف التاء فعوملت
 معاملة الآخر فهذا منتهى ما يحتاج
 اليه من الكلام علي ترخيم المنادي
 وقد يضطر الشاعر فيرخم ما ليس
 منادي لكن بشرط كونه
 صالحا لان ينادي فمن ذلك قول
 امرئ القيس * لنعم الفتى تمشوا
 الي ضوء ناره * طريف ابن مال
 ليلة الجوع والخصر اراد طريف
 ابن مالك فحذف الكاف وجعل
 ما بقى بمنزلة اسم لم يحذف منه
 شيء وهذا الوجه في الضرورة
 يجمع علي جوازه واجاز سيديويه
 ايضا للمضطرب ان يرخم وينوي

هي من النداء أم من الاختصاص نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
 أهل البيت رحمت الله وبركاته عليكم أهل البيت فمن ابن الباذش ان أهل
 فيها منصوب على الاختصاص وهو يغاير المنادي في أحكام لفظية ومعنوية
 قال في التوضيح وهو اسم مفعول لا خص واجب الحذف اهـ وقد يشمر بحمل
 الاختصاص في النظم على الاسم المخصوص وهو المناسب للتمثيل فقوله
 كنداء أي كمنادي وقوله مفعول لا خص فينداه مفعول به وهو
 كذلك ولا ينافي ذلك قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصاة اللهم اغفر لنا مختصين
 من بين العصائب حيث دل على ان نصب على الحال وصرحوا بذلك لان
 المفعول اسم الاختصاص والحال جملة الاختصاص من الاسم والفعل
 المحذوف ثم الحالية ليست بالضرورة فتكون الجملة مترضة ولذا قال الشارح
 وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيد بمحل اعراب اهـ
 ومن أمثلة المعترضة نحن العرب أسخى من بذل فنحن مبتدا وجملة أسخى
 خبر والعرب بتقدير اخص العرب اعترض واعلم ان الشاطبي قال وقد يفهم
 من تسميته اختصاصاً انه على تقدير اخص او اعنى وهذا التقدير ظاهر في
 المنصوب وجار في ايها لان وضمه نصب وان كان اللفظ لفظ المرفوع كالنداء
 بغير فرق * (تنبيه) * قال في التسهيل اذا قصد المتكلم بضمير يخصه أو
 يشاركه فيه تأكيد الاختصاص اولاً ايام مطايا لها في النداء لا حرفه ويقوم
 مقامها اسم دال على مفهوم الضمير معرف بالالف واللام أو الاضافة اهـ
 وقوله تأكيد الاختصاص يفيد حصول الاختصاص بدون اسم الاختصاص
 ووجهه ان تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص كما تقرر في المعاني عن الشيخ
 عبد القاهر والسكاكي على تفصيل اختلافهما في بعضه فقوله مثلاً انا أفعل
 كذا يفيد تخصيص المتكلم بذلك الفعل وقوله أيها الرجل أي مخصوص
 بذلك يفيد أيضاً تخصيصه به فالمراد بالرجل والضمير واحد فقد أفاد تأكيد
 الاختصاص وقس الباقي قوله (كأيا الفتى بأثر ارجونيا) اشار الى فرق من

المحذوف فيدع الحرف الذي قبله
 على ما كان عليه قبل الحذف كما
 قال الشاعر * الا وضحت حبالك
 رماما * وضحت منك شامة
 اماما * كذا رواية سيديويه والمبرد
 وما عهدكم عهدك يا اماما
 والانصاف يقتضي تقدير
 الروايتين ولا تدفع احدهما
 بالآخرى واستشهد سيديويه
 ايضا بقول الشاعر انا ابن حارث
 ان اشتق لرؤيته * او امتدحه فان
 الناس قد علموا * اراد انا ابن
 حارثه فجاز للمضطر ان يرخم في
 غير النداء امامة وما لك وحارثه
 لانها اسماء صالحة للنداء بخلاف
 اسم معرف بالالف واللام فلا
 يرخم في غير النداء لعدم صلاحيته
 للنداء ولذلك خطي من جعل
 من رخم الضرورة قول الراجز
 * قوا طنا مكة من ورق الحماء *

جملة الفروق اللفظية بينه وبين المنادي وهو انه لا يقع في أول بل في انثائه أو آخره لانه واقع موقع التاكيد وعمل التاكيد بعد ماؤ كدومثال الناظم مما وقع في الاخير لا في الاثناء كما قال الاشموني وهو - وظاهر قال في التوضيح فان كان أيها أو أيتها استعمالا كما يستعملان في النداء فيضمان ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع محال بال اه * (تنبيهه) * لا يخفى ان اياواية اذا لم يكن هنالك نداء أصلا لا لفظاً ولا معني وكانا معمولين لا خص لم يكن معهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع تابيهما لان المنادي انما يبنى مع ان ياتطلب النصب لما تقرر في بابيه ولما احدثت يا الضم المشبه للرفع رعى ذلك في التابع ولا يمكن ذلك هنا اذ ليس هنا نداء ولا ياولمه وجه من قال ان الرفع اعراب واي مبتدأ حذف خبره أو العكس وبعضهم الى انه منادي لانه قد ينادي الانسان نفسه فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الاحكاية لخالهما في النداء بان نقلا محالهما عن النداء واستعمالا في غيره وقد صرح ابن الحاجب بان أيها الرجل منقول من النداء قال الدماميني قال ابن الحاجب المعروف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادي لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادي ونصبه يا المقدرة كما في أيها الرجل وان ينتصبا بفعل مقدر كاعنى أو أخص أو أمدح قال والنقل خلاف الاصل والاولي ان ينتصب انتصاب المعروف قال الرضى والاولي ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادي اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد قلت هذا لا يدفع ما قاله ابن الحاجب اذ لنا مندوحة عن ان نجعل مثل ذلك منقولا عن النداء حملا على غيره مما وجد فيه مسوغ وفيه ان ابن الحاجب لوراعي المندوحة لم يجوز الوجهين في المضاف لكن يرد على الرضى انه كيف يجوز النقل في المعروف والمنادي لا يكون كذلك * (تنبيهان) * الاول قال الشهاب ان كان المامور في قوله أرجونيا جمعا فالواو للفاعل وان كان مقردا فالفاعل مستتر والواو اشباع والا فالقياس حذفها كالواو من

باب الاختصاص

المشابه للندا

(والاختصاص كالندا لفظاً وما يعني به ذو النطق شخصاً كلاً) (بل نفسه مشاركا او مفردا لكن ابوا ايلاءه حرف الندا) (كاغفر لنا ايها المصائبه وانا ايها القتي نسابه) (ومنه قول راجز قد ارتجل * نحن بنو ضبة اصحاب الجمل) (وقد يلي المخاطب اختصاص * نحو بك الله لنا الخلاص) قد يجاء بكلام على صورة هي لغيره توسعا عند ان اللبس فمن ذلك ورود الخبر بصورة الامر وورود الامر بصورة الخبر وورود الخبر بصورة الاستفهام وورود الاستفهام بصورة الخبر ومن ذلك ورود الاختصاص بصورة النداء كقولهم اللهم اغفر لنا ايها

اغزاه وقد يقال الواو علي تقدير ان يكون المماور مفرداً للتمظيم الثاني
قال الشهاب لم أر في اتباع أيها الرجل شيئاً هل هو جائز أو لا وعلي الجواز هل
يراعى المحل وقد يستغرب اتباع المجموع لانه مركب فليس اسماً واحداً اهـ
وفيه ان مجموع أيها الرجل لا محل له والمحل انما هو له مع ان فعل المحذوف لان
الجميع في محل نصب علي الحال وامل مراد ذلك وعلي الاتباع يقال مثلاً انا
أيها الرجل ومنفرداً أفعل كذا واما الرجل وحده فيتبع لكن بالرفع فقط
كما سلفه الشارح في باب النداء قوله (وقد يري ذادون أي تلوال) بقي عليه
واسماء مضافا وعلماء ذكر اثنين وترك اثنين فالعلم نحو بك الله نرجوا الفضل
والمضاف نحو انا. مباشر الانبياء لا نورث بنفط انا كما في سنن النساء. ي
الكبري واما بنفط نحن فقال الحفاظ غير موجود فقول ابن غازي ومثال زيادة
البيان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن. مباشر الانبياء الخ محل نظر
وسامان. انا أهل البيت قوله (نحن العرب اسخى) اشار ابن هشام الي انه
يجوز ضم عين العرب وتسكين الراء فهمزة اسخى علي أصلها ويجوز فتح عين
العرب والراء وحينئذ تنقل حركة الباء الي الهمزة وتحذف

التحذير والاعراء ٢٠٠ التحذير كما قال الشارح

تنبيه الخطاب علي مكرهه يجب الاحتراز منه اهـ وفيه اورد الاول يرد علي
التقييد بالخطاب تنبيه المتكلم والغائب فانه تحذير وان كان شاذاً والتحذير
ينبغي ان يتناول جميع الافراد فيحتمل انه قصد تعريف نوع من التحذير
وهو الكثير المقيس ويحتمل انه لم يرد بالخطاب توجيه الكلام نحو الغير الذي
هو المعني اللغوي بل من اورد الكلام في حقه أو المتكلم غير الثاني المراد
المكرهه بحسب اعتقاد المحذوف كما هو ظاهر ويحتمل ان يراد بحسب
اعتقاد الخطاب فقط الثالث ينبغي ان يكون المراد بوجوب الاحتراز حسن
الاحتراز عنه بحسب العقول سواء تحقق معه الوجوب شرعاً او لا وفائدة
هذا الوصف بعد مكرهه الاحتراز عن مكرهه لا يجب الاحتراز عنه كالدواء

احدها انه لا يستعمل بدواً به
والثاني انه لا يستعمل معه يا ولا
غيرها من حروف النداء والثالث
انه يستعمل مرفقاً بالالف واللام
وقد يقدر مراداً به الخطاب
كقوله بك الله نرجوا الفضل
باب التحذير
والاعراء ٢٠٠

المكروه للمريض وقطع العضو المتأكل الذي يخشي منه (فان قلت) هذا ليس مكروها (قلت) لو سلم ان المكروه لا يشمل ذلك فالوصف للتفسير وفائدته بيان المراد بالمكروه الواقع في كلامهم والاغراء امر المخاطب بلزوم امر محمد به والتقيد بالمخاطب فيه ما عرفت على ما ياتي من مجيء الاغراء للغائب نحو فعله بالصوم والمراد يحمده عليه في اعتقاد الامر وان لم يكن مما يحمده عليه في نفس الامر ويحتمل ان يكتبني باعتقاد الماء ووروده وما لا حمد عليه لا يسمى اغراء صحيحاً قوله (اياك والشر ونحوه نصب) مجموع اياك والشر منقول بنصب فقوله ونحوه بالنصب عطف عليه والمراد نحوه مما هو وجه للمخاطب ومن ثم صح مجيء قوله في آخر الباب وشذايي قال ابن هشام في الحواشي لهم في التحذير ثلاث طرق احداها ان يذكر والمخذر ويمطفون عليه المحذور نحو اياك والاسد او يخفضونه بمن لفظاً نحو اياك من الاسد او تقديرأ نحو اياك ان تحذف ولا يقال اياك الشر وفي كلام ابنه ذلك وقدره ما يتعدى لاثنتين فقدر في اياك الاسد احذر ك الاسد وفيه ثلاثة امور احدها تقدير فعل خبري بل الحق انه انشاء في والنحويون انما يقدرون في هذا الباب افعال الطاب الثاني انه قدره مقدماً على الضمير ويعني بذلك انه لما حذف الفعل انفصل الضمير والنحويون انما يقدرونه مؤخراً عن الضمير الثالث انهم نصوا على امتناع اياك الاسد لامتناع تقدير من وهذا دليل على ان العرب لم يريدوا من التقدير ما أبرزه ابنه من الفعل المتعدي لاثنتين والاقالوه اه وفيه انه قدر في التوضيح العامل مقدماً وقال أيضاً في الحواشي اختلف في الفعل المحذوف فهذا يجب عليه تقدير الفعل مقدماً لئلا يتعدى فعل المضمر المتصل الي ضميره المتصل والتقدير باعدو بعضهم يقدره مسنداً للمتكلم فيقدره مقدماً ويكون الفصل حادثاً بسبب حذف العامل فيقدر احذر ك الاسد ولو صح هذا لم يصح ذكر الواو لان احذر متعد لاثنتين وكذلك اياك والاسد ولم يصح ان يؤكد بان في قوله فاياك أنت وبعد

(تحذيراً أيا استعمل من مردفاً بالكاف طبة بالذي قد حذفاً) (وستر ما ينصبه الزم مفرداً) او عاطفاً بالواو محذوراً بدا (كقولنا اياك والشر وقد يقال اياي واياه ورد) (ونحو رأسك كاياك جعل اذا الذي يحذره مطوفاً وصل) (ودون عطف قد يبين ما نصب كنفسك احذروا احذر ان شئت احتجب) (ويذكر المحذور وحده فان كرر فالنائب حتماً يستكن) (كالقصور والقصور والنائب قد يبدو اذا المحذور مفرداً ورد) (والعطف كالتركاز في التزام ان لا يجعل النائب الا ما بطن) (وينصب المغري به مكرراً وما به انتصابه

المسيح اه وبه يعلم ما في قوله اولا النحويون انما يقدرونه . مؤخر آ فسقط
 الاعتراض عن الشارح من هذا الوجه واما قوله ثانيا ولوصح هذا الخ فانما
 يتجه اذا التزم تقدير خصوص هذا العامل والا فيجوز ان يكون تقدير
 خصوصه في خصوص ذلك التركيب لعدم المانع منه وفي غيره يقدر ما
 يناسبه ويليق به فكل مقام مقال ويؤيده ما يأتي عن الحفيد وقوله ان النحاة
 نصوا على امتناع اياك الاسد ممنوع وقد قال في التوضيح انما يمتنع على تقدير
 الجمهور باعد لا على تقدير غيرهم احذرك مع ان الحفيد قال انه انما يمتنع على
 الاول اذا كان الفعل باقيا على معناه اما اذا ضمن معني فعل متعد الى اثنين
 بنفسه فالظاهر الجواز والحق انه لا يقتصر على تقدير واحد منهما بل الواجب
 تقدير ما يؤدي الغرض والا فالتقدير ليس أمراً متعبداً به حتي لا يعدل عنه
 وقوله ثانياً لئلا يتعدي الخ لا يخلوا عن شيء اما أولاً فلاز في الكلام حذف
 والاصل احذر تلاقى نفسك على ما بسطه في التوضيح واما ثانياً فلان
 الغرض ان العامل محذوف وجوبا ومع ذلك يجب انفصال الضمير فلم يلزم
 تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى المنفصل بسبب الحذف
 الا ان يقال اتصاله نظراً لاصاله اذا حذف عارض * (تنبيهات) *
 الاول اختلف في اعراب ما بعد الواو في مثل اياك والاسد ف قيل
 معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنوا من الاسد والاسد
 ان يدنوا منك قال شيخنا الدنوشري وفيه حذف البدل اذ قوله ان تدنوا
 من الاسد في الاول وان يدنوا منك في الثاني من بدل الاشتغال والظاهر
 انه غير جائز لانه المقصود وقيل غير ذلك فانظر الشارح (الثاني)
 قال ابن هشام واعلم انهم حين حذفوا الفعل نقلوا ضمير الفاعل الذي كان
 فيه الى اياك فاياك ضمير منصوب مضاف عند الخليل لضمير مخفوض
 والفاعل الذي انتقل اليه واستتر فيه ضمير مرفوع ومن ثم قال اياك انت
 وعبد المسيح وجوزوا اياك وزيدا وقال الخليل لو ان قائل قال اياك نفسك لم

لي يظهر (كذلك ان يطف
 عليه واذا افرد فالتخيير فيه
 محتذا) (وربما استعمل في التكرير
 رفع لذي الاغراء والتحذير)
 التحذير التزام المخاطب الاحتراز
 من مكروه باياك او ما
 جري مجراه كقوله اياك والشر
 فان حذرت مؤثنا او مثنا او
 مجموعا قلت اياك والشر وايا كما
 واياكم وايا كن وهذا غنيت بقولي
 مردفا بالكاف طبقا بالذي تد
 حذفوا الحاصل ان اياك منصوب
 بفعل لا يظهر في افراد ولا في
 عطف عليه لان التحذير به اكثر
 من التحذير بغيره فجعل بدلا من
 التفظ بالفعل والتزم معه الاضمار
 مطلقا ولم يلتزم مع غيره الا اذا
 عطف عليه المحذر منه كقولهم

اعنفه اه ومر له في باب التوكيد ما يخالفه ونبهنا عليه ثم قوله (الامع العطف)
اي بالواو خاصة قال في التسهيل ولا يعطف في هذا الباب الا بالواو وكون
ما يليها مفعولا معه جائز قال الدماميني فينبغي ان يقال في نحو راسك والسيف
ان الحذف واجب ان قدر العطف وجاز ان قدر المفعول معه قوله (او
التكرار) فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز اظهار العامل (فان قلت) نصوا
على لزوم الاضمار وان كان مفردا نحو حذرك يا زيد وعذرك من زيد
والعذر بمعنى المذر والمذرة ونحو هذا انما هو على معنى الزم حذرك
والزم عذرك اي عذرك وهو مما لا يظهر فيه الفعل فقد خالف بهذا باب
التحذير (فالجواب) ان هذا ليس من باب الزم وانما هو من باب المصادر
التي عملت فيها افعالها فصار مثل ضربا زيدا واذا كان كذلك خرجت عن
كونها منصوبة من باب الاغراء وايضا فهذا انما يكون في الاشياء التي
يكثُر في الكلام استعمالها فهي خارجة بكثرة الاستعمال عن جواز الاظهار
وهي مع ذلك موقوفة على السماع قوله (وشذ اي اي) اي شذ جي
التحذير للمتكلم لا اختصاص التحذير بالمخاطب ومن مجيئه للمتكلم قول عمر
رضي الله عنه واياي ان يحذف احدكم الارنب واختلف فيه فقيل الكلام
جملة وبسطه في التصريح وقيل جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف
الارنب واياكم وحذف الارنب ففي حذف من كل جملة ما اثبت في
الاخري ففي الكلام النوع البديعي المسمي بالاحتباك ومثله بقوله تلي
فئة تقاتل في سبيل الله واخري كافرة والاصل فئة مومنة تقاتل في سبيل
الله واخري كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت وقال الجمهور اصله اياي باعدوا
عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف
من الاول المحذور وهو الارنب وحذف من الثاني المحذور وهو باعدوا
انفسكم والمقابلة بين كلام الزجاج والجمهور محل خفاء والظاهر ان المثال
واحد لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا يدخل له اذ اياي واياكم على كلام

ماز راسك والسيف اي مازوق
راسك واحذر السيف فلو لم
يذكر المعطوف جاز الاظهار
والاضمار والي هذين الحكمين
أشرت بقولي ونحو راسك
كايك جعل اذا الذي يحذر
معطوفا وصل ودون عطف قد
يبين مانصب والشائع في التحذير
ان يراد به المخاطب وقد يكون
للمتكلم كقول من قال اياي وان
يحذف احدكم الارنب أي نخني
عن حذف الارنب ونحو حذف
الارنب عن حضرتي وشذ ارادة
الغائب به في قول بعض العرب
اذا بلغ الرجل الستين فاياها وايا
الشواب وقد يستغني عن ذكر المحذور
بذكر المحذور منه مكررا او معطوفا
عليه وغير مكرر ولا معطوف

الزجاج لا بدلهما من عامل فيصح ان يقال على كلام الجمهور حذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى وعلى كلام الزجاج حذف من الاول المحذور ومن الثاني المحذور نعم الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدروا عن حذف الارب فم هذا الوجه تفرق القولان لان الاول خلاف ما يوهمه كلام التصريح وفيه أيضاً تضييف كلام الزجاج بان فيه حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل وقضيته ان تقدير الجمهور باعدوا انفسكم دون اياكم باعدوا لقصد هذه النكتة والظاهر ان تقدير النفس لبيان الاصل ولا ينكر الزجاج ذلك الاصل وانه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير وفيه أيضاً ان الحذف من الاول لدلالة الثاني ضميم والظاهر ان محله ما لم يندرج في سلك نوع بدعي كالا حباك فاحفظه قوله (واياه أشد) نحو اذا بلغ الرجل الستين فإياه واياه الشواب وجه الاشدية ان فيه زيادة على ما هو قياس التحذير من اختصاصه بالمخاطب ان قولك ليقم زيد فيه طي فعل والتقدير مروا زيدا بان يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه طي فعل التحذير وطى الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلغوه الامر بان يبعد نفسه عن الشواب ويباعد الشواب عن نفسه فيكثر الحذف وأما قول الشارح ان وجه ذلك ان فيه اضافة ايا الى ظاهر وانما يرجع بالاشدية الى جميع المثال لا الى لفظة اياه وهو خلاف الظاهر كما قال ابن هشام في الحواشي وان تبع الشارح في التوضيح وجعل في الحواشي منشأ الاشدية الجمع بين مجازين وقرره بما قدمناه وأجاز مجازي الحذف وقد علمت ان اجتماع المجازين كثير على ما اشرنا اليه غير مرة ويمكن ان يكون هذا مراده بقوله في التوضيح فيه اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر فقصد بالفعل فعل التحذير لا الفعل المجزوم باللام لان ذلك استغني عنه بقوله وحذف حرف الامر للمعلم به من ذلك وأما حذف لام الامر مع الفعل المجزوم بها فليس بشاذ نعم حذف

عليه فمع التكرار او المطفوف يلتزم اضرار الناصب كقولي القصور القصور اية الاسد الاسد والشیطان وكيدته ومنه قوله تعالى ناقة الله وسقياها والى هذا اشرت بقولي والمطف كالتكرار في التزام ان لا يجعل الناصب الا ما بطن ثم نهت ان الاغراء كالتحذير في التزام اضرار الناصب مع التكرار والمطف وعدم التزامه مع عدمهما ومعنى الاغراء الزام المخاطب المكوف على ما يحمل المكوف عليه من مواصلة ذوي القربى والمحافظة على عهود المعاهدين ونحو ذلك كقولك لمن تعريه برعاية الخلة وهي المودة الخلة الخلة أى الزم الخلة والثاني من

الجازم وحده شاذ كما في محمد تفيد كما ان حذف الجار وحده شاذ دون
حذفه مع المجرور وح فمأذكرة في التصريح في باب المطف عند قوله ان
الواو تختص بمجواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله نحو اسكن انت
وزوجك الجنة اي وليسكن من ان في ذلك اجتماع حذف الفعل وحرف
الامر وهو شاذ واستدلالة بما في هذا الباب فيه نظر فتدبر * هذا وقال
الشهاب في حواشي الاثموني وقد ذكر ان ايا مضافة للظاهر قد يقتضي
قولهم ان ايام مضافة للظاهر ان ايا في نحو اياه مضافة للماء مع انها حرف غيبة
والضمير ايا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول او اراد بالاضافة الربط
والتعليق اه وهو عجيب وان ما ذكره الاثموني ذكره الجماعة برمتهم
والاضافة فيه على بابها لظهور اثرها وهو الجر وقد وجهوا بذلك الشذوذ
ولا داعي لذلك في اياه ولا مقتضي له بل له مانع لان الضمير لا يضاف الا على
قول الخليل فتدبر قوله (بلا ايا) قضية قول الشارح يعني ان ايا الخ ان السبب
في ان ايا لا يكون مغري بها كونها لا يجوز معها الاظهار وفيه نظر فتأمل
قوله (في كل ما قد فصلا) قيل عمومه يعطى ان الاغراء جاء للمتكلم والغائب
شذوذاً وهو غلط لان الشذوذ في التحذير انما نقله في ايا وقد استثنى ايا
بقوله بالايا فسقطت حكاية الشذوذ وقد جاء الاغراء للغائب ومنه حديث
فعله بالصوم وللمتكلم كقوله عليه رجلا ليسني وهو قليل ومتأول على أن
الامر للمخاطب كانه قيل دلوه على الصوم واجلني ونحو ذلك قال الشاطبي
وقال ابن هشام في الحواشي تجوز ادخال ابنه السلاح السلاح يخرج من
هنا لانه قال. اقد فصلا فشم ذلك تفصيله وتفصيل غيره لانه لم يسم الفاعل
(فان قيل) انما يتبادر الذهن الي انه حذف الفاعل للعلم به (فالجواب) انه
كذلك الا انه يمارض هذا الفهم ان الذي ذكره في المحذر بغير ايا انك ان كررت
او عطفتم وجب الحذف والاجاز الامر ان ومثل هذا الحكم اذا احيل عليه
غيره لا يقال فيه في كل ما قد فصل فلا ان يكون أراد الاعلام بان كل حكم

الاسمين بدل من اللفظ بالفعل
وكذا الممطوف كقوالك لمن
تغريه بالذب والحمية الاهل
والولد أسيء الزم الذب عنهم
ومنه قول الشاعر * أخاك أخاك
ان من لا أخاله كساع * الى الهيجا
بغير سلاح * وقد يجاء باسم
المحذره منه والمغرا به مع التكرار
مرفوعا قال الفراء في كتاب
المعاني في قوله تعالى ناقة الله
وسقيهاها نصب الناقة على
التحذير وكل تحذير فهو نصب
ولورفع على اضمار هذه ناقة الله
لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه
معنى التحذير وانشد * ان قوما
منهم عمير : واشباه عمير ومنهم
السفاح * لجديرون بالوفاء اذا
قال اخو النجدة السلاح السلاح
فرفع وفيه معنى الامر بلبس
السلاح

ثبت

باب أسماء الافعال

والاصوات

(نائب فعل غير معمول ولا

فضلة اسم الفعل والمجدي افعالا)

(باني كثير او بمعنى فعلا *

وافعل استعماله تقالا) (كاف

هيئات نزال ويوصه شتان اوه

تيد هياهيت مه) (ايه مين

حيرل وشكانا سرعان ويها بله

هابطانا واهوا واهاء كذاك وهلم *

في قول من تجريدها حتما يوم)

(واحكم لها بحكم الافعال

التي * تنوب عنها ذاكرا

قصوري) (واحكم بتنكير

الذي ينون * منها وتعريف سواء

بين) (واحد الحكمين بعضها

لزم * كوى وتخيير لبعضها علم)

(وليس منها ما يري محتملا *

ضمير رفع بارزا متصلا)

كمثل هات وتعلي وهلم * عند

تميم وهي هاضمت للم) نائب

فعل جنس يعم المصدر العامل

واسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة باسم الفاعل واسم الفعل

ثبت في العربية للتحذير بغير ايا ثبت للاغراء سواء ما ذكره له في هذا

الباب وما ذكره غيره من النحويين (فان قلت) وينبغي ان يدخل تحت

كلامه ولم ينبه عليه ابن الناطم على معنى اولي فعليه بالصوم لانه اغراء

وان كان باسم الفعل حتى ان ابن عصفور قصر اسم الاغراء على وضع

الظرف والمجرور ووضع الفعل ووجه دخول هذين اسمها نظيرا اياي واياه

وقد ذكرهما وانما شاذان وكذلك ايضا هذان شاذان (قلت) انما كلام الناطم

في الاغراء الذي ينتصب فيه من تغري به بعمال محذوف وجوبا او جوازا

لا في كل شيء دل على طلب شيء والعمال هنا مذكور وهو اسم الفعل

اسماء الافعال والاصوات

اي واسماء الاصوات كما هو صريح كلام الشارح والوضح وسياتي ما فيه

قوله (اناب عن فعل) الخ اي اسم نائب الاسم الذي نائب بدليل الترجمة

فالخروف خارجة عن الحدقاله الشهاب والنيابة عن الفعل فسرهما الشارح

بالنيابة في المعنى والاستعمال وفسر الاستعمال بكونها عاملة غير معمولة

واخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرج حروف الماعاني كهل وايت فانهما

نائبان عن استفهم وأتمني والمصادر في نحو وضربا زيدا وسقياً لك فانهما حال

النيابة لا تتصرف وقد احترز عن ذلك في الكافية بقوله * نائب فعل غير

معمول ولا فضلة * وقال خرج بقولي غير معمول * سوى اسم الفعل

والحرف لان كلامهما غير معمول وبقولي ولا فضلة الحرف لان الجملة

تم بدونه فهو ابدافضلة ه وانه لزيادة الايضاح وبهذا يعلم ان قوله كهيئات

تمثيل لا تتم للحد تمامه بدونه وعلى ذلك شي في التوضيح فقال اسم الفعل

ماناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان وصه وأوه والمراد باستعمال

كونه ابداعا لا غير معمول فخرجت المصادر والصفات في نحو ضربا زيدا

واقائم الزيدان فان العوامل تدخل عليها اه واعلم ان المراد من نيابة هذه

الاسماء عن الفعل في المعنى ان تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان

والحروف التي فيها معاني الافعال
 كليتها ولعل نخرج بقولي غير
 معمول ما سوي اسم الفعل
 والحرف لان كلا منهما غير
 معمول فلذلك جعل المحققون
 سبب بناء اسم الفعل شبهه
 بالحرف العامل في كونه . وثرآ
 غير . وثر وخرج بقولي ولا
 فضلة الحرف لان كل جملة بمض
 أجزائها حرف فانها تتم بدونه
 كونها جملة فثبت كون الحرف
 أبداً فضلة لان غير الفضلة عمدة
 والعمدة مسند ومسند اليه
 وذلك منافي للحرفية واذا
 خرج الحرف خاص الحد لاسم
 الفعل وهو المقصود ثم قات
 والمجدي افعلا يأتي كثيراً ففهم
 بهذا وبما بعده ان اسم الفعل
 الدال على أمر كثير وأن ما سواه
 قليل ثم ذكرت أمثلة كثيرة
 بمعنى الامر وامثلة قليلة بمعنى
 الماضي وبمعني المضارع وأنا
 أشرحها شرحاً يميز بعضها من
 بعض فنزل بمعنى انزل وصـه
 كما في التصريح ولا يلزم من دلالتها على ذلك ان تكون موضوعاً له فيجوز ان
 تكون موضوعاً للفظ الفعل وبواسطة تدل على الحدث والزمان فلا ينافي
 تفسير نيابتها عن الفعل في المعنى بذلك عند الناظم قوله بانها لا موضع لها من
 الاعراب مع ذكره في التوضيح انه على القول بانها اسماء لمعاني الافعال ووضعها
 رفع بالابتداء واغني مرفوعها عن الخبر واذا فسر نيابتها عن الفعل بذلك
 لم تدخل الحروف في قوله ما ناب عن فعل معنى فلا حاجة الى تكلف
 اخراجها بقوله ما بناء على انها واقعة على الاسم بقرينة الترجمة لان فيه
 الاخراج بالجنس ولا يظهر اخراجها بقول التوضيح واستعمالا مقتضى
 لدخولها في قوله ما ناب عن الفعل معنى كما وقع لشارحه حيث اخراجها
 بقيد ابدافقال نخرجت الحروف لانها وان ثابت عن الفعل في المعنى
 والاستعمال لكنهما قد تهمل اذا اتصلت بهما الكافة فليست ابداء عاملة اهـ مع
 انه يرد عليه ان الافعال قد تهمل اذا اتصلت بهما الكافة نحو كثر ما وقفها وطالما
 والحق ان زيادة التوضيح ابداء الخراف الحروف لكن لا من تعريف اسم الفعل
 بل من تعريف شبه اسم الفعل بالفعل في الاستعمال لانه لو قيل انه كونه عاملاً
 غير معمول لورد عليه ان الحرف كذلك بقوله ابداء يخرج الحرف لان
 الحرف لا يلزم ان يكون عاملاً لان منه ما لا يعمل فزيادته لتحقيق الشبه
 بين اسم الفعل والفعل في الاستعمال فتدبر (فان قات) المصادر والصفات
 لا تدل على الزمان فكيف تدخل في النيابة في المعنى حتى يحتاج الى اخراجها
 بالنيابة في الاستعمال (قلت) قد عرفت ان الدلالة اعم من دلالتها بنفسها
 او بواسطة ولو على وجه اللزوم والحدث لا بد له من زمان هذا واقتضى
 كلاهما ان الفعل ابداء عامل غير معمول الاسم والفعل والا فهو يكون معمولاً
 للحرف الناصب والجازم ولا يرد انه يكون معمولاً لاسم الشرط لان اسم
 الشرط لم يعمل الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف او المراد كما
 اشار اليه في التصريح انه غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية أو المفعولية

وليس

وليس المراد أنه غير معمول أصلا ويحتمل أنه إنما أشار بذلك لدفع ما يرد من أن أسماء الأفعال قد تكون مبتدأ فيكون الابتداء عاملا فيها ولهذا قيد الموضح العوامل باللفظية في باب الإضافة في الكلام على حسب فقال فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال فتدبر وأما قوله *ولانت أشجع من أسامة* إذ دعيت نزال ولج في الذعر *وقوله* ودعوزال فكنت أول نازل *فمن باب الإسناد اللفظي وهو مشترك بين الكلم الثلاث* (تنبيهات) *الاول في كلامه تقديم الحد على المحدود وهو خلاف المعلوم كما مر (الثاني) كون هذه الألفاظ أسماء لأفعال هو الصحيح لأنها لا تلزم الاشتقاق وإن فيها التمرين والتذكير والثناء والمركب كحييل والمصغر كرويد والمزون كصه والحلى بال كالنجاك بمعنى أنج وإن ما سمي به منها مما هو على فعال يعرب عند التمييز بخلاف المسمى بفعل ذي ضمير مستتر فإنه محكي عند الجميع وإن الطلي منها لا تلحقه نون توكيد وانها لا اتصل بها الضمائر البارزة ولذا قلنا بالنميلة في هلم وهلمو عند تميم وفي هاتوا وتعالوا عند الجميع واختلاف القائلون بالاسمية هل مدلولها لفظ الفعل وقيل المصدر وإنما بنيت بخلاف المصدر لما دخلها من الدلالة على معنى الأمر ومعنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال وبقية الأقوال فيها مبسوسة في الشروح وأنبنى على الخلاف في مدلولها الخلاف في أنها لا موضع لها من الأعراب أو هي في موضع رفع أو نصب كما فصله في التصريح (الثالث) قال أحمد فان قلت فما فائدة تسمية الأفعال بهذه الأسماء مجرد تكثير الألفاظ قلت لا بل المبالغة قال ابن السراج إذا قال المتضجراف فكانه قال كثر ضجري جدا وإذا قال هيات فكانه قال بعد جدا ولولا قصدهم المبالغة لكانت الأفعال مغمية عنها اه وبه يجاب عما يورد على القول بأن أسماء الأفعال أسماء للأحداث من أن المصدرح يغني عنها قوله (كشتان) بفتح النون وفي فصيح ثاب أن الفراء كان يكسرها وحكي في المقرب الوجهين وهو بمعنى افترق

وقيد الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال وليكونها بمعنى
 الافتراق لا يكون فاعلها الامتجيزا وهل يقال شتان ما بين زيد وعمرو
 ونقل ابن عصفور وغيره عن الاصمعي منعه ونقل ابن العليج عنه الجواز
 وانها بمعنى بعد وعن غيره المنع والمشهور عنه الاول وأنه يدعي أنه مشي شت
 فقوله «لستان ما بين الزيدين في النداء» لحن عند المانع صواب عند المحيز
 وهو الحق لان ما يجوز ان تكون لمتعدد ولكن شتان بين زيد وعمرو وقول
 بعض المحدين «لستان بين صنيعكم وصنيعي» لحن الا أن يقدر حذف ما
 موصولة بناء على جواز حذف الموصول وهو قول الكوفيين كما في شرح
 الشذور او موصوفة او ترفع بين ويراد بها متعدد قوله (ومه) بمعنى انكف
 لا بمعنى اكف لانا كفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله ابن هشام قال في
 التصريح ورد بان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى اه
 وفيه أن آمين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جملة بمعنى فعل موافق له في
 الزوم لعدم وجوده ومه وجدله فعل موافق فامكن جملة من الغالب ولا
 داعي لخلافه قوله (كوي) بمعنى أعجب فهو اشارة لما كان بمعنى المستقبل
 وأنكر هذا القسم ابن الحاجب وجملة بمعنى الماضي وفسر وي بمعنى
 وتفصيل ذلك في شراح كافيته قوله (وهيات) بمعنى بعد فهو اشارة لما
 كان بمعنى الماضي وفي هيات ست وثلاثون لغة سردها في التصريح وقال
 ابن هشام في بعض التعاليق وتاخص ان المضمومة والمكسورة جمع
 للمفتوحة فكان القياس هيات كارتيات قلنا ذلك في المغرب فاما المني
 فتحذف فيه الالف كما في التثنية ولا تقلب وذلك في ايها وهيها وهما
 تثنية أيها وهيها وهما مثل دان وتان واذا حذفوا في المغرب في قوله
 «ويتقي السيف باخراته» من دون كف الجلد والمصم * اي باخرياته فالمني
 أجدر وهمزة ايها بدل من الهاء وكان القياس ايها وهيها لان الياء نظيرة
 كسرة هيات لكن ابدلوا منها الفاء هربا من الامثال واختياري أن الجميع

الطلاق ان رأتني قل مالي قد
 حيتاني بنكر: وي كان من له نسب
 يحب ومن يفتقر يعش عيش
 ضر * ومن عجبى وا بمعنى
 اعجب قول الراجز

* و ابا بي انت وفوك الانشب *
 كأنما ذر عليه الزرب * ووي
 وواها اكثر من وا وفهم من
 قولي واحكم لها بحكم الافعال التي
 تنوب عنها ان هذه الاسماء
 متساوية في اقتضائها مرفوعا
 وان شتان لا يستغنى بواحد كما لا
 يستغنى به افتراق وان تعلق هذه
 الاسماء بما زاد على المرفوع مساو
 لتعلق الافعال به فيعطى الاسم
 من ذلك ما اعطى الفعل الذي هو
 نائب عنه فلذلك عدى حييل
 بنفسه اذا ناب عن ايت كقواهم
 حييل الثريد وعدي بالفاء اذا ناب
 عن عجل وعدي بعلي او الي اذا

مفرد اسم فعل وانهم تلاعبوا بالكلمة كما في ان وأيمن * (تنبيهه) * من اسم الفعل الذي بمعنى الماضي هيت في قوله تعالى وقالت هيت لك فيمن قرأ بها مفتوحة وياء ساكنة وتاء اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فانه بمعنى تهيات وقد اشبع الكلام على هذه اللفظة في المغني في بحث لام التبيين قال شيخنا الدنوشري وينظر هل ضمير المتكلم يستتر في اسم الفعل الماضي اولا اه يعني أن الممهور في اسم الفعل الماضي استتار ضمير الغائب والمستتر في هيت في الآية ضمير المتكلم اذ التقدير انا كما لا يخفى ورأيت بخط شيخنا العلامة احمد الغنيمي ساحبه الله في بعض المجاميع مانصه قال في الشذور ان هيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيات اه وحقيقه ضمير مستتر تقديره انا جوازا (فان قلت) انا حيث استتر انما يكون وجوبا لا جوازا (قلت) ذلك ممنوع الا تري الى قولك انا قائم وأنتا قائمان في كل ضمير مستتر جوازا تقديره انا في الاول وانما في الثاني (فان قلت) من اين لك ان الضمير في قائم وقائمات تقديره انا وانما بل تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره انا رجل قائم وأنتا رجلان قائمان (قلت) قال الاندلسي الضمائر الراجعة الى المبتدأ لا بد ان تكون على وفق من تعود اليه غائب لغائب ومخاطب لمخاطب ومتكلم لمتكلم نحو انا اخرج وانت تخرج وكذلك التثنية والجمع على اي اعراب كان وهو بعمومه شامل لنحو انا قائم وايضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه ثم انظر هل يخلفه الظاهر في هيت لك اولا ويحتمل ان يكون الضمير المستتر في هيت تقديره هي ويقرأ تهيات بسكون التاء ويكون هذا حكاية لكلامها كما تقول قال زيد والله لا فلمان مع أنه انما قال والله لا افعل اه قوله (والفعل من اسمائه عليك) الخ اشارة الى ان اسم الفعل ضربان ما وضع من أول الامر كذلك كشتان وما نقل من غيره وهو نوعان منقول من مصدر كرويد ومنقول من ظرف كدونك

ناب عن اقبل ومن النائب عن عجل اذا ذكر الصالحون خيبل بعمر واثرت بقولي ذا كرا قصورتي الي ان اسماء الافعال قاصرة عن ما للافعال من التصرف في نفسها وفي عملها ولذا لا تعمل في ما قدم عليها وبسط الكلام على هذا آت ان شاء الله تعالى وتي بمعنى ذي ولما كانت هذه الكلمات من قبل المعني أفعالا ومن قبل اللفظ اسماء جعل لها تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده عن التنوين وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ولما كان من الاسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات واسماء الاشارة وما يلازم التنكير كاحد وعريب وما يعرف وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الاسماء

وقيده في التصريح بكونه للمكان وجار ومجرور كما يـك وقول الشارح
أو حرف جر أي مع مجروره ليوافق كلام غيره ويحتمل ابقاؤه على
ظاهره وان كان ذكر المجرور شرطاً للاختلاف في كان عليك هل هي في محل
نصب أو رفع أو جر كما ياتي قال ابن هشام في الحواشي اعلم ان الغالب في
المجرور بهذه الظروف وحروف الجر ان يكون ضمير المخاطب وقد يكون
ضمير متكلم كقول بعضهم على بمعنى أولاني وقد يكون ضمير غائب نحو فعليه
بالصوم عليه رجلاً ليسني وقد يكون ظاهراً حكى الاخفش عن عبد الله زيداً
وهو غريب جداً والأول في الشذوذ نظير اياي وان يحذف أحدكم الارب
والثاني نظير فلا تصحب اخا الجهل فايك واياه والثالث نظير فايها وايا
الشواب فافهمه وهو مبني على قول البصريين ان محل الكاف جر متضمن
لدليله وهو ظهور الجر في الاسم الظاهر واستفيدة منه ان على فيما حكاها الاخفش
مختلفة لا مشددة خلافاً لما فهمه الدماميني وابن غازي وغيرهما وهو على ذلك
ان عبد الله بدل من الياء وانه شاذ لا بدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل
غير مفيد الا حاطة وان الاقرب انه عطف البيان وعلى كلام ابن هشام يظهر
قول بعضهم وجه الغرابة في حكاية الاخفش كونه جاراً للظاهر واما على كلام
الدماميني فانما يظهر باعتبار انه تابع مجروره بظاهره والعامل في التابع هو
العامل في المتبوع (تنبيهات) الأول اختلف في الكاف المتصلة بعليك
وأخواته فقليل حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم قيل في وضع
نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر ويرده قولهم عليك زيداً بمعنى
خذوخذائكم ايتعدى لواحد وقال الفراء رفع على الفاعلية أي على استعارة
ضمير غير الرفع له فاندفع رد الشهاب له بان الكاف ليست من ضمائر الرفع
لكن نيابة ضمير عن ضمير انما جاءت في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب
عنه منفصلاً وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة الا ان يقال
الفراء لا يشترط ذلك ويلزم الفراء ان ضمائرهما غير مستترة فيها وقال

كذلك فالزموا بعضها التمرير
كنزال وبه وآمين وألزموا
بعضها التنكير كواها وويها
واستمعوا بعضها بوجهين فنون
مقصوداً تنكيره وجرده مقصوداً
تمريره كصه وصه واف واف
ثم اشرت الى ما يؤمن من غلط
وقع فيه بعض النحويين بقولي
وايس منها ما يري محتملاً ضمير
رفع بارزاً متصلاً وذلك ان من
النحويين من جعل من اسماء
الافعال هات وتعال وانما هما
فعلان غير متصرفين والدليل
على فعليتهما وجوب اتصال
ضمير الرفع البارز بهما كقولك
لذنتي هاتي وتعالي والاثنتين
واثنتين هاتيا وتعاليا للجماعتين
هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين
فمؤلاً هذه المعاملة الخاصة
بالافعال مع انهما على وزنين

البصريون

البصريون جر فقيل على ما كانت عليه قبل النقل وقيل بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر وفيه انهم أطلقوا ان أسماء الافعال لا تعمل الجر بالاضافة الثاني قال في التصريح وشذجي على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل ليلزم والباب كله سماعي عند البصريين اه والذي في الشارح ولا يستعمل في الغالب الا جار الضمير المحاطب وشذ علي بمعنى اولاني والى بمعنى اتحبي وعليه بمعنى ليلزم اه وهو مخالف لكلام التصريح من وجهين الاول انه جعل على بمعنى فعل أمر كملك الثاني انه جعل الى اسم الفاعل مضارع ولم يذكره في التصريح وقد نقل ابن هشام كلام الشارح في الحواشي وقال قوله بمعنى اتحبي قياس على ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يوتي بالامر فيقال نحنى اه الثالث قال في النهاية عليك نفسك أنت نفسك تقدم تأكيد المجرور لان موكده ضمير مفعول به ثم تأتي بالمرفوع ثم بالمنصوب لانه فضلة فحقه التأخير اه أى فنفسك الاولى تأكيد للكاف لانه في محل جر وأنت فاعل بملك بمعنى الزم وفي التحقيق تأكيد لفظي للمفاعل المستتر ونفسك الثانية تأكيد مفعول للمفاعل ونفسك الثالثة مفعول به لاسم الفعل وهو عليك بمعنى الزم الرابع قال ابن هشام حروف عدل وهي عندك دونك لديك بمعنى قولك خذ ومن هنا لغز هل يقال عندك زيدا ودونك الباب ولديك مالا أو يقال بالرفع الجواب ان كانت ظروفا رفعت أو أسماء أفعال نصبت قوله (كذا رويد) قال ابن هشام لو يدر أربع حالات أحدها أن يكون اسما لدع ويجوز اقتران مفعولها بما نحو لو أردت الدراهم أعطيتك رويدا ما الشعر قاله شخص لمن امتدحه أي فدع الشعر لا حاجة بك اليه وتجرده منها كقوله *رويد بنى شيبان بمض وعيدكم* تلاقوا غدا خيلي على سفوان* وهذا الاعراب في كلام ابن عصفور وليس بالازم بل يجوز ان يكون انتصاب بعض بفعل مضمير يدل عليه رويد لان مع استعمال الرفض كفا عن بعض الوعيد فكانه لما قال رويدا يابن شيبان قال كفوا بهض وعيدكم وهذا الوجه

أرجح لأن الأكثر فيها إذا كانت اسم فعل ان تكون بمعنى أمهل لا بمعنى دع ولا يصح أمهلوا بعض وعيدكم ومن العجب ان ابن عصفور لم يفسرها في المقرب إلا بالهال وانشد في شرحه البيت وفسره بمعنى دع وتعديه يبطل قول القراء انه تصغير رود بمعنى المهمل والرفق كقوله * يكاد لا تثلم البطحاء وطاته * كأنه ثمل يمشي على رود * ومرجح لقول غيره انه تصغير ارواد والذي حمل القراء على ذلك قوله ان تصغير الترخيم خاص بالعلم ورد بقولهم عرق حميق حملة وله ان يمنع كونه تصغير احمق بل تصغير حمق كقوله عسى يغتري حمق لثيم الثاني ان يكون مصدر امر با نائبا عن فعله كرويدا زيدا ويضاف لفاعله كرويدك زيدا ولمفعوله حكى رويدا نفسه ومناه تركان نفسه والاضافة دليل المصدرية لأن اسم الفعل لا يضاف ومن ثم كانت الكاف المتصلة باسماء الافعال حروفا لجرد الخطاب ويوضحه قولهم النجاء وال لا تجامع الاضافة وانما لم يكن رويدا زيدا لئلا يجوز ان يكون التنوين للتنكير لا للتمكين ثم قال البرد لا ينصب لمبايئته الفعل بالتصغير كما في اسم الفاعل وهو الصحيح واما رويدك زيدا فاسم فعل والكاف حرف خطاب ولا يكون مفعولا لانه يتعدي فعل المضمر المتصل الي ضميره المتصل ولانه ليس في أسماء الافعال ما ينصب مفعولين قاله في البسيط واما رويد نفسه فلا نسلم ان المضاف كان منصوبا بدليل اضافة اسم الفاعل ماضيا وخالفه الفارسي وخص الجواز برويد واجازة ابناء طاهر وخروف وعصفور في كل مصدر ناب عن فعله وفرقوا بينه وبين اسم الفاعل بان المصدر انما عمل لحلوله محل الفعل واسم الفاعل انما عمل لشبهه بالفعل والتصغير يتعدح في التشبيه دون الحلول وحجة الفارسي في تخصيص رويدانه حمل على رويد اسم فعل الثالث ان يكون نعتا لمصدر كساروا سيرارويدا ثم قيل هذا هو المصدر الذي يضاف وصفه كقوله لهم رجل رضي وقيل تصغير مرود تصغير ترخيم وعلى الاول فلا يتعين ما ذكر أبو حيان من كونه صفة لمصدر بل يجوز ان يكون حالا منه كما

هلم عند البصريين هالم وعند الكوفيين هل ام وقول البصريين أقرب الى الصواب (وندر اسم الامر من رباعي * مقتصرا فيه على السماع) (كمثل قرقار ومن قاس على * ما جاء من ذا فسيعد قد تلا) (وبمليك الزم عنوا كما تنح * معنى اليك خذ بدونك اوضح) (وبليك الزم عنوا وعندك * ومهلك اثبت بمكانك اسلكا) (وبامامك اقصدن تقدما * وفي تقيضه وراءك الزما) (ولتنح قصد من قال الي * واولني يعني اذا قال علي) (وذا ن باليا لشذوذعريا) (كذا عليه زيدا ايضا روى) (وكل ذا نقل وقائس على * لدي الخطاب وخلافه جلي) (ووحده اجاز ان تقدما *

ذكره ابن عصفور وان كان نكرة لان الحال اذا لم تكن صفة في الاصل جاز
 مجيئها من النكرة متأخرة عنها في التصحيح مثل هذا عربي قبحا ووقع امر فجاءة
 وبمرت بما، قعدة رجل وعلي القول الثاني لا يكون الا صفة للمصدر
 لانه صفة في الاصل فلا يكون حالا من النكرة وهو متأخر عنها الرابع ان
 يكون حالا كساروا رويدا فرويدا حال من ضمير المصدر المحذوف أي
 ساروه وانما اضمرا لدلالة الفعل عليه وقول ابن مالك ان التقدير ساروا
 سيرارويدا قول ضعفاء المعريين وهو خلاف نص س وقول ابن عصفور
 لان رويدا صفة غير خاصة بجنس الموصوف المحذوف لان الارواد يكون
 غير السير واذا لم تختص الصفة قبح حذف الموصوف ليس بشيء لان
 الشرط معرفة جنس الموصوف لا الاختصاص بدليل فليضحكوا قليلا
 وليكوا كثيرا والنال له الحديد ان عمل سابقات قوله (ويمالان الخفض
 مصدرين) الضمير في يعمالان عائد على رويدوبله في اللفظ لافي المعنى فان
 رويدوبله اذا كانا اسمي فعل غير رويدوبله المصدرين في المعنى ثم ان كلامه
 لا ينافي انهما ينصبان ايضا مصدرين قال في التوضيح واستعملوه أي رويدا
 تارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا رويدا زيدا وقال في الحواشي ربما اوهم
 كلامه ان مصدريتهما مقيدة بذلك وليس كذلك بل تكون رويدا مصدرا اذا
 نونت ايضا اه وكذا بلة نحو بلة امرأ قوله (وما لاتنوب عنه من عمل لها) أي ما
 ثبت لما تنوب من عمل ثابت لها فاما موصوله مبتدأ خبر لها ولما صلة للموصول
 الذي هو المبتدأ وما من لما موصول ايضا صلته ثبت ومن عمل بيان لما
 التي هي مبتدأ كما هو ظاهر خلافا للاشموني حيث قال وعنه ومن عمل
 متعلقان بتنوب ولا تعمل غير عمل مانابت عنه فلا تعمل الجر بالاضافة فلذا لم
 يذكره كما ذكر ذلك في غيرهما مما يعمل عمل الفعل كالمصدر واسم الفاعل فكانهم
 راعوا ما فيها من شبه الفعل قال ابن هشام ومن ثم غلط الناظم في قوله في
 لبانه اسم فعل لانه اضافوه قال في الي اذاه درت لهم وانما هو مفرد

منصوب ذا الباب وان ذا أوها)
 (كأيا المسائح دلوي دونكا*
 فناصرأ اضمرا توافق ذا ذكا)
 من اسماء الافعال قرقر بضمي
 قرقر واليه اشرت بقولي ونذر
 اسم الامر من رباعي مقتصرأ
 فيه على السماع وهو مع ندوره
 عند سيد بن مسعدة الاخفش
 مقيس عليه ليكون للرباعي
 نصيب من صوغ اسم الفعل
 باطراد كما كان الثلاثي باتفاق
 منه ومن سيديوه والصحيح ما
 ذهب اليه سيديوه من كون
 صوغ اسم الفعل مطردأ من
 الثلاثي خاصة بشرط كونه علي
 فعال ثم اخذت في بيان ما جعل
 اسم فعل بمد ان كان ظرفا أو
 حرف جر وهذا النوع لا يستعمل
 الا متصلا بضمير مخاطب وقد
 قرنت في النظم كل واحد منها

لب لكنه بنى على الكسر كما سوغا و لقلّة تمكّنه ونصبه نصب المصدر كأنه
 قيل اجابة قوله (واخر ما الذي فيه العمل) شامل للظرف والجار والمجرور
 وأجاز ابن الخباز في النهاية تقديم المفعول على اسم الفعل . طلقاً اذا كان جاراً
 ومجروراً نحو اليك عن زيد لان الظرف يعمل فيه رائحة الفعل قال الشهاب
 وقياس امتناع تقديم مفعولها امتناع تقديم مفعول مفعولها اذا الاصل ان
 المفعول انما يتقدم اذا جاز تقديم عامله واجاز الكسائي تقديم مفعولها قال
 الناضم ولا حجة له في قول الراجز * ايها الماسخ دلو ي دونك * لصحة تقدير
 دلو ي مبتدا او مفعولاً بدو نك مضمراً وفي الاول لان المعنى ليس على
 الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه والاخير مبنى على مذهبه
 حيث جوز اضممار اسم الفعل مقدماً لدلالة المتأخر عليه وقال انه مذهب س
 ورده ابن هشام بان اسم الفعل لا يعمل محذوفاً لان من شرط الحذف ان
 لا يؤدي الى اختصار المختصر واسم الفعل اختصار للفعل وما استند اليه
 من كلام س محمول على تفسير المعنى لا الاعراب وانما دلو ي منصوب بفعل
 محذوف دل عليه السياق اي خذ دلو ي ودونك الثاني مستأنف حذف
 مفعوله لدلالة ما قبله عليه ولا حجة للكسائي ايضاً في قوله تعالى كتاب
 الله عليكم لان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او
 بالاعمال المحذوف * (تنبيهات) * (الاول) ظاهر قولهم ان علة تجوز
 الكسائي تقديم مفعول اسم الفعل الحاق الفرع باصله انه يوافق البصريين
 في ثبوت اسم الفعل وان كان من الكوفيين المنكرين له حيث أدرجوه في
 الفعل وترديد الشهاب في ذلك وفقاً مع كونه رئيس الكوفيين (الثاني)
 توهم المكوذي أن الذي اسم موصول فقال والظاهر ان ما في قوله ما الذي فيه
 العمل زائدة لا يجوز ان تكون موصولة لان الذي بمدها موصولة وليس
 كذلك بل موصولة و جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدا
 مؤخر والجملة صلة ما (الثالث) لا ايطاء في عمل مع العمل لان أحدهما

بشرحه فحكمه في العمل حكم
 الفعل الذي قرن به شارحاً له
 وشذ قولهم عليه رجلاً بمعنى
 ليازم وعلي الشيء بمعنى اوانيه
 والى بمعنى انتسح واختلف في
 الضمير المتصل بهذه الكلمات
 فوضعه رفع عند الفراء ونصب
 عند الكسائي وجر عند
 البصريين وهو الصحيح لان
 الاخفش روي عن عرب فصحاء
 على عبد الله زيد بجر عبد الله
 فتبين بذلك ان الضمير مجرور
 الموضع لا رفوعه ولا منصوبه
 ومع ذلك جمع كل واحد من
 هذه الاسماء ضمير مستتر رفوع
 الموضع بمقتضى الفاعلية فلنك
 ان تقول في التوكيد عليكم كلكم
 زيد بالجر توكيد للموجود
 المجرور وبالرفع توكيد للمستكن
 المرفوع ولا يقاس على هذه

نكرة والآخر معرفة ومر نظيره قوله (واحكم بتكثير) الخ قال الشاطبي
 فصح بمعنى اسكت عن هذا الحديث الذي انت تذكر وصحه منونا بمعنى اسكت
 عن كل حديث وكذا سائر ما هو ظاهره ان المعرف منها من قبيل المعرف
 بال الهدية وهو ما نقله في التصريح عن القوم في بحث التنوين ونقل
 الشهاب هنا عن شيخ الاسلام وأقره أن المراد بالتعريف تعريف ال
 الجنسية وأن المراد في صحه مثلا المعرفة الاشارة الى حقيقة السكوت والنكرة
 الاشارة الى فرد من افرادها اه فتدبر ثم انه قال في التصريح ان ما ذكره
 القوم مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل
 فلان جميع الافعال نكرات اه وقال ابن هشام في الحواشي وقيل انها كلها
 معارف ثم اختلفوا فقيل تعريف العلمية الشخصية لان زال علم على معين
 وهو انزل وقيل تعريف العلمية الجنسية لان زال علم على معين وهو النزول
 كسبحان علم علي مني وهو التسبيح وعبارة الناظم كما قال الشاطبي تشير
 بان التنوين وعدمه سماع اذ لم يقل مثلا اذا اردت التنكير فنون والتعريف
 لاتنوين واعلم ان هذه الاسماء منها ما يلزم التعريف كنزك وبه اذا كانت اسم
 فعل لا مصدرا فلا ينافي ما تقدم من انه يقال بلها عمرا لان ذلك على المصدرية
 ومنها ما يلزم التنكير كواها وويها ومنها ما جاء بوجهين كصه ومه قال ابن
 هشام لينظر في قوله «ايه أحاديث نعمان وساكنه» كيف صح مجيء التنوين
 مع أن المفعول معرفة لانه لم يرد به مبهم وهل سمع التنوين في اسم الفاعل
 المتمدي اه وقد يقال لا يلزم من اضافة الاحاديث التي هي المفعول المعين ان
 تكون معينة لاحتمال ان يكون المعنى زد من احاديث نعمان اي احاديث
 كانت واما قوله فهل سمع الخ فجيب مع احتمال البيت الذي انشده على
 ذلك قوله (من شبه اسم الفعل) اي في الاكتفاء به كما اشار اليه الشارح
 وليس في ذلك ان الاكتفاء يحصل باسم الفعل وحده ليرد ان اسم الفعل
 لا يكتفي به وحده بل لابد من ضم مرفوعه له وح فني كونه احترازا

عن نحو «ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي» * نظر فانه يكتفي به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى ونائب عنه قوله (صوتاً يجمل) قال الشاطبي معنى يسمي صوتاً كما فسر الجوهري وجعلوا الملائكة ولم يطلق عليه اسم فعل لانه لم يوضع للدلالة على فعل فليس بكلام ولا قول حقيقة اذ لم يوضع لعقل يفهم الخطاب ولاله دلالة على معنى لا معنى فعل ولا غيره اه مختصراً قال ابن غازى وللبحث فيه مجال ووجهه ما في التصريح عن ابن هشام من الجواب عن ذلك بان الدلالة هي كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل احداً حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب من يعقل لا فهم معناه اه وفي الرضي ان هذه الالفاظ ليست في الاصل كلمات اذ هي ليست موضوعاً فسميت باسم سادج الصوت لكنهم عالموها معاملة لها والحقوها بأشرف الكلمات اي بالاسماء فصرفوها تصريحاً بالاسماء وادخلوا خواص الاسم فيها لاحتياجهم الى استعمالها في الكلام فهي من الكلمات كالانسناس من الناس صورتها وماهيتها غير ماهيتها اه . اخصاً وليتأمل قوله انها ليست موضوعاً مع انها موضوعاً قطعاً لكن لم يخاطب بها من يعقل قوله (أجدي حكاية كعب) اي اعطاها ومثل بقب احتراماً من حكاية العلم كقلت زيد قائم قوله (والزم بنا النوعين) الخ قال ابن هشام في الحواشي اسماء الافعال والاصوات لانه أعم فائدة مع مكانه وعدم المانع منه اه وأشار في التوضيح الى ان المراد نوعي اسماء الاصوات لئلا يلزم التكرار في بيان بناء أسماء الافعال لتقدمه أول الكتاب قال الشهاب وقد يقال لم يصرح بها أول الكتاب غاية الامر انه أدخلها في قوله وكنيابة عن الفعل الخ فيجوز ان يريد هاهنا لدفع توهم عدم ارادتها هناك اه وفيه أن قوله وكنيابة عن الفعل الخ لا يشمل غير اسم الفعل فكان ينبغي أن يقول غاية الامر انه عبر عنها بما يفيد بناءها ويحتمل أن نكتة التنبيه عليها هنا الرد على من قال بأعراب بعضها كما سيأتي وتوطئة للحكم

على الحركة التي كانت له في حال الظرفية كما أن فتحة لام رجل من قولك لا رجل في الدار هي غير الحركة التي تحدثها لا اعراباً وكذلك قوله تعالى مكانكم أنتم وشركاؤكم ففتحته فتحة بناء لانه اسم لقولك ائتوا وليست كفتحة الزموا مكانكم هذه اعراب وتلك في الآية بناء
فصل في أسماء الاصوات

(ومابه خوطب ما لا يعقل * من شبه اسم الفعل صوتاً يجمل) (كذلك ما أجدي حكاية كعب . وغاق ماء ومن الاول حب) (وكل ما يعد من ذا الباب * مستوجب البناء لا اعراب) أسماء الاصوات موضع لخطاب ما لا يعقل او ما هو في حكم ما لا يعقل من صفات الادمية او لحكاية الاصوات فمن الاول زجر البعير بحب وحل ودعاء

بوجوب بنائها ولم يصرح به فيما تقدم وان كان كلامه مفروضاً فيه ومشي
 على الاول الشاطبي فقال دخل في قوله والزم بنا النوعين عليك واليك
 ودونك ويمضده تحملها للضمائر بخلاف ضرباً زيداً وعدم اظهار الفعل معها
 فلا تقول الزم زيداً عليك كما تقول اضرب زيداً ضرباً ولا يمنع البناء
 اضافتها كما لا يمنع في مثل كم رجل ولا يلزم من موافقتها للمعرب لفظاً
 اعرابها كما لا يلزم في لا غلامين ولا يضره خرق الاجماع الذي حكاه ابن
 خروف على اعرابها وتعلقها بالافعال المنوب عنها أما أولاً فقد ذكر الفارسي
 في التذكرة بناءها عن ابي الحسن وأما ثانياً فالراجح عند محقق الاصوليين
 جواز احداث تاويل مع الموافقة في محصول الحكم وهذا منه على تقدير
 تسليم الاجماع اه قال ابن غازي لا يخفى ما في استدلاله باضرب زيداً ضرباً
 اذ المصدر المؤكد خلاف الذي هو بدل من اللفظ بالفعل اه وقال ابن
 هشام وعن بعضهم ان ما كان في الاصل غير اسم فمل فهو معرب كمندولدي
 استصحاباً لاصله بخلاف ما ارتجل لذلك كصه ويرده عندي رويد زيداً فانه
 مصدر ارود تصغير الترخيم ولم يبين بدليل انه لم ينون * (تبيينان) *
 (الاول) قال في التصريح وربما اعرب بعض اسماء الاصوات لتركبه
 فقط أو لتركبه ونقله عن معناه وجعله اسماً للمحكي صوته او للمصوت
 له به فح يكون مراداً فالاسم متمكن فالاول كقوله * كما رعت بالحبوب
 الظماء الصواديا * يروي الحوب بالوجهين على الحكاية وعدمها أي كما
 رعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء
 الموحدة وهو زجر الابل وأما جوت بضم الجيم وبالمثناة فهي لدعاء الابل
 لا لزجرها والثاني كقوله * اذا لم تي * مثل جناح غاق * فهذا بمنزلة قولك * مثل
 جناح الغراب * والثالث كقوله * ووقمت في عدس كاني لم أزل * قال الموضح
 في الحواشي وهذان النوعان الاخيران ينبغي أن لا يجوز فيهما الا الاعراب
 اه وقوله للمحكي صوته هو فيما أجدى الحكاية وقوله او للمصوت له به

الابل يحوت والربع بدوده واناخة
 البعير تنخ وتسكين صغار الابل
 بهدع وايراد يسوء ومن
 الثاني قب في وقع السيف وطق
 في وقع الحجارة وغاق في صياح
 الغراب وماء في صياح الضيعة
 وأشرت بذا من قولي وكل ما يد
 من ذا الباب الي باب أسماء
 الافعال والاصوات فانها كلها
 مبنية اما اسماء الافعال ف لانها
 أشبهت الحروف المعاملة في أنها
 عاملة وغير معمولة مع الجمود
 ولزوم طريقة واحدة فاستغنت
 عن الاعراب لكن فائدة الدلالة
 على ما يحدث من الممانى بالموامل
 وذلك غير موجود في اسماء
 الافعال واما اسماء الاصوات
 فانها أحق بالبناء لانها غير عاملة
 ولا معمولة فأشبهت الحروف
 المهملة ولان فائدة الاعراب ابانة
 مقتضية الموامل وذلك غير
 موجود فيها فلم يكن لها في
 الاعراب نصيب

هو في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير في له راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير الذي صوت له باسم الصوت وليتأمل ما الدليل على اعراب غاق في قوله مثل جناح غاق اذ هو مبنى على الكسر فكسره تحتل البناء ولعل وجه ما قاله الموضح في الحواشي أن النوعين المذكورين خرجا بالنقل عن واجب البناء لكن قد يقال هلا جاز ان يبنيا مراعاة لاصحهما وأما النوع الاول فوجه بناءه ان التركيب لا يقتضي الاعراب لان جميع المبنيات تركيب مع العوامل ويتأثر محلها بها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه اعرابها بمجرد التركيب مع قيام موجب البناء فتدبر (الثاني) لما لم يستلزم الامر بملازمة الشيء وجوب ذلك الشيء لجواز ان يور بملازمة الامر الجائز المستحسن لله بقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط لان البناء قد يكون على سبيل الجواز كما في الظروف المضافة لمبنى

نونا التوكيد

قوله (للفعل) قال الشهاب قدمه الاختصاص وقال ابن هشام تقديم الظرف المعمول للخبر موذن احيانا بالتخصيص ومنه لافيهما غول ولك ان تحمل عليه هذا الموضع فاما قوله * اقاتلن احضروا الشهودا * فما أندره في الضرورة والوجه الذي حاولوه به مشابهة الوصف للفعل قوله (بنونين) أي بكل منهما وذهب البصريون الى ان كلا منهما أصل يتخالف بعض أحكامها كابدال الخفيفة الفا وذهب الكوفيون الى ان الخفيفة فرع الثقيلة قال الشهاب يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك في مذومند ويحتمل انها من حيث ان التاكيد في الثقيلة أبلغ وأتم فليراجع وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب فليحرراه وهو عجيب ففي شرح تصريف الغزي للسعد مانصه ثم المناسبة المعلومة من قوانيهم تقتضي اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة أكثر فالمناسبة ان يعدل من الخفيفة اليها اه وقد

باب نوني التوكيد
(للفعل توكيد بنونين هما *
كنوني اذهبن واقصدنهما)
(وانما يؤكدان الامر أو *
مضارعا اذا طلب كلاهما)
(او كان شرطاً بعد ما اوتى *
مستقبلاً بعد معين مثبتاً)
(فما لم يكن معموله مقدماً *
كالات بين لالي ونبما)
(او يقرن بحرف تنفيس كما *
وربما سوف تلقى مغنما)
(وقد يؤكدان منفيّاً بلا *
متصلاً ونادراً قد فصلاً)
(والشرط بعد غير اما اكدا *
نزرأ كذا الجواب أيضاً وردا)
(والنون شدت بمدر بما ولم *
وشاع بعد ما مزيداً ان ترم)
(كقوله من عضة ما يبتن *
شكيرها وهكذا ما يحمدن)
(وايس توكيد بنون يانزم *
في غير فعل مثبت بعد القسم)
(وتركه من بعد اما قلما *
تلفيه الا في كلام نظما)
(وشذ توكيد مع الخلو من *

تله في شرح التوضيح فيما سيأتي وهو يفيد معنى الاصلية والفرعية ويصرح بما ذكره الشهاب بقوله وهلا الخ فتأمل قوله (يؤكد ان افعل) يمكن ان يقال أي فعل الطلب فيشمل الدعاء قال ابن هشام في الخواشي يرد على قوله يؤكد ان افعل أحسن بزيد فلا يؤكد لان مناد الخبر وجاء شاذاً فاحر به بطول فقره و احرياً ودخل تحت كلامه «ما الله و لايك فضل فاحمدنه به» ونحو «فانزلان مكيمة علينا» ونحو تعلمهن هالعمرا لله ذاقسا فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك وتقول في هام اذا اكدت هلمن وعلم بذلك انه لا فرق بين الامر والدعاء ولا بين المنصرف والجامد قوله (آتيا) أي وارادا وجائيا وكلام الشارح يشعربان معناه مستقبلا وقيل ان قول الناظم بمد مستقبلا يردده وقال شيخ الاسلام آتيا بمعنى مستقبلا وهو شرط في الثلاثة بمده فلا يقال في الطلب ليقوم زيدا لان كما يؤخذ من قوله بعد ان النون مختصة بالمستقبل وقول النظم مستقبلا تكلمة وتأكيد ثم أشار الى جواز ان يكون آتيا بمعنى وارادا وفي غاية التعريف فلا يدخلان في الماضي والحال لان الماضي والحال حاصلان والحاصل لا يحتاج الى التأكيد واما المستقبل فانه على طرق الجواز يمكن ان يقع ويمكن ان لا يقع فاحتاج الى التأكيد لوقوعه اه وانظر هالا على عدم تأكيد الحال بمنافاته للنون المختصة المضارع للاستقبال كما ياتي ويرد على ما قاله ان القسم للتأكيد وقد دخل الحال فتدأكد الحال الا ان يريد لا يحتاج الى مزيد التأكيد واما قوله دامن سمك فضرورة سهيا انه بمعنى الاستقبال لان الدوام انما يتحقق في الاستقبال قوله (او شرطا اما تاليا) مغلطة قالوا في الصفة التالية اما يجب تكرارها نحو لا بد من حساب اما يسير واما عسير واتق النار ببر اما كثير واما قليل والجواب ان اما المراد بها لفظها لا معناها ولا كذلك فيما أوردت قوله (في قسم) أي جواب قسم غير مفصول من لاه بفاصل وهذا أعم من قول الشارح ان كان غير مقرون بحرف تنفيس لانه لا يخرج نحو والله لقد اظن زيدا منطلقا فانه

ما قد مضى كاشعرون المتن (وشد في اسم فاعل اقائل*) وبشدوذ احريين ايضا قمن) للتوكيد نونان ثقيلة وخفيفة وقد تضمنهما قولي كنوني اذهبن واقصدنهما كما تضمنهما قول الله تبارك وتعالى ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين ويؤكد بهما فعل الامر طلقا والمضارع المصاحب لما يقتضي طلبا من لام أو رأو نهى أو دعاء أو تحضيض أو عرض أو تمن أو استفهام قال الاعشي في توكيد الامر والنهي انشده سيديويه «واياك والميتاة لا تقرنهما» ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا» وقال في توكيد ما صاحب الاستفهام «وهل يمنعي ارنيا دي البلاد من حذر الموت ان ياتين» وقال آخر «فبعد كندة تمدحن قبيلا» وقال آخر «فاقبل على رهطي ورهطك بتحث» ساعينا حتي ترين كيف نفعل» وقال ابن

رواحة رضى الله عنه في الدعاء
 «والله لو لا الله ما اهتدينا» ولا
 تصدقنا ولا صالينا» فانزلان سكينه
 علينا» وثبت الاقدام ان لقينا»
 وقال آخر في التحضيض «هلا
 تمنى بوعدي غير مخافة» كما عهدتلك
 في ايام ذي سلم» وقال آخر في
 التمني. فليتك يوم الملتقى ترينى،
 لكي تعلمي اني امرؤا بك هائم»
 ومثال توكيد الشرط بعد اما
 قوله تعالى واما ترى نيك بعض
 الذي نعدم او توفينك ومثال
 المستقبل المثبت الاتي بمدينين
 قوله تعالى اتسنان عما كنتم
 تفكرون فلو قدم على الفعل
 المقسم به ما يتعاق به من جار أو
 غيره ترن المتعلق بالام القسم
 واستغنى عن النون كقوله
 والله لزيداً أكرم وكذا لو كان
 مع الفعل سوف أو السين كقوله
 والله لسوف أكرمك فمن
 الاول قوله تعالى ولئن تم أو
 قناتم لا إلى الله تحشرون ومن
 الثاني قوله تعالى وسوف

لا يؤكد بالنون والتوكيد بالنون في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة
 لان القسم محل التاكيد فذكر هو ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو
 القسم من غير ان يؤكد دود بما يتصل به واذا تخلف شرط من الشروط لا
 يؤكد اما المنفي فلان في أدوات النفي ما يخلص الفعل المضارع للحال فينافي
 التوكيد بالنون المخصصة له للاستقبال وطرده الباب في الباقي ومنه يعلم عدم
 توكيد الحال واما المفعول فلان الفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل
 وذلك مناف للتاكيد واما في خصوص المفعول بحرف التنفيس نحو
 وسوف يعطيك ربك فترضى فلانها يخلصان للاستقبال فذكر هو
 الجمع بين حرفين لمنى واحد وقال ابن هشام وقيل في تعليل التنفيس
 لئلا يجتمع حرفا منى لان السين للاستقبال وأقول لم يجمعافهما كان واللام
 المرحلة ثم ان لا النافية تفيد الاستقبال وكذا اللام الامر ببقية أدوات الطاب
 واعلم ان البيضاوي قال تبعاً للزمخشري اللام في وسوف للابتداء دخلت
 على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير لانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا
 تدخل على المضارع الامع النون المؤكدة وهو مخالف لما عليه الجمهور مع ان
 ذلك مع اتصال اللام بالفعل «(تنبيهه)» أجاز الكوفيون والله ليفعل زيد
 الان ومنعه البصريون استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقوله
 والله ان زيدا يفعل ويشهد للكوفيين قرادة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة
 وقوله «يمينا لا بغض كل امرئ» وقوله «لانك قد ضاقت عليكم يوتكم» اعلم
 ربي ان بيتي واسع» وأجاب الدماميني عن القراءة بانها مؤولة على حذف المبتدا
 أي لانا اقسم قال والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع
 كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية اه ولما هم
 يجيبون عن البيتين بنحو الشذوذ قوله (وقل بعد ما) أي النافية أو الزائدة وبه
 قطع الشارح وقال ابن هشام حقه ان يقيد ما بالزائدة التي لم تسبق بان ولا برب
 وتأخيصة انها ان سبقت بان فالتوكيد كالواجب أو برب فنادر لانها تصير

العمل كالمأذى قال ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وحكى س ربما
يقولان ذلك أو لم يسبق بشيء منهم فقليل قوله (وبعد لا) أي النافية وقد
يؤكد بعدها تشبيهاً بالنهي كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا
منكم خاصة وزعم قوم أن هذا نهى وليس بصحيح لأن الجملة صفة فتنة والجملة
الإنشائية لا تقع صفة فتحتاج لإضمار القول وقيل لأنها موصولة الكلام عند
قوله فتنة ثم ابتدئ نهى الظلمة عن التعرض للظلم فتصبيهم الفتنة خاصة
فاخرج النهي عن إسنادها للفتنة فهو نهى محمول لأن المقصود النهي عن التعرض
للفتنة الذي هو أعني التعرض لها سبب في إصابة الفتنة قاله الشهاب قال ثم
رأيت الدماميني عبر بقوله والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصبيكم ثم عدل عن
التعرض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة سببة عن التعرض وإسناد هذا
السبب إلى فاعله وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين وذلك لأن المعنى في
الأصل ما تقدم وهو لا تتعرضوا للفتنة فتصبيكم خاصة ثم عدل عن السبب
إلى المسبب وعبر عن التعرض للفتنة بلفظ الظالم تسجيلاً عليه بالصفة التي
يكون عليها عند التعرض فثبت أن المعنى على خصوص الظالمين بالفتنة
وينبغي أن تكون من في قوله منكم لبيان الجنس لا للتبميز لئلا ينقسم
المتعرضون للفتنة إلى ظالم وغير ظالم وليس كذلك لأن التعرض للفتنة
والدخول فيها طوعاً لا ينفعك عن الظلم اه وأقول كل هذا في معنى اللبيب
وفيه في بحث لا زيادة على ذلك فراجع قوله (وأخر المؤكد افتح) أي فتحة
بناء تركيبه معها تركيب خمسة عشر ولذا لفصل بين الفعل والنون ألف
اثنتين أو أوجع أوباء مخاطبة لم يحكم ببنائه وفيه بحث لأن التركيب إنما
يكون سبباً للأعراب لا للبناء كما سيأتي عن ابن هشام في باب العدد وزاد
بعضهم لدفع هذا أنه لما ركب الفعل مع النون صار آخره وسطاً والأعراب
لا يكون في الوسط والنون لا حظ لها في الأعراب فبقى الجزآن مبنيان اه وفيه
أن وسط الكلمة كما لا يصلح الأعراب لا يصلح للبناء لأنها لا يكونان إلا في

يعطيك ربك وقديؤ كد باحدي
النونين المضارع المنفى بلا
تشبيهاً بالنهي كقوله تعالى واتقوا
فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم
خاصة وقد زعم قوم أن هذا نهى
وليس بصحيح ومثله قول الشاعر
* فلا الجارة الدنيا بها تلحينها *
ولا الضيف فيها أن أناخ محول *
الأن تأكيد تصيبن أحسن
لأصله بلا فهو وبذلك أشبه
بالنهي كقوله تعالى لا يفتنكم
الشیطان بخلاف قول الشاعر
تلحينها فانه غير متصل بلا فبعد
شبهه بالنهي ومع ذلك قد
سوغت تأكيداً لا وإن كانت
منفصلة فتؤكد تصيبن لأصلها
بلا أحق وأولى ومثال تأكيد
الشرط بعد غير أمما انشده من
من قول الشاعر * من تثقن
منهم فليس بئائب * أبداً وقتل
بنی قتیبة شاف * وانشد سيبويه
أيضاً في تأكيد الجواب * نتم
نبات الخيزراني في الثرى *
حديثاً متى ما ياتيك الخير ينفعاً *

وانشد سيديويه أيضاً فمهما تشا منه فزارة تعطكم * ومهما تشا منه فزارة تمنما * ومثال التوكيد بعد ربما ولم قول الشاعر * وربما اوفيت في علم ترفعت ثوبى شمالات * وقول الراجز في التوكيد بعد لم * يحسبه الجاهل ما لم يعلم * شيخاً علي كرسية * ممما * وانما قلنا وقبل التوكيد بعد ربما ولم لان الفعل بعدهما ماض في المعنى ولا حظ للماضي في هذا التوكيد وهو ربما أحسن وحكى سيديويه ربما تقولان ذلك وكثر هذا التوكيد بعد ما الزائدة دون ان كقول العرب بمين ما أرينك وبمجد ما يبلغن وكثر ما تقولان وحيثما تكون اكن وفي المثال ومن عضة ما يذبتن شكيرها ومثله قول الشاعر * قليلاً به ما يحمدنك وارث * اذا كان مما كنت تجمع مقسماً * وانما كثر هذا التوكيد بعد ما الزائدة لشبهها بالقسم قال س بعد تمثيله بر بما تقولان ذلك وكثر

الاخر وقيل ان الفعل لما لحقه ما لا يالحق الافعال قوى جانب الفعلية ورجع الى أصله من البناء وقيل غير ذلك والوجه ان يحمل هذا الاخير علة للبناء وكان البناء على حركة دفما لا لتقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة فتعادل ثقل التركيب وذهب طائفة منهم س الى أن الفتح عارض للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى قال الشهاب هذا يأتي في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليقوم زيد لان آخره قبل التأكيد يستحق الحركة لانه معرب دفما فاذا اتصل به نون التوكيد فإى ساكنين ح يلتقيان وح فالانتقاض بهذا مما يقوى القول الاول اللهم الا ان يراد انه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقى ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع اه وأورد ابن غازي على هذا القول وعضد الاول بانها لو كانت حركة دفع التقاء الساكنين لم ترجع الواو في قوآن والياء في يمين اذا لا غلب عدم الاعتداد بحركة التقاء الساكنين كما في نحو من يشا الله فمن ير الله لم يكن الذين كفروا وحمله على غير الاغلب ضعيف وبه يقول جاعلها لا لتقاء الساكنين ويؤخذ من كلام س ومن تبعه ان الفعل ح مضارعاً كان أو أمراً مبني على سكون مقدر منعه اشتغال الآخر بحركة التقاء الساكنين قوله (واشكاه قبل مضمرة) الخ قال الشهاب تخصيص لقوله وآخر الماؤ كذا فتح بانه يخرج عنه ما اتصل به المضمرة المذكور ويحتاج ان يخرج عنه ما اتصل به نون الاناث فان آخره لا يفتح ويمكن ان يدل على خروجه باطلاق قوله الاتي والفازد قبلها * وكذا فعلا الى نون الاناث اسندا مع ملاحظة ما فهم من قوله في أول الكتاب كير عن من فتن من سكون آخر الفعل اذا اتصل به نون الاناث فان بملاحظة ذلك مع ملاحظة الاقتصار هنا على انه اذا اكد زيد الفا قبل نون التوكيد يفهم بقاء آخر الفعل على السكون وايضاً فيتأمل علة الفتح من التركيب او الاحتراز عن التقاء الساكنين وهما آخر الفعل ونون التوكيد يفهم انتفاء الفتح هنا لا لتقاء التقاء

الساكنين

ما تقول ذلك ولا يقع بعد هذه الحروف الا وما لازمة فاشبهت عندهم لام القسم هذا نصه ولا يلزم هذا التوكيد الا بعد القسم والى هذا أشرت بقولي وليس توكيد ﴿١٧٧﴾ بنون يلتزم في غير فعل مثبت بعد

الساكنين للفصل بين آخر الفعل ونون التوكيد فليتأمل «واعلم ان ما آخره الف تارة تقلب الالف ياء وذلك اذ ارفع الياء والواو ح وتفتح الياء ويدخل في قول المصنف وآخر المؤكد وتارة تحذف الالف ويفتح ما قبلها فان قطعنا النظر عن الالف المحذوفة واعتبرنا الباقي آخر اصدق ان آخر المؤكد مفتوح فيدخل في قول المصنف المذكور وان لاحظنا الالف المحذوفة واعتبرناها آخر احتى يكون آخره ساكنا كان مخصصاً لقوله المذكور فظهر ان قول المصنف وآخر المؤكد افتتح من قبيل العام المخصوص بما بعده ولا غبار على مثله فليتأمل اه واقتصر في التوضيح على استثناء مسألة المضمير وخصها شارحه بكون الفعل المسند اليه مضارعاً وقال شيخنا عبد الله الدنوشري رحمه الله انه مردود لان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك فلما بقي الكلام بالاقبيد كان صواباً قلنا واستثناء المصنف يعني ابن هشام الفعل المسند للالف من فتح الآخر غير ظاهر فان آخر الفعل مفتوحاً معه كما شمله قوله فانه يحرك آخره بحركة تجانس ذلك اللين وتقييد الشارح ثانياً في قول المصنف ويستثنى الخ الفعل بالمضارع مردود ايضاً فان الامر كذلك كما يصرح به قوله فتقول يا قوم اخشون الخ اه وفيه ان ابن هشام لم يستثن المسند للالف نصاً وانما قال ويستثنى من ذلك ان يكون مسنداً الى الضمير وهو في شمله للالف كقول الناضم واشكاه قبل مضمير فانه شامل للالف بدايلاً قوله والمضمير احذفه الالف فاستثنى الالف من المضمير وهو عين الاول على الاصل من ان النكرة اذا اعيدت معرفة عين الاولى ﴿تنبيهان﴾ (الاول) الفعل المعتل بالواو والياء كالصحيح

القسم ثم بينت ان الفعل بعد اما يقل وقوعه بالانون ولذلك لم يجي في القرآن بعدها الا مؤكداً كقوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى وزعم بعضهم ان ذلك لازم نحو وان اما تفعل افعل غير جائز وليس بصحيح بل هو جائز قليلاً كقول الشاعر «اما ترىني اليوم او حمز قرنت بين عنقي وحمز» ومثله قول الشاعر «أما ترى رأسي تغير لونه» سخطاً فاصبح كالشمام الخلس «وقال آخر» يا صاح اما تجدني غير ذي جدة «فما اتخني عن الخلان من شيم» وأشرت بقولي وشذتوكيد مع الخلو من ما قدمه من الى قول الشاعر

«ليت شعري واشعرن اذا ما» قربوها منشورة ودعيت «الى الفضل ام على اذا حو» سبت اتي

﴿٢٣﴾ على الحساب مغيت «وأشد من هذا توكيد أفعل في التمجيد كقول الشاعر «ومستبدل

من بعد غضبي صريمة» فاحربه من طول فقد وأحرياً «أراد وأحرين فابدل النون لما وقف الفاً وهذا من تشبيه

لفظ باللفظ وان اختلفا معني واشد من هذا ما أنشد ابن جني من قول الراجز * ارايت ان جاءت به امـ لوداه
 من جلاويابس البرودا * أقائلن ﴿١٧٨﴾ احضر الشهودا * فاكذب بالنون اسم الفاعل لشبهه بالفعل المضارع

تقول يا قوم هل تغزن وهل ترمين بضم . اقبل النون وياهند هل تغزن وهل	(وآخر الفعل افتحن . مؤ كذا * . معتلا او ذا صحة كاعتضدا)
ترمين بكسرة حذف . مع نون الرفع الواو والياء والاصل هل تغزين وهل	(واشكاه قبل مضمير لين بما * جانس من تحرك قد علما)
ترمين حذف نون الرفع لتوالي الـ . مثال ثم الياء لالتقاء الساكنين واصلهما	(والضمر احذفه الا الالف * وان يكن في آخر الفعل الف)
قبل التوكيد تغزين وترمين والاصل تغزوين . مثل تنصرين سكنت الواو	(فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء كاسعين سميا)
لاستئصال الكسرة عليها ونقلت الكسرة الى الزاي ثم حذف لاجتماع	(واحذفه . من رافع هاتين وفي واوويا شكل مجانس قفي)
الساكنين ويقال مثل ذلك في ترمين واصله ترميين بوزن تضربين نقلت	(نحو اخشين ياهند بالكسرويا قوم اخشون ضما وقس . مسويا)
كسرة الياء الى ما قبلها لالتقاء عليها ثم حذف لالتقاء الساكنين (الثاني)	(وقدر اعراب الذي اكدان : يصلح لنون الرفع نحو ترين)
قال الشاطبي لين اصله لين نخفف اه وتقدم في الترخيم انه يجوز فتح لامه	(وللبنان نسب غير صالح لها * كلاتكونن واثقا بمن لها)
وكسرها اي ذي لين ومما يخرج به الضمير المستتر في نحو اضربن وهل تضربن	(ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها الف)
يازيد والضمير البارز في نحو اخشون يا قوم واخشين ياهند قوله (والضمر	(والفا زد قبلها مؤ كذا * فعلا الى نون الاناث اسندا)
احذفه الا الالف) انما حذف الضمر غير الالف وهو الواو والياء لدفع	
التقاء الساكنين على غير حده بناء على أن حده ان يكون الالف حرف مد	
والاخر مدغما وان يكونا في كلمة واحدة وما عتا كلمتان وعلى القول بعدم	
اشتراط ذلك فانما حذف الضمر المذكور لان الكلمة ثقلت واستطالت	
والضمة تدل على الواو والكسرة على الياء هذا مع الثقيلة وأما مع الخفيفة	
فليس التقاءهما على حده اجماعا لان الثاني ليس مدغما ولم تحذف الالف دفعا	
لالتباس بالمفرد ولم تحذف في اضربنان وان لم يكن لبس لئلا يلزم زوال	
الغرض الذي جئ بالالف لاجله وهو الفصل بين النونات واورد على تمليل	
عدم حذف الالف بدفع الالتباس انها حذفت في وقالا الحمد لله مع الالتباس	
بالمفرد وقال ابن هشام انما حذفت الواو والياء مع الشديدة حملا على الخفيفة	

(وكسر كوفي ويونس الالف بالنون ذات خفة حكم عرف) (واحذف خفيفة لساكن ولم
 ردف * وبعد غير فتحة اذا تقف) (واردد اذا حذفتها في الوقف * من اجلها في الوصل كان عدما) (وابدلها

بعد فتح الفاء وقفا كما تقول في قفن قفا) لما فرغت من بيان الجائز التوكيد واللازمة والممتنعة أخذت في بيان ما ينشأ عنه من التغيير فذكرت أن آخر المؤكد يفتح ﴿١٧٩﴾ صحيحا كان كاعتضدن أو معتلا

ولم تحذف الالف مع الشديدة لأن الخفيفة لا تقع بعدها فلا يمكن الحمل
 * (تنبيهان) * (الاول) حكم الممثل بالواو والياء كالصحيح في حذف المضم
 غير الالف كما مر مثاله وحذف آخر الممثل انما هو لا سنده الى الواو والياء
 لا لتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم
 يتعرض له الناظم واما الممثل بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم
 آخر فلذا بينه قاله المرادي وتبعه الاشموني قال ابن غازي وتامله مع ما
 يأتي في الالف من بعض الاحكام السابقة للتوكيد وقد تعرض لها الناظم
 (الثاني) قال ابن هشام فان قلت فما بال الواو والياء لم يحذفوا في نحو اتحاجوني
 واتحاجيني قلت النون الاولى نون الرفع ادغمت في نون الوقاية وليست
 النونان للتوكيد فان قلت لا يمشى هذا في قراءة الزهري فاتبعوني بحبيكم الله
 اذ لا نون رفع في فعل الامر قلت اما هنا فالنون الاول له نون التوكيد الخفيفة
 ادغمت في نون الوقاية ولم تحذف الواو تشبيها بنون اتحاجوني قوله (رافعا غير
 اليا) قال المرادي شمل ثلاثة أنواع رافع الالف ورافع نون الاناث والجر
 من الضمير البارز قال ابن غازي وكذا يشمل ما اسند الي ظاهر نحو لا يسمين
 زيد قال شيخنا ابو عبد الله الصغير تبعاً لشيخه أبي العباس الفيا لى انما يشمل
 العاري من الف التثنية ونون الاناث لان الالف صار فيه ياء لاجل نون
 التوكيد فاما غير العاري منها فاما صار الفه ياء لاجل نون التوكيد
 ويكون سكوت عنه مساواته للصحيح واما حذفه مع الواو والياء المنبته عليه
 بقوله واحذفه من رافع هاتين فليس للتوكيد فيه سبب واما تحريكهما بشكل
 بجانس فللتوكيد قوله (واحذفه من رافع هاتين) قال ابن هشام لم ينبه الناظم

واتصل به انف اثنين او واو جمع اوياء مخاطبة فهو معرب تقديرأ وان لم تتصل به أحد الثلاثة فهو مجنى وانما
 كان الامر كذلك لان المؤكد بالنون اما ان يكون بناؤه لتركيبه معها وتنزله منزلة الصدر مع المعجز واما ان

يكون من اجل ان النون من خصائص الفعل فيضعف بلحاظها شبه الاسم اذ لا قائل بغير هذين الوجهين والثاني باطل لانه مرتب على كون النون ﴿١٨٠﴾ من خصائص الفعل فلو كان ذلك مقتضيا للبناء لبني المجزوم

والمقرون بحرف التنفيس والمسند الي ياء المخاطبة لانهم مساوية للمؤكد في اتصال ما يخص الفعل بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون لان النون وان لم يلق لفظها بالاسم فمعناها به لائق بخلاف لم وحرف التنفيس وياء المخاطبة فانها غير لائقة بالاسم لفظاً ومعنى فلو كان موجب بناء للمؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان اتصال به احد هذه الثلاثة مبنياً لانها أمكن في الاختصاص وعدم بناء ما اتصل به دلالة على ان موجب البناء هو التركيب اذ لا ثالث لهما واذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لما اتصل به الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة نصيب لان ثلاثة أشياء لا تتركب

على ان نون الامثلة الخمس تحذف في التوكيد وذلك لازم لانها ان كانت شديدة فالامثلة اجتمعت أو خفيفة فللامثليين لا يمكن ادغام أحدهما في الآخر قوله (نحو واخشين ياهند بالكسر وياقوم اخشون واضم) والاصل أخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول واليا آن في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلت الفاء حذفت الالف لالتقاء الساكنين وهذا عندي أولى لانه صريح في ان المحذوف لام الكلمة لاياء الضمير في اخشيين فهو لا يوم حذفهما كما ظنه بعضهم وهو كما قاله السعد بمض الظن قوله (ولم تقع خفيفة بعد الالف) أعم من الف الضمير كاضربا والالف العلامة نحو ليقومان اخواك او الف الفصل نحو واضربنا وفي كلام الشارح ايها الاختصاص بالاولى حيث قيد الالف بالمسند اليها هذا وقال ابن هشام كان صوابه مجاورة للالف لئلا يخرج عنه هل تضربان ولا تحذف نون الرفع من ذلك وان اجتمع مثلاً لئلا يجتمع ساكنان وقيل بل يجب الحذف لاجتماع المثليين مع تعذر الادغام بسكون الثاني وح فتبطل المسئلة لزوم وقوع الخفيفة بعد الالف ويؤيده أنهم منعوا اذهبن حتى تأتي بالالف فاصلة بين النونين لانه ان لم تأت بالالف ثقل وان أتيت به افنون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الالف وأجاز يونس والكوفيون وقوعها بعد الالف ورد بان فيه التقاء الساكنين على غير حده وهذا واضح على ظاهر كلام س وتصريح أبي على بان يونس يبق النون ساكنة وتنظيره بقرائة نافع محياي ومماتي وتوجيه ذلك انه

واذا ثبت هذا علم ان اصل قولك هل تفلان وهل تفلان وهل تفلان وهل تفلون من وهل تفلين فاستثقل توالي الامثلة فحذفت نون الرفع تخفيفاً واكتفي بتقديرها واوثر الالف بالثبوت

لخفها وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخر ألف بعد الألف واستثقلت الواو والياء
حذفتا واكتفى بدلالة الضمة والكسرة عليهما فان كان آخر ﴿١٨١﴾ الفعل ألفاً كيخشى ويسمي حذفت

من الوصل بنية الوقف لا على ما ذكره الناظم من ان من أجاز وقوعها بعد الألف
يكسرها وحمل قراءة بعضهم فدمرناهم تدمير وقراءة ابن ذكوان فلا تتبعان
على ذلك وخرج بعضهم ذلك على ان أصله التشديد تخفف بحذف النون
الساكنة وقيل في الآية الثانية ان لنافية وان الخبر بمعنى النهي وقيل الواو
للحال وفيه ان الجملة الحالية المصدرية بلا تجرد من الواو ويلزمها الضمير الا
ان يضم مبتدأ أي وانما لا تتبعان قوله (لكن شديدة) أي لكن تقع شديدة
بعد الألف لان التقاء الساكنين على حده أول دفع الالتباس على ما مر قوله
(وكسرها الف) أي دفما لا لتقاء الساكنين كما قيل وفيه بحث لان التقاء الساكنين
يتحقق مع الكسر لان المكسور انما هو النون الثانية والاولى باقية على السكون
وهي الملاقية للألف وانما علة الكسر الفرار من اجتماع الـ مثال اعني الفتحات
لان الألف في مقدار فتحتين وذكر ابو البقاء وابن عطية انها كسرت
تشبيها بنون المثني كرجلان قوله (والفازد قبلها) أي قبل الشديدة واما
الخفيفة فلا تؤكدها كالفعل المذكور لانها لا تقع بعد الألف نعم من أجاز ذلك
أجازه هنا أيضاً بشرط كسر النون وكلام ابن الحاجب ومناقشة السعد
له مشهورة مذكورة في التصريح فلا تطيل بها وهذه الألف كالف أنذرهم
وكالتزامهم بقاء المدة في جليل وترك اللام في ان زيدا لا يقوم وكاجتلاب
ما الزائدة في نحو لما ليوفينهم ولا الزائدة في نحو ليلا يعلم والنافية في نحو
ليلا يكون للناس حجة * (تنبيهه) * مثل الشارح لذلك بامثلة منها
اغزينا قال ابن هشام كذا في النسخ وهو خطأ وانما هو اغزونا بثبات
اللام مصححة كما في ارمينان واخشينان وانما لم يصححوا الألف كما لم

تكون النون الا مكسورة مشددة واذا كانت النون خفيفة ولقيها ساكن حذفت سواء كان ما قبلها مفتوحا
او مضموما او مكسورا ومنه قول الشاعر * لاتهم الفقير علك أن تر * كم يوما والدهر قد رفعه * واذا وقفت

على المؤكد بالخفيفة أبدلتها التما ان وليت فتحة كقولك في قوله تعالى انفساً لنفساً وكقول في قفاً قفاً
وكقول النابتة الجمعدى * فمن يك (١٨٢) لم يثار باعراض قومه * فاني ورب الراقصات لاثار *

فان لم تل فتحة حذفها ورددت	تصح في غزوت ورميت لاستدعاء الضمير المرفوع المتحرك لسكون ما
الي الفعل ما حذف من اجلاسها	قبله اه وأشار شيخ الاسلام الى ان اغرينان بالراء المهملة من غريت السهم
فتقول في اخرجن واخرجن	اذا طليته بالغراء قوله (واحد خفيفة لساكن ردف) لما لم يكن لها في
اخرجوا اخرجي وفي هل تخرجن	التحرك حظنزلوها منزلة حرف اللين فحذفوها كما في نحو يغزو الجيش
وهل تخرجن هل تخرجون	ويرمي الغرض ثم انها تحذف ح سواء تلت فتحة كضرب الغلام يازيد او
وهل تخرجين وهذا مما يدل على	ضممة كضرب الغلام يا قوم او كسرة كضرب الغلام يا هند وانما حذف
ان المسند الي الواو والياء كان قبل	لا لتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين في الاكثر بل حرك لان الاسم في الرتبة
الوقف معر با تقدير اذ لو كان	قبل الفعل فما يدخل عليه وما يختص به مقدم علي ما يختص بالفعل ففصل
قبل الوقف مبنياً لبق بناؤه لان	التنوين علي النون بان حركة التنوين عند لقائه ساكناً وحذف النون عند
الوقف عارض فلا اعتداد بزوال	ذلك ليظهر شرف الاسم بتشريف ما يختص به واذا ولىها ساكن وهي بعد
ما زال من اجله كالا اعتداد بزوال	الاف علي مذهب الحيز فقال يونس تبدل همزة وتفتح قال الشهاب وانظر
ما زال لا لتقاء الساكنين نحو	هل هذا علي القول بان انجز يقيها ساكنة او اعم منه ومن القول بانه يكسر
هل تذكر الله والاصل هل تذكر	وح يفرق بين او ايه ساكن وغيره اه واقول كلام المرادى والاشموني
حذفت النون الخفيفة لا لتقاء	صريح بانه علي القول بانه يقيها ساكنة لانهم اذ كرر ابعث نقله ان س قال ان
الساكنين وبقيت فتحة الراء الناشئة	العرب لم نقله وان القياس الحذف ومعلوم ان س يري ان يونس يقيها ساكنة
عن النون مع سكونها زائدة	فتدبر (تنبيه) من مثل حذفها لا تهين الفقير عليك ان تر * كم يوم ما والدهر
فصل في التنوين	قدر فعه * ومعلوم ان نون التوكيد اذا دخلت بعد لا الناهية واستيفاء مقتضاها
(ان يبدل لفظاً دون خط نون)	وح فعلا * الجزم سكونه مقدر منع منه اشتغال المحل بالفتح لنون التوكيد
كأبسط يدأ فذلك التنوين)	المحذوفة والاصل قبل التوكيد لا تن ثم لما اكسد وفتحت نون الفعل عادت
(وهو لتكثير وصرف وعوض	الياء التي هي الكلمة كما هو قاعدة الفعل المعتل العين وليس الفعل في محل جزم

نحو صمتا اذ او من عوض) (ما في جوار وبميد وجعل * مقابلاً في عرفات فقبل) لانه
(وعوضاً من مدة المطلق جاء كالاتحى انهما اي انهما) (وزيد في التنوين غال وابا * ابو سعيد وحدهذا المذهب)

التنوين على ضربين أحدهما خاص بالاسم والاخر مشترك فيه فالخاص بالاسم تنوين التنكير وتنوين الصرف وتنوين الموضع وتنوين المقابلة فتنوين التنكير كتنوين ﴿١٨٣﴾ صه فان صه بالانوين بمعنى اسكت

لانه انما يظهر على شذوذ دخول النون قبل النهي فتأمل قوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) قال الشهاب قال ابو حيان الذي يظهر لي أن دخولها في الوقف خطأ لانها لا تدخل لمعني التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها التي جاءت له سيوطي اه وهو عجيب فان هذا في المرادي ورده بقوله قات يرده قلبها بعد الفتحة الفافي الوقف فلم ان التوكيد بها لا يختص بالوصل (تنبيهه) ذكر الناظم لحذف النون الخفيفة سبيين وقال ابن هشام مسألة في أي يومى من الموت افر * يوم لم يقدر ام يوم قدر * اول ايضا على حذف نون التوكيد في غير المسئلتين المذكورتين للضرورة وزعم ابو الفتح في سر الصناعة ان عنده فيه وجه احسن لم يسبقه اليه احد للطفه وهو ان الراء الساكنة للجازم وجاورتها الهمزة قدر سكون الراء على الهمزة وفتح الهمزة على الراء لتجاورها فابدت الهمزة حين اريد تخفيفها الفاء لسكونها في التقدير كما حكى س من قولهم المرأة والكهانة ولما فعل ذلك التقي ساكنان الالف والهمزة بعد ما خركت الالف لالتقاءهما وانقلب الالف همزة محركة كما قرأ ايوب السجستاني ولا الضالين قال وعلى ذلك خرج ابو على قول عبيد يعوث * كان لم تري قلبي اسيرا يمانيا * والا صل عنده ترائي كما قال * الم تر ما لا قيت والدهر اعصر * وقال ايضا استشكل * اطب ولا تضجر من مطلب * لفتح المضارع المجزوم * اجيب بان أصله تضجرن بنون التوكيد فحذفت وبقيت الفتحة دليلا عليها ورد بان المعهود انما هو حذفها للسبيين المذكورين في النظم * وأجاب بعض الطلبة بان الواو واو الصرف ولا نافية وتضجر منصوب وهذا لو صح كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا على

وجئ بالتنوين فالتقى ساكنان فكسرت الذال لالتقاء الساكنين والثاني كالذي في نحوها ولا جوار وهذا يرم في رجل سميته يرم وكذا كلما جاء آخره ياء قلبها كسرة مما لا ينصرف ونظيره من الصحيح كيعل

تصغير يعلى فانه نظير يعمر تصغير يعمر وكون هذا التنوين عوضاً لاتنوين صرف هو مذهب سيديويه والمبرد الا ان سيديويه جمعه عوضاً (١٨٤) من الياء والمبرد جمعه عوضاً من ضمة الياء وكسرتها والصحيح

مذهب سيديويه لانه لو كان عوضاً من الحركة لكان ذو الالف اولي به من ذي الياء لان حركة ذي الياء غير متمذرة فهي لذلك في حكم المنطوق بها بخلاف حركة ذي الالف فانها متمذرة وحاجة المتمذر الى التعويض اشد من حاجة غير المتمذر وايضاً لو كان التنوين المشار اليه عوضاً من الحركة لالتحق مع الالف والسلام كما الحق معها تنوين الترخيم في قوله اقل اللوم عاذل والعتابا فان قيل لم حذفت الياء أولاً قلنا لما كانت ياء المنقوص المنصرف قد تحذف تخفيفاً ويكتفي بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف بما كان جائزاً في الادني ثقل التشكون لزيادة

المفرد وتضجر مفردوايضاً فقوالك ولا انما يقع بعد نفي لا يقال زيد يكره المعجم ولا الروم وانما يأتي هنا لخاصة فيقال لا الروم لان لا لنفي والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت له الحكم ومنفي عنه الحكم وهذا الراد من الراد الاول لانه يقال في رده فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب فادخلت لا على المفرد (فان قيل) فيه نسبة الى الضمير المستتر (قيل) النسبة في تضجر اظهر لانه فعل فهو موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لا عمر والذي يتحرر الى ان لا انما تدخل على ذي نسبة مفرداً كان أو جملة وان لا في قوالك بلا زاد في غير موضعهما واصل الكلام ما جئت بزاد انما أراد أولاً نفي المجيء بزاد لا اثبات المجيء وانه بغير زاد فلم يحتاج لتأخير النفي بل لم يجزله ذلك بخلاف الاول فلهذا استقبح فيه تأخير النافي واما جاءني زيد لا عمر وفلا هنا نائبة عن العامل أو مقدر بمدها العامل كما يقولون في جاء زيد وعمر وان العاطف مقدر بمد عامل أو هو نفسه نائب عن العامل اه ومن خطه نقلت وفيه فوائد زائدة على ما في المعنى فانه تكلم علي هذا البيت في الباب الثاني قبيل الجملة المفسرة وفي الباب الخامس في النوع الثامن من الجملة السادسة قوله (ما من اجلها في الوصل كان عدماً) وذلك الواو والياء ونون الرفع كما في المرادى وصرح بان النون اذا أعيدت تكون ساكنة وانه لا يضر التقاء الساكنين علي غير حده لكونه في الوقف وكذا صرح الموضح في الحواشي باعادة فقال ما حذف من اجلها بلا واسطة أو بواسطة نحو لتذهبون فان النون حذفت من اجلها بلا واسطة والواو حذفت من اجلها بواسطة حذف النون من اجلها فان سبب السبب سبب فاقصر

الثقل زيادة اثر وليس بمد الجواز الا للزوم ثم جئ بمد الحذف بالاموض كما قبل باذحين شارح حذف ما يضاف اليه ومن النحويين من يري ان تنوين جوار ونحوه تنوين صرف لان الياء حذفت فصار

الاسم بعد حذفها شيئا بجناح وهذا قول ضعيف لان الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوي ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها وما حذف تخفيفا ونوي ثبوته فلا اعتداد بحذفه ولهذا لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يحز صرْفه جواز صرْفه هذا لان الحركة منوية فلم (١٨٥) يعتد بالسكون ولو قيل جيئل اسم

رجل جيل لم يحز صرْفه وان كان في اللفظ ثلاثي لان الهمزة منوية الثبوت ولذلك لم تقلب الياء الفا لتجر كها وانفتاح ما قبلها وامثال ذلك كثيرة فان اورد جندل ونحوه فان اصله فعال فحذفت الفه ونوي ثبوتها لياتي الى اربع حركات في كلمة واحدة ومع ذلك صرف اعتبارا بعارض الحذف فالجواب ان يقال لا اسم ان تنوين جندل ونحوه تنوين صرف وانما هو تنوين جيء به عوضا من الالف كما جيء بتنوين جوار عوضا من الياء فاندفع المعارض وصح عدم الاعتداد بالمعارض وتنوين المقابلة تنوين مسلمات ونحوه من الجمع بالالف والتاء فانه جمع قصد به في المؤنث

شارح التوضيح على الواو والياء قصور (فان قلت) ما سبب حذف نون الرفع مع التوكيد بالخفيفة (قلت) كراهة اجتماع المثلين فانه في النقل كاجتماع الاء مثال فاحفظه * (تنبيهان) * (الاول) ان قلت لم يرد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد ايضا فيه وان كان الاكثر خلافا وعليه فالفرق ان المحذوف هنا كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة اتم منه بجزء منها (الثاني) قال ابن هشام ينبغي اذ كتبوا نحو اضربن بالالف اعتبارا بالوقف ان يكتبوا اضربن واضربن بغير نون اعتبارا بالوقف ايضا وكما لم يكتبوا للتوين في الرفع والجر صورة لذلك وينبغي لمن وقف على قاض قاض بالحذف وهم الاكثرون ان يقف هنا على اضربن اضرب وعلي اضربن كذلك وانما ينبغي رجوع المحذوف على قول من وقف قاضي بالاثبات ويجب عندي اذا وقفت على هين من قوله لا تهين الفقير ان تقف لا تهينا كما انك اذا وقفت على نحو وقال الحمد لله وقفت وقالوا علي نحو رأيت زيدا الفاضل رأيت زيدا قوله (وقفا) قال الشهاب يجوز ان يكون ظر فا على حذف مضاف أي في وقت الوقف اه وفيه نظر لان شرط نيابة المصدر عن الوقت افادة التعمين * (تنبيه) * اجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة ياء او واو في المعتل فتقول اخشي واخشوا ولا يحصل التباس لانك حينئذ تنطق في الوقف بواوين اولاهما مضمومة ولو لم ترد التاكيد لم تنطق الا بواو واحدة ساكنة وكذا القول في

(٢٤) من سلامة نظم الواحد واتحاد لفظ الجر والنصب ما قصد في مسلمين ونحوه فقبولت الياء بالكسرة والنون بالتنوين ولذلك اذا سمي بمسلمات بقي تنوينه كما بقي نون مسلمين اذا سمي به ومنه قوله تعالى فاذا أفضت من عرفات وقال الشاعر * تنورتها من اذرعات وأهلها * يثرب ادني دارها نظر عالي *

فلو كان تنوين، سلمت تنوين صرف لزال عند العامية كما يزول تنوين، سلمة اذا كان علماً فان في كل واحد منهما بعد التسمية من العامية والتانيث ما في الآخر وتانيث، سلمت أحق بالاعتبار لوجهين * أحدهما انه تانيث جمعية * والثاني انه تانيث بملازمة (١٨٦) لا تتغير في الوقف بخلاف تانيث مسلمة واعتبار ما لا يتغير

وصلا ولا وقفا اولى من اعتبار ما يتغير وقفا وأما التنوين المشترك فيه فهو الذي يسمى تنوين الترتم وإنما هو عوض من الترتم لأن الترتم مد الصوت بمدة تجانس حركة الروي فالاصل اذا قيل تنوين الترتم تنوين ذي الترتم فحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه قال سيديويه اما اذا ترتموا فأنهم ياحتمون الياء والالف والواو لأنهم ارادوا مدة الصوت واذا انشدوا ولم يترتموا فأهل الحجاز يدعون القوافي على حالها في الترتم وناس كثير من بني تميم يبدلون مكان المدة النون لما لم يريدوا الترتم أبدلوا مكان المدة نونا ولفظوا بتمام البناء كما فعل

أخشي لانك تنطق بياءين أولاهما كسورة كذا في كلام جمع كالبدرد الماء يني وفي التصريح نقلا عن ابن هشام انه لا ينطق بذلك لانه يستثقل واوان أولاهما. ضمومة فتحذف المضمومة ثم تحذف واو الجماعة لئلا كنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة قال ويجهل التوكيد أي لان السامع لا يعرف ان الفعل مؤكد او لا لمدم ما يدل عليه واغتنز اللبس في مثل لقلته وندرته فان قيل عدم اعادة نون الرفع مخالف لما تقدم من انها تباد في الوقف قلت بدل نون التوكيد في حكمها في حذف نون الرفع معه وان لم توجد فيه العلة وفيه نقلا عنه واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل تخشين يا هند ثم ابدلت حذفت الضمة ثم الكسرة ثم الواو والياء ولم يجهل التوكيد لمدم نون الرفع أي فيعرف السامع ان الفعل مؤكد بدليل حذف النون ولا عبرة باجمال انها تحذف من غير ناصب وجازم لانها لغة قليلة هذا ونقل عن يونس ابدالها واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة في الصحيح أيضا وانه يقول هل تضربوا وهل تضربي ولم يعد نون الرفع لما مر قال الشهاب ويحصل اللبس ح وعنه انه قال ذلك على لغة ازد السراة في زيد وزيدي وفيه نظر لانه لا يلزم من جواز ذلك في الاسم خلفته جواز ذلك في الفعل لثقله مع انه يجتمع هنا واوان ويا آن وهناك واو واحدة وياء واحدة وقد يجاب عما أوردناه من الالباس بان أهل هذه اللغة لم يبالوا بالالباس

أهل الحجاز ذلك بحروف المد سمعناهم يقولون بابتاعك أو عسا كان وقال العجاج * يا صاح في ماهاج الدموع الدرفن * وقال من طلل كالا تحمى الهجن * وكذلك يفعلون في الجر والرفع هذا نص سيديويه رحمه الله وهذا التنوين مخالف لغيره لوجهين * أحدهما انه يلحق الاسم وغيره مما ينون في الاصل وما لا ينون * والثاني انه يلحق في الوقف وغيره من التنوين يحذف في الوقف بعد غير الفتحة ويبدل القا بعد الفتحة ولاجل

الاشتراك فيه لم يمتنع مما فيه الالف واللام كقول الشاعر * أقل اللوم عاذلي والعتابن * ولا من فعل كقوله * وقولي ان اصبحت لقد اصابني * وذكر العروضيون تنويناً (١٨٧) يسمونه الغالي وهو تنوين يزداد بعد

حرف الروي المقيد وينشدون
مستشهدين عليه قول رؤبة
* وقاتل الاعماق خاوي المخترقن *

في نحو زيدية فانه يلتبس بالمضاف الى الياء مع انه الباس مغير للمعنى
بالكلية بخلاف الباس المؤكد بغيره فانه اسهل من ذلك فينبغي ان يحتمل
من باب اولي - ما لا ينصرف -

بقوله (الصرف تنوين) ذكر الشارح قوايين في اشتقاق الصرف مما اذا
احدهما انه من الصريف وانه يقال صرف البعير بنا به قال وصريفه بغنة
تشبه التنوين والثاني انه من الانصراف في جهات الحركات ولذا قال س
اجريته في معنى صرفته قال ابن هشام فالصرف عندهو لا راجع الى استكمال
الحركات وعند الاولين راجع للتنوين ويدل عليه امران * احدهما انه
لوصح الثاني لسمي نحو سلمات غير علم غير منصرف * والثاني ان
الناظم قال مانصه والدرب تقول صرفت الاسم اذا نوتته ويلزم علي الاول
ان يسمي نحو بالافضل وبافضلكم منصرفاً ولا يلزم علي الثاني (فان قلت)
لكن يلزم عليه ان لا يسمي نحو الرجل وغلام زيد منصرفاً (قلت) وان لم
يكن فيه التنوين لكن فيه مما قبله وخلفه فكانه فيه قوله (معنى) يكون
الاسم امكناً (أي زائداً في التمكن وهو كون الاسم المعرب خالياً من
مشابهة الفعل وهذا اخص واظهر من قول الاشموني والمراد بالمعنى الذي
يكون به الاسم امكناً أي زائداً في التمكن بقاؤه على اصله أي لم يشبه الحرف
فبيني ولا الفعل فيمنع من الصرف اهـ اما الاول فظاهر واما الثاني فقول
الشهاب اورد انه يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى متوقفة على معرفة انه
لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف لا خذ في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف
على معرفة الصرف فلزم توقف معرفة الصرف على معرفة الصرف (فان قلت)

بكسر القاف وزيادة تنوين
بعده وانكر أبو سعيد السيرافي
هذا التنوين ونسب رؤبة الى
الوهم بان قال انما سمع رؤبة يسرد
هذا الرجز ويزيدان في آخر
كل بيت فضعف لفظه بان لا
خفارة في الاعراب فظن
السامع انه نون وكسر الروي
وهذا الذي ذهب اليه أبو سعيد
تقدير صحيح مخلص من زيادة
ساكن على ساكن عند تمام الوزن
- باب ما ينصرف وما
لا ينصرف -

(تنوين معرب جلا تأصلاً *
تنوين صرف والذي ذاقبلا)
(منصرف والضد مفهوم وما *
جر به النوعان قد تقدم)

(فالت الثاني مطلقاً منع * مصوراً او ممدوداً ايما وقع) (وزائداً فعلاً وصفاً قابلاً * فملي وما يلي لتاء قبلاً)
(وجهان في فعلاً وصفاً ان عدم * انثى كاجبان فحقق ما علم) (وباب سكر ان لذي بني أسد * صرف اذ بالتاء

عنهم اطرده) (والصرف في فعلان ذا فعلا نه* المتزم كذا السيفانه) (وكن لجمع يشبه المفاعلا* او المفاعيل بمنع كافلا) (وكل ما يشبه ذين مفردا* ﴿١٨٨﴾ حر بمنع الصرف ان تجردا) (من ياء نسبة وشبهها ومن*

تقدير وزن غير مابه قرن) هذا تعريف لفظي (ذلت) المخاطب باللفظ من يعلمه لكنه يجهل وضع اللفظ المعروف له فلو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له نعم يمكن ان يقال انه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بانه يمكن ان يعلم بقاؤه على اصله بملاحظة أخرى غير ما فسر به الشارح وأولي من هذا ان يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن معرفة ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه واما قول الشارح فيمنع من الصرف فليس المراد ان ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقع* (تنبيهات)* (الاول) عرف النماذج الصرف مع انه ترجم لما لا ينصرف لان معرفة ما لا ينصرف أي لا يدخله الصرف موقوفة على معنى الصرف (الثاني) يستثنى من كلامه نحو مسلمات قبل التسمية وكذا الجمع والمثنى ولم يوجد فيهما سبب يمنع الصرف لان كلامها منصرف مع انه فاقد للتنوين المذكور والتنوين الذي في مسلمات للمقابلة قال الشاب ان المراد ان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور ولا يخفى ان المنصرف هو الذي قام به الصرف فهو في غاية الاشكال لانه لم يتحقق الصرف في جمع المؤنث فكيف يكون منصرفا والاستثناء هنا غير معقول كما لا يخفى على ذوي العقول لان حاصله الحكم على جمع المؤنث بانه مشتق مع القطع بانتفاء مبدا الاشتقاق عنه وذلك لا يجوز وهذا الاشكال وارد في جمع المذكر والمثنى حيث لم يتحقق فيهما سبب يمنع الصرف بناء على وصفهما بالانصراف وعدمه والذي يظهر هنا احد أمرين اما حمل هذا الكلام من النماذج وغيره على المسامحة وان المراد

تقدير وزن غير مابه قرن) (وكفعايل الذي يلي الالف* منه سكون ما انكساره عرف) (ومنعوا انصراف وصف عدلا* الى فعالى او مضاد مفعلا) (فى عدم من واحد صيغ الى* أربعة ومخمس زد ناقلا) (كذا عشاري نقلوا ومشارا* ونقل غير داراده منكر) (وقاس اهل الكوفة البواقي ورأيهم رأى أبو اسحاق) (ومنعوا العدل ووصف اخري مقابلا لآخرين فاحضرا) (ووصف اصلى ووزن أصلا* (فى الفعل تانى به لن توصلا) (وقابل التاء باجماع صرف* كاربلى ومثله نرأ عرف) (وأجدل وأخيل وأفما* مصروفة وقد ينان المنما) (وعكسهن أبطح والذجري*)

من وصف اصلى كجامديري) الاسم المنصرف هو المعرب السالم من العلل الجاعلة كالفعل ان فى الفرعية والثقل والعلل الجاعلة كذلك ياتي ذكرها منصلابا بمون الله وحسن تاييده وسعى منصرفا لانقياده

الى ما يصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجه من وجوه الاعراب الى غيره وقيدت تنوين الصرف باضافته الى معرب ليخرج تنوين التنكير والعوض من الاضافة ١٨٩ الى جملة فانهما لا يلحقان معربا

ان التنوين علامة للصرف لان نفسه كما يشمر بذلك كلام الشارح وح يندفع الاشكال لانه لا يجب اطراد العلامة ولا حاجة ح للاستثناء واما حمله على ان حقيقة الصرف احد امرين احدهما التنوين المذكور والاخر امر يصدق على جمع المؤنث ونحوه ويكون الاقتصار في التعريف على التنوين من باب التعريف بالاختصاص وهو جائز عند بعضهم (الثالث) قال ابن هشام مما يرد على العموم المراد من هذا الكلام من تحديد ما لا ينصرف لغة من اذا سمى بنحو مسلمات اعربه بالضم والكسرة ولم ينونه ولغة من يجري سنين مجري حين لكنه لا ينونه وهما لغتان عريتان وكانهم لحظوا في الثاني ان نونه شديدة الشبه بنون جمع التصحيح ومخالفة لها من حيث مجيئها بعد ما يغير نظم الواحد فلذلك اجري عليها حكم اللام في تحمل الاعراب وحكم نون الجمع في عدم التنوين واما اللغة في هندات فقد يقال ان الاسم غير منصرف وانه انما كسر لان كسرتة كانها فتحة فلم يمتنع منهما لذلك (الرابع) لا واسطة بين المنصرف وغيره وزعمها ابن جني في ذى ال والمضاف والتثنية والجمع (الخامس) المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون فيه فرعتان مختلفان مرجع احدهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى او واحدة تقوم مقامهما فلو كانا من جهة واحدة كاجيال تصغير اجمال جمع جمل فان فيه فرعية التصغير عن التكسير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكائض وطامث فان فيهما التانيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا وفيه بحث لانه يجب أن يكون الاحتراز عما فيه فرعتان من التسع لانها المعتبرة كما قيد به جمع وفي كلام الشارح اشارة اليه في بيان انواع ما لا ينصرف

اسما كان ما هما فيه كهمى وحباري واربي ومرطي ونميطى ودعوي وصجراء وخيلاء وسيراء وراطلاء وعاشوراء وبروكاء وقرشاء وانصباء وقرفصاء وماثوراء وجرتياء او صفة كجبل وسكري وصرعي وحراء

ونفساء وشركاء واصدقاء ولا ستيفاء الاوزان المتضمنة الى التانيث باب يأتي ان شاء الله والمقصورة اصل الممدودة ولذلك قيل في صحراء (١٩٠) صحرار كما قيل في حبلي حبال ولو كانت الهمزة غير مبدلة

لسامت من الانقلاب لان الهمزة الواقعة بعد كسرة حكمها السلامة وفي تساوي حمراء وصحراء في منع الصرف دلالة على ان الوصفية فيما فيه الف التانيث لا اثر لها وان الالف سبب قائم مقام سببين وانما كانت كذلك دون التاء لان لحاقها شبيه بلحاق الحروف الاصلية مزجاولزوما بخلاف التاء فانها في الغالب طارية زائلة مقدرة الانفصال فلذلك لا يمتد بها في نسب ولا تكسير ولا تصغير كما اعتد بالالف التانيث واذا قلت في الغالب لان من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لوجد له نظير كهمزة فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان

لا على الاطلاق بل مع شروط كما سيأتي والمرجع في ذلك لاستقراء الواضع فاندفع قول الرضي ان اعتبارهم انحوا ذلك اختيار بلا علة مخصصة والتصغير ليس منها وبه يعلم ايضا ما في قول الشارح ان ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم ملحق بما لا علة فيه وقد قال محشوه علة اللفظ كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير اه اذ التصغير والتحقير ليسا من العال التسع (السادس) ان فرعية التانيث من جهة اللفظ وان لم توجد علامته في اللفظ وان سموا تانيث نحو زينب ممنويا لانه بمعنى آخر كما سيأتي فلا وجه ان تجمل قولهم مرجع احدهما الى اللفظ الخ احترازا عما تمددت فرعيته اللفظية كادربابجات واما تمدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها في العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان فتدبر ولا تغتر بشهرة الكلام قوله (فالـف التانيث) قيد الالف بالتانيث فخرج غيرها نحو مرمي وأرطى وقبعـثري ولكن سيأتي ان الف اللاحق تمنع لكن مع العلمية ولا لني التانيث باب تميزان فيه من غيرهما ويذكر فيه اوزانها المشهورة قوله (مطلقاً) أي مقصورة او ممدودة وهي الف قبلها الف فتقاب هي همزة فتقولهم الممدودة مساحمة اذ الممدود ما قبلها قوله (كيفما وقع) أي على أي حالة وقع لا فرق بين كونه معرفة او نكرة او مفرداً او جمعاً ولا حاجة الى اعتبار علة اخري ولهذا لما قال الفارسي في الايضاح ان حمراء لا ينصرف لاجتماع الوصف والتانيث قال ابن الخباز هو غريب لانه ليس مذهبه بل مذهب

همزاً كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومن المؤنث ما لا ينفك عنها الكوفيين استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له اذ ليس في كلام العرب اسم على فعليا ولا فعلوا الا ان وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد

به بخلاف الالف فانها لا تكون الا هكذا ولذلك عوملت خامسة في التصغير. معاملة خامس اصلي فتبيل في قرقرى قريقر كما قيل في سفر جل سفيرج وعوملت التاء (١٩١) معاملة عجز المركب فلم يلبها تغيير

التصغير كما لا ينال عجز المركب	الكوفيين اه قال في التصريح وانما استقل الف التانيث بالمنع لان
فتبيل في دجاجة دجيجة كما قيل	وجود الف التانيث في الجملة علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو
في بملك بملك بملك بملك بملك	بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في منفصله بتكرير السبب
يحكم للمنفصل وقد نبهت بقولي	الواحد اه ولا يخفى أن المتبادر من قولهم او واحدة تقوم مقامهما ان
ابنما وقع علي ان الالف مؤثرة	يكون في العلة جهة راجعة الى اللفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم
منع الصرف في المفرد والجمع من	منزلة تانيث ثان لا يوافق ذلك ولعله لذلك عدل بعض المحققين عن ذلك
الاسماء والصفات والمعارف	وقال بمنزلة علة اخرى لكنه مجمل والظاهر ان يقال ان اللزوم نزل بمنزلة
والنكرات الثاني من الانواع	العلمية لان العلم لازم لمسماه وعكس الشارح هذا فقال ان فرعية اللفظ لزوم
الخمس كل صفة على فعالان	الزيادة حتى كأنها من اصول الاسم وفرعية المعنى دلالة على التانيث ولا شبهة
لا تلحقها تاء التانيث اما لان	انه فرع على التذكير لا ندراج كل مؤنث تحت مذكر من غير عكس اه وقد
لها مؤنث على فعالان فاستغني به	عرفت ما في جعل التانيث راجعاً للمعنى وان العلة الراجعة للمعنى لا بد ان
كسكان وغضبان واما لكونها	تكون علمية او وصفية ثم تعبيره بالاندراج تسمح والفرض ان كل مؤنث
صفة لا مؤنث لها كالحيان	له مذكر من غير عكس اه هذا وقال ابن هشام في الحواشي فان قلت فلم لا منعوا
وهو الكبير الاحية فالاول	صرف قائمة للوصف والتانيث قلت لان التاء في تقدير الانفصال وصاحبة
لا خلاف في امتناع صرفه كما	للسقوط فلم يمتد بها مائة من الصرف امر وضها وعدم لزومها اه وفيه ان
انه لا خلاف في صرف ما تلحقه	التانيث لا يؤثر مع الصفة وانما يمتد مع العلمية كما سيأتي فانما ينبغى السؤال
تاء التانيث كسيفان وهو الرجل	عن عدم حكمة كونه بمنزلة علتين كالتاء ويجاب بما قاله فتدبر وافاد ما ذكر
الطويل والمرأة الطويلة سيفانة	ان تاء التانيث ليست لازمة لما هي فيه وكونها ليست لازمة بل مقدرة
والثاني مختلف فيه فمن صرف	الانفصال انما هو في الغالب لان من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا
نظر الى ان المنع بزيادتي سكران	ولو قدر انفكاكه لوجد له نظير كهمزة لان همز كظم ومنه ما لا ينفك عنها

انما كان لشبهها بزيادتي حمراء في منع لحاق تاء التانيث واتحاد وزن ما سبقها وفي كون اولها الفا وثانيها حارفا معبراً به عن المتكلم في افعال وتفعل وتفعّل وفي قيام احدهما مقام الاخر في بعض النسب كصنعاني في المنسوب

الي صنمائه وفي ان بناء مذكر ما هما فيه علي غير بناء مؤنثه وهذا الشبه انما يكمل بوجود التذكير والتأنيث علي الوجه المشروح ولحيان بخلاف (١٩٢) ذلك فضعف داعي منعه فكان صرفه أولى ومن حكم بمنع

صرفه قال لحيان وان لم يكن له فعلي وجوداً فله فعلي تقديرًا وذلك ان معناه غير لا ثق بمؤنث فلو فرض خرق العادة بوجود معناه لامرأة لكان الحاقه باب سكران أولى من الحاقه بيباب سيفان لان باب سيفان ضيق بقلة النظير وباب سكران واسع فالالحاق به أولى وأيضاً فان قولهم في العظيم الكمرة اكر لا مؤنث له ولا خلاف في منع صرفه ولو فرض له مؤنث لا يمكن ان يكون مؤنث ارملة وان يكون مؤنث احمر لكن حمله علي احمر أولى لكثرة نظائره فكذلك لحيان حمله علي سكران أولى والتثيل بالحيان أولى من التثيل بالرحمن لوجهين احدهما ان الرحمان بغير الف ولا م دون نداء ولا اضافة غير مستعمل صرفه بالاستعمال ولو قدر ان تفكاه عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة اذ ليس في كلامهم فعلي ولا فملو ولكون الالف لازمة بخلاف التاء عومات الالف زائدة خاصة في التصغير معاملة خامس اصلي والتاء خامسة معاملة عجز المركب فلم ينالها تغيير التصغير قوله (وزائد افعلان) التمييز بذلك لا ينافي ان سبب منعهما شبههما بالفي التانيث في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي حمراء في بناء يخص المؤنث وأنه لا تلحقها التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراء فان ما اشتهر من ان المانع زيادة الالف والنون قول الكوفيين ويلزمهم ان يمنعوا صرف عفريت أي لان فيه زيادة الياء والتاء فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعياهما سالتاهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفاً عن التمثيل بمشابهة ألفي التانيث فيرجعون الي ما قاله البصريون كما حقق ذلك في الباب السادس من المغنى وقوله فعلان بفتح الفاء لانه المعتبر مع الوصفية بخلافه مع العلمية فان فاءه مثلية قوله (في وصف) شرط في العمدة وشرحها أصالة الوصفية احترازاً عما عرضت فيه الوصفية كقولك مررت برجل صفوان قلبه اي قاس ويمكن كما قال الشهاب أن يرجع قول الناظم الاتي وألغين عارض الوصفية الي هذا أيضاً فيفيد هذا الشرط ولا ينافي رجوعه الي هذا ما فرعه بقوله فالادهم القيد لان تفريع بعض الامثلة والاوزان خاصة لا يقتضي التخصيص * (تنبيهه) * قال الشارح فان قلت لم تكن الوصفية في فعلان وحدها مانعة من الصرف فان في الصفة فرعية في المعنى كما ذكرتم وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر قلت لانا رأينا هم صرفوا نحو عالم وشريف مع تحقق الوصفية فيه وما ذاك الا لضعف

فلا فائدة في الحكم عليه بانصرف ولا منع الثاني ان الممثل به في هذه المسئلة معرض لان فرعية يذكر موصولا بالتاء أو بالف فعلي ومجرداً منهما لينظر ما هو الاحق به والا صلح له وتعرض الرحمان لذلك

مع وجدان مندوحة عند مخاطرة من فاعله فلذلك مثلت باحيان ولكن اضطررت فقلت كثات من رحم
ثم ينت ان بنى اسد يؤثون باب سكر ان بالتاء فيستغنون فيه ﴿١٩٣﴾ بفعلانية عن فعل بخلاف غيرهم من

فرعية اللفظ في الصفة لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتكثير ولم يخرجها
الاشتقاق الى اكثر من نسبة . معنى الحدث فيها الى الموصوف فالمصدر
بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من
المصدر . بمداً لها عن . معناه فكان المفقود لم يؤثر اه ولا يخفى ما في السؤال
من الاضطراب لان المدعى وهو عدم ككون الوصفية وحدها مائة من
الصرف لا يوافق التعليل المقتضي لانها لو لم تكن مائة مع الاشتقاق وهذا
هو الموافق لما تقرر في كلامه . اولاً وفي كلام غيره من انه لا بد من منع الصرف
من عاتين مخصوصتين او واحدة تقوم مقامهما وانما ينبغي ان يسأل عن
حكمة عدم اعتبار الاشتقاق في المال المائة مع انه هو الفرعية اللفظية في
الفعل الذي منع الاسم لشبهه به . من الصرف فانهم لم يعتبروه واعتبروا
الزيادتين ويجاب بما ذكره . وبقي سؤال كان ينبغي ان يورده وهو انه لم تكن
زيادتا فعلاً من مائتين . من الصرف حيث كان سبب منعهما المشابهة لالف
الثاني لا يقال انما اعتبر مئتهما الوصفية لتحقيق المشابهة لانا نقول ألفا الثاني
لا يتقيدان بالصفة كما في أشياء فانه ليس بصفة ولا علم ويمكن الجواب بانه
لا يلزم من مشابهة الشيء لآخر ان يعطى حكمه ورحم الله القائل
«ظامناك في تشبيه صدغيك بالمسك» فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى
قوله (ووصف اصلي) الخ قال ابن هشام وذلك ثلاثة أنواع «أحدها أفعل
فعلاء كاحمر واسود وأشهل» والثاني أفعل فعلى كافضل وفضلى وأعلى والعليا
«والثالث ما لا مؤنث له أصلاً كشادر وأكرم وآلى وخرج عنه نحو أرمل
للمفقر قال ابنه وأبائر وأدابر الاول للقاطع رحمه والثاني الذي لا يقبل نصحاً

﴿٢٥﴾ وتعرفان الساكن الذي يلي الالف في عبال لاحظ له في الحركة فهو منصرف والمبالاة الثقيل
يقال القى عليه عبالته أي ثقله والى دخول نحو دواب وخروج نحو عبال اشترت في البيت الرابع بقولى وكفعا

الذي يلي الالف منه سكون ما انكساره عرف ثم نهبت على ان وزن مفاعل ومفاعيل حقيقان بمنع الصرف وان فقدت الجمعية لكن بشرط ١٩٤٤ ان لا يكون بعد الالف ياء مشددة لم توجد قبل وجود الالف

كحواري وهو الناصروحوالي
وهو المحتال فان تقدم وجـود
الياء على وجود الالف وجب
المنع كقمرى وقارى وانما لم
يعتديا نحو حواري وان كان
حواري ياءهـامـا دالا لقماري
لانها زيادتها وعدم وجودها
قبل وجود الالف شبيهة بـياء
النسب الى فعال كـرياحي
وظفاري وكلاعي وباء النسب
لا يعتد بها وكذلك ما اشبهها
بخلاف ياء قماري فانها قد وجدت
في الافراد فوجب الاعتداد
بها فباينتها بياء النسب الحادث
فلوسمي بقماري ثم نسب اليه
لقيل قماري بالصرف لان الياء
التي كانت قبل حدوث النسب
حذفت عند حدوثه لئلا يجتمع
يا آن مشددة فان فصـارى الاسم
منسوب الى قمارى فصـرف

فانهن يقبلن التاء (قلت) لا يحسن التمثيل بهذين بعد اشتراط افعال وكذلك
لا يحسن التمثيل بـيـمـمـل والحق أن أفعال انما جاء بطريق العروض واعتقاد انه
انحصر فيه بالواقع لأن ثم علة اقتضت تخصيصه فلهذا لم يلو عليه ومثل
بما ذكرنا وقد رددت الاختصاص المذكور بأجلف جمع جلف فانه ممنوع من
الصرف فيما أرى للصفة والوزن وفيه مرجع لمنع الصرف وهو الجمعية ويجب
أن نقول في هذا النوع المانع من الصرف الصفة والوزن الذي الفعل به أولى
ولا نقل الوزن الغالب على الفعل والمراد بقولنا الذي الفعل به أولى انه دال على
معنى في الفعل دون الاسم اه قوله (عارض الوصفية) يصح أن يكون من
إضافة الصفة الى الموصوف أى الوصفية المارضة وكذا يقال في قوله الاتي
عارض الاسمية وح يتضح نسبة الالغاء الى ذلك قوله (كاربع) قال ابن
هشام كنت أقول هلا قال كارب بمعنى ضعيف كما مثل به في بمض كتبه
وكما مثل به ابنه في شرحه ثم رأيت معيباً من وجهين والتمثيل بأربع معيب
من وجه وهو أنه تلحقه التاء فاعمل الناظر فيه تخيل اليه أن ذلك هو المقتضي
للعرف أحدهما أن أرنبا اذا اطلق لم يتناول الا الحيوان المعروف فلا بد من
تقييده بالمعنى الذي ذكرناه والنظم لا يتسع لذلك الثاني أن قولهم كساء
مؤرب يقتضي أن أرنبا فمال لأفمل اه وقال الشهاب فان قلت ما معنى اربع
مستعملة في الوصفية المارضة ومعناها اذا لم تستعمل فيها بل في مجرد المعنى
العددي قلت معناها في الاول ذوات وعدد أى ذوات لها العدد أى الكمية
المنصوصة كضارب معناد ذات وضرب وفي الثانى مجرد العدد أى الكمية
المنصوصة قوله (وعارض الاسمية) قال الشاطبي قطع همزة الاسمية لان

ويشترط أيضاً في منع صرف الموافق مفاعل وزنا لاجمعا لا تكون الالف عوضا من الوند
احدي ياء النسب كما هي في يمان وثمان لان اصلها يمني وثنى فحذفت احدي الياءين وجعلت الالف عوضا

ويشترط أيضاً كون الكسرة غير عارضة كما هي في توان فان اصله تواني فجعلت مكان الضمة كسرة والى نحو ظفاري وحواري ويمان وثمان اشترت بقولي وكل ما يشبه ذين ﴿١٩٥﴾ مفرد اجر بمنع الصرف ان يجردا

الوتد لا يكف قوله (فالادم القيد) الخ ظاهر كلام الشارح ان هذا الذي عرضت له الاسمية قد خرج عن الوصفية بالكيفية فانه لم يجعل ادم الالقيد ولم يعتبر زيادة على ذلك وقد صرح الشاطبي في مسألة احمر علما اذ انكر وذكر ابن الحاجب مثله وفي حواشي الرضي للسيد ظاهر كلام المصنف يعني ابن الحاجب يقتضي ان نحو اسود وارقم وادم زال عنه معنى الوصفية بالكيفية وان الاولين بمعنى الحية فقط والاخيرين بمعنى القيد مطلقاً ومع ذلك يدعى أن تلك الوصفية الاصلية الزائلة بالكيفية معتبرة في منع الصرف ولذلك استدلل بمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه اه ويؤيده ان غلبة الاسمية قد اتصل الى حد العلمية بان يغلب اللفظ على فرد بعينه ولا يخفي ان العلمية لا تناسب المعنى الوصفي الحالي مطلقاً وان العربي يقول نزلنا بالابطح مثلاً ولا يخطر بباله الا مجرد الذات وهو ذات الوادي المعروف لكن خالف الرضي في ذلك وقال ان هذه الكلمات اني غلبت عليها الاسمية لم تخرج عن الوصفية بالكيفية بل في الجملة وتبعه السيد في حاشية المتوسط فقال في عبارة المتوسط بيان انه اسود اسم للحية المتصفة بالسواد لا للحيية مطلقاً فباعتبار ذات الحية في مفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكيفية اذ قد اعتبر في مفهومه الاتصاف بالسواد وكذا حال ارقم فانه اسم للحية الى آخر كلامه نواه (وأفمي) قال الفارسي ليس افمي فعلي والواجب منع صرفه مطلقاً لاف التانيث فلنا يجوز ان يكون اللاحق كارطي واللف اللاحق انما تؤثر مع العلمية قال الفارسي هي من باب يافع ثم قلبت فالوزن اعاف ابو الفتح من فوعة السم حرارته ثم قلب فالوزن افاع قوله (ومنع عدل)

من ياء نسبة وشبهها ومن تقدير وزن غير ما به قرن الرابع من الانواع الخمسة ما منع للعدل والوصفية وهو ضربان احدهما المعدول في العدد والاخر آخر المقابل لاخرين فالعدل في العدد من واحد الى اربعة بلا خلاف وهي على فعال أو مفعول نحو رأيت القوم احاداً ووجدتهم ثناء وشئ ونظرت اليهم ثلاث أو ثلاث واعطيتهم دراهم ربيع أو ربع وقد يقال ربع وبه قرأ ابن وثاب ولم تستعمل هذه الامثلة الانكرات اما اخبار كقوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثنى مثنى واما احوال كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما نعت النكرات كقوله تعالى اولي اجنحة مثنى

وثلاث ورباع وامتاعها من الصرف عند سيبويه واكثر النحويين للعدل والوصفية ومنهم من جعل امتناعها للعدل في اللفظ وفي المعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلان مفهوماتها تضعيف اصولها فادني

المفهوم من احاداً وواحد اثنان ومن ثناء أو مثنى اربعة وكذلك سائر هافصار فيها عدلان وروى فيها عن بعض العرب خمس وعاشر وعشار (١٩٦) ولم يرو غير ذلك واجاز الكوفيون واثر جاج ان يقال قياساً على

وسداسي وسدس وسباع وسبع وثمان وثمان وثمان وتساع وتسع وقد نسبت علي ذلك كله نظماً واما اخر المعدول فهو المقابل لآخرين وهو جمع اخري اني اخر لاجمع اخري بمعنى آخره فان اخري قد تكون بمعنى آخره كقوله تعالى قالت اخر اعم لاويلهم وهذه تجمع على اخر مصر وفا لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء رحمه الله والفرق بين اخري واخري ان التي هي اني آخر لا تدل على الانتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها امثالها في صنف واحد كقوالك عندي بعير واخر واخر واخر وعندي ناقة واخرى واخرى واخرى واما اخري بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها في صنف واحد واذا علم الفرق بين اخري واخرى واخر فليعلم ان مانع آخر من الصرفية لم الوصف والمعدل فالوصفية ظاهرة والمعدل أيضاً يبين وذلك انه من باب افعل التفضيل فاصله لا يجمع الا

الخ ابن الحاجب في شرح منظومته المعدل تحقيق وهو ما ثبتت معرفته صرف الاسم أو لم يصرف وتقديره وهو ما توقف معرفته على منع الصرف فيقدر لئلا يؤدي الى خرم قاعدة معلومة وكلا المعدلين لا بد أن يكون خروجاً عن اللفظ الاصلي والمعنى الاصلي والا أدى الى ورود ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ فمن التحقيق ثلاث ومثالث وأخواتها فافهم معدولة عن لفظ ثلاثة وعن معناها الاصلي في المعدل الى معنى انقسام الجملة الى هذه الصفة من الثلاثية ونحوها وكذلك آخر جمع اخري اني آخر فانه معدول عن الاخر وعن معناه الاصلي في التأخر الوجودي حتى صار المذكور ثانياً متقدماً كان في الوجود أو متأخراً وكذلك جميع بابيه ومن ثم لم يقولوا جمدي الاخري لانه لا يتعين لبيان التأخر الوجودي وغرضهم في وضع جمدي الثاني الدلالة على ذلك فمن ثم وجب أن يقولوا جمدي الاخرة كما قالوا ربيع الاخر بكسر الخاء ولم يقولوا الاخر ومن ذلك جمع جمع جماء مؤنث أجمع وقياسه جمع كحمر وصفر فعدل الى فعل وعن معناه الاصلي في الصفة الى جعله تأكيداً للشمول في المتعدد وجوداً أو حكماً غير المثنى ويدل على انه في الاصل صفة بهيمة جمعاً اي سائمة لا عاهرة فيها بيينة هل تحس فيها من جدعاء اي مقطوعة الاذن قوله (في لفظ مثنى وثلاث) قال الدماميني في شرح التسهيل اشهر السؤال بان الوصف في هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف باربعة في قوالك سررت بنسوة اربع فكيف أثر الوصف فيها ولم يؤثر في اربع واجيب بان هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفاً ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو اربع فانه

واحد واذا علم الفرق بين اخري واخرى واخر فليعلم ان مانع آخر من الصرفية لم الوصف والمعدل فالوصفية ظاهرة والمعدل أيضاً يبين وذلك انه من باب افعل التفضيل فاصله لا يجمع الا

مقرونا بالالف واللام كالكبر والصغر فعدل عن اصله وأعطي من الجمعية مجرداً ما لا يعطي غيره الامقرونا
فهذا عدل عن الالف واللام لفظاً ثم عدل عن معناها لان (١٩٧) الموصوف به لا يكون الا نكرة

لم يوضع وصفاً في الاصل وانما تحصل الوصفية له بطريق العروض فافتقر قاه	وكان حقه اذا عدل عن لفظهما
أي ولا يضر ان هذا المعدول لم يوضع الا وصفاً ان اصله وهو ثلاثة لم يوضع	أن ينوي معناها زيادة كما نوى
وصفاً لكن في حاشية المتوسط للسيد مانصه الوصفية في ثلاث مثلاً اصلية لانه	معنى اثنين بمثنى مع زيادة
معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفاً فالوصفية لازمة	التضيف وكانوى بيا فسق معنى
للمكرر فتكون اصلية فيما يؤخذ منه اعني ثلث وان لم تكن الوصفية في اسماء	فاسق مع زيادة المبالغة وكانوى
العدد واحد واثنان الخ اصلية كما سيأتي اه وهذا هو الذي صرح به في المعنى	معنى عامر بممر مع زيادة الوضوح
في بحث أم وفي الباب السادس وذكر فيه ما تنبغي مراجعته قال الشاب وقد	فلما عدل اخر ولم يكن في عداه
تتوهم الضعفة انه اذا كان الوصفية لازمة للمكرر لزم منع صرف اربع لانه	زيادة كغيره من المعدولات
من المكرر ففيه الوصفية ووزن الفعل وهذا غفلة عن ان الوصفية للمكرر	كان بذلك معدولا عدلاً ثانياً
الذي هو مجموع اربع اربع والمجموع ليس فيه وزن الفعل وأيضاً اربع تلحقه	كثني وأخواتها فهذا اعتبار
تاء التانيث مع ان شرط الوصف ان لا تلحقه التاء * (تنبيهات) *	صحيح وأجود منه أن يقال كان
(الاول) قال الشاطبي انما قال في لفظ معين اللفظ لاجل آخر اذ لا يقاس	أصل اخر لتجرده عن الالف
عليه غيره (الثاني) ثم في سورة النساء حال من ما أو من ضمير طاب	واللام أن يستغنى فيه بأفعل عن فاعل
أو من النساء لا بدل من ما وقرئ وربيع بمحذوف الالف قالوا فهم وأم والله	يستغنى كما بالكبر عن كبر في نحو
(الثالث) لا يقال جاءوا واحداً واحداً ولا اثنين اثنين لان العرب قد عدلوا	رأيتهم مع نسوة اكبر منها لانهم
عن ذلك الى احاد ومثنى وكذا اخواتهن فهذا من الاصول المهجورة نص	أوقعوا فاعل موقع أفعل فكان
عليه في الذرة (الرابع) ربما استعملت هذه الالفاظ غير صفات ولا احوال	ذلك عدل من مثال الى مثال
ولا اخبار قال * وخيل كفاه او لم يكفها * ثناء الرجال ووحدانها * وقال	وهو أولى من المعدل من
بمثنى الزقاق المنزعات وبالجزر والذي سهل الاول مجامعته لوحدانها والثاني	مصاحبة الالف واللام لكثرة
انه مضاف للموصوف وقال * وان الغلام المستهام بذكره * قتلناه من بين	نظائره وقلة نظائر الاخر ولان

المعدول اليه حقه أن يزيد معنى وذلك في هذا الوجه محقق لان تبين الجمعية باخرا كمل من تبينها باخر ولان
الوجه الاول يلزم منه مساوات اخر لسحر في زوال المعدل بالتسمية وقد نص سيدويه على أن أخر اذا سمي به

لا ينصرف لبقاء المعدل ولا يكون ذلك إلا بالمعدل عن مثال إلى مثال بخلاف المعدل عن الألف واللام الخامس
من الأنواع الخمسة ما منع بالوصفية (١٩٨) ووزن الفعل وذلك شرط أصالة الوصفية وكون الوزن من

الأوزان التي الفعل بها أولى فاحتزرت بأصالة الوصفية من عروضها كوضعه أرباباً وضع ذليل وأكلباً وضع أخسافاً حيث ذو صفان وهما على وزن من الأوزان المتبصرة لكون وصفيتها عارضة فلا اعتداد بها وكذا لا اعتداد بعروض الأسمية فيما أصله الوصفية كقولهم في القيد أدهم فانه لا ينصرف الوزن وأصالة الوصفية وإن كان الآن جارياً مجري الأسماء الجارية لأن ذلك عارض والمعارض لا اعتداده إلا نادراً من الكلام واحتزرت بكون الوزن من الأوزان التي الفعل بها أولى من الأوزان المشتركة كبطال وجدل وندى فإن كل واحد منهما أصيل في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس	مثنى وموحد * قوله (وأخر) أي جمع أخري انثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فهو في الأصل بمعنى اشد تأخراً ثم نقل إلى معنى غير فماني جاءني زيد ورجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة أخرى وفي كلام الشارح في تقرير اعتبار المعدل فيه دلالة ظاهرة على أن جميع الصيغ الممدولة عن آخر توصف بمنع الصرف وإن لم يظهر أثره إلا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات ثم إنه لم يذكر سبب عدم اعتبار القول في أخريات وقال الرضي وأما أخريات فاستعملها باللام والاضافة كما هو الأصل ولم يكن أيضاً لم يبين فيه أثر منع الصرف لكونه كمرفات اه وقال الخفيل إنها لو كانت مما يترتب حكم منع الصرف عليها لتغيرت وصار جرها تابعاً لنصبها وهو لا يصح فيها لأن جمع المؤنث السالم نصبه محمول على جره عكس باب منع الصرف فلم يذكرها النحاة لأنه لا يترتب حكم منع الصرف فيها * (تنبيه) قال ابن هشام غلط ابن الخباز في آخر غلطة فاحشة فقال وجه المعدل فيه أنه جمع أخري وأخرى مؤنث آخر وآخر أفعل تفصيل من التأخر وحكم مذكوره ومؤنثه ومثناهما ومجموعهما إذا دخلن من من أن يستعملن باللام أو مضافات فاستغني آخر وفروعه بما فيه من معنى التأخر عن اللام والاضافة فصارت في معنى ماها فيه فهذا معنى عدله ثم قال كذا فسر أبو سعيد فإن صدق علي أبي سعيد فقد أخطأ كلاهما ثم في كلامه ما ظاهره أن كل واحد من انثى والمجموع والمؤنث أن كان بمن لم يحتاج لذلك وهذا خطأ ثان فإن ذلك لا يكون بمن البتة وقال أيضاً ومناة الثالثة الأخرى قال
---	---

الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداده بخلاف آخر فانه على وزن الفعل به أولى لأن أوله زيادة
تدل على معنى في الفعل دون الاسم وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى واحتزرت بقولي تأ، انثى به لم

توصلا من نحو أرمال وهو الفقير وأبائر وهو القاطع رحمه وأدابر وهو الذي لا يقبل النصيح ومن يعمل وهو الجمل السريع فكل واحد من هذه

١٩٩٣

الأمثلة وصف أصيل الوصفية

الز مخشري ذم أي الوضعية مثل قالت أخراهم لا وليهم أي ضعفواهم لرؤسائهم
قال القرافي إنما حمله علي ما قال أن أخري انني آخر فالفتح يستدعي مشاركة
أجملات وصفاله في الوصف المذكور لما سبقه وها هنا مناة ثالثة وليست
اللات والعزى وصوفين بكونهما ثالثة فامتنع أن يقال الأخري بهذا المعنى
فمدل به الي الذم قوله (مشبهه مفاعلا أو المفاعيل) أي في كون أوله مفتوحا
وثالثه الف غير عوض يليها كسر غير عارض مملوظ به أو مقدر على أول
حرفين بعدها أو ثلاثة أو وسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال
وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فجاز في تكسير هي أن يقال هباي
بالادغام أي ممنوعا من الصرف قال واصل الياء عندي السكون ولولا ذلك
لاظهرتها قال ابن غازي لو اظهرها لقال هبايا لما عرفه من قوله والمدريد
البيت ومن قوله وافتح ورد الهمزيا فيما اعل اه وقال الشهاب في حواشي
الاشموني من تأمل معنى قوله لاظهرتها مع أن اجتماع المثليين يقتضي عدم
الظهار كما في دواب وغيره اه وهو عجيب فان معناه انها إنما أدغمت لسكونها
ولو كانت محركة ظهرت لأن المدغم لا يكون إلا ساكنا قوله (بمنع كافلا)
قال في التصريح لأن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه
عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من
الصرف والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية أنك لا تجد الخ
وانت قد عرفت أن صيغة منتهي الجمع قائمة مقام علتين لأن في الكلمة
المتصفة بها علتين وأن العلتين الراجعتين إلى المعنى إنما هما الملمية والوصفية
ثم إن المناسب لما قرره في الف التانيث أن تجعل الالة الثانية تكرار الجمع

وعلى وزن فعل مضارع
لكنها تلحقها تاء التانيث فيقال
امرأة أرملة وأبائرة وأدارة
ونافاة يممالة فانصرفت لذلك
وانما بطل حكم الوزن بلحاق التاء
لأن لحاقها منزيل لشبه المضارع
اذلا تلحقه تاء التانيث وأربع
أحق بالصرف من أرمال لأن
فيه ما في أرمال من لحاق التاء
ويزيد عليه أن وصفيته عارضة
وأكثر العرب يصرف أجدل
وهو الصقر وأخيل وهو طائر
عليه نقط كالخيلان وأفما لأنها
أسماء مجردة عن الوصفية وضما
الأن بعضهم لحظ فيها معنى
الوصفية فنهما من الصرف
وذلك في أفما أبعد منه في أجدل
وأخيل لأنهما من الجدل
وهو الشد ومن المخيول
وهو الكثير الخيلان وأما أفما

فلامادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ابتدائها فأشبهت المشتق وجرت مجراد على ضعف ونهت
بقولي وعكسهن ابطح على أن بعض العرب يعتمد بالاسمية المعارضة في ابطح فيصرف واللغة المشهورة فيه وفي

امثاله منع الصرف لانها صفات استغني فيها عن ذكر الوصفات فيستوجب منع صرفها كما استوجب صرف
أرب واكلم حين اجري (٢٠٠) الصفات الا ان الصرف ليكون اصلا راجعا اليه بسبب ضعف

بخلاف منع الصرف فانه خروج
عن الاصل فلا يصار اليه الا
لسبب قوي ومن استعمال اجل
غير مصروف قول الشاعر
* كان العبيدين يوم لقيتهم *
فراخ القطارين اجل بازيا *
وقال آخر في اخيل * ذرني وعلمي
بالامور وشيمتي * فطاطري يوما
عليك باخيلا * (والعلم ا منع
ان يكن مركبا * تركيب مزج
نحو مدي كريا) (واخر الصدر
افتح ان لم يك يا * مدي ونحوه
بجنب مديا) (وقد يضاف
الصدر والسكون لا * تحلل به
في اليا ضيفا اولاً) (والثاني
في اضافة ك المستقل * ومنع
صرف ك رب فيه نقل) (وما لمن
ركب مسنداً سوي * حكاية
صرح فيه اونوي) قد تقدم
ان ما لا ينصرف على ضربين

تحقيقا ك كالب أو تقدير ك مساجد وقد اختار هذا ابن الحاجب وقد عرفت
ما فيه وأورد عليه انه لو مثل عن نحو ملائكة لما امكنه ان يعمل صرفه الا بان
له في الاحاد نظيراً نحو طواغية لانه لم يتكرر الجمع فيه لا حقيقة وهو ظاهر
ولا تقدير اذ ليس بزنة ذلك المكرر لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد الالف
والوجه ان يقال انما كان الجمع المتناهي بمنزلة علمتين لان فيه الجمعية وهي جهة
راجعة الى اللفظ وتناهي الجمعية وقوفها عنده وهي جهة راجعة للمعنى بمنزلة
العلمية في وقوفها عند تعيين ما وصفت بازائه وعدم تعيين غيره وأورد ابن الحاجب
على من قال ان الالة هي خروج عن صيغ الاحاد بان افعالا نحو افراس
وافعلاء نحو افلساء جمان ولا نظير لهما في الاحاد وهما مصروفان والجواب
عن ذلك من ثلاثة اوجه منها ان افعالا وافعلاء يجمعان نحو اكلب واناغم
في السكب واناغم واما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان ومنها انهما يصغران على
لفظهما كاحاد ومفاعل ومفاعيل اذا صغرا يرد الى الواحد فقد جري
افعال وافعل مجري الاحاد في جواز الجمع قال الشهاب فان قلت هذا لا يدفع
الاعتراض لان هذا لا يقتضي ان لها نظيراً في الاحاد قلت حاصل الجواب
ان مرادنا بالخروج عن صيغ الاحاد الخروج عن صيغها حقيقة وحكما وافعلاء
وافعلا لم يخرج عن حكم الاحاد لجواز جمعهما كاحاد ثم رأيت الهندية
قال وأجيب بان نحو اكلب واجمل وان عدم نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما
يماثلانه في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير من كل وجه اه
قال الهمدي وفيه فكر لانهم صرحوا بان افعالا قد يجيء مفرداً وجمعا كاجمال
فالقول بان اجمال معدوم النظير في الاحاد مشكل الا ان يعتبر الندرة قوله

* احدهما لا ينصرف في تنكير ولا تعريف * والثاني لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير (وذا
وقد فرغت من الكلام على الضرب الاول فنشرع في الضرب الثاني وهو سبعة اقسام * الاول المركب تركيب

منزج نحو بملك ومدي كرب وهذا النوع في الأصل اسمان جملا اسما واحداً لا بإضافة ولا بإسناد بل بتزليل
ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث فلذلك التزم فتح آخر الأول ان (٢٠١) كان صحيحاً كلام بملك وان كان

(وذا اعتلال منه كالجواري) الخ قال ابن هشام ان قلت حذف الياء في هذا النوع لا يميل له وجه وان عقل في نحو قاض لانه ثم للساكنين لا يقال وهنا كذلك لان التنوين انما جاء هنا عوضاً فاذا كان انما جاء بعد زوالها فكيف يقال انها حذفت لاجل اجتماعه معها وهما لم يجتمعا وقد ردوا على أبي علي القالي اذ قال في قول س في باب الانكار ومن قال اذهب بنوه قال اناه انه لما لحقت الف انا الف الانكار التقي ساكنان حذفت الاولى على حد واء وساد في الندبة فقل في رد هذا ان الف انا انما يكون في الوقف وهذا القائل اذهب بنوه اذ اقدر انه اتصل الضمير بعلامة الانكار صار اللفظ وصلاً واذا صار وصلاً لم يكن فيه الف فتلتقي مع علامة الانكار قلت لاندعي ان حذف الياء للساكنين بل ندعي انه لا تخفيف لطول الكلمة وثقل اعرابها وثقل معناها فهذه معناها وذاتها وعارضها وهو الاعراب ثقيل ولا جهة للكلمة خلاف هذه الامور ثم جئ بالتنوين عوضاً اه وهو مبني على الصحيح من ان تنوين نحو جوار للموض وهو مذهب س وما ذكره من ان الحذف للتخفيف مأخوذ من كلام الناظم في شرح الكافية فانه قال لما كان ياء المنقوص قد تحذف تخفيفاً ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف اثقل التزموا من الحذف ما كان جائزاً في الادنى ثقلاً ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بمد الجواز الا بالزوم اه قال الشهاب وانظر قوله قد تحذف ثم قوله ما كان جائزاً في الادنى فانه يدل على ان حذف ياء المنقوص غير واجب وفيه نظر فان اراد المتروكون بال فليس الكلام فيه فليراجع اه واعلم ان هذا الذي قاله الناظم وتبمه ابن هشام انما يظهر على

معتلاً كياء مدي كرب التزم
سكونه تأكيداً للامتزاج ولان
ثقل التركيب أشد من ثقل
التانيث فحذف لمزيد الثقل مزيد
تخفيف بان سكنوا ياء مدي
كرب ونحوه وان كانت مثلها
قبل تاء التانيث فتح وقد يضاف
أول جزءي المار كـب الى ثانيهما
فيستصبح سكون ياء مدي
كرب ونحوه لان من العرب
من يسكن هذه الياء في النصب
مع الافراد تشبيهاً بـياء درديس
فيقال ارايت مدي كـب لان
من العرب من يسكن مثل هذه
الياء في التانيث تشبيهاً بالالف
فالتزم في التركيب لزيادة الثقل
ما كان جائزاً في الافراد والي
هذا اشرت بقولي والسكون
لا تخلل به في الياء مضيئاً اولاً*
واشرت بقولي والثاني في اضافة

(٢٠٢) كالمستقل الى ان الثاني من جزءي المار كـب اذا اضيف الاول اليه عومل معاملة لو كان مفرداً
فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر منع الصرف كـهـز من رام هـز فان فيه مع التعريف عجمة مؤثرة

فيجر بالفتحة ويعرب الاول بما يقتضيه المواضع نحو جاء رام هـ. ز ورأيت رام هـ. ز وصرزت برام هـ. ز
ويقال في حضر موت هذه حضر (٢٠٢) موت ورأيت حضر موت وصرزت بحضر موت لان موت

ليس فيه مع التعريف سبب ثان
وكذلك كرب في اللغة المشهورة
وبعض العرب لا يصرفه فيقول
في الاضافة اليه هذه معددي كرب
بجمله مؤنثا فان كان التركيب
تركيب اسناد لزمت الحكاية
ولو كان ثاني الجزئين غير منطوق
به كقول الراجز * نبئت اخوالي
بنى يزيد * ظالما علينا لهم فديد *
والى هذا اشترت بقولى صرح
فيه اونوي اي ليس للتاخذ اسنادا
الا الحكاية صرح في الاسناد
بجزءيه نحو و برق نحره اونوي
ثانيهما كيزيد فانه فعل منطوق
به وفاعل منوي (وامنه ذا
وزن يخص الفعل: او ااصله للفعل
نحو يعل) (والوزن شرطه
اللزوم والبقاء في امرى وقيل
بالصرف انطقا) (والبب
ويعرف مضموم يا في علمية

حمل كلام س على ان منع الصرف مقدم على الاعلال وان اصل نحو جوار
جوارى بالضم بالتون كما قال الجاهلي لا بالضم والتون كما قال في بعض نسخ
الرضي وهو تحريف اذ لا وجه له مع كون الكلام مفروضا على ان منع
الصرف مقدم وان نقله بعضهم واقره واماعلى مافسر به السيرافي كلام س
وهو الحق من ان الاعلال مقدم فاصل نحو جوار جوارى بالضم والتون
خذفت الياء الساكنين بعد حذف حركتها للاستثقال ثم وجد بعد الاعلال
صيغة الجمع الاقصى حاصله تقديراً لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف
المحذوف نسبياً خذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزال الساكنين
في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بالقرعية فهو ض التون
عن الياء ايقطع طماعية رجوعها قوله (ولسراويل بهذا الجمع شبهه) أى
بناء على انه اسم اعجمي واماعلى القول بانه عربي فمنع من الصرف لانه جمع
سروالة تقديراً وعبارة ابن الحاجب في الكافية وسراويل اذا لم يصرف
وهو الاكثر فقل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديراً
واذا صرف فلا اشكال اه وكونه جمع سروالة تقديراً مبني على ان سروالة لم
يسمع وهو كذلك وقوله عليه من اللوم سروالة مصنوع قيل وانما لم يحمل
على موازنه على القول بانه عربي بخلافه على القول بانه عجمي لان العجمي
غريب في لغة العرب والغريب لا يانف من ان يتبع متوطنا بخلاف العربي
ياني ان يتبع عربياً مثله ولا يخفى ان قاعدة الحمل على النظائر لا تنطبق بذلك
لكن يكفي مثله في سر الفرق بين القولين * (تبيينان) * (الاول)
قال الشاطبي في قوله بهذا الجمع شبه تقديم معمول المصدر عليه كما ان في قوله

خلف عزيا) (وهكذا الساكن عينا من فعل * من بعد نقل خلف فيه ما جهل) (ومعز وان
وصل الفعل ان يضم رسماً يقطع ويمنع صرفه كاعلاما) (واستبق وصل همز ما قد تلاقا * من غير فعل كاقتراب

(واعتلا) (ووزن فعل إذا اشتراك اعتبر عيسى ومن خالف رايه انتصر) (وافعل التوكيد منه التزم*)
 للوزن والتعريف والمنع حتم) (في المعجمي الوضع والتعريف ٢٠٣) ان جاز ثلاثا وهو بالصرف قن

وان به سمي تقديم النائب على الفعل اه وقد تقدم الكلام على تقديم ممول
 المصدر في باب النعت واما تقديم نائب الفاعل فاجازه جماعة منهم الزمخشري
 في قوله تعالى كل أولئك كان عنه مسئولا وأجيب بان النائب ضمير مستتر
 عائدا على المكاف ولا يجيء نظيره عنه بان يجعل النائب ضمير مستتر في مسمي
 عائدا لجمع لان الجمع مسمي به لا مسمي (الثاني) قال الناظم في الكافية
 عقب وكن لجمع البيت* وكل ما يشبه ذين مفردا* حر بمنع الصرف ان تجردا*
 من ياء نسبة وشبهها ومن* تقدير وزن غير ما به قرن ولم يتعرض لمسئلة جوارها
 وقال في الشرح نهت ان هذين الوزنين ينعمان من الصرف وان فقدت
 الجفية لكن بشروط* احدها ان لا يكون بعد الالف ياء مشددة لم توجد
 مع الالف كجواني وحوالي لانها بزيادتها وعدم وجودها قبل الالف شبيهة
 بياء النسب الى رباح وظفار يعنى وياء النسب لا يتمد بها فكذلكا ما أشبهها
 بخلاف ياء قاري فانها وجدت في الافراد فوجب الاعتداد بها المباينة لياء النسبة
 الحادثة فلو سمي بقاري ثم نسب اليه انصرف لانه كنسوب الى قاري* الثاني
 ان لا يكون الالف عوضا من ياء النسب كيمان وثمان* والثالث ان لا تكون
 الكسرة عارضة كتوان والى نحو ظفاري وجواري ويمان وثمان أشهر
 بقولي وكل ما يشبه ذين مفردا الى آخر الايات قال ابن هشام ويظهر
 لي ان الذي في الالفية أولى لانه ليس لنا مفرد منع الصرف سوى سراويل
 فلا حاجة لاعطاء هذه القاعدة الكلية وهذه الاحترازات والتعقيدات
 واما شراويل فمعلم اعجمي واما حضاجر فمقول عن الجمع وهو علم
 قوله (اقتضى عموم المنع) تعريض بابن الحاجب حيث نقل ان من

(ان لم يحزها والا صح كونها*)
 حرك عينا كسواء فاعلما)
 الهاء من قولي فانه عائدة الى
 العلم من قولي والعلم امنع ان
 يكن مركبا فاني لما فرغت من
 الكلام على المركب وهو القسم
 الاول من السبعة شرعت في
 الكلام على القسم الثاني وهو
 ما لا يتصرف للعلمية ووزن الفعل
 الخاص به والذي هو به اولى وان
 كان فيه اشتراك فالخاص ما لا
 يوجد دون ندور في غير فعل الا
 في علم اعجمي* مرب فاحترزت
 بالنسبة من نحو ذيل لدوية
 وينجلب لخرزة وتبشر لطائر
 وبالعلم من نحو ضخمل رجل وشم
 لفرس وبالعجمي من نحو يقيم
 واستبرق فلا يمنع وجدان هذه
 اختصاص اوزانها بالفعل لان
 النادر والمعجمي لا حكم لهما ولان

العلم منقول من فعل فالاختصاص باق ومن المختص بالفعل ما افتتح بقاء المطاوعة كتعلم او بهمة وصل كا نطق
 وما سوي افعال وتعمل ونفل من اوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ الم يسم فاعله وما صيغ الامر من

غير ثلاثي وغير فاعل نحو انطلق ودخرج فاذا سمي بهما مجردين عن الضمير قيل هذا انطلق ودخرج ورأيت انطلق ودخرج وسررت بانطلق ﴿٢٠٤﴾ ودخرج وهكذا كل وزن من الاوزان المنبئة عليها منسوبة الى

الاختصاص وكذا الاوزان التي فيها اشتراك الفعل بها الى اما اكثرته فيه وقلته في الاسم كائمد واصبع وابلم فان اوزانها تقل في الاسماء وتكثر في فعل الامر من الثلاثي واما لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كافكل واكاب فان نظائرهما كثيرة في الاسماء والافعال لكن الهمزة من افعال وأفعال تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فكان المنفتح باحد هما من الافعال اصلا للمفتتح بهما من الاسماء وقد يكون الفعل اصلا في الوزن المشترك بالوجهين الذين ذكروا في ائمد وافكل مثل ذلك ترفع وتنصب فانهما كائمد في كونه على وزن يكثر في الافعال ويقل في الاسماء وكافكل في كونه	العرب من يصرفه وانكر الناظم ذلك عليه لكن قال الخفيس لا وجه لانكاره وابن الحاجب ثقة وقد نقله قوله (تركيب مزج) هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها بجماع ان الجزء الاول مفتوح كما ان ما قبل التاء كذلك والاعراب على الجزء الثاني كما ان الاعراب على التاء ومحل فتح الاول ما لم يكن آخر دياء كمعدي كرب وقالى قلى او نونا كبذا بنجاة فان كان كذلك سكن ودليل تركيب باذنجانة فتح النون الاولى في التصغير كبلبك وعلم من ذلك ان نحو احمد شاة وعمر شاة من الاسماء المركبة مفتوح الجزء الاول كما قاله الدماميني ولا وجه لسكونها كما ادعاه بعض اهل عصره من الهنود ومحل اعراب الثاني ما لم يكن كلمة وية والافيني على الكسر اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين وما لم يكن عدديا نحو خمسة عشر فانه مبنى على الفتح اما البناء فلتضمنه الحرف واما الفتح فللخفة وقد يجعل المثال وهو قوله معدي كرب لا خراجهما وقد يقال انه قصد دخولهما لان اعرابهما جائز وان كان الاشهر البناء كما انه يجوز في نحو بملبك وحضرموت وغيرهما من المركبات المزجية التي ليست عددية ولا مختومة بويده ان يضاف فيها اول الجزءين الى ثانيهما تشبيها بعبدا لله فيعرب الاول بحسب المعوالم وان كان آخره ياء قدرت فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة ويلغز ويقال لنا اسم منقوص تقدر فيه الفتحة ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان فيه ما يمنع صرفه كالعجمة منع من الصرف كرام هر مر والا صرف وقد يجوز الاسمان باعتبارين قال الخبيصي من قدر كرب اسم للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للجن صرفه ومن قدر بكاء ولا ونحو ذلك اسما للبقعة
--	--

مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم فلا فعل في هذين الوزنين الاصاله من وجهين وقد نبهت منه بقولي والوزن شرطه اللزوم والبقاء على ان امرءا لوسمى به لا نصرف لانه في النصب شبيه بالامر من علم وفي

الجرشبيه بالامر من ضرب وفي الرفع شبهه بالامر من خرج بخالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركته واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة ونهت بذكر البقاء على ان الوزن المعتبر لا يؤثر اذا كان (٢٠٥) مقدراً غير منطوق به نحو رد وقيل

منعه من الصرف ومن قدره اسما لموضع او كان صرفه (فان قيل) كيف يمنع صرف الجزء الثاني ولا علمية فيه وانما العلم المجموع (قلت) اعطوا جزء العلم المركب حكمه على ما في باب العلم وبهذا ايضا يجاب عما يرد على اعتبار التانيث في نحو كرب من ان شرطه منع صرف المؤنث اذا سمي به مذكور زيادته على ثلاثة احرف وقال ان ما سمع فيه من الفتح محمول على البناء وايدده بعضهم بانه لو كان يمنع الصرف لم يجز الصرف في كرب لانه محرك الوسط ودفع بان الكامة قد تكون مؤنثة عند قوم مذكورة عند آخرين ووقع في التصريح التعبير بقوله وسمع جرد بالفتحة ثم حكى فيه القول بالبناء ولا يخفى انه بعد التعبير بالجر لا يلازم حكاية البناء فكان الاولى ان يقول وسمع فتحه ويجوز ايضا في تلك المركبات بناء الجزءين على الفتح واعلم ان مرادهم بقولهم يجوز في المركبات المزجية المذكورة ما ذكرناه يجوز فيما يصدق عليه انه من المركبات المزجية ذلك اذ عند تجوز ذلك لا تكون مزجية بالمعنى المتقدم بل اضافية ان اضيف الاول للثاني لصدق تعريف المركب الاضافي عليها وغير معربة على الثاني وان كانت مزجية والتعريف للمزجي المعرب لان المركبات العددية مزجية بالاشبهه وممن صرح به الشهاب وهو صريح كلام الشارح في باب العدد وان اوهم كلام كثير خلافة فتدبر هذا وانما اختص منع الصرف بالمركب المزجي لان الاسنادى من قبيل المبنيات ولا يتصور فيه منع الصرف الذي هو من احكام المعربات ولذا اخرجنا المختوم والعددي من المزجي على المشهور من بناء ما و الاضافي الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضافه اعنى منع الصرف وانما اختص منع

فان اصلها ردد وقول ولكن الاعلال والادغام اخرجها الى مشابهة مدوديك فلم يعتبر فيهما وزن فعل لانه غير باق لفظاً وحكى أبو عثمان ان ابا الحسن يرى صرف البب علماً لانه باين الفعل بانفك وهذا عندي لا يكون مانعاً من اعتبار الوزن فان الفك رجوع الى اصل متروك فهو نظير تصحيح ما يلحق اعلايه كاستحذوذ ولا خلاف في ان التصحيح لا يمنع من اعتبار الوزن فكذلك الفك وايضاً فان الفك يقع في الافعال اكثر منه في الاسماء كقولهم في التعجب اشده ففككوا الزوما وقالوا في الامر والجزم اردد ولم يردد ففككوا جـ وازا ففكوا ايضاً افعالا شذت في القياس وفصحت في

الاستعمال منها ضبب الباء يضبب والى السقاء يالى ولحجت العين تلحج فعلم بذلك ان الفك في الفعل اسهل منه في الاسم فالباب اذا سمي به مفكوكا لا ينقص شبهه بالافعال بل هو بزيادة الشبه أولى من نقصانه فهو

جدير بمنع الصرف أو أجد من غيره ولا يلزم أيضاً الرجوع الي قياس الادغام فيقال الب كما لا يلزم في التسمية باستحوذ الرجوع الي قياس (٢٠٦) الاعلال فيقال فيه استحاذ لكن لو سمي يردد من قولنا لم يردد

لرجع الى الادغام لان التلك كان متسببا عن الجزم وقد زال السبب بالتسمية فيزول المتسبب و ليس لتلك الب وتصحیح استحوذ سبب زوال فيزول لان لزواله وانما جيء بها قبل التسمية تنبيها على الاصل المرفوض في أكف واستقام ونحوهما من النظائر وذلك مطلوب بعد التسمية فوجبت التسمية واذا ضمت ياء يعفر علمافه ضمهم يستصحب المنع لان الضم عارض وبه ضمهم يصرف لان الوزن الفعلي قد زال لفظا فهذا شبهه بضرب اذا خفف بالتكسير في التسمية فسيبويه يصرفه سويا بين التكسير العارض واللازم لان الاصل هو الصرف فمضى تغير سبب منعه رجع اليه والمبرد يستصحب المنع فارقا بين التكسير

الصرف المركب المزجي بكونه علما كادل عليه كلام الناظم حيث لم يذكره مع الوصف ليامن الزوال فتحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف قوله (كذلك حاوي زائدي فعلانا) الخ اي علم حاوي وكان ينبغي الا يفصل بينهما بين العلم المزجي وبين العلم المؤنث والاعجمي لاشتراط العلمية في الثلاثة ونبه بقوله كغطفان وكاصبهانا على انه لا يشترط في فعلانا مع العلمية فتح الفاء كما اشترط مع الوصفية وهذا بناء على ان اصبهان بكسر الهمزة كما قيده أبو عبيدة البكري وفي المطالع قيدنا بفتح الهمزة عن جميع شيوخنا وأهل المشرق يقولون بالفاء وأهل المغرب بالباء وأشار الشارح الى ان قوله كغطفان وكاصبهان نظيرا لفعالان لا مثال له وذلك لان فعالان في كلامه مفتوح الفاء فلا يمثل له بمكسورها وعلامة زيادة الالف والنون ان يكون قبلها اكثر من حرفين قال الحفيد اذا جهل كل من زيادة الالف والنون واصالتهما فس والخليل يمنعان من الصرف اه فليحردو في التصريح وما كان من الاسماء في آخره ألف ونون واحتمل النون الاصاله والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك زمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الزم والحسن بالنون والدهق والشيط لم تصر فها وان اعتقدت انها من الزمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صر فها واذا تمحضت الاصاله صر فت كما اذا سميت بطجان من الطجن او بتبان من التبن او بسان من السمن ونحو ذلك اه وفيه امران الاول ما ذكره في زمان وقال شيخنا الدنوشري فيه نظر فان زمانا فعلا لا فعلا لا لعدمه واما قرطاس بالضم فقليل كما في الصرف فاذا سمي به وجب منعه من الصرف لوجوب

الارض واللازم فيعفر اذا ضم ياؤه بعد التسمية اتباعا بمنزلة ضرب اذا سكنت راؤه بعد الحكم التسمية تخفيفا فالصرف لازم لسيبويه والمنع لازم للمبرد واذا سمي بما أوله همزة وصل قطعت الهمزة ان كانت

في منقول من فعل والاستصحب وصلها فيقال في اعلم اذا سمي به هذا اعلم ورأيت اعلم ويقال في اخرج اذا سمي به هذا اخرج ورأيت اخرج ويقال في المسمى باقتراب (٢٠٧) واعتلاء هذا اقتراب ورأيت

الحكم بزيادة التمه ونونه اه وفي المرادي والاشموني زمان عند س والخليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الالف والنون في نحو ذلك، مصروف عند الاخفش لان فعلا في النبات اكثر ويؤيده قول بعضهم ارض مرمنة الثاني ما المانع من اخذ تان من الت ب وهو الخسران ومنه تبت يدا ابي لهب فيكون ممنوعا من الصرف وقد صرح بجواز الامرين فيه ابن فلاح واخذ سمان من السم فيكون ممنوعا من الصرف فينتظما في سلك ما فيه الاعتباران قوله (كذا مؤنث بهاء) الخ اي كذا علم مؤنث هو او جزؤه كابي هريرة كما تقدم بهاء في انه يمنع من الصرف والتعمير بالهاء اولى من تعبير الموضح بالتاء للاحتراز من تاء بنت واخت فانه تاء الحاق بنيت الحكمة عليها فليس حكمها حكم الهاء وان كانت مع ذلك للتانيث لانها ليست متمحضة له بخلاف هاء التانيث وقال الشهاب في قواه بهاء اشعار لطيف بان المراد التانيث اللفظي اعم من ان يكون مؤنثا او مذكرا لانه قيد المؤنث بكونه بهاء فأشعر بان تانيثه ناشيء من لحاق الهاء فلم يعتبر ما وراء ذلك وح فقوله العارضي المؤنث العارضي من الهاء معناه بقرينة المقابلة انه مؤنث من جهة المني فأخرج ما اذا استعمل في مذكر فان في منع صرفه تفصيلا وله شروط قال الاشموني وانما لم يصرفوه اي ما فيه العلامة لفظا لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه فان العلم المؤنث لا تفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف في حبلي وصحراء فأثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة واما فيما فيه التاء مقدرة فلا قامة تقديرها مقام ظهورها اه وفي قوله ولزوم علامة التانيث الخ شيء مع ما تقدم في قوله فالف التانيث مطلقا منع من الفرق بين الالف والتاء

مشترا فيه لا ينصرف اسمه وجعل من ذلك قول الشاعر «انا ابن جلا وطالع الثنايا» متى اضع العمامة تعرفوني * وهذا عند غيره محمول على انه اراد قائله انا ابن رجل جلا الامور وخبرها جلا جملة من فعل وفاعل وحذف موصوفها

واقیمت هی مقامه وقد اجتمعت العرب علی صرف کسب اسم رجل مع انه منقول من کسب اذا اسرع فانتصر من خالف عیسی ابن عمر (۲۰۸هـ) رحمه الله تعالی والمراد بفعل التوکید اجمع واکتع وابصع

واستقل الاول بالمنع دون الثاني واستفید من کلامه حکمة اختصاص	وابتغ فتم الا تنصرف لوزن
تأثیر التانیث بالتاء مع کونه العلمیة الذی دل علیه کلام الناظم حیث لم یدکر	الفعل والتعریف وتعریفها بنية
التانیث الامع العلمیة وقال الجامی انما اشترطت العلمیة لیصیر التانیث لازما	الاضافة لا بالعلمیة وسأین ذلک
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامکان ولان العلمیة وضع ثان	ان شاء الله عند ذکر جمع ثم ذکر
وکل حرف وضعت الکلمة علیه لا ینفک عن الکلمة قوله (وشرط من مع	القسم الثالث وهو ما لا ینصرف
المازی کونه ارتقی) الخ قالوا المانع فیه من الصرف العلمیة والتانیث المعنوی	للتعریف والمجمة وشرطه ان
ومرادهم من کونه ممنویا ان العلمیة فیه لیست ملفوضة فلا تنافی ان التانیث	یکون عجمی الوضع عجمی
دائما راجع الی اللفظ اذ علامته اما ظاهرة او مقدرة بدلیل عودها فی	التعریف زائدا علی ثلاثة احرف
التصغیر کهنیده قوله (او کجور) ای اعجمیا فان قیل المجمة لا تؤثر فی منع	کابراهیم فان کان عجمی الوضع
صرف الثلاثی قلنا لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثر تحتمة ولا یلزم من	غیر عجمی التعریف انصرف
عدم اعتبارها مستقلة بالمنع عدم اعتبارها مقویة اسباب آخر ولهذا لا یشرط	لان عجمته غیر متمحضة وكذا
هنا ان تكون المجمة باصل الوضع فان قیل فلم لم تعتبر مانعة والتانیث مقو	ن کان ثلاثیا ساکن العین
لها قلنا ترجح التانیث بقوته لظهور علامته المقدرة فی بعض التصرفات	وتمحکها فانه منصرف قولاً
قوله (اوستر) ای محرك الوسط خلافا لابن الانباری فی قوله ان الثلاثی	واحداً فی لغة جمیع العرب وغلط
المؤنث ذو وجهین مطلقاً سکن وسطه او تحرك اعتباراً بخفة الاسم قوله	ابن قتیبة والزخشری فی جماعهما
(اوزید اسم امرأة لا اسم ذکر) خلافا لعیسی ابن عمر اعتبر کونه ثلاثیا مطلقاً	الثلاثی العجمی الساکن العین
كما اعتبر ابوبکر فی محرك الوسط کونه ثلاثیا مطلقاً والفرق فیهما واضح	علی وجهین کالمؤنث لثقل التانیث
فان نحو سقر أثقل من هند فی اللفظ ونحو زید اسم امرأة أثقل من هند فی	وما العجمی فقد خرج من ثقل
المعنی ویؤید ما قلناه الاجماع منہا مناعلی مسألة ماد وجور مع ان الاسم ثلاثی	الی خفة ولا التفات الی قول
ساکن الوسط لما فیه من زید الثقل (تنبیہ) اذا سمی مذکر بمؤنث	من جملة ذوا وجهین مع السكون

ومتحتم المنع مع الحركة لان المجمة سبب ضعیف فلم تؤثر بدون زیادة علی الثلاثة ومما یدل مجرد
علی ضعف المجمة انها لا تعتبر مع عامیة متجددة کدیاج سمي به رجل ولا مع الوصفیة کسفین ولا مع

وزن الفعل كبقم ولا مع الالف والنون كصولجان ولا مع التانيث كصنجة وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقاً السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من (٢٠٩) المتقدمين مخالفاً ولو كان منع صرف

مجرد من التاء فان كان ثلاثياً صرف مطلقاً تحرك وسطه او لا وقيل لا يصرف مطلقاً وقيل ان تحرك وسطه منع من الصرف والا صرف وان كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو ماداو تقدير كالفظة نحو جيل اسم للضبع بالنقل مخفف جيئل فان المقدّر بمنزلة الملفوظ اما أولاً فلانه قد ينطق به واما ثانياً فلان حركة الهمزة شعرة بها ولهذا قلنا كالفظة نخرج نحو كتف فان هاء التانيث مقدرة فيه بدليل ظهـ ورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكراً اذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ شعربها وقال ابن غازي يعني اي المراد بقوله تقدير كالفظة ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف فيه يكون كالملفوظ ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقة وشمس تخفيف شمال واحتترز به مما كان على غير قياس كاي في ايم من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به قاله ابن هاني (فان قلت) لم لم يكتب هنا بتحرك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم (قلت) لانه لما كان المسمى مذكراً ضيف هـ في التانيث جداً ليكون اللفظ والمعنى مذكراً فاحتاجوا الى تقوية معنى التانيث باقوي الاء والتأئة مقام التانيث وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء اقوى من تحرك الوسط بدليل انه يمتنع من ردها في التصغير كافي عتيرب بخلاف حركة الوسط لا تمتنع من ذلك كما في قديمة ولهذا الجواب لم يكتبوا بالجمعة قوله (والمعجمي الوضع) قال ابن هشام عندي ان اصله والموضوع المعجمي ثم قدم الصفة على الموصوف اهـ ومثله يقال في التعريف اي والتعريف المعجمي وقال الشهاب قوله والمعجمي اي والعلم المعجمي اهـ والحاصل انه يشترط فيما امتنع صرفه للمعية والعجمة ان تكون عاميته في

المعجمي الثلاثي جائزاً لو وجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه العربية (وحيث تعريف وزائدان كزائديـ عمران يمنعان) (والمدل مـ ما منع نحو عمر مـ مـ له مسمي به نحو غدر) (واحكم بغير المدل في وزن فعل مـ ان لم يرد ممنوع صرف كزحل) (ومثله عند تميم فاعلم باب رقاش وانكساره انما) (اغيرهم واطرد الوجهان في مـ فعال غير م اسم انثى فاعرف) (وكسر ما الالامه اكثر من اعرابه عند تميم فاستبين) (وافعال كله اسم ذكر مـ العناق وأثنى قد درى) (وكصباح عند قوم قد جعل مـ فعال أيضاً ان الي امرئ نقل) (وليس من باب رقاش ما عدم ورود مـ منكسر مـ من الكلام)

(٢٧) (وفعل التوكيد أيضاً منعاً للمدل والتعريف نحو جمعا) كل علم في آخره الف ونون زائدتان على أي وزن كان فانه لا ينصرف للتعريف والزيادتين المضارعتين لالف التانيث وهذا هو القسم الرابع من

السبعة وتمييزه أسهل من تمييز غيره من الأقسام المتقدمة وعلامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصارييف كسقوطهما في ردششان (٢١٠) ونسيان وكفران الي شتى ونسي وكفران كانافيا لا ينصرف

فعلامة الزيادة أن يكون قبلها أكثر من حرفين فإن كان قبلها حرفان ثانيهما مضمف فذاك اعتبار أن قدرت أصالة التضميف فالألف والنون زائدتان وإن قدرت عدم أصالة التضميف فالنون أصلية مثال ذلك حسان أن جعل من الحسن فوزنه فعلا ن وحكمه أن لا ينصرف وإن جعل من الحسن فوزنه فعلا وحكمه أن ينصرف وكذلك ما أشبهه ثم أخذت في بيان القسم الخامس وهو ما لا ينصرف المعدل والتعريف وهو أقسام منها المعدول عن فاعل علما إلى فاعل كعمر وعلامة عدل هذا النوع منع العرب صرفه مع انتفاء التانيث فزحل وزفر معدولان لمساواتهما عمر في منع الصرف مع انتفاء التانيث بخلاف	اللغة الأعجمية فيخرج ما نقل من لسانهم نكرة كاجام وما كان في لسانهم نكرة في أول أحواله علما نحو بendar والبندارة تجاريلز مسون الممادن وقالون وبهذا يظهر أثر الخلاف بين من يشترط أن تكون العلمية في اللغة الأعجمية ومن لا يشترط وفي الجاني أن كون العلمية في العجمية أن تكون متحققة في ضمن العلم في المعجم حقيقة كإبراهيم أو حكما بان تنقله العرب من لغة المعجم إلى العربية من غير أن تنصرف فيه قبل النقل كقالتون فإنه كان في لغة المعجم اسم جنس سمي به أحد رواة القراءة لجودة قراءته قبل أن تنصرف فيه العرب فكانه كان علما في الأعجمية والمراد بالمعجم ما ليس بعربي وتعرف المعجمة بأمر مشهورة لا نطيل بها وإذا وافق الاسم الأعجمي عربيا كاسحاق فإنه مصدر اسحاق فلو سمي به قاصدا للمعنى المصدري فلا اعتداد بالمعجمة أو قاصدا للفظ المعجمي فغير منصرف قال أبو حيان فإن جهل القصد حمل على عادة الناس في التسمية باسم الأنبياء واسيقيد من كلام الناظم أن المعجمة لا تعتبر إلا مع العلمية وهو كذلك قال الجاني وإنما جمعت أي العلمية شرطا لئلا تنصرف فيها مثل تصرفاتهم فتضمف فيه المعجمة فلا تصالح سببا لمنع الصرف (فائدة) أسماء الأنبياء كلها ممتنعة من الصرف الاستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتيها وقيل هود كنوح وايد بان العرب من ولد اسماعيل وفيه أن العرب من ولد اسماعيل المستعربة أما العرب الرباء فقبيلة ومنهم تعلم اللغة العربية كما ذكره ابن كثير ونقلنا كلامه في حاشية الفاكهي وأورد على الحصر في السنة شئت وعزير وفي البيضاوي في سورة براءة تنوين عزير بناء على أنه عربي منصرف
---	--

أد فانه غير معدول لأنه استعمل مصروفا وبخلاف طوي في لغة من لم يصرف فإن تانيثه باعبار كونه اسم بقعة ممكن فهو أولى من ادعاء المعدل لأن المعدل قليل والتانيث كثير ولأن ما ثبت عدله وتعرفه

فمنه لازم بالمتنكر وطوى ذو وجهين فانه في حال تعريقه فلا يكون معدولا ومن المنوع من الصرف المعدل
والتعريف ما جعل علما من المدول الى فعل في النداء كغدر وفسق ﴿٢١١﴾ فحكمه حكم عمر وهو أحق

هي في الفعل اولى منها في الاسم نحو اكاب وافكل فهذه ثلاثة الخاص والغالب
والمبدو بزيادة هي في الفعل اولى وزاد بعضهم رابعا وهو الوزن المنقول من
الفعل كضرب علما ويرده الاجماع على صرف كعسب وما احتج به لاحجة
فيه ثم من شروط الوزن المعتبرة ثلاثة. وراحتها لزوم. فلو سمي باسمي
صرف لانه في الجر نظير اضرب وفي النصب نظير الامر من ذهب وفي
الرفع نظير الامر من خرج بخالف الفعل يكون عينه لا تلزم حركة واحدة
فلم يعتبر فيه الموازنة والثاني بقاؤه فلو سمي بقتل ورد صرفا لان الاعلال
اخرجهما الى مشابهة مدوديك فلم يعتبر وكذلك ضرب مخفف ضرب هذا
قولس وخالفه المبرد فجمع صرف ضرب وصرف نحو قيل ورد تفرقة بين اللازم
والعارض والثالث ان لا يخاف حكمه حكم الفعل فيجوز اليب علما. مصروف
قاله الاخفش والصحيح منع صرفه لانه بمباينة الحكم لم يتخرم. وازنته للفعل
ولان الفعل قد ينفك نحو اعز على به ونحو اشد به ونحو اردد ولم يردد فهذه
ثلاثة شروط لزوم والبقاء وعدم مباينة الفعل في الحكم على خلاف في بعض
ذلك والشروط الثلاثة اهمها النظم كما اهل النوع الثالث من انواع الوزن
ورام ابنه ادخاله تحت الغالب وليس بمباح لان الغلبة بالنسبة الى امثلة المنظم
واولوية الزيادة بالفعل بالنسبة الى المعنى فافترقا وقول النظم ان امرا في حالة
الرفع بمنزلة الامر من خرج. مدود لان همزته مكسورة كما كانت قبل
التسمية به وعلي هذا فيستحقح الصرف لمباينته للفعل في الوزن ويجب صرفه
في الحالتين الاخرتين لئلا يلزم ما لا نظير وهو وزن لا ينصرف في النصب والجر
وينصرف في الرفع وانما ان نبحث بحثا آخر فنقول اذا سمي باسمي فلا نسلم انه

قررتة فهو ظاهر قول سيديويه فانه قال وسألته يعني الخليل عن جمع وكتع فقال هما معرفتان بمنزلة كلهم وهما
معدولتان عن جمع جمعا وكتع كتما هذا نصه فاما المعدل فن فعلوات لانه جمع فعلاء وثالث اؤمل وقد جمع

المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث أن يجمع بالالف والتاء كفاعل فعلا لكن جى به على فعل فعلم أنه معدول
عن فعلاوات وليس معدولا عن (٢١٢) فعل كما قال الاخفش والسيرافي لان أفعال المجموع بالواو والنون

لا يجمع مؤنثه على فعل بسكون العين ولا هو معدولا عن فعلا لان فعلا لا يجمع مؤنثه على فعلا الا اذا لم يكن له مذكر على أفعال فكان اسما محضاً وكان كصحراء وجماء بخلاف ذلك فلا أصل له في فعلا ولا فعل وانما أصله جمعاوات كما قيل في مذكر أجمعون ومن المنوع للمعدل والتعريف رقاش ونحوه من أعلام المؤنث الموزونة بهذا المثال فهذا النوع في لغة بني تميم معرب ممنوع من الصرف وهو في لغة الحجازيين مبني على الكسر ووافقه التميميون الا قليلا في بناء ما آخره راء كظفار ووبار وما التزم اعرابه من مساواة فعال فليس بمعدول كدلال اسم امرأة ولا يكون المعدول الا اسم مؤنث فان توهم تذكير قدر وترك تنوينه بناء على انه اعجمي او لغير ذلك قال الشهاب واذا ثبت كل منهما كما هو قضية القراءة فبها وجب جوازهما فكيف يكون احدهما بنيا على انه عربي والاخر على انه اعجمي مع انه في الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل احدهما فقط وايضا شرط منع العجمي زيادته على الثلاثة بغيرياء التصغير اه وفيه نظر يناله في حاشية الفاكهي قوله (مع زيد على الثلاث) اي بغيرياء التصغير وزيد مصدر قال وانتم مشر زيد علي مائة قيل زيد مصدر وقيل جمع زائد كصاحب وصحب وحكي القراء زيزيد زيزيد او زيد انا وانشد هذا البيت بكسر الزاي من زيد ووافقه كلام الناطم عدم اعتبار حركة الوسط وهو كذلك قال الرضى ومذهب اكثر النحاة ان محرك الوسط لا اثر له في المعجمة وهو اولي وذلك ان محرك الوسط في المؤنث انما اثر اقيامه مقام السادة سدة علامة التانيث واما المعجمة فلا علامة لها حتي يسد مسدها شيء بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او محركا يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام المعجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف العرب (تنبيه) مثلوا للمعجمي الثلاثي المحرك الوسط المصروف بشرط واستشكله شيخنا الدنوشري لان المعجمة اذا انضمت الى التانيث تحتم منع الصرف وشتر مؤنث لانه علم قلعة وقد يقال اعتبار التانيث فيه غير متعين لجواز التاويل بالمكان قوله (كذلك ذوزن يخص الفعل او غالب) قال ابن هشام الحق ان الوزن المانع ثلاثة انواع احدها الخاس بالفعل وهو لا يوجد في الاسم الا ان كان نادرا او اعجميا او منقولا من الفعل والثاني الغالب على الفعل نحو احمد ويشكر ويزيد وتلب والثالث ما اوله زيادة

تانيثه كما قدر سيديويه مسمي سفار وهو ماء مائة ومسمي حضار وهو اسم كوكب كوكبة يجوز ولما سمي به مؤنث من نحو نزال وفساق وهيار وكفاف الرقاش في اللغتين من بناء على لغة اهل الحجاز ومنع

صرفه على اللغة التسمية وهذا المراد بقولي واظرد الوجهان في فعال غيره اسم انثى فاعرف أي في غير باب رقاش
وقيدته باسم انثى لان المسمى به مذكر من فعال كله لا (٢١٣) يكون الا ممربا غيره منصرف ولهذا

يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز قبل التسمية لان ذلك ثبت على خلاف
الاصل والتسمية كوضع مستانف فينبغي أن يجري على القياس ألا ترى أنهم
لما سمو ابا ضرب قطموا همزة وقد يقال لو صح ذلك لزم قطع همزة افتراء
ونحوه في العامة اه وقال انسيوطي التعبير بما يكون الفعل به أولى أحسن
من التعبير بالغالب اي عند الاقتصار على أحدهما لانه يبطل بالفعل اذ هو في
الاسماء اكثر اذ ما من فعل ثلاثي الا وله افعال اسما اما للتفضيل او غيره وقد
جاء افعال في الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل وأرب وايضا فان فاعلا
بالفتح لا يكاد يوجد في الاسماء الا في نحو خاتم وهو في الافعال اكثر من
ان يحصى كضارب وقاتل ولو سمي بخاتم صرف اظهر ان المعتبر كونه أولى
به من الاسم اه وهو صريح في ان فاعلا لا يوصف بانه في الفعل أولى والا
كان وارداً على العبارة الذي قال انها احسن وفي الدماء يني انه يوصف بذلك
وح فتلك العبارة احسن من قول بعضهم اويكون مبدواً بزيادة هي بالفعل
أولى لانه لا يتناول نحو خاتم قطعاً لان الزيادة ليست في اوله ويرد ذلك على
ابن هشام ولا يفيد الجمع بين النوعين وجمال الانواع ثلاثة * هذا وبقي على
ابن هشام التنبيه على ان الخروج الى مثال الاسم انما يقتضي الصرف اتفاقاً
اذا كان المثال غير نادر فان خرج الى مثال نادر نحو اطلق اذا سمكت لاسر
فانه خرج الى مثال النحل وهو نادر فقيهه خلاف والمراد انه نادر في
الاسم مع اختصاصه به لا الى نادر فيه كثير في الفعل والا كان من
اوزان الفعل فتدبر قوله (كاحمد) قال الشهاب يجوز ان يكون منقولاً
من فعل ماض يقال أحمدته بمعنى وجدته محموداً او من مضارع حمدته

يذكر مرفاً بالالف واللام فعدل عن الالف واللام وقصد تعريفه فاجتمع فيه العدل والتعريف فنع من الصرف
ولا يكون هكذا الالف ولا فيه ولا يمنع قصد تعينه وظرفيته مصاحبة الالف واللام فلم تقصد ظرفيته وقصد

تعيينه لم يستغن عن الالف واللام او الاضافة كقولك استطبت السحر وطاب السحر وقت عند السحر وزعم صدر الافاضل أن سحر المشار اليه ﴿٢١٤﴾ مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف وما ذهب اليه مردود

من ثلاثة أوجه * أحدها أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناها ممكن لكن ما ادعيناها أولى لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه لأن الممنوع الصرف باق على الاعراب بخلاف ما ادعاه فانه خروج عن الأصل بكل وجه * والثاني لو كان مبنياً لكان غير الفتحة أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يؤم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادي المبنى * الثالث أنه لو كان مبنياً لكان جازماً الاعراب جواز اعراب حين في قوله	او من التفضيل (اقول) قال في سفر السمادة أحمد صلى الله عليه وسلم هو مأخوذ من الحمد كما اخذ من الحمرة احمر ومن الصفرة اصفر واحمد ابلغ من محمد كما ان احمر واصفر ابلغ من محمر و. صفر لانه في احمر واصفر الزم وليس أحمد بمنقول من الفعل المضارع ولا هو افضل تفضيل انما مثال هذا ان يقال ابن من كرم افعل فتقول اكرم ومن هذا الله اكبر قوله (ويمل) قال الخضر اوى ولو سميت يرمى ويقضي اعلمته اعلال جوار ولو سميت يغزو ويدعور جمت بالواو لالياء ثم اجرته مجري جوار وتقول في النصب رأيت يرمى ويغزى اه وسياي ما يماق به قوله (من ذى الف زيدت لالحاق) أي الف مقصورة بخلاف الممدودة كما بناء فلا تجعل سبباً لمنع الصرف وان شابهت ألف التانيث الممدودة قال السيد لضعف الممدودة في باب التانيث لكونها في الأصل الف بخلاف المقصورة فانها للتانيث وليست منقلبة عما هي علامة التانيث قال الشهاب واعلمه مبني على ان الف التانيث هي الثانية اه وفي التصريح بتحقيق وجه الفرق فراجع والفرق بين الف الالحاق والف التانيث أن ألف التانيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تاء التانيث وألف الالحاق تقبلهما او تقبل احدهما وقد استعمل بعض الاسماء منونا وغير منون فتجعل الفه اذ انون الالحاق واذا لم ينون للتانيث ومنه قوله تعالى ثم ارسلنا رسلنا تتراقرا منونا ابن كثير وابو عمر علي ان الفه الالحاق وقراه بالانوين ابن عامر والكوفيون على ان الفه للتانيث والالحاق جعل كلمة علي مثال كلمة اخرى لتوافقها في المصدر ان كانت فعلا وفي التثنية والجمع ان كانت اسما وايضا قوله بعضهم ان تبنى مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة علي بناء يكون
---	---

اعرابية وان عدم التنوين انما كان من اجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف رباعي والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا والى هذا أشرت بقولي وأوجب صرفه منكر اثم

بينت حكم أمس وأن بني تميم يعربونه ويمنعونه من الصرف للتعريف والمدل عن الألف واللام وذلك في حال الرفع خاصة فيقولون ذهب أمس بما فيه وفي النصب والجر يبنونه ﴿٢١٥﴾ على الكسر ومنهم من يدر به

رباعي الاصول فتجعل كل حرف مقابلاً حرف فيفني اصول الثلاثي فتاني بحرف زائد مقابلاً للحرف الرابع من الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الاطلاق ﴿تنبيه﴾ حكم الف التكمير حكم الف الاطلاق ومن ادخلها فيها فقد سهي اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به قوله (فليس ينصرف) قال ابن هشام للمامية وشبه الف التانيث وهذه المشابهة في أربعة أمور اللفظ والزيادة وامتناع لحاق التاء ووازنة كلمة لما فيه ألف التانيث ونظير ذلك قول س في حاتم علما وقول أبي علي في حمدون قوله (كفعل التوكيد) قال ابن هشام نص المؤلف أي في شرح الكافية على خطأ من قال ان فعل في التوكيد من باب العلم لانه لا يخص شخصاً ولا جنساً والعلم اما للشخص او للجنس ثم قال بذلك هنا وقال في التسهيل ما اخصه ان فعل في التوكيد ممنوع الصرف للعدل وشبه المامية او شبه الصفة ووجهها شبه المامية بكونه معرفة بغير جهة لفظية وانه يجمع بالواو والنون وشبه الصفة بانه يقال فيه افعل فكذا قالوا امر حمراء وتلخص لنا ان العدل اما ان يمنع مع المامية نحو عمرو وزفروا اما ان يمنع مع الصفة نحو ثلاث واخر واما ان يمنع مع شبه المامية او مع شبه الصفة وهو فعل في التوكيد على خلاف فيه وصار ما يحتاج الى عاتين تارة تكون احدهما المامية وتارة تكون الصفة وتارة شبه المامية وتارة شبه الصفة على الخلاف في ذلك اه وفي التصريح ان فعل في التوكيد علم الاحاطة وهو من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهو انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا المامية اه وعلى هذا يخرج ما نقله الرازي عن بعضهم من ان فعل علم جنس وقول ابن

في الجر بالفتحة كقول الراجز * لقد رأيت عجبا * مذا * سا * عجازا * مثل السعالي خمس * وغير بني تميم يبنونه على الكسر في الاعراب كله وسبب بنائه تضمن معنى حرف التعريف ولا يكون سبب البناء ضعيفا بالمعروض لم يجمع العرب على بنائه بل هو عند بني تميم في الرفع معرب ولا خلاف في اعرابه اذا اضيف او انقطع به بالالف واللام او نكر او صغرا وكسر وقال ابن خروف لاعلة لبناء أمس الا ارادة التحفيف تشبيهاً بالاصوات وبنو تميم يبنونه على الكسر في الجر والنصب ويعربونه في الرفع من غير صرف وكل مدول سمي به فعده باق الا سحر وأمس في لغة بني تميم فان عدلها يزول بالتسمية فينصرفان

بخلاف غيرها من المدولات فان عدله في التسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والمامية عدداً كان او غيره هذا كله مذهب سيديويه ومن عزا اليه غير ذلك فقد اخطأ وقوله ما لم يقل والى هذا اشرت بقولي وعدل غير

سحر وأمس في تسمية تعرض غير متنى وذهب الاخفش وأبو علي وابن برهان الى صرف العدد المدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيديويه (٢١٦) (وعلماً انث بالهام مطلقاً * او قصداً ان فوق الثلاثة ارتقا)

<p>غازي صوابه قد يكون علم جنس اه فيه نظر * (تنبيهان) * (الاول) قال الناظم وجه المدل في فعل التوكيد ان جمعا * واث اجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك حتى مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء به علي فعلى علم انه مدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات اه واعترض بان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيها اما العلمية فلان الناظم نفاها واما الوصفية فلانها مغيرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتاء اه قال الشهاب وقد يمنع بطلان الشرط بناء على ان الشرط العلمية او الوصفية او شبههما وما هنا كذلك لان فيه شبه العلمية او الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لان المشروط الذي بطل شرطه ما يجمع بالواو والنون لا ما كان ممنوعا من الصرف ولم يذكر وا كفاية شبه العلمية او الوصفية فيما يجمع بالواو والنون وقول المعترض لان فعلا لا يجمع الخ يعني وافعل هنا ليس صفة قال الشهاب الا ان يقال تشبه الصفة كما يستفاد من التسهيل اه وفيه نظير ما قبله وقول المعترض الا اذا كان اسما الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مذكوره ومؤنثه فانه لا يجمع تمر بالواو والنون ويجمع تمر بالالف والتاء اه وفي هذا الصنيع اشعار بان المراد بكونه اسما محضا انه لا مذكوره لكن عبر بعضهم بقوله لا يجمع علي فمالى الا اذا كان مذكوره علي افعل وكان اسما محضا اه ولا يخفى ان المتبادر من محضية الاسم ان يكون فيه شبه الوصفية وليس ما هنا كذلك كما اشار اليه في التسهيل الا ان يقال المنافي للمحض شائبة الوصفية لا شبه الوصفية (الثاني) قال ابن هشام اذا</p>	<p>(فامنع وما تانيث عار يمتبر * في ذي ثلاثة مسماه ذكر) (كذا الذي في الاصل كان ذكرا نحو غلام بدلال شهرا) (كذا نحو حائض مسمى * به امرؤا يصرف صرفا حتما) (وكل ما لحائض نعت بلا * علامة حكمه كذا اجملا) (واسم مؤنث هبوط لاصقه فاجره مجري عناق معرفه) (وكهبوط وزنه مستعملا * في الارضين فتقص المشلا) (وكل تكسير مجرد يعد * مذكرا فخكه حكم تعد) (وفي ذراع وكراع فضلا * منع اذا سمي ذكرين جملا) (ويمنع التانيث ميني العلم * ولويكون مثل هند او قدم) (وانما منع الثلاثي ملتزم * ان يعزم تانيثه الى المعجم)</p>
---	--

(او يتحرك عينه كسقر * او يسبق استعماله مذكرا) (كزيد اسم امرأة وخيرا في ذا اناس سمي منهم ابن عمرا) (وفاسوي ذاك كجمل يصرف * ومنه أولى لدى من يعرف) (ويد اسم امرأة كجمل في *)

اجازة الوجهان فامنع واصرف () وبنينا اصرف علما لذكر * والمنع رأى ايس بالمشتهر () والاخت
كالبت وفي بنت هنة * قل وامنعها الاصرف فهي قنه () ٢١٧ لما استوفيت الكلام علي القسم

سمي بفعل المؤكد به فذهب س بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان
العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر بـ المد التسمية صرف وفاقالانه
ليس له حالة يلتحق بها اذ لم يستعمل نكرة بخلاف اخر قوله (او كـ عمل)
قال ابن هشام . مدول عن ائمل وئمل ثعل وعمر وزحل وزفر جنح وهبل اسم
للصنم الذي كان على بير في جوف الكعبة وئمل أبو حي من طيء وهو ثعل
ابن عمرو اخو بنهان وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله * رب رام من بني
ثعل * متابع كفيه في قتره * والماني هنا عمرو بن المسيح الطائي وفدالي
النبي صلي عليه الصلاة والسلام بالمدينة في وفود العرب وهو ابن مائة وخمسين
سنة وأسلم وهو أرمي العرب اه ونقل السيوطي عن ابي حيان ان كلها مدول
عن فاعل الاثمل فعن افعـل * (تنبيهه) * قالوا طريق العلم بـعدل هذا سماعه
غيره مصروف عاريا من سائر الـوانع وح في كلام الناظم دور لكـ قال
الشاطبي انما تكلم الناظم على علم ثبت كونه . مدولا والا كان دورا اه وفيه
بحث لا يخفى اذ من اين يثبت كونه . مدولا . من غير سماع عدم الصرف فالاولى
ان يقال سماع الاسم غيره . مصروف امر محسوس لا يتوقف على معرفة انه
مدول وبـعدل ادراكه يبحث عن سببه فان ورد فعل . مصروفا علم انه ليس
بـمدول ولولم يعلم حاله في الافصاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل
فذهب س صرفه حتى يثبت انه . مدول ومذهب غيره المنع لانه لا كثير في
كلامهم وان علم كونه مشتقا وجهل في النكرات صرف الا ان يسمع ترك
صرفه قوله (والعدل والتعريف مانعا سحر) اي العدل التخفيفي لانه من
اسماء الاجناس واريده . معين فلا بد ان يكون مع الاضافة او اللام وقد انتفى

التذكير فان سمي بشيء من هذا النوع مذكرا بعد ان سمي به . مؤنث انصرف ولم يعتبر
تانيته لانه مسبق بتذكير بخلاف سـمادي واشباهه . من المؤنث الذي ليس مسبقا بتذكير ثم بينت ان

حائضاً ونحوه من صفات المؤنث المستعملة بالنظر التذكير اذا سمي بشيء منها مذكراً انصرف لانه مذكراً وصف به مؤنث لانه من اللبس فاذا سمي به ﴿٢١٨﴾ مذكراً عاد الى اصله ولم يعتبر فيه تانيث فيقال في رجل اسمه

<p>الاول فتمين الثاني واما التعريف فتبيل بالعلمية لانه جعل علماً لهذا الوقت ويلزم على هذا انه وضع لكل سحر معين من اسرار الاسبوع بعينه باوضاع متعددة بمدد ها لان هذا الحكم ثابت له مع ارادة أي معين بعينه منها به ولهذا قال الخنيد (غان قلت) من اي اقسام المعارف هو (قلت) هو من العلم الشخصي لا الجنسي لان المراد سحر يوم بعينه لا جنس السحر وقال قبل ذلك فانه اي سحر مرفقة اي تعريفاً شبيهاً بالتعريف الملقى اهـ * بقي ان القول بانه علم مشكل لانه لا يتصور ح كونه معدولاً عما فيه الا ان واللام لان العلم ليس حقه ان يستعمل بالالف واللام بل حقه ان لا يستعمل بهما فكيف يتصور كون المنع للعدل والعلمية الا ان يقال علميته طارئة فهو في الاصل اسم جنس فقط ثم استعمل في كل سحر بعينه فتحقق العدل ثم جعل علماً له فالعدل باعتبار ما كان قبل العلمية وفيه بعد نظر فليتأمل قاله الشهاب * (تنبيه) * قيل سحر مبني لتضمنه معنى اللام والفرق بين العدل والتضمن ان العدل راجع الى اللفظ دون المعنى والتضمن بالعكس وان العدل بالنسبة الى محله اما بالتحريف فقط كجمع عند من قال معدول عن جمع او بالنقص فقط وذلك فيما عدل عن ال خاصة كسحر وامس واخر في قول او بالنقص والتحريف كعمر او بالزيادة والنقص والتحريف نحو مثلث وحاد ذام قوله (وابن على الكسر) فعال علماً مؤنثاً لشبهه بنزال وزناً وتعريفاً وتانيثاً وعدلاً قال في التسهيل وكلها معدول عن مؤنث قال الدماميني وهذا يدل على ان نزال معدول عن النزلة كما قال المبرد لا عن انزل كما يقول الجمهور وقد سبق ان عبد القاهر يرى انه معدول عن انزلى وقد يحتمله كلام المصنف اهـ</p>
--

حائض هذا حائض ورأيت حائضاً وصررت بحائض وكذا لو سميت رجلاً بجنوب أو دبور أو شمال أو حرور أو سموم اصرفت لانها بمنزلة حائض في الوصفية والتعري من الملاحة وان كانت مخصوصة في الاستعمال فالريح وهي مؤنثة اكنها مذكورة في الاصل لحائض قال سيدي به بعد ان حكى قول العرب ريح شمال وريح سموم وريح جنوب سمنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره وأنشد للاعشى * لها رجل خفيف الحصاد * صادق بالليل ريحاً دبوراً * ثم قال وتكمل اسما وذلك قليل قال الشاعر * حالت وحيل بها وغير ايها * صرف البلا تجري به الرياحان * ريح الجنوب مع الشمال * وتارة

رسم الربيع وصائف الشهبان ثم قال فمن جعلها اسماً لم يصرف شيئاً منها اسم رجل وصارت وقيل بمنزلة الصعود والمهبوط يعني ان الصعود والمهبوط ونحوهما اسماء لصفات فلا غنى عن تانيثهما لتانيث مسماها

وهو الارض فخال كلامه ان الواقع من اسماء الاجناس على مؤنث حقيقي أو مجازي اذا لم تكن فيه علامة فهو اما اسم واما صفة فالاسم تانيثه معتبر قولاً واحداً كهبوط وصعود ﴿٢١٩﴾ والصفة تانيثه غير معتبر ان سمي

وقيل انما بني عندها لاجاز لانه اجتمع فيه ثلاثة اشياء واذا كانوا قد منعوا من الصرف بسببين فليبنوا للثلاثة قال الحفيد وليس بشيء لان ادريجان فيه خمسة ومع ذلك مرباه ويجاب كما قال الشهاب بانه يجوز انهم نبهوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب مجوز لهم البناء لا وجب قوله (وهو نظير جشما) عند تميم العلمية والمدل عن فاعلة كما قال س وقال المبرد للعلمية والتانيث (فان قلت) على الاول ما الداعي الى اعتبار المدل مع ان عنه غني بالعلمية والتانيث (اجيب) بان الداعي مافيه من السبق وهو من اسباب الترجيح وذلك لان التانيث في قطام انما كان لانه علم للمؤنث ولا شك ان ذلك بمد مدل عن فاعلة ووضع للمؤنث وقدر المرادي السؤال على وجه آخر وهو ان الظاهر مذهب المبرد لان التانيث محقق والمدل مقدر وايضاً فلا حاجة الى تقدير عدلها لان تقديم العدل في باب عمر انما ارتكب لانه لو لم يقدر لزم ترتيب النعم على العلمية وحدها ولا يلزم ذلك هنا واثاب نقلاً عن بعضهم بان الظاهر مذهب س لان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة فلذا جمعت منقولة عن فاعلة المنقولة من الصفة كما تقدم في عمرو على مذهب المبرد تكون مرتجلة قال الشهاب وفي افادة هذا الجواب بمد تسام ان العدل تقديري كما تضمنه السؤال نظر لا يخفى اه وقال الجاهلي وغيره انما اعتبر المدل مع الاستغناء عنه لان بني تميم اعتبر ود في غير ذوات الرأى حملا على ذوات الرأى فانها مبنية وليس الاسباب العلمية والتانيث والاسباب لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جاء لود منه من باغير منصرف

رجال لو سمي به رجل انصرف ولو سمي به امرأة لم ينصرف واذا استعمل الاسم بتذكير وتانيث وزاد على ثلاثة احرف جاز فيه اذا سمي به رجل انصرف وتركه كذراع وكراع وتركه انصرف اجد في هذين لان تانيثهما

اكثر واذا كان المسمى مؤنثاً ولا علامة في الاسم تعين منعه ان زاد على الثلاثة كسماء وكان ثلاثياً محرك
الوسط كسفر او ساكن الوسط ﴿٢٢٠﴾ عجمياً حكماً او منقولاً من مذكر كزيد اسم امرأة فان كان

الثلاثي الساكن الوسط غير اعجمي ولا منقولاً من مذكر كجمل ودعد جاز فيه الصرف وتركه الا ان ترك صرفه اجود وحكى السيرافي أن ابا اسحاق الزجاجي لا يجيز في دعد ونحوه الا المنع وأما نحو زيد اسم امرأة فدو وجهين عند ابن عمر وابي زيد والجرمي والمبرد ويطمين المنع عند الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابي يونس وابن ابي اسحاق لانهم جماعوا نقل المذكر الى المؤنث ثقالاً يعادل الخفة التي بها صرف من صرف هند او اذا سميت امرأة قيد ونحوه مما هو علي جميعين جاز فيه ما جاز في هند ذكر ذلك سيبويه واذا سمي رجل باخت وبنت صرف عند سيبويه واكثر النحويين لان تاء قد بنيت الكلمة

ايضاً حملاً على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق السببين لمنع الصرف العلمية والثاني فاعتبار المعدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف* (تنبيهان) (الاول) هذا الحكم فيما ليس آخره راء اما آخره ذلك فاكثرت تميم ينيه على الكسر كاهل الحجاز لان لغتهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لان البناء لمجرد ذلك مخالف لقواعدهم قالوا وقد جمع الاعشى بين اللغتين في قوله «ومر دهر على وبار» فهلكت جهرة وبار* قال شيخنا الدنوشري فيما كتبه بهامش التصريح قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من ان يكون من غير بني تميم او منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من ان يكون من الكثير منهم او من القليل الذين يعربون ما آخره راء فان كان الاول اشكل الحال وعلى الاول من الثاني يشكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه يشكل بان القليل لا يبنون وكتب شيخنا العلامة احمد الغنيمي تحته اقول على كل تقدير لا اشكال اذ العربي يجوز له ان يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم انه عربي وانه يحتج بكلامه فكتب شيخنا الدنوشري بعده قول هذا المتننت . اقول على كل تقدير لا اشكال كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلاء عن فاضل اما اولاً فلان العربي لا يتكلم بغير لغته ولو قوطع اربا ارباً كما في مسألة الكسائي وس واما ثانياً فلان الاعشى ميمون لا ينكر احد الاحتجاج بكلامه وأنه عربي خالص اهـ اقول الحق أن العربي يتكلم بغير لغته ولا ينطق بالخطاوس كان يعتقد ان ما قاله الكسائي خطأ ويشهد لذلك ما قالوه في قول الفرزدق واذا ما مثلهم بشر انه تميمي اراد ان يتكلم بلغة الحجاز وان وقع

عليها وسكن ما قبلها فاشبهت تاء جبت وسحت قال ابن السراج ومن اصحابنا من يقول ان تاء بنت واخت للتانيث وان الاسم مبني عليها وقوم لا يجيزونه في المعرفة (والف الالحاق مقصوداً لمنع

كما في ان ذاعلمية وقع (و حكم هاييل كحاميم جعل * عمرو اذا بصنف الاعلام اتصال) (ونحو حمدون
لدى ابي علي * يلى الذي اسم اعجمي قدولي) (ومالدي التنكير) (٢٢١) * صرفه امتنع * فصرفه امتنع

في التصريح في باب اعمال ما ما يخالفه وان ابن مسعود كان يقرأ عتي حين بلغة
هذيل وهو من خواص قريش وفي شرح المفصل للاندلسي في باب لا النافية
لاجنس ان العربي يتكلم بغير لغته وقد صرح السيرافي في هذا المقام بالمسئلة
فقال بمد ان انشد البيت وهذا البيت لا عشي بني قيس ابن ثعلبة الا ان نزل
بالإمامة وبها بنو تميم وغيرهم من قبائل العرب والمتجاوزون قد تغلب على جماعتهم
لغة اصلاها لمضهم وقد وقع لجماعة من ائمة اللغة الظن على بعض العرب الذين
خالطوا الامصار (الثاني) خرج بقوله علما غير العلم وبقوله مؤنث ما لو
سمي بحذام وبابه مذكر فلا يبنى بل يكون ممنوعا من الصرف العلمية والنقل
عن مؤنث ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنث لا رادك به ما عدل عنه فلما
زال العدل زال التانيث بزواله وهل يجري هذا في المؤنث المسمى به مذكر
اذا كان من غير باب حذام فامر عند قوله والعجمي الوضع الخ من منع صرف
الزائد على ثلاثة محمول على المنع جوازاً مع جواز الصرف والافعال الفرق وقد
يفرق بما اشرنا اليه من قولنا لانه انما كان مؤنث الخ فتدبر قوله (واصرفن
مانكرا من كل ما التعريف فيه اثر) لذهاب جزء العلمية واما ما لم يؤثر فيه
التعريف فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف ايضا لانه اما فيه علة تقوم مقام علتين
اولان الوصفية تخلف فيه العلمية ومن هذا ما فيه الوصف والعدل كآخر واحاد
وهو وحده لان مذهب س انها اذا سمي بها امتنعت من الصرف العلمية والعدل
فالعلمية غير مؤثرة فيها في منع الصرف واذا نكرت منعت أيضاً وكل
معدول مسمى به فعدله باق الاسحر وامن في لغة تميم والفرق بينهما وبين
غيرهما من المعدولات انها استعملتها العرب معدولين وغير معدولين

وانصرف في التنكير فيقال في رجل اسمه علقى هذا علقى * علقما آخر وحكم سيويه لحاميم علم مذكر بمنع
الصرف تشبيهاً بهاييل في الوزن وعدم لحاق الالف واللام وقال ابن برهان وقال ابو علي حمدون يمنع صرفه

للتعريف والمعجمة اراد بذلك ابو علي ان حمدون وشبهه من الاعلام المزيدي في آخرها واوونون لغير جمعية
لا يوجد في استعمال عربي محمول (٢٢٢) علي العربية بل في استعمال عجمي حقيقة او حكماً فالخلق بما

منع صرفه للتعريف والمعجمة	وعدها انما هو اذا قصد بهما يوم بعينه فاذا لم يقصد بهما يوم بعينه فهما مصر وفان
المحضة وكل ممنوع الصرف	فاذا سمي بهما لم يقصد يوم بعينه وذهب الاخفش وجماعة الي صرف العدد
في التنكير ممنوع الصرف في	المعدول مسمى به قال ابن غازي وهذا من الغرائب منهوه نكرة وصرفوه
التعريف لانه ان كان ممنوعاً	معرفة اه وقد يقال لا غرابة مع قولهم كافي المرادي لان المعدل زال بالتسمية
لألف التانيث فقد تقدم انها	ولا دخل للتعريف في هذا النوع * (تنيهات) * (الاول) محل
سبب قائم مقام سدين واذا	الخلاف ما سمي به مما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي
كانت كذلك في التنكير فهي	اماماً كان معنى الوصفية فيه خفياً كافعل التاكيد نحو جمع وافعل التفضيل
في التعريف احق بذلك لانه	المجرد من من فينصرف فاذا نكرا بالاتفاق لضمف معنى الوصفية فيهما
لا يخفف ماهي فيه بل يزيده	قبل العلمية ليكون الاول بمعنى كل والثاني صار اسماً وقال ابن هشام في الحواشي
ثقل وان كان من باب سكران	في تعليل صرف الثاني لانه لا يشبه الحالة التي كان عليها اذا كان صفة بخلاف
فزيادته اماماً مستقلتان بالمنع	ما لو سمي بافضل منه لانه لما كان بمن وانما يكون افعل في النكرات
لمضارعتهمما السفي التانيث واما	صفة كان اخراجه عن احكام الصفات اثبات ما لا نظير له في كلامهم ويرد
معتضدتان بالوصفية فان كانتا	علي قولهم في الاول لانه لا يشبه الخ ان افعل التفضيل يجوز اخلاؤه من من
مستقتاتين فنسج العلمية اولى	لفظاً لا تقديرأ نحو انا اكثر منك مالا واعز نفراً فقد ثبت لا فاعل في
وان كانتا معتضدتين بالوصفية	الجملة انه ياتي بنير من (الثاني) انما اعتبر من الوصفية الاصلية المذكورة
فالعلمية تخالفها وكذلك المنوع	لعدم المانع من اعتبارها (فان قلت) كمالاً مانع من اعتبارها لا باعث عليه
للموزن والوصفية ولعدم النظر	فلم اعتبرها وذهب الي ما هو خلاف الاصل من منع الصرف (أجيب)
والجمعية وهكذا المعدول عن	بان الباعث علي ذلك امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنه بما قال الجاهلي
المنوع للمدل والوصفية	وفيه بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية بل بقي فيها شائبة من الوصفية
كالخر ومثني صرح بذلك	لان اسود اسم للاحية السوداء وارقم اسم للاحية التي فيها اسود وبياض وفيه مائة من

سيدويه وخالفه الاخفش وابو علي وابن برهان وابن بابشاذ قالوا لان المدل يزول معناه الوصفية
بالتسمية فيصرف مثني واخواته اذا سمي بمثني منها مذكر والصحيح ما ذهب اليه سيدويه من منع الصرف

لان لفظ العدل باق فلا أثر لزوال معناه كما لا أثر لزوال معنى الجمعية من مساجد لما ولا لزوال معنى التائيد من
 سعاد علم رجل (وكما التعريف فيه أثرا فاصرفه ان نكر (٢٢٣) الا احرا) (وبابه فقيه خلف والاصح

منع وذو التفضيل منه رجح)
 (ان صاحبه من وان تجردا
 فهو بالاتفاق مثل احمد)
 (وان ينكر بعد ان تعرفا
 نحو مساجد فان ينصرفا)
 (الالدى الاخفش والمنع اعتضد
 بكون منع في سراويل اطرد)
 (وهو مؤث خيث صغرا
 ذا علمية فصرفه احظرا)
 ما ارفيه التعريف نحو طلحة
 ومعدى كرب ويزيد وعمران
 وعمر وابراهيم فهذه وأشباهها
 مادامت معارف لا تنصرف
 واذا نكرت انصرفت لمدم
 جزء العلميه وفي أحمر وشبهه
 خلاف فذهب سيبويه انه لا
 ينصرف اذا نكر بعد التسمية
 وخالفه الاخفش مرة ثم وافقه
 في كتابه الاوسط واكثر
 المصنفين لا يذكرون المخالفة

الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها في احمر يمني ونحوه بعد التنكير
 لانها قد زالت بالكناية وهذا مبني على ما تقدم عن الرضي وقد عرفت ما فيه فلا
 تغفل (الثالث) لا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في باب حاتم لانه
 يلزم على تقدير اعتبارها في باب حاتم ومنع صرفه اعتبار المتضادين لان العلم
 للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف بخلاف ما اذا
 اعتبرت مع سبب آخر كما في اسود وارقم (فان قلت) المتضادان هما بين الوصفية
 المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية والعلمية فلو اعتبرت الوصفية
 الاصلية والعلمية في باب حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين (قلت) تقدير
 احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل
 اجتماع متضادين لكنه شبه به فاعتبارهما معا غير مستحسن (الرابع)
 قال ابن هشام فرع اذا سمي رجل بعين أو اذن ثم صغر فس لا يلحقه التاء نظراً
 لحاله الان ويونس يلحقه اياها نظراً لاصله واحتج س باتفاقهم على حجر علم
 امرأة انك تقول فيه حجيرة بالهاء ولا ينظر لاصله وقد يقال هذا ينقض امله
 في احمر ونحوه اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية فلينظر الفرق واحتج يونس
 بنحو عيينة بن حصن * واجاب س بانهم انما سموا بالحقر لا بمكبر ثم حقه
 قوله (وما يكون منه منقوصاً) الخ قال ابن هشام في موضع اي مما التعريف
 فيه اثر * والحاصل ان المنقوس مما لا ينصرف اما جمع كجوار فقدم مضى واما
 غير جمع وغير علم كاعيم تصغير اعني فكجوار اتفاقاً وأما غير جمع وهو علم
 فقيه مذهب ان مذهب عيسى ويونس والكساءى ان ياءه ثابتة دائماً ساكنة
 رفعا مفتوحة نصباً وجراً وسبويه والخليل انه كجوار وقال في موضع آخر

وذكر موافقته اولى لانها آخر قوليه فان سمي بالفعل المقصود به التفضيل مصاحباً لمن فحكمه حكم احمر فان
 سمي به مجرداً من من ثم نكر انصرف باجماع لانه لا يمدالي مثل الحال التي كان عليها اذا كان صفة لان وصفيته

مشروطة بمصاحبة من لفظاً أو تقديرًا فلهاذا قلت وان تجردا فهو بالاتفاق مشمل أحدا أي كما لا بد من صرف
احدا اذا نكر كذا لا بد من صرف (٢٢٤) افعال التفضيل المجرد من من اذا نكر بعد التسمية به واذا سمي

بنحو مساجد ثم نكر لم ينصرف
عند الاخفش وحكم الاخفش
بصرفه بعد التنظير والصحيح
مذهب سيدييه ويدل على صحة
استعمال العرب سراويل غير
مصرف قول ابن مقيل
عشى يدب الزنادكانه فتى
فارسي في سراويل واضح *
وسراويل اسم مفرد نكرة
والجمعية منتفية منه في الحال
والاصل بخلاف مساجد اذا
نكر بعد التسمية به فان الجمعية
منتفية منه في الحال لافي الاصل
فهو اثنان من سراويل واحق
بمنع الصرف وقال فيه بعض
العرب سرولة فتوهم بعض
الناس انه واحد وان سراويل
جمع له وهو غلط بل لان سراويل
أعجمي مفرد والسروالة لغة فيه
كقوله عليه من اللؤم سرولة:

ينبغي ان يكون الضمير لما لا ينصرف اعم من المعرفة والنكرة ليشمل
محل الخلاف والوافق ومثال المسئلة يغزي ويرمي علمين وقاضي علم امرأة
واعيمى علما واصل يغزي يغزو وليكنه اعل اعلال قاض وادل واجراه
ومنه يوخذ وجه اقتصار المرادي على ارجاع الضمير للمنقوص العلم لانه
محل الخلاف فاعتنى به وقول الاشموني انه لا وجه له تحامل وتقدم عن
الخضراوى انك لو سميت بيغزوا ويدعوا رجعت بالواو لالياء ووجه ما ثبت
أن الاسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء
ويكسر ما قبلها واذا سميت بيرم من لم يرم رددت اليه ما حذف منه ومنعته
من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للموضع ورأيت يرمي
واذا سميت بيغز من لم يغز قلت هذا يغزو مررت بيغز ورأيت يغزي الا
ان هذا ترد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار * (تنبيه) *
اورد على منع صرف اعيم غير علم الموصف والوزن ان الوزن قد زال بالتصغير
واجيب بالمنع فان اعيمى بوزن يد حرج ويبسطر ونحوهما اذهوالمعتبر لا خصوص
وزن افعال كما تقدم قوله (ولا اضطرار او تناسب صرف) الخ هذه العبارة
أولى من قول ابن الحاجب في كافيته ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب
لان الصرف للضرورة واجب فيحتاج الى التأويل بان يراد بالجار ما ليس
ممتنعاً فيصدق بالواجب وقد مثلوا بصرفه للضرورة بقوله واتاهها احيمر
كالخى السهم فقال كوني عقيراً * وأورد ان احيماً م. صغر فليس فيه وزن
الفعل افعال وان كان وصفا فصرفه اختياراً لا ضرورة وأجيب بان
الضرورة دعت الى تصغيره فلزم صرفه وهو غلط منشأه ان المعتبر من وزن

وينبغي ان تعلم ان السراويل اسم مؤنث فلو سمي به مذكراً ثم صغر لقليل فيه سريبل غير مصرف الفعل
للتعريف والتأنيث ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شر احيى اذا صغر فقليل فيه شر يحيل لزوال صيغة المنتهي التكسير

(وقد يزول المنع في التصغير * فيصرف الممنوع في التكسير) (والمكسر آت كذا نأير علم * فالصرف فيه ان يصغر ما تزم) (ونحو تحلي اناك علما * فامنع في التصغير والصراف الزما) (فيه مكسراً كذا توسط * وترتب وهكذا تبسط) مالا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير اربعة اقسام مالا ينصرف مكبراً ولا مصغراً وما لا ينصرف مكبراً وينصرف مصغراً وما لا ينصرف مصغراً وينصرف مكبراً وما يجوز فيه الوجهان مكبراً ويختتم منعه مصغراً فالاول نحو بعلبك وطاحة وزينب ﴿٢٢٥﴾ وحر او سكران واسحاق

واحد ويزيد مما لا يعدم سبب	الفعل افعل فقط وليس كذلك كما مر هذا ومنع بعضهم صرف ما فيه الف
المنع في تكبير ولا تصغير	التأنيث المقصورة لانه لا فائدة فيه اذ يزيد فيه بقدر ما ينقص لانه يزداد فيه
والثاني نحو عمر وشمر وسرحان	التنوين وتسقط الالف لالتقاء الساكنين ورد بان الالف قد تلتقي مع ساكن
وعلي وجنادل اعلماً مما	بعدها فيحتاج الى كسر الاول لاقامة الوزن فيه فينون ثم يكسر قال المرادى
يذهب بتصغيره سبب المنع	ومقتضي هذا انه اذا لم يحتاج الى تنوينه لم ينون وهو تفصيل حسن اه قال
فان تصغيرها عمير وشمير	الشهاب وقد يقال هذا انما يحسن بناء على ان الضرورة مالا مندوحة عنه
وسريحين وعليق وجنيدل	لا مطلق ما وقع في الشعر وهو ممنوع لظهور ان الخلاف فيما اذا احتج
بزوال امثال العدل ووزن	للصرف للاحتراز عن نحو انكسار الوزن لكنه يمكنه الاتيان باسم
الفعل والفي سرحان وعليق	منصرف يستقيم معه الوزن فعلى القول بان الضرورة مالا مندوحة عنه يمتنع
وصيغة منتهى التكسير والثالث	الصرف ويتمين العدول الى المنصرف المذكور وعلى القول بان الضرورة ما وقع
تحلي وتوسط وترتب وتبسط	في الشعر يجوز الصرف ولا يجب العدول الى المنصرف ومن الصرف للتناسب
اعلاماً مما يكمل فيه بالتصغير	قراءة سلاسله ولم يلو الزمخشرى في تخريجها على ذلك بل قال فيه وجهان
سبب المنع فان تصغيرها تحلي	احدهما ان تكون هذه النون بدلا من حرف الاطلاق ويجري الوصل

﴿٢٢٦﴾ وتوسط وتبسط وترتيب على وزن مضارع يبطر فالتصغير كمل لها اسباب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكسير فلو جيء في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبراً وجهان وليس لك فيه مصغراً الا منع الصرف (وبدل الذي له المنع حصل * يمنع كالاصل الذي منه البدل) (فكاصيلا ن اصيلا كذا هراق يمطي ما اراق اخذا) اصل الهمزة من حرا ونحوه الف والهمزة بدل منها فجعل للبدل من التأثير في منع الصرف ما كان للمبدل منه وكذا جعل له هراق ما الهمزة اراق فيقال في المسمى هراق هذا هراق ورأيت هراق ومردت هراق كما يقال في

المسمى باراق هذا اراق ورأيت اراق ومررت باراق وهكذا جعل اللام اصيلا ل ما النون اصيلا لانها بدل منها فيقال في المسمى باصيلا هذا اصيلا ومررت باصيلا كما يقال في المسمى باصيلا هذا اصيلا ومررت باصيلا (ونون المنقوص في رفع وفي جر اذا نظيره لا يصرف) (من الصحيح وله في النصب ما لما امتناع صرفه تحتمل) (جاء اعيم مع يعيل ولدى نصب دع التنوين وافتح ابدا) (ويونس يجر منه العلماء جر الذي آخره قد سلما) ﴿٢٢٦﴾ (وعند عمر واضطرار ارويها قد عجت مني ومن يعليا) (وبجوار

شبهوا ثمانيا فشد في المنع له	مجري الوقف والثاني ان يكون صاحب هذه القراءة ممن ضري برواية
ساويا المنقوص الذي نظيره	الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف اه والثاني مبني على رأيه الفاسد
من الصحيح غيره منصرف ان	ان القراءة بالرأي وحاشي الله انما هي سنة متبعة ومما ترك صرفه للتناسب
كان غير عالم بجوار واعيم تصغير	ما جاء في صحيح البخاري من قوله عليه السلام اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون
اعمي فلا خلاف في انه في الرفع	اصما ولا غائب صرف اصما لتناسب غائبا قوله (والمصرف قد لا ينصرف)
والجر جار مجري قاض في	قيل مطلقا وعليه الكوفيون والاخنس والفارسي وابن برهان وقال البصريون
اللفظ في النصب جار مجري	لا يجوز منع صرف المنصرف لكونه خروجاً من الاصل للرفع وتوسط ابن
نظيره من الصحيح فيقال هؤلاء	الخشب فلم يمنعه مطلقاً لوروده ولا اجازته مطلقاً لبشاعة مررت برجل
جوار واعيم ومررت بجوار	فاجازته فيما فيه سبب واحد وتكون الضرورة قد اجرت السبب مجري
واعيم ورأيت جوار واعيم	السببين قال ابن هشام وأري ان يكون ذلك السبب العلمية دون غيرها لان
كما يقال هذا قاض ومررت	الايات التي أوردوها كلها في الاعلام ولان لها من القوة ليس لغيرها
بقاض ورأيت صواب واسير	ومما ثلوا به قوله «ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض» وفي الاغراب
وكذا ان كان علما في مذهب	في جدل الاعراب لابن الانباري في الكلام على الاعتراض على المتن وانه

الخليل وسيبويه وابي عمرو وابن ابي اسحاق وامايونس وابوزيد وعيسى والكسائي فيقولون من في قاض اسم امرأة هذا قاضي ورأيت قاضي ومررت بقاضي فلا ينون في رفع ولا جر بل يثبتون الفاء ساكنة في الرفع ويفتحونها في الجر كما يفعل بالصحيح ومذهب الخليل هو الصحيح لان نظائر جوار من الصحيح لاتنون في تعريف ولا تنكير وقد تنون في نظائر قاضي اسم امرأة لا ينون في تعريف وينون في تنكير فتبينه اولى من تنوين جوار وقال الرازي «قد عجت مني ومن يعليا» لما رأيتني خلقاً مقلولياً من الضرورات على مذهب الخليل وليس من الضرورات على مذهب يونس وشبه ثمانيا بجوار من قال «تحدوا ثمانيا مولعا بلقائها حتى

همين بذيمة الارتاج (وفي اضطرار وتناسب صرف * ما يستحق حكم غير المنصرف) (ورأى أهل الكوفة
 الاخفش في * اجازة المكس اضطراراً يقتضي) (وبعضهم اجازته اختياراً * وليس بدعا فذع الانكار)
 صرف الاسم المستحق منع الصرف جائز في الضرورة بالاخلاف ومنع صرف المستحق الصرف مختلف فيه
 فاجازة الكوفيون والاخفش وابو علي وبقولهم اقول لكثرة استعمال العرب ذلك كقول الكميت * سيوف
 لا تزال ضالال قوم * يهتك البيوت ويتبيننا * يرا الرءون * (٢٢٧) بالشفرات * متهاوقودا في

من خمسة أوجه والرابع التأويل . مثل ان يقول الكوفي الدليل علي جـواز ترك صرف ما ينصرف ومن ولدوا البيت فترك صرف عامر وهو منصرف فدل علي جـوازه فيقول له البصري انه لم يصرفه لانه ذهب به الي القبيلة والحمل علي المعنى كثير في كلامهم قال الشاعر * قامت تبكك علي قبره * من لي من بعدا يا عامر * تركتني في الدار ذا غربة * قد نذل من ليس له ناصر * فقال ذا غربة ولم يقل ذات غربة لانه حمله علي المعنى كانه قال تركتني انسانا ذا غربة والانسان يطلق علي الذكر والانثى فيقول له الكوفي قوله ذو الطول يدل علي انه لا يذهب به الي القبيلة لانه لو ذهب به الي القبيلة لقال ذات الطول فيقول له البصري وقوله ذو الطول يرجع الي الحي ونحو هذا في التنقل من معني الي معني قول الشاعر * ان تميما حافت ملوما * قوما تري ما جدم صميا * والصميم الذي لا ينثني عن مراده اه * (تنبيهه) * ادخل الناظم قد علي الفعل المضارع المنفي . مثل ذلك يقع كثيرا في عبارات المصنفين خصوصا المناطق وفي المعني انها مختصة بالفعل المثبت	جباحب والظيئنا * ويروي كتار في جباحب ومنه قول الاخطل * طابا لارزاق بالكتائب اذ * هوت بشيب غائلة النفوس غدون ومثله قول ذي الاصبع * ومن من ولدو عامر ذو * الطول وذو المرض * ومثله قول قيس الرقيات * ومصب حين جد الامر اكثرها * وأطيبها * وأنشد أبو سعيد لدوس بن ذهبل * وقائلة ما بال دوس بعدما * صحافله عن آل ليلى وعن هند * وأنشد
--	--

احمد بن يحيى أو مل ان اعيش وان يولي * باول أو باهون أو جبارا * أو التالي ديار وان لفته * فؤنس أو عروبة
 أو شبار وقال الجاحظ قلت لابي العباس أو مل ان اعيش موضوع قال لم قلت لان مؤنسا أو جبارا وبادرا
 تنصرف وقد ترك صرفها فقال هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر والى هذا أشرت بقولي وبعضهم
 أجازه اختياراً واما صرف ما لا ينصرف للتناسب فكثير منه قراءة نافع والكسائي سلاسل وقوارير وأومنه
 قراءة الاعمش ولا يغوثا ويموقا صرفهما ليناسبا وداسوا عا ونسراً

باب اعراب الفعل (تجرد من جازم وناصب * رافع فعل كاجل صاحب)

(وهو اذا لم يل علما ينتصب *
 بان كحفت ان اضيع ما يجب)
 (والرفع بعد ظن استجزعلا *
 تخفيف ان من ان وصلابلا)
 (أو حرف تنفيس وتعني لم وان *
 عن لا باثر ان خفيفا بعد ظن)
 (وما لظن استجيز يلتزم *
 من بعد علم بخلوص التسم)
 (وأول العلم برأى فنصب *
 من بعده الفعل بان بعض العرب)
 (واحكم لعلم ما لظن جازان *
 يخلص ولم يكن شذوذه زكن)
 (وشذرف بعد ان حيث استحق *
 نصب به افا عرف شذوذه وثق)
 (وبعد ما لنا رأ أبو الحسن *
 نصبا بان مزيدة رايا وهن)
 (بل جعل ان وصولة قدام كتنا *
 وما لنا أولى بما منمننا)
 (وبعد ما زيدان وقبل لو *
 وبعد كاف نادرا بها اتوا)
 (ومثل أي ياتي بها من فسرا *
 نحو اشترت لاختي ان اصبرا)
 (ووضعها من بعد جملة نفي *
 بالقول في معناه لا في الا حرف)

أي المضارع اذا لم يعرب من الافعال غيره عند البصريين ويدل على التقييد
 قوله في صدر الكتاب واعربوا مضارعا وقوله هنا ارفع مضارعا وكان
 ينبغي ان يقول وعوامله كما في التسهيل وان يفرد كلا بترجمة لكنه لم يفعل
 ذلك الا في الجوازم قوله (ارفع مضارعا اذا مجرد) الخ ليس فيه تصريح بان
 الرفع له التجرد بل فيه ايماء اليه وهو مذهب حذاق الكوفيين ومشى
 عليه في التسهيل وقال ابن هشام في شرح القطر انه اصح الاقوال وهو عبارة
 عن استعمال المضارع على اول احواله فهو امر وجودي لا عديمي بناء على
 انه عدم الناصب والجازم لئلا يلزم ان يكون العدمى علة لامر وجودي
 ومذهب البصريين ان رافعه حلولة محل الاسم ونقض بنحو هلا تفعل من
 كل موضع لا يصلح ان يقيم فيه الاسم ويجاب بان المراد الحلول في الجملة
 وقيل غير ذلك مما هو ورده مشهور في الشروح ولم يقيد رفعه بان لا يباشره
 نون التوكيد ولا نون الاناث اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب اولان
 المراد بيان رفعه ولو محلا ولا شك انه اذا باشره ما ذكر كان في محل رفع
 حيث تجرد من الناصب والجازم كما أنه يكون في محل نصب او جزم
 اذا باشره ذلك مع الناصب او الجازم وقوله في باب الاعراب ان عريا من
 نون توكيد الخ قيد لاعرابه لفظيا فتدبر وقد تقدم في باب الاعراب ان
 اعرابه رفع ونصب وجزم وأنه تارة يكون حركة ظاهرة او مقدرة او حذفها
 وتارة يكون حرفا او حذفه فالقصد ههنا بيان كل واحد من الرفع والنصب
 والجزم وعامل كل واحد وما يتعلق بذلك قوله (وبان انصبه) اعلم ان النصب
 في الفعل محمول على النصب في الاسم ولذلك لزم ان يكون العامل لفظيا
 لان عامل النصب في الاسم لا يكون اللفظيا عند البصريين ولا يكون
 الناصب للفعل الا حرفا لان الفعل لا يعمل في الفعل ونواصب الفعل
 اربعة منها ان قال ابن هشام وكما ان لا ناصبة للاسم كذلك ان ناصبة للفعل
 فهي حرف نصب انفي المضارع وتخليصه للمستقبل ولا تقتضي تأكيد النفي

ولا

ولا تأيده خلافاً لما مضى والاصح بساطتها وفي حواشي النفا كهي ما يتعاق بذلك ولا يجوز الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لأنها موصولة على سيفعل ولذلك لم يجز أن يفعل ولا يضرب زيداً بنصب يضرب لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلاواً جازاً كسأى الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه القراء على القسم وزاد الفصل باطن وبالشروط قوله (وكي) قال ابن هشام في الحواشي كي على ضربين اسم وحرف فالاسم أصلها كيف خذفت فاؤها كما خذفت فاء سوف وهذه أولى بالاختصار من قبل أنها اسم وتلك أولى من قبل أن قبل الفاء واو فهي أثقل قال * كي تجنحون إلى سلم وما ثيرت * قتلاهم ولظي الهي جاء تضطرم * والحرف ضربان جارة لما استفهامية كشيروا مصدرية قليلاً وتعين لذلك أن دخلت عليها لام العلة نحو لكيلا تأسوا وتمتنع أن صرح بأن وتحتل الوجهين أن تجردت منهما وأرجح الاحتمالين المصدرية لكثرة دخول اللام عليها ويصحح الآخر قوله * كيما أنت تغر وتخدع * ويختص هذا بالضرورة فانظر واضعف هذا الدليل وقوة ذلك اه وقوله ويختص هذا بالضرورة مثله في المعنى وبه يعلم ما في تمثيل شراح التسهيل عند قوله ويترجح مع اظهار ان سرادفة اللام على مرادفة ان بقولهم كقولك جئت لكي ان تكرمني فيترجح ان تكون كي حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون مرادفة لها اه لانه يوم ان اظهار ان بعدها مقيس وانما ترجح الاول لان ان ام الباب فالاولى الاعتناء بشانها واذ جعلت كي تميلية لزم ان تكون ان ناصبة ففيه وفاء بما تستحقه من عدم عزلها عن عملها ولان ما كان اصلاً في بابها لا يحمل توكيذاً لغيره ولان وليت الفعل فكانت لقربها ومجاورتها احق بالاعمال من البعيد وبقي ما اذا تأخر عنها اللام نحو جئت كي لا قرأو يمتنع ح انها حرف جر واللام تأكيدها وان مضمرة بعدها ولا يجوز ان تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل

(وان تلامضارع هذي رفع *
وجزوه من بعد لا لا يمتنع)
(في قصد نهى وانصب ان
تقصد بالانفياء وان موصولة
فتمدلاً) (والنصب اوجب
مطلقاً بكى وان * وبهما
استقبالا اخصص وبان)
(ومن رأى النفي بان مؤبداً *
فقوله ارددو خلافة اعضدا)
(واضمرت ان بعد كي ان
رادفت * لا ما وان في الاضطرار
صاحبت) (وكيف كي صارت
لدي بعض العرب * والفعل بعدها
ارتفاعه وجب) (ونصبوا
بأذا المستقبالا * ان صدرت
والفعل بعده موصلاً) (او قبله
اليمين من بعد اذن * نحو اذن والله
اتق الدرن) (وان تلاها بعد
حرف العطف * فارفع وان
تنصب يحز بضعف) (كذا
اذ ايتلوا اذا اذ خبر * كقولهم في
رجز مشهر) (لا تتركني فيهم
شطيراً * اني اذا اهلك أو اطيروا)
(ومع شروط النصب من

بعد اذن * يقل رفع مثله من بعد
 (ان) (وبين لا ولا مجر التزم *
 اظهار ان ناصبة وان عدم)
 (لان الفعل بها نصب
 . ظهراً * او مضمراً كاعص
 الهوي لتظفرا) (وبعد نفي
 كان في الماضي لا * تظهر ان كلم
 اكن لا عملاً) (كذلك بعد او
 اذا يصلح في * موضعها حتي او
 الا ان خفي) (وبعد حتي
 هكذا اضمار ان * حتم كجد حتي
 تسرذا حرن) (وهي لغاية
 وللتعليل قد * تأتي كجد حتي
 تغيظذا الحسد) (وان تلاها
 الفعل حالا رفعا * وقد يباح رفع
 ما قد وقما) (موولا بالخال
 وهو يتنصب * اذا الاستقبال
 تقدير انصب) (وبعد فاجواب
 نفي او طلب * بان وحتم سترها
 الفعل انتصب) (والواو
 كالفا ان تقدم مفهوم مع * وقبلها
 طلب او نفي نصع) (وقد
 يحى النصب بعد الفاء من * بعد
 كلام واجب بها قرن) (وبعد

بين الناصب والفعل بالجار ولا بغيره ولا يجوز ان تكون كي زائدة لان كي
 لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا في همع الهوامع وفي
 قوله ولا بغيره شيء فقد قل بذلك نقلاً عن ابي حيان واجمعوا على انه يجوز
 الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة واما الفصل بغير ما ذكر
 فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار
 وجوزد الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط
 فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر من العمل اه
 وبه يعلم ما في الاشعوني من الاجمال في مسألة الفصل * (تنبيهات) * الاول
 قال ابن هشام حقه ان يقول وكي ما لم تكن مأخوذة من كيف وان يقول أيضاً
 ما لم تكن حرف جر بمنزلة اللام فان النصب بان مضمرة بعدها وقال أيضاً
 قال ابن حياره علي بن علي في كتابه في العربية المسمى بالمقاصد السنية فاما كيلا
 ولكيلا فهي كي ومن خالف في هذا استحق الكي اه الثاني استدلل
 الشارح لتعين المصدرية بعد اللام الذي هو مذهب س بان حرف الجر لا
 يدخل على مثله قال الشهاب في حواشيه ويخالفه كلام التسهيل فانه يفيد
 جواز ادخال حرف الجر على مثله ومباشرة له في غير ضرورة قال فان اراد
 الشارح بدخول حرف الجر على حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما اشكل على
 ذلك ما في التسهيل بالاشبهة وان اراد ما اذا كان الثاني هو الجار والاول
 داخل عليه فهذا لا يتج مطلوبه من الانتصار لس لجواز كونها حرف جر
 مؤكدة للام قبلها كما في عكسه فليتأمل وقال في حواشى الحفيد عند قوله لان
 الجار لا يدخل على الجار أي مع امكان اجتناب ذلك فلا يرد ان دخول الجار على
 الجار لازم فيما اذا تاخرت اللام عنها لان هناك لا يمكن اجتناب ذلك اذ
 يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته وهو الخش الثالث تقديم معمول
 معمولها ممنوع وله ثلاث صور احداها تقديمه على معمول فقط نحو جئت
 كي النحو اتعلم والثانية علي كي فقط نحو جئت النحو كي اتعلم والثالثة على معمول

أيضاً

أيضاً نحو النحو جئت كي أتعلم وعلة المنع في الأولى الفصل وفي الثانية والثالثة
 أن كي من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة
 فإن أن مضمرة وهي موصولة قوله (لا بعد علم) أي فإنها مخففة من الثقيلة
 والمراد بعد مفيد علم فيشمل الأفعال المستعملة فيه ولو مجازاً كان استعمال لفظ
 الظن في معنى العلم كما هو ظاهر فلا اعتراض على الناظم ولا حاجة لقول
 الأشموني بعد قول النظم لا بعد علم أي ونحوه من أفعال اليقين وفي الرضي
 وقد يشتد الخوف أو الرجاء حتى يلتحق باليقين فتقع بعدهما المخففة وبقوله
 حتى يلتحق الخ يجب عن قول الشارح أن غير المخففة يجب إذا كان العامل
 من غير أفعال العلم والظن ولا يشكل عليه أنها لا يجب بعد الخوف مع كون
 العامل من غيرها وقال ابن هشام في الحواشي ما نصه قوله لا بعد علم فإن قلت
 قد قال رضي عن الله أن الناس قد علموا * أن لا يدانينا من خلقه بشر *
 وقرئ أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً بالنصب وإجازة ما علمت إلا
 أن يفعل بالنصب (قلت) أما هذا فإخرج مخرج الإشارة وهو قول س
 والاختفاء ومنع ذلك المبرد نظراً إلى جانب اللفظ وأما الذي قبله فشاذاً
 يحفظ ولا يقاس عليه خلافاً لابن الأنباري والفراء زعماً أنه يجوز أن
 تكون ناصبة بعد العلم غير المؤول وتلخص ثلاث مذاهب بعد العلم فالمبرد
 أوجب الرفع مطلقاً وهذا يجوز الوجهين مطلقاً وس والاختفاء فصلاً
 فقالا أن كان على حقيقته فالرفع واجب وإلا جاز النصب واختلاف أيضاً
 في الواقعة بعد الخوف هل يجوز أن تقدر مخففة من الثقيلة لتيقن الخوف
 على مذهبين فس والاختفاء جوزاً ذلك لحظاً للمعنى والمبرد منع ذلك
 لحظاً للفظ ويشهد لس والاختفاء قوله * فاني أخاف إذا مامت إلا أذوقها
 قال ابن الضائع وأنشده زعموا أن خفت يأتي بمعنى علمت وعليه فسر
 بعضهم وأنتي تخافون نشوزهن وفي الحديث أمرت بالسواك حتى خفت
 لأردن فبيء الجواب بعده دليل على أنه حكم له بحكم علمت اه وقوله

غير النفي جزم ما اعتمد * أن
 تسقط الفاء الجزاء قد قصد
 وشرط جزم بعد نفي أن تضع *
 أن قبل لا دون تخالف يقع
 (وإن جزم جواب الأمر أن *
 كان بغير فعل أمر يقتضون)
 (ولا يجوز نصبه بعد الفاء *
 إذا الأمر دون فعل يليني)
 (وإن جزم عند الكسائي نحو لا *
 تضم تضم ونحوه ففضلاً)
 (وينصب الجواب إذا الفاعل *
 للأمر معنى دون لفظ انما)
 (والفعل بعد الفاء في الرجاء نصب
 كنصب ما إلى التمني ينتسب)
 (وحمل تقليل وتشبيه على *
 نفي رأ قوم نحاة فضلاً)
 (وبعد انما وقول كلاً *
 قد ينصب الفعل الذي فاء تلاً)
 (والنصب بعد الفاء أثر غير أن *
 أفاد نفيًا عند بعضهم قن)
 (والجزم والرفع روي في تلولا *
 أن كان ما قبل به معللاً)
 (والفعل أن يعطف على اسم ينتصب
 بأن وتظهر وإن تضرع نصب)

وشذ حذف ان ونصب في سوى ما رفاقبل منه ما عدل روى (قد تقدم في باب الاعراب المرب من الافعال هو الفعل المضارع الذي لم يباشر نون توكيد ولا نون اناث فاغني ذلك عن تقييد الفعل المرب هنا فلذا لم ابال بالاطلاق في قولي رافع فعل وفي قولي وهو اذ لم يال علما ينتصب بان وينبغي ان تعلم ان رافع الفعل معنى وهو اما وقوعه موقع الاسم وهو مذهب البصريين واما تجرده من الناصب والجازم وهو مذهب حذاق الكوفيين وبه اقول لسلامته من النقص بخلاف الاول فانه ينتقض به لا تفعل وجعل افعال وما لك لا تفعل ورايت الذي يفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلزم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لما ارتفع في هذه المواضع بلا رافع فبطل القول

واما الذي قبله فشاذ قاله غير واحد من الشارحين في البيت وانظر المانع من التأويل فيه بان يؤول العلم بالظن واما الآية فقال في بعض المواضع توجيهها أن الرؤية بصرية وقال في موضع آخر انها من اعمال ان حيث استحققت اهمالا وكذا البيت وعبارته عند قول الناظم وبعضهم اهل ان وورد عكسه قرئ أفلا يرون ان لا يرجع اليهم وانما يطلب منهم العلم وقال قد علموا ان لا يدانينا من خلقه احد وقوله واختلف ايضا في الواقعة بعد الخوف الخ قد مر اشارة اليه وصورة المسئلة ان لفظ الخوف مستعمل في معناه فلما استعمل في معنى العلم فهو من باب العلم لما مر من ان المراد بالعلم ما يفيد وان لم يكن بلفظه وان كان مجازا ومفهوم التقييد يتيقن الخوف انه اذا لم يتيقن الخوف لا يكون الحكم كذلك بل يجب النصب كما هو قاعدتها وهو شامل لما اذا ظن مخوفه وظاهره انه ح لا يلحق بالظن فيجوز الوجهان كما الحق بالعلم عند تيقن الخوف وهو محتمل * (تنبيه) لا فرق بين الفعل المستعمل في معنى العلم بين ان يكون مثبتا او منفيانحو ما علمت ان قد يقوم زيد كما اقتضاه اطلاقهم وكلامهم على نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا قاله الشهاب وليس من المنفي اجازة س ما علمت الا ان تفعل لان النفي انتقض قوله (والتي من بعد ظن) اي مفيد ظن بان تقع بعد ما اريد به الظن ولو لفظ العلم فلا اعتراض علي الناظم ولا حاجة لقول الاشمونى ونحوه من افعال الرجحان كما عرفت في نظيره المتقدم وفي التسهيل وينصب بان ما لم تل علما او ظنا في احد الوجهين قال شارحه وهو الوجه الذي ينزل فيه الظن منزلة العلم وفي التصريات لابي على لا ينزلون الظن منزلة العلم الا فيما مضى نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة او فيما ياتي دون الحال قوله (واعتقد تخفيفها من ان) استفيد من كلامه ان المخففة من ان الواقعة بعد علم او ظن وبذلك ضبطها غيره وهو اغلبي كما في التصريح ومن غير الغالب وآخر دعوانى ان الحمد لله رب العالمين فان هنا

مخففة من الثقل ولم تقع بعد علم ولا ظن وغلط من جعلها في الآية تفسيرية
 اذ لم تسبق بجملة وح فتضمين بعضهم قول المبرد اذ ان في قوله ان نصب
 ان ادنا فتنة حزم ما مخففة بانها لم تسبق بعلم ولا بظن فيه نظر لان ذلك ليس
 بالازم وقيل ان في البيت بمعنى اذ ولم يشترط الشارح في التفسيرية تقدم
 الجملة قبلها فيدخل فيها وآخر دعواهم الآية قاله ابن هشام في الحواشي
 * (تبيينه) * (الاول) لا عمل للمصدرية في الماضي في نحو يعجنى ان قام
 فلا يحكم على محله بشئ وانما حكم على محله في الشرط في نحو ان قام زيد
 بالجزم لانها لما اثرت في معناه بقلبه للاستقبال اثرت في لفظه (الثاني) قال ابن
 هشام في التذكرة تاتي ان مفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون
 حروفه المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو و اوحينا اليه ان اصنع الفلك اى اصنع
 و اورد انه لو كانت ان في هذه الآية مفسرة لزم كون الخبر طبيا والطاب
 خبرا لان المفسر نفس المفسر ويلزم صحة النطق باي مكانها لانها الاصل
 فلا ظهر انها مصدرية وفي محلها من الاعراب وجهان أحدهما انه نصب على
 المفعول المطلق ألا ترى انها وصلتها نوع من عالمها وأبو الحسن يجيز في ان
 وصلتها ان تقع مفعولا مطلقا وس يمنه مطلقا والصواب جواز ذلك في
 النوع ومنه في التوكيد فيمتنع وقت ان اقوم ويجوز جلست ان تربت
 وعلة ذلك أن المؤكد وضعه على الاختصار اذ اصل وقت قياما وقت فذكر
 ان وصلتها اطالة وإذا كانوا قد عدلوا عن ان ياتوا بالفعل والفاعل للاختصار
 فان يدلوا عن المحبي بهما وان احق والنوع وضعه على ذكر الخاص بعد العام
 وذلك حاصل بان والفعل والوجه الثاني ان الموضع نصب على اسقاط الخافض
 او خفض بذلك الخافض المقدر وهذا اولى لانه متفق عليه واصحة
 النطق بالباء ويدل على ما ذكر في اصل المسئلة امتناع مجيئها بعد القول الصريح
 لانه يتعدي بنفسه لا بالجاراه وقال في الحواشي ومن مجيئ ان تفسيرية ان
 طهر الان عهدنا في معنى قلنا او هي مصدرية بتقدير الباء وهذا مما استأثرت

بان رافعه وقوعه . وقع الاسم
 وصح القول بان رافعه التجرد
 من الجازم والناصب وأما عامل
 النصب فيه فبان وان وكى واذا
 وان هي اقواها ولذلك نصبت
 ظاهرة ومضمرة واختصت
 بذلك لانها شبيهة لفظا وتاولا
 باحد عوامل الاسماء وهي ان
 ولزيتها قدمت في الذكر
 ووليتها كى لانها مصدرية ثانيا
 وشبيهة بها لفظا لان كل واحدة
 منهما على حرفين اولهما مفتوح
 وثانيهما ساكن وكذا ان فلذلك
 قرنت بكى وساوتهما في ملازمة
 الاعمال والاختصاص بالافعال
 المستقبلية فقوى شبهها بان
 بخلاف اذن فان لها شبهة بها
 وبأينة لها اما شبهة افعال الفعل
 يحدث فيه بان اسر ان وبأذن
 امر ان فالامر ان الحادثان بان
 كونه بهما في تاويل مصدر
 وكونه بها غير محتمل للحال
 والامر ان الحادثان بأذن كونه
 بها جوابا وجزاء وكونه بهما

مرجع الاستقبال على الحال وكان امره دون اذن بالعكس وأما ما بينتها لها فبعدم اختصاصها بالأفعال اذ قيل لها اسم كقوله تعالى ولن تفلحوا اذا ابدأ وقوله تعالى انكم اذا مثلهم وبعدم اختصاصها بالمستقبل اذ قيل لها الحال كقوله من قال احبك اذا اصدقك فليشبهها بان من وجهه وما بينتها من وجه افتقرت في اعمالها الى ما يقويه من تصدير وغيره على ما بين ان شاء الله ومع هذا فقد عرض لان لا يكون لها لفظاً مشتركاً حاجة الى ما يميزها من مشاركتها وهي ان الخففة من ان وان الزائدة وان المفسرة لكن الخففة تمتاز بانها لا تقع غالباً الا بعد علم او ما هو في حكم العلم والزائدة تمتاز بانها لا تقع الا في موضع غير صالح لغيرها كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وكذا المفسرة تمتاز بانها لا تقع الا بعد ما فيه معنى القول دون حروفه

به عن جميع الموصولات الاسمية والحرفية وهو كون صلتها جملة طليقة وأنكر الكوفيون ان التفسيرية قال في المعنى وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعال نفس كتبت فان مصدرية (فان قلت) لو كانت مصدرية لم يجوز كتبت اليه ان لا تفعل بالرفع (فالجواب) بعد تسليم لزوم ذلك انه رفع على الحكاية فان النهي يكون تارة بالجزم وهو الاصل وتارة بالرفع وهو البالغ وعليه في احد الوجهين قوله تعالى لا تعبدون الا الله فلي هذا تقول كتبت اليه بان لا تفعل بالجزم وبان لا تفعل بالرفع على الحكاية ما كتبه جزماً ورفعاً وان فيها ما صالح لدخول الجار عليها ولا يرد ذلك ان الناصب لا يدخل على الجازم لان الناصب انما دخل على مجموع الجملة لانها تنزل في حالة الحكاية منزلة المفرد ألا ترى انك تقول تكلمت بلاله الا الله والجار لا يدخل على الناصب ولا على الجملة ويوضح لك ذلك ان الكوفي يري أن افعال اصله لتفعل فحذف الجازم وحرف المضارعة ويرى أن هذا الفعل معرب مجزوم بجازم مقدر مع أنه يجوز عنده وعند غيره كتبت اليه بان افعل ولم يقل احد للكوفي كيف اجزت دخول الناصب على الجازم وتأتي ان لغير ذلك منها ان تكون زائدة وقد انهي المرادي اقسام ان الى عشرة قال ابن هشام وكان على الناظم ان يحتز عن المفسرة كما احتز عن الخففة وأما الزائدة فلا يحتاج للاحتراز عنها لان الزائدة بعد لما لا يليها المضارع بل الماضي وبمد القسم لا يليها الا لو وبمد الكاف لا يليها الا الاسم فهي لا تدخل على المضارع قوله (حملاً على ما اختها) هذا قول البصريين قالوا وحملاً على ان الخففة من التثنية وقال الكوفيون أنها تقدر مخففة من التثنية ويضمفه عدم الفصل بينهما وبين الفعل وهذا قد يضاف به أيضاً التأويل الثاني الذي حكى عنه البصريين إلا أن وروده على الكوفيين اقوي وخرج على الاهمال قراءة أن يتم الرضاعة وقد يتوهم انه لا حاجة الى ذلك لانه مضاعف والمضاعف المجزوم يجوز ضم لامه نحو لم يعد وهذا

فاسد لان الضم انما يجوز في مضموم العين لا في مكسورها كما هنا ولان ما
هنا منصوب والضم انما يجوز في المجزوم وخرجها ابن جميل الفقيه التونسي
على أن الاصل يتمون وانه مجموع حملا على معنى من حذف النون للنصب
والواو للساكنين (تنبيهه) قال ابن هشام في الحواشي زعم أبو الحسن أن
ان قد تعمل زائدة واستدل بقوله تعالى وما لنا ان لا نقاتل وزعم ابن النظم
أن ان مصدرية وانها وما بعدها مفعول على تاويل ما لنا بما منعنا ويرده امور
أحدها أن التضمين خلاف الاصل. والثاني أن تضمين الجملة معنى فمسل
غير مالوف! والثالث ان عمل الجملة في المفعول غير مالوف أيضاً! والرابع
انه يلزم زيادة لا والجيد عندي ان تكون مصدرية على اضممار في كما تقول
مالك في كذا اه وقال في المعنى في الجهة الثالثة من الباب الخامس ان بعضهم
قال الاصل وما لنا وان لا نقاتل أي وما لنا وترك القتال كما تقول مالك وزيد اؤلم
يثبت في العربية حذف واو المفعول معه قوله (ونصبوا باذن قال ابن هشام في
الحواشي وهي اضممة من ولهذا اخرجت وذلك لعدم اختصاصها قال الله عز وجل
وان تفلحوا اذا ابدوا قال الشاعر قوم اذا انتسبوا فقرعهم فرعي واصلمهم
اذن اصلي اه وقال في بعض تعاليقه وجه الضعف اللاحق لاذن انها غير
مختصة كذا قال النظم ولا اعرفه لغيره وكأنه نظر الى نحو ولن تفلحوا اذا
ابدا فآلفظة اذن دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظرا
وكان وجه النظر انها فيما ذكر شرطية والتنوين عوض عن جملة الشرط كما قالوا
بذلك في انكم اذا خاسرون والكلام على معناها وكونها بسيطة أو مركبة
ذكرناه في حاشية الفاكه في التسهيل وليست ان مضمرة بعدها خلافا
للخليل في احد قوايه قال الشاطبي قال ابنه مستنده نقل السيرافي عن الخليل
وهو يقبل التاويل بان يكون اراد التركيب من اذ التعليلية وان لم يدر ان ما
نقله أبوه حكاه في باب اذن عن الخليل ورده والي قول الخليل ذهب الزجاج
ورده الفارسي في الاغفال اه وبهذا يعلم ما في عد بعضهم اذن مما ينصب بنفسه

نحو قوله تعالى فاولحينا اليه ان
اصنع الفلك وقد اخرجت
المخففة بقولي قاصداً للفعل
المعرب وهو اذا لم يل علما ينتصب
بان فعلم ان الواقع قبلها علم غير
ناصبه واخرجت الزائدة
والمفسرة بقولي ممثلاً للناصبه
نخفت ان اضيع فانه موضع
لا يصلح لها ولا للمخففة فكانى
قات الناصبه للفعل هي
الواقعة في موضع لا يصح
لغيرها كموضع ان في هذا
امثال ويتحرره وضمها بما يذكر
بعد ذلك لان غرض المتكلم
انما يتبين بأخر كلامه وينت
بقولي والرفع بعد ظن استجزان
افعال الظن قد تحمل على افعال
العلم فتقع بعدها ان المخففة من
ان ونهت على قلة ذلك بقولي
استجز ومن اجل قلته اتفق على
النصب في قوله تعالى احسب
الناس ان يتركوا واختلف في
وحسبوا الا تكون افئسة فقراً
برفع تكون أبو عمرو وحمزة

والكسائي وقرأ الباقون بنصيه ونهت علي ان الرفع بعد ان لكونها مخففة من ان وانها حينئذ عارية من الانحوان تهبطين بمداني زعيم يانوية أو مقرونة بسلا نحو وحسبوا الا تكون فتنة وكون مباشرتها للفعل ضعيفا بالنسبة الي عدم مباشرتها بين في باب ان واخواتها وكذلك تبين ما يفصلها من حرف تفسير وغيره فاعني ذكر ذلك ها هنا عن اعادته واشرت بقولي واحتم لمعلم ما لطن جاز الى ان الفعل الذي يلي علما رفعه واجب لان الناصبة لاتقع بمدد الا في نادر من القول وانما تقع بمدد ان المخففة منفصلة من الفعل الذي بعدها غالبا نحو علم ان سيكون منكم مرضي وافلا يرون الا يرجع اليهم قولا وغير المنفصلة قليل كقول الشاعر * علموا ان يؤملون جادوا قبل ان * يسئلوا بأعظم سؤل * وقيدت العلم بالخلوص احترازا من اجازة سيدويه ان يقال ما اتفاقا من النظر الا ان يريد اتفاق جمهور البصريين والكوفيين قوله (المستقبلا) فان كان حالا رفع لان النواصب تخلص للاستقبال كذا قال غير واحد وفيه نظر لاقتضائه اشتراط الاستقبال في غيرها فلا يكون مختصا بها لضعفها كما قرروه قوله (ان صدرت) فان توسطت اهملت افعال الاحيث توسطت بين العامل المفرغ تحقيقا أو تقديرا نحو ما قام الازيد وما قام احد الازيد واهمال الافعال القلبية اذا توسطت في قواك زيد ظننت قائم وانما جاز الاعمال في ظن لانها فعل فهي قوية وفي الا في التفرغ المقدر لانها مختصة فاشبهت الفعل بخلاف اذن قاله ابن هشام وهو بني علي كلام الناظم من عدم اختصاص اذن قوله (بمد) يعني عنه قوله ان صدرت كما قال الشاطبي قوله (أو قبله اليمين) لانه مؤكد واذا جاز الفصل به بين الجار ومجروره نحو والله درهم والمتضائفين نحو هذا غلام والله زيد فهذا اجدر فرع فلو قلت والله اذن فما انت قائل في الفعل بعدها الجواب انه يؤكد باللام والنون جوابا للقسم فيقال لا كرمك قوله (وانصب وارفع) قال ابن هشام كان الاحسن واهملا اه ويمكن ان يقال راعى الناظم النظير لان الرفع نظير النصب مع العلم بان الرفع اهمال وجواز الامرين باعتبارين فن حيث ان اذن في أول جملة مستقلة متصدرة فت نصب ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف بمض الكلام بمض متوسطة فيرفع ما بعدها لفقد شرط العمل * (تنبيه - ان) * (الاول) قال ابن هشام فاته التنبيه على ان بعضهم اهمل اذن وكان التنبيه على ذلك أولي من التنبيه على اهمال ان لانه لغة لقوم ولا نه القياس لانها غير مختصة وانما عملت تشبيها بظن ووجه شبهها انه يتقدم مصحوبها ويتوسط ويتأخر ومن ثم اوجبوا فيها اذا تأخرت الاهمال لان الظن مع كونه عاملا قويا اذا تأخر يجوز اهماله فالذي ليس اصله ان يعمل ينبغي ان يجب اهماله وقد نبه على ذلك في الكافية فقال * ومع شرط النصب من بعد اذن * يقل رفع مثله من بعد ان * (الثاني)

اذن

اذن علي وجهين. أحدهما ان تدل على انشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها
قال أبو حيان ففي هذا تكون عاملة على الشروط المتقدمة. والثاني ان تكون
مؤكد جوازا ارتبط بمقدم أو منبهة علي سبب يحصل في الحال قال أبو حيان
وهي في الحالين غير عاملة لان المؤكدات لا يعتمد عليها والعامل يعتمد عليه
(تنبيهان) * (الاول) اطلق الناظم هنا الماطف وقيد ان الحاجب
بالواو وقال الناظم في شرح العمدة ان ذلك في الواو والقاء ومثل باليتين
فاذن لا يوتون واذن لا يلبثون خلفك (الثاني) لم يبين الارجح من الوجهين
فالهم التساوي بل قد يوقع مرجوحية الرفع لتأخيرته والمختار ترجيح الرفع
وبه قرأ السبعة في اليتين وقرأ بالنصب في الثانية وابن مسعود بالنصب
في الاولى قال ابن هشام ولا نعلم خلافا في انه مرجوح الا ان الحريري نص علي
ان الرفع هو المرجوح فقال مانصه فان ادخلت القاء والواو على اذن فالاجود
النصب لكون الداخل على اذن حرفا واحدا والحرف الواحد مما يستعمل
الاحتمال له ويجوز الغاء حكم اذن مع القاء والواو لعدم الابتداء بلفظها اه
وهذا ان صح كان علي ما يقوله أبو الفتح من ان القراءة الشاذة قد تكون في
العربية أقوى من المتواترة قوله (وبين لا ولا م جر الزم اظهار ان) اعلم ان
ان ام نواصب الفعل لا اختصاصها به وشبهها بان الناصبة للاسم أي في مجموع
الشيئين والا فلا اختصاص بالفعل مشترك بينهما وبين غيرها من النواصب
الاذن علي مامر ولذا عملت ظاهرة ومضمرة ولا يضم من النواصب
غيرها الا كي بعد اللام التعليلية عند السيرافي وابن كيسان واضمارها واجب
وجائز وشاذ فالواجب بعد ستة احرف كي التعليلية وفات الناظم التنبيه علي
ذلك بل كلامه يوهم انها ناصبة بنفسها مطلقا لانه ذكرها مع ما ينصب
بنفسه ولم يقيدها بالمصدرية ولم يذكر لها حالة غير تلك وبعد لام الجحود
وحتى واو وفاء السببية وواو المعية لان كي ولا م الجحود لما لم يدخل علي
اسم صريح لم يظهر ان بعدها وحتى الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وحمل

علمت الا ان تقوم بالنصب
قال لانه كلام خرج مخرج
الاشارة فجري مجرى قولك
اشير عليك ان تقوم ثم
اشرت الى ان وقع ان
الناصبه بعد علم خالص قد شد
في قراءة بعض القراء اولا
يرون الا يرجع اليهم قولا
بالنصب وفي قول انشاعر
يرضى عن الله ان الناس قد علموا
الايدانينا من خلقه بشر * ثم
اشرت الى ان من العرب من يحيز
الرفع بعد ان الناصبة السالمة من
بق علم او ظن والاشارة بذلك
الى مثل قول الشاعر * ان تقرأ
علي اسماء ويحكمنا * بني السلام
وان لا تشمرا احدا * فان الاولى
والثانية مصدريتان وقد اعلمت
احداها واهملت الاولى تشبيها
بما المصدرية ومن اهلها كقول
الآخر * اذا مت فادفني الى
اصل كرامة * تروي عظامي عند
موتى عروقه * ولا تدفني
بالفلات فاني * اخاف اذا مامت

إلا اذوقها * ومنه قراءة بعضهم
 لمن اراد ان يتم الرضاعة بالرفع
 واماما انشده الفراء من قول
 الشاعر * اني رعيم بانويقة ان *
 نجوت من الرزاح * وامنت من
 عرض المنزون من المذو الي
 الرواح * * ان تهبطين بلاد قوم
 يرتمون من الطلاح * فان فيه
 مخففة من ان لان قبلها اني رعيم
 وهو مقارب لميم في المعنى
 لكن فيه شذوذ من قبل عدم
 الفصل ثم اشرت الى ان ابا
 الحسن يرى زيادة ان في قوله
 تعالى ومالنا ألا نقاتل في سبيل
 الله واعتذر عن النصب بهامع
 زيادتها بان الزائد قد عمل في
 مثل ما جاء من أحد قلت ما
 ذهب اليه أبو الحسن رحمه الله
 ضعيف لان من الزائدة مثل
 غير الزائدة لفظاً واختصاصاً
 فجاز ان تعمل بخلاف ان الزائدة
 فانها تشبه غير الزائدة لفظاً لا
 اختصاصاً لانها قد يليها الاسم
 كقول الشاعر * كان ظبية تعطوا

عليها التي بمعنى الى والواو والفاء واو اقترضت نصب ما بعدها للتنصيص على
 معني السببية والجمعية والانتهاه فصارت كموامل النصب فلم يظهر معها
 الناصب والجازر بمد خمسة أحرف لام التعليل اذ لم يكن ممبالاً وبعد عاطف
 باسم خالص من التاويل بالفعل وهو أربعة الواو والفاء وثم واو لان هذه
 تدخل على اسم صريح فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح والشاذ
 اضمارها في غير ذلك اذ بقي عملها نحو وخذ الاصل قبل ياخذك بنصب ياخذك
 أي ان ياخذك وأما حذفها ورفع الفعل فلا شذوذ فيه كذا اطلق به ضم شذوذ
 اضمارها فيما عدا ما تقدم وبقي عليه وضع تضرع قبله اطراداً يأتي التنبيه عليه
 في آخر باب الجوازم في قوله والفعل من بعد الجزا ان يقترب بالفاء أو الواو
 بتثنية فمن وقوله وجزم او انصب لفعل الخ * (تنبيهان) * الاول قال ابن
 هشام كان حق الناظم ان يقول وبين لام الجر ولا كما هو مقتضى الظاهر وقد
 رد هو علي ابن الحاجب في قوله ان ان تراد بين القسم ولو لم يحترز عما اعترض
 به علي غير ههنا وهذا الزام له والافالواو لا تقتضي الترتيب (الثاني) علم
 مما تقرر ان الناصب يحذف ويبقى المنصوب وهل يجوز حذف المنصوب وبقاء
 الناصب قال في المغنى في بحث كى انه لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري
 فيذهب فيعود ظهره طبقاً واحداً أي كما يسجد وهو غريب قوله (وبعد
 نفي كان حتماً اضمر) انما تحتم اضمارها ح لما قدمناه ولان الجواب ما كان زيد
 لينفعل كان زيد سيفه لجمع اللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان والسين
 كذلك لا يجمع بين ان واللام قال أبو حيان ويدل ذلك على المقابلة انه لا يجوز ما
 كان زيد سيقوم ولا سوف يقوم استغناء بقولهم سيقوم واطلق الناظم كان
 ومراده الناقصة لان استعمالها أكثر وهو في أبواب النحو أشهر والمراد
 نفي الماضي أعم من الماضية لفظاً ومعنى أو معنى فقطوح فلا يشمل الاما
 ينفي الماضي كثيراً الاما يختص كل اويكثر فيه كلا أو يكون في حكم ما ينفي
 الحال كلياً فانها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال

فكأنها

فكانها تنفيه فهي داخلة في نفيه تقديرًا وأما أن فهي بمعنى ما كافي الاشموني تبعًا للمرادي لكن قال السيوطي منفي لما أولم دون أن ومثله في كلام شيخ الاسلام * (تنبيهات) * الاول اللام بعد كان زائدة لتوكيد النفي كالبناء في ليس زيد بقائم لأن مجيء الزائد في الكلام يكسبه توكيدًا ولا توجد زائدة بعد كان إلا في النفي لكن يخالف كونها زائدة ما نقل عن البصريين من تعلقها بالخبر المحذوف لأن الزائد لا يتعلق ويدل على حذفه ظهوره في الضرورة في قوله * سموت ولم تكن أهلا * ويلزم على عدم تعلقها بالخبر عن الذات بالمصدر اذ يصير التقدير في ما كان زيد القيام وهذا أن عقل في الإيجاب لإرادة المبالغة لا يعقل في النفي ولذا أورد ذلك على الناظم حيث قال أن النصب بعد لام الجحود بان مضمرة والفعل هو الخبر وقد ذكرنا تفصيل المقام في حاشية الفاكهى (الثاني) سمي الجمهور هذه اللام لام الجحود ونازع في ذلك صاحب نقل الغلال ابن ميمون القرطبي المبدري وقال الجحد نفي الحق ومما ذ الله أن يقال ذلك فيما ورد في النفي من قبله تعالى والصواب أن تسمى لام النفي قاله ابن هشام في شرحه ونسب في المغنى المنازعة للنحاس (الثالث) قال ابن هشام ليت شعري أين وجدت اللام بعد غير كان ومعهما أن ظاهرة ومن اعلمهم بجواز الوجهين وماعلة المنع من الاظهار بعد كان خاصة اهـ (الرابع) ذهب الكوفيون الى أن هذه اللام ناصبة بنفسها واستدلوا بتقديم معمول معمولها عليها في قوله لقد عدتني أم عمرو ولم اكن * مقالاتها مادت حيا لاسمما ولو كان النصب بان لم يجر ذلك لئلا يتقدم معمول الحرف في المصدري عليه واجيب بحمله على تقدير فعل ناصب يدل عليه المذکور والتقدير ولم اكن لاسمع مقالاتها مادت حيا لاسمما (الخامس) قد يفهم قولهم أن اضماران واجب بعدها انها اذا حذفت ظهرت وقال بعضهم بذلك واستدل بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى واضطرب ابن عصفور

الى وارق السلم * على رواية من جر ظلية بالكاف فان حينئذ زائدة وقد وليها اسم فثبت عدم اختصاصها بالافعال فلا يصح اعمالها واما ان في قوله الان تقاتل فصدرية جاءت بعد ما نالتضمينه معنى ما منعنا ثم بينت اطراد زيادة ان بعدما المقابلة للوكقوله تعالى فلما ان جاء البشير وانها قد تزداد قبل لوفى القسم كقول الشاعر * فاقسم ان لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم * وان زيادتها قد شذت بين كاف الجر والمجرور بها في قول الشاعر * كان ظلية تعطوا الى وارق السلم * ثم بينت ان ان تكون حرف تفسير كاي وان علامتها ان تكون قبلها جملة فيها معنى القول دون حروفه كقولى أشرت لآخى ان اصبر اقلو كان الذي قبلها غير جملة حكم عليها بانها مصدرية لا مفسرة نحو اشارتي اليه ان اصبر فان هنا مصدرية لعدم تمام ما قبلها ويجوز كونها

بعد التمام مصدرية واذا وقع بعد ان المفسرة مضارع رفع نحو قولك اشرت اليه ان يفعل بالرفع على معنى أي ويجوز النصب على كون ان مصدرية فلو كان مع الفعل لجاز رفعه على التفسير ومعني اي وجزمه على النهي ومعني اي ونصبه على النفي وكون ان مصدرية وقد نهت عـلي الاوجه الثلاثة في النظم ثم بينت ان كي وان ينصب بهما المضارع بلا شرط وان الفعل المنصوب بهما يتخلص للاستقبال ثم اشرت الى ضعف قول من رأيت يـد النفي بان وهو الزمخشري على انه ودجه وحاوله على ذلك اعتقاده ان الله تعالى لا يري وهو اعتقاد باطل لصحة ذلك عن رسول الله صلى عليه وسلم اعني ثبوت الرؤية جعلنا الله من اهلها بجاه محمد صلى الله عليه وسلم وعادنا من عدم الايمان بها ثم بينت ان كي على ضربين احدهما في ذلك مرة منع ومرة اجاز وخرجت الآية على ان ان وما بعدها في تاويل المصدر والقرآن أيضاً مصدر فاخبر عن مصدر بمصدر ورد بان المراد بالقرآن هنا المقروء لا القراءة وفي المغنى أن المصدر المؤول من ان يفترى مؤول بمفترى ذكره في الجملة الثالثة من الباب الخامس واعاده في الباب الثامن وهو ايضاح لكون الآية ليست مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مرید ونحوه وعلى هذا فان مفترى نفسه الخبر لا مرید محذوفاً ونحوه فتأمل واعلم ان كلام البعض مبني على أن هذه الالام تحذف وهل يتقيد عنده ذلك باظهار ان كما في الآية وهو الذي اقتصر عليه أو يجوز مع اضمارها كما يشهد لذلك قوله ما كان يرضى رسول الله فمأهم والسيدان ابو بكر ولا عمر (السادس) قال في المغنى قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغاب جمع قومي * مقاومة ولا فرد لفرد أي فما كان جمع ومنه قول أبي الدرداء رضى الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لا دعهما الاصل ما كنت خذفت كان فان فصل الضمير ونازعه الدماميني لاحتمال ان يكون المعني فما جمع متاهل الغلب قومي ولا فرد غالباً لفرد وما انا مریداً لتركهما (السابع) قال ابن الحاجب لام الجحود كلام كي وفرق غيره بان لام الجحود لو سقطت لم يختلف المعنى المقصود بخلاف لام كي وبان لام كي للتعليل بخلاف لام الجحود وبان لام الجحود تضر ان بعدها وجوباً وتضر بعد لام كي جوازا وبان فاعل فعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان فلا يجوز ما كان زيد ليذهب عمرو ويجوز في لام كي ان يقال قام زيد ليذهب عمرو وان لام الجحود لا يكون قبلها فعل مستقبل ولا مقيد بظرف ولا يوجب الفعل معها ولا يكون المنصوب بعدها سبباً فيما قبلها بخلاف لام كي في جميع ذلك وبغير ذلك مما يستفاد بعضه مما مر كاشتراط تقدم النفي في لام الجحود قوله (كذلك بعد او) أي الدائفة وكذلك اشارة

الى وجوب الاضرار المتقدم في قوله حتما اضرا قوله (اذا يصلح في
موضعها حتى أو الا) اجود من قول الشارح بعد أو بمعنى الى أو الا فانه
يوم ان أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي أو العاطفة كما تقدم التي هي
لاحد الشبثين وضبط الناظم بصلاحيه حتى اجود من ضبط غيره بالي
والمدول عنه مقصوده لاتزان النظم بالي وذلك لان حتى تكون بمعنى
الى وبمعنى كي فشملى كلامه نحو لا ستغفر الله أو يتوب على ولا يظهر هنا
معنى الغاية بل هو فاسد لاقتضائه انه اذا تاب الله عليه لا يستغفر الله تعالى
وانما المعنى على التعليل أي لاجل ان يتوب على وقد خفيت هذه الدققة على كثير
من الشارحين وما ذكر من ان النصب بان مضمرة بعد أو مذهب البصريين وعليه
فلا يتقدم معمول معمولها عليها ولا يفصل بين الفعل وبينها لانها حرف عطف
واجاز بعضهم الفصل بالظرف وذهب الكوفيون الى انها ناصبه بنفسها ويرده
انه ثبت انها حرف عطف واما كذا فيها هنا فوجب القول به دفعا
للاشتراك وانما يحتاج الى اضرار ان بعدا واذا لم يتقدمها فعل منصوب كما
في قوله * ان على الله ان تبايما * توخذ كرها أو تجيء طائعا * اذ النصب ح
بالمطف على المنصوب المتقدم فالعامل أن المتقدمة لان الاصح أن العامل
في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فعلي نية تكرار العامل واذا تقدمها
فعل مرفوع لا يجب النصب بل يجوز الرفع على المطف على المرفوع او على
الاستيناف كقوله * فقلت له لا تبك عينك انما تحاول ملكا او تموت
فتمذرا * قوله (ان خفي) ان مبتدأ باعتبار لفظها وجملة خفي في موضع خبرها
والضمير يعود الى ان ويجوز تذكير الحرف وتانيته ويحتمل ان خفي وصف
لا فعل وخفف للقافية قال الشاطبي صرح بقوله ان خفي لئلا يفهم من كاف
كذلك الموضوع لبعدها الى ان الاحالة على ذي الوجهين اه وفيه وان
اقره ابن غازي نظر اذ ليس فيما صرح به ما يدل على الوجوب قوله (وبعد
حتى) أي الجارة الداخلة على المضارع وانما كان النصب بان مضمرة بعدا

كونها حرفا مصدريا بمعنى ان
وساوية لها في الاستقبال بالعمل
والثاني كونها حرفا تعليليا بمعنى ان
مساوية لها السلام والنصب
بعدها حينئذ بان مضمرة غير
جائزة الاظهار والذي اخرج
الى القول بذلك قول العرب
في السؤال عن العلة كيمه كما
يقولون له فسورا بينها وبين
اللام في المعنى والاستعمال
وقال ابو الحسن في قول الشاعر
* اذا انت لم تنفع فضر قائما *
يراد الفتى كي ما يضر وينفع *
جعل ما اسما ويضر وينفع من
صلته واوقع عليه كي وجعل كي
بمنزلة اللام فثبت بذلك انها
حرف جر مرادف للام وثبت
بدخول اللام عليها في نحو
قوله تعالى لكي لا يكون على
الومنين جرح انها مصدرية
لان حرف الجر لا يدخل على حرف
الا ان يكون مصدريا فلزم من
ذلك جعل كي على ضربين
فالمتقدمة باللام مصدرية والداخلة

علي ما في قولهم كىما جارة وكذلك الذى في قوله يراد الفتي كى ما يضر وينفع والداخل على الفعل مجردة عن اللام محتملة للامرين ولا تظهر ان بعدها الا في ضرورة كقول الشاعر * قالت اكل الناس اصبحت مانحا * لسانك كى ما ان تغر وتخدعا * والاظهر فى كى هذه ان تكون بمعنى اللام وأما قول الآخر * اردت لى ما ان تطير بقربى * فتتركها شالبيداً بلقع * فيحتمل ان يكون كى فيه بمعنى ان وشذ اجتماعها على سبيل التوكيد ويحتمل ان تكون جارة وشذ اجتماعها مع اللام كما اجتمع اللامان في قوله * ولا للمابهم ابداد * وان ولي كى اسم او فعل ماض او مضارع مرفوع علم ان ان اصلها كيف حذف فاءها ومنه قول الشاعر * كى تجنحون الى سلم وماتت * قتلاكم واظي الهيجا تضطرم * وزعم ابو على ان اصل كى في قول الشاعر

لا بها كما يقول الكوفيون لانه قد ثبت انها تختص الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذلك العكس من جهة واحدة مع اتحاد المعنى فلا يرد ان اى تجزم وتجبر لان جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط وجرها من جهة الاضافة ولا ان كى تنصب وتجبر لاختلاف معنى الناصبة والجارة فان الاولى مصدرية والثانية تمليلية ويدل على اضرار ان بعدها ظهورها في المعطوف على المنصوب بها كقوله * حتى يكون عزيزا في نفوسهم * او ان تبين جميعاً وهو مختار * قوله (او مؤولاً به) قال المراد به المراد بالمؤول بالحال ان يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه اه أي يقدر الخبر بالفعل الذي قد وقع اتصافه بالدخول فى ذلك الفعل فالضمير فى يقدر يعود للمعلوم من المقام فيقدر مبنى للمعلوم ويدل لذلك كلامه وقال ابن غازي أي فيقدر اتصاف الفعل بالدخول في الحال اه وظاهره ان يقدر مبنى للمجهول وعبارة الشارح والحال المقدر ان يكون الفعل قد وقع فيقدر الخبر به اتصافه بالدخول فيه فيرفع لانه حال بالنسبة الى تلك الحال وقد يقدر اتصافه بالمعزم عليه فينصب لانه مستقبل بالنسبة الى تلك الحال اه قال الشهاب يحتمل ان مراده ان الخبر بالفعل يقدر اتصافه بالدخول في الفعل في ذلك الزمن الماضي فيقدر انه في ذلك الزمن الماضي حال صدور الفعل ويحتمل ان مراده ان يقدر اتصافه بالدخول في الفعل الان فيقدر ان ذلك الفعل الماضي حاصل له الان لكن يتأمل كيف ينطبق التقدير باحد الوجهين في قوله تعالى حتى يقول الرسول فان الخبر غير متصف بالدخول في الفعل الان ان يكون الضمير في اتصافه راجعاً الى الخبر وان كان هو الظاهر بل يكون راجعاً لمعلوم بقرينة الحال وهو المتصف بذلك الفعل فليتأمل والمتبادر من قوله لانه حال بالنسبة الى تلك الحال هو الاحتمال الاول وقوله وقد يقدر اتصافه بالمعزم عليه الخ هذا فيما اذا كان الفعل قد وقع فهل ياتي فيما اذا كان الفعل حاضراً وهو الحال الحقيقي وقد

يقال

يقال آياته فيه اولى واقرب الى اعتبار استقباليته اه * أقول سيأتي ما
في هذا من الخلاف بقي من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضراً كما قاله
الدماميني وعبارته بعد قول التسييل او مؤولاً به أي بالحال رفع وتحت صورتان
أحدهما قراءة نافع وزلزلا حتى يقول الرسول برفع يقول فانه ماض اول
بالحال ، والثانية نحو سرت حتى ادخلها تريد فانا الان متمكن من الدخول
وحاصلها ان يكون الماضي او المستقبل قدر انه موجود في الحال قوله
(ارفعن) يشترط أيضاً ان يكون مسبباً عما قبلها فلا يقال سرت حتى تطلع
الشمس وان يكون فضلة فلا يصح سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدا
بلا خبر كذا قالوا قال الدماميني فان عنوا المبتدا يبقى بلا خبر لفظاً فممنوع
اذ يمكن تقدير الخبر أي سيري حاصل وان بقاءه بلا خبر لفظاً فممنوع ولا يضر
ذلك وما اظهروا ذلك الا عند عدم الخبر وقال الشمني المراد الخلو
لفظاً وهو ظاهر وتقدير المدم الدليل عليه قوله (وانصب المستقبل) باعتبار
المتكلم نحو حتى تنفي أو باعتبار ما قبلها نحو وزلزلا حتى يقول الرسول
ومثل غير واحد الاول بحكي يرجع اليناموسي قال الشهاب وقد يقال انه
نظير حتى يقول الرسول فانه كما ان الزلزال والقول بالنسبة الى زمن التكلم
وهو زمن نزول الآية ماضيان لكن القول مستقبل بالنسبة الى الزلزال كذلك
المكوف عليه ورجوع وسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول لكن الرجوع
مستقبل بالنسبة الى المكوف والجواب ان قوله تعالى ان نبرح عليه عا كنفين
الح فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه هو المحكي لا
الحكاية ورجوع وسى بالنسبة الى المحكي مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم
بالمحكي لانه المعتبر في المحكي بخلاف ما في الايتين فانه ليس حكاية الكلام
آخر بل هو اخبار من الله أو امر منه فينظر فيه لزمن النزول * (تنبيهه) *
قال الشهاب اعلم ان صريح كلام الشارح ان الفعل الحالى حقيقة لا يكون
الاً رفوعاً وانه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينتصب ويوافق ظاهر

وطرفك اما جثنا فاصرفه كما *
يحسبوا ان الهوى حيث تنظر *
أي كيما تحذف الياء وانصب
بها كما كان ينصب لو لم ينلها
حذف ثم بينت ان اذا تنصب
المضارع المراد استقباله لا
المراد به الحال لان المراد به
الحال لا بد من رفعه بعدهما
نحو قواك لمن قال احبك اذا
اصدقك ولا تنصبه وهو
مستقبل الا اذا صدرت الجملة
بها او كانت في حكم المصدر بها
واتصل بها الفعل أو توسط
بينهما يمين نحو قواك لمن قال
ازوك اذا اكرمك أو اذا رآه
اكرمك فالتقسم هنا لا يمد
حاجزاً كما لا يمد حاجزاً بين
المضاف والمضاف اليه كقول
بعض العرب هذا غلام والله
زيد فاضاف الغلام الى زيد ولم
يعتد بوقوع القسم بينهما وحكى
الكسائي أيضاً اشتريته بوالله
الف درهم ذكره ابن كيسان وسمع
أبو عبيدة من يقول ان الشاة

لتجتر قسم مع والله صوت
صاحبها واغتفر ذلك في اذا
لانها غير ممزجة بما عمل فيه
امتزاج غيرها فلو توطئت اذا
بين ذي خبر أو بين ذي جواب
وجواب الغيت ولو قدم عليها
حرف عطف جاز الغاؤها واعمالها
والغاؤها اجود وهي لغة القرآن
التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى
واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا
وفي بعض الشواذ لا يلبثوا
بالنصب وشذ أيضا النصب
بأذنين ذي خبر وذو خبر في
قول الراجز * لا تركني فيهم
شطير * اني اذا اهلك أو أطير *
وحكى سيديويه عن بعض العرب
الفصحاء الغناء اذا مع استيفاء
شروط العمل والى هذا اشرت
بقولي ومع شروط النصب من
بعد اذن يقل رفع مثله من بعد
ان أي مثل ما يقل بعد ان لانه
قد تقدم التنبيه على ان ان قد
تشبه بما المصدرية فتلغى وذكرت
شواهد ذلك ثم اشرت الى ان

كلام التسهيل الذي لخصه الدماميني بعد شرحه بقوله ما نصه قلت وتلخيص
مسئلة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي
موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتي يقول الرسول والا فان كان حاضرا
فالرفع أو مستقبلا فالنصب فتأمل فانه حسن ان شاء الله تعالى اه ويوافق
ظاهر كلام المغني ونقل عبارته ثم قال لکن في الرضي خلاقه ونقل كلام الرضي
وقال فانه لا يخفي تصريح هذا الكلام بان الفعل الخالي حقيقة ان قصد الاخبار
بمضمونه حقيقة في الحال وجب الرفع وان لم يقصد ذلك بل قصد كونه
مستقبلا وقت الشروع في الفعل المتقدم وجب النصب وقد تبع الرضي على
ذلك الجامى وغيره اه (أقول) تلخيص الدماميني قاصر لانه لم يذكر
تاويل المستقبل باحال مع ذكره في كلامه كما قدمناه فالحق ما في الرضي وعليه
فكل من الحال والمستقبل مؤول بالآخر ويعطى الحكم للمؤول به وينبغي
ان ينظم ذلك في سلك التعارض قوله (وبعد فاجواب نفي) الخ بعد ظرف
في موضع الحال من مفعول نصب المحذوف أي نصب الفعل كائنا بعد فا
ونظيره اهذا الذي يمث الله رسولا هذ او قال ابن الشجري سماها النحويون
جوابا لانها لو سقطت انجزم الفعل الذي بعدها لكونه جوابا لا بعد النفي
وانما يكون الجزم بعدها لان الامر في قولك زرني اكرمك ناب عن
الشرط من حيث كون الثاني مستحقا بالاول ومسببا عنه كما يكون الجزاء
مستحقا بالشرط فلما دخلت على ما هو جواب بمنزلة الجزاء سموها جوابا
الا ترى انك اذا قلت زرني اكرمك فجزمت اكرمك لان قولك زرني
قام مقام ان ترزني وكذا لا تضربه ليكرمك تقديره ان لا تضربه بكرمك
وانما قدرت فيه حرف النفي لان النفي نفي وكذا هل ترزني اكرمك
انيب فيه الاستفهام . ناب الشرط * (تنبيهه) * لك في نحو ما تاتيني
فاكرمك اربعة اوجه مشهورة وجهان على الرفع ووجهان على النصب وقد
يأتي بعض التراكيب على بعضها قال ابن الحاجب في الامالي حديث لا يموت

لاحد ثلاثة من الولد فتمسه النار الاتحالة القسم لا يستقيم على ان الاول
 سبب للثاني كما هو احد الوجهين فيما تأييدنا فتحدثنا أي ان آيتنا حدثنا لانه
 يؤدي الي عكس المقصود ويصير المعنى ان موت الاول سبب مس النار
 وانما يحمل على المعنى الاخر وهو ان الغرض الي ان الثاني لا يكون عقيب
 الاول فح يفيد المقصود بالحديث اذ يصير المعنى ان مس النار لا يكون
 عقيب موت الاولاد وهو المقصود فانه اذا لم يكن المس مع موت الاولاد
 وجب دخول الجنة اذ ليس بين الجنة والنار منزلة أخرى في الآخرة فثبت
 ان الخبر لا يحمل الا على ما ذكرنا اه وقوله كما هو احد الوجهين أي على
 النصب (أقول) وعليه يخرج حديث ما عبرت قدما عبد في سبيل الله
 فتمسه النار ولا يصح الرفع فيها بوجهيه لاقتضائه نفي كل من الموت
 أو العبرة والمس على وجه ونفي الموت أو العبرة وأثبت الحس على آخر
 وأخرج بقوله جواب العاطفة نحو الم تسئل الرب القواء فينطق وقوله
 ولا ام فتبكيه ولا اخت فتفتقه لان ما بعدهما شريك ما قبلهما في النفي ونحو
 ولا يؤذن لهم فيعتذرون في الكشف انه معطوف داخل في سلك النفي وقال
 الشارح انه مستأنف واعترضه في المعنى في بحث العطف على المعنى بانه يقتضي
 ثبوت الاعتذار واجابه شيخ الاسلام في حواشي الشارح عنه وقال الشهاب يمكن
 الجواب عنه بجمل جملة فهم يعتذرون في حيز النفي كقول المهاج وخيمة بصحراء
 ان لم تشتد اطنابها وترخي اذيالها وقال ابن الحاجب في شرح المفصل المعنى على نفي
 الاذن ونفي العذر الا ترى انه سبحانه يقول لهم لا تعتذروا اليوم ويحوز
 ان يكون استينافا فيثبت لهم الاعتذار ويكون ذلك في موقف لهم لان
 المواقف متعددة ويدل عليه قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا والله ربنا
 ما كنا ولكنهم ضيغ والاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد
 قوله ولا يؤذن لهم وخارج الاستينافية نحو فلا تكفروا فيعلمون أي فهم
 يتعلمون قوله (محضين) فسر الشارح محضية النفي بخلوصه من معنى

لان مع لام الجر الداخلة على
 الفعل المضارع ثلاثة أحوال حالة
 اظهار دون اضرار وحالة اضرار دون
 اظهار وحالة اظهار و اضرار خال
 الاظهار دون الاضرار مع الفعل
 المسبوق بكان منفية كقوله
 تعالى وما كان الله ليطغهم وحال
 الاظهار والاضرار مع الفعل الواقع
 بخلاف ذلك كقولي أعصي
 الهوى لتظفرا فلو اظهرت ان
 فقات أعصي الهوى لان تظفرا
 لجاز وكذلك الواقع بعد نفي
 غير كان نحو ما وعظمتك لتغضب
 بل لترهب ولو أظهرت ان
 فقلت ما وعظمتك لان تغضب
 لجاز بخلاف الواقعة بعد نفي
 كان فان اظهار ان بعدا غير
 جائز وتسمى لام الجحود واياها
 أشرت بقولي وبعد نفي كان في
 الماضي لا تظهر ان كلم أكن
 لاغفلا ثم أشرت الي أن الفعل
 ينصب أيضا بان واجبة الستر
 بعد أو التي يحسن في موضعها
 الي أو الا كقوله لا تنتظره

أو يقدم ولاقتان الكافر أو
يسلم أي لا تنظر نه الي ان يقدم
ولاقتان الكافر الى أن يسلم
ومن الآية بمعنى الي كقول
الشاعر لا تستسلمن الصعب
أو أدرك المني * فما انتقادت الامل
الا لصابر ومن الآية بمعنى
الا قول الشاعر وكنت اذا
غمرت قنات قوم * كسرت
كموبها أو تستقيما ومثله قول
الاخر لا جلدك أو تملك فتيتي
بيدي * صغار طارفا وتليدا
ويحتمل الوجين قول امري
القيس * فقلت له لا تبك عينك
انما * نحاول ملكا أو نموت
فنعذرا * وتقدير الي أو الافي
وضع أو تقدير لحظ فيه المعنى
دون الاعراب والتقدير
الاعرابي الرتب علي اللفظ ان
تقدر قبل أو مصدر أو بمدها
ان ناصبة للفعل وهما في تأويل
مصدر مطوف باو علي المقدر
قبلها فتقدير لا تنظر نه او يقدم
ليكونن انتظار او قدوم وتقدير

الاثبات ومحضية الطلب بان لا يكون باسم الفعل ولا بلفظ الخبر قال ولذلك
وجب الرفع في ما أنت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا واما ما كل
الا طعامه * وما قام منا قائم في ندينا * فينطق الابالي هي اعرف * وصه فاسكت
وحسبك حديث فينام الناس اه وظاهر كلامه وكلام أييه وجوب الرفع
اذا انتقض النفي بعد مجيء الفعل بدليل التمثيل بما قام فيا كل الا طعامك
والبيت وليس كذلك بل يجوز في مثل ذلك الرفع والنصب قال ابن هشام
وينبغي ان يحتز بمحضية الطلب من نحو اذا قضى أمرا فانما يقول له كن
فيكون اه ولم يبين وجه ذلك ويحتاج لبيان وجه النصب الذي هو قراءة
ابن عامر وكان وجه الاول ان كن ليس أمرا حقيقة ولذا أجمع على الرفع في
كن فيكون الحق من ربك ويوم يقول كن فيكون ولانه لا ينتظم منه شرط
وجزاء لاتفاق الفاعلين والفاعلين فيؤدي الى اتحاد الشرط والجزاء وفيه نظر
لان يكون في الآية التي الكلام فيها جواب لقوله كن لانفس كن والمعنى
ان يقول له كن يكن وهذا صحيح لتغاير القول والكون والمعتبر عند
النحوي الامر حقيقة كان أو مجازا وانما اجمع على الرفع في كن فيكون الحق
من ربك لان قبله ثم قال له وهو ماض لا يصح ان يقدر منه شرط وقوله
ويوم يقول كن فيكون ليس المقصود منها الشرط والجزاء ولهذا يظهر وجه
قراءة الامام ابى عامر وانه في جواب الطلب بملاحظة القول وقيل في
جواب الحصر لانه جار مجرى النفي عند الكوفيين كقولهم انما هي ضربة
من الاسد فيخطم ظهره وقيل العطف على جزاء الشرط وفيه انه انما يحسن
اذا كانت الاداة ان لانه كاسياني عومل بمعاملة الاستفهام لعدم تحققه
واصل اذا ان يكون للمحقق وقيل عطف على أمرا لانه اسم خالص من
التاويل بالفعل قال ابن هشام عند قول الناظم وان علي اسم خالص فعمل
عطف مانصه قال لي صاحب لي خطر لي ان من ذلك اذا قضى أمرا فانما
يقول له كن فيكون علي ان يجعل فيكون عطفاً على أمرا فقلت يفسده ان

معنى قضي أمراً كونه. رفاذا عطف عليه الكون فقليل قضي أمراً فكونه لم يكن له معنى وكان ذلك من عطف الشيء على نفسه فقليل لي غايته ان يكون من عطف الشيء على ما هو بمعناه لاختلاف لفظيهما وذلك جائز فقلت انما يجوز ذلك مع الواو خاصة لا ترى انه لو جاز في الفاء مثلاً افضي ذلك الى ان الشيء يعقب نفسه واما في الواو فلا مانع له فقليل لي النحاة أطلقوا فقلت يجب التقييد ثم تذكرت ان الناظم ربما جعل ذلك من خصائص الواو فليكشف من كلامه اهـ وقد ذكر في المغني ان ذلك من خصائص الواو* (تنبيهات)*

الاول قال في التوضيح اجتمع النصب في جواب الطلب والنفي في قواه تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية لان فتطردهم جواب النفي اهـ وجوز الزمخشري ان يكون فتكون عطفاً على فتطردهم على وجه التسبب لان كونه ظالماً مسبب على طردهم قال السعد فيه رفع لما يتوهم من انه لو جعل عطفاً على جواب النفي يصح ان يقع جواباً للنفي وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا ما عليك من حسابهم فتكون من الظالمين لكن نظر البيضاوي في كلام الزمخشري ولم يبين وجه النظر والاقرب ان وجهه ما قاله المولى سعدى ان الاشتراك في النصب بالمطف يقتضي الاشتراك في سببية النصب وهو توقف الثاني على الاول بحيث يلزم من انتفاء الاول انتفاؤه وأنه منتف في كونه من الظالمين سواء لوحظ ابتداء او بمد ترتبه على الطرد واما جملة مرتباً على الطرد بالا اعتبار كونه مرتباً على النفي ومنفياً بانتفاؤه فيفوت وجود سبب النصب (الثاني)

المراد بالطلب ما يشمل الطلب بالوضع والطلب باللازم ولذا جعلوه شاملاً للتمني والاستفهام لكن يشكل انهم اخرجوا منه اسم الفعل والمصدر وما لفظه الخبر قال الشهاب انظر لم كان الطلب بهذا ليس محضاً ولان نحو ليت وامل محضاً مع انه قيل بانها ليسا موضوعين للطلب بل لحالة تستلزمه فان اريد ان الطلب في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل

لاقتان الكافر أو يسلم ليكون قتله أو اسلاً. وكذلك العمل في غيرهما ثم بينت ان حتى ينتصب الفعل بعدها أيضاً بان واجبة الاضمان والغالب كون ما بعدها في النصب غاية لما قبلها كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع اليك موسى وقد تكون للتعليل وعلامتها ان يحسن في موضعها كي نحو قولي جد حتى تفيظ ذا الحسد ولا يكون الفعل في الحالين الامستقبلاً حقيقة أو حكماً فان كان حالاً أو في تقدير الحال لم يكن الامر فوعاً فالحال المحقق كقوله لمن تكلمه طابت لقاك حتى احداثك الان وسالت عنك حتى لا احتاج الي سؤال ولقد رأيتني أمس شيئاً حتى لا استطيع ان اكلمه اليوم والحال المقدر ان يكون الفعل قد وقع فيقدر به المخبر به أي اتصافه بالعزم عليه فينصب لانه مستقبل بالنسبة الي تلك الحال

ومثله قوله تعالى وزلزوا حتي يقول الرسول قراءة نافع بالرفع على تقدير كونه حالا وقراءة السابقون بالنصب على تقدير الاستقبال ثم أشرت الي أن نصب الفعل بان واجبة الاضمار بعد الفاء المحجاب بها نفي كقوله تعالى لا يقضي عليهم فيموتوا والمحجاب بها طلب وهو اما امر واما نهى واما دعاء واما استفهام واما عرض واما تخضيض واما تنقيح فالامر كقول الراجز * يانا ق سيري عنقا فسيحا الي سليمان فنستريحا والنهى كقول الشاعر لا يحزنك وتور وان قدمت * تراه فيحقيق الحزن والندم * والدعاء كقول الشاعر * فيارب عجل ما أوامل منهم * فيدفا مقدور وينتبع مرمل * وكقول الآخر * رب وفقني فلا اعدل عن * سنن الساعين في خير سنن والاستفهام كقول الشاعر * هل تعرفون لباني فارجوا

في اسم الفعل على القول بأنه موضوع لمعنى الفعل (الثالث) شرط الاستفهام ان لا يكون تقريراً لأنه يتضمن وقوع الفعل وقد صرح بذلك الناظم في الممددة وشرحها قال واحترزت بقولي دون تقرير من الست صاحبنا فان معناه انت صاحبنا فليس له جواب منصوب اه وهو مقتضى قول التصريح وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل وقوله بعد ذلك فثبت ان الاستفهام التقريرى يتضمن وقوع الفعل فقوله وأما ما ورد بعد النفي التالي تقريراً منصوباً فلمراعاة صورة النفي أو لأنه جواب الاستفهام مشكل لاقتضائه أن الاستفهام التقريرى يحجب واعلم ان الحق ان ما في شرح الممددة مشكل بدليل النصب في قوله تعالى أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب وقول الشاعر ألم تسئل فتخبرك الرسوم وقوله ألم الك جاركم ويكون بينى * وبينكم المودة والاخاء وأما الرفع في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فقد سال س عنه الخليل فقال هذا واجب وهو تنبيه كأنك قات أسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا قال ابن خروف قوله هذا واجب وقوله فكان كذا وكذا يريد أنهما ماضيان أه يعنى والنصب يستدعى تقدير ان وهو يستدعى الاستقبال ويدل على أن فتصبح ماض عطفه على أنزل الا تري ان المعنى أنزل فاصبحت وفسر الكلام بالسمع ليريك انه لا يتصل بالاستفهام لضعف حكم الاستفهام فيه وقد تكلم في الباب الخامس من المعنى على ذلك ولم يوضحه وقيل ان وجهه ان جواب الاستفهام ينمقد منه مع الاستفهام شرط وجزاء نحو ألم تسئل فتخبرك الرسوم ألا ترى أنك لو قلت ان سألت اخبرتك الرسوم صح وهذا لا يظهر في الآية لان سبب اصباح الارض مخضرة نزول المطر لارؤية نزواه وقيل لان هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الايجاب ومعنى وهو الايجاب فيجوز ان يراعى لفظه فينصب وان يراعى معناه فلا ينصب والاحسن في تقرير الجواب أن يقال النصب

يستدعى

يستدعي تقديران وهي: موزنة بالاستقبال والمراد خلافه بدليل قوله ألم تر
 سلمنا ان الاستقبال مراد لكن هذا الاستفهام ضعيف لدخوله على غير
 السبب سلمنا ان ذلك لا يؤثر لكن الاستفهام الذي له لفظ ومعنى يجوز
 فيه الرفع والنصب والرفع في الآية جاء على احد الجائزين وقد تكامنا على هذه
 الآية برسالة نظمنا فرائد ما قيل فيها (الرابع) اذا كان المنفى جملة فعلية فالامر
 ظاهر فان كانت اسمية فاكثر النحويين على أنه لا يجوز النصب لانها
 لا تدل على المصدر وذهب طائفة الى جوازه قال ابو حيان والصحيح الجواز
 بشرط ان يقوم مقام الفعل ظرف او مجرور او اسم فاعل او مفعول ليدل
 ذلك على المصدر المتوهم نحو ما انت عندنا فنكر ماك فان كان اسم لا دلالة
 فيه على المصدر نحو ما انت زيد فنكر ما لم يجرز النصب وتعين القطع والمطف
 وهو احسن لضعف العطف لعدم المشاكلة لمطف فعلية على اسمية
 (الخامس) ذهب بعضهم الى انه يجوز النصب بعد افعال الشك لان
 الفعل الغير المحقق قريب من النفي نحو حسبته شتمني فائب اليه قال ابو حيان
 والصحيح جوازه وبعضهم الى جوازه بعد جواب القسم لانه غير واجب
 وجوابه كجواب الشرط نحو اقسم ليقوم فيضرب زيدا قال ابو حيان ولم
 يسمع ذلك قوله (وستره حتم) جملة اسمية حال من فاعل نصب كما قال الشارح
 وقال ابن هشام جملة ابتدائية مترضة حالية (فان قلت) كيف يصح الحكم
 على الجملة بانها مترضة وانها حالية وهما حكمان متناقضان أحدهما يطاب
 للجملة وموضعها والاخر ينفيه عنها (قلت) الحكم مختلف الجهة لانا اذا قلنا
 ان لها موقعا فذلك باعتبار انها حالا واذا قلنا لا موضع لها فذلك باعتبار
 وقوعها في هذا المحل واعتراضها فيه وليس هذا بابعد من الحكم على
 الشيء الواحد بان له موضعين كالجار والمجرور في نحو زيد في الدار فانه في
 موضع نصب بالفعل المحذوف وفي موضع رفع من حيث هو قائم مقام
 الخبر وكلم لا المفرد في نحو لا رجل في الدار قوله (والواو كالفا) قال ابو حيان

ان تقضي فيرجع بعض الروح
 للجسد والارض كقول الشاعر
 يا ابن الكرام لا تدنوا
 فتبصر ما قد حدثوك فمرا
 كن سمعا والتحضيض كقول
 الشاعر هلا تموجين يا سلمى
 على دنف فتخمدني نار وجد
 كاديفنيه والتمنى كقوله تعالى
 ياليتني كنت معهم فافوز فوزا
 عظيما وكقول الشاعر ياليت
 ام خلود واعدت فوفت وودام
 لي واهما عمر فنصطحبا وقيدت
 الفاء المنتصب بعدها الفعل
 باضافتها الى جواب احترازا
 من الفاء التي لمجرد العطف
 كقوله ما تاتينا فتحدثنا
 بمعنى ما تاتينا فتحدثنا وما انت
 تحدثنا فلو قصد المتكلم معنى
 ما تاتينا تحدثنا او ما تاتينا فكيف
 تحدثنا ثبتت الجوابية وصح
 النصب ومعنى نصع خاص
 وشرت بذلك الى أن النفي
 الذي ليس نفيًا خالصًا لا جواب
 له منصوب نحو ما انت لا تاتينا

فتحدثنا وما نزال تأتينا فتحدثنا
وما قام فيا كل الاطامه ومنه
قول الشاعر * وما قام مناقم في
ندينا * فينطق الالباتي هي
اعرف * وكذلك بعد الطلب
فلو وقع وقع الفاء واو مقصود
بها المصاحبة نصب الفعل ايضاً
بعدها على نحو ما ينتصب بعد
الفاء فمن ذلك قول الشاعر
* لاته عن خلاق وتاتي مثله *
عار عليك اذا فعلت عظيم ومثله
قول الآخر في الامر * فقات
ادعى وادعوان انداء * لصوت
ان ينادي داعيان * ومثله قول
الآخر في النفي * ألم اك جاركم
وتكون بني * ويذكركم المودة
والاخاء * ومن النصب بعد واو
الجمع الواقعة بعد نفي قوله تعالى
أم حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما
يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين ومن النصب
بعدها في التمني قوله تعالى يا ليتنا
نرد ولا نكذب بآيات ربنا
ونكون من المؤمنين في

تسمية المنصوب بعد واو المعية جواباً لتسميحه قوله (ان تقدم مفهوم مع) احتراز
عن الماطفة والاستينافية وانما لم تجمل الجملة الفعلية عند ارادة المعية حالاً
حتى يجوز ان نصب كما جمعت التسمية حالاً لان المضارع المثبت اذا اقترن
بالواو لا يقع حالاً وما اوهمه مؤول * هذا وقال ابن هشام في الحواشي
قال ابنه ومن ثم قالوا اذا قلت لاتا كل السمك وتشرب اللبن جازاً الجزم على
التشريك في النفي والنصب على النفي عن الجميع والرفع على ذلك المعنى
ولكن على تقدير وانت تشرب اللبن قلت لا يتعين ما قاله في الاخير لانه
قدر الواو للحال فصار معنى الجملة مقارناً بل يحتمل هذا ويحتمل الاستيناف
فيكون اباحه الذي بعد الواو والنحاة كلهم اواكثرهم جزم بهذا وليس
بجيداه واستبعد في الباب الرابع من المعنى كلام الشارح لدخولها في اللفظ
على المضارع المثبت قال ثم هو مخالف لقولهم اذ جملوا لكل من اوجه
الاعراب وجهاً وقال شيخ الاسلام الانصاري ان ذلك وهم منشأ غفلته
عن ان ذلك يشار به للبعيد لا للقريب وبين اولا ان ذلك اشارة لما ذكره اولا
من بناء الفعل بعد الواو على مبتدأ محذوف قال فينبغي ابدال لكن في
كلام الشارح بقوله وهو قوله (وبعد غير النفي) انما اختص هذا بالطلب
لان الطلب لا يكون الا لغرض والغرض سبب فاذا ذكرت هذه الافعال
علم ان السبب والذي بعدها المسبب وهذه المسئلة ذكرها الناظم هنا
معتزلة بين مسائل ما تضر فيه ان ومحلهما باب عوامل الجزم وعذره قصد
الاختصار حتى لا يحتاج لذكر الطلب وان بداه جواب واو قال في باب عوامل
الجزم وبعد غير النفي الخ لكان أبعد شيء يستعمل بعد المسافة وانما حسن
هذا البيت هنا باعتبار تقدم ذكر الطلب والنفي واواخره ربما توهم جواز
ذلك في ياتيني زيد وأكرمته وان يدفع التوهم بقوله والجزاء قد قصد
قوله (ان تستط الفاء والجزاء قد قصد) (فان قلت) كيف جزم مع وجود
الفاء في قوله * فقلت له صوب ولا تجهدنه * فيدرك من اخري القطاة

فتزلق

فتزلق (قلت) أنشدهس ونص على أن يدرك انما هو عطف على النهي لا جواب له ولا لامر وهذا البيت يقوله عمرو بن عمار الطائي لغلامه وقد حمله على فرسه ليصيده ومني صوب خذالة صد في السير وأرقت بالفرس ولا تجهد وأخرى القطاة آخرها والقطاة مقعد الردف ويروي فيذكر أي يرمى بك يقال أذاره عن فرسه إذا رمى به قال س والنهي هاهنا مثله في لا أرينك هاهنا يعني لا تتعرض لأسباب تقتضي رؤيتي لك هنا وكذا البيت فاما قول حبيب بن أوس * ألا لا يمد الناس كفاً بسى * إلى مجتري نصر فيقطع من الزند * فجزم مع وجود الفاء فقييل أنه نصبه على الجواب وسكنه للضرورة كقول الراعي * أبت قضاة أن تعرف لك نسباً * وابنا نزار فأنتم بيضة البلد * وهو واحد ما قيل في بيت لبيد * تراكم كنة إذا لم أرضها * أو ترتبط بهض النفوس حماها * وقيل في هذا البيت أنه مرفوع سكن للضرورة واختار المعري أنه مجزوم بالمعطف وخالف من قال أن أو بمعنى حتى وأنه منصوب أو أنه مرفوع وكذا اختار في بيت حبيب المعطف ويروي فيقطع من زيد بالتشكير قوله (والجزء قد قصد) خرج مقصده به غير الجزء وهو الوصف نحو وليا برثني أو الاستيناف نحو لا تذهب به تغلب عليه أو الحال نحو ثم ذرهم في طغيانهم يعمهون ومما يحتمل الحال والقطع فاضرب لهم طريقاً الآية كما أن وليا برثني يحتمل الحال والوصفية (فإن قلت) فكيف جزم تخرج في قوله تعالى وأدخل يدك في جيبك تخرج يضاء والجزء غير مقصود لأنه لا يلزم من ادخالها خروجها (قلت) لهذا قدر ابن خروف وأدخل يدك في جيبك تدخل وأخرجها تخرج مثل قوله تعالى ومثل الذين كفروا كمثل الذئبة ينطق الآية قال س وانما المعنى ومثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناق والمعنوق به الذي لا يسمع إلا الدعاء وهذا الذي قاله ابن خروف تقدير ضعيف ولو نطق به لكان خائفاً وانما قدر ذلك لأنه رأى أنه لا يلزم من ادخالها خروجها وقد وقع بهذا في تقدير لا يفيد لأنه معلوم أنه أن ادخالها

قراءة حمزة وحفص قال ابن السراج الواو ينصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء واضمرت أن تكون الواو في هذا بمعنى مع فقط وهذا الذي صرح به ابن السراج قصدته بقولي والواو كالفا أن ترد مفهوم مع وقبلها طلب أو نفي نصع وقد ينصب الفعل بأن لا زمة إلا ضار بعد الفاء وليس قبلها طلب ولا نفي كقول الشاعر * سائر ك * منزلي لبني نعيم * والحق بالحجاز فاستريحنا * وإلى هذا اشرت بقولي وقد يجيء النصب قبل الفاء أن فعل كلام واجب بها قرن ثم بينت أن جواب غير النفي إذا خلا من الفاء وقصد الجزء جزم بما هو له جواب لأنه شبيه بالشرطي جواز وقوعه وعدم جواز وقوعه

بالنسبة الى علم الشخص المتكلم به بخلاف النفي فان الشخص المتكلم به محقق لعدم الوقوع بخلاف الشرط ولم يكن له جواب مجزوم وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لان مقدرة والصحيح انه لا حاجة الى تقدير لفظ ان بل تضمن لفظ الطلب معناها من عن تقدير لفظها كما هو من في اسماء الشرط نحو من ياتي اكره وهذا مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى ولا يجمل للنهي جواب مجزوم الا اذا صح المعنى بتقدير دخول ان على لا نحو ولا تفعل الشريك خيراً لك بخلاف قولك لا تفعل الشريك شراً لك فان الجزم فيه ممتنع لعدم صحة المعنى بقولك ان لا تفعل الشريك شراً لك فالنهي هنا جواب مجزوم لان المعنى يصح بقولك ان لا تفعل الشريك خيراً لك بخلاف قولك لا تفعل الشريك شراً لك وقد تدخل وله ان يقدره تقديراً يفيد وهو ادخلها تدخل كما هي واخرجهما تخرج بيضاء ويقال له لا يلزم في الشرط وجوابه ان يكون اللزوم بينهما ضرورياً بالفضل واذا قيل ان جاء زيد اكرمه فهذا لازم بالوضع وليس بالضرورة الا كرام لازم للمجيء بل بوضع المتكلم والموضوع هنا ان الادخال سبب في خروجها بيضاء بتقدير الله تعالى الا ترى انه لا يلزم أيضاً من اخراجها ان تخرج بيضاء لزوماً ضرورياً الا بضرورة صدق الواعد فان قال لم ارد هذا وانما اردت انها لا تخرج الا حيث تخرج قيل هذا من المعلوم الذي لا يجوز التنصيص عليه فالتقابل ان جاء زيد اكرمه لو تخرج من جميع العوائق التي قد تمنعه من الوفاء بالا كرام لا يستبرد ولم ينف بتعديدها (تنبيهات) (الاول) يستثنى من الطلب التمني بلوكما قال ابن هشام قال السفاسقي في اعرابه قال واظنه من كلام أبي حيان لم يستثن النحويون الا النفي وينبغي ان يستثنى أيضاً لو التي للتمني في نحو فلو ان لنا كرة فنكون ووجهه ان اشراها التمني طار عليها فلذلك لم يسمع الجزم بعدها واول قول اذا جاز النصب بعدها فينبغي جواز الجزم بل هو اولي كما يعرف من قول الناظم والامر ان كان بغير افعول الخ (الثاني) جزم ما مفعولاً لا اعتماداً جملة اعتمد جزم ما دليل على جواب الشرط المؤخر وبمد ظرف لا اعتماداً وقوله والجزاء قد قصد حال من الفاء رابطها الواو وفي البيت حذف الجواب حيث جعل الشرط مضارع وهو خاص بالضرورة (الثالث) اهتم الجازم للخلاف فيه قيل مقدر ثم قيل شرط قاله اكثر المتأخرين وقيل لام مقدرة قاله ابن عصفور وقيل لا تقدير ثم اختلفوا فقال س والخليل وابن سمالك وخروف الطلب لتضمنه معنى الشرط وكون الشرط لا بدله من جواب انما هو في التحقيق لا التقدير كما هنا وقال الفارسي والسيرافي الطب لنيابته عن الشرط المحذوف وبيان الادلة وما فيها مبسوط في الشروح قوله (وشرط جزم) الخ اعلم ان الفعل المضارع بعد الطلب انما يجزم اذا قدر مثل الظاهر شرطاً

وصح المعنى تقول في اكرمني اكرمك ولا تفعل يكن خيراً واين يبتك
 ازرك التقدير اكرمني فان تكرمني اكرمك ولا تفعل فان لا تفعل يكن
 خيراً واين يبتك فانك ان تكرر فيه ازرك هذا مذهب الجمهور واما الكسائي
 فانه يقدر مطلقاً ما يصح به المعنى ويصح التركيب فلهذا في صورة النفي
 مطلقاً عندنا لا يجوز لفساد المعنى لانك اذا قدرت ما تاتينا فان لم تاتينا تحدثنا
 كان باطلاً وكذا في بعض صور النهي نحو لا تكفر تدخل النار ولا تدن من
 الاسد يا كلك فمنع هاتين الصورتين وهو يحيزها ولوقات لا تدن
 من الاسد تسلم ولا تكفر تدخل الجنة صح عند الجميع وحيث امتنع الجزم
 وجب الرفع اما على الصفة أو الحال أو الاستيناف فاما لا يقرب مسجداً
 يؤذنا فيؤذنا بدل واما لا تشرف يصبك سهم فكذلك على انه من باب
 ولا تموتن الا وانتم مسلمون وقال ابن عصفور وكأنه خفي عليه ذلك انه من
 تسكين المرفوع الذي لا يجوز الا في الضرورة أو قليل من الكلام نحو فاليوم
 اشرب اه كلامه واما لا ترجموا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض
 فيضرب مدغم واجاز ابن أبي الربيع في شرح الايضاح كونه بدلاً من ترجموا
 وهو انما يصح على بدل الغلط وهو غير ملتفت اليه ولا معتبر ويسوغ فيه عندي
 ان يكون مفعولاً ثانياً لقوله ترجموا ويكون النهي واقعاً على كل منهما
 والخبر يتعدد فكذا ما اصله الخبر ومن ثم تقول حسبت الرمان حلوا
 حامضاً (فان قلت) فهل يجوز ان يكون حالا من الضمير في ترجموا
 (قلت) اياك ان تعتقد ذلك فانه خطأ لان النهي عن الرجوع الى الكفر
 ليس مقيداً بحال ولا صفة فاعرفه قوله (ان تضع) أي صحة أن تضع قوله
 (قبل لا) أي النافية وقيل ناهية فعلى الاول تقول يجب الرفع في لا تدن من
 الاسد يا كلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وعلى الثاني تقول لان
 الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو قوله (ان كان بغير أفعال) بان كان
 بالجملة الخبرية أو باسم الفعل وفي شمول أفعال لنحو التمني والترجي نظر الا ان

أجاز الكسائي الجزم في جواب
 ما لا يصح فيه دخول ان على لا
 وقال يكتبني بتقدير دخول ان
 على الفعل دون لا ويضد ما ذهب
 اليه رواية من روي من أكل من
 هذه الشجرة فلا يقرب مسجداً
 يؤذينا بريح الشوم ويؤذينا
 بثبوت الياء أشهر والى ما ذهب
 الكسائي أشرت بقولي وجاز
 عند الكسائي نحو لا تضع تضم
 فان جزم بعد لا جزم يؤذنا بعد
 لا يقرب مسجداً والجيد تضام
 ويؤذينا بالرفع ومما انفرد
 الكسائي بجوازه النصب بعد
 الفاء المحاب بها اسم أمر نحوه
 فتفضل وانفرد أيضاً بجواز
 نصب ما بعد الفاء المحاب بها خبر
 بمعنى الأمر نحو حسبك حديث
 لينام الناس فهذه المسائل الثلاث
 لا يحيزها غير الكسائي واما
 الجزم عند التعري من الفاء فجاز
 باجماع وكذا جزم جواب الخبر
 الذي بمعنى الأمر كقوله تعالى
 تومنون بالله ورَسُولَهُ وتجاهدون

في سبيل الله باموالكم وانفسكم
 ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون
 يغفر لكم ذنوبكم لان المعنى
 آمنوا واجاهدوا ومنه قول بمض
 العرب اتق الله امرؤا وفعل خير
 يشب عليه لان المعنى ليتق الله
 وليفعل والحق الفراء الرجاء
 بالتمني فجعل له جوابا منصوبا
 وبقوله اقول لثبوت ذلك سماعا
 ومنه قراءة حفص عن عاصم
 لعلي ابلغ الاسباب اسباب
 السماوات فاطلع الى اله موسى
 ومنه قول الراجز على صروف
 الدهر اودولاتها يدلنا اللمة
 من لمتها فتستريح النفس من
 زفرتها وأجاز الكوفيون
 الاستفهام بامل وايلاء ما اتصل
 بها جوابا منصوبا نحو املك
 تستمني فاقدم اليك ثم أشرت
 الى اجراء التقليل مجرى النفي في
 ايلائه جوابا منصوبا فيقال قلما
 تاتينا فتحدثنا كما يقال ما تاتينا
 فتحدثنا فجواز هذا وأمثاله
 متفق عليه وزاد الكوفيون
 يريد أفعل وما الحق به أو أراد به ما دل على الطلب المحض قوله (فلا تنصب)
 جوابه مع الفاء أو الواو والاقتصار على الفاء قصور وإن كان تسمية المنصوب
 جوابا حقيقة إنما هو مما لان الحكم المذكور عام عندهم كما لا يخفى قوله
 (وجزمه اقبالا) قيل الفرق أن النصب إنما هو باضمار أن والفاء عاطفة على
 مصدر متوهم ونحوها لا يدل على مصدر لأنها غير مشتقة
 بخلاف الجزم لعدم مقتضى السبك قال الشهاب يرد عليه أنه قد يختلف في
 الجملة الخبرية لان الافعال فيها تدل على المصدر ولم يجزوا النصب بعدها
 قوله (بعد الفاء) قيد بها اقتصار على المسوع واذا قال أبو حيان ولا احفظ
 النصب جاء بعد الواو أو بعد العرض والتحضيض والدعاء والرجاء فينبغي
 ان لا يقدم على ذلك الالهام قوله (في الرجا نصب) هذا مذهب الفراء
 واستدل بقراءة لعلي ابلغ الاسباب فاطلع واجيب باحتمال العطف على المعنى
 لانه كثر اقتران خبر لعلي بان فالعنى لعلي ان ابلغ وباحتمال النصب في جواب
 الامر في ابن لي وباحتمال العطف على اسم خالص من التاويل بالفعل وهو
 الاسباب والجواب الاول يجب في فتنته الذكرى (فان قلت) لم أفر الكلام
 علي الرجاء ولم اخره الى هنا (قلت) اما الاول فاهتماما بشأنه ليكون البصريين
 خالفوا فيه ولو اقتصر على عموم قوله السابق أو طلب اتوهم توها قويا انه
 غير مراد له موافقة للبصريين سيما وهم مقدمون غالبا وأما الثاني فلان
 جميع ما ذكره فروع لماعدي الترجي من الطاب فناسب أن يكون الاعتناء
 به بعد الفراغ من جميع تعلقات غيره من أنواع الطاب ولان تلك الفروع
 والاحكام ثابتة للترجي في تأخيرها عنها ثم تشبيهه بالتمني ذكر لتلك الاحكام
 والفروع بالنسبة اليه على الاستقلال وذلك مناسب للاعتناء به ولو قدمه
 لكانت تلك الاحكام والفروع مذكورة بالنسبة اليه مع غيره فيفوت
 الاعتناء لانه لو اولاه قوله وبعد فاجواب نفي البيت ثم ذكر الاحكام كانت
 مذكورة للجميع فلم تكن بالنسبة اليه مذكورة على الاستقلال والافراد

فينوت الاعتناء في مقامه (فان قلت) من أين يستفاد من التشبيه بالتمني ثبوت تلك الاحكام والفروع (قلت) التشبيه بالتمني في شروط النصب يشعر بما يتبع ذلك فتديره وقيل انما اخر الكلام على الترجي تنبيهاً على انه ليس مثل ما تقدم للاتفاق على المتقدم والخلاف فيه ولانه لو ذكره أولاً ثم قال انه يجوز الجزم عند سقوط الفاء دخل في ذلك ولعل حكمه ليس كذلك اهـ وفيه انهم نصوا على ان حكمه في هذه المسئلة كذلك فقد سمع الجزم بعده عند سقوط الفاء قال * لعل التفاتاً منك نحو ي ميسر * يمل منك بعد العسر عطفك للميسر * قال أبو حيان وهو يدل لصحة النصب بعده وفيه نظر لانه لا يلزم من الجزم عند سقوط الفاء النصب معها بدليل النصب بعد الطلب باسم الفعل ولفظ الخبر كما تقدم قوله (وان علي اسم) احترازاً عن العطف على فعل كقوله تعالى يريد الله أن يبين لكم ويهديكم فأن يهديكم منصوب بالعطف على ما قبله لا باضمار ان قال الرازي ولم يقل علي مصدر كما قال بعضهم ليشمل علي المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن الى لهلك اهـ وفي شرح الفارسي يشترط في الاسم الخالص ان يكون مصدراً اذ لا يعطف الفعل الاعلى ما يشبه الفعل كما سبق في آخر العطف فلا تقول يعجبني زيد ويكتب عمرو بنصب الفعل عطفاً على زيد وان كان اسماً خالصاً لانه غير مصدر اهـ وفيه نظر لان الذي سبق في آخر العطف اذا كان الفعل المعطوف على المؤول بالاسم وما هنا مؤول والمصدر لا يشبه الفعل لانه جامد وانما ذلك اسم الفاعل واسم المفعول كما تقرر في ذلك الموضع فتدبر قوله (خالص) أي من التاويل بالفعل احترازاً من الاسم الذي فيه تاويل الفعل نحو والطائر فيغضب زيد الذباب فلا يمكن فيه النصب كما قال الشارح وكان وجه الاحتراز عنه انه لما اطلب المحل للفعل لم يناسب العطف عليه بالنصب لان ان تخرج الفعل الى الاسم قال الشهاب في حواشي الاشمونى وبه يندفع قوله في حواشي الشارح هـ لا يمكن

اجراء التشبيه مجرى النفي نحو
كانك أمير فنعطيك لان المعنى
ما انت أمير فنعطيك وكذلك
اجروا الحصر بانما كقولهم انما
هي صدمة من الاسد فتعظم
ظهره وعليه قراءة ابن عامر
فانما يقول له كن فيكون ثم
اشرت الى ان غيراً قد يفيد نفياً
فيكون لها جواب منصوب
كالنفي الصريح فيقال غير قائم
الزيدان فتكررها اشارة الى ذلك
ابن السراج قال ولا يجوز هذا
عندي قلت وهو عندي جائز
والله اعلم وحكي الفراء عن العرب
في المضارع المنفى الجزم والرفع
اذا حسن تقدير كى قبله وانهم
يقولون ربطت الفرس لاينفات
وواقت المبدل لايفر ولا يفر ر قال
وانما جزم لان تاويله ان لم اربطه
يفر فجزم على التاويل قال
وانشدني بعض بني عقيل * وحتى
رأينا احسن الفعل بيننا *
مسا كنة لا يقرب الشر قارب *
وقال آخر * لو كنت اذا جئتنا

حاولت * رديتنا ما شيئا لا يعرف
 الفرس * بجزم يقرب ويعرف
 ورفعها والي مثل هذا اشترت
 بقولي والجزم والرفع روي تاولا
 ان كان ما قبل به مملالا ثم بينت
 انتصاب الفعل المعطوف على
 اسم صريح بان مضمرة جائزة
 الاظهار كقول الشاعر

* للبس عبائة وقرع - نى *
 احب الي من لبس الشفوف *
 اراد لبس عبادة وان تقرر عيني
 خذف ان وابق عملها دليلا عليها
 ولو استقام الوزن بالاظهار
 لكان اقبس وليست الواو
 مخصوصة بهذا بل هو جائز مع
 او والفاء وثم فثال ذلك مع او
 قراءة السبعة الانافعا او يرسل
 رسولا فيوحى بنصب يرسل
 عطفًا على وحيًا أو الاصل أو
 ان يرسل ومثال ذلك مع الفاء
 قول الشاعر وهو رجل من طيء
 * لولا توقع معتر فارضيه ما *
 كنت أوثر اربا على ترب *
 ومثال ذلك مع ثم قول الشاعر

النصب وتجعل ان والفعل في تاويل مصدر متأول من اسم الفاعل
 فانه كالفعل في دلالة على الحدث وقد تقدم ان الفعل يتأول منه المصدر
 معمول لا يكون محذوف والتقدير هنا الذي يكون منه طير ان فيغضب زيد
 الذباب فليتأمل وقال ابن هشام انه لم ير نظير ما قاله لغيره وانه غير مستقيم
 لان المانع انما هو ان المعنى فاسد الا ترى انه لو نصب الطائر بغضب ويكون
 غضب على هذا صلة للالف واللام وهذا مما لا سبيل اليه والذي يحتز
 عن هذا نظير من يقول لا يجوز في نحو يقوم زيد ويقعد ان تنصب يقعد
 بالعطف على زيد ونحن نعلم ان ذلك لا يجوز من حيث المعنى لان التقدير
 ح يقوم زيد وقعود وقد ظهر ان المنع ليس لكون الاسم السابق في
 تاويل الفعل بل لكون العطف ممتنعا من حيث المعنى ولا يحتاج النجاة
 ان ينصوا على هذا كما لا يحتاجون ان ينصوا على امتناع يموت زيد والحجر
 لان امتناع ذلك مركوز في طبع كل أحد لا يختص به عاقل عن عاقل
 قال وانما معنى كلام الناظم ان العطف في هذه المسئلة ليس على الاسم
 المتخيل من معنى الكلام كما في ما تأيننا فحدثنا وانما هو على الاسم الصريح
 فتصد ان يعلم ان هذه المسئلة تخالف ما قبلها فافهمه ولا تتخذ التقليد
 مركبا فيكبروا بك كما بالضم فاء قد كبا اه وقد ذكر المرادي الاحتراز
 عما قاله الشارح وعن هذا وكذا الشاطبي قال لان المصدر فيه غير خالص
 بل هو مقدر تقديرًا معنويا قوله (نصبه ان) قال ابن هشام ظاهره الوجوب
 ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل والجواب انه ح مستأنف
 لا معطوف على الاسم اه ويلزمه ان تكون أو الاستيناف قوله (ثابتًا)
 قدمه لانه أشهر قال في شرح العمدة والاظهار في هذا أكثر وأشهر
 * (تنبيهات) * (الاول) من العطف على الاسم الخالص قوله لما رأيت
 أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأسهد الهيجاء لان أصل لما ان ما وأدغم
 وأسهد عطف على القتال لا على ادع لانه تناقض لكون ادع القتال

واشهد

وأشهد الهيجاء لا يجتمعان (الثاني) ربما جاء العطف المذكور مع الاسم غير الخالص قرئ شاذاً ثم بحمله خطأ وخرجه أبو البقاء وغيره على النصب بأن مضمرة وعطفها على أن الله من قوله سبحانه في صدر الآية أن الله أنزل من السماء ماء والتقدير ألم تر أنزل الله الماء ثم جعله آياه وقال في شرح التسهيل في قوله سرينا اليهم في جموع كأنها جبال شروري لو زمان فتتهدا يجوز نصبه في جواب لو لما تضمنته من معنى التمني وذلك لأن الأصل نود لو زمان حذف نود واستغنى عنه بلو فصارت شبهة بليت في الاستغناء بها عن فعل التمني ووضعها ووضعها والاستغناء بها عنه لا أن لو تضمنت معنى ليت كما اقتضاه كلام أبي على والألا لا تمنع الجمع بينها وبين التمني كما يمنع ذلك في ليت ويجوز نصبه بأن مضمرة معطوفاً هو وإياها على لو زمان لأنه في معنى تمنى أن زمان على حد وليس عباء وتضر عيني اه نهذا اسم ليس بصريح ولا يخالف ذلك كلامه خلافاً لابن هشام لأن كلامه هنا في الكثير المطرد قوله (وشذ حذف أن ونصب في سوى مامر) وفي سوى ما يأتي من قوله والفعل من بعد الجزأ أن يقترن اليتين كما بيناه فيما سلف ومن الحذف في سوى ذلك قولهم خذ الالص قبل ياخذك والأصل أن ياخذك ومن ذلك قول المتنبي * بيضاء يمنعهما تكلم ذلها * تيهها ويمنعهما الحياء تيمسا * وافهم أن حذف أن وعدم النصب ليس شاذاً كقوله تعالى ومن آياته يريكم البرق وقوله * يا حاديين غيرها واحسبني * اوجد ميتاً قبيل افقدها

عوامل الجزم — الجزم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من القول حركة أو حرفاً أو علم أنهم قالوا انما عملت هذه الكلمات الجزم لأنه لما كان ما بعدهم بمعنى الماضي والماضي مبني أعطى حالة تناسب البناء وهو السكون وهذا التعليل غير شامل بل هو مقصور على لم ولما وقال الفراء انما عملت لم الجزم وإن النصب لقولهم الا تراها انما غيرت المعنى الذي يقتضيه اللفظ وإن لم تغير وضعه فاعطيت اقوي اعراب الفعل

* أنى وقتلي سايكأتم اعقله *

كاله وريضرب لما عافت البقر *

ارادتم ان اعقله خذف ان وابقى عملها فهذا وامثاله جائز لكثرة نظائره واما بقاء النصب بعد حذف ان في غير ذلك فضعيف قليل ولا يقبل منه الا ما نقله عدل ولا يقاس عليه ومما نقل فقبل قول بعض العرب خذ الالص قبل ياخذك وقول الشاعر انشده سيديويه * فلم ار مثلاً حباسة واحد * ونهنت نفسي بعد ما كدت افعله * قال سيديويه اراد بعد ما كدت ان افعله

باب عوامل الجزم

(بلا وباللام اجز من في الطلب *

كلا توادخو ليمذر من غبي)

(واللام قد تسكن بعد الفاء ثم *

والواو نحو من يكارم فليدم)

(وقل ماتجى في الخطاب *

مع فاعل نحو لتعرف ما بي)

(وقل ان يجزم ذى اللام ولا *

أفعل أو نفعل والسلام اعتلا)

(وحذف هذا اللام بعد قل كثر *

وبعد قول غير أمر قد ندر) وهو الجزم وان اخا الرفع وهو النصب لان عامله كمامله اذ لم يغير اللفظ (ودون قول في اضطرار حذف) وقال أبو سعيد السيرافي ان أن اصل الجوازم وعمل الجوازم لانه لما طال مقتضاها اقتضى التماس تخفيفه والجزم اسقاط فما اليقه به ثم حمل عليها لم لان كلا منهما ينقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال ولم الى الماضي وكذلك لما ولا م الامر جزممت لان امر المخاطب موقوف الاخر فعمل لفظ العرب كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت عليها لافي النهي من حيث كانت ضداً لها اه وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء لانه قد أنكر على ابن الخياط مثل هذا كذا في حواشي الحفيد ولا يخفى أن الذي تقرر في تقسيم الحرف الى مختص ومشارك وأن ما اختص بقييل حقه ان يعمل العمل الخاص يقتضي أن عمل الجوازم الجزم في الفعل لا اختصاصها به وسياتي في كلام جده ابن هشام ما يدل لذلك وقول السيرافي طال مقتضاها أي وهو الشرط والجزاء بخلاف لم فاتها لا تقتضي جملتين وسكت عن بقية ادوات الشرط واعلم لانها ضمنت معنى ان توسعاً للطرق ولا فائدة مانيتها المقصودة من الزمان وغيره عند الحاجة لبيان ذلك فالحقت بها قوله (بالا ولا م) الخ قال ابن هشام انما علمت هذه الاربعة لا اختصاصها وكونها ليست كالجزم وانما كان عملها الجزم لانها ادخلت لمان لا تليق الا بالافعال وهي الامر والنهي والطلب الى معنى المضى فاستحقت ان تعمل عملاً يخص الافعال وهو الجزم اه وهذا هو الظاهر في تعليل عملها الجزم لا ما نقله حفيده كما مر وعلى قياس كلامه وانما علمت بقية الادوات الجزم لانها التعليل وانما يليق بالافعال اما ان فباصل الوضع وأما الباقي فلتضمنه ذلك قوله (طالباً) قال الحفيد وكذا لو خرجت لغير الطلب كالتى يراد بها وبمضمونها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد الآية او التهديد نحو من شاء فليكفراه قال الشهاب فيشكل تقييد المتن بقوله طالباً اه وقد يقال لا اشكال لان معنى طالباً آتياً بما يدل على الطلب وضماً وان استعمل في غيره

تنبيهان

* (تبيينان) * (الاول) قال ابن هشام في نظم الكافية * وقل ان تصحب
 ذى اللام ولا * افعل او نفعل واللام اعتلا * فاقتضي أن جزم فعل المتكلم
 باللام قليل سواء كان للمتكلم وحده اوله ولغيره وابنه قد صرح بكثرة
 جزمها فعل المتكلم وفهم من كلامه ايضا ان دخول لا على فعل المتكلم دون
 دخول اللام عليه بقوله أو اللام اعتلا وهذا هو الذي غاطه توم أنه كثير
 مطلقا وانما هو كثير بالنسبة الى دخول لا واستغنوا في امر المخاطب بافعل
 عن ليفعل وربما استغنوا في الغائب نحو تفد نفسك اه وتفصيل المسئلة
 مشهور لا تطيل به (الثاني) الصحيح أن حذف اللام مختص بالشعر
 مطلقا خلا للتفصيل الذي ذكره الناظم في شرح الكافية ونقله الاشموني
 قوله (في الفعل) أي الواحد بدليل قوله الاتي فعاين يقتضين والمراد أن
 هذه لا تجزم الا فعلا واحدا حيث لا تسمية قوله (يلم) فاما لم نشرح بالنصب
 فقليل بمضهم ينصب بها وقيل اصله التوكيد بالنون الخفيفة وحذفت
 والاول لم يثبت لغة والثاني انما ثبت في غير الضرورة قبل الساكن * واما
 عجبت لمولود وليس له أب * وذوي ولد لم يلده ابوان فنزل يلد منزلة علم
 فاسكن الوسط فالتقي ساكنان فخركت بحركة الياء ثانيهما لان الاول كان
 قد رجع عن تحريكه فلم يعد اليه واما ان لم يوفون بالجاء فقال في شرح التسهيل
 ان لم يلغى حملا على لا وفي شرح الكافية حملا على ما وهو احسن لان ما
 تنفي الماضي بخلاف لا وصرح في شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم قوله
 (ولما) لا حاجة لقول الشارح اختها احترازا عن الحينية والتي بمعنى الا
 لانه لا يحفظ دخولها على المضارع اصلا والكلام على ما يشترك فيه
 لم ولما وما ينفرد كل به مشهور وقد ذكرنا ما يتعلق به في حاشية
 الفاكي هذا وكون لم ولما لقلب المضارع ماضيا وتقيه مذهب البرد
 فانهما عنده يصرفان معني المضارع الى الماضي دون لفظه وان الاصل
 يفعل فدخلا عليه وصرفتا معناه الى الماضي وبقى اللفظ على ما كان عليه

ويوم به لام الامر نحو لينفق ذو سعة
 من سمته ولام الدعاء نحو
 ليقض علينا ربك بخلاف ان يقال
 لام الامر ولا في النهي فان الدعاء
 لا يدخل في ذلك ومن ورود
 الدعاء مجزوما باللام قول ابن أبي
 طالب يارب اما تخرجن طالبي *
 في منقب من تلکم المناقب
 فليكن المغلوب غير الغالب *
 وليكن المسلوب غير السالب
 واللام الطلب الاصاله في السكون
 من وجهين احدهما مشترك فيه
 وهو كون السكون متقدما على
 الحركة اذ هي زيادة والاصل عدمها
 والثاني خاص وهو ان يكون
 لفظها مشا كلالا لعملها كما فعل
 باء الجر لئلا ينع من سكونها
 الابتداء بها فكسرت وبقى
 للتصديق بالسكون فاذا دخل
 عليه واو وفاء رجع غالبا الى
 السكون ليو من دوام تنويع
 الاصل وليس التسكين حملا
 على عين فعل كما زعم الاكثرون
 ولان ذلك اجراء منفصل مجزا

متصل ومثله لا يكاد يوجد مسم
قائمه الا في اضطرار وتسكين
هذه الالام بمد الواو والفاء
اكثر من تحريكها ولذلك اجمع
القراء على التسكين فيما سوي
وليوفوا نذرهم وليطوفوا
وليتمتعوا بما ولي واوا وفاء
كقوله تعالى فليستجيبوا لي
وليؤمنوا بي وكقوله تعالى
فليكتب وليمل الذي عليه الحق
وليتق الله ربه وكقوله تعالى
فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا
أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا
من ورائكم وثلاث طائفة اخري
لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا
وكقوله تعالى وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية ضعفا
خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا
قولا سديدا وأيضا لو كان
تسكين هذه الالام غير سبب
يخصها لشاركتها فيه دون
شدوذ لام كي الواقعة بمد فاء
او واو ويقل دخول هذه الالام
على فعل فاعل مخاطب استغناء

ومذهب من ان لم ولما يصرفان لفظ الماضي الى المضارع دون معناه لانه
جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل قال أبو حيان قال اصحابنا والمصحيح مذهب
من بدليل انك اذا ناقضت من أوجب قيام زيد فتال قام زيد قلت لم بقم زيد
وان قال قد قام قلت لم اقيم بقي انه لا يرد علي قولهم يجوز انقطاع نفي منفي لم ان
من الواضع ما لا يكون نفي لم فيه منقطع بل يجب اتصاله نحو لم يزل ولم يبرح
ولم يثبتك لان وجوب الاتصال ليس لاجل النفي بل لاجل ان النفي
هذه الافعال اولان المقصود ان هذا الحكم ثابت لها في الجملة قوله (واجزم
بان) قال الناظم قد تهمل حملا على لو كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك
وتبعه في المعنى في بحث التعارض ونازعه أبو حيان من جهة اثبات الاحكام
النحوية بالا حاديث والكلام في ذلك مشهور قوله (ومن وما) قال الاشموني
تبعا للمرادي من لتعميم أولي العلم وما لتعميم ما تدل عليه وهي موصولة وكلتاها
مبهمة في ازمان الربط قال الشهاب قوله وهي موصولة لعله حال من فاعل
تدل أي لتعميم مدلولها في حال الموصولية وليس استينافا حتى يفيد ان
الشرطية موصولة قوله (متي) قال الناظم قد تهمل حملا على اذا وتبعه في
المعنى في التعارض ونازعه أبو حيان بمثل ما مر قوله (وحرف اذا ما) استدل
س علي حرفيتها بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء الواحد فبطلت
دالاتها على معناها الاول بالتركيب وصارت حرفا ونظير ذلك انهم حين
ركبوا حب مع ذاقوا الواحدا زيد بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا
جزء كلمة وصارت حبذا كلها فعلا بالتركيب وخرجت عن اصل وضمها
بالكلية قوله (وباقى الادوات) اسما عدا مهابتها اتفاقا واما ما فعلي الاصح وبقي
هنا الادوات اختلف في جزمها والكلام عليها وعلى اعراب اسماء الشرط مفصل
في الشروح وفي المعنى فانني عن الاطالة به قوله (فما ين يقتضين) قال ابن
هشام يجوز ان تأتي الاسمية في مكان الجواب فلم يلزم كون جملة الجواب
فعلية (فان قلت) وكذا ينبغي ان لا يمتنع ذلك في جملة الشرط وان يكون

في نحو وان احد من الشر كين استجارك علي الظاهر (قلت)
 اذا لم يحز ذلك فيما تباعد عن الادوات وهي جملة الجواب الا برابط
 علمنا انها لا ترتبط بها نفسها فان تأكد الربط وحصل بالاقتزان
 بالادوات فلم يحتاج لمؤكد ورباط ولا كذلك الجواب قوله (يتلوا
 الجزء) أي يتلوه أي تبعه الجزء وافهم ان الجزء لا يتقدم وان تقدم
 على ادوات شرط شبهه به فهو دليل عليه وليس اياه عند البصريين
 ويجب رفع المتقدم ح ومذهب البصريين ان معمول الجواب لا يتقدم
 الا ان كان الجواب مرفوعا نحو خيراً ان اتيتني تصيب وسوغ ذلك انه
 ليس جواباً حقيقة بل في نية التقديم والجواب محذوف * (تنبيهان) *
 (الاول) التسمية بالجواب والجزء حقيقة اصطلاحية وما قيل من انها
 مجاز فباعبار اللغة لان الجزء الفعل المرتب على آخر ثواباً أو عقاباً لكن
 لما كان الفعل هنامتوقفاً على آخر أشبه الجزء فاطلق اسمه علي وجه الاستعارة
 التصريحية لما لزم عن الاول صار كالجواب الاتي بعد كلام السائل فاطلق اسمه
 عليه (الثاني) شرط الجواب الافادة بخبر المبتدأ فلا يجوز ان يقيم زيد ثم فانه دخله
 معني يخرج به الى الافادة جازم نحو وان لم تطمئن فقد عصيتني أريد به التنبيه على العقاب
 كانه قيل وجب عليك ما يجب علي الماضي ومنه فمن كانت هجرته الي الله
 ورسوله فهجرته الي الله ورسوله لانه أقيم فيه السبب مقام المسبب لاشتراك
 المسبب فقد استحق الثواب العظيم المستقر لله هاجر بن أو الي في جملة
 الشرط بمعنى اللام كما في من انصاري الي الله ويؤيده ان في بعض الروايات
 ومن كانت هجرته لدنيا وفي الجزء علي معناها الوضعي والمعنى من هاجر لله
 ورسوله أي لا تباع أمرهما وابتغاء مرضاتهما فقد هاجر اليهما حقيقة وان
 كان بحسب الظاهر منتقلاً الي الدنيا وبالعكس والحاصل ان المهاجر له هو
 المهاجر اليه حقيقة والتميز بالي في الاول للمشاكل والهجرة وان كانت في
 الاصل الانتقال من مكان الى مكان لكن كثيراً ما يستعمل في الاشخاص

بصيغة أفعل والكثير دخولها
 علي فعل ما لم يسم فاعله مطلقاً
 نحو تمن بحاجتي وابره زيد
 علينا ومن دخولها علي فعل فاعل
 مخاطب مع قلته قراءة عمار وابي
 وأنس رضي الله عنهم فبذلك
 فليفرحوا وقوله صلي الله عليه
 وسلم لتأخذوا مضافكم ومن
 دخولها علي المضارع المسند
 الي المتكلم قوله تعالي ولنحمل
 خطاياكم وقوله عليه السلام
 قوموا فلاصل بكم وقد
 تسكن هذه اللام بعد ثم نحو
 ثم ليقتضوا نفقهم وهي قراءة
 قبل وأبي عمرو وابن عامر
 وورش ومن دخول لا المنهى
 بها علي فعل المتكلم قول الشاعر
 * اذا ما خرجنا من ذي مشق
 فلا يمد بها ابداً من دام فيها
 الجراخ * ومنه قول الآخر
 * لا اعرفن رب رباحور امدامها
 * مردفات علي احناء او كاري
 والي دخول لام الامر
 ولا في النهي علي فعل المتكلم

بقلة اشترت بقولي وقيل ان تجزم ذي اللام ولا افعل أو تفعل ثم قلت واللام اعتلا أي دخول اللام على أفعل وتفعل أكثر من دخول لا عليها ثم اشترت الى حذف لام الامر وبقاء عمله وهو على ثلاثة اضرب كثير مطرد وقليل جائز في الاختيار وقليل مخصوص بالاضطرار فالكثير المطرد الحذف بعد امر بقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة أي يقيموا! حذف اللام لانه بعد قل وليس بصحيح قول من قال ان أصله قل لهم فان قل لهم يقيموا الصلاة لان تقدير ذلك يلزم منه الاتخاف أحد من المقول لهم عن الطاعة والواقع بخلاف ذلك فوجب ابطال ما افضي اليه وان كان قول الاكثر والقليل الجائز في الاختيار الحذف بعد قول غير امر كقول الراجز * قلت ابواب لديه دارها * تيدن فاني والاعيان وفي الحديث المهاجر من هجر ما نهى الله عنه وذلك في حقه تعالى مجاز ومن هنا رد المغني في بحث اذا قول أبي البقاء ان اذا في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ان الجواب محذوف مدلول عليه بذلك لانه اشارة الى النقر لانه مود الى اتحاد الشرط والجزاء قال وانما الجيد ان يقال انه مدلول عليه بمسير أي عسير الامر * (تنبيهه) * تر دان ولو للوصل كما في زيد وان اكثر ماله بخيل واطلب العلم ولو بالصين وهل تحتاجان حينئذ للجزاء ظاهر كلام السمعاني احوال تقييد المنسوب لشرط الاحتياج وانه لا يذكر لكن كلامه خاص بان وعبارته في المختصر تشعر بعدم الاحتياج بل ان ان في مثل ذلك غير شرطية لانه قال وقد تستعمل ان مجرد الوصل والربط فقط واه مجرد يشعر بانها غير شرطية وقال في بحث المساوات في الباب الثامن على انه قد صرح كثير من النحاة ان مثل هذا الشرط يعني قوله وان خلت ان المنايا عنك واسع لا يحتاج الى الجزاء وقال في آخر الباب السابع في الترتيق عند الكلام على الجملة الشرطية حالا وان الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان صدر الشرط المذكور أولى بال لزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالمعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شتني واطلب العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشف الى انها للحال والامام فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبري انها للمطف على محذوف كما هو ضد الشرط المذكور أي اكرمه ان لم يشتمني وان شتني واطلب العلم لولم يكن بالصين ولو كان بالصين اه المقصود منه وهو صريح في احتياج ان ولو الى الجواب قوله (وماضيين) الخ قال ابن هشام يوههم تساوي القسمة وبمدهذا في الكافية بيت يزيد هذا الوهم وهو * وكون ماض في اختلاف سابقا * أولى من العكس فكأن موافقا * وبيت آخر حسن وهو * ولا اخص العكس باضطرار * لكنه قل في الاختيار * اه وفيه انه لا يفي أيضا لعدم ذكره الترجيح بين المتفقين قال

أبو حيان نصوا على أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل
 فيهما ثم ماضيين للمشكلة في عدم التأثير وعلى رجوعنا سبق الماضي عند
 الاختلاف بأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوي ثم أن الماضي مجزوم
 محلا والمضارع مجزوم لفظاً أن كان مربوفاً ومحلاً أن كان مبنياً بأن باشرته نون
 التوكيد أو اتصلت به نون النسوة وقول شيخ الإسلام الانصارى أنه
 مجزوم تقديرًا تسميحاً لا يخفى * (تنبيه) * قوله وماضيين أي بحسب
 اللفظ والافادوات الشرط قلب الماضي إلى الاستقبال وتخلص المضارع
 له ولو كان لفظاً كان إذا وقعت شرطاً أخلاً فالله مردفانه قال أنها بقي على الماضي
 لقوة دلالتها عليه ونقله في المطول في بحث تقييد المسند بالشرط عن أكثر
 النحاة ومشى عليه في مواضع من حاشية الكشف ورده ابن المنير بأنها
 لو كانت كذلك لما جاز أن يأتي بمعدات الشرط والمراد المستقبل وليس
 كذلك لأن المني على الاستقبال في قوله تعالى وإن كنتم جناباً فاطهروا
 وذهب الناضم والجزولي إلى أن الفعل المقرون بالقاء وقد ظاهراً ومقدرة
 يكون جواب الشرط وهو ماضٍ اللفظ والمعنى نحو أن كان قميصة قد من دبر
 فكذبت أي فقد كذبت قال أبو حيان وهو مستحيل من حيث أن الشرط
 يتوقف على مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً والا
 لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال
 فيتأول ماورد من ذلك على حذف الجواب أي أن يسرق فتأس فقد سرق
 أخلاه وما ذكره من الاستحالة في الذهني ممنوع ولا يقتصر التأويل على حذف
 الجواب فقط لأن نحو أن كنت قلته فقد علمته يتأول على معنى أن تبين أني قلته
 تبين أنك علمته وأجاب ابن الحاجب بأن الجزاء على قسمين أحدهما يكون
 مضموناً مسبباً عن مضمون الشرط نحو أن جئتني أكرمتك والثاني أن لا يكون
 مضمون الجزاء مسبباً عن مضمون الشرط وإنما يكون الأخبار به مسبباً
 عن مضمون الشرط نحو أن تكرمني فقد أكرمتك أمس أي أن أكرامك

حموها وجارها * أراد ليتذن
 خذف اللام وأبقى عملها وليس
 مضطراً لئلا يكتنه من أن يقول
 ليتذن وليس لقائل أن يقول
 أن هذا من تكسير المتحرك
 على أن يكون الفعل مستحقاً
 الرفع فسكن اضطراراً لأن
 الراجز لو قصد الرفع لتوصل
 إليه مستغنياً عن القاء فكان
 يقول ليتذن أني حموها وجارها
 فإذا لم يستغن عن القاء فاللام
 والجزم مرادان والقليل
 المخصوص بالاضطرار الحذف
 دون تقدم قول بصيغة أمر ولا
 بغيرها كقول الشاعر * فلا
 تستطل مني بقاء وودتي * ولكن
 يكن للخير منك نصيب * أراد
 ولكن ليكن خذف اللام
 مضطراً وأبقى عملها وليس من
 هذا ما انشد الفراء من قول
 الراجز * من كان لا يزعم أني
 شاعر * فيدن مني تنه المزاجر *
 لأنه لو قصد الأمر لقال فليدن
 مني وإنما أراد عطف يدن على

لا يزعم وحذف الواو من يدنوا له لدلالة الضمة عليها كما قال * فياليتني الاطباق كان حولي * حذف واو الضمير اكتفاء بالضمة فواو ليست بضمير أحق ان يفعل بهاذلك واماتته فمجزوم لانه جواب من ثم ينت انجزام الفعل لم ولما وان المجزوم بهاماض المعنى وفي ذلك اشعار بانه لا يكون في اللفظ الا مضارعا بخلاف صحوب ادوات الشرط الا ان مجزوم لم يطلق الانتفاء فاذا قلت لم يكن جازان تريد انتفاء غير محدود كقوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد وانتفاء محدودا متصلا في الحال كقوله تعالى ولم أك بدعائك رب شقيا وكقول سيديه ولما هو كائن لم ينقطع وانتفاء منقطعاً كقوله تعالى هل اتي على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا وكقول الراجز * وكنت اذ كنت الهى وحدا * لم يك شيئا

لى سبب لان خبر باني قد اكرمتك أمس والمعنى ان اعتدلت على باكرامك اياي فانا أقول قد اكرمتك أي فانا أيضا اعتد عليك باكرامى اياك والايات المذكورة من هذا القبيل وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب والجزاء مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم قوله (وبعد ماض رفعك الجزا حسن) قال ابن هشام اذا كان فعل الشرط ماضيا وبعده مضارع يتم به المعنى جاز فيه وجهان أحدهما الجزم فصيحاً ولا يختص بكون فعل الشرط ماضياً نحو من كان يريد حرث الدنيا الآية خلافاً لبعضهم لنا قول الفرزدق ودمت رسولاً بان القوم ان قدروا * يشفوعليك صدورا ذات توغير. وقوله، تعالى فان عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من ياديت يصطحبان والثاني الرفع وهو كثير في كلامهم سواء كان الجواب مثبتاً كقول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالي ولا حرم أو منقياً كقوله وان بمدوا لا يامنون اقترانه * بسوق أهل الغائب المنتظر ثم اختلف في رتبته فقليل الجزم أحسن وقال ابدى الرفع أحسن وقال أبو جعفر الماتى لا اعلم الرفع جاء في الكلام وانما القياس الجزم وفي توجيهه فقال س والجمهور على التقديم والتاخير وحذف الجواب وقال المبرد والكوفيون على حذف الفاء وقال قوم هو الجواب ولا حذف ولا تقديم ولا تاخير ولكن لما لم يؤثر في الشرط لم يؤثر في الجواب اهـ ومن خطه نقلت وقد رد مذهب س والمبرد فانظر التصريح وقضية تعليل القول الثالث أن المضارع المبني اذا وقع شرطاً جاز رفع الجواب لعدم تأثير رفع الادوات في الشرط لفظاً إلا ان يفرق بان شان المضارع أن يتاثر لفظاً واعلم ان اثر الخلاف يظهر انه على مذهب س يكون دليل الجواب لا عينه وح فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الادوات نحو زيدان اتاني اكرمه وعلي القول بتقدير الفاء وان المرفوع هو الجواب ينمكس حكم المسئلتين فجاز جزم المعطوف وامتنع التفسير في تلك المسئلة ضرورة ان الجواب وما بعده

يا الهي قبلكما ولجواز انقطاع مدلول لم يحسن أن يقال لم يكن ثم كان ولجواز كونه غير محدود حسن أن يقال لم يقض مالا يكون واما لما فمدلولها انتفاء محدود ﴿٢٦٥﴾ متصل بزمن النطق بها ولذلك

الفاء لا يمكن تسلطه علي ما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه * (تنبيهه) *
 مثل الماضي المضارع المجزوم ولم ويمكن ادخاله في كلامه بان يراد الماضي
 وضما او بمصاحبة لم وح يصح ما ذكره بعض الصوفية في قوله صلى الله
 عليه وسلم ان لم تكن تراد من ان معني لم تكن غبت عن وجودك ولم تكن
 رأيت من جهة العريية ولا يصح اعتراض الصفدي عليه كما ذكره في شرح
 لامية المعجم بان ما في الحديث شرط وجوابه وهما مجزومان نعم اذكره
 هذا الصوفي بعيد من جهة انه يؤدي الى عدم ارتباط قوله صلى الله عليه وسلم
 فانه يراك بما قبله فتدبر قوله (ورفعه بمد مضارع وهن) أي ضمف ولا
 يختص بالضرورة والمراد مضارع غير منفي كما تقدم واختلف في تخرج
 الرفع بما هو مفصل في الشروح وخالف س هنا مذهب فيما تقدم قال
 الشهاب ويمكن الفرق بين الماضي والمضارع قال الزمخشري قرئ يدرككم
 بالرفع قيل على تقدير الفاء وشبه بقوله الله يشكرها ويجوز ان يقال حمل على
 ما يقع موقع اينما تكونوا وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع
 ليسوا مصالحين فرفع كما قال زهير يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو قول
 نحوي سيدي ويحوز ان يتصل بقوله ولا تظلمون فتिला أي لا تنقصون
 شيئا مما كتب من آجالكم اينما تكونوا في ملاحم حروب وغيرها ثم
 ابتدئ قوله يدرككم الموت ولو كنتم والوقف على هذا الوجه اينما تكونوا
 قال ابن هشام في الحواشي الاول والثالث فاسدان اما الاول فحذف الفاء
 علي الاصح خاص بالضرورة واما الثالث فحذف الجواب خاص بكون
 الشرط فعلا ماضيا واما الثاني فقد يقال لو صح اعتباره لصح في كل فعل مضارع

امتنع ان يقال لما يكن ثم كان
 ولما يقض مالا يكون لان انتفاء
 قضاء الا يكون غير محدود والى
 هذا اشرت بقولي وحدا لا انتفا
 بلما واتصل بالجال وهو مطلقا
 مع لم حصل أي الانتفاء حصل
 مطلقا مع لم ولا اشترط كون
 المنفي بلما قريب من الحال
 لقولهم عصي ابليس ربه ولم يندم
 بل الغالب كونه قريبا ثم بينت
 ان لم قد تهمل فيليها الفعل
 صرفوعا كقول الشاعر
 لولا فوارس من نعم واسترهم *
 يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
 وزعم بعض الناس ان النصب
 بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض
 السلف ألم نشرح لك صدرك
 بفتح الحاء وبقول الراجز
 في اي يومى من الموت أفر *
 ايوم لم يقدر ام يوم قدر

وهذا عند العلماء محمول على ان الفعل وكذا بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذف
 ونويت فبقيت الفتحة كما بقيت في قول الشاعر اطرق عنك الموم طارقتها ضربك بالسوط قونس الفرس

وانفردت لما يجوز حذف مجزوءها والوقف عليها كقول الشاعر * فجئت قبورهم بدءاً ولما * فنادت القبور
فلم تجبته * وانفردت لم بأشياء منها ان (٢٦٦) فصل بينهما وبين مجزوءها اضطراراً كقول الشاعر

* فذاك ولم اذا نحن اقترينا *
تكن في الناس يدركك المراء *
التقدير ولم تكن اذا نحن اقترينا
يدركك المراء وقد فصل أيضاً
بين لا ومجزوءها في الضرورة
كقول الشاعر * وقالوا اخانا
لا تخشم لظالم * عزيز ولا ذاق
قومك تظلم * أراد ولا تظلم ذا
حق قومك وهذا ردي لانه
شبيه بالفصل بين الجار والمجرور
وليس كذلك الفصل بين
ادوات الشرط ومعمولها لان
ادوات الشرط يليها الماضي
والمضارع فاشبهت الفعل في
عدم الاختصاص بالمعرب
فحلت عليه في جواز الفصل
(واجزم بان ومن ومهما * أي
متى ايان اين اذما) (وحيثما
اني وحرف العشر مع * ان
ادوات الشرط غير ان تبع)

لصحة تقدير الماضي مكانه وقد يقال هذا تاويل لما ورد لانه قاعدة مستحقة
الاطراد اه وقد اعترض في المغني علي الزمخشري في الوجه الثالث فقط في
الجهة الثانية من الباب الخامس وبين في الجهة الرابعة ان تجوز الوجه الثاني
يوضح انه لا يناقض ما ذكره في قوله تعالى وما عملت من سوء تودانه لا يجوز
ان تكون ما شرطية لرفع تود تصرّحه في المفصل بجواز الوجهين في نحو
ان قام زيد اقوم لانه لما رأي الرفع مرجوحاً لم يستسهل تخريج القراءة المتفق
عليها عليه والرفع في يدرككم قراءة شاذة وقال أبو حيان الوجه الثالث ليس
بمستقيم لانه حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية امامن حيث المعنى
فالانه لا يناسب ان يكون متصلاً بقوله ولا تظلمون فتبطل لان انتفاء الظلم
ظاهر انما هو في الاخرة لقوله تعالى قل متاع الدنيا قليل والاخرة خير
لمن اتقى وامامن حيث الصناعة النحوية فان ظاهر كلامه يدل على ان ايها
متعلق بقوله ولا تظلمون بمضي ما فسرده وهذا لا يجوز لان اسماء الشرط لها
صدر الكلام فلا يتقدم عاملها عليها فان ورد مثل اضرب زيداً متى ذاق قدره
عامل يدل عليه اضرب لانفس اضرب (فان قيل) وكذلك يقدر الزمخشري
عاملاً يدل عليه ولا تظلمون تقديره ايها تكونوا فلا تظلمون فحذف فلا تظلمون
لدلالة ما قبله عليه فيخلص من الاشكال المذكور (قيل) لا يمكن ذلك لانه ح
جواب الشرط وفعل الشرط مضارع وقد تقدم انه لا يكون الا ماضياً قوله
(واقرن بفاحتما جواباً للوجمل) الخ بان كان جملة اسمية او طلبية او فعلية جامداً
مقرون بقداوتنفيس او ما اولن وانما وجبت مع الاسمية لان ان المالم تؤثر في معناها
احتيج الى ما يربطها بها واولى الاشياء الفاء وكذا مع الانشائية والمقرونة

(وتقتضي فمابين شرطاً وجزاً * كان ترزني تعط ما تجزا) (والشرط منهما الذي تقدمما * بتنفيس
والثاني منهما جواباً وسماً) (وماضيين أو مضارعين * تليهما أو متخالفين) (وكون ماض في اختلاف

سابقة أولى من العكس فكن موافقا (ولا اخص العكس باضطرابه لكنه يقر في اختيار) وللمضارع
انجزام ظهرا والماضي لفظا فيه جزمه قدره (وجائز رفع) (٢٦٧) مضارع سبق * بالماضي نحو من

بتنقيس او قد لانها التحقيق . مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا
وما تحقق لا يتقلب وكذا مع المنفية بان وأما وجوبها في المقترنة بما فقال
الحفيد لم تظهر حكمته ويمكن ان يقال لان ما لها صدر الكلام وهو مانع
في عمل ما قبلها فيما بعدها واذا ثبت هذا امتنع ان يكون شرطاً ووجبت الفاء
اه وقال ابن هشام في الحواشي (فان قلت) فكيف اقترن الجواب بالفاء في

ان اتصل احدهما فتذكر فن يومن بربه فلا يخاف ومن جاء بالسيئة
فكبت وفي ومن عاد فينتقم الله منه وكل منها وجعل شرطاً لانجمل (قلت)
الجواب من وجهين ، أحدهما أن كلامه في وجوب اللاحق لا في جوازه
فما ذكره شرط للوجوب ولم يدلك دليل على أن الفاء هنا واجبة فيحتاج به

، الثاني انا نقول لما حقت الفاء دلنا ذلك على أن الفعل هنا بني على المبتدا
المقدر ويمكن ان يجاب عن الأخيرة بجوابين آخرين . أحدهما لانسلم
أنها فاء الجواب بل فاء المطف والوجوب محذوف والتقدير فيقال لهم
هل تجزون ومثله وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتهم : الثاني أن

الماضي باعتبار الصيغة ينزل في الوعد والوعيد منزلة الماضي لفظاً ومعنى
والجواب الثالث لا يحسن لان ذلك المقدر لو صرح به لكان مشكلاً
باعتبار الظاهر واحتاج للجواب عنه اه وقد صرح الناظم بان المستقبل
المقصود به وعدا ووعيد يقدر ماضي المعنى فيعامل معاملة الماضي حقيقة

وقال الشهاب يمكن ان يوجه جواز الامرين فيه بان سياق الوعد
والوعيد يصرف الى الاستقبال فيضعف تأثير ادات الشرط فيه بقلب معناه
الى الاستقبال لوجود ما يقتضي قلب معناه غيرها وهو الوعد والوعيد

وأي من انكونوا يدرككم الموت ولكن متي يسترفد القوم ارفدوا يان نومك تامن غيرنا واذا لم تدرك
الامن منا لم نزل حذراً وحيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان ؟ وانك مانات ما أنت

زكا سعياشق (وشذ رفع
بعد شرط جزمه * كرفع يدرك
في جواب انما) (ومنه قول
بعضهم يا اقرع * انك ان
يصرع أخوك تصرع)

(وشذاهمال متي وإن ولم * حملا
على أشباهها من الكلام)
(وشاع جزم باذاحملا على *
متي وذا في النثر ان يستعملا)

(وبأذا في الشعر جزم ندرا *
وذلك في أشعارهم قد كثر)
لما انقضى الكلام على الاحرف
الاربعة المقتضية مجزوماً واحداً
شرعت في الكلام على ادوات

الشرط الجازمة فمابين وهي التي
أولها ان وآخرها اني نحو ان
يشأ يرحمكم ومن يعمل سوءاً
يجزبه وما تعملوا من خير يمامه

الله ومهما تاتنا به من آية وأيا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى

أمر به تلف من أياه تأمر آتيا * وخليلي اني تاتياني تاتيا * اخا غير ما برضيكما لا يحاول * واذا ما اتيت على الرسول
فقل له * حقاً عليك اذا اطمان * ٢٦٨ * المجلس * ولا بد لاداة الشرط من فعل يليها يسمى شرطاً

وفعل بعده أو ما يقوم مقامه
يسمي جواباً وجزاء واذا كانا
فماين جاز ان يكونا مضارعين
وان يكونا ماضيين وان يكون
الشرط ماضياً والجواب مضارعاً
وان يكون الشرط مضارعاً
والجواب ماضياً فالاول نحو
ان تبدوا في انفسكم أو تخفوه
يحاسبكم به الله والثاني نحو وان
عدتم عدنا والثالث من كان يريد
الحياة الدنيا وزينتها نوف
اليهم اعمالهم فيها ومنه قول
الشاعر دست رسولاً بان
القوم ان قدمو * عليك
يشفوا صدور ذات توغيل *
والرابع نحو قول الشاعر * من
يكذني بسى كنت منه *
كالشجاء ما بين حلقه والوريد *
ومنه قول الآخر * ان تصرموا
ذا وصلناكم وان * تصلوا فلا تم
فكانها اثرت من وجه فاستغني عن الربط بالفاء دون وجه فجاز الربط بها
وقال الشارح واءلم أن للجواب متى صلح ان يجعل شرطاً وذلك اذا كان
ماضياً متصرفاً متجرباً عن قد وغيرها أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أو لم
فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانهما فان كان مضارعاً رفع الى آخر
كلامه واعترضه المرادي والاشموني بثلاثة أوجه . منها أن ظاهر
كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً وليس كذلك بل الماضي المتصرف
الجرد على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلاً
معنى ولم يقصده وعدا ووعد وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضياً
لفظاً ومعنى وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد
به وعد او وعيد وبقي أن ظاهر كلامه جواز اقتران المضارع المنفي بلم بالفاء
ويخالفه قول ابن الحاجب واذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً أو معنى لم
يجز الفاء وفسر الجامي الماضي معنى بالمنفي بلم وأما وجه جواز الوجهين
في المنفي بلا فلانها تارة تستعمل لنفي المستقبل فيضعف تاثير الشرط فيه
بتخليص الفعل وتارة تستعمل لجرد النفي فيقوى التأثير وقوله فان كان مضارعاً
رفع أي ما لم يقترب بلم كما هو ظاهر وقال الشهاب اذا لاحظت الاضرب
التي في الماضي مع ما ذكر في المضارع ظهر أن في مفهوم قول الناظم لو
جعل شرطاً لان وغيرها لم يجعل تفصيلاً وهو أنه تارة يجوز الوجهان
كما في المضارع الجرد أو المقرون بلم على ما فيه مما عرفت أنفياً وتارة تمتنع الفاء
وتارة تجب كما في الضرب الاول والثاني من هذه الاضرب الثلاثة لكن
تقدم أن الصحيح أن الجواب لا يكون ماضياً لفظاً ومعنى فيذنبى ان يجعل

انفس الاعداء اربابا * ومثله قول الآخر * ان يسموا سبة طاروا بها فرحاً * مني وما سوا
امر صالح دفنوا * واكثر النحويين يخص الوجه الرابع بالضرورة ولا أرى ذلك لان النبي صلى

الله عليه وسلم قال من يتم ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ولان قائل البيت الاول متمكن من ان يقول بدل كنت منه اكن منه وقائل الثاني متمكن من ان يقول بدل

ضابط الوجوب ما يكون المراد المضي معني بنفس الفعل لان الجواب في الحقيقة فعل آخر مستقبل مقدر قوله (وتخلف الفاء اذا المفاجأة) لان المفاجأة تقتضي التعقيب وتمبيره بتخلف يفهم امتناع الجمع بينهما وهو كذلك الاعلى وجه التاكيد كما في التصريح ويعلم مما تقرر من اختصاص اذا الفجائية بالجل الاسمية ان الربط بها انما يكون فيها ولا بد ان تكون غير طلبية ولم تدخل عليها ادات نفي ولا ان وقد اشار الى ذلك بالمثل وقيداً بوحيان الربط باذا بما اذا كانت ادات الشرط ان وتبعه ابن هشام في الجامع ونظر فيه الحفيد لانه ربطها بمد اذا في قوله تعالى اذا اصاب به من يشاء من عباده اذاهم يستبشرون وقوله تعالى اذ ادعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون قوله (والفعل) أي المرب قوله (من بعد الجزاء) قال الشهاب شامل للجملة الاسمية وهو واضح فان محلها الجزم اه وقال ابن هشام وقواه الجزاء مجزوماً كان أو غيره والثاني نحو فلا هادي له ومن بعد بتقدير اعني لانه لا يكون صفته لتعرف ما قبله ولا حالاً منه لكونه مبتداً وقد يجوز الاول لكونه اسم جنس ولا يتعلق بفترى لان معمول الشرط لا يتقدم عليه اذا قوله (بتثليث قن) يوهم التساوي ولا تساوي بل أرجحها الجزم فالرفع فالنصب لان اصل الواو العطف لا الاستيناف واصل العطف ان يكون على اللفظ لا المعنى وقد يمرض للمرجوح ما يصيره راجحاً في كتاب كشف المشكلات وايضاح المضلات للباقولي انما عدل الكوفيون وابو عمرو وابن كثير عن الرفع الى النصب في ويعلم الذين ولم يقرأ احد من السبعة به في فيغفر لمن يشاء لانه قد وجد مع

وصلناكم نواصلكم وبدل ملامتكم تملأوا وقائل الثالث متمكن من ان يقول بدل ان يسمعوا ان يسمعوا وبدل وما يسمعوا وما يسمعوا فاذ لم يبق ولوا ذلك مع امكانه علم انهم غير مضطرين وقد صرح بجواز ذلك في الاختيار القراء وجل من ذلك قوله تعالى ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لان ظلت بلفظ الماضي وعطف على نزل وحق المعطوف ان يصلح لحلوه محل المعطوف عليه وما كان ماضى اللفظ من شرط او جواب بمجزوم تقديره وأما المضارع فان كان شرطاً وجب جزومه لفظاً وكذا ان كان جواباً والشرط مضارع مثله فان كان الجواب مضارعاً والشرط ماضياً فالجزم مختار

كقوله تعالى نوفيهم اعمالهم وكقول الشاعر * دست رسولاً بان القوم ان قدموا * عليك يشفوا صدورا ذات توغيل * والرفع جائز كقول زهير * وان اناك خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم * وكقول

أبي صخر * وليس المعنى بالذي لا يهيج * إلا الشوق إلى الهاتفات السوابع * ولا بالذي أن بان عنه حبيبه *
يقول ويخفى الصبراني لجازع * ﴿٢٧٠﴾ ورفعه عند سيديه علي تقدير تقديمه وكون الجواب

محذوفاً وعند أبي العباس علي تقدير الفا وقد يحى الجواب مرفوعاً والشرط مضارع مجزوم ومنه قراءة طلحة ابن سليمان ابن ماتكونوا يدرككم الموت ومثله قول الراجز * يا أقرع بن حابس يا أقرع * أنك أن يسرع أخواك تسرع * ومثله * فقلت تحمل فوق طوقك أنها * طيعه من ياتهم إلا يطيرها * وشذاهمال من حملا علي اذا واهمال ان حملا علي او واهمال لم حملا علي ما قالوا لنحو ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى أقام مقامك لا يسمع الناس والثاني كقراءة طلحة فاما ترين من البشر أهدايا ساكنة ونون مفتوحة ذكرها ابن جني في المحتسب ومنه الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فانك ان لا تراه فانه يراك والثالث كقول الشاعر

جواز النصب سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم فاجتمع سببان فقوي النصب الذي كان ضعيفاً مع سبب واحد اه ورأيت بخط ابن هشام في الحواشي . انصه فان يشاء الله يختم علي قلبك ويمح الله الباطل هل يح مجزوم او مرفوع يدل عندي علي رفعه أمران احدهما استيناف الظاهر معه وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق والثاني رفع يحق وهذا عديله فليكن مثله وحاصله انه عرض هنا لغير القوي ما اقتضي ترجيحه علي القوي قوله (وجزم او نصب) . اـلاجاز الرفع علي الاعتراض فانه كما قال الشهاب فانه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالناء او الواو كما صرح به في المعني في الجملة المعترضة نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا فاتفوا النار ونحو ان يكن غنياً أو فقيراً فالله اولي بهما فلا تتبعوا الهوى اه ويؤخذ مما سيأتي عن ابن هشام الفرق بين المعترض بين الشرط والجزاء والواقع بينهما وكأنه لان المعترض يكون اجنبياً من الفعلين بخلاف الواقع بينهما والكلام هنا فيه وقال الشاطبي منع الناظم الرفع في هذا الفعل بعدما اجازته في المسئلة الاولى فدل عليه انه غير جائز هنا واجازته ابن خروف مع الواو خاصة علي الحال كانه قال ان تاتي وانت تسألني ولا يقدر الفعل مع الواو الا بالجملة فلا يقدر مسائلوا الناظم لم يرتض هذا بل وقف مع س الجماعة لكن مضي له في باب الحال جواز وقوع المضارع المثبت حالا مع الواو علي اضرار المبتدا ومخالفة من ذهب الى المنع فما باله منع ذلك هنا فاقصاره مع الواو علي الوجهين غير شديد امام مع الناء فلا سبيل اليه (تنبيهه) قالوا انما اجاز النصب بعد الجزاء لان

* لولا فوارس من نعم واسرهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجاري * وشاع في الشعر الجزم . مضمونه
بأذا حملا علي . تي فمن ذلك انشاد سيدي به ترفع لي خندف والله يرفع لي * ناراً اذا خمدت نارهم تقد

وكانشاد الفراء استغن ما اغناك ربك بالغنا * واذا تصبك خصاصة فتجمل (وان يك الجواب ما ايلاءان * اياه ممنوع فبالفياقترن) (حما كان تذهب فاسرع ومتي * ﴿٢٧١﴾ تلم بنا فلن ترى غير فتى) (ولا

مضمونه لم يتحقق ثبوته فاشبه الواقع بمداه الواقع بعد الاستفهام قال ابن غازي فهو اذن معطوف على مصدر متوهم وتقدم في الكلام على قوله تعالى اذا قضي امرنا فانما يقول له كن فيكون انه انما يظهر اذا لم يكن ادات الشرط للمحقق بحسب الاصل كذا قوله (اثر فاوواو) في الكافية ومثل تلو الواو والفاء تلوثهم في المذهب الكوفي فاعرف من تؤم والماري اجزم بدلا او يرتفع * مقدار احالا وكل قد سمع وكلامه شامل للمستثنين ليكن الشراح لم يذكر واذك الا في الثانية وصرح الاشموني في الاولي بمنع النصب مع ثم وقال شيخ الاسلام القياس على الثانية يقتضي الجواز عند الكوفيين وفي الحديث لا يسول احدكم في الماء الراكد الذي لا يجري ثم يغتسل منه قال النازم في التوضيح يجوز في يغتسل الجزم عطف على موضع يبولن واقع بتقدير ثم هو والنصب بتقدير ان واعطاء ثم حكم الواو والفاء ومثله ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فانه قرني بجزم يدركه ورفع ونصبه والجزم هو المشهور اما الرفع والنصب فشاذا قال ابن هشام استنيد من هذا ان حكم جواب الطلب حكم جواب الشرط والمثال الذي مثل به فيه نظر لانه مثل بما اعترض بين الشرط والجزاء لا بما وقع بينهما وايضا فاما الظن احدى جواز الرفع في مسألة المعترض واظنه وهم اه واعلم ان النووي في شرح مسلم ذكر ان الرفع هو الرواية وان الجزم ظاهر وان النصب لا يجوز بعد ان نقله عن شيخه ابن مالك قال لانه يقتضي ان النهي عن الجمع بينهما دون افراد احدهما وهذا لم يقله احد بل البول منهي عنه سواء اراد الاغتسال فيه أو منه أم لا واجاب الكرماني وابن دقيق العيد بانه لا يلزم افادة الاحكام المتعددة بلفظ واحد ففكر اه

وينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها

داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على المبتدأ المصريح به والى هذا اشترت بقولي وقبل اسماً يحق قد نوي
فمن ذلك قوله تعالى فمن يوم من بربه ﴿٢٧٢﴾ فلا يخاف بخساولا رهقا ومنه قراءة حمزة ان تفضل احدهما

فتذكر احدهما الاخرى وان كان الجواب ماضيا لفظا لا معنى لم يجز اقترانه بالفاء الا في وعد او وعيد لانه اذا كان وعدا أو وعيدا أحسن ان يقدر ماضي المضي فهو ماضى معاملة الماضى حقيقة ومثال الماضى حقيقة قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين ومثال الماضى لفظا لا معنى مقرونا بالفاء ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار والى هذا اشترت بقولي ولا يسل الفى الماضى الا ترى منا الا لوعدا وعيد منا ويجوز ان تكون الفاء عاطفة فيكون التقدير ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار فيقال لهم هل تجزون الا ما كنتم تعملون كما قال فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم أي

الجمع مستفادة من هنا والافراد من حديث آخر ونظره الكرماني بالاتباع الحق بالباطل وتكتموا الحق وزاد انه لا يلزم ارادة التشبيه من جمع الوجوه بل في جواز النصب فقط وتفسف البيضاوي في شرح المشكلات فجعل يفتسل معطوفا على الصلة وهو يجري قال الطيبي ولعله امتنع من العطف على يبولن للاختلاف بين الانشاء والخبارى اه وفيه ان الصحيح جواز ذلك ورد القرطبي الجزم بانه يكون عطف فعل على فعل والاصل مساوات الفعلين في النهي عنهما وتاكيدهما بعدوله عن التاكيد في الثاني دل على عدم العطف وانما اراد الاستيناف تنبيها على مثال الحال وانه قد يحتاج اليه نحو لا يضرب أحدكم زوجته ضرب الامة ثم يضاجعها بالرفع ولم يروا احد الجزم وناقشه في فتح الباري بما لا يلاقى قوله الاصل مساوات الفعلين قوله (اكتنفا) قال ابن هشام بضم التاء والالف تثنية لا اطلاق اه وهو بنى على عود الضمير للمواو والفاء وطابق وان كان العطف باولاهم التنوين ويجوز ان يكون الضمير للفعل فالالف لا اطلاق قوله (والشرط يغني) الخ اعلم ان صور الحذف هنا سبعة ثلاثة احادية حذف الاداة حذف الشرط حذف الجواب وثلاثة ثنائية حذف الاداة والشرط حذف الاداة والجواب وحذف الشرط والجواب وواحد ثلاثي وهو حذف الثلاثة فاما الاداة وحدها فقال في جمع الجوامع وشرحه لا يجوز حذف ادات الشرط وان كانت ان على الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حروف الجر وجوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله اه وح فما يقع للجلال

فيقول لهم واذا كان الجزاء جملة اسمية أو فعلية لا تلي حرف الشرط وجب اقترانها بالفاء المحلى
ليعلم ارتباطها بالاداة فان ما لا يصح للارتباط مع الاتصال احق بان لا يصالح مع الانفصال فاذا قرن

قرن بالفاء علم الارتباط والفعلية التي لا تلي حرف الشرط هي التي فعلها غير متصرف نحو فسي ربي ان يوتيبي خيراً
او ماض لفظاً ومضى نحو فقد سرق أخله من قبل أو مطلوب ﴿٢٧٣﴾ به فعل أو ترك نحو ان كنتم

المحلي كثيراً من تقدير اذا الشرطية وحدها . مشكل ولم يتعرض في المعنى
لحذف ادوات الشرط في بحث الحذف واما حذف كل من الشرط والجواب
للدليل فجاء كما ذكره الناظم و اشار بقوله الى أن حذف الشرط أقل ومراده
انه أقل في الجملة فلا ينافي ان حذف الشرط المنفي بلا تالية يساوي حذف
الجواب في الكثرة كما في بعض نسخ التسهيل والمراد الحذف من غير
تفسير فلا يرد ان نحو وان احد من المشركين استجارك كثير ولم تقترن
الادوات بلا والكلام في حذف الشرط وحده فلا يرد ان خير انخير فانه كثير
ولم تقترن الادوات بلا أيضاً لان المحذوف الشرط والجواب واما حذف
الشرط وان فكثير نحو فالفاء هو الولي أي ان ارادوا أولياء بحق فالفاء هو الولي
والشهور الاقتصار في هذا على ان يقع للمصنفين تقدير اذا والشرط ونص
الرضي في باب العطف في الكلام على الفاء عليه واما حذف ان والجواب فلم
يقع في الكلام واما حذف الشرط والجواب فوقع بمدان في الضرورة كما
قيد بذلك في التسهيل كقوله * قالت بنات العجم يا سلمى وان * كان فقيراً ممدماً
قالت وان * وذكر في التصريح حذفها بعد ايما واستشهد عليه وذكر
السيرافي ما يقتضي انها محذوفان بمدان اختياراً قال يقال لا آتي الامير لانه
جاء فنقول آتية وان واما حذف الثلاثة فيجوز بعد الاحرف الجوابية كما اذا
قيل لك من ياتك تكرمه فتقول نعم * (تنبيهان) * الاول قوله اولاً قد علم وثانياً
ان المعنى فهم تفنن وحاصله اشتراط الدليل على الحذف قال ابن هشام لحذف
الجواب شرطان الدليل ومضى الفعل التالي ادوات الشرط لفظاً نحو وما
ملنا أو معنى نحو لئن لم تنته لارجنك ولا ياتي غير ذلك الا ضرورة كقوله

﴿٣٥﴾ بيان الارتباط وكان حق ادوات الشرط الا يليها الامم وولها كغيرها من عوامل العمل
السالمة من شذوذ لكنها اشبهت الفعل بالدخول على معرب ومبنى والمتعدي منه بعدم اكتنائها بمطلوب

واحد لجاز ان يليها الاسم وخصت ان يكونها اصلاً بكثرة ذلك فيها بشرط مضي الفعل ولا يجوز ذلك فيهما مع مضارع غير مجزوم بلم ﴿٢٧٤﴾ ولا في اخواتها مطلقاً الا في الشعر كقوله «صمره نابتة في جائر

«انما الرمح تميلها تميل وكقول الآخر * فمتي وأغل بينهم يجيئون * ويعطف عليه كاس الساق * وأشرت بقولي وقد يلي الجزء ما فيه عمل الى قول الشاعر * هل انت بايعتي دمي بفلاثة * ان كنت زفرة عاشق لم ترحم ومثله قول الطفيل النوى * وللخيل ايام فمن يصطبر لها * ويعرف لها ايامها الخير تعقب * ولم يجز القراء هذا وهو محجوج بالنقل وأجاز هو والكسائي تقديم مـ مـ مـ ول الجزء على أدوات الشرط نحو المني ان ترك تبلى وأجاز الكسائي وحده نحو ان زيدا ان تسئل بين (واحكم بتثليث مضارع تـ لا * بالفاء والواو الجزاء مثلاً) (بما يحاسبكم به الله ردف * ونصبه بنقل عمرو قد

«ولديك ان هو يستزدك مزيد * وقال الدليل قسماً لفظي وممنوي واللفظي ثلاثة أقسام متقدم كله لفظاً نحو أنت ظالم ان فعلت متقدم كله تقديرًا نحو ان آخر جوا لا يخرجون معهم متقدم بمضه لفظاً وبمضه تقديرًا نحو وانا ان شاء الله لم يتدون * واني متى اشرف من الجانب الذي * به أنت من بين الجوانب ناظر * والممنوي هو ما يشهد به الحال أو قوة الكلام نحو قوله أين ذكرتم وقوله سبحانه ان استطعت الآية وأقول انما جعل الجواب محذوفاً في المسائل المتقدمة والمذكور دليله لان أدوات الشرط صدر الكلام فلا يجوز تقديم شيء من مـ مـ مـ لات الشرط ولا فعل الجواب عليها وانما تقع مستانفة أو مبنية على ذي خبر ونحوه وهذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين وأبي زيد والاختف والمبرد جواز ذلك ومذهب المازني ان الجواب ان كان ماضياً فلا يجوز تقديمه نحو قمت ان قام زيد وقمت ان يقيم زيد وان كان مضارعاً جاز كذا في الارتشاف وهل يمنع المازني التركيب مطلقاً أو اذا جعل المتقدم جواباً لاداء عليه الظاهر الاول لانه لا يثبت تقدم الدليل والا لما جعل المتقدم جواباً أصلاً ولم يمترض في التسهيل لمذهب المازني واستدل شراحه لصحة مذهب البصريين باوجه منها عدم جزومه وعدم دخول الفاء عليه وعطف الشرط عليه نحو أقوم وان لم يقيم ومنها انه لو كان مقدماً من تأخير لما اقترق المعنيان وهما مفترقان في التقديم بنى الكلام على الجزم ثم طرأ التوقف وفي التأخير بنى الكلام من أوله على الشرط اه وهذا الاخير يدل لما قاله أبو اليمين تاج الدين الكندي في طاعتك ان دخلت الدار من وقوع الطلاق في الحال وقال انه قول كل من يوثق بعلمه

عرف) (وهو كناخذ بعد يهلك اثر ان * يهلك أبو قابوس فاحفظ واستين) (وبعد وانتصر نصب جزم معطوف على * جزاء اقبل مثل ما قد قبل) (وجزم أو نصب بفعل ياني * قبل الجزاء اثر واو اواف)

(و. مثل تلو الو والفا تلوثم * في المذهب الكوفي فاعرف من ترم) (والماري الزم بدلا أو يرتفع * مقدراً
حالا وكل قد سمع) (والشرط يعني عن جواب ان بين * ٢٧٥) (والعكس نقرأ أو يلاء بعد ان)

وانتصر بذلك للمازني قال لان الفعل الماضي اذا وقع قبل حرف الشرط
كان ثابتاً وما ثبت لا يجوز ان يقع في جواب الشرط معني فلا يكون للشرط
جواب ولا دليل ويعمل الماضي عمله وقال في قوله ان دخات الدار طلقته
الطلاق معلق بدخول الدار ورد عليه الامام تقي الدين السبكي وقال الطلاق
يقع في الاولى عند دخول الدار لا قبله وفي الثانية لا يقع أصلاً الا ان ينوي
بقوله طلقته معني انت طالق فح يقع عند دخول الشرط قال ولا يساعده
نحوي ولا فقيه وقد قال تعالى حكاية عن شعيب وقومه قد افترينا على الله
كذبا ان عدنا في ملتكم بعداذنجانا الله منرا وقال قل يسما يا مصركم به ايمانكم ان
كنتم مومنين وييس فعل ماض وقد بينا لكم الايات ان كنتم تعقلون
والظاهر ان الشرط مرتبط في المعني بما قبله وقال صلى الله عليه وسلم خبت
وخسرت ان لم اعدل واطال في الرد على الكندي ومن جملة كلامه ان الفعل
الماضي ثلاثة اقسام قسم يراد به الماضي المحقق ولا يعلق اصلاً ولا يقال لا يصح
تمليقه لان ما وقع لا يعلق وقسم يظهر فيه الانشاء كطلقت فهذا الاظهر فيه
قبول التعليل حتى يصرفه صارف وقسم يمكنه كما في قوله تعالى لا جناح
عليكم ان طلقتم النساء وقول من منع قت ان قام محمول على القسم الاول اذا
اريد اصل وضمه وهو الحالة الغالبة عليه قال ولده التاج ويدل لهذا أن النحاة
نقلوا أن المازني وجه تفرقه بين تقديم الجزاء ماضياً فيه مخالفة الاصل
بمخرج الماضي عن الظاهر الى الاستقبال وبمخرج الجزاء عن اصله فدل على
أن مراده بتمامه قمت غير المقصود بها الماضي قال الشيخ الامام قسوية

يشاء والى هذا اشرت بقولي ونصبه بنقل عمر وقد عرف وقرأ بالرفع عاصم وابن عامر وبالجزم نافع
وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وروي بالوجه الثلاثة وناخذ من قول الشاعر * فان يهلك
أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام * وناخذ بعده بذناب عيش * اجب الظهر ليس له سنام * وناخذ

النصب بعد الفاء والواو اثر الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وأنشد
 القراء في كتاب المعاني * فان ﴿٢٧٦﴾ يهلك النعمان تمر مطية * وتخبأ في جوف العياما قطوعها * وتخط

حصان آخر الليل محطة * تنصب	السكندى بينه وبين القسم الثاني الذي يظهر فيه الانشاء غير متجه ثم يلزمه
منها أو تكاد ضلوعها * فنصب	ذلك في اسم الفاعل اذا قال انت طالق ان دخلت الدار لان انت طالق جملة
تخبأ وجزم تخط واليه أشرت	اسمية تدل على الثبوت في الحال وما كان ثابتاً لا يملك كما لا يصح أنا قائم في
بقولي وبعد نصب جزم مطوف	الحال ان قلت الا ان يقول اسم الفاعل قد يراد به المستقبل علي ان لا تقول ان هذا
على جزاء اقبل مثل ما قد قبل	الماضي اريد به المستقبل بل اريد به الانشاء الناجز الواقع في الحال والمعلق
قال سيديويه وسألت الخليل عن	هو أثره وهو وقوع الطلاق المنشأ بحسب ما أنشأه وهو حكم شرعي
قوله ان تأتيني فتحدثني احداثك	يقع عند دخول الدار فالماضي هو التعلق والابقاع والمعلق هو الطلاق
وان تأتيني وتحدثني احداثك	والوقوع ولا شك ان في طاعتك امرين * احدهما التصرف الناجز من
فقال هذا يجوز والوجه الجزم	الزوج وهو تعلق وابقاع لا يمكن تأخير الثاني وهو طلاق ووقوع وهو
والي هذا ونحوه أشرت بقولي	وآخره ماق وهو امثل قولك اضرب زيداً يوم الجمعة فني اضرب شيئان
وجزم او نصب الفعل يافعا قبل	احدهما الانشاء لانه فعل أمر ولا يتأخر وليس يوم الجمعة ظرفاً له اذ لو كان
الجزاء اثر او اوفوا ولا يشهد	ظرفاً لزم تأخير الثاني المصدر الذي تضمنه وهو الما وربه وهذا هو
على هذه المسئلة بما أنشده س	المعلق المظروف في يوم الجمعة وقول النجاة ان يوم الجمعة معمول لا ضرب
من قول الشاعر * ومن لا يقدم	فيه تسمع ومرادهم ما ذكرنا وان لم تفصح عبارتهم به اه سقناه مع طوله
رجله مظمنة * فيثبتها في مستوي	لما فيه من الفوائد النفيسة من ذلك ان من الانشاء ما يصح تمليقه وقد صرح
الارض يراق * لان الفعل المتقدم	بذلك في رسالة اعتراض الشرط على الشرط واستنبطه من قوله تعالى وامرأة
على الفاء من في وجواب النفي	مومنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها لان الاحلال
ينصب في مجازاة وغيرها وانما	انشاء وقد علق وقرره بنحو ما مر من ان الانشاء له طرفان احدهما قول
يشهد بقول الشاعر * ومن	المنشي وابقاعه ولا تعلق فيه والثاني اثر المرتب عليه من الوقوع وهو
يقرب منا ويخضع نؤوه * ولا	المعلق فالتعلق للحل لا الاحلال لكن لما كان الاحلال طرفان ولا يتم

يخشي ظلاماً أقام ولا هضماً ثم نهت على أن الفعل الواقع به ثم عند الكوفيين كالواقع بعد نظيره
 الواو والفاء في جواز نصبه ومنه قراءة الحسن ومن يخرج من بيته هاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت

بالنصب وان خلا الفعل المتوسط بين الشرط والجزاء من الفاء والواو جزم وجعل بدلا من الشرط أو رفع
وكان في موضع نصب على الحال فمثال المجزوم المجمول بدلا قول ﴿٢٧٧﴾ الشاعر متى تأسنا تعلم بنا في ديارنا

تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً *

ومثال المرفوع المقدر في موضع

الحال قول الشاعر * متى تآه

تمشوا الى ضوء ناره * تجد خير

نار عندها خير * وقد * والاستغناء

عن جواب الشرط للعلم به كثير

ومنه قوله تعالى ان ذكرتم وقوله

تعالى وان كان كبر عليك اعراضهم

فان استطعت ان تبغى نفقا في

الارض أو سائما في السماء فتاتهم

بآية والاستغناء عن الشرط

وحده اقل من الاستغناء عن

الجواب ومنه قول الشاعر

* فطلقها فليست لها بكف *

والا يعلوا * فترك الحسام *

اراد وان لا تطلقها يعل * فترك

الحسام ومثله قول الآخر

* متى توخذوا قسرا بظنة عامر *

ولا ينجوا الا في الصعاد يزيد

اراد متى تشغفوا توخذوا ومثال

نظيره في بحث اللام في الرد على من اجاز تلتقى القسم بلام كي فاعرفه واعلم
ان الشارح عبر بقوله تتمته كذا ولم يقل جوابه فقيل انه مقصوده ليشمل
الخبر والجزاء كما قال نظيره الملامة في تعبير السكاكي بذاك في مباحث
الفصل والوصل ويكون لما ذكر الوجه الاول مثالا لما هو بصدده تعم
الفائدة بذكر احتمال آخر فيها فكلامه لا ينافي كون من موصولة فتدبر
(الثالث) مثل المرادى لحذف الجواب بقوله تعالى ان ذكرتم اسيه
تطيرتم ومثله في المغني في مباحث الحذف في الباب الخامس وفي البيضاوي
وكون جواب الشرط هو المحذوف قول من ومذهب يونس انه جواب
الاستفهام وذلك انه اذا تقدمت الهمزة على ادات الشرط الذي فعله وفعل
جزائه مضارعين نحو ان تاتي آتاك فكما لو لم تدخل الهمزة عند س
وذهب يونس الى انه يبنى على ادات الاستفهام وينوي به التقديم اذ ذاك
ويلزم ان يكون فعل الشرط اذ ذاك ماضيا فيكون التركيب ان تاتي
آتاك ولا يجوز عنده جزهما ولا ان يحزم الاول ويرفع الثاني الا في الشعر
ويرد ما ذهب اليه يونس قوله تعالى افائن مات فهم الخالدون لا دخول
الفاء دليل على ان الجواب الشرط قال في الارتشاف فلو كان الحرف هل
فالقياس جريان الخلاف كالهزمة وأجاز الفراء في الثاني الرفع والجزم وأجاز
الكسائي دخول الفاء وجرى البيضاوي في آية الانبياء على كلام سيبويه
وفي آية آل عمران وهو قوله تعالى افائن مات او قتل انقلبتم على اعقابكم
على مذهب يونس لانه جعل الجواب للاستفهام وحكى كونه للشرط بقليل
وانمكس حكم النقل على المولى سمدي في سورة يس فقال ان جعل

حذف الشرط والجزاء ما قول الراجز قالت بنات الهم ياسلمي وان * كان عريا ممدما قالت وان
أي قالت وان كان عريا ممدما هو يته وقال السيرافي يقول القائل لا آتي الامير لانه جائر فيقال انته وان يراد

بذلك وان كان جائزاً فائمه وهذا أعني حذف الجزاءين مما لا يجوز مع غير ان وهو مما يدل على اصلها في باب المجازات وما تقدم على ادات الشرط ﴿٢٧٨﴾ مما هو في معنى الجواب فهو دليل على الجواب عند أكثر

النحويين والجواب محذوف	الا بالثاني حصل التعليل فيه باعتبار ذلك الطرف ثم قال ومن الانشاء مالا
ومذهب ابني زيدان الذي تقدم	يصح تعليله كالبيع تعليلاً للطرف الاول منه وصيانة عن الفرر (الثاني)
هو الجواب نفسه ولذلك جاء	من حذف الجواب كما قال الشارح فمن زين له سوء عمله فرآه حسناً وجوز
مقروناً بالفاء في قول الشاعر	ان يكون التقدير ذهبت نفسك عليهم حيرة بدليل فلا تذهب نفسك
«فلم يرقه ان ينبج منها وان يمت»	عليهم حسرات أو مكن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي من
بطمئة لانكس ولا يتمر» وقد	يشاء واقره في المغني في بحث الالف واعتراض التقدير الثاني في النوع السادس
ينفي عن جواب الشرط خبر	من الباب الخامس وقال انه باطل ويجب كونه من موصولة وقال في الحواشي
ذی خبره مقدم على ادات الشرط	فيه نظر من وجهين الاول لا يجب ان تكون من شرطية بل يجوز ان تكون
او خبره مبتداً مقدر بمعد الشرط	موصولة بل قديدي عي انه اظهر الثاني ان التقدير الثاني لا يسوغ لان الظرف
فالاول كقول الله تعالى وانا ان	لا يكون جواباً للشرط فكان الصواب ان بقدرية تد او يقدر احد على هدايته
شاء الله لم يبتدون وكقول الشاعر	أوينج أو يسلم أو نحو ذلك مما الله اعلم به وقديستدل لصحة تقديره بانس
«واني متى اشرف من الجانب	رحمه الله قال في ايها تشاء لك مانصه فتشاء صلة لا يها ثم بينت عليه كالك
الذي» به انت من بين لجوانب	قلت الذي تشاء لك وان أضمرت الفاء جاز وجزمت تشاء ونصبت ايها
ناظر» وكقول الآخر «هذا	وان ادخات الفاء قلت ايها تشاء فلك لانك اذا جازيت لم يكن الفعل وصلاها
سراقة للقرآن يدرسه» والمرء	بنصه فعلي هذا يجوز فيما قدر ابن النازم على اضممار الفاء وقديقال كلام س فيه
عند الوشا ان يلقها ذيب» والثاني	تجوز لانه لا يجيز اضممار الفاء الا في الشمر والاشياء اذا قدرت انما تقدر على
مثل قول الشاعر «بني ثعل	الاصل فكان صوابه ان يقدر فهو مكن هداه الله اه ويتلخص ان المنع من
لا تنكموا العنز شربها» بني ثعل	كون الظرف لا يكون جواباً لانه في الظاهر ليس جملة وكذا ان قدره تعلقه
من ينكموا العنز ظالم» اي فهو ظالم	وصفاً واذا قدر فعلاً فهو وان كان جملة لكن يلزم اضممار الفاء وبابه الشمر
(واول الشرطين دون عطف	وهذا مراد صاحب المغني في الباب الخامس لسكن في كلامه ايجاز ووتع له

جوابه مغن بغير خلف) (ومع عطف الجواب لهما كان تو او تلماتكروما) (واحكم لدي الجواب
اجتماع شرط وقسم * يكون مطلوب الاخير ذاعدم) (وان تواليا وقبل مبتداً فالشرط رجع مطلقاً

فتمضداً) (وربما رجح بـمد قسم* شرطاً بلا مبتداً مقدم) (ونية الفابعد شرط وقسم* تعطيه في رأى جواباً يلتزم) (وفي الجواب مثل ان ان في* ان تقم اقم بجزم ﴿٢٧٩﴾ يكتفى) (ويونس التقديم ينوي

الجواب المحذوف للشرط مذهب يونس (الرابع) قال الشارح من حذف الشرط مع أن قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم وقد تبع في ذلك الزمخشري كما في الباب الخامس من المغني قال ويرده أن الجواب المنفي لم لا تدخل عليه الفاء يعني والفاء ليست جواب شرط محذوف وانما هي كما قال أبو حيان للربط بين الجمل لانها لما قال فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان كان امثال ما امروا به سبباً للقتل فقل فلم تقتلوهم أي لستم مستبدين بالقتل لان الاقدار عليه والخلق له انما هو لله تعالى ليس للقاتل فيه شيء لكنه اجري على يده فنفى عنهم ايجاد القتل وأثبت له تعالى (الخامس) قال صاحب الكشف في قوله تعالى قل ارايت ان كان من عند الله وكفرتم ان الجواب محذوف تقديره لستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين قال في المغني ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو ان جئتني افما تحسن الى ومقدمة على غيرها نحو فهل تحسن الى اه وفي الرضى في بحث الجوازم ان جواب الشرط اذا كان مصدراً بهمزة الاستفهام لم تدخل الفاء سواء كانت الجملة فعلية واسمية لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على ادات الشرط فيقدر تقديم الهمزة على ادات الشرط نحو قواك ان اكرمك اتركمني كانت قلت ان اكرمك قال تعالى ارايت ان كذب وتولي ألم يعلم بان الله يرى ويجوز حمل كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايت ان اناكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال قل ارايت ان اخذ الله سمعكم

فرفع* وعند سيدويه ذلك امتنع) (والشرط مع حذف الجواب ماض أو* معمول لم في الشرع غير ذا أبوا) اذا توالى شرطان دون عطف فالشأنى مقيد للاول كتنقيده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور أو المدلول عليه الاول والثاني مستغني عن جوابه لقيامه مقامه الجواب له وهو الحال مثال ذلك قول الشاعر* ان تستغيثوا بنا ان ان تدعروا تجددوا* منا معاقل عززانها كرم* فهذا بمنزلة ان تقول ان تستغيثوا بنا مذعورين تجددوا منا معاقل عززانها كرم فالشرط الاول هو صاحب الجواب والثاني مفيد ما تنفيده الحال من التنقييد ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان

انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم فلا ينفعكم دليل على الجواب المحذوف وصاحب الجواب اول الشرطين والثاني مقيد له مستغن عن جوابه والتقدير ان اردت ان انصح لكم مراداً اغواءكم

لا ينفعكم نصحي فان توالي شرطان يعطف فالجواب لهما . ما كقولى ان توما وتلما تكرما ومنه قوله تعالى وان
تؤمنوا وتتقوا يوتكم اجروركم ﴿٢٨٠﴾ ولا يستلکم . والکم ان يستلکموها فيحققكم تبخلوا وان

اجتمع شرط وقسم استغنى
بجواب ما سبق . منهم ان جواب
الاخر فتقديم القسم كقولك
والله ان ايتنى لا كرمك
وتقديم الشرط نحو ان تاتي والله
اكرمك . وينفي عن لفظ القسم
المقدم لام تقارن أدوات الشرط
لفظاً نحو واثن قلت انكم
مبعوثون من بعد الموت ليقولن
الذين كفروا ان هذا الاسحر
. بين او تقديرا نحو وان لم تغفر
لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين
قال سيدي رحمه الله ولا بد من
هذه الالام . ظاهرة او مضمرة
فان توالي القسم والشرط بعد
مبتدا استغنى بجواب الشرط
مطلقاً نحو زيد والله ان تقم يقيم
وزيد ان تقم والله يقيم وقد يستغنى
عند عدم المبتدا بجواب شرط
. موخر عن جواب قسم . مقدم

وأبصاركم من اله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم غرابتها قال تعالى قل ارايتم
ان كنت علي بينة من ربي ورزقني منه رزقاً حسناً فمن ينصرني والا صل ما
يكن ثم حذف فعل الشرط قال والارجح الموصولية اه وفي قوله والارجح
اشعار بصحة قول البعض وميل لما اقتضاه كلام الناظم واعتراض الشمني
عليه بان فعل الشرط الابد ان في باب الاشتغال اوفيا نفي بلا غير ظاهر
على التقييد بالنفي بلا انما شرط للكثرة كما عرفت اه وقال السعد عند
قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط
محل بحث وفي البحر في سورة الانعام ما يخالف كلام الرضى والمغني عند
قوله تعالى اغير الله تدعون ان كنتم صادقين قال ابو حيان اطلق حذف فعل
الشرط فلم يبين ان ذلك في ان وحدها ام عام في سائر الادوات ولا احفظ
فعل الشرط محذوفاً في غير ان الا انه انشد في شرح الكافية يتأزعم انه حذف
فيه فعل الشرط بعده . تي وهو قوله . تي توخذوا قسرا بظنة عامر * ولا ينج
الا في الصفاد يزيد . اي . تي تثقفوا توخذوا اه وفي المغني ان بعضهم جوز
في وما بكم . من نعمة ان تكون ما شرطية (السابع) لم يقيد وحذف الجواب
بكونه جواباً لان كما قيد ابو حيان والموضح حذف الشرط فافاد ان
الجواب محذوف . مطلقاً بل لا يتقيد بجواب الشرط المذكور في هذا الباب
بخصوصه ليدخل نحو ولو ان قرآنا سيرت ولولا فضل الله عليكم ورحمته
ونحو ذلك (السابع) علل ابن هشام في الحواشي كون حذف الجواب
اكثر بان الحذف من الاواخر اكثر من الحذف من الاوائل وأن دلالة
السبب على المسبب اقوى . من العكس لان الشيء الواحد قد تعدد اسبابه

كقوله * لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * اصم في نهار الفيض للشمس باديا وقوله * لئن
منيت بناعن غب معركة * لاتفنا عن دماء القوم ننتقل * وقال ابن السراج تقول ان تقم يعلم الله اذرك تعترض

بالحيمين فيكون بمنزلة ما لم يذكر الله وان جمعت الجواب للقسم اتيت باللام فقلت ان تقم يعلم الله كازورك
وتضمن القاء وكذلك ان تقم يعلم الله لا تينك بزيد فيعلم الله ﴿٢٨١﴾ لا زورك وفيعلم الله لا تينك والى

قوله (واحذف لدي اجماع شرط وقسم) الخ كما أن الشرط يحتاج الى جواب كذلك القسم يحتاج الى الجواب الا أن جواب الشرط اما مجزوم لفظاً او مجزوم محلاً او مقرون بالفاء او باذا المفاجأة فهذه اربعة وجواب القسم اما مؤكداً بان او باللام او بهما او منفي فهذه اربعة أيضاً ولم يتعرض الناظم لحكم باب القسم وهو من الابواب المهمة فما ينبغي اخلاء هذا النظم منه * والاصل أن القسم جملة يجاء بها لتوكيد جملة وترتبط احدها ارتباط جملي الشرط والجزاء وكلتاها اسمية وفعلية والمؤكد هي الاولى والمؤكد هي الثانية وهي المسماة جواباً فان كانت مثبتة لزمها اللام وان فان صدرت بمضارع مثبت مستقبل وجبت اللام واحدي النونين وقد تنفرد اللام مع ما قرن بحرف تنفيس ومع ما اريد به الحال ومع معمول ما قدم معموله وشذ انفرادها فيما عدي ذلك واذا صدرت بفعل ماض متصرف فحقه ان يقترن باللام وقد او باللام وربما او باللام وبما يعني ربما وقد تقترن باللام فقط فان كان الماضي غير متصرف وجب انفراد اللام وكذا اذا تقدم معمول الفعل وقد يعري المتصرف لطول الكلام نحو قتل اصحاب الاخدود وقد يقترن بقدي في هذه الحالة كقوله تعالى قد افلح من زكاه واذا افهم المضارع الماضي قد يقترن بقدي او ربما هذا في الجواب المثبت اما المنفي فلا ينبغي الا بما وان اولا ولا فرق بين الجملة الاسمية والفعلية الا ان الاسمية اذا نفيت بلا وقدم الخبر وكان الخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة اذا عرفت هذا فاذا اجتمع قسم وشرط استغنى بجواب السابق منهما وجوبا كما يدل عليه

﴿٣٦﴾ يثنى عليك وانت اهل ثنائه * ولديك ان هو يستزدك * زيد * وكقوله * لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي ان يتي واسم (ووصل اذ وحيث في الشرط بما * حتم ومع غيرهما ان

(يحتما) (وامنع مع اني ومن وهما* والاتصل ما أو ما أوليت لما) (وأول ما أيا أو المجرور به* كأي عبدك وقي فقد حبه) (ونون أيا قبل ﴿٢٨٢﴾ ما إذا حذف* مجرورها كما في الاسراء قد عرف) (وعند

سيدويه إذا حُرف* وهي عند ابن يزيد ظرف) (واسم سواها غير ان فأنسب الى* ظرفية ما بعد أي وخلا) (ما قبلها منها وأي بحسب* صحوبها تعزي لما له انتسب) (وقد اتت مهابا وما ظرفين في* شواهد من يعتضدها كفي) لا يجزم بأذو حيث الامترونتين بما لانهما إذا تجردتا لزمتيهما الاضافة الى ما يليهما والاضافة من خصائص الاسماء فكانت منافية للجزم فلما قصد جعل هاتين الكلمتين جازمتين ركبنا مع ما التكنههما عن الاضافة وتبينهما لما لم يكن لهما من معنى وعمل فصارت ما ملازمة لهما مادامت المجازات مقصودة بهما وزيادتهما مع من واني وهما ممنوعة ومع اني وأي وايات

قوله واحذف لان صيغة الامر عند المصنفين للوجوب وقوله فهو ملتزم وصرح بالوجوب في التوضيح قال الشهاب ويشكل بان غاية ما يلزم من ذكر جواب كل منهما الاطناب ولا محذور فيه بل قد يقتضيه المقام فلم منعه (أقول) كم من موضع اوجبوا فيه الحذف ولا يلزم عليه الا الاطناب فتقول والله ان يقيم لا قوم من وان يقيم والله أقم هذا ما لم يتقدم عليهما ذو خبر فان تقدم عليهما فالجواب للشرط مطلقا تقدم او تأخر وإذا حذف جواب ما تأخر يكون المؤخر في نية التأخير عن جواب المقدم وجوابه في نية التأخير عن الثاني لانهما جواب أو كما جواب وانما كان الامر على ما ذكرنا ليكون الحذف من الثاني لدلالة الاول وعلى هذا القول في قولهم ان اكلت ان شربت فانت طالق فافهمه وأصله ان اكلت فانت طالق ان شربت وأصل هذا ان شربت فان اكلت فانت طالق قال سبحانه فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر أي فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فهنا قدم جواب الاول ولو اخر عنهم لكان الامر كما ذكرنا أيضا وهذا أيضا من فروع مسألة تكرار الشروط وقد اهلها الناظم في هذا النظم ومذهبه أنه ان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني يقدر له وان كان بمطف كقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يوتكم اجركم الآية والجواب لاولهما وفصل غيره بين المطف بالواو وأو والفاء كما في الشروح واستفيد من تمثيله بالآية انه لا يشترط في مسألة تكرار الشروط كون الادوات ظاهرة لانها ليست ظاهرة مع وتتقوا فتفطن وقد افرد بها الجمال ابن هشام برسالة نفيسة وقال في الحواشي مسألة اذا تكررت الشروط مثل ان

واين ومتي جائزة واصل مهابا اما الاولى شرطية والثانية زائدة فاستعمل اجتماعهما فابدات اعطيتك الف الاولى هاء هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان اصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما

اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فمبدي حر زعم الفراء أنه سأل عنها الفقهاء
فاختلفوا عليه فقال بعضهم يمتق اذا وقعت الشروط مرتبة كترتيبها في
الذكر وقيل بشرط انعكاس الترتيب وقيل يمتق مطلقا سواء ترتب أو
انعكس الترتيب وقيل يمتق بوقوع أى شرط كان واختار الفراء انه انما
يمتق بوقوع الجميع على عكس الترتيب ووجه ان يكون فمبدي حر
جوابا في المعنى الاول فيكون في النية الى جانبه ويكون ذلك جوابا للثاني
فيكون في النية بعده ويكون هذا المجموع جوابا للثالث فيكون في
النية بعده أيضا ويعنى بهذا الكلام الدلالة على الجواب كما في انت ظالم ان
فعلت لان المتقدم نفسه هو الجواب واما صاحب المذهب الاول فانه جعل
فمبدي حر جوابا للاخير وذلك الشرط وجوابه جوابا للثاني على حذف
الفاء وذلك وجوابه جوابا الاول كذلك وهو خطأ لان حذف الفاء يخص
الضرورة فلا يجوز ان يخرج عليه الكلام واما من لم يشترط ترتيبا ولا عكسه
فانه يجعل فمبدي حر جوابا للاخيرة ويكون ذلك الشرط جوابا للشرط
الاول ويكون الشرط المتوسط قد حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه وفي
هذا أيضا حذف الفاء من الشرط الثالث لانه جملة جوابا الاول وذلك
خاص بالضرورة واما من قال انه يمتق بوقوع كل منها فانه يجعل جواب
كل من الشرطين محذوف لدلالة ما بعده عليه فالتقدير ان اعطيتك فمبدي
حر ان وعدتك فمبدي حر ان سألتني فمبدي حر ويرد انه جعل الدليل
بعد واعلم ان مذهب الفراء لا يمتشي في نحو ان تزوجتك ان ولدت لي غلاما
ان ارضعته فمبدي حر قال بعضهم فيجب هنا تقدير الفاء في الثاني والثالث
وقلت لا يجب بل يجب ترتيب هذا الكلام ترتيبا يمتشي على ما قال الفراء اه
وقد ذكر هذه المسئلة في مباحث الحذف من الباب الخامس من معنى
الاياب ولم يسطر الكلام على الاقوال ولا توجيهها بل اقتصر على انهم
اذا ذكروا ان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول

حدث بالتركيب . مني لم يكن
واذا زيدت ما مع أي والمضاف
اليه . مذكور فالاجود ان متوسط
بينهما كقوله تعالى ايما الاجلين
قضيت فلا عدوان على ويجوز
ان يجاء بها بعد المضاف اليه
كقول الشاعر * فايهما ما تبين
فاني * حريص على اثر الذي انا
تابع * ومنه قراءة ابن مسعود
ايا الاجلين ما قضيت فلا عدوان
على فان حذف ما يضاف اليه
نوت ووليت ما كقوله تعالى
أيام تدعوا فله الاسماء الحسني
ومذهب سيديويه ان اذ ركت
مع ما ففارقها الاسمية وصارت
حرف شرط مثل ان ومذهب
البرد وابن السراج وأبو علي
ومن تابعهم ان اسميتها باقية مع
التركيب وان مدلولها من الزمان
صار مستقبلا بمدان كان ماضيا
والصحيح ما ذهب اليه سيديويه
لانهما قبل التركيب حكم باسميتها
لدلائها على وقت ماض دون
شيء آخر يدعي انها دالة عليه

عليه بالشرط الاول وجوابه وذكر انهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان ردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وقال وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبمدهما جواب اذ الاية الكريمة لم يذكر فيها جواب وانما تقدم علي الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر الي جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بمدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الي جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وقال في الحواشي من فروع المسئلة ولولا رجل مومنون الاية فان الصناعة تقضى بانه جواب اللولا وجواب لو محذوف لدلالة جواب المتقدم وقول ابن السجري انه مما سد فيه الجواب مسد جوابين غير ظاهر وقال أيضا ليس من تعارض الشرطين حتي اذا بلغوا النكاح الاية فاما ياتينكم مني هدي الاية وقال في الرسالة التي اشرنا اليها ليس منها وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للنبي الاية خلافا للجماعة من النحويين منهم ابن مالك وجعلها كالاية التي في المعنى لانه ضمها اليها في خالق من ذكر ونقل في الحواشي ان بعضهم قال لا يجوز ان قتت ان قتت ولكن اقوم ان قتت واما انا احلنا لك ثم قل سبحانه ان وهبت فليس امرأة نصب باحلنا ولكن به باضمار مستقبل دل عليه الماضي أي وتحل لك امرأة قال وهذا عندي يدل علي ان المتقدم ليس الجواب والا لصار مستقبلا لانه ح في حيزادات الشرط اه وهذا انما يقتضي ان المتقدم ليس جوابا ولا ينافي انه يجوز ان يكون دليل الجواب وهذا البعض اطلق ان التركيب لا يجوز ومر في التنبيه الاول عند قوله والشرط يعني ما فيه بلاغ وقال في تلك الرسالة وليس منها فاما ان كان من المقربين الاية خلافا لمن استدل بذلك وذلك لانه اقترن جواب الشرط الاول بالقاء تقدير الان الاصل عند النحاة مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فجزاؤه روح فحذفت مهما وجهلة شرطها وانبيت عنها أما فصاراما فان كان فقروا من

ذلك

ذلك لوجهين أحدهما أن الجواب لا يلي أدات الشرط بغير فاصل والثاني أن الفاء في الأصل للمطف فحقها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما أخرجوها من باب المطف إلى الشرط حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب أن يقدم شيء مما في حيزها عليها أصلاً للفظ فتقدمت جملة الشرط الثاني لأنها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فأما اليتيم فلا تنهر فصار أمّا أن كان من المقربين فروح خذفت الفاء التي في جواب أمّا ليلا يلتقي فآن فيتلخص أن جواب أمّا ليس محذوفاً بل مقدماً بعضه على الفاء فلا اعتراض أهـ وعرضه من ذلك الرد على الإمام أبي الحسن تقي الدين على السبكي كما أفاده كلام ولده التاج في كتاب الاشباه والنظائر ونصه اعتراض الشرط على الشرط شائع في كلامهم ولا احتفال فمن منعه من النجاة لأن القرآن العزيز ناطق بذلك في آيات قال الشيخ الإمام أوضحها فأمّا أن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم وغلط من تعقب كلام الوالد من أهل هذا العصر في قوله أن هذه الآية ليست من اعتراض الشرط على الشرط زاعماً أن الفاء يجب تقديرها في لفظ الشرط الثاني وهو أن روح يكون الشرط الثاني وجوابه كلاهما جواب عن الشرط الأول ووجه غلظه أنه لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم أن الشرط الثاني وجوابه جواب للشرط الأول ودخول الفاء غير مسلم له إلا أن يكون الشرط الثاني مع جوابه جواباً للأول وذلك هو محل النزاع بل الصواب أن الجواب جواب الأول وقد استشهد سيدي به رحمه الله على الاعتراض بهذه الآية نفسها اقتراه خفي عليه هذا وللوالد رحمه مصنف في اعتراض الشرط حافل يرتفع عن فهم الزمان سماه بيان حكم الشرط أهـ وقال ابن هشام في بحث أمّا في كلام النجوين في مثل فأما أن كان من المقربين تقديرها بالشرط ودعوى إمام رافعيها طول ومخالفة للظاهر وعندي أن أمّا اخلصت هنا لمعنى التفصيل ولم تنب عن شرط البتة كما أن يا اخلصت للتنبيه في ياليت قومي (عجيبة) ذهب استاذنا الإمام المطليبي كرم الله

ومتى وحيثما واني وضرب يستعمل ظرفاً وغير ظرف وهو أي تكون عارية من الظرفية إذا اضيفت إلى ما لا يدل على زمان ولا مكان وتكون ظرف زمان إذا اضيفت إلى اسم زمان وظرف مكان إن اضيفت إلى مكان نحو أيهم تضرب تضرب وأي وقت تقيم أقيم وأي مكان تجلس أجلس وإلى هذا كله اشترت بقولي فأنسب إلى ظرفية ما به داي وخلا ما قبلها منها وأي بحسب مصحوبها تعزى لما له انتسب أي تنسب إلى الأسماء المجردة عن الظرفية إن اضيفت إلى شيء منها وإلى أسماء الزمان والمكان إن اضيفت إلى شيء منها لأنها بعض ما تضاف إليه وانما قلت ما ومهما في الأشهر لأن جميع النجوين يحملون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفيتين ثابت

وجهه واكرمنا به في الدارين الى اشتراط انكاس الترتيب في وقوع الحكم
قال الشيخ حمدان في شرح ما تفي البحرين وهو كتاب في الفقه نفيس هذه
المسئلة وقمت في درس شيخنا مموش المغربي التونسي شيخ الجماعة لما قدم
من بلاد الروم الى مصر المحروسة واجتمعت عليه الفضلاء من كل
جانب من مدرّس وطالب الا ماشد فقال اشتراط تقديم الثاني على الاول
انفرد به الشافعي ولم يذهب اليه احد من الاصوليين ولا من ائمة اللغة
بل كلام العرب طافح بالرد عليه من ذلك ما قاله الشاعر * ان يستغيثوا
بنا ان يذعروا يجدوا * واقروا ارباب المجلس حتى الشافعية فانتدمت اليه
وانا اصغر القوم اذذاك وقلت يا ولانا هذا شاهد للشافعي لان الاستغاثة
لا تكون الا بعد الذعر فانه في القوم وقالوا انت ترد على الشيخ وهذا
منك سوء ادب فاطرق الشيخ هنية ثم رفع رأسه وقال لهم الحق * فرجع
القوم وما هذا الا بيركة الامام الاعظم وخلاصة الائمة الاكرم والاما كانت
هذه لقمتي ولله الحمد والمنة اه * (تنبيهه) * اعلم ان الكلام هنا في غير الشرط
الا متناعي كما هو صريح سياقه لانه ذكر مسألة اجتماع الشرط والقسم قبل
الكلام على لو ولولا فلم يحتج الى التقييد وان قيد في التسييل لان لو ولولا
يتعين الاستغناء بجوابها تقدما على القسم اوتأخرا نحو لو لا الله ما اهتدينا
ولا يشترط في القسم ان يكون مفوضا به بل لو كان مقدرا فكذلك ومنه
قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فالقسم * مقدر قبل ان وقول بعضهم
لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبيها عليه مردود لان دخولها آكد لا
واجب وقول بعضهم ان الجواب الشرط على تقدير الفاء مردود لانه
مختص بالشعر وقد اطلنا في هذا المقام لكن بنفائس الفرائد والمذرو واضح
عند من له رغبة في جمع هذه الفوائد قوله (فالشرط رجح مطلقا) لانه عمدة
الكلام المذكور والقسم مسوق لمجرد التاكيد وهو جواز اعتبار
القسم فهل هو كذلك تقدم القسم اوتأخرا ومحل اذا تقدم كمالو لم يتقدم ذو

في اشعار الفصحاء من العرب
كقول الفرزدق * وما يخشي
لا ارب وان كنت جارا *
ولو عدا عدائي علوا هم دخلا *
وكقوله * وماتك يا بن عبد الله
فيما * فما ظلمنا نحاف ولا افتقارا *
وكقوله * مما تحبى لا اخسر
المدو ولا ازال على الناس اعلوا
ذري المجد فزعا * وكقول
تيم المجلافي * ولو كحات
حواجب خيل قيس بشاب بعد
كلب ماروينا * فما نسلم لكم
افراس قيس * فلا ترجوا البنات
ولا البنينا * وكقول عبد الله بن
الزبير الاسدي * فما تخلص
الاتسام حياة وان تمت * فلا
الخير في الدنيا ولا العيش اجمعا *
وكقول طفيل العنوي * نبئت
ان ابا شميم يدعى * هما يمشي يسمع
بما لم يسمع * وكقول حاتم
الطائي * وانك * هما يط بطنك
سؤله * وفرجك نالا * منتهي النهم
اجمعا *

الخبر وجواز اعتبار القسم مذهب ابن عصفور وغيره لكن نص في التسهيل
على ان اعتبار الشرط واجب قال الشهاب والتميز يرجح لا ينافي الوجوب قوله
(وربما رجح بعد قسم) الخ قال الشهاب هذا مع قوله السابق فهو ما اتزم يحتمل
أمرين الاول ان يكون مرضيا له فيكون مقيدا لذلك والماني هناك فهو ما اتزم
غالبا والثاني ان لا يكون مرضيا له بل هو حكاية لمذهب ضعيف فيكون
ذلك على اطلاقه ويؤيد دانه ذكر في شرح العمدة ان ذلك خاص بالضرورة
فصل لو ~~لو~~ - اعلم ان لو تأتي على ستة أقسام للعرض
وللتعليل وللتعني ومن هذه لو ان لنا كرة ولذا نصب ورده في المغني بما حاصله
انه يجوز ان يكون للمطف على الاسم الخالص وهو كرة ومصدرية قال في
المغني ويشهد لثبوتها قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنو بحذف النون
فمطف يدهنو بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم
دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تودلو ان بينها وبينه أمدا بعيدا
وجوابه أن لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بمد لو تقديره يودلو ثبت
ان بينها واجيب أيضا بأنه من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد جاجا سبلا
وفيه نظر لان توكيد الموصول قبل مجيء صلاته شاذ كقراءة زيد بن علي
والذين من قبلكم بفتح اليم اه قال الشهاب وانظر معنى قوله قبل مجيء
صلته فان ما بعد ان انما يصلح لها لا الموصوفين صلة لوالتي اكدت قبل مجيئها الا
ان يقال التوكيد قبل مجيء الصلة صادق مع عدمها فليحرراه هذا وقال
الدماميني لا شاهد للمثبتين في ما ذكره لجواز ان يكون النصب في يدهنو
باضمار ان جوازاً لانه معطوف على الاسم الخالص وهو ادهانك المؤول
والجموع منها ومن مثلها معطوف على المجموع من لو وصاتها فهو من باب
عطف مصدر على مصدر آخر اه وللشرط وهي قسمان للشرط في الماضي
والشرط في المستقبل وعليهما اقتصر الناظم كذا اطلق عليها الناظم الشرطية
في القسمين قال أبو حيان أصحابنا لا يطلقون عليها ادات شرط الا اذا كانت

فصل لو ~~لو~~ - (لو حرف شرطية تقتضي امتناع
ما يلي وكون تلو تلو لا زما)
(وفي المضي استعمات وربما
أصحابها الا تي من تكلم)
(وجوز الجزم بها في الشعر*)
ذو حجة ضعفها من يدري)
(وهي في الاختصاص بالفعل كان
وباشرت ان كاواني فطن)
(وليس حتما كون فعل خبر*)
من يعدلوان ومما أثرا) (لو
أن حيا مدرك الفلاح* أدركه
ملاعب الرماح) (وقد يبدل
اسم لو وبعد فعل* مفسر رافع
الاسم قبل) (ومغرب من
بسوى ذابنطق* كاوبغير الماء
حلقى شرق) (وقد يبدل مضارع
لو فيجب* ضيه* معني كاوينجفوا
ضرب) (وهي جوابا تقتضي
كلم ابن* أو بنت والمثبت باللام
قرن) (ومع نفيه بما قد توجد*
ومع الاثبات قليلا تفقد)
(ولدليل حذفها جزم كما*)
اجيز في جواب ان ان علما)

(وفي فلو في سالف الدهر حذف) بمعنى ان لان الشرط عندهم مختص بالاستقبال اهـ ويوافق الناظم كلام أهل جواب لو والشرط أيضاً قد عرف) لو على ضربين موصولة وشرطية فالموصولة التي يصلح في موضعها ان واكثر ما تقع بعدد او ما في مناه وقد تقدم ذكرها مع الموصولات والشرطية مرادفة لان كالتي في قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضائعة خافوا عليهم وغير مرادفة لان وهي اكثر وقوعاً من غيرها وعبارة سيئويه عنها ان قال واما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره يعني أنك اذا قلت لو قام زيد اقام عمر وفتقتضاه ان القيام من عمر وكان متوقفاً لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحاً للحصول بدون حصول الاول أولاً والحق فيه أنه صالح لذلك وأن الاول محكوم بعدم صلاحه لانه قد يقال لو ترك العبد سؤال ربه

بمعنى ان لان الشرط عندهم مختص بالاستقبال اهـ ويوافق الناظم كلام أهل المعاني قوله (لو حرف شرط في مضي) قال الشهاب أي لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي في الماضي ظرف للحصولين واما نفس التعليق فهو في الحال وقد يستشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي الا ان يراد بالتعليق بيان انه كان معلقاً اهـ (تنبيهات) * الاول قال ابن هشام أصل الادوات التي تربط شيئاً بآخر ان تكون متصفة بثلاثة امور احداها ان يكون مابعداً على خطر الوجود الثاني ان يكون اغلب دخولها على المضارع الثالث ان يكون دخولها على مختلفي المعنى والفاعل كان تقيم اقم أو الفاعل فقط نحو ان تقيم اقم أو المعلق نحو ان احسنتم احسنتم لانفسكم أي ان احسنتم لغيركم احسنتم لانفسكم وما خرج عما تستحقه الادوات اغلب عليه بعض مالها أو لزم فيه استحق الاهمال فالاول مثاله اذا فاتها لما تحقق كونه أرجح والثاني مثاله لو فاتها اغلب دخولها على الماضي وقد يتوهم من قول الناظم حرف شرط انها تجزم لما تقدم من قوله فملين يقتضين شرطاً قدماً والثالث مثاله كيف فاتها لا تدخل الاعلى متحدي اللفظ ورأيت بخط الشيخ ابن الصائغ سألتني الشيخ العلامة شمس الدين ابن القيم النجدي عن وجه الشرط في قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى وهذه الآية فيها سؤالان الاول ما وجه وقوع نفعت شرطاً وقاعدة الشرط ان يكون على خطر لا واجب الوقوع ولا ممتنع والذكرى متفع بها قطعاً الثاني ان جواب الشرط المذكور اما مدلول عليه بما قبله من قوله فذكر كما هو مذهب البصريين واما ما تقدمه نفسه كما هو مذهب الكوفيين وأياً ما كان فينبغي الامر بالتذكير مقيداً وهو مطلق بدليل قوله فذكر فما أنت بنعمة ربك الآية وان قلنا انه مقيد فما وجه تقييده والجواب عن الاول انا لانسلم ان ذلك لازم في الشرط فقد رأينا الشرط واجب الوقوع لقصد ايجاب وقوع الخبر كقوله تعالى ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الاعلون

ان كنتم . و منين كما رأينا ممتنماً لقصد عكس ذلك كقوله فادعوا شهداءكم من دون الله ولما خفي ذلك علي بعض ادعي ان ان في ذلك بمعنى اذا على ان لقائل ان يقول تقع الذكرى في الجملة ثابتة لئلا يكتفى علي خطر الوجود بالنسبة الى كل فرد فرد لانه ليس المقصود ان كان للذكرى تقع في الوجود مطلق بل ان كان لما تقع بالنسبة الي المذكر فكان . فعول النفع محذوف من ان وقعت الذكرى من تذكره . وأجاب عن السؤال الثاني باجوبة منها ان لا نسلم ان الامر بالتذكير مطلق . وورد من الاطلاق مقيد بهذه الآية ووجه التقييد عدم خلو التذكير من الفائدة وليس كالوعيد للكفار لان المقصود من الوعيد اقامة الحجة اه وتضيعة جوابه عن السؤال الاول مخالفة ما قاله ابن هشام من ان غير اذا يكون شرطه علي خطر الوجود وان ظاهر كلامه لزوم ذلك ويوافق ما قاله ابن الصائغ من ان ذلك هو الاصل لا لازم كمثل اهل المعاني كما لا يخفي علي من له ممارسة له وفي المعني في بحث ان كلام في هذه الآية من جهة السؤال الثاني واجوبة عنه منها ان ظاهره الشرط ومعناه بهم واستفاد الذكرى فمنهم ومنه يؤخذ جواب السؤال الاول لان ذلك القاعدة فيما هو شرط في المعني فتدبر الثاني قال ابن هشام أيضاً جواب لو ان كان جملة فعلية فعلها ماض . مثبت فالغالب اقترانه باللام وقد تجرد منها نحو ولو نشاء لا ريناكم فلم رفتم بسلام ونحو لعلنا حطاماً ونحو خافوا عليهم وان كان منفيّاً فلا ينفى الابداء والغالب تجردهما من اللام وقد تقرر بها نحو لو ان بالعلم تعطى ما تميش به لما ظفرت من الدنيا بفرق . وقوله * اما والذي لو شاء لم يخلق النوي لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي * فان قيل الجواب للقسم فعند الناظم انه انما يكون للو ولو لا اذا جامعهما القسم ولا يكون للقسم بحال وان كان مضارعاً وجب نفيه بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه وقد يحذف الجواب للدليل المذكور مقدم نحو فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهباً ولو افتدي به او معنوي نحو ولو ان قرأ ناسيرت الآية أي لكان هذا القرآن

لاعطاه فترك السؤال محكوم بعدم حصوله والمطاء محكوم بحصوله علي كل حال والمعني ان عطائه حاصل مع ترك السؤال فكيف مع السؤال ومنه قول عمير في صهيب رضي الله عنه نعم العبد صهيلاً لم يخف الله لم يعصه والبراءة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل علي انتفاء نال يلزم لثبوته ثبوت تاليه وهذا معنى قولي لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يلي وكون تلو تلو لازماً بقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو معلماً بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا تعرض الي ذلك بل الاكثر كون الثاني والاوّل غير واقعين فهذا حاصل قولي يقتضي امتناع ما يلي وكون تلو تلو لازماً ثم نهيت علي ان أكثر

أودليل متصير في اللفظ اذا قدر لما آمنوا به استدلالا بقوله وهم يكفرون
بالرحمان اه وقد اخل الناظم بجواب لو قال الشاطبي فكان ينبغي ان يزيد
بلا تجاب الماضي بالام وبما أو بمضارع بل قد جزما وفي المغني قيل وقد
يكون جواب لوجه اسمية مفعولة باللام أو بالفاء كقوله تعالى ولولاهم
آمنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير وقيل هو جواب قسم مقدر اه ومشي
في التسهيل على انه جواب قسم مغن عن جوابها والتقدير لا يثيب واوالله مثوبة
قال الدماميني وهو مخالف لقوله ان لو لولا يستغني بجوابها عن جواب القسم
(الثالث) قال ابن هشام أيضا او تدل على ثلاثة امور ذكر الناظم اثنين منها
صريحاً وهما التعليق والمضى واستغنى عن الثالث وهو امتناع شرطها
لا استلزامها له والا لمكانت حرف ايجاب لا يجاب وفاتت الشرطية وهو قد
نص على افادتها الشرطية وعبارته هنا أحسن من عبارته في بقية كتبه لان
قوله في الكافية والتسهيل حرف يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فيها
نقص التنبيه على افادتها المضى وزيادة قوله واستلزامه لتاليه فانه مستفاد من
ذكر الشرطية وأما قوله في بعض نسخ التسهيل حرف يقتضى امتناع ما
يلزم من ثبوته ثبوت غيره ففيها عدم التنبيه على المضى وعدم التنبيه على
انها هي التي عمدت السببية فان ظاهرها ان السببية معقودة بدونها واما
قول س حرف لما سيقع او وقع غيره فناقصة أيضاً الدلالة على عدم
الوقوع قيل مستفاد من كان سيقع فدل على عدم الوقوع قلنا ان صح
فهي فاسدة لان الذي كان سيقع هو الجواب اه (الرابع) اعلم ان لو
اتقتضى امتناع شرطها دائماً ثم ان لم يكن لجوابها سبب غيره لزم
متناعه والا لم يلزم امتناعه ولا ثبوته قال الشيخ الامام تقي الدين السبكي في
رسالته التي تكلم فيها على لو تنبعت مواقع الكتاب العزيز والكلام
الفصيح فوجدت المستمر فيها انتفاء الاول وكون وجوده لو فرض
مستلزماً لوجود الثاني وأما الثاني فان كان الترتيب بينه وبين الاول

مناسباً

مناسبا ولم يخلف الاول غيره فالثاني منتف في هذه الصورة كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وكقول القائل ! لوجئتني لا كرمتك لكن
المقصود الاعظم من المثال الاول نفي الشرط رداً على من ادعاه وفي
المثال الثاني ان الموجب لا انتفاء الثاني هو انتفاء الاول لا غير وان لم يكن
الترتيب بين الاول والثاني مناسباً لم يدل على انتفاء الثاني بل على وجوده
من باب الاولى كقوله نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه فان المعصية
منتفية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وان كان الترتيب مناسباً ولكن
للاول عند انتفائه شيء يخلفه مما يقتضي وجود الثاني كقولنا لو كان انسانا
لكان حيوانا فانه عند انتفاء الانسانية قد يخلفها غير هامما يقتضي الحيوانية
اه وجمل ولده التاج الترتيب في لولم يخف لم يصح مناسباً وزاد في الانقسام
وعبارته في جمع الجوامع ثم ينتفي التسالي ان ناسب ولم يخلف المقدم غيره
كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان خلقه كقولك لو كان انسانا لكان
حيوانا ويثبت ان لم يناف وناسب بالاولى كلولم يخف لم يصح والمساواة
كلولم تكن ربيبة لما حلت للرضاع له والادون كقولك لو انتفت اخوة
النسب لما حلت للرضاع وشرحه الجلال المحال بل لا يزيد عليه في الايضاح
وبين ان المثال الاخير انقلب عليه سهواً وصوابه ليكون الادون لو انتفت
اخوة الرضاع لما حلت للنسب وقال لو قال بدل المساوات المساوية
لكان النسب بقسميه وهذا مراد شارح التوضيح وان كانت عبارته لا تنفي
بالغرض وقد يشكل على بعض القاصرين ظاهرها فراجها متأملاً قال
الشيخ الامام وقد نظمت ما تلخص لي في لوالا متناعية في ايات وهي
*مدلول لوربط وجود ثان * باول في سابق الزمان * مع انتفاء ذلك المقدم *
*حقاً بلا ريب ولا توهم * اما الجواب ان يكن مناسباً * وليس غير شرطه
*صاحباً * فاحكم له بالنفي أيضاً واعلم * بان كلاً داخل في العدم * أو لم يكن
مناسباً فواجب * من باب أولى ذلك حكم لا زب * وفي مناسب له اذ يفقد *

منساة مفعله من نساء أى زجره
بالعصى ولذلك سميت منساة
فابدل الهمزة الفاء ثم ابدل الالف
همزة ساكنة فعمل ذلك يحمل
قوله لو نشأ وأما قول الشاعر
* تافت فؤادك لو يحزنك ما
صنعت * احدى نساء بني ذهل
ابن شيبان * فهذا من تسكين
صحة الاعراب تخفيفاً كما قرأ أبو
عمرو وينصر كم ويامر كم ويشمر كم
وكما قرأ بعض السلف ورسلسا
لديهم يكتبون بسكون اللام
ثم نهت على انها في الاختصاص
بالفعل كان وذكر ما تنفرده
من مباشرة ان نحو قولك لو ان
زيداً قام لقمت وزعم الزمخشري
ان بين او وان ثبت مقدر وهو
خلاف ما ذهب اليه سيديويه فان
سيديويه شبهها في مباشرة ان علي
سبيل الشذوذ بان تصاب غدوة
بمدلن فان الواقعة بعد او في
وضع رفع بالا بتداوان كانت لا

مناسب سواه قد لا يوجد * هذا جواب لو بتقسيم حصل * ممتنع وواجب
 ومحمّل * ومعظم المقصود فيما يجب * اثباته في كل حال يطلب * مثاله نعم
 الذي لو لم يخف * لماعصى الهه ولا اقترف * ومعظم المقصود في الممتنع *
 بيان نفي شرطه الذي ادعى * كلويكون فيه ما شريك * لفسد افعال واحد المليك *
 أو ان ذلك النفي حقاً أثراً * في عدم الذي تالاباً امراً * كلواتيتني لكننت
 تكرم * كرامتي لمن فلان يقدم * ولكن لو لا تدل على امتناع الجواب مطاقاً
 واعترض ابن الحاجب قولهم لو حرف امتناع لا امتناع أي يقتضي امتناع
 جوابها لا امتناع شرطها لا اقتضائه امتناع الجواب في كل موضع وليس
 كذلك ولان الشرط سبب والجواب مسبب ولا يلزم من انتفاء السبب
 انتفاء المسبب لان السبب يعتمد بل الامر بالعكس لانه يلزم من انتفاء
 المسبب انتفاء جميع اسبابه ورد عليه السعد في المختصر والمطول بما لا يطيل
 به وقد بينا في حواشي المختصر ما يتعلق بذلك هذا وقيل في تصحيح كلام
 القوم انهم يريدون انها تقتضي امتناع الجواب المرتب على الشرط لا امتناع
 الجواب مطلقاً فبهذا تسلم العبارة وتطرد في جميع المحال وصححه الشارح
 بان المراد انها تدل على انتفاء المساوي من جوابها للشرط فالعني لو ترك
 العبد سؤال ربه لا عطاءه عطاء مساوياً لتركه سؤاله وهو دون عطاءه بسؤاله
 وقال الشيخ الامام السبكي في الرسالة المشار اليها مانصه وذكر بدر الدين
 ابن مالك ما يخصه الموافقة على انها حرف امتناع لا امتناع الشرط لا الامتناع
 مطلقاً فذلك لا ينافيه الثبوت في نفس الامر ويرد عليه انه اخذ على الحكم
 قيداً فيه وان عدم نفاذ الكلمات لا يصدق عليه الامتناع بوجه من
 الوجوه وانه استدلل على امتناع الشرط بانه لو ثبت لثبت جوابه وهذا
 استدلال على امتناع الشرط بامتناع الجواب فلو كان امتناع الجواب لا امتناع
 الشرط كما زعم مع ذلك لزم الدور (الخامس) ذكر الجلال المحلي ان
 شرط لو يكون مثبتاً ومنفياً ونالها كذلك قال فالاقسام أربعة وقال بعد

تدخل على مبتدأ غيرها كما ان
 غدوة بعد لدن تنصب وان كان
 غيرها بعد ما يجب جره على انه
 قد ولي لو اسم صريح مرفوع
 بالابتداء في قول الشاعر
 * لو بغير الماء حلقى شرق *
 لكننت كالغصان بالماء اعتصاري *
 ولذلك وجه من النظر وهو ان لو
 لم لم تصحب غالباً الافعال ماضياً
 لازم البناء لم تكن عاملة ولم لم تكن
 عاملة لم يسلك بها سبيل ان في
 الاختصاص بالفعل أبداً فنبهت
 على ذلك بمباشرتها ان كثيراً
 وبمباشرة غيرها قليلاً وقد زعم
 أبو على ان تقدير لو بغير الماء
 حلقى شرق لو شرق بغير الماء
 حلقى شرق فهو - وشرق جملة
 اسمية مفسرة للفعل المضمر
 وهذا تكاف لا مزيد عليه
 ولا يلتفت اليه وقد حمل
 الزمخشري ادعائه اضراراً ثبت

التمثيل لما اتفي فيه التالي لكونه ناسب ولم يخلف المقدم غيره بلو كان فيها آلهة
 الا الله افسدنا اما امثلة بقية الاقسام فنحو لو لم تجئني ما اكرمك لوجئتني
 ما امنتك لو لم تجئني امنتك وقال بعد امثلة ما ثبت ان لم يناف وناسب اما امثلة
 بقية اقسام هذا القسم فنحو لو امنت زيدا لا اثنى عليك أي فيثني مع عدم الاهانة
 من باب أولى لو ترك العبد سؤال ربه لا عطاء أي فيعطيه مع السؤال من
 باب أولى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ما نفذت كلمات الله أي فما
 تنفذ مع انتفاء ما ذكر من باب أولى اه ولم يذكر امثلة ذلك في المساوى
 والدون وظاهر كلامه ان لو في جميع تلك الاقسام تقتضى امتناع التالي ومنع
 المثبت بانتفائه والمنفى بآبائه فتدبر قوله (ويقل ايلاؤها مستقبلا) فتكون
 ح بمنزلة ان وهل ترد ان بمنزلة لو اثبتته الفراء وجعل منه واثن اثبت الذين
 اوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك قال ولهذا جاءت في الجواب قال ابن
 هشام ومعنى هذا انها اذا وقعت جواب شرط قرنت بانتفاء قال أبو البقاء وهو
 بعيد لان ان للمستقبل ولوللماضي وانما اللام . وطئة للقسم وليست لازمة
 بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن قوله (لكن قبل) أشار الشارح الي ان
 المستدرك محذوف أي وكان حقه ان لا يجوز لكن ورد فقبل قال ابن هشام وهو
 حسن وأقام السبب مقام السبب وهو وارد قوله (وهي في الاختصاص بالفعل
 كان) انما لم تعمل مع ان القاعدة ان ما اختص بقيل حقه ان يعمل العمل
 الخاص به لما تقدم وظاهر كلامه انه يليها الفعل مضمراً في الاختيار كان وهو
 خلاف مذهب البصريين فانهم فرقوا بين ان ولو في هذا قال أبو حيان
 وظاهر قوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي يدل على جواز لو زيد
 قام لا كرمته فيكون حجة لمن اجاز له لكن تأوله بعضهم على انه مما حذف فيه
 كان واسمها وانتم تاكيد لذلك الاسم المحذوف أو الاصل لو كنتم تحذف كان
 وحدها والضمير الذي هو الاسم منها لما حذف العامل قوله (لكن لو
 ان بها قد تقرن) يدل على انه ليس فاعلاً بثبت مضمراً بل مبتدأ كما يقول

بمدلو وان على التزام كون الخبر
 فعلا ومنعه ان يكون اسماً ولو
 كان بمعنى فعل نحو ولو ان زيدا
 حاضر وما منعه شائع ذائع في
 كلام العرب كقوله تعالى ولو ان
 ما في الارض من شجرة اقلام
 وكقول الرازي * لو ان حيا
 مدرك الفلاح * ادركه ملاعب
 الرياح * وكقول الشاعر
 * ولو ان حيا فانت الموت فانه *
 اخو الحرب فوق القارح المدوان *
 وكقول الآخر * واوان ما ابقيت
 مني ملاق * يمود بشام ما تعود
 عودها * وكقول الآخر
 * ولو انها عصفورة بحيتها *
 مسومة تدعوا عبداً وأرثما *
 وقد انفردت ابو بان لا يكون
 جوابها الافعال اضيا أو مضارعاً
 محزوماً بل وقل ما يخلو من اللام
 ان كان مبتدأ نحو ولو علم الله فيهم

س قال ابن هشام لأنص لس في المسئلة ولكن المشايخ استنبطوه من كلامه
واختلفوا فمنهم من استنبطه من تشبيهه وقوع ان بعد لو بان تصاب غدوة
بمدلن ولا شاهد فيه ومنهم من استنبطه من قوله رحمه الله وتقول لو انه
ذهب لكان خيراً فان مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا فانا نعلم ان
الواقعة بعد لولا في موضع رفع بالابتداء باجماع أهل البصرة واستدل
للقول بانها فاعل بثبت مقدر بالاتفاق عليه في لا أكلمه ما ان حراء
مكانه قال الشهاب وقد يفرق بان الموصول الحرفي اخرج الى الفعل من
الشرط اه وفيه نظر * (تنبيهه) * لا يلزم أن يكون خبر ان الواقعة بعد
او فملا خلافا للزنجشري فانه اوجب ذلك قال ليكون عوضا عن الفعل
المحذوف ورد ابن الحاجب بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
قالوا وانما يجب كون الخبر فعلا اذا كان مشتقا لا جامدا ورد ابن مالك
قول هؤلاء بقوله * او ان حيا مدرك الفلاح * ادركه - لاعب الرماح *
قال في المغنى وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه
لها الزنجشري كما لم يتنبه لآية لقمان ولا ابن الحاجب والامام منع من ذلك
ولا ابن مالك والامام استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في
الاعراب وتعقبه الدماميني بان هذه الآية التي تجحج باستخراجها لو فيها
للتعنى لا للشرط والكلام في او الشرطية وقد ذكر المسئلة ابن الحاجب في
منظومته فقال (لو انهم بادون في الاعراب) لو للتعنى ليس من ذا الباب
وأقول قد يقال ان لو التي للتعنى شرطية اشربت معنى التمنى كما نقله
المغنى عن بعضهم وصححه أبو حيان في الارتشاف وذلك لانهم جمعوا
لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله
* فلونبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذائب أى زيزي * بيوم الشمعين
لقرعينا * وكيف لقاء من تحت القبور * فاعله يختار هذا القول فتبجحه على
مختاره خصوصا وكلام الزنجشري في المفصل يميل اليه وح فقول ابن الحاجب

خير ألا سمعهم ولو اسمعهم
للولوا وهم ممرضون وخلوه من
اللام في الاثبات قليل كقوله
تعالى لو شئت اهلكتهم من
قبل واياي وكقوله تعالى ولا يخش
الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
ضعة فاخافوا عليهم وان كان منقيا
بلم امتنعت اللام وان كان منقيا
بما جاز الحاقها والخلو منها الا
ان الخلو منها أجود وبذلك
نزل القرآن كقوله تعالى ولو شاء
الله ما اقتتلوا وهذا كله مفهوم
من قولي ومع نفيه بما قد يوجد
ومع الاثبات قليلا يفقد واشرت
بقولي وبمدلو قد يكتفي بالمبتدا
عن الجواب الي قوله تعالى ولو
انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند
الله خير لو كانوا يعلمون ثم بينت
ان جواب لو قد يستغنى عنه
لدليل كما استغنى عن جواب

ليس من ذا الباب أي باب الو الشرطية ممنوع عنده هذا وكلامه في الغني
يشعر بان هذا الحكم ثابت للو في جميع أحواله لانه بمعد ان ذكر أقسامها
قال وهنام مسائل احداها ان لو الخ ولم يقيد بها في تلك المسائل بقسم وقال في
التوضيح وتختص لو مطلقاً بالفضل وان كان لم يذكر فيه التي للتمييز ثم قال وتلي
لو كثيراً ان وصلتها فهذه المسائل عنده غير خاصة بالشرطية ويرجع النزاع
بينه وبين ابن الحاجب في اثبات ذلك ويصير ترجحه صحيحاً بقي هناشي وهو
ان ظاهر كلامه في الغني والتوضيح ان لو في يود والوانهم بادون مصدرية
او وقوعها بمعد يود وح يرد وهو انه اذا ولي المصدرية ان كيف يقول س
بانها مبتدأ مع موافقته في ما انت حراء مكانه على انها فاعل

﴿ اما لولا ولو ما ﴾ قوله (أما كمهايك من شيء)

اعلم ان أما بفتح الهمزة وتشديد الهمزة حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل
غالباً أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها غالباً وانما لزمت بعدها ولم تلزم
مع غيرها من الشروط لما ياتي قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت
شرطاً لكان ما بعدها متوقفاً عليها وأنت تقول اما عالماً فمالم فهو عالم ذكرته
أو لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو موقوف على قيام زيد
واجيب بانه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عاياه كقوله * من يك
ذابت فهذا بتي * وقوله * فمن يك امسى بالمدينة رحله * فاني وقياربه الغريب *
لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب الاتري ان المعنى من يك
ذابت فاني لا أحسده وسبب ذلك ان لي بتي وكذلك ان يكن أحد من
اهل المدينة فان لا اغبطه فاني غريب وقولهم ان عالماً فمالم فالمعنى مهمات ذكره
عالم فذكر كحق لانه عالم ولا يكون ذكره حقاً حتى تذكره اه ويقع في
بعض المبارات انها حرف متضمن معنى الشرط والمهمود في تضمين المعاني
الحرفية انما هو الاسماء واما حرف ملازم للشرط اعني عقد السببية
والمسببية فالظاهر انها موضوعاتها اصالة وتفسيرها بمهمايك من شيء وقع

﴿ فصل في لما واما ﴾

(حرف وجوب لوجوب لما)

أولي فعلاً ماضياً كاهتما

(وبعد تلوها جواب مثله)

في كلام س وقدرها غيره في اما زيد فنطلق بان اردت معرفة حال زيد فزيد
منطلق وعلى كل فهي نائبة عن ادات شرط وجملته وبه صرح في التوضيح وهو
معنى قول بعضهم نائبة عن ادات شرط وفعله اذ من المعلوم ان الفعل له فاعل وفي
التصريح في الديباجة انها نائبة عن الفعل وحده وشئ في كلام س عام يراد
به خاص وهو وانه مصدر جوابها فاذا قلت اما زيد فنطلق فالمعنى انه لا
يمنعه عن الانطلاق شئ ومن هنا افادة التوكيد بخلاف زيد قائم اذ لا يفيد
انه لا يمنعه شئ وقيل افادته لانه علق على محقق وهو وجود شئ والمعلق على
المحقق محقق فهو دعوي بدليل بخلاف زيد قائم فانه دعوي مجردة وكان
تامة وفاعلها امام شئ على ان من زائدة على قول أبي علي واما ضمير مستتر
راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس ويشكل عليه انه لم يجر على جنس بعينه
كذا قاله الدماميني قال الشهاب وأقول المقصود من البيان هنا التعميم ورفع
ارادة بعينه قاله شيخنا الشريف اه وقد يجاب بما مر من ان المراد شئ خاص
فتدبر وقال ابن هشام الذي اراد انهم لا يريدون ان اما بمعنى هذا اللفظ الذي
هو هما يكن من شئ سواء وانما هذا كناية وعبرة عن الشئ ولكنهم
لما فسروها من حيث هي لا باعتبار مقام خاص جاءوا بهذه العبارة على هذا
الوجه ليشتمل على تفسير كل موضع اشتمالا على طريقة الاجمال ويكون
تفسيرها في كل موضع بحسب ما يقتضيه الحال فيقال في نحو فاما ان كان
من المقربين الاصل في التقدير مهما يكن من وفاة فان كان الخ لان المتوفي
لا يخرج عن هذه الاقسام واذ قيل اما بعد فكانه قيل مهما اذكر الحمد او
مهما يكن من ذكر الحمد (تنبيه) قال ابن الشجري ولما نزلت منزلة الفعل
نصبت ولكن لم تنصب المفعول به وانما نصبت الظرف الصحيح كقولك
اما اليوم فاني منطلق واما عندك فاني جالس وتعلق بها حرف الظرف في نحو
اما في الدار فزيد قائم وانما لم يجوز ان يعمل ما بعد الظرف لان ما بعد ان لا يعمل
فيما قبلها خلافا للمبرد اه واما قاله المبرد نقله عن سيبويه ووجهه ان ما وضعت

كالفصل لما جاء سراهله)
(وقد يجاب بابتداء مع فا *
وباذا فجاءة قد يكتفا)
(ورادفت حينئذ ابي علي *
وسيبويه ذو المال الاول)
(ورادفت الا بآثر قسم *
وبعدني ذلك أيضا قد نم)
(وفسروا اباهما يك من *
شئ وبالفاء تلو تلوها قرن)
(وتلوها اسم بمدة مقرون بفاء *
فعل او اسم يكمل التالفا) وان
تلت ان لفظ اما فاجملا *
جواب اما مغنيا لتعدلا)
(وحذف ذي الفاعل قول
صح في * نثر ودون القول في
شمر قتي) لما في كلام العرب على
ثلاثة أقسام الاول ان تكون
نافية جازمة وقد تقدم ذكرها
وان الذي يليها من الافعال
مضارع اللفظ ماضي المعنى

على ان يتقدم شيء مما في حيز جوابها على الفاء اصلا حلا للفظ وسمع ا. ا. العبيد
 فذو عبيد بالنصب واما قریشا فانا افضاها قال في المغنى وفيه دليل عندي على
 امور احدها انه لا يلزم ان يقدر بهما يمكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره
 مما يليق بالمحل اذ التقدير بهما ذكرت والثاني ان ا. ا. ليست عاملة اذ لا يعمل
 الحرف في المقبول به والثالث انه يجوز ا. ا. زيد فاني اكرم على تقدير العمل
 للمحذوف قوله (وقالتلو تلوها وجوبا للقاء) قال أبو حيان هذه الفاء جاءت في
 اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجس رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا
 على مثله قال وتعليل المصنف لزوم الفاء بتاويلها بهما يمكن من شيء ليس بجيد
 لان جواب بهما يمكن من شيء لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط
 والفاء لازمة بعد ا. ا. كان ادخلت عليه صالحا لاداة الشرط او لم يكن الا
 تري انه يجوز بهما يمكن من شيء لا ابال به ويمتنع ذلك في ا. ا. بل يجب ذكر الفاء
 فتقول ا. ا. كذا فلم ابال به فدل ذلك على ان دخول الفاء وجوبها ليس لاجل
 ان اولت بهما يمكن اه قال الشهاب اقول نعم الزمت الفاء مع ا. ا. دون بهما لان
 ا. ا. لما كان دلالتها على الشرط بانابتها عن بهما يمكن ضعفت فاحتاجت للزوم
 الفاء لتدل على الشرطية بخلاف بهما فان دلالتها على الشرطية بطريق الاصاله
 فان اراد بقوله تعليل المصنف ان قوله هنا وقالتلو تلوها الخ ملل بقوله ا. ا.
 كهما فلان سلم ان هذا دليل بل قوله وفا كالا ستدر الشئ على قوله ا. ا. كهما لان
 التشبيه يفهم عدم لزوم الفاء فليتأمل وانما لم تجمل الفاء عاطفة لان الخبر لا
 يمطف على مبتدأ ولا زائدة لعدم صحة الاستغناء عنها وقال ابن الضائع لا
 يمتنع ان تكون زائدة وقد لزمت من اين هذا الامتناع كم من زائد يلزم كالباء
 في احدي صيغتي التعجب وهو افعال به قال الشمني اقول صحة الاستغناء عن
 الزائد اعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود
 الزائد كهموم مع عدمه وهذا معنى قولهم الزائد دخوله في الكلام بخروجه
 وليس المراد من صحة الاستغناء عن الزائد جواز حذفه حتى يقال ان الزائد

والثاني ان تكون حرفا يدل على
 وجوب شيء لوجوب غيره ولا
 يليها الا فعل خالص المضى أي
 ماض لفظا و. مني كقوله تعالى
 وتلك القرى اهلكتناهم لما
 ظلموا وهي حرف عند سيبويه
 وظرف بمعنى حين عند ابي علي
 والصحيح قول سيبويه لان
 المراد أنهم اهلكوا بسبب
 ظلمهم لا أنهم اهلكوا حين

قد يكون لازماً فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا الا
 جواز الحذف * (تنبيهان) * الاول قال المرادي والاشعوني يؤخذ من
 قوله اتلو تلوها انه لا يجوز ان يقدم الفاء اكثر من اسم واحد وقال لا يفصل
 بين اما والفاء الا بواحد من امور ستة ذكرها منها جملة الشرط وذلك اذا
 كان جواب اما شرطياً نحو فاما ان كان من المقربين والخبر نحو اما في الدار
 فزيد قال الشهاب كان جملة الشرط في معنى الاسم الواحد لعدم استقلالها
 فلا يشكل على ما تقدم انه لا يجوز ان يتقدم على الفاء اكثر من اسم واحد وكذا
 يقال في الجار والمجرور اقول فيتعين في هذا المحل تقدير متعلق بالمجرور
 وصفاً وقال أيضاً لا يفصل بين اما والفاء بجملة تامة الا اذا كانت دعاء
 بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك الله فالامر كذا قال
 الشهاب ويوجه يعني اشتراط تقدم الفاصل بان اما قائمة مقام الفعل فلا
 يليها الفعل وفيه ان الدعاء لا يختص بالفعل اه اقول والفصل بالدعائية
 خارج عن الامور الستة واعلم ان الشارح ذكر انه لما قدم الشرط في فاما
 ان كان من المقربين التقي فاء ان خذفت الثانية منها حملاً على النظائر
 وحاصله ان الكلام يقتضي فاءين احدهما في جواب اما والاخر في
 في جواب ان ومعلوم ان الفاء في فاما خارجة عنهما وقوله لما قدم
 الشرط أي وهو ان كان من المقربين على الفاء الداخلة على ان
 وقوله انتقي فان أي الفاء الداخلة على ان والفاء الداخلة على روح
 فتدبر وقوله حملاً على النظائر دليل لان المحذوف الثانية وبيانه ان حذف
 جواب غير اما اكثر وبقي دليل آخر وهو عدم الاجحاف بحذف شرط
 اما وجوابها وثالث وهو انه اذا تلاقى شرطان كان الجواب لسابقتها يستدل
 بمقدم علي متأخر قاله الشهاب وقد عرفت ما في ذلك مما مر من النزاع في
 كون هذه الآية من اعتراض الشرط على الشرط والحاصل انه اجتمع شرطان
 وهل اعترض أحدهما على الآخر (الثاني) قال الشاطبي من الضروري ان

ظلمهم لانهم ظلمهم . متقدم على
 انذارهم وانذارهم . متقدم على
 اهلاكهم ولانها تقابل لولا ان لو
 في الغالب تدل على امتناع
 لا امتناع ولما تدل على وجوب
 لوجوب وتحقيق تقابلها انك
 تقول لو قام زيد اقام عمرو لكن
 لما لم يقم زيد لم يقم عمرو ويقوى
 قول أبي علي انها قد جاءت لمجرد
 الوقت في قول الراجز

يزيد بين البيتين مثلاً * وتلوها جزء الجواب قدماً * الفصل والافعال لن تقدماً :
 قوله (وحذف ذى الفاء) الخ لما التزم وامعها أن يطووا ذكر الجملة الشرطية
 التزموا أن ينشروا ذكر الجملة الجوابية ليلا يحذفوا بالكلام مرتين بحذف
 كلتا الجملتين وأجازوا الحذف في مسألة القول لانه في باب الحذف نظير
 الظرف في باب الفصل وانما شرطوا بقاء المحكية لتكون سادة في اللفظ
 مسده وزوال الفاء استقباحاً لوجود رابط بغير مرتب وربما حذفوا الفاء في
 غير ذلك شذوذاً نحو ما بعد ما بال رجال كذا قال ابن هشام وقديدي التقدير
 فأقول ما بال رجال فتكون ما دخلت على قول فالاولى أن يمثل بقوله صلى الله
 عليه وسلم امام موسى كاني أنظر اليه اذ ينحدر من الوادي وقول عائشة رضى
 الله عنها وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً او ضرورة
 نحو * فاما القتال لا قتال لديكم * والذي قد شجعهم على ذلك أنهم قد صادفوها
 تحذف وجوبا اذا حذفوا القول فاستأنسوا بذلك لحذفها جوازا اذا لم يكن
 قول ومسح ذلك فلم يطرده قوله (لولا لوما يلزم ان الابتداء اذا امتناعا
 بوجود عقدا) يعنى أنهما اذا دل على امتناع الشيء لوجود غيره اقتضيا مبتدا
 خبره محذف وجوبا على ما مر في باب المبتدا فقوله امتناعا مفعول عقد وقوله
 بوجود متعلق بمقد وعبارة التسهيل بوجوب ومراده الثبوت فأفاد أن لو
 تدل على امتناع الثاني لوجود الاول نحو ولولا علي لهلك عمر وقال في المغنى
 وأما قوله عليه الصلاة والسلام لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند
 كل صلاة فالتقدير لولا مخافة أن أشق لأمرتهم أمر ايجاب والا لانه كس
 معناها اذا امتنع المشقة والوجود الامراه وأما قول امامنا وسيدنا الاستاذ
 المطلي رضي الله عنه وعنايه * ولولا الشر بالعلماء يزري * لكنت اليوم أشعر
 من لبيد * وأشجع في الوغي من ايت غاب * الايات قالوا وفي قوله وأشجع
 بمعنى مع لا عاطفة فلا يرد ان قوله وأشجع الخ يقتضي أن ذلك يزري بالعلم
 لان ذلك الاقتضاء مبني على انه يعطف على أشعر الداخلة في جواب لولا

* انى لا رجوا محرزا ان ينفعنا *
 اياى لما صرت شيخا قلماء *
 والثالث ان تكون بمعنى الا في
 قسم كقوله عزمت عليك لما
 ضربت كاتيك سوطا وكقول
 الراجز * قالت له بالله ياذا
 البرءين اما تممت نفسا أو اثنين *
 وقد تكون بمعنى الا بعد نفي
 دون قسم ومنه قراءة عاصم
 وحزرة وان كل لما جميع لدينا

المقتضية لامتناعه ببقى أن في قوله يزري ذكر الخبر فاما أن يقال ذلك مبنى على
أن الخبر الخاص يذكر أو يخرج علي ما قيل في ولولا النعماء مسكه مما مر في باب
المبتدأ وفي كتاب وصف المباني وتكون لولا حرف امتناع لوجود كذا قالوا
والحق أن ذلك خاص بما اذا دخلت على وجبتين فاما مع المنفيتين فهي حرف
وجود لوجود نحو لولا عدم قيام زيد لم احسن اليك وأما مع الموجبة
والمنفية فوجود لوجود نحو لولا زيد لم احسن اليك ومع العكس امتناع
لامتناع نحو لولا عدم زيد لا حسنت اليك كذا بخط ابن هشام في
الحواشي والقياس أن يقول مع المنفيتين حرف وجود لامتناع * هذا وما
تقدم عن الجلال المحلي في أو يقتضى أنها امتناع لوجود مطلقاً والمتنع اما
وجوداً راو نفيه والوجود كذلك فتدبروا فادان المرفوع بعدها فاعل بفعل
محذوف لا بهما ولا بفعل مضمرة انه ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب
ولا حرف التزم بمده اضمار فعل رافع ولا يقبل ما يستلزم عدم النفي مع
وجود ماله نظير وأيضاً فإن المبتدأ أصل المرفوعات فاي موضع وجد فيه
مرفوع محتمل الابتداء وغيره فالابتداء به أولى وايضاً فاذا حكم بالابتداء
على الاسم الواقع بمدا لولا كان المحذوف من الجملة مؤخراً واذا حكم بفاعليته
كان المحذوف منهما مقدماً والاواخر بال حذف اولى من الاوائل (تنبيهه)
قال الدماميني قال ابن هشام جواب لولا كجواب اول لكن قد يقرن جواب
لولا بقدر كقوله * لولا الاياه واولا حق طاعته * لقد شربت دماً احلي من
المسل * قلت لا يظهر وجه الاستدراك فان جواب او قد يقرن بقدر كقوله
* لو شئت قد يسمع القواد بشرية * تدرا الحوائث لا يجدن غليلاً * وهو شاذ كما
ان اقتران جواب لولا بها شاذ أيضاً الا ان يريد ان جواب لولا سمع مقرونا
بقدم اللام وبدونها واما جواب لو فانه سمع بقدر بدون اللام واما معها فلا
فهذا وجه قوله (واولينها الفعل) قال الاشموني أي المضارع أو ما في تأويله
قال الشهاب هذا يقتضى ان الماضي يقع للتخصيص ويكون بمعنى المضارع

محضرون وان كل ذلك لما امتناع
الحياة الدنيا أي ما كل الا جميع
وما كل ذلك الامتناع الحياة
الدنيا ومثال وقوع جواب لما
جملة ابتدائية قوله تعالى فلما
نجاهم الى البر ففهم مقتصد ومثال
وقوع جوابها مقررنا باذا المفاجأة
قوله تعالى فلما أحسوا بأسنا
اذا هم منها يركضون ومن
الحروف الالاتق ذكرها بهذا

أي الاستقبال وقد ذكر ابن الحاجب ما حاصله أنه لا يكون إلا للتقديم أقول
وقد قال الأشموني بذلك ترده هذه الأدوات للتوبيخ والتقديم فتختص
بالماضي أو ما في تأويله ولم يذكر في التسهيل من حروف التحضيض إلا
بالتخفيف ولكن عده صاحب المغني في معانيها وقال فيه أن المرين يقولون
فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وظاهر كلامه أن التنبيه
والاستفتاح متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر وفي شرح التسهيل للناظم
الأكثر أن تكون الاستفتاح سواء قصد مع ذلك تنبيه أو لم يقصد
وقال ابن جني في الخصائص في بحث خلع الأدلة قولنا لا قد كان كذا
وقوله سبحانه إلا أنهم يثنون صدورهم إلا هذه فيها شيئاً من التنبيه
وافتحاح الكلام فإذا جامعتهما يا حصلت افتتاحاً لا غير وصار التنبيه الذي
كان معها ليأدونها وذلك نحو قوله تعالى إياها سجدوا قوله (وقد
يليه اسم بفعل مضموع علق) نحو هـ لا زيداً تضربه فيكون ذلك من باب
الاشتغال وقس أمثلة بقية الأدوات وقوله أو بظاهر مؤخر أي أو بفعل
ظاهراً متأخراً نحو هـ لا زيداً تضربه فيكون مفعولاً لذلك الفعل المتأخر
واختلاف في نحو قوله * الأرجل جزاه الله خيراً * يدل على محصلة تبيت *
فقال الخليل رجلاً منصوب بفعل محذوف دل عليه المعنى الاتروني رجلاً هذه
صفته وقيل بفعل محذوف على شريطة التفسير أي أجزا الله رجلاً جزاه
خيراً والأعلى هذا للتنبيه وقال يونس إلا للتمنى ونون الاسم للضرورة وقول
الخليل أولى لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل بخلاف التووين وإضماره أولى
من إضمار غيره لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وإنما قصده طلبه
وتضعيف ابن الحاجب له بأن يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة
المفسرة وهي اجنبية مردود بقوله تعالى أن امرؤ هالك ليس له ولد ثم
الفصل لازم وإن لم تقدر مفعلة مفسرة إذ لا تكون صفة لأنها انشائية
كذافي المغني في بحث لا وقال في الجهة العاشرة من الباب الخامس أن من

الباب أما وفيها معنى الشرط
والتفصيل وتقديرهما يمكن
من شيء ولا يليها فعل لأنها
قائمة مقام حرف شرط وفعل
شرط فلو وليها فعل لتوهم أنه
فعل الشرط ولم يعلم بقيامها
مقامه فإذا اسم بعد الفاء كان
في ذلك تنبيه على ما قصد من
كون ما وليها مع ما بعده جواباً
والمقرون بالفاء بعدما يليها أما

التخريج علي خلاف الظاهر قول الخليل مع امكان الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور ثم قال ويجاب عن هذا بثلاثة أمور أحدها أن رجلاً نكرة وشرط المنصوب علي الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل علي محصلة تبين وذكر الامر الثاني الذي نقله في بحث الا عن ابن الحاجب وأجاب عنه بما رده كلامه في بحث الا والثالث وهو ما عال به الاولوية في بحث الا من قوله لانه لم يرد

❦ الاخبار بالذي وبالالف واللام ❦

بعضهم يسميه باب السبك وكثيراً ما يصار الي هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوي الحكم أو تشويق السامع أو اجابة المتعجب فالاول كقوله الذي قام زيد ردأ علي من قال قام عمرو ووالد الثاني ظاهر لان في هذا الاخبار اسنادين فهو اقوي مما فيه اسناد واحد والثالث كقول واصف ناقة صالح * والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جهاد كذا قال ابن غازي وكون هذا في صفة ناقة صالح رده السعد ورد القول بأنه وصف عصي موسى وقال انه في صفة المعاد الجسماني كما دل عليه سياق الكلام والبيت لابن العلاء المري وهو عند جمهور أهل السنة واحد وقال ابن دقيق العيد هذا البيت انما يقضي عليه بالحيرة والرابع من قصد النجاة قال ابن غازي ويجمعها للحفظ أن تقول * قصد اختصاص أو تقوي الحكم أو تشويقاً أو سبهاً * هذا الباب عنوانه والباء في بالذي بـاء السببية لا التمديد لدخولها علي الخبر عنه لان الذي يجر في هذا الباب مبتدأ لا خبراً أي الاخبار عن الشيء بسبب التعبير عنه بالذية ويجوز كون الباء للالة والاستعانة اي الاخبار عنه بالة التعبير عنه بذلك كما قال ابن الحاجب وعبارته وقولهم بالذي الباء فيه بمعنى الاستعانة كقولهم كتبت بالقلم أي اخبر متوصلاً الي هذا الاخبار المقصود بالموصول قوله (ما قيل اخبر عنه بالذي) قد عرفت قريباً ان ظاهر هذا غير مراد وقد اشار له الناظم بقوله خبر عن الذي الخوانه مؤول

مبتدأ نحو ما اقام فزيدوا اخبر نحو ما زيد فقاموا وما عامل فيما وليها أو مفسر عامل فيه نحو ما زيداً فأكرموا وما عمر آفا عرض عنه وقد يليها ان فيغني جواب اما عن جوابها كقوله تعالى فاما ان كان من المقرين فروح وريحان وقد تقدم ان الجواب لاول الشرطين المتوالين نحو قوله تعالى ان اردت ان انصح

بما علمته وقال في التصريح من جملة التاويل أنه على القلب وان عن بمعنى الباء
 اه وكان عليه ان يقول والباء بمعنى عن ثم ظاهر كلامه ان كون عن بمعنى الباء
 من تمام القلب وكلام غيره يقتضي انهما جوابان قال ابن جماعة بعد ان ذكر
 ان ظاهر الكلام مشكل اختلف النحاة في الجواب فمنهم من قال هو على القلب
 وكان الاصل ان يقولوا زيد الذي قام في جواب من قال اخبر عن زيد بالذي
 لكنهم قبلوا لما فهموا المراد أو يكون مرادهم باخبر عن زيد بالذي اخبر
 عن الذي يزيد ومنهم من قال هذا من وضع حرف ووضع حرف فوضع
 عن ووضع الباء ووضع الباء ووضع عن والمرب تفعل ذلك قال الله
 تعالى فسئل به خيراً أي عنه ومن كلام العرب رميت السهم عن القوس
 يريدون رميت بالقوس قوله (خاف معطي التكملة) أي الذي كان به
 تكميل الكلام قبل تركيب الاخبار اه والاولى الذي به تكميل الاخبار
 باسقاط قبل او يقول بدل قبل بعدلانه ح صار خبراً عمدة واما قبله فقد
 يكون فضلة وبذلك عبر في التوضيح ووقع في كلامه تلك تقول في الاخبار
 عن رغبة من نحو جئت رغبة فيك الذي جئت له فيك رغبة تقرر ضمير
 ما كان مفعولاً له باللام لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها اه وعمل ابن
 أبي الربيع مجيء اللام بان شرط المنصوب على المفعول له ان يكون مصدراً
 هذا واعتراض على الشارح بان الاول لها التحصل المطابقة الالية قال الشهاب
 فكان ينبغي حيث راعى ما يأتي أن يقول التي جئت لها والا فثبت عبر
 الشارح بالذي صح له تذكير الضمير ثم قد يجاب بان الشارح أشار بهذا
 التقدير الى انه لا يشترط المطابقة اذا كان الخبر مصدراً اخذ ما ذكره الرضي
 في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ ما نصه ان قيل لم يقل لفظه ليوافق
 الخبر المبتدأ في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقه فيه الا اذا كان الخبر
 صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في
 الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله

لكم ان كان الله يريد ان يغويكم
 فاذا كان أول الشرطين اما
 كانت احق بذلك من وجهين
 أحدهما أن جوابها اذا انفردت
 لا يحذف اصلاً وجواب غيرها
 اذا انفردت يحذف كثيراً
 لدليل وحذف ما عهد حذفه
 أولي من حذف ما لم يمهّد حذفه
 الثاني ان اما قد التزم معها حذف
 فعمل الشرط وقامت هي مقامه

لفظ معناه هاهنا وان كان بمعنى الصفة أي ملفوظ كما ذكرنا الا ان
 اصله مصدر ويمتدح الاصل في مثله نحو امرأة صوم ورجل صوم
 ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثني ولا يجمع اه فقوله اما في الجواب
 الخ مع تمثيله أيضا بالاخبار بالموثوث عن المذكور كما في المثال الثاني يفيد
 جواز الاخبار بالمصدر الموثوث بالتاء عن المذكور كما في المثال الثاني يفيد
 هذا يصح الاخبار عن الرسالة في المثال الا في بقولك الذي بلغه الزيد ان
 العمرين رسالة فليتأمل فقد يؤخذ من ذلك ان الاولي ما قاله الشارح لان
 فيه فائدة قد يغفل عنها * (تنبيه) * استفيد من النظم فوائد ذكرها
 المرادي منها ان الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقة للموصول
 لانه عائده ويلزم كونه غائبا لانه عائدا لغائب لان الموصول في حكم الغائب
 ولو خلف ضمير المتكلم أو المخاطب وأجاز بعضهم جملة مطابقة للخبر في
 الخطاب فتقول في الاخبار عن التاء في ضربت الذي ضربت انت لان
 الذي هو أنت كما يجوز الوجهان في انت الذي قام وانت الذي قمت وفرق
 بانه يلزم هنا ان تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطابا لغيره هناك
 واعلم انه قد تجب هناك أمور أخرى غير ما يفهم من كلام الناظم والشارح
 منها انه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمر ووجب توكيد الخلف
 المستتر أو الفصل بينه وبين الممطوف عليه ليصح المطف تقول الذي جاء
 هو عمرو وزيد بلفظ هو توكيد للفاعل المستتر الذي هو خلف ومنها لو كان
 الاخبار عن زيد في مررت بزيد وعمر واحتيج الى اعادة الجار في الممطوف
 على الخلف بناء على اشتراط ذلك في المطف على الضمير تقول الذي مررت
 به وبعمر ووهكذا فليتأمل قوله (نحو الذي ضربته) الخ في الاشموني لو قيل
 لك اخبر عن أبوك من قولك زيد أبوك قلت الذي هو أبوك زيد
 قال الشهاب هلا اخر لفظ هو ليكون موضع الخبر عنه قواه (وبالذين)
 الخ قال الشارح اذا كان الخبر عنه في هذا الباب مثنى أو مجموعا على حده أو

فلو حذف جوابها لكان ذلك
 اجحافا وان ليست كذلك
 ويجوز حذف التاء بعدها اذا
 كان المقرون بها قولا باقيا ما
 هو محكي به كقوله تعالى وأما
 الذين اسودت وجوههم اكفرتم
 بعد ايمانكم الاصل فيقال لهم
 اكفرتم ولا يحذف غالبا دون
 مقارنة قول الا في ضرورة كقول
 الشاعر * فاما القتال لا قتال

مؤثجا بالموصول على وقفه لوجوب مطابقة المبتدا خبره وقوله على حده قال ابن هشام غلط لا وجه له اه أي لانه يوم التقييد بالجمع المذكور وليس كذلك وقوله جي بالموصول على وقفه اي ولو باعتبار كونه على وفق ما يتقدمه في المعنى فلا يشكل قوله السابق الذي جئت له رغبة وذكر مثالا يتصور فيه اقسام تصلح لما اشار اليه الناظم وهو - وبلغ الزيدان العمرين رسالة ومن جملة ذلك اذا اخبر عن الرسالة قيل التي بلغها الزيدان العمرين رسالة وانما قدم الضمير في بلغها عن وضع ما اخبر عنه لانه يمكن اتصاله فلا يفصل (تنبيه) كلام الناظم لا يفيد جواز الاخبار باللين واللاتي ويفيده قول الموضح بالذي وفروعه قوله (قبول تاخير) الخ ذكر الموضح أنه يشترط للمخبر عنه سبعة شروط وكذا الشارح لكن الموضح جعل كونه في جملة خبرية وعدم كونه في احدى جملتين مستقلين شرطين والشارح جعلها شرطا واحدا واتفقا على زيادة اشتراط جواز ورود في الاثبات فلا يخبر عن احدى ما جاء في احدى لانه لو قيل الذي ما جاء في احدى لم يقع وقوع احدى في الايجاب وهو ممتنع عند الجمهور ومحل امتناعه عندهم اذا وقع احدى بعد ايجاب يراد به العموم كالمثال المذكور والا فلا امتناع نحو قل هو الله احدى كما نقله الشهاب عن حاشية شيخ الاسلام وفي المطول في بحث تقديم المسند اليه أن أئمة اللغة ذكروا أن احدى اذا لم تكن همزة بدلا من الواو لا يستعمل في الايجاب الامع كل وذكر الفناري ان الذي همزته لا تكون بدلا من الواو وهو الذي يكون هموز الفاء ثم قال وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا يعني لا مع كل ولا بدونها اه وفي شرح التوضيح في باب أسماء الافعال كلام يتعلق باحد عن ابن هشام وفي الاثموني في باب الاعلال ما حاصله ان احدا ان كان ماخوذا من الوحدة كالمستعمل في العدد والمستعمل في قل هو الله احدى فهمزته بدلا من الواو وما لا فلا وعلى زيادة ان لا يكون في احدى جملتين مستقلتين ليس في احدى ما ضمير ولا بين الجملتين عطف بالفاء بخلاف

لديكم وانكن سيرا في عراض
الواكب *

فصل في لولا
ولوما وما يتعلق بهما

(على امتناع لوجود دلالة
لولا ولوما حيث باسم خصتا)

(وبعد لم يفعل جوابا أو فعل
مستحب لام وسقوط اللام

قل) (وجواب ان جواب

ما اذا كان من احدي جملتين غير مستقلتين او مستقلتين بينهما ما ذكر ومن
المستقلتين اللتين في الاخرى. منهما ضمير المتنازع فيها نحو ضربني وضربت
زيداً فتخبر عن زيد نحو الذي ضربني وضربته زيد قال الشهاب هل يمتنع
الاخبار عن الياء من ضربني والتاء من ضربت لانه لو اخبر عن الاول لقيـل
الذي ضربه وضربت زيداً انا فيلزم عطف ما ليس صلة على الصلة بغير القاء
او عن الثاني قيل الذي ضربني وضربت زيداً انا فيلزم العكس ولا يمتنع الاخبار
فيهما لان التاء في قولك الذي ضربه وضربت زيداً انا والياء في الذي
ضربني الخ الموصول في المعنى فغاية الامر انه على حد انا الذي سمعني
امى حيدرة * وليس هذا خلاف قول الجمهور ان خلف الخبر عنه يجب
ان يكون غائباً. طلقاً لان الياء والتاء ليس خلفاً اذ لم يخبر عنهما وقد
يقال يمتنع ذلك لانه لا فائدة في الخبر بالنسبة للمعطوف في الاول
لا فادته ما يفيد من نسبة الضرب للمتكلم والمعطوف عليه في الثاني
كذلك وقد عللوا بذلك منع الجمهور كون الخلف عن ضميري المخاطب
والمتكلم مخاطباً ومتكلماً ويحتمل ان يقال في الاخبار عن الياء الذي ضربه
وضرب زيداً انا فتاتي بدل كل من الياء والتاء بضمير الغائب لانهم اجمعان
للموصول وهو غائب وكذا عن التاء وعلى هذا فلا اشكال فليراجع
ويحذر (وأقول) الوجه انه لا وجه للشق الاول من السؤال لانهم نصوا
على ان شرط المائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة خلافاً لبعضهم وفي
التصريح التصريح بالاخبار عن الياء والتاء في هذا التركيب لكن بال
ولا فرق الا في احكام معلومة ويحصل منه انه على طريق الاختش يتعين
الاحتمال الاول الذي ابداه الشهاب الا انه لا بد ان يقدم المتنازع فيه ويجعل
معمولاً الاول بعدما كان معمولاً للثاني فيقال الذي ضربه زيد وضرب
زيداً انا والمسئلة في الارتشاف وفيه مخالفة للتصريح فليراجع وزاد الشارح تبعاً
لايه في التسهيل جواز استعماله مرفوعاً لكنه اقتصر على انه يخرج به ما لازم

ذين في * حذف اذا المراد ليس
بالخفي (وبهما التخصيص
مزوها * الا كذا واولهن
الفعلا) (وقد يلى اسم فيه فعل
عملاً * مؤخراً او مضمراً واذكر
الى) (فهي كالا ان بها عرض
قصد * وخصها بالفعل حينئذ
(وذات الاستفتاح اولها
الجل * بغير قيدك الا زيد بطل)

النصب

النصب ونقله الموضح في الحواشي وقال فلا يخبر عما لزم الرفع كما بين الله وعمر الله
أو النصب كسبحان الله وبميدات بين أو الجر كالكلع من ذي الكلاع ونظر
بعضهم في الاحتراز عما لزم الرفع لكن قد يوجه بأنه لما لزم حالا واحداً وهو الرفع
على وجه مخصوص كان غير متصرف والاخبار به يقتضي تصرفه لأنه وإن
لزم الرفع على الخبرية لكن في القسم والاخبار به هنا يخرج عنه ذلك قال
وهذا الأخير يخرج بالشروط الأول يعني إمكان استفادة المعنى عنه لأنه
جعل ذلك أول الشروط قال الموضح بمد نقله في الحواشي فلا يخبر عن أحد
جزءي العلم المضاف كما مر من أمر القيس وبعلم من بعلمك فيمن أعر به
أعراب المضاف إمام من جملة مركبات تركيب المزج فهذا إبهام ولا يحسن
الاحتراز عنه لأنه كالزاي من زيد وانظر لم ترك الموضح شرط جواز الرفع
وأما شرط إمكان استفادة المعنى فلم يتركه كالشارح لأنه معلوم أن الكلام
لا بد فيه من الفائدة هذا وقالوا خرج بقبول التأخير أسماء الاستفهام ونحوها
مما لا يقبل التأخير قال الشهاب هلا أخبر عنه وقدم لاجل صدريته كما تقدم
الخبر في ابن زيد وقد قيل بذلك هنا إلا أن يقال أرادوا كون باب الأخبار
على طريقة واحدة من تأخير الخبر دائماً (تنبيه) * عد الموضح مما لزم
الصدر ضمير الشأن وقال ابن جماعة أن القول بذلك فيه ممنوع لأنه يقتضي
أن العوام لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله إذا مت كان الناس صنفان
أن اسم كان ضمير شأن وفي قوله أن الحمد لله رب العالمين أن اسم أن ضمير
شأن قوله (وتعريف) به الشاطبي على أنه لا حاجة لهذا الشرط والذي
قبله لأنه يعني عنهما قبول الاستغناء بالضمير لأن ما يخرج بهما يخرج به
قوله (كذا الغنى عنه باجتنبي) قال الشارح فلا يخبر عن ضمير عائذ إلى اسم
في الجملة كالهاء من نحو زيد ضربته ومن نحو زيد ضرب غلامه لأنه لو أخبر
عنهما خلفهما مثلها في المود إلى ما كانت تمود إليه فيلزم إبقاء الموصول
بالعائد وأما عود ضمير واحد على شيئين أه وقوله فلا يخبر عن ضمير

لولا ولو ما استعملان أحدهما
يدلان فيه على امتناع الشيء
لثبوت غيره ويقتضيان حينئذ
مبتدأ متروكاً حذف خبره
وجواباً مصدراً بفعل ماضٍ لفظاً
ومعني أو بمضارع مجزوم بلم
ويقترن الأول أن كان مثبتاً
بلام مفتوحة كقوله تعالى لولا
أنتم لكنا ومبين وإن كان

قاصر واعم منه قول غيره عن عائده سواء كان ضميراً أو غيره كاسم الإشارة
نحو زيد ضربت ذلك ومنه ولباس التقوى ذلك خير هذا وما ذكره من التعليل
يقتضي انه لا يجوز الاخبار عن ضمير ضرب من زيد ضرب جاريته وعن
الضمير المتصل بالجارية بانه يصدق على كل من الضميرين انه عائداً الى الاسم
في الجملة وانه يستحق أن يعود بعد الاخبار على ما كان عائداً عليه قبل الاخبار
لانه خلفه ولكنه اجاز آخر الباب الاخبار عن الضمير في ضرب من قولنا زيد
ضرب جاريته وقول الشارح كذا الغني عنه باجنبي يقتضي انه لا يجوز الاخبار عن
ذنيك الضميرين لان كلامهما يصح الاستغناء عنه باجنبي الا ترى انه لو قيل
زيد ضرب جاريته عمرو صح ذلك بقي هنا مسألة تمارض فيها كلام
الشارح ووالده لان كلام الشارح اقتضي انه لا يخبر عن ضمير يطلبه
بالعود شيثان ووالده عن ضمير لا يخلفه اجنبي وهي لو قال انسان زيد عالم
فقال قائل لقيته فلو اخبر بالضمير المنصوب فقليل الذي لقيته هو لم يعد
الضمير الاعلى الذي ونقل في الارتشاف خلافاً فيها وقال نكته هل شرط
هذا الضمير ان لا يكون عائداً على شيء قبله أو شرطه ان لا يكون رابطاً
فلو كان في الكلام رابطان نحو زيد ضربته في داره جاز * (تنبيهه) *
قال الشهاب قضية هذا الشرط امتناع الاخبار عن الضمير في قائم من
زيد قائم اذ لا يستغنى عنه بالاجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو فليتأمل قوله
(أو بضمير) قال الشارح فلا يخبر عن موصوف دون صفته الى آخر ما بينه
وعلي قياسه فلا يخبر عن موصول دون صلته قال ابن الخطيب اذا قيل لك أخبرني
عن الذي الاول من قواك الذي قام الذي أبوه عاقل فانك تقول الذي
هو الذي أبوه عاقل الذي قام فتؤخر الموصول مع صلته لانها اسم واحد
لا تفكاك لاحد منهما عن الآخر فهو في مكان الموصول وصلته والذي
أبوه عاقل خبره وهما صلة الذي الاول والذي قام خبر المبتدأ الاول وان
أخبرت عن الثاني قلت الذي الذي قام هو الذي أبوه عاقل فالذي

منفيك لم يقرن باللام كقوله تعالى
ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما
زكى منكم من احد ابداً وكقول
الانصارى رضي الله عنه * والله
لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا
ولا صلينا * وقد يقرن بها المنفى
بما كقول الشاعر لولا رجاء
بقاء الظاعنين لما بقت * نواهم
لناروحا ولا جسداً * وقد يخلو

الاول مبتدا أول والثاني مبتدا ثان وهو كناية عن الذي أبوه عاقل عائدة
الى الذي الاول وهي آخر صلته والذي أبوه عاقل خبره وهما صلة الذي
الاول والذي قام خبر المبتدا الاول قال ابن هشام ويكون هو علي هذا
خبر المبتدا الثاني لا فاعل لقام والا لم يبرز ولم يصح وصل الذي الاول
بالذي قام هو لانه علي ذلك التقدير مفرد ولان الضمير انما يكون علي
اعراب ما حل محله وهذا حل محل الخبر فلا يرفع الا على الخبر وفي وقوع
موصول قبل موصول نظر قال ابن الخباز في الكافية انه لم يسمع وانما هو
من مثل النحاة وفي ذهني ان الفارسي سأله عن ذلك ابن جني فاجازه وجعل
منه قراءة من قرأ فاستغاثه الذي من شيعته بفتح ميم من وضم ناء شيعته
وقال في التوضيح فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ أو بمذ لانهم لا يجرون
الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام الخبر عنه وقال الدماميني
في شرح التسهيل قد يتبادر الى الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها
تجر الضمير ولكن التحقيق انه لا يجوز لان الضمير ح يمود الى ما قبل
رب وهو الموصول وانما يمود ضمير رب الي ما بعده وذلك يحصل له ايهام
يقرب به من النكرة فان قيل اذا قلت رب رجل قائم ثم قلت الذي ربه
قائم رجل فانما تجمل العائد ضمير قائم لاربه قلنا القاعدة في باب الاخبار ان
الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم ان ضمير رب لا بد
له من تمييز ولا تمييز هنا ثم ما القاعدة في هذا الخبر وقد عرف ان الذي
قام انما يكون رجلا وفي هذا الاخير نظر * واعلم ان قول الناظم او
بضمير اي الغني عنه بضمير مثل قوله في التسهيل منوباعنه بضمير كما لا
يخفى على متأمل وح يظهر قول الموضح ان الناظم أسقط من التسهيل اشتراط
قبول التعريف ولا يصح اعتذار شارحه بان المراد انه لم يذكره بهذا اللفظ
وذكره بلفظ غيره وهو قوله منوباعنه بضمير لانه لو كان كذلك لم يكن
لا اشتراطه هنا قبول التعريف هنا فائدة لذكره قوله او بضمير لكن مر عن

منها المثبت * كقول الآخر
* وكم وطن لولاي طحت كما
هو * باجرامه من قلة النيق
* هو * وكقول الآخر * انطمع
فيما من اراق دماءنا * ولولاك
لم يمرض لا حسنا حسنا *
أنشدتها النراء والضمير عنده
في موضع رفع كما يقول الاخفش
واذا دل دليل على جواب لولا

الشاطبي ما يدل لذلك وهذا مبني على شيء وهو أن هذه الشروط هل يحتاج لكل منها أو بعضها يعني عن بعض كلام الشاطبي يصرح بالاول وصنيع الموضع بخالفه قال في الحواشي مانصه قوله قبول تاخير اي ان كان مقدما قوله وتعريف اي ان كان منكر اقوله باجنبى اي ان كان مضمرا قوله او بمضمراي ان كان ظاهرا فالتحقيق ان كل شرط في محل اه واذ عرفت ذلك ظهر لك ان شارحه لم يصب الغرض فتدبر ولا تقابل الجوهر بالعرض هذا وقال الشهاب قول الشارح الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمرة مع قوله قبل الثالث جواز الاستغناء عنه باجنبى صريح في اشتراط كل من الامرين فتكون اوفي قول المصنف او بمضمرة بمعنى الواو (فان قلت) أي قرينة على ذلك (قلت) القرينة معنوية وهي النظر في المعنى وفي ان الخارج بكل منهما غير الخارج بالاخر فيعلم ان احدهما لا يعني عن الاخر فتكون أو بمعنى الواو فغاية ما في كلام المصنف التجوز مع قرينة معنوية عليه ولا غبار عليه اه (وأقول) قد صرح المرادى بكونهما شرطين وأنه لا يصح كونهما شرطا واحداً وبين ذلك بقي أن الشهاب قرر ان جميع الشروط يمكن التنبية عليها مما ذكره الناظم وأنه لذلك لم يذكر جميعها اتكالا على ذلك المناسب لمقصود الباب من التمرين والامتحان وذكر بعضها لينبيه الطالب به على الباقي فلا تغفل عن الشروط بالسكينة وينبهه بانها لم تصور الاخبار بقوله ما قيل اخبر الخ علم أنه لا بد من قبول الخبر عنه للتأخير وللتعريف حتى يمكن أن يخلفه الضمير والاستغناء عنه باجنبى والابقي الموصول بلا عائدا والمبتدأ بلا خبر الى غير ذلك من المحذورات والرفع حتى يمكن الاخبار به والاثبات لانه بعد الاخبار يقع فيه وبذلك تعرف حكمة الشرط

﴿مسائل﴾ اذا أخبرت عن الشمس من طلع الشمس او من طامت الشمس فالأمر فيه واحد تقول التي طامت الشمس تأتي بالتاء لا غير لان الفعل مسند الى الضمير فهو بمنزلة الشمس طامت والتاء واجبة في ذلك وتقول ان زيدا قائم فان أخبرت عن قائم قلت الذي ان زيدا هو قائم قال المازني

الذي

ولو ما حذف كما فعل بجواب ان فمن ذلك قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم ويدلان على التحضيض فيختصان بالافعال كقوله تعالى اولا انزل عليه ملك ولومانا تينا بالملائكة ويشاركنهما في التحضيض هـ الاو والا وقد يلي حرف التحضيض اسم معمول فيه متأخر او محذوف لدليل كقوله

الذي جرتنا على إيقاع الصلاة الذي قوله تعالى ما ان. فأتى لتتوا ولا يخبر عن
 ان المفتوحة الا اذا جئت بما في خبره وهـ. وخبر كقولك سرني أن زيدا قائم
 فاذا أخبرت عن قائم قلت الذي سرني أن زيدا هو قائم ولا يخبر عنها من
 قولك اعلم اني اثبتك لان ما هي في حيزه لا يقع صلة ولا يخبر عن ليت ولعل
 لانها انشاء ولا عما في حيز لكن لانها استدراك فان جئت بالجملة التي
 وقع فيها الاستدراك لم يصح الكلام أيضاً لان الكلام جملتان ولا عائد
 في الاولى الا تراك لو قلت ما قام زيد لكن عمراً قائم فاخبرت عن قائم قلت
 الذي ما قام زيد لكن عمراً هو قائم وهذا فاسد لان قولك ما قام زيد هو
 الصلة وهو جملة لا عائد فيها واذا كان المفعول به جملة لم يخبر عنه فلا يخبر عن
 الثاني في قولك ظننت زيدا بوه قائم لان الجملة لا يمكن عنها ويخبر عن
 المفعول معه في نحو قلت وزيدا فتقول الذي قلت واياه زيد فان قلت مالك
 وزيدا لم يخبر عنه لان الصلة لا تكون استفهاماً وباب الاخبار باب واسع
 سرفيه في الارشاف على أبواب النحو قوله (وأخبروا ههنا بال) قال الشاطبي
 الشروط السابقة جارية هنا فقوله قبل لما أخبر عنه ههنا. معناه في باب الاخبار
 لا في الذي خاصة وبعض في قوله عن بعض ما واقع على الاسم ولا بد هنا زيادة
 على ذلك من كون الجملة فعلية وكون فعلها متصرفاً مثبتاً. قدماً وصنيع المرادي
 يقتضي أن اشتراط ان يكون مثبتاً لا يستفاد من النظم وقال ابن غازي لعل
 قوله ان صح صوغ صلة شامل لا اشتراط كون الفعل متصرفاً وكونه مثبتاً اذ
 عامة المنع في الصورتين تمدد الصلة (أقول) هـ. هذا استفاد من كلام الشارح كما
 لا يخفى على من تأمل ثم قال وقال شيخنا ابو عبد الله الصغير يوجب شرط عدم
 تقدم النفي من قوله يكون الفعل فيه قد تقدم اذ لا يتقدم مع أدات صدرا وفيه
 بعد هذا كلام ابن غازي وفي الحواشي لابن هشام ذكر هنا شروط اربعة وهي
 كون الجملة فعلية وكون فعلها متصرفاً مثبتاً. قدماً واستفادة الثالث من قوله ان
 صح البيت فان المنفي لا يصح ذلك منه وهو كان ممن عن اشتراط التقدم وهو

* الان بعد الحاجة تلموني هـ
 التقدم والقلوب صحاح * وكقول
 الاخر هـ اتيت بعبد الله في القيد
 موثقاً هـ هـ لا سمياً ذو الخيانة
 والغدر * وكقول الاخر
 * تمدون عقر النيب افضل
 محكم * بنى ضوطراً اولاً الكمي
 القمع * وربما ولي حرف
 التحضيض * بتدا وخبر كقول

الدال على اشتراط التصرف وقد يقال ان زيدا من قولك زيداً ضربت لا يمنع من الاخبار عنه أو عن الفاعل بال لان لتاسيلا الى الاخبار وهو ان نؤخره وان الناظم انما اراد بقوله يكون فيه الفعل قد تقدم ما ان تكون الجملة فعلية لا ان يكون في الجملة فعل وهي اسمية فلا يخبر عن زيد من قولك زيداً ضربته لانه لا يصح تاخر لكونه حالا محله بخلاف زيدا في نحو زيداً ضربته وقد يقال انما اراد الاول لان ابنه قال انك تخبر عن ضمير ضرب وعن الجارية في زيد ضرب جاريته مع ان الفعل لم يتقدم بالمعنى الذي ذكرت اما نحو زيداً ضربت فلا يصح الاخبار فيه عن زيد لانه ان اضمر في محله فصل بين الموصول وصلته وان اخر منع من ذلك ما منع من حذف المائدة منفصلا بل هنا أولى لانه قد صرح بالضمير متأخراً فلم يحتمل الكلام غيره وهناك هو محذوف فربما جوز تقديره مقدماً (فان قلت) ان القياس يقتضي صحة الاخبار عن الاسم الذي في الجملة الاسمية بال في نحو قائم الزيدان فتقول اذا خبرت عن الزيدان القائم الزيدان فلا وجه للتقييد بالفعل (قلت) قد يمنع منه لان المسئلة انتقلت من باب المبتدأ والفاعل الى باب المبتدأ والخبر وقد يقال لا يمنع ذلك على قياس الاخبار عن الظرف والمفعول له وقد يفرق بان هناك محل الجار والمجرور مغن عن اللفظ وهنا زال ذلك الاعراب قطعاً (فان قلت) من اين جاء في هذه المسئلة بعد الاخبار الاحتياج الى الخبر (قلت) من ضرورة ان المبتدأ في الحقيقة ليس وصفاً وانما هو اسم موصول وحوال وفصل الضمير لا يمكن لا تقول القائم هـا مبتدأ لانه انما كان يفصل قبل الاخبار في مثل ما وان يمهدي انما لحواله محل الخبر وهنا ليس كذلك فافهمه واما نحو زيد قائم فلا يصح فيه الاخبار بال لانك ان جئت بضمير زيد في موضعه فصلت به بين ال وصلتها وان اخرته فقلت القائم هو زيد او هم هو الفصل والتاكيد وهما ينان والخبر لانه وما قبله معرفتان وفي مثل هذا يجب تقديم المبتدأ اه كلامه ولو وقف عليه الشهاب اغناه عما ذكره في الحواشي ولا حاجة لنقله وقول

الشاعر * ونبتت ايلي ارسات
بشفاعة * الى فهـا نفس ليلي
شفيعها * والاجود ان ينوي بعد
هـا لكان الثانية ويجعل نفس ليلي
شفيعها خبراً ويلحق بحروف
التحضيض في الاختصاص
بالفعل الا المقصود بها العرض
نحو الاترورنا وهي مركبة من لا
والهمزة واما الا المستفتح بها

ابن هشام لان ابنه قال الخ سيأتي ما فيه قريباً قوله (الفعل قد تقدما) حقه
 ان يقول وما في معناه فانه يقال طعامك ما كول ثم يقال اخبر عن الطعام
 فتقول الما كول الطعام وكذا زيد ضارب تقول الضارب زيد ولم ارا احدا
 نه على هذا قاله ابن هشام قوله (ضمير غيرها) حاضراً كان أو غائباً تقول في
 بلغت من الزيد الى العمرين يوم الجمعة اكراما لزيد رسالة اذا اخبرت
 عن التاء خاصة المبلغ ولا تبرز الضمير وفي الاخبار عن بقية الاسماء المبلغ انا
 هذا في الحاضر المتكلم ومثاله فيه مخاطباً بلغت تقول المبلغ أنت ومثاله غائباً
 انك تقول في زيد ضرب جاريته في الاخبار عن ضمير ضرب زيد الضارب
 جاريته هو بالاستتار وعن الجارية زيد الضاربها هو جاريته بالابراز لانه في
 الاول ضمير ال وفي الثانية ضمير غيرها كما اشار اليه الشارح قال ابن هشام
 فان قلت هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم
 الفعل في الجملة والثاني قولهم ان المخبر به يكون مبتداً والمخبر عنه يكون خبراً
 والضاربها من جملة الخبر الجواب انه لا اشكال البتة لان معنى تقدم الفعل
 تقدمه في الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه في أول شيء يتكلم وأما الثاني
 فواضح لان الضاربها مبتداً وهو فاعل وجاريته خبر المبتدا والمبتدا وخبره
 خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرج عنه عن ان يكون مبتداً ولو قيل انه
 مخالف لقوله هو ان لا يكون ضميراً عائداً الى اسم في الجملة كان جيداً والحمد لله
 * (تنبيهان) الاول قال المرادي ذكر الاخفش . سئلين يخبر فيهما بال
 لا بالذي الاولى قامت جاريته زيد لا قدمت فاذا اخبرت عن زيد قلت القائم
 جاريته لا القاعدتان زيد ولو اخبرت بالذي قلت الذي قامت جاريته لا
 الذي قدمت زيد لم يحز لانه لا ضمير يعود من الجملة المعطوفة وقد اُجاز بمض
 النحويين مررت بالذي قام أبوه لا الذي قعد فمل هذا يجوز الاخبار في
 المسئلة بالذي قال الشهاب أقول الضمير في قدمت للجاريتين المضافتين
 لضمير الوصول اذ التقدير قدمت جاريته والمصنف اكتفى في عائداً المبتدا

فغير مركبة ولا مختصة بل جائز
 ان تصدر بها جملة اسمية نحو ألا
 انهم هم المفسدون وجملة فعالية
 نحو ألا يوم ياتيهم ايس
 مصروفا عنهم

بمثل ذلك وجوز في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
 ان يكون يتربصن خبر الذين لان النون عائدة للازواج المضافة في المعنى
 للموصول فقياسه الجواز في مسئلتنا اه وربما يتوهم من كلام المرادي انه
 على تقدير الاخبار بال في الجملة المعطوفة ضمير يعود للموصول وقال ابن غازي
 ال في القائم والقاعدتان واقعة على زيد فاما الاولى فلا اشكال فيها واما الثانية
 فصلتها خالية من ضمير يعود عليها لکن لما كان فيها ضمير مستكن يعود
 علي الجاريتين وهما قد اضيفتا الي زيد الذي وقعت عليه ال اغتفر ذلك فيها
 ولا يغتفر عند الجمهور وفي غيرها كالذي ثم قال الثانية يجوز المضروب الوجه
 زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد قلت وينبغي أن يجزئه من اجاز تشبيه
 الفعل اللازم بالمعدي قال الشهاب واقول كان وجه المنع كما يفهم من بحثه أن
 ضرب بمد رفعه الضمير على النيابة صار لازما بالنسبة لما زاد عليه وكان
 الفرق بينه وبين المضروب أن المضروب صفة مشبهة وهي تنصب علي
 التشبيه بالمفعول بخلاف الفعل ألا تري أنه يقال زيد الحسن الوجه ولا يقال
 زيد حسن الوجه تأمل اه وقال ابن غازي في توجيه كلام الاخفش أصله
 قبل الاخبار والله تعالى أعلم ضرب وجه زيد فلما اريد الاخبار قيل المضروب
 وجهه زيد ثم ابدل من الضمير ال فليل المضروب الوجه زيد فامتنع
 الاخبار بالذي بمد تويض ال من الضمير وقال في ممارسة بحث المرادي
 المشهور أن تشبيه اللازم بالمعدي خاص بالصفات (الثاني) قال الشاطبي
 ذكر في البيت الاخير الجارى على غير من هوله كما اذا اخبرت عن ياء اكرمتني
 فانك تقول المكرمه أنت أنا وان شئت قلت المكرمي أنت انا فأتيت
 بضمير ال على المعنى ومنه ما انشد ابن النحاس في كافيته * كيف أشكوا منك
 ما حل بنا * أنا أنت الضاربى أنت أنا * اه وقد مر الكلام على هذا البيت في
 باب المبتدا والخبر فارجع اليه ان اردت في قوله وأبرزنه الخ المبيت

قوله (ثلاثة بالتاء قل للمشرة)

باب المدد

باب المدد

- (بالتا الى ثلاثة اذكر عشره *
 في عدم آحاده مكره)
 (واحذف لثانيث وممدود يلي
 بالجر جمع قلة كاشمل)
 (وناب ذوالكسرة فيما عدا ما *
 ذاقلة نحو قلوب ودما)
 (والقرء والاقراء مما يؤثر *
 واستعملوا مع ذا ثلاثة قر)
 (وما من التذكير والتانيث في *
 لفظ اسم اعتبروه وصوف قفى)
 (بالوصف نحو ربعة وربما *
 رجح معنى اسم لداع هلهما)
 (ومائة ايضا اضعف لکن الى *
 فرد وناذرا سوي ذاجملا)
 (وفرعها كمثلها وما سمع *
 من مائتى عاما الحفظ واقتنع)
 (وان تضيف لمائة تفرد وقد *
 روي امين وقليل ما ورد)
 (والالف مفرد مذكر بما *

خرج

خرخ واحدواثنان وواحدة وثمان في جارية على القياس فتخالف الثلاثة
 والعشرة وما بينهما في هذا الحكم وتخالفها أيضا في أنها لا يجمع بينهما وبين
 الممدود كما في التصريح والراد لا يجمع بينهما وبينه على طريق الإضافة
 واقتصر على التمثيل به ولا على طريق الوصفية إذا لم يقصد بالوصف بيان أن
 المراد باسم الجنس الممدود العدد لا الجنسية كما يؤخذ من كلام الكشف
 في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين الآية واعلم أن العدد قد
 يذكر من غير إرادة معدود فيوتى فيه بالتاء لا غير نحو ثلاثة نصف ستة
 ولا ينصرف لأنه علم وإذا أريد به معدود ولم يذكر نحو من صام رمضان
 وأتبعه ستا من شوال جاز الأتيان بالتاء وعدمه لكن الإفصح الأتيان بها
 للمذكور وعدمه للمؤنث كذا في حاشية شيخ الإسلام وهو يوم جواز التاء
 مع المؤنث إذا حذف الممدود وليس كذلك فاحسن منه قول المرادي ويجوز
 أن تحذف التاء في المذكور هكذا أطلق هو وجماعة وقيدده الشيخ تقي الدين
 السبكي بما إذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق للكلام
 العرب وذكرها خارجا عن القياس وتوقف في تجويز النوي الوجهين ونقله
 ذلك عن العرب وأطال في تقرير ذلك وقد خلصنا الغرض من ذلك في
 حاشية الفاكهى قوله (أحاده مذكورة) قال ابن هشام إنما اعتبر الأحاد إذا لم
 يكن المميز اسم جنس ولا اسم جمع فإن كان أحدهما فالمتبر تانيث التمييز
 وتذكيره فتقول ثلاثة من القوم بالتاء وثلاث من الغنم وثلاث من البط
 تبركها إلا أن قدمت صفة تقتضى التذكير فإنه لا يجوز إلا اعتبارها فتقول ثلاثة
 ذكور من البط فإن تأخرت فلا التفات إليها وإن كان في الغنم جاز فيها وجهان
 نحو ثلاثة من البقر وثلاث من البقر أه وقضيته أن الغنم مؤنث وهو ما قاله
 الشارح ومثله في الصحاح لكن في التوضيح تقول ثلاثة من الغنم بالتاء وفي
 التصريح أن اسم الجنس ثلاثة أنواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم
 وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو

لثله صبح له به احكما
 (واحد اذكر وصاله بعشر *
 مركبا قاصد معدود ذكر)
 (وقل لدي التانيث احدى عشره
 واللغة الاولى هي المشتهرة)
 (ومع غير واحد واحد *
 ما مهم فمات فافعل قصدا)
 (وثلاثة وتسعة وما * بينهما
 ان ركبا ما قدما) (وعشر
 اجمع ال عجز الذي التا * واختم
 بعشرة المضاهي ستا) (واول
 عشرة اثنتى وعشرا * اثني اذا
 انشئ تشا او ذكرا) (واليا لغير
 الرفع وارفع بالالف * والفتح
 في جزء يى سواهما الف)
 (وبعضهم سكن عين عشر *
 من بعد فتح ومع اثنا قد ندر)
 (وبضعة كتسعة فما سفل *
 ومطلقا مجرد يجري حيث حل)
 (وافتح او اسكن يا ثمانى عشره؛

البقر اه وقال ابن هشام وفي مثال اسم الجنس ذكر ابن الناطم غنم وبظ
والصواب ان النعم مع القوم في انه اسم جمع لاجمع ولا اسم جنس وقول العامة
غنمة خطأ وذكر في صدر الكتاب ان اسم الجنس يجوز فيه الاسمان نحو اعجاز
نخل خاوية اعجاز نخل. ونقمر والتذكير افسح وانه لذلك قال الناطم والكلم واحد
كلمة وابن معط قال واحدها لكن في الحواشي لابن هشام هنا واما اسم الجنس
فتقول ثلاثة من الكلم لانه مذكر وثلاثة من النخل وثلاث لانه يذكر
ويؤنث وقوله مذكره فيه اجمال فانه لا يدري مذكورة المعنى او اللفظ والحكم
انه ان كان اسما فالمعتبر لفظه مفرد الممدود دون معناه فتقول ثلاثة شخوص
قاصد نسوة وثلاث اعين قاصد رجال الا ان عضد المعنى مرجح فتجوز
مراعاته تذكيراً وتانياً فالاول كقوله ثلاثة اعين من بنى فلان أو ثلاثة
اعين يحمون الديار والثاني كقوله ثلاثة شخوص كاعبان ومصر وهو عند
النحاة ضرورة وظاهر كلام الناطم خلافه وربما رجح اعتبار المعنى لكثرة
استعمال اللفظ مراداً به ذلك المعنى كقوله ثلاثة انفس وثلاث ذود فان
الانفس مؤنث ولكن كثيراً ان يراد بها الشخص وسمع يونس رؤبة يقول
ثلاث انفس بترك التاء قال ابن هشام وجزم الناطم وابنه وجماعة بتانيث
الانفس وانا اري ان فيها الوجهين لانهم استدلو بقوله تعالى ان تقول نفس
قلنا وفي آخرها بنى قد جاءتك آياتي وان كان صفة فالمعتبر الموصوف المنوي
لا الصفة نحو فله عشر امثالها أي عشر حسنات امثالها وقال ابن هشام
(فان قلت) يرد عليه امور (أحدها) ان الممدود اذا كان مذكوراً لم يكن
مذكوراً جاز ان يتجرد العدد من التاء نحو اربعة اشهر وعشرا (الثانية)
ان اسم الجمع واسم الجنس المعتبر حالهما لا حال مفرد اسم الجنس اللفظي
ولا مفرد اسم الجنس التقديري (الثالث) ان الممدود اذا كان صفة
فالمعتبر آحاد الموصوف لا آحاد الصفة فتقول ثلاثة ربمات قاصداً رجالاً
وثلاث دواب قاصداً ذكوراً (الرابع) ان الممدود اذا كان جامداً

او احذف اثر فتحة او كسره)
(وبعضهم نون ثمانى جملاً)
محل اعراب كقول من خلا)
(لها ثانياً أربع حسان* وأربع
فتغرها ثمان) (وبعد تسعة
وتسع ركبا* عشرون عم وجمع
اعربا) (كذا ثلاثون الى
تسعون* والنيف اذكر قبل
ستيناً) (بحالتيه واعطفن
المقدما* خمسة وأربعين عبداً)
(وميزاً ذا العقد والركبا*)
فلازم التنكير فرداً نصيباً)
(وكون ذا التمييز مقروناً بأل*)
نطق به عند الكسائي محتمل)
(كذا اجاز وحده نحو الاحد*)
العشرة الدرهم في باب الاعداد)
(وكون ال مقترناً بالصدر لا*)
سواه من غير خلاف فاقبلاً)
(وكون ال في جزءي المركب*)
بحسب واه ليس بالمستصعب)

وكني

وكنى بمؤنه عن مذكوره وبمذكوره عن مؤنث واقترن بالكلام ما يقوى
 جانب المعنى أو كثر التعبير به عما يخالفه كالنفس فانه يبرها عن الشخص
 كثيراً جاز مرعاة المعنى (قلت) امامسئلة الصفة فلا ترد لان المدود في
 الحقيقة انما هو الموصوف اذ لا بد من تقديره ونحن نراعي آحاده قطعاً واما
 مسئلة مراعات المعنى فلا ترد أيضاً لانها غير لازمة ولا راجحة فقاية ما فيه
 اهل وجه مرجوح لم ينص عليه وكذا الجواب عن مسئلة حذف المدود على
 قول ابن عصفور ان ذلك مرجوح لا على قول الزمخشري وامامسئلة اسم الجمع
 واسم الجنس فلم يتعرض لهما بدليل قوله آحاده واسم الجمع لا واحده واذا
 اطلق الواحد فانه يراد الواحد اللفظي ولانه سيقول بلفظ قلة وهذا انما
 يقال في المجموع لان لها قلة وكثرة ولان قوله جمعا انما يحمل على الجمع
 الاصطلاحي لا اللفوي اهـ (تنبيه) بما تقرر من ان المميز اذا كان اسما فاعتبار
 التذكير فيه والتانيث في الغالب بلفظه لا بمعناه بشرطه المتقدم يرد ما استدل
 به بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة قروء وباربعة شهداء على ان الاقراء
 الاطهار لا الحيض وعلى ان شهادة النساء في الزنى غير معتبرة لان الحيض جمع
 حيضة وهي مؤنث فلو اريد الحيض لقليل ثلاث ولو اريد النساء في اربعة
 شهداء لقليل اربع ووجه الرد ان المدعى هنا اللفظ ولفظ قروء وشهيد
 مذكر قوله (في الضد جرد) بقى عليه ان يقول وسكن عين عشر وهي الشين
 لا الهجائية قال الله سبحانه وايال عشر قوله (والمميز اجرر) الخ ان لم يكن
 موصوفاً به ولا صفة له فالاول نحو اثواب خمسة والثاني نحو خمسة اثواب
 والاحسن في الثاني ان يكون عطف بيان لجوده ولا مضاف الى مستحقه
 نحو خمسة زيد لانه قد عرفها وعرفها غيره ولولا ذلك لم تصح الاضافة ولا اريد
 بها حقاً انها نحو ثلاثة نصف ستة واعلم انه لما قل اجرر ولم يعين جاراً علم ان اجر
 باضافة المدد وهذا ظاهر وان قوله جمعا معناه اذا كان جمعا فيكون احترازاً
 من ان يكون اسم جنس او جمع فان جره فيهما انما هو بمن لا بالاضافة الا ما

(وان تعرف ذا اضافة فمع *

اخر اجعل ال وغير ذا امتنع)

(وشذ نحو الخمسة الاثواب *

ومن يقس يحد عن الصواب)

(والجنس واسم جمع افصل بمد

من * في عدد نحو ثلاث من

لبن) (وشذ ما له اضيف كالبقرة *

والتالها هنا الذي قبل استقر)

(وحكمها رتب على المذكور لا *

واحدان ان لم يكن قد جملا)

(نائب جمع نحو رحله كذا *

اشيا فبالتمديد ينحذا)

(وسبق من وصف ينافي حكم

ما * جرت يزيل حكمه فليعلم)

* وما لوصف متأخر اثر * نحو

ذكر بـ مدضات أو بقر)

(والجنس ذو وجهين يأتي

عدده * بحسب الوجه الذي

تعتمده) فالطير بالتاوبدونها

يمد * فهو بتذكير وتانيث ورد)

شد وقد يقال لو اراد هذا الين ما حاله اذ لم يكن كذلك وكان ذلك لازما له
 اذا اشار له بما هو كالتقسيم وتحرير الفصل انها تارة لاتميز اصلا وذلك اذا
 اضيفت لغير مميز ها واريد حقاقتها وتارة تميز بجمع وتارة باسم جمع او اسم
 جنس وفيه ما فصل في التوضيح وحاصل كلامه في هذا الباب على التمييز
 ان تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما مجموع مخفوض وهما تجاوز ذلك فتميز مفرد
 فان كان مركبا او عقدا او معطوفا فنصوب او غير ذلك فمخفوض وهو
 المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما * (تنبيهان) * (الاول) وجه الجر بانه لما
 كثر استعماله اثر وا فيه المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين
 والتنوين وكونه جمعا بالمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة بالمطابقة ايضا
 لقلة المعدود وعدم الاضافة في اسمى الجنس والجمع بدم كثرتهما كالجمع
 (الثاني) ذكر في التوضيح انه قد يتخلف كل من الجمع والتكثير والقلة ومثل
 ذلك والغرض لنا انه قال ان تخلف بناء القلة اما لاهماله اول شدوذ قياسا
 او استعمالا ومثل الشاذ قياسا بثلاثة قروء وقال فان جمع قروء بالفتح على
 اقراء شاذ وفيه ان اقروا بناء قلة مطرد وهو اقراء فان افعل مطرد
 في فاعل بفتح الفاء اذا كان صحيح العين قوله (ومائة والالف) أي
 هذين اللفظين أي جنسهما الشامل لتثنيتهما وجمعهما نحو ما ثار رجل ومثني
 رجل والفارجل وآلاف رجل والى ذلك يشير كلام الشارح في بيت الفرزدق
 قوله (ومائة بالجمع نرا قد ردف) نحو ثلاث مائة سنين في الكشف عطف
 بيان لثلاث مائة اه الزجاج يجوز ان يكون نصبا على معنى ولبشوا في كفهم
 سنين ثلاث مائة فعطف سنين على ثلاث مائة يانا وتاكيدا وان يكون جرأ نمتا
 للمائة وهو تابع في المعنى الى ثلاث كما قال منبرا اثنان واربعون حلوبة
 سوداء فنمت حلوبة وهو في المعنى نمت لجملة العدد وفي الفصل ان الزجاج
 قال لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبشوا تسع مائة قال ابن
 الخاحب لانه قد فهم من لغتهم ان مميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة

(وان اضيفت عادما مركبا *
 تبقى البناء وبعضهم قد اعربا)
 (مفتوح صدر وسوي ذا ان
 يضيف * يعرب كلا الجزئين مثل
 ما اصف) (اعني مضاف اول
 لآخر * كذا ثلاث عشرة ابن
 عابر) (ولا يجوز ان تضيف
 اثنا عشر * الا اذا كان اسم اثني
 أو ذكر) (وعند ذلك العجز
 احذف ان تضيف * فهو كنون
 اثنين حكما فاعترف) (وضع
 مع اثنين بما فوق الي * عشرة
 كففاعل من فعلا) (واختمه
 في التانيث بالتا ومتي * ذكرت
 فاذا كر فاعلا بغير تا) (وان
 ترد بعض الذ منه بنيا * تضيف
 اليه * مثل بعض بنيا) (وان
 ترد جعل الاقل * مثل ما * فوق
 خكم جاعل له احكما)
 (كثالث اثنين ونون وانصبا *

ان شئت والتانيث بانثا واجبا
 (كقوانا ثالثة اثنين أو *
 ثلاثة ثنتين فاقف ما قفوا)
 (وان اردت مثل ثان اثنين *
 مركبا جخي بتركيبين)
 عجزاهما ثلاثا وابدأ أولا *
 بفاعل من صدر ثان واجعلا)
 (حاديا الواحد والفتح التزم *
 في الكلام الاربع والاخر سم)
 (فالتاء في التانيث مطلقا ومع *
 عشرين للتسمين فاعلا يقيم)
 (وغير حاد دون تانيث وجد *
 والحاد في التنفيف لا غير يرد)
 (وشاع الا كتفا بفاعل وما *
 ركب معه لاختصار فاعلما)
 (وربما اضيف فاعل الي *
 ما اصله صدر آله قد جعلنا)
 (وفاعل حين يضاف مرب *
 وحكمه البناء اذ ايركب)
 (وربما اعرب حين يختصر *

رجل فالتمييز رجل وهو واحد من المائة فيكون سنين واحد من تلك المائة
 وأقل الجمع ثلاثة وهذا الذي ذكره يردده قراءة الاخوين اذ لا وجه لها الا التمييز
 وهذا الذي ذكره ليس بلازم لان ذلك مخصوص بكون التمييز مفردا
 بخلافه جمعا فانه مثله في ثلاثة اثواب على ان الاصل في التمييز الجمع فاذا عدل
 الى المفرد لغرض فاذا استعمل الجمع استعمل على الاصل لا على الوجه الذي
 ألزمه الطيبي الذي ذهب اليه الزمخشري عكس ذلك لانه جعل المفرد أصلا
 والجمع فرعا ابن الحاجب من نون المائة فهو بدل ليلا يلزم الشذوذ من
 وجهين لوجعل التمييز تمييزا جمع تمييز المائة ونصبه كذا بخط ابن هشام عليه
 رحمة الله قوله (واحد) الخ قال ابن هشام هنا ستة أسئلة ثلاثة في البناء
 وثلاثة في التذكير والتانيث فالثلاثة الاول لم يبي وأصل الاسم الاعراب
 وجوابه أما الاول فلتنزيله منزلة الصدر من المعجز وأما الثاني فلتضمنه معنى
 واوالمطف اذ الاصل خمسة وعشرة كما تقول خمسة وعشرين الثاني لم كان
 البناء على حركة وأصل البناء السكون وجوابه لان له أصلا في التمكن
 الثالث لم كانت الحركة فتحة وجوابه لان هذا الاسم مستطال بالتركيب
 فأوثر بأخف الحركات وأما الثلاثة الاخر فأحدها لم لا أجري الجزآن على
 ما كانا عليه من لحاق التاء لهما فقبل خمسة عشرة رجلا كما يقال خمسة
 رجال وعشرة رجال والجواب أنهم كرهوه لما فيه من اجتماع تانيثين
 بلفظ واحد مع المذكر مع ان الكلمتين كلمة واحدة (فان قلت) فهلا كرهوا
 ان يقولوا احدي عشرة (قلت) العلامتان مختلفتان لفظا فان الالف لفظها
 غير لفظ التاء (فان قلت) فهلا كرهوا اثنتا عشرة (قلت) التاء للتانيث
 في عشرة ولا كذلك في ثنتا بدليل سيكون ما قبلها صحيحا (فان قلت)
 لم لا كرهوا اثنتا عشرة فان التاء للتانيث بدليل انفتاح ما قبلها (قلت)
 لما ثبت لنا في ثنتا عشرة ان الدال على التانيث انما هو الصيغة لا التاء ثبت لنا
 ذلك في اثنتا عشرة وان انفتح ما قبل التاء السؤال الثاني لم لا قيل في المؤنث

ثلاث عشر جوار كما كنت تقول ثلاث جوار وعشر جوار والجواب
أنهم كرهوا الإخلاء لفظين واقعين على المؤنث من لحاق تاء لا محذور في لحاقها
السؤال الثالث فلم كان المؤنث هو الثاني في نحو ثلاث عشرة جارية والمذكر
هو الثاني في ثلاثة عشر رجلاً وحاصله فلم كان الجاري على القياس هو الثاني
والجواب أن الضرورة قلما أوجبت أن لا يجرد ما ولا يؤنثا معاً تمين تجريد
أحدهما وتانيث الآخر وكان ما فعلوه أولى من عكسه لوجهين أحدهما أنهم
أجروا النيف على ما ثبت له قبل التركيب لأنه سبق فاعطوا به قبل أن يحسب
العقد كما كانوا يلفظون به وحده لأن الضرورة انما دعت إلى الخروج عن
قياس العدد عند مجيء العقد فلو غيروا الأول قبل مجيء العقد لم يناسب والثاني
أن القياس لما أوجب الخروج عن قياس العدد وأتباع قياس غيره في
أحدى الكلمتين حتى لا يعمل المحذوران اللذان تقدم شرحهما كان إجراء
العقد على القياس أولى من إجراء النيف عليه وسبب ذلك أن تانيث الكلمة
وتذكيرها انما يكون في آخرها اه كلامه رحمه الله ولا يمترض على جواب
السؤال الأول من الثلاثة الأول بأن سبب البناء منحصر في شبه الحرف
فلا يصح ما ذكره لأن المنحصر فيما ذكر البناء الأصلي الواجب لا المعارض
الجازم كما هنا لأن بناء هذين اللفظين عوض عن تركيبهما نعم يمترض عليه
أن حاصله أن آخر الكلمة صار وسطاً والوسط ليس محلاً للأعراب ووجه
الاعتراض أن البناء كذلك أذهما من أحوال الآخر وقول الشهاب أن المراد
تشبيهه بصدر الاسم وبما قبل تاء التانيث في انتفاء الأعراب وإذا انتفى
الأعراب عن الآخر ثبت البناء محل نظر ويرد على جوابه الثاني منها
أن كل اسم له أصل في التمكن فلا ظهر الجواب بأنه انما بني على حركة لأنه
حالة أعراب فإن ما كان كذلك بني على حركة كالنادي واسم لاوبة - واه في
جواب السؤال الأول من الثلاثة الآخر مع أن الكلمتين ككلمة واحدة يعني
بالتركيب المزجي يندفع ما يرد على الجواب بأنهم كرهوا اجتماع تانيثين من

والمعجز ابن مطلقا دون حذر)
(وثلث اجاز نحو رابع *
أربعة واه من تابع)
ثبت تاء ثلاثة فما فوقها إلى
عشرة أن كان واحد المعدود
اسماً مذكراً وتسقط أن كان
مؤنثاً نحو عندي من المبيد
ثلاثة أعبد ومن الأماء ثلاثة
فان قصدت الإضافة إلى
المعدود جى به جمع قلة نحو لى
ثلاثة أعبد وثلاث أماء فان
اهل جمع القلة اضيف إلى جمع
الكثرة نحو صدت ثلاثة
تعال وثلاث أراب وشويت
ثلاثة قلوب وأرقت ثلاث دماء
وقد يضاف إلى جمع كثرة مع
وجدان جمع قلة كقوله تعالى
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
ويعتبر التذكير والتانيث في غير
الصفة باللفظ فتقول ثلاثة

انهم جمعوا في نحو حادية عشرة وخامسة عشرة لان التركيب المزجي غير
وجود بدليل اعراب الاول وانما هو تركيب اضافي وكذا يقال في نحو ومائة
امرأة لان التاء في مائة للتانيث بدليل الجمع على ثيات فتدبر قوله (والشين
فيه اعن تميم كسرة) قال الشاطبي لا يشمر بالتزامهم اياها بل قد يفتحون كقيس
قوله (ومع غير احسد) الخ هذا الغير هو ما ذكره بقوله الاتي ولثلاثة الخ
قوله (قصدا) أي عدلا بين الاسراف والاقتار فلا تزدد ولا تنقص ومنه واقصد
في شريك قوله (واول عشرة اثنتي) الخ أي بتذكير الجزئين مع المذكر
وتانيثهما مع المؤنث قوله (اذا انثي تشا او ذكرا) لم يقل انا انثي او ذكرا وان
كان اقصدا لان قصده حكاية تمييزهما قوله (واليا الغير الرفع) الخ يعني من
أحوال العرب والافهنا اللفظ يشمل حالة الافراد وهي لا تركيب مع شيء
أصلا وذلك قولك في العدد تسعة عشرة احد عشر اثنا عشر وهذا انما
يكون بالالف لا بالياء (فان قلت) لم لا سلك باثنين واثنين في التركيب ما
سلك باخواتهما من الفاظ النيف في البناء (قلت) لان عشر واقع موقع
نونهما ونونها لو ذكرت لزم الاعراب فكذا القول فيهما مع ما يقوم مقام
نونهما (فان قيل) فهلا قيل في خمسة عشر ان عشر واقع موقع التنوين (قلت)
لا يصح ذلك لان القول بذلك في اثنا عشر انما يصح لان نونه مقارن ارضعه
ولا يتوقف وجودها على وجود الاعراب ولهذا اذا عدوا قالوا واحدا اثنا
عشرون ثلاثون فتكون الالف وجودا قبل ان ياتي الاعراب ولا يمكن
ثبوت تنوين خمسة ونحوها قبل وجود الاعراب قالوا وضع وضع اثنان
ووضع عشر ووضع اثنا عشر وهذا تركيب وذلك افراد والافراد سابق
والتركيب متأخر فلم يحتج ان يقال ان المتأخر وقع وقع المتقدم واما خمسة عشر
فلا يمكن ان يقال ان الواضع وضع خمسة بالتنوين بل نقول وضع خمسة بالاسكان
ووضع عشر كذلك ثم ركب فليكن منه حين ركب تنوين لان التنوين لا يكون
الا بعد الاعراب والاعراب انما يستحق بهد المقدم والتركيب وتركيب

أشخاص قاصد نسوة وثلاث
اعين قاصد رجال لان لفظ
شخص مذكر ولفظ عين مؤنث
فان اتصل بالكلام ما يراد به
المعنى ظهورا أو يكثروا منه قصد
معنى التذكير جاز الوجهان وقد
يرجح اعتبار المعنى كقوله تعالى
وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا
فبذكر ام ترجح حكم التانيث
ولولا ذلك لقلل اثني عشر
أسباطا لان السبط مذكر ومنه
قول الشاعر * وكان مجني دون
من كنت اتقى * ثلاث شخص
كعبان ومصر * فبقوله كعبان
ومصر ترجح حكم التانيث
ولولا ذلك لقال ثلاثة شخص
لان الشخص مذكر ومثله قول
الآخر * وان كلابا هذه عشر
ابطن * وانت بري * من قبائلها
العشر * وتغليب المعنى الأكثر

خمسة عشر وأخواتها كلها تركيب مزج وتركيب المزج من الاوضاع السابقة على التركيب الموجب للاعراب فان وضعها كوضع المفردات فاستحال ان يقال ان المتقدم وهو ثبوت عشر في خمسة عشر واقع . وقع المتأخر وهو التنوين هذا ما أشار اليه الشارح رحمه الله وقد وضحنه بما لا يخفى ولنا في حاشية الفاكه في المقام ما فيه غاية المرام واستفيد من كلامه ان المركب العددي من المركبات المزجية وهو كذلك كما اسلفنا في باب مالا ينصرف وحيث كان اثنا عشر من المركب المزجي فلا محل لجزئه الثاني كما ان النون في اثنين كذلك وقيل في محل جرباضافة اثني اليه وبنائوه لوقوعه . وقع النون ويرده اعراب الصلاة في والمقيم الصلاة مع وقوعه . وقع النون وقيل لتضمنه حرف العطف وفيه انه انما يتضمن معنى الواو لو لم يكن له ارتباط الامن جهة العطف وحيث كان مضافا اليه فلا يتضمنها كما لا يقال في غلام زيد اصله غلام وزيد الا ان يقال هذه اضافة نسبية لا تحقيقية فلا يلزم فيها ذلك نحو مدي كرب في لغة من اضافته وعلى هذا يلغز ويغال لنا اضافة علي . معني الواو واذا علمت ما قلناه عرفت ان الشهاب رحمه الله لم يمتد بضوء البدر لطريق الفرق فقال في قول الشارح لما علمت ان التركيب الخ قد يقال هذا . وجود في خمسة عشر ويحجب بان مجرد افراد خمسة لا يقتضي التنوين بخلاف مجرد افراد اثنين فانه يقتضي النون وقال لان تركيب المزج الخ قد يقال هذا . وجود في اثنا عشر ويحجب بان نون اثنين ثابتة قبل الاعراب وبعبده وقال قوله من الاوضاع المتقدمة فتأمل مع قوله السابق لان الاصل في خمسة عشر خمسة وعشر الخ اه فانه لو اصاب الغرض لم يحتاج السؤال وجواب ولا أمر بتأمل فتأمل * (تنبيهه) * قال الشاطبي لا يغني قوله اثنان واثنان كابنين وابنتين يجريان عن قوله واليا لغير الرفع وارفع بالالف اذ يتوهم بنائوهما للتركيب واما تخصيص جزءي سواهما بالفتح فالاول لشبهه بما قبل التاء والثاني للتخفيف ومعني الف اعتمد وعرض به لامرين اعراب

قصده كقولهم ثلاثة انفس مع ان النفس مؤنثة لكن كثر استعمالها مقصودا بها الانسان فجعل عددها بالتاء على وفق القصد قال الشاعر * ثلاثة انفس وثلاث ذود * لقد جار الزمان على عيالي * وحكى يونس ان رؤبة قال على ثلاث انفس فاسقط التاء مراعاة لتانيث اللفظ فان كان المعدود صفة لم يعتبر لفظها لكن يعتبر لفظ موصوفها المنوي فتقول ثلاثة ربوات اذا قصدت رجالا وكذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكورا لان الدابة صفة في الاصل ومن ترتيب حكم العدد على حال الموصوف المنوي قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها وتضاف المائة فما فوقها الى المعدود مفردا كقوله تعالى بل لبنت مائة عام

يمض العرب المعجز في جاء خمسة عشر كعبك قال س وهي لغة ردية
وقد نبه على ذلك بقوله بعد وعجز قد يرب وقول بمضهم ثمان عشرة
باسكان الياء تشبيها بمعدى كرب وقد تفتح نونه وقد تكسر مع حذف الياء
ومن غير المألوف اضافة الصدر الى المعجز كقوله *كلف من عنائه وشقوته*
بنت ثمان عشرة من حجته * قوله (وميز العشرين) الخ في الكلام حذف
معطوف اسمي وميز العشرين وما بعدها الي التسمين والصواب للتسمية
والتسمين وفيه اقامة اللام مقام الى قوله (بواحد كاربعين حينا) أي منكر
منصوب قال الجامي اما نصب التمييز في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم
ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة
نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلاثة اسماء كالاسم
الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير المعدد لم
يتمزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة لشيء شيئا واحدا واما افراده
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة اقل اه وقوله
ولا حذفها مشكل بما صرح به الشراح من انه يقال عشر وزيد وقوله
فلانه لما صار منصوبا الخ فيه انه فضلة مع الجر ايضا الا ان يقال النصب
اظهر واعلم انه تقدم النيف بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التانيث
ثم يذكر المقدم معطوفا على النيف ولا يتقيد المعطف بالواو ومحل اختصاص
الواو بالمطف المقدم على النيف اذا اريد وقوعها دفعة والا فلا مانع من ان يقول
قبضت منه ثلاثة فمشرين او ثم عشرين اذا قصد الترتيب مع التور او التراخي
قاله الدماميني * (تنبيهه) * قديم هذا الباب بجمع واقع على كل من آحاده
قاله الشارح تقول عندي عشرون دراهم أي عشرون شيئا كل منها دراهم
ومنه اثني عشرة أسباطا أي اثنا عشرة فرقة أسباطا أي كل منها أسباطا
وقد يقال فما بال المعددين مؤنثين والمفرد سبط والجواب أن المفرد هنا
لا التفات اليه لانه ليس واحدا المعدد وانما واحده جمع والجمع مؤنثة بخلاف

مخو خمسة عشر درهما واثناعشر سبطاً فهذا التمييز مفرد بلا كلام وبخلاف
ثلاثة أسباط فان مفردات الثلاثة انما هو سبط لا أسباط قوله (وميزوا مراكباً)
وهو أحد عشر والتسعة عشر وما بينهما وفي الخواشي لابن هشام فرع ذكره
بعض الشافعية وهو صاحب التهمة قال اذا قال له عندي اثناعشر درهما ودانقاً
لزوم سبعة دراهم وخمسة أسداس وتقريره انه اذا ميز المدد بخمسين كان
ذلك على التوزيع نحوه عندي اثناعشر جارية وعبداً فيكون قد اقر له بستة
أعبد وست جوار فنهنا يكون قد اقر له بستة دراهم وستة دوانق وان كان
لا يقال ستة دوانق بل يقال درهم فوجب لاجل تصحيح الاقرار أن تسقط
من الدوانق ما يصح به استعمالها وهو واحد فيكون قد اقر له بخمسة دوانق
ولا بد من تكميل الاثنى عشر فيزداد في الدراهم لتكمل فيكون الدراهم سبعة
والدوانق خمسة ومجموع ذلك ثمانية دراهم الاسدس ولو قال ودانق بالرفع
لزومه اثناعشر درهما ولزومه دانق واحد لانه عطف الدانق على الاثنى عشر
ولم يجعله تمييزاً قوله (يبقي البناء وعجز قد يرب) قال الشاطبي معناه قد يقع
اعراب المراكب في آخر عجزه كما حكمي س لا كما حكمي الفراء اه وقال ابن
هشام في كلام بعضهم ان البناء يبقى كما يبقى مع ال وفي كتاب التبصرة
للصيمري اذا اضيف احد عشر واخواته فالاجود بقاء البناء وكذلك الاجود
مع ال بقاؤه لان ال والاضافة انما يرد ان المبني الى الاعراب اذا استحق
البناء في حال تعريفه كقبيل وبعد فاذا اضيف او دخلته ال قدر نكرة فاعرب فاه
احد عشر وبابه فلم تزل الاضافة وال حكمه عما كان عليه لانه بني في حالة التنكير
فوجب ان يبقى البناء على حاله وامام من اعربها فانه قد ران الاضافة وال تقوم مقام
التنوين والتنوين يوجب الاعراب فلذلك اعربها في الاضافة والالف واللام
اه (تنبيه) قال في التسهيل لا يجوز باجماع ثمانى عشرة الافي الشعر يعني باضافة
صدره الى عجزه دون بناء قال ابن غازي اصلحه ابو العباس الفيلا الى دون اضافة
اي اضافة المعجز للفظ آخر قوله (وصنع من اثنين فما فوق) الخ افهم قوله من اثنين

يكفيكم ان يمدكم ربكم بثلاثة آلاف
من الملائكة والى هذا اثرت
بقولي والالف مفردة ذكرها
لمثله صح له به احكامها ثم اخذت في
بيان تركيب المدد وما يتعلق به
فاثرت الى ان للمذكر منه احد
عشر واثناعشر وثلاثة عشر الى
تسعة عشر والموث احدى
عشرة واثناعشرة وثلاث
عشرة الى تسع عشرة تجري
اول الجزئين على ما كان له قبل
التركيب من ثبوت التاء في
التذكير وسقوطها في التأنيث
وتمكس العمل في الثاني الى ان
شين عشرة ستكسر في لغة
الحجازيين وتكسر في لغة
التميميين وقد تترك على ما كانت
عليه من الفتح وبذلك قرأ
الاعمش فانفجرت منه اثنتا
عشرة عيناً وينت ترجيح

ان واحد ليس بوصف وهو كذلك بل هو اسم وضع من اول الامر على ذلك
كفا في الاشياء في تبيين التوضيح لكن قال الرضى والواحد اسم فاعل من واحد
يحد واحد او حد اي ان فرد والواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد اه وقال شيخ
الاسلام انما لم يقل من واحد لانه لا ياتي فيما يصاغ منه جميع ما ياتي فيما يصاغ
من اثنين فما وفقه ومنه انه لا يستعمل مفردا بل امامع العشرة او مع عشرين
واخوته ثم انه لم يترك قوله الى عشرة لانه لا يعلم الغاية ولم يترك قوله فيما
فوق لان العبارة حايست نصافي دخول كل مرتبة من المتوسطات وقوله
من فعلا فائده مع ما قبله بيان ان هذا وصف لاسم جاء ولم يكتب بفهم ذلك من
ذكر الصوغ لانه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الاحد وقوله
ومتى ذكرت الخ لم يكتب بفهمه مما قبله لئلا يتوهم انه يؤتى كالمشتق منه
وان ذكر ما قبله لبيان تساويهما في التانيث هنا وان لم يتساويا في المشتق
منه قوله (وان ترد بعض الذي منه بني) الخ يعني اذا استعمل فاعل
المذكور مع اصله لا فاده ان الموصوف به بعض تلك المدة لا غير
وجبت اضافته الى اصله نحو ثاني اثنين والمعنى احد اثنين وكذا الباقي
ولا يجوز ان ينوب ويعمل اذ ليس معناه اثني الواحد ولا ثلث الاثنين فكما
لا يعمل احد فكذلك ما بمعناه (فان قيل) فاذا كان بمعنى احد فكيف
اشتق له من لفظه اثنين اسم (قلنا) كل من الاثنين ثان اصاحبه الا انه لما اتحد
المتضائفان لم يصح العمل لما ذكرنا قوله (مثل بعض بين) أي ظاهر البعضية
قال الشاطبي المراد بقوله مثل بعض أي مثل هذا اللفظ والاتفاظ اعلام على
نفسها تقول هذا زيد ثلثا ولا تجرى عليه النكرة صفة فالوجه ان تقول مثل
بعض البين لكن ذكره كما ينكر العلم في مثل سررت يزيد وزيد آخر هذا
وقد يشمر كلام الشارح بان المراد بقوله مثل البعض المشتق منه لانه ماخوذ
منه قوله (وان ترد جعل الاقل) الخ قال ابن هشام أي ان اردت به معنى
جاءل أي يصير الاقل معدودا بما فوقه فاحكم له بحكم جاءل من جواز اعماله

وجواز اضافته وقوله مثل ما فوق عبارة قلقة لانه لم يحمل الثلاثة مثل الاربعة بل معدودة بالاربعة اه وظاهر كلام الناظم ان الوصف ح مصوغ من الفاظ المدد لانه بناء على قوله السابق وصغ من اثنين وعلى ذلك شرح الاشموني اولاً لانه قال بعد ذلك انه ليس مصوغاً منها وانما هو من الثلاث والرابع والعشر على وزن الضرب مصدر ثلاث وهذا على وزن ضرب ومضارعها على وزن يضرب الا ما كان لامه عيناً وهو ربع وسبع وتسع فانه على وزن شفع يشفع اه ويمكن ان يقال كونه مصوغاً من المدد لا ينافي انه في الحقيقة في بعض الاقسام مصوغ من مصدر فعله وقال ابن هشام هذا اشتق من مصدر صريح بخلاف الاول فانه من لفظ العدد ومن ثم قلنا لا ينحصر عن المضاف اليه بالالف واللام في نحو زيد رابع اربعة لان اللام انما تدخل في الجملة الفعلية او ما فيها معنى الفعل وانما هذه الالفاظ على هذا الوجه من لفظ العدد وينحصر عنها من نحو زيد رابع ثلاثة فتقول الرابع هم زيد ثلاثة كذا في كتاب الاسفرائني وفيه نظر لا يخفى لانه يغير صورة الاخبار بتأخير اول الجملة مع انه ليس المخبر عنه وقد يمثل بنحو رابع ثلاثة اخوانك على اجازة الاخفش قائم الزيدان فيقال على هذا الرابع هم اخوانك ثلاثة لان الوصف ح صدر الجملة فهو مهيئ للوصل به ومراوده بقوله فحكم جعل له احكاماً انه ان كان بمعنى الماضي وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه لكنهم قالوا الاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان نصب ما بعدها على المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان او النصب اكثر قال الرضي وانما قال النصب هنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة اصلاً وان انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معاً ثلاثة والتاويل انما اسقط عن المجهول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع

اتني واثنى لوقوع المعجز منهما .
وقم النون فكما كان الاعراب مع النون ثابتاً مع الواقع .
وقمها وقد نبهت علي انه لاحظ في الاعراب لغير اثني عشر واثنى من جزءي المركب بقولي والفتح في جزءي سواهما الف ثم بينت ان عين احد عشر ونحوه قد تسكن استثقلاً لتوالي الحركات ومنه قراءة زيد بن القعقاع اني رايت احد عشر كوكباً واياد عنيت بقولي وبمضهم مسكن عين عشر من بعد فتح وقرأ هبيرة صاحب حفص بسكون عين اثنا عشر شهراً واليه اشرت بقولي ومع اثني قد ندر ثم قلت وبضمة كتسعة فماسفل . شيراً الى ان بضعة قد يراد به واحد فما فوقه الى التسعة هذا قول الفراء وانه

الثاني فتأمله قوله (وان اردت مثل ثاني اثنين) الخ قال ابن هشام أسي
 ان اردت بالعدد المركب معني ثاني اثنين وهو الدلالة على شيء من المعدود
 باسم الفاعل محصوراً في عدة ما اشتق منه اسم الفاعل جسي باربعة الفاظ
 أولها اسم الفاعل مؤنثاً مع المؤنث ومذكر آ مع المذكر وثالثها ما اشتق
 منه اسم الفاعل مؤنثاً مع المذكر ومذكر آ مع المؤنث وثانيها واربعة عشر
 في التذكير وعشرة في التأنيث والتركيب الاول مضاف الى التركيب الثاني
 أو الي صدره ان كان اثني عشر أو اثنتي عشرة اه قال الشهاب قال شيخ الاسلام
 ذكر ابن هشام لاسم الفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالاً غير مذكر وهو
 ان يستعمل مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبتها قول خامس
 عشر في التذكير وخامسة عشرة في التأنيث وظاهر ان الجزءين مبنيان اه
 فليتأمل الفرق بين هذا وما ياتي في الاستعمال الثالث الذي هو المراد بقول
 المتن وشاع الاستغناء بحادي عشر ونحوه من حيث المعني وهل هو ان معني
 خامس عشر على هذا الاستعمال الذي ذكره ابن هشام واحد من خمسة
 مصاحبة للعشرة وعلى الاستعمال الثالث الاتي واحد من هذه العدة
 في المرتبة الاخيرة منها فليتأمل اه (أقول) هذا شيء عجيب فان في
 التوضيح التصريح بالفرق الذي ذكره وقيده بقوله من حيث المعني لان
 بينهما فرقاً من حيث اللفظ لان الجزءين في الاستعمال الذي لم يذكره الناظم
 مبنيان بخلافه فيما ذكره فانه لا يجوز بناؤهما خلافاً لابن السيد وبقي الكلام
 في سبب بناء الجزءين فتيل للتركيب قال الصفار فان قلت اهلا أعرب كمدي
 كرب قلت لما ذكر س من مخالفة النظائر ولمافي من الابهام قال ابن هشام
 الذي تحصل لي أن التركيب لا يستدعي البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلبك
 وحضر موت لان حقيقة جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن اين يقتضي
 هذا البناء انما يقتضي التخفيف فيصح أن يجعل علة في كون البناء على الفتح
 دون غيره لاعلة في أصل البناء ألا تري أن بناء الاسم دائماً او غالباً يشبه

يجري مجرى تسعة مطلقاً اي
 في الافراد والتركيب وعطف
 عشرين وأخواته عليه وان تأه
 كتاب تسعة في ثبوت وسقوط
 نحو بنت بضعة اعوام وبضع
 سنين وعندى بضعة عشر غلاماً
 وبضع عشرة امة وبضعة
 وعشرون كتاباً وبضع وعشرين
 صحيفة وهذا المراد بقولي ومطلقاً
 مجزاه يجري حيث حل والاولى
 ان يراد ببضعة من ثلاثة الي
 تسعة ويبضع من ثلاث الي تسع
 فيحمل الثابت التاء على الثابتها
 والساقطها ثم يثبت ان في ثمان اذا
 ركبت اربع لغات فتح الياء
 وسكونها وحذف مع كسر النون
 وفتحها كقول الشاعر * فله قد
 شربت ثمانيا وثمانيا * وثمان
 عشرة واثنتين واربعة ثم يثبت
 ان بمض العرب في الافراد

الحرف ولا تركيب في الحروف أصلاً ولا يليق بها فهو بان يضاد البناء أولى منه بان يقتضيه ألا ترى انه من خصائص الاسماء نعم يصح جملة عذراً في عدم اعراب آخر الاول لا بمعنى أن التركيب اقتضي البناء بل بمعنى أنه صير آخر الاول وسطاً والوسط لا يستحق اعراباً وح فيحتاج بناء الثاني لاملة فان كان مضمناً معنى الحرف فذلك نحو خمسة عشر ولقيته كفه وهو جارى بيت بيت ولقيته يوم يوم وسهله بين بين وسقط زیدین بين ألا ترى أن المعنى خمسة وعشرة ولقيته كفه عن كفه أي واجبه وذلك لان كلا منهما يكفح الآخر عن السير وهو جارى بيتاً لبيت أي ملاصقاً ولقيته يوماً من يوم أي وقتاً من نهار اليوم الاول القطعة من الزمان والثاني لهذا البياض فهو نظير ساعة من نهار وسهله بين كذا فاذا جئنا الى هذا فتقوانا خامس عشر بناء الاول فيه للتركيب أعني لانه صار بالتركيب وسطاً وبناء الثاني لا يصح أن يقال لتضمن معنى الواو لانه لا تريد بقولك خامس عشر خمسة عشر حتى يكون أصله خامس وعشرة انما هو واحد وعشرة او خمسة وعشرة وكذلك حادي عشر لا تريد به مجموع احد عشر بل واحد من احد عشر فاذا بطل تقدير الحرف احتيج الى النظر في مقتضى البناء * فنقول ان فيه أمرين * احدهما مخالفة النظائر وذلك أن القاعدة في اسماء الفاعل في العدد ان تضاف نحو ثالث ثلاثة ورابع اربعة وهما لم يضيفوا * والثاني الابهام وذلك ان خامس عشر يطلق على العاقل وغيره فأشبهه الاء قاله س والوجه ان عندى مضمينان اما اسم الفاعل فقوله قياسه ان يضاف ممنوع بل يضاف ولا يضاف تقول ثاني ثالث رابع خامس وهذا من ذلك ولو كان يجب اضافته في غير هذا الموضع سامناً له تمليله ولم فلم وامام صدقه على العاقل وغيره فمنع التاثير ايضاً لان الواحد والثاني والثالث كذلك فبطل التعليل لان وزعم ابن السيد ان الاصل حادي عشر احد عشر خذف من كل ما اثبت في الآخر وبني حادي لقيامه مقام احد من الثاني وبقي عشر من الثاني على ما كان عليه من البناء الذي

يجعل نونها حرف اعراب ومنه قول الراجز * لها ثنيا اربع حسان * وأربع فتعرها ثمان * ومثله قراءة بعض القراء وله الجوار المنشئات بضم الراء ومثله ايضاً قول بعض العرب في الرباعي رباع وفي الشناحين وهو الطويل شناح وأردت بقولي عشر وزعم ان المذكر والمؤنث فيه سواء ثم بينت ان النيف يقدم على عشرين واخوانه بحالتيه اي بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التانيث ثم يذكر المقدم مطوف على النيف فيقال في المذكر ثلاثة وعشرون والمؤنث ثلاث وعشرون الي تسعة وتسعين وتسع وتسعين فتاه وكسبع وسبعين فتاة ثم بينت ان المركب وباب عشرين يميزان بمفرد

نكرة منصوبة على التمييز ثم اشترت الي ان الكسائي يجيز نحو الاحد عشر الدرهم وخالفه الفراء في تعريف التمييز المركب واتفقوا على تعريف تمييز العشرين والفراء يجيز ان نحو الاحد عشر والعشرين الدرهم والصواب التزام التنكير التمييز مطلقا وان قصد تعريف العدد المركب اقتصر على تعريف صدره وقد يعرف المصدر والعجز على ضيف وجاز ذلك مع انهما كاسم واحد لان الافراد فيهما ملحوظ من قبل انه اغتفر فيهما توالي ست حركات في احد عشر واربعة (٣٢٩) عشر وثمانية عشر وتوالي خمس

كان له ناشئا عن تضمن معنى الحرف قال الصفار فبناء حادي عنده لوقوعه . وقع المبنى وسكت عن تمايل بناء عشر على قوله ويظهر لي في تعاميله ما ذكرت لك ولوقيل ركب حاد مع عشر المذكور لكان حسنا لان هذه الحيلة انما هي لاجل بناء عشر لاجل بناء حادي فافهمه قال الصفار ويرد قوله انه لا سبيل اليه بان يحمل ان يكون كما ذكر وان يكون كما ذكرنا اه ولا أدري ا كلام عاقل هذا أم مجنون لانه يقول لنا مثل ما نقول له بان التحقيق حادي عشر المذكور بمد قوله في العدد ثمانية تسعة عشرة لا يفيد ما يفيد حادي عشر أحد عشر لان هذا يفيد الحصر في هذه المدة وان المذكور من عدة محصورة في هذه وقوالك حادي عشر انما يفيد ما أفاده قوالك تاسع عشر أعني شيئا له هذه التسمية سواء انحصرت المدة في ذلك أو لم تنحصر هذا كله كلام ابن هشام وما تضمنه كلامه من تمايل البناء بصيرورة الوسط وبما لا يكون راجعا لشبه الحرف عرفت ما فيه قريبا فتذكر * (تنبيهان) * (الاول) بقي على الناظم ان يقول وان أردت مثل ثالث اثنين مركب لظاهر سكوته عنه انه لا يجوز وعليه الكوفيون وأكثر

حركات في ثلاثة عشر وما فوقها سوي اربعة عشر وثمانية عشر فكما لحظ فيهما الافراد من هذا الوجه جاز ان يلاحظ من وجه آخر فان قصد تعريف عدد مضاف اكتفي بتعريف ما وقع منه آخره وان تباعد نحو ثلاثمائة الف الدرهم ثم اجاز الكوفيون استعمال نحو الخمسة الاثواب قياسا على ما شذ نقله عن بعض العرب والصحيح الاقتصار به على ما سمع وياه عنيت بقولي ومن يقس يحدد عن الصواب ثم اشترت الي ان

(٤٢) الممدود اذا كان اسم جنس كالغنم أو اسم جمع كرفقة لم يضاف اليه العدد بل يفصل بينهما بمن بعد ثبوت التاء ان كان مذكرا وسقوطها ان كان مؤنثا ولا اثر لصفة متأخرة فيقال عندي ثلاث من الغنم وثلاثة من النعم فلو فصلت بصفة دالة على الذكورية والممدود مؤنث منعت حكم التانيث فقلت عندي ثلاثة ذكور من النعم وكذلك لو فصلت بصفة دالة على التانيث والممدود مذكر منعت حكم التنكير نحو عندي ثلاث لواقح من النعم والي هذا اشترت بقولي وسبق من وصف ينافي حكم ما جرت يزيال حكمه

ثم قلت وما الوصف متأخر اثر اي ان تأخر وصف يدل على الذكورية عن معدود مؤنث او تأخر وصف يدل على التأنيث عن معدود مذكر فوجود ذلك الوصف كمدمه وذلك نحو عندي أربعة من الغنم اثاث وأربع من الضأن ذكور وان كان في اسم الجنس وجهان جاز فيها استعمالان وذلك نحو البقر والطير فان تذكير كل منهما وتأنيثه جائز فلك ان تدمه بالتاء على لغة التذكير وان تدمه بلا تاء على لغة التأنيث فتقول عندي ثلاثة من البقر وثلاث وأربعة (٣٣٠) من الطير وأربع وما جاء مضاف اليه العدد من اسم جنس او اسم

جمع حفظ ولم يقس عليه كقوله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط وكقوله عليه السلام ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة فثبتت تاء عدد الرهط لانه مذكر وسقطت تاء عدد الذود لانه مؤنث ولا يمتزج التذكير والتأنيث في هذا النوع الابل المذكر فكان مقتضى هذا ان يقال في الرحلة بمعنى رجالة ثلاث رجالة لانه اسم جمع مؤنث الا انه جاء نائب عن تكسير رجل على رجال فذكر عدده كما كان يفعل بالمدحوب عنه ومن هذا	البصريين وقوفامع السماع ورأيت بخط ابن هشام ما نصه الاعداد المركبة لا يشتق منها اسم فاعل يعمل عمل الفعل لان اسم الفاعل فرع عن الفعل والفعل لا يجمع فيه حروف مشتقة من اسمين فكذا اسم الفاعل وانما جاز هذا رابع ثلاثة وبابة لانك تضمه ووضع الفعل أي هذا الذي ربح الثلاثة أي صيرهم أربعة بنفسه فاذا جعلت اسم الفاعل مع المركب بمعنى أحد صح كما صح في ثالث ثلاثة فلي هذا لا تقول رابع ثلاثة عشر لوجهين أحدهما ما ذكرنا من فساد الاشتقاق والثاني انك لا تريد ان تجعل الثلاثة أربعة بل تريد تجعل ثلاثة عشر أربعة عشر قال في التوضيح وعلى الجواز فيتمين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني في موضع خفض ولك ان تحذف العشرة من التركيب الاول وليس لك مع ذلك ان تحذف النيف من الثاني لالاباس اه وذلك انه عند حذفها يكون كالوجه الذي أشار اليه الناظم بقوله وشاع الاستغناء بخادي عشر افتاتني فيه الوجهان المذكوران في التوضيح من اعراب الجزين واعراب الاول وبناء الثاني وقياس ما أسلفه من بناء الجزين عند ابن السيد بناء الجزين هنا وشارحه حمل الكلام هنا على ما
---	---

القبيل قولهم ثلاثة أشياء فان أشياء اسم جمع على فعلا في الاصل ولذا لم ينصرف فهو مؤنث قاله اللفظ فكان من حق العدد المضاف اليه ان تسقط تاءه ولكن جيء به نائباً عن تمييز شيء على أفعال فهو من عدده معاملة عدد أفعال الذي واحده مذكر وقولي وان اضفت عدد أسركا تبقى البناء وبعضهم قد اعربا أشرت به الي قول سيديويه واعلم ان العرب تدع خمسة عشر في الاضافة والالف واللام على حالها كما تقول اضرب أيهم أفضل كان قال ومن العرب من يقول خمسة عشر لك وهي لغة ردية وقولي وسوانا ان يضاف

يعرب كلا الجزئين أشرت به الى أن الكوفيين اذا أضافوا العدد المركب أعربوا صدره بحسب مقتضى العامل وجروا المعجز باضافة الصدر اليه فيقولون هذه خمسة عشر زيد واقبض خمسة عشر كواكفف عن خمسة عشر غيرك والبصريون لا يرون ذلك بل يستصحبون البناء في الاضافة كما يستصحب مع الالف واللام باجماع وحجة الكوفيين سماعهم عن من يتقوي بعريته كقول أبي فقمس الاسدي وأبي الهيثم العقلي ما فعلت خمسة عشر كرواد عنهما الفراء (٣٣١) سماعا وأما قول الرازي *كاف من

قاله ابن السيد ثم أعقبه بقوله ومقتضي البناء في الجزئين الباقيين حلول كل	عنايه وشقوته * بنت ثمان عشرة
منهما محل الآخر ويزول الالباس باعراب الاول اه وكان الظاهر ان يقرر	من حجته * فضرورة عند
فيه الالوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضي كلامه المنع للالباس وان اعربا او الاول	الكوفيين وغيرهم اذ ليس فيه
وفيه نظر لان الالباس يزول الخ وهذا اوقعه فيه ظنه ان الالباس هنا	ما في خمسة عشر ك من اضافة
كالالباس المتقدم الذي رد به كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد الباس	المعجز ثم قلت ولا يجوز ان يضاف
الوصف المصير بالوصف الدال على انه بمض جماعة منحصرة كما قاله الحفيد	اثني عشر الا اذا كان اسم اثني أو
وشيخ الاسلام وفي المقرب انه يجوز ويتمين فيه ح وجهان أحدهما هذا	ذكر منها على انه يقال أحد عشر ك
ثالث عشر اثني عشر والثاني حذف عشر الاول واعراب اسم الفاعل	وثلاثة عشر ك الى آخر المركب
لزواله موجب بنائه ثم قال ولا يعمل اسم الفاعل الماخوذ من العدد المركب	ولا يقال اثني عشر ك لان عشر
أصلا فاقضي كلامه ان الممتنع الاعمال لأصل التركيب وهو كما قال ولا	من اثني عشر بمنزلة ثون اثنين
ينبغي ان يخاف في أصل الجواز لانه لا خلاف انه يقال ثالث أي شيء ما	ولا يقال اثنان كى لا يتابس
صدق عليه انه ثالث وانه يقال ثالث عشر للدلالة على شيء ما صدق عليه انه	باضافة اثنين بالتركيب فلو سمي
ثالث للعشرة وثالث عشر ثلاثة عشر للدلالة على احد ذوى هذه العدد	بائني عشر اقليل في اضافته اثنان
المخصوصة التي لا تزيد على ذلك فلا شيء يمتنع الوجه الرابع وهو ثالث	لانك لست تريد العدد ولا

تريد ان تفرق بين عشرين وقولي وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا أشرت به الى قولهم نان وثانية الى عاشر وعاشرة فما استعمل منها مفردا فبين وما استعمل غير مفرد فاما ان يستعمل مع ما اشتق منه كثنان مع اثنتين واما ان يستعمل مع ما سفل منه كثالث مع اثنين فالمتعمل مع ما اشتق منه تجب اضافته في المذكر ثاني اثنين وفي المؤنث ثانية اثنتين الى عاشر عشرة وعاشرة عشر والمراد احداثنين واحدي اثنتين واحد عشرة واحدي عشر ولا يجوز تنوينه والنصب به وأجاز ذلك

أطلب وحده ولا حجة له في ذلك والمستعمل مع ما سفل يجوز أن يضاف وإن ينون وينصب ما يليه فيقال هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة ورابعة ثلاث ورابعة ثلاثا لأن المراد هذا جاء على ثلاثة أربعة فعومل بمعاملة ما هو بمعناه ولأنه اسم فاعل حقيقة لأنه يقال ثلاث الرجلين إذا انضمت إليهما فصرت ثلاثة وكذلك ربت الثلاثة إلى عشرة التسمية ففاعل هذا بمعنى جاعل وجار مجراه لمساواته له في المعنى والتفرع عن فعل بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحدهما يضاف ﴿٣٣٢﴾ إليه فإن الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له عن فعل

عشر اثني عشر بعد مائت صحة استعمال اجزائه فإن ثالث بمعنى جاعل ثابت	فالتزمت اضافته كما التزمت
الاستعمال قطعاً وإضافته إلى العشرة صحيحة من حيث أن الملائسة بينهما	إضافة ما هو مشتق منه وقد
ثابتة ثم إضافة هذا التركيب كله إلى الاثني عشر صحيحة للملائسة أيضاً	تضمن النظم كيفية الاستعمالين
لأن الثالث صير الاثني عشر منتقلة درجة وقول الناظم انهم لم يقولوا ثلث	وإرادة المعنيين ثم اشرت إلى
الاثني عشر بمعنى صيرت الاثني عشر ثلاثة قد يقال في جوابه أن سلم أنه لا	أن المركب قد يقصد به مثل ما
يلزم ثبوت التركيب بل ثبوت الأجزاء وثلث بمعنى صيرت ثابت ثم نحن	قصد به اثني اثنين واشباهه فالأصل
نستعمله مع ما يصح معه معناه فإن قال ما استعملوه بمعنى صيرت مطلقاً بل	فيه أن يجاء بتركيبين صدر أولهما
بمعنى صيرت الاثني عشر فقد يقال استعماله بمعنى صيرت كاف في صحة هذا	فاعل في التذكير وفاعلة في التانيث
الاستعمال * وأعلم أن ما ذكره في التوضيح من الإجماع على كون التركيب	مشتقان من صدر ثانيهما وعجزهما
الثاني في وضع خفض هو ما اقتضاه كلام المقرب كما رأيت وهو مخصوص	مع عشر في التذكير وعشرة في
كما قال مكي بصورة ما إذا جئت بأربعة الفاظ لأن عمل فاعل إنما يتأتي مع	التانيث فيقال ثاني عشر اثنا عشر
تنوينه والتنوين يتف مع التركيب فتعين أن التركيب الثاني في وضع خفض	وثانية عشرة اثنتي عشرة إلى
فلا يمارضه ولا يصادمه ما نقله المرادى من إجازة بعض النحويين هذا ثان	تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة
أحد عشر وثالث اثني عشر بالتنوين فسقط ظن الأشموني المصادمة (الثاني)	عشرة تسع عشرة بأربع كلمات

مركباً أولهن مع الثانية وثالثهن مع الرابعة والمركب الأول مضاف إلى الثاني إضافة قال
فاعل إلى ما اشتق منه وقد يقتصر على صدر الأول فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب الثاني باقياً على
بنائه فيقال ثالث ثلاثة عشر وثالثة ثلاث عشرة وقد يقتصر على المركب الأول باقياً على بنائه وربما عرب
وأولى عشر في التذكير وعشرة في التانيث مبنيين ذكر هذا الاستعمال مروياً عن العرب ابن السكيت وضمنه
أيضاً ابن كيسان مذهبه ويقال في أحد عشر واحد عشر وحادية عشرة والأصل واحد عشر

وواحدة عشرة فقلب جمل الالف بعد اللام فصار واحدا حاديا وواحدة حادية ولا يستعمل هذا القلب في
الاجود الا في تنيف أي مع عشرة أو مع عشرين واخواته فيقال حادى وعشرين في التذكير وحادية
وعشرون في التانيث الى حاد وتسمين وحادية وتسمين وامائمان فما فوقه يستعمل في تنيف وغيره

فصل في تمييز العدد تمييزين مذكروم مؤنث **الحكم للسابق ان يضاف عدد * لذكر**
وضده وما اتحد (كذا الذي تركيب معدود خلا * **٢٣٣**) من عقل ان يميزاه اتصالا

قال ابن هشام في صحيح البخاري في باب غزوة الطائف من قول ابى عثمان	(وبعد ذي تركيب كائن لما
النهدية لعاصم واما الاخر فنزل الى النبي صلى الله عليه وسلم ثالث ثلاثة	يعقل فالتذكير حكمه الزما
وعشرين من الطائف فقد يقال هذه حالة لاسم الفاعل المشتق من العدد لم	(والحكم للمؤنث اجمل ان
يذكرها الناظم لانه لم يذكر الاستعماله مفردا ومع الاحاد ومع المركبات	وجد * فصل وكان غير ذى عقل
اه لكن في الاشتمول بعد قول الناظم وان ترد جمل الاقل الخ ذكر مانصه	قصد (ولا تضاف ما دون
افهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقدا للمعنيين	سته الي * ممييزين فهو لن يستعمل
المذكورين يعني المراد به بعض العدد والمراد به جمل ما تحت العدد المشتق منه	اذا كان للعدد المضاف ميزان
مساويا له فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالاضافة وهذه رابعة ثلاثا واربعين	مذكروم مؤنث فالحكم لسابقتها
بالاعمال ورابعة ثلاثة وثلاثين بالاضافة اه فاجمل ذلك مفهوما من كلام	أي ان سبق المذكر كان العدد
الناظم ولعله لان يطلق غير بعيد قوله (فجئ بتركيبين) قال الشاطبي يعطي	بالتاء نحو يا ثمانية اعبدوا ن سبق
فتح ياء حادى وحكى الشلوين جواز تسكينه كمدي كرب قوله (او فاعلا بحالتيه	المؤنث كان العدد بلا تاء نحو
اضف) وح يجب اعرابه لزوال التركيب ويفتح ما آخره ياء حالة النصب فتقول	لي ثمانى اماء واعبد واحترزت
رأيت حادى احد عشر وثاني اثني عشر كما تقول رأيت القاضي وان سكنت	بقولي وما اتحد من ان يعبر
علي من قال كان ايديهن جاز وأبوعلي يختار السكون لانهما من حيث ركبت	عن المذكر والمؤنث بلفظ

واحد وهذا الاحتراز مستغني عنه بذكر السابق فانه مشعر بعدم الاتحاد لكان الحاجة دعت الى كلمة
تكمل البيت فكان ما يناسب أولى مما لا يناسب ثم اخذت في المركب المميز بمذكروم مؤنث فاشرت
الي انهما اذا كانا مالا يعقل ولم يكن بينهما وبين العدد مذكر فصل فالحكم لسابقتها مذكرا كان أو مؤنثا نحو
يا ثلاثة عشر رجلا وناقاة وأربع عشرة نعجة وكبشاً ثم بينت أن المركب المميز بمذكروم مؤنث مما يعقل يجعل الحكم
فيه للمذكر قدم او اخر باتصال او انفصال نحو عندي خمسة عشر رجلا وامرأة وثلاثة عشر أمة وعبدان ثم

بينت أن المركب المميز بمذكروه ووث مما لا يقل أن فصل من مميزه يبين فالحكم فيه للمؤنث تقدم أو تأخر نحو نحررت خمس عشرة بين ناقة وجل أو بين جل وناقة ودابة في سفرى خمس عشرة بين ليلة ويوم أو بين يوم وليلة ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميز بين مذكروه ووث لأن كل واحد من المميز يرجع وأقل الجمع ثلاثة فلو قيل خمسة أعبد وآم للزم إطلاق الجمع في أحدهما على ما ليس جماعاً - فصل في التاريخ - (وراع في تاريخ الليالي) لسبقها (٣٣٤) بلياسة الهلال (فقل خلون وخت وختنا * من بعد لام

خافض ما اثبتا) (وفوق عشر	لزم بعضها بمضا فصارت كيامعدي كرب فاما العشر فباق على بنائه لوجود
فضلوا خلت على * خلون	مفتضيه وهو تضمن معنى الحرف قوله (يف) قال الشاطبي مجزوم على جواب
واعكس في الذي قد سفل)	اضف قال ابن غازي ولا يتعين لاحتمال الصفة والاستيناف قوله (وشاع
(وغرة الشهر ومستهل * اوله وهكذا * هله) (بواحد	الاستغنا) الخ قال ابن هشام ظاهره انه استعمال ثالث لاستعمال مثل ثاني
منها انصبين بعد كتب * أو قل	اثنين من العدد المركب ويصرح به قوله الاستغنا فدل على انه مقتطع مما
لاولى ليلة متى تصب) (وفى	تقدم وظاهره أيضا ان هذا الاستعمال اكثر من الاستعمالين لكونه
انقضاء اكثر قالوا بقت *	خصه بنسبة الشيوع ونظيره وشاع في الاعلام ذو الاضافة وظاهره أيضا
ثم بقيت كخلون وخت)	انه بني لا غير وذكر ان ابن السكيت وابن كيسان حكيا اعراب صدره
(وسلخه قل وانسلاخه اذا *	(وأقول) ان نحو حادي عشر وثاني عشر ان كان من قولك حادى
ما آخر أعيت وقيت الاذى)	عشر احد عشر حذف منه المقدم من الاول والنيف من الثاني وح فيجب
اول الشهر ليلة طلوع هلاله	اعراب الاول لزوال التركيب ودل الاعراب على ما حذف منه اذ لو لا تقدير
فلذلك او ثرى التاريخ قصدا	الحذف وجب البناء وان كان مثل قولك في المفردات واحد ثالث رابع
ليالي واستغني عن قصد الايام	فالخزان مبنيان لا يجوز غير ذلك لوجود التركيب هذا التحرير واما اقل
	الشيخ فردود من وجهين (احدهما) انه عبر عن ذلك بالاقتصار على التركيب

لأن كل ليلة من ليالي الشهر يتبعها يوم فاغناهم قصد المتبوع عن التابع وليس هذا من التغليب الاول لأن التغليب هو ان يعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما كقولك الزيدون الهندات خرجوا فالواو قد عمت الزيدون والهندات تغليباً للمذكور وقولك كتبت لخمس خلون لا يتناول الا الليالي والايام مستغني عن ذكرها لكون المراد مفهوماً واذا تقرر هذا فلتعلم أن حق المورخ أن يقول في أول الشهر كتب لأول ليلة منه او لغرته او هله او مستهل ثم يقول كتب لليلة خات ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون الى عشر ثم لاحدى عشرة خات الى خمس

عشرة ثم لاربعة عشرة بقيت منه الى تسع عشرة ثم لعشر بقين الى ان يقال لاخره او سلخه أو انسلاخه
 فصل فيما يركب من الاحوال والظروف (واستعملوا استعمال خمسة عشر *)

كفة كفة كذا شذر مذر (محرة بحرة كذا شذر مذر * بيت بيت معه شفر بفر) (وحيث يث
 حيث بيت وجدع * مدع أحول بمثل متبع) (بادي بادي بادي أيدي سبا * كلا على الحال رروا
 منتصباً) (وهذا الاستعمال في الظروف جا * كين بين (٣٣٥) ونحو ماذا المهجا) (في الوقت

الاول وعلى ما ذكر يقع الالباس (الثاني) انه لا وجه لما حكاه الشيخان من اعراب
 الجزء الاول على ما قرره الناظم اه وقال ابن غازي يريد من عبدي بالاقتصار
 على التركيب الاول الاقتصار عليه في صورة اللفظ وهو اعم من ان يكون
 في التقدير كذلك بدليل حكاية ثلاثة أوجه فيه ورأيت بخط ابن هشام
 أيضاً ما نصه واعلم ان للناس طريقين في قوائنا حادي عشر فن قائل ان عشر
 هذه هي التي كانت عند النيف المحذوف لان التقدير حادي عشر احد عشر
 ومنهم من يقول ان هذه هي عشر التي كانت مع اسم الفاعل حالة اجتماع أربعة
 الفاظ والاول قول ابن عصفور والثاني قول الناظم وان بني على ذلك هل
 يكون حادي عشر ونحوه معرباً أو بنياً فتمتضي تقرير ابن عصفور انه يعرب
 لزوال ما يركب معه كل من الجزئين وقد صرح به ورد علي من ادعي جواز
 البناء وقال هو قول باطل لان الاعراب دليل على انه لو كان غير محذوف
 منه شيء لم يجز فيه الاعراب واما اذا كان مبنيًا فانه يحتمل ان يكون اسم الفاعل
 المفرد فمن اين يعلم ان المحذوف منه احد وعشر اه كلامه وعلي مذهبه
 لا يحتاج الى الجواب عن دخول التاء في الجزئين في قولك خمسة عشر وحادية

وهندات أو يجمعان تابعا أو متبوعا خمسة وعشرين ومائة وخمسين فما سلك به هذا السبيل بقي معربا
 لموافقته النظائر وما عدل به عن ذلك بنى لشبهه الحرف بمباينة الاسماء والافعال وهذا سبب بناء خمسة
 عشر وأخواته أو يقال لما كان خمسة عشر مركباً من شيئين من جنس واحد لا عمل لاحدهما في الآخر
 ولا ينفك أحدهما عن الآخر مع الارادة معناه شبه الحروف المركبة كهلا ولولا ولوما وأما وانما فبني
 لذلك وشبهت بخمسة عشر أحوال ككفة كفة وظروف كيوم يوم فبنيت الا ان الاضافة سائغة في هذا

النوع لوجهين أحدهما أنها أخف من التركيب واستعمالها فيه لا يوقع في لبس بخلاف خمسة عشر فان اضافة صدره الي مجزؤه يوقع في لبس الثاني ان تركيب باب خمسة عشر لازم في غير الضرورة مادام معناه مقصوداً بخلاف تركيب باب كفة كفة فانه قد يقال بنيته كفة لكفة وكفة عن كفة فيفهم منه ما يفهم مع التركيب فيفرق بين البابين في جواز الاضافة في أحدهما دون الآخر وقد علموا بعض المضاف محاملة خمسة عشر فقالوا في النداب ابن اوبابن (٣٣٦) عم وفي هذا الباب فعلى ذلك بادي بدا وتفرق القوم أيدي

سبا وأيدي سبا وذلك ان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد اذ لا يكمل معني المضاف الا بالمضاف اليه فاذا انضم الي ذلك لزوم الاضافة وقيام جزءيهما مقام اسم مفرد قوي شبه الواحد وحسن التركيب كما هو في بادي بدا وأيدي سبا فقام بادي بدا مقام مبتدأ وايدي سبا مقام مبتدأين ومثل بادي بدا بادي بدا قال الراجز قد علمتني درة بادي بدا وهو من بديدا لا من بدا ولا منهم قالوا في معناه بده ذى	عشر لان التركيب غير موجود فلم يجتمع فيما هو كالكلمة تانيثان وما قرره الناظم وابنه من ان المحذوف العقد الثاني برمته مستلزم لما نصا عليه من ان حكمه التركيب كما كان ويرد السؤال ويحتاج للجواب عنه بانهم انما منعوا لئلا يلزم اجتماع علامتي تانيث فيما هو كالكلمة مع عدم استحقاها في الظاهر لانك هناك تأتي بالبناء مع المؤنث واما هنا فلما كان الجمع بين علامتي تانيث ليس مناقضاً في الظاهر لانه مع المؤنث جاز ذلك وقول ابن عصفور اجري على القياس ويقتضي صحته أوجه احدها ان النحاة حين أوردوا على انفسهم حادي عشر واثنى عشرة واجابوا عنه لم يترضوا للجواب عن حادية عشرة ولا فرق بينهما في صحة الورد في الظاهر وذلك دليل منهم على الاعراب والثاني انه يلزم ادعاء ما لا دليل عليه وهو ان قولنا حادي عشر أصله حادي عشر احد عشر ولا شيء يدل على ذلك الا كون الاسم مرثلاً والثالث ان ما ادعاه ابن عصفور أولي لانه ادعي جارياً على القياس من جهة انه حذف من كل تركيب ما اثبت نظيره في الآخر ولان الناظم وابنه نقلا عن ابن السكيت وابن كيسان وجه الاعراب ولم يثبت مثل ذلك فيما ادعياه من البناء بل رجحانه ورأيت
--	---

بدي وأصل تفرقوا أيدي سبا وأيدي سبا فأبدلوا الهمزة الفأ بخطه وسكنوا الياء تخفيفاً كما فعلوا اياء معدية كرب وقال بعض العرب أيدي سبا بالتثنية على الاضافة وفك التركيب والتركيب والتزام فتح الياء تشبيهاً بالالف ولانهم قد يسكنون في النصب ياء المنقوص المفرد فان يفعل ذلك بالمنقوص المركب أولى وأحق ومعنى لقيته كفة كفة أي لقيته دون كفتين أي كفتيه عن الاشتغال بغيري وكفني عن الاشتغال بغيره ويقال لقيته صخرة بحرة أي منكشفين ويضم اليهما نحرة فيعربن لان ثلاثة اشياء

لا يركبن وتفرقوا شذر مذر أي متشذرين متبذرين وميم مذر بدل من ياء وشعر بغير وجذع مذع بمعناد وتركت البلاد حيث يث وحيث يث أي مغلبة ظهراً لبطن وتساقطوا أخول أخول يعني متفرقين أو بمعنى بين بين قال الشاعر يصف ثوراً يطمئن الكلاب يساقط عنده روقه ضارياً بها سقاط شرار العين أخول أخولاً * ومجئ هذا التركيب في الظروف أكثر من مجيئه في الاحوال فن ذلك (٣٣٧) قول الشاعر * يحمي حقيقة

بخطه أيضاً واعلم ان ابن الحاجب استشكل قول النحاة في حادي عشر ونحوه ان الاصل حادي عشر احد عشر وقال انه لم يقم على ذلك دليل ولا حاجة له به اليه وامل هذا يشهد لما يقوله ابن مالك لا انه لو كان معرباً لم يخف على أبي عمرو والوجه الذي حمل النحاة على ادعاء ذلك فيه وهو وروده معرباً ولو كان على غير ما يقوله ابن مالك لم يكن الامعرباً الا ان ابن الحاجب ليس حجة على ابن عصفور فلا يقوي ذلك اه وانما اطلاقنا في المقام لانه من المواضع المشككة التي تحار في تحقيقتها الالفهام وكفي شاهداً على ذلك اختلاف هؤلاء الائمة (تنبيه) * مثل بحادي عشر دون غيره لوجهين * احدهما انه اول المدد المركب والثاني التنبيه على القلب قوله (قبل واو تعتمد) قضية كلامه كغيره منع حادي عشرين مثلاً بغير واو قال شيخ الاسلام وفيه وقفة اه وقال الشاطبي قصد بقوله قبل واو تعتمد نفي الفاء وثم لا تنفاء الترتيب عقلاً لان الجمع اسم لهذه العدة اه وفيه اشعار بان ليس المقصود منع ما عدم الواو وغيرها من حروف المطف ~~كم وكان وكذا~~ العرب تكفي عن المدد بكذا وتستفهم عنه بكم وتكثر بها وبكائن والكلام الان في الثلاثة والبداءة منها بكم والصحيح انها بسيطة خلافاً لمن زعم انها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفاء لدخول الجار

(٤٣) منها ومنه قول الشاعر * قد كنت خراجاً ولوجاصير * فام تلتحض حيص حيص لحاصر أي لم تنشيني شدة منبهة ومماركب تركيب خمسة عشر بشذوذ الخازباز في احدى لغاته وهو ذباب وأيضاً صوت ذباب وأيضاً نبت وأيضاً داء في اللهازم وأيضاً السنور ويقال الخازباز بكسرتين والخازباز وخازباز والخازباء والخزباء والخازباء وخازباب ~~باب كم وكان وكذا~~

(كم اسم ما بعد ذا ابهام * في خبر ياتي أو استفهام) (وفي يميز كم كعشرين وان * جرت بمجره أجز مضمرة من) (ومطلقا يفصل ذو) (٣٣٨) (النصب هنا * أو لا اضطرار حسب ثم استحسننا) (و يزن

خبرية بما * في تسعة والالف قد تقدما) (كم وعول صحتها وكم وعمل * والنصب عن تميم بعد ذي نقل) (واجرر أو انصب في اضطرار ان فصل * مجرور او ظرف وان فصل حصل) (بجملة فالنصب حتم نحوكم * وافاك محتاجا فكانت ذا كرم) (والجر بعدهاها وقد روى * عن الخليل ان من بعد نوي) (ومثل كم هذا كائن وكذا * فيما له سبق فادر الماخذا) (وانصب مميّزهاها ويتقرن * بعد كائن خاليا بالنمط من) (وفي كائن قيل كائن وكان وهكذا * وكان فاستبين) (وجمع ما يميزكم خذا الخبر * في المذهب السكوفي رأي يعتبر) (وكل ما اوهم ذاحالا جعل * عند سوام المميز اختزل) (عليها وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب كذا في المغني في بحث كائن قال في الحواشي ويرده أن الالف لم يسبق عليها دليل بخلافه في م وعم وبمثل هذا يرد على الفراء والكسا، وفي قولهما ان اصل من منا قوله (بمثل ما يزن عشرين) بمعنى أنها تميز بمنفرد منصوب وجوز بمض النجاة عطف المجموع على المنفرد نحوكم رجلا ونساء جاءوك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ثم انه كان الاحسن ان يقول العدد المركب لانه الاصل في ذلك لطوله لما وجب للتخفيف بالافراد والنصب فاما عشرون فشبهت به لانها في قوة عشرة وعشرة والاستفهامية فرع الخبرية لان الاستفهام فرع الخبر وايضا في قوة أي عدد أعني في قوة كلمتين فاشبهت العدد المركب وأجزان تجرده من مضمرا وح يجب تقدير كم . نونة قوله (ان وليت) الخ ليكون حرف الجر الداخل عليها عوضا من اللفظ بمن المضمرة قال ابن هشام ومقتضى كونها كالموضع منه أنها لا يجتمعان فلا تقول على كم من جذع بيتك اه وبه يعلم وجه وجوب الاضمار وقد خفي على الدماميني فقال انظر وجهه قال الشهاب في حواشي الاشموني وذكر ابن الحاجب ان من تدخل فيهما قال الرضي اي في مميّزها اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك وأما الاستفهامية فلم اعثر عليها مجرورا بمن ولادل عليه كتاب من كتب النحو ولا أدري صحتها اه (أقول) نقل كلام الرضي في الانشاء وقال واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اه ولا يخفى ما فيه من اللطافة وابهام ان الآية دليل على المطلوب ولذا لم يقل قال الله تعالى وستعرف ما في الاستدلال بالآية وقوله من مضمرا تنبيه على انه ليس بالاضافة وفيه انه لا يجمع بينهما لانه قال ان

خذفهم مميّزا فاش لدي * قرينة كاستل مغيثا كم فدا) (وكم وكائن الزم التصديرا * وليت وحصر كم بجره تقدير) (وعلقوا الذي تجر بهما * بعد كم ن كم فرسخ ذاك ارميا) (وليس حتما كذا

التصدير * وقلما فارقتها التذكير (وقيل من يكنى بها عن مفرد * يفرد لا الفاصد غير المفرد) (كذا
اذا مركب تنوياً * وقبل الثاني وان وحياً) (في قصدهما ٣٣٩) ضمن عطفًا وصلاً * بمثل ما المكنى

وليت كم حرف جر ظاهر فاجز ان يجر التمييز من مضمرا وفي قوله مظهر اطباق
لم يذكر الا لذلك * (فرع) * بكم ثوبك مصبوغا ومصبوغ فن نصب
فهو حال والسؤال عن ثمن الثوب في حال صبغه ومن رفع خبر المبتدأ والسؤال
عن اجرة الصبغ كذا بخط ابن هشام قوله (واستعملها مخبرا كمشرة) اورد
الشاطبي ما اخصه ان التشبيه بمشرة يقتضي ان الغالب كون تمييز كم جمع
قلة كما ان تمييز عشرة كذلك وذلك لا يستقيم لان كم يقتضي الاضافة الى
جمع الكثرة من حيث كانت للتكثير وان تشبيهها بالمائة يعطى انه يجوز
وقوع تمييزها نكرة ومرفا بال كالمائة تقول مائة درهم ومائة درهم مع انه
لا يصح وقوعه مرفا لا يقال كم الغلام عندك وان تمثيله ان اخذ على صفته
اقتضي امتناع فصل تمييزها مع انه جائز لكون لا بد معه من النصب وان لم
يؤخذ على صفته اقتضي قياسية الجر مع الفصل مع انه شاذ وانه لم يرجع على
جواز النصب مع الخبرية فاعطى انه ممتنع كما امتنع في عشرة ومائة الا نادرا
مع انه غير ممتنع بل لازم مع الفصل وانه لم يبين جواز دخول من على التمييز
فيقال كم من غلام ملك وهو استعمال شائع في الكلام ومنه قوله تعالى وكم
من ملك في السماوات الآية وقوله وكم ارسلنا من نبي في الاولين ثم اجاب عن
الاول بما اخصه ان المقصود التشبيه في كون التمييز جمعا في الجملة لا بقيد قلة
او كثرة وتمثيله يشير الى ارادة الكثرة وكذا اعتبار المعنى يشير اليه لان كم
للتكثير فلا تضاف الا الى جمع الكثرة الا ان يعدم أو يأتي على خلاف القياس
قال وياب المدد مما يضاف فيه الشي الى جنسه كقوله والى ثوب خز قال ثوب
خز وتقول ثلاثة اكلب فالثلاثة اكلب ولا يحسن ان يقال ثلاثة

بذلك ثم نهت على جواز ان يجر ارميز الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر بقولي وان جرت مجزاه اجزم مضمرا
من وذلك كقوله بكم درهم تصدقت وبكم درهما تصدقت بالنصب لان كم استفهامية وهي محمولة على العدد

الركب والجر بمن. ضرورة لا باضافة كم حملا على الخبرية كم زعم بعضهم لم يشترط في ذلك دخول حرف الجر على كم واشترط ذلك دليل على (٣٤٠) أن الجر بمن مقدرة عوض من اللفظ بها حرف الجر الداخل

علي كم ثم نهت بقولي ومطلقا
يفصل ذو النصب هنا علي انه
يجوز دون ضرورة ان يقال كم
عندك غاما وكم لك جارية
ومثل هذا في العدد المركب
والجاري مجراه لا يجوز في
الاختيار بل في الاضطرار
كقول الشاعر * يذكر نيك
حين المجول ونوح الحمارة
تدعوا هذيانا * علي أني بمد ما قد
مضي * ثلاثون للمحدو حولا
كميلا * ثم نهت بقولي وميزن
خبرية بما في تسمية والالف قد
تقدم ما علي أنه يقال كم رجال صحبت
كما يقال تسمية رجال صحبت
ويقال كم رجل صحبت كما يقال
الف رجل صحبت لأنها جعلت
بمنزلة عدد مفرد مضاف الي
غيره وهو علي ضربين * أحدهما
يضاف الي جمع والاخر يضاف

كلاب لاختصاص العقل بالكثرة وكون الثلاثة قليلة فكذلك يكون
الجمع مع كم لا يحسن ان يقال كم اكلب عندك وانما الوجه كم كلاب لان
مدلول كم كثير وعن الثاني بانه اراد تنكير التمييز كما هو الاصل فيه ويدل
عليه تشبيهه وانما تعرف تمييز المائة لما احتيج الي تعريفها بالاذ لا يجمع بينها وبين
الاضافة وكم شبيهة برب في اداء معني الافتخار ورب لا تخفض الا النكرات
فكذا ما كان في معناها فلم تصالح كم للتعريف لعدم قبول معناها له فلم يحتاج
الي التحرز منه لكونه امر الاختفاء فيه وعن الثالث بانه اطلق الحكم
بالخفض ولا شك انه بالاضافة وقد تقدم في الاضافة امتناع الفصل الا في
الشعر او مواضع ليس هذا منها واذا امتنع مع الخفض بقي النظر هل يجوز
مع الرجوع الي النصب او لا وعن الرابع وهو جواز النصب مع عدم الفصل
بانه نص في التسهيل على انه نادر فلا ضير في ترك ذكره اه وما ذكره في الايراد
الرابع من لزوم النصب مع الفصل سبقه اليه الشارح لكن في المطول في بحث
حذف المفعول واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدي وجب الاتيان بمن
ليلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من
قرية ومحل كم هنا النصب على المفعولية وعن الخامس بان جواز من ظاهر
مما تقدم في باب التمييز من جواز ظهور من معه الاعم الفاعل المعنى وباب
العدد وما هنا داخل في اعدادها * (تنبيهات) * الاول قال ابن هشام فان
قلت ما معنى تسمية كم هذه خبرية قلت من معنى الخبر الذي هو قسم الطالب
وهو الذي يحتمل الصدق والكذب لامن معنى الخبر الذي هو صاحب
المبتدأ الا ترى ان قول القائل كم عبيد ملكك يحتمل توجيه التصديق والتكذيب

الي مفرد فاستعملت بالوجهين وجرت مجرى الضربين ثم اشرت الي ان بني تميم يجرون
الخبرية مجرى الاستفهامية فينصبون مميزها وان كان جمعا ومنه قول الشاعر * كم عمة لك يا جريرو خالة * فدعاء

الي قائله فيما تكثربه وافتخر (الثاني) قد ينتصب تمييزكم الخبرية حملا على الاستفهامية ولكن بشرطين احدهما ان يفهم المعنى فلا يجوزكم عبدا عندك حيث لا قرينة ذكره في المقرب وعبارته ويجوز حمل الخبرية على الاستفهامية في نصب التمييز خاصة اذا فهم المعنى الثاني ان لا يكون مجموعا لانه لا نظير له قال ابن هشام ولم ار هذا الشرط لاحد بل في شرح الكافية انه ينتصب في لغة بني تميم ولو كان مجموعا وقال في تمييز الاستفهامية انه يجوز عند الكوفيين ان يكون جمعا وابطله بانه لا نظير له ح وهذا لازم له بعينه في اللغة التيممية على زعمه (الثالث) ذكر المرادي ان الاستفهامية والخبرية يتفقان في ستة اشياء انهما اسمان مبنيان. فمقترا ان التمييز وان مميزهما قد يحذف الدليل وانهما يلزمان الصدر وانهما يشتركان في وجوه الاعراب وبقي عليه ان بناءهما على السكون وكونهما كنايةتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار كما زاده في التوضيح وعبر عن الاخير في المعنى بالا بهام واسمط عن التوضيح المشاركة في الاسمية ومن المعنى كون البناء على السكون ومنهما جميعا حذف التمييز والمشاركة في وجوه الاعراب وبقي ايضا انهما يشتركان في البساطة وفي ان تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءكم ولا رجل صحبت نص عليه س واجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي مع الاستفهامية كما تقدم ويفترقان في ستة كون تمييز الاستفهامية اصله النصب وتميز الخبرية اصله الجر وان تمييز الاستفهامية مفرد وتميز الخبرية يكون مفردا وجمعا وان الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في ضرورة كذا قالوا وقضيته ان الفصل بالجملة خاص بالضرورة وفيه نظر لوقوع ذلك في افصح الكلام وهو القرآن المجيد كما تقدم عن المطول وقول الشهاب انه مستثنى لا يخفى ما فيه وان الاستفهامية لا تدل على تكثير خلافا لبعضهم والخبرية للتكثير وان الاستفهامية تحتاج الى جواب بخلاف الخبرية وان الاستفهامية لا يعطف عليها بلا بخلاف الخبرية وبقي

قد حلت على عشر * وروى بالجر على اللغة المشهورة وبالجر على حذف المميز ورفع عمدة بالابتداء ثم بينت ان الشاعر اذا اضطر ففصل بين كم الخبرية ومميزها بظرف او جار ومجرور جاز له ان يبقى الجر وان نصب فهو أولى كقول الشاعر * يؤم سنانا وكم دونه * من الارض محدود باغارها * فهذا بالنصب ومثال الجر قول الآخر * كم في بني بكر بن سعد سيد * ضخم الرسيغة ما جد نفاع * ومثله قول الآخر * كم يجود مروف نال العلاء * وكريم نجله قد وضعه * فلو فصل بينهما بحملة تميز النصب كقول الشاعر * كم نالي منهم فضلا على عدم * اذلا اكاد من الاقلال أحتمل * ثم اشرت الى ان جر مميز الخبرية باضافتها اليه لا بمن محذوفة على ما روي عن الخليل وبعض

عليه ان المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق والتكذيب بخلاف المتكلم
بالاستفهامية لان معناها الاستكثار والمتكلم .وجه له بكلامه وليس قصده
ان له خارجا . وجودا في احد الازمنة ليطابقه كلامه .اولا يطابقه وان الاسم
المبدل من الخبرية لا يقترب بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية وان الخبرية
تختص بالماضي كرب فلا يجوز كم غلمان ساء لهم كما لا يجوز رب غلمان ساء لهم
كما ذكر الاول والثاني في المعنى والتوضيح والثالث في التوضيح واسقط
منهما كون الاستفهامية لا تدل على تكثير بخلاف الخبرية وكون الاستفهامية
لا يطف عليها بالاختلاف الخبرية وجعل في التوضيح الاختلاف في النصب
والجر والافراد والجمعية وجهها واحدا من وجود الافتراق ويحصل من
مجموع ذلك ان وجود الافتراق تسع وبقي عاشر ذكره ابن الانباسي في
شرحه وهو ان مميز الاستفهامية اذا فصل في السمة بالظرف كان واجب
النصب ومميز الخبر اذا فصل في الضرورة كان نصبه مختارا حملا على
الاستفهامية بقي انه قد يزداد في اوجه الافتراق وان كم الاستفهامية تعلق
بخلاف الخبرية وان كان لها الصدر لان ذلك ثبت لها بطريق الحمل على
رب لا بالاصالة قال في الاشياء التي تحتاج الى رابط من الباب الخامس من
المعنى الخامس المفسرة لامل الاسم المشتغل عنه وعدد امثلة ثم قال وقوله
تمالي سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ان قدرت من زائدة فكم مبتدا
او مفعولا لاتينا .قدرا بعده وان قدرتها بيانا لكم كما هي بيان لما في ما ننسخ
من آية لم يحز واحد من الوجهين لعدم الرجوع الى كم وانما هو مفعول
ثان تقدم مثل اعشرين درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية
والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق الدال عن العمل لكنه
قال في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس في الكلام على
قوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكناكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول يهد وهو
معلق عنها ولا خبرية تعلق خلافا لكثرهم اه وتلى هذا فبازد فيما يشتر كان فيه

كونها

كونها معلقان ولا يغني عنه كون كل منهما لها المصدر كما عرفت قوله (كم كاي)
قال ابن هشام يعني كم الخبرية لانها اقرب. مذكور وقد يقال يجوز ان يريدانها
كم مطلقاً وانما يصح ما قلت حيث يتعين من الكلام حمل ذلك على احدهما
فاما اذا ارادهما. ما فلا. ما محييهما للتكثير فكثير واما الاستفهام فكقول أبي
لعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كاي تقرأ سورة الاحزاب أو كاي تعد
سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبي كذا قط أي ما كانت
كذا قط والتحقيق ان مراده بالتشبيه انها مثلها في كونها كناية عن عدد
مجهول الجنس والمقدار وانه لم يردا اكثر من ذلك وهذا اعم من كون كم
خبرية أو استفهامية والافسد في كذا فانها لا تكون استفهامية ولا اخبارية
(والحاصل) ان هذه الكلمات الثلاث مستوية فيما ذكرنا ثم منها ما هو
اخبار تارة واستفهام اخري واعني بالاخبار التكثير وهو كم ومنها ما هو
للتكثير ويقدر محييه استهاما وهو كاي ومنها ما لا يكون لشيء منها ما هو
كذا قوله (وينتصب تمييز ذين) اما كذا فدائماً ولا يكون بمن اصلا
واما كذا من الدراهم فخرج عن كونه تمييزاً بجمعه وتعريفه ولذا قال واجرد
بمن ان شئت غير ذي العدد مع انك تقول عشرون من الدراهم واما كاي فنادر
والاكثر جر بمن وزعم ابن عصفور لزومه ويمكن أن يوجه بذلك تقديم
النصب في النظم اهتما به وقوله نصب متعلق بالتخير بينهما لا يختص بقوله
أوبه صل من ردا علي من ادعي لزوم الجر ومنع التخير فاندفع ان كلامه
يقتضي ضعف الجر لتأخيرها لاسيما وقد اقترن بقوله ينتصب ولا يذكر مثلها
الا فيما كان ضعيفاً او قال بعضهم بامتناعه والمختار خلافه فتأمل قوله (أوبه
صل من نصب) ظاهره رجوعه لكاي وكذا وعليه جرى المسكودي ولم
يذكر خلافه وقال المرادي كلامه في غير هذا الموضع يقتضي وجوب نصب
تمييز كذا وعليه مشي الاشموني وزاد انه راجع الي تمييز كاي دون كذا وهو
مع قوله ذين بعيداذا الظاهر رجوع الضمير في به لما قبله وعوده عليه بالنظر

البصريين لا يجيزون نحو ذلك
فان ورد ما يوهمه نحو وكم شهوداً
لك حمل على ان شهوداً حال
وان المميز محذوف والتقدير كم
نفسا لك شهوداً ثم اشرت الي
ان هذا التوجيه مرتب على ما
لا خلاف في جوازه وهو حذف
المميز لدليل يدل عليه بخلاف
القول بان الجمع مميز في المثال
المذكور فانه يلزم منه اجزاء كم
في تميزها مع كونها فرعاً على
أسماء العدد على وجه لم يستعمل
في الاصل فكان مردوداً ثم
اشرت الي ان كم وكاي يستحقان
التصدير فلا يعمل فيهما الا
متأخر عنهما وقد يضاف الي كم
متعلق بما بعدها أو يجر بحرف
متعلق بما بعدها كقوله انباء
كم رجل تلمت ومن كم كتاب
نقلت ثم نهت على ان كاي لا
حظ لها في هذا الجر الذي
نسب الي كم وان كذا لاحظ لها

للمجموع او بارادة احسد هذين تكاف وذكرفي التصريح ان الزجاجي
اجاز جر تمييز كذا على ضرب من الحكاية اه وكان معناه كما قال بعض
الفضلاء ان كذا محكية لكم نوع محكات فلذلك جر تمييزها
* (تنبيهان) * (الاول) كل من كائن وكذا يشارككم في امور ويفارقها
في امور وكذا كائن وكذا يشتركان في امور ويفترقان في امور وذلك
مستفاد من المعنى والتوضيح وفدينه الاشموني فلا نطيل به لكن
لاباس بالتنبيه على شيء وهو انه قال ان كذا تشارككم في افادة التكثير
وفي المرادي ان الناظم صرح بهذا في غير هذا الموضع ونوزع في
كذا فان الظاهر انها لم توضع للتكثير ولم ينبه على ان وجه المشاركة
بين كم وكذا التصرف بوجود الاعراب وفي الجمع وتصرف أي كذا
بوجود الاعراب فتكون في موضع نصب وفي موضع جر بالاضافة أو
الحرف ولا تقتصر على اعراب ولا تتبع بتابع لانعت ولا عطف بيان ولا
تاكيد ولا بدل اه قال الشهاب قوله ولا تتبع بتابع انظر هل كم وكائن
مثله في ذلك اه أقول قد نصوا فيما تقدم على الابدال من كم وجملا الفرق بين
الابدال من الاستفهامية والخبرية ان البدل من الاستفهامية يقترن بالهمزة
وقديتوهم انه لا فرق بين البدل وغيره وليس كذلك قال في الباب الخامس
من المعنى ان مما اشترطوا له ان لا يوصف الاسماء المتوعدة في شبه الحرف
الامن وما وأي عند الاخفش وان من الوهم في ذلك قول الزمخشري وابي
البقاء وكم اهل كذا من قبلهم من قرن هم أحسن ان الجملة صفة لها والصواب
انها صفة لقرن وجمع الضمير حملا على مناد كما جمع وصف جميع في وان كل لما
جميع لدينا محضرون (الثاني) من جملة ما ذكر تبعاً للمعنى من الفروق بين
كم وكائن ان خبر كائن لا يكون مفرداً وربما يتوهم منه انها لا تكون الا
مبتداً وانه لا يخبر عنها بجملة مطلقاً وفي جمع الجوامع وشرحه لا يخبر عن كائن
اذا وقعت مبتداً الا بجملة فعلية مصدرية بماض أو مضارع نحو وكائن من

في تحتم التصدير بل يجوز ان
يعمل فيها ما قبلها مطلقاً فيقال
رأيت كذا وكذا رجلاً وعندى
كذا وكذا درهما وأجاز قوم ان
تعامل معاملة ما يكتفي به اعنه
فمن كني بهامن مفرد جاء بها
مفردة ومن كنها بهامن مكرر
كررها دون وواو ومن كنها
بهامن مطوف ومطوف
عليه كررها بمطوف وجاء
بالمميز بعدها كما يجاء به بعد ما
هي كناية عنه فكذا اعمد كناية
عن ثلاثة الى عشرة وكذا وكذا
عمد كناية عن مائة فصاعداً وكذا
عمدا كناية عن عشرين وثلاثين
الى تسعين وكذا كذا عمدا
كناية عن احد عشر الى تسعة
عشر وكذا وكذا عمدا كناية
عن واحد وعشرين الى تسعة
وتسعين وقد يكتفى بكذا وكذا
عن الحديث والكناية عنه بكيت
وكيت وذيت بفتح التاء

وكسرها والفتح أشهر وقد تفتح
التاء وتشد الياء

﴿باب الحكاية﴾

(بأي أحك ما لمنكور سئل *

عنه بها في الوقف أو حين تصل)

(كل أي لمن قال أرفقا *

بابن وبنت وبابن انطقا)

(تقابل امرين أروان جمع *

فاجمع وفي الأعراب جى به تبع)

(ووقنا أحك ما المنكور بمن *

والنون حراكه طلقا واشبعن)

(فقل منو منى منا حاكى جا *

شيخ أميراً بأمره له رجا)

(وقل منان ومنين بمدلى *

الفان كابنين بتسكين جلى)

(وقل لمن قال ات بنت منه *

والنون قبل تا المثنى مسكنه)

(والفتح نر واصل التاء والالف *

بمن بأثر ذا بنسوة كلف)

(وقل منون ومنين مسكنا *

ان قيل جا قوم لقوم فطننا)

(وان تصل فلفظ من لا يختلف *

ونادر منه - ون ثم لم يقف)

(وبعد من في العلم أحك الذحوا

نبي قتل مع ربيون وكان من آية في السماوات والأرض يمرون عليها قال
أبو حيان قد استقرت ما وقعت فيه فوجدت الخبر لا يكون إلا كذلك
ولم تقف على كونه اسماً فرداً ولا جملة اسمية ولا فعلية مصدرية بمستقبل ولا
ظرف ولا مجرور فينبغي أن لا يقدم على شيء من ذلك إلا بسمع من العرب
قال الشهاب انظر قوله وكان من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها فان الخبر
جملة اسمية وهو الله يرزقها إلا أن يحمل الخبر لا تحمل رزقها والله يرزقها
استيناف أقول هذا متعين لأنه يلزم على جعل الاسم خبراً كون جملة لا
تحمل رزقها صفة لدابة ويفهم ذلك أن ثم دابة تحمل رزقها وإن الله لا يرزقها
وقال في شرح جمع الجوامع بعدما مر والقياس يقتضي أن يكون في موضع
نصب على المصدر أو الظرف أو خبر كان وفي البسيط أنها تكون خبراً ومفعولاً
﴿الحكاية﴾ هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما

أورده في الكلام كذا قلوا قل الشهاب هو غير شامل للمحكي بأي ومن
فينبغي أن يزداد أو صفة لفظ المتكلم والحكاية ثلاثة أنواع حكاية الجمل وهي
طردة بعد القول كما في التوضيح ولا يختص به كما في شرحه بدليل ما ر في
باب العلم ولما قال المرادي هذا الباب للحكاية بأي ومن في الاستثبات
قال ابن غازي مانعه أي الاستفهام أما حكاية الكلام كله فأنما ذكر بعضه
بالأنجرار كقوله وجملة وما بمنزج ركبا وكقوله أو حكيت بالقول اه وحكاية
المفرد قال في التصريح ويختص بالعلم وهو مبني على ظاهر قول الناظم والعلم
أحكيته وسيأتي ما فيه وحكاية حال المفرد قال في التصريح ويختص بئى ومن
الاستفهامتين وفي الاختصاص بهما ما استعرفه قال في التصريح وحكاية
المفرد أي حاله في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرش يارد أعلى
من قال أن في الدار قرشياً قال شارحه وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون
غيثاً فقلت لصيدح اتجعي باللا اه وفيه نظر لأن هذا حكاية جملة لا حكاية
خال مفرد قال الشارح فاما قول الشاعر فاجبت قائلاً كيف أنت بصالح *

قبيل ومن حكاية رفته نوا) حتى مللت وولاني عـ وادي * فليس من هذا القبيل لانه من حكاية
(والحجاز ذي الحكاية اعترت * الجمل لامن حكاية انمرد لانه جواب الاستفهام وجواب الاستفهام لا
وباتفاق بعد عطف منمت) يكون الاجمالة فصالح على هذا خبر مبتدأ محذوف والتقدير فاجبت قائل كيف
(وما حكي معرفة غير علم * أنت بانا صالح ثم حذف المبتدأ وبقي خبره على ما يستحقه من الرفع ويروي
قياسا الايونس وقد حكم) بصالح بالجر على قصد حكاية الاسم المنفرد كانه قال فاجبت قائل كيف أنت
(في وصل من بصحة الحكاية * بهذه اللفظة اهـ وغرضه الرد على أبيه حيث جعل الرفع من حكاية المنفرد قال
وغيره بالمنع ذو عنابه) ابن هشام والامر كما جعل الشارح والجملة محكية بقوله مقدر وهو معمول
(والعلم المشرى مع غير العلم * الباء وفي المقرب ان الجملة المحكية لا يدخل عليها الجار فاما قوله * تنادوا بها
بالعطف يحكى بمضهم ولم يلم) هذا وقد سمعوا لنا * دوياء كمرق الجن بين الا جارع * فضرورة لا يلتفت اليها
(كمن سميداً وابنه بمدأما * والذي حسن ذلك كون الاسم الذي بمد حرف الجر بنياداً فلم يظهر القبح
تري سميداً وابنه قد قدما) بكونه مجروراً ومرفوعاً على صورة واحدة واقبح من ذلك قوله * تنادوا
بالرحل غدا وفي تر حالهم نفسى * اهـ ووجه كون هذا اقبح ان الاسم معرب
وانا أقول اقبح منهما قوله بصالح وذلك لان الاسم معرب ولم يذكّر جزءه
الشأنى قالباء داخلة في اللفظ على اسم واحد معرب ولم تؤثر فيه فكان كتهية
العامل للعمل وقطعه عنه فهذه ثلاث مراتب فتأملها قوله (احك باي) بدا
بالكلام على أي لانها أعم فيما يستل به عنه وهو العاقل وغيره وفي محل
الحكاية وهو الوصل والوقف ولان المعرب من الاسماء أصل للمبني منها
ولان من يحكي فيها وبمدها فخرها ليستوفي الكلام عليها فانه أبسط
قوله (المنكور) أي مذكور كما أشار اليه الشارح قال ابن هشام يفهم هذا
من كلام الناظم لانك اذا قلت أيهم جاءك أو أي القوم جاءك لم يمكن ان يكون
ذلك سؤالا عن معرفة وهي المضاف اليه في اللفظ فلا بد ان يكون قد
تقدم ذكر شيء فان كان معرفة فقد احتز عنه بقوله منكور وان كان بكرة
فهو المقتصود (فان قلت) يدخل تحت كلامه أي رجل فانها سؤال عن منكور
(قلت) المراد بقوله في الوقف أي حين تصل الوقف على أي أو وصلها بما

بمدها

بمدها بما يفصل عنه في الوقف * (تنبيهات) * (الاول) قال ابن هشام
يسمى هذا السؤال في اصطلاحهم استثنائا وكذا كل سؤال عن شيء سبق
ذكره فان كانت أي سؤال عن غير مذکور فلا تكاد توجد الا مفردة مذكرة
وشذ قوله * باي كتاب أم بآية سنة * تري حبهم عاراعلى وتحسب * وقوله
وانه بلدة الا اتينا * من البلدان تملأه نراها (الثاني) يدخل تحت قوله ما
الاعراب بانواعه الثلاثة والافراد والتذكير واضدادها فاما مطابقة
الاعراب فلا بد منها واما غيره فمطابقته هي اللغة الفصحى وثم لغة اخرى
وهي الافراد والتذكير على كل حال (الثالث) قال ابن هشام اختلفوا في
الحركات في الحكاية فقيس الحركات حكاية وقيل حركات اعراب ورده
الاولون بان فيه اضممار الجار وابقاء عمله واجيب بالانضمام ذكر حرف الجر فيقال
باي قال في المقرب ولا بد من ادخال حرف الجر على أي ومن اذا استثبت
بها عن مخفوض ويكون الجروء متعلقا بفعل مضموم يتقدر بهما اه وينبغي
له ان يجيز تقديره قبلها لانه يرى ان الاستفهام اذا كان استثنائا لم يكن له
الصدر واختلف اذا رفعت فقال البصريون مبتدا حذف خبره أي أيهم
فعل وقال الكوفيون فاعل بفعل مضموم يطابق المحكي ويجوز عندهم
اظهاره وهو المختار فيقال اشترى أي ايا لمن قال اشترى رجلا ثوبا واذا نصبت
أي بفعل مضموم يجوز اظهاره واذا ظهر لم يجب تأخيرده مع أي ومن وما لانهن
لما كن الاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية ادوات
الاستفهام لا يقال خرجت متى لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا اظهرت متعلق
الجار ان تقدمه وان توخره كما في الناصب اه وسكت عن الكلام على الحروف
اللاحقة في نحو ايان وأيون وأيين وفي شرح الباب وفي تلك العلامات
من الحروف والحركات وجهان أحدهما انها اعراب ويكون رفعها بالابتداء
وخبرها محذوف وجرها على اضممار الجار والثاني ان هذه العلامات اتباعات
لفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحالها رفع على الابتداء لان اعرابها المحكي

وشبهها وان نويت الكلاما
(فانثن وذاكر ان لفظ قصد *
وصرف أو منع على ذين يرد)
ان مثل باي عن مذكر منكر
حكي فيها وصلوا ووقفوا بالمسئول
عنه من اعراب وتذكير وتانيث
وافراد وتنثية وجمع تصحيح
وجود فيه أو صالح لوصفه
كقوالك لمن قال رأيت رجلا
وامرأة وغلامين وجاريتين
وابنين وبنات أي وأية وأيين
وأيتين وأيات وان سئل عنه بمن
حكي بانظها في الوقف خاصة ما
له من الحركات باشباع كقوالك
لمن قال لقيني رجلا منا ولمن قال
رأيت رجلا منا ولمن قال سررت
برجل مني ولمن قال رأيت امرأة
منه او منت ولمن قال رأيت
رجلين منين ولمن قال رأيت
رجلا منين ولمن قال رأيت
امراتين منيتين او منيتين ولمن
قال رأيت نساء منا فان وصات
قلت من يافتي في الافراد والتنثية
والجمع والتذكير والتانيث وفي

قول الشاعر * أنوا ناري فقلت
منزون أنتم * فقالوا الجن قلت
عموا ظلاما * شدوذن وجهين
* أحدهما أنه حكى مقدرًا غير
مذكور والثاني أنه أثبت الملامة
في الوصل وحققها لا تثبت إلا
في الوقف وإذا سئل بمن عن علم
جئ بمن وبمدها العلم المستحول
عنه محررًا بضمة إذا كان الأول
مرفوعًا وفتحة إذا كان منصوبًا
وبكسرة إذا كان مجرورًا
بشرط ألا يتقدم على من حرف
عطف هذا هو مذهب أهل
الحجاز وأما غيرهم فيجيء بالعلم
بمد من مرفوعًا سبقت من
بماطف أو لم تسبق فان سبقت
من بماطف فالرفع متعين عند
الجميع وهو مقدر على لغة من
يحكي وهم الحجازيون وذلك
قولك من زيداً لمن قال رأيت
زيداً ومن زيداً ومن زيداً
قال - مرت بزيد فالفتحة
والكسرة للحكاية والرفع في
موضعها مقدر لأن الواقع بمد

يأتي ظهور الرفع في لفظها والتقدير أي هو أي رجل هو وهو أولي من الأول
لقلة اضمار الجار وضعف تنبيه أي وجمعها لغة - ير الحكاية اه ولما نقل هذا
الشهاب قال وفي شرح الشاطبي ما نصه واي إذا حكى بها باقية على أصلها من
الاعراب فلذلك إذا حكيت بها المفرد عامتها معاملة اسم منون فلا تلحق
آخرها شيئاً زائداً بخلاف من فالتحقيق للمدات علامة على الاعراب وكذلك
تثنى أي وتجمعها كالجمع الحقيقي بخلاف من فأنها مبنية فما لحق آخرها من
علامة فهو دليل على حالة المحكي من تثنية وغيرها لأن يثنى ويجمع
حقيقة إذ من شرط ذلك الاعراب كما تقدم ذكره اه وقد يوم أنه
تعقب الكلام شرح الباب وليس كذلك لأن غاية ما أفاده كلام الشاطبي
الاقتصار على القول بأن الحركات اللاحقة لأي وكذا الحروف اعراب
* هذا واستفيد من كلام ابن هشام أنه لا خلاف بين الفريقين إذا سئل بأي
عن منصوب أو مجرور وخلافاً لما يوهمه كلام بعضهم وأن البصريين نصوا
على حكم الحركات خلافاً لما يوهمه كلام المرادي والتصريح وأن حكاية حال
المفرد لا تختص بأي ومن قد بر قوله (في الوقف) قال ابن هشام لا يتعلق
باحك لأنه تعالى به قوله بأي والباء بمعنى في بل هي حال فيتعلق بمحذوف أي
احك في أي كائناً في الوقف وقد يقال أنه متعلق باحك وجاز لأن هذا زمان
وذلك مكان فهو نظير اعتكفت في يوم الخميس في المسجد ومن ثم جاز عمل
المامل الواحد في ظرفين مختلفين لافي مكانين أو زمانين اه وهذا مبني على
أنه لا يتعلق حرفاً جر بمعنى واحد بمامل واحد وهو ما قاله السمعاني في شرح
تصريف الغزي وأجازه صاحب الكشف عند قوله تعالى كلما رزقوا منها
من ثمرة رزقا ويمكن أن يوجه أنما يتعلق بالفعل بمد تخصيصه بالأول على
قياس ما صرف في باب المفعول له في الكلام على تمده واقتضي كلام ابن هشام
أن اختلاف الحرفين لفظاً لا يكفي في جواز التعلق بمامل واحد حيث اتحد
المعنى وهو مقتضي كلامهم فاحفظه وجوز الشهاب في الباء في قوله بأي مع

الظرفية

الظرفية أن تكون الالة وعليه فلا اشكال في تعلق في الوقف باحك لكن في صحة الالية نظر لان المقصود الحكاية في لفظها لا بناتها الموهم أن الحكاية في غيرها قوله (ما المنكور بمن) اي منكور مذكور قال الرضي وانما اشترط في لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما في النكرات اه وقال ابن هشام في التسهيل وقد يحكى العلم والمضمر بمن كما تحكى النكرات اه فكتب عليه في شرحه فيقال منو ومننا ومني بمد زيد وقالوا منين بمد قول القائل ذهبت معهم ولا يختص ذلك بمن ولا بالعلم والضمير بل كل معرفة مجهولة يجوز ذلك فيها مع من وأي فكان الشارح اورد عليه أولا حين حصر الحكاية في أي ومن بالنكرات فقال ليس كذلك بل المعرفة المجهولة كذا وقال ابن هشام أيضا لا بد من تقييد المنكور بكونه مفردا مذكرا لان التحريك والاشباع انما يكونان في ذلك ودل على ذلك انه يتكلم على التانيث والتثنية والجمع والك وجه ثان وهو أن يكون كلامه هنا عاما في المفرد المذكور وفروعه كلها ثم استأنف التنبيه على لغة ثانية وهي أن بعضهم انما يستعمل منو ومننا ومني في المفرد المذكور ويقول فيما عدا ذلك منان ومنون ومننة ومنتان ومنات والنقل في غير هذا الكتاب كذلك فيكون هذا تنبيها على لغتين فتدوله وقال منان معناه وقال أيضا منان كما قال وكالاتي أيضا لديهم ذات ويؤيد هذا أنه لم يذكر في أي التنبيه والجمع والتانيث فكونه أخل بالتنبيه على غير لغة الاكثر أولى من ان يحمل مخرجا بذكر فروع المفرد المذكور وعلى الاول فاراد بما في قوله ما المنكور الاعراب بالحركات والافراد والتذكير فقط وعلى الثاني فاراد الاعراب مطلقا بحركات او حروف والافراد والتذكير وفروعهما وعلى هذا جري الشارح قوله (والنون حرك مطلقا وأشبع من) قال ابن هشام مشكل لانه عطف على قوله احك فدل على

من مبتدأ خبره من او خبر مبتدؤه من فان كان المحكي رفوعا رفع ما بعد من في اللغتين وأجاز يونس حكاية كل معرفة قياسا على العلم فيجوز عنده أن يقال لمن قال رأيت غلام زيد ومرت بصاحب عمرو ومن غلام زيد ومن صاحب عمرو وأجاز أيضا حكاية النكرة بمن في الوصل ولا أعلم له في المسئلتين موافقا ولذلك قلت وغيره بالمنع ذو عناية واختلف في حكاية العلم مطوقا على غير علم او مطوقا عليه غير علم فبعضهم أجاز وبعضهم منع نحو قوالك من سميدا وابنه لمن قال رأيت سميدا وابنه ومن غلام زيد وعمرا لمن قال رأيت غلام زيد وعمرا وأما حكاية العلم بصفته جائزة ان كان الوصف بابن مضاف الي علم كقوالك من زيد بن عمرو لمن قال مرتت بزيد بن عمرو فان وصف بغير ذلك لم يجز ان يحكى بصفته بل ان يحكى

بدونها وربما حكى المضمرب من كما يحكى المنكر فيقال منين لمن قال مررت بهم ومنون لمن قال ذهبوا ومن العرب من يحكى الاسم النكرة مجردة من أى ومن ومنه قول بعضهم ليس بقرشيأ ردا على من قال ان في الدار قرشيا ونحو ذلك ومنه أيضا قول من قال دعنا من تمران ومنه قول الشاعر * واجبت قائل كيف أنت بصالح * حتي مللت وملسي عوادي * أدخل الباء على صالحا وتركه رفوعا كما كان يكون لو لم يدخل عليه الباء ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضى الله عنهم فلان بن أبوفلان كانه قيل فلان ابن المقول فيه أبوفلان والمختار فيه عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرأ الصلاة والزكاة بالالف وان كانا مكتوبين بالواو تنبيهاً على ان المنطوق به منقلب عن واو

أن تحريك النون والاشباع غير الحكاية وانما الحكاية نفس ذلك ثم قوله مطلقاً لا فائدة له ومراد به الحركات الثلاث اه (أقول) جواب الاشكال ان العطف تفسيري وهو من خواص الواو واعلم ان الزيادات اللاحقة لمن نظير زيادة هاء السكت في الوقف وهزمة الوصل في الابداء * (تنبيهه) * قال ابن غازي نون أشبه من ثقلة خففت الموقف ولو كانت خفيفة بالاصالة وجب ابدالها ألفاً وقد وقع نحو في بعض أبيات السكافية وحمله في شرحه على ما ذكرنا قوله (وقل منان) الخ لما فرغ من المفرد المذكر ذكر تثنيته ثم ذكر المؤنث ثم تثنيته ثم جمع المؤنث ثم جمع المذكر (فان قيل) فلم لم يفعل مثل ذلك في أي (قلت) قال الشاطبي لما كانت صيغة معرفة تصاح للوجود الستة كلها باعرابها لم يحتاج الى تفصيلها بخلاف من ولم يقصد بقوله وقل منان ومنين حكم الاجتماع في الحكاية والالزام ان يقول من ومنين لان الاول غير موقوف عليه وكذا قوله قل منون ومنين وقال ابن هشام لا يريد انك تقول لهما في التركيب الواحد بل اذا اردت حكاية المرفوع قلت منان أو غير قلت منين وكذا قوله بعد وقل منون ومنين مسكتا يدالك على ذلك ذكر دان الحكاية بمن لا تكون الا في الوقف هذا وقال الشاطبي من خاصة بحكاية العقلاء فلذا قيد من بمثل العقلاء واطلق ايا مع ان المسئلة لغوية * (تنبيهات) * (الاول) قال الشهاب ظاهر ان منان ومنين ليس اسماء مرابا كما قد يتوهم وانما هو لفظ من وهي مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسئول عنه وكذا يقال في منون ومنين وممتان وممتين فمن في الجميع مع هذه الزيادة مبني في محل رفع وهذه الكلمات ليست مثني ولا جمعا بل على صورته فتأمل (الثاني) محل التثنية عند كون المسئول عنه مثني فلو كانا متماطين كان يقال رأيت رجلا وامرأة فانه يحكى بقواك من ومنه قال أبو حيان وهل يجوز ان يثنى ويغلب المذكر فيقال منين كما يقال ضربت احمرين في رجل احمر وامرأة حمراء يحتمل ان يجوز الحاقه لان القصد في الحكاية الاستثبات قال وكذا أسيم فيها

الاحتمالان

الاحتمالان فيقال في المثال المذكور اذا لم تكن ايا واية بالمعطف وسواء في
 الصورة اتفق اعراب المحكيين ام اختلف (الثالث) ظاهر كلام الناظم
 انه لا يجب ادخال الجار على من في حكاية الجرو وابدال قوله كابنين وقوله
 لقوم فطنا وكذا يقال في أي ومسر ما يخالفه عن ابن عصفور في المقرب وعلي
 كلامه انما تقول بمنين ومنين بالباء في الاول واللام في الثاني قوله (وقل لمن قال
 ات بنت) الخ قال ابن هشام في البيت ايجاز أي وقل لمن قال ات بنتان منتان
 وسكن النون التي قبل ولم ينص على اسكان النون الاخيرة التي للتمني لانه
 لم يلفظ بها مكسورة النون فيحتاج الى رفع الوهم كما فعل في غيره اه (واقول)
 ينبغي ان يكون في قوله اول وقل لمن قال ات بنت منه ايجاز والاصل وافتح
 النون قبل الهاء (والحاصل) انه ذكر صيغة المفرد المؤنثة ولم ينبه على فتح
 النون وترك صيغة المثنى المؤنث ونبه على سكون التاء فيها ففي كلامه شبه
 الاحتباك وانما حركت في المفرد لان الهاء فيه متطرفة وهي ساكنة في
 الوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان وان كان جازا في الوقف فلا كذلك
 منتان وعلم انهم نقلوا في الوقف على منة على لغة من حرك النون الوقف بالتاء
 والوقف بالهاء ليست تاء التانيث حقيقة بدليل جواز سكون ما قبلها والاول
 اكثر واقيس قال ابن هشام وامل اللغة الثانية هي لغة من يقول شجرت
 ومسلمت فلا تكون بنية على ان التاء لغير التانيث وان الرضى قال لم يمكن
 اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منة اذ هاء التانيث لا تكون في
 الوقف الا ساكنة واكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب لان
 الاعراب فرع الذات واذا امتنع مراعات الاصل الفرع والاصل كان
 حفظ الاصل أولى قوله (ونادر منون في نظم عرف) اشار الى قوله * اتوا
 ناري فقلت منون انتم * فقالوا الجن قلت عموا ظالما * وفي البيت شدو ذان
 آخر ان احدهما انه حكى الضمير في قوله اتوا وهو معرفة والثاني انه حكى مقدرا
 كما قال الشارح وذلك لان قوله اتوا ناري حكاية لما وقع له مع الجن وانه حين

اذا نسب الى حرف او غيره
 حكم هو للفظه دون معناه جاز
 ان يحكى وجاز ان يعرب بما
 يقتضيه الامل فن الحكاية
 قول النبي صلى الله عليه وسلم
 اياكم ولو فان او تفتح عمل
 الشيطان ومنه قول الشاعر
 * بين الذي لان لان لزمته *
 علي كثرة الواشين * أي فمن
 ومن في الاعراب قول الشاعر
 * ليت شمري واني مني ليت *
 ان ايتاوان او اعنا * وفي حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وانها كم عن قيل وقال على
 الحكاية وعن قيل وقال على
 الاعراب واذا كانت الكلمة
 على حرفين الثاني منها حرف
 لين وجعلت اسما ضمف ثانيها
 فقيل في لو او وفي في وفي ما
 ماء فعل بالالف مامن التضعيف
 ما فعل بو او ويا في فاجتمعت
 الفان فقلبت الثانية همزة ثم ان
 الاداء التي يحكم لها بالاسمية
 في هذا الاستعمال ان اولت

بكامة منع الصرف وجاز أيضاً
ان كانت ثلاثياً كنه الوسيط
وان أولت بلفظ صرفت
قولا واحداً

فصل في مدني

الانكار والتذكير

(والحالك اثر الهمز انكاراً قصداً)

ان يردف آخرًا محركاً بعد

(أويوله إني أو التنوين يا *

من بعد كسر ما بذي اليا تلياً)

(ومنكر قائل ذا ان يحسباً *

مخالفاً لما إليه نسباً)

(ومنكر نسبتته إليه *

كلاهما استدلال بذا عليه)

(وقد يقال انا اني الذي *

قيل له اتفعل اعتبر بذي)

(وقد يقال أيا اني لمن *

قال انا فاعل ذاك فاعلمن)

(وفصل ذي الهمزة بالقول

حضر به اتصال آخر بما ذكر)

(كذا اذا الكلام من وقف

يري * ومن تعجب وانكار

عري) (ومدة الانكار قد

تلحق ما * يتبسم من عطف

ايتانهم له قال لهم منون انتم ولا يخفى ان المفهوم من هذا الكلام انه حين
ايتانهم لم يتكلم بقوله اتواناري ثم بقوله منون انتم بل لم يتكلم بقوله اتواناري
الا بعد قوله منون انتم حين ايتانهم اخباراً بالحالة الواقعة له معهم فيما مضى
وقول التصريح انه ليس من حكاية الممنوع منعاً واضعاً بل الشهاب عندي
انه سهو قوله (والعلم احكيته من بعد من) بهذا مع ما تقدم يغلم الفرق بين
الحكاية بمن والحكاية بعد من فالعلم لا يحكي بمن كسائر المعارف ويحكي بعد من
دون بقية المعارف وهذا كله بحسب الكثرة والقياس فلا يرد ما من حكاية
العلم والضمير بمن ولا حكاية غير العلم بعد من نحو من انا قال الجزولي والمضمر لا
يحكي قال ابن الجباز لم يعترض النحاة للضمير في باب الحكاية فلا فائدة في ذكره مع
انه قد روي حكاية المضمر عن افصح من نطق بالضاد وذلك انه عليه السلام قرع
بابه انسان فقال من بالباب فقال الرجل انا فقال عليه الصلاة والسلام من انا
ولولم يحك اقال انت وقال ايضاً يروي انه لما انشد كعب * سواء في حريتها
للبصير بها * عتق مبين وفي الخدين تسهيل * قال صلى الله عليه وسلم لاصحابه
ما حريتها فعلم انه ربما حكي غير العلم قال ابن هشام وفي الثاني حكاية غير
العلم بعد ما اه ولما قال صلى الله عليه وسلم ما حريتها قال بعضهم عيناها وسكت
بعضهم فقال صلى الله عليه وسلم ها اذناها قال الرضي وانما خصوصاً الحكاية
بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف
سائر المعارف فان كل واحد منها لا ي معنى كان والحكاية لرفع الاشتراك
فكانت النسب بالاعلام اه قال الشهاب وقد يستشكل هذا التوجيه بان
كونها النسب بالاعلام يعارضه ان بقية المعارف احوج اليها من الاعلام اه
وقال ابن هشام جملوا هذا من تغيير الاعلام واقول اما النكرات فغنية عنه
لانه اذا قيل رأيت رجلاً فقلت من الرجل بال المهدي علم أنك انما تريد
المذكور بعينه لا غيره واذا قيل جاءني هذا فهو متعين بحضوره واذا قيل
جئت أو جئت فكذلك واذا قيل جاء فهو متعين بمرجه لانه لا يضم حتى

يعرف

يعرف واذا قيل جاء الذي قام أبوه فالصلة تعرفه ولا بد لأنها مشروطة بأن تكون معلومة للمخاطب ولا فرق في العلم بين أن يكون اسماً أو كنية أو لقباً وقيدته في التسهيل بغير التيقن نفي الاشتراك احترازاً عن نحو أسماء الله تعالى والفرزدق فاذا قيل قال الفرزدق ولم يحزم من الفرزدق على الحكاية بل على أنه أعراب قال ابن هشام وفيه عندي نظر لأنه اذا قيل رأيت الفرزدق فالسمع أما أن يكون يعرفه أولاً أن عرفه فلا يستل عنه وأن لم يعرفه فهو لا يعرف أن غيره يشاركه في هذا الاسم أولاً فالحكاية متجهة واعلم أن حكاية العلم بعدم من خاصة بالحجازيين دون غيرهم ثم هي إحدى اللغتين عندهم لأنهم لا يلتزمونها بل يجوزون الحكاية والأعراب أيضاً فليست الراجعة عندهم بل الراجعة عندهم الأعراب وعلل الشارح الحكاية برفع توهم أن المسؤل عنه غير الأول (فان قلت) هذا لا يأتي حال الرفع لاتحاد الحركة في حالتي الحكاية والأعراب (قلت) وقوع الاسم عقب ذكر المحكي بصورته يدل على إرادة حكاية هذا المذكور في الجملة (تنبيه) شرط العلم أن يكون علم عاقل قوله (أن عريت من عاطف بها اقترن) فإن اقترنت من بالمعطف تميز الرفع عند جميع العرب قال أبو حيان يستثنى من ذلك فرع ذكره في البسيط وهو إذا أردت أن تحكي اثنين علمين كلا على حدته وكررت من مع الثاني فانك تدخل المعطف على من كقولك لمن قال رأيت زيدا وعمراً من زيدا ومن عمرو ولا يبطل دخول حرف المعطف على الثاني الحكاية لأنها إنما تبطله في الأول أهو في التسهيل وفي حكاية العلم معطوفاً أو معطوفاً عليه خلاف وقيل في شرح ذلك قد يكون المعطف بين علمين وبين علم وغيره وعليهما فالحكاية جائزة ولا مانع منها ومنعها يونس قياساً لهذا التابع على غيره من التوابع فإن الاتباع يبطل الحكاية قلنا لأن ذلك الاسم الأول يتضح بالثاني فيزول اشتراكه المجوز للحكاية بخلاف عطف النسق وفصل بمضهم فقال أن تقدم في اللفظ شيء يحكي جازت فيه

ونمت تما (واشبعن تحريك آخر لدي تذكيران غير وقف قصداً) (واكسر مسكناً صحيحاً كالي في المتق وكندي في قدولي) (ووصلها السكت بهذا المد ابوا) (ووصلها بمدالاً انكاراً ترضوا) حرف الانكار مدقة زائدة تلحق المحكي بمد همزة الاستفهام متصلة بآخره مجانسة لحركته أو بمد كسر تنوينه أن كان منوناً أو بمد كسر نون أن كانت مزيدة بعد الآخر كقولك في هذا عمرو وعمرو وفي رأيت عثمان عثماناً وفي لقيت حذام حذاميه وفي قام زيد أزيدنيه أو أزيدانيه وله مميان أحدهما انكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب والثاني أن يكون على خلاف ما ذكر وإلى الوجهين أشرت بقولي ومنكر قائل ذا أن يحسب مخالفاً لما إليه نسباً أو منكر نسبته إليه ومن الثاني قول رجل من العرب اذا قيل له

أخرج ان أخصبت البادية أنا
 انيه منكر الرايه ان يكون على
 خلاف ان يخرج والي هذا
 أشرت بقولي وقد يقال أنا اني
 الذي قيل له أفعل اعتبر بذي
 فهذا انكار بلا حكاية وكذلك
 قوالك أنا اني لمن قال أنا فاعل
 وان فصات هذه الهمزة بقول
 لم يجز لحاق مـدة الانكار
 كقـوالك لمن قال هذا عمراً
 تقول عمرو وكذلك اذا لم يكن
 المنكر واقعاً كقوالك لمن قال
 رأيت عثمان أعمان يافتي وكذا
 اذا لم يكن المستفهم منكراً وان
 كان الواقع بعد هذه الهمزة
 منعوتاً او معطوفاً ومعطوفاً
 عليه فوضع حرف الانكار آخر
 النعت وآخر المعطوف كقوالك
 لمن قال لقيت زيدا وعمراً أزيداً
 وعمرنيه ولمن قال ضربت زيدا
 الطويل أزيداً الطويله واذا
 نطق المتكلم بكلمة فقصدت ذكر
 ما يتصل بها دون قطع الكلام
 وصل آخر الكلام بمدة تجانس

الحكاية وحكي الثاني تبعاً وان تقدم ما لا يحكي بطلت حكايته وحكاية
 الثاني تبعاً اه قال ابن هشام والذي يقتضيه النظر حكاية العلم وترك حكاية
 غيره كما في قول الجمهور تقريراً لكل من الاسمين علي حكمه الذي يستحقه
 والعملة المانعة من حكاية التابع غير النسق كونه غير علم لا ما ذكره من
 التوضيح ويلزمهم عندي اذا جازوا من زيدا ورجلاً ان يقال من زيدا الناضل
 لان الثاني في النسق اتبع الاول فكذا في الصفة وقد يجاب بانه لما عهد في
 النسق جواز الحكاية في التابع وذلك حيث يكونان علمين جوزوه عند
 وجود العلمية في الاول فقط بالقياس ولا كذلك في النعت وغيره
 * (تنبيهات) * (الاول) اطلق في الماطف وعبارة الشاطبي تدل علي اختصاصه
 بالواو والفاء حيث قال فاذا قيل لك رأيت زيدا فقلت ومن زيدا فليس الا
 الرفع وكذلك في ردت يزيد ونحوه وكذلك الفاء اذا قلت فمن زيد وسبب
 ذلك الغرض بالحكاية بين ان المسؤل عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا
 عطفت جملة السؤل علي كلام المسؤل صار في ذلك بيان ان المسؤل عنه هو
 الاول لانك لا تبدئ سؤالا عما لم يذكر مصدراً بحرف العطف اذ كان
 حرف العطف لازماً للتوسط بين معطوف ومعطوف عليه اه وفي شرح
 اللباب التصريح بانه بالواو والفاء خاصة ثم ظاهر عبارة الناظم ان المراد
 العطف حقيقة لا صورة فلينظر وجه هذا الماطف مع اختلاف المتكلم وليس
 من العطف التلقيني وهل هو مبني على جواز عطف الانشاء على الخبر مع ان
 النحويين لم يختلفوا في جواز هذا العطف كما علمت (الثاني) قال الشارح
 واذا وصف العلم بابن حكي بصفته قال الشهاب لتزيلها منه منزلة الاسم
 الواحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادي
 قال الشارح فاذا وصف بغير ذلك لم يجز ان يحكي بصفته بل ان حكي حكي
 بدونها قال الشهاب هل المراد أنه اذا اريد حكاية تركت الصفة واقتصر على
 الموصوف وحكي فيقال من زيدا في جواب رأيت زيدا الظريف اوانه يجوز

ذكر الصفة لكن بالحكاية مع حكاية الوصف فيقال في المثال من زيداً
الظريف بفتح زيد وضم الظريف فيه نظروا في ذلك شيئاً وقد يدل على
الاول تعليل الرضي . منع الحكاية عند الاتباع بان اعادة هذه المتبوعات مع
توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور
بارشاد اعادة التوابع المذكورة اليه اهـ (أقول) رأيت والحمد لله تعالى بخط
الجمال ابن هشام بعد ان نقل عبارة الشارح مانصه فعلى هذا تقول في استنبات
من قال رأيت زيداً الفاضل . من زيداً الفاضل باتباع الفاضل على المحل او تقول
من زيداً او تحذف الفاضل وعلى هذا فلا يكون الاتباع مطلقاً ، انما من حكاية
العلم لاننا نحكي المتبوع ونذكر التابع بحاله غير محكي البتة (الثالث) اختلف في
الحركات في العلم على لغة الحجازيين على اربعة مذاهب أحدها انها حكاية مطلقاً
وان الضمة في من زيد غير ضمة الاعراب كما ان ضمة يامنص وفلك وقفل تقدر
مختلفة والثاني انها حكاية الالف في الرفع والاول قول جمهور البصريين والثاني
قول بعضهم والثالث انها اعراب وانه بدل من . . . وله لامل . ضمير فاذا قيل
جاء زيد فقلت من زيد فالتقدير جاء من . . . من زيد بدل قاله الكوفيون ويرده عدم
قرن البدل بهمزة الاستفهام والرابع انه بدل من ضمير عائد على من والتقدير
في من زيداً من زيد ضربته وفي من زيد من سررت به زيد قاله بعضهم
ويلزمه ما لزم الكوفيين بل يلزمه قطعاً لان الضمير غير الظاهر

❦ الثاني ❦

لما فرغ من ذكر العدد وما
انجر منه ذكر علامة التانيث اذ كان باب العدد قد ذكر فيه شيء من التذكير
والثانيث وأمر التاء وخروجها عن القياس قوله (تاء) الكوفيون يقولون
هاء وحجتهم ان الهاء من مخرج الالف وهو الخلق ومن مخرج الهمزة ايضاً
والالف والهمزة علامتا تانيث وحجة البصريين ان التاء تثبت وصلها
والهاء تثبت وقفاً والوصل اصل الوقف ثم التاء اما ساكنة فتختص بالفعل
وهي كلمة مستقلة او محركة فتختص بالاسم فهي كالجزء من الاسم فمن ثم يحلها
❦ باب التذكير والتانيث ❦
(علامة التانيث تاء والفاء *
وفي اسم قدر والتاكالكتف)
(ويعرف التقدير بالضمير *)

وباشارة وبالتصغير) (وباطراد جمعه مقلدا * وهـ ورباعي بوزن افعلال) (كذابحال أو بنعت أو خبر * يثبت تانيث شبيهه بذكر) (وهكذا التانيث فيه ثبثا * وإن يمد باطراد دون تا) (ووضعها الفصل انشئ من ذكر وصفا كضخمة وفي اسم ذاندر) (ووصلها الواحد من جنس كثير والمكس كالكمة والكمي نذر) (وفصلها واحد مضموم البشر * أنا قليلا نحو جرة وجر) (وقد تلازم ما لا نشئ أو ذكر * وما اختصاص ذكر به اشهر) (واكدوا بالتاء تانيث كالم * كناية ونمجة مما علم) (وبالغوا بها كشخص راويه * وهكذا علامة وداهيه) (واليابها عوقب في زنادقه * وناسبا تبين في أزرقه) (وأبدت التمرين في كيا لجه * وهكذا الموزج والموازجه) (وعوضا من فاء أو عين ات * ابن هشام حكاية كلام أبي عبيدة مع اختلاف يسير قال الشهاب وقده مثل في

الاعراب وقد ظهر أنهما مختلفان من وجهين قاله ابن هشام ومراوده باختصاص المتحركة بالاسم اختصاصها إذا لحقت آخر أو إذا تمحضت للتانيث فلا يرد أن المتحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تانيث الفاعل والمضارعة قوله (أو الف) امامة صورة أو ممدودة وكلاهما مختص بالاسم ونقل عن الناظم أن التاء أصل الالف وقال ابن اياز فإن قلت فاي الحرفين أصل في التانيث قلت قضا على الأولى بأنها الأصل لأن التانيث بها لازم ولهذا قال عبد القاهر لم يؤنث الفعل بالالف لأن تانيثه ليس بأصل بل لأجل الفاعل فاعطي التاء لفرضيتها ولهذا افتحوا ما قبلها حملا على ما قبل الالف والذي أراه أن كلامهما أصل على حدته ويدل على قوة التاء وتمكنها قوة ما انشئ بها وتانيث الفعل بها دون الالف دليل على التصرف فيها ويقوئها أيضا رجوعهم في تصغير المؤنث العاري اليها وأما الفتح فلا جرائها مع ما قبلها مجرى خمسة عشر (تنبيهات: الأول) قال الشاطبي أتى بأولتي لأحد الشيعين إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة فلا يقال في ذكرى مثلا ذكرا لصحة الأجزاء باحدهما عن الآخر وما أوهم خلاف ذلك فملي خلاف ظاهره ومن هنا قال أبو عبيدة ما رأيت أظرف من أمر النحاة يقولون إن علامة التانيث لا تدخل على علامة التانيث وهم يقولون علاقة وقد قال المعجاج يستن في علق وفي مكور يريد أنه قال علق فلم يصرف للتانيث ثم قالو مع هذه علاقات فالحقوا تاء التانيث الفه قال أبو عثمان كان أبو عبيدة اجني من أن يعرف هذا وذلك أن من قال علاقات فالالف عنده اللحاق بباب جعفر كالف ارطي فاذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه وجعل الالف للتانيث فهي مع التاء اللحاق ومع عدمها للتانيث ولهذا انظر كبهمي وبهيمات وبقلا وبقالات ومن الممدود طرفاء وطرفاءة وحلفاء وحلفاء فمن لم يلحق التاء فالهمزة للتانيث ومن أحقها فالهمزة لغير التانيث اه وسياقي قريبا عن ابن هشام حكاية كلام أبي عبيدة مع اختلاف يسير قال الشهاب وقده مثل في

ومن سوي هذين أيضاً عوضت (واث اللبس الذي بها وصل * أهل الحجاز وبتذكير نقل) (عن أهل نجد وتميم وعلى * ذالحكم * مدود يذم انزلا) (وما من الصفات (٣٥٧) بالانثى يخص * عن تاء استغنى لان

باب منع الصرف الف اللاحق المقصورة بماقي فليتنامل وقال الشاطبي لا يرد عليه ان بعضهم عد الياء في هذي وتفعلين والكسرة في ضربت وانت والالف والتاء في الهندات والنون في هن وانتن اما الياء في هذي فليست علامة وانما جاء التانيث من الصيغة وكذلك في ضربت ونون هن وتاء هندات هي المذكورة أولا والالف قبلها سيقى للجمع واما الياء في تفعلين فضمير عند س فهي كالنون في تفعلم ولم يقولوا انها علامة للتانيث بل ضيغة تدل على المؤنث اه فتحصل من كلامه ان قول الناظم علامة التانيث تاء أو الف منفصلة جقيقة بمنع الجمع والخلو (الثاني) ما افاده هذا الكلام من دلالة التاء على تانيث ما هي فيه محله اذ لم يعلم تذكيره كطاحة واذا تميز من المؤنث قال أبو حيان فان لم يميز فهو مؤنث سواء كان المدلول مذكراً أم مؤنثاً كعملة وقملة ولهذا وهم من سئل عن نملة سيدنا سليمان ا كانت ذكراً أم انثى قال كانت انثى بدليل قوله تعالى قالت نملة فانت ولم يعلم ان قاعدة اللسان العربي انه اذا لم يميز المذكر من المؤنث مما فيه تاء التانيث انه يعامل معاملة المؤنث سواء كان المدلول مذكراً أم مؤنثاً قال وقد استحسن هذا الجواب منه ضيغة اهل العربية مثل الزمخشري وغيره واوردوا ذلك في محسنات الحبيب جهلا منهم بلسان العرب وان كان مدلول الاسم الذي فيه التاء ليس مؤنثاً حقيقة ولا مذكراً حقيقة فهو مؤنث على كل حال نحو خشبة وآجرة اه وناقشه السمين قوله (وفي اسام) الخ فيه ايجاز أي ومن الاسماء المؤنثة اسماء مؤنثة بغير علامة ظاهرة فوجب ان تكون لها علامة مقدرة وتلك العلامة هي التاء لا الالف بدليل ان التاء هي الاصل

أوالف مقصورة أو ممدودة والتاء اكثر واظهر دلالة لانها لا تلبس بغيرها بخلاف الالف فانها تلبس بغيرها فيحتاج الى تمييزها بما ياتي ذكره ولمزية التاء في الدلالة جمات ظاهرة كتيرة ومقدرة ككتف ويدل على

التقدير الاضمار نحو الكتف نهشتم والاشارة نحو هذه كتف والتصغير نحو كتيفة واطر اذا جمع في القلة على اقل
مع كونه رباعيا كعقاب واعقب ﴿٣٥٨﴾ وذراع واذرع ويمين وايمن وقلت باطر اذا حتر اذا من قول

بعض العرب غراب واغرب
مع كونه مذكرا والمشهور اعرابة
ويعرف أيضا تانيث العاري
من علامة بحاله أو نعتة وخبره
نحو هذه الكتف مشوية
والكتف المشوية لذيدة ويدزيد
مبسوطة ويعرف أيضا تانيث
العاري من علامة بان مجرد عدده
من التاء باطراد كاشتريت ثلاثة
ادور وسقيته اربعة اكؤس
وقلت باطراد احتر اذا من نحو
ثلاث شخص وعرابطن
وقد تقدم الكلام على مثل هذا
في باب العدد والاكثر في التاء
ان يجاء بها التمييز المؤنث من
المذكر في الصفات كسليم ومسلمة
وضخم وضخمة ومحييها في الاسماء
غير الصفات قليل كما رى
وامرأة وانسان وانسانة ورجل
ورجلة وغلام وغلامه ويكثر

لانها اكثر فكان تقديرها عند فقدان العلامة واجبا وانما تظهر في تصغير
ما هو مؤنث بغير علامة ظاهرة كقديرة وعيينة وعدم ظهور الالف بعد
ان لم يكن ظاهرة في صورة ما * (تنبيهان) (الاول) طريق الاستغناء
بتقدير التاء السماع قال ابو حيان الاسم الذي لا تكون فيه علامة للتانيث اما
حقيقي او حقيقي التانيث او مجازيها ان كان مجازيها فالاصل فيه التذكير
نحو عود وحائط ولا يؤنث شي من ذلك الا مقصورا على السماع وبابه اللغة
نحو قدر وشمس وان كان حقيقي التذكير أو التانيث فاما ان يمتاز فيه المذكر
من المؤنث اولا ان امتاز فهو مؤنث ان اردت المؤنث ومذكر ان اردت
المذكر نحو هند وزيد وان لم يميز فيه المذكر من المؤنث فمذكر سواء اردت
به المذكر او المؤنث وذلك نحو برغوث (الثاني) اسم جمع الجمع والاصل
اسم واسماء كحمل واحمال ثم اسماء واسامي كاعمام وانا عيم وكأنه اشار بذلك
الى كثرة وقوع هذا النوع في العربية حتى لقد صنف فيه أئمة اللغة كتباً
مشهورة قوله (ويعرف التقدير بالضمير) يبنى فيما ليس له فرج امامه فرج
فتانيثه يعلم من حيث المعنى قال ابن هشام فائدة الحكم بتانيث هذا النوع
أن يمنع صرفه اذا صار علما له وتقدير التاء في كلامه يحتمل كما قال الشاطبي
معنيين أحدهما ان تكون مقدرة في آخر الكلمة لا يمنع من ظهورها الا
الاستعمال وقد ترجع اذا استعملت استعمالا آخر وهذا هو الثلاثي ومنه
مثاله وعين وشمس فهي على تقدير التاء في آخرها حتى كانت قلت كتفة وعينة
وشمسة والصحيح على ذلك ظهورها في التصغير نحو كتيفة وعيينة وشميسة
وكذا الباقي الا الفاظ جاءت عن العرب بصيغة بغير تاء شذوذاً والثاني ان

محييها التمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كنمر ونمرة ووتر وتمرة ونخل ونخلة يقصد
وشجر وشجرة ويقل محييها التمييز الجنس من الواحد ككمأة كثيرة وكمء واحد وكذلك يقل محييها التمييز

الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربة (٢٥٩) وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال

يقصد ما هو اعم من هذا وهو أن يكون المؤنث على تقدير الهاء سواء ظهرت في التصغير أو لم تظهر فهي في حكم المقدرا ما الثلاثي فلما تقدم وأما الرباعي فالخرف الرابع فيه قائم مقام الهاء نحو عناق وذراع ولذلك إذا صغروا هذا الصنف لم تاحقه الهاء إلا ما شذو ومنعوا صرفه كما يمنعون صرف ما فيه الهاء فهذا القسم كان الهاء فيه فهي اذن مقدرة كالثلاثي وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه والدليل أنه على تقدير التاء أنه إذا صغر الزيد منه تصغير الترخيم ظهرت نحو عنيقة في عناق وذريعة في ذراع قوله (وغير ذلك كالد في التصغير) أن أريد به ما يشمل تصغير الترخيم مثل المؤنث الرباعي فإن حرفه الرابع قائم مقام التاء ولهذا إذا صغر لم ترد اليه تاء التانيث لكنه إذا صغر تصغير الترخيم كحقه كما مر عن الشاطبي * (تنبيهه) * قال ابن هشام أقول يستدل على تقدير التاء بأمور تسعة تأنث الخبر نحو بل يدها مبسوطتان والصفة نحو من عين آنية وبكاس من معين بيضاء والحال نحو وللأكفار حامية سمير والاشارة نحو هذه جهنم فاما هذا رحمة من ربي فليست الاشارة الى الرحمة بل الى القطر وحينئذ أخبر عنه كما تقول القطر رحمة (فان قيل) فلم لا قلتم في ما هذه الصوت ان هذه اشارة الى الصيغة فلا يكون ضرورة (قلنا) الصوت تفسير الاشارة الى الرحمة خبر وفي التفسير يلزم ان تكون الاشارة الى المفسر بخلاف الخبر والضمير نحو النار وعدّها الله وسقوط التاء من العدد نحو ثلاث اذان وثلاث اعين وثبوتها في التصغير نحو نورية وعينية وفي الفعل المسند اليها نحو ولما افصلت المير واتستبين سبيل المجرمين والجمع نحو اعنق وآن واعقب والسن قوله (فارقة) حال من ضمير يلي الراجع

والنساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجىء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تانيثه كنعجة وناقعة وقد تجىء للمبالغة كرجل رواية ونسابة وقد يجاء بهاماقبة لياء كقولى مفاعل كز نادقة وجحا ججة فاذا جىء بالياء لم يجىء بالتاء بل يقال زناديق وجحا جيح فالتاء والياء متعاقبتان في هذا النوع وقد يجاء بهادالة على النسب كقولهم اشعش واشاعثة وازرقى وازارقة ومهلي ومهالبة وقد يجاء بها دلالة على تعريف الاسماء المجمية نحو كليجة وكليجة وموزج وموازجة والكليجة مقدار من الكيل معروف والموزج الخلف وقد يجاء بها عوضا من فاء نحو عداؤ من عين نحو اقامة وقد

عوضت من مدة تفعيل في نحو وتركية والاستيفاء القول في هذا موضع من التصريف هو أولى به وعوضت أيضا من السلام في لغة وقلة ونحوهما والى هذين التعميذين أشرت بقولى ومن سوي هذين أيضا

عوضت ثم نبهت على ان لغة الحجازيين تانيث نحو شجر ونخل من الاجناس التي تتميز احدها منها
بالحاق التاء ولغة أهل نجد وتميم ﴿ ٣٦٠ ﴾ التذكير وعلى هذا يتركب حكم المدد الواقع عليها فمن يؤث

يقول ثلاث من النخل ومن يذكر يقول ثلاثة ثم أشرت الى ان الصفات المختصة بالاناث مستغنية عن التاء نحو حائض وطاوت ومرضع وم طفل لان شجر لفظها مشعر بالتانيث اشعار الاحتمال فيه فان قصد معنى الفعل جي بالتاء فقيس هذه رضعة ولد اغدا أو الان فلو ليقصد الا انها ذات اهلية الارضاع دون ترض للفعل لقيس رضع وكذا الموصوفة بالحيض ان قصد انها ذات حيض قيس هي حائض وان قصد انها تحيض الان أو غدا قيس هي حائضة غدا أو الان وقد يكون الوصف واقعا على الذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء عند قصد التانيث فمن ذلك قولهم رجل عانس وامرأة عانس وجل ضامر وناق	لتاء التانيث فافادتها تنقسم لفارقة وغيرها قال ابن هشام اعلم ان التاء باعتبار معانيها على أنواع وذلك انها اما ان تكون للتمييز أو للتاكيد أو للتعويض أو للتعريف وكل من الامر بين الاولين على ثلاثة اقسام والتي للتعويض أربعة اقسام صارت احد عشر فالتى للتمييز اما للتمييز المؤنث من الذكر واكثر ما يكون ذلك في الصفات كضاربة وقائمة وقد يكون في الاسماء كما امرأة ورجلة وانسانة وغلام أو المفرد من الجنس نحو كلمة ونبتة وتمرة وشجرة واكثر ما يكون ذلك في المخلوقات وقد يكون في المصنوعات كسفينة وقانسوة وابنة وجرة أو المكس وذلك كحياة وكفاة والتي للتاكيد ثلاثة اما للتاكيد معنى التانيث وهي ما لحقت في لفظ يختص عن الذكر بمادة أوزانه نحو جمل وناق وكبش ونعجة وبلد وبلدة أو للتاكيد التانيث كفحالة وذكورة وبمولة وحجارة أو للتاكيد المعنى كعلامة ونسابة وراوية والتي للتعويض ثلاثة اقسام اما عوض عن اصل كمدة وزنة أو من مدة كزندق وزناقة وججاج وججاجية وفرزان وفرانة واقامة واستقامة محتمل للنوعين أو عوض عن ياء النسب كاشاعة ومهالبة وعوض عن ياء النفس كابت وامت ومن ثم لا يجتمعان نعم ان قلبت الياء الفا فقد يجتمعان والحادية عشر التي للتعريف كمزوج وموازجة هذا الذي خلصته ورتبته من عدة كتب اه مع تغيير يسير وتمثيله بانسانة وقع مثله للشارح وفي الصحاح يقال للائني انسان ولا يقال انسانة اه فانسانة ليس بربي وانما استعمله المولدون وعلى قولهم رجلة وغلامه يترتب لغز وهو عندي رجلان احدهما حامل وغلامان احدهما حائض ووجهه انه اجتمع مذكر ومؤنث وغلب المذكر
---	--

ضامر ثم أشرت الى ان من أمثلة الصفات ما لا تلحقه علامة التانيث الفاصلة بين المذكر
والمؤنث وذلك ما كان على زنة فعول مقصودا به المبالغة في فاعل وكذا ما كان على مفعال أو مفعيل فيقال رجل

ومن ثم يجمعان بعنصر انقلب اليها الفا فقد يجتمعان والحادية
عشر للتقريب كزوج وموازجة هذا الذي يخصته ورتبته
من عدة كتب انتهى مع تغيير يسير وتمثيله بالنسبة وقع مسئله
للساير وفي الصحاح يقال للثاني اسنان ولا يقال اسنانة انتهى
فانسانة ليس بعينه وانما استعماله المولدون وعلى قولهم رجلة
وعلامه يترتب لغزو وهو عندي رجلان احدهما حامل وعلامات
احدهما خايش ووجهه انه اجتمع مذكر وموت وغلب المذكر واصل
رجلان رجل ورجلة وعلامان علام وعلامنة وقال ايضا التاي
الصفات اما لازمة او مستتعة واللازمة فثمان اما في صفات
مستزكة كربعة او في صفات مخنضة كهممة والمستتعة فثمان
اما خاصة بالموت فاستغنفت عن التاكايض وطامت اذا اريد
لها من يذات املية للميض والطمت لامن وقع ذلك منها فيما يقع
او يقع منها فيما ياتي او من هو حاصلها لان واما مستزكة ولكن
فضد الاستماع فيها واجرا وهما على رخي واحد هو الاصل لكونها لم
تجز على الفعل وفي الصفات التي ذكرها في النظم انتهى وقوله ان
الصفات الخاصة بالموت استغنفت عن التاي لعدم مشاركة
المذكر مذهب الكوفيين والمضريين فيها مذهبان فذهب
الخليل الى انها على معنى النسب وما كان على معناه حقيقا سه ان
يأتي بغير قائلين وتامر اي ذلك مستسوب اليها لا على معنى حدوة
حتى تدخل التالان التالانادخلت في هذا الجنس حملا على الفعل
فاذا لم يقصد جريانها على العقل وفضد ذلك المعنى بجرده مستوبا
لما من قام به لم يوف بالتا وقال من انها على التاويل بانسان او
في خايش مثلا وما ذكره الخليل احسن لانه رده الى ما معنى يفتي
حذف التا بخلاف تاويل من وانقاذهم على انها ان تكون في الصفة

الثانية دون الحادية يفوق مذهب الخليل اذ لو كان المصحح ^{يل} الثاني
بانه في مركب فرق ورد مذهب الكوفيين بانه لو كان ترك
التا للاستغناء عنها لقدم المشاركة لوجب ان يقال ناسية
صامرة لقولهم جبال صامر لتخصل الفرقة وهذا لا يلزمهم الا اذا
عمهوا وهم انما عللوا نحو خا يضر وظامك ولو جيب ان يقال امرأة
مرضع لانه لا مشاركة بينه وبين المذكر وقد يقال هم انما جعلوه
مجهوزا لا موحيا على انهم لم يعملوا كما عرفت ولو جيب ان يقال هسه
خا يضر لقدم المشاركة ويجاب بانه لم يعملوا في الاسما
فضلا عن الافعال هذا خلاصة ما في المفضل وشرح لابن الحاجب

تفسير مفهوم قوله فارقة انما يتلوا غير فارقة
في الجميع وقال بعضهم ويجوز ان تلي تا المبالغة مفعالا او فعولا
بمعنى فاعل نحو مطرانية اي كثير الطرب فحضر هذين بالذكر ومثال
ذلك في قول رجل فروقة وامرأة فزقة ومثل مطرانية مطرانية
قوله فغولا اضلا اي بمعنى فاعل ويسمى كل علمية ان الرخصة
ذكر في تفسير قوله تعالى حمولة وقرش ما لم يخصه ان حمولة بمعنى
فاعل وقرش بمعنى مفعول لانه قال الحمولة الكبار التي تفتلح
للحمل والقرش الصغار لانها اذا نبتت من الارض كالقرش المفروش عليها
انتهى واما فغول بمعنى مفعول فتلفه نحو حمل ركوب وناقرة ركوبة
وظاهر كلام شراح التتميل ان عدم لحوق التا انما هو على وجه
الندور في اسما مخصوصة خلاف ما يؤممه كلام المقرئ من جواز
لحوق التا وعدمه في كل مثال قوله ومن فعيل كفتيل اي
بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقت نحو امرأة رحيمة وظهرية
فان قلنا فقد قال عمرو بن ربيعة

فقا ست كيمياليس في وجهها دم من الحمران تدرى دمة تتخدر
ومدة البعة فاعل قلت هذه ابعية مفعول في المعنى ولو لم يكن
معناه في الصناعة فان قلت كيف قال نعم صدق الواو
انت حبيبة فان شئ نقد مر ذكر الموصوف قلت الحبيبة

ببئر لثة التطيخنة غلبت عليها الاسمية **قوله** ان ينبغي موصوفه
ليس المراد الموصوف الصناعات بل المعنوي فيدخل نحو هند قتيل
لكن يرد عليه رابن قتيل من النساء فانه مما يخذل فيه التاليع
بالموصوف مع انه لم يتبع الموصوف وقد بينا **قوله** بانه مفهوم
بالموافقة اخذ من المعنى فان قلنا **قوله** كيف يصنع بقوله
نقلا كل يقين بما كسبت رهينة اذا لا يجوز جعل التا غير فارقة
لقوله نقلا كل امرء بما كسب رهين وقول اهل اللغة اليه مرهون
ورهين والاتي رهينة ولا يجوز جعل رهينة في الآية بالتاء
جارية على غير الغالب **الاستدري** ان الحاجة استدلو على ان يؤكد
بالواو اضع من تأكيد بالهمزة المحيية بالواو في القرآن قلت
يكن ان يجعل الهاء في رهينة للمبالغة **قوله** التامتع ماضيه
التي التامع ماضية قال في التوضيح وسند ملحفة جديدة انتهى ورايت
خطه ماضيه في مستأيل ابن البادش ما ذكر ابن قتيبة في ملحفة
جديدة تحليط ومذهب س في جديدة ماضيه ماضي من فعل الفاعل لانه
يقال جديد صد يلبس يلبس والمأخذ في التامع ماضيه من جديد
لانهم شبهوا فعلا بفقول وبعضهم لا يثبت فيونث وهو قليل
فاما جديد الذي يعنى مجدود وفعله جديد يعنى قطع فلم يرد س
ولا خلافا ان هذا لا تحفة التاليع بغير مفعول وعلى هذا ما ارد
من قولهم ناقة سديس ورج حريق وكثيرة خفيف ان ذلك كله
على التشبيه بفقول لا على الوحد ذكر ابو محمد ولكنه خلط فذكر
اسئلة س وعلق عليها تفسير غيره **قوله** ذات فخر اصاحبة
فخر **قوله** وذات مد هذا لا يقتضي انها المدودة بل صادق بكونها
غيرها مصاحبة لها فلا يرد عليه اعتراض الدما ميني على التفسير
حيث قال عند قوله او الف ممد ودقة ظاهر هذا الكلام يقتضي
ان الالف في نحو جرائي العلامة اعني الالف التي بعدها الهمزة
لانها الالف التي تد في اللفظ وهذا المفضل احد بل قال لا حشر
الالف والهمزة جميعا للتانيث والالف زائدة وقال الزجاجي

والكوفيين الممزة وحدها للتانيث والالف زائدة وقال البصريون
ليس بيني وبينها للتانيث بل الالف زائدة للمد والالف منقلبة
عن الف التانيث في الحقيقة هي في الاصل مقصورة وزيدت قبلها
الالف انتهى نعم ظاهره انها للمد ودة لمغايلته لقوله ذات
فصر في مخالف مذهب الجريين **قوله** والاستهتار به في مخالفي الاو
الحي ينبغي ان يراد بما بينهما ما يكون لها اعم من ان يكون لغيرها
ايضا او لا فلا ينافي الاشتراك في بعضها **قوله** يديه
وزن ارنه والطولي قال الشاطبي هذه الابنية كلها لا توجد فيها
الالف الا للتانيث لفقد ما تلحق به في ابنية الاسماء ولما كان فعلي
بضم الف واسكان العين يمكن الحاقه بجذوة ونحوه على رأي الاحقر
والكوفيين الذي يرج عليه اذ قال ومع فعل فعل فيه بالمثال
ومو الطولي الذي فعلي الافعل فخرج بهما مع ان بهما لا نظير له
كما فيه فعلي بكسر الف واسكان العين بذكرى تنبيه على اختصاص
مذ المثال بالالف التانيث وانما يكون في المصادر لان الاحاق
في المصدر تابع للفعل والفعل عار من ذلك قال والفرق بين الالف
الكيد لما ينبغي علمه من الاحكام في الصرف والتقصير وغيره **قوله**
وزن فعلا جعا قال ابن هشام المراد بالجمع ماله واحد وانشد
روية يسمن في علي وفي مكر غير مسون وحكي محمد بن يزيد عن ابي
عثمان قال ابو عبيدة ما اذبح الحويين برعمون ان التانيث
لا يدخل على الف التانيث وقد انشد في روية هذا البيت غير
مسون وسألته عن واحد العلقا فقال علقاة قال ابو عثمان ابو
عبيدة كان اعلم من ان يفهم هذا وعلقا واحد العلقاة على غير
هذا البيت ليس بمتكسرها ولكنه جمع ليس له واحد من لفظه
انتهى وكان ينبغي للمرادي ان يزيد ههنا وهو مستنك ومثاله
الممدود ودمراء **قوله** ذكرى قال ابن الخطيب في كتابه **اسم**
مفرد اما العين كدقة او لعين كذكرى واما جمع كجلب جمع **جلب**
وموطاير وطرنا جمع طربان ومودابة ومثل المراد فعلى بضمير

وقال بالهز قال ابن غازي اي لانه على فرا ان اليا عجل ان يكون فعلا
 بالضم وهو كثير في الصفات **قوله** واعز لغير هذه استند انرا
 ينبغي حمل هذه الاصناف على الجنس فلا تقتضي العبارة ثبوت
 المذكرة لكل افراد الغير **قوله** لمدها فعلا قال السهاب
 من اصناف النوع بالجنس ومدها بفتح ممدودها انتهى واعلم
 انهم مما ملوا به لفعلا اسما عنفا قال ابن هشام لبيطرية قولهم
 عنقا مغرب يضرب بها المثل وعنقا طويلة العنق ومغرب سبعة
 ويقولون للشيء اذا ايسوا منه واستبعدوه طارئة به عنقا مغرب
 واكثر ما يستعملونه بالرفع على ان يجعل مغربا لغتا عنفا قال فلولا
 سليمان الخليفة خلقت به من رد الحجاج عنقا مغرب انتهى واجاب
 شيخنا الدونشري بانه انما لم يتطابق الصفة الموصوف في التانيث
 اعتنارها بالمعنى اذ في بعض الطائر **قوله** في شرح الامثال
 للمزني مشري ومغرب مصافة طائر معروف الاسم لا الجسم او طائر
 عظيم يبعد في طير انة او من اللفاظ الدالة على غير معنى انتهى وقد
 عسر لهم هذا الكلام على بعض الفضلاء لان الجمع بين قوله الدالة
 وقوله على غير معنى كالمجمع بين الضم والمؤن فلو قال من اللفاظ
 التي لا معنى لها كان واضحا واجيب **قوله** بانه في العبارة صفة
 محذوفة اي على غير معنى خارجي ثم مراده بالضم ضم الميم من لفظ
 المغرب لضم الباء والاقال بالرفع فان الضم من القاب البنا ومحوه
 لا الاحراب فعلا هذا لا يقال العنقا المغرب بفتح الميم **قوله**
 مصافة راجع لما مغرب الذي قبله وهو بضم الميم واما مغرب ومغربة
 بضم اولهما فهما بالرفع صفتان لعنقا قبلهما وليست مصافة لهما
 خلاف ما يتبادر وانظر ما معنى الصفة والاصناف وملاهي من
 اصناف الموصوف الى الصفة وظاهر كلامه انحصار الاستعمال
 فيها ذكر فلا يقال العنقا بلا وصف ولا توصف بغير ما ذكر ولا يقال
 ايضا عنقا منكرا بلا وصف وعلى هذا قول بعضهم
 لما رايت بين الزمان وما بهم خلا في السدا يد مصطفى

فعلت ان المستحيل ثلاثة **القول** واللفظ والخل الوهمي .
 ليس بتركيب صحيح **قوله** في قوله على اطلاق باللمات الخيام البيت ان بعضهم
 زعموا انه جمع طريق وانه قصر للصروفة بحذف الف المد ورجعت
 الهمزة الى اصلها ثم قال وينبغي على هذا ان يكتب بالياء انتهى
 وهذا كلام حسن وكذا قول الناظم ثم نقايا الى اخره ويخوذ ذلك
 في هذا الكتاب مما قصه للصروفة وهو ذوالف التاسيع الممدودة
 الذي ينبغي ان يكتب بالياء لا بالالف اللهم الا ان يكتب باب
 المقصور كله بالالف **تخبر** **عبد** هذا الوزن
 من المشهور الكثير محل نظروفة مثلوه بقصا صا **قال** الساطي
 زعموا انه انما سمع من اعرابي وفق علي باب بعض امراء القوق فقال
 القصاصنا اصلحك الله اي خذنا القصاص **قال** القالي والكلمة
 اذا سمعت من اعرابي واحد لم تجعل اضلا لاحتمال الكذب والغلط
 وايضا فلم تتعنه منه الا على باب الملك فلعله بالحيلة والهدف
 والسبابة انتهى **واقول** هذا الكلام في غابة الاشكال كيف
 والعرب الخالص عصم الله سنتهم عن الخطا فلا يمكن دعوى الزلل
 ولا فرق في ذلك بين البطو والعجل وقد كنت اعجب من شيخنا
 العلامة الغنيبي سقى الله راحة صوب الرحمة والرضوان حيث
 قال وقد سئل عن ما قاله الصفدي من تحطية قول بعضهم
 سيدنا ومولانا وان الصواب مولانا وسيدنا لان العرب تقول
 كذا قالت الحنكا وان صخر المولانا وسيدنا فتوقف في كلام الصفدي
 وذكر كلاما من جلته ان **الحنكا** امرأة قالت ذلك في وقت حزينها
 فلا يجيء بعلامها انتهى **واقول** اي مدخل لكونها امرأة وكونها
 قالت ذلك في وقت الحزن لان المرأى انما يوحى لكونها عربية
 حتى رآيت كلام الساطي المذكور فالتفتي **التعجب** منه **التعجب**
 من شيخنا واذا كانوا يتوقفون في بطن العربيا بغير لغته فكيف
 يتهمون بانه يخفي ولما قال بعضهم ان قول الفرزدق الترمذي في ط

بإجماع قال بعض العلماء هو الخطأ بإجماع **قال** ومطلق
 العين فعلا قال ابن هشام لا يمكن أن يكون عين فعلا لا المفتوحة
 فليست إذن بطلقة لأن فعلاء ونفولا ليس في منهما فعلاء
 بوجه من الوجوه وقال أيضا فان قلت **فما** صنعت بقراءة
 بعضهم ولقد جيمونا فإدى بالنسوين قلت **قال** أبو
 البقا هو اسم صحيح يقال في الجمع فإدى مثل قوام ورجال وما وجتمع
 قليل **فتر** قال من لا يصرفه يجعله معدولا نحو ثلاث ورباع **قال**
 وكذا مطلق الخ **قال** ابن هشام فيه نحو لأن فعلاء
 ونفلاء وفعلاء كل واحد منهما مع بقا حقيقة وورنه لا ينقص
 أن ينصف يرنة أخرى

المقصود والممدود

قال الدماميني أي غير ما ذكر في الباب الذي قبله انتهى وقال
 ابن هشام ذكر هذا الباب هنا ليزلة ذكر العام بعد الخاص فإنه
 قد تقدم ذكرهما بالنسبة لهما كونهما علامة التانيث وتغريف
 السامع المقصود بالذي حرف أعراب الف زائدة يسمي الفاعل
 وفي كتاب الصولي لأبي بكر محمد بن يحيى بن عبد الله المقصود
 والممدود لا يكونان إلا في الأسماء خاصة وليس في الأفعال فضرولا
 مدانتي وقال الحاريري المقصود والممدود ضربان من ضرب
 الأسماء الثلاثة إذا حروف الأفعال والأسماء الغير المتمكنة
 لا يقال فيها ذلك ولذا قيد الناظر بالاسم في قوله أو الاسم
 وقولهم في مولا ممدود تسمي أو على مقتضى اللفظ كقول الغزالي جاء
 وسما ونحو ذلك أنه ممدود وقولهم الممدود هو الاسم المخرج
 كما مر من بدل من أصل نحو ماء فان أصله موه قلت الواو الفاء
 والهاء مرة فانه لا يسمي ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض
 المدنية لأن الفاء واو في الأصل لكن تمثيلة بسماء ورواها
 تعرفه قريبا وهذا الباب معقود لبيان المقتضى والمسموع منه

ومن الممدود ويدأبه لانه اصل الممدود ووطيقته الخوى
العتيبي منها فاما السماعي فخطا للدعوى وقد ازدوه بالتدقيق
ومن اشكل عليه في ذلك ارجع باب المعتل من صحاح الجوهري فانه
ممنوع فيه **وقال** اذا اسر استوجب الي اخره قال ابن هشام
في المتن ميل كل معتل الاخر ففتح ما قبل اخر نظيره من الصحيح لزوما
او علمية فقصره مفتيئس سال اللزوم معطى ومستدعي ككروم **ومستخرج**
ومرعى لصندر وزمان ومكان نظيره مذهب ومفعل للدال كمرى
وممدى لوعا المدينة فهذا المخصص وقد جا الصحيح من ذلك على
مفعول كحراث ذلك بوجده المعتل واما الغالب فنصدر ففعل هو ك
هو ك وجوى جوى ونظيره اسرا اسرا وقد جاني الصحيح شكس
شكاسة وصهب صهوبة وسكر سكر وجامسة في المعتل على غير
فعل قالوا روى ربا انتهى **واجاب** **المراد** عما هنا بان
مراده باسمه واجب استحقاق القياس فينبى القسرين **قال**
ويوضح انه اراد ذلك تمثيله بالالف المستوجب للفتح **يجب**

وما من الاجناس يشبه الحصى (وهكذا المفعال. طلقا وما لالة يصاغ من نحو رمي) (وما استحق قبل آخر الف فالمد في نظيره حتما عرف) (ان كان جمعا كضياء وحري «او كان كالانضاء او كالنظرا) (والاولياء وكالا عطا والولا «مصدر والافادروا حوالا مثلا) (وهكذا مصدر فعل قد بدى «بهمز وصل كانه قضي وكاهتدي) (وهكذا ما كان كالتقاء «وما كسقاء وكالمطاء) (كذا ﴿٣٦٩﴾ فعلى بانضمام الفاء دليل صوت او

فمصدر فعل كهوى هوى وجوى جوا ونظيره اشر اشر او قد جاء في الصحيح شكس شكاسة وصهب صهوبة وسكر سكرة وجاء منه في المعتل على غير فعل قالوا روى رياها وأجاب المرادي عما هنا بان مراده باستوجب استحق في القياس فيشمل القسمين قال ويوضح انه أراد ذلك تمثيلا بالاسف للمستوجب يعنى والفتح فيه غالب لا لازم وانظر قول ابن هشام وقد جاء الصحيح من ذلك على فمال فانه اذا جاء على ذلك كيف يقال ان فمال لالة مما كان صحيحا يلزم فتح ما قبل آخره وقوله لم يوجد في المعتل برده عليه ان الدليل قياسي فلا يتوقف على السماع قوله (وكان ذا نظير) أى من المعتل بدليل قوله فلنظيره الممل قوله (كفعل) مثال للنظير الممل الآخر لا للاسم الصحيح المستوجب من قبل الطرف فتحا كما يصرح به بذلك قول الناظم كالدمي وقول الشارح فالقصر القياسي الى قوله كمرى في جمع مرية الى قوله فان نظيره ما من الصحيح الخ ولذلك يعلم سقوط قول ابن هشام كان حقه وفعل بالواو عطفا على قوله كالاسف قال وكأنه بتقدير وكفعل خذف الماطف اه ووجه سقوطه انه ان اراد ان هذا من أمثلة الاسم الصحيح لصحته فهو نوع والمتبادر كونه «مثالا للنظير الممل الآخر (فان قيل) هذا لا يصح ان يكون «مثالا لنظير الاسف الممل الآخر قلنا ليس المراد فلنظير الاسف بل المراد

دليل داء) (وغير ما قدمت من قصر و «مد فليس غير النقل فيه يعتمد) (وبعض الاسماء بوجهين سمع كزكريا وبكاء من جهم) (وبعض ذى الوجهين قد يعبر «نحو روي بعض حين يكسر) (وهو بمد عند فتح الاول «ومثله قري ومصدر يلى) (وقصر «ضموم ومد «منفتح «نزر كنعمي وكبوسي المنزح) (وقصر ذى المد اضطرارا «مجمع «عليه والمكس بخاف يقع) (ومن بأهل الكوفة اقتدي ارضى «عكسا كقول راجز ممن «ضى) (مالك من عمرو «شيهاء

﴿٤٧﴾ ينشأ في الممل والهاء) المقصور من الاسماء هو المتمكن الذي آخره الف لازمة في الاعراب كله فالتممكن يخرج المبني كما الاسمى واللزوم يخرج المثنى المرفوع والاسماء الستة المنصوبة فان الفها لا يلزم في الاعراب كله والمدد من الاسماء هو المتمكن الذي آخره همزة بمد الف زائدة فالتممكن يخرج نحو اولاء من المبنيات والالف تخرج نحو نسي ووضوء والتقييد بالزيادة يخرج نحو داء فان أصله دواء فالله

منقلبة عن الاصل ومدّها عارض ولا أمتنع من تسمية اولاء ودا، ونحوها ممدوداً في اللغة بل امنعه عرفاً واصطلاحاً واذا ثبت هذا فلتعلم ان كل واحد من المقصور والممدود على ضربين قياسي وسماعي فالمتصور القياسي مثاله من الصحيح نظير اطر د فتح ما قبل آخره كمرى جمع مربية ومدي جمع مدية فاما نظيرها من الصحيح فقرب جمع قرية وقرب جمع قرية وكذا ﴿٣٧٠﴾ اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف كمطى ومبتلى

فان نظيرها من الصحيح مكرم ومحترم وكذا مصدر فعل غير المتعدي كعمى وعمى وجلى جلى فان نظيرها من الصحيح عمش وعمشى وصلع صاماً وكذا فعل صفة لتفضيل كان كالأقصي أو الغير تفضيل كالأعمى والأعشى فان نظيرها من الصحيح الأبعد والأعمش وكذا ما كان جمعا للفعل أى الأفعال كالمقصوي والقصي والدنيا والدنيا فان نظيرها من الصحيح الكبرى والأكبر والأخرى والأخر وكذلك ما كان من أسماء الاجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على فعل وعلى

فلنظير الاسم الذي استوجب الخ الممثل له بالاسف الشامل لنحو قرية وقرى فيكون نظيره شاملاً لنحودمية ودي قليئاً والاشمونى مع جملة المثال للمل الاخر قدر حرف المطف وفيه نظر ظاهر لانه كيف يعطف مثال العمل على مثال الصحيح فتدبر قوله (وما استحق قبل آخر الف) في التسهيل استحق أو غلب ليدخل فيفعال صفة كهداء ومعطاء فان نظيرها مضراب ومكذاب وان كان قد جاء مدعس ومنعش لكنه قليل قوله (كمصدر الفعل) الخ قال الشاطبي لو شاء أعم فائدة لقال * كمصدر الفعل الذي قد بدنا * بزائد الهمز كاعطي وارثاى * (تنبيهان) * (الاول) قال ابن هشام في الحواشي قد تكون الكلمة تستحق باعتبارين مختلفين المفتحة والالف فيكون فيها وجهان فمن جاء الوجهان في الزنى فمن قال زنى جملة مصدر زنى ومن قال زنا جملة مصدر زانى اه وأشار اليه في التوضيح في الكلام على قوله اذا قلت مهلا غارت العين بالكافراء (الثاني) من امثلة ما يستحق قبل الآخر الف ان يكون مفرداً لفعلة كما في التوضيح قال واما قوله * في اية من جمادى ذات اندية * والمفرد ندى بالقصر فقل ضرورة وقيل جمع ندى على نداء بالمد كحمل وحمال ثم جمع نداء على اندية ويبيده انه لم يسمع نداء جماعاً اه فهذان جوابان واجيب أيضاً بانه جمع نادوهو المجلس أي

الواحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصا وقطاة وقطافان نظيرها من الصحيح شجرة وشجر ذات ومدة ومدر وكذلك الفعل مدلولاً به على مصدر او زمان او مكان كما هي ومسمى فان نظيرها من الصحيح مذهب ومسرح وكذا الفعل مدلولاً به على آلة كرمى ومهدى وهو وعاء الهدية ونظيرها من الصحيح مخصف ومعدل على أن الصحيح من هذا النوع قديمي على فمال كحراث ومقراض ولا يكاد ذلك يوجد في الممثل

وهذه ضوابط المقصور قصر أقياسياً وأما الممدود مد أقياسياً خاله . من الصحيح نظير اطر د وكون . ما قبل
آخره الفاء كظي وظباء ونظو وانظاء فان نظيرها . من الصحيح كعب وكعاب وحزب وأحزاب ومد النظر
أوشبهه . طرد لان قصره بجعل على فلي وهو وزن . يعمل في الجموع وشذ في الاحاد اذ لم يجيء منه الا الاربا
وهو . من اسماء الداهية وشعباً وادماً وهما اسماء . كائين ﴿٣٧١﴾ ومدافلاً ما شذ اطراداً لان افعلاً

ذات مجالس للاصطلاح كما قالوا وادوا وودية وبانه جمع ندي وهو المجلس وهذا
لا ينبغي المدول عنه لانه قياس كـ رغيف و ارغفة قال ابن هشام في الحواشي
وخطر لي جواب خاس وهو ان الشعر لما كان يجوز فيه مد المقصور وقد
اضطر الى هذا الجمع قدر النداء ممدوداً وكان النطق به ممدوداً في الشعر
سائق قوله (والمادم النظير) الخ قال أبو حيان هذا عام مخصوص
وتخصيصه بما تقدم في الاوزان التي نبه عليها بالا مثلاً في الف التانيث
لانه ذكر هناك اوزاناً تختص بالمقصورة وأوزاناً تختص بالممدودة فذلك
الاوزان مخصصة للمعوم الذي ذكر قوله (وقصر ذي المد اضطراراً بجمع)
الخ قال الشاطبي لم يذكر الناظم كيفية القصر ولما الذي يحذف الزائد أم
الاصل والقياس حذف الزائد وهو والاف قبل الآخر اه قال الشهاب
وأقول فيه . اور : الاول أن كون آخر الممدود أصلياً وما قبله زائداً غير
مطر د بل قد يكونان زائدين كما في صحراء وحمراء كما تقدم في باب التانيث
فلا يطر د قوله والقياس حذف الزائد الخ اللهم الا أن يقال ان ما قبل الآخر
أبداً زائداً بخلاف الآخر قد يكون زائداً كما في حمراء وقد يكون أصلياً
أي بدلاً من اصل كما في كساء فكان الاولى حذف ما قبل الآخر لانه
لا يكون الا زائداً اه وقال لما مثل الشارح الممدود بكساء ما نصه . مثل

والمهدار . ومن المد القياسي مدفعال في الاصوات والامراض الصعبة كاللحاء والنقاء والمثاء والاباء فان
نظائرهما . من الصحيح اللغام والصراخ والحمام والهيام ثم نهت على أن ما سوي ذلك لا يقدم فيه على قصر
ولامد الا بالنقل كقصر الفتى واحداً الفتيان والسنى المراد به الضوء والثري المراد به التراب وكمد الفتاء المراد
به حداثة السن والسناء المراد به الشرف والثراء المراد به كثرة المال ثم نهت على أن بعض الاسماء يرد

بالوجهين القصر والمد كزكريا، وبقصره قرأ الكوفيون الأبا بكر وقرأ الباقون بالمد ثم نهت علي أنما فيه وجهان قد تغير حركته فتحرك في أحد الوجهين بغير ما تحرك به في الآخر وهو على ثلاثة أقسام ما يقصر في الكسر وعدم مع الفتح وما يقصر مع الفتح وعدم مع الكسر وما يقصر مع الضم وعدم مع الفتح فالأول الأنا واحد الأنا والأنا ٣٧٢ ضوء الشمس والبلا خلاف الجدة والروي الملا الكثير

وسوي بمعنى غير وقرى مصدر قرئت الضيف وقلبي مصدر قلبته أسيه أبغضته والثاني أضاجع أضاءة وهي الغدير والسحبا الخفاش والصلى مصدر صلي النار قسي حرها والغري الذي ياصق به الريش وغيره والغمي السقف والفدي مصدر فديت والثالث البؤس والرغي والعليا والنعمى والصرخى هذا جملة ما ذكر ابن السكيت وقد وقع لي ما يكسر فيقصر ويضم فيمد عن ابن ولاد وهو القرفصى قال ابن ولاد يقال لها القرفصى بالكسر بهذا تكمل أربعة أقسام ثم

بدل الفه زائدة ولا ينافيه ما ذكره في الكلام على قول النظم والف الثالث ذات قصر من أن الفه أصلية لأن المراد بالالف ثم الهمزة قال ابن هشام يرد عليه أيضاً أي على ابن الحاجب نحو كساء ورداء مما همزته بدل من أصل والظاهر أنه عند الإطلاق لا يسمى ممدوداً وإن كان المصنف مثل له بكساء ورداء اه ولم يشك كل ما ذكرناه فيما تعلق بكلام الشاطبي ثم قال الشهاب . الثاني أنه لم يبين ما يفعل به بعد حذف الآخر فان الآخر همزة والمقصود لا يكون آخره الألفاً فهل تبدل الهمزة الفاً أو ترجع الي أصلها التي انقابت عنه وهو الألف نحو حمراء مما فيه الف الثالث فانها فيه منتقلة عن الألف كما تقرر في باب الثالث واللام في نحو كساء فان أصلهما كساو وحياي قلبت لاهما وهي الواو في الأول والياء في الثاني همزة لوقوعها بعد الف زائدة لكن تقرأ الألف في القسم الأول بعد الرجوع اليها وتبدل اللام الفاً في القسم الثاني بعد الرجوع اليها فيه نظر . الثالث لم يتعرض لكون الناظم أيضاً لم يذكر كيفية المد فهل معناه أنه يزداد الفاً قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة أو معناه أنه يزداد همزة في الآخر فيصير ممدوداً والأول أوفق بقولهم ان الممدود ما آخره همزة قبلها الف زائدة اذ على الثاني لا يكون ما قبل الهمزة الفاً زائدة . طلقاً بل قد يكون كما في فعل مثلاً

ختمت الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فاه أقصر الممدود فيجوز للشاعر وقد اذا اضطر اليه أن يستعمله بلا خلاف وهو شبيه بصرف ما لا ينصرف وأمامد المتصور للضرورة فممتنع عند البصريين لا عند الكوفيين وهو شبيه بمنع صرف المنصرف ومما يحتج به الكوفيون قول الراجز «يا لك من تمر ومن شيشاء» ينشأ في المسمل والهاء فمد الله اضطراراً وهو واجب التقصر لانه نظير حصي

وقطي ~~ح~~ باب الاخبار بالذي وفروعه ~~و~~ (ان قيل اخبر بالذي عن بعض ما * في جملة اخره
والقديم) (مبتدأ او متأخر الخبر * وضمير طبق مكانه يقر) (معطي * من الاعراب ما اقرله * وما سوى
الاخير للذي صله) (ولن تبين الذي * في الخبر * لكونه ليس بواحد ذكر) (جنى * بطق * من فروعه
كما * تجي * بالذي * مبيناً مبهما) (وشرط الاسم مخبراً عنه ~~٣٧٣~~ هنا * جواز تاخير ورفع وغنا)

وقد لا يكون بل يكون أصلياً كما في جوي ومستدي فليتامل
* (تبيينه) * قال ابن هشام يستثنى منه عندي مسألة وذلك نحو سواء
قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما وجوبا في المضموم وجوازا
في المكسور وحيث فتحوا مدوا لا غير فليس لك أن تفتح وتقص
للضرورة لانك عن ذلك مندوحة بان تضم أو تكسر فلا يقع لك
تجاوز في الكلمة وخروج عن أصلها قال السيوطي وإنما يحتاج الى استثناء
ذلك ونحوه على من يرى أنه يجوز ارتكاب الممنوع وان كان عنه مندوحة
لان نفس الشعر ضرورة قال الشهاب في تسليم الاستثناء على الاول نظر
* (لطيفة) * في العمدة لابن رشيق أن اعرابياً وقف بعلي رضي الله عنه فقال
ان لي حاجة رفعتها الى الله قبل أن ارفعها اليك فان أنت قضيتها حمدت الله
وشكرتك وان أنت لم تقضها حمدت الله وعذرتك فقال خطها في الارض
نخط اني فقير فدفع اليه حلة فلما تسلمها أنشد * كسوتني حلة تبلي محاسنها *
فسوف أكسوك من حسن الثناء حللاً * ان الثناء يحيي ذكر صاحبه *
كالغيث يحيي نداء السهل والجبلا * لا تزهده الدهر في عرف بدأت به *
فكل عبد سيجزي بالذي فعلاً * فامرله بخمسين ديناراً وقال الحلة لفاقتك
والخمسون لا دبك سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انزلوا الناس

(وان يكن * ارفعت صلة ال * ضمير غيرها ابين وانفصل) (وما به الاخبار عنه تمام * فذكره من
بعده قد حتما) (كصلة وصفة والثاني من * جزءي اضافة كتان ابن الزمن) (الخبر عنه في ذا الباب
هو المجمعول في آخر الجملة خبر الموصول مبتدأ تصدر به الجملة فاذا عين لك الاسم من جملة وقيل لك كيف
تخبر عنه فصد ربما يطابقه من الذي وفروعه مجعولا مبتدأ وآخر المسئول عنه مجعولا خبراً واجمعاً

عن العمرين قلت الذين بلغت
من الزيدتين اليهم رسالة العمرين
من الزيدتين اليهم رسالة العمرين
فان اخبرت عن الرسالة قلت التي
بلغتها من الزيدتين الى العمرين
رسالة والى هذا ونحوه اشترت
بقولي وان تبين الذي مني الخبر
لكونه ليس بواحد ذكر جني
بطبق من فروعه ثم نبهت
باشتراط جواز تاخير المخبر عنه
على ان واجب التقديم لا يخبر
عنه كضمير الشأن وباشتراط
جواز رفعه على ان ما لا يرفع لا
يخبر عنه كغير المتصرف من
الظروف والمصادر وباشتراط
جواز الاستغناء عنه باجنبي

www.attaweel.com

فيقال الذي لقيته هو نبيه على ذلك الشلوين مستدركا على الجزولي في قوله وإن لا يكون قبل الاخبار عائداً على شيء ونهت باشتراط جواز الاستغناء عنه بمضمرة على انه لا يخبر عن مصدر عامل ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها ولا عن مضاف دون المضاف اليه ونهت باشتراط جواز الاستغناء عنه بمثبت على انه لا يخبر عن احد ولا غريب ولا ديار ونحوها ﴿٢٧٥﴾ من الاسماء التي لا تستعمل الا

به للمولد والعربي ابدأ ثم اجاب بان ضرائر الشعر منها ما يكون الشاعر مضطراً اليه كثيراً فتم به البلوي حتى يكثر وجوده في الشعر للضرورة ويبلغ ان يقاس عليه كما يكثر الحكم في الكلام حتى يبلغ مبلغ التباس فيه وقصر الممدود من هذا القبيل وكذا صرف ما لا ينصرف وتخفيف المشدد في الوقف والترخيم في غير النداء ونحو ذلك ومنها ما يكون موقوفاً على محله من السماع لا يجوز اشعار مولد استتماله لضرورة في الضرائر كقوله * قواطنا مكة من ورق الحمي * ونحو ذلك واجازه الكوفيون وحججهم وجهان أيضاً الاول القياس على جواز اشباع الحركات في الضرورة فيصير حروفاً كقوله اعوذ بالله من المقراب قال ابن هشام مما استسهلت في نفس مخالفة أهل البصرة في هذه المسئلة فاني أقول أي فرق بين زيادة الالف في نحو المصافي الضرورة وبين زيادتها في القسطال في قول أوس ابن حجر والخيال خارجة من القسطال فلا جد فرقا سوى التحكم الثاني السماع وقد تأول البصريون ما اشتهد به الكوفيون ورهوا الايات التي أوردوها بجهالة القائلين قال الشاطبي والانصاف ان ما نقلوه هم ذوعهد وهم يحملون على الصدق الا ان ذلك نادر لا يبلغ مبلغ ان يكون جائزاً كقصر الممدود

قوالك كاذب يفعل لان كاذب لا يصاغ منها اسم فاعل والي نحو هذا اشرت بقولي واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدم ان صح صوغ صلة منه لال فان اخبرت بالالف واللام عن التاء من قولك بلغت من الزيد الى العمرين رسالة قلت المبلغ من الزيد الى العمرين رسالة انا فان اخبرت عن الزيد قلت المبلغ انا منها الى العمرين رسالة الزيدان فان اخبرت عن العمرين قلت المبلغ انا من الزيد اليهم رسالة العمرين

فان اخبرت عن الرسالة قلت المبلغ انما من الزيد بن الي العرين رسالة والمبلغها اجود فاستتر ضمير رفع في المثال الاول لانه ضمير الالف واللام وهو والالف واللام والمخبر عنه شيء واحد فلم يحتج الي الابرار لان رافعه جار على غير ما هو له بخلاف الائمة الاخر فان مرفوع الصلة فيها ضمير لغير الالف واللام ورافعه جار على غير ما هو له فوجب ابرازه وانفصاله ﴿ ٣٧٦ ﴾ والى هذا ونحوه اشترت بقولي وان يكن مارفعت صلة

<p>ال ضمير غيرها ايبن وانفصل ثم نهت على ان اسم كان يخبر عنه بال وغير ها قال ابن السراج ولا خلاف في الاخبار عن اسم كان واما خبرها فقيه خلاف فن الناس من يجيزه في قول في كان زيد اخاك الكائنه زيد اخوك وان شئت جماعته . منفلا فقات الكائن زيد اياه اخوك وقل قوم ان الاخبار عن المفعول في هذا الباب محال وان كان المخبر عنه ظر فاغير . تصرف جئ به مع الضمير الذي يخلفه بني كقوالك مخبرا عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة الذي صمت فيه يوم الجمعة فان تقدم</p>	<p>كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحاً تناول الترجمة جمع المدود ولم يذكره وانظر حكمة الاختصار على جمعهما تصحيحاً وترك جمعهما تكسيراً فان كان لوضوحه فقيهه على الاطلاق نظر الا أن يكون تركه لمقده باب جمع التكسير وبسطه فيه قوله (آخر مقصور) الخ الاسم ينقسم الى صحيح وممثل وكل منهما اقسام فالصحيح ممدود وغيره والممثل مقصور ومنقوص وقول الشارح الاسم ينقسم الى صحيح ومقصود ومنقوص وممدود . معترض لان الممدود لا يضاد الصحيح فلا يصح جماعه قسيما له ثم هذه الاربعة منها اثنان لا يغيران وهما المنقوص من قسمي الممثل وغير الممدود من قسمي الصحيح واثنان يغيران وهما المقصور والممدود وهما يتكلم عليهما ثم يقول وغير ما ذكر صحيح وحاصل امر المقصور أن الفه ان تجاوزت الثلاثة قلبت ياء مطلقاً والاجماع منمقد على الرابعة ونقل ابن عصفور أن الخلاف فيما تجاوزها فالبصريون يقلبون ياء والكوفيون يحذفون وأن السماع يرد عليهم كقوله * أصبح زيد خفش العيين * فعلته لا تنقضي شهرين * شهر ربيع وجماديين * ونقل الناظم أن العرب ربما حذفوا الالف الزائدة خامسة فصاعداً كقول بعضهم في خوزلي خوزلان وأطلق ابن عصفور ولم يقيّد بالزائدة وان كانت .</p>
---	--

التوسع في الظرف وجعل مفعولاً به علي الحجاز جئ بخلفه مجرداً من في وان كان المخبر عنه نائمة
متما بصلة أو صفة أو مضاف اليه أو غير ذلك فلا بد له من المتمم المذكور أبعد كما كان قبل تصور المسئلة فتقول
ان اخبرت عن الموصول من قولك اعطى الذي بشر غلام زيد ثوبا حسناً الذي اعطى غلام زيد ثوبا حسناً
الذي بشر فان اخبرت عن المضاف اليه قلت الذي اعطاه الذي بشر غلام زيد ثوبا حسناً فان اخبرت عن

الموصوف قلت الذي اعطاه الذي بشر غلام زيد ثوب حسن والنظم منبه على هذا وأمثاله

باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ﴿٣٧﴾ (افتح اخيراً ما تثنى. وصلاً بما على ذاك

دليلاً جملاً) (والف المقصوران زادت على * ثلاثة فالياء منها ابداً) (كذا الذي الياء اصله نحو الفتى *

والجاء الذي اميل كمتى) (كذا الذي الفه تصيرياً * ﴿٣٧﴾ في وضع ما كالي اسماً فادرياً)

ثلاثة ففي * سلتين تقاب ياء وفي * سلتين قلب واو على ما ذكر الناظم هنا (في غير ذاك الواو وابدل

وزعم الكسائي ان الثلاثي المضموم الفاء والمكسورها تقاب الفه ياء من الف * واولها ما كان قبل

كانت منقابة عن الياء او الواو كملى ورضي وربى وحى ونقل اصحابنا أنه يستثنى (وهزة الممدودان

من ذلك رضي وحى فتثنيهما بالياء والواو وهذا مخالف لنقل الناظم الاول (تسام كقراء فاعرف

قوله (والجاء الذي اميل كمتى) جعل الفه مجهولة الاصل تبعاً لابن الحاجب ما ثبت (وواو اقلب ما

وغيره أي هي منقابة عن واو او ياء وقضيته أن ألف المبني منقابة عن اصل (واللحاق وما * من واو ابدات

لكن جهل وقول التوضيح الثالثة ان تكون غير مبدلة الخ يقتضي أنها (او الياء كالنهي) وذات

اصلية ويوافقه تمثيل المرادي للاصلية باذا ومتى وقوله المراد بها كل الف (الا ببدال بتصحيح احق *

في حرف او شبهه وتمثيله المجهولة بنحو الددي أي اللو * (تنبيهان) * والمكس للآخرى فراع

﴿الاول﴾ * سيأتي الكلام على لزوم الياء مع الامالة أنها تكون في (المستحق) (وواو اقلب

ذوات الياء * (الثاني) * اعترض الشاطبي على الناظم بما حاصله ان اطلاق (همز نحو شهلاً * والياء والتصحيح

الجاء على الحرف وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح في نفسه لكن (وشذ قلب همزة

لا يصح تثنيته ح اذا تثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحت تثنيته (وشذ خوزلان قاصمان *

لكن لا يصح اطلاق الجاء عليه باجماع النحاة ما عداه لا طباقهم على ان (وشذ خوزلان قاصمان *

الجاء اذا سمي به صار * تصرفاً فان كان على حرفين كمن وقد صار بعد (وبعضهم قاس ومدر وان)

التسمية بمنزلة يدودم ثلاثي الاصل محذوف الاخر ولذلك يرد في التصغير (مستنذر كذا ثنائيان فلا *

﴿٤٨﴾ (تقس وللمنقول كن * مستعملاً) (وقد يثنى اسم وتلغى التثنية * في طبقة خلفية * مستدعيه) (فمن

سواء من بسين اكتفاء * اكثرهم اذ بالمراد قد وفا) (وقيل اليان وخصيان لما * اسقط بعض * فرداً تأهلاً)

(وقد يثنيان ايضاً بالتاء * على القياس فاطع * من افتي) اذا قصد تثنية اسم ولم يكن * مقصوراً ولا ممدوداً ففتح آخره

ووصل باحدى الاملاتين المذكورتين في باب الاعراب والي ذلك أشرت بقولي * وصلاً بما على ذاك دليلاً جملاً

فان كان الذي قصد تثنيته مقصوفاً وكانت الفه رابعة فصاعداً قلبت ياء طاقماً كقوله في مهدي ومعطي وحبلي وحباري هديان وممطيان وحليان وحباريان وان كانت الالف ثالثة قلبت ياء ان كانت بدلاً منها كالف هدى أو غير بدل من شيء وأملت كالف متى اوصارت ياء في موضع ما كالف الي فيقال في هديان وفي متى مسمى به متيان لان العرب ﴿٣٧٨﴾ سكت بها سبيل ذوات الياء بامالة الفها وكذا يقال في الي

مسمى به اليان لان العرب قد قلبت الفه ياء حين اولته ضميراً فالياء اولي بها من الواو فان كانت الالف ثالثة بدلة من واو كالف عصى أو غير بدلة من شيء ولم تمل ولا خلفت الياء في وضع ما كالف الا الاستفتاحية قلبت واواً واما المدود فان كانت همزة أصلية كقراء صححت وقد تقاب واواً ان كانت بدلاً من ياء أو واو كبناء وكساء جاز تصحيحها وقلبها واواً وكذا ان كانت زائدة اللاحق كملباء وقوباء الا ان تصحيح نحو بناء وكساء راجح على اعلاله واعلال نحو علباء والتكسير ونحوهما وان كان في آخره الف متى صارت بعد التسمية غير أصلية بدلة من واو أو ياء حسبما يه عليه الدليل فالاصل الياء فيما اميل دون ما لم يمل قوله (في غير ذات قلب) الخ غير ذاتي ثان كما مر المنقلبة عن واو والمجهولة التي لم تمل ومثلها الناظم بخسبته من فرد وزكي بمعنى زوج وفيه نظر فني المخصص خسافردوزكي زوج ويجوز تنوينهما ويكتب خساف بالالف لانها من خساء مهموز فعلى هذا لاجهالة وانما ينبغي التمثيل بالدداء وهو اللهو وقد استعمل منقوصاً ومتمماً بالنون وبالذال واذا استعمل مقصوفاً لا يعلم انقلبة الفه عن واو أو ياء * (تنبيهه) * قال الشاطبي فان قيل الامالة تكون في ذوات الياء والواو فلم لزمت الياء معها فالجواب ان الياء على اللامات أغلب من الواو كما صرح به س وغيره فكثير ما مع الامالة في اللامات دليل على الياء وانما قلبت واو مع عدم الامالة وان كانت الياء أغلب على اللامات لانه ليس شيء من بنات الياء تلزم الفه عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما اصله الياء فلا مالة فيه جائزة فلزامهم عدم الامالة في هذه الاشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام س بما عدا ما الزم وافي عدم الامالة قوله (واولها) لم يبين الشارح مرجع هذا الضمير وجعله بعض الشراح راجعاً الى الواو المنقلبة اليها الالف لكن قضية المني ان لا يختص بها وان يرجع

وقوباء راجح على تصحيحه والى هذا الترجيح أشرت بقولي وذات الا بدال بتصحيح الحق للياء والمكس الاخري فراع المستحق وان كانت همزة المدود بدلاً من الف التانيث كصحراء وشهلا قلبت واواً وشذ تصحيحها وقلبها ياء كما شذ قلب الأصلية واواً ومن العرب من يحذف الف المقصور خامسة فصاعداً فيقول في حباري حباران وفي خوزلا خوزلان وكذا من العرب من يبنى المدود بحذف الفه وهمزة اذا

كان قبلها أربعة أحرف فصاعداً فيقول في قاصماء وعاشوراء قاصمان وعاشوران والجيد الجاري على القياس قاصماوان وعاشوراوان وحباريان وخوزليان وقالوا الطرف الآلية وطرفتي القوس مذروان والاصل مذريان لانه تثنية. مذن في التقدير والاف المقصور الرابعة فصاعداً تقاب في التثنية ياء واويا كان الاسم او غير واوي الا أن المذريين لازمة لفظ التثنية فاشبهت ﴿ ٣٧٨ ﴾ واوه شقاوة وكذلك قالوا الطرفي

للإياء المنقلب اليها الالف أيضاً بان يراد أول اللفظة المنقلبة اليها الالف	الحبل ثنائان والاصل ان يقال
من ياء أو واو * (تنبيهه) * قال الشاطبي لم يذكر المنقوص وحكمه رد المحذوف	ثناآن وثناوان لانه في التقدير
في باب قاض وغازوفي نحو أب واخ وعدم ردد في نحو يداه وفي التسهيل يتم	تثنية ثناء وثناء نظير بناء وقد
في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة لا غير ورمما قيل ابان واخان	تقدم الكلام عليه وانما ترك
ويديان وديان ودموان وفيان وفوان وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ وذواتي	في ثنائين لأن لفظ التثنية لازمة
على الاصل اه قوله (بواو ثنيا) لان الهمزة حرف ثقل من جنس الالف	فاشبهت ياؤه ياء نهاية ثم نبهت
فينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الي الهمزة من	على انه قد يستغنى عن تثنية
الياء لثقلها وهذا قلب الواو همزة في مثل اقلت قوله (بواو أوهمز) اما الهمزة	اسم بتثنية مطابقة اذا كان
فلان الهمزة في الصورة الاولى اعني التي اللاحق منقلبة عن واو او ياء . لاحقة	اخصر كسي فانه اخصر من سواء
بالاصل وفي الصورة الثانية اعني المنقلبة عن اصل منقلبة عن الاصل فشابهت	فاغنت تثنيته عن تثنيته لان سمين
همزة قراء فثبتت في صورتين كما في قراء واما الواو فلان عين الهمزة في	اخف من سواءين على ان اب
الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلاً واوا * (تنبيهان) *	زيد حكى عن بعض العرب
(الاول) قال ابن هشام ظاهر كلام الناظم التسوية بينهما وان الواو أولى	انه يقول سواء أن و من الاستغناء
لتقديمه اياها وكلاهما فاسد بل المشهور ان الاولى بنحو كساء التصحيح ونحو	بتثنية الاخف قولهم في تثنية
علباء القلب وجعل أبو موسى اقرار الهمزة فيها احسن وهكذا نص عليه	الية وخصية اليان وخصيان
س (الثاني) ذكر الشارح أن الممدود على أربعة اضرب وفي أمثله تجوز	وذلك ان من العرب من يقول

الي وخصي فاستغناء الاكثر بتثنية المجرد من التاء عن تثنية المؤنث بها ومنهم من لا يستغني كقول عنقرة
 * متي ما تلقني فردين ترجف * روانف اليتك وتستطارا * (واختير جمع في مثني كشرح * صدر لما وفيه
 افراد ابح) (وهو من الاصل احنى والتزم * في نحو قبل كف قيس وهرم) (وجمع ما ليس بجمع ان
 امن * لبس اجز فليس ياباه فطن) (نحو باسيا فكما اضرب المدا * وفيه عم بحكما مجددا) (وما اضافة

بجزءين اقتضت فلهما مميزات قد ثبتت (نحوهما ضخم الروس وهما * منطلقا ان كلاً) (وما لهذا الجمع يعزي * من خبر * وغيره * ثني اوجماً يضر) (والمطف لا التثنية استعمل لذا * تخالف اللفظ وما قد وردا) (من ابويه والمضاهيه فلا تجزئه يسما الاعن قبلا) (ومنع الاكثر ان يثنا * او يجمع المختلفان * منا) (وكل شيتين * ودين * ٣٨٠) لو احد فراع فيهما) (مطلوب ذي افراد او ذي تثنيه * في

كليةما بقصد توفيه) اذا اضيف جزآن الى كليهما ولم يفرق المضاف اليه جاز في المضاف ان يجمع وان يوحد وان يثنى والجمع اجود كقوله تعالى فقد صفت قلوبكما وكقوله عليه السلام ازرة المومن الى انصاف ساقيه والثاني اجود * من الثالث لان الثالث لم اره في غير الشعر كقول الشاعر * فتخالسا سيفيهما بنو فدكا * وابدا العبط التي لا ترتفع * وأما الثاني فوارد في النثر والنظم وفي الحديث في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح اذنيه ظاهرهما وباطنهما ومن امثلة

نبه عليه المرادي وذكر المرادي أن همزة علباء * بدلة من ياء اللاحق فانه ملحق بقرطاس قال ابن غازي والدليل على أن اللاحق وقع بالياء ظهورها عند التحصن بناءً بنيت عليها الكلمة كدحرابة المالحق بدحرابة فلو لم تبين الكلمة على التاء لم تحصن كبناء وبناءة قوله (وما شذ على نقل قصر) الذي شذ ثلاثة أنواع نوع يستحق التصحيح فاعل كقرا وان ونوع يستحق الاعلال فصحيح كحمرآن ونوع يستحق اعلالاً خاصاً فاعل غيره وهو نوعان ما يستحق القلب الى الواو فقلب ياء كحمرايان وما يستحق القلب بخذف نحو زلان قوله (واحذف من المقصور) سكت عن جمع المدود واحاله على التثنية لان حكمه اذا جمع كحكمه اذا ثني وكان عليه أن يذكر المنقوص لانه يتغير في جمع التصحيح السالم بخذف يائه وكسرها بخلاف التثنية قوله (والفتح ابق * مشمراً) مشمراً حال من فاعل ابق او مفعوله قال الشهاب في حواشي الاشعوني لك أن تقول لم ابقوا الفتح هنا الاشعار بما حذف ولم يبقوا الكسر في المنقوص لذلك ويجاب بشقل بقاء الكسر والحاصل أنهم ابقوا الفتح لانه الحركة في الاصل وفيه اشعار وخفة ولا كذلك الكسراه والظاهر أن يقال لم يبقوا الكسر في المنقوص لما يلزم عليه من قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد الكسرة كما اشار اليه الشارح

الفراء في كتاب المعاني ايتى برأس شاتين والى تفضيل الافراد على التثنية اشترت بقولي * (تنبيه) * وهو من الاصل احق اي الافراد في نحو ايتى برأس شاتين احق من الاصل وهو ان يقال ايتى براسي شاتين ولوقيل برءوس شاتين بلفظ الجمع لكان اجود ولو كان المضاف اليه * مفرد ألزم الافراد كقوله تعالى لمن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسي ابن مريم وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه

حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر ابي بكر وعمر والى هذا ونحوه أشرت بقولى والتزم في نحو قبيل
كف قيس وهرم ولو لم يكن المضافان جزءي المضاف اليهما لم يدل عن لفظ التثنية مخافة اللبس نحو
قولك اعطهما درهما فان امن اللبس جاز الجمع كقولك قهرتما العدو باسيافكما وفي الحديث ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بى بكر وعمر ما اخرجكما ﴿٣٨١﴾ من بيوتكما واذا كان الجزآن

﴿تنبيه﴾ * ذهب الكوفيون الى أن ما الفه زائدة حكمه حكم المنقوص
وأجازوا في جمع وسي وسون وموسون بناء على جواز كونه مفعلا من
اوسيت رأسه أى حلقته وكونه فعلي من ماس رأسه وسي أى حلقه قال
الشاطبي والذي يدل على صحة مذهب البصريين أوجه . منها أنه القياس
المعلوم وذلك لان الالف اذا جاء من بعدها علامة الجمع التقي ساكنان فالقياس
والضرورة يعطيان حذف الالف لالتقاءهما وابقاء الحركة هو القياس أيضا
ولو قلنا وسون وموسين لكانا قد حذف الالف من قبل دخول علامة الجمع
فلا يظهر لحذف الالف وجب وان قيل التخفيف هو الموجب لزم جواز
الحذف تخفيفا في الجمع بالالف والتاء فكنت تقول حبلات وسكرات وهو
باطل والى هذا الرد عليهم اشار س قوله (وان جمته) أى المقصور والاولى
رجوع الضمير الاسم بدليل وتاء ذى التاء والتاء المقصور وسكت عن جمع
الممدود والمنقوص هذا الجمع واعتذر عنه المرادي والاشموني هنا بانه حال
حكمهما على التثنية لان حكمهما اذا جمعا هذا الجمع كحكمهما اذا ثنيا واما
المقصود فانه ذكره وان كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح
قال الشهاب والقائل ان يقول فكان ينبغي ذكر المنقوص أيضا لاختلاف
حكمه في الجمعين لانه يحذف آخره في جمع المذكور ويثبت في جمع المؤنث

الجمع من خبر وغيره ان تاتي به على وفق اللفظ فتجمعه وعلى وفق المعنى فتثنيه فالاولى كقولك رهوسهما
ضخام والثانى كقوله رهوسهما ضخمان ومثل هذا قول الشاعر * رأوا جبلا هذا الجبال اذا التقت رهوس
كبيرهن ينتطحان ولا ينجاء بالمختلفين فى اللفظ الا اذا اشتركا فى الحكم الاممطوفا احدهما على الاخر نحو
جاء زيد وعمر ورأيت عمه وخاله واما نحو ابوين فى الاب والام والقمرين فى الشمس والقمر فشاذ

لا يقاس عليه ومنع أكثر الناس التثنية والجمع في الاسماء المتفقة انظراً لا معنى والذي اراد ان ذلك جائز اذا فهم المعنى كقولك رأيت نجمين سماويا وارضيا وعينان منقودة ومورودة وقد استعمل ذلك كثير من الفصحاء ولا خلاف في اعادة في ضمير واحده على مختلف في المعنى كقولك لي عين مال وعين ماء ايجهما للضيف فلما جاز الجمع بينهما في (٣٨٢) الاضمار يجوز الجمع بينهما في الاظهار بشرط أمن اللبس ومن

رأى رأيت أبو بكر بن الانباري واحتج بقول النبي عليه السلام الايدي ثلاث يد الله جل وتعالى وهي العليا ويد المعطى ويد السائل فعبر بالايدي عن يد الله جل وتعالى وعن يد المعطى والسائل للاشتراك اللفظي دون المعنوي وقد جمع في التثنية بين الحقيقة والمجاز كثيراً كقولهم القلم احد اللسانين والخال احد الابوين وهذا شبهة بتثنية المشتركين وضما واشتراك بقولي وكل شيئين مؤدين الواحد الى ان نحو العيين والعين قد يخبر عنه بمثنى وهو الاصل وقد يخبر عنه بفرد لان العيين حاسة البصر والادنين حاسة السمع واليدنين حاسة اللمس فافراد ما لكل اثنين منهما جائز ما وكذلك التعبير باحدهما عن اثنينهما فمن افراد الخبر قول الشاعر * سأجزيك جدلانا بالتقطعي * اصدا اليك حفاذا اخف يقطر الدما * ومن افراد الضمير قول الشاعر * وكان بالعينين حب قرنفل * أو سنبلا كحلت به فانهت * ومن الاستغناء بلفظ الواحد قول امرئ القيس * وعين لها حدره بذرة *

ما كالتثنية الا ان يقال انما تركه لان المصنف لم يتعرض له في التثنية (تنبيه) لم يتعرض الناظم لما يجمع بالالف والتاء قياساً وهو خمسة أنواع ذواتها مطلقاً الا امرأة وأمة وشفة وشاة استغناء بتكسيرها عن تصحيحها والواث بالالف المقصورة كذكرى الافلى فعلان ومصر ما لا يعقل كدريهمات والواث بالالف المدودة كصحراء الافلى فعلان والملم الماثل العاقل المجرد كهند وزينب الا باب حذام والوصف المذكور غير العاقل نحو اياماً ومدودات وقد اشار اليها الشاطبي حيث قال كان عليه ان يزيد هنا أو في المغرب والمبني * وقسه في ذي التا ونحو ذكرى * ودرهم مصر وصحرا * وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذام سلم للناقل * قوله (الزمن تنحية) قال ابن هشام قيل ليلا يقع حشواً وهو منقوض بالتثنية وقيل وهو الصحيح ليلا يجتمع تانيثان واعتراض بحليات والجواب انه لما تغير اللفظ صح لاندفاع القبح ونظيره * لهنك من برق على كريم * وقوله * يا أم تا أبصرني راكب * وقوله * يا أبتا علك أو عساكا * وان لم يجز لاناك ويا أبتى ويا أمتى وجعل منه ابن اياز هذالك قال جفموا بين حرف التثنية والتشديد وان كانت النون التانية مبدلة من اللام ولا يجوز هذالك لان الهاء للقريب واللام للبعيد فهما متباينان قوله (والسالم العين) المراد به

شقت مثافيهما من اخر * فصل في كيفية جمع التصحيح ~~الخاص~~

(وما على حد المثنى جمعا * في صحة وغيرها اجعل تبعا) (وشرطه وما به يعرب قد * مضي فلا يفتك منه ممتد) (وآخر المقصور اسقط * وليا * مفتوحة الواو واولينه يا) (كجاءني الاعلون * استدعينا * والارتضون من بنى الادنين) (وحذف يا المنقوص الزم (٣٨٣) واشكلا * بالضم والكسر

الذي كان تلا) (كالمهتدون وواعينه حرف علة ان كان فيه قبل حرف العلة حركة مجانسة بقي على حاله والا فقيه عنده ذيل الاتباع وعند غيرهم الاسكان قوله (اسما) اما الصفة فليس فيها الا التسكين لثقلها بالاشتقاق واحتياجها للموصوف وتحميلها للمضمر الساكن مقتضي قولهم لاحجة لقطرب في جواز الفتح بقولهم لحيات وربات لان من العرب من يقول لحية وربمة فاستغني بجمع المفتوح عن جمع الساكن ان الصفة الحركة تتحرك في الجمع وقال الدماميني وقيل لما لزمت التاء في لحية لكونها صفة للمؤنث ولما ذكر لها يقال شاة لحية اذا قل ابنها صارت كالاسماء في لزوم التاء في نحو جفنة وقصة ثم قال وقال ابن الحاجب لحية وربمة وضما اسمين ثم وصف بهما فروع ذلك الاصل فبقيا على الفتح قوله (اتباع عين فاء فتقول في جمرة جمرات وما احسن قول بعض المولدين * رب خود عرفت في عرفات * سلبتني بحسنها حسناي * ورمت بالجار حبة قلبي * ابي قلب يقوي علي الجمرات * (تثنيه) * قول الناظم والسالم العين الخ أجود من قول ابن ممت * وسكن الممثل كالمورات * لانه يؤهم أن الاعتلال مطلقا مقتضى للسكون وان التمثيل بمورات تمثيل باحد النوعين او الانواع الداخلة تحت اطلاقه

ما في تصرف لمثله ثبت) (وفي فئات فتيات قل كما * قلت فتي وفتيان فاعلما) (كذا سموت يقال فيهما * كما يشي بالساوين السما) (والسالم العين الثلاثي اسما ائل * اتباع عين فاء بما شكل) (ان ساكن العين مؤنثا بدا * مختما بالتا أو مجردا) (وسكن التالي غير الفتح أو * فافتحه تخفيفا فكلا قدر ووا) (وبعد فتح السكون لا تجز * الا اضطرارا منه قول المرتجز) (يداننا الامد من لماها * فتستريح النفس

من زفراتها) (ومنعوا اتباع نحو ذروه * وزية وشذ نحو حروه) (وما كبيضة وجوزة فمن * هذيل
افتح ولغيرهم سكن) (والزم سكون العين في الصفات * كضخمة من نسوة ضخمت) (وكهالات جاء
في الكهالات عن * بعضهم ومن يقس فقد وهن) (ولحية وربمة قد جمعا * بالفتح اذ فتحاهما قد سما)
(فكان في جمعهم لفعله * عن جمع ﴿٣٨٤﴾ فعلة غنا للنقله) الجمع الذي على حد المثنى نحو الزيدون

والعمرون وقد ذكر في باب
الاعراب ما يعرف به وما يطرد
منه وما لا يطرد والي هذا
أشرت بقولي وشرطه وما به
يعرف قدمضى والمراد هنا تبين
ما يمرض فيه من تغيير فنبت
علي أن لا تلحقه علامته بفعل
به ما فعل به مع علامة التثنية
من صحة وغيرها فالصحة سلامته
من حذف وقاب وغير الصحة
حذف ألف المقصور وياء المنقوص
وقلب همزة بعض الممدود واوا
ولا بد للمقصود عند حذف
ألفه من بقاء الفتحة التي كانت
تليها وشغل مكانها بواو في الرفع
وياه في الجر والنصب كقولي

والحكم ان ذلك لا يقدح في التحريك الا في العين لثقل الحركة على حرف
المة المتحرك ما قبلها فاما المعتل الا لام فحرك نحو * بالله يا ظليات القاع قلن لنا *
قوله (مؤثنا) قال الشاطبي غير محتاج اليه انما هو شرط في جواز الجمع
لكن لما لم يتكلم على شروط الجمع به ما ذكر التانيث الذي اليه مرجع هذا
الجمع وهذا ضعيف اه وقال ابن هشام ان قيل الكلام في مفرد ما جمع بالف
وتاء وذلك يستلزم ان يكون واحده اما مؤثنا او مذكرا زائداً على ثلاثة
كدرهمات وجبال راسيات وهذا القسم خارج بمفهوم قوله الثلاثي فتمين
ان يكون ما بقي مؤثنا فمافائدة قوله ان بداهة مؤثنا قليل يجوز ان تكون فائدته
الاعلام بان هذا الحكم مختص بما فرده مؤثنا لان هذا الجمع قديكون
مفرده مذكراً على سبيل الندور أعني اذا لم يكن مما تقدم نحو درهمات
وجبال راسيات وما جمع من المذكرات من غير هذا القسم لا تجوز فيه هذه
الاحكام كلها لان الاحكام لا تفرع على ما وقع على سبيل الندور بل على ما
اُطرِد ويجوز ان تكون فائدته أن يمهّد لقوله مختصاً بالتاء او مجرداً لانه لو
ذكر قوله مختصاً بالتاء او مجرداً من غير تقدم شرط التانيث لتوهم شمول
الاحكام لما واحد مذكر على سبيل الندور قوله (وسكن التالى غير الفتح)
الح آفهم أن نحو جفنة ودعد لا يجوز تسكينه مطلقاً واستثنى من ذلك في

جاءني الاعلون مستدعين والارتضون من بنى الادنين وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو التسهيل
وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي ألفه زائدة كقولك في سلمى اسم رجل جاءني السلمون وصررت بالسلمين
ولا يجوز البصريون الا جاءني السلمون وصررت بالسلمين ولا بد للمقصود عند حذف يائه من ضم ما قبل الواو
واستصحاب الكسرة قبل الياء كقولي سخر الموتون اللاتين وأما الممدود فتعامل همزته في هذا الجمع

• مما ملها في التثنية فنقول في جمع براء براءون كما يقال في تثنيته براءآن ويقال في ذكر يا ذكر ياون كما يقال في تثنيته
 ذكر ياآن ويقال في عطاء وعلاء اسمي رجلين عطاءون وعلاءون وعطاوون وعلاوون كما يقال في التثنية
 عطاآن وعلاآن وعطاوان وعلاوان والي هذا أشرت بقولي وما استحققت همزة الممدود في تثنية ذلك
 بها هنا اقتني ثم أشرت بقولي وحر كوا آخر غير ما ذكر بالضم قبل الواو قبل اليا كسر الى أن ما ليس
 بصورة ولا منقوصاً ولا ممدوداً تغير همزته في التثنية ﴿٣٨٥﴾ فإنه لا يغير في هذا الجمع باكثر من

التسهيل معتل اللام فيجوز فيه التسكين اختياراً قال الدماميني فان قلت لم
 حكموا بان الفتح في جفئات الاتباع ليس الامع احتمالها أن تكون كالفتحة
 في خطوات وسدرات وليست للاتباع قطعاً قلت لان الفتح في خطوات
 وسدرات لثقل الاتباع وهو منتف في جفئات لانه خفيف فان قلت لم التزم
 في مثله الفتح مع خفة السكون الذي في غرده قلت لاجل الفرق بين الصفة
 والاسم وكانت الصفة بالسكون أليق اثقالها باقتضائها الموصوف ومشايتها
 للفعل ولذلك كانت من علل منع الصرف * (تذييه) * قال ابن هشام
 عبارة الناطم جيدة بخلاف قول ابن معط * ومثل هند جعل دعد تجمع مع *
 طوراً تخفيف وطوراً تتبع * لان دعداً لا يجوز فيها التخفيف الا في الشعر
 قوله (فكلا قدر ووا) اشارة الى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافاً
 لمن زعم أن الفتح في غرفات انما هو جمع على غرف وورده السيرافي بقولهم ثلاث
 غرفات بالفتح وكان وجهه أن لفظ ثلاث ظاهر في الاحاد وأن غرفات جمع
 غرفة لا جمع غرف جمعاً قوله (ومنموا اتباع) الخ المراد بنحو ذروة الامه واو
 ونحو زية الامه ياء وانما منموا الاتباع في ذلك لاستثقال الضمة قبل الياء

﴿٤٩﴾ رضوان ثم نهت على أن تاء التانيث تحذف مما هي فيه في هذا الجمع ويلى ما قبلها الالف
 كما كان يليه ألف التثنية لو كان هو كان آخر ادون تاء فيقال في فتاة وقناة فتيات وقنوات فيماملان معاملة
 فتي وقني اسمي امرأتين ويقال في براءة براءآت والي هذا أشرت بقولي وبعد حذفها فللذي تلت ما في تصرف
 المثل ثبت ثم بينت ان الثلاثي الساكن العين اذا كان اسماً غير صفة وجمع بالالف والتاء حركت عينه بمثل
 حركة فائه مجردا كان من علامة كدعد وهند وجمال اوه وئناً بالتاء كتمر وكرة ولقمة ويجوز في المكسور

الفاء والمضموم بها تسكين العين وفتحها واحترزت بالسالم العين من المضاعف كساة وكلة وحلة ومن الممثل
بجوزة ودمية وصورة ثم نهت على أن المفتوح الفاء لا تسكن عينه الا في ضرورة كقول الراجز
«فتستريح النفس من زفرتها» ثم بينت أن الاتباع ممتنع في نحو ذروة وزية لاستثقال الكسرة قبل الواو
والضمة قبل الياء واذا امتنع الاتباع ﴿٣٨٦﴾ بنى السكون والفتح فيقال ذروات وذروات وزيات

وزيات وفتح اليا والواو من
بيضات وجوزات لغة هذيلية
كقول بعضهم «اخويضات
رائح متأوب» رقيق بمسح
المنكبين سبوح «هذا اذا كان
الساكن العين اسماً غير صفة
واما ان كان صفة كضخمة فلا
خلاف في تسكين عينه على ان
قطرب أجاز فتحها قياساً على
«ليس بصفة ويمضد قوله ما
حكى أبو حاتم من قول بعض
العرب كهلة وكهلات والمشهور
كهلات والى قول قطرب
أشرت بقولي ومن يفس قد
وهن ولا حجة في قولهم لحيات
وردمات في جمع لحية ورمة لان

والكسرة قبل الواو وقال ابن هشام في الحواشي منعوا ذلك في ذروة للملة
التي منعوا منها اتباع نحو جوزة وذلك لئلا يؤدي الى اعلال الواو بقلبها ياء
وكذا باب زية لئلا يؤدي الى العكس وانما امتنع ما يؤدي الى اعلال اللام
ليلا يكثر التغيير في جمع السلامة وافهم جواز اللغات الثلاثة في نحو خطوة
ولحمة ومنع بعض البصريين الاتباع في نحو لحية لان فيه توالي كسرتين قبل
الياء وعليه شيء في التسهيل ومنع القراء اتباع الكسر مطلقاً فيما لم يسمع
قال ابن عصفور كالم يحفلوا باجتماع ضميتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع
كسرتين والياء مثل الدماء يعني وقد يقال ان ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا
الكسرتين الا في ابل وبلز والفاظ قليلة تردد في ثبوتها ولم يجتنبوا الضمتين
بالنزاع في غنى قوله (ونادر) الخ من النادر قول العرب عبرات قال
الدماء يعني والشدوذ فيه من وجهين جمعه بالالف والتاء وفتح العين والقياس
تسكينها لانه مكسور الفاء كدومة فلم يكن فيه ما في بيضات من الاتباع وقد
سبق ان ابن الحاجب حكى في شافيته جواز السكون والفتح في ديمات من غير
شدوذ شيء منها بل قال بأثر ذلك ان حكم عبر حكم ما تقدم فعلي هذا يجوز
عبرات بالفتح وعبرات بالسكون ولا شدوذ في واحد منهما من جهة
قرار العين وفتحها اه وفي عبرات مفرداً وجمعاً خلاف مبسوط في التصريح

من العرب من يقول لحية ورمة فاستغني بجمع المفتوح العين عن جمع الساكن العين وهذا جمع
معنى قولي فكان في جمعهم الفعل عن جمع فعلة غناً للنقلة (رواه سمي من مثني او شبيهة ثنية فيه أبو) (كذلك
جمعه بو او بيا وثن واجمع ان كغرد اجريا) (جمل الاعراب على التنوين «لا حين يعربان بالحر فين»
(وثن نحو سلمات علما ان شئت اذن مانع قد سلمنا) اذا سمي بثنى او بمجوع بالواو والنون لم يجز ثنيته

ولا جمعه لئلا يجتمع في اسم واحد اعرابان فلو سمي باحدهما وجعل اعرابه بالنون جازان يثني وان يجمع لزوال المانع وامانحو مسلمات علما فيجوز ان يقال فيه مسلمانان اذ لا محذور في ذلك وهذا كله حاصل كلام سيبويه رحمه الله تعالى - باب جمع التكسير وما يتعلق به - ﴿٣٨٧﴾ (الجمع ان ابانه تغيير*)

٥- جمع التكسير - قال الاشموني هو اللفظ الدال على اكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظاً او تقديرًا قال الشهاب لك ان تقول هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فان اخرج بان تغييره لآخر واحده لا لصيغته ورد صنوفي صنوان الا ان يقال ذلك التغيير في نية الانفصال لانداعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتامن قال الاشموني وانما قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قال الشهاب لك ان تقول هذه المغايرة لا تمنع تغيير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فاعمل الواجهة ان يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد وهو لا بد من تقييد التغيير بكونه لغير اعلال لئلا يرد ما تغير من جمع التصحيح نحو القاضون والمصطفين لانه الاعلال لكن يبقى مثل جفئات واردا والاولي ان يجاب بان الجمعية ليست مستفادة من حذف ياء المنقوس والفاء المقصور وفتح فاء جفئات ونحوه والتغيير المقدر نحو فلك ودلاص وهجان وشمال قيل ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر في شرح الكافية من ذلك عقبان ودوالقوي فهذه الالفاظ الخمسة يتغير فيها الواحد تقديرًا والداعي الي ذلك انهم ثنوها فقالوا فلا كان فعلم انهم لم يقصدوا بهما مقصودا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره قال ابن هشام الاشتراك كما يقع بين الكلمات كذلك يقع بين حيثاتها من الحركات والسكنات فلي هذا جاء فلك مفردا وجمعاً وجاء امام مفردا

تقدير السلامة منه كاسد وفلوس فان تقدير السلامة مما عرض لها في الجمعية يخل بمناهما بخلاف جمع التصحيح المغير نظم واحده كشرات فان تقدير السلامة لا يخل بمعنى الجمعية وانما يوجب في اللفظ استثقالا والتغيير اللفظي ظاهر واما التقدير في مثل فلك ودلاص ونحوهما مقصوداً بهما الجمع فان فلا حينئذ نظير رسل في ان

تقدير السلامة منه كاسد وفلوس فان تقدير السلامة مما عرض لها في الجمعية يخل بمناهما بخلاف جمع التصحيح المغير نظم واحده كشرات فان تقدير السلامة لا يخل بمعنى الجمعية وانما يوجب في اللفظ استثقالا والتغيير اللفظي ظاهر واما التقدير في مثل فلك ودلاص ونحوهما مقصوداً بهما الجمع فان فلا حينئذ نظير رسل في ان

ضمته دالة على الجمعية ودلاص نظير طراف في ان كسرت دالة على الجمعية وهما في الافراد نظير افعال وكتاب
فقد التفسير بتبدل الضمة والكسرة والحامل على ذلك دون ان يجملا مما اشترك فيه الواحد والجمع كجانب
ان جنبا لا يختلف لفظه في افراد ولا ﴿٣٨٨﴾ تثنية ولا جمع فلم ان العرب قصدت فيه الاختصار

والاشترك واما فلك ودلاص
فانها لا يخلجان من علامة
التثنية عند قصدها فدل ذلك
على انتفاء الاشتراك وقصد
تفسير منوي في حال الجمعية
ونظير فلك ودلاص عتبان
وهو الرجل القوي الجافي يقال
رجل عتبان ورجلان عتبانان
ورجال عتبان فهو في الافراد
بمنزلة سرحان وفي الجمع بمنزلة
غلان والجمع القلة من ابنية
التكسير أربعة وهي أفعال
كافلس وأفعال كأثواب وافعاة
كارغفة وفلاة كعلمة ويشارك
هذه الابنية في الدلالة على
القلة جمما التصحيح ما لم يقرن
بهما الالف واللام الدالة على
الاستغراق أو يضافا الي ما يدل

وجما وكذلك هجان ودلاص اه وبذكره امام يعلم أن الالفاظ التي جمها
على صيغة المفرد أزيد من خمسة وسياتي عن المحكم زيادة ككفرى
﴿تنبية﴾ الكلمة ان دلت على واحد فالمفرد كرجل او اثنين فالتثنية
كزيدان أو ما ألحق بها كائنان او أكثر فالجمع ان سلم من عشرة او ور
* احدها الدلالة على وحدات معينة ابدا كعشرة وعشرين وأخواتها أعني
ماتحت العشرة وفوق العشرين ورهط ونفرو وعصبة فاما مجموع القلة فيجوز
استعمالها للكثرة بأل والاضافة فلذا قلت ابدا * الثاني انتفاء واحد من
لفظه كرهط ونساء اللهم الا ان يكون خاصا بالجمع كابايل واسدا ويغلب
عليه كاعراب فانه يكون جمما لمفرد. مقرر * الثالث كون المفرد أعم منه
كالمسلمين مع عالم والذين مع الذي واعراب مع عرب * الرابع ملازمة التعريف
كالذين وأنتم بالنسبة الي الذي وأنت * الخامس موافقة الواحد في الهيئة
كفلك ودلاص وهجان قاله الناضم في غير التسهيل وخالف في التسهيل
فقال والاصح كونه يبنى باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير
قال الدما يبنى اسكن يشك عليه ان في الحكم انهم قالوا هذه كفري واحدة
وكذلك الجمع وقالوا هذه كفريان فهذا نظير فلك في الواحد وفلك في الجمع
وفلكين في التثنية ولا يمكن ان يقال فيه بما قيل في فلك لان فلك ليس من
أوزان الجمع فثبت هذه الطريقة للجمع * السادس كونه على وزن الاحاد
كصحب وقوم * السابع اطراده مساواته للمفرد في الخبر والوصف فمن ثم

على الكثرة فلا يقران بالالف واللام كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات الاية وقد قلنا
تضمن القرينتين قول حسان رضي الله عنه * لنا الجففات الغري يلمن بالضحي * وأسيا فنا يقطرن من نجدة
دما * وقد يستغني ببعض ابنية القلة عن بعض ابنية الكثرة عن بعض ابنية القلة فالاول

كرجل وأرجل وعنق واعتاق وفؤاد وأفئدة والثاني كرجل ورجال وقلب وقلوب وصر وصردان والابنية
الموضوعة للكثرة فعل كحمر وفعل كسقف وفعلان كغلمان وفعلان كغفران وفعل كجرحي وفعل كغرق
وفعال كصوام وأفعلاء كاولياء وفعل كحيض وفواعل ﴿٣٨٩﴾ كصواحب وفعل كحجل وفعال كرجل

قلنا في ركاب انه ليس جمعاً لكوبة لكونهم قالوا زيت ركابي وفي كليب
انه جمع لكاب وان كان نظير عبيد وعبيد * الثامن ان يكون الفاصل بينهما
التاء كشمرة وثمر الا ان غلب التانيث كنجمة ونجم قال ابن هشام وكذا عندي
البط والنحل جمعان لانهما * وثمان ولكنهم يقولون اسمي جنس * التاسع
مخالفة معناه لمعني المفرد بالمطف فخرج نحو قرشي وقريش وهذا بخلاف
زنجي وزنج فان قولنا قرشي يعم القبيلة كلها لانه علم عليها كلها ولهذا
تصرف بال ولا اضافة وزنج لا يعم لانه نكرة في سياق الايجاب * والعاشر
الدلالة على الواحد في وقت فخرج نحو ذود ونقر قوله (أفعل)
قال ابن هشام فان اعترض بكاب وأكالب فاجواب ان معنى أكالب
انها دون العشرة ومعنى اكاب انها لما فوق ذلك فان اعترض بقولهم
يقولهم بنون وبنونات وصواحبات واناسي وقال أبو الحسن في اندية انه
كسر نداء تكسير حبل ثم جمع نداء جمع رداء فاجواب انه لا ينكر ان
يكون جمعان احدهما اكثر من صاحبه وكلاهما للكثرة بدليل المائة
والالف قوله (تمت افعال) قال ابن هشام من هنا قالت الحنفية في دعوى
الصلاة ايام اقرائك ان مدة المحيض اقلها ثلاثة واكثرها عشرة لان
مادون الثلاثة انما يسمى يوماً أو يومين لا اياماً وما فوق العشرة يقال
فيه احد عشر يوماً ولا يقال ايام قال الله تعالى فصيام ثلاثة ايام تمتعوا
في داركم ثلاثة ايام وثمانية ايام حسوما ورد عليه بقوله تعالى اياماً

وأتم * وارسن وأدوب وأكم (وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسماً بافعال يرد) (وغالباً اغنام
فعلان * في فعل كقولهم صردان) (وجاء أفعال شريك أفعل * في بمض ما أفعل فيه اصلاً) (ودونه أفعل
في ذا الواو * وفي ضضعف كعم فاعرفا) (وكون أفعال لفاعل صفة * وتتميل جمعاً احصوا احرفه)

(كذا قول فعلة وفعله * فاعلة فاعلة وفعله) (كذا فعال فيعمل وفيعله * ومع فعال افعل وفعله) (وهكذا
فيما فعال * كل صحيح وله مثال) (في اسم مذكر رباعي بمد * ثالث أفعلة عنهم اطرده) (في فاعل فعل فاعل
وصفا * فعل وفعل فعل قد يلحق) (٣٩٠) (ورمضان عيل وجزه * نضيضة جمع من كالا جزه)

(والزمه في فعال او فعال *
. صاحبي تضعيف او اعلال)
(وعنق وحجج قد ندرا *
ولا تقس عليهم سها فتزجرا)
(وفاق اشهب اشذوذاً أعقبه *
جمع عقاب فاحذر المستغربه)
(واقصر على السماع باب فعله *
كفتية وغلعة وغزله)
أمثلة التفسير على ضربين أحدهما
للقلة والثاني للكثرة فالذي
للقلة أربعة أبنية أفعل و افعال
وافعله وفعله وغير فعلة قياسي
وغير قياسي فالقياسي من أفعال
ما كان جمعا ثلاثي مجرد مفتوح
الفاء ساكن العين صحيحها غير
صفة كفلس وافلس ونفس
وانفس أو جمعا لاسم رباعي بمد
ثالثة زائدة مؤنث بلا علامة

معدودات يريد جميع الشهر الايام معدودات يريد اربعين يوما وسر
المسئلة ان الايام مما استغنى فيه بالقلة عن الكثرة وقال أيضا في الصحاح
الذود من الابل ما بين الثلاث الى العشر وهي مؤنثة لا واحد لها من
لفظها والكثير اذواد اه بنصه ومعنى هذا عندي انه كثير بالنسبة الى افراد
يصدق عليها لا بالنسبة الى افراد التي هي ذود وذود وذود فانه بالنسبة
اليها عدد قليل لانه افعال وبعد فقيه نظر لانه اذا صدق الذود على
الثلاثة صدقت الاذواد على تسمة وهي عدد قليل وقد يجاب بانه انما
تصدق الاذواد على ثلاث ثلاث لان ثلاث الثلاث يصدق عليها الذود
من غير جمع فيبقى الجمع ضائما اه واعلم ان الناظم عطف بثمرت في المفردات
وتقدم في باب المطفأ انها انما تطف الجمل قوله (جموع قلة) يشار كها في
الدلالة على القلة جمعا التصحيح قال الرضي ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال
لحسان لما انشده قوله * لنا الجففات الغريلمن بالضحى * واسيا فاني تظرن
من نجدة دما * قلت جفنا لك وسيوفك لكان فيه دليل على ان الجموع
بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة
والكثرة والظاهر انها لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصاحبان
لهما واستدلوا على اختصاص أمثلة التفسير الأربعة بالقلة بغلبة استعمالها
في تمييز الثلاثة وإيثارها فيه على سائر الجموع ان وجدت اه واعلم انهم قالوا
اذا قرن جمع القلة بال التي الاستغراق أو اضيف الى ما يدل على الكثرة

خال من وصفية وهذه القيود كلها مفهومة بقولي والرباعي اسما كذلك يحمل ان كان ذا مد انصرف
وتأنيث كما عناق أو ذراع أو شهبه فكمب واكب وكلب واكلب وضرب واضرب قياسية لتضمنها ما في
فلس ونفس من الوزن وصحة العين وعدم الوصفية ويعين وايمن وشمال واشمل وكراع واكرع قياسية لتضمنها

ما في عناق وذراع من التانيث بلاعلامه والتوافق في العدد بمدة ثالثة زائدة وعدم الوصفية فلو كان فعل
صفة لم يجمع على افعل الا اذا كانت مستعملا استعمال الاسماء كعبد واعبد وان كان معتل العين لم يجمع
على افعل الا ان يسمع فيحكي بشذوذه كاعين واثوب (٣٩١) وعلى الجملة متى جمع على افعل غير

انصرف بذلك الى الكثرة وعلى هذا لا يرد ما قاله النابغة على حسان ويقال
ان حسان اجابه بذلك لان قوله اسيا فنا اضيف الى ما يدل على الكثرة وعليك
يحفظ هذه القاعدة فكثيرا ما يغفل عنها ومن غفل عنها العلامة والقاضي
والحسن في تفسير قوله تعالى ما نفدت كلمات الله حيث وجهوا التعبير بجمع
القالة بما ذكره ورد عليهم الكوراني بان الجمع في الاية مضاف واعلم ايضا
ان اباحيان استشكل انصراف جمع القلة الى الكثرة بما ذكر بما حاصله انه
وضع للقالة وهي من ثلاثة الى عشرة فاذا دخل ادات الاستغراق ينبغي
ان يكون الاستغراق فيها وضع له لافيا زاد لانه ليس مما وضع له ثم اجاب
بما حاصله انه وضع بوضع آخر مع ادات الاستغراق للكثرة
(تنبيهه) * اعترض على الناظم بان المناسب ان يعبر ببناء القلة لان جموعا
هنا واقع على اربعة الفاظ قال ابن هشام والجواب من وجهين : الاول ان
جمعا لا جمع قلة له فصار التعبير بجموع كالتعبير بقلوب ورجال مع ارادة القلة
الثاني ان القليل انما هو هذه الالفاظ واما وزوناتها فكثيرة فالكثرة
هنا بهذا الاعتبار قوله (وبعض ذي بكثرة وضما يني) الخ قد يستغنى
باحدهما عن الآخر استعمالا لقريظة مجازا والمتبادر من قوله وضما خروجه
لان حقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع احد البناءين استغناء بالآخر
والاستعمال ان تكون وضعتيهما معا لكنها استغنت في بعض المواضع عن
احدهما بالآخر فالوجه عدم التقييد للاحتياج الى التنبيه عليهما ثم ان تمثيله

ما ذكر انه فيه مطرد علم انه شاذ
فلا يقاس عليه كاشهب واغرب
واعند في جمع شهاب وغراب
وعتاد ومن الشاذ قفل واقفل
وذيب واذوب ورسن وارسن
واكمة واكم وائمة وانم وضلاع
واضلع وضبع واضبع ولما تقرر
المطرد جمعه على افعل من الثلاثي
نبتت على ان ماسواه من
الثلاثي اذا كان اسما غير صفة
اطرد جمعه على افعال فبان بهذا
ان نحو بيت واييات وثوب
واثواب مطرد لان اعتلال
العين مانع من جمع فعل على
افعل قياسا وبان ايضا ان الجمع
على افعال مطرد في غير
فعل المقيد كحزب واحزاب
وصلب واصلاب وجل وأجال

ووعل واوعال وعضد وأعضاء وعنق وعنق واعناق وعنب واعناب وابيل وآبال ورطب وارطاب الا ان فعل
يقتصر فيه غالبا على فعلان كصر دوصردان ثم نهت على ان ما حقه افعل قد يشترك فيه افعل وافعال كفرخ
وافراخ وزند وازناد ثم نهت على ان افعالا اكثر من افعل في فعل الذي فاؤد واو كوقت واوقات

ووصف وأوصاف ووقف وأوقاف ووكر وأوكر ووعدوا وعدوا ووهوا واهام استثقلوا ضم عين
افعل بعد الواو فعدلوا الى افعال كما عدلوا اليه فيما عينه . مثله وكأشد في المثل أعين وأثوب كذلك شذفيا
فاؤه واو اوجه ونحوه ثم نهت علي (٣٩٢) أن المضاعف من فعل كالذي فاؤه واو في ان افعالا في جمعه

بالصفي . مشكل لان الفارسي وغيره حكوا في جمع صفات اصفاء وصفي	اكثرت من افعال كم وأعمال
واجاب الشاطبي بان الاستغناء الاستعمال اما ان يكون مع كثرة ما استغني	وجد واجداد ورب وارباب
عنه كاسياف الكثرة السيوف وأما مع قلته كقروا قللة اقراء ولا شك في قلّة	وبر وابرار وشست واشتات
وجود الاول في كلام العرب فلذا اهل اعتباره والثاني ملحق عنده	وقن واقنان وفذوا فذاذ وكثيراً
بالوضعي لان الوضعي عنده علي وجهين وضعي حقيقة به عليه بارجل	ما يستغنى في هذا النوع
ووضعي حكماً به عليه بالصفي لان اصفاء في غاية الندور فكانه لم يوضع	بعض ابدية الكثرة فلا يستعمل
فلا اعتراض عليه في التمثيل ولا في تقييد الوفا بالوضع واعلم ان السعد حقق	غيره كحدو وحدود وخطوط
ان الفرق بين الجمعين ان جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من	وقد وقدود وخط وخطوط
الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ فلا	وحظ وحظوظ وحق وحقوق
يحتاج الى دعوي الاستغناء الا في استعمال جمع القلة للكثرة وعبارته في	ورق ورقوق وفص وفصوص
التلويح واعلم أنهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل	ونص ونصوص ولم يسمع
بظاهره على أن التفريق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة	في شيء من هذا النوع افعال
مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق	الانادراً ككف واكف ثم
العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات اه	نهت على أن فاعلا وفيه لا
قال الدماميني في باب الامن شرح التسهيل ويعنى بالمقام المشار اليه مقام	صفتين جمعا على افعال في كلمات
التمريف بما يفيد الاستغراق يريد أن العلماء لم يفرقوا في هذا المحل بين	احصيت كجاهل واجهال وبان
اقتلوا المشركين واكرم العلماء . مثلاً حيث جعلوا كلامهم شاملاً للثلاثة وما	وابناء وجان واجناء ومنه قولهم
فوقها الى غير النهاية فدل عدم التفريق بحسب الظاهر في هذه الحالة على	ابناؤها اجناؤها اي بناتها

جناها كما قال ابو عبيدة ومن فمیل وافعال شريف واشراف وسنى واسناء وقير واقار ان
اي . قاصر ومقاصرون عن ابن سيدة وقالوا ايضاً انصار واشهاد واقضاء في جمع ناصر ونصير وشاهد
وشهيد وقاض وقضى وقالوا عدوا وعداء وشفرة واشفار قال الشاعر * ثم طاروا اليهم بزناد * واريات

وحدة الاشعار وقالوا في جمع لقوة وهي العقاب السريعة القاء ونظير لقوة والقاء لقوة وانضاء عن سيويه وقالوا كتابة واكتاب وقالوا اشعاف في جمع شفعة واقصار في جمع قصرة وهو اصل العنق وقيل بالدال ايضاً وحكي ابن سيدة اجثانا في جمع **جثة** وبرا كافي جمع بركة وهو طائر

أن التفريق بينهما في حالة كونهما منكرين انما هو في جانب الزيادة وبهذا التقرير ما يحتاج الى ان يقال في محل من المحال انه استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة نحو ثلاثة قروء وينحل الاشكال المعروف فيما اذا اقر بدراهم حيث قالوا يقبل تفسيره بثلاثة واستشكل بانه جمع كثره وأقله احد عشر وأجابوا بان جمع الكثرة يطلق على جمع القلة مجازاً والاصل براءة الذمة عما زاد فقبلنا تفسيره بثلاثة لذلك وهذا غير سديد اذ لا يقبل من الالفاظ بحقائق الالفاظ في الاقارير التفسير بالمجاز الا ترى ان من اقر بفلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد مجازاً قوله (فعل اسم) الخ جرت عادتهم سيويه فمن بعده ان يتكلموا على المفردات فيقولون مثلاً فعل يجمع على كذا وفعل على كذا الى آخرها وبعضهم يذكر الجمع ثم يستوفي ماله من المفردات وقد سلك الناظم هذه الطريقة وهي أحسن لطول تلك لان بعض المجموع تكون مفرداته كثيرة منتشرة كفعال وافعال وهم يرتبون المفردات على ترتيبها الطبيعي الثلاثي اولا ثم الرباعي ثم الخماسي والمذكر ثم المؤنث والاسم ثم الصفة فيحتاجون الى ذكر الجمع مع كل مفرد من تلك المفردات المنتشرة وفي ذلك تطويل وبمسد عن الضبط اما اذا عرف في محل واحد جميع ما يجمع على افعال او فاعال او غير ذلك فانه اخصر واوفر للذهن وايضاً فسالك طريقة الناظم متمكن من ذكر اوزان القلة قبل الكثرة كما هو القياس بخلاف سالك الطريقة الاخرى وشمل قوله صح عينا

٥٠ وانجدة وقدح واقدة وصاب واصابة وباب وابوبة وقالوا رمضان وارمضة وعيل واعولة وجزرة واجزة ونضيضة وانضة وقد اشرت الى ذلك بقولي جتمعن كلاً جزرة لان وزن اجزة افعلة والاجزة صوف شاة مجزوز والنضيضة المطرقة القليلة ثم نهت على أن افعلة ملتزم في جميع ما ضعف من فاعال وفعال

كبتات وابنة وزمام وازمة او اعل لامة كتمضاء واقضية وبناء وابنية ثم نهبت على ندور عنان وعنن وحجاج
وحجج ذكرها ابن سيدة وجمع عقاب في القلة اعقب على القياس لانها مؤنثة وحكي ابن سيدة انها جمعت
على اعقبه وهو اشد من اشهب في (٣٩٤) جمع شهاب لان اشهب واشهب نظائر يسيرة ككفراب

وانغرب ومكان وامكن ولا	ما صحت لامة وما اعتلت بالياء او بالواو او بالاعلان والحذف نحو ويدلان
نظير اعقاب واعقبه فيما اعلم	يدافعل وأصله يدي والمنقوص الذي لم يكن بالياء يرد اليه محذوفه يجمع
ثم بينت أن فملة في مواردها	على قياس نظيره ولانه اذا ادي قياس الى اسم مرب آخره واو لازمة
كلها مقصورة على السماع لان	مضموم ما قبلها رفض ذلك وأما اذا كان المنقوص مكملًا بالتاء فبابه ان
كل واحد جمع عليه قليل النظير	يجمع للقليل بالالف والتاء ولا كثير بالواو والنون فتقول سنوات وسنون
نحو صبي وصبية وخصي وخصية	وتكسيره شاذ والذي سمي منه أمة وإماء وبرية وبري ولغة ولاني وشفة
وفتي وفتيه وولد وولده وشيخ	وشفاه وشاة وشياد كذا في المقرب قال ابن هشام ووجه كون الواو والنون
وشیخة وثور وثيرة وغلام وغلمة	للكثرة أن هذا في الحقيقة تكسير لا تصحيح وان اشبه في الحقيقة علامة
وشجاع وشجعة وغزال وغزلة	التصحيح ألا ترى أنه في الحقيقة جبر لما فات الكلمة من لامها واشترط
وثني وثنية وهن اعز والثني	في المقرب أن لا تكون فائوه واو أو لا لامة مماثلة لأمينه كرن ومثله في
الثاني في السيادة وأنشد ابو	التصريح وأقره وقال ابن هشام بمدنقله عن المقرب فعلى هذا قولهم كف
على في التذكرة * طويل	وأ كف من الشاذ وكذا صك وأصكك لكنه بمد ذلك قال ان فعلا المضمف
الدين رهطه غير ثنية * اشم	يجمع في القلة على أفعال كاصكك وفي الكثرة على فعال وفمول كصكك
كريم جاره لا يرهب * وقال ابو	وصكوك فثبت أن ذلك ليس بشرط اه ومن خطه نقلت وقال ابو حيان
علي ثنية جمع ثني وهو مما اتى	ان الثاني قد لا يرد على قوله صح عينا ان كان عني بالصحيح اللام مالم يكن
على فعل صفة كقوم عدي	معتلا ولا مضاعفا فانه اصطلاح لبعض أصحابنا وقد تضمن ما تقدم أن
(فعل لاجر وجرأ وما * ضاهاها وزنا ووصفًا فاعلما)	ممثل الفاء لا يطرده فيه أفعال فلا يكثربل هو شاذ وكلام المرادى والاشموني
	يؤم خلاف ذلك لعدم وجه في أمثلة فعل التي يطردها على أفعال لكنها

(ونحو عفلاء واكمرا جملا * فيه كشهلا ابدوا شهلا) (وحتم انكسار فاذا الجمع من * ذي الياء عينًا نقلا
كمن البيض امن) (واحفظه في فملة وفي فعل * ومطلقا في فعل أيضا يحتمل) (وفي فعال وفعول ضمعا * مع فملة
قليلًا عرفا) (وقيل في الثاني ثني والاطل * بمضهم في جمعه ظا لنقل) (وفاعل بفعل أيضا جمعا * كالخج والبنزل وعود

فاسم (١) (وفعل اصل فعل في كالمشعر وباضطرار خصه ولو كثر) (وعدم التضييف والاعلال في جواز شرط فراع ما اقتنى) . من امثلة الكثرة وهو فعل حيض حاضت المرأة حيض حياء ومحيا فهي حائض وحائضه أيضاً عن الفراء وانشد «رأيت ختون العام والعام قبله» كحائضه يزني (٣٩٥) بها غير طاهر ونساء حيض وحوائض

نقلا بعد ذلك عن شرح الكافية أن جمعه على أفعل شاذ وأن المضاعف لم يسمع فيه أفعل الا نادراً فكلام شرح الكافية كالمقرب
 (تنبيه) «مثل في التوضيح لفعل الذي صحت عينه واعتلت لانه مجر و مقتضاه ان اجر قياسي وان مفردة جرو بالفتح وقال في الحواشي مانصه اقتصاره في عدم فرد أفعل على فعل اسما صحيح المين وعلى الرباعي المقيّد ظاهر في انه لا ينقاس في غيرهما لهذا حكموا بان اجر في قول الشاعر له اجر واعر اس على خلاف القياس (فان قيل) كيف ارتكبوا هذا ونصوا عليه مع اعترافهم بانه سماع في جرو والفتح فهذا جملود جماله ليساموا مما ارتكبوا فاجواب ان الذي حماهم على ذلك ان الكسر في جرو وافصح واكثر من الفتح وقد حكموا فيه الضم أيضاً قوله (والرباعي اسما) خرجت الصفة فلا تجمع على أفعل الا ما ندر كما بينه المرادي لكن تمثيله بشجاع مشكل اذ هو صفة مذكر فكان الظاهر التمثيل بصفة مؤنث كذراع بفتح الدال للمرأة الكثيرة الغزل قوله (في مد) سوا كانت المدة الفا كما مثل اوياء كافي عين او وواكفي عمود اذا سمي به انشي فتقييد التصريح بالاولين وان ناسب اقتصار امثلة لموضح غير معتل المين قاصر قوله (من الثلاثي اسما بافعال يرد) وذلك تسمية اوزان واقتصر في التوضيح على ثمانية لان الموضح جمل ارسات شاذا فلزم ان لا يمد فعل بضم الفاء وفتح المين في غير ما اطر دفيه افعل وورد بافعال لكن سيأتي ان الورود بافعال اعم من الورود كثيرا او شاذاً ولم يذكر النماظم

الكمرة وهي رأس الذكر والالي العظيم الالية والمفلاء المرأة التي في رحمها صلابة تعسر وطئها والمجزاء العظيمة المعجزة وتكسرفاء فعل في جميع ما ثابته ياء كايض ويض ومثال فعلة وفعل بدنه وبدن ومثال فعل وفعل اسد واسد واشرت بقولي ومطلقاً في فعل أيضاً يحتمل الى ان الاسم والصفة فيه سواء كسمف

وسقف وود ثم اشترت الى ان فعلا نادر في قولهم ذباب وذنب ونقوق ونق ونوم ونم وعميمة وعم
فقولى وفي فعال وفمول ضمنا مع فميلة قليلا عرفا والنقوق الضفدعة الصياحة والنوم المنام والميمية
النخلة الطويلة ومن فعل المستندر ﴿٣٩٦﴾ ثنى وثني واندر منه ظل في جمع الاظال وهو باطن القدم

ومن فعل الذى لا يقاس عليه
حاج وحج وبازل وبزل وعائد
وعود والعائد الناقة القرية
العهد بالتاج وقالوا في فعل جمع
افعل وفعلاء فعل اذا اضطر وا
الى ذلك ولم يكن مضاعفا ولا
معتلا كقول الشاعر * جرد
رامنهاورد اداوشغفر * وكقول
الآخر * طوى الجديد ان ما
قدا كنت انشرد * واخلفتني
ذوات الاعين النجل * اضطر
الى حركة فضم الجيم واصلاها
السكون لانه جمع نجلاء
وكذلك قول الآخر * وما
انتميت الى حذر ولا كشف *
ولا ائام غداة الروع اوزاع *
اراد ولا كشف لانه جمع
اكشف وهو الفارس الذي

كيف تجمع ان كانت صفات ولا ذكر في اكثر الباب الاحكام الاسماء وتقول
اما فعل فعلي حسان وابطال ومصحيح للماقل وفعل * صحيح نحو انا منكم
وجلون وجاء فراخ قليلا وفعل على اتقاظ وفعل صفة كمدي وسوي لم يكسر
وفعل صفة مسلم والباقي مسلم وجاء اجناب * (تنبيهات) * (الاول)
قال ابن هشام فهم من هذا ان ما افعل فيه * مطرد لا ياتي على افعال فاما قوله
تعالى قل الانفال لله وقوله سبحانه فقد جاء اشراطها فالفرد نقل وشرط
بفتح العين لغة في الساكنها قال * ان تقوي ربنا خير نفل * وباذن الله
ريثي وعجل * نعم شذرا دواراد وهو اصل الاحيين وزند وازناد وفرخ
وافراخ نزله منزلة طير فحملوه على المعنى أو نزلوها تكرار الراء منزلة
الحركة وانف واناف وحمل واحمال قال الله سبحانه وأولات الاحمال
وعكس هذه مجيء فعل على افعال كزمن وازمن وحيل واحيل (والحاصل)
انهم ربما حملوا فعلا على فعل وبالعكس بجاء ما بينهما من الخفة (الثاني)
قال ايضا كلام الناظم يقتضي ان فعلا لا يجمع على افعال ومن ثم خطئ
الفراء في قوله في أخ وأب انهما فعل والاصل أخو وأبو لانها قد جمعا على
آخاء وآباء ومن ثم اعتذر ابن مالك عن ثلاثة قروء بان اقراء شاذ وهذا
يقتضى ان قراء بالفتح لا غير ولم يذكره في الصحاح لكن ذكر في المقرب
فيه وجهين الفتح والكسر وعن ابن سيدة انه روي الضم (الثالث)
من مجيء فعل على افعال حمل وعمل وحب قال ابن الشجري وليس

لا يجز له فلو كان مضاعفا كحجج أو معتلا كسوداء وعشو جمع اعشى لم يجز ضم العين الاحباب
(وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اء لا فتد) (مالم يضاعف في الاعم ذو الالف * والقمول
لا كمفعول وصف) (صحيح لام واحفظنه في فعل * وفي فميلة باللام اعل) (واحفظه في كبرل ونذر *
لا كمفعول وصف)

وقضب و جلد و ستر) (واحفظه في فملة فم فمـل * وكصناع وكناز حيث حل) (والواو غير فعل ذا تسكن * وفي اضطرار ضمها يستحسن) (وفي المضاعف انفتاحها ورد * كجدد ولغة الفتح جدد) (وفعل لفمـلة وفملا * وفمل واستندره مولا فعلا) ﴿ ٣٩٧ ﴾ (وشذ في رؤيا وفمـلة وفي *)

الاحباب جمع حبيب كشریف واشراف ویتیم وایتام لا مرین احدهما ان جمع فعل على افعال اقبس من جمع فمیل علیه واكثر منه والثانی ان شریفاً ویتیماً من یاب فمیل بمعنى فاعل بخلاف حبيب فانه فمیل بمعنى مفعول كقتیل اصله مقتول فقد افترقا (الرابع) قوله بافعال يرد أي لزوماً أو غلبة ومن ثم صح استثناء فمل في قوله وغالباً اغناهم قال ابن هشام في الحواشي كلامه اعم من ان يكون ثبوت افعال لما ذكر باطراد أو لزوم أو كثرة أو قلة أو ندور فالقليل في فعل معتل العين كحال ومال والنادر في فعل كرطب واللازم في فمیل ككبد ونمر والغالب في نحو مدي وظي وللب ونمر وكبد وعضد وعنب وطنب ويحفظ في فعل صحيح العين كفرخ وقال أبو حيان ثبت منه . الا يحصي فلو جعل قياساً لكان مذهباً حسناً فهذان مذهبان وزعم الفراء انه مقيس فيه ان كانت فاؤه همزة كانف أو واو كوهم اه وما ذكره . من ان افعال قليل في فعل معتل العين موافق للتسهيل وقال الشاطبي اطلاقه هنا اصح من زعمه في التسهيل ان افعالا في فعل معتل العين قليل * (تنبيه) * يحفظ افعال في الفاظ منها جان وبان ومنه قولهم اجناؤدا ابتاؤها وناصر وشاهد وقاس وفمیل بمعنى فاعل كشریف وفعل كجبان قوله (وغالباً اغناهم فملان في فعل) كان سبب ذلك ان فعل اما . مقصور من فعال أو قريب منه وفعال يجمع علي فملان كغلام وغلیمان وغراب وغبان قال الشهاب وشمل فعل مثل

وكرع وعمود وعمد وقلوص وقلص وقضيب وقضب وتنكبوه غالباً فيما مدته ألف من المضاعف واحترزت بقولي في النظم في الاعم وبقولي هنا غالباً من قولهم عنان وعنن وحجاج وحجج فانهما نادران ولم يتكبوا فعلاً فيما ضوعف ومدته غير ألف نحو سرير وسرر وذليل وذلل ويحفظ فعل في فعل وفميلة اسما

وصفة كنمر ونمر وخشن وخشن وصحيفة وصحف وخريدة وخرد ثم أشرت الى ان فعلا يحفظ فيما كان صفة على فاعل كبازل وبزل أو علي فعيل ككندر ونذر وقضيب وقضب عن الاحياني وحكي أيضاً امرأة جليدة ونسوة جلد ﴿٣٩٨﴾ وحكي أبو علي حدجا جمع حدج وستر أجمع ستر وأنشد

والمسجدان ويبت نحن عامره
لنا وزمزم والاخـ واص
والستر * ومثال فعلة ثمرة
ونمر وخشبة وخشب ومثال
فعل وفعل اسد وأسد ونصب
ونصب ومثال فعل وفعل رهن
ورهن وسقف وسقف وسجل
وسجل ومن فعل المسموع أن
يكون جمعاً لصفة على فعال أو
فعال كصناع وصنع وكناز
وكنز والصناع المرأة المثقنة
لما تصنعه النساء والكناز الناقة
المكتثرة اللحم يقال ناقة كناز
وناقتان كنازان ونوق كنز
وحكي ابن سيدة أن من العرب
من يقول نوق كناز بلفظ الافراد
فيكون من باب دلاص وقد تقدم
الكلام عليه وما استحق أن

عمر فيجمع علي عمران ومثل ادد فيجمع علي ادان فليحرر وكان ينبغي ان
يقول هنا وبفعول فعل نحو كبد يخص غالباً فانه أيضاً استثناء من القاعدة
السابقة والحاصل ان كلام من فعل وفعل اسمين يأتي على افعال قليلاً نحو
رطب وارطاب ووعل وأعال وكبد واكباد ويأتي فعل على فعالان
كصرد وصردان وفعل على فعول ككبد وكبود ونمر ونمور ومحيئهما على
على غير أفعال هو الغالب فيهما * (تنبيه) * قال الاشموني نص في غير هذا
الكتاب على أن فعالاً ما طرد في فعل وكلامه هنا غير موف بذلك قال
الشهاب هذا ممنوع لان الغلبة تقتضي الكثرة والكثرة دليل القياس
وايضاً هو الان بصدد بيان المطرد وان لم يصرح بالاطراد ولتوقفنا على
التصريح به لم يستفد اطراد افعال في الاسم الثلاثي غير صحيح المين لانه لم
يصرح به فيه وهذا كله بناء على أن الغلبة راجعة الى فعل بمعنى أن غالب
افراده واكثرها جاء جمعه علي فعالان فيقال هذا لا يستلزم اطراده في
غالبها لان كون الغالب يجيء علي فعالان لا يمنع كونه يجيء علي شيء آخر
ويطرد فيه اما علي انها راجعة الى الاغناء بمعنى ان الغالب في افراده مجيئها
علي فعالان أفاد هذا الاطراد بالاتوقف اه وقوله ولتوقفنا على التصريح
به الخ يقتضي أن الكلام يفيد اطراد افعال فيما ذكر وتقدم عن ابن هشام
خلافه فتدبر قوله (في اسم مذكر) الخ يعني أن افعلة اطراد فيما وجدت فيه
هذه الشروط نحو طمام قال الشهاب والضابط يتناول قضيب وقوله ثالث

يجمع علي فعل وعينه واو وجب سكونها تخفيفاً ولم يجز ضمها الا في الضرورة واستثقل
بعض النحويين والكليبيين ضمة عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا جدد وذلل بدل جدد
وذلل ومن امثلة الكثرة فعل والقياس منه ما كان لفعلة اسماً كغرفة وغرف وعدة وعدد وعروة وعري

او افعلنا اثنا افعال كالكبر والكبري والاولي والاول والاخري والاخر والعليا والعلوي وشد فيما سوي ذلك كققر وققر ونفق ونفق ورجل بهمة ورجال بهم ورؤيا ورهي وثوبة وثوب وقرية وقرى وتخمة وتخيم وعلامة جمعية فعل الذي له واحد على فعله الا يستعمل (٣٩٩) الامؤثنا نص على ذلك سيبيويه رحمه الله

يجوز اعرابه نعم الممد بناء على أن المد بمعنى الحرف ويجوز اعرابه مضافا اليه بناء على انه بالمعنى المصدرى فبقوله اسم خرجت الصفة قال ابن هشام الا ان كانت المدة واوا في صفة على فمول بمعنى فاعل فانه يسح فليست الاسمية شرطا مطلقا وباشرط مد ثلاثة ما ليس كذلك بان لم يكن فيه مدا وفيه وليس ثالثا ولهذا الشرط قلنا في مكان ان الميم اصلية لجمعه على امكنة فهو فعال لا مفعول والا لم يجمع كذلك نحو ومقام وايضا فانهم قالوا تمكن لا يكون فاما تمدرع وتمكن فشاذان وما جمع على افعله مما لم يستوف الشروط يحفظ ولا يقاس عليه من ذلك فيامدة غير ثالث جائز واجوزة والجائز الخشبة الممتدة في اعلى السقف وواد واودية وناد واندية وبذلك يعرف ما في قول النحاس لا اعرف فاعلا وافعله غير واد واودية لان مده نان ورر مضان وارضة ونضيضة وأنضية وخوان واخونة والنضيضة المطر القليل وخوان بفتح الخاء وتشديد الواو اسم لربيع الاول لان مدها رابع ومما ليس فيه مد فعل كقفي واقفية قيل ومن ذلك اندية في قول مرة في ليلة من جمادي ذات اندية وتقدم ما فيه في بحث المدود قال ابن هشام واشكل من جمع ندى على اندية قول ابي علي في الايضاح في قول جرير «وما نطقوا بانجية الخصوم» انه جمع نجوي التي هي المصدر بمعنى التناجي وانما الظاهر انه جمع نجى بمعنى النجوى أيضا وهو قول الفراء وابي زيد وسبق ابا علي الى ذلك صاحب العين فانه ذكر جمع واد على اودية ثم قال وكذا

فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب واكلت رطبا طيبا والتخم عنده جمع لانه جمع مؤنث وحكى ابن سيدة في جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد والققر الجانب ومن امثلة الكثرة فعل والقياس منه ما كان جمعا لفعله ككسرة وكسر وحجة وحجج ومصرية ومرا وراد الفراء مطردا في فعل كذا او ذكر لان المؤنث بالالف شبه بالمؤنث بالتاء اذا كان ما قبلها على زنة واحدة وقد أجرهما العرب مجري واحدا في مواضع منها قولهم في فملة وفعل فملا كغرفة وغرف واخري واخرو قولهم في فاعلة وفاعلا فواعل كسالفه وسوالف

وقاصمها وقواصع فاذا اجري فملى مجري فملة لم يكن بادعاء ولم يمد نظيرا ويحفظ فعل في فملة كقامة وقيم وحاجة وحوج وفي فعل كقشع وقشع والقشع الجلد البالى وفي فملة كقصمة وقصع وفي فملة صفة كقصمة وصمم وذربة وذرب وفي فعل كهدمة وهدم والقصمة الرجل الشجاع والذربة المرأة الحديدية

اللسان والهدم الثوب الخلق ويحفظ فعل أيضاً في فعلة كنبقة ونبق وشككة وشكك والشككة الطريقة ومن المسموع الذي لا يقاس عليه فعله وفعل كمدة ومعد وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالاول كحاية وحلاولية ﴿٤٠٠﴾ ولحاوالثاني كصورة وصور وقوة وقوا ويلحق فعل

وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة فيقال هند وهند وجل وجل كما يقال كسرة وكسر وغرفة وغرف (فعلة لفاعل وصف ذكر) يقال ذا الام صحيح ونذر (في غيره والكقراض فعله) وشذ في سواء فاعرف مثله (واجمع بفعلا منها مائتا او وجعا او اثالا شتانا) (من فعل أو فاعل أو أفعلا) أو من فاعل فيه معنا فعلا) (وفعل كذا وفعلان وما) سواء محفوظ كجاءا فاعلا) (الفعل اسم صحيح لا ما فعله) والوضع في فعل وفعل قلله) (وخرطة وكتف ثم ذكر فعلة في جمع نذر) (وهادر قد قيل فيه هدره وهكذا هدره

نادواندية ونجوى وأنجية وقال ابن عصفور في شرح الايات انما انجية في البيت في جمع نجى ونجى مصدر جاء علي فمیل كالشهيق والصهيل والشهيق قال الراعي * طاووته بعدما طال النجي بنا * فظن اني عليه غير مناج * أي طال التناجي بيننا وعندني ان ابا علي لما استدل علي أن نجوى مصدر بافرادها في نحو واذم نجوى خاف ان يتوهم انه لا يجوز جمع المصدر فاستدل بالبيت علي ان المصدر قد يجمع لان انجية جمع نجوى الاتراء يقول وقد جمعا فقالوا انجية ولم يقل وقد جمعوها واجاز في تذكرته ان يكون جمع نجى صفة بمعنى المناجي كقول الفرزدق ليس النجي الذي ياتيك متزرا * مثل النجي الذي ياتيك عريانا * انه كالصديق والخليط لا كالنذير والنكير بدليل تكسيرهم له في نحو * اني اذا ما القوم كانوا انجية * (تنبيه) نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح يذكر ويؤنث فان اعتبر التذكير قيل أسئلة وأطرفة والسنة وأسلحة وان اعتبر التانيث قيل أسئل وأطرق وألسن وأساح وقد سأني بعض الاصحاب بقوله * ما قول ولانا الذي من به * زماننا يشرق والامكنه * هل السن جمع لسان فما * يراد بالجمع على السنة * بين لنا الجمعين يا ذا الذي * يقيم فيما يدعى البيئه * والضم والكسر اسينهما * للخلف في جمعهما معانه * (فقلت) * يا أيها المولي الهام الذي * من كل فن قد حوي أحسنه * يجوز تانيث لسان كذا * تذكيره بل بعضهم عينه * وبعض من جوز ذين ادعى * تغاير الجمعين اذا أمكنه *

وهدره) (الحجل وظر بان مثالا) فيلي وبعض ذاسم جمع جمالا) من أمثلة جمع الكثرة فعلة والقياسي جمع منه ما كان لفاعل صحيح الالام صفة لمذكر عاقل نحو سافر وسفرة وبار وبرة وساحر وسجرة وكافر وكفرة ويقال فيما لا يعقل كناعق ونعقة وهي الغرابان وفي غير فاعل كسيد وسادة وخبيت وخبشة ودنغ ودنغة واجوق وجوقة

والدفع الرجل الرذل والاجوق المائل الشدق ومن امثلة الكثرة منه فعلة والقياسي منه ما كان لفاعل . مثل
اللام صفة لمذكر عاقل كقاض وقضاة ورام ورماة وقد تضمن هذه التيود كلها قولي ولكقاض فعلة لان
قاضيا على فاعل . مثل اللام صفة لمذكر عاقل ويقال فعلة فيما لا يعقل كباز وبزاة وفي صحيح السلام كهادر
ومدرة والهادر الرجل الذي لا يمتدبه وشذ فعلة أيضا ﴿٤٠١﴾ في جمع عري وعريان ودري وهو

البيير المهزول جدا والي هذا
اشرت بقولي وشذ في سواء
فاعرف مثله ومن امثلة الكثرة
فعلى والقياسي منه ما كان
لفعل بمعنى منفعول دال على
هلاكه وتوابعه او تشتت كقتيل
وقتي وجريح وجرحى واسير
واسرا ويجمع عليه ما اشبهه
في المعنى من فاعل لا بمعنى
منفعول كريض ومرضي وفعل
كزمن وزمنى وفاعل كمالك
وهاسكا وفعل كمت وموتي
وافعل كاحق وحقا وعلان
كسكران وسكر او به قرأ حزة
والكساء يى وترى الناس
سكري وما هم بسكري ثم قالت

﴿٤٠١﴾ جمع ما أنه السن وجمع ما ذكرته السنة وسر هذا الفرق ياسيدي
نكتته واضحة بينه * لما رأي أفعلة أفعال * جمعا لما قد جاء من ذي الزنه *
﴿لطيفة﴾ * دخل بمضهم على الرشيد فقال انشدني في شدة البرد
فأنشده قول مرة ابن محكان * يارب البيت قومي غير صاغرة * ضحى اليك
رجال القوم والقربا * في ليلة من جمادى ذات أندية * لا يبصر الكلب في
ظلماتها الطنبا * ما ينبح الكلب فيها غير واحدة حتى يلف على خيشومه
الذبا * فقال هات غيرها فأنشده * وإيلة قريصطلى القوس ربها * واقداحه
اللاتى بها يتبتل * فقال ما بمد هذا شي * نصب القوس على التوسع ولا بن المعتز
* وليل يود المصطلون بناره * لو أنهم حتى الصباح وقودها * رفعت بها
ناري لمن يبتغي القرى * علي شرف حتى أتها وفودها * قوله (والزوم) في فعال
او فعال (الخ كما التزموا فعلا في نحو طويل وطويلة وأفعالا في فعول
مثل اللام وأفعلة فيما ضعف من فعال او فعال نحو جنان وكان واكنة قال
الله تعالى وقالوا قلوبنا في اكنة وهو كغطاء وأغطية وزنا ومعنى وأفعلة
في كنان واجب لتضمينه وفي غطاء واجب لاعتلاله قوله (فعل لنحو أحر
وحمرا) قال في التسهيل وهو لا فعل وفعلاء وصغين متقابلين او منفردين
لما نع في الخاتمة اه وذلك نحو آدر واكر وعفلاء ورتقاء وقرناء ثم قال

﴿٤٠١﴾ وما سواء محفوظ فاشرت الى نحو رجل جلد ورجال جلد ورجال كيس ورجال كيسا
وسنان ذرب واسنة ذربا قال الشاعر * اني امرؤا من عصبة سمعية * ذربا الاسنة كل يوم تلتقي * ومن امثلة
الكثرة فعلة وكثري فعل اسما صحيح اللام كقراط وقرطة ودرج ودرجة وكوز وكوزة وقل في فعل
وفعل كفرد وغردة وقرد وقردة ونذر حدرة في جمع حدرة وهو الفصن وكتفة في جمع كتف وذكره

في جمع ذكر ضد الانثى وهدره في جمع هادر ومن امثلة الكثرة فبني ولم يسمع جمعا الاحجلى جمع حجل
وظربى جمع ظربان ومذهب ابن السراج انه اسم جمع (وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل
وعاذله) (ومثله الفعال فيما ذكرنا * وفي الاثنتي قداي مستندرا) (ويمنع اعتلال لام منهما الا قليلا
بسمع فاعلما) (وخرد ونفس ٤٠٢) وسخل * شذت كذلك شذة وعزل) من امثلة

الكثرة فعل والقياسى منه ما كان لفاعل وفاعلة وصفين صحيحى اللام ويشاركه فعال قياسا في المذكر كصائم وصوام وندر في المؤنث كتمول الشاعر أيضاً * بصارهن الى الشبان مائة * وقد اراهن عنى غير صداد * جمع صادة على صداد وهو نادر واعتلال اللام مانع منهما استغناء في فاعل بفعله كرام ورماة وفي فاعلة بفواغل كرامية وروام وندر غاز وغزأ وغاف وغفأ وكذا ندر غزاه في جمع غاز وسراء في جمع ساء كقول الشاعر * تغزى بيوتهم سراء ليتهم * ولا يبيتون

فان كان المانع الاستعمال فعمل فيه محفوظ له وذلك الى وعجزاء في أشهر الاستعمالين وقالوا ديمة هطلاء ولم يقولوا مطر اطل فهذا بمنزلة عجزاء وفي شرح الكافية انه قياس ولو كان المانع الاستعمال * (تنبيهات) * (الاول) * من فعل ييض وعيس وهم لكن قلبت الضمة كسرة لتصح الياء كما سيأتى ان شاء الله في التصريف (الثاني) يجوز في الشعر ضم عينه ان صحت وصحت لامه ولم يكن مضاعفاً (الثالث) يحفظ فعل في نحو سقف وورد صنعة لفرس وخوار قال * وما اتميت الى خور ولا كشف * وخوارة ونموم وبازل وعائذ وهي الناقة القرية المهدي بالنتاج واسد وأطل وهو باطن القدم كما قال الناظم وقال الجوهرى منسم البعير وقال ابن سيدة بطون الاصابع قال وينبغى أن تقول بطن الاصبع لانه مفرد فانه أفعل اسما لاصفة وبدنة وناقة وكثر في دار وفاره وندر في زعبوب قالوا زعب وكان قياسه زعايب كمصافير وان لا تحذف الباء الثانية لانه اللحاق بمصفور وعلى هذا ينبغى حمل قولهم في باب اللاحق ان الملحق محكوم له بحكم الملحق به غالباً قوله (وفعله عنهم بنقل يدري) فيه دليل على أن جمع التكسير لا يشترط فيه ان يكون له موضع يطرد فيه وكان في ذلك خلافاً لآراء يقول في الكافية * وقيل ان فعلة اسم جمع لانها لم تطرد في

دوت الليل اضيافاً * وحكى سيبويه جانيا وجناء وهو نظير سراء في جمع ساء وحكى الوضع ابن سيدة ساقيا وسقاً وهو نظير غزاه في جمع غاز وقالوا خريدة وخرد ونفساء ونفس ورجل سخل أي ردل ورجل سخل ورجل اعزل لاسلاح له ورجل عزل وجراد سروء أي يبيوض وجراد سراء وهذه كلها نوادر ولا يقاس عليها (فعل وفعله فعال لهما * وشذ في ذا الياء عيناً منهما) (نحو ضياف والذي

الفا منه يا * كاليمر واليعاري أعني (الاجريا) (لفعل ايضا فعال حيث لم * يعتل لما او يضاعف كقلم)
 (فعلة كفعل فيه وفي * فعل وفعل بالقياس قد قفي) (في غير وصف والمضاهى حوتا او * مذيا فقي ذين
 فعلا قدأبوا) (وقسه في وصف بمعنى فاعل * علي فعيال او بتا انثي تلي) (وشاع في وصف علي فعلا ن *
 او انثييه او علي فعلا ن) (و * له فعلا نة والز * ه في * نحو (٤٠٣) طويل وطويلة تنفي) (واحفظه

الوضع * وقال ابن عصفور في أوائل شرح الجمل في باب سنين انه ليس بجمع
 تصحيح لان حركة فائه مخالفة لحركة فاء سنة ولا جمع تكسير لانه لا يطرده
 في نظائر سنة كشفة وجهه قال كما ان نحو راكب وصاحب ليس عندنا مفردا
 لركب وصحب ولا جمعا له لانه لم يطرده في نحو وضارب وكاتب هذا
 * معنى كلامه ويلزمه ان يقول بذلك في فعلة ودو عدها في ابدية جمع القلة
 ثم لا نسلم ان باب سنين غير مطرد بل هو مطرد في نوع خاص من الثلاثي
 المحذوف اللام وهو الذي لم يكسر ولا * ذكر له بجمع بالواو والنون * (تنبيه) *
 كان الاثنى تقديم عجز هذا البيت على صدره لوجود أحدها ان يتصل بجمع
 القلة وهو فعلة بما قبله من جموع القلة وح يكمل الكلام على جموع القلة
 غيره فموصول بينها باجنبي ثم يتكلم بعد ذلك على جموع الكثرة الثاني ان
 القليل سابق الكثير طبعا فليسبقته وضما ولهذه العلة بدئي بافعال وبافعال
 وأفعلة والثالث ان يتصل فعل بفعل فانهما متقاربان ومتباخيان من حيث ان
 كلامهما يجوز استعمال الآخر فيه لان استعمال فعل في فعل ضرورة
 وعكسه علي تفصيل ومن أجاز في نحو و فعل فعل فيذني له هنا ان لا يخص
 ذلك بالضرورة قوله (و فعل لاسم رباعي) الخ لا فرق في الرباعي المذكور بين
 ان يكون لمذكر او مؤنث كما هو مقتضى اطلاقه وهذا الضابط قال الشهاب

انداره مبنية) من امثلة جمع الكثرة فعال وفعل فمعال مقيس في جمع فعل وفعلة اسمين كانا أو وصفين نحو
 كعب وكباب وصعب وصعاب ونمجة ونماج وخذله وخذال وشذفيا فاؤه أو عينه ياء كيمر و يمار و ضيف
 و ضياف قال الشاعر * أنارا أيننا غير أن ضيافه * قليل وقد يشول اليه فتكثر * وفعال ايضا مقيس في فعل وفعلة
 ما لم يضاعف او يعتل لاهما وذلك نحو جمل وجمال ورقبة ورقاب والاكثر في قلم ان يستغنى فيه باقلام عن

قلام وقد يجمع على قلم حكاه ابن سيده وفعال أيضاً مقيس في فعل وفعل اسمين نحو ذيب وذآب وريح ورمح
 .الم يكن فعل واوي المين كحوت أو ياءى اللام كذي وفعال أيضاً مقيس فيما بمعنى فاعل وفاعلة من فمیل وفميلة وصفين
 كظراف وكرام في جمع ظريف وظيفة وكريم وكريمة وشاع دون اطراد في فعالان وصفان في اثنييه وهما فعلا
 وفعلانة وفي فعلا وفعلانة اوصافا ﴿٤٠٤﴾ نحو غضاب وندام وخصاص في جمع غضبان وغضبي وندمان

<p>يشمل طعام ونحوه اه يعني فيجمع طعام على طعم ومثله نظير ذلك في بعض الضوابط يذكر انه يشمل الفاظاً كروها في مفردات غير ذلك الجمع الذي تدخل في ضابطه ويأتي ذلك أيضاً ولا يصرح بانها تجمع على ذلك وهذا ينبغي على شيء سيأتي له وهو ان الجموع القياسية هل ينطق بها وان سمع غيرها أو ما لم يسمع قال ابن هشام قان قلت يجوز في فعل فعل قلت هو في ذلك على ثلاثة أقسام ما يجوز فيه وما يجب وما يمتنع فالذي يجوز هو الغالب نحو كتب ورسل وسبل فهذه جاز فيها التخفيف كما جاز في السحت والعنق بل أولى لان الجمع أثقل من المفرد والذي يجب فيه ما كانت عينه واو نحو سوار وسور وسوالك وسوك وقوله وفي الا كف اللامات سور وقوله سوك الاسحل ضرورتان وكذا عندي ما الاسكان فيه ملبس نحو حمار وحمر فلو قيل حمر التلبس بجمع أحمر حمراء وعكس هذا الفصل جواز فعل في فعل الا ان هذا خاص بالشعر كما تقدم قال * وما اتميت الي خور ولا كشف * ولا امام غداة الروع اوزاع * كشف جمع اكشف وهو الفارس الذي لا يجن له فان اعتلت لامة نحو أعمي وعمى أو عينه كابيض ويبيض أو كان مضاعفا كاعز واحم لم يجز فيه الضم في شعر ولا في غيره قوله (للملة) أي اسما نحو غرفة فان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذر جل بهمة ورجال بهم وقوله</p>	<p>وندمانة وخصان وخصانة ولم يجاوز فعال الى غيره فيما عينه واو ولاه صحیحۃ من فمیل وفميلة وصفين كطوال في جمع طويل وطويلة ويحفظ فعال ايضا في جمع فاعل وفاعلة وصفين كقائم وقيام وراع ورعاء وأم وامام كقوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما وكذا يقال في جمع قائمة وراعية وأمة ومن المحفوظ الذي لا يقاس عليه برمة وبرام وانثى واناث ومن المحفوظ أيضاً نحو أعجف وأعجاف وجواد وجياد وخير وخيار وأصر وأصار وبطحا وبطاح وقلوص وقلاص وربع ورباع وائمة ولقاح وقد</p>
--	--

تضمن النظم هذه الاوزان كلها ثم نهت على أن فعولا يعني عن فعال فيما كان اسما على وللملة
 فمیل ككبدو كبود ثم أشرت الى ان فعولا مطرد في جمع فعل وفعل اسمين نحو كعب وغرب وضرر
 وضرور وأنه في جمع فعل يقل ويقتصر على سماعه كاسدو اسود وشجن وشجون وندب وندوب وذكر
 وذكر وساق وسثوق الا أن سيوقا شاذ لثقل الضم على الواو ثم أشرت الى ان فعلا ان لم يضاعف ولم يعمل

لم يشد جمه على فعول كجند وجنود وبرد وبرود فان ضوعف كحف او اعل كحوت ومذي لم يجمع على فعول
الاماشد من قولهم في الحص وهو الورس خصوص وفي البناء نوا واياهما عنيت بقولي فعول فعل ان يضاعف
او يعل شد ثم اشرت الى ان فعولا قد يكون جمعا لافعال على قلة نحو راكع وراكوع وشاهد وشهود وبالشيء
وصال وصلي ثم اشرت الى ان فعولا قد يكون جمعا للصفة ﴿٤٠٥﴾ على فعل نحو كهل وكهول وقسل

والفعلة فعل أي اذا كانت فعلة اسما تاما كما قيد بذلك في التسهيل نحو قرية وقري بخلاف الصفة نحو صغيرة وكبرة وبخلاف غير التام نحو رقة والاصل
ورق حذفت التاء قال الشاطبي فلو قال مثلا * وفعلة اسما فعل له عرف *
ونحو كبري والفعلة فعل * اسما متما وأتى فيه فعل * لوفي بالشروط قوله
(في نحو رام ذواطراد فعلة) الخ المراد بنحورام ما كان وصفاً على فاعل معتل
اللام لمذكر عاقل قفاً على موضوع المسئلة وله شرطان راجعان اليه وهما
الصفة واعتلال اللام وصفتان راجعان الى المسمى وهما الذكورية والعقل
وقول الناظم في نحو رام من باب الكناية كما هو معروف في نظيره وقول
الشارح وهو مطرد في وصف على فاعل لمذكر عاقل لا يقتضي اختصاص
رام بالعقل بل انه اذا كان لما قبل اطراد جمعه على فعلة فاندفع اعتراض
ابن هشام عليه بان الرمي لا يختص بالعاقل قال سبحانه ترمي بشرر كالتصر
* (تبينه) * في فعلة ثلاثة مذاهب أحدها انه وزن أصلي غير محول عن شيء
وهو المختار الثاني انه محول من فعلة بالفتح وانما ضموا للفرق بين جمعي
المعتل والصحيح وإيلا يلتبس بالمفردات اذا قلبت ياءه ألفاً فان قضاة كفتاة
والثالث انه محول من فعل كما قالوا في الصحيح صائم وصوم وبازل وبزل وفي
المعتل ساق وسقى وعاف وعفى وغاز وغزى ثم حذف احدي الياءين وعوض

والمضاهي لهما أي الى ماضوعف من فعل كطلل وطلول ومما يحفظ أيضا جمع فعلة على فعول كشبهة وشعوب
وقنة وقنون وقالوا انسة وانوس واسنة واسون واسنان وهي قوا الوتر وكلها نوادر (فعلان لاسم كفعالا
وفعل * وفعل الواوي عينا وفعل) (وفي فعال وفعال قد يرد * كذا فمیل وفعول قد وجد) (في فاعل
وفعلة وفعل * وفعلة فعلة وفعل) (في فعلان وفعل قد نقل * والثاني نادر ولكن احتمال) (للفعل

اسما وفعل وفعل * غير * مل المين فعلا (في فاعل وماله فعلا * من * افعل في مفعلا أيضا قد يمن)
(فعله كذا وفعل واجعلا * جمع فعييل ككريم فعلا) (وكفمیل ذا اجمعن فاعلا * في قصد مدح
مثل جمع عاقلا) (وفي فعلا وفعيلة وفي * فعل وفي فعل سماعه اقتني) (وفي فمیل ذو بمنى فعلا * أتى
وفي فمول أيضا قللا) (وناب عنه ٤٠٦) افعلا في الماعل * لام ومضعف وغير ذلك قل) (وفي نصيب

ان وافعلاء * وفي صديق
وظنين جاء) (وفي صديقة
وقد قبلها وهين واهونا
استعملا) من امثلة جمع الكثرة
فعلان وفعلان فعلان مقيس
فيما كان من الاسماء الجامدة
علي فعال كغراب وغربان
وغلام وغلمان او علي فعل كصرد
وصردان وخرذ وخردان
وخرز وخرزان وهو ذكور
الارانب واطرد فعلان أيضا
في جمع ما عينه واو من فعييل
وفعل كمود وعيدان وحيوت
وحيتان وكوز وكيزان ونون
ونينان وهي حيتان ومثال ذلك
في فعييل كتاج وتيجان وقاع

منها التاء كما قالوا تركية وتسمية قوله (وشاع نحو كامل وكلمة) بمعنى ان فعلة
بفتح الفاء شاع في فاعل وصفاً لمذكر عاقل صحيح اللام نحو وبايدي سفرة
كرام بررة ويرسل عليكم حفظة وعن ابي حاتم السجستاني انه كان يكتب
عن الاصمعي كل شئ يلتفظ به من فوائد العلم حتى قال فيه * أنت شبيه الحفظة *
تكتب لفظ اللفظة * فقال أبو حاتم وهذا أيضاً مما يكتب قال الاشعوني
لا يلزم من كونه شائعا ان يكون مطرداً فكان الاحسن ان يقول كذا
نحو كامل وكلمة اه وهو وافق لتعبير الشارح باطرد مكان شاع لكن قال
ابن هشام الظاهر صواب ما في النظم لان نحو عالم وصائم وسائل وضارب
وزاهب وقائل وقائم لا يقال فيهن فعلة قوله (فعل لوصف) الخ أعي
من امثلة جمع الكثرة فملي وهو مطرد في وصف على فمیل بمعنى مفعول
ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى مما ذكره الشارح وغيره وقيد الشارح
فمیل بكونه دالا على هلك أو توجع وذكر من الامثلة فعلان كسكران
وافعل كاحق ولا يدخلان تحت الهلك والتوجع فينبغي ان يبدل
ذلك بان يقول هلك او آفة قال الشهاب وانظر فمیل المذكور اذا اريد
به واث أو اناث كقبيلة بني فلان وانظر المحمولات المذكورة في المؤلف
* (تنبيه ٤) * قال ابن هشام الذي اراد أن قوله زمن مبتدا وخبره قوله فمن

وقيعان وخال وخیلان وجار وجيران وقد يجمع عليه فعل صحيح المين كحرب وخربان واخ
واخوان والحرب ذكر الجباري وقد يجمع على فعلان فعال كغزال وغزلان وفعال كصوار وصيران
والصوار قطيع بقر الوحش ويجمع على فعلان أيضاً فمیل كظلم وظلمان وفمول كخروف وخرقان وفاعل
كحائط وحيطان وفعل كقنو وقنوان وفعلة كنسوة ونسوان وفعل كعبد وعبدان وضيف وضيفان

وفعلة كبيرة وبركان لبعض طائر الماء وفعلة كقضفة وقضبان والقضفة الائمة وجمعوا ايضاً على فعلان
 فعلان ككروان وكروان وهميان وهميان والهميان الرجل الشجاع وقالوا ضفنان في جمع ضفي وهو الاحمق
 الجسم وفعلان مقيس فيما كان من الاسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل كضهران وبطنان وعبدان
 وسفيان أو على فعمل كقضيبي وقضبان وكثيب وكثبان (٤٠٧) ورغيف ورغفان وقفيز وقفزان

وما بينهما في نية التأخير محذوف الخبر وهو في الحذف والاعتراض وعدم
 صلاحية الخبر للجميع اولا غير الاول كقوله «فاني وقياربها الغريب» وفي
 الدلالة بالمفرد على الجمع كقوله «نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض»
 ومعني قن هنا ليس أنه أولي به بل هو راجع الى حكمك اي قن بان تحكم بان
 جمعه على فلي وذلك على وجهين احدهما ان يريدانه فيه كثير فهو قن ان
 يثبت له لذلك كما أثبت لنحو قتييل الذي هو مطرد فيه ويؤيده قوله في
 التسهيل فلي فعمل بمعنى ممت او توجع ويحمل عليه ما دل على ذلك من فعمل
 وفعل وفعلان وفعل وفاعل ثم قال ونذر في كيس وذرب وجلد فتأمل
 تعليله هذا الثاني ان يريد اثبات ذلك فيه بالسمع لا بالقياس والحكم
 الثابت بالسمع اقوي من جهة موافقته لما راد الواضع بالقطع لا بالظن اه
 وظاهر كلام الشاطبي انه خبر ميت فعلي هذا يكون زمن وهالك مجرورين
 بالمحط على قتييل وقال المسكودي ينبغي ان يضبط قن بفتح الميم لانه يخبر
 به عن اكثر من اثنين فيكون خبر عن زمن وما بعده وهي مرفوعة قوله
 (فعمل اسما صح لا مفعلة) قال شيخنا الدنوشري ينظر هل هو بفك
 الادغام اولا وعلى الاول ينظر ما المانع من الادغام «واقول سيأتي ان
 من شروط الادغام انه يمتنع فيما وازن فعل ككلام وذكر في التصريح ان

وظرفاء وكريم وكرماء ويكثر في ما دل على مدح من فاعل كصالح وصالحاء وعاقل وعقلاء وشاعر وشعراء
 وقد يجيء جمعا لمفعال كحيان وحيناء وانميعة كخليفة وخلفاء وسفهاء وسفهاء وانمعل كسميح وسمحاء
 وانمعل كخلم وخلماء والخلم الصديق وقد يجيء ايضا جمعا لفمعل بمعنى مفعول كدفين ودفناء وسجين
 وسجناء وجليب وجلباء وستير وستراء حكاهما اللحياني ونقل عن العرب ودداء ورسلاء في جمع ودود

ورسول واليه أنشئت بقولي وفي فعول أيضا تلاقى نبيته علي أن أفعل، ينوب عن فعلا في المقتل اللام كولي وأولياء.
وفي المضاعف كشديد وأشداء ونهت بقولي وغير ذلك قل على قول بعض العرب سري وسرواء وتقي
وتقواء وسخى وسخواء وقالوا في نصيب أنصبا وفي صديق أصدقا وفي ظنين أظنا وفي قذى أقذا وفي
هين أهونا وكله مقصور على ﴿٤٠٨﴾ السماع وفي الحديث أرسلوا إلي أصدقا خديجة جمع صديقة

وهو في الدور نظير لسفيهة
وسفهاء وحق فعلاء وأفلاء
ان يخص بالذكرين (فواعل
لفواعل وفاعل * وفاعلاء * طافعا
وفاعل) (وصف لأنثى أو
مذكر بلا * عقل وشذ في
ذكور العقلاء) (وقسه في
كماند وفاعله * واجعل لها
فوعة مائة) (وفي الدخان
استندروا دواخنا * كذا غشاء
فاجموا غواثنا) (وحاجة مع
الحجاج والشجن * فواعل قد
شذ فيها فاعل من) (وبفعايل
أجمعن فمالة * فميلة فمالة فمالة)
(كذا فعولة وذو الخمس بلا *
ماء اناث كدوات الثا اجمالا)

مثلا ما وازنها بصدره لا بجملة نحو وخيبة جمع خب فانه موازن بصدره
لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه قال الشهاب ويشمل فعيل رخ وقفل وجند
وخرج بقوله اسما الوصف كحلوندر علبج وعلجة وقال الشاطبي هي جارية
مجرى الاسماء * (تنبيهه) * تقدم الكلام علي فمالة وفعله بفتح الفاء وضمها
وهذا ثالثها فعلة بكسر الفاء فكان ينبغي ذكر هذا البيت قبل البيت الذي
قبله وهو فعلي لتجاور المتناسبات كما جاؤوا بين فعل وفعل للتناسب
والتاخي قوله (والوضع في فعل وفعل قلله) أي والوضع قلل فمالة في جمع
فعل وفعل للتناسب لانه لم يوضع جمعهما الا قليلا قوله (وفعل لفاعل) مذكر
كصوم او مؤثنا كحيض قال ابن السيد صواحيبات في الحديث جمع صواحب
وقالوا فوارس لما امنوا بالباس أيضا لان فعلا لا يكون الا في المذكر
وفواعل لا يكون الا في المؤنث الا فيما امنوا بالباس فيه قوله (وصفين)
لم يشترط كون الموصوف عاقلا قوله (فيما ذكرنا) قال ابن هشام أي من
هذين الوزنين وهو فاعل وكان الاخصر ان يقول ومثله الفاعل في فاعل
لكن لم يترن له اه وهو صريح في ان قوله ذكرنا بتشديد الكاف لا
بتخفيفها كما شئ عليه المكودي والحواري حيث قال لا يعني ان ما ذكر من
الوصفين ثم اعترضه الحواري بان فاعلة لا يجمع علي فعال وهذا كما يقال

(وفي فعيل وفميلة يقل * اذا استبان بهما معنى فعل) (وشذ فيا ضمه فوا من فعله * زناه

ومن مثال فعلة وفعله) فوعل وفواعل كجوهه وجواهر وكوثر وكواثر وفواعل كطابع
وطوابع وقالب وقوالب وفواعل كقاصماء وقواصم ورواهط وفاعل وفواعل في صفة
الاناث كحائض وحواض وطائق وطوائق وفواعل وفواعل في صفة ذكور من لا يعقل كنجم طالع ونجوم

زناه وحده ويلزمه أن يكون الفاعل مطرداً في فاعلة وصفاً قوله
(وذا في المثل) الخ قال ابن هشام استغناء في فاعل بفعلة كقاص وغاز
وفي فاعلة بفواعل كرامية ومثل اندر من المثل في فاعل ربع عاف اسي
دارس وربوع عني وحكي ابن سيدة ساق وسقي وفي فاعل سار وسراء قال
تقري بيوتهم سراء ليلتهم ولا يبيتون دون الليل اضيافاً وحكي سيديويه
جان وجناه وسمع في جمع غاز الفعل والفعال * (تنبيهه) * قال ابن هشام
قال الناظم من الشذوذ في فعل حكم وحكام وحفيظ وحفاظ وفي فاعل
اعزل وعزال وخريدة وخراد وجرادة سروه اسي بيوض وجراد سراء
ونذرا معاً في سخل ونساء والاك أن تقول في حكاهم وحفاظ انما هما جمع
حاهم وحافظ فلا شذوذ يظهر لي جواب ذلك في حفاظ وهو انه انما يقال لمن
كثر حفظه فيناسبه من المفردات حفيظ لا حافظ ويكون جمع حافظ حفظه
ككتاب وكتبة قوله (فعل وفعله فعال لهما) حاصله أن أفعال خمسة عشر مفرداً
ذكرها قال ابن هشام في الحواشي وقد يجمع عليه فعل كسبع وسباع وسياتي
غير ذلك وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون اسماً او وصفاً لانه انما أخذ
الوزن والهيئات بموزون فتوخذ خصوصية ذلك الموزون ولهذا لما قال فيما سياتي
وبفعل فعل وكان فعل وزنا والحكم خاص بالاسم قيده بالتمثيل فقال نحو
كبد أي فعل اسماً لا صفة وزعم بعضهم ان من جمع فعل صفة على فعال ألد
الخصام وانه جمع خصم اي وهو اشد الخصوم خصوصية وقيل الخصام مفرد
وهو المخاصمة كالقتال والمقاتلة وكذا لا فرق في فعلة ومن جمع فعلة اسماً على فعال
طاحه وطلاح قال * ان تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح * (فان قلت)

www.attaweel.com

فاعمالاً) (وبتمالي معه قد جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا) (وغير ذين أشركوا أيضا وقد * يعني
فعال او فعال ان ورد) (واجمل ٤١٠) فعال لغير ذي نسب * جدد كالكرسى تفعل ماوجب

(وبالمهاري والمهاري المهر *
قد جمعوا ومن قياس آخر)
مثال فعال جمعا لفعلات
سملات وسمالي ومثاله جمعا
لفعلية هبرية وهباري ومثاله
جمعا لفعلوة عرقوة وعراقي
ومثاله جمعا لما حذف أول
زائديه حباط وقلاس في جمع
حبنطى وقلنسوة على حذف
النون فلو حذفت ألف حبنطى
وذاو قلنسوة اقبل حباط او
قلاس ولك في جمع صحراء وعذراء
أن تقول صحاري وعذارى وصحاري
وعذاري وكذلك ما أشبههما
وكذلك يشترك فعال وفعالي
فيما آخره ألف مقصورة
للتانيث أو الاخاق نحو حبال
وحبالي وذفار وذفاري في جمع
حبلي وذفري وقد يعنى عن فعال
فعالي كيتيم وبتامى وأسير
فما بال أبي علي قال في طلحة علما أنهم لا يجمعونه إلا على طاحاة * (قلت) *
كذا وهم الصقلي في شرح الآيات وإنما أراد أبو علي مخالفة الفراء الذي
يجيز طلحون لأنه يسلم ولا يكسر قال ابن يسمون لاختلاف أنه يكسر
على طلاح قوله (وقل فيما عينه الياء منها) وكثر فيما عينه واوكسوط
وحوض وثوب وقل فيما فاؤه ياء كيعر كما في التسهيل وقواه منها مخالف كما
قال ابن هشام في الحواشي للتسهيل فإنه قال فعال وهو تفعل غير الياء
العين والفعل مطلقاً اه يعني يائناً كان كغيضة وغياض وضيعة وضياع او
غير يائنها كجفنة وجفان قواه (وفعل) شرط في التسهيل اسميته قواه
(مالم يكن في لامة اعتلال) فإنه يجمع على فعول كصبي وعلى هذا دم ودماء
شاذ وممثل العين كصحيحها كدار وديار قواه (ومثل فعل ذوالثا) أي
من هذا الوزن وهو الثلاثي المفتوح الأولين فالعنى مثل فعل فعلة قال ابن
هشام وسواء كانت اسما او صفة كذا مقتضى ما في التسهيل كحسنة ورقبة
ورحبة قوله (وفعل مع فعل) شرط في التسهيل اسميتهما وان لا يكون
فعل ياءى اللام كمذي ولا وى العين كحوت قال ابن هشام ليضبط بتقديم
فعل لانهم يبدون بالاختف ثم بالاثقل وفعل اخف من فعل مثاله في فعل
ذنب وقدرح وفي فعل ربح ودهن * (تنبيه) * مثل فعل مضموم الفاء
فعلة نحو قلة وقلال وظلة وظلال وقيل به في قوله تعالى في ظلال على الارائك
وقيل انه جمع ظل كقوله في ظلال وعيون بدليل وندخلهم ظلالا قليلا وقيل
بها في قوله تعالى في قراءة بعضهم في ظلال من الغمام وقيل في قوله تعالى لا بيع
فيه ولا خلال انه جمع خلة وقيل مصدر خالت وبرجعه لا بيع فيه قوله

وأسارى ويقال في كرسى وبردى كرسى وبرادى وكذلك ما أشبههما في عدة الحروف وفي
وتؤخرياء مشددة زائدة لغير نسب متجدد وعلامة النسب انتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على

من مشهور به قبل سقوط الياء كمنكى بخلاف كرسى ويردى فاناسى على هذا ليس بجمع انسى وانما هو جمع انسان واصله اناسين فابدل النون كما قالوا ظربان وخرابي ﴿٤١٦﴾ ومن العرب من يقول ظرايين

(وفي فعيل) الخ يشترط فيه وفي انشاء ان يكونا صحيحى اللام وخرج بقوله وصف الاسم وبقوله فاعل وصف المفعول كقضيبي قوله (وشاع في وصف على فعلانا) قال ابن هشام حكى لي عن نكت أبي عقيل انه بمعنى اطر دوعن شرح الكافية انه غير مطرد وهذا هو الحق اذ لا يقال في سكران سكار ولا في عريان عراء وفي شرح الممددة والممددة أيضاً ان فعلاان وانثييه وفعلاان واثاء يقاس فيهن فعال وقال أيضاً ما حاصله ان مراده جنس فعلاان وذلك يم المصروف والممنوع الصرف ولا يصح ارادة احدهما فقط لانه ليس لكل واحد الا انثى ولان ارادة المصروف فقط يمنع منه نطق الناظم به ممنوع الصرف ولا يشكل ذلك على ارادة الجنس لان فعلاان علم على هذا الوزن فيه الزيادة قواه (نحو كبد) اشارة الى اشتراط الاسمية فخرج نحو حسن قوله (يخص غالباً) لا يخفى ان معنى تخصيص فعل بفعل جملة بحيث لا يتجاوز الى غيره من الاوزان وعدم المجاوزة المذكورة يصح تقييدها بالغلبة على انه لا مانع من التجوز في الخصوص وقرينة الجواز قوله غالباً فلا يرد ما قيل ان الجمع بين الخصوصية والغلبة فاسد لتنافيهما وقال ابن هشام الذي تعطيه هذه العبارة ان فعولاً مقصور على فعل وليس كذلك لان فعولاً يكون جمعا لفعل وفعل وفعل وغير ذلك بل يطرد فيه كما تراد في قواه كذلك يطرد البيت وانما فعل مقصور على فعول دون غيره من جموع التكسير اه وهذا مبنى على ان الباء بمد الاختصاص وما تصرف منه لا بد ان تكون داخلة على المتصور وهذا هو المراد الجيد الشائع في الاستعمال وليس اصل الوضع بل تتضمن الاختصاص معنى التمييز والانفراد اوجمله

دون مابه تم المدد) (فبفرازق اجمع الفرزدقا* وان نشا فبفرازد انطقا) (وان يزد بمض الذي زيد على* اربعة فالزائد احذف ان خلا) (من ان يكون رابعا ذالين* كواو عصفور ويا مسكين) (وبفعال

اجمع ذين وما * ضاهاهما ثم تماثيل الزما (وما سوى ذان من نخل بنا * نهاية الجمع احذفن ليمكنا وان
اخل زائدان حذف * كبير ميم ﴿٤١٢﴾ المشبه المستطف) (واليم من سواه اولي بالبقا * والهمز

والبا مثله ان سبقا) (فبا باريق
اجمع الاستبرقا * وبالمطالق اجمع
المستطلق) (والنون من
ارخدج ازل تصب * ومن الندد
وفسكه اجتنب) (كذلك
الب يصير علما * في الجمع
والتصغير حتما ادغما) (وثلاث
الدالين من علند تحذف لاموازيا
عربد) (والياء لا الواو
احذف ان جمت ما * كحيزبون
وتفاعيل الزما) (في جمع
الاستعمال والدرارح مع دررح
ودع دراححا) (والفاء لا همزا
احذفن من * حطائط وشبهه
اذا من) (ومريسا بمرزيس
اجما * ولا تقل مراس
فتمنا) (وبفتاعيل نفاعيل
جمع * ما كافتعال وانفعال قد
وضع) (والمآزني اختار في
انفعال * فمائل خوف التما

مجازا مشهورا عن ذلك واصل الوضع دخولها علي المقصور عليه وادعى
بعضهم انه هو الصواب وما خالفه مقلوب وكلام الناظم هنا جار علي اصل
الوضع كقوله في حروف الجر بالظاهر اخصص مند * مذ كما جري علي
الاستعمال في قوله اول الكتاب والاسم قد خصص بالجر وقد اشار الى ذلك
الاشموني حيث قال و اشار بقوله يخص غالبا الي انه لا يتجاوز فعولا الي
غيره في الكثرة اه * وقوله غالبا احترازا عن نحو كتف واكتاف
ويستغني عنه بقوله وغير ما افعل كذا بخط ابن هشام وبه يعلم ان انا علي
القياس ويعلم وجه قول الاشموني المتقدم لا يتجاوزه الي غيره في الكثرة فانه
احترز بقوله في الكثرة عن القلة فان فعل يتجاوز فعول الي افعال فقول
التصريح ان انا علي غير القياس مشكل قوله (كذلك يطرد في فعل اسما
مطلق الفاء) قال ابو حيان ذكر صاحب الافصاح ان فعلا وفعولا في جمع فعل
الصحيح المين في الكثرة كافعة في القلة الا انه يجب التوقف هنا والبحث
على أيهما جمته العرب * منها فان لم يحفظ * منها واحد نظر في باقي ما ذكر من
ابنية المجموع فان جمع على واحد * منها او اكثر اتبع في ذلك ما سمع فان لم
يوجد جمع على واحد من هذين على التخيير وترجع الي ما سمع غيرك ومن
حفظ حجة على من لم يحفظ اه قال الشهاب وفيه دلالة على انه اذا سمع فيه
غيرهما دونهما لم يحز في واحد * منها وقد يترتب على ذلك ان كل ما سمع فيه غير
ما هو قياسه فقط يمنع فيه النطق بالقياس وقد ذكرنا خلافا في المصدر اذا ورد
على خلاف القياس دون القياس هل يجوز ارتكاب القياس وهو نظير ما نحن فيه
فليحرر * (تنبيه) * قيد في التسهيل فعل المفتوح الفاء بما ليس عينه واو فخرج

الامثال) (وما يضاهي الاصل اولي بالبقا * ان لم يكن سواه فيما سبقا) (فهو لذي عمرو نحو
وبالبقا احق * والمكس عند ابن يزيد مستحق) (يقال في مقعنس قعاسا * وسيدويه قائل مقاعسا)

(وخبروا في زائدي فعنلا * وشبهه اذ لم يثالا فضلا) (والمضغف اللام من المدغم في * افراده الفلك
لدي جمع كني) (وبمضهم اجاز في نحو انمذب * فكا (٤١٣) لانه للالحاق انتسب) (وجاز

نحو سوط وحوض وفعل بضم الفاء بان لا يكون مضاعفاً نحو خف وزاد	تعويضاً ياقبل الطرف * ان كان
في التوضيح ولا يمثل العين بالواو كحوت ولا اللام بالياء كنؤي ولم يقيـد	بعض ما جمعه انمذب)
الاول قوله (وفعل له) قال الشارح يعني له فعول ولم يقيده باطراد فلم	(فبمراق اجمع المرافقا *
انه محفوظ فيه قال ابن هشام فلي تقديره له خبر لمبتدا محذوف والجملة خبر	واجمه دون عوض . وافق)
فعل وقد يقال انه يجوز كون فعل مبتدا وله متعلق بحصل وللفعال عطف	فعال . مثال يجمع عليه كل رباعي
على له واستأنف الخافض لكون المتبوع ضميراً وفعلان حصل جملة اسمية	مجرد من الزيادة كجعفر وجعفر
مخبر بها عن فعل ويكون مراده ان فعل يجمع على فعل كاخ وخرب وفتي	ودرم ودراهم وسبطر وسباطر
قوله (وللفعال فعلان) والمقصود من فعال وهو فعل كصرد وقد مضى	وزبرج وزبارح وبرشقي
له في قوله وغالبا اغنام فعلان في فعل فلم يمه وبذلك يعلم ان قوله وقال	وبراشق وجحدب وجحدب
في غيرهما عام مخصوص بما تقدم كما انه مخصوص بغيرفعال بدليل قوله	وعلى زنته يجمع كل رباعي بزيادة
وللفعال فعلان فليس قوله وقل في غيرهما تقضاً لما تقدم لكون من الغير	للالحاق كجوهس وجواهر
فعل ولا ان الواجب وقل في غيرهن ليدخل فعال قوله (وقاع) مثل قاع	ويطر ويياطر أولغير اللحاق
نار وجار وفار وخال وباز ولا باس بذكر . مسألة من قال باز فهو فعل وجمه	كمسجد ومساجد واصبع
في القلة ابواز كابواب وفي الكثرة بيزان ومن قال باز كقاع واصله باز ومن	واصاب فان كان ذو الزيادة كاحمر
بزايزواذ اغلب لانه يغلب الطيور فهو فاعل وجمه بزا كعزاة ومن قال بازي	وسكري مما استقر تكسيره
بجازانه باز لحقه ياء النسب . ثلها في دوازي فوزنه فعلي اوانه فاعول من بزايزو	على غير هذا البناء لم يدخل فيما
أيضاً واصله بازو واعتلت الاخيرة بالقلب للتخفيف ثم اعتلت الواو الزائدة	نحن بسبيله والى هذا اشرت
بالاولى وادغمت وقبت الضمة كسرة اوهو منسوب الى البازي وحذفت	بقولي سوي الذي خلاأيه
الياء كما في قاضي والجمع على هذا بوازي * (تنبيهان) * (الاول) شذ	سوي الذي مضى مما نبه على
فعلان في الفاظ منها فل صحيح العين نحو اخ واخوان وقال بمضهم اذا	جمه على غير . مثال مفاعل فان

كان الاسم خماسياً دون زيادة حذف آخره وجمع على مثال فعال نحو فرزدق وفرزد وجردحل وجرداح
ويجوز حذف رابه ان كان لفظه كلفظ مايزاد كبنون خدرنق أو مخرجة مخرج مايزاد كدال فرزدق فلك

ان تقول في جمعهما خدارن وفرازق والاجود خدارق وفرازد فان كان خماسيا بزيادة حذف الزائد آخر
كان أو غير آخر كسبطر أو سباطر ﴿٤١٤﴾ وفدوكس وفداكس ومدحرج ومدحارج فان كان الزائد

من الخمسة حرف لين راء لم يحذف كقراطس وقراطيس وعصفور وعصافير وقنديل وقناديل والي هذا اشترت بقولي بعد ذكر عصفور وسكين وغنا عيل اجمع من ذين وماضاهاها ثم نهيت على ان حرف اللين المذكور من الزوائد اذا اخل بقاؤه يبنية مفاعل أو مفاعيل حذف كيم مدحرج وواد فدوكس وان اخل بالبنية زائدان حذفاهما كالسين والتاء من مستعمل فيقال في جمع مستوعد ومستخرج معاد ومخارج واذا اغني احد الزائدين لم يكن لاحدهما مزية فاحذف ايها شئت كنون حبنطى والفه فاك ان تقول في تكسيره الحب انط بحذف الالف والحباطى بحذف النون فان

ورد الاخ في النسب قيل اخوة واذا ورد في الصداقة قيل اخوان ويرد عليه قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله ولا من بيوت اخوانكم والمراد في الاول الصداقة وفي الثاني النسب بدليل اول الاية وآخرها ومنها فعل كشيخ وشيخان فقد روى قوله * وقد كتب الشيخان لي في صحيفتي * شهادة عدل اذ حضرت كل باطل * بكسر الشين يريد اياه وجدوده والشهور الرواية بالفتح يريد اياه وأمه يريد انهما بينا شبهى في صحيفة وجهي (الثاني) قال ابن هشام اعلم ان مما شذ فعال وفعلان وفمال ثلاثة انواع الم يجرى الاعلى فعلان نحو ذباب وذبان ومالم يجرى الاعلى فعلان نحو زقاق وزقان وما جاء بهما وهو حوار وحوران وحيران قوله (وفعلا) اسما صادق بما جمعت اسميته بالغلبة كعبد فانه يجمع علي عبدان قوله (وفميلا) أى اسما وكذا قوله وفعل فحذف القيد مما بعد الاول لدلالة ما قبله عليه علي ما اشتهر في نحو ذاك وانما لم يجرى القيد لجميع بناء علي ان القيد المتوسط يرجع لما بعده لان ذلك اذا صاح لذك وهنا القيد مفرد فلا يصح لتقييد الجميع ثم يجوز ان يضبط اسما جمعا مقصورا ضرورة فيصالح لذلك ويكون حالا قدم بعض صاحبها وعلي كل فلا يخالف كلامه هنا ما صرح به في التسمييل وشرح العمدة من ان الاسمية شرط في الجميع قوله (والكريم ونخيل فعلاء) يعني ان فعلاء من امثلة الكثرة وضابطه ان يكون مفردا مذكرا قاعا وسواء كان مدحا أو ذما أو غير ذلك غيره مضاعف اللام ولا مثلها فالشروط سبعة ثلاثة لفظية وهي كون الكلمة على فعيل وكونها غير مضاعفة ولا متلة اللام وأربعة معنوية كونها صفة لمذكر عاقل

كان لاحدهما زية ابقى وحذف الاخر فمن ذلك قولك في مراق مراق وفي استخراج بمعنى
مخارج فتوثر اليم بالبقا لكون زيادتها مختصة بالاسماء بخلاف التاء فانها تزداد في الافعال كما تزداد في الاسماء

وتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه لان بقاءها لا يخرج الى عدم النظير لان تخارج كتمثيل بخلاف السين فان بقاءها مع حذف التاء يخرج الى عدم النظير لان السين ﴿٤١٥﴾ لا تزداد وحدها فلو أفردت بالبقاء في

بمعنى فاعل فقوانا على فمائل يخرج غيره وشذ في جبان وخليفة وسمح وودود ورسول وقوانا غير مضاعف الا لام يخرج نحو وسديد وقوانا ولا ممائل يخرج نحو غني وولي فان آورد طويل فذلك تقدم ان فمالا ملتزم فيه والضابط انما هو بعد استقرار ذلك وشمل فمائل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل كما مثل وما كان بمعنى مفعول كسميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل كخليط بمعنى مخالط وما كان بمعنى مفعول كبشير بمعنى مبشر قوله (كذا لما ضاهاها) قال الشارح وكثير في عاقل وصالح وشاعر ونحوها الى آخر كلامه وهو المشار اليه بقوله كذا لما ضاهاها قال ابن هشام حرص على ادخال غير المقيس وفاته بذلك ان يكون الناظم ترك التنبيه على ان نحو كريم وبخيل حكمهما والذي يظهر ان قوله لما ضاهاها كقوله عامر ومذنب وشبه ذنب فكانه قال والكريم وبخيل وما اشبههما في كونه صفة على فمائل لمذكر عاقل خاليا من اعتلال وتضعيف ودل على ارادة هذين الشرطين كلامه بعد قوله (وغير ذلك قل) أي غير ذلك المذكور من المائل لا ما والمضغف قل جمعه على افعلاء ويجوز ان تكون الاشارة الى افعلاء أي وغير افعلاء وهو فملاء في المضاعف والممتل قليل اشارة الى تقى وتقواء وسخي وسخواء وسرى وسرواء وان تكون الاشارة الى فملاء وافعلاء على التوزيع أي وغير فملاء فيما تقدم وغير افعلاء فيما هنا من الممتل والمضاعف قوله (فواعل لمفعول) الخ حاصله ان فواعل يطرد في سبعة أربعة أسماء ووصفين وواحد يكون اسما تارة ووصفاً اخري وبقي ثامن وهو فوالة قال ابن هشام وكأنه ترك ذكر ذلك للمعلم به لانه اذا	استخراج اتميل سخاريج ولا نظير له ومن المؤثر بالبقاء لمزية همزة حطائط فانها أولى بالبقاء من الالف لتحررها واشبهها بحرف أصلي لان زيادتها وسطا شاذة بخلاف الالف ويونس يؤثر الالف بالبقاء لانها أبعد من آخر الاسم ومن المؤثر بالبقاء لمزية همزة والياء من الندد ويلتدد لا وائتها ولانها في موضع يمان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا ومثال تكسيرها بعد حذف النون الادويالاد بالادغام وكذلك البب ان كان علما تقول في تكسيه الاب بالادغام رداً الى القياس ومن المؤثر بالبقاء لمزية واوحيزبون فان تكسيه حزاين حذفت
--	---

الياء واقيت الواو فان قلبت ياء لانكسار ما قبلها واو ثرت بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغني حذوها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فيعمل بها فاعل بواو عصفور فيوم من حذوها ولو حذفت الواو اولاً لم يغن حذوها

من حذف الياء لانها ليست في موضع يؤمنها من الحذف ومن الاشارة بالبقاء لمزية قولهم في درج درج درج
 ببقاء الراء دون الحاء لان ذلك لا يخرج الى الثقل اللازم ببقاء الحاء وحذف الراء اذ لو قيل دراج

لا لالتقى المثلان بلا فصل بخلاف
 ثبت الحكم للمجرد من ذى الهاء ثبت لذي الهاء من باب أولى الاتري انه
 ثبت لنحو ضاربة ولم يثبت لنحو ضارب ومن ذلك صومعة وزوبعة وقال
 على ابن اسماعيل في محكمه في قوله * اضطره الليل الى عواسج * انما جعلته
 جمع عوسجة لا عوسج لان عوسجا جمع عوسجة وجمع الجمع قليل بالنسبة
 الى جمع الواحد وقد ذكر الناطم في التسهيل ضابطاً لهذه الانواع فقال
 فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مماثليه الف زائدة أو واو غير
 ملحقة بنحاسى واحترز بقوله زائدة من نحو والداداه والتأناه اذا ابدلت
 همزته فانه لا يجمع على فواعل بل يعود الى أصله من الهمز نحو الداداهي
 والتأناهي ومن الف آدم فانه ابدل من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل
 بل على افعال نحو واوادم وبقوله غير ملحقة بنحاسى من نحو خورنق فانك
 تقول في جمعه خرائق بخذف الواو وقول التصريح انه احتراز عن فدوكس
 فانه يجمع على فداكس فيه نظر لان واو فدوكس ثالثة لاثانية وقوله
 وفاعل بفتح العين وأما فاعل بكسرهما فاشار اليه بقوله مع نحو كاهل ومن
 فاعل مفتوح العين عالم فيجمع على عوالم بكسر اللام وعبر في قوله مع نحو
 كاهل بنحودون ما قبله لانه ذكر هننا جزاءات معينة وفيما قبله ومازينا
 الجزاءات وعلم من كلامه أن فواعل مطرد في فاعل صفة لمذكر غير عاقل
 وغاط في ذلك بمضمم فزعم أنه لا يطرد جمعهما على فواعل وقد نص س
 رحمه الله على الاطراد وكثيراً ما يقع لبعض الاعاجم الذهول عن كلام س
 فيقولون في مثل عوالم انه غير قياسى قوله (وبفمائل اجمعن فماله) الخ
 حاصله أن فمائل جمع كثرة وهو لكل رباعى مؤنث بعدة قبل آخر مختوما

من اصل والاخر بخلاف ذلك او ثبالبقاء الذي بازاء اصل او مضاعف من اصل كقولك بالتاء
 غفنجيح غفاجيح والى هذا اشرت بقولي وما يضاهي الاصل أولى بالبقاء فالنون والجيم والثانية مزيدتان الا

بالتاء او مجرد اسمها وذلك عشرة اوزان خمسة بالتاء وخمسة بدونها وقوله
او زالة عطف على محذوف أي ذانا، مثبتة او مزالة وشرط فعيل من
الاسماء التي تجمع على فعائل ان يكون مؤنثا ولذلك نوزع من قال في دليل
دلائل وبه يعرف ما في تجويز الزخشرى في قوله تعالى وآتوا اليتامىء والمهم
ان يكون جمع يقيم لاجرائه مجرى الاسم على يتائم ثم قيل يتامي على القلب
وان قوله وان ختم الاتسوطوا في اليتامي انه جمع يقيمة على القلب اصوب
وفي التسهيل وقد ثبت أي فعائل له أي لفعول ولفعال وفعل مذكرات
ومثل شراحه فعول المذكر يجوز فانه جمع على جزائر ومثله في الرادي
والاشموني لكن اعترض بان اهل اللغة نصوا على أن جزور مذكر ومثلا
فعال مذكر اسماء فانه جمع على سماء معالا اعلال جوار وأنشد الرادسي
شاهداً عليه من فوق سبع سمائها واعترض بان سمائنا في البيت جمع سماء
وؤنث بدليل اسقاط التاء من عدده ولذا قال الاشموني وسماء بمعنى المطر
وسماء فقيده بقوله بمعنى المطر ليكون مذكرا وقال ابو حيان اما جزائر فقال
س لما لم يكن اللاديين صار في الجمع كالمؤنث وهو يستعمل استعمال
الاسماء فصارت كالذنوب والذنائب وأما سماء فقال فيه وذلك فيمن ذكر
السماء ولذلك جمع على اسمية كقذال وأقذله وقوله (وبالفعالي والفعالي
جمعا) الخ من جموع الكثرة فعالي بكسر اللام وفعالي بفتحها ولهما
اشتراك وانفراد قيل ولم يذكر ما يفرده فعالي بالكسر من نحو سعادة
لانه مستفاد من قوله بمد وفعالي وشبهه انطقا وهذا انما يحسن لو ذكر
ما يفرده فعالي بالفتح والناظم لم يذكر الامادة الاجتماع ثم انه اخل بفعالي
بالضم وتفصيل ذلك في الشروح واعلم أن الاصل في جمع صحراء ونحوه
فعالي بالتشديد لكنهم اثروا التخفيف فحذفوا احدي الياءين فمن حذف
الثانية كسر الراء ومن حذف الاولى فتحها وقلب الياء الفاء التسليم من الحذف
عند التنوين قال الشهاب وكان تخصيص الفتح بحذف الاولى لان الثانية

ان الجيم تضاهي الاصل من
وجهين أحدهما انها ليست من
حروف التنوينها بل هي ضمف
حرف اصلي والثاني انها بازاء
اللام من سفر جل بخلاف
النون فانها ليست ضمف حرف
أصلي فكان للجيم عليها منزلة
فاوثر بالبقاء فلو كان الذي
ليس ضمف أصل متحركا أو
متصلا بالاول كفاء ضمف
الأصل كافاه ضمف الاصل
نحو واو كوا ل فاك ان تقول
في جمعه كواثل بحذف احدي
اللامين لابقاء الواو والاك
ان تحذف الواو وتبقى
اللام فتقول كواال فلو كان
الحرف الذي لا يضاهي أصلا
كما سابقه كيم مقعنس أو ثرت
بالبقاء عند سيبويه فتعيل في
الجمع مقعس والمبرد يخالف
سبويه فيحذف اليم ويبقى
السين لمضاهاتها الاصل فيقول
قعاس واتفق على التخيير
في نحو حنبطي اذ لا مزية لاحد

الزائدين فيه على الآخر وكذا
 النون والالف في عفرنا لانهما
 يزيدان لاحاق الثلاثي
 بالخماسي فيقال في جمع عفرنا
 عفارن ان حذفت الالف
 وعفاري ان حذفت النون ثم
 اشرت الى ان المجموع على مثال
 مفاعل ان كان مضاعف اللام
 بادغام استصحب الادغام
 في جمعه نحو مـدق ومـدق
 وخذب وخذاب وأجازهم
 في خذب ان يقال خذاب
 بالفك لان خذب ملحق
 بسطر فيفتقر في جمعه الفك
 لان ياء الثانية بازاها سباطر
 والي هذا اشرت بقولي وبهم
 أجاز في نحو الخذب فكاً لانه
 الاحاق أنسب (وليس ما
 واحد قد اهملا * من مفهوم
 الجمع لجمع كالملا) (الا اذا
 ما كبايل يرد * مخصصاً بالجمع
 وزناً قد وجد) (وما له من
 لفظه فردسري * ماصر فاسم
 جمع أو جنس يرى)

محركة فاذا فتح ما قبلها قلبت الفاً من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها اه
 وفي الصحاح في مادة صحر لانك اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء
 والراء الفاً وكسرت الراء كما تكسر ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد
 وجمافر فتقلب الاولى التي بعد الراء ياء لكسرة التي قبلها وتقلب الثانية
 التي للتانيث أيضاً وتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وابدلوا من الثانية التماقنوا
 صحاري لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا
 بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الالف التي ليست للتانيث نحو
 الف مرمى اذ قالوا مرامي ومغازي قوله (واجمل فمالي لغير ذي نسب *
 جدد كالكرسي) قال الشهاب فيه اثبات حكم لمنفي بصفة وهو صادق بتسلط
 النفي على الصفة وعلى الحكم لما اشتهر من ان نفي المقيد قد يكون للمقيد
 والمقيد وقد يكون لاحدهما فان فعالي يكون لما لا نسب فيه مطلقاً كملباء
 وقوباء كما في التسهيل وفيه ان كونه لما لا نسب فيه غير مطرد وكلام الناظم في المطرد
 فلا ينبغي ادخال ما لا يطرد في كلامه ولذا قل ابن هشام النفي في كلامه
 متسلط على المتجدد وثبوت النسب لا بد منه ويوافقه قول الشاطبي فائدة
 تمثيله بالكرسي اخراج ما ليس ذات نسب اصلاً كزيد لاندراجها في قوله
 لغير ذي نسب جدد والتقيد بكونه ثلاثياً كالمين كما في التسهيل
 ولما فيه نسب غير متجدد وعلامته عدم جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على
 معنى مشعور به قبل سقوطها كالكرسي والمراد من كونه فيه نسب كذلك
 انه فيه بحسب الظاهر فلا يراد انه ليس فيه نسب لا متجدد ولا غير موجود
 الياء المشددة لا يستلزم حصول النسب * (تنبيه) * هذا آخر ما ذكره
 الناظم من امثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به
 وبقي امثلة ذكرها في غير هذا النظم منها فملي ولم يسمع جمعاً الاحجلى وظري
 قل أبو حيان وسأل الفارسي أبا الطيب المتنبي كم جاء من الجموع علي وزن
 فملي فقال علي البدية حجلي وظربي قال الفارسي فبقيت طوال الليل

(وما بتساء أو ياء افردا *	اطلب لهما ثانياً فلم اجده قوله (ما فوق الثلاثة ارتقي) دخل فيه الرباعي والخماسي
فهو اسم جنس كجوس وجدا)	مجردين ومزيداً فيهما لكن لا بد من حذف بعض الحروف من الرباعي
(ومن يقل في ما يكون كالتختم *	المزيد وأما المجرد فلا يحذف منه شيء ولذا سكنت عنه فيما يحذف منه شيء
من لازم التانيث جمعاً لم يسم)	والخماسي مطلقاً على ما يأتي تفصيله والحاصل أن ما زادت اصوله على ثلاثة
(وما سواد وزن فعل أو فعل *	يجمع على فعال وفي الحذف منه تفصيل يأتي وما اصوله ثلاثة وفيه زيادة
فهو اسم جمع نحو ركب وهمل)	يجمع على شبه فعال وفي هذا الحذف منه تفصيل قوله (من غير ما مضى)
(كذا فعالة وفعمولة *	يعني مما لم يذكر انه يجمع على شبه فعال فانه قد تقدم انه يقال حوائض
وفعملة وفعملة فعملة)	وصواهل وقوالب وقواعد ويستثنى من ذلك أجمع وأكتم وأبصع
(واجمل فصيلاً اسم جمع ان يرد *	وابتع فانه كان القياس ان يجمع على شبه فعال وهو أفعال كما جمع أفكل
مذكر أو في حجب ذاعة قد)	وأصبع وأرمل وأفضل قوله (ومن خماسي جرد) الخ حاصله ان الكلمة اذا
(واجمل سراً اسم جمع اذ جمع *	كانت خمسة احرف فصاعداً فان كان خماسية مجردة من الزيادة حذف
جمع جمع مثله قدما منع)	الحرف الاخير او ما قبله على التفصيل الذي ذكره الناظم وان كانت خماسية
(وقد يجبي جمع واحد على *	ذات زيادة حذف الخامس والزيادة ولا تكون تلك الزيادة الا حرف مد
سوائه مستعملاً أو همل)	قبل الاخر وان كان المتجاوز أربعة ليس خماسي الاصول بل رباعيها وزيد
كل ما دل على جمع وليس له واحد	فيه فالزيادة ضربان مدة قبل الاخر وغيرهما فغيرها يحذف والمدة تبقى وان
من لفظه فهو اسم جمع او اسم جنس	كان ثلاثيها فان كان ذات زيادة واحدة لم تحذف أو أكثر فيحذف منه ما زاد
ما لم يكن على وزن مختص بالجمع	على ان تكون عدة الكلمة به أربعة والذي يحذف المفضول ويبقى الفاضل
كأبائيل فانه جمع لواحد همل	وحرف المد قبل الاخر لا يحذف بحال وكذا الميم والهمزة والتاء السابقتان
وماله واحد من لفظه ولم يكن	وما عد هذه الاربعة ينظر في فاضله ومفضوله وأصل المسئلة أن يتجاوز
على وزن من الاوزان التي تقدم	الثلاثة الرباعي مجرد او مزيد فيه او خماسي مجرد او مزيد فيه او ثلاثي مزيد
ذكرها فليس يجمع أيضاً بل	زيادة او أكثر ثم تأتي الاحكام على هذا الحسب وأصل المسئلة أن بنية
هو اسم جمع أو اسم جنس فان	التكسير لا تزيد على أربعة احرف او خمسة خامسها مدة قبل الاخر وأن
كان واحده بالتاء أو ياء كياء	آخر الخماسي المجرد لا بد من حذفه وأن ما صدر من ميم وهمزة وياء وما
النسب فهو اسم جنس كهداء	وقع قبل الاخر من مد لا يحذف بحال الا الثلاثة الاولى في الرباعي المجرد

وحدة ومجوس ومجوسي وقد حكم سيديويه بالجمعية على تخم وتهم فان العرب الزمها التثنية فلم تقل فيهما الا هذه تهم وهي التخم بخلاف الرطب فانه يقال فيه الرطب وهذا رطب وما سواه وزن فعل او فعل فهو اسم جمع أي ماسوي المميز واحده بالتاء أو بالياء مما وزنه فعل أو فعل فهو اسم جمع كركب وهمل وصحب وخدم وكذلك ما كان على وزن فعالة كصحابة أو مفعولاء كمبوءاء او فعلة كرجلة أو على فعلة كصحبة أو على فعلاء كطرفاء وما كان على وزن فمیل فهو جمع ان انت كمبيد وحير واسم جمع ان ذكر ككليب وحجيج وما كان على وزن فعلة فهو جمع ان لم يجمع ككفرة وبررة وهو اسم جمع ان جمع كسراة وسروات وقد يحى بعض جموع التكسير مبنيًا على غير واحد وغير واحد اما مستعمل كعراة جمع

كمدحرج ويدحرج وادحرج علمين قوله (والرابع الشبيه) أي لفظًا نحو خدرنق او مخرجا نحو فرزدق وشمر دل وفي التسهيل ان الكوفيين والاخفش يعاملون بهذه المعاملة ما قبل الرابع ويقويه ما نقله الزمخشري أن بعض العرب يقولون في تصغير جحمرش جحيرش بحذف الميم وفي المفتاح أن جحمرشًا يكسر على جحارش لكون الميم من احرف الزيادة وزعم المبرد انه لا يحذف دائمًا الا الخامس فاللذاهب ثلاثة قال ابن هشام فان قلت هل شرط حذف الرابع المذكور ان لا يكون الاخير من لفظ الزائد قلت كذا كنت أرى ثم رأيت في كلام بعضهم انه يقال في قد عمل قذاعم وقذاعل وفي التصغير قديم وقذيل قوله (وزائد المعادي) الخ يرد على هذا الاطلاق ميم مفتاح ونديل ومسعود علما ونحوهن مما جاوز الاربعة وفيه زائدان أحدهما ليس قبل الآخر وليس مدغم فيه ادغامًا أصليًا فانك لا تحذفه مع انه زائد قد جاوز الاربعة وليست لينًا اثره الذي ختمًا واذا حمل كلام الناظم على الرابعي الاصول لم يرد قوله (والسين والتا) الخ قال ابن هشام نهاية ما يرتقي اليه بناء الجمع فمالل وفعاليل وفعال ياني في الرابعي وفعاليل ياني في خماسي قبل آخره مدة فاذا تجاوزت الكلمة هذين الامرين وهما الاربعة والخمسة المذكورة وجب ان يحذف منها ما يمنع من تقدم هذين الجمعين المذكورين فنحو مكرم رباعي فلا حاجة به الى حذف شيء فقل مكارم ولا تقل كيف أقررت الزائد وهو الميم وحذفت الاصل وهو لام سفرجل لانا نقول ذلك الاصل يضر وهذا الزائد لا يضر والحذف دائر مع الضرر ونحو مفتاح لا يحذف منه شيء لانه خماسي الا حرف الا ان رابعه مدة قبل الآخر فلا يحذف ونحو اخر نجام سباعي فيحذف منه اثنان الهمزة والنون ويبقى الالف اما ابقاء الالف فلا فيها مدة قبل الآخر واما حذف الهمزة فلا ان صيغة مفعول ومفعيل بتحريك الحرف الثاني وتحريك ما بعد همزة الوصل يقتضي اسقاطها لزال حكمها واما حذف النون فلا لخلال

ونحو

ونحو مستخرج يحذف منه اثنان لتصير حروفه أربعة ولا يحذف ثلاثة لتصير خمسة لانه ليس قبل آخره مدة وذلك انما يكون فيها وكذلك واذا كان بعض الزيادة أفضل من بعض حذفت المفضول وابتقيت الفضل وسبب الفضل ان ورأحدها تصدر الزيادة وتجدها للدلالة على معنى كميم مستدع ومنطاني وقولنا وتجدها احترازاً عن السين والتاء فانها بما بدلان ولكنهما ليسا متجددين الثاني كونهما في وضع يدلان فيه على معنى كهمة النددوياء يلندد والثالث كون حذفها لا يخرج الى حذف بخلاف حذف الزيادة الا نري كياء حيزبون وياء نيدلان تقول حزاين وندالين والرابع مماثلتها لاخذ الاصول ولا ميم مصدره كمنجج تقول عجاج لا عجاج فاما نحو مغمسس فقال المبرد قعاس والصواب عندس مقعاس وهو الحق والخامس عدم ايها ما خلا في الواقع فنحو مرسيس يقال في جمعه مرسيس لا مراميس لئلا يتوهم انه فعاليل لا فمائل السادس ان تكون حركة ونظيرتها ساكنة نحو خطاء يط تقول خطاء يط يحذف الالف وبقاء الهمزة لما ذكرنا السابع ان لا يؤدي الى بناء لا نظير له بخلاف الزائد الاخر وذلك كقواك في استخراج مخارج ولا تقل فيه سخارج لانقاء سفاعيل وثبوت نحو تماثيل وقال أيضاً قالوا في كواءل أن الواو واللام متكافئتان لتحركهما وفي عمنجج أن الجيم أفضل من النون لكونها مماثلة للاصل ولك أن تقول انما ذلك لتحركها وسكون النون والافقوا في كواءل أن اللام أفضل من الواو ولك أن تنازع أيضاً في خطائط وتقول لا اسلم أن المحذوف الالف بل الهمزة ثم ابدت الالف همزة لوقوعها ثالثة بعد ألف مفاعل كما في رسالة ورسائل * (تبيينات) * (الاول) * اذا كان المجموع او المصغر مجموعين بقيا بحالهما فتقول في مقص ومدق ودابة مقاص ومداق ودواب ومقيص ومديق ودوية وان كانا مفكوكين فان كان اللفظ غير شاذ بقي كقردد يقال فيه قرادد وقرديد وان كان

عريان فانه يبنى على عار وامامهم مل كليل جمع ايلة فانه يبنى على تقدير ليلت وهو مهمل وقد يحكى جمع لا واحده من حروفه كبايل ولم يسمع له واحد ومن قال فيه ابول او غير ذلك فانه بالتقدير والرأي لانه مسموع

فصل

(قد يجمع المجموع جمع واحد * ضاهاه كالاعبد والاعابد) (وما بوزن منتهى التفسير) (قد يجمع تصحيحاً ومما قد ورد) (قدمرت الطير ايامينسا) (كذا صواحبات قدرونا) (وقل ذوات جامع اسم صدره) (بذي لغير عاقل واشتهرا) (بنات في نحو ابن عرس كلما) (جمته جنساً اتي او علما) (وجمع جملة بارت يضاف ذو * جملاً) (لهكذا استقر الماخذ) (كهم ذوو برق نجره وفي * ثنية جي * بذوي واضف) (كذا المثنى والمضاهيه اذا * ثنى او بجمع فاعتبر بذاً) (تدعوا الحاجة

الى جمع الجمع كما تدعوا الحاجة الى تثنيته كما يقال في جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال في جماعات جمالات واذا قصد تكسير مكسر نظر الى ما يشاكله من الاحاد فكسر بمثل تكسيره كقوله في مثل اعبد اعابد وفي اسلحة اسالِح وفي اقوال اقاول شبهوها بالسود واسودوا وجودة واجاود واءصار واءاصير وقالوا في مصران وخشان . صارين وخشاشين وفي عقبان وغربان عتابين وغرابين شبهوها بسلاطين وسراحين وكذا يقال في الجمع ذوو زيدين وذوات كلبتين وما كان من المجموع على زنة مفاعل او مفاعيل لم يجز تكسيره لانه لا نظير له في الاحاد فيحمل عليه لكنه قد يجمع بالواو والنون كقواك في نواكس نواكسون وفي ايامن ايامنون او بالالف والتاء كقوله في حدائد حديدات

شاذاً ادغم مثل محبب والندد فتقول محاب والاد ومحيب واليد ويتجدد لا لندد في التصغير منع الصرف * (تنبيه) * قال ابن هشام لم يذكر في هذا الكتاب مفاعيل وذكر أخويه وهما فعال وشبهه وذكر الجميع في الممدة وشرحها فقال ما معناه أنه لا رين أحدهما ما حذف منه حرف غير هاء التانيث وقصد التمييز منه سواء كان ذلك الحرف أصلياً كلام سفرجل اوزائداً كميم . مدحرج وأخرج هاء التانيث لانا اذا جمعنا دحرجة قلنا دحارج ولم يجز التمييز عن الهاء الثاني ما اجتمعت فيه شروط احدها ان يكون خماسياً او اكثر والاحسن متجاوز الاربعة الثاني أن يكون هذا المتجاوز أربعة من غير ما سبق ذكره الثالث أن يكون الحرف الرابع ليناً فخرج نحو سفرجل ودخل نحو كنهور مما تحرك فيه اللين وفردوس مما سكن فيه بعد حركة غير مجانسة وعصفور مما هو فيه بعد مجانس ولا زيادة فيه غيرها ونحو اسلوب ويربوع ومحراب وأعصار ومحماف ومنديل وابريق ويقطين مما فيه زائد غيرها الرابع ان يكون زائداً فخرج نحو مختار ومنقاد الخامس ان يكون غير مدغم فيه فخرج نحو مصور فيقال فيه مصاور لا مصاوير لان الواو الثانية كالجيم الثانية من محجل وهو يقال فيه محاجل وشرط هذا الادغام المانع ان يكون اصلياً فخرج الادغام المارض نحو قول مثل سفرجل من القول بجمعه قواويل كما يقال في كنهور كنهاير لان الادغام غير أصلي لان المدغم فيه مقابل لما يدغم فيه وهو جيم سفرجل وهذه المسئلة ترد على ابي حيان في شيء كثير من مسائل شرح التسهيل اقتضي قوله فيها انا اذا بنينا كلمة على وزن اخرى كان ذلك الحاقا لها بها فتعامل معاملة ما ولو كان كذلك لقل هنا قواوو بحذف اللام ثم اعلت الواو الثانية بالقلب وبعد فعمدي ان الشيخ غلط في البناء فانما نزيد مثل اللام لا مثل المين فانما نقول قواا وانما مثال المسئلة فيما يظهر أن تبني من الغزو فتقول غزو

ثم تجمعه على غزاويو ثم تقاب الواو الأخيرة ياء فتقول غزاوي ثم انه يقال له كيف قلت ان الادغام هنا عارض مع أنه نظير مصور لا يفترقان وكون الحرف في مقابلة حرف غير مدغم فيه لا ينغمه شيئاً اه ومن خطبه نقلت وقد مشي المرادى والاشموني على ادخال مفاعل في شبه فمال وهو الموافق لقول الناظم والسين والتا من كستدع ازل وقالوا المراد بشبه فمال ما يماثله في العدة والهيئة وان خالقه في الوزن واذا دخل مفاعل في شبه فمال دخل مفاعيل لانه مفاعل بزيادة المدة * (تنبيه) * يأتي في التصغير انه يجوز ان تعوض الياء قبل الطرف في الجمع مما حذف اصلاً كان أو زائداً فتقول في سفر رجل سفاريج وفي منطق مطاليق واجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل ومفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل وجعلوا من الاول ولوالقي معاذيره ومن الثاني وعنده مفتح الغيب واجيب بان مفتح في الآية جمع مفتوح ومعاذير جمع معذار قوله (والهمز والياء) مثله يرد عليه نحو استخراج فان الهزمة ليست أولى بالبقاء بل لا يجوز بقاؤها لما علم ان الجمع لا تكون فيه همزة مكسورة ولان الهمزات في الجمع مقطوعة ويمكن ان يجاب بان المراد ان الهزمة مثله ما لم يؤدالي ما لا نظير له اخذاً مما تقدم

التصغير

جرت العادة بذكر بابي التفسير والتصغير مقترنين وجعل التصغير هو المؤخر ليحمل على التفسير وانما لم يمسكوا لما في الخصائص وهو ان اللفظ متى تغير دل على تغير المعنى وان اكثر الامرين ان يكون ما حدث زيادة أو نقصاً قال ولهذا لم يعتمد بالتصغير ما نأمنه من الصرف كدريهم كما اعتبر بالتفسير كدراهم قال ومن هنا قال س تقول سريحين وصنيمين لقولهم سراحين وصناعين ولا تقل سكيرين لانهم لم يقولوا سكارين سألت ابا علي عن كلامه فاجابني بهذا وقال أيضاً انما كان كذلك لان التفسير بعيد عن رتبة الاحاد فاعتمد بما يمرض فيه لاعتداده بمناه والمحقر هو المكبر

وفي صواحب صواحبات ومنه قول النبي عليه السلام لفظة رضي الله عنها انكن لانتين صواحبات يوسف واذا قصد جمع ما صدره ذو او ابن من اسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا كقولهم في جمع ذي القدمة ذوات القدمة وفي جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبنات لبون وبين العلم كابن آو او ابن مقرض والفرق بين العلم وغير العلم من هذا النوع الالف واللام فان قبلها ثاني الجزمين كابن لبون فليس بعلم وان لم يقبلها كابن مقرض فهو علم فان قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل الى ذلك بان يضاف اليه ذو مجموعاً كقوالك في جمع كبرق نحره هم ذوو برق نحره وتقول في التثنية هما ذوو برق نحره وتساوي الجملة في هذا المركب دون اضافة وما صنع

بالجملة المسمى بها يصنع بالثنى
والجمع علي حده اذا ثنيا او
جمعا فيقال في ثنية زيد بن سمي
به هذان ذوا زيد بن كما قيل في
ثنية كلبتي الحداد هاتان ذواتنا
كلبتين وهكذا يقال في الجمع
ذو وزيد بن وذوات كلبتين
- باب التصغير -
(صغ الثلاثي علي فعيل *
مصغرا كالجذل والجديل)
(وماله مفاعل مكسرا فاجعل
له فعيلا مصغرا) (واستعملوا
افيعلا في افعلا * وان يكن
افاعل قد اهملا) (وبفمعييل
يصغرون ماله مكسرا مفاعيل
اتما) (لكن افعال لا فعل
حتم * كما فعيلا لفعلا * لزم)
(وما حوي زيادتي فعلانا *
فاجعل فعيلا له ميزانا)
(ان لم يكن علي فعالين جمع *
فذاك صغر بفعيلين تطعم)
(وما فعالين لجمعه جهل *
كمثل سكران مصغرا جعل)
(وتلوي التصغير كسر التزم *

والتحقير فيه جار مجرى الصفة فكانه لم يحدث بالتحقير امر يحمل عليه
غيره كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الافراد هذا معقد معناه وما
احسنه واعلاه وقال أبو الفتح وسواء كان التغيير زيادة أو تحريف فالاول
كقولك في حسن وجميل ومليح ووضئ فعال والثاني كقولهم في طويل
وعريض وخفيف فعال بالتخفيف فهذا ابلغ وان لم يزد وقال في التنبيه
علي شكل الحماسة سألت أبا علي ما قال س يحمل التحقير ابدأ علي التكسير
فقال لان التكسير اقوي التغييرين فجعل التحقير عليه قوله (فعيلا اجعل
الثلاثي) الخ قال ابن هشام هذا مع قوله فمعيمل مع فمعييل لما فاق يقتضي
حصر ابنية التصغير في هذه الثلاثة وزعموا ان هذا وضع الخليل وانه مثله
بفليس ودرهم ودينير فليل له لم ينبت المصغر علي هذه الامثلة فقال وجدت
معاملة الناس علي فلس ودرهم ودينار وفي هذا الجواب نظر وهذا الوزن
اعتبار من جهة اللفظ لا غير فانما ارادوا به الصور والاشكال ومقابلة المتحرك
بالمتحرك والساكن بالساكن فهو وزن عروضي لا تصريفي ونظيره
قولهم فيما لا ينصرف مفاعل أو مفاعيل الاتري ان احيما فمعيمل ومكير ما
مفعيلا وسليطين فمعيلين وسفير جا فمعيلا وعلل ذلك بشيئين الاول اهم
اثروا ان يكون للتصغير امثلة ينفردها والثاني انهم لو قالوا في سفير ج فمعيلا
لتوالى مثلان وهذا ليس بشئ وذهب ثعالب الي جري ذلك علي وزن
الاصلي فوزن سفير ج فمعيلا ووزن مكيرم فمعيمل وهو جيد خلوه عن مخالفة
الاصل وقال ابن بابشاذ فان قيل هلا ادخلت في الامثلة افعيلا كاجيال
وفمعيلا كعطيشان وفمعيلا كحميراء قلت اما افعيلا فشيئ يخص الجمع
والتصغير الجمع له احكام تخالف تصغير المفرد واما فمعيلا وفمعيلا فانما
صغرت صدره وصار بوزن فمعيلا ثم الحقت بعد ذلك الزيادة (تنبيهات)
(الاول) اشتركت الاوزان الثلاثة في ضم الاول وفتح الثاني وياء التصغير
ثالثة لان المصغر يدل علي الاسم والصفة فحجير بمنزلة حجر صغير فخص

باقوي

بافوي الحركات ولائهم فتحوا في التكسير فلم يبق الا الضم والكسر
والضم النسب لئلا يستثقل الجمع بين كسر وياء وزيدت الياء ثلاثة لكون
الضم لا ينفى بالدلالة لكونه يكون في أول المكسر كقفل وصرده وكان
الزيد حرف علة لانها أولى بالزيادة وكان ذلك الحرف الياء لان الواو
ثقيلة والالف تلبس ما هي فيه بالمكسر ولانها قد تثبت للدلالة على الجمع
فلا بدع أن تجعل دليل القلة والكثرة وانما فتحوا الثاني تشبيهاً بالـ
التكسير ومن ثم كانت ساكنة ولو كان أول الاسم مضموماً كغراب او
ثانيه مفتوحاً كغزال او ما قبل آخره مكسوراً كزبرج فهل تقول ان الحركة
زالت وجاءت غيرها أو الأصلية باقية احتمالان ذكرهما أبو حيان ولو كان
بعد ثانيه ياء ساكنة كهيمن فقال بعضهم ان تصغيره بالتقدير كفلت في
الجمع « (الثاني) » للمصغر شروط أن يكون اسماً وشذ تصغير فـ
التمجب متمكناً وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات لكن
يرد أن نحو خمسة عشر وبـ بـك يصغر ان قالوا ولي أن يقال غير متوغل في
الابهام قابلاً للتصغير فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً وهيمن صيغة تصغير
لانه وضع هكذا وليس بتصغير اصطلاحاً خالياً من صيغته قال في
التصريح فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا يبيطر لانه
على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي والذي يأتي
ما نقله عن التسهيل من ان نحو ذلك يصغر فتحذف ياؤه الزائدة ثم يلحق
ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر
والمكبر في الجمع فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز
فيه الامبيطرون ولا يكسر لانه خماسي ثالثة زائد فلو كسر حذف ثالثة
فيزول علم التصغير وانظر جملة مبيطراً على صيغة تشبه صيغة التصغير ولم
لم يجمله على صيغة التصغير وهي فـ فـ لما نقل ابن عازي عن المرادي أن
كميت لا يصغر قال انظر هل يحكم بتصغيره تقديرًا لجمعية فلك مثل ما

ان لم يك اسم معرب به ختم)
(أوليك لتأنيث علم*
او حرف مد بعد فتح ما تزم)
(وشبه فعلاً وفعل ان صرف
صغر بكسر لازم قبل الالف)
(وفتح ما لم ينصرف حتم ففي*
علقا وغوغاء كلاهما اقتني)
(وما به الى مفاعل وصل*
به الى فـ فـ أيضاً تصل)
(فما هنالك حذف احذفه هنا*
وابق ما بقياد ثم استعسنا)
كل اسم متمكن قصده تصغيره
فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه
وزيادة ياء ساكنة بمدد فان
كان ثلاثياً لم يغير باكثر من
ذلك وان كان رباعياً فصاعداً
كسر ما بمد الياء كجـ جـ ودرهم
وبرنس فان اتصل بما ولي الياء
علامة تأنيث فتح كـ كـ
وحبيلاً وحيراء وكذا ما اتصل
به الف افعال أو الف تليها نون
زائدة فيما لم يجمع على فعالين
كاجيال وسكير ان فان جمع ذو
الالف والنون على فعالين

صغر على فميين كسليطين
وسريحين وجدعين ورويشين
ومالم يعلم جمعه على فعالين الحق
في التصغير باب سكران وبين
تصغير مازاد على الثلاثة
وتكسيره مناسبة شديدة فما
كسر على مغايل وشبهه فله في
التصغير فميعل وشبهه مالم يمنع
مانع من كسر ما بمد ياء
التصغير كجميلى واجيال
ولقصور التصغير عن التكسير
في هذا جبروا التصغير بان
ادخلوه على افعال فعلا، فتأثروا
في تصغيره افعيل كاصيمروان
لم يقوا في تكسيره افعال والى
هذا اثرت بقولي واستعملوا
افيعلا في افعلا وان يكن افعال
قد اهملا اثرت بقولي وبفعميعل
يصغرون ماله مكسرا مغايل
انتما الى ان عصفورا وسربالا
لا يقال في تصغيرهما عصيفير
وسرييل كما قيل في تكسيرهما
عصافير وسرايل واذا لم يكن
ماولى ياء التصغير حرف اعراب

ذكر في سيطر (أقول) الظاهر أنه لا فرق والقائل بتصغير سيطر
يقول بتصغير كميث بلاشبهة وكلامه الاول مبني على أحد القولين وقولهم
المصغر لا يصغر محمول على ما هو مصغر بالفعل لا على ما هو بصورة
(الثالث) * للتصغير فوائد ذكر منها الكوفيون التعظيم كقول عمر
رضي الله عنه في ابن مسعود كنيث مليء علما وقال الشاعر * دويهة تصغر
منها الانامل * وقول الآخر فويق جبيل شاخ الرأس ورد البصريون ذلك
بالتأويل الى تصغير التحقير قالوا ان ابن مسعود كان صغير الجسم قصيرا
فقال عمر رضي الله عنه ذلك ليدل على صغر جسمه لان الكنيث شيء يكون
فيه اداة الراعي فاراد أنه حافظ لما فيه كما يحفظ الكنيث ما فيه وتصغير
دويهة للتقليل باعتبار الظاهر وما يدرك بالحس ولا يذان بان حثف
النفوس قديكون بصغير الامور وكبيرها أي ان اصغر الدواهي يفسد
الامور العظام وذلك الجبيل جبل صغير العرض دقيق لكنه طويل في
السماء شاق المصعد لطوله قوله (وما به انتهى الجمع) الخ رأيت بخط ابن
هشام ماضه فرع كوال الواو فيه زائدة لوجود شرطها وهو عدم تصدرها
وثبوت كونها مجامعة لاكثر من اصلين واحدي اللامين زائدة قياسا
على كل تضعيف في مجاوز الثلاثة وقد خيس بين حذف الواو واحدي
اللامين فتقول كائل وكوئيل لانهما عنده زيदा مما للاحاق بسفرجل
ولذا لم يدغم وان شئت عوضت الياء قبل الطرف وكان الظاهر ان يقول
مثل ذلك في غفنجج ولكنه أوجب حذف النون وبقاء الجيمين لانه قدر
اولا زيادة الجيم ثم زيدت النون فيه الحاقا بسفرجل والفرق أن هذه
النون ضعيفة اسكونها وكونها من حروف الزيادة وواقعة في الثالث
الذي هو محل ومظنة للزيادة وأما واو كوال فتحركة والى جانب الفاء
فهي قوية بحركتها وشبيهة بالاصول بخلاف نحو غفنجج فان نونه بمنزلة
واو غودون وياء حفيدك وان الجيم لا تكون زائدة قط الا في التضعيف

فهي بالاصول أشبه وان كانت هنا زائدة بخلاف قطوطى تقول قطيط
وان عوضت قلت قطيطى وغدودن تقول فيه أيضاً غديدن أو غديدين لان
الدال والطاء من الحروف التي لم توضع على ان تكون زائدة فكانت بالبقاء اولى
مما ليس كذلك (فرع) بروكاو جملوا، يقول من فيها بريكاو جليلاء بالتخفيف
والمبرد بالتشديد واعتراض على س بان الالفين ان كانتا عند بمنزلة الف التانيث
فليصغر ما قبلها فيقول بريكا، وجليلاء بالتشديد فيها وهو قول المبرد كما
يقول في غزال غزيل وان كانتا عند بمنزلة ما هو من نفس الكلمة فليقل فليلى
كما قيل في حرباء حريبي وفي عاباء عابي وفي جهما حراي وعلاي وهذا
لا يقوله أحد والسؤال قوى واجيب عنه بما لا يجدي فلم اطول به (فرع)
عطود يقول س في تحقيره عطيد بيناء، مشددة لانه يري ان الواو الاولى
بمنزلة الف غدا فر مكانه كان في الاصل عطود ماحقاً بجمفر ثم زيدت واو
ثالثة ساكنة كما قيل عديس فان عوض قيل عطيد والمبرد لا يقول دثما
الاعطييد لانه لا يحذف شيئاً من الواوين لانه رأى ان الواو الثانية لما
كانت زائدة وهي رابعة (١) صارت مسرول وسيدويه يقول فيه مسيريل
بجمل الواو الزائدة المتحركة بمنزلة الواو الساكنة والقول ما قال س قوله
(وجائز تمويض يا) الخ من أمثلة المسئلة حبنطاً فتقول في اجمع حبانط
بدون تمويض وحبانيط بالتمويض وفي التصغير حبينط بلا تمويض
وحبينيط بالتمويض كذا صوروا واقتصروا في تصوير ذلك على حذف
الزائد الثاني وهل يأتي مع حذف الزائد الاول فيقال على التمويض حباطى
وحبيطى (فان قلت) يرد على ذلك قول التسهيل وجائز ان تعوض مما حذف
ياء ساكنة قبل الاخر، لم يستحقها لغير تمويض اه واحترز بقوله لغير
تمويض من نحو لغاغيز جمع لغيزى فانه حذف الفه ولم يحتاج الى تمويض
لثبوت يائه التي كانت في المفرد لان التمويض فيما ذكر عند حذف الزائد
الاول يرد عليه تقييد التسهيل المذكور (قلت) لا يرد لانه في الياء قبل

خفة الكسر ان لم يمنع منه احد
الوانع التي تقدم ذكرها وروى
في الغوغاء وهي صغار الجراد
الصرف على ان يكون من باب
صلصال فتصغيره على هذا
غويغي وروى منع صرفه على
انه فعلاء وتصغيره على هذا
غويغاء وروى في علقاء الصرف
على ان الله اللاحاق وتصغيره
على هذا علق وروى فيه ترك
منع الصرف على ان الله
للتانيث وتصغيره على هذا
عليقاء كتصغير سكري والى
هذا ونحوه أشرت بقولى
وشبه فعلاء، وفلا ان صرف الى
آخر الكلام ويتوصل في
في التصغير الى فعيعل او فعيعل
وما اشبههما بما توصل به في
التكسير الى فعاعل او فعايل
وما اشبههما فيقال في حيزبون
واستخراج ومد حرج وفرزدق
حزيبين وتخيير ييج
ودحير ييج وفرزد او فريزق
كما قيل في التكسير حزاين

(١) قوله صارت مسرول كذا بالاصل وليحذر

وتخارج ودحارج وفرازداو
فراق وكذا يقال في تصغير
در حرح دربرح دون دريحيح
كما قيل في تكسيره درارح
دون دراحح وقد اشير هنالك
الى ان الندد يقال في تكسيره
الاد بالادغام ويقال في تصغيره
اليد بالادغام أيضاً وكذلك
اشرت الى ان جمع مرسيس
مرارس فليقل في تصغيره
مريريس وكذلك اشير الى
ان جمع كوال كوائل او
كثال فليقل في تصغيره كويثل
او كويال والي هذا اشرت
بقولي فما هنالك حذف احذفه
هنا وابق ما بقيام ثم استحسننا
(والف التانيث ان مدنسب *
للانفصال ولناه ذا يجب)
(فليعط . صحوباها حقهما *
وصغرا دون تمام بهما)
وكهماياه نسب والثاني من *
جزري مركب كذا أيضاً (قن)
(وهكذا زيادتا فعلا * من
بعد اربع كزغران) (وفي

الطرف وياه حباط المبدلة من الالف هي الاخر *) تنبيه *) نظر الشاطبي
في اطلاقه بان ما حذف منه لاجل اقامة بنية التصغير علي وجهين أحدهما ما
يصح ذلك أي التعمويض فيه والثاني . الا يصح ذلك فيه كالذي آخره الف
التانيث مثل حباري اذا حذف الفه فانك تقول حبري كما ذكره بعد ولا
سبيل الى تعويض الياء قبل الالف لان الالف تطلب فتح ما قبلها والياء
ساكنة ابدأ وكذلك ما كان نحو وجلولاء على مذهب س حيث يحذف
الواو فيقول جليلاء فلا يصح أن تعوض الياء قبل همزة التانيث لان همزة
التانيث كالف التانيث وفي الحذف للترخيم لان الغرض بتصغير الترخيم
حذف الزوائد كلها والاقتصار على الاصول والتعويض بنا في ذلك قال
والجواب ان التعويض لما كان فيما آخره الف التانيث أو همزته لا يتأني
نطقا اتكل على ذلك فيه فلم يحتج للنص عليه وليس مذهبه في جلولاء ونحوه
الامذهب المبرد علي ما يظهر من كلامه . بمد فلا اعتراض عليه واما تصغير
الترخيم فليس الحذف منه لاجل اقامة بنية التصغير فيه ونس منه وانما هذا
الحكم فيما حذف لا قامتها لا فيما حذف . مطلقا الا ترى ان عطاء وساء علي
مذهب س لم يعوض فيهما من المحذوف حين قلت عطي وسمي اذ لم يكن
الحذف فيه الا من أجل اجتماع الياء آت فكلامه . صحيح قوله (وحائذ عن
القياس) الخ مما حاد عن القياس في الجمع قولهم حديث وأحاديث قال
ابن هشام كانه جمع أحداث كاعصار وأعاصير ولا يجوز ان يكون أحاديث جمع
احدوثة كاعلوطة وأغاليط لقولهم أحاديث النبي ولم يقولوا في مفردة احدوثة
النبي وسواسية في جمع سواء وكان مفردة سواسية وفي التصغير اينون في تصغير
بنين وخالف القياس لان همزة الوصل لا تثبت في التصغير فكانه تصغير ابنين
بقطع الهمزة وضبطه بعضهم بفتح الهمزة وانديسيان بزيادة الياء ومما يستل عنه قول
المتنبي . وكان ابناعد وكأثراه . له ياء اي حروف أنديسيان . ومما ناد ان انديسيان تحقير
انسان وانسان اسم مكبر عذته خمسة أحرف فاذا صغرت زدت عليه ياء ين فصغر

مع زيادة حروفه فكان اذا كان لهذا الممدوح عدوله اثنان فكأثره بهما
فليكونا زائدين في عدده وناقصين لسقوطهما وتخلفهما عن قدره كما أن
يأتي انيسيان قد زادت في عدد حروفه وغضت منه وصغر تاء واصيبة في قول
عبد الله بن الحجاج الديلمي البعلبي قريب الشماخ واحد الفتاك في الاسلام
والقائمين مع ابن الزبير على عبد الملك لما دخل على عبد الملك حين وجهه في
طلبه وخشي على نفسه منه * منع القرار فحقت نحوك هاربا * جيشي يجد
ومعني يتلمع * ارحم اصيبتني الذين كلهم * حجلي تدرج بالشرية وقمع *
مال لهم فيما اظن جمعه * يوم القلب خبز عنهم أجمع * ادنوا لترحمي وتقبل
توبتي واراك تدفني فاين المدفع * ضاقت ثياب الملبسين ونفهمهم *
عنى فالبسي فتوبك اوسع * وروي انه قال بعد انشاد البيت الاول هذا
لأنك مريب وبعد الثاني اجاع الله بطونهم وبعد الثالث احسبه كان كسب
سوءه وبعد الرابع الى النار وأنه بعد الخامس نزع مطر فا كان عليه ورمي
به اليه وانه قال له آكل قال كل فلما وضع يده في الطعام قال امنت ورب
الكعبة فقال كن آمنا من كنت الا عبد الله بن الحجاج فقال قانا عبد الله
بن حجاج قال اولى لك ثم امنه وفي الايات دليل على أن حجلي جمع حجل
وهو قول س وقال الاصمعي لغة في الحجل والشرية موضع قوله (لتلويها
التصغير) الخ هذه اربع مسائل مستثنات من كون ما بعد ياء التصغير
مكسورا فيما جاوز الثلاثة فلا يجب فيها النكسر لأنه يجب الفتح كما
يقتضيه النظم بل يبقى على ما كانت عليه من فتح او سكون كما في معيدي
كرب وبميلك لان عجز المركب منزل منزلة تاء التانيث كما في التسهيل
وعذر الناظم في الاقتصار على الفتح انه لم يذكره ويشترط كما في التسهيل
ان تكون ياء التصغير متصلة بما التانيث فلو لم تتصل بها كسر تاليها
كدحرجة ودحيرة قوله (او مدته) أي مدة علم التانيث وهذا اظهر في
الدلالة من قول بعضهم أي مدة التانيث على أن المدة ليست للتانيث كما

فمولاة خلاف فلذا محمد *
فمولاة (واختار حذف
الواو سيديوه * وهو الاصح
فاعتمد عليه) (وقدر انفصال
مادل علي * جمع صحيح أو شتا
فأقبلا) (وكف مولاة ثلاثون
وما * ضاها ظريفين من افعلا)
(والف التانيث ذو القصر تاء
زاد علي أربعة لن يثبتا)
(وخامس من بعد مد زيد قد *
يقا حبر او حير ورد) (وأثريا
التصغير واورد يا * ان وزن
لام أو سكون اعطيا)
(وان يحرك وهو غير لام *
فاجعله ذا وجهين في الكلام)
(فبجـ ديل وبالجـ ديل *
تصغير جدول وبالعـ جيل)
(صغر عجولا والعـ العرية التزم *
في عروة وقس على هذا الكلام)
لا يمتد في التصغير بالف التانيث
الممدودة ولا بتائه ولا بالف
ونون من يديتين بعد أربعة
احرف فصاعدا ولا ياء النسب
ولا بهجز المركب ولا بعلامـ

تثنية اوجمع تصحيح في غير
مجمول علما بل يترك على حاله
في التكبر ويصغر ما قبله - ن كما
كان يصغر غير متمم بهن فيقال
في راهطاء وعقرباء وحنظلة
وسفرجة كما كان يقال في راهط
وعقرب وحنظل وسفرجل
رويهطاء وعقيرباء وحنيطرة
وسفيرجة كما يقال في راهط
وعقرب وحنظل وسفرجل
رويهط وعقيرب وحنظل
وسفيرج ويقال في خالخال
وعقيري وبعيلك خليخال
وعيقري وبعيلك كما يقال في
خالخال وعقير وبعيل خليخال
وعيقير وبعيل ومذهب سيدويه
في تصغير فعولاء أن يحذف
واوه فيقال في حلولا، حللاء
ومذهب المبرد أن يقال حللاء
بالاحذف كما يقال في فروقة
فريقة لأن ألف التانيث الممدودة
محكوم لها هي فيه بحكم ما فيه هاء
التانيث وحجة سيدويه أن لآلف
التانيث الممدودة شبهها بهاء

هو الاصح وعلم من تقييد المدة بعلم التانيث انها لو كانت اللاحق كارطى
وعلباء لا يبقى فتح ما قبلها فرقا بين التانيث واللاحق وقد رأيت بخط ابن
هشام ما نصه - ثلث عن أبيات ابن الحاجب رحمه الله المتضمنة لتصغير يحيى
فقات ما لم يخصه يحيى اما فعل وهو الارجح او فعل وعلى الاول فتصغيره يحيى
بثلاث ياءات ثم تحذف الاخرة كحذفها في قاض عند أبي عمرو بن العلاء رحمه
الله فترجع نصبا ومنسية عند غيره فيقول عيسى بصرف لزوال وزن الفعل
ويقول س يمنع الصرف لأن حرف المضارعة محرز الوزن بدليل يهب
ويصنع وعلى الثاني تصغيره يحيى ان قدرت الفه للتانيث لانها انكسر ما
قبلها لئلا تنقلب ياء لأن الف فعلى انما يكون للتانيث في الجمع كصرعى او
في المصدر كدعوى او في الصفة كسكري فان تجاوزت هذه المواضع
الثلاثة لم تكن الآلف للتانيث الا بالسمع لا بالقياس فان قيل وهذا من
المسموع لان يحيى ممنوع الصرف باجماع فالجواب أنه يجوز ذلك ليكون
الآلف اللاحق المقصورة في علم وقد يقال اذا اجروا الف اللاحق
المقصورة في العلم مجرى الف التانيث في منع الصرف فقد يجرونها مجراها
في منع كسر ما قبلها لئلا تنقلب ياء لأن الفرض انها شبهت بالف التانيث اه
وابيات ابن الحاجب هي قوله * ايها العالم بالتصغير كيف لازلت تحيا * قال قوم
ان يحيى * ان يصغر فيحيى * وابقوم وقالوا * ليس هذا الرأي حيا * انما كان
جوابا * ان تحيوا باحيا * كيف قدر دوا يحيى * والذي اختاروا احيا * تراه
في ضلال * ام تري وجهها يحيى * وقال ابن الخباز يحيى عينه ياء والف بدل من
ياء فاذا صغرت رددت ياء فاجتمع ثلاث ياءات فمن قال في تصغير احوي
احي بمنع الصرف قال يحيى ومن قال احى قال يحيى ومن قال احى رفعا وجرا
واحى نصبا قال يحيى ويحيى قوله (ما مدة افعال) لم يقيده بكونه جمعا فشم
المفرد ولا يتصور على قول الاكثرين الا فيما سمى به من الجمع لأن افعال لم
يثبت عندهم في المفردات وهذا دليل على أن الكلام في افعال بفتح

الهمة لا غير اذ لو ارادوا الاعم لم يسمهم دعوي انه لم يثبت في المفردات
 لظهور ثبوت غير المفتوح فيها نحو اجمال واصباح واسماع وحمل الشارح
 كلام الناظم على التقييد بالجمع قال المرادي ولعله جعل سبق قيماً لا فـ
 أي الف افعال السابق في باب الجمع ثم اعترضه وقال ليس سبق حالاً من افعال
 فيكون مقيداً به بل هو صلة ما ومدة مفعول سبق تقدم عليه وقال الشهاب
 يمكن ان يجاب عن الشارح بانه اراد بالجمع اعم من كونه جمعاً في الحال او
 في الاصل بناء على أن افعالاً لم يثبت في المفردات فيكون تقييد المتن بقوله سبق
 والشرح بقوله جمعاً من قبيل الحال المؤكدة ووجه حمل المتن على ذلك حمل ما على
 الزيادة ورفع مدة افعال على الابتداء وخبره كذلك والمشار إليه علم النائيث
 ووجه الشبه تحتم فتح التلوقيلها والتقدير ومدة افعال السابق في باب التكسير
 مثل علم النائيث في وجوب فتح التلوقيل وقوله ومد سكران على هذا
 مرفوع عطف على مدة افعال قوله (أو مد سكران ووابه التحق) أي
 مما في آخره الف ونون لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ فخرج
 مانونه اصلية نحو حسان اذا اخذته من الحسن فتقول حسين بحذف احدي
 السينين وقلب الالف ياء وادغام الياء في الياء قال الشهاب لم حذف احدي
 السينين وهلا بقيت فليل حسيين على فيميل وما جمع على فعالين دون
 شذوذ كسر حان فانه جمع على سراحين فيصغر على سريحين وما جمع على
 فعالين شذوذاً فانه لا يلتفت اليه كغرفان وانسان فانه قيل غرائين
 واناسين شذوذاً فيقال في تصغيرهما غريثان وانيسان وما لم يعلم جمعه على
 فعالين يلحق بباب سكران لانه الاكثر وانما لم يجمع باب سكران
 على فعالين لان الالف والنون فيه شاهبا للثانيث بدليل منع الصرف
 فكما لا تتغير الفا الثانيث لا يتغير ما اشبههما قال الشاطبي قال ابن جني
 سألت الشجري يوماً فقلت له كيف تجمع دكاناً فقال دكاكين فقلت
 فسر حانا قال سراحين قلت فمشمانا قال عثمانون قلت له فهلا قلت عثمانين

الثانيث وشبهها بالالف المقصورة
 واعتبار الشبهين أولي من الغناء
 احدهما وقد اعتبر الشبه بالهاء
 من قبل مشاركة الالف
 الممدودة لها في عدم السقوط
 وتقدير الانفصال بوجه ما فلا
 غناء عن اعتبار الشبه بالالف
 المقصورة في عدم ثبوت الواو
 المذكورة فانها كالف حباري
 الأولي وسقوطها في التصغير
 متعين عند بقاء الثانيث وكذلك
 يتعين سقوط الواو المذكورة
 في التصغير وقد انفصل علامة
 التثنية وعلامتي جمع التصحيح
 فيعامل ما قبلها في التصغير
 معاملة في التجرد فيقال
 في ظريفين وظريفين وظريفات
 ظريفان وظريفون وظريفات
 كما يقال في ظريف وظريفة
 ظريف وظريفة لان التثنية
 والجمع طاريان على لفظ المفرد
 بعد حصول ما تمه من هيئة
 تكبير أو تصغير ويقال في
 ثلاثين ثلاثون بالتخفيف لان

زيادته غير طارئة على لفظ مجرد
فمومل . ماملة جملولا . وكذلك
يفعل بزيادة التثنية وجمعي
التصحيح فيما جعل علما فيقال
فيمن اسمه جدار وجداران
وظريفون وظريفات جديران
وظريفون وظريفات نص على
ذلك سيدي به رحمه الله تعالى
وتحذف في التصغير الف التانيث
المقصورة خامسة أو سادسة
نحو قوالك في قرقر اقريقروفي
لغيزي لغيزفان كانت خامسة
وقبلها مدة زائدة جاز حذف
المدة وابقاء الف التانيث وعكس
ذلك كقولهم في حباري حبيرى
وحبير واذاولى ياء التصغير واو
قلبت ياء ان كانت موضع اللام
أو ساكنة أو ادغم فيها الياء
كقوالك في جرو وعروة وعشواء
وعجوز جرى وعرية وعشياء
وعجيز فان تحركت ولم تكن
موضع اللام جاز تصحيحها
وقبلها كقوالك في جدول
جديول أو جديل (وان تلت

قال ايش عثمانين أرايت رجلا يتكلم بغير لغته والله لا أقولها أبدا قوله
(والف التانيث) الخ هذه ثمان مسائل . مستثناة من قوله وما به لمتني
الجمع وصل الخ وكان حقها ان تذكر بعد هذا البيت ليتصل المستثنى بالمستثنى
منه هذا ما يفهم من كلام ابن هشام والمجب انه في التوضيح لم يشر الى
ذلك بتغيير ترتيب النظم كما هو عادته بل جري على سنن الناظم وقال الشهاب
ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق وما به لمتني
الجمع وصل الخ حتي يكون المعنى انه توصل في الجمع بالحذف في هذه
الاشياء الثمانية ولم يتوصل الي التصغير بالحذف فيها فيرد عليه ان عجز المضاف
لم يحذف لاهنا ولا هناك فلا يلحق عدة في المستثنيات وانما مقصوده انه
اكتفى في هذه الاشياء الثمانية بحصول صورة التصغير تقديرا لتقدير
انفصال . يخل بالصيغة فيها اعم من ان يكون قد فعل . مثل ذلك في الجمع
أولا . ومعلوم ان اكثرها وهو السبعة منها لم يفعل . مثل ذلك في الجمع فيه
فيعلم استثناءه من قول المصنف السابق وما به لمتني الجمع فاستثناء المنفي
مرتب على المقصود من قول المصنف والف التانيث الخ واستثناء عجز
المضاف ليس لازما من كلامه حتي يرد الاعتراض به فاندفع . افي التوضيح
وشرحه فلي تأمل وقد يشكك عليه قوله وهكذا زيادتا فعلا نا من بعد اربع
لانه اذا كان المقصود هذا لاجابة الى التقييد بقوله من بعد اربع لان ما
زيادته بعد ثلاث كذلك قوله (عدا) تنبيه على ان الانفصال تقديري لاحسب
فكانها ملحقا بعد كمال بنية التصغير ويزيده بيانا قوله وقدر انفصال الخ
قوله (آخر) قال الشاطبي لعله اخرج به الالف المتوسطة عوضا عن
احدى ياء النسب في نحويمان وتهم وشام مما صار بمنزلة ضحارفة قول في
تصغيرها يمين وتهم وشويم بحذف الالف ولم اره منصوصا فانظره قوله
(والركب) أى المزجى واما الاسنادي فانه يطلق عليه جملة لقوله . ومنه
منقول كفضل واسد وجملة وقوله وقل ترخيم جملة قوله (اادل على ثنية)

يحتمل

ذي الياء ياء ان حذف * اخراهما وخلف اخري قد عرف) (نقصاً ومنع الصرف عمرو انتخب * والنقص
والصرف الى عيسى انتسب) (ولا بي عمرو عزوا حياً * (٤٣٣) وغيره مستغنياً عن حذف ياء)

يحتمل ان المراد ما دل دلالة عقلية على التثنية اي اللفظ فان وجود الزيادة
مستلزم لوجود ذي الزيادة أي اللفظ وان المراد ما دل على معنى التثنية
استقلالاً أو مع بقية الكلمة قوله (جلا) يحتمل انه مطلق على دل
ناصب لقوله جمع تصحيح ومعنى انه جلا جمع التصحيح انه دل عليه دلالة
عقالية لاستلزام وجوده وجوده أو انه جلا معناه أي دل عليه ولو بواسطة
بقية الكلمة ويحتمل انه صفة للجمع اخرج به باب سنين لان تصغيره
سنيات وعليه فلفظ جمع مجرورة قال الشاطبي وقول النظم جلا جملة في موضع
الصفة لجمع أي أو جمع تصحيح جلي بمعنى ظاهر (فان قيل) فما فائدة
هذا الوصف (فالجواب) انه فائدة حسنة وذلك ان جمع التصحيح
على قسمين جمع تصحيح قياسي على اصل بابه كزبدون وعمرون وهذا هو
الجلي الظاهر وهو الذي قصد ذكره وجمع تصحيح هو في الحقيقة جمع
تكسير وهو كل ما حذف منه حرف فعوض منه الواو والنون كسنين
وعضين وعزين وثبين والحكم فيه ان الواو والنون لا يمدان كالمفصاين
من الكلمة فتكون ثابتة بمد تصغير الصدر لانهما عوض من المحذوف
فاذا صغر الاسم فلا بد من رد المحذوف واذا رد زال العوض وهو الواو
والنون اذا لا يجتمع العوض والمعووض عنه ثم يرجع من جمعه الى ما كان
القياس فيه وهو الجمع بالالف والتاء فتقول في سنين سنيات وفي عضين
عضيات أو عضيات وفي مئين مويات فاذا لم تبق الواو والنون بل حذفتهما
بسبب التصغير فصار حكمهما حكم ما ليس كالمفصل من الكلمة فتارقت
حكم الواو والنون في جمع التصحيح الجلي فلاجل هذا احتزب قوله جلا

(وقل احيوان قل جديول *
في الفا وايضاً الغويري . قبل)
(ومن يقل جديل يقل غوي *
. صغراً كمثل . روه . و . ي .)
(واردد ايناً ابدان من *
ذي الابين عيناً فهو بالمد قن)
(وشذ في عيد عبيد وحتم *
للجمع من ذا ما التصغير عام)
وبدل المين المديم المين لا *
تورده في الحالين الا ببدلا)
(وهكذا الفاء قتل في متعد *
متيعد وعن . ويعد . تجد)
(ومن طلق بدل لا مرد في * جمع
وتصغير لموجب قفي)
(والالف الثاني المزيدي حمل *
واو اكذا ما لا صل فيه بحمل)
(واصل منقوص ثناء أي احد *
وان يكن بقاء تانيث عمدا)
(نحو دمي وشفهية وفي *
سه ستيه احق ما اقتنى)

سنية سنية قل في سنيه * محجة الاملين فيهاينه) (وكلما لاثاث له عرف * فاعطه حكم
دم او حكم الف) وان تات صيغة التصغير في * ذي النقص فالقاصد خيراً قد كفي) (كالهار والهوير

والهويث * قد قيل وهو عندهم مستندر (وقاس في ري يريثيا ابو عمرو ومن سواه ذابحتب) (ويضع
اسما يضيع صفرا * والمازني رد ﴿٤٣٤﴾ فائه يرا) (واصل مقلوب اذا صفرا * تردد ولكن ابته

محولا) (فقبل قسى في قسى
علما * كذا في الجاه جويه علما)
(وكل ذي همزة وصل صفرا *
فالهمزة اقصر حذفها مبتدرا)
اذا وقع بعد ياء التصغير ياء ان
حذفت الثانية منهما استتمالا
لتوالي ثلاث يات كقواك
في اي ابي والاصل ابي
بثلاث يات اولهن ياء
التصغير والثانية والثالثة وجودة
قبل التصغير حذفت الثالثة
لتطرفها وادغمت الاولى في
الثانية ولا فرق بين ما كانت
اليا آن فيه قبل التصغير كاي
وبين ما تجدد فيه اجتماع الياءين
في حال التصغير ككساء فان
تصغيره كسي واصله كسيبي
الياء الاولى للتصغير والثانية
منقلبة عن الف والثالثة منقلبة
عن واو حذفت الثالثة وصار

عن ان يدخل عليه سنون وبابه لكن لم يبين الحكم فيه لانه ليس من المهمات
الا كيدة في باب التصغير بالنسبة الى هذا المختصر ولانه اذا تحرز من
مثل ذلك فهو قد نبه عليه فكانه يقول للناظر انظرات ما حكمه فقد نبهتكم
على خروجه بما ذكرته فلم يخل من التنبيه عليه وهذا من المقاصد الحسان
اللاثة بابن مالك رحمه الله ولم يذكر هذه المسئلة في التسهيل فيما اظن
وذكرها هاهنا اه قال الشهاب ولا يخفى ان الجمع الغير القياسي لا ينحصر فيما
حذف منه حرف فان كان لم يحذف منه حرف حكمه حكم القياسي كان في
مفهوم هذا القيد تفصيل فليراجع وظاهر كلام الشاطبي المذكور انه لا
يخرج عن هذا الحكم الا ما حذف منه حرف وليتأمل ما ادعاه من
تعويض الواو والنون في باب سنين عن المحذوف مع قولهم انه عوض عن
المحذوف فيه هاء التانيث * (تنبيهه) * اختلف في حذف مدة نحو ثلاثين
علما او غير علم وفي نحو جدارين وظيفين وظيفات اعلاما مما فيه علامة
التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد فالخلاف في المدة الخارجة عن
علامة التثنية او الجمع كما قاله الشهاب فذهب سيديويه الحذف لان زيادته
غير طارئة على لفظ مجرد فهو مل معاملة جلولا فتقول ثلثين مثالا بالتخفيف
ومذهب المبرد ابقاء حرف المد كما يعمل في جلولا فتقول ثلثين بتشديد الياء
لقاب المدد ياء وادخالها في ياء التصغير واتفقا في نحو ظريفين وظيفين
وظريفات اذ لم تجمل اعلاما على التشديد قال الشهاب وقد يشكل الاتفاق
على سيديويه لان تمليله بقوله لان زيادته اخ يابي ذلك ثم ماذا يقول في زيدان
او زيدون علما اذ لا يمكن حذف المدد اعني الياء ويحاج بان كلامه في الزيادة

كسيا كمضي وهذا الحذف مجمع عليه اذا كان اول الياءين الواقعين بعد ياء التصغير زائداً والياء
فان لم يكن زائداً كالمنقلب عن واو احوى فان اباعمر ويرافيه تقدير الياآت الثلاث فيقال هذا احبسي ورأيت

احيي وغيره لا يرا ذلك الا أن سيويه يحذف ويستصحب منع الصرف وعيسى بن عمر يحذف ويصرف في جدول جديول قال في احوي احيو ورأيت احوي ﴿٣٥﴾ وكذلك يقال في غاوغوي وفي معاوية

والياء هنا أصلية اه وهذا الاشكال غفلة عن قولهم في نحو ثلاثين علما أو غير علم وفي نحو جدارين الخ اعلاما قال ابن غازي فنحو ثلاثين وثمانين ليست العلامة فيهما بطارية . طلقا وما جعل علما . من غيرهما صار مثلهما في ذلك ونحوه لابن هشام حيث قال تصغير ظريفون جمعاً ظريفون بالتشديد لان زيادته في تقدير الانفصال فكانه ظريف فاما ظريفون علما فالتخفيف وأما ثلاثون علما أو غير علم فالتخفيف لا غير اذ لا مفرد له اه وقد يقال الكلام في المدة الثالثة لانها التي تحذف أو تبقى لا في مدة التشنية أو الجمع وأي دخل لكونه لا مفرد له أوله مفرد وماه مني تمليل كلام س فتدبر وقول الشهاب ثم ماذا تقول الخ لا وجه له لان المدة في ذلك ثمانية لا ثالثة قوله (والف التانيث) الخ قال في شرح المفصل فان قيل فلم تحذف تاء التانيث كما حذفت الف التانيث في الاسم الرباعي أو ثبتت الف التانيث كما ثبتت التاء قيل الف التانيث مع الاسم كالجزء منه لانها لا تقدر منفصلة بخلاف تاء التانيث فاشبهت الحرف من بنية الكلمة حذفت كما يحذف وتثبت رابعة لانها لو كانت حرفاً من بنية الكلمة لثبت فكذلك الف التانيث اه وقال الشاطبي المقصورة حرف ميت فلم تعدودة والتاء عليها زية الحركة قاله السيرافي : (تنبيه) . قال ابن هشام برديا تحذف المتطرفة لهذه القاعدة ثم تحذف الالف والياء لقوله وزائد المادي الرباعي احذفه فتقول بریدأوبریدی وتقول في حولايا حويلي لانك حذفت الالف الاخيرة ثم انكسرت الالام لاجل ياء التصغير فانقلب الالف ياء ثم ادغمت الياء في الياء قوله (وارد دل اصل تانيا) الخ اعلم ان الباب ينشأ فيه تغييرات بسبب التغيير المتصو له فينشأ عن ضم

ميموية والاصوب الحذف والاعلال ويقال في تصغير مال وقيل وريان . ويل اريل وقويل ورويان فتد العين الى اصلها لزوال سبب انقلابها وكذلك تفعل بانقاء نحو قواك في ميزان . ويزين وفي . وقن . ويقتن وهذا الرد في اللام بلا شرط وهو في العين والفاء . شروط يكون الحرف حرف لين . بدلا من حرف لين فلر كان حرف لين بدلا من همزة كائمة أو غير حرف لين بدلا من حرف لين كقائم . وتعد لم يرد الى اصله في تصغير ولا تكسير فتصغير ائمة ائمة وتصغير قائم قويثم وتصغير . تعد . تيمد وهذا مذهب سيويه . ومذهب الجرمي ان يقال في تصغير قائم قويم . ومذهب الزجاج ان

يقال في تصغير متمد . ويمد والصحيح ما ذهب اليه سيويه لان قويم آيوهم ان يكون . كبره قويم أو قوام أو قوام وقويم لا ايهام فيه فكان أولى وكذا اذا قيل في متمد . ويمد اوهم ان . كبره . وعد أو . وعد

وهو وعد ومتيعد لايهام فيه فكان أولى واذا صغر ثانياً الف زائدة قلبت واو أفقيل في كاهل ودائق وقاصمء وجاءوس وهايل وخاتم (٤٣٦) كويل ودوينق وقويصا وحويميس وهويل وخويم

وكذا تفعل بالالف المجهول
الاصل كالف عاج وصاب
فيقال في تصغيرهما عـويج
وصويب واذا صغر ثناء يـ
مجد أو مؤث بالهاء كشفة رد
اليه الثالث المحذوف فيقال في
دم دمي وفي شفة وعدة شفيهة
ووعيدة وفي سـسته وقديكون
المحذوف حرفا في لغة وحرفا آخر
في لغة اخري فيصغر تارة برد
هذا وتارة برد هذا كقولك
في تصغير سنة سنية وسنيهة
وفي تصغير عضة عضيهة وعضيهة
واذا لم يعلم لاثناي ثالث وقصد
تصغيره وتكسيه الحق باب
دم فيجبر بحرف لين والحق
بالثلاثي المضاعف المحذوف
بمضه كاف بمعنى اف وذلك
نحو تصغير من مسما به فلك ان
تقول فيه منى الحاقا بساب دم

الاول جواز همز واو وعدة ورجوع الالف نحو ضارب وصاب الى الواو
والف باب وناب الى أصلهما وعن فتح الثاني زوال همز الوصل في
نحو ابن ورجوع ثاني نحو ووقن الى أصله وعن زيادة الياء ثلاثة
رجوع الالف والواو في نحو غلام وعجب وزياء وادغام الياء فيهما ومن
كونه لا ينقص عن فعمل رجوع محذوف نحو يدودم دون ميت وهار
ومن كونه لا يزداد على فعمل حذف الآخر من نحو سفر جل ومن
كونه بمد ذلك يصير موصوفا وصفة في المعنى انه لا يدخل العمل
وانه يتدابه وان كان نكرة انه يجمع جمع المذكر وان لم يكن علما ولا
صفة فهذه مسائل مبينة على قاعدة الباب وهو ان التصغير موضوع
على ثلاث تغييرات وان له ثلاثة اوزان لا تنقص عنها ولا تزيد عليها وانه
يلتحق بعدها باب الصفة ثم ينشأ على ذلك ما ذكرنا ومما يترتب على
كونه يصير كالموصوف والصفة انه لا يجوز هذا ضوئرب زيدا لانه
يكون قد وصف قبل العمل اذ المعنى هذا ضارب صغير زيدا اذا تقرر
هذا فقول الناظم وردد لاصل الخ معناه ان ثاني الاسم المصغر يرد الى
أصله اذا كان لينا متقلبا عن غيره فشمّل ذلك ستة اقسام ما أصله واو فاقبلت
ياء او انقلب الفاء وما أصله ياء فاقبلت واو او الفاء وما أصله همزة فاقبلت
ياء وما أصله حرف صحيح غير همزة فاقبلت ياء وبذلك ينبغي ان يحمل
القلب في كلامه على ان المراد به الابدال كما عبر به في التسهيل لان القلب
في اصطلاح اهل التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين من حرف
صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة فلا يشمل الخامس

والك ان تقول فيه منين الحاقا بالمضاعف المنقوس واذا امكن في المنقوس ان يصاغ على والسادس

فعمل بما بقي منه لم يرد اليه المحذوف كقولك في ميت ميت و هار هوير وروى عن بعض العرب هوير

واجاز أبو عمرو يريثيا في تصغير يراعما ويصغريضع علما عند المازني على يؤيضع ولا يقول سيديويه الا يضيع وهو الصواب لان الصيغة ممكنة دون الردف لا حاجة اليه ولان ﴿٣٧﴾ يضيع لا يجهل معه المكبر وبوضع

والسادس قال المرادى وخرج ما ليس بليين فانه لا يرد الى اصله ولو كان مبدلا من لين فتقول في قائم قويم بالهمزاه وفيه نظر لان الكلام مفروض في الثاني وهذا ثالث وانما اخرج المكودي هذا النوع بقوله ثانيا وينبغي ان يستثنى من كلامه ما كان ليئا مبدلا من همزة تلا همزة كالف آدم ويا، ائمة فانهما لا يردان الى اصلهما اما آدم فتقلب الفه واوا فيقال اويدم واما ائمة فيصغر على لفظه والتقاء الساكنين في التصغير على حد دلان الاول حرف مد والثاني مدغم قوله (وشذ في عيد عييد) أي حيث صغروه على لفظه وكان القياس عديد قال الشهاب هل يمتنع استعمال القياس وقد يخرج على الخلاف في المصدر اذا ورد غير القياس منه ولم يرد القياس هل يجوز استعمال القياس اه وقضية تلحين المتنبي في قوله لو يلتنا لان العرب انما صغرت ليلة على ليلة ان النطق بالقياس مع سماع غيره لا يجوز لان قولهم ليلة شاذ قوله (وحتم للجمع) الخ قال ابو حيان احال هنا الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتأخر قال الشهاب وهو عجيب لان الواجب في الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا فتأمل قوله (والالف الثاني المزيد) الخ اعلم ان الف المصغر اذا كانت ثانية وهي منقلبة عن ياء فانها ترد اليها في التصغير وان كانت منقلبة عن واو زائدة أو مجهولة أو منقلبة عن همزة فانها ترد الى الواو في التصغير فالخاصل انها ترد الى الواو في اربعة صور والى الياء في صورة واحدة اه وقال الشهاب يدخل في قوله والالف الثاني المزيد الف حائض فيقال حويض وسياتي ان تصغيره تصغير ترخيم حبيض وقال ابن هشام تقدم

بخلاف ذلك واذا صغر اسم مقلوب صغر عن لفظه في الحال ولم يرد الى اصله وذلك نحو قسي اذا سمي به وقصد تصغيره فانه يقال فيه قسي على لفظه واصله قوس فلو صغر على اصله لقل قويس كما يقال قويس في قوس اذا صغر مجعولا علما ومن المقلوب قوس ولهم جاه لانه من الوجاهة فقلب اذا صغر قيل فيه جويه دون رجوع الى اصل لعدم الحاجة الى ذلك واذا صغر ما اوله همزة وصل حذفت وضم ما جلبت من اجل سكونه كقولك في ابن بني (واختم بتا التانيث ما صغر من * مؤث عارثلائي يعن) (وانسب الى الشذوذ ما منه فلا نحو مصيف ودويد فاعدا) (وشذت التا في امام وورا *

كذلك قدام اذا ما صغرا) (والتر من في رباعي اهل * اخر شرطيه فننظفه يقل) (وقد يزداد عوضا من الف * في نحو اغيز اجبارا فاعرف) اذا كان الاسم المؤنث العاري من علامة ثلاثيا في الحال كدار

وفي الاصل كيد صغر بالتأقيل في دار دويرة وفي يديدية ولا يستغنى عن هذه التاء الا فيما شذ من نحو قولهم نصيف في تصغير نصف وهي ﴿٤٣٨﴾ المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ونظير نصيف قولهم

في الذود من الابل ذويد وفي الحرب حريب وفي القوس قويس وفي العرب عريب والفرس فريس وفي ذرع الحديد دريع وفي النمل نميل وكما شذ هذا النوع (١) بدم التاء والاصل فيه عدم التأق في وراء وقدام وامام ورثة واميمة وقديمة وان كان المؤنث العاري رباعياً متمثل الثالث والرابع لم يصغر الا بالتاء نحو سماء وسمية والاصل سميبي بثلاث يات خذفت الواحدة على القاعدة المتقدم تقديرها في هذا الباب فبقى الاسم ثلاثياً فالحقت التاء كما الحقت مع الاسم الثلاثي الجرد والى هذا أشرت بقولي بالفظه يقل وأجاز أبو عمرو ان يقال في تصغير حباري ولغيزا حبيرة ولغيززة فجاء بالتاء عوضاً	الكلام في الالف آخر الاسم وهذا الكلام في الالف ثانياً (واقول) قاعدة في حرف اللين مطلقاً اعلم انه لا يكون أولاً وانما يكون ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً أو أكثر من ذلك فان كان ثانياً فان كان زائداً أو مجهولاً رجع واواً نحو ضارب وضوئرب وصواب وصويب وعاج وعويج وان كان منقلباً رجع الى اصله نحو باب وناب وميزاب وموقف وان كان ثالثاً فان كان رابعاً اربعة وجب قلبه ياء وادغام ياء التصغير فيه نحو غزال وغزيل وقضيب وقضيب وعجوز وعجيز وان كان من كلمة هي اكثر من ذلك وجب حذفه نحو حفيد وخذودن وجوالق تقول حفيد وخذودن وجويلق وان كان رابعاً فان كان ياء سلمت نحو قنديل وقنيديل وان كان غير ياء قلبت ياء نحو مصباح وعصفور وان كان اكثر وجب حذفه نحو حبركا وحبيرك وقرقرا وقريرقر وقبعثر وقبيعث وكل هذه الاحكام تخرج من كلام الناحم من. واضح متفرقة لمن تأمل قوله (ما لم يحو غير الياء ثالثاً) فان حوى ثالثاً غيرهما لم يحتاج الى التكميل كشاك من قولهم شاكي السلاح فتقول شويك واذا اعرب فالذي يظهر انه يعرب باعرابه الذي كان له قبل التصغير فتقدر فيه الضمة والكسرة على اللام المحذوفة رفعا وجراً وتظهر الفتحة على اللام الثانية نصباً كذا في الخفيد وهو صريح في ان المحذوف من شاك لامه التي هي الياء وانه ليس فيه قلب مكاني وفي شرح الغزي للسعد خلافة ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت واخت فانهما لا يمتد بهما أيضاً فيقال بنية واخية برد المحذوف وقال في التسهيل غير التاء والهاء فجمع بينهما وزاد في العمدة وشرحها أو همز الوصل كاسم وابن ولم يذكره هنا لان ما هي فيه
---	--

من الف النائيث المقصورة اذا حذفت (وصغروا اسم الجمع والجمع الذي لقلقة كفتية واوخذني) اذا (ولا تصغر لفظ جمع وضما لكثرة كشهد وشفعاً) (بل صغرته) الي ذوقلة أو افردنه وافعلالاً) (به الذي لشهد

(١) قوله بدم التاء والاصل الخ كذا بالاصل وهو مخجل ولعله بدم التاء شذ لحاقها فيما زاد على ثلاثة والاصل

قد فعلا * من قال ما الشويه دون بخلا (كذا الشويهلات في الشرا هلا * قل والقياس راع غير جاكلا) (وفي سنين
 قل سنيت كذا * في أرضين بارضات خذا) (و من يقل مرت (٤٣٩) سنين فليقل * سنين سنى ايضاً قد

اذا صغر حذفته . منه لانه يضم أوله فيستغنى عنها التحريك أوله ح فيبقى على حرفين
 * (تنبيه) * قال ابن هشام عندي أن قولهم في عدة وعيدة على خلاف
 ظاهرهما وذلك أن هاء المصغر غير هاء المكبر وذلك أن هاء المكبر
 عوض عن الفاء وقد رجعت ولا يجمعون بين العوض والم عوض منه ألا
 تراهم يقولون في اسم سمي بحذف الهمزة والهاء في المصغر كالهاء في نورة
 وقديرة قوله (كا) لا يظهر التمثيل به والمطابق التمثيل بمن ونحوها مما ينفى
 ثانيه بعد التسمية لانه لا يصغر الا الاسم المتمكن وغيره لا يصغر الا شذوذاً
 فلا يصغر الحرف وشبهه الا بعد التسمية به واذا سمي بما هو على حرفين
 ضعف ثانيهما ان كان حرف ايـن ولا يكون ذلك لاجل التصغير
 فلا يدخل في قوله وكل المنقوص وأيضاً ما اسمية كانت او حرفية من التثنية
 وضعاً لا من المنقوص وبما قررناه علم أنه لا يصح قول الاشمونى تبعاً
 للمرادي أنه تناظر للمنقوص في طلق التكميل لا في رد ما حذف منه اذ
 لا يعلم لهذا محذوف فكان يحسن ان يقول * وكل المنقوص في التصغير ان *
 لم يحو غير التاء ثالثاً كمن * قال في التسهيل في باب التسمية وان كان ما سمي
 به حرف هجاءى ضعف ثانيهما ان كان حرف لين وفي شرحه وخرج بحرف
 اللين نحو من وقد فيجعل الاعراب في آخره بلا تضييف اه واورد على
 اعرابه من غير تضييف انه شبه الحرف وضماً واجيب بان باب التسمية
 اختص باء ومخالفة لغيره كائنه عليه سيديه قوله (ومن بترخيم يصغر
 اكتفى بالاصل) ظاهر كلامه القياس وقال ابن مطر * وشذ قولهم زهير
 صغرا * مرخم كذا عثيم حقرا * قال ابن الخباز وانما قصدوا بذلك التخفيف

معنى أصيل فلا يصح كونه تصغير جمع لان تصغير الجمع جمع في المعنى الثاني انه لو كان تصغير اصلان لقيـل
 اصيلين لان فعلان وفعالان اذا كسرا قيل فيهما فعالين كمصران ومصارين وخشان وخشاشين وعمبان

وعقابين وغربان وكلما كسر على فعالين يصغر على فميين فبطل كون اصيلاان تصغير اصيلاان
جمع اصيل وانما اصيلاان من المصغرات ﴿٤٠﴾ التي جي بها على غير بناء مكبرها ونظيره قولهم في

انسان انيسات وفي مغرب	لان التصغير . وضع زيادة وقول يحيى شاذ مخالف للنحويين لانهم قاسوه
مغربان ولا استبعاد في ورود	اه وكذا نص في الفصول على الشذوذ ورد عليه ابن اياز فقال وفي قوله شذ
المصغر على بنية مخالفة لبنية	نظر لانهم لم يذصوا على شذوذ هذا وقوله ا كتنى بالاصل يعني وحذف
مكبره كماوردت جموع مخالفة	الزائد ولا فرق في الزائد بين ان يكون اللاحق اولا وقال ابن هشام عندي
ابنتها لا بنية احادها والحاصل	في زائد اللاحق نظرها يجوز حذفه فانه قد التحق بالاصل وفيه تقويت
ان من قصد تصغير جمع من	لغرض اللاحق والنحاة يطلقون وابن اياز صرح فقال لا فرق بين كون
جموع الكثرة رده الى واحد	الزائد لللاحق او غيره قال فتنه - ول في مقعنه س قعيس فان صح هذا فهو
وصغره ثم جمعه بالواو والنون	مما يحاجي به وهو ان يقال حرف اللاحق متى يجوز حذفه ويحتج بالحذف
ان كان لمذكر . يعقل كقولك	بان الالف في عاتي يجوز حذفها في النسب وهي اللاحق بدرهم وكذا الف
في غلمان غليمون وبالالف	ارطي فيمن قال اديم ماروط واعلم انه اذا صغر نحو حائض وطالق من
والتاء ان كان لمؤنث او لمذكر	الاصناف الخاصة بالمؤنث هذا التصغير قلت جديض وطيح لانها في
لا يعقل كقوله ولهم في جوار	الاصل صفة مذكر كذا في الاشمونى تبعا للمراذي وهو بني على قول
ودراهم جويرات ودرهمات	سيبويه انها في الاصل جارية على مذكر والاصل شخص طالق وعكسه
وان كان لما قصد تصغيره له	رجل ربة أي نفس ربة ومرما في ذلك من مخالفة الخليل وأن مذهب
جمع قلة جازان يرد اليه صغرا	الخليل أرجح في باب التانيث * هذا وقال الشهاب . مقتضى القاعدة الاتية
كقولك في فتیان فتية ويقال	تجردها وان لم ينظر لانه صفة مذكر لانه ليس ثلاثيا كامام ووراء ام
في تصغير سنين على لغة من	* وأقول ذكر في شرح العمدة وفي التسهيل أنه لا بد في هذا التصغير اذا
رفعها بالواو وجرها ونصبها	كان لمؤنث وهو عار من الهاء من الحاقها اياه ولوزاد على الثلاثة الا الصفات
بالياء سنيات ولا يقال سنيون	التي للمؤنث * (تنبيهان) * (الاول) قال ابن الصائغ لا ينبغي استعمال
لان اعرابها بالواو والياء انما	تصغير الترقيم في غير علم الالسماع بين ألا ترى أن ترقيم النداء لا يكون

كان عوضاً من اللام واذا صغرت ردت اللام فلوا بقى اعرابها بالواو والياء مع التصغير
لزم اجتماع الموض والموض منه وكذا الارضون لا يقال في تصغيره الا اريضات لان اعراب جمع الارض

بالياء والواو انما كان تمويضاً من التاء فان حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ومعلوم أن تصغير المؤنث الثلاثي يردده ذاعلامه فلو اعرب حينئذ بالواو والياء لزم (٤٤١) اجتماع الموض والموض منه ومن

الافى الاعلام وقال المرادي تبعاً لابي حيان لا يختص بالاعلام بدليل قول	قال صرت سنين بجمل نونه
العرب يحري بليق ويذم وذكر أن الجوهري ذكر أن بليق اسم فرس	حرف اعراب قال في تصغير
كان يسبق الخيل وفي تمثيل النظم بالعطيف إشارة الى عدم الاختصاص	سنين ويجوز سنين على مذهب
بالعلم (الثاني) كالم تصغير الترخيم لهم تكسير الترخيم ولم يتعرض له قوله	من برا أن أصله سني بياءين
(يعني المطلقاً) قال الشاطبي والمعطف في اللغة المعطف وهو الجانب من كل	اولاهما زائدة والثانية بدل من
شيء وعظما الرجل جانباه من لدن رأسه الى وركباه وفي القاموس ومكبر	واو وشي لام الكلمة ثم ابدت
الرداء والسيف قوله (واختمت التائث ما صغرت من مؤنث عار) قال	نونا فكما أنه لو صغر سنياً
ابن هشام زاد في العمدة غير صفة وفي شرحها اخرجت نحو نصف وخود	لحذف الياء الزائدة وابقى
والمعروف ان نصف من الشذوذ وقال ابنه اذا صغرت حمراء تصغير الترخيم	الثانية ووضع اللام كذا اذا
قلت حميرة وزاد أيضاً وغير شاذ فلم منه أن نحو حرب لا يقال فيه حريرة	صغر سنينا معتقداً كون النون
ليكون العرب قد صغروه على خلاف ذلك اه وفي حواشي الاشموني	بدلاً من الياء الاخيرة فامل
للشهاب بعد أن نقل كلام العمدة واستشكله بتمثيل الاشموني ترك التاء	الكلمة بما كان ياملها لو لم
شذوذاً بنصف مانضه ورأيت في نسخة من المرادي ضبط نصف بكسر	يكن بدلاً وان جعل سنون علماً
النون بالقلم فليحرراه أقول لا يصح هذا الضبط كما عرفت من كلام	وصغر فلا يقال الاسنيون رفماً
ابن هشام ولان الاشموني فسر نصف الممثل له بالشذوذ بالمرأة المتوسطة	وسنين جراً ونصباً برد اللام
بين الصغر والكبر وقال ابن هشام أيضاً وزاد في العمدة أو رباعي بمدة	ومن جعل لاه هاء قال سنيون
قبل آخره المعتل نحو سماء ولا حاجة الى هذا لان سماء يقال فيها سمي	(وشذ الاستغناء بالتصغير في
ثم سمية والاصل سمي بقاب المدعياء لو قوتها بعدياء التصغير فترجع الهمزة	نحو كيت وكعيب فاعرف)
لاصاها وهو الواو ثم قلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم تحذف الياء	(وقد يصغرون أسماء على*
الثالثة فيصير الاسم ثلاثياً وكان اسم المرأة سمية منقول من تصغير السماء اه	غير بنا مكبر ما اهملاً)

(٤٤٢) (كعرب وكلمغير بان وكالا نيسيان وكالا نسان) (وكسر فاقيل او فمول* أجره قبل

الياء كالسيول) (وقد تصير هذه الياء ألفاً من يمد ما شدد مما ضمها) كما شذت جموع لا واحد لها من

لفظها كالبابل شذت مصغرات لامكبر لها من لفظها نحو الكمية من الخيل والكعيب وهو البابل ومن هذا النوع الفظيما لضرب من النمر ﴿٤٤٢﴾ والقريظاء لضرب من الخلول والقصيرا لضرب من الافاعي

والقبيطاء والسريطاء لضرب من الخلواء والقصيرا لاحد الاضلاع وكثير ذلك في الاعلام كعنين وام جبير وام جديل وهذيل وقريظة وسليم وجبير وعزير وقصى وطهيمه وجهينة وبثينة وقد يصغر بعض الاسماء على غير بناء مكبره كقولهم في المغرب مغربان وفي الانسان انيسيان كان مكبريهما مغربان وانسيان وهذان واهما في التصغير بمنزلة ليال ومذاكير وارهط وارهط في تكسير ليلة وذكر ورهط وعروض ويجوز كسريا فعمل وفمول مما عينه ياء كقولك يبيت ويبيت وسيديل وسيدول وسيديف وسيوف وقد تجمع ياء التصغير ألفا اذا وليها حرف مشدد كقولك في دويبة دواية	وقوله ولا حاجة الى هذا الخ يوافق قول المرادي وتبعه الاشتموني ان هذا النوع ثلاثي في المثال لكن قال ابن غازي نقلا عن الاستاذ أبي عبد الله الصغير في هذا نظر لان المحذوف في نية الموجود اذ حذفه على طريق القياس ولذا قال في الافصاح تصغير سماء على القياس سمي وعلى الترقيم سمية فقف عليه ثم وقوله ثم تحذف الياء الثالثة اولى من قول المرادي والاشتموني فحذفت احدي الياءين على القياس المقرر في هذا الباب لان قوله احدي الياءين شامل لبذل المدّة مع انها زائدة فلا يتأتى تصغير الترقيم كما قال الشهاب وقوله على القياس المقرر في هذا الباب يعني باب المنقوص وقوله (ما لم يكن بالتاري ذالبس) الخ نظير هذه المسئلة على المكس أن شجرة وثمرة لا تحذف تاؤه للاضافة على حذفها من قال في عدا الامر وقراءة من قرأ لا عدوا له عده والمنظم رحمه الله ايات عد فيها الالفاظ التي لا تختم بالياء في التصغير وهي * صل الثلاثي ذا التانيث عاريا اسمها حيث صغرت بالياء مختمها * الاضحى عربا والقوس مع فرس والعرس والعرس ثم الذود والعجماء نابا وحربا وذراعا كذا بقر * والخمس في عدد الانثى وشبهها * وجمعها بعضهم في بيت فقال * ذود وقوس وحرب درعها فرس * ناب كذا نصف عرس ضحي عرب * لكنه اسقط العرس وزيد على هذه الالفاظ الفاظ منها سول قدر قال في الصحاح والقدر تؤث وتصفيرها تقدير بلاهاء على غير القياس وقال ابن هشام قالوا قويس لانه عود في المعنى ودريع في درع حملا على المابوس وقال أبو علي ان الذرع تذكر وتؤث فعلى التانيث الاشكال لا على التذكير وقالوا في عرس عريس حملا على السرور والطعام
--	---

وزعم بعض النحويين أن الهدد قليل فيه هداهد بابدال الياء ألفا وليس ذلك بصحيح وفي بل الهدا هداغة في الهدد
 فصل فيما صغر من المبهمات والتصغير المسمى ترخيا

(صغربذاذ الذي الذيا * تياالتاوتيا اللاتيا) (وبالذيين اللتين ايت ان * تثنية التي مع الذي يمن)
 (وفي الذي جاء الذيون وفي * جمع التي لفظ اللتيا اتقني) ﴿٤٣﴾ (مع اللويتا واللويين اعتمد *)

وفي عرب عريب وفي ناب وهي المسنة من الابل زيب وقالوا يعيل وذويد
 حملا على الجلد والقطيع وقالوا حريب ومن ذلك الحرب فلاشكال
 قوله (وصغرواشدوذا الذي) الخ قال ابن هشام تقول ذيا واصله ذيا لان
 الثاني وجب فتحه كسائر المصغرات فردت الالف لاصلها والمصغر اقل
 ما يكون ثلاثة وزيدت الالف عوضا ثم حذفت الياء الاولى لاجتماع الالف
 الثقيلة لا الثانية لانها لم يني ولا الثالثة لئلا تقع ياء التصغير آخر اولياء تنقلب
 الف التصغير ياء فتجتمع أيضا ثلاث ياءات وتقول في تاتيا والعمل واحد
 وفي الذي الذي يزيدت ياء التصغير والفه وفتحت الدال او قوعها قبل ياء التصغير
 وفي التي اللتيا والعمل واحد وفي الجمع الذيون بالفتح كالموسون هذا ان
 قلنا انك ترده الي الواحد فتصغره ثم تجمعه فاما ان صغرت الذين فينبغي
 ان يقال الذيون ويدل على الاول انهم قالوا في تصغير اللاتيا اللتيا ترددها
 الي الواحد ثم تجمعه بالالف والتاء كما سيأتي وفي اللاتيا اللويثا وذلك
 انك احتجت لفتح ثاني المصغر فرجعت بالالف الى الواو لانها مجهولة
 كافي صاب وعاج وذلك لانها متوسطة ولو عال بانضمام ما قبلها لم يمش هنا
 وجي ياء التصغير قبل الهمزة وبعد الواو وبالف التصغير بعد ياء اللاتيا
 حذفت ياء اللاتيا لالتقاء الساكنين كحذف ياء الذي حين قيل في الثانية
 الذان وتقول في اللاتيا والعمل واحد غير ان التاء كان الهمزة او تقول
 التيات لانك رددت اللاتيا الي التي فقلت اللتيا ثم جمعتها وكان علامة الرد الي الواحد
 ان تكون الف التصغير موجودة تقديرًا لئلا يفوت التعويض البتة اه
 ومن خطه نقلت وبمذكره من التفصيل في تصغير الجمع ولم وجه الخلاف

وعوض من ضمه الف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثانية فليل في الذي والتي
 الذيا واللتيا وفي ذا وذا ذيا وتيا والاصل ذيا وتيا بثلاث ياءات الاولى عين الكلمة والثالثة لامها

والوسطى ياء التصغير فاستثقل توالي ثلاث ياءات فقصد التخفيف بحذف واحدة فلم يحز حذف ياء التصغير لدلائلها على معنى ولا حذف الثالثة ﴿٤٤٤﴾ لحاجة الالف الى فتح ما قبلها فلو حذفتم لزم فتح ياء التصغير

وهي لا تحرك لشبهها بالالف
التكسير فتعين حذف الاولى
مع انه يلزم من ذلك وقوع ياء
التصغير ثانية فاعتذر لكونه
عاضدا لما له قصد من مخالفة
تصغير ما لا يمكن فيه لتصغير
ما هو متمكن ويقال في تثنية
الذي والتي اللذان واللتان وفي
تثنية ذاوتا ذيان وتيان ويحاء
في الجر والنصب مكان الالف
بالياء ويقال في ذاك ذياك وفي
ذلك ذياك قال الرازي * لئلا يمتد
معمد القصي * أو تخافى بربك
العلي * اني أبو ذياك الصبي *
ويقال في تصغير الذين الذين
وفي اللاتين اللويثون وفي الجر
والنصب اللذين واللويثين
ولك ان تأتي بالياء في احوالها
الثلاث وتقول في تصغير الاتي
واللائي بمناها اللويثا واللويثا

بين س والاختفش وتوجيه كلامهم بما لان سيدبويه يرى ان الذي صغر هو الجمع
والاختفش انه المفرد وفي التصريح تبعا للمرادي ما يقتضي انهما اتفاقا على ان
الذي صغر هو المفرد وان منشأ الخلاف في ضم ما قبل الواو وفتحها وضم ما
قبل الياء وكسرها وان واو الجمع وياءه لا يجتمعان مع الف التصغير التي هي
عوض عن ضم الاول فس يرى ان الالف حذفت قبل مجيء الواو والياء
للتخفيف والاختفش يرى انها اجتمعت مع الواو والياء وحذفت لالتقاء
الساكنين والمحدوف لعلة بمنزلة الثابت واصل ذلك انه اذا ثني المصغر فهل
الف التثنية التقت مع الف التصغير أو حذفت قبلها خلاف بين الشيخين
واعلم انه يرد انه اذا صغر المفرد ثم جمع لا يكون تصغيرا للجمع بل جمعا
للمصغر وفي الجار بردي واما الذين فزادوا في الذي قبل الياء ياء وقبل النون
الفا فصار اللذان ثم ابدوا الفتحة ضمة والالف واو لئلا يلتبس بالتثنية
وفيه تصغير الجمع بلاشكال وفي قوله لئلا يلتبس بالتثنية نظرا لان النون مفتوحة
في الجمع ومكسورة في التثنية الا ان يقال قد يفعل عن حركة النون
*(تنبيهات) * (الاول) * أورد على الناظم أمور منها انه لم يبين كيفية
تصغير ما لا يمكن فيه فافهم انه كتصغير المتمكن وليس كذلك على اطلاقه
بل المراكب المزجي كعملك وسيدبويه في لغة من بناها والمعددي وافعل في التعجب
كالمتمكن ولم يتعرض لها في النظم واسماء الاشارة والموصولات ليست
مثله بل توافقه في أمور وتخالفه في أمور أخرى منها بقاء الاول على حركته
الاصلية وزيادة الف في الآخر عوضا عن ضم الاول وذلك في غير المختوم
بزيادة تثنية أو جمع وان الياء قد تقع ثانية كما في ذياوتيا كما في التوضيح وغيره

واللتياء ومن التصغير ما يقال له تصغير الترخيم وهو تصغير بتجريد الاسم من الزوائد وهذا
فان كانت اصواته ثلاثة رد الى فاعيل وان كانت اصواته اربعة رد الى فاعيل وان كانت الاصول ثلاثة والمسمى

بها. وثالث لثاء فيقال في أسود سويد وفي حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد حميد ويقال في قرطاس وعصفور قرطاس وعصيفر ويقال في سوداء وحبل **§ ٤٥٥ §** سويدة وحييلة وحكي سيدويه في تصغير

وهذا ظاهر في غير الأولى جمعا لأن الالف في أولياء بالمد قبل الآخر وأوله مضموم قبل التصغير فكيف التعويض وقد يقال الفه عوض عن الضمة التي كان ينبغي أن تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل ابقيت الضمة الأصلية * (الثاني) * أن قوله مع الفروع ليس على عمومته لأنهم لم يصغروا جميع الفروع ويجاب بأن ال في الفروع للعهد

(الثالث) أن قوله منها تأتي يوم أن تصغر وقد نصوا على أنه لا يصغر من الفاظ المؤنث إلا تأو قال الشاطبي يعين كون تياتصغير تأدون تي أن تأولى به من تي لأنها الأكثر (الرابع) قال الشاطبي تقدير البيت وصغروا شذوذا الذي التي وذاو تأوت مع الفروع منها وليس معنى منها تأوت من الفروع تأوت لأن قصده بالفروع التثنية والجمع فقط اه فقله تامعطوف بحذف حرف العطف وليس مبتدأ وتي معطوفا عليه ومنها خبر (الخامس) قد عرفت أن هذا النوع المصغر شذوذا الأسماء الغير المتمكنة وهي التي اشبهت الحرف فبنيت وح يشكل عددان وتان والذان واللتان منها لأنها معرفة وكون ذلك مبنيا على القول بأنها مبنية وانها على صورة المربعات لا يخفى ما فيه وكذا الجمع على ما يقتضيه قولهم في الرفع الذيون وفي الجر والنصب الذين ومن المعجب قول الشهاب في حواشي الاشموني مانصه ظاهر الكلام أن تصغير الجمع هكذا ليس مفرعا على لغة اعرابه ويؤيده أن الكلام في تصغير الأسماء الغير المتمكنة وذكر بعضهم خلاف ذلك فليحذر اه ووجه التعجب منه أن ظاهر الاشموني تفريع تصغيره على لغة الاعراب كما اشرنا اليه وان التاكيد غير قوي لذكرهم صيغ المثني مع قول الناظم واتباعه

باب النسب **§ ٤٥٦ §**
(يا. شدد ي زاد في النسب *
من بمد كسر آخر الذي انتسب *
(كمد حجي في فتي من مدحج *
ومنبجي في امرئي من منبجي)
(وشبه ذا اليا رابعا فضاء *
يحذف حتما حيث كان زائدا)
(كذا اقلان بمشبه المرئي *
والقلب قد يأتي كمر و - ي)
(وتاء تانيث من المنسوب له *
تحذف كالملك فادر الامثلة)
(وعلمي سلامة وتثنية *
أو كهما ناسبا الزم تنخيه)
(وكفيلين وعمران جرا *
فانصب اليه أبداً وخرا)

(والف المقصور ثالث جمل * واو كنعو الفتوي فاشل) (واحد فة حتما أن يجاوز أربعة * كذا إذا به
تم الأربعة) (وهو لتانيث وما تضمنه * في المين منه فتحة ميينه) (والف الساكن ثانيه قلب *
تم الأربعة)

كحلبوى وزواله انتخب (وقد يمد ثالثاً منه وفي * مرمى وشبهه انقلاباً قسفى) (والحذف نزر
وكرمى بحمل * ارطى وما ضاهاه (٤٤٦هـ) هذا الامثل) (والقاب فى نحو الملى جوزا * بونس

والحذف لغيره اعترى) باعراهما - النسب - يقال فيه النسبة قال ابن اياز النسبة
(وحذف يا المنقوص لازماً بضم النون وكسرها بمعنى الاضافة وهى اضافة مكوسة كالاضافة الفارسية فاهم
اذا * جاوز رابعا كفعال اعتدا) يقدمون المضاف اليه الا ترى ان تسمى المقدم منه تميم وهو المنسوب اليه
(واختير حذف رابع والقاضوي والمؤخر منه الياء المشددة وهى قائمة مقام الرجل المنسوب قوله (ياه كيا
* وشبهه نزر ومنه الخانوى) الخ قال الشاطبي اطاق على الياءين ياء لا ارتفاع اللسان بهما ارتفاع
(وكالفتى فى نسب نحو الشجى واحدة اه ويستفاد ان اعرا به يتقل اليها من قوله كيا الكرسي وعال ابن
فمينه افتح وبواو بعد جى) اياز تشديدها بقوله لتجرى وجوه الاعراب عليها ولو كانت مفردة
(وفلى فى فعيلة التزم * وفلى المتكلم وابن الجباز بقواه لان الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين وكل ذلك
وكالدينى * شذكا قد شذ غير أجود من تمليل التصريح بقوله لتدل على نسبته الى المجرى منها اه لانه لا
ذين) (وفى فعيل وفعل) يثبت المدعى فتأمل * (تنبيهه) * لا يريد بالتشبيه ياء الكرسي الا كونها
وفل * وفلى نورا كالهذلي) مشددة لا يريد اكثر من ذلك صوناله عن التكرار ان حمل على ذلك وعلى
(وذان لا اعتلال لام وجبا * كسر ما قبلها (فان قلت) لم يسلم له كونها مشددة بدليل يمان فالجواب واضح
فى العار من تاء وما التا صحبا) واما * يمانى يظل يشد كيرا * وينفخ دائماً لطلب الشواظ * فضرورة قوله
(كمدوى سروي قصوي * (ومثله مما حواه حذف) يعنى انه يحذف لياء النسب الياء المشددة الواقعة
كذاك فى طهية قل طهوي) بعد ثلاثة احرف فصاعدا فتقول فى النسب الى شافعى شافعى فيتحد لفظ
(وانسب طويلى الى طويله * المنسوب ولفظ المنسوب اليه والتقدير مختلف ولذا كان بخاتى علما للرجل
وانسب جليلى الى جليله) غير * نصرف واذا نسب اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع قال فى
(والعدوي * نعموا والخالى * التصريح فوزنه قبل النسب * فاعيل وبعده * فاعى اه وهو * بنى على ما
لثقل يستلزم انه جلى) (وفعل) اسلفناه قريبا اول باب التصغير من ان المعتبر فى باب ما لا ينصرف الوزن

فى فعولة اعتقد * عمرو محمد فعوايا عضد) (وبفعل الى فعولى * قد نسبنا كقولهم العروضى
سلولى) (وفعل قيل أيضاً فى فعل * وفعل وفعل نحو الذيل) (و * منوى شذفى نقي الصمق *

والاصل فيه صقي وصدق (وافتح او اكسر عين نحو وتغلبا * والكسر في غلبطي وجيا) (والياء قبل النسبة كسر * ان كان ذا شد وكسر اختصر) ﴿٤٤٧﴾ (كقولهم في طيب طيبى *)

العروضي لا التصريفي ف قوله وزنه قبل التصغير مفاعل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع وقوله وبمده مفاعي كناية عن عدم وجودها فلا يرد عليه ان اصل بناء كلمة نخت قالبا فاء والخاء عين والتاء لام فاذا وزنه جمعا وعلمنا منقولاً منه فمالي لا مفاعيل ووزنه بمده النسب فمالي أيضاً قوله (وتأتايت) قال قوم انما وجب حذف التاء لشبهها بالياء فلا ينبغي ان يجتمعا وتشابههما من وجوه * الاول انهما زيادتان * الثاني انهما خاصتان بالاسماء * الثالث وبالاخر * الرابع فينتقل اليهما الاعراب * الخامس ويغيران المعنى * السادس ويجب لما قبلهما حركة خاصة * السابع وقد يفرقن الواحد من الجنس ومثاله في الياء روم وزنج ومجوس ثم تلحق الياء وقال غيرهم ان النسب يصير الكلمة صفة فلحقها التاء فاذا نسب مؤنث لمؤنث يجتمع تانيتان في كلمة ويقع في تليل بعضهم ان المانع ان التاء لا تقع حشواً ولا تكون الا محل اعراب وقد يرد بمسلمات وانما امتنع مسلمتات لما ذكرنا من كراهية اجتماع تانيتين فكان هذا أشبهه قوله (أو مدته) اية الف التانيث المقصورة كحباري وقبم شري وجزى ولا بد أن تكون خامسة فصاعداً او رابعة مع تحرك ثاني ما هي فيه بدليل وان تكن الخ قوله (فقلها واوا وحذفها حسن) قال ابن هشام اخبر عن القاب والحذف بانهما حسنان وفيه ايهام تساويهما والحكم أن الحذف أرجح من القلب اه وهذا بناء على أن حسن خبر عن قلبها وما عطف عليه لتقدير كل منهما حسن اوانه خبر عن الاول أو عن الثاني وجوبا او جوازا وخبر الاخر محذوف لان في مثل هذا التركيب أقوال ثالثها التخيير والخبر

والاصل في طاء في الطائي (وفتح يا هبيخ محصروا *) وفي ميم عن الحذف غنوا (ونحو طبي فتح نانيه يجب *) وان يكن واوا فصحتها تصب (فطووي قيل في طي وفي *) حياييا حيويي اقتني (ونحو حي ومي ورد * وقيل فيه نادروما اطرده) (والساكن العين الثلاث ان اعل * لا ما فذوالثامنة كالما ري جمل) (ويونس يجعل ذا الناكلفتي *) والنقل معضود به ما اثبتا (امكنه عندي واه رايا *) بجمله ذا الواو مثل ذا اليا (وهمة المذود اعط في النسب * ما كان في تنبيه لها انتسب) (من غير ما شد وذه تينا *) (نحو كساءين فذا اجتنب هنا) (في الماء والشاواوا اللهمز قلب *)

ومن يصححه مسيا يصحب (وقال راجز شفت ابياته * لا يرفع الشاوي في اشاته) (وبالسقاوي او الشقاوي * الى السقاوية اعز والشقاوي) (قل في شقاوة ويا او همزا * او واو آية حوت اذ تمزا)

(وقس نظائر فكاسقايه * يحمل حولايا كذا درحايه) (وثاية وطاية وغاية * وراية جميعها
كثاية) (وكاشقاوة اجمل * ٤٤٨) (الملاوه * وانسب طالاويا الي طالاوه) (وانسب

الى صدر الذي قدر كبا * تركيب
مزج نحو مدي كريا) (وصدر
جملة له أيضا نسب * وشذ
كنتي فثله اجذب) (واقصر
علي السماع نحو وعشمي *
وعبسي وكذلك الحضرمي في)
(وان يكن كنية المضاف أو *
عرف بالثاني وللثاني عزوا)
(وفي سواذين انسب للاول *
ان لم يخف ابس كعبد الاشهل)
(والاشهلي فيه شائع وفي *
عبد مناف المنافي افتي)
(واجبر بردالام ما منه حذف *
جواز أن لم يك رده الف)
(في جمعه صححا او ثنيه *
وحق مجبور بدين التقويه)
(فابوي عضوي حتما في الاب
والعظة الذودما) (ومن يقل
يديان قال يدوي * مع يدي
والفت باليدوي) (ملتزما

المحذوف من جنس المذكور لتحقيق القرينة المجوزة للحذف واما كون
خبر قلبها محذوف تقديره جائز فما لادليل عليه وقال الشهاب في حواشي
الاشموني قوله الاتي والاصل قلب يمتنى كالصريح في أن الاجود في التي
للتاثير الحذف لان هذا بيان لمخالفة الاصل لها والالم يحتج اليه فتأمله
فانه دقيق وقال في حواشي الشارح بعد ذكر أن مفهوم قوله والاصل قلب
يعتني ان المختار في التي للتاثير الحذف وهو المختار مانصه لكنه يفهم
اختيار الحذف في التي للاحاق أيضا لكن المختار فيها القلب كالتى للاصل
قوله (لشبهها المملحق) الخ قال ابن هشام ما مبتدا ولها صلة ولشبهها خبره
والمملحق والاصل صفة لذلك الشبه أي ما استقر لهذه الالف يعني الف
التاثير الرابعة الساكن ثاني ما هي فيه مستقر لما أشبهها فيما ذكرنا من
الربع وسكون ثاني الكلمة فعلى ذلك تقول في علق وملهى ومسمي علقوي
وملهوي ومسموي او علق وملهي ومسمي فهذا مراده بالشبه أعني الامرين
المذكورين والضمير في لها وشبهها لا قرب مذكور وهو الف نحو حبلي
لا الف التاثير مطلقا قوله (والاصل قلب يمتنى) بقی وللمنقلبة عن اصل
قلب يختار وبقي عليه وللملاحقة حذف يمتنى (فان قيل) يفهم من قوله
والاصل قلب يمتنى لانه خص الالف الاصلية باختيار القلب (قلت)
لا يدل على ذلك لجواز أن يكون الامر ان في الف اللاحق على السواء
وهذا الاحتمال أظهر مما ذكر * (تنبيهان) * (الاول) انما قلبوا الالف
ليتمكنوا من كسرهما للمناسبة وقال ابن الصائغ وانما لم يبقوا الالف
قبل ياء النسب غير مقلوبة كما فعلوا قبل ياء الاضافة لثقل الالف هنا من

ذواليدنين وكاب * شاة ونحوها بجبرها وجب) (وابني اذكر في ابن او قل بنوي * وقس وجهين
وفي ذات وذوي قل ذووي) (مع امرئ سرءي قدني * وبنوي وابنمي في ابنمي) (وباخ اختا وبابن بنتا

الحق ويونس ابا حذف التا (وقيل في التا اسما الكلتى * والكلوى عندنا المرضى) (ودبت فيه عاقل
ذوي * الزاهم يونس دتباروي) (والفموي والفمي) (٤٤٩) أنسب لقم * كذاك فومحمد وهو

وجهن التقاء الساكنين وشبه الالف بالياء فكان هنا ثلاث يات حتى
اقد اطر دحل . مثل هذه اليا آت في غير النسب عايقا في النسب فقالوا اذا
بنيت من الرمي مثل خميسة قلت رمية لان قياسه رمية فتدغم فتقول
رمية . ومثل هذا في النسب قلب الاولى واوآ فكذلك هذا وهذا الباب
مما غلبت فيه الواو الياء والاكثر في كلامهم العكس (الثاني) معنى يعتمى
يختار ووزنه يفتعل وفي كتاب العين في باب عتم الاعتيام الاختيار فعلى
ما ذكر يكون يفعلى وفي كتاب أبي بكر الزبيدي المسمى بالتقريط
ليس الاعتيام من عتم لان التاء في الاعتيام زائدة والتاء في عتم أصل
قوله (والالف الجائر أربعة ازل) قال ابن هشام يعني والالف من هذين
النوعين والالف التانيث قد مضت في قوله وتا تانيث او مدته لا تثبتا
واستثني منه مسألة حبلي فذكر أن الحذف فيها لا يجب بل يجوز وهذا هو
الذي قضى بحمل قوله اشبهها على ما ذكرت من الالف الرابعة لا على الف
التانيث . طلبة وذلك لان فيه ح فسادين * أحدهما التكرار في قوله والالف الجائر
أربعة ازل * والثاني انه يقتضي ح ان الالف التي للحاق والتي انقلبت عن أصل
ينقسمان الى متجاوزين للاربعة فتحذفان والى الرابعة ساكن ثاني ما هي فيه فيجوز
فيها وجهان الحذف والقلب والى الرابعة متحرك ثاني ما هي فيه فيجب الحذف
ولكن هذا النوع الاخير ما وجد ولا يقتضي القياس ثبوته اه كلامه والله
دره فلم يحزر هذا المقام أحد سواه كما يعرف بالمراجعة مع التأمل قوله
(كذاك يا المنقوص خامس اعزل) أي فصاعداً ليدخل السداسي والسباعي
وهو معلوم من باب الاولى وذلك لان مقتضى الحذف انما هو التخفيف

(٥٧) المذاهب (والحقوا بها لغير بالنسب * ووحده به ابانة العرب) (وزيد لازما
كيا الجواري * وعارضاً كاليا . من دوازي) (وغالبا يغني بنفعه * عن يافى الاحتراب كالقبال)

(وفاعل كصاحب الشيء عهد* ومثله فمال أيضاً قد يرد) (وفعل يغنى عن الياء كطعم* ونهر وفيه قدم ما قد نظم)
(لست بليلى والسكنى نهر* لا ادلج ﴿٤٥٠﴾ الليل ولكن ابتكر) (والبت والمصر بياء وصلا* وفيها

فمال أيضاً نقلا) (وكل
منسوب مخالف لما* قدرته
فبشدوذه احكما) (من
ذلك الاسمي والدهري*
والروزي وكذا الحرسى)
(كذا حراسي مع السيلى*
مع خرفى ثمت الخرفى)
(كذا جلولى ومنماني* ثم
حرورى ونهرانى) (وحبلى
جذمي علوي* وحمضى وفتى
شتوي) (ومع مجرانى
الظهوى* وعبدى ثمت الطهوى)
(ومع زباني عداوى ندر*
لا تذر)
(وهكذا الابل الطلاحيات*
فتحا وكسراً والمظاهيات)
(وزائد أفعالان قبل بالنسب*
زيداً بتلى عظم الذى انتسب)
(كركباني وجاني* وشمراني
ولحاني) (وبعضا الى يدلون على

واذا خفف القصير فالطويل أحق قال ابن هشام (ان قلت) هذا حذف الالف
والياء فهل لنا واو تحذف للنسب (قلت) ذكر الناظم في شرح العمدة انه
يحذف لها واو عرقوة وقحدوة ونحوها قال فيقال عرقى وقحدى اه
وعندى أنها انما حذفت بعد ان قلبت ياء فهو من باب المنقوص اه وانما
قلبت الواو ياء لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها ويوافقه قول
الشاطبي يندرج في المنقوص الاصلى كمنقضى وقاضى والعارض للنسب في
نحو قلنسوة وعرقوة اذ مثاله بمد حذف الياء الى قلنس وعرق فقلنس
كمنقضى وعرقى وعرقوى كقاضى وقاضوى قوله (والحذف فى الياء ارباعاً
احق من قلب) كالفاضى قال ابن الخباز والوجهان مبنيان على المذهبين
في فعلت فمن أقر كسرة الضاد حذف الياء للساكنين ومن فتح اللام فتح
الضاد فابدل من الياء الفاء فصار مقصوراً ثم أبدل منها واو فقال قاضوى
ومن لحن العامة قولهم قضوى قال ابن هشام بقی عليه ترتيب آخر وهو
أنما قلبنا الواو الفاء فأنما قلبها واواً من قال فى ملهى ملهوى أما من قال
ملهى فانه يقول قاضى أيضاً فاقائل قاضى فريقان قوله (وحتم قلب ثالث)
قال ابن هشام أعم من المقصور والمنقوص فالقلب فى الجمع للواواه وبه يعلم
ما فى قول الرادى لم يصرح فى النظم بحكم الالف الثالثة وقد اعترضه ابن
غازي بانه مندرج فى قوله وقلب ثالث قوله (وأول ذا القلب انفتاحاً)
كلامه يدل على أن الفتح يكون بعد القلب والتحقيق أن الفتح سابق لذلك اذا
نسبت الى شج قلبت الكسرة فتحة وينجب ح قلب الواو الفاء انجر كما
وانفتاح ما قبلها فيصير شجى كفتى فتقلب الفه واواً كما قلبت فى فتى ولا

*عالك الرواسي المظاري اعتلا) اذا قصد النسب الى اسم جعل حرف اعرابه ياء مشددة مكسوراً يخفى
ما قبلها كقوالك فى حمدان حمداني فان كان آخر الاسم ياء كياء النسب رابعة فصاعداً حذفت وجعلت موضعها

ياه النسب فقيل في المنسوب الى جعفري جعفري وفي المنسوب الى شافعي شافعي وكذلك يفعل بنحو مرمرى في الافصح مع كون ثاني ياءه غير زائدة ومن العرب من (٤٥١) يحذف أول ياءه ويقلب ثانيها واواً

يخفى أن هذا مبنى على ما هو المتبادر من أن ذاء مفعول أول وانفتاحاً مفعول ثان ولو عكس أفاد ما هو التحقيق فتدبر قوله (وفعل * وفعل عينهما افتح وفعل) قال ابن هشام قالوا لئلا تستولي الكسرات على أكثر الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو علبط وانما جاز الوجهان في تغلب على ما ذكرنا لأن الساكن منهم من يمتد به ومنهم من لا يمتد به فملى الأول هو بمنزلة علبط وعلى الثاني هو بمنزلة نمر وينبغي عندي في نحو زبرج أن يجب الكسر لاستيلاء الكسرة على غالب حروف الكلمة قوله (وقيل في المرمى) ضابطه أن تقدم الياء المشددة المختوم بها الكلمة ثلاثة أحرف أحدها زائد نخرج نحو حي وكرسى قوله (واختير في استمالهم مرمرى) سوا بين الاصل والزائد قصداً للتخفيف ولكون الحذف أرجح صح له اطلاق قوله أولاً ومثله مما حواه حذف وتأخير التنبيه على جواز مرمرى (فإن قلت) أفليس قوله ومثله متناولاً لمسئلة حي وطى وليس حذف الياءين جائزاً فضلاً عن أن يكون واجباً (قلت) لا يتناول له لأن معنى ومثله ومثله مما ختم بياء مشددة مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر كما مر وقد عرفت أن هذا البيت من تعلقات قوله ومثله مما حواه حذف فكان ينبغي تقديمه هناك قوله (ونحو حي فتتح ثانيه يجب) قالوا كما في نمر والمراد التشبيه في نطاق الفتح وإن اختلف مقتضى فانه في نمر القرار من اجتماع كسرتين وفي حي وطى الحذر من اجتماع أربع ياءات وكسرة قل الجار بردي ولم يقبلوا الواو الأولى في طووي الفاء لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس ولا الثانية لكون ما بعدها كيف وياه النسبة تقتضي انقلاب الالف واواً وقال

ونصيبين جرّاً ونصباً قال في النسب نصيبى ومن قال هذه نصيبين ومررت بنصيبين قال في النسب نصيبى ومن قال هذا زيدان ومررت بزيدان فيمن سمي بثنى قال في النسب زيدى ومن قال هذا زيدان

ومررت بزیدان قال فی النسب زیدانی وإذا نسب الی المقصور حذفت الفه خامسة فصاعداً ورابعة متحركة
ثانی ما هی فیہ کجباری وجمزی فیمن ﴿٤٥٢﴾ نسب الی جباری وجمزی وإن كانت رابعة ساکناً ثانی

ماهی فیہ جاز فیہا الحذف وقلبها	غیرہ انما یقلب حرف العلة الفاء لتحركه وانفتاح ما قبله لان الاول من
واو او باشرة لیا او مفصلة بالفاء	حرفی العلة حرکتہ عارضة والثانی وان قلب الفاء حفظاً للقاعدة لیکن
کة والک فی المنسوب الی حبلا	الالف تقلب واو لاجل باء النسب اه وانظر کیف قلبت الیاء الثانیة
حبلی وحبلیوی وحبلاوی والاول	فی حی الفاء ثم قلبت الالف واو مع ان ما بعد الیاء ساکن وشرط قلبها
هو المختار وقد نهت علی کونه	الف کالواو ان لا یکون بعدها ساکن قوله (وعلم التثنية) الخ قال
مختاراً بقولی وزواله انتخب ثم	ابن هشام یعنی علم التثنية وجمی التصحیح اذا سمی بهن والافسیانی
نهت بقولی وفی رمی وشبهه	فی کلامه والواحد اذکر ناسباً للجمع فقد یقال ان ذلک یناقض هذا
انقلاب اقتنی والحذف نزل علی	هذا لاقتضاء هذا ظاهراً انک تنسب الی التثنية والجمع والصواب انه
ان الالف الرابعة اذا لم تكن	لا تناقض لان کلامه هنا انما یقتضی ان علم التثنية والجمع یحذفان للنسب
زائدة یجوز حذفها علی قساة	لان الکلمة حین النسب الیها تكون مثناة او مجموعة لان هذه العبارة
وقلبها واو او وهو اکثر تفرقة	تصدق علی ما سمی به من ذلک وفی شرح العمدة ویحذف لیا النسب زیاداً
بین ما الفه لغير التانیث وینما	ما سمی به من مثنی او جمع تصحیح او ما أشبههما فیقال فی زیدین وزیدین
الفه للتانیث وما الفه للاحاق	وهندات اعلاماً زیدین وهندی کما یقال فی النسب الی الواحد ومن العرب
جار مجری ما الفه غیر زائدة	من یلزم المثنی حین التسمية الالف والجمع حین التسمية الیاء وعلی لغة هؤلاء
فیقال فی رمی علی الوجه الجید	لا حذف فیقال زیدانی وزیدینی وعلی ذلک جاء نصیدینی وبرینی وقال ایضاً
مر موی وعلی الوجه النذر رمی	اعلم انهم اجتنبوا ثلاثة امور احدها النسبة الی المثنی والمجموع اکتفاء
وکذا یقال فیما الفه للاحاق	بالواحد لان الغرض الدلالة علی الجنس فیکفی منه لفظ الواحد اذ لا ینسب
کارطوی وأرطى لیکن ارطیا	الی شیء الا ویراد کثرة الملابس فاذا قیل مسجدي علم انک زیدان تضيفه
اشبه من رمی فان الف ارطى	الی هذا الجنس بکثرة ملاسته اه واذا قلت مساجدي لم یفد شیئاً آخر
اشبهه بالف حبلی فی الزیادة	فلذلک ردوا الجمع الی الواحد کما سیأتی والثانی اجتماع اعرابین فی کلمة الثالث

وشبهه بالف رمی فی انها بازاء حرف اصلي وأجاز یونس فی النسب الی معلى وشبهه قلب اجتماع
الالف واو مع کونها خامسة لان وقوعها خامسة لم یکن الا بتضعیف اللام والمضعف بادغام فی حکم

حرف واحد فكان الف فعلي وشبهه رابعة فلما انتهت بالكلام في النسب الى المقصور أخذت في بيان النسب الى المنقوص فنبهت على ان ياءه يلزم حذفها ان ﴿٤٥٣﴾ كانت خامسة فصاعداً كقَوْلِكَ في

اجتماع تائذين في كلمة فاذا نسب الى زيدان اوزيدتين غير مسمي بهما وجب الرجوع الى المفرد بمقتضى القاعدتين الاوئيين كما يجب ذلك اذا نسب الى رجال او كتب او مساجد واذا نسبت اليهما مسمي بهما وجب حذف العلامة كما يجب حذف الف التائيد في حباري ونحوه ولا يقال وجب الرجوع الى المفرد اذ لا مفرد لهما واذا نسب الى نحو زيدان اوزيدتين معربين بالحركة لم يصح ان يقال بردهما الى الواحد لانهما مفردان ولا يقال تحذف الزيادة لانها جملة كلام الكلمة وليست دالة على تائيد او نحوه واذا نسب الى نحو هندات وكسرات وظلمات وجب في الجمع الرجوع الى المفرد فيسكن الوسط ووجب في التسمية بهما حذف التاء لئلا يجتمع تائيدان اذا كان المنسوب وثناً فيصير ظالماً فتحذف الالف كما تحذف الف جزي ثم يبقى الثاني محرراً على ما كان عليه ولا فرق بين ان تكون قد حكيت اعرابه وتنوينه او اعرابه دون تنوينه او لم تحك شيئاً البتة بل اعرابه اعراب ما لا ينصرف هذا خلاصة المسئلة عندي والله تعالى اعلم ومما ينبغي ان يتنبه له مسألة البحرين فان سيدي رحمه الله قال عن الخليل وبنوا البحر على فعالاني فتوهم ابن سيدة في المحكم ان النسب الى البحر بحراني على ظاهر قول س وانه على غير قياس بل من شواذ النسب وخطاه الشلوين وقال انما كلامه في البحرين اسم موضع لانه جار مجري التثنية في الاعراب قال ابن الضائع وكذا زعم السيرافي والفارسي ان البحراني نسب الى البحرين قال السيرافي فرقوا بين النسب الى الموضع والنسب الى البحر وليست الالف والنون في بحراني هي التي في بحر ان اسم الموضع لان تلك الالف	النسب الى المعتدي معتدي فان كانت رابعة جاز فيها الحذف كقَوْلِكَ في النسب الى القاضي قاضي والقلب كقَوْلِكَ قاضوي والحذف هو المختار ومن القلب قول الشاعر * فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الخانوي ولا نقد. واما المنقوص الثلاثي فليس فيه الافتح عينه وقلب الياء واوا كقَوْلِكَ في شجي شجوي وهذا مني قولي وكالفتي في نسب نحو الشجي وينسب الى كل اسم على فعيلة بفتح عينه وحذف يائه فيصير فعليا كقَوْلِكَ في حنيفة حنفي وينسب الى كل اسم على فعيلة بحذف يائه أيضاً فيصير فعليا كقَوْلِكَ في جهينه جهني وشذ قولهم في عميرة عميري وفي ردينة رديني والقياس أن
--	--

يقال عمري ووردي وأما فعيل وفعيل صحيح اللام فالمراد في النسب اليهما فميلي وفعيلي كقَوْلِكَ عقيلي وعقيلي في النسب الى عقيل وعقيل وقد ينسب اليهما فميلي وفعلي كشتفي وهذلي وهما مطردان عند المبرد. واتفق

علي اطرادها في الممثل اللام لمذكر كان أو مؤنثاً بالتاء فالمذكر كقوالك في عدى وقصى عدوي
وقصوى وفي ضربه وأمية ضروي ﴿٤٥٤﴾ واهوي وقالوا في طهية طهوي علي القياس وطهوي

بضم الطاء وسكون الهاء وطهوي بفتح الطاء وسكون الهاء علي غير قياس وقال به أيضاً في أمية اهوي علي القياس واهوي بفتح الهمزة علي غير قياس وامتنعوا من حذف الياء فيما ضمف او كانت عينه واوا جلية وطويلة لانهم لو حذفوا الياء فيها لاقيل جلي وطولي فاستثقلوا فك التضعيف بسلا فصل وتصحيح الواو متحركة مفتوحا ما قبلها فابقوا الياء مخرصة من ذلك وألحق سيدويه فعولة بضميلة صحيح اللام كان أو معتلها فبقول في النسب الي فروقة وعدوة فرقي وعدوي وحجته في ذلك قول العرب في النسب الي شنوءة شئني وهذا عند أبي العباس من النسب الشاذ فلا يقاس عليه بل يقول في كل ما	تنقلب في النصب والجر لانه جار مجري التثنية فلذلك زعم سيدويه انهم زادوا الالف والنون في البحر كما قالوا بهراني وروحاني وقالوا أيضاً بهراوي وروحاوي علي القياس وقالوا في حروراء وجلولاء حروري وجلولي بالحذف فهذا وجه آخر في النسب الي ما آخره الف وهمز للتانيث اه والتحرير ان يقال ان البحرين اداسمى به فان اعرب اعراب المثني ردالي مفردة ونسب للمفرد كما هو القاعدة ولا يحتاج الي تمييزه من النسب الي المفرد كما في نظائره لانهم لا يعتدوا بذلك كما سيأتي وان اعرب بالحركات نسب اليه علي افظه لان زيادته صارت جزءاً منه ومثله في ذلك حصين وقد تناظر اليزيدي والكسائي بمضرة المهدي لمسأل المهدي اليزيدي عن وجه قولهم بحراني وحصني ولم يقولوا حصناني أو بحري فاجاب بانهم لو قالوا بحري لم يلم الي البحرين نسبوه أم الي البحر وهذا لا يأتي في الحصني لانه لم يمكن وضع مسمى الحصني وقال الكسائي لم يقولوا حصناني لان فيه نونين فاكتفوا باحدهما وليس في البحرين الا نون واحدة فالزمه اليزيدي بانه لو نسب الي رجل من بني جنان كان الواجب ان يقول جني وح يساوي المنسوب الي الجن ذكر ذلك في الاشياء والنظائر وفيه ما عرفت والحق انه لا فرق بينهما وان حال النسب يختلف بالتسمية وحالهما من الاعراب ولامدخل المنونين ولا للتمييز علي الصحيح * (تنبيهه) * قال الاشموني يقال في النسب الي اثنين اثني وثنوي والى العشرين عشري والى اولات اولي قال الشهاب كان وجه الواو في ثنوي رد اللام كما يفهم من قوله في شرح قول الناظم وباخ اختال الخ انه يقال عندس في بتان بنوي برد اللام وحذف التاء فايراجع ثم
--	---

سواه من فعولة فعولي كما يقول الجميع في فعول صحيحاً كان كسلول أو معتلا كمدو فلا يقال المراد
فيهما باتفاق الاسلوي وعدوي واذا كان المنسوب اليه ثلاثياً مكسور العين فتحت عينه وجوبا كقوالك

في نمر نمري وفي ابل ابلي وفي الدليل دولي وشذوقهم في الصعق والاصل صعق صعق فكسروا الفاء
اتباعا لكسرة العين ثم ألحقوا ياء النسب واستصحبوا (٤٥٥) الكسرتين شذوذاً واجيبد

المراد أنه ان سمي به قيل انني والا قيل ثنوي لانه اذا سمي به تحذف زيادته فهو
معتبر بمد التسمية واذا لم يسم به ينظر الى واحد فينظر لاصله قوله (وثالث من
نحو طيب حذف) أي مما وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء
مكسورة مدغم فيها مثلها فتحذف الياء الثانية المكسورة فان كانت الياء
مفردة نحو ميم او مشددة مفتوحة نحو هيمخ او فصل بينها وبين المكسور نحو
هيم تصغير هيم لم يحذف قال ابن هشام سؤال اذا نسب الى هيم ما تقول
الجواب ان كان اسم فاعل من هيمه الحب قلت هيمي وان كان تصغير
هيم وهو النائم قلت هيمي وذلك لانه لما صغر حذفت الواو الثالثة
وجاءت ياء التصغير مكانها فانقابت الواو الباقية ياء كما في سيد وانت ح
مخير في التعويض عن المحذوف كما في سفيرج وسفيرج فاذا جئت الى
النسب وجب التعويض لئلا يبقى من باب سيد فتحذف الياء التي بدل
من الواو فيكون ذلك اجحافاً به وعلى هذا ففي هيم خمس ياءات الاولى
للتصغير والثانية بدل من العين والثالثة للتعويض والرابعة والخامسة
للسب قال في الخصائص وانما جمعوا بين خمس ياءات في هيمي وقد
كرهوا اربما في طي وأسيدي لان الياء الثانية من هذه لما كانت محركة
وبمدها حرف محرك فاقمت لذلك وخفت ولما تبعها في هيمي بالمدنعت
ولانت وذلك من شأن المدات ولذلك استعملت في الارداف والوصول
والتأسيس والخروج وفيه تجري الصوت للغناء والحداء والترنم والتطويح اه
وبما ذكره من جواز التعويض في تصغير هيم علم صحة ما في التصريح نقلاً
عن ابي حيان والسمين من ان هيم يجوز ان يكون تصغير هيم وهوم وان دفع

كون الياء المدغم فيها مكسورة منصولة فان الثقل فيها ببقائها مكسورة شديداً بخلاف بقائها مفتوحة وكذلك لو
كانت مكسورة منصولة كهميم تصغير هيم فالنسب اليه هيمي فان كان المنسوب اليه ثلاثياً ياءين مدغمة

احدهما في الاخرى كحي وطي فتفتح ثانيه ووعومل معاملة المقصور الثلاثي وان كان ثانيه واوا في الاصل ظهرت كقولك في طي طوي ﴿٤٥٦﴾ وان لم تكن واوا في الاصل لم يزد على فتحها وقلب ما بعدها

واوا كقولك في حي حيوي	اعتراض شيخنا عبد الله الدنوشري عليه فتدبر ومنشأه وقوفه على ظاهر
وشذ نحو حي وامبي ولا يقاس	كلام شافية ابن الحاجب حيث اقتصر فيها على عدم التمييز في تصغير
عليه ولا يغير في النسب ما اعتل	مهوم قوله (وشذ طاء ي مقولا بالالف) اصله طيبى حذفت الياء الثانية
لامه من الثلاثي الساكن العين	وقابت الاولى الفاء فهذا وجه شذوذ وقيل فيه نظر لان هذا الانقلاب
باتفاق وان لم يكن مضاعفاً	لا يتعلق بهذا الباب ومقتضى هذا الباب حذف الياء الثانية وقد حذفت
كحي ولا وثناً بالتاء كظبية	وقيل وجه شذوذ ان يقال حذفت الياء الاولى الساكنة وقابت الثانية
وزيبة ودمية واما المضاعف	المتحركة الفاء فشذوذ من حيث حذف الاولى وفيه نظر لانه لا يكون
فقد مضى الكلام عليه واما	القلب ح شاذاً وقد ذكروا في الاعلال شذوذ قوله (وفلى في فعيلة) الخ
المعتل بالتاء فان كانت لامه ياء	اهمل الكلام على النسب الى فعولة كشنوءة فظاهر ذلك ان يبقى على
فذهب - يبويه فيه الا يغير فيه	الاصل وهو اثبات حرف العلة وامله بقول هنا بدم الحذف وان كان قال
الماورد تغييره عن العرب	بالحذف في غير هذا الكتاب وفي هذه المسئلة خلاف منهم من حذف
نحو قروي وزبوي فيما ينسب الي	قياساً على فعيلة ومنهم من لم يحذف قال لانه لم يسمع واعترض بانه سماع
القرية وبني زية حي من العرب	في شنوءة شني فقياس عليه س نحو حمولة وركوبة فقال حملي وركبي ولم يقس
ومذهب يونس فيه وفي ذوات	عليه المبرد وراه شاذاً سماعاً لانه لم يسمع الا هذه اللفظة وقياساً لانهم قالوا
الواوان تفتح عينه ويمامل معاملة	في عدو عدوي ولا نهم قالوا في سمر سمرى وفي عمر نمري فغيروا الياء والكسرة
الثلاثي المقصور ولا شاهد له في	دون الواو والضمة والجواب انهم اتفقوا على انه يقال في ظبي ظبوسية
تغير ذوات الواو ومذهبه في	واختلفوا في ظبية فقال س كذلك وقال يونس ظبوي لان التغير يانس
ذوات الياء قوي لاعتضاده	بالتغير وكذلك اتفقوا في غزو علي غزوي واختلفوا في غزوة فقال يونس
بالسمع وهو في ذوات الواو	غزوي وقال سيديويه غزوي وانما قال يونس ذلك لما ذكرنا وحملا على قولهم في
ضعيف لعدم السماع وحكم همزة	الباب الاول ربوي وقروي وهما عند سيديويه رحمه الله شاذان شذوذ قولهم في

المحدود في النسب حكمهما في التثنية القياسية فان كانت اصلية كهمزة قراء سلمت فقليل النسب قراءى كما قيل في التثنية قرا آن وان كانت بدلا من ألف التانيث قلبت واوا فقليل صحراوي كما قيل في التثنية

صحراون وان كانت . منقلبة عن أصل أوزائدة للاخاق جاز فيها ان تسلم وان تقاب واوا كما فعل في التثنية فيقال
كسائي وكساوي وعلبائي وعلباوي كما قيل كسا آن ﴿٤٥٧﴾ وكساوان وعلباوان وعلباون وما شذ

النسب الى البدو بدوي قوله (وهز ذي مد) الخ أي ينال همز الاسم الممدود
في النسب الحكم أو التغيير الذي وجب له في التثنية قال الشاطبي وقصده
مضاهاة المقيس للمقيس لا الشواذ المذكورة في قوله وما شذ علي نقل
قصر قال ابن هشام فرع اذا نسب الى ماء ينسب اليه كما ينسب الى كساء تقول
مائي وماوي لان الهمزة بدل غاية ما فيه ان المبدل منه مختلف فهو في كساء
واو وفي ماء هاء لان اصله وه لقولهم ما هت الركية تم وه فابدلوا من الواو
الياء ومن الهاء همزة وقد سموا المرأة ماوية لصنائها - قوله (وانسب
لصدر جملة) احسن منه لصدر محكي قال سيديويه بعد ان ذكر الجمل
وكذلك حيثما ولولا وانما يعني انك تقول لوي وحيثي واني اه وجمل هذا
المرادى من الشبيه بالاسنادى ووجه الشبه الحكاية وضبط لوي وحيثي
بالتخفيف قال ابن غازي مراده تخفيف واو لوي فلا يكمل وكذا صرح به
ابو حيان قال شيخنا ابو عبد الله الصغير وهذا خلاف قوله وضاعف الثاني
من ثنائي وسياتي البحث فيه وسمع سيديويه كوني في كنت وقالوا ايضا
كنتى واستدل به ابن جنى على ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد اذ جعلوها
كالكلمة فلم يحدفوا اثنائي على القياس في نظائره وسمع كنتنى بزيادة النون
لتثني الفاعل من الكسر ليا يصير كضمير المؤنث قال ابن هشام وينبغي ان
يكون هذا دليل ثان لان الفاعل كجزء الفعل والكنتي الشيخ الكبير لانه
كثيرا ما يقول كنت وكنت قال * فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا *
وشر خصال المرء كنت وعاجن * والعاجن الذي يتمد على ظهور اصابع
يديه اذا اراد القيام من الكبر بقي انهم قالوا لوسمي بعامل و... مول كقائم

﴿٥٨﴾ سقائي بسلامة الياء ويجوز في غاية ونحوه مما الياء فيه ثلاثة ببدال الياء همزة وماء ثمتها مائة
همزة كساء فيقال بسلامة الياء وابدالها همزة وابدال الهمزة واوا فيقال غايي ياء سائمة وغائي بالهمز وغاوي

بالواو وإذا كان المنسوب إليه مركباً تركيب مزج كـبعلبك ومعدى كـرب حذف عجزه ونسب إلى صدره
فيقال في بعلبك بعل وفي معدى كـرب ﴿٤٥٨﴾ معدى وكذلك تفعل بالمركب تركيب اسناد فيقال

في برق نحره وتابط شراب في
وتابطى وشذ قولهم في الشيخ
الكبير كنتي فنسبوا إلى الجملة
دون حذف وقد ينون اسماً
رباعياً من بعض صدر المركب
وبعض عجزه فينسبون إليه حتى
يكون كقولهم في حضر موت
حضرى وفي عبد شمس وعبد
القيس وتيم اللات عبشمى وفي
عبد القيس عبقى وفي تيم
اللات تيملى وهذا النوع مقصور
على السماع وإذا كان الذي
ينسب إليه مضافاً وكان معرفاً
صدره بعجزه أو كان كنية
حذف صدره ونسب إلى عجزه
كتواك في ابن الزبير
زبيرى وفي ابى بكر بكري فاذ
لم يكن معرف الصدر بالمعجز
ولا كنية حذف عجزه ونسب
إلى صدره كقولك في امرئ

أبو أم عـرب قائم بحسب العوالم وبقي معموله بحاله وأنه لو سمي بتابع ومتبوع
نحو رجل عاقل أـرب الأول وتبعه الثاني في أـرابه قال الشهاب وسكتوا
فيما علمت عن بيان النسبة إليهما فهل ينسب إلى الجزء الأول فيهما كما في
الجملة ونحوها والمركب المزجي وإن تفاوت الحال بالأعراب والحكاية أو إلى
الجزءين جميعاً أو إلى الجزء الأول في الأول لأن فيه شبهةً بالمركب
الإضافي في الجزء الأول منه مقيّد بالثاني ولم يتعرف بالثاني وإلى
الجزءين في الثاني لأن كلا منهما عومل معاملة المستقل حيث أـرب كل
منهما ولم يلزم حالة واحدة ولا يبعد احتمال الأول فيهما كالجملة ونحوها
قال ولو سمي بماطف ومطوف نحو وزيد أو ثم زيد فقالوا أنه يحكى فليتأمل
كيف النسبة إليه قوله (وصدر ماركب مزجاً) قال ابن هشام لوجهين
الأول أن المعجز منزل منزلة ثناء التانيث فمن ثم التزم فتح آخر الأول وتوالت
متحركات في أحد عشر كما توالت في شجرة وتجاوز الاسم المدة الثابتة
له في أيادي سبائك تجاوزها إلى الثاني أيضاً بالثناء في إلهيابة وثناء التانيث
تحذف للنسب فكذلك ما هو بمنزلة الثاني شبهه بتركيب الإضافة قاله س
وهو جيد إذ تجاوز فيه الإضافة ولولا انقضاء الشبه بينهما ما جاز ولا نهم على
وجه الإضافة شبهوه في إسكان ياء الأول بالمعزج وسيأتى أن المضاف
يسحق منسوباً إليه حذف الثاني إذ عرفت هذا فنقول يقال في بعلبك بعل
وفي خمسة عشر خمسي بحذف عشر ثم حذف التاء غير أن ذلك أعني النسب
إلى خمسة عشر لا يكون حالة كونه عدداً (تعرين) كيف تقول في بعلبك بعل
حضر موت حضرى فخمسة عشر خمسي فاحذف عشر إحدى أو إحدى

القيس امرئى فإن خيف لبس حذف الصدر ونسب إلى المعجز كقولهم منافى واشهلى في
المنسوب إلى عبد مناف وعبد الأشهل وإذا كان المنسوب إليه محذوف اللام وكان مستحقاً لرد المحذوف في

التثنية كاخ وأب أو في الجمع بالالف والتاء كاخت وعضة وجب رد محذوفه في النسب كقوالك في اب ابوي وفي اخ واخت مما اخوي وفي عضه عضوي فان لم (٥٩) يجبر المحذوف اللام بتثنية ولا جمع

أو احدوى كجلى وكيف ينسب الى هذا وهو ينسب بالنسبة الى الاعداد المفردات الجواب انما اقول ذلك فيه علما على ابن السيرافي حكى عن السجستاني النسبة اليهما كل منهما مذكورين معا فتقول هذا الثوب احدى عشري تقول طوله احد عشر قاسه علي رامية هرزية بل هو أولى لانه لو حذف الثاني هنا التيس اعنى في العدد بخلاف رام هرمز والجمهور استغنوا عن النسب اليه بما يعطى معناه كما استغني عن اضافة اثني عشر اسم عدد وقد بنوا من حضر موت اسما فقهوا حضرمي ولم يطرده كما لم يطردها النسب الى الاسمين ولم يبنوا من خمسة عشر فكذا لا ينسبون الى الاسمين وحكي السيرافي عن الجرمي الاضافة الى أى الاسمين شئت فتقول بملي أو بكى وكأنه قاسه اذا نسب الى الثاني على المضاف لانه قد ينسب الى ثانيه والمزجي قد يضاف وايس هذا بشيء لانه اذا اضيف لا يجوز فيه الاحذف الثاني كما سيأتي قوله (ولثان تمما) اخ قال ابن هشام انما لم ينسبوا الى المتضايين جملة واحدة لانك لو قلت في غلام زيد غلام زيدا لزم اما أن ينقل الى الياء اعراب الاسم الاول مع انه مضاف الى الثاني فلا يجتمع هذان وان ازلته عن الاضافة تغير عن معناه والحالة التي كان عليها واما أن ينقل الى الياء اعراب الاسم الثاني فيلتبس بمضاف الى منسوب قال س كما لا تقول في تثنية أبي عمرو أبي عمرين فالاول هو الذى ينبغى أن تجري عليه الاحكام ولا يجوز أن تلحق الاول ياء النسب وتضيفه الى الثاني فيلتبس بمضاف الى ما بهدده هذا مع أن النسب قد يحذف من الاسم الواحد اذا طال فهذا أولى بال حذف لانه أطول مع انه قد حكم له بحكم اسم منفصل

النسب الى ذي وذات مما ذووي والى امرى امرى والى ابنم ابني أو بنوي وأن النسب الى بنت واخت كالنسب الى مذكرهما فيقال في المؤنثين بنوي وأخوي كما يقال في المذكرين هذا مذهب سيبويه

والخليل وأما يونس فيقول بنتي وأختي ويقول سيدي به في كلتا كلوي ويقول يونس كلتي وكلتوي ويقال في ديت علما ديوي وديتي على المذهبين ﴿٤٦٠﴾ ويقال في قم قمى وقوي ويقال فيمن اسمه فومحمد قمى

وقوي كما يقال فيمن اسمه قم
 وإذا نسبت إلى ذى حرفين
 لثالث لهما ولم يكن الثاني
 حرف لين جاز تضعيفه وعدم
 تضعيفه فيقال في كم كمى وكى
 وإن كان الثاني حرفاين
 وجب تضعيفه (٢) وعدم تضعيفه
 وعمول ذو الياء معاملة مي
 وذو الواو معاملة ذو فيقال في
 المنسوب إلى في مسمى به
 فيوي وفي المنسوب إلى لولووي
 وإن كان حرف اللين ألفاً
 ضوئاً وبداية الثانية همزة
 ثم أوليت ياء النسب كقوالك
 في لا مسمى به لا ئى ويجوز قلب
 الهمزة واواً وإذا نسبت إلى
 المحذوف الفاء الصحيح اللام
 كصفة لم ترد إليه المحذوف
 فيقال في النسب إلى صفة وعدة
 صفي وعدي فإن كان مثل اللام
 فهو أولى بالحذف غير أنه إذا كان المقصود الثاني ولم يوت بالأول إلا ليتعرف
 به مع أن نسبة الأول والثاني إلى المسمى واحدة لأن مجموعهما هو الاسم
 يمنع حذف الثاني لأنه المقصود وبه الشهرة والمعرفة فلوحذف لم يحصل المقصود
 من التعريف فيجب حذف الأول وإبقاء الثاني وذلك ابن فلان وأبو فلان
 كابن الزبير وأبي بكر وقال أيضاً القياس النسب إلى أول جزء من المضاف
 لأنه المعتبر بالنسبة إلى الاسناد وتأثير العوامل وجريان التابع والثاني حال
 محل التنوين فكان ينبغي أن يكون المعتبر بالنسبة إلى النسب ولم يمكن
 إقرار الثاني معه كما لم يقر تنوين المنسوب إليه وليلا يكون أعراب المنسوب
 في آخر الثاني ويختل أعراب الأول أو يجتمع أعرابان للمضاف ويمتاز الاسم
 عن العمل في المضاف إليه * (تنبيهان) * (الأول) المبدوء بـ بن من قبيل ما
 تعرف فيه الأول بالثاني كما قال الشارح تبعاً لآيه في شرح الكافية وزاد
 الشارح التمثيل بـ غلام زيد قال المرادى وعلى هذا قول الناظم أو ماله التعريف
 الخ من عطف الخاص على العام واعتراض التمثيل بالشارح لأنهم يبنون
 بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً وإن أراد غلام زيد مجموعاً لعلها فليس من
 قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني بل من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف
 لبس واعتراض الشهاب كونه من عطف العام على الخاص لأن شرطه الواو
 قال فالوجه أنه من عطف المبين بناء على تقييده بماعداً ما تقدم وأجاب
 عن تمثيل الشارح بأنه لا مانع أنه أراد غلام زيد علماً وأنه من قبيل ما تعرف
 فيه الأول بالثاني بناء على أن الإضافة سبقت العلمية فنمرف بها ثم صار علماً
 بالعلبة مثلاً وقد يؤيد ذلك ما يفهم من تمثيل الدماميني في شرح التسهيل لما

كشية وجب الرد ومذهب سيدي به أن لا يرد عين الحبور إلى السكون أن كان أصلها السكون
 بل تفتح ويماثل الاسم معاملة المقصور إن كان معتلاً ومعاملة جمل وعنب وصرذ إن كان صحيحاً كقوالك

(٢) قوله وعدم تضعيفه كذا بالأصل وليحذر

في شية وحرشوي وحرحي ومذهب الاخفش ان تردعين المحذوف المحبور الي سكونها ان كانت ساكنة في الاصل فيقال في مذهبه وشي وحرحي فلو كان ما أصله ﴿٤٦١﴾ السكون مضاعفاً رد اليه باتفاق

اذالم يتعرف الاول بالثاني باسم في القيس ثم قوله تقول امرى ومرى
 لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذلم تسبق له اضافة قبل استعماله اه فتأمل
 * واقول لا يظهر كون قوله أو ماله التعريف بالثاني وجب اعم أو باينا
 الابدكر . مثال له ليس فيه البداءة بابن أو اب فرد فرض جاء فيه
 الكلام في غلام زيد وبهذا يعرف أن الشارح تبع ابيه فلا اعتراض عليه
 و اقرار كلام الناظم جور فتدبر (الثاني) قال في الصحاح في النسبة الي اسم
 . مضاف ثلاثة مذاهب ان شئت نسبت الي الاول منها كقوالك عدي
 اذ انسبت الي عبد القيس قال * هم صلبوا العدي في جذع نخلة * فلا عطست
 شنان الاباجذعا * وان شئت نسبت الي الثاني اذا خفت اللبس فقلت
 . طلي اذ انسبت الي عبد المطلب وان شئت اخذت من الاول حرفين ومن
 الثاني حرفين فرددت الاسم الي الرابعي ثم نسبت اليه فقلت عدي اذ انسبت
 الي عبد الدار والي عبد شمس عبشمي قال * وتضحك مني شيخة عبشمية *
 كان لم تر قلبي أسيراً يمانياً * قوله (مالم يخف لبس) قال ابن هشام ينبغي بل
 يجب ان لا يحتجب اللبس بل يقولوا عدي وقد قال وهم صلبوا العدي
 وذلك أنهم لم يحتنبوه في النسب الي . مصطفى . ومصطفى والي ضارب وضاربة
 والي . مسجد . ومسجد والي زدين وزيددين والي خمسة عشر فان مقتضى
 اطلاقه أن يقال خمسي عشر في النسبة الي الاول وحده أو الثاني وحده غير
 كافية في دفع اللباس * وبالجملـة فالقول بتراعات اللباس هادم لقواعد
 هذا الباب أو مقتضى لترجيح أحد المتساويين وفي المقرب . مثال ما قال
 الناظم وفي كلام ابن الخباز ما يخالفه حيث قال المضاف ضربان . مضاف الي

كالاعراب فان كان المنسوب اليه اسم جمع كركب واسم جنس كتمر نسب الي لفظه كقوالك ركي وتعمري
 وركب عند الاخفش جمع خفة ان يقال في النسب اليه على رأيه راكي كما يقال باتفاق في النسب الي ركب

وقالوا في المنسوب الى اليمن والشام يمان وشثام معوضين الالف من احدى اليامين ومن العرب من يقول يمانى وشثامى كانه جمع ﴿٤٦٢﴾ بين المعوض والمعوض منه والاجود أن يكون قائل

هذا نسب الى المنسوب ومن ذلك قول الشاعر * ترهب السوطي في اليمن وتنجوا في اليماني طار عنه الغفار * وألحقوا للمبالغة ياء كياء النسب فقالوا أحمرى ودواري كما قالوا راوية ونسابة الا ان زيادة هاء التانيث للمبالغة أكثر وكما أشركوا بين هاء التانيث وياه النسب في المبالغة أشركوا بينهما في تمييز الواحد من الجمع خبشي وحبش وزنجي وزنج وتركى وترك بمنزلة تمر وتمر ونخلة ونخل وبسرة وبسروزيدت لغير معنى زائد زيادة لازمة كحوارى وبردي وكاف زيتى وزيادة عارضة كقول الشاعر * مثل الفراسي اذا ما طمر يقذف بالبواطي والساهر * ومثله قول الصلتان * أنا الصلتاني الذي قد علمتم * اسم غير مقصود وينسب اليه ويترك ذلك الذي ليس بمقصود فنقول في النسب الى امرئ القيس وعبد مناف امرئ وعبدى وشذمانى نسبوا الى الثاني لان فيه الباسا ومضاف الى اسم يتعرف به وذلك فى البنين والابناء كابن الزبير وأبى بكر نقول زبيرى وبكرى فينسب الى الثاني لانه أشهر اه فظاهر قوله اولا عبدي وحكمه ثانيا بشذوذ قولهم منافى ان الجادة والعمل على ان الالباس لا يراعى في ذلك اه وفي كون ما ذكر من اللبس نظر وانما هو من باب الاجمال على ما ر في باب الفاعل فينبغي للناظم ترك قوله ما لم يخف لبس قوله (واجبر برد اللام) الخ ما لم يعوض عن اللام بدليل قوله وباخ اختا الخ ويحتمل الاطلاق ويكون قوله وباخ اختا الخ للتنبيه على خلاف يونس قاله الشهاب وفيه نظر لان ما عوض فيه من اللام أعم من مسألة بنت واخت التي هي محل الخلاف لانها مخصوصة بما يكون المعوض فيه الياء فلوقيد الكلام هنا بغير ما ياتي خرج ما عوض فيه غير التاء هذا وقال ابن هشام لينظر لم جبروا المحذوف اللام دون المحذوف غيرها مع أن الحذف من مكان اللام أقيس لكونه طرفا وعلى هذا أيضا جاء جمعهم نحو سنة على سنين جبرا لمافاته من حذف اللام ونصبهم نحو ثبات ولغات فى لغة قليلة بالفتحة جبرا لها أيضا ولا يفعلون ذلك بنحو عدة وعدات كما لا يجمعونه على عدين والذي يدل على أن نصب نحو ثبات بالفتح للتعويض أنهم اذا أتوا باللام لم يفتحوا نحو سنوات وعضوات والدليل على أن جمع سنة على سنين لا يجبر أنهم لا يجمعون نحو شفة على شفين ولا نحو أمة على امين اه وقوله لم جبر محذوف اللام أيمى مما هو صحيح المعين وكذا

اذا ما تحكم فهو بالحكم صانع * ويستغنون ببناء فمال في الحرف عن الحلق ياء النسب وكذا كقولهم يقال وزار وحداد وخياط وخمال وكلاب وكذلك يستغنون ببناء فاعل بمعنى صاحب كذا نحو

تأمر ولابن وكاس بمعنى ذي تمر ولبن وكسوة وقد يستعمل فعال بمعنى صاحب كذا ومنه قول امرئ القيس
 * وليس بذى رمح فيطمئني بها * وليس بذى سيف وليس بنبال * ٤٦٣ * اي وايس بذى نبل وعلى هذا حمل

وكذا قوله دون المحذوف غيرها والا فالمحذوف الفاء والعين اذا كانت
 لا. صريحة لا تجبر وسياتي في كلام الشاطبي في الاعتذار عن ترك الناظم
 حكم محذوف العين ما يؤخذ. منه الجواب قوله (ان لم يك رده الف) قال
 الشاطبي هذه الالة تحتمل وجهين أحدهما ان تكون الة السماع فيريد
 ان رد اللام في التثنية اذا كان مألوفاً من كلام العرب كثيراً وكذلك في
 الجمع بالياء فان الحكم في النسب الرد وان لم يكن. الوفا فالحكم الخيار في الرد
 والثاني ان تكون الالة في الالة على القياس فيريد ان رد اللام ان كان
 مألوفاً قياساً في التثنية والجمع فالحكم في النسب الرد والا فالخيار اه ولم
 يذكر. ما يترتب على أحد الوجهين دون الآخر وعلى كل الغرض ان يخرج
 الرد الغير المألوف كديان ودميان فانه لا يمنع. من جواز الوجهين في النسب
 فالاولى ارادة الامرين وهذا من زيادات الالفية على التسهيل قوله (في جمعي
 التصحيح) او في التثنية لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر قال الشاطبي
 لان محذوف اللام كيد لم يات علماً ولا صفة فهو فاقد شرط عامر ومذهب
 وأيضاً فما استعمل استعمال الصفات. من نحو أخ واب وحمل وهن فجمع
 هذا الجمع في. مثل قول الكميت * فلما تمر فن اصواتنا بكين وفديننا بالايدينا *
 لا دلالة فيه اذ لا يظهر فيه ما يرد مما لا يرد كما لا يظهر في المنقوص المتقدم
 كشجين وانما يستدل على رجوع اللام فيه ثم حذفها للاعلال برجوعها في
 شجيان وشجيات فلو حرر كس لقال. مثلاً في الجمع بالياء ولا في التثنية اه
 قال ابن غازي فاذا حقته ان يقول في الشطر بعده وحتى مجبور بدين توفية اه
 وقيل في تعليل عدم فائدة ذكر تصحيح المذكر لان ما يرد في الجمع يرد في

خرسي وخراسي والى السهل من الامكنة سهلى والى الخريف خرفى وخرفى والى جلولا وحرورا جلولى
 وحروري والى صنمساء وبهراء صنماني وبهراني والى بنى الحبلى حي من الانصار حبلى والى جذيمة

جذبي والى الماية علوي والى الحمض حمضي والى الافق افقي والى الشتاء شتوي والى البحر بحراني والى طهية
ظهوري وظهوري والى زبنية زباني والى (٤٦٤) بنى عدي من زينة عداوي والى امية اموي والى البادية

بدوي والى الطالح ابل طلاحية
بالكسر والفتح والى العضاء
وهي ماء عظم من شجر الشوك
ابل عضاهية ومن النسب الذي
يحفظ ولا يقاس عليه قؤولهم
رقباني وجهاني وشمراني ولحياني
للمظيم الرقبة والجمعة والشعر
واللحية وقد يدلون على هذا
المعنى بقوالي كقولهم عضادي
ورواسي بمعنى عظيم المضد
والرأس
باب الإمالة
(إمالة الالف جملة كياء
بفتحة ككسرة مخفيا)
(ان بان بدلا من اليا طرفا *
أوشاع جعل الياء منه خافا)
(دون زيد او شذوذ ولما *
تلقته ها التانيث ما التاء دما)
(وبدل العين امل من فعل ان *
يول الي قلت كماضي خف وبن)
التثنية فذكر التثنية يغني عن ذكر الجمع لا يقال هذا ممنوع لان لام اب
واخ لا ترد في الجمع لانا نقول وقد بحباب بانها ردت لكن حذفت للاعمال
وقد يؤخذ من هذا الاعتراض بانها لما لم تظهر لم يعلم هل ردت ثم حذفت
للاعمال أو لم ترد أصلا فلا فائدة في ذكر الجمع لعدم العلم بالرد
(تنبيهات) * (الاول) علم من كلام الناظم انه اذا نسب الى ما حذفت
لاء وعوض منها همزة الوصل يجوز ان يحبر وتحذف الهمزة وان لا يحبر
فتقول في ابن واسم بنوي وسموي بكسر السين وضمها لان أصله الكسر
أو الضم ويجيء خلاف الاخفش فيما كان ثانياه ساكنا في الاصل فتقول
سموي برد العين الى اصلها من السكون ومذهب س الفتح وابني واسمي
ووجه علم ذلك من كلامه ان هذا لا يحبر في التثنية فيجوز الوجهان ومن
لازم رد اللام حذفت عوضها * (الثاني) * تقول في النسب الى ذو وذات
ذووي لان ذو عند سيديويه فعل بالتحريك ولانها ياء فتحركت الياء وانفتح
ما قبلها فابت الفاء فالتقى ساكنان فتحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة
على حرفين اشبهت المبني وتنوين التمكن لا يدخله فتحذف التنوين ثم
تحذف فتحة العين لتسلم من القاب فتسكن وتضم الدال لمناسبتها وذهب
الخليل الى انها فعل بالسكون لانها الاصل والى ان لامها واو فاستثقلت الضمة
على الواو لاجتماعها مع الواو فنحذف ثم الواو التي هي اللام لالتقاء الساكنين
ثم تضم الدال لمناسبة الواو وهذا التقرير أظهر مما في التصريح قوله (وباخ
اختا) الخ قال في التوضيح تقول في النسب الى اخت أخوي كما تقول في
النسب الى أخ وفي النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى ابن اذا

(وقيل ياء الف تمال * أو بدها واغتفر انفصال) (بحرف أو حرفين ان بعض وقع * اردت
هاء كينها تخالف من منع) (كذا تمال قبل مكسور تلا * أو بده بحرف أو منفصلا) (باثنين حرف

منها مسكنا * أوحركا والبعض هاء يينا (وما من الكسرة والياء ظهرا * يلقبه المستعمل لا ان قدرا)
(ان وصل المستعمل بمد أو حصل * بحرف أو حرفين ﴿٤٦٥﴾ كالواثق صل) (كذا اذا قدم ما لم

رددت محذوفه اقوله لهم أخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة الذكر
الاصاية قال شارحه وتقدم أن ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب اه
واورد أنهم لم يردوا المحذوف في بنت في الجمع واجيب بانها ردت وحذفت
بمد قلبها لا لتقاء الساكنين وفيه ان شرط قلب الواو ألفا ان لا تكون
بمدها الف * هذا وقيل انما ردت في أخوات لان الواو ام الضمة التي في
اول المفرد وهو اخت فناسب ان يكون في الجمع قواه (وضاعف الثاني)
الخ قال المرادي فتقول في لو وكي لوي وكيوي قال ابن غازي قال شيخنا ابو
عبد الله الصغير هذا خلاف ما تقدم له في وانسب لصدر جملة من تخفيف
واو لوي المنسوب الى لولا ثم قال واعترض المكودي المسئلة بمثل ما تقدم
لابي اسحاق في قوله وكل المنقوص الياء وقوله شيخنا ابو عبد الله الصغير
فيما سمناه منه فاذا لا يلزم ما أورده على المرادي في تخفيف ما نسب لصدر
لولا . من أنه مخالف لما هنا والفرق أن لولا رباعي الوضع فاذا نسب الى
صدره بقي مخففا بخلاف الثنائي الوضع فانه محتاج الى التكميل قبل
النسب فلا بد من تكميله قبل النسب وبمدها أي فلا يصدق انه كل
للسبب وقد يقال انما يلزم التكميل قبله لو سمي به والتسمية به ليست لازمة
في النسب اليه كما يلزم في التصغير لانهم قالوا لا يصغر بقياس الا الاسماء
المتمكنه ولم يشترطوا ذلك في المنسوب اليه فيجوز النسب الى لو اذا اكثر
شخص من قولها كما نسب الشيخ الكبير الي كنت قال ابن الخباز وأما لا
فالظاهر من كلامهم جواز النسب اليه وهو حرف * هذا وقال الاشموني
انه يقال في النسب الي او اووي قال الشهاب ولعل الشارح ان صحت هذه

ينكسر * وخير ان سكن بعد
منكسر (ومثل ذا استعماله
الراء ان خلت من كسره وهي اذا
ما كسرت) (غايته مستعليا
وما لحق * به كطارذ ومدرار
فتق) (وليس حتما ان يمال
ذو السبب * بل هو حكم صح
عن بعض العرب) (ولا تمل
لسبب لم يتصل * والمنع قد
يوجه ما ينفصل) (ولا
تصل في نحو بعت تابلا * وامنع
لنحو قاف نادقانا) (والكسر
ان يعرض زواله فني * تأثيره
وجهات فاقف ما اقتني)
(وقد امالوا التناسب بـلا *
داع سواه كعبادي وتـلا)
(ولا تمل ما لم ينل تمكنا *
دون سماع غيرها * وغيرنا)
(نحو بها فيها وقد مربنا *
وعج علينا واذن من يجمعنا)

﴿٤٥٩﴾ (ولم يميلوا نحو الاو الى * مما راه من تمكن خلا) (وبسماع لا قياس ثبنا * انما الى
وبلى ثم متى) (كذاك واواخواته ولا * من بمد ما في كلام نقلا) (والمال والناس اميل دون جر *

والعلم الحجاج هكذا استقر (كذا العشا ولشدوذ عزيت * هذي وامثال لها قد رويت) (وامل
المفتوح قبل الراء ان * تطرفت . مكسورة (٤٦٦) حيث تمن) (كذا الذي تليه ها التانيث في *

وقف اذا ما كان غير الف) النسخة قصديان الاصل قبل الادغام * أقول عبر في الكافية بلووي
امالة الالف ان ينحو بها نحو الياء حيث قال * ولو ويا لوجعل لانه كالذو صار اذ نقل * وظاهره أنه يقال هكذا
وبالفتحة قبلها نحو الكسرة ولها لان المراد بيان الاصل فلينظر وجه عدم الادغام مع اجتماع المثلين ولا مانع
اسباب منها ان تكون مبدلة قوله (وان يكن كشية) بقي عليه . من المحذوف قسم لم يبين حكمه وهو محذوف
من ياء أو صائرة الي الياء دون العين فان كانت لا .ه صحيحة لم يجبر ما لم يكن من المضاعف نحو رب
شدوذ ولا زيادة . مع تطرفها المخففة خذف الياء الاولى لانها اذا سمي بها ونسب اليها رد اليها المحذوف
لفظا أو تقديرًا فالمبدلة من الياء فيقال ربي نص عليه سيديويه وان كانت لا .ه معتلة نحو المرءي اسم فاعل
كالف الهدى وهوى وفتاة من أري يري جبر برد المحذوف كما قالوا قال الدماميني والذي يظهر أنه لا
ونواة والصائرة الي الياء كالف وجه لرد عين المرءي وهي الهمزة بل لا وجه لجوازه فان قيس هذا على
مزي وحبلي واحترزت بعدم شية ودية فباطل لان ذينك بقيا على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف
الشدوذ . من نحو قفي في الاضافة وأما هذا فثلاثة أحرف الميم والراء والياء فلا حاجة لرد الهمزة بل يجب قلب
وفي التكسير قفي وقفي في الوقف كسرة الراء فتحة كما في شج ثم قلب الياء الفأثم الالف واو أو على قولهم
واحترزت بنفي الزيادة . من نحو انه يجب رد المحذوف يجوز في الياء الوجهان المحكيان في قاضاه وقد اشار
قولهم في التصغير قفي واحترزت ابن هشام الي الاعتذار عن الناظم في ترك هذا القسم حيث قال ذكر
بالتطرف من الكائنة عينا فان جبر ما حذف فؤد وما حذف لا .ه وسكت عما حذف عينه فمما أنه لا
فيها تفصيلا يأتي يانه ان شاء الله يجبراه وقال انشائي لم يتكلم المصنف على حكم محذوف العين لوجهين
واشرت بقولي تقديرًا الى نحو أحدهما أن ما حذف عينه قليل جدا في كلام العرب لم ينقل منه الا اللفظة
رمت مما يلي الفه هاء التانيث أو اللفظتان وثانيهما أنه على تسليم كثرته لا يحتاج الي ذكره اذ لا زيادة
ولهذا قلت في النظم ولما تليه فيه على ما ثبت له لانه لما ذكر القسمين وما تغير منهما دل على أن ما سكت
هاء التانيث . ما التاعده ما ثم اخدت عنه لا يغير عن حاله ودل على هذا القصد من كلامه أنه لما ذكر ما حذف

في الكلام على الالف المبدلة من عين وهي تمال باطراد ان كانت في فعل تكسر فؤد .ه
حين يسند الي تاء الضمير ياء يا كان كبان أو واو يا كخاف فانك تقول فيهما بنت وخفت فيصيران في

اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت خذفت العين وحركت الفاء بحركتها ومن اسباب امالة الالف تقدمها على ياء كبايع أو تأخرها عنها متصلة كيبان أو ﴿٤٦٧﴾ .نفصلة بحرف كشيبان ضربت

منه الفاء لم يذكروا منه الا ما يجب فيه الرد وسكت عما الحكم فيه ان يترك على حاله كزنة ورقة فكانه استوفى الكلام على ثلاثة اقسام ووجه عدم الرد فيها خذفت عينه ان الرد من باب تغيير الاسم ولا يرد في النسب من بنات الحرفين الي أصله الا ما يقع عليه تغيير النسب وهو اللام وأما العين والفاء فلا يقع عليهما تغيير لبعدهما عن ياء النسب الموجب للتغيير اه وفي اطلاقهما عدم الجبر في محذوف العين نظر لانه مقيد بان لا يكون ممثل اللام ولا مضاعفا كما عرفت قوله (والواحد اذ كر ناسبا للجمع) قال ابن هشام وكذا التثنية عندي اه وقال الشاطبي أراد بالجمع اللغوي فتدخل التثنية كما يعم المكسر والسالمين وما تقدم انما هو في حكم اللامتين اه وقوله وما تقدم الخ لا يحتاج اليه بناء على ما مر فيما سمي به فلا تغفل وقال ابن هشام خطيء الفقهاء في قولهم أفقى وقيل صوابه أفقى وان يرد الى واحد وحكي شاذاً أفقى قوله (ان لم يشابه واحداً بالوضع) قال الشاطبي الواحد بالوضع هو الاسم الموضوع على الافراد فشمع خمسة اسم الجمع كصعب واسم الجنس كشجر والجمع المسمى به ككلاب والجمع الذي لا واحد له من لفظه كعباديد والجمع الصائر علماً بالغلبة كانصار وعليه فاصول ليس باجن لغلبة الاصول على الفن اه وقال ابن هشام .مشابهة الواحد اما بكونه لا واحد له البتة او له واحد وجوده كالمدم اما لان الجمع علم كاتمار أو غالب كانصار أو لكونه غير قياسي كحاسبين وملاحح ﴿تذنيهاً﴾ (الاول) في قوله ان لم يشابه الخ ايماء لعله الجواز وهو حسن (الثاني) ذكر في شرح العمدة أنهم قد يردون العلم للمفرد كقولهم في النسب الى العيلات وهي حي من قريش

نحو اصلاح وتساوي في الرأ المفتوحة والمضمومة حرف الاستعلاء فلا يمال غدار ولا عذاران كما لا يمال واثق ولا واثيق ولا يمال راشد كما لا يمال غالب وتغلب الرأ المكسورة حرف الاستعلاء وما يساويه

في المنع من راء مفتوحة أو مضمومة فيقال نحو و ابصارهم ودار القرار من اجل الراء المكسورة والى هذا
أشرت بقولي ومثل ذي استعلاء الراء ﴿٤٦٨﴾ ان خلت من كسرة وهي اذا ما كسرت غالباً مستملياً

وما لحق به ثم بينت أن الامة لا
تجب اذا وجد سببها دون معارض
بل هي عند ذلك مستعملة عند قوم
وغيره مستعملة عند قوم واياه اردت
بقولي وليس حتما ان يمال ذو
السبب بل هو حكم صح عن
بعض العرب ثم بينت أن سبب
الامة اذا انفصل لا يؤثر وان
سبب المنع قد يؤثر منفصلاً
فيقال آتي احمد بالامة واتي
قاسم بترك الامة ثم بينت ان
الالف المكسور ما بعدها
اذا زالت الكسرة بادغام او
وقف جازان يمال وأن لا يمال
لكن الامة مع الادغام
المعارض أحسن من الامة مع
الادغام الا ان لم يبينت أن
الاف قد تمال طلباً للتناسب
كامة ثانی الالفين في نحو
مزاناً وراً عماداً وكامة النى

عبي رده الى الواحد الاصل وهو علم والقياس يقتضي ان يقال عبي بفتح
الباء ولا يغير سكونها في الواحد لانه علم * (الثالث) * قال في شرح العمدة
يقال في النسب الى نساء نسوي فيرده الى نسوة لان نسوة واحد نساء
قال ابن هشام ليس قياس فملة ان تجمع على قمال ولا اظن الا ان نساء ونسوة
اسماء جمع وتنهنا من كلامه لمسئلة وهي ان ارهطاء يرد الى رهط وان دل
على جمع لكونه كالاحاد وهذا بخلاف جمع الجمع فلا يرد للواحد * (الرابع)
جري كلام بين اسمدين نصر الاسدي وبين ابي منصور فقال اسمد انت
لا تحسن ان تنسب نفسك قال ابن هشام يعنى ان الجواليقي نسبة الجمع
والجمع لا تجوز النسبة اليه وفيها أيضاً شذوذ ثان وهو الحاق الياء مع انها
لم تكن في المفرد انما المفرد جوالق ومثل جوالق في المفرد جوالق في الجمع
رجل حلاحل أى وقور ورجال حلاحل ورجل عراعى سيد ورجال
عراعى ورجل علاكد أى شديد ورجال علاكد * (الخامس) * اذا
نسب الى مساجد علما على لفظه وقيل مساجدي صرف كما مر أول الباب
عن التوضيح ولا حاجة الى ما اطل به الشهاب من النقل عن الجامي
والهندي وتقدم توجيه ذلك عن شارحه ويوجه أيضاً بأنه مفرد ليس
بجمع لافي الحال ولا في المائل ولا في الاصل لان مساجدي لم يكن جمعاً ثم
صار علما واما مساجد فلفظ آخر * (السادس) * تقر ان اسم الجمع
بمنزلة المفرد وكذا اسم الجنس وأنه يقال في النسب الى شجر شجري
لا يقال يحتمل ان يكون شجري منسوباً الى مفردة وحذفت التاء كما في
مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل

والضعفي والليل اذا سجي لتشاكل التلغظ بهما التلغظ بما بهما ثم بينت أن الامة
لم تطرد فيما لا يمكن له الافي النى ناوها نحو مربنا ومربها ونظر الينا ونظر اليها ويريد أن يضربها وقد جروا

قولهم شعيري بأثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا إلى الشعيرة لحذفت
 التاء لأن شعيرة فعيلة كما في التصريح قال الشهاب قد يمنع الدليل المذكور
 لاحتمال أنهم يميزون النسب إلى كل من الجنس ومفرده وبحساب بانه
 ثبت بهذا الدليل النسب إلى اسم الجنس ولم يثبت إلى مفردة فيعمل بما
 ثبت ويترك ما لم يثبت قال وينبغي أن المراد بهذا الاستدلال إثبات أنه إذا
 أريد النسب إلى اسم الجنس نسب إليه لا إلى مفردة لإثبات أنا إذا سمعنا
 شجري نحمله على أنه نسب إلى اسم الجنس لاحتمال أنه نسب إلى مفرد
 الجمع أعني شجرات فليتأمل وأقول يلزمه مثل ذلك في كل ما تعرض فيه
 الاحتمال من مسائل الباب قوله (في نسب اغني) قال ابن هشام أطلق
 النسب وفي شرح عمده له الأكثر في النسب إلى المصحوبات الاستغناء
 عن الياءين بأن يضاع من اسم ما قصد به ذلك فعلى ذي اللزوم كشواب
 وعواج وبرزاز وبرزار ولباز وزيات وثمار وفاعل في غيره كتأمر ولا بن
 ونابل وناسب وسالح ودارع وراح وقد يعني فعال في غير ذي اللزوم عن
 فاعل كنبال وسياف ويستغني عنهما حيث أمّن اللبس نحو وكتان وخاتم
 تقول ككتاني وخاتمي لصانع الخواتم وقد يعني فعل عن ذي الياءين كنهير
 بمعنى نهاري وفعل وعن فعال كممل وكسى وطعم وقال أيضاً قال س وذكر
 فعلا وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله فإن جعلته ذاتي فقط جاء على
 فاعل قال ابن الضائع أن فعلا للمبالغة والتكثير فإن كان ذاتي يحاوله
 كثيرا استعمل فيه بناء المبالغة كجمال وجمار لصاحبي الجمال والحمير الذين
 يعملان عليهما وهو كثير جداً وقد جاءوا به على أصل النسب فقالوا بشي
 الذي يبيع البثوث وهي الأكسية فإذا كان صاحب شيء وليس فيه علاج
 قيل فاعل كشاحم ولاحم لذي الشحم واللحم ومنه عند الخليل عيشة راضية
 وهو أحسن من قول اللغويين أن فاعلا ياني بمعنى مفعول فتأوله الخليل
 على أن فاعلا من أصل النوضع شيء له فعل ولما كان الفعل قد ينسب إلى من

علي القياس في ترك أمالة الأ
 وأما إلى وعلى ولدي ومما ميل
 علي غير قياس روي دون سبب
 أني ومتى وبلى ويا ولا في
 قولهم أمالا ومما ميل على قياس
 روا وما أشبههما من فواتح
 السور وكذا الحجاج علما
 والباب والمال والناس في غير
 جر وسوي سيديوه أمالة مال
 وناس وباب وأمالة عاب وناب
 في الشذوذ وذلك قوله في الباب
 الذي ترجمته هذا باب ما ميل
 علي غير قياس وإنما هو شاذ
 وكذلك الحجاج إذا كان اسما
 لرجل وذلك أنه كثير في كلامهم
 فملوه على الأكثر لأن الأمالة
 أكثر في كلامهم ثم قال في الباب
 المشار إليه وقال أناس يوثق
 بعريتهم هذا باب وهذا مال
 وهذا ناب وهذا عاب لما كانت
 بدلا من الياء كما كانت في رميت
 شبت بها وشبهوها في مال
 وناب بالالف التي تكون بدلا
 من واو غزوت هذا نصه وقال

ابن السراج في آخر شرح اللمع
 روي عبدالله بن داود عن أبي
 عمرو بن العلاء أمالة الناس في
 جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً
 ومجروحاً وهذه رواية لأحمد
 ابن يزيد الحلواني عن أبي عمرو
 الدوري عن الكسائي ورواية
 نصير وقتيبة عن الكسائي ومن
 الإمامة المطردة أمالة كل فتحة
 وليتها راء مكسورة نحو قوله
 تعالى ترمي بشرراً كالعصر وغير
 أولى الضرر وأمالة كل فتحة
 وليتها تاء مبدلة للوقف هاء إلا
 أن أمالة هذه مخصوصة بالوقف
 وأمالة التي تليها راء مكسورة
 جارية في الوصل والوقف
 ﴿باب الوقف﴾

(أن يسكن الآخر وصلوا وحذف
 خطأً فذاك الساكن احذف
 أن تقف) (وسكن الساكن
 قبله صله) قال واني أمل أن
 اسماءه (كذا لدى ربيعة
 المنون) في نصب أو في غيره
 (يسكن) (والأزدمداً يبدل

صدر منه كذلك ينسب إلى المفعول لخلوله به فيقال له فعل لان الإضافة
 تكون بادنى ملاحظة فامكن أن يحكي فاعل ويراد به المفعول وعليه حمل
 بعضهم لا غاصم اليوم وجعل الاستثناء متصلاً وعليه بيت الخطيئة * دع
 المكارم لا ترحل ابغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي * قال الشلوين
 ويمكن أن يكون طاعم وكاس على أصلهما يقال قد طعم وقد كسى فيكون
 طاعم وكاس عليهما وانما حملهما على النسب لانه ابغى في الذم أن يوصف
 بأنه يطعم ويكسى قال ابن هشام ثم قول الشلوين ومعناه أن طعم بمعنى أكل
 وكسى بمعنى اكتسى قال وان تعرين أن كسى الجواري فطاعم بمعنى آكل
 وكاس بمعنى مكتس والناس كلهم آكل ومكتس فلازم البتة وعلى النسب حمل
 الخليل ما جاء من صفات المؤنث كنافقة ضارة وامرأة حائض والسماة منقطر
 به وكذا صفات المبالغة كفعول ومفعال اه وما يرتعلق بذلك في باب
 علامة التانيث ومما حمل على النسب قوله تعالى وما ربك بظلام والذي حملهم
 على ذلك أن الاكثر في دخول النفي على المقيد بقيد توجهه إلى القيد وإذا
 توجه النفي إلى القيد هنا وهو المبالغة ثبت المقيد الذي هو أصل الفعل وهو
 الظلم والله تعالى منزّه عن ذلك ولو جعل مما توجه فيه النفي إلى المقيد لم يلزم
 ذلك كما في قوله * علي لا يحب لا يهتدى لمنازه * اد المراد انه لا منار له لا انه
 مناراً لا يهتدى به ونظيره قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع
 اذ المقصود انهم لا شفيع لهم لان لهم شفيعاً لا يطاع ورأيت بخط الشهاب
 رحمه الله نقلاً عن استاذ الصنفوي ان السيد صدر الدين محمد سئل عن هذه
 الآية في مجلس فاجاب علي البديهة بجواب قال العلماء يكتب بالتبر لا بالخير
 وحاصله ان جميع صفات الله على غاية الكمال فلو كان متصفاً بالظلم لكان
 متصفاً بكثرة الظلم فنفي كثرة الظلم عنه نفي لاصل الظلم لانه لو اتصف به
 فانما يتصف بكثرته ومما حمل عليه اقسط في قوله تعالى ذلکم اقسط عند الله
 واقوم قال في الكشف يجوز على مذهب س أن يكونا بنيين من اقسط

وأقام وإن يكون أقسط من قاسط علي طريقة النسب بمعنى ذي قسط وأقوم
من قوم قال ابن هشام إنما قياس اسم التفضيل أن يكون من فعل لا من اسم
فإن كان بناؤه من أفعل شاذاً عنده فهو قد هرب من شذوذ الي شذوذ
والحق الأول وأنه قياس لا شاذ ❦ الوقف ❦
في بعض حواشي الجاربردي المراد به الاختياري الذي ليس بترنمي ولا
استثنائي ولا تذكري ولا إنكاري ويكون الإسترخاء أو تمام المقصود
والترنمي كالوقوف على نحو *أقل اللوم عاذل والعتابن* بالتثوين ويسمي تنوين
الترنم وهو مشهور والاستثنائي كما تقول المني لمن قال جاء زيد فتأتي بمن
معرفة باللام منسوبة للمسئول عن وصف زيد أي الهاشي أم العلوي
وسبق في النحو في باب الحكاية والتذكري كما تقول في قال قالاً وفي تقول
تقولو وفي من العام من المامى فتقطع اللفظ عن تمامه بسبب عدم ذكره
وتجعل هناك حركة ليتذكر ويسمي مدة التذكر ولو قصدت الوقف لم
تلقها بل تقف على أحد الوجود الآتية وأما الإنكاري فتمده أيضاً ثم إن
كان آخر الكلمة منونا كسر التثوين وتمينت الياء كما تقول منكر أزيدنيه
بدال مضمومة ونون مكسورة وهي التثوين حركاً لسكونه وسكون مدة
الإنكار وإن لم يكن آخر الكلمة منونا تبعث المدة حركة ما قبلها مطلقاً
فتقول لمن قال جاءني عمر عمروه ولمن قال رأيت عمان أعماناه ولمن قال رأيت
حذام أحاميه ثم لمدة الإنكار معنيان إنكار خبر الخبر وإنكار أن يكون
الامر علي خلاف ما ذكر قوله (تنويناً أرفع أجمل الفا وقفاً) قال ابن هشام
إن قيل إن هذا لا يعرف منه شيء من أحكام الوقف على منسوب منون أي
معرب لأن النتح من القاب البناء قيل له ليس الأمر كذلك لأن الوقف من
الأحكام التصريفية والفتح عند التصريفين يشمل حركتي الأعراب والبناء
أه وانظره مع قول السمعاني في شرح تصريف الغزى عند قول المتن ويدخل
الناصب فيبدل من الضمة فتحة كان الواجب أن يقول من الرفع النصب لأنه

التثوين من * جنس التحرك
الذي به قرن) (وغير هؤلاء
خص البدل * بما يلي الفتحة
كامد طولا) (ويستوي
المعرب والمبني في * ابدال تالي
فتحة بالف) (وأشبهت إذاً
منونا نصب * فنونها أجمل الفا
وقفاً نصب) (يتناول قولاً أن
سكن الآخر وصلاً وحذف
خطاً الواو المنطوق بها في نحو اه
والياء في به لأن كل واحد منهما
آخر ومسكن في الوصل
ومحذوف في الخط فحقه في
الوقف أن يحذف ويسكن ما
قبله كقوله في له وفي به به
وفي الوقف على المنون ثلاث
لغات أحدها لغة ربيعة وهو
أن يوقف عليه بحذف التثوين
وبسكون الآخر كقوله هذا
زيد ورأيت زيد ومررت بزيد
ومن شواهد هذه اللغة قول
الشاعر * ألا حبذا غم وحسن
حديثها * لقد تركت قلبي بها
هائم أدنف * والثانية لغة الأزدي

وهي ان يوقف عليه بابدال التنوين الفاء بمد الفتحة وواواً بمد الضمة وياء بمد الكسرة كقولك رأيت زيدا وهذا زيدو ومرت بزيدي والثالثة لغة سائر العرب وهي ان يوقف على المنصوب والمفتوح بابدال التنوين الفاء وعلى غيرها بالسكون وحذف التنوين بلا بدل والمراد بالمنصوب ما فتحته فتحة اعراب نحو رأيت زيدا والمراد بالمفتوح ما فتحته اعراب نحو أياها وواها وشبهت اذا بمنون منصوب فابدلت نونه في الوقف الفاء (ذو القصر والتنوين فيه المازني * رأوفاق الازد غير واهن) (ووافق البصري والكسائي * ربيعة وبهما اقتداء) (حذف التنوين من غير حذف * وابتنا الذي من أجله انحذف) (وعند سيديويه في الوقف على * صحيح المقصور حتما محلا) (وقف على عادم

عرب والضم والفتح انما يستعملان في المبنيات اه المقصود منه وقد يقال ذاك حكم نحوي وان ذكر في الكتاب الموضوع الاحكام التصريفية قال ابن هشام من هذا الحكم . اختم بالتاء كرأيت شجرة ويالم من كلامه الاتي انه لم يكن كلامه الا فيما ليس آخره التاء اه وفيه بحث لان ذكر حكم آخر التاء الثاني فيما ياتي لا ينافي دخوله في هذا الحكم المذكور هنا بان يكون المقصود بما ياتي زيادة حكم علي . اهنا ونظيره ان المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قواه الاتي اوقف رائم التحرك مع دخول المنون في قوله هنا تنويننا ارفتح الخ فالمقصود بما ياتي افادة حكم آخر له وهو حذف تنوينه والوقف عليه بالروم ثم قال ابن هشام فان قلت فمألة ابدال الالف من تنوين التاء قلت علموه بان التاء ح تقع حشوا ورده ابن اياز بان الالف كالتنوين والتاء لم تكن معه حشواً وبان هذا أسهل من شجر بان قال والصواب ان المؤنث بالتاء ممثل ولهذا اجيز ترخييمه وان خلا من علمية وزيادة على الثلاثة والوقف . وطن تخفيف * (تنبيهه) * مما يدخل تحت عبارة الناظم نحو عصي وفتي فتكون الالف على ذلك بدلا من التنوين وذلك لانه لا يجتمع الفان في اللفظ فلما اجتمع في التقدير حذفت احدهما ولا بدوجاء رجل الي أبي اسحاق فقال زعمتم انه لا يجتمعان الفان فقال نعم قال أنا أجمع بينهما فقال أجمع فتام ومد صوته فقال له أبو اسحاق حسبك او مددت من غدوة الي مصر لم يكن الالف واحدة وكانت الالف الاولى اولى بالحذف لان الطاري يزيل حكم الثابت وهو قول المازري والفارسي وحجتهما أن القياس كان يقتضي ابدال من التنوين مطلقاً منع منه في الرفع والجزم منع وهو هنا متنف وان فتحة المقصور لازمة فالابدال لها هنا أقوى منه للمارضة وقال الكسائي والسيرافي وابن برهان الاسدي انها لام الكلمة مطلقاً لان الف النصب قد اميلت نحو أواجده على النار هدي واتخذوا من مقام ابراهيم مصلي ولانها جاءت روياف في الشعر وانها كتبت

في الامام بالياء وقال س المعتل كالصحيح فمعصي نصبا عنده فمي ورفعا
وجرا فعل واختار ابن اياز الاول وقال المعتل ينفرد باحكام بدليل سيد
وقضاة والامالة لمناسبة روس الاي واشبهها لفظا بالاصالية وكذا وقوعها
رويا وكتابتها بالياء قوله (في سوي اضطرار) قال المرادي احتراز من وقوع
ذلك في الشمر وانما يكون ذلك في آخر الايات اه قال ابن غازي ومثله
في المكودي واستشهد بقوله * اذا كنت في حاجة مرسلا * فارسل حكيميا
ولا توصه اه والا فلهو وانما يكون في آخر المصراع من العروض أو الضرب
لان الاصح ان البيت اسم للمصراعين فيوم كلامه انه لا يكون في آخر
المصراع الاول وليس كذلك قال * ومعه مغبرة ارجاؤه * كان لون
ارضه سماؤه * فان قول الميني وفي الشطر الثماني القاب يقتضي ان المجموع
بيت من تام الرجز لا بيتان من مشطوره وقد شطر بعض الادباء البيت
الذي في المكودي فقال * اذا كنت في حاجة مرسلا * رسولاً وانت
بها * غرم * فارسل حكيميا ولا توصه * وذلك الحكيم هو الدرهم * فثبتت
الصلة في غير آخر البيت خر ما وقال الشاطبي يعني بقوله في سوي اضطرار ان
الصلة قد تحذف وصلا للضرورة كما انشد س الاعشي * فماله من مجد
تليد وماله * من الريح خط لا الجنوب ولا الصبا * ويرد عليه ما قبله سا كن
نحو منه قال ابن غازي وقد ابدوا غرب كما اغرب بجمل الصلة هنا سلامة
لميم الجمع مثل انتم وهم واكرمهم وخرجتم * (اقول) * وحاصل ما قاله
الشاطبي ان قوله في سوي اضطرار قيد في مفهوم قوله واحذف لوقف
لانه افهم ان صلة غير الفتح لا تحذف في الوصل وهو قيد بغير الضرورة
فتحذف واعلم ان الناظم لم يذكر هنا قيد الضرورة في شيء من كتبه فهو من
زيادات الالفية قوله (واشبهت اذن) الخ أي في الصورة لانها ثلاثية
فتشبه الاسماء المنونة بخلاف ان وكان اللاتين ان يلصق هذا البيت بالبيت
الاول قوله (وحذف يا المنقوص) الخ هذا مذهب س والمتأخرين لان

تنوين قصر * كوصله والحذف
في الشعر اعتبر (وواو او
همز او الياء من الف * ابدل
بعض الفصحاء اذ يقف)
(وقف علي المنقوص غير
المنتصب * منونا بحذف يائه
تصب) (وقد يباح الحذف
والزوم اذا * ما عينه أو فاؤه قد
اخذا) واسوى المنون اجمل
عكس ما * له وكالصحيح
منصوبها) لا يوقف علي
المقصود من الاسماء الالف
منونا كان أو غير منون لكن
في المنون ثلاثة مذاهب أحدها
مذهب سيبويه وهو الحكم
عليه في الرفع والجر بان تنوينه
محذوف دون عوض وأن الوقف
فيه علي الالف التي من نفس
الاسم والحكم عليه في النصب
بان تنوينه أبدل منه في الوقف
فما اجراء له مجري الصحيح
ومذهب المازني أن الالف
الثابتة في الوقف هي بدل من
التنوين منصوبا كان المقصور

او مرفوعاً او مجرراً ختم في المقصور بما حكمه الازد في الصحيح وذكر ابن برهان أن مذهب ابن أبي عمرو والكسائي ان الالف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبداً الالف التي هي من نفس الاسم مرفوعاً او مجروراً او منصوباً وهذا المذهب أقوى من غيره وهو موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل والوقف عليه بالسكون مطلقاً ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بالالف وقفاً والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك وهذا الذي حكى ابن برهان عن ابي عمرو والكسائي هو اختيار السيرافي وبه أقول ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل وأن الف لا تحذف الا في ضرورة كقول الراجز * رهط ابن حرجون ورهط ابن الممل *

الياء غير ثابتة وصلاً فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياساً على الصحيح ولأن الوقف محل راحة فلا يليق ان يوتي به بما لم يكن في الوصل واختاريونس اعادة الياء لزوال وجب حذفها وهو التنوين قلنا عارض فلا يمتد به اذ الاصل ثباته كما لم يدغموا في رؤيا وكما اثبتوا الهززة في الحر ولم يقلبوا الواو الاولى في ووري قال ابن اياز والذي اراه ان الوقف على شج ونحوه بالياء احسن لئلا تنقص عدته عن اقل الاصول وان الوقف على نحو قاض بالوجهين وعلى نحو مستقص بالحذف على الاحسن لطوله اه وأما القاضي رفما وجراً فالاحسن الاثبات وعله الحذف الحمل على المنكر كما منعوا من نقل الحركة لذلك وكما اجاز الفراء الضاربك زيد حملاً على ضارب زيد أو الفرق بين الوقف والوصل * (تنبيهه) * قال الاشموني محل ما ذكر اذ لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سيأتي في قوله ونحو صراح قال الشهاب هذا يدل على ان ماسياتي متعلق بالمنون فيردان ما ياتي شامل لغير المنون كيف علما كما صرح به هناك ولا تنوين فيه لانه ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل فالاولي ان يجعل ما ياتي شاملاً للمنون ولغيره على التوزيع فالمنون منه راجع للمنون هنا وغيره لغيره اه ولا يخفى ما فيه لان شمول ماسياتي لغير المنون لا ينافي تعلقه بالمنون باعتبار شموله له كما يتعلق بغيره لشموله للغير كما هو قضية صنيعه في قوله فالاولي الخ قوله (وغير ذي التنوين بالعكس) المفهوم منه ان معناه ان اثبات يائه مالم ينصب أولى من حذفها لان الاصل لما كان مقيداً بقوله مالم ينصب كان العكس كذلك فاندفع الاعتراض عليه بأنه لم يستثن المنصوب في العكس * (فان قلت) * فهل يستفاد حكم المنصوب على التمييز من كلامه * (قلت) * يمكن ان يستفاد حكمه من كلامه كذلك وذلك لانه متصور بوجوده ثلاثة تعين الحذف وتعين الاثبات جواز الوجهين مع أولوية الحذف لكن ما علم من قوله مالم ينصب من ان اثبات الياء أولى بالمنصوب من الحذف

يدل على نفي الاحتمال الاول والثالث وقد اشار أبو عبد الله الصغير الى ما
 قلناه من دفع الاعتراض على الناظم حيث لم يستثن المنصوب بجمل قوله ما
 لم ينصب قيداً في المنوز وغيره وزاد أن الناظم انما تكلم على ما آخره ساكن
 وأما المنصوب فحرك الآخر فيندرج في قوله بعد وغيرها التانيث من
 محرك سكتنه قواه (وفي نحو ر) الخ اي من كل ما كان محذوف العين ومثله
 ما كان محذوف القاء كيف علما وان كان لا تنوين فيه كما مر لان كلام الناظم
 هنا أعم فلا يرد تنظير الداء اي في بان الكلام في المنقوص المنون وان
 اقره الشهاب لان كلامه في قول التسهيل والمنقوص غير المنصوب ان كان
 منونا فاستصحاب حذف يائه أجود الا ان تحذف فاؤه أو عينه فينبغي
 الاثبات وانما لزم فيهما رد الياء لابقى الاسم على اصل واحد وذلك اجحاف
 بالكلمة قال الحفيد لكن لقائل ان يقول هذا الاجحاف حاصل في الوصل
 فلم لم يجنبوه كما اجنبوه في الوقف على أن الوصل اصل له فكان اولى
 بالاجتناب اه قال الشهاب وينجذب بانه لما ساع رد الياء في الوقف لاجل
 الوقف اوجبناه هنا تحريزا من الاجحاف لتيسر التحرز منه وأما حالة الوصل
 فلما لم يسع رد الياء لوجوده الحذف وهو التقاء الساكنين اثبتت الياء
 احتملنا الاجحاف فتأمل له اه ومن الموجب أن كلامنا من السؤال والجواب
 في المرادى فكيف غاب عن هذين الناضين ذلك حتى اوهما الاختراع
 فيما ذكراد قوله (ها التانيث) قال ابن الدهان الاولى تاء التانيث لان الهاء
 انما تثبت وقتاً ولو كان النظر الى الوقف لقات الف الصرف في التنوين
 لانقلاب التنوين فيه الفاً ويمكن ان يفرق بينهما قوله (من محرك) يعني وقوفاً
 عليه وبقي عليه ان يقول حركة غير عارضة كما قيد ذلك في العمدة لان ذا
 المارضة بمنزلة الساكن فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كاقتربت الساعة
 كما في شرحهما ففى قول الشاطبي لم يستثن ميم الجمع كانه وافق مكياً وخالف
 الكتاب كما لم يستثن الشكل المارض وغيره مما زاد القراء اه محل نظر لانه
 أراد ابن المعلا والى هذا اشرت
 بقولي وقف على عادم تنوين
 قصر كوصله والحذف في الشعر
 اعتبر وناس من قيس وفزارة
 يدلون الالف الموقوف عليها
 ياء وبعض طيء يدلونها واواً
 وبعضهم يقابها همزة والى هذه
 اللغات اشرت بقولي وواو او
 همزاً او الياء من الف ابدل بعض
 النصحاء اذ يقف واذا وقف
 على الاسم المنقوص وكان
 منصوباً ابدل من تنوينه الف
 ان كان منوناً وثبت ياؤه ساكنة
 ان كان غير منون كقواك
 قطعت واذا وأجبت الداعي
 فان كان منوناً ولم يكن منصوباً
 ولا محذوف العين او القاء فالتحيز
 الوقف عليه بالحذف نحو هذا
 قاض ومررت بقاض ويجوز
 الوقف برد الياء كقراءة ابن
 كثير انما أنت منذر والكل قوم
 هادي وما لهم من دونه من والى
 وما لهم من الله من وافي وما عند
 الله باقي والكون الوقف بالحذف

مختاراً وافق ابن كثير الستة عليه فيما سوي هادو وال وواق وباق نحو باغ وعاد وه فتر وفاقض ما أنت قاض وفان أجل الله لات وأيس الله بكاف عبده وكل من عليها فان ويظـ وفون بينها وبين حميم أن وجنا الجنتين دان فان كان المنقوص محذوف العين كاسم فاعل من أرى أو محذوف الفاء كيف علما لم يوقف عليه الا بالرد ثم نهت بقـ ولى وسوى المنون اجعل عكس ماله علي أن الوقف باثبات الياء على نحو القاضى مرفوعا او مجرورا أجود في القياس من الوقف بحذفها ولما كان هذا الاطلاق يؤم تناول المنصوب نهت علي ما يرفع ذلك الابهام بقولي وكالصحيح منصوبهما اي منصوب المنون وما سوي المنون من المنقوص في الوقف كالصحيح المنون مما يرض اليه من الحكم الذي يليق بهذا الفصل (وغيرها التانيث من محرك

يؤم عدم اعتبار ذلك التقييد عند النجاة وأما ميم الجمع فقال ابن هشام بعد أن نقل عن ابن ايز أن من سكنها في الوصل فلا روم ولا اشمام عنده في الوقف ومن ضمها ووصلها بواو فكذلك لانه في الوقف يحذف الواو فالميم ليست آخراً ومن ضمها وصلها بغير واو فقياسه اجازتها وقفاً مانصه ولقد أجاد الناظم اذ استثنى هاء التانيث دون ميم الجمع لوضوح الامر فيها قوله (واشتم الضمة) قال الشهاب يمكن ان يكون معناه واشتم الحرف الضمة أي اجمله شاملاً ويؤيد ذلك قول الجاربردي واشتقاقه من الشم كالك اشتمت الحرف رائحة الحركة بان هيأت المصو للنطق بها اه قال الشاطبي وشمل قوله الضمة حركتي البناء والاعراب بخلاف ما لوقال الضم اه وهو موافق لما مر عن السمد من أن الضم في الصرف لا تشمل الاعراب لكن فرقه بين الضم والضمة ويقاس عليهما اخوانهما يخالفه ويخالف قولهم القاب البناء علامات الاعراب فانه يقتضي عدم الفرق لانهم يتقوان مرفوع وعلامة رفعه ضمة وهكذا فليحذر كلامه قوله (اوقف مضمناً) شرط ابن الخباز كونه في رفع او جر وهو متجه بمين ما عا لوابه مسئلة النقل (فان قيل) النقل جائز في المفتوح اذا كانت هموزاً فقولوا هنا كذلك (قلت) لا لان التضعيف لا يكون في المهموز فلا وجه للاستثناء اصلاً وقال ابن هشام هنا غطاة كيف تقف على لم تضرب بالتضعيف الجواب لا يجوز لان اللغات الخمس فيما كان في الوصل محركاً لا تري الى قوله من محرك وقد نص ابن الحاجب علي هذا الشرط فقال ما معناه انما يضعف ما كان في الوصل محركاً لان تضعيفه كالمعوض من حركته الذاهبة قوله (ماليس همزاً) لان الهمزة المفردة مستثناة فلا تضعف في موضع يقصد فيه التخفيف قوله (او علياً) قال ابن هشام اوقيل بالتضعيف في حرف اللين لم يمنع عندي نحو آووا ونصروا واخشى ياسر وانما يمنع ادغامه في مقارنه وأما المائل والمقارب فلا يمنع فلا يمنع ذلك الا في الهمزة والالف والواو والياء

إذا كان مدين لا لينين وقال أيضاً (فان قلت) كيف قال يقلع بالود
وبالصيغ فانه شدد الياء في الوقف وابدل منها الجيم (قلت) انما التشديد
هنا من باب زيادة الحرف الدال على النسب للضرورة كقوله * والدهر
بالانسان دوارى * الا ان هذا يقع في النثر كاحرى لان الصفات تقبل
المبالغة بخلاف الاسماء وهذا التخريج قول ابن جني قال في المصنف الذي
عندي انما اضطر الى جيم شدة عدل بصيصية وهو قرن البقرة الى
لفظ النسب وان لم يكن منسوباً كما قالوا احري وهو كثير في كلامهم
وحذفت الياء للاضافة والياء الخفيفة كما في ياء القاضي في لغة من قال قاضي
قوله (ان قفا محركا) قال ابن هشام لا يمتنع عندي في باب وسوط وبيت لان
تضعيف الذي بعدهن يجهل من باب الطامة وخويصة (فان قيل) المدغم
فيه ثم متحرك (قلت) هذا نظير ثمود او وقف عليه قوله (وحركات انقلا
لسا كن) قال في التسهيل والوقف بالنقل الى المتحرك لغة لامية قال الدماميني
قال المصنف في بعض كتبه كقول الشاعر * من يأتمر للخير فيما قصده * محمد
مساعيه ويعلم رشده * واعترض بانه ان كان مستنده في اثبات هذه اللغة
هذا البيت فلا حجة فيه لاحتمال ان يكون أصله قصوده علي معني من ثم
حذفت الواو واكتفي بالضمه كقوله فلو ان اطباء كان حولي اه
ويجاب بانه لم يرع المعنى في مساعيه ورشده واطال أبو حيان في الاعتراض
على الناظم في اعتنائه بنقل اللغات التي لم ياتفت اليها متقدموا النحاة لمجاورتهم
للمعجم ومن جملة ما قال انهم لم ياخذوا عن حضري قط قال وبهذا يرد على
من زعم ان الشافعي رضى الله عنه حجة في اللسان اه (وأقول) ما اطلقه
من عدم الاخذ عن حضري ممنوع بدليل الاخذ عن اهل مكة والمدينة
شرفهما الله تعالى ولا شك انهم من اهل الحاضرة وأن لغتهم هي المتصححة
التي جاء بها التنزيل وفي الخصائص لابن جني أن علة امتناع الاخذ عن اهل
المدر كما يؤخذ من اهل الوبر ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من

سكنه اوقفت رثم المتحرك)
(أوشتم المضموم والنسكين *
أصل وجدوي غيره تبين)
ومايلي التحريك ان لم يعتل *
ولم يكن همزاً كشآخر الوعل)
(جائز تضعيفه في الوقف *
وقد اجيز نقل شكل الحرف)
(لسا كن يقبل تحريكاً كما *
في قول بعض الراجزين القدماء)
(عجبت والدهر كثير عجيبة *
من عنزى يسبنى لم اضربه)
(ونقل فتح من سوي الموز *
لا * يراد بصري وكوف نقلا)
(والنقل ان يعدم نظير ممتنع *
في غير ذى الهمز كبشر مرتفع)
(ولغة لامية نقل الى * محرك
في الوقف فاحواله) (وصح
وقف نظم بالنقل الى *
محرك وغيرها لم ينقل)
ليس لها التانيث نصيب في
اشـمـام ولا روم ولا تضعيف
فلذلك قدم استثناءها من قصد
الكلام على ذلك تنبيها على ان
غيرها من المتحرك يجوز ان

يوقف عليه بالتسكين وهو الأصل ويجوز ان يوقف عليه بالروم وهو عبارة عن اخفاء الصوت بالحركة وهو عند النحويين جائز في الحركات الثلاث وعند القراء يجوز في الضمة والكسرة ولا يجوز في الفتحة وتختص الضمة بجواز الوقف عليها بالاشتمام وهو عبارة عن الإشارة بالشفيتين حال سكون الحرف ويجوز تضعيف الحرف الموقوف عليه ان ولي حركة ولم يكن همزة ولا حرف علة كقوالك في جعفر هذا جعفر وفي وعلى هذا وعلى ويجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله ان كان ساكناً قابلاً للحركة وكانت الحركة غير فتحة نحو قوالك في عمرو هذا عمرو ومررت بعمرو ومنه قول الراجز * عجيت والدهر كثير عجيبة * من عنزى يسبنى لم اضربه * اراد لم اضربه فنقل حركة الهاء الى الباء فان أوقع النقل في وزن

الاختلال والفساد ولو علم ان اهل بلدة باقون على فصاحتهم وجب الاخذ عنهم فالشرط انما هو البقاء على الفصاحة يعني عدم عروض الاختلال والعجب ان اباحيان قال في توجيه قراءة ابن عامر زين الكثير من المشركين قتل اولدهم شركائهم بنصب اولدهم وجرح شركائهم بعد ان نقل اعتراض الزمخشري على ابن عامر اعجب لا عجب ضعيف في النحو ويرد على عربي محض قراءة متواترة اه وفيه شهادة بان ابن عامر عربي محض واعتراف بانه حجة في اللسان ولا شك انه حضري لانه شامى الدار وهذا من ابى حيان مجارات الزمخشري على مذهبه الباطل ان القراءة بالرأى والحق وعليه الجمهور ومنهم ابو حيان انها بالرواية فيكفي في الرد على الزمخشري ثبوت القراءة واذا علمت ذلك عرفت سقوط قوله ان الامام المطلبى قدس الله سره وكرم وجهه ليس حجة في اللسان لان كونه حضرياً لا يقتضي ذلك بل هو حجة لوجود الشرط في ذلك وهو بقاؤه على الفصاحة القرشية كما شهد به غير واحد من الائمة قال زكرياء الساجي حدثنا جعفر بن أحمد قال قال أحمد بن حنبل كلام الشافعي حجة في اللغة وقال الحاكم سمعت محمد بن عبد الله الفقيه يقول سألت أبا عمرو غلام ثعلب عن حروف أخذت على الشافعي مثل قوله ماء مالح فقال لي كلام الشافعي صحيح وقد سمعت أبا العباس ثعلباً يقول ياخذون على الشافعي وهو من بيت اللغة يجب ان تؤخذ عنه وقد صنف الازهرى وهو امام أهل اللغة في عصره كتاباً في ايضاح ما اشكل من مختصر الزنى قال في ديباجته ان الفاظ الامام الشافعي عربية محضة ومن عجمة الولدين مصونة وبالجملة فاطلاق ان اللغة لا تؤخذ عن حضري افراط كما ان قول بعضهم ان الزمخشري مع كونه عجمياً زيادة على كونه حضرياً يحتاج بتركيبه تفريط وكان قائله أخذ ذلك من كلام الزمخشري في تفسيره واذا أظلم عليهم قاموا وقد استشهد بيت من كلام أبى تمام هو وان كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما

يقوله

يقوله بمنزلة ما يرويه الاتري الى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لو توقفهم بروايته واتقانه اه وهذا غفلة عما خص الله تعالى به العرب الذين لم يدخل عليهم الفساد بشهادة أهل المعرفة والانتقاد من عصم اللسان عن الخطأ في البيان وتلك الخصوصية لاتنال بالعلم ولو بلغ العالم نهاية الاتقان والزخشي أعجمي وأبو تمام أخذ عليه في حروف لم يحم أحد حول الجواب عنها هذا هو الحق الذي لا شبهة فيه انحول وماذا بعد الحق الا الضلال قوله (ونقل فتح من سوي المهموز) الخ منع البصريون نقل الفتحة اذا كان المنقول غير همزة لما يلزم على النقل من حذف الف التنوين وحمل غير المنون عليه كذا في المرادى والاشموني وفي الهمع لان المنصوب ان كان منونا فيبدل من تنوينه الف فلا يمكن النقل لان ما قبل الالف تلزمه الفتحة وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الالف واللام فهو من حكم المنون لانها بدل منه ولان الالف واللام لاتلزم وكان التنوين موجودا قال أبو حيان وهذا ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة الاتري ان من الاسماء المفتوحة الساكن ما قبلها ما لا يكون منونا ولا فيه الالف واللام وذلك نحو جمل ودعدو هند اذا منعت الصرف ونحو حضجر اسم امرأة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لانتفاء تلك العلة اه قال الشهاب وتعليل الهمع غير تعليل المرادي والاشموني قال ويؤخذ من قول أبي حيان ليست شاملة الخ امتناع النقل في نحو جمل ودعدو وهند منصوبا والا كانت العلة شاملة فلا يصح نقضها بهن فتأمل اه أقول قد يدعى الحمل في هذا النوع كافي المعروف فلا يلزم الضعف الذي قاله أبو حيان وفهم ابن غازي ان التعليلين بمعنى وقيل في تعليل ذلك انهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل لكان ذلك كانه اسكان فعل بالفتح وهو ضعيف لان فيه مراعات الحالة المارضة وهي النقل في الوقف فصار الوقف كانه اصل اذا خافوا ان يكون في ذلك تخفيف فعل اذا وصلوا والوصل هو الاصل وهو بالسكون هذا

لا نظير له ان يحز كقوالك في هذا
بشرومرت بذهال هذا بشرومرت
بذهال فان هذا ممتنع لان فعلا
وفعلا مهملان في الاسماء فلم
يجز استتمال ما يفضى اليهما فلو
كان الموقوف عليه همزة اغتفر
في نقل حركاتها لزوم عدم
النظير كقوالك في رده وكفء
هذا رده وكفء ومررت
بكفء وكذلك يغتفر في الوقف
على المهموز نقل الفتحة كقوالك
في رأيت الرد ورأيت الرد
ويجوز في لغة تخم الوقف بنقل
الحركة الى المتحرك كقول
الراجز * من ياتر للجزم فيما قصده
* تحمد ساعيه ويلم رشده *
ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة
بحذف الالف ونقل حركة فتحة
الهاء الى المتحرك قبله كقول
الشاعر * كنت في ظم
اخافه * اراد اخافه ففعل ما
ذكرت لك

فصل في الوقف
على المهموز

(نقلاً لفقد مثل ذى الهمز)
اغتر * كـ ر د آن ترفع وهـ ر إن
تجر) (واتبع الفاعلين قوم
حذرا * من عدم النظير عموا
الصورا) (وبعضهم ابدل
بمد ان نقل * وقد يباح ذون
نقل البدل) (خـ سب الشـ كل
كفى الكل وسوا * وبمد ما
سكن أيضاً ذانحو) (كذا
مع الاتباع ابدال نقل * مجانس
ما يتبع به شكل) (وبمجانس
الشكل الهمز قد ابدله قوم وفاقهم
رشد) (وبمجانس تحريك يلى *
همزة ابدال مطلقاً كمـ تلى)
(والصم أول الواو والفتح
الالف * بذالدي أهل الحجاز
قد الف) (النطق بالهمزة
المتحركة مخففة اسهل من
النطق بها ساكنة مخففة
فلذلك أجمعت العرب على ابدال
الثانية في نحو أو من ونحو أوذن
جائز فيه الابدال والتحقيق
وكالاجماع في أو من الاجماع في
آدم وكجواز الوجهين في أوذن

ورأيت بخط ابن هشام مانصه انما امتنع نقل الفتح في غير المهموز حملاً له
معرفاً على المنكر ولأن الضمة قوية بقوة مدلولها اذ هو العمدة والكسرة
اختها وليست الفتحة كذلك لأنها علامة الفضلة المستغنى عنها قاله ابن اياز
قال واختار ابن الانباري في الانصاف والعبدى قول الكوفيين واحتجوا
بان المراد الدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه وازالة التقاء الساكنين
اه وعندى انه يتجه قولهم من جهة انا اجمعنا على الروم في نحو قواك أعجني
النصر وعجيت من النصر وأحببت النصر فهلا حملوا المعرف على المنكر فلم
يجزوا في الحركات الثلاث وهلا راعوا ان الفتحة حركة الفضلة وكذا أقول
في الاشام في الرفع هلا رفضوه محتجين بذلك ثم لو سمينا امرأة بقحطال
ثم وقفنا فهذا ان نظر الى اصله قبل العامية وانه كان قبل النقل نكرة فلا
نقل فيه نصبا فبيد جداً اه وخرج بقوله من سوي المهموز المهموز فيجوز
فيه نقل حركته وان كانت فتحة وظاهر اطلاقهم يتناول المنوز لكنهم
لم يمثّلوا الا بغيره وعلى الاطلاق يجوز فيه قلب تنوينه النسا كما شمله
كلام الناظم أول باب قوله (والنقل ان يمدم نظير) الخ قال ابن
هشام عندي أن ذلك لا يمتنع لافي المهموز ولا في غيره لانهم قد اعلوا
التواني والتراعى بابدال الضمة كسرة وصار ذلك في الاحاد نظير درام
ومساجد وتجارب في المجموع ولم يبالوا بذلك نظراً منهم الى الاصل
مع أنهم لا يرجعون اليه البتة فهذا الموضع أخلق بان ينظر فيه الى الاصل
لانه أمر يمرض في الوقف وأما نحو التراعى فوجود في الحالتين وقوله
وذلك في المهموز الخ يوم أنه لغة الجميع وليس كذلك وانما دلالة بعضهم
وبعضهم يتبع حتى لا يقع في ذلك وسبب اغتفار النقل في المهموز وان ادى
الى عدم النظير ثقل الهمزة وصعوبة النطق بها واذا سكن ما قبلها كان
النطق بها أصعب قال ابن غازي قال شيخنا أبو عبد الله الصغير انظر هل
يلزم هذا أى عدم النظير في المهموز على لغة الحجازيين الذين يحذفون الهمز

جواز الوجهين في ايمه واذا
سكن ما قبل الهمزة الساكنة
ازداد النطق بها صعوبة فمن
اجل ذلك اغتفر في الوقف على
ما آخره همزة بعد ساكن ما
لا يجوز في غير الهمزة من نقل
الفتحة نحو جنيت الكما ومن
نقل ضمة الي ساكن بعد كسرة
ومن نقل كسرة الي ساكن بعد
ضمة نحو وهذا رد مع كفي
يريد هذا رد مع كف وبعض
تتميم يفرون من هذا النقل الموقع
في عدم النظير الي اتباع العين
النافية قولون هذا رد مع كف
وبعضهم يبدل الهمزة بعد نقل
حركتها بما يجانسها فيقولون
هذا رد مع كفي وبعضهم يبدلها
بعد الاتباع فيقول هذا ردي
مع كفوا وقد يبدلون من الهمزة
حرف لين مجانساً لحركتها ساكناً

بعد نقل حركته فلا يبقى البناء المهمل ولا النادر اه وامله ينبغي على الاعتداد
بالمعارض وعدمه قوله (تا تانيث الاسم) قيدها في التسهيل بآخر الاسم
اخترازا من نحو قائمتان وفتاتان ويتمين ان يراد بالاسم هنا ما يميم المفرد
وجمع التصحيح وما الحق بهما ويكون قوله الاتي وقل ذا البيت تفصيلا
وشرحاه فليتامل قال الاشموني وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما
قبله ساكن غير صحيح ولا يكون الا الفاء نحو الحياة والبناء قال الشهاب
كان مراده ان الواو والياء الساكنتين لا تكون بعدهما تا التانيث قوله
(ان لم يكن بساكن صحيح وصل) فان كانت متصلة بساكن صحيح قبلها
وقف عليها بلفظها كبت واخت كذا مثل في التوضيح وانظره مع تمثيله
في باب النسب قول يونس ان التاء فيهما ليست للتانيث قوله (وقف بها
السكت) الخ قال ابن هشام ومنه فبهذا ما اقتده وقولهم وجدت الناس
اخبر ثقله وقال الاسفرائني يجوز كون الهاء ضمير الناس لانه اسم جمع
كالقوم والرهط اه ويؤيده وسؤال هذا الناس كيف لبيد والتقدير في
المثل مقولا فيهم اخبر ونقل الاسفرائني ان الميدي قال يروي برفع الناس
على حكاية الجملة كما في قوله سمعت الناس ينتجعون غيثا وانه قال ايضا من
نصبه فانما نصبه باخبر وجمل وجدت بمعنى عرفت أي عرفت هذا المثل
قوله (ما كم أو كيع) أي مما بقي على حرف أو حرفين احدهما زائد وقد
يقال هلا كانت الهاء جائزة في الثاني فقط لان حرف المضارعة كالجزء كما
جاز فقط في ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لانه كالجزء ثم ان التعليل
ببقاء الكامة على اصل واحد موجود في حال الوضع مع انه لا يزداد فيه هاء
السكت الا ان يقال لم يمكن دفع المحذور في الوصل اذ لا ينقاس (فان قيل)
هل ارد المحذوف وهو الياء في عي ويعي كما ردت الياء في مر * (قلنا) *
لم ترد الياء لان الموجب لحذفها قائم هنا وهو الجزم أو الوقف بخلاف مر فان
الموجب لحذف لاءه قد زال في الوقف هذا وقال الشهاب في التوضيح قال

الناظم وكذا تجب هاء السكت اذا بقي أي الفعل على حرفين أحدهما زائد
 نحو لم يع اه وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو
 أك ون تن اه واقره شارحه كغيره ونقله عنه بمض حواشي الجار بردي
 واقره وأجيب بان أك ليس ممل الآخر والكلام فيه وبان التاء بمنزلة
 الاصل بدليل ان حرف المضارعة يدخل عليها أقول يرد الاول انه لا يفيد
 لان المصنف علل ببقاء الفعل على اصل واحد وهذا موجود في أك وكونه
 ممل الآخر لا اثر له ويرد الثاني بذلك أيضاً وبان الياء أيضاً يدخل عليها
 حرف المضارعة كما في تيسر فليتأمل واعلم ان شارحه علل قوله بترك الهاء
 بقوله خوف اللبس بالضمير المنصوب ويرد عليه ان خوف اللبس موجود
 فيما بقي على اكثر من حرفين مع جواز دخول الهاء عليه وان الحفيد قال في
 قوله علي وجوب الوقف أي حيث يريد الوقف وجب ما ذكر والا فالوقف
 علي موضع بخصوصه ليس واجبا اه وأقول رأيت بخط ابن هشام في الحواشي
 مقتضى قوله كيح ان يوقف بالهاء في مثل ولائك في ضيق وفيه نظر من
 جهة ان حذف آخر هذا الفعل ليس واجبا ولينظر في ومن تن السيئات
 كيف يوقف على تن (تنبيه) حكم محذوف المين واللام كدوم يرمحكم
 محذوف الفاء واللام وكذا محذوف الفاء فتمض نحو تني تني وقوله أو تني بو تني
 في مني اتني تني كما هو ظاهر التسهيل وظاهر شرح الكافية عدم الوجوب في
 نحو لا تني لانه على ثلاثة أحرف قاله المرادي قال الكن الامر مندرج في كلامه
 لانه على حرفين أحدهما زائد ويتنق قال أبو العباس الفيلاي عند سيدويه بالفتح
 وعند الجوهرى بالسكون قوله (وما في الاستفهام) الخ قد ثبت ألفها
 وفي الكشف انه لغة قال المرادي وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى
 يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي قالوا ممناه بأي شيء غفر قال ابن هشام
 وهذا قول مرغوب عنه لان النحويين علي خلافه اه قال ابن غازي وفي
 المغني لا يجوز حمل القراءة المتواترة علي ذلك لضعفه وانما هي مصدرية

كان ما قبلها أو متحرراً
 فيقولون هذا الكا والحبو
 والبرد والكفور رت بالكل
 والحي والكفي وأهل الحجاز
 يقولون الكلا في جميع الاحوال
 الثلاثة لان الهمزة سكتها
 الوقف وما قبلها مفتوح فصار
 كراس وعلى هذا يقولون في
 اكوا اكوا لانه كجونة وفي
 ممتلي ممتلي لانه كذيب

فصل في الوقف

على تاء التانيث

(في الوقف تا تانيث الاسم
 هاجمل ان لم يكن بساكن صح
 وصل) (وقل ذاتي جمع تصحيح
 وما ضاها وغير ذين بالعكس
 انتا) (ولات مع ابت بالوجهين
 جاء ومن يقس نظير لات فلجا)
 تاء تانيث الاسم مخرج للتاء التي
 تلحق الفعل نحو قامت واحترزت

بنفي وصلها بساكن صحيح من
تاء بنت وأخت وقل هذا الابدال
النسوب الى تاء التانيث في جمع
التصحيح كقول بعضهم دفن
البناء من المكرمات يريد دفن
البنات من المكرمات واشرت
بقولي وما ضاها الى هيات
وأولات قائمها يوقف عليهم -
بالتاء كثيراً وبالهاء وغير ذين
أي غير جمع التصحيح والذي
ضاهاه قد يوقف عليه بالتاء
فرداً كان ككفرقة أو جماعاً
كغلمة وعلى مقتضى هذه اللغة
كتب في المصحف ان شجرت
الزقوم واء رأت نوح واء رأت
لوط واشباه ذلك فوقف عليها
بالتاء نافع وابن عامر وعاصم
وحمزة ووقف عليها بالهاء ابن
كثير وابوعمر والكسائي
ووقف الكسائي على لات

والمعجب من الزمخشري اذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال به في
بما أغويتني وأجاز هو وغيره كونها موصولة وهو بعيد لان الذي غفر له
هو الذنوب ويبعد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت اه (أقول) وهذا
كله كلام المغني وما ذكره من ان القراءة المتواترة لا تحمل على القول
الضعيف ينبغي ان يحمل على ما اذا أمكن غيره لانه صرح في أواخر الجمة
الرابعة من الباب الخامس بخلافه حيث قال تنبيه وقد يكون الموضع لا
يخرج الا على وجهه مرجوح كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى
المؤمنين فقليل الفعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان
آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول
به مع وجوده وقيل مضارع اصله نجى بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون
عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم أنها ادغمت فيها قليلاً وان منه ارجح
وأجاصة وقيل مضارع نجى بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون
الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع بنات ونقيت ونزلت ونحوهن اذا
ابتدئت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في نذور كقراءة ونزل الملائكة
تنزيلاً اه واورد على هذا الدماميني أنه يلزم ان تكون هذه القراءة
المتواترة غير فصيحة ولا ينبغي ارتكاب مثله ويانه أنهم اشتراطوا في
فصاحة الكلام خلوصه من ضعف التاليف وذلك يكون بحريانه على المشهور
فما خالف المشهور يكون ضعيفاً فسقط ما للشمي لكن قد يمنع حصر
الخلوص من ضعف التاليف بموافقة المشهور وقول الجمهور وان اقتضاه
كلام السعد بل تكفى موافقته لوجه نحوي كما قال ابن الجزري * وكل ما
وافق وجه نحوي * وكان للرسم اتباعاً يحوي * وصح اسناداً هو القرآن *
فهذه الملائكة الاركان * وحيثما يختل شرط اثبت * شدوذه لوانه في السبعة اه
* (تنبيهان) * (الاول) يؤخذ من فرض الناظم الكلام في لفظ ما اشتراط
ان لا تتركب مع ذانحو علي ما اذا يلومني فان الالف لا تحذف لانها عند

التركيب لفظة اخري غير ما فتدبر (الثاني) قد ورد تسكين ميمها في
الوصل مجرورة بحرف ومنه قول ابي تمام * لم لم انت حزنا لم لم انت أسفا
لم لم انت جزعا لم لم انت كدا * قوله (وليس حنا الخ لان الجار الحرفي
كالجزء لا اتصاله بها لفظا وخطا تقول عم تسئل ومم تخاف فتبدل وتدغم
وتحذف احد المثلين خطأ لتوافق اللفظ وتقول الام وعلام بقلب الياء
الفأ لوقوعها غير طرف باتصال الميم بها بخلاف الاسم فانه وان اتصل لفظا
وكان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد الا أنه لا اتصال بينهما في اللفظ
(فان قيل) حرف الجر قد يكون على حرف واحد فهو وما المحذوفة
الالف حرفان فيناسب وجوب الهاء ح على قول الناظم بوجوبها في كسح
فها لا أوجه (قلنا) حمل الجار الذي على حرف على غيره في عدم الوجوب
لان ما هو على اكثر من حرف اكثر قوله (ووصلها بغير تحريك بنا)
الخ قبله في بعض النسخ ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء
لزمنا وفائدة قوله في المدام استحسننا بعده بيان الجنس فان البيت المذكور
لا يدل عليه وانما لم يقتصر على هذا لان الجمع بينهما أبين وأوضح وقوله
غير تحريك بنا اديم يدخل تحته لا تحريك وتحريك اعراب وتحريك بناء
عارض والمراد هذا الثالث فينبغي أن يحمل النفي وهو غير راجعا الى القيد
فقط وهو اديم وذلك هو الاصل فاندفع ما قيل ان كلامه يقتضى ان
وصلها بحركة الاعراب شذو لعل هذا وجه قول المرادي ان اقتضاء
كلام الناظم لذلك ليس بال لازم وقال الشهاب كان وجهه أن الحكم
بالشذوذ في غير تحريك البناء الدائم يكفي فيه وجود الشذوذ في بعض
أفراده وكان تحقيقه أن تجمل القضية مهملة فلي تأمل فان فيه شيئا
اعتذر الشاطبي بما أشرنا اليه أولا لكنه لم يذكر ان رجوع النفي للقيد
وبانه يلزم وجود هذا الشذوذ في المعرب فقد حكى سيديويه أعطني
ابيضه بتشديد الضاد في الوقف قال اراد ابيض فالحق الهاء قال السيرافي

بالهاء ووقف الباقرن بالتاء
ويجوز عندي ان يوقف بالهاء
على ربت وتمت قياسا على قولهم
في لات لاه والي هذا اشرت
بقولي ومن يقس نظير لات
فلجا يقال فلج فلان على خصمه
اذغلبه بالحجة

فصل في الوقف

على هاء السكت
(وقف بها السكت على الفعل المأمور
آخره بالحذف كارتق في الجبل)
(وذلك في الباقي فاصل واحد*)
حتم كارتع فصر ابن راشد
(وما في الاستفهام ان جرت
حذف * الفها واولها الهـ ان
تقف) (ووصلها لم يلزم الا اذا
يجرها اسم كاغتذاء م اغتذى)
(ووصل ذي الهاء اجز بكل ما
حرك تحريك بناء لزمنا)
(ما لم يك المبنى فعلا ماضيا*)

وهو من اقبح الشذوذ لوجهين * لحاق الهاء بحركة الاعراب وجعل
التشديد في غير الحرف الموقوف عليه هذا ومثل في التوضيح لما بني على
حركة بناء دائما ولم يشأ به المعرب ياء المتكلم واعتراض بانها كثيرا ما
تكون ساكنة واجيب بانها مبنية على الحركة دائما باعتبار الاصل
والسكون لها عارض لقصد التخفيف أو بان البناء لها دائم ثم تارة تبنى على
السكون وتارة على الفتحة قال الجاربردي والمصنف اشترط ان تكون
الحركة غير اعراية لان الاعراية تعرف بالعامل فلم يحتاج الى البيان بها
السكت واجريت الحركة المشبهة بالاعراب مجراها (فان قلت) فلم جاز
الروم وغيره مما سبق مع الاستغناء بالعامل (قلت) كان الفرق بان الهاء
زيادة على الكلمة وقد توهم فلم ترتكب مع الاستغناء * (تنبيهات) (الاول)
مثلوا لوصفها بحرك بحركة بناء عارض بقوله * يارب يوم لي لا اظله *
ارض من تحت واضحي من عله * قال ابن هشام ولم يذكروا غيره وعروض
بناء هذا لا جاز ان يقال لقطعه عن الاضافة لانه لا يضاف بل لكونه اريد
به معرفة اه وقال في المغني التزموا في عل امرين استعماله مجرورا بمن واستعماله
غير مضاف وقد وهم في هذا جماعة منهم الحريري وابن مالك واما قوله
* يارب يوم لي لا اظله * ارض من تحت واضحي من عله * فالهاء للسكت
بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا اه فظهر بهذا ان الهاء في عله
للسكت وانها تلحق ما عرض بناؤه لكن قال الدماميني قلت وليس بقاطع
لاحتمال ان يكون مضافا للضمير وبني لضافته الي بني فلا يمتنع ح كون
الهاء للسكت اه قال الشهاب ويحاج بان خلاف الظاهر والمسئلة ظنية
وأقول عل في البيت معرفة وانما يكتسب المضاف من المضاف اليه البناء
اذا كان بهما ثم ان المهود في البناء المكتسب الفتح فليحرر (الثاني)
قال ابن هشام في شرح ابنه شرط الذي تلحقه الهاء ان لا تكون حركته
مشبهة بالاعراب كاسم لا والمنادي والمدد المركب قال والماضي لانه وان

وشذ قول من تفننا شاذيا
(يارب يوم لي لا اظله *
ارض من تحت واضحي من
عله) (والوقف قد ينوي
فيعطى الوصل ما * له وذا في
النثر نورا علما) (ومنه قلب
الف واو آ لدى * وصل لبعض
طبي اذا اسندا) من خواص
الوقف زيادة هاء السكت
واكثر ما تزداد بعد ياء المتكلم
وبعد الفعل المحذوف الاخر جز ما
او وقفا وبعد ما الاستفهامية
المجرورة الموضع فالاول نحو
هاؤم اقرء واكتابه والثاني
نحو لم يتسنه وفيه سدام اقتده
والثالث نحو قول الراجز
* يا أسديالم اكلته له * فما
اكت لحمه ولادته * او خاف كالله
عليه حرمه * ويجب لحاق هذه
الهاء في الوقف على ما الاستفهامية

كانت حركته لازمة لكنه يشبه المضارع اه ويرد عليه ان كل الاوامر تشبه المضارع المجزوم ثم ينما هو يتكلم في الحركة المشبهة لحركة الاعراب اذا هو يتكلم في المبني الذي يشبه المرب (الثالث) ممني قولهم هاء السكت لاتلحق معربا لابتاشره علامة اعراب فتلحق المرب بالحروف كالعالمين وقد وهم ابن خروف حيث فهم انها لاتلحق المرب مطلقاً قوله (وربما اعطي لفظ الوصل) الخ ومنه قوله في أحد الاوجه قالت سليبي اشتر لنا دقيقاً فانه يحتمل ثلاثة أوجه أحدهما أن يكون نوى الوقف ثم لما وصل اجري الوصل مجري الوقف للضرورة والثاني أن يجيء على قولهم لم اليه وذلك ان يكون حذف الياء للوقف وبقيت الكسرة فلم يمتد بما حذف أولاً فحذفها والثالث انه سكن تخفيفاً لكثرة الحركات وتشبيهاً للمنفصل بالمتصل فكانه بنى من اشترى مثل كتف وقوي هذا ان الجار منزل من الفعل منزلة الجزء الاتراه معديا له وهو اخو الهمة والتضعيف وقوله ما للوقف أي من الاحكام المتقدمة من الاسكان كما مثلنا ولحق هاء السكت نحو لم يتسنه وانظر والتضعيف نحو مثل الحريق وافق القصباء

الامالة ❦ ❦ قال ابن هشام لقد أبدأ أبو الفتح في الخصائص حيث سمي الامالة ادغاماً صغيراً ووجه ذلك بان الادغام المألوف انما هو تقريب صوت من صوت والامالة انما وقعت في الكلام لتقريب صوت من صوت الا ترى انك قربت فتحة العين من عالم الي كسرة اللام بان نحوت بالفتحة نحو الكسرة فاملت الالف نحو الياء وكذلك نحو سمي وقضى نحوت بالالف نحو الياء التي انقلبت عنها قال وانما احتطنا لهذا الباب بهذه التسمية التي هي الادغام الصغير لان فيها ايذاناً بان التقريب شامل للموضعين وانه هو المراد المنفي في كلتا الجهتين اه والامالة كما في التوضيح الامالة ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فان كان بعدها الف ذهبت أي الالف الى جهة الياء اه وظاهره أن الامالة عبارة عن عمل واحد

المضاف اليها كقواك في اغتذاء م اغتذي اغتذاءه وفي مجي م جئت مجي م فان كانت ما الاستفهامية مجرورة بحرف جرجاز ان يوقف عليها بالهاء وبدونها والوقف بالهاء أجود في قياس العربية ويجب أيضاً لحاق هذه الهاء في الوقف على ما كان من الافعال على حرف واحد او على حرفين احدهما زائد كقواك في زيداً ولا تق عمرأ قه ولا تقه ويجوز أن تلحق هذه الهاء كل متحرك حركة بناء لازم نحو كيف وثم وان ولا تلحق هذه الهاء اذا حركة عارضة كاسم لا والمنادي المضموم والعدد المركب ولا تلحق الفعل الماضي وتلحق فاء الماضي وان كانت حركة لازمة لشبهه بالمضارع وفي قوله من

وظاهر

وظاهر قول الشارح هي ان تنحوا بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء
 انها عبارة عن عمليين والظاهر كلام التوضيح لانه اذا نحى بالفتحة نحو
 الكسرة لزم قطعاً ان ينحوا بالألف نحو الياء ولان ما قاله الشارح ليس جامعاً
 لجميع اقسام الالة لانه يخرج عنه ما لم يكن بمدالفتحة الف قوله (الألف
 المبدل) الخ قال ابن هشام بدأ بالسبب الحرفي لانه اقوى من الحركي وهما
 اقوى من المناسبة ولهذا آخرها عنهما وبدأ بالمقدر لانه اقوى في هذا
 الباب من الظاهر عكس ما يقتضيه القياس اه وهذا مبنى على قول س ان
 الكسرة اقوى لانها تجلب الالة ظاهرة ومقدرة وذهب ابن السراج
 الي أن الياء اقوى لانها حرف والكسرة بمضما اه وفي الاول نظر لان
 الياء أيضاً تجلب الالة ظاهرة ومقدرة كما ياتي عن التوضيح نعم يؤيد
 مذهب س ما سيأتي من أنه قد تمثال الألف للكسرة المنفصلة بخلاف الياء
 ويؤيد مذهب ابن السراج ما ياتي عن أبي حيان من أن الياء الظاهرة لا
 يمنع المستعمل امالتها قوله (خلف) حال وقف عليه على لغة ربيعة قال ابن
 هشام او خبر للوصف الموصول له علي تاويله بالصائر وهو عندي حسن
 ولا اراهم يقولون به اه يعني ان واقع في قوله الواقع بمعنى الصائر والياء
 اسمه وخلف خبره ووقف عليه بلغة ربيعة وعلي ان واقع بمعنى آت فالياء فاعل
 به لانه اسم فاعل قوله (أو شدوذ) قال الشارح احتزبه من لغة هذيل في
 نحو عصي قال الشاطبي فيه نظر وكيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة
 وكتب الى بعض الشيوخ أنه اشار الي وقوف بمض طي على عصي بابدال
 الألف ياء كقول راجزهم * ان لطبي نـسوة تحت العصي * يمنه الله ممن
 قد طني * بالمشرقيات وطمن بالقنى * وهو اقرب لانها لغة ناذرة والاقرب
 ان يكون اشار الي تننية رضي على رضيان اه * (تنبيهه) * علم من كلامه
 أن نحو قني وعصي من الاسم الثلاثي لا يمال لان الفه عن واو ولا يثول الي
 الياء الا في شدوذ او بزيادة وقد سمعت الالة في بعض الفاظ من ذلك

عله شدوذ ظاهر لان الحركة
 عارضة وقديمطي الوصل حكم
 الوقف فمن ذلك قراءة غير
 حمزة والكسائي لم يتسنه
 وفيه دأب اتدعه ومنه قول بعض
 طيبي في الوصل هذه حبلوا
 يافتي ومنه ما جاء من نحو
 قوله * مثل الحريق وافق القصبا
 فاعطي الفاء في الوصل من
 التضمين ما كان يعطيها لو
 وقف عليها فقال القصبا والله
 مولانا اعلم سبحانه وتعالى
 باب التقاء

الساكنين

(لا يلتقي في الوصل ساكنان *
 الا اذا ابان ادغام اثنين)
 (واعتل ادغام وما يحويهما *
 لفظ بافرد صحيح وسما)
 (واين اولا كفا المستفهما *
 من قبل ال فليرفع التوهما)

شدوذاً وأما الربا فإما ألهم له وهو من ربا يربوا لأجل الكسرة في الراء
 لأن الكسرة إذا كانت فيها تؤثر سواء كانت متقدمة على الألف كما في
 الربا أو متأخرة كما في دار صرح به الجاربردي وبه يعلم ما في قول الشارحين
 أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقاً وإذا كانت بدلا من واو كما في دار
 (فان قلت) أي حاجة في الإمالة ربا لما ذكرت لدخول الف ربا في قول الناظم
 الاتي أويلي تالي كسر (قلت) الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو كما صرحوا
 به في توجيه شدوذا إمالة ميكا بكسر الميم فتدبر قوله (أن يشول الي فالت) قال
 ابن هشام ينبغي أن يقال مراد به الفاعل والا وورد عليه أن يمال نحو طلت
 من الطول بالفتح إذا بنى للمفعول فانه يقال طلت قوله (كذلك تالي اليها)
 بقي عليه عكس هذه وهو أن يكون الألف قبل الياء نحو بايعته كما في التسهيل
 والكافية وشرطها أن تكون متصلة كما مثلنا قال الشهاب ينبغي أو منفصلة
 بالهاء كشاهين اه وينبغي أن يقرأ شاهين بفتح الهاء على أنه تثنية شاة لا
 بكسر ها اسم طائر لأن الإمالة ح لأن الكسر وليها قوله (او مع ها) لأن
 فصلها كلا فصل كما سيأتي ولم يقيّد بكون الهاء ثانية وكذا في الكافية وقال
 في التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء ولم يقيّد بأن تكون قبل الهاء ضمة وقيد
 غيره بذلك قال الشهاب لا يخفى أن الهاء إذا كانت ثانية لا يتصور ضمها
 ضرورة اتصال الألف بها والألف لا يكون ما قبله إلا مفتوحاً وأما إذا
 كانت أولى فقد يتصور كونها مضمومة فهل ضمها كضم ما قبلها في اقتضاء
 المنع فيه نظر ولا يبعد أنه كذلك اه وسيأتي وجه اقتضاء الضم المنع * هذا
 وقال الشاطبي أغفل جواز الإمالة في نحو أغلينا مما فصل فيه حركات
 أحدهما ساكن وإن لم يكن ها اه يعني أنه أغفله في الألف التالية للياء مع
 الفصل وذكر نظيره في الألف التالية كسرة في قوله أو سكون قدولى
 فإن قيل الياء أقوى من الكسرة في سببية الإمالة علمت هذه المسئلة من
 كلامه بالاولى قوله (أو سكون قدولى كسراً) نحو شملال فاما المتحرك

(كذلك نا والوقف حين سكنا *
 وحذف نون فاعلن الذي عنا)
 (وحذف مد قبل مدغم وصل *
 تقدير آ أو لفظاً ثبوته حظل)
 (وان بعد اول والثاني لم *
 يلتزم ادغامه فيلتزم) (فالاول
 الحذف وخلقنا ندر * قبل
 المكان دون حذف اشهر)
 (ومد أي بها اجزه وحذف *
 من قبل لام الله اعنى في الخلف)
 (واول وخران لم يحد *
 ولم يؤكد فهو مكسور ايرد)
 (وحذف تنوين قليل ونزر *
 نون لدن بالكسر والحذف كثر)
 (وحيث كان الثاني تنويناً كسر *
 اولا ان يسلم كايه فاعتبر)
 (والفتح في نحو مريباً الذي *
 وكقم الليل قليلا اعتذيه)
 (وان يلي الثاني ضم لزم * نحو
 قل ادعوا فاكسرن او اضما

فلا إمالة ممة نحو عنباء وفي التسهيل ان بعضهم امال مع الفصل بمتحركين
 لاها، فيهما وفي الإمالة مع الفصل بحرفين ساكن ومتحرك وبألفاء خلاف
 ومشي في التوضيح تبعا للناظم على الإمالة قوله (وفصل الها كلا فصل)
 خلفها قال ابن هشام جزم بهذا الحكم في هذا الكتاب ولم يصف
 ذلك لشذوذ ولا غيره وكلامه في التسهيل يقتضي خلاف ذلك فانه قال
 أولا مانصه أول كونه أي وتمال الألف لكونها متقدمة على كسرة تلها
 أو متأخره عنها منفصلة بحرف أو حرفين أو لهما ساكن ثم شرع في الكلام
 على وائع الإمالة وقال بعد ذلك بأسطر كثيرة مانصه وربما أثرت الكسرة
 منوية في مدغم أو موقوف عليها أو زائد تباعدها بالياء اه يريد بالاول نحو
 حواج ودواب وبالثاني نحو هذا ماش في الوقف وبالثالث نحو ويريد ان
 ينتزعا ونحو درهماك * (تنبيهان) * (الاول) * شرط اغتفار الفصل
 بحرفين أحدهما ها ان يكون الاول غير مضموم نحو هو يضربها قال
 شيخنا الدنوشري ويمكن ان يوجه منع الضم الإمالة ان فيها ح الرجوع الى
 الشي بعد الاعراض عنه وتصير الاصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل
 بعد التصعد * (الثاني) * قال الشاطبي اطلق الناظم فتناول كلاهما الألف
 المعارضة في الوقف علي نحو رأيت زيدا وفرحا وذلك مقصود اذ نص سيبويه
 على جواز إمالة الألف الضميعة اه يعني أطلق في الألف التالية للياء والتالية
 للكسرة فتناول كلاهما ماذكر لان الإمالة في الاول لوقوع الألف بعد
 الكسرة قوله (وحرف الاستعلاء) جمع بعضهم حروف الاستعلاء في
 قوله قط خص ضغط ومناه أقم في زون القيط في خص ضغط أي ضيق
 وخص نصب بنزع الخافض وضغط بحذف المضاف أي أقم في خص ذي
 ضغط واريد بهذا الكلام التعلل من الدنيا عند شدة الاحتياج اليها قوله
 (مظهر من كسر اويا) نازع أبو حيان في كف المستعمل للياء وقال لم نجد ذلك
 وإنما يمنع مع الكسرة فقط وخرج بقوله مظهرا الكسر المقدر في هذا

(وحذف ما اسقط ان ادرك ما *
 يليه عارض التحرك الزما)
 (وشذ نحو لن تنام المينا *
 وقدر مات القلب خود عينا)
 (والفتح حق نون من من قبل ال *
 وحذفها في الشعر غير مستعمل)
 (كأنما لحي لميت النصب *
 وكسرها من قبل غير ال وجب)
 (والفتح نزر وكذا الكسر *
 من قبل ال قد جاء وهو نزر)
 (وشذ قول بعضهم لاك اسفني *
 بحذف نون لا ضطرار بين)
 (وقبل ال وغيره كسر نون عن *
 وشذ ضمها ان ال بها اقترن)
 (وكسروا ولم على الضم رجح *
 وفي اشترى ونحوه العكس اتضح)

ماص اصله ماصص وفي خاف اصله خوف فيمال كل منهما لان الكسر
 فيهما مقدروا كالياء المقدرة في طاب فان اصله طيب لان السبب المقدر هنا
 لكونه موجوداً في الالف اقوى من الظاهر لانه اما متقدم على الالف
 او متأخر عنها هذا ما أشار اليه الموضح وبه يندفع اعتراض أبي حيان في
 شرح التسهيل بان ذكر الياء غلط فانه ليس لنا ياء مقدرة تمال الالف
 لاجلها لا متقدمة على الالف ولا متأخرة عنها وما ذكره الموضح من ان
 امالة خاف للكسرة المقدرة لا يتأني مع قوله وقول غيره ان امالته لكسرة فأنه
 في بعض الاحوال كما ذكره في قول الناظم وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل
 الى قلت كماضي خف وذن وفي التصريح اذا كانت الكسرة مقدرة بمد الالف
 كما في جاد من جد في الامر والاصل جاد فادغم لا اجتماع المثنيين لا تكون
 كالكسرة الملفوظة على الافصح * (تنبيهه) * قال الاشعري انما يكف
 المستعلي امالة الاسم خاصة قال الجزولي وينعم المستعلي امالة الالف
 في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك طاب وبني واستشكله الشهاب أخذاً
 من كلام التوضيح السابق وذلك لان السبب في طاب وبني مقدر ولا
 تمنع الامالة لاجله لا في الاسم ولا في الفعل حتي يفرق بين الاسم والفعل
 وانما الكلام في السبب الظاهر قال ويظهر ان الياء في الفعل لا تكون الا
 مقدرة ضرورة ان الكلام في امالة الالف المنقلبة عن ياء فما ذكر الجزولي
 لا يخالف ما قاله الناظم قوله (بعد متصل) اي بمد الالف والاتصال قال
 الشاطبي شامل للضمائر وحروف الجر قوله (او بعد حرف او بحر فين فصل)
 عموم كلامه شامل للراء غير المكسورة فيقتضي أنها تكف وان فصلت
 بما ذكر وقال في التوضيح بعد ان ذكر ان شرط المنع بها اتصالها انصه
 وبعضهم يحل المؤخرة المفصولة بحرف نحو هذا كافر كالمتصلة اه وظاهره
 أنها مع الفصل بحر فين لا تمنع اتفاقاً وأنها اذا تقدمت لا تمنع مع
 الفصل مطلقاً اتفاقاً أيضاً وقال في الحواشي الراء الغير المكسورة

(وفتح واواشتروا الضلالة *

عن ابن جني لدى عداله)

يلتقي الساكنان في الوقف

مطلقاً ولا يلتقيان في الوصل

الا وهما في كلمة واحدة واولهما

حرف لين وثانيهما مدغم نحو دابة

ودويبة وخرج زيد فان كان

المدغم مفصلاً أي في كلمة

أخري وقبل حرف اللين حركة

بجائسة حذف حرف اللين نحو

ما الله بغافل واتقوا الله وافي الله

شك واكتفي بمد همزة

الاستفهام بمد الاول نحو آفلام

قام وكذلك اكتفي بمد الاول

في لام ميم ونحوهما فان الناطق

بهن ناء الوقف ومثال المدغم

المفصول تقديرًا لضربين
واضربين فان النون لحجبه من
الفعل بالواو والياء في حكم كلمة
منفصلة ولولا ذلك لكانت
اخر جون كما قيل خرج زيد وان
كان أول الساكنين حرف مد
والثاني غير مدغم أو مدغم
ادغام غير لازم لزم حذف حرف
المد متصلاً كان كالف يخاف اذا
قيل فيه لم يخف أو منفصلاً
كالف ما اذا قلت ما أمسك
وشذ قولهم التفت حلقتا البطان
بثبوت الالف والجيد حذفها
وقالوا في القسم ها الله وأى الله
بحذف الالف والياء على القياس
وباثباتهما على الشذوذ ثم نهت

لا تكف ما ظهر من كسر اوياء الا اذا كانت متصلة بالالف فلو
انفصلت لم تكف نصوا على ذلك وقال المصنف في التسهيل بعد أن ذكر
حكم حرف الاستعلاء في الكف وشروطه وان فتحت الراء المتصلة
أوضمت فحكمها حكم المستعلي غالباً وكذا في سبك المنظوم قوله
(كالمطواع مر) قال الشاطبي امر إمام من الميرقاتي الطعام أي آتته بميرة
أو من قولك ماره اذا اعطاه مطلقاً وهو اظهر قوله (ورائى ككف) قال
الشاطبي رأ منون ولا بد كقولهم شربت ماء وكذا كل ما في هذا النظم من
هذا النحو منكر أو كثير من الناس لا ينونه وصلاً وهو خطأ اه وتقدم
له عند قوله في صدر الكتاب وبيا اجره وانصب نحو ذلك وانه لا يحذف
التنوين الا للضرورة وسيأتى ما يخالفه عند قوله ذوالين فان في افتعال ابدلا
قوله (بكسر را) أي واقعة بعد الالف فان كانت لها فلا اثر لها كما قال الجاربردي
قال ولهذا لم يعمل احد من رباط الخيل لئلا يلزم العدول من سفلى الى علو
وانما يكف المانع من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة المتقدمة على
الالف لا المتأخر عنها كما في شرح الشافعية للسيد والجاربردي ناقلا عن
شرح الهادي وان اوهمت عبارة الشافعية خلافه ونقله بعض حواشي
الجاربردي عن أبي حيان وح فلا يزال نحو طارق فتمثيل الاشموني به
مشكل فتدبر قوله (ولا تمل اسبب) الخ قال في شرح الكافية سبب الالمالة
لا يؤثر الالمتصلا وسبب المنع قديوثر منفصلاً فيقال أتى احمد بالالمالة
وأنى قاسم بترك الالمالة اه قال الشهاب قيل التمثيل باتى أحمد ليس بظاهر
والاولى أن يمثل بقوله لزيد مال فان أتى أحمد انما اميل لعدم الانفصال
ولا يخفى ما فيه فانه مبني على أن المقصود التمثيل للالمالة مع انفصال السبب
وليس كذلك انما المقصود التمثيل لها مع اتصال السبب لان هذا التمثيل
تفريع على قوله ان سبب الالمالة لا يؤثر الالمتصلا اه وليتأمل كيف يتصور
بناء الاشكال على كون المقصود التمثيل للالمالة مع انفصال السبب والمدعى

أن السبب لا يؤثر الا متصلاً نعم قد يناقش في المثال بأنه لا حاجة لقوله
 أحمد الموم لتوقف الامالة عليه كما يتوقف منع الاماله على قاسم في أي قاسم
 مع أن الامالة لا تتوقف عليه لأن سبب امالة الالف في أي كونها مبدلة من
 ياء في طرف وانما ذكر لان الفعل لا بدله من فاعل وأيضاً انما يقال ان
 السبب متصلاً اذا كان خارجاً عن الالف الممالة كوقوعها قبل الياء في بامته
 أو بعدها بشرطه كبيان وهننا السبب قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن
 الياء في الطرف كما علمت واعلم أنه في التوضيح اعترض على الناظم
 والشارح بأن نصوص النحويين مخالفة لما ذكر من الحكمين ثم نقل كلام
 ابن عصفور في المقرب قال الشهاب لا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور ليس
 حجة على المصنف ولا يقتضي أن نصوص النحويين بخلاف ما قال وقال
 في التوضيح أيضاً انه لولا ما في شرح الكافية لحمت قوله في النظم والكف
 قد يوجب ما ينفصل على هاتين الصورتين أي ما اميل للكسرة العارضة
 وما اميل من الالفات المذكورة بمعنى التي هي صلات الضمائر قال الشهاب
 ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة الحمل على الصورتين لجواز ان
 يكون النظم مخالفاً لما في شرح الكافية * (تنبيهات) * (الاول) ذكر
 غير الناظم أن الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال الالف
 لها قال س سمعناهم يقولون لزيد مال واميل الناظم يحمله على الشذوذ ولا
 سبيل الى منعه اياه كما جوزه الشهاب بعد قول س انه سمعه * (الثاني) *
 قال الاشمونى تبعاً للمراي يستثنى من ذلك أي من عدم الامالة للسبب
 المنفصل الفها التي هي ضمير المؤنثة في نحو لم يضربها وادر جيبتها فانها قد
 اميلت وسببها منفصل أي من كلمة اخرى وقال الشهاب هذه الالف يعلم
 استثناءها من قول المصنف السابق كجيبتها ادر فذلك مخصص لهذا بغير
 الفها كما أن هذا مخصص لذلك بغير المنفصل اه وقال ابن غازي لا يحتاج
 لهذا أي الاستثناء المذكور بل مثل هذا عندهم متصل (الثالث) فهم

على أن اول الساكنين اذا كان
 آخر كلمة ولم يكن حرف مد
 ولا نون توكيد يكسر فدخل
 في ذلك التنوين ثم نهت على
 جواز حذفه فقلت كقراءة أبي
 عمرو احدا لله الصمد ثم نهت
 على أن نون لدن تحذف كثيراً
 كقوله ما رأيته من لد
 الصباح وربما كسرت كقول
 الراجز * سينهض الدعوة في
 ظهيري * من لدن الظهر الى
 العصور * ثم أشرت الى أن اول
 الساكنين يكسر اذا كان
 ثانيهما تنويناً نحو ايه ومه ثم
 نهت على أن الكسرة قد
 تستقل فيجاء بالفتحة مكانها

من قوله قد يوجب أن ذلك ليس عند كل العرب فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولي الألف من كلمة أخرى إلا أن الألف عندده في نحو مال ملق أقوي منها في نحو مال قاسم كذا في الاشموني وقوله في نحو مال ملق قد يشكل لأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يمتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لأنه انفصل بأكثر من حرفين وما هو كذلك لا اعتداد به قوله (وقد أمالوا للتناسب) الخ اعترض ذكره لهذا السبب بعد الموانع واجيب بأنه إشارة إلى أن الموانع لاحظ لها في كفه لأن الألف فيه تابعة لما قبله أو لضعفه بالنسبة إليها وهذا واعترض في التوضيح تمثيل الناظم للألف للتناسب بلا سبب سواء بتلا المشارة به إلى قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها فإنه أميل لمناسبة الألف جلاها وتمثيل الشارح بالألف سجي لمناسبة قل وقال بل أمالتهما لرجوع الألف فيهما إلى الياء عند البناء للمفعول واجاب عنه المرادي بما حاصله أن القراء لم يعملوا الثلاثي الذي ألفه منقلبة عن واو إلا إذا جاور الميم واعترضه في التصريح بأنه لا يرفع الأشكال لأنه على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ونقل شيخنا الدنوشي عن بعض الفضلاء منع ذلك لأن محط الأشكال أن جعل التناسب سببا للألف فيما ذكر ونحوه غير محتاج إليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع بأن ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكره لكونه محتاجا إليه بخصوصه وإنما ذكره لأنه سبب متفق عليه بين القراء والنحويين وليس في كلامه ما ينفي أن يكون غير التناسب سببا آخر قال وفي جواب المرادي ما يشير إلى ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ممنوع لأن كلام الفريقين قائل بالتناسب اه ولا يخفى على من له أدنى تأمل ما فيه كيف وقول الناظم بالألف سواء نص صريح في نفي غير التناسب إلا أن يحمل على معنى بلا

كقراءة بعضهم مرييا الذي يفتح التنوين ومثله أيم الله وإن ولي ثاني الساكنين ضمة لازمة جاز كسر الأول وضمه نحو فمن اضطر ولقد استهزئ وقل ادع الله وإذا حذف حرف مد لسكون ما بعده ثم عرض تحريك ما بعده لساكن آخر لم يرد المحذوف ولذلك لم يرد الف يشاء في من يشاء الله يضاهه ولا ياء يريد في لم يرد الله أن يطهر قلوبهم ولا واو يكن في لم يكن الذين كفروا وإلى هذا أشرت بقولي وحذف ما اسقط أن أدرك ما يليه عارض التحرك الزمائم نبهت على أن بمسح

اعتبار داع سواء وهو اعم من ان يكون هناك داع أولا وكون كلا
 الفريقين قائما بالتناسب لا يصحح ملاقة الاعتراض والجواب على اصطلاح
 واحد هذا وقال ابن غازي قد اعمد الراي ما شاء حيث جعل القراء اصلا
 في هذا وقال الشاطبي ان الناظم لم يرد امالة الف تلافي الاية الشريفة وانما
 اراد امالة فتحة تاء تلالا امالة اللام ففي عماد امالة الالف للالف وفي تلالا
 امالة الفتحة للفتحة * (تنبيهه) * قال الشهاب فائدة قوله بلا داع سواء
 بيان ان التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك وانما
 قال سواء ليصح نفي الداعي اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق
 قوله (ولا تمل ما لم ينل تمكنا) الخ قال ابن هشام ينال المغرب نحو هذا
 فتى وهذه جبلي والمبني غير الدائم البناء نحو لا جبلي ولا فتى وحاميم وطاسين
 لا الدائمة وشذت امالة ناوها في نحو مربنا ونظر اليها ويريد ان يضربها
 وينهاوذا الاشارية ومتى الشرطية والاستفهامية واني ومن الحروف بلي
 ويافي النداء ولا في امالا قال قطرب وفي الجواب وحتى في ما رواه ابن مقسم
 وجوزة القراء في لكن تشبيها بتاعل وخالفوه ونص س علي ان حتي لا تمل قال
 وذكر في التسهيل ذا ومتى واني من الاسم وبلي ولا في امالا ويا من الحروف
 ولم يذكرها ولا نا وفي هذه الخلاصة عكس اه واقتضى هذا ان ناوها
 كغيرهما مما أميل من غير الممكن في الشذوذ وعدم الاطراد وظاهر قول
 الناظم غيرها وغيرنا خلاف ذلك ولذا قال في التوضيح انهم طردوا الامالة
 فيها لكن لما قال الاشموني ان امالتهما تطرد لكثرة استعمالهما بخلاف
 غيرهما مما سميت امالته قال الشهاب يتأمل ميني الاطراد هنا فانه ان اراد
 انه يجوز امالتهما في غير التركيب الذي سمما فيه فالظاهر ان هذا ثابت
 في كل مسموع والظاهر ان وزانهما في الامالة وزان ذا الاشارية ومتى
 وغيرهما مما سمع وان أوهمت عبارة الناظم خلافه وان في ذكر الاطراد
 مسامحة وان اراد به انه لا ضعف فيه فالظاهر خلافه وان امالة غير الممكن

العرب قديم تد بالحركة العارضة
 فيرد المحذوف فيقول في رمت
 المرأة رمت المرأة وأنشد
 الكسائي وجب فدا منها ولم
 تنام العين وفي هذا شاهدان
 شاهد على رد الالف اعتدادا
 بحركة الميم وهي عارضة وشاهد
 على حذف نون التثنية دون
 اضافة وان كان اول الساكنين
 نونا فتحت مع ال وكسرت مع
 ما سواها وقد تكسر مع ال
 وتفتح مع ما سواه وكثير في
 الشعر حذف نونها مع ال ومن
 ذلك قول بعضهم ليس بين
 الحي والميت سبب * انما للحي
 ملميت النصب * وقد عامل لكن

مطلقاً ضعيفة إلا الفعل الماضي كما يأتي اه مع زيادة وقوله ان الامالة في غير ما سمع ثابتة في كل مسموع ينبغي ان يستثنى منه لالهم قيدوا بقولهم افعل هذا امالا * (تنبيهات) * * (الاول) * اورد على الناظم انه لا اشكال في امالة الفعل الماضي وهو مبني اصالة ويجاب بانه مستثنى والقرينة على استثنائه قوله السابق وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل الى فلت الخ وقوله كماد او تلا لان تلا فعل ماض واما الاخذ باطلاق قوله الالف المبدل من يا في طرف فتيه انه يمارضه الاطلاق هنا واذا ذهبنا الى تخصيص كل بخصوص الآخر تمارض في الماضي (الثاني) قال الا شمني انما تمل الحروف لان الفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة فان سمي بها اميلت وعلى هذا اميلت الراء من المر والراء والطاء في فواتح السور لانها اسماء ما يلفظ به من الاصوات المقطعة في مخارج الحروف اه ومن العجب ما كتب الشهاب على قوله وعلى هذا اميلت الراء الخ من قوله لك ان تقول هذه اسماء حروف اه وهو مصرح بانها اسماء (الثالث) مراده بقوله غيرها الهاء المستعملة ضميراً لاهاء التنبيه ولا اعم قوله (في طرف) سكت عن الامالة قبل كسر راء غير متطرفة ولا يلزم من السكوت عن شيء نفيه فاندفع قول ابن هشام في التوضيح انه اشترط تطرف الياء وان ذلك الاشتراط مردود بنص س على امالة فتحة الطاء من رأيت خبط رياح قوله (كذا الذي تليها التانيث) الخ لمشابهة الهاء لالف التانيث معني ومخرجا وسكونا وخفاء وزيادة واستلزاما للفتحة وتطرفا واختصاصا بالاسماء وانما لم نقل في الوصل لانها فيه تاء والتاء لا تشبه الالف وقوله (اذا ما كان غير الف) لان سكونها قبل الهاء ازال بعض شبهها بهاء التانيث ولان الحرف الممال لا بدله من حرف متحرك قبله ليقترب فتح ذلك الحرف من الكسرة فيكون ذلك التقريب ساما الى امالته والالف ساكنة لا يمكن ذلك فيها ولان الالف لو اميلت لم يكن ذلك الا بامالة ما قبلها ولو فعل ذلك لظن ان الامالة الالف دون الهاء

معاملة من بعض الشعراء فقال
* فلست بثأتيه ولا أستطيعه *
ولاك استقنى ان كان مأوك ذا
فضل * واذا كان أول الساكنين
نون عن كسرت قبل كل ساكن
وبعض العرب يضمها قبل الا
وهي لغة ردية وان كان أول
الساكنين واوا مفتوحا ما قبلها
فالاختيار ضمها ان كانت واو
جمع ويجوز كسرها وفتحها
وان كانت لغير جمع فالاختيار
كسرها ويجوز ضمها قال أبو
الفتح ابن جني قرأ يحيى بن
يعمر وابن ابي اسحاق اشتروا
الضلالة وحكى ابو الحسن
الفتح فيها ورواه قطرب أيضاً

والضم أفشى ثم الكسر ثم
الفتح والله أعلم
- باب التصريف -
(تغيير بنية لمعنى قصداً
تصريفها لجعل جود أجوداً)
(وهو من الحرف وشبهه
امتنع ومن يصرف ما سواهما
يطعم) التصريف تحويل
الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض
لفظي أو معنوي ولا يليق ذلك
إلا بمشتق أو ما هو من جنس
المشتق والحرف غير مشتق ولا
مجانس لمشتق فلا يصرف هو
ولا ما توغل في شبهه من الأسماء
ومن يصرف ما سواهما يطعم
أبى من رام تصريف ما ليس
حرفاً ولا شبهه حرف يوافق
ولا ينافي فانه يحاول تصريف
ما يليق به التصريف ثم من
التصريف ضروري نحو -
صيف الأفعال من مصادرها
والأفعال بالمصادر على وفق
أفعالها وبناء أفعال أو فاعيل من
فاعل قصد اللبابة وغير ضروري

(تنبيه) الضمير الأول في قوله تليه راجع إلى الفتح لانه الذي يعال
لا الحرف الذي تليه هاء التانيث فلا وجه لاستثنائه الألف فكان ينبغي ان
يقول *وقبلها التانيث أيضاً ان تقف* ولا تمل لهذه الهاء الألف *قال
الشهاب وهذا مبني على ان *وصوف الموصول أعني الذي الفتح وليس
بالألف لجواز ان *وصوفه الشيء الأعم من الفتح والألف فان ما قبل هاء
التانيث لا يكون إلا مفتوحاً أو ألفاً فاذا خرج منه الألف تعين الفتح ويجوز
ان يجعل غير الألف بمعنى الحرف المفتوح ويكون الحكم بامالته على التجوز
- التصريف - هو بالمعنى العملي تغيير في بنية الكلمة
لغرض معنوي أو لفظي وبالمعنى العلمي علم باصول تعرف بها احوال ابناء الكلمة
صحة واعلالا وقد أشار اليهما في التوضيح تبعاً للشارح لانه بعد ان ذكر
المعنى الأول وشرحه قال وتسمى تلك الاحكام أي معرفتها علم التصريف
واذا عرفت ان المعنى الأول هو المعروف بقوله تغيير الخ اشكل قول شارحه
ان التغيير جنس وباضافته إلى البنية وهي الصيغة خرج النحو لان النحول
يدخل في الجنس وهو قوله تغيير لان النحو اما الادراك أو الملكة أو
المسائل وشئ منها لا يسمى تغييراً فتدبر كما يشكل تقديره لفظ معرفة في
قوله وتسمى تلك الاحكام حيث قال وتسمى معرفة تلك الاحكام لان فيه
تغيير اعراب المتن ويسهله خفاء الاعراب والتميز مبني على ان علم الصرف
بمعنى المسائل والاحكام كما هو أحد الاطلاقات الثلاث والشارح صرفه إلى
الاطلاق الآخر وهو المعرفة ولا يليق ذلك عند أهل المعرفة هذا وقولهم
ان *وضوع الصرف الاسماء المتمكنة المتصرفة في لغة العرب يقتضي مغايرته
لنحو لان *وضوعه أخص من *وضوع النحو الذي هو الكلمات العربية
اذ تمايز العاوم بتمايز الموضوعات ثم انه يرد على التخصيص بالاسماء العربية
دخول التصريف في الاسماء العجمية لانها تشي وتجمع وتصغر الا ان يقال
التصريف الذي *وضوعه ما ذكر غير هذه الاشياء بل ما يخص الابدال

كبناء مثال من مثال كقولنا ضربت وهو مثال دخرج من ضرب (ونقصه عن الثلاثة اجتنب * الا
محذف كيد وكل وطب) أي ما سوي الحرف والمضاهي للحرف لا تكون احرفه أقل من ثلاثة الا محذف
وذلك في الاسماء مثل يد فانه علي حرفين في اللفظ ﴿٩٧﴾ وهو في الاصل ثلاثي وقد يرد الى

والقلب والزيادة مما ذكر الناظم في هذا الباب واعلم ان لهذا العلم خطرا
ومن خطرا مره انه يقع فيه الغلط للافراد من العلماء كقول أبي عبيد في
مندوحة من الى عنه مندوحة أي متسع انه من انداح قلنا انداح انفعول
ومندوحة مفعولة وانما نونها اصلية من الندح وهو الجانب من الجبل
والطرف منه وهو ما اتسع منه وقول ثعلب اسكفة من استكف اذا اجتمع
قلنا استكف استعمل واسكفة افعلة لا اسفلة وقوله ايضا تنور تفعول
من النار قلنا كان يكون تنور وكيف فعل من القول يقال فيه تنورول ويوضح
انه فعل من تنر تنانير (فان قلت) فما تنر قلنا لم ينطق به كالم ينطق بافعال
الويع والويل وجلس الفارسي في مجلس أبي بكر بن الخياط فاكثر أصحابه
عليه المسائل فقال لا فضاهم كيف تبني مثال عنكبوت من سفر جل فقال
سفر روت فقام الفارسي يكررها ويضحك وخجل ابن الخياط ولا أم أصحابه
ولما فرغ أبو حاتم من تصنيف كتاب التذكير والتأنيث جاءه التوزي
فسأله عن الفردوس فقال مذكر فرد عليه بقوله تعالى هم فيها خالدون
فاجاب بانه ذهب الى الجنة فقال له التوزي يا غافل انهم يقولون اسئلوك
الفردوس الاعلى فقال أبو حاتم يا ناظم الاعلى أفعول لا فاعلي فنكس رأسه حياء
وقول بعضهم في لم يتسن أنه من أسن الماء يأسن اذا تغير قلنا كان يكون
لم يياسن وانما هو من السنة كان السنين مرت عليه وقول قوم في انسان
انه مشتق من النسيان وانما انسان أفعال لا أفعان وانما هو من الانس الى

﴿٩٨﴾ النحويين الا يذكر وا في ابنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع أن
مذهب البصريين أن فعل الامر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه
ومذهب سيبويه والمأزني أن فعل ما لم يسم فاعله أصل ايضا فكان ينبغي على هذا اذا عدت صيغ الفعل المجرد

من الزيادة أن يذكر الرباعي ثلاث صيغة الماضي المصوغ للفاعل كد حرج وصيغة الامر له مصوغا للمفعول كد حرج وصيغة الامر كد حرج الا أنهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل من الآخرين لجريانهما على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء **﴿٤٩٨﴾** اصلهما كما لا يلزم الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها

انتفاء الاصلة عنها (وافتح	غير ذلك من المغاطات قوله (حرف وشبهه من الصرف بري) اي بقياس
او اكسر ثاني الثلاثي* او ضم	فلا يرد لحوق الحذف لسوف وان وأما قول س اذا سميت بعلى قلت علوان
واحفظ جامع الثلاث) لما	في التنبيه لانه من علوت فلم يفعل فيه ذلك الا بعد التسمية قاله ابن هشام
كان المراد فعل الفاعل وأوله لا	ونظر فيه الشهاب لان قوله من علوت يدل على أنه اشتقاقا قبل التسمية
يكون الا مفتوحا لم يحتاج الى	وأراد بشبه الحرف جميع أنواع الشبه المذكورة أول الكتاب وليس شرط
ذكر الاول بل بين أن ثانيه اما	ذلك التوغل بخلاف الشبه المانع من الصرف وينبغي أن يدخل في ذلك
مفتوح كذهب واما مكسور	أيضا الافعال الجاءة فانها تشبه الحرف أيضا لزومها طريقة واحدة
كشرب واما مضموم كقرب	قوله (وليس ادنى) الخ قال ابن هشام الصواب عندى فليس والتفريع على
وقد يكون فيه اغتان كخطف	انه لا يدخل التصريف في حرف وشبهه ويجاب بانه ما أراد ان يسوقه
وخطف وزبد وزبد أسي	هذا المساق ولكنه ساقه مساق علامة مستانفة (فان قلت) فمفهومه ان
جاد رأيه ومكث ومكث وقد	الثلاثي مطابقا يري قابل تصريف وليس كذلك (قلت) العلامات لا مفهوم
يكون فيه ثلاث لغات وهو	لها لانه لا يشترط ان مكسها وايضا فالمفهوم لا عموم له على الصحيح
المراد بجامع الثلاث كنبع الماء ونبع	* (تنبيه) * ادنى قال الزجاج من الدنو وهو القرب في القيمة من قولهم
الرجل اذا ظهر في أمر من بين	ثوب مقارب اي قليل القيمة وقال علي ابن سليمان الاخفش الابن دناءة اي
اقرانه وبهت اذا تحير والا فصح	الاخس ولكنه خفت همزته وقيل من الدون فاصله الادون فقلب
بهت واستغنيت بذكر ما فيه	قوله (فما سبما عدا) قال ابن هشام مثل ما الفقر اخشى عليكم قوله (وفعل
ثلاث لغات عن ذكر ما فيه اغتان	اهل) قال ابن هشام كراهة الانتقال من كسر الى ضم لازم واحتترزت باللازم
لانه أقرب الى الاصل وهو	من نحو يضرب اذا الضمة تزول نصبا وجزما اه وأما والساء ذات الحبك

اتحاد اللفظ عند اتحاد المعنى واذا ثبت وجدان الابد كان الاقرب بالوجدان أحري في
(ويبلغ الستة بالصنفين* بزائدات او بزائدين) المراد بالصنفين الفعل الثلاثي الاصول والرباعي الاصول
فبلغ الستة بزائدات كقوالك في خرج استخراج وفي غدن الشمر اغدودن اي لان وأسود وبلغ الست

يزيدون كقولك في مطاوع ثعبر الماء أي صبه اثنعبر أي كثر وفاض (ويبلغان ستة كاسته جلا* واحرنجم
اختار ارعوي تسربلا) استعجل سداسي اللفظ ثلاثي الاصل لان أصله عجل واحرنجم سداسي اللفظ
رباعي الاصل لانه مطاوع حرجم بمعنى جمع واختار خماسي اللفظ ثلاثي الاصل لان أصله خاروارعوي
مطاوع رعوته اذ اللفته وهو في المعتل نظير أحر في الصحيح (٤٩٩) وأصله ارعووكا ان اصل أحر

في قراءة أبي السماك فخرجت على التداخل من لغتين قل اليزيدي وفيه
نظر لان التداخل في الكلمتين موهود واما في الكلمة الواحد فبعيد وقيل
كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات ولم يعتمد باللام الساكنة لان الساكن
حاجز غير حصين قال أبو حيان وهذا أحسن قال الغزي في حواشي الجاربردي
ولم يعترضه من يمدد وفيه عندي نظر لان ادات التمرير كلمة منفصلة
ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم ثالثه في نحو ان الحكم
وقل الروح وغلبت الروم ولم يلحقوها بقل انظروا وان احكم ونحوهما فالساكن
المذكور حاجز حصين لما ذكر على انه لا يجري في غير الآية فلا حسن
الجواب بان كسر الحاء مع ضم الباء شاذ قوله (والعكس يقل اقتضى) ثبوته
وهو كذلك بدليل دئل واعتراض بجواز كونه منقولا من الفعل وبانه لو كان
معتدابه لكثير كغيره قلنا الاول خلاف الظاهر والثاني منقوض بفعل
فانه لم يجيء فيه الا بال واطل وامرأة بلز وحكى الميداني رثم في السه فهذه
ثلاثة كالثلاثة في فعل وفي كتاب اللالي لابي عبيدة البكري ولهم اربعة يقال
لها خلع جلب قال بعض صبيانهم لا احسن اللعب الا خلع جلب قوله (وافتح
وضم) الخ لا يكون مضموم العين الا لازما ولا يعتمد على الانتقال كباب سده
أو تضمين نحو ان بشر اقد طلع اليمن أي قاصداً اليمن ولا يرد ياء اليمن الا هيؤ

سبع متناه فاعلما) حروف الهجاء تذكر وتؤنث فباعتبار تذكرها تثبت التاء في عددها وباعتبار تأنيثها
تسقط التاء من عددها وقد استعملت في هذه الارجوزة الوجهان وحاصل هذا البيت ان الاسم المجرد من
الزيادة لا يتجاوز خمسة احرف وسياتي ذكر امثلة الخماسي وان المزيدي لا يتجاوز سبعة احرف نحو احرنجم
واستخراج الابتداء ثانياً أوياء النسب أو علامة تثنية أو علامة جمع لان هذه زوائد مقدر انفصالها فما

جاءت السبعة بقاء التانيث عبانة وهو اسم ذويبة وكذلك قولهم للجريزة البديعة اصطفاينه والجمع اصطفاين
(وغير آخر الثلاثي افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تم) (ليكن تلافي الضم والكسر اطرح *
وفعل نزل وعكس لم يصح) (وبعد طرح ذين تبقى عشره * معروفة اوزانها مشتهره) عزنا الى غير آخر
الثلاثي وهو اوله وثانيه الحركات ﴿٥٠٠﴾ الثلاثة بالترتيب فلم ان ذلك يكون فيها بتوافق وتخالف

فلموافق ثلاثة اوزان فعل	ولا متصرفا ياءي الا لام لانها من النية وهي العقل واحترزنا
وفعل وفعل وللمخالف ستة اوزان	بقولنا متصرفا من نحو وقضو الرجل وره وزيد وشبههما مما استعمل
ممكنة أهمل منها اثنان يتلاقى	في التعجب بمعنى ما اقضاه وما ارماه ولا يتصرفان قوله (ومتتهاه
فيهما الضم والكسر تبقى اربعة	أربع) انما لم يتجاوزها الى الخمس خطاله عن رتبة الاسم قوله (وان يزد
فيضاف اليها الثلاثة الاول	فيه فاستاعدا) لانه لو عدا ذلك كانت الزيادة أكثر من الاصل واعلم
وثلاثة اخر بتسكين الثاني	ان الزائد اما حرف أو حرفان أو ثلاثة ولتلك أبواب والكلام على معاني
فتصير عشره كفلس وفرس	تلك الافعال واحكامها يطلب من التسهيل والشافية قوله (لاسم مجرد)
وكبد وعضد وجدع وطلع وابل	الح قال الشهاب الخمسة الاول متفق عليها والسادس زاده الكوفيون
وبرد وبرد وعنق وشذ ضم	والاخنش وتبهم الناظم وزاد اقوام لوزانها اخر لم يثبتها الا كثيرون لنذورها
الاول وكسر الثاني في دليل	خصوصا ما توالي فيه منها اربع متحركات اه وأقول قد نازع الجاربردي
لذويبة ورثم لسه ووعل للوعل	في الثالث فقال في ثوب فعل بكسر الفاء وفتح اللام بحث لان درهما
واشتهر الاهمال في فعل لان	مرب وهلمح يحتمل زيادة الهاء كما يقوله ابو الحسن وقال اليزدي في
الخروج من كسر الى ضم اقل	جوابه ولك ان لا تسلم تعريب درهم ولا زيادة هاء هلمح وعلى تقدير التسليم
من العكس وقد ذكر ابن جني	تقول فعال يحتمل لامرين احدهما عدم انحصار امثله في ذلك لورود
بعض قراء الشواذ قرأ والسماء	قلم وهجرع الثاني ان المالحق يستدعي وجود المالحق به لا محالة وقد تحقق
ذات الحبك ووجهها بان قال	المالحق في عشر فيكون المالحق به متحققا ويؤيد ثبوت السادس ان القراء

اراد ان يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة حكي
فنطق بالباء مضمومة وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة اليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة
ومن هذا شأنه لم يمتنع على ما يسمع منه لا مكان عروض امثال ذلك له (والرباعي ان يجرد فمعل *
وفعل وفعل وفعل) (كذا فعل وقليل فعال * وربما استعمل أيضا فعال) فعال كشمب وفعل كزبرج

للذهب والسحاب الرقيق وفمل كدملج وفملل كقفلح للطين اليابس المتقاع وفملل كقطنل وهو اسم
لدهر قديم قال بعضهم هو زمن خروج نوح عليه السلام من الفلك وقيل غير ذلك وفملل كطحاب وهذا المثال
صحيح من جهة النقل برواية الانفخ وأهل الكوفة لم يثبت في شيء مما نقلوه فتح الاول والضم
فيه مسموع بخلاف فملل بضم اللام فإن أكثره لم يسمع (٥٠١) فيه فتح كبرثن للمخاب وعرفط

حكي برقما وطحلبا ولا سبيل الى رد روايته وقولهم مالي عنه عند الدال
الثانية للاحاق بدليل الفك * (فان قيل) * النون زائدة والدال الاولى
عين والثانية لام والفك مثله في عجب * (قيل) * لا يجوز ذلك لان
عندنا مشتق من المعادة فالنون اصل واحدى الدالين زائد وفيه نظر
لانهم يقولون مالي عن ذلك عند أي بد قوله (وما غاب) الخ قال الشاطبي
اعتذر عما اشهر من المستدركات بالزيادة والنقص واضرب عن الشاذ منها
اشدوذه وعن المركب لاستقلال كل من جزئه وعن شبه الحرف لتقدمه
وفيه يندرج المعجم على طريقة ابن جنى اه وبسط منه قول ابن هشام
قوله للزيد نحو محرنجم ومنه جندل واصله عندنا جنديل وفاقا للفراء والفارسي
لا جنادل خلافا للبصريين ومن ذلك عرتن وعلبط اصلهما عراتن وعلابط
وقوله أو النقص نحو يدودم وكل وبع وخف وبقي عليه أول الشذوذ نحو
رثر وخرف للقطن الفاسد أو شبه الحرف نحو كم ومن أو للتركيب نحو
معدى كرب أو المعجمة كبلخش وسرخس ذكرهن في التسهيل والجواب
ان الشاذ لا يعمل عليه وشبه الحرف ليس مما يدخله التصريف فهو بمنزل
عمانحن فيه والنظر في أوزان البسائط فاما المركب من حيث هو مركب
فلا وزن له والكلام في لغة العرب اه وهذا الاعتذار عن الآخرين غير

الغليظ وفملل كخبثن الاسد وقد عمل للبعير الضخم والمندلع اسم بقلة وزعم ابن السراج أن نونه اصل وان
وزنه فملل فيلزم على قوله ان يكون نون كنهبل أصلا لان زيادتها لم تثبت الا لان الحكم باصالتها موقع في
وزن لا نظيره وذلك لازم لا محالة من ادعاء اصالة نون همدلع مع أن نون همدلع ساكنة ثنائية فاشبهت
نون عنبس وحنظل وسنبل وقنفخر وحنضرف وهذه زائدة لسقوطها في العبوس والحظل والاسبال

والفناخر والخضرفة ولا يكاد يوجد نظير كنهـبل في زيادة نون ثانية متحركة وقد حكم مع ذلك عليها بالزيادة فالحكم على نون هـنـدلع بالزيادة اولى (وهكذا فـمال وفـملـس باصـابـن كذاكـفـمال) (وأصلها فـمـنـلـ فـمالـ وفـمـلـ فـادر او فـمالـ) مثال فـمالـ علـبط وهو الضخم وعـجلـط وعـكـلط وهو اللين الشديد الانعتاد ويقال له أيضاً عـجـالـط ﴿٥٠٢﴾ وعـكـالـط وهو الاصل لانه لم يرد من هذا النوع دون

الف الا وروي مستعملاً بالف فلم أنه الاصل وأيضاً لو كان وضع هذا النوع اصلاً لكان من يقول في كبد كبد اولى من ان يقول في علـبط علـبط لزيادة الثقل لكنه لم يقل ذلك فلم أن المانع من ذلك كون الالف مرادة فانفـوا ما كان يلبها قبلها علي ما كان عليه ليعلم أن الالف في حكم الوجود وأيضاً لو كان علـبط اصل الوضع لم يفرؤا الي الساكن نحو فـمـلـت خـشـية توالي اربع حركات فيما هو كشيء واحد اصاله علـبط ملتزم لا اعتبار توالي اربع حركات لان تقدير اصاله علـبط	ما اعتذر به الشاطبي فتدبر وافهم تمثيل ابن هشام للنقص بكل وخف وبع ان قول الناظم وما غير عام في الاسماء والافعال ومثله للمكودي لان الناظم تكلم فيما سبق على الافعال أيضاً وقيد جمع من الشارحين بالاسماء المتمكنة وقدير جرح بان اوزان ما زاد على الثلاثة من الاسم قد بينها بشخصها في قوله لاسم مجرد رباع فـمال الخ بخلافه من الفعل فانه لم يبين اوزانها بشخصها وانما بين ضابط حركتها فلا يحسن اطلاق قوله وما غير بالنسبة للفعل لانه لم يبين اوزانه الرباعية حتي يعلم مغايرها قوله (والحرف ان يلزم) الخ لما انهي القول في عدة حروف الجرد وابنيته شرع في ذكرها يعلم به زيادة المزيد واصالة المتاصل والمزيد ضربان تكرار الاصل فلا يتوقف علي حروف بعينها وغير تكرار الاصل فيتوقف علي حروف بعينها وهي عشرة بجمعهما قولك سألتمونيها يقال ان الزجاج سأل به بعض تلامذته عنها فقال سألتمونيها فقالوا نعم فقال قد اجبتكم ومعني كون هذه الحروف زائدة انه لا زائد الا منها لانه حيث وجد شيء منها كان زائداً واذا كان كذلك وجب أن يذكر قانون يعرف به الزائد من غيره والدليل ضربان اجمالي وتفصيلي فالاول هو كون الحرف يسقط في بعض التصاريف وقد أشار له بقوله والحرف ان يلزم واعترض بخروج ما يسقط في بعض التصاريف
--	---

مستلزم لا اعتبار توالي اربع حركات في كلمة واحدة فاعتبار ذلك في فـمـلـت وهو اولى من فـمـلـت وليس كلمة واحدة احق والقول باصاله نحو علـبط موجب لكون فـمـلـت اولى من فـمـلـت وذلك فاسد وما ادى الي الفساد فاسد ومثال فـمال بضم اللام عـرـثـن وهو شجر يدبغ به ويقال له ايضا عـرـثـن علي زنة قرنفل وهو الاصل ومثال فـمال بفتح الفاء وكسر اللام الاولى حنثر للجنس الذي يبقى

من متاع البيع وجندل الارض ذات الحجارة واصل هذا النوع عند البصريين فعالل وعند الكوفيين فعليل
 نخمصيص وهو اسم بقله فصل (وان ترد وزنا فقابل بالفا * والعين واللام
 الاصول تكفي) (ضعف اللام اذا اصل بقى * يوافق الاشكال في الاصل انطقي) (فزن لهذا جعفر ا
 بفعل * وزبرجا وحر ملا بفعل) (وزائداً بمثله قابل (٥٠٣) لذا * في افعل وزنا اخذا)

وهو اصل كواو يعد وكذلك ما يلزم وهو زائد كواو كوكب واجيب بان
 الاصل اذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد اذا لم
 فهو مقدر السقوط وعبارة ابن هشام في الحواشي رب زائد يلزم ورب اصل
 زایل فلا بد ان يقال ما يعارض معارض فن ثم قلنا ليس ثمة من الثعلب
 ولا لثال من الاول ولا مجانيق من منجنيق ان سلمنا فصاحة قائلها والتفصيل
 سيأتي الكلام عليه وكان ينبغي ان يذكره قبل ان يذكر كيفية الوزن ليجمع
 بين الدليلين او كان ينبغي ان يذكر كيفية الوزن قبل ان يذكر الاجمالي
 لذلك ولان من فوائد الوزن معرفة الزائد والاصلي ولذا قدمه في التوضيح
 لكن قال الشارح ان الفرق بين الزائد والاصلي يتوصل به الى طريق العلم
 بوزن الكلمة * (تنبيهه) * ذكر المرادى ان اذلة الزيادة تسمية اولها
 سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب في اصله اعنى المصدر قال
 وهذا التصريف هو الذى يسميه اهل التصريف الاشتقاق والاشتقاق
 ضربان اكبر واصغر فالاكبر هو عقد تراكيب الكلمة كيف ما قبلتها على
 معنى كعقد تراكيب قول علي معنى الخفة والسرعة وعقد تراكيب لثلم
 علي معنى الشدة والقوة ثم قال واصغر وهو انشاء مركب من مادة يدل
 عليها وعلي معناه كاحمر والحمره اه وقد اُطال في الخصائص الكلام علي ان

من شكالات الحروف ما استحق قبل طرو التعليل الحادث باعلال او ادغام فلذا يقال في وزن معد مفعل كان
 اصله من معد فلذلك قلت وبوافق الشكل في الاصل انطق وان كان في الموزون زائد وكان ما تضمنه من
 سهيل واُتي فجئ بالميزان بمثله لفظاً ومحلاً الا ان يمرض له في الموزون سبب تغيير كقوالك في وزن
 مصطبر مفعمل فجئ بالتاء لان الموضع لها لكنها ابدلت طاء لوقوعها بعد صاد وذلك منتف في مفعمل فسلمت

تأوه . من الابدال وان كان الزائد تضعيف أصل قوبل في الميزان بما يقابل الاصل كقوالك في وزن اغدودن
افموعل فالدال الاولى اصل والثانية زائدة وقد قوبلتا بعينين واجاز بعضهم . مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول
في اغدودن افموعل ويلزم من هذا المذهب امران . مكر وهان احدهما تكثير الاوزان مع امكان الاستغناء
بواحد في نحو صير وقتر وكثر فان ﴿٥٠٤﴾ وزن هذه وما يشاكلها على القول المشهور فعل ووزنها

علي القول المرغوب عنه فعمل وفعل وكذا الي آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال . نفراً الثاني التباس ما يشاكل . مصدره تفعيلاً بما يشاكل . مصدره فعمله وذلك ان الثلاثي المعتل العين قد تضعف عينه للحاق وغير الحاق ويتحد اللفظ به كعين مقصوداً به الحاق ومقصوداً به التعدية فعلى القصد الاول مصدره تبينة . مشا كل دحرجة وعلى القصد الثاني . مصدره تبين ولا يعلم امتياز المصدرين الا بعد العلم باختلاف وزني الفعلين واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده ليس الاعلى	مادة القول انما وجدت تدل على الخفة والحركة وان تراكيبها الستة مستعملة لم يهمل منها شيء . من ذلك قل ومنه القلو وهو حمار الوحش لخفته واسراعه ووقل ومنه الوقل للوعل لحركته وان مادة كل م حيثما تقلبت فمنهاها الشدة والقوة وان المستعمل من اصولها خمس واهمل منه لم ك وان كل م منها الكلم وذلك للشدة التي فيه ول ك م ومنه اللكم ولا شك في شدته وم ل ك ومنه الملك لما يعطيه صاحبه من القوة ثم قال المرادى ايضاً وثانيهما سقوطه من فرع كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب وهذا يسمى التصريف وهو شبيه بالاشتقاق والفرق ان الاشتقاق استدلال بالفرع والتصريف استدلال بالاصل اه . ومقتضي ما أسلفه في تعريف الاشتقاق والتصريف أن يعكس هذا الفرق لان المصدر أصل لاسم الفاعل والمفرد أصل للجمع فتدبر قوله (بضمن فعل) الخ انما جعلوا الميزان فعل لا عمل لان الاول أعم لانه يقال كلم زيدا فيقال قد فعلت ولا يقال قد عملت وكذا يقال اسمع حديثي وافهم كلامي فيقال في كل ذلك فعلت لا عملت ولان ما يتعلق بالقلب يسمي عملاً لا فعلاً عند بعضهم فهذان عمومان عموم الفعل في جميع أفعال الجوارح بخلاف العمل بدليل قوالك قد فعلت دون قد عملت بمد قول القائل اسمع وكلم والثاني عموم في أفعال الجوارح وأفعال القلوب بخلاف
---	---

المذهب المشهور فتعين رجحانه (من سهيل واتي قد جمعا * فيه الحروف الزائدات من وعا) العمل
المزيد من الحروف اما تضعيف اصل واما بعض الحروف العشرة المجموعة في من سهيل واتي وقد جمعها المازني
بقوله * هويت السمان فشيبي * وما كنت قدما هويت السمان * وهذا الجمع مريب من وجهين احدهما ادخال
حروف اجنبية بين الجملتين المتضمنتين الحروف المقصودة والثاني ان الهمزة واللام لم ينطق بهما والاعتداد

في تضمين كلام حروفه فاقصوداً حفظها ان يكون صريحاً لفظها وأجوده من قول أبي عثمان قول بعض الاندلسيين
 نى ومن سهيل ومن سهيل آتي فجعلها مرتين دون حشـ وبين الجملتين وسهيل الاول اسم رجل والثاني
 سم بلد من بلاد المغرب وقدير لي الله جمعها اربع مرات بقولي * هناء وتسليم تلا يوم انسه * نهاية مستول
 امان وتسجيل * (وزيد مثل العين واللام معا * وان تمثل (٥٠٥) فاذا كرر اسمهما) وزيد مثل احد

العمل فلا يكون للقلوب * (تنبيهات) * (الاول) قوله (بضمن) متعلق
 بقوله قابل الاصول والمعنى قابل الاصول بمضمون فعل أى بما تضمنه من
 هذه الحروف الثلاثة وانما قال بضمن ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل
 دون هيئته لان هيئة الميزان لا تلزم هذه الهيئة ولذا عبر بعضهم باسماء
 حروف فعل حيث قال بالفاء والعين واللام وبعضهم بالمسميات كما أسلفناه
 * (الثاني) * كان ينبغي أن يتلو قوله وزن بلفظ يعطى معنى قوله وضاعف
 اللام اذا أصل بقى البيت ويؤخر قوله وزائد بلفظه اكتفى ويوقع ما يعطى
 قوله وان يك الزائد ضعف أصل البيت (الثالث) حكى أبو البركات ان
 محمد بن عبد الملك الزيات قال للمازني سل يعقوب عن مسألة واح عليه
 قال فاخترت له أسهل ما أعرف فقلت ما وزن نكتل من الآية فقال نعم
 فقلت فيذبغي أن يكون ماضيه كتل قال لا انما وزنه نفتعل فقلت كم نفتعل
 قال خمسة فقلت فكم نكتل قال أربعة فقلت فكيف توازن الخمسة الأربعة
 فانقطع وخجل ولما خرجنا عتبتني على ذلك فقلت له والله قد قاربت جهدي
 ونقل ابن الأنباري في الانصاف ان ابن سيدة حكى في خطبة المحكم أن
 القائل للمازني سلمه انما هو امير المؤمنين جعفر المتوكل وجواب يعقوب
 الثاني صحيح على ما يأتي من انه اذا وقع في الموزون حذف يجوز وزنه باعتبار

العين وحدها ومثل اللام وحدها ومثل ذلك بالفك حنفقة وحفيد وهما اسمان لذكر
 النعام السريع واصله من الحفد وهو الاسراع ووزن الاول فعمل ووزن الاخر فعنل ومثال ذلك بالادغام
 خلد للقول وكرز للبازي وحمل للشديد الخلق وعقل للجافي الغليظ ومثال ما كررت فيه الفاء والعين مرمريس
 ومرمريث المداهية ووزنه فمغميل وهو وزن غريب (فاحكم بتأصيل حروف سمس * ونحوه وان يكن

كلام) (في صحة العين بحذف الثالث * ففيه خلف ملحق باحث) ماكرر فيه حرفان قبلهما حرف
اصلي كصمصح حكم فيه بزيادة الضممين الاخيرين لان احدا الاصول محفوظ بالاولين مع السابق واذالم
يسبق حرف كسمسم أو سبق ما ثبتت زيادته كيلعلم فالاحرف الاربعة اصول لان اصالة اثنين متيقنة ولا بد
من مكمل لاصل الاصول وليس ﴿٥٠٦﴾ احد الباقيين اولى من الاخر فحكم باصالتها ما فان كان

الثالث صالحاً للسقوط مع سلامة المعنى نحو كيبا وكبكبة وكفه عن الشيء وكفكفه فهو أيضاً اصل عند البصريين الا ابا اسحاق الزجاجي وليست احدي الكلمتين من الاخرى في شيء بل هما من الترادفات التي توافقت في معظم اللفظ وعند ابي اسحاق ان الصالح للسقوط زائد وعند الكوفيين بدل من تضعيف العين واصل كبكبة على هذا الرأي كيب فاستثقل توالى ثلاثة امثلة فابدل من احدها حرف مماثل للماء بهذا الخلف المعنى (والف ما ان تراه اصلاً بل زائداً او بدلاً

أصله ونكتل حذفت عينه لان ماضيه اكنال واصله اكنيل لانه ياء ومضارعه المبدؤ بالنون نكتيل قوله (كراء جعفر) الخ قال ابن هشام أحسن من هذا الشطر قوله في الكافية بمدان ذكر الشطر الاول وهو * وضاعف اللام اذا اصل بقى * وبوافق الشكل في الاصل انطق * وقال في شرحه المعتبر من أشكال الحروف ما استحق قبل طرو التغيير الحادث باعلان او ادغام فلذا يقال في وزن معد مفعل لان اصله معدداه والصواب فاعل لان ميمه اصلية بدليل تعددوا وقد نص هو على ذلك وقال في تسهيله مسوي بينهما في الحال والمحل اى مسوي بين الميزان والموزون وشرح أبو حيان الحال بالحركة والسكون لوسئلت ما وزن عصر من قوله لو عصر منه البان والمساك ان مصر * قلت وزنه فعمل ولو كان أصله عصر بالكسر ولو سئلت ما وزن الجلد في قوله * مملج الجلد لقلت فعل وان كان أصله اسكان اللام اه وهذا في الظاهر مخالف لما قال الناظم ونحن نسمةهم يزنون قام بفعل وحب بفعل وعمل بفعل والظاهر ان وزن عصر والجلد كما قال ابو حيان فقد يفرق بين التغيير اللازم وغيره قوله (وان بك الزائد) الخ قال ابن هشام وله أربع صور تكرير الفاء والعين ولم يرد الا في اسمين مرمريس ومرمرير وتكرير العين وهو اما بغير فاصل كقتل او بفاصل كمشوتل وتكرير اللام

كصلى) (وللازيادة اعزذ ان صحبا * اكثر من اصاين نحو الارنبا) الف يصلي وهو منقابة عن ياء وهي اصلية لا مبدلة من واو بدلالة قولهم صليت الشيء اذا القيته في النار وسلامة الياء بمد الفتحة في صليته دليل صحيح لاسلامتها في صلى النار اذا دخلها لجواز ان يكون من ذوات الواو كرضي ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وكل الف في كلمة ثلاثية اللفظ فهي بدل من واو او ياء ولا يتعين احدهما

الابدليل فالف باب وعصى من واو لظهورها في ابواب وعصوين وعصوته أي ضربته بعصى والف ناب ورحي من ياء لظهورها في انياب ورحيين ورحيت بالرحي اذا اذرتها فان كان في الكلمة سوي الف ثلاثة احرف فصاعداً فهي زائدة كحجاب وحاجب وحابري واربى وهي من اسماء الداهية (واليا كذا والواو ان لم يصدر * مكماين لثناء كررا) الياء ان تقدمت او ﴿٥٠٧﴾ توسطت او تاخرت والكلمة رباعية

وهو اما بغير فاصل كقردد واما بفاصل كجلباب وتكرير العين واللام كصمصح وجلباب * واعلم ان الزائد ان لم يكن من غير حروف سألتمونها فهو تكرير ولا اشكال وان كان منها فقد يكون تكريراً وقد يكون غير تكرير بل صورته صورة المكرر ولكن دل الدليل على أنه لم يقصد به تكرير فيقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبنى ربيعة وقيل اسم واد فوزنه فعلا لان فعلا لا بناء نادر نحو خزعال فانه لم يوجد في كلامهم غيره وزاد بعضهم قسطال واجيب بانه ممدود من قسطل (تنبيه) * يقابل الزائد بما يقابل به الاصل في مسألة اخري وهي اذا كان مبدلاً من تاء الافتعال كما في الشافية قال ومن ثم كان وزن حلتيت فعلا لا فعليتا وفيها أيضاً انه اذا كان قاب في الوزن قابت الزنة مثله كقولك في آدرا فعل ثم ذكر ما يعرف به القلب وقال وكذلك الحذف كقولك في قاض غاع الا ان يبين فيهما اه وقال السيوطي واذا حذف من الكلمة شيء فلك ان ترنه باعتبار اصله او باعتبار ما صار اليه فوزن ثبة وسه ويد باعتبار الاصل فعلة وفعل وفعل وباعتبار الحذف علة وفعل وفعل قوله (واحكم بتاصيل حروف سمس ونحوه) أي مما تكرر فيه حرفان ولا اصل للكلمة غيرهما ولا يفهم المعنى بسقوط الثالث لان اصالة اثنين متيقنة فلا بد من

زائدان اما النون فلانها كنون غصنفر سا كنة ثالثة في كلمة خماسية واما اللام فلانها آخرة واللام قد تزداد آخر كفتحجل بمعنى الخج فلزيادتها آخر انظار على الجملة بخلاف الحكم على الواو المصدرية بالزيادة فلانظير لها فاما الثناء المكرر فقد تقدم ان حروفه كلها اصلية ولا فرق بين ان يكون بعضها ياء مصدرية كيوجد اطار من الجوارح او واو مصدرية كوسوس وبين ان يكون الثناء المكرر بخلاف ذلك (وهكذا همز

وميم سبقتا * الثلاثة تاصيها تحقما) الهمزة والميم متساويتان في الاستدلال على زيادتهما متقدمتين على ثلاثة
 أحرف نحو اصبع ومخدع فان تقدمتا على اربعة احرف لم تبين زيادة بعضهما بدليل فهما اصلاان كميم منرجوش
 وهمزة اصطبل فان ثبتت زيادة بعض الاربعة فهما زائدتان نحو و الف اضراب وواو مضروب (كذلك
 همز آخر بمد الف * اكثر من ﴿ ٥٠٨ ﴾ حرفين يتلوا فاعترف) (والنون في الاخير مثل الهمز * وزيد

في مضارع كنجز) الهمزة في
 الاخر مساوية للنون في استبانة
 زيادتهما متأخرة بمد الف قبلها
 ثلاثة احرف فصاعداً نحو علباء
 وحرباء وفرطان وقطران فان
 لم يكن قبل الالف الاخر فاء
 كحرمان وهجان انتفت زيادة
 الهمزة والنون (وثالثاً
 مسكناً يزداد في لفظ خماسي
 كثيراً فاعترف) (وقيل
 حرفين وقيل اثنين * زيد
 مسكناً بغير ميم) أي يزداد النون
 ثالثاً مسكناً متقدماً على حرفين
 رابع وخامس نحو غضنفر للاسد
 وانما حكم بزيادة هذا النون
 لانها وقعت موقع ما تيقن

ثالث . كمال للاصول وليس احد الباقيين باولي من الاخر وقوله والخلف
 في كالم أي مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه فقال البصريون الا الزجاج
 الحروف كلها اصول وقال الزجاج الصالح للسقوط زائد وقال الكوفيون
 الصالح للسقوط بدل من تضيف الميم ورد عليهم بانهم قالوا في مصدره
 فعالة ولو كان مضاعفاً في الاصل لجاء على التفعيل قال أبو حيان ويمكن ان
 يجاب عن هذا بانه انما كان يلزم ذلك لو بقي على ادغامه فاما بعد الابدال
 والتفكيك فقد اشبه في الصورة ما الحق بالرباعي نحو جلبب جاء مصدره
 على بنية مصدره * (تنبيهان) * (الاول) * قال ابن هشام اقتضي مفهوم
 كلامه أن ما عدا ذلك من مسائل التكرير على الزيادة وذلك كما تكررت فيه
 الفاء والعين كمرسيس او العين واللام كصمصح او اللام فقط كجلباب او
 العين فقط ولا فاصل كسام او ثم فاصل زائد كمقنقل وكل هذا صحيح
 وما تكررت فيه الفاء فقط كسندس وقرقف او العين منفصلة بقاصـل
 كحرداو ثلاثيا نحو سد ومد وهذا غير صحيح فكلامه شامل لثمان مسائل
 خمسة صحيحة وثلاثة غير صحيحة ويجاب عن الاخير بانه لم ينبه عليه لما استقر
 من ان اقل الاصول ثلاثة (الثاني) قال الشاطبي قوله والخلف مجرور عطفاً
 على بتاصيل قوله (بغير ميم) قال الشاطبي ليت شعري هل كذبه احد

زيادته كياء سميدع وواو فدوكس ولانها في الغالب تسقط ويخلفها حرف لين كقولهم
 للغليظ الكفين شربث وشرابث وللضخم جرنفش وجرافش ولضرب من هذا النبت عرنقسان وعريقسان
 (وفي انفعال وفروعه اطرده * وثانياً في غير ذانرداً ورد) أي اطرده زيادة النون في كل ما وزنه انفعال كانطلاق
 وما تفرع منه كانطاق ينطلق فهو منطلق ومنطلق اليه وزيادة النون ثانياً في غير انفعال وما تفرع منه ورد قليلاً

ولا يصار إليه الا بدليل فمن ذلك نون حنظل وسنبل وعنبس حكم زيادتها لسقوطها في قولهم حظلت الابل اذا اذاهما اكل الحنظل واسبل الزرع اذا صار ذا سنبل ولان الامر انما يسمى عنبساً لمبوسته ولذلك قالوا ايضاً عباس (كذا المزيدي آخراً مضمفاً ومفرداً دون اطراد عرفاً) (واستندروه بعد أختي الالف) في غير جمع ومثني فاعترف) اي كذا النون المزيدي في آخر (٥٠٩) الكلمة مضاعفاً وغير مضاعف

حتى قال بغيرهين لكن نفي المين راجع للقضية الكلية في الالف اي هذه كلية صادقة لا كاذبة فلا يخرج عنها شيء من جزئياتها بخلاف سائر الزوائد الالية ولا يعترض بنحو ابان مما تنازع الاصاله فيه حرفان لان اقل الاصول غير محقق قوله (ان لم يبقا كما هما في يؤيو ووعوعا) يعني ان شرط زيادتهما ان لا تكون الكلمة مبنية من حرفين بالتضعيف لانك لو حكمت بزيادة الاول من المعتلين لزم في ووعوع ووحوح زيادة الواو اولاً ولزم ايضاً في جميع الباب الحمل على باب سلس وان حكمت بزيادة الثاني لزم في يليل الحكم بانه فعيل وهو معدوم ويليل ووضع دوين بلد من يثرب وان حكمت بزيادة اول الصحيحين لزم باب ددن او بزيادة ثانيهما لزم باب قلق وباب قلقال اكثر من باب سلس وقلق ومن باب ددن فكان الحكم به اولى ولو حكم بزيادة حرفين نقصت الكلمة عن اقل الاصول وبقي شرط ثالث لزيادة الياء والواو وهو ان لا تتصدر الياء على اكثر من ثلاثة اصول في غير مضارع وان لا تتصدر الواو مطلقاً فخرج يستعور وورتل وفي الخصائص في باب الحمل على احسن الاقبحين من ذلك باب وورتل انت فيه بين ضرورتين احدهما ان تدعى كونها اصلاً في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد اصلاً في ذوات الاربعة الا مع التكرير نحو ووعوع والاخري ان

وهو ايضاً نزر فالضعف نحو قولهم امرأة نظرت سمعته اذا كانت تكثر النظر والتسميع وغير المضعف قولهم لامر تعش رعين وللنام بلعن وكذا زيادتهما بعد أختي الالف في غير تننية وجمع كفساين وعربون ويدل على زيادتها في غسليين أنه عبارة عما يسيل من اجسام أهل النار فهو من الاغتسال ويدل على زيادتها في العربون سقوطها في قولهم اعرب المشتري اذا دفع العربون وانما قلت في غير جمع ومثني لان زيادتها في المثني والمجموع مطردة بينة الاطراد (والضعفاً وآخر

المزيدي في «امثال حسان وحوافاقتني» نهت في هذا البيت على أن ما آخره نون او همزة بعد ألف مسبوقة بحرفين ثانيهما مضمف يحتمل أن يكون أحد الضمفين زائداً والاخر اصلاً ويحتمل العكس فان تأييد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وأنفي الاخر فمن ذلك دلالة عدم صرف حسان على زيادة نونه كقول الشاعر «ألا من باغ حسان عني» اسحر كان طبك أم جنون» فثبت بهذا أن وزنه فعلان واشتقاقه من الحس ولو

كان فعلا من الحسن لكان منصرفا وكذلك ماضف ثانيه قبل الف وهمزة كحواء فانه صالح ان يكون من الحوة فيكون وزنه فعلاء وان يكون من الحواية فيكون وزنه فعلا ويتمين الاول ان منع صرفه ويتمين الثاني ان صرف (والاشتقاق فاصل فان عدم بكثرة النظير قدم في الكلام) أعني أن الاشتقاق اذا ظفر به رجح علي غيره من الادلة وان ﴿٥١٠﴾ خفي الاشتقاق وحكم بمقتضي دليل غيره أعذر من حكم

بذلك وعلي من اطلع علي الاشتقاق ان لا يحكم الابعثاه وان لزم من ذلك مخالفة الافضل فمن ذلك قول ابن ان نوزمان اصلية لثبوتها في فولهم مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان وان كان سيديويه قد ذهب الى ان نونها زائدة ولو كان الامر كما قال القليل مرمة لا مرمنة وان عدم الاشتقاق واحتمل اشتقاقين رجح ما لزم منه كثرة النظائر علي غيره فمثال ما عدم العلم باشتقاقه المقيان وهو الذهب فوزنه فيعال كجربال او فعلان كسرحان وفعلان اكثر نظيرا والحمال عليه اولي

تجعلها زائدة اولا والواو لا تزداد اولا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها اصلا اولا من ان تجعلها زائدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات الاربعة علي وجه من الوجود وهو التضعيف فاما ان تزداد اولا فان هذا امر لا يوجد علي كل حال اه وقال ابن مالك الاشبه اصالتها وتقدير اللام والنون زائدين اما النون فانها كنون غضنفر واما اللام فانها قد تزداد آخر كقطط حل فلزيادتها آخر نظير اه قال ابن هشام وهذا حسن جدا وفيه اعمال القاعدتين اذ لم تجعل الواو زائدة مع تصديرها ولا اصلا في بنات الاربعة من غير تضعيف وانما هي اصل في بنات الثلاثة فقط (تنبيهه) قوله ان يقع بخصوص داخل تحت عموم قوله واحكم بتاصيل حروف سمس ونحوه قوله (وهكذا همز وميم سبقا) الخ قال الشاطبي معني سبقا تصدر الاتقدا علي ثلاثة مطلقا فلا يرد نحو شمردل ولما غلب علي الظن ان همزة افكل مثلا زائدة قطعنا بالحكم بزيادتها فالحكم هو المقطوع به ومناطق الحكم مظلون فلا يلزم من القطع بالحكم بالزيادة القطع بالزيادة كما نقول الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية مع انه مظلون لا معلوم لكن العلم راجع لنفس الحكم والظن الاستنباط اه واعلم ان مراد الناظم بقوله سبقا ثلاثة اخراج سبق اربعة كاصطبل ومرزجوش اما بناء علي القول باعتبار مفهوم العدد واما

(فل عن فعلا ان والفعلاء في البيت للفعال كالسلاء) كل اسم مضموم الاول مضمف الثاني لان ثالثه الف بعد هانون او همزة فيحتمل ان يكون آخره زائدا والتضعيف اصلا وبالعكس والعكس أولى فيا دل علي نبات كرمان وحواء ليكون الوزن فعلا فانه في اسماء النبات أكثر من فعلا وفعلاء فان سقط الآخر في اشتقاق حكم بزيادته كقولهم اثرت الارض اذ انبتت الثراء وهو نبات ولم يقولوا اثرات كما قيل سلاة النخل

إذا ابتنت سلاها وهو شوكة (والعنطوان زن بفعلان* والاقحوان زن بافعلان) (لقولهم عطا ونحو
وسطن* أصل للاسطوان عند من فطن) المنطوان شجر ونونه زائدتان لقولهم عطى البعير عطا فهو
عطا إذا نادى من أكل المنطوان والاقحوان أفعلان لقولهم قحوت الدواء إذا جمعت فيه اقحوان والهمزة والنون
زائدتان والواو أصلية والاسطوان أفعال لقولهم اساطين ﴿٥١١﴾ مسطنة (عنا وعن قيل ومن

لأن النص على التقييد في مقام البيان ينفي ما عداه لأن الاشتقاق لم يدل على
الزيادة في ذلك إلا في فعل أو ما حمل عليه كاسم الفاعل فإن الهمزة تقع في أول
الفعل زائدة وإن كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول والميم في أول اسم
الفاعل والمفعول والزمان والمكان زائدة وإن كان بعدها أكثر من ثلاثة
أصول كما قال وضرم ميم زائد قد سبقا وأنه لم يستثن هنا نحو مرمر اكتفاء
بقوله واحكم بتاصيل الخ وإنما احتج إلى قوله أن لم يقمأ ككها في يؤيو وووعوا
ليلا يتوهم تخصيص قوله واحكم الخ أو اطلق هنا حيث علم عدم تخصيصه
لم يحتاج إلى الاستثناء بعد ذلك وإن محل الحكم بالزيادة فيما تصدر على
ثلاثة أصول ما لم يقض الاشتقاق بالأصالة فإنه القاضى المعدل الذي لا
يدفع حكمه نحو مرعز فان ميمه أصلية لقولهم كساء ممرعز دون مرعز
(تنبيهه)* ذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلا مص واخواته أصلية فهي
عنده من باب سبط وسبطر فكما أن سبطراً ليس مشتقاً من سبط فكذلك
دلا مص ليس مشتقاً من دليص حتى تكون الميم زائدة قال أبو حيان وهذا
ليس بجيد لأن الذي قادنا إلى باب سبط وسبطر كون الراء من حروف
الزيادة بخلاف الميم قوله (همز آخر) قال الشاطبي ضبط بالاضافة وبالتبعية
قوله (أكثر من حرفين) أي أصليين قياساً على ما تقدم ولو قال أكثر من

عنوان* فهو فعوال أو فعلان)
قالوا عننت الكتان عنا وعنوته
عنوا وعنوته عنونة فمن قال
عننته عناجمه مماعينه ولامه
نونا فمنوات عنده فعوال
كصمواد وهو ما التوي بمضه
على بعض ومن قال عنوته عنوا
جمعه معتل اللام من بنات الواو
وجعل نون عنوان الأخيرة
زائدة فوزنه عنده فعلان ومن
قال عنوته عنونة فوزنه اما
فعول كجوهر واما فعلن كقطرن
البعير إذا اطلاله بالقطرات
(ووزن ارطي افعل أو فعلا*)
ولكلا الوزنين تلتني أصلا)
الارطى شجر يدبغ به ويقال

للمدبوغ به ماروط ومرطى فمن قال ماروط جعل الهمزة أصلية والالف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة
زائدة والالف بدلا من ياء أصلية فوزنه على القول الأول فعلا والقه زائدة للالحاق فلوسمي به لم ينصرف
للعلمية وشبه التانيث ووزنه على القول الثاني أفعل فلوسمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والقول
الأول أظهر لأن تصاريدها أكثر فافهم قالوا أرطت الأديم إذا دبغته بالارطوار طت الأبل إذا اكلمته وارطت

الارض اذا انبتت وارطت الابل ارطى اذا تاذت باكل الارطى وقيل أيضاً وارطت الارض اذا انبتت الارطى
(واولقا بفوعل وافعلًا * زنه فمن القى والقي جملاً) الاولق الجنون والمالوق والمولوق المجنون
فالهمزة على هذا فاء الكلمة لان موأوقا مفعولا وموأوقا مفعول وقيل أصله من الواق وهو الكذب فاولق
على هذا أفعل فلرسمي به على هذا ﴿٥١٢﴾ الاعتبار لم ينصرف ولو سعى بالاعتبار الاول انصرف

(والاوتكى كاخوز لا والا
جفلى * بفوعل وزنته أو أفعلًا)
الاوتكى ضرب من التمر ردى
يقال له القطيعا ووزنه أفعل
كاجفل بمعنى الجفلى وهي الدعوة
العامية بخلاف النعري وهي
الدعوة الخاصة قال الشاعر *
نحن في المشتاة ندعو الجفلى * لا
تري الادب ما ينتقر * ويروي
ندعوا الاجفل ويجوز ان يكون
وزن اوتكى فوعل كخوزلى وهو
مشية تجتري ويقال لها ايضاً خيزلى
وخوزري وخيزرا (من ثني
او من اثف اثفيه * فالوزن
أفعلة أو فاعليه) الاثفية
واحدة اثافى القدر وهي ثلاثة
اصلين كان أجود لما قاله المرادى ولما يأتى عن ابن هشام قوله (والنون في
الاخير كالمهمز) فيقضى زيادتها بالشرطين المذكورين في الهمزة ولا بد ايضاً
ان لا تكون زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف اصل
فالنون في جنجان اصل وهذا يستفاد من قوله واحكم بتاصيل حروف سميم
على ما مر وتقدم ان الاشتقاق هو القاضى العدل فلا يرد ان الناظم نقص من
موطن زيادتها أول المضارع والمطاوع نحو وانكسر واحرنجم نعم قال
ابن هشام قد يورد وهو ان فان الفه اكثر من حرفين لفظها ردف ومع هذا
هي غير زائدة أعنى النون وذلك لزيادة الميم لانه من الهوان فلو قال اولاً
اكتر من اصلين لفظها ردف خرج هذا مع انه متزن ووضح * (تنبيه) *
النون في الاخر تشارك الهمز في علم التصريف فيما ذكر وفي تخالف المذكر
وال مؤنث أعنى انها لا تاجعها التاء وفي ابدال النون من الهمزة في النسب
كصنعاني وبرهاني وفي غيره أنشد الفراء * فائن بكيت على زمان فاني *
والناس في ازمان ذى ازماني * فلقد اروح بلمة فينانة سوداء لم تخضب
من الحنان * يريد الحناء وفي علم النحو في منع الصرف قوله (وفي نحو غضنفر)
قال الشاطبي احالته على نون غضنفر تتضمن ستة قيود ان تكون ساكنة
لا كفرنق مفكوكة لا كجهنم غير مضاعفة مع العين لا كفرنندن في كلمة

احجار بوضع عليها القدر ويقال اثف القدر وتفاها اذا وضعها عليها فن قال اثف جعل خماسية
الهمزة اصلية ووزن اثفية على قوله فعلية ومن قال ثني جعل الهمزة زائدة واصل اثفية على قوله اثفية
على وزن افولية ثم فعل بها ما فعل بمزى حين قبل فيه معزى ويقال اثف الشئ اثفًا وثفاء ثفوا اذا اتبعه
والاثافي توابع بعضها لبعض في الوضع والمقدار فاشتق لها اسم من الاثف باعتبار ومن الثفوب اعتبار (والروع

منه صيغ ارونان * فوزنه لذلك افعلان) يقال ران الشيء رونا اذا اشتد ومنه فيل يوم رونان اي شديد وكذلك اروناني بزيادة ياء تشبه ياء النسب للدلالة على المبالغة (زيادة قبل اصول اربعة * ان اشتقاق لم يبين مجتمعه) (كمثل اصطلب ويستمر * ومرزجوش فارعون خبير) بهذا القول يتكامل تقدم من الاستدلال على زيادة الياء والهمزة والميم بالتصدر لاني جعلت الشرط في ذلك فيما لم يعلم اشتقاقه التقدم على ثلاثة اصول فحسب كاصبع ومنحج ويرفع فان كانت الاصول (٥١٣) اربعة فالصدر ايضا اصل كاصطلب

خامسة لا كمنديب متوسطة لا كمنديب ايضا فقد فقد فيه شرطان مخففة لا مظهرة كرفنم وهو بناء مثل جحنفل من رفع فمثل هذا البناء المؤدى لظهارها لا يجوز حكي ابن جني عن الخليل بن اسد قال قرأت على الاصمعي ارجوزة العجاج السنييه فلما بلغت قوله تقاعس العرسا فاقمنسا قال لي الاصمعي قال لي الخليل بن أحمد انشدنا رجل ترفع العرسا فافرنما فقلت له هذا لا يكون أي في كلام العرب قال ابن جني ولا أعلم أحدا اشتراطه الا ما تشعربه هذه الحكاية * (تنبيه) * قال ابن هشام فان قلت فلم حكم بزيادة نون نرجس وعرنند وكنهبل وايسر آخرأ ولا متوسطة على الحد المشرع * (قلت) * ايلا يلزم عدم النظير فيهن * (فان قلت) * فلم حكم بزيادة نون رعنن وربفن قلت لسقوطهما في الرعشة والبلوغ وقد تقدم قوله والذي لا يلزم الزائد قوله (والتاء في التانيث) قال ابن هشام مثله في سر الصناعة بمسلة وقامت وعندي ازتاء قامت ونحوها لا تمد في هذا الباب لانها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلة فانها جزء كلمة ولهذا يحلها الاعراب قال والتانيث اعم من ان يكون في مفرد او جمع كسلمات ويدخل

(٦٥) الفاعلين منها واسماء المفعولين ونهت بقولي اغتم معتصما بمد ذكر اكتفي على تصارييف الافعال (ومع سين زيد في استفعال * وفرعه كاستقص ذا استكمال) في زيد ضمير مستتر يعود الى التاء اي زيد التاء مع السين في الاستفمال كاستقصا والاستكمال وفروعه كاستقصاء فهو مستقص واستكمل فهو مستكمل (والهاء وقفاً كلمه ولم يره واللام في الاشارة المشهره) اقل الزوائد زيادة الهاء واللام الا ان الهاء اطردت زيادتها وقفا على ما الاستفهامية المخفوضة وعلى الفعل المحذوف اللام للجزم او الوقف

وان كان خافض ما اسما مضافا نحو مجيء م جئته او كان الفعل المذكور محذوف الفاء او العين نحو لم يف لي ولم ير ذا فزيادة الهاء في الوقف واجبة نحو لم يفه ولم يره ومجيء مه وان كان الخافض حرفا نحو لم جئت او كان الفعل سالم الفاء والعين نحو لم يقض فالوقف بزيادة الهاء وسقوطها جائز ويجوز اتصال هذه الهاء بكل متحرك حركة غير اعرابية ولا شبيهة باعرابية فلا يتصل باسم لا ولا منادي مضموم لشبهها بالمنصوب والمرفوع ولا بفعل مض لشبهه ﴿٥١٤﴾ بالفعل المضارع واما اللام فلم تزد باطراد الا في اشارة نحو

ذلك وتلك (وامنع زيادة بلا قيد ثبت * ما لم يكن من ادعى هذا ثبت) (كحظت من حنظل وشمات * من شمال ولم يقولوا شمات) اي اذا رايت من كلمة حرفا جرت العادة ان يزداد بقيد فامنع زيادته ان عدم فيه قيد زيادته كنون ساكنة ثانية او همزة او ميم في حشو الكلمة او في آخرها دون تقديم الف او كهاء في غير وقف اولام في غير اشارة فان كان مدعي الزيادة ذا ثبت اي ذا حجة ظاهرة فسلم دعواه كمن احتج	في ذلك ايضا التاء في ربت وثمت ولات اه ويؤيده ان الناسم لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع ونون الوقاية ونون التوكيد لانهم ازيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لاختلاطها باصول الكلمة حتى صارت جزءا منها وبحمل قوله والثانيث على نحو مسلمة لانها تاء في الاصل لا قامت يندفع اعتراض الشهاب على اعتذار الاشمونني عن عدم ذكر الناسم التنوين وما تقدم بان مقصود الباب ما قررناه بان قول الناسم والتاء في الثانيث يشكل عليه وقال ايضا * (فان قلت) * فلم حكم على تنضب وتقتد وتنفل وتدرأ وتحبب وعزويت بزيادة التاء * (قلت) * لئلا يلزم عدم النظير * (فان قلت) * فلم حكموا على تنعل بالزيادة مع وجود فعل كبرثن * (قلت) * توفيقا بين اللغتين * (فان قلت) * فها لا عكسوا النظر فنظروا اولاف في تنعل فقالوا فعل ثم في تنفل فقالوا فعل توفيقا بين الاذلة (قلنا) ما فملوه اولي لئلا يلزم ثبوت وزن اصلي غير مالوف * (فان قلت) * فلم حكموا على كنهبل بالزيادة مع انتفاء فعال وفنعمل * (قلنا) * لما انتفيا كان الحمل على الزيادة أولى لانه اوسع البابين قوله (والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد
--	--

على زيادة نون حنظل وهمزة شمال وميم دلامص وهاء امهات ولام فجل بحظلت اذا من تأذت باكل الحنظل وشمات الريح اذا هبت شمالا وبدلصت الدرع فهو دلاص ودلامص اي براق وبسقوط هاء امهات في الامومة ولام فجل في الفحج (وان يكن تاصيل حرف * وجبا * فقد نظير او يري مغلبا) (ما قل فاجعله مزيدا ابدا * كنرجس وجندب وتقتدا) اي اذا كان الحكم باصالة حرف موجبا لعدم النظير تعين الحكم بالزيادة كنون نرجس فانه زائد اذا لم يكن زائدا لكان وزنه فعلا وذلك ممتنع باجماع

اهل الاستقراء وكذا اذا كان الحكم بالاصالة يغلب ما قل كنون جندب فانها زائدة لان فعلا اكثر من فعال عند من اثبت فعلا والجل على الاكثر راجح ومن لم يثبت فعلا تعين كون جندب عنده فعلا وتقدرا اسم موضع ووزنه تفعل بزيادة التاء لان الحكم باصالتها يوجب كونه فعلا وهو وزن لا نظير له بخلاف تفعل (وما محل زائد حل ولم يحذف في الاشتقاق اصلا ارتسم) (كيم ر ع ز مر اجل ممد * فتاري ساقطه فيما استجد) ميم مر اجل ومر ع زى وممد (٥١٥) بالنظر الى وقوعها متقدمة على

من حروف المضارعة في الزيادة الا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها قوله (ونحو الاستفعال) ادخل بنحو التفعيل والتفاعل والافتعال والتفعل وما اشتق منها فهو كقوله وبفعال وشبهه انطقا فاندفع قول ابن هشام انها بقيت عليه نعم فانه التنبيه على زيادة السين في الاستفعال ولهذا قال ابن هشام وهذا الخلاصة محتاجة الى بيت من درة ابن موط وهو قوله * والسين في استفعال كاستطاع * وزيد المتعويض في استطاع * (تنبيهه) * قال ابن هشام قد يقال انما يثبت لنا الوزن في الاستفعال بمد ثبوت الزيادة لان قولنا استفعال فرع عن ان تثبت الزيادة حتى تقابل الزائد بلفظه فهذا دور وقد يجاب بان مراده ما كان علي هذه الصورة مما هو مصدر وفيه سين وتاء قوله (كلمه ولم ترد) اعترضه في التوضيح بان هاء السكت كلمة برأسها فليست جزءا من غيرها وقال في الحواشي واما نحو طلحة ومسلمة فقد تقرر في باب الوقف ان التاء فيه اصل وانها منقلبة الى الهاء فيمد فيما زيدت فيه التاء لا الهاء قوله (واللام في الاشارة المشهورة) اعترضه في التوضيح بان لام البمد كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها وقال في الحواشي عندي	ثلاثة أحرف حقيقة بان يحكم بزيادتها لكن الحكم بزيادتها موجب لمدها في الافعال المشتقة مما هي فيه وذلك ممتنع لقولهم تمدد الرجل اذا تشبه بمد ومر جل الحائك الثوب اذا نسجه موشي موشى يقال له المراجل ومر عن الكساء اذا نسج بالمر ع زى فوجب اطراد القول بزيادة الميم وس موافق في ممد ومر اجل فيلزمه ان يوافق في مر ع زى او يخالف في الجميع (وزائدا ما بازا اصل متي * سقوطه بالاشتقاق ثبوتا)
--	---

قد يجعل الحرف محل اصل وهو زائد لسقوطه في الاشتقاق والتصريف كيم مد حرج فانها بالنظر الى تقدمها على اربعة اصول حقيقة بالاصالة لكن زوالها في التصريف يدل على زيادتها كقوالك دحرج يدحرج دحرجة وكذا همزة أيطل بالنظر الى لفظ ما هي فيه يقتضى زيادتها ليكون وزنه افعال لانه اكثر من فيعمل لكنهم قالوا فيه اطل فاسقطوا الياء واكتفوا بالهمزة فلمت اصالتها وزيادة الياء (والاشتقاق عدم اجعل حكما ماعن شذوذ او عن افعال حماء) اي اذا عدم الاشتقاق وفي الكلمة حرف صالح للاصالة

والزيادة لكن احدا لا يؤول الى وزن م عمل والاخر لا يؤول الى ذلك عمل بمقتضى ما لا يؤول الى ذلك لا بمقتضى ما يؤول الى ذلك كالحكم باصالة تاء تنصب فانه يؤول الى ثبوت فعال وهو وزن م عمل بخلاف الحكم بزيادتها فانه لا يؤول الى ذلك فتعين المصير اليه وكذا الحكم باصالة ميم مجيب يجب اجتنابه لانه يؤول الى تاليف م عمل من جميع وجوهه بخلاف الحكم بالزيادة فانه لا يؤول الى ذلك وان كان احدا لا يؤول الى شذوذ والاخر لا يؤول الى شذوذ عمل (٥١٦) بمقتضى ما لا يؤول الى شذوذ كالحكم باصالة تاء تدرا فانه

يؤدي الى الحمل على فعال وهو وزن شاذ والحكم بالزيادة يؤول من ذلك فلم يعدل عليه (ومما يحال به يكون فاقدا * نظير ماضنه اجعل زائدا)	ان اللام مبتدأ والمشتبهة صفة لمبتدأ محذوف أي زيادتها المشبهة وفي الإشارة خبر والجملة خبر اللام وفيه إشارة الى ان زيادتها في غير ذلك ثابتة ولكنها غير مشبهة وذلك نحو عقر طال لا تنفاه فعال * (فان قلت) * فلم حكموا بزيادة اللام في خجل وهدمل (قلنا) اسقاطها في النعجج والهدم وقال أيضا حكى الخضر اوي عن أبي عمرو انه كان يسقط اللام من حروف الزيادة وهو عندي على الصواب اه ووجه ذلك ما عرفت ان اللام في ذلك واخواته من حروف الممانى قال الشهاب والمك ان تقول قد عدوا حروف المضارعة من الزوائد مع انها لمعان وكذا الف فاعل مع انها لماني الا ان يقال حروف المضارعة لا تدل وحدها على نحو التكلم والخطاب بل مجموع الفعل معها دال على مجموع المعنى وكذا نحو الف فاعل وعلى هذا يطلب الوجه الواضح لعدم استقلال حروف المضارعة ونحوها بالدلالة بخلاف نحو اللام في الإشارة اه وأقول الوجه الواضح ان ما كان من حروف الممانى لا يعد زائداً الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كالحاء في مسلمة او تخطاه المامل كاحرف المضارعة قوله (وامنع زيادة) الخ قال ابن هشام القييد
--	--

الزيادة لا مع التجرد لان ذا الزيادة اذا عدم نظيره الموازي له فلا يعدم نظيره الموافق إشارة له في الانفراد بوزن الاشتراك فيه وليس التجرد كذلك فانه اذا عدم نظيره عدم مطلقا (ووازن الملوط بالفعول * لوضعه وعدم الفعل) الملوط ما يضرب به من عصا ونحوها وكان حق ميمها ان تكون زائدة لتصدرها الا ان ذلك يؤدي الى ثبوت مفعول بتشديد اللام وهو وزن مهملة فاذا جمعت الميم اصاياه كان الوزن فعولا وهو وزن مستعمل كمشود لالحية وعتولي للكثير الشعر فتعين المصير اليه (امعة فعلة والسوبان*

(٢) قوله لان باب الخ كذا بالاصل وامله سقط قبله فالحكم بزيادته لان الخ

ليس بفوعال ولكن فعلان) (اذ ليس في الصفات فوعال ولا * افعله كلاهما اسمان نقلتا) الامة الرجل الذي لا يستقر بامر بل دأبه ان يقول من يفعل افعل معه ووزنه فعله لانه صفة وفعله في الصفات موجودة كزينة وهو الرجل القصير وليس وزنه افعله لانه وزن مخصوص بالاسماء كانهجة والسوبان هو الرجل الحسن الرعاية للابل ووزنه فعلان لانه صفة وفعلان في الصفة موجود كخمسان وليس بفوعال لان فوعالا مخصوص بالاسماء كطوفان (وما حيج كجعفر) (٥١٧) لا فعل * اذ لا يفك مفعل بل

اشارة الى ما ذكره في حروف التثنية والى ما أفهمه قوله واحكم بتاصيل حروف تسم من وجوب دعوي الزيادة والحكم بها في غير ذلك من ذي التكرار الا في باب شد ومد لما أفهمه قوله وليس أدنى من ثلاثي يري قابل تصريح ان الاسم والفعل لا ينقصان عن الثلاثة فلا يكون أحد المضمعين زائدا في شد ومد ورب ورب ومدوا الحجة في قوله ان لم تبين حجة منحصرة في * اور * احدها سقوط الحرف كسقوط النون من حنظل في قولهم حنظلت * الثاني لزوم عدم النظير بتقدير الاصاله كنجس وتنفل * والثالث ثبوت الزيادة في الكلمة على احدي لغتيها كتنعل

فصل في

قواه (لا يثبت الا اذا ابتد به) فاما قوله * ألا لا أري اثنين أحسن شيمة * على حدثان الدهر منى ومن جمل * فضرورة وابدل الهمزة من قوله ابدي به ياء قياسا كما في مائة اذا قيل مائة ثم سكن الفعل تخفيفا للحركة البنائية كقراءة من قرأ ما بقي من الربا قوله (وهو لفعل ماض) فاما قوله * لانسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع * فضرورة حسنة لانها في ابتداء النصف فكانها في ابتداء النطق قوله (وكذا أمر الثلاثي) اية

اضطجع على قفاه (فصار في بنائه كاحرنجما * وهكذا حو قل ضاها حرجما) حو قل يضاهي حرجم الا انه اصله ثلاثي الحق بالرباعي كحرجم يقال حرجم الشيء اذا جمعه وضم بمضه الى بمض واحرنجم هو اذا اجتمع وانضم بمضه الى بمض وحو قل الرجل اذا عجز عن الانتشار من الكبر حو قل ملحى بحرجم واسلتي باحرنجم (وآية الملحى ان يشرك في * ثبوت مثبت ونفى منتف) (من غير ملحى وفي فك يخف * ومصدر الاصل شائما عرف) (فالفك كالفك الثاني جليبا * لولاه ما صار البناء جردبا) أي علامة

المثال الملحق بمثال آخر ان يكون الملحق مشاركا للملحق به في ثبوت ما فيه من زائد وتجريده مما ليس فيه الا ما لا يكمل له اللاحق بدونيه مثل ذلك ان تبني من مقمنس مثل سميع فتجرد مقمنس مما ليس في سميع وهو الميم والنون وتثبت فيه ياء بازاء الياء ويغتفر بقاء السين الثانية اذ لا يكمل اللاحق بدونها فتقول قعس قابلت السين بالقاف والميم بالعين والياء بالياء والذال والعين بالسين فشارك الفرع الاصل في ثبوت ما ثبت له ﴿٥١٨﴾ من الزوائد وهي الياء ونفى ما لم يثبت له وهو الميم والنون

والغفر في الفرع ثبوت السين الثانية وانتفاها من الاصل لكون اللاحق لا يكمل بدونها وقولي وفي فك يخف اشارة الى ان الملحق بتضعيف كقرد وجلب لا بد من كونه مفكوكا غير مدغم لان ادغامه يخال بالتقابل الا تري ان جلب لو ادغمته فقلت فيه جلب (٢) كما قلت في اعددا اعمد ما خلت بمقابله لدرج فلو كان اول الضعفين ساكنا لم يكن بدم من الادغام لصعوبة الفك نحو خدب فانه ملحق

الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا كما يستفاد من قوله كاخش الخ بناء على جملة قيد لا محض تمثيل ويستثنى خذ وكل ومر وان القياس ان يكون الامر منها اؤخذ وأوكل وأوركاو من يامل لکنهم لما اشتقوا الامر حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لمدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي وهو واجب في خذ وكل بخلاف مر فانه اكثر استعمالا قاله السعد فان تحرك ثاني مضارعه لم يحتاج الى همزة الوصل ولو سكن تقديره كقم من يقوم (فان قلت) لم فصل في امر الثلاثي وأطلق في امر ما زاد على أربعة كما تقدم (قلت) لعله بالاستقراء لا يكون ثاني المضارع متحركا فيه بل هو أبدا ساكن فاحتيج الى همزة الوصل دائما * واعلم أن همزة الوصل في الامر مكسورة ان كانت عين مضارعه مكسورة كضرب او مفتوحة كاعلم ومضمومة ان كانت عين مضارعه مضمومة كانصر ولا تكون مفتوحة أبدا وأما اكرم فليس من الثلاثي بل من الرباعي وقد جاء على الاصل المرفوض فان اصل يكرم ياكرم قال * فانه أهل لان ياكرم * (تنبيهه) قال الرضي في شرح

بمطر بتضعيف الفاء فاعتفرت هذه المخالفة لافي الفك من الصعوبة والثقل وقولي الشافية
ومصدر الاصل شائما عرف اشار به الى أن الفعل الملحق بفعل لا بد له من مشاكلة الملحق به في كون مصدره على زنة مصدره الشائع فبهذا يعلم ان يطر ملحق بدحرج لان ملحق مصدره دحرج الشائع دحرجة ومصدر يطر بيطرة فهما متوازنان بخلاف اكرم فهو وان وازن لفظه لفظ دحرج فمصدره لا يوازن مصدره اذ لا يقال اكرم اكرمة واحتترزت بذكر الشائع من مصدر فعلا غير الشائع فانه قدياني

(٢) قوله كما قلت الخ كذا بالاصل ولعله كما قلت في عدد عدلا خلت بمقابله الخ

على فملال فتكون الافعال مصدرا للفعل . وازن له لكن الاعتبار بموازنة المصدر الشائع الذي هو فعلية
لا بفملال فانه نادر والنادر لا حكم له ويقال جردب الرجل وجردم جرد اذا جعل يده على بعض الطعام ايلايا كانه
غيره (في نحو اذرون الندد يرد* الحاق همزاو لا فلا تزدد) (والف لم يلحق الا بمبدلا* من يا اخيرا او بتاء
موصلا) (والف اللاحق مطلقا ابوا* كاستلقي الا التا قد عزوا) الاذرون الاصل وهو ايضا مرتبط
الدابة ووزنه افعول والهمزة فيه والواو زائدتان لللاحق ﴿٥١٩﴾ مجرد حمل والاندد الكثير

الشافية وانما جاز تسكين أوائل الافعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها
فجوزوا تصریفها على الوجه الا بمبدأ أيضا أعني سكون الأوائل وخصوصا ذلك
بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثي لان الخفة بالثقل أولى وأما في
الامر من الثلاثي فليكونه ماخوذاً من المضارع الواجب تسكين فائه ليلا
يجتمع أربع متحركات في كلمة وانما لم تسكن عينه لانها لمرفة الاوزان
واما اللام فلا عراب ولم يسكن حرف المضارعة لانه زاد على الماضي
فلو سكن لا احتجت الى همزة الوصل فيزداد الثقل فلما حذف حرف
المضارعة في أمر المخاطب للتخفيف لكونه اكثر استعمالا من امر
الغائب احتيج في الا ابتداء الى همزة الوصل والحقوا بالافعال التي
اوائلها همزة وصل . صادرها وان كانت المصادر اصول الافعال في الاشتقاق
على الصحيح لانها في التصرف والاعتلال فروع الافعال كما تبين في
باب الاعلال وأما اسماء الفاعل والمفعول فانها سقطت من اوائلها همزة
الوصل وان كان من الاسماء التابعة في الاعلال للفعل للميم المتقدمة على
الساكن لما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة قوله (وفي اسم)

تفاعل من فاعل كنسبة تفاعل من فعل لان ذا التاء من القبيلتين مطاوع للمجرد من التاء واصل سلقى
سلقى تحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت الفاء فاذا وصلت بتاء الضمير سلمت الياء فليل سلقىت ولو كانت
الالف غير بدل من الياء لليل سلفات لان هذا موضع سكون والالف امكن في السكون من غيرها
وقد جرت عادة النحويين ان ينسبوا اللاحق الى الف حينئذ وشبهه وانما يريدون بذلك انها بدل من
حرف اللاحق فينسبوا اللاحق اليها كما نسبوا التانيث الى همزة صحراء وشبهه وانما الهمزة بدل الف التانيث

هذا هو مذهب المحققين من البصريين والله اعلم وأشرت بقولي اوتبنا وصل الى سمات فان الفه الف الحاق وبالجمله فلا تصح نسبة الحاق الى الالف التي تكون آخر أو ردة بها التانيث

فصل في زيادة همزة الوصل وتمييزها من همزة القطع (للوصل همزة زائد لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستثبت) (وهو لفعل ماض احتوي على أكثر من أربعة نحو وانجلا) (والامر منه هكذا والمصدر) (٥٢٠) كاجتهد اجتهاد من يعتبر) كل همزة استفتح بها ماض

زائد على أربعة احرف فهي همزة وصل وكذلك مصدره والامر منه نحو انطلق انطلاقاً وانطق (كذلك امر من ثلاثي اذا خالف نحو قم وبع ردخذا) كل فعل ثلاثي ثاني مضارعه ساكن فالامر منه مفتتح بهمزة الوصل لانه يحذف منه حرف المضارعة ويبقى الساكن معرضاً لابتداء به وهو غير ممكن فزيدت همزة الوصل توصلاً لابتداء بما كان الابتداء به مستعذراً نحو اذهب واركب فان

قال ابن هشام أصله سموا وسموا ما حال القاء في الحركة فلقولهم سم وسم وأما السكون في المين فلانه الأصل ولا مقتضى لغيره لا يقال دليله اسماء كما قلتم في ابن لانا نقول قد ثبت أن قاءه مضمومة أو مكسورة وكل من فعل وفعل يجمع على افعال بخلاف فعل وأما ان اللام واو فلانه من سموت بذلك سمي واسماء وسميت خذفوا وأسكنوا وعوضوا اه وهذا مذهب البصريين فهو مشتق عندهم من السمو وهو الملو وذهب الكوفيون الى أن أصله رسم بفتح الواو خذفت وعوض عنها همزة الوصل فهو عندهم مشتق من السمة وهي العلامة والخلاف مشهور لانطيل به السكن هنا فائدة لا بأس بذكرها قال القرطبي من قال ان الاسم مشتق من الملو يقول لم يزل الله موصوفاً قبل وجود الخلق وبمد وجودهم وعند فناءهم لا تأثير لهم في اسمائه وصفاته وهذا قول اهل السنة ومن قال مشتق من السمة يقول كان الله تعالى في الازل بلا اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له اسماء وصفات فاذا افناهم بقي بلا اسم ولا صفات قوله (است) أصله سته بدليل الاستاء حذف اللام وهي الهاء تشبيهاً بحروف الملة وسكن اوله

كان ثاني المضارع محركا استغني عن همزة الوصل نحو هب وبع ورد وخذ (واحفظه وجيء في اسم وفي الاست وابنم * واثنين وامرئ وثانيث نعي) (بامراة وبائنتين وابنه * مع ايمن الله فاحصينه) هذه الاسماء المشرة همزاتها همزة وصل وابنم بمعنى ابن وميمه زائدة وزعم الكوفيون أن ايمن همزته همزة قطع وانه جمع يمين والذي ذهبوا اليه غير صحيح لثلاثة أوجه احدها انه لو كان جمعا لم تكسر همزته وقد كسرت ولا يعرف جمع على افعال والثاني انه لو كان جمعا لم تحذف همزته لان ذلك أيضا في الجموع غير

مروف وقد حذفت همزة ايمن في السعة في قول عروة بن الزبير عن ابيه رضي الله عنه ليمنك لئن ابتليت
 قد عافيت الثالث انه لو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه لان ذلك في الجموع غير مروف وفيه انتفا
 عشرة لغة جمعتها في ييتين وهما * همزاي و ايمن فافتح واكسر اوام قل * او قل م او من بالتثنية قد شكلا *
 * وايمن اختم به والله كلا اضف * اليه في قسم تستوف ما نقلنا * (وهكذا الموجد في نحو الفتي * وهو خصوصا
 قطعه قد ثبتا) (مسهلا مع همز الاستفهام * ومده اشهر ٥٢١) في الكلام) أي هكذا

وجيء بهمزة الوصل قوله (ابن) اصله بنو يدل على فتح فائه بنون وعلى
 تحريك عينه ابناء وعلى أنها فتحة أنها اخف وعلى أن لا واو البنوة واعتراض
 بان البنوة لا دليل فيها لانهم قالوا الفتوة ولام الفتي ياء وعلى في التصريح
 بان جميع الاسماء المحذوفة اللام الموض عنها الهمزة لا واو وفيه نظر
 لانه صرح بان لام اثنين ياء ولام ايمن نون وذكر حاصل في بيان تلك الهمزة
 فانظره وقيل انها ياء وانه من بنا البانين على التشبيه حذفت اللام وسكنت
 الفاء وجيء بالهمزة عوضا قوله (ابنم) بمعنى ابن والميم زائدة قوله (واثنين)
 أصله ثنيان بفتح الفاء والعين لانه من ثنيت وأما قوله * اذا جاوز
 الاثنين سرفانه * بيت وتكثير الوشاة قين * فضرورة قوله (وامري) *
 قال في التصريح اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته
 بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو والمرء اعلمه لذلك
 والكثرة الاستعمال اه ومعنى قوله الا أنه الخ كما قال بمض الافاضل ان
 انظر المرء بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته الى ما قبلها وهو المرء
 فيقال المرء والمرء بالالف واللام الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها

٦٦٦ ضم لزم * يضمم والافله الكسر حتم) (واغزى اغزوي كان لذا يضم من * يبداه
 والكسر ليس بالحسن) لما كان سبب همزة الوصل التوصل الى النطق بالساكن وجب كونها متحركة
 اذ لو جيء بها ساكنة لا فتقرت الى حرف آخر يبداه فكانت تكون زيادتها غير مجزية واذا ثبت استحقاقها
 حركة فاو لي الحركات بها الكسرة لان فتحها اوضحها موقع في الالباس بهمزة المتكلم لانها مضمومة في
 الرباعي مفتوحة في غيره لكنها فتحت مع حرف التعريف تخفيفا لانه كثير الاستعمال ومع ايمن تخلصا

من الخروج من كسر الى ضم بعده ضم وبقيت مكسورة فيما سوي ذلك ما لم يكن بعد الساكن الذي جلبت من أجله ضمة لازمة فتضم اتباعا له نحو واخرج وانطلق به فان كانت الضمة غير لازمة لم تؤثر نحو اوشوا وامضوا فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنث نحو اغزي جاز في الهمزة الوجهان أجودهما الضم لان الاصل اغزوي (هـ) باب الابدال (هـ) هادأت مطوي كلام جماء (حروف ابدال فاشتمت بها) حروف (هـ) الابدال المبوب عليها في كتب التصريف هي الحروف

التي تبدل من غيرها من غير ادغام والتي لا بد من ذكرها هي هذه التسعة وما سواها مما ذكره الرخشي وغيره مستغنا عنه كاللام والنون والجيم والسين وربما كان غير هذه الاربعة اولى بالذكر كالصاد فان ابدالها من السين عند مجاورة حرف استعلاء طرد في لغة فذكرها اولى من ذكر السين اذ ليس للسين وضع يطر د ابدالها فيه وكذلك اللام والنون ابدالها من غيرهما انما هو بالنقل في كلم محفوظة	فجاز اعلال لفظ امرء باسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن لان الاعلال يانس بالاعلال والضمير المنصوب في اعلاه عائد على امرئ والاشارة في قوله لذلك الى تخفيف همزته الخ وقوله ولكثرة الاستعمال علم ثانيا لاعلال لفظ امرئ ومعنى ذلك انه لما كثر دور ذلك في الالسن كثرت صيغه فيصير المتكلم في فسحة ان شاء نطق بالمرء وان شاء نطق بامرئ وان شاء نطق بمخففات المرء فليتام على قوله (وتانيث تبع) أي تانيث ابن واثنين وامرئ تبع مذكرها في أن الهمزة فيه للوصل قال ابن هشام وتانيث بالرفع وتبع خبره لا يجوز غير ذلك قوله (وايمن أي المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وذهب الكوفيون الى أنه جمع يمين وهمزته همزة قطع قوله (ويبدل مدا في الاستفهام) يوم اختصاصه بهمزة ال مع أن همزة ايمن كذلك قال ابن غازي فلو قال وايمن وأل لكن بدين يبدل * لحرر وليس في كلامه ما يفيد الاختصاص بهمزة الاستفهام والحكم مختص بها قال الشاطبي فلو قال مثلاً * ويبدل * مع همز الاستفهام اويسهل * لاخرج بقية الادوات كمال
---	---

كقوله في اصيلا ن اصيلا ن وفي اضطجع الطجع وكقوله في الرقل وهو الفرس الذيل الابدال رفن وفي امفرت الشاة اذا خرج لبنها احمر كالهمزة الفرت الشاة وأما الجيم فان قوما من العرب يبدلون منها من الياء المشددة في الوقف باطراد وربما ابدلت دون وقف كقوله في الايل اجل ودون تشديد كقوله * يارب ان كنت قبلت حجتج * فلا يزال شاحج ياتيك يحج * أقرنات ينزي وفرج وهذا النوع من الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة لافي كتب التصريف والالزم ان يذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحركة

• طرد في لغة بني تميم ويسمى ذلك أيضاً عنمة وكان أيضاً يلزم ذكر الكاف لبدالها من تاء الضمير كقول
الراجز * يا ابن الزبير طال ماء صيكا * وطال ما عنيتنا اليكا أراد عصيت واما مثال هذا من الحروف المبدلة من
غيرها كثيرة وانما ينبغي ان يعتبر في الابدال التصريف بما اذا لم يبدل اوقع في الخطا او مخالفة الاكثر والموقع
في الخطا كقولك في مال مول والموقع في مخالفة الاكثر كقولك في سقاء سقاية ومضى هادات ساكت والمطوى
الصادق (• من حرف اين آخر بمد الف • زيد ابدال همزة ﴿٥٢٣﴾ وذا الف •) (مع عارض التنايث

بالها وكذا في عين فاعل الممل	الابدال • أراد به ما يشمل القلب اذ كل منهما تغيير
اخذا) حرف اللين يعم الالف	في الموضع الا أن الابدال ازالة والقلب احالة ومن ثم اختص بحروف العلة
والياء والواو والثلاثة داخلة	والهمزة لانها تقارب حرف العلة بكثرة التغيير ويخالفهما التمييز فان
في هذا الضابط وابدال همزة	العوض يكون في غيره وضع الموضع منه كماء عدوة همزة ابن ويا سفير يح
من الالف في صحراء ونحوه	ويكون عن حرف وعن حركة كعين استطاع فانها بدل من حركة عين أطاع
مما لا ينصرف للتنايث ولزوم	عند سيبويه وغيره وفيه خلاف وذكر الناظم أيضاً في هذا الباب النقل
التنايث من ذى الف ممدودة	والحذف قوله (احرف الابدال هاءت • وطيا) أي الاحرف التي
فالهمزة في هذا النوع بدل من	تبدل من غيرها ابدالاً شائماً لغير ادغام لالتى غيرها يبدل منها ولذا لم يذكر
الف مجتنباً للتنايث كاجتلاب	هنا النون وذكر قلبها • يما في قوله وقبل بالقلب • يما النون ولا التي تبدل من
الف سكرى لكان الف	غيرها شذوذاً كابدال اللام من الميم في قوله اصيلاً أو قليلاً كابدال الجيم
سكرى غير مسبوقه بالف	من الياء المشددة في لغة فضاء ونحو ذلك ولا التي تبدل للادغام لان جميع
فسامت والفاء صحراء • مسبوقه	الحروف تبدل للادغام الا الالف وذكر الناظم هنا الهاء واستطفا في
بالف فخرت فراراً • من التمام	التسهيل وانما لم يتكلم عليها هنا لان ابدالها من التاء انما يطرد في الوقف
ساكنين فانقابت همزة لانها	على نحو رحمة ونعمة وذلك • مذكور في باب الوقف واما ابدالها من غير التاء

من مخرجها وكانت الثانية بالتحريك اولى لانها آخره والاخر بالتغير اولى ولانها حرف اعراب والحركة
فيها مقدرة والاولى لمجرد المد كالف ارطات فلاحظ لها في حركة واذا كانت الف دابة ونحوها قد تحرك
فتتحول همزة على لغة مع عدم تقدير حركة فيها وكونها غير آخر وكون الساكن الملاقى مدغماً فاشبهه
الحرك فالناتين اولى بالتحريك والتحول لتقدير تحريكها وكونها آخراً وملاقى ساكن لا يشبهه
متحركاً ولولم تكن الهمزة المشار اليها مبدلة من الف لسمت في الجمع فليل صحاري لا صحاري كما قيل في شاطئ

شواطي' لاشواط بل سلامة همزة صحراء لو كانت غير مبدلة آ كدلانها على ذلك التقدير حرف دال على معنى وهمزة شاطي' غير دالة على معنى وسلامة ما يدل آ كدمن سلامة ما لا يدل وأما الياء والواو فواضع ابدال الهمزة منها كثيرة من ذلك بناء وظباء ودعاء وجراء الاصل بناءي ودعا ولانها من بنيت ودعوت وظباءى وجرا وو لان واحدما ظبي وجرو يود تطرفت الياء والواو بمد الف زائدة فقلبت همزة وهذا الابدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة كبناء وبناءة فلو كانت هاء التانيث غير عارضة

استمع الابدال كهداية وعلاوة فهذه قاعدة من قواعد الابدال ثم اخذت في قاعدة ثانية وهي المشار اليها بقولي وكذا في عين فاعل المفعول اخذ اية كذا تبدل الهمزة من عين فاعل اذا كانت ياء او واو اكما نالها الاعلان في المفعول نحو وبايع وقائم اصلهما بايع وقاوم فابدلت الهمزة في اسم الفاعل من الياء والواو كما ابدلت الالف منها في المفعول حيث قيل باع وقدم والاصل بيع وقوم وكما جريا في الاعلال فسموع كقولهم لهنك قوله (فابدل الهمزة من واو ويا آخر آثر الف زيد) تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل الاولى هذه وهي اذا تطرفت احدهما بمد الف زائدة نحو كساء ورداء قال ابن هشام ان قلت كان القياس ان تسام واو كساء وياء رداء لسكون ما قبلهما وحرف العلة الساكن ما قبله يجري مجرى الصحيح فالجواب ان لنا قاعدتين احدهما ان حروف العلة الزائدة تنزل منزلة الحركات ولهذا جمع جواد على اجواد ويتم على ايتام كما جمع جبل على اجبال وكثف على اكتاف والثاني انهم ينزلون وجود الزائد كلا وجود وعليهما فكان الواو والياء وليتا فتحة فانقلبت الفاء لم يمكن حذف احدهما لان الغرض المد فيفوت بخلاف نحو قاول وبايع لعدم التطرف ونحو غزو وضي لعدم الالف ونحو واو ولمد زيادة الالف فان الله منقلبة عن واو عن الاخفش وقيل عن ياء والاول اقرب لان الواو اكثر من الياء * (تبيينان) * * (الاول) * هذا الابدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة نحو وبناء وبناءة وسقاية اسم فاعل مؤنث سقاء وأما قولهم في المثال اسقى رقاش فانها سقاية من غير

مجري واحداً كذلك جريا في التصحيح مجراً واحداً فقل عين فهو عاين وعور فهو عاور ابدال (همزاً اجزماً مزيداً ثانياً في الجمع ان يشابه النباتا) كل مدة ثالثة زائدة فانها تبدل همزة اذا جمع ما هي فيه على مثال مفاعل كرسايل وصحائف وعجائز فالهمز فيهن بدل من الف رسالة وياء صحيفة وواو عجوز فلو كانت المدة غير زائدة لم يحز الابدال كغافرة ومفاوز ومسيرة ومسائر ومثوبة ومثاوب فان سمع في شيء منه الابدال لم يقس عليه كمصاب ومنابر والنبات جمع نبيثة وهو تراب البير او القبر ونحوها (كذلك

ثاني لينين اكتنفا * مداً كمدة المعاطى فاعرفا) الاشارة الى جمع رباعي فاجتماع حرف لين بين طرفيه كقول
 وحول وعيل وسير فانك تقول في جمعها أوائل وحوائل وعوائل وسيائر والاصل أوول وحوول وعيائل
 وسيائر فاكتنفت الف الجمع حرفا لين ثانيهما منصل بالطرف فابدل همزة استمة لالتوالي ثلاثة احرف لينة
 يلين الطرف فلو انفصل الثاني من الطرف امتنع الابدال كقول زيد وط-واويس وكذلك اوكان
 الاتصال بالطرف عارضا كقول الراجز * وكل العيينين ﴿٥٢٥﴾ يالعواور * اراد بالعواور *

ابدال بخلاف الاكثر ولما كان مثلاً والامثال لا تغير اشبه ما بني على هاء
 التانيث ومعنى المثل احسن الى رقاش انها محسنة ومثله وايدي النداء في
 الصالحين قروض فان كانت غير عارضة امتنع الابدال نحو وسقاية اسم
 لمكان السقي لان الكلمة بنيت على التاء لانها لم تبين على مذكر وشذوقاهم
 صلاة في صلاة ويمكن صدق عبارة الناظم على ذلك بان يراد الاخر ولو
 تقدير ا لان هاء التانيث اذا لم تبين الكلمة عليها في تقدير الانفصال ولا يرد
 عليه ياء غاوي في النسب اذ اختمته على لغة من لا ينوي فانك تقول يا غاو
 بضم الواو من غير ابدال لان واويا غاويست طرفا بل حشواً والحذف عارض
 كما قاله المرادي في شرح التسهيل وقال ابن هشام في الحواشي لا فرق في
 وجوب التصحيح لمدى كون المعتل آخر بين كون حاجزه من الطرف
 زائداً كسقاوة وسقاية أو اصلاً كالتماون والتباين ولا بين كونه لفظياً
 كما مثلنا او مقدراً كما في قولك في الترخيم يا عـلاو ويا سقاو اذا انتظرت
 المحذوف وأقول اما ان يتطرفا لفظاً وتقديراً فيجب الاعلال ككساء ورداء
 أو توسطاً لفظاً وتقديراً فيجب التصحيح نحو التماون والتباين وهراوة

اصاله قضاءي ثم صار قضاء كـهـراوا فاستثقل وقوع الهمزة عارضة في جمع بين العين وهو من مخرج الالف
 فكان ذلك كالتوالي ثلاثة الفات فابدلت الهمزة ياء (وان يكن واوا في الافراد سلم * بالواو في موضع
 ذى الهمز لزم) (نقول في هراوة هراوى * وشذ في هدية هداوى) (وفي منية روو ومانثيا *
 مستندرا من القياس نائيا) أي ان كان لام المجموع على مثال مفاعل واو ولم يعمل في الافراد كواو هراوة
 جعل موضع الهمزة المذكورة واو فقليل هراوي والاصل هراوي مثل رسائل ثم فتحت الهمزة فصارت

هـاء ثم ابدلت الهمزة واواً فقليل هراوا وذلك لانهم عدلوا عن الهمزة ليلا يكون اللفظ بهما بين العين كاللفظ بثلاث الفات متوالية والياء والواو متساويان في الصلاحية للقيام مقامها كما استويا في مقام الهمزة . مقامها نخصت الواو بما ظهرت في واحد كهر او اطلبنا للتشاكل وأوثرنا الياء بما بقي وشذت مشاركة الواو اياها في هدايا حين قيل هداوا وقد أجري المعتل اللام مجري الصحيح من قال فمابرت اقدامنا في مقامنا ثلاثنا حتى اريد المنانبا (٥٢٦) (فصل واول الواوين ان تقدا * يبدل همزاً حيث ثان سلماً)

(من كونه همزاً في الاصل والالف فاعل نحو ووري الذي كشف) كل كلمة اجتمع في اولها واو وان فالولها يبدل همزة كقولك في جمع واصله او اصل والاصل وواصل بواوين اولها فاء الكلمة والثانية بدل من الف واصله لانها كالف ضاربة فلا بد من ابدالها فاجتمعت واو وان في الاول فابدلت الاولى منهما همزة فلو كانت الثانية بدلا من همزة كالوولي تخفيف الوؤلي أنثي الاول أسى الجاء لم يجب

وهداية وسقاية الحاج أو يتطرفا لفظاً لا تقديرأ نحو علاو مرخماً من علاوة علما فكذلك أو يتطرفا تقديرأ لا لفظاً نحو اسق رقاش فانها سقاية لانه مثل والامثال تغيراه وفي قوله أو يتطرفا تقديرأ لا لفظاً الخ نظر يعلم مما أسلفناه فتأمل واعلم أن حكم زيادة التثنية حكم هاء التانيث في استصحاب الابدال في نحو كساءين ورداءين لافي نحو علقته بثنائين وهما طرفا العقال لبناء الكلمة على التثنية (الثاني) * تشارك الالف في نحو حمراء الواو والياء لان أصلها حمري كسكري زيد فيها الف قبل الآخر للمدو ابدلت الفاء فلو قال كما في الكافية * من حرف لين آخر بمد الف * مزيد ابدل همزة كان أحسن قوله (وفي فاعل ما اعل) الخ هذه المسئلة الثانية من المسائل الاربع المتقدمة ومعنى اقتني اتبع وهذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة وقوله فاعل ما اعل أى فاعل فعل اعل أى يجب ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقعت عيناً لاسم فاعل اعتلت عين فمله نحو قائل وبائع حملا على الفعل في الاعلال بخلاف ما اذا لم يعتل عين الفعل نحو عور فهو عاور

ابدال الاولى لان الثانية واو في اللفظ همزة في النية وكذا لو كانت الثانية بدلا من الف وعين فاعل نحو ووري لم يجب الابدال أيضاً لان الثانية واو في اللفظ الف في النية فلو كانت الثانية مدة اصلية وجب الابدال كالاولى انتى الاول فان اصله وولى وأولى من باب افعل من كذا وكذا صحبته من في قولهم أول من امس وجمع . وثنته على أول ككبري وكبر واصل أول وول فصنع به من الابدال ما يجب لنظائره (وشاع جمل الواو همزاً حيث ضم * ولم يضاعف ان لزوم الضم حم) يجوز باطراد ابدال الهمزة من الواو الخفيفة المضمومة ضمة عارضة نحو ان يخشوا الله يرجوا العفو ومعنى حم قدر (كوقت ومع

كسوداء ورد * كالارث وهو عند قوم اطرده (وان اتى في ذات فتح ذا البدل * كاحد فمن قياس
انزل) ابدال الهمزة من الواو المكسورة المصدرة منطرد على لغة من ذلك قول الشنفرى فأيتمت نسوانا
وايتم الدمومنه قولهم اشاح واكاف واعاء والاصل وشاح ووكاف ووعاء لقولهم في الجمع أوشحة وأوكفة
وأوعية وهذا بدل على ان همزة الله ليست مبدلة من واو لانها لو كانت بدلا منها لقل في الجمع أولهة
لا آله كما قيل أوشحة وأوعية وأوكفة دون اشحة واكفة ﴿٥٧٧﴾ واعيية ومن ابدال الهمزة من

وعين فهو عاين قال ابن هشام ويعلم بالنظر ان فاعلة كذلك لان التانيث
يطرأ على صيغة المذكر اه * وأقول يعلم منه أن حكمه كذلك اذ الحقه
علامة تشنية اوجمع لانها كالحاء وقال أيضاً وكذا فاعل وفاعلة اسمين لا فعل
لهذا كره في التسهيل نحو جاز وجازة وحائط وقال أيضاً (فان قلت) قد
يورد عليه مختار ومبتاع (فالجواب) أن المراد بفاعل صيغة فاعل لا اسم
فاعل كما هو المتبادر ثم اضاف له عمله تخصيصاً أى وفي صيغة فاعل الفعل الذى
اعتل عيناً اه وعلى هذا فشمول الكلام لفاعل اسما ظاهراً ويكون التعليل
بالحمل على الفعل في الاعلال اغلبى ويمال ما كان اسماً بالمشابهة لفظاً لا سم
الفاعل * (لطيفة) * قال في الباب السابع من المغني قلت يوماً الفقهاء
ياخذون في قولهم البايع بغير همزة فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهم اه
وهذا مما يضحك سامعه لان بايع في الآية فعل أمر لا اسم فاعل وهذا
الاعلال انما هو في اسم الفاعل او اسم اشبهه لا في فعل الامر
* (تنبيهان) * * (الاول) * لو صغر فاعل وجب فيه أيضاً هذا الاعلال
واستدل في التذكرة على هذا بما حكاه الاخفش من قولهم في ادور آدر وهذا

الاولى كئامنت او من ايماننا وقلت دون ندور وان كانت واو الثنى ايمانادون ندور وتنبيه على قراءة الاعمش
وأبي بكر صاحب عاصم ايلافهم رحلة الشتاء والصيف ولو كان الاول الاستفهام جاز في الثاني التحقيق
والا ببدال نحو ايتن زيداًم لا لان همزة الاستفهام كلمة فالهمزة التي بعدها أولى كلمة ثانية ولكن القراء يقولون
في همزة الاستفهام وما يليها همزتان في كلمة وهذا تقريب على المتعلمين مع انهم بحقيقة الامر عالمين
(ان يفتح ارضهم أو فتح جمل * واوا كمر او زمن سالك حبل) المفتوح بعد مضموم نحو واواخذ

واريد والاصل أخذوا اريد الهمزة الاولى همزة المضارعة والثانية فاء الكلمة لانها من الاخذ والايد والمفتوح اثر . مفتوح نحو اون بمعنى اكثر ايننا والاصل ان . مثل اغن هذا الابدال . ملتزم الا ان يشذ التحقيق فلا يقاس عليه وسبب التزام هذا الابدال ان الهمزة حرف ينطق به كانه سعة فاستصعب تحقيقه وكثير تخفيفه . مفردا يابدال وتسهيل ونقل حركته مع الحذف فاذا التقت همزتان تضاعف التشكيل وتاكدا داعي التخفيف وان كانتا في كلمة ﴿٥٢٨﴾ ازداد داعي التخفيف قوة وصار الجـواز وجوبا واحق ما

جمل بدلها ما اطر دابدالها	مقلوب . من ادور واصله ادور فهمز الواو ثم قدمها وتركها همزة فاقبلت
منه وهو واو الف او ياء والواو	الفا لسكونها بعد فتحة فكما جرت في . وضع الفاء مجرى همزة آدم كذلك
بها أولى لمساوتها لها في عدم	تجري في قوئل مجري ناءير فالقلب هاهنا قد استحكم فلذلك لم ترجع
الخفة والخفاء بخلاف الالف	الواو التي هي عين في آدر فكما لم ترجع الواو التي هي عين في آدر كذلك لم
والياء وكذلك ابدات منها	ترجع في ادير وقوئل * (الثاني) * يكتب نحو قائل وبائع بالياء على حكم
دون حركة مجانسة . وجودة	التخفيف لان قياس الهمزة في ذاك ان تسهل بين الهمزة والياء وابدالها
ولا . مقدرة كاوادم وذوايب	ياء محضة لحن اذ لو كان جائزا لجاز تصحيح الواو في قائل ومن ثم امتنع نطق
وواخذه بمعنى اخذه وورخ	هذه الياء وحكاية أبي على . شهورة لكن نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء
الكتاب بمعنى ورخه ورجز	من مقاماته قوله (والمدزيد) الخ هذه هي المسئلة الثالثة . من تلك
بمعنى اجزاي حقد وانما قيل	المسائل الاربع وضم للياء والواو فيها الالف أي يجب ابدال حرف المد
خطايا دون خطا ولان الاصل	الزائد الثالث همزة اذا جمع على مفاعل الفا كان نحو قلادة وقلائد اويا .
خطاء ي فلما كان المحل محل	نحو صحيفة وصحائف أو واو نحو عجوز وعجائز قال ابن هشام وانما اشترط
كسر واحتيج الي الابدال	المد لان المحرك قوي بحركته والزيادة لان الاصل وان سكن فاصله الحركة
كان مجانس الكسرة أولى	فهت ذلك . من كلام س رحمه الله فخرج بالمد قسور وضيون وهيم وجدول

ولذلك لم يقل الفصحاء في جمع صحرا صحرايات بل صحراوات لان المحل ليس محل كسر وبالزيادة على ان قولهم هذا وامسه على ان الواو كانت احق من الياء . في نحو خطايا اولا ان المحل محل كسر اصلي (واوتلي الكسرة مفتوحا قلب * ياء وان يكسر فذا ايضا يجب) (له بلا قيد وواو ابدلا * ذا ضمة غير اجيز فاقبلا) أي ان ولي ثاني الهمزتين وهو مفتوح كسرة قلب ياء نحو ايم وهو . مثال اصبع من الام واصله ايم فنقلت فتحة ايم الاولى الى الهمزة توصالا الى الادغام ثم ابدلت الهمزة ياء وهو اولي من

والمدريد آخر هذه المسألة الثالثة من تلك المسائل
الاربع ومنه للملأ والواو فيها الالف اي يجب ابدال حرف المد الثالث
همزة اذا جمع على مفاعلا الفا كان نحو قلادة وفلايد او يا مؤمخيفة
وصحايف او واوا نحو مجوز وعجايز قال ابن هشام وانما اشترط المد
لان المحرك قوي بحركته والزيادة لان الاصل وان يمكن فاعلم الحركة
هتت ذلك من كلاهما رحمه الله فخرج بالمد فتسولر ومنهون ومنه
وجدل وبالزيادة مفازة ومعينة ومعونة وشده مصيبة فمصابة
قال ساد انه غلط منهم وذلك انهم توهموا ان مصيبة ففيلة وانما هي

مفعلة

مفعلة انتهى بنصبه وخرج بقوله ثالثا نحو مفتاح وقتنديل وعوسج
فتبينه قال الشاطبي الكافية في قوله مثل كالفلا **سيد**
 زائدة نظير كعصف مأكول انتهى وهو واحد ما قيل في الآية **قوله**
 كذاك ثاني لبين هذه المسألة الرابعة من تلك المسائل التي يجب
 ابدال كل من الواو والياء ممزة اذا وقع ثاني حرفين لبين ليس سدا
 من ممزة ولا بد من التفتيد بذلك كلمة التثنية ليلامر دخولها
 وزوايا بينهما الف مفاعل سوارن هذا اللفظ في مجرد عدد الحروف
 والهيئات فيمثل المفرد كما لو بينت من القول مثل عوارض وقلت
 قوايل بالهمزة ما ذهب اليه من والجهور ومثني عليه في التثنية **ل**
 وذهب الاخفش والزجاج لا منع الابدال في المفرد لحقته ولا نهاية
 القول قوله كجمع نيفا لان المثال لا يخصر والمراد بقوله انتقا
 مد مفاعل انما انتقاه لفظا وتقدير يخرج نحو قوله وكحل العينين
 بالعوار ولا فرق في اللين كما اقتضاه اطلاقه بين ان يكونا
 يمين كنياف وفي الحضاير السيف من العدد فيعدل من الوف وهو
 الار نقاع فهو كصبي وميت ولو كسرة على مذهب من لقلت نياوف
 فظهرت عينه انتهى وفيه نظر لان اظهار العين في مثل مذاع لا خفس
 كما ياتي او واوين كما وايل جمع اول او مختلفين كسايد جمع سيد او صله
 سيود هذا مذهب الخليل وس ومن وافقهما وذهب الاخفش لما ان
 الهمزة الواو بين فقط ولا يميز في اليامين ولا في الواو مع الياء وبافترائه
 اندفع قول ابن هشام قوله مد يمثل الواو بين واليامين وقوله
 مفاعل يخرج المفرد والجمع بين مذهب الاسر بين احدث لقول ثالث
 لان الاخفش يرى اختصار ذلك بالواو بين والجمع وغيره سيرا
 في الجمع وغيره وفي الواو بين وغيرهما ونفا يضرب على المفعول به
 بالصدر المكون وهو جمع واصنافه في الكافية للمفاعل فقال كجمع تخفر
 فيها كذا في الاسموية قال السهلاب فيه فخرج بان لفظ جمع في
 قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الذي هو المجموع وصيغته يشكل
 التثنية لانه لا يجمع التثنية لفاعل لانه لفظ فلا يميل له بالحدث

ولا بد من الابدال لان الجمع ليس ابدالاً ويجازي **باب** بانه مثال لمفاعله على
 حذف صنف اي كحاصل جمع نيقا اي الحاصل به اي كاللفظ الخاص
 بسبب جوع نيقا وهو نيايف فقط مثل بينهما **قوله** وافتح ورد
 الامر الخ قال الاسموي هذا نقييد ما اطلقت من الحكم في الامر المبدل
 مما بعد الف مفاعل في النوعين المذكورين اعني ما اسحق الامر بكونه
 ثاني ليعين اكتفاً مفاعل وقال ان اللفظ اي ذينك النوعين
 انتهى قال السهباب رحمه الله وفي قوله نقييد ما اطلقت الخ يان لان
 الحكم الذي اطلقه فيها سبق اطلاقه معنيز لان الابدال همزة ثابت
 في هذه الصور ايضاً غير انه بين ههنا زيادة اعمال وخاصة انه بين
 ههنا ان همزة المبدلة لا يتيق اذا كانت اللام معتلة بل تقبر وتضمر
 يا الا ان يريد بالاطلاق الاطلاق باعتبارها الحكم ودوامه فحينئذ
 يتفهم النقييد لانه بين ههنا ان ذلك الحكم وهو الابدال همزة لا يتيق
 بكل غير لان همزة تبدل يا انتهى واسار في التوضيح ليا ان هذا السار
 لا عكس ما تقدم وهو ابدال الواو والهمزة وقيل في الحواشي
 انما فتحوا السقل الكلمة من جهات كونهما جمعاً وكون الجمع هذا الجمع الخاص
 وكون اللام معتلة بعد كسرة عيا همزة انتهى وشمل قوله فيما عمل لا ما
 ما لانه همزة لان الناظر اذ مرجع الهمزة ههنا في حروف العلة حسبما
 حمل الشك الكلام عليه وما لانه يا وما لانه واو ولم يستلم في الواو احد
 وقوله وفي مثل من اوة جعل واوا اي مثلها ما هو مجموع على مثال مفاعل
 اذا كانت لامه واوا ولم تقبل في الواحد بل سلمت فيه وقد شرح ههنا
 المقام في التوضيح بما هو غايته المرام فلا نظير له لكن ههنا لا بأس بمراده
 وهو انه ربما اقرت الكسرة عيا حالاً ما سئذ وذا كما في قوله حتى ازيروا
 المنايا وقول بعضهم اللهم اغفر خطايه وذكر في الخصايع بعد ان قرر
 ان نحو براوة تزد همزة واوا قال ناما قوله
 قولنا حلف لا موالي قرابة ولكن ظهنا يعلبون الانواريا
 جمع اتاوه والقياس اتاوا كهراوة ومراوا وعلاوه ولا غير انه
 كانت تقصد قافيته فلما احتاج الى اقرار الكسرة لتفهم بعد ههنا

الياء التي هي روي كما سنها من القول في التي هي الروايب والاداليا ولسر
 يستخرج ان يقر المزة العارضة في الجمع اذا كانت عادتها ان تغل اذا كانت
 اللام معتلة فزاي الهمزة اتاو واو وليزول لفظ الهمزة التي من
 عادتها في هذا الموضع ان تغل ولا تصح لما ذكرنا **قوله** وممزاول الخ
 هذه سائلة اخضت بها الواو قبلها بينها همزة وكان الاولى نقذيتها
 على قوله واقترح ورد الهمز الى لانهما من تعلقات المسائل المتقدمة لانهما
 خاصة تلك المسائل الاربعة كتر اخضت بها الواو وقد اسأمر الى
 ذلك في التوضيح وحاصلها ان اذا اجتمع في كلمة واو ان يجب ابدال
 الثانية همزة في صورتين الاولى اذا كانت الثانية غير مدة نحو
 قولك في جمع الاولى انني الاول اوها والاصل وها والثانية ان تكون مدة
 اصلية نحو الاولى انني الاول اصلها وها بواو من اولها فاصنوعة
 والثانية عين ساكنة وانما وجب الابدال حينئذ كرامة ما لا يكون
 في اول الكلمة من الضعيف لانادرا كدرا ولا يجب في اربع صور الاولى
 ان تكون الثانية مدة بدل من الف فاعل نحو وها في الاسد الثانية
 مدة بدل من الف همزة كالوول مخفف الولي بواو مصنوعة همزة وهي
 انني الاول افعل نقضيل من وال اذا الحما الثالثة ان تكون عارضة كان
 تنبي من الوعد مثال فوعل فتقول ووعد ثم زده بالما لمريم فاعله
 قال الثانية مدة عارضة كان تنبي من الوعد مثال فوعل بعروض الصنة
 قبلها والعارضة غير اصلية **الرابعة** ان تكون زايدة كان تنبي من
 الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الاربعة لا يجب فيها
 الابدال بل يجوز واوجب بعضهم الابدال في الرابعة فان قلنا
 الضعيف موجود في الصور الثلاث فعلا قياس ما عليه وجوب الابدال
 في صورتين السابقتين وجوبه فيها قلنا **هو** عارض فيها
 فلا يعنبر واعلم ان كلام الناظر يوم قصر المصنعي على ما مدته زايدة
 بدل من الف فاعل وان ما سواه مما مدته زايدة يجب فيه الابدال
 وليس كذلك ويمكن حمل كلامه على التعميم بان يراد بسببه وروية الاسد
 ما يكون الثانية فيه مدة غير اصلية ويوم ان المصنعي مستع

الابدال وليس كذلك لما مر من جوارحه في الصور الاربع وليس صريحا
في وجوب الابدال فيما يجب فيه ويمكن ان يقال قوله رد اسر واهل
فيه الوجوب وبفهم انه لا يجب الابدال فيما خرج لانه لا يجوز **قوله**
يقع مما تبدل منه الهمزة حسنة استقامتها الواو والمضمومة منه لا رمة
غير مستددة ولا موصولة بوجوب الابدال السابق كما في التتميل قال
المراد في شرحه فيل ونقصا لشرطها في جوارح ابدال هذه الواو همزة
وهو ان تكون مضمومة ولا يكون تخفيفها بالاسكان ليجوز بذلك من نحو
نوار ونوار وسوار وسوار وزاد ابو الفتح شرط اخر وهو ان لا تكون زائدة
فلا يجوز عنده في التميمي ك مصدر زهوك ابدال الواو همزة لان الزايدة
لو ابدلت لا تنبس في بعض المواضع فلم يدر اريدت الهمزة ابتداء المراد
الواو ولا ثم ابدلت همزة **قوله** ومدا ابدال الحركات حقه ان يلي قوله
واقف ورد الهمزة لانه في ابدال الهمزة حرف علة فهو مسئلة فلا يفصل بينها
بابدال الهمزة من حرف العلة فانه عكسها وقد اشار اليه ذلك في التوضيح
واعلم ان الناظم سكت عن حكم الهمز المفرد مع ذكر الحاجة له لان ابداله
جائز فبقاؤه على اصله لا يمتنع فيه وبذا مراد الشاطبي بقوله لما كان تاركه
همز ياب وقتت وشاح لا بعد لاحنا لعدم وجوبه اضرب الناظم
عنه وان اجتمع الهمزتين في كلمة لا تخلو من ستة عشر وحدا لان الاولى
اما مفتوحة او مضمومة او مكسورة او ساكنة والثانية كذلك والى
من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر لكن يكون ثمانية مقدر وهي
ترجع بالاختصار الى ثلاثة اقسام ان تسكن الاولى وتتحرک الثانية
وعكسه وان يتحرکا واسما الناظم لما اذا تحركت الاولى ساكنة ثانيا
ويدخل فيه ثلاثة اقسام باعتبار انواع حركات الاولى بقوله ومدا
ابدال الحركات **قوله** من بين يعلم من كلام الناظم ان الاول
متحرك فلت من وصنوح بقدر يكون ثمانية وخاصة ان السكينة
بعد فتحة تبدل الفاء بعد كسرة با وبعد ممة واو او مثل ابدال
الفاء بقوله امر وموقل امر ولعلها يا بقوله ايمنت وموقل امر كما ضبطه
ابن هشام في خطه بكسر الهمزة وفتح التاء وكسر الميم وهو المناسب لرسم

ايتمز بالياء في جميع النسخ وقول السهلاب انه فعل ماخر مبيد لما لم يسم
فاعله لا يناسب ذلك وانما يناسب رسمها واوالا لما حينئذ تقلبه واوا
ومن ابد اليا الفا بعد فتحة قول ما يئسنة رضي الله عنها وكان ما سره
ان انترز وهو همزة قاله قال في الفتح وعوام المحدثين يجر فونه فيقروونه
بالف همزة وتامسدة ولا وجه لم اقول في البخاري من حديث جابر
في باب اذا كان الثوب ضيقا مانعه وان كان ضيقا فاتترز قال الكرماني
قوله فانتزربه امر بادعاء المرة المقلوبة ثانيا في التا وقول النضر يغيين
انتز خطا موافقا قال العيني قلت تحقيق هذه المادة ان اصل
الفعل ازر على للاطة ا حرف فلما نقل اليها باب الافتعال صار انتز على
وزن افتعل به من جنس اولها مكسورة وهي بمرة الافتعال والآخر
سكينة وهي بمزة الفقل لم يجوز فيه الوجهان احدهما ان تقلب
المزة بالآخر الحروف فيقال ايتزر والآخر ان تقلب تاء في التا ولفظ
الحديث على الوجه الاول انتهى وهو عجيب من هذين الامامين اما
الكرماني فكيف يحيط النضر يغيين وقولهم مستنبطة من اللسان

صفحة بيضاء لسد الفراغ

www.attaweel.com

صفحة بيضاء لسد الفراغ

www.attaweel.com

المضموم ما قبلها متصلة بالف ونون زيدتين قلب واو كما فعل به قبل تاء التانيث غير المتجددة لحاقها وذلك نحو بنوان وهو مثال فعلان من البنيان (فان يكن عيناً فعلى وصفاً فذلك بالوجهين عنهم يافعا) أي فان تكن الياء المضموم ما قبلها عيناً فعلى وصفاً جاز تبديل الضمة كسرة وتصحيح الياء وإبقاء الضمة واستعمال الياء واو كقولهم في اثني الأكيس والاضيق الكيس والضيقا والكوسا والضوقا

﴿فصل ٥٣٧﴾ (من لام فلي اسماء تي) الواو بدل ياء كشرطي غالباً جازاً

ثلاثة أحرف فلما نقل إلى باب الافتعال صار انزاعاً على وزن افتعل بهمزتين اولاهما مكسورة وهي همزة الافتعال والاخرى ساكنة وهي همزة الفعل ثم يحوز فيه الوجهان أحدهما ان تقاب الهمزة ياء آخر الحروف فيقال انزاع والاخر ان تقاب تاء ثناة فوق وتدغم في التاء وهو معنى قول الكرماني بادغام الهمزة المقلوبة تاء في التاء وتلفظ الحديث على الوجه الاول اه وهو عجيب من هذين الامامين أما الكرماني فكيف يخطئ التصريفيين وقواعدهم مستنبطة من اللسان العربي لا سبيل للطعن لما قل فيها ولم يستند في ذلك لشيء فان كان للحديث الشريف فان ثبت روايته كما قال فهو شاذ ولا ريب في وقوعه في أفصح الكلام وهو القرآن المجيد وفي كلام أفصح من نطق بالضاد وفي كلام العرب الدرباء باجماع العلماء وأما العيني فكيف جوز الوجهين والقاعدة أن الهمزتين اذا التقتا وسكنت الثانية وجب قلبهما من جنس حركة ما قبلها نعم جوز البغداديون قلب الهمزة الثانية ياء واخفاها في التاء في الماضي نحو انزاع كما في التصريح قل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع وان سكنت اولاهما وتحركت ثانيتهما ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر

(البدل) (بالعكس جاء لام فلي وصفاً وشذ ما بالواو منه يافعا) اذا كان لام فعلى ياء وكان صفة صح ولم يمتل نحو صديا وخزيا فان كان اسماً غير صفة اعمل غالباً ببدال الياء واواً كالقوي والبقوي بمعنى البقا والثنوا بمعنى الثنيا والفتوي بمعنى الفتيا والشروي بمعنى الشرا وانما قلت غالباً احتراراً من التريا بمعنى الرائحة والطعيا وهو ولد البقرة الوحشية وسميا اسم موضع وقولي بالعكس جاء لام فعلى وصفاً أي

﴿٦٨﴾ اذا كانت لام فعلى واو وهي اسم لم يغير نحو حروي فان كان وصفاً قلبت واو هياء نحو العليا والدنيا وشذ ما سلمت واو كالعصوي وبنو تميم يقولون القصيا فيجرونها على القياس

﴿فصل ٥٣٨﴾ (من واو الياء اعتض اذا بالياء وصل وسكن السابق غير المنفصل)

(- كونا اصلياً ولم يكن بدل مما يعود وادغم بعد البدل) حاصل هذا الفصل أن الواو والياء اذا اجتمعتا وسكن سابقهما ابدت الواو تقدمت أو تأخرت وادغمت الياء في الياء وذلك مشروط بكونيهما في كلمة

احترازاً من نحو ابقي واقد وقد يكون السكون أصلياً احترازاً من قوى مخفف قوي وبإتفاء كون السابق ذابدية عارضة احترازاً من نحو روية مخفف روية فلولزمتها البدلية لزمها الاعلال كمايم وهو مثال ايلم من الائمة وأصله اويم ثم اويم ثم ايم فعملت الواو هنا وهي بدل معاملة الواو الاصلية لان المبدل منه لا يعود في هذه البنية فصار نسياً منسياً (والك في تصغير نحو جدول وجهات والاعلال اولى اولى) (وشذ نحو عوة وعوية * وضيون وروية ﴿٥٣٨﴾ في رؤية) تصغير جدول جديل على القياس لان اصله

الجدول فاجتمع الياء والواو في كلمة وسكن سابقهما سكوناً أصلياً وهو غير مبدل من شئ فاستحق من الاعلال ما استحق سيود اذ قيل فيه سيد الا أن سيد الزمه هذا الاعلال ولم يلزم جديلاً بل قيل هو أيضاً جديول تشبيهاً لوقوع الواو فيه بمد ياء التصغير بوقوعها بمد الف التكسير في جداول وشذ ترك هذا الاعلال مع استيفاء شروطه في كلمتها كقولهم للسنو رضىون ويوم ايوم وعوي الكلب عوية	الابتداء بالساكن بل في وضع الميز والحكم ح وجوب ادغام الاولى في الثانية نحو سئال ولم يذكر الناظم هذا القسم لانه لا ابدال فيه أو في وضع اللام والحكم فيه ابدال الثانية ياء طلقاً واء كانت طرفاً او غير طرف ويدخل في قول الناظم ما لم يكن لفظاً اتم الخ فتقول في مثل قطر من قرا قرأى بابدال الثانية وهي طرف وسأل أبو عثمان أبا الحسن هل ادغموا في مثل قطر من قرا كما ادغموا في سئال فاجاب بان المينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد وبان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل هووي بواوين وامتناع ذلك في جمع واقية وتقول في مثل سفر جل منه قرايا بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة وهي طرف قال المرادى وانما ابدلت ياء لانها في موضع اللام وأورد عليه أن هذا لا يصلح علة لتخصيص الثانية بالابدال لان كلا من الثلاث في موضع اللام فالوجه أن علة تخصيصها ان ابدال ما عداها يؤدي الى توالي همزتين من غير ابدال وهما اما الاولى والثانية ان ابدلت الثالثة او الثانية والثالثة ان ابدلت الاولى وان تحركتا معاً فاما ان تكونا نائيتهما في موضع
---	---

وشذ أيضاً قلب الياء واواً نحو عوي الكلب عوة وهو نهو عن المنكر وشذ أيضاً ماملة اللام

المارض البدلية بماملة الملازمة كروية في رؤية تخفف روية وحكي بعضهم اطراده على لغة

فصل ٥٣٨ من ياء اوواو بتحريك اصل الفاً ابدل بمد فتح متصل (ان حرك التالى

وان تالى سكن * بعد سوي لام عن اعلال يصن) (ولا يصان اللام الا بالالف * او ياء التشديد فيها قد الف)

حاصل هذا الفصل أن ما كان بمد فتح من ياء اوواو متحركة بحركة غير عارضة يقلب الفاً نحو باع وقام

ورما وعفا والاصل بيع وقوم ورمى وعفو فاستثقل التصحيح والتزم الاعلال ومعنى اصل كان اصلا واحترزت بذلك من نحو جيل وتوم مخفي جبال وتوهم واحترزت تقييد الفتح بالاتصال من الفتح المنفصل بكون ما هو فيه آخر كلمة وكون الباء او الواو اول كلمة اخري نحو ان يري ومن ونهت بقولي ان حرك التالي على أن شرط هذا الاعلال تحرك ما بعد الياء او الواو فلو سكن ما بدأ أحدهما وهو غير لام امتنع هذا الاعلال مطلقاً نحو بيان وطويل وخورق ثم يثبت أن اللام لا يمنع اعلالها ساكن بعدها غير الف وياء شدة فمثال امتناع اعلالها بالـف غيلان ونزوان ومثال امتناع اعلالها بـياء شدة ﴿٥٣٩﴾ مقتوي وعلوي والمقتوي الخادم

اللام اولا فان كانت في موضع اللام حكمه أن الثانية تقلب ياء مطلقاً أو تدخل في قول الناطم ما لم يكن لفظاً اتم وان لم تكن في موضع اللام فله تسعة انواع باعتبار اختلاف الحركة فتحا وضما وكسراً وقد أشار اليها الناطم بقوله ان يفتح الخ قوله (من كلمة) قال الاشموني احترز من نحو واتمن زيد أم لا وانت فمات والتمر بكر أم لا فانه لا يجب فيه الابدال بل يجوز التحقيق كما رأيت والابدال فتقول او تمن زيد أم لا وانت فمات واتمر بكر أم لا قال الشهاب وفي قوله او تمن الخ توقف لان الهمزة الاولى في قولنا اتمن ان كانت همزة الوصل فليس مما نحن فيه لانها ح من كلمة او همزة الاستفهام فالسابق الى الفهم أن همزة الاستفهام لا تكون الا مفتوحة فما وجه قلب الثانية واواً مع أنها انما تقلب من جنس حركة الاولى وكذا قوله اتمر فليراجع قوله (ان يفتح ارضم او فتح قلب واواً) الخ ﴿ان قلت﴾ لم دبرت المكسورة بحركتها فقلبت ياء والمضمومة بحركتها فقلبت واواً ولم يقع ذلك في المفتوحة ﴿قلت﴾ كانوا أرادوا قلب الحرف المحرك محركا مثله

ما كان من الافعال على فعل عينه واو او ياء واسم فاعله على أفعل وجب تصحيحه حملا على أفعل كعمور واعور وصيد واصيد وعين واعين فهو اعين أي حسن العينين وهكذا المصدر من هذا الباب محمول على الفعل نحو العمور والصيد والعين وما بني منه نحو يعور ويصود ويعين واعوره الله واصيده واعينه فهو عمور ومصيد ومعين واحترزت بقولي ان يترن فاعله بافعلا من خاف ونحوه فان وزنه فعل ولكن فاعله يترن بفاعل لا بافعلا (وان بين تفاعل من افعل والعين واوسلمت ولم تمل) ما وزنه افعل ولا يدل على تفاعل يجب

اعلاله لمقتضى القاعدة كإقتاد وارتاب والاصل اقتود وارتيب ثم دخلها الاعلال المذكور لعدم المنع فان دل افتعل على تفاعل وهو من دوات الواو كاجتوروا واشتوروا وجب التصحيح حملا على تجاوزوا وتشاوروا فان دل على تفاعل وهو من دوات الياء وجب الاعلال نحو اشتاروا وابتاعوا واستافوا أي تضاربوا بالسيوف وإنما يصح هذا النوع كائنا من دوات الياء لان الياء أشبه بالالف من الواو فرجعتها عليها في الاعلال وعلى ذلك نبهت بقولي ﴿ ٥٤٠ ﴾ والعين واو سلمت ولم تعمل أي من الانقلاب ففهم

من ذلك ان الياء بخلافها - (وحيث جال الاعلال يستحق *)
 والالف لا تتحرك ولو حركت رجعت همزة فصاروا الى ما فر وامنه ولانها اذا انضم ما قبلها او انكسر استحال جعلها ألفا اذا لالف لا تثبت بعد غير الفتحة ولانها لو قلبت في نحو واوادم الفاء حذفت لالتقاء الساكنين فوقمت الف مفاعل ثانية وصار على وزن فاعل فاوهم المفرد قالوا وكان قلبها الى الواو مع أن الياء أقرب الى الالف حملا للتكسير على التصغير وكان التصغير مستحقا للواو لئلا يلتقي ساكنان ولمناسبة الضمة قبلها وقال المرادي ﴿ (فان قلت) * ولم كانت الواو أولى بها من الياء * (قلت) * لمساواتها في عدم الخفة والخفاء قال ابن غازي كذا هو الصواب وقد سقط لفظ عدم من بعض النسخ وهو خطأ والمراد أن الخفة ممدومة فيهما والخفاء موجوداه فقوله والخفاء ممدوف على لفظ عدم وإنما قلبت المتطرفة الى الياء مطلقا لان الواو لا تقع متطرفة فيما زاد على ثلاثة أحرف وإنما تبدل الياء كما قال الشارح وهو يقتضي أن الشرط التطرف كما توهمه عبارة الناظم وليس كذلك كما مر واعترف به الشارح ﴿ (تنبيهه) * مثل في التوضيح للمفتوحة بمد مفتوحة باوادم جمع آدم وللمفتوحة بمد مضمومة باويدم

حووان وفي جمع احوي حو وفي مؤنثه حواء فاصل حوي حو وفصل واحد من تصغير الواوين يستحق الانقلاب فلو قلبتا معا لالتقى الفان فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين ثم حذف الآخر لما لاقات التنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد وذلك ممتنع وما افضى الى الممتنع ممتنع ومثال الياءين حيا للغيث واصله حي لان تثنيته حيان ومثال الواو والياء هو يي فهذه استعملت على مقتضى القياس بتصحيح الاول واعلال الثاني وشذ ما جاء بخلاف ذلك نحو غاية واصله غيبة فاعلت الياء

الاولى وصححت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفاً والثانية حجارة يضمها الراعى عند متاعه فيشوي عندها ويقال أيضاً ثوية والطاية السطح والدكان أيضاً (ولاختلاف العلتين اغتفرا * في الماء والشاء التوالى وترا) توالي اعلاين اجحاف فينبغي ان يجتنب على الاطلاق واستمر اجتنابه اذا كان الاعلال متفقاً كما كان يكون في الهوي واغتفر تواليهما اذا اختلفا نحو ماء اصله وه فابدلت الواو الفاء والهاء همزة وهذا لا يطرد واغتفر تواليهما باطراد في نحو شاء اسم فاعل من شاء واصله شاي فاعلت عينه بابدالها همزة كفا فاعل بقا ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء لوقوعها طر فابعد همزة مكسورة واغتفر (٥٤١) تواليهما أيضاً للاختلاف في نحو يري

تصغير آدم قال والتثيل بذلك مبنى على أنه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشف الى أنه اعجمي على وزن فاعل كما زروني المفصل الى أنه عربي على وزن افعال وممرله في تصغير الترخيم ما يقتضي أن العجمي يصغر وفي المرادي هناك بسط المسئلة قوله (الم يكن لفظاً اتم) قال ابن هشام استثناء من جميع ما ذكر والصواب في العبارة ما لم يكن لا ما فاز اللام اذا كانت همزة متحركة ابدلت ياء مطلقاً سواء تطرفت أو لم تطرف اه وقد راشارة الى ذلك قوله (فذا الياء مطلقاً) قال ابن هشام سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وسواء كان من باب المحركين او المسكن والمحرك وهذا القسم يحتمل سكون الاول وحركة الثانية ويحتمل العكس * (فان قلت) * لا سبيل الى العكس لان وضع اللام لا سبيل الى اسكانه لانه الآخر * (قلت) * اللام لا يلزم ان تكون آخراً قوله (وجهين في ثانيه أم) وهما الابدال والتحقيق والمراد بالابدال ما علم مما سبق أن المفتوحة اترفتح او ضم قلب واو او اترك قلب ياء والمكسورة

لان اصله يرأى خذفت الهمزة وايدلت الياء الفاء وامثال ذلك كثيرة (وغير ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم صححوه فاعلها) لما كان الاعلال فرعاً عن فرع كان له احق من الاسم فلهذا اذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالاسماء صححت فيه الياء والواو والمتحركتان المنفتحتان ما قبلها كالجلوان والهيان لان هذه الزيادة مزيلة اشبه الاسم بالفعل فاجاء من هذا النوع مما اعد شاذاً كما هان وداران واما احق

وشبهه فتصحيحه شاذ باتفاق ولان تاء التانيث تلحق الفعل الماضي لفظاً كما تلحق الاسم فلا يثبت بلحاظها مباينة (والمآزني قاس على كالصوري * وعده الاخفش فيها نورا) صوري اسم ماء من مياه العرب وتصحيح واوه عند المآزني قياس لان آخره الف التانيث وهي مختصة بالاسماء فلون بني مثلها من قول لقيلى على رأيه قولي والاخفش يرى ان تصحيحها شاذ لان الفاء في اللفظ كالف فعل اذا جعل علامة تنبيه فلون بني من قول على رأيه لقيلى قالى جرياً على القياس كما ان قالوا لوجرى فيه في الجمع حرم حركة وزناً لقيلى

قاله باتفاق لان ما شذ لا يتبع في شذوذه (وقد يكف سبب الاعلال ان * يناف عن حرف بتصحيح قن)
 (كقوله قدايسوا وشيره * ناحين منحي يثسوا وشجره) يقال بمعنى يدس ايس فيضمون الهمزة ووضع
 الياء والياء. ووضع الهمزة ويصححون اليا وان تحركت وانفتح ما قبلها لانها وقعت موقع الهمزة والهمزة لو
 كانت في محلها لم تبدل فعولت الياء. معاملة لوقوعها. وقعت. وكذلك قولهم شيرة بمعنى شجرة صح لوقوع
 يائه. وقع الجيم ويقال في شجرة ﴿٥٤٢﴾ شيرة بالكسر وهو اجد ويجوز ان يكون تصحيح ياء ايس

انتفاء علمها فانها كانت قبل الهمزة	تقاب ياء مطلقا وهكذا وقد اعترض ابن الحاجب قول النحاة انه يجب قلب
ثم اخرت فلوا بدلت لا اجتماع	الهمزة الثانية واوا ان لم تكن هي ولا ما قبلها مكسورا بانهم التزموا حذف
فيه تغيير ان تغيير النقل وتغيير	الهمزة الثانية من نحو اكرم واصله اكرم قال الجاربردى ويمكن ان
الابدال (وشذ نحو روح	يجاب عنه بان مراد النحاة ان القياس يقتضى القلب كافي او يدم واوادم
والمفوه * وغيب واو وواقروه)	لكن الاستعمال بخلاف القياس قوله (ويا اقلب) الخ اعلم ان احرف
الروح جمع رايح والمفوه جمع عفو	العة الالف والياء والواو ينقلب كل منها عن الآخر فتقلب الالف ياء
وهو الجحش ويقال له عفود	في مسألتين اشار اليهما بقوله ويا اقلب الفا الى قوله اويا تصغير وتقلب
وعفو وعفا والنيب جمع غائب	الواو ياء في عشر مسائل ذكر الناظم منها تسعة فاشار بقوله ذا افعل الى
والا وجمع أوة وهو الداهية	قوله والواو لا ما بعد فتح يا انقلب الى اربع مسائل وذكر الباقي مفردا كما
من الرجال والاقروة جمع قرو	ستراه والمسئلة العاشرة ان تلي كسرة وهي ساكنة مفردة نحو ميزان
وهي ميلغة الكاب	وميزات بخلاف صوان واجلود وتبدل الواو من الالف في مسألة واحدة
(والواو والياء ساكنين صحيحا)	اشار اليها بقوله ووجب ابدال واو بمدضم من الف وتبدل الواو من الياء
ان وليا في كلمة منفتحا)	في اربع مسائل ذكر منها الناظم ثلاثة الاولى في قوله ويا كوتن بذالها
(وجعل يا التصغير قدم الفاء)	اعترف والثانية في قوله وواو اثر ضم الخ والثالثة في قوله أول الفصل من

قبل ادغام عمل قد عرفا) (يا اجل في يوجل فاش واتى * بيجل ويجل عن اناس ثبتا) لا
 (ونحو تاء صف منسوب الى * بعض الحجازيين فيما نقلوا) (ولتيم يخاف الواو الف * في نحو اولاد
 وبالنقل عرف) (وغیر ذا احفظ كنت قبل تاتي * اي توبى وجاء أيضا حابتي) حق ماسكن من
 واو ويا تلى فتحة التصحيح نحو قول وبیم لانهم جعلوا الانقلاب دليلا على كون المنقلب متحركا في
 الاصل فلوعاملوا الساكن بذلك فاتت الدلالة على الحركة وقد يدلون ماسكن منه في موضع يقع لانتفاء

الحركة فيها كقولهم دواة في توبة وصابة وتابة في صوبة وتوبة وياجل في يوجل واء لادء في أولاد وهدان
 . طردان عند قوم ومنهم من يقول يجل ويجل بالكسرا أكثر في نحو راضي ونبت في راض ونبت لطي تراض
 اطر في لغة طيبي فيما آخره ياء تلي كسرة . ن فعل واسم جعل الكسرة فتحة والياء الفا كقول الشاعر * افي
 كل عام ماتمن تبعثانه * على محمد بن سموه ومارض * وقال آخر * تسوقه النبل بالحضيض * وباصطاء
 لفوسا بانت على الكرم *

فصل

٥٤٣

لام فلي البيت والمسئلة الرابعة المسئلة التي ذكر فيها وجهين بقوله وان
 تكن عينا لقلي وصفا لان كلامه فيها مخالف لكلام النحويين هذا حديث
 اجمالى قصدنا به ربط اطراف الكلام وسياتي تفصيله قوله (واو اذا فعلا)
 أي بقلب الواو ياء اذا عرض قبلها كسرة كرضى لان اصله رضو لارضا
 أو ياء تصغير كحري اصله حريو واعلم ان هذه ليست بمقصودة للنسازم
 لان قلب الياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون لا يختص بالواو
 المتطرفة فلا تعد مسئلة مستقلة من مسائل قلب الواو ياء فسط قول الشهاب
 عدم الاختصاص لا يمنع كونه مقصودا لان ارادته صحيحة وعدم اختصاص
 الحكم بالمتطرفة لا يضر فتدبر قوله (في آخر) لانها في مظنة السكون
 للوقف فهي في حكم الساكنة المنكسرة ما قبلها وهي قلب ياء قال ابن
 هشام وكذا لو زالت الكسرة من اللفظ وقد كانت كقوله * بين البر
 امكة الذين من الندي * خلقوا وان دعوا اليه اجابوا * ومما يدل على
 ان الواو في الاخر اذا انكسرت اقبلها تماما مماملة الساكنة انها لا تتأثر
 بالكسرة وهي غير طرف كموج وحوج الا اذا كان مع الكسرة ما

والعين واو اقبلها ياء وان كانت ضمة والعين واو أو كسرة والعين ياء فلا تغيرها باكثر من التسكين نحو
 قام وابان ويقيم ويبين والاصل قوم واين ويقيم ويبين فلو ضعفت لامه أو اعتلت سلمت عينه نحو
 ايض وأهون اما سلامة المعتل اللام فليلا يتولى اعلالا ن واما سلامة المضعف فليلا يلتبس مثال بمثال وذلك
 ان ايض لو اعتلت عينه الاعلال المذكور لقليل فيه باض فكان يظن انه فاعل من البضاضة وهي جمومة
 البشرية وذلك خلاف المراد فوجب صون اللفظ مما يؤدي اليه فلو كان مافيه سبب الاعلال المذكور من

تضاريف فعل المستحق لتصحيح وجب تصحيحهما أيضا كيور واءوره الله وكذا ان كان فعل تعجب فانه أيضا يجب تصحيحه حملا على افعل التفضيل لشبههما في الوزن والدلالة على المزية (وما حوى ذا الفصل من اعالال * أوجب لشبه معرب الافعال) (في الوزن مع تخالف في شكل * وزائد خص بغير الفعل) يجب الاعلال المذكور في هذا الفصل لكل اسم شبيه المضارع لوزنه ان يائنه بحركة كتبيع وهو مثل تجي من البيع أو زيادة ميم في أوله كقام ﴿٤٤٥﴾ فان اشبهه دون مباينة كايض واسود وجب تصحيحه

لمتاز من الفعل وكان حق ففعل كخيط از بل لانه على وزن تمام على لغة بني اضيل الا انه حمل على ففعال كما حمل عور على اعور (وفعل الحق بالمفعول * في الحكم كالمقول والمقوال) ففعال كسـواك مستحق للتصحيح لانه غير مـوازن للفعل لاجل الالف التي قبل لاهـوه وفعل شبيهه به لفظا ومعنى فصحيح حملا عليه (ومد الاستعمال والافعال * يزال عند نيل ذا الاعلال) (وعوض التاء من المدولا	يمضدها كخياض وسياطمما اشار اليه الناظم بقوله وجمع ذى عين الخ لان وجود الالف يقربها من الياء * (تنبيهه) * يؤخذ مما تقرر في تمثيل قوله في آخر التنبيه على قلب الواو ياء في نحو ميزان التي هي المسئلة العاشرة التي تركها الناظم بالاولى لانها اذا ابدلت لما يمرض لها السكون فما الظن بملازمة السكون فاندفع ما قيل ان اخلاصة تحتاج الى بيت من الدررة وهو قوله * والواو ان يسكن وقبله انكسر * فاقلبه ياء نحو ميزان اشهر * فان زالت الالة رجعت نحو موازين واما ارياح فشاذ والكثير ارواح قوله (أو قبل تا التانيث) لا يختص بالواو بمد كسرة كما يرههم كلام الاشمونى بل يشمل الواو قبل ياء التصغير كجرية اصله جريوة قوله (في مصدر المعتل عينا) أي في مصدر الفعل المعتل فكان الاحسن ان يقول الممثل لان لاوذ يطلق عليه ممثل المين اذ كل ما عينه حرف علة فهو ممثل وان لم يعمل قوله (والفعل منه صحيح) اشارة الى شرط قلب الواو ياء في مصدر الفعل المذكور وهو ان يكون بعد المين الف قوله (وجمع ذى عين) الخ أسـي بشرط ان يكون الجمع صحيح اللام كما في التسهيل نخرج نحو رواء جمع
--	--

نزله الابسماع قبلا) أي اذا كان المستحق للاعالال المذكور مصدرا على افعال واستعمال ريان فاحذف المدة التي قبل اللام منهما لان المين منهما تصير الفا كما تقدر من قبل فتلتقى الفان أولاهما المبدلة من المين والثانية الزيدة قبل اللام للمد فيجب حذف احديهما لالتقاء الساكنين والثانية أولى لانها زائدة ولانها متصلة بالطرف ولان الاشتقاق بها حصل واذا حذفت عوض منها التاء وامتنع حذفها الا بسمع كقوله تعالى واقام الصلاة والاصل اقوام ثم اقامة ثم اقام (وما لافعال من الحذف ومن *

نقل فمفعول به أيضا قن) (نحو مبيع ومصون ونذر * تصحيح ذى الواو وفي ذى الياء اشهر) (وشذ في مشوب المشيب * كذلك هو فاجعل المحيب) (وصحيح المفعول من نحو عدا * واعلم ان لا تنحر الاجودا) (كمثل معدي وما من فعلا * كرضى الاعلال فيه فضلا) (أي اذا بنيت مفعولا من ثلاثي ممثل العين نقلت وحذفت المدة التي قبل اللام كما فعلت بافعال واستعمال فقلت صنت الشيء فهو مصون وكان حق مبيوع ان يقال فيه مبيوع لانهم كرهوا انقلاب يائه واوا * ﴿٥٤٥﴾ فابدلت الضمة كسرة وحذفت

ريان واصاله رويان لانه لما اعتلت اللام في الجمع سلمت العين لئلا يجتمع اعلالان وقواه وجمع بالنصب مفعول لا حكم أي واما جمع كاقيل في وربك فكبر وقوله أو سكن أي بشرط ان يكون بعد الواو في هذه الف كما اشار اليه بقوله وصححو فاعلة لان وجود الالف يقرب الواو من الياء فيقوى تسلط الكسرة عليها وقوله بهذا الاعلال يوخذ منه ان العين المذكورة واو وان قبلها كسرة لان الاعلال المشار اليه هو قلب الواو التي قبلها كسرة قوله (وصححو فاعلة) أي جمعا لعدم وجود الالف وقد جعل في التسهيل اشتراط الالف في وجوب الاعلال مخصوصا بما سكنت الواو في واحدة ومتتضاه أن الاعلال يجب في فعلة وفعل اذا علت عين واحدة ما يكون قوله وصححو فاعلة وفي فعل وجهان مخصوصا بما سكنت العين في واحدة كذا في المرادي وفيه أن تمثيل الناظم للفعل بقوله كالحيل يقتضي أنه غير مخصوص بما سكنت العين في واحدة لانه مما علت العين في واحدة الا ان يجعل نظيرا أو يقال انما مثل بالممثل لان المراد باعل الوجوب واعلم أن ما اقتضاه قوله والاعلال اوني من ان التصحيح مطلق مخالف لما في التسهيل من أنه

﴿٦٩﴾ اللام واللام يا كرميته فهو مرمي فامر به بين فلذا استغنيت عن ذكره في النظم قال كان مما لاه واوا فيه التصحيح والاعلال فمن قال في اسم مفعول من عدوت مدوحله على فعل الفاعل فصحيحه كما صحح فعل الفاعل ومن قال معدي حمله على عدي فاشركه بينهما في الاعلال والتصحيح أولى لان الحمل على فعل الفاعل أولى فلو كان فعل الفاعل على فعل كرضي كان الاعلال أولى باسم المفعول لان العين يجانسها وقد قلبت الواو فيه ياء فاجراء اسم المفعول عليه في الاعلال أولى من مخالفته له ولذلك جاء الاعلال

في كتاب الله دون التصحيح قال تعالى ارجى الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان فثبت ما قلناه (وهكذا المفعول بالوجهين من * ذي الواو لأم جما أو فردا يمن) (ورجح الاعلال في جمع وفي * مفرد التصحيح أولي ما اقتني) . المفعول جمعا نحو عصي ودلي وفردا نحو القسي بمعنى القسوة والمتو مصدر عتي الرجل أي بلغ غاية الكبر والتصحيح في المفرد أكثر نحو علي علوا نمتا نموا والتصحيح في الجمع قليل نحو ابو واخو ونحو ﴿٥٤٦﴾ بحاء وقد قالوا في نحو وهو السحاب الذي هراق ماؤه بنحو ولم

يسمع فيه اعلال كذا اقال ابن سيدة (افعولة كذا و افعول وما *) علي فمفعول كفعول سالما) يقال لما لمحا الذكر من الافعال الموهمة ظاهرة غير باطنها احجوا واحجية وهو من حجوت بمعنى ظننت ويقال لما ياتى الهو والهوى وهذان وردا باعلال وتصحيح واما فمفعول كعدو فلم يستعمل الا مصححا لانه لو اعل لا لبس (وكل ذي الاوزان من نحو قوي * لم يستجز تصحيحه ولا نوي) فقال قويته علي شاذ وقال أبو العباس الفيلاي لا يلزم المخالفة فقد يكون حقه الاعلال من جهة القياس وهو في الاستعمال كثير التصحيح وان فعله انما خالفت فمفعولا فوجب تصحيحها بخلافه لان الواو بمدت فيها عن الطرف بسبب هاء التانيث قوله (والواو لاما) الخ أي اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا كما يؤخذ من التمثيل بجملة قيد أبعد فتفتح قلبت ياء لان ما هي فيه ح لا يمد نظيرا يستحق الاعلال فيحمل عليه ويستصحب هذا الاعلال مع هاء التانيث نحو المعطاء وعلامة التثنية كانه عليه بالمشال وقال الشاطبي انما قال لاما ولم يقل طرفا ليتناول كل مختوم بزيادة غير معتد بها وقال انه نبه بـ ضيان على أن الواو لا فرق بين كونها رابعة اولا اذ مذهب المحققين أنه لا اعتداد بحرف المضارعة قال ولهذا استشكل تفييده في التسهيل بكونها رابعة قوله (ووجب ابدال واو) هذا قسم قوله وياه اقلب الفاء كسر آتلا فكان الاحسن ان يذكر الى جانبه قوله (ويا كموقن) أي كياء موقن الاصلية في كونها ساكنة مفردة تخرج نحو هيام وعيل وبقى شرط ثالث وهو أن لا تكون في جمع فان الذي يعمل ح الحركة نحو بيض

الشيء فهو مقوى عليه والاصل مقووقا بـ دلت الثانية ياء فرارا من اجتماع ثلاثة واوات و رابع أولاهن مضمومة ثم قلبت الثانية لشبهها بالسكون ياء ثم قلبت الثالثة لانها كواو سيود في كونها مسبوبة ياء ساكنة ثم ادغمت الياء في الياء وكسرها قبلها فاذا كان هذا العمل في مفعول رضي مختارا مع ان عينه غير واو فليكن هذا واجبا لزيادة الثقل بكون العين واوا ولو بنى من القوة فمفعول أو فمفعول أو فمفعول لزم ان يفعل به ما فعل بمقوى لانه المحذور في مقوي محذور في هذه الامثلة (وشاع نحو نيم في نوم * ونحو نيام

شذوذه نمي) (واضم أو اكبر فاء نحو نيم * (٤) والتي والمصا أيضاً واسمي) يجوز في فعل جمع فاعل الذي عينه واوا التصحيح كنوم والاعلال كنيم فان كان فعلا وجب تصحيحه لبمد العين من الطرف بالالف وقد جاء اعلاله في الشعر واليه الإشارة بقولي ونحونيام شذوذه نمي أي روي ثم ان فاء فعل العمل عينه يجوز فيها الكسر والضم وكذلك فاء نحو دلى وعصي والي جمع الوي وهو الشديد الخصومة

فصل في نوادر الاعلال ❦ (٥٧) (ويذهب الاعلال ان زال السبب *

ورابع وهو أن لا تكون عيناً فعلى صفة فان هذه لا يجب فيها اعلال الحرف بل يجوز تقول رجل أخير وامراً خيري وخوري وكذا ضيق وضوقا وقد أشار الى مسألة الجمع بقوله ويكسر المضموم والي مسألة الصفة آخر الفصل وكان حقه ان يذكر الى جانب مسألة الجمع * (تنبيهان) * (الاول) * لا فرق في قلب الياء واواً عند استيفاء الشروط بين ان تكون فاء الكلمة نحو ووقن او عينها كما اذا بنيت من البياض مثل برد وفيه خلاف فذهب س والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واواً وتخصيص النظم بالجمع في قوله ويكسر المضموم في جمع ظاهر في موافقته واستدل للاخفش بأور منها أن المفرد لا يقاس على الجمع لانه يقاب فيه ما لا يقاب في المفرد ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع نحو عتي جمع عات والاصل عتوو بواوين فاستعمل اجتماعهما بمد ضميتين فكسرت التاء فقلبت الواو لاولي ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واووياء وسبقت احداها بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت العين اتباعاً لما	لفظاً وقصداً غالباً بهذا وجب) (وان نووا وجوده فما اقتضى * باق كان دعوا اليه فانه ضا) ما ازيل سبب اعلاله لفظاً او قصداً كواقيت فان واو في الافراد قلبت ياء لسكونها بمد كسرة وقد زال ذلك في الجمع لفظاً ونية فصحت الواو وقد يستصحب الاعلال في الجمع كقولهم ميثاق وميثاق وواثق لشد وان نووا وجود السبب بقي الاعلال كقولهم في دعا دعا ولم يقولوا دعوا فيردوا الواو الي اصلها لان
--	--

الكسرة ساقطة لفظاً وثابتة قصداً قال الشاعر * بين البرامكة الذين من الندي * خلقوا وان دعوا اليه اجابوا * (وربما أثر كسر ان حيز * بساكن فلا تكن ممن عجز) قالوا هو يلى اسفار بمعنى يلو اسفار وناقصة عايلان وهو من الملو (وابدلوا ياء من الواو بلا * داع الي التخفيف نحو احيلا) (والحيل في الهول رويوا وقد صبو * صيبا اذا الصبيان ساواتهم) يقال هذا حول من هذا واحيل أي اكثر حيلة ولا حيل ولا قوة الا بالله يعني لا حول فابدلوا الواو ياء بغير موجب تصريفي فلم يحز القياس عليه ولا على ما اشبهه

(٤) قوله والتي هذا الشطر كذا هو بالاصل ولبحر رفاق النسخة التي بيدنا سقيمة جداً ولو تتبعنا الكتابة على كل لفظة توقعنا فيها الامتلاء بالهامش

وانما حكم على الياء بالابدالية ولم يقل انها الغتان لانهم قالوا هما سوا لانهما ولا اذا قابل كل منهما احتياله باحتيال صاحبه
ومن هذا القبيل قولهم صبا الرجل صبيا اذا لعب الصبيان والقياس صبا صبوا لانه من دوات الواو (وريج ريحا الغدير
قفيا وقفا وعشيا قد عشت مزيا) يقال ريج الغدير ريحا اذا حركت الريح ماءه والقياس ريج روجا لان الريح
من دوات الواو لقولهم في تصغيرها رويحة وفي تكبيرها عند قصد القلة ارواح ويقال قفيا اذا ضربت
قفاه وعشيتة عشيا اذا اطمته ﴿٥٤٨﴾ عشاء وهذا كله اعلال على غير قياس وهو نظير ما ورد في

الحذف الذي لا . موجب له	بمدها ولا يقلبان في المفرد نحو عتو مصدر عتي قال الله تعالى وعتوا عتوا
بمحذوف اللام يدوم (وديمة وقد شكا	كبرا كذا في المرادي وغيره والمراد أنه لا يجب قلبها في المفرد لما سياتي
شكا به * وهكذا العليا والرغاية)	عند قول الناظم كذا ذوا جهين جا الفعول من ذى الواو لام جمع او
يقال ديمت السماء اذا مطرت الديمة	فرد من أنه يقل الاعلال ومثله بعتي عتيا ومنه قوله تعالى ثم لنزعهن من
وهي المطرة الدائمة والشكاية	كل شيمة ايهم أشد على الرحمان عتيا ولا يخفى أن العتي في هذه الآية بمعنى
مصدر شكوت والعليا المنزلة	التكبر كالآية الاولى وقضية كلام المصباح أن عتيا مصدر عتي بمعنى اسن
الرفيعة والرغاية رغبة اللبن	وان مصدر عتي بمعنى تكبر عتو فقط وربما أوهم ذلك قول التوضيح وقد
حكى الفراء أنهم يقولون فيها	نقل نحو عتي الشيخ عتيا ولذا قال شارحه اذا كبر * (الثاني) * قصد
رغاوة ورغاوة بالواو مع الفتح	بقوله ذالها اعترف بقوة نفسه فيما اقتضاه اجتهاده من موافقة الاخفش
والكسر فاذا بدلوا ضموا	ومخالفة الجماعة قوله (وواو اثر الضم) الخ جعل الاشموني هذا البيت اشارة الى
الواو ياء وهذا عجيب غريب	ثلاث مسائل تقاب فيها الواو ياء وقياس ما اسلفه في قول الناظم بواو ذا
(وخلف الهمز وواو وايا *)	افعلا في آخر او قبل تا التانيث أو زيادتي فعلان من جعل ذلك مسألة
في احشاء واحلون هذا حليا)	واحدة أن يجعل ما هنا مسألة واحدة أيضا وقوله لام فعل أى على فعل
يقال حشاه حشيا اذا ضرب	بضم المين كقضو وهذا مستفاد من كون الكلام في واو بمد الضم قال

حشاه والقياس حشاه حشيا لان لام الحشاياء بدلالة قولهم رجل حشيل أي جمع ابو
الحشا ويقال أيضا حشيتة حشيا أي ضربت حشاه ويقال حلوت للجارية حلوا أو حليت أي البستها
الحى فجاء بالفعل الشاذ والقياس (وهمزوا لام رثت وبايد * خلاة أيضا مع رقيت قد ورد) يقال
رثات المرأة زوجها بمعنى رثته فابدلوا الياء همزة ومثله في الاسم قطع الله ايديه يريد يديه وحالات السيق
ورقات في السلم ﴿فصل﴾ (ذوالين فاء في افعال ابدلا * تاء وترك بعضهم ذاتا لا)

(فتتبع الفاشكل ما تقدم كما تضي انتضاء، وتبهما) (وذلك فيما اصله الهمز ندر* فاحفظ ولا تقس عليه
 ما نذر) ذوالالين يتناول الواو والياء ولا يتناول الالف لانها لا تكون فاء ولا عيناً ولا لاماً ومثال ذلك
 في الياء ايتسر القوم بمعنى تياسروا ومثاله من الواو اتصل بمعنى اتصل ومن اهل الحجاز من يترك هذا
 الابدال فيقول اتصل ياتصل فهو موصل وايضا ياتضا فهو موأض وايتم ياتهم فهو موهم فيبدل الفاء
 من جنس حركة ما قبلها وما اصله الهمز من هذا القبيل فابدال ﴿٥٤٩﴾ التافيه شاذ نحو ايتزر اذا لبس

أبو حيان ولو سكنت فعل تخفيفاً لم تنزل الواو لان التخفيف عارض لا يمتد
 به قوله (كذا اذا كسبمان صيره) قال ابن هشام الصواب فتح نون
 سبمان على لغة من أجري المثني مسمي به مجري سلمان ولو كسرت النون
 لزم كذا اذا كسبمين ولم يجزح كونها منونة لانها نون التثنية قوله
 (وان تكن عيناً) الخ قال ابن هشام كلام س مخالف لهذا الكلام وهو
 نص لا يحتمل التاويل وحاصله ما أنا ذا كره وشارحه * اعلم أن
 فلي على ثلاثة أقسام اسم محض ووصف محض وشبه الاسم
 والكلام في الثلاثة فيما عينه ياء فاما ما هو اسم محض فيجب قلب يائه واواً
 كالطوبي اسم للجنة والوصف الشبيه بالاسم حكمه حكم الاسم وذلك نحو
 اني الاكيس والاطيب وهو الكوسي والطوبي اما كون ذلك صفة
 فواضح واما كونه شبيهاً بالاسم فلان استعماله صفة ووقوف على ادخال
 ال عليه أو اضافته وذكر الاضافة من جهتي واما س فلم يذكر الأل فلما
 كان مخالفاً للصفات من جهة انه لا يجري على الموصوف المؤنث وانه
 يمتنع الوصف به في بعض الاحيان وذلك اذا كان الموصوف نكرة التحق

ازاراً واللغة الفصيحة ايتزر
 بازر انتزاراً فهو مؤزر
 فصل

وثالث الابدال ابدال ياء نحو
 تظن خالداً تظنياً (ولا تقس
 وابدلت في ثان* واول وتزرع
 النوعان) التظني مصدر تظنا
 فاصله تظن فابدلت النون الثالثة
 ياء وأمثاله كثيرة وليكن لا يقاس
 عليها وابدلت الياء أيضاً من
 ثاني في المثليين كقولهم ما ان
 يانما فلان بمعنى يانم وابدلت
 أيضاً من أول المثليين
 كقولهم ايما زيد فقامم يريد

اما زيد فقامم (وسادياً وثالياً في سادس* حذرا وغير ذلك فليس) قولهم في سادس سادي وفي ثالث
 ثالي شبيه بقولهم في اتم ايما لان اليا فيه اما بدل من ثاني مثليين وان لم يكونا متصلين (دهديت في
 دهدة* مشهور وقل ابدال ذي لين بضمف نحو حل) دهدت الشيء دحرجته وقيل فيه دهديت
 بابدال هائه الاخيرة ياء لانها هاء بل لانها ثاني مثليين وان كانا منفصلين ونظيره ضمضمهم بمعنى ضمضمهم
 اذا دحرجتهم وقد يؤثر بعض العرب التضميف على حرف اللين لتمرص حرف اللين الي وجوه الاعلال

وسلامة المضعف من ذلك فقال في الـاب اب وفي الـاخ اخ وفي حل القوم عن منازلهم حل القوم عن
منازلهم وأمثال ذلك كثيرة وما أمكن من ذلك ان يجعل من مادتين فهو أولي من ادعاء البدلية كما لیت
الكتاب وأملته ونمو الحديث ونماه اذ ارفعه وحط الرجل وحط بمعني نجب فان كلا من هذه مساو الاخر
في الاشتقاق والتصريف فلم يكن جعل احدهما اصلا باولي من العكس بخلاف ما ذكرته قبل من اخواب
وخلافاً لاستعمالها بحرف اللين فائق ﴿٥٥٠﴾ لاستعمالها بالتضعيف فكان التضعيف فرعاً

بـالـا سماء واما ماهو وصف محض فيجب قلب ضمته كسرة نحو وامرأة	﴿فصل﴾
خيلى وقسمة ضيزى قال س فهذا يدل كما يدل بيض يعنى لثقله كما ان	(ان طاء او ظاء او الصاد تلا)
الجمع ثقليل واما القسم قبله فانه وان كان ثقيلاً ولكنه اشبه الخفيف قال س	واختها تاء افتعال جملاً
ويدلك على ان خيلى وضيزى فعلى انه لا تكون فعلى صفة اه وقد تلخص	(طاء وبمد الدال دال صيرا)
ان المصنف جعل الوصف نوعاً وجعله س نوعين وانه يجوز قلب الواو وقلب	او ذال او زاي كمثل از دجرا
الضمة وس أوجب قلب الواو فيما اشبه الاسم وقلب الضمة فيما يشبهه	اذابني افتعال او شئ من
﴿تنبيه﴾ قال الشاطبي اغفل الناظم مما تقاب فيه الواو ياء باب أجر	تصاريفه مما فاؤه صاد او ظاء
وادل وليس كل داء يما لجه الطيب اه قال ابن غازي ومما يما لجه به انه اوح	او طاء او ضاد وجب ابدال
له بقوله كالمصطفى والرتقي ولم يذكروا وايا كما فعل في الافعال وبقوله ويأثمى	التاء طاء تخفيفاً لان وقوع التاء
على الثانى يا فدل على انه اذا ادي الى هذا المجهور قياس رفض وذلك	بعد هذه الاحرف مستثقل
مستلزم لقلب الواو ياء ﴿فصل﴾ قوله (من لام	وذلك نحو واضطر واضطرم
فعلى) أي بفتح الفاء قوله (اسما) خرجت الصفة فان الياء تسلم فيها نحو	واضظنوا واضظلموا واذابني ذلك
صدى وخزياً فرقاً بين الاسم والصفة من غير سبب لفظي وأثر الاسم	مما فاؤه دال او ذال او زاي جى
بالاعلال لانه اخف فكان احمل للثقل قوله (اتي الواو بدل ياء) واما اذا	بدال بدل التاء نحو ادفعوا بمعني

تدافعوا واذكر بمعنى تذاكروا وازدان بمعنى تزين والاصل ادفعوا واذتکروا وازتانوا كانت
﴿فصل﴾ (وقف بجمل التاء هاء قد ذكر والنطق بالتأبوت تأبوهـا شهر) (والهاء تاتي
بدل اليا والالف والهمز والثالث شاع والـف) تبدل الهاء من التاء والياء والهمزة والالف فابدالها من التاء
في الوقف قديين في بابها وقد ابدلت وصلاً من تاء تأبوت في لغة الانصار وقد قرئ به في الشاذ وابدلت
من تاء نحو هذه امة والاصل هذه امة الله وما ابدلت فيه من الياء قولهم هيئته والاصل ممه ثم هنيئته ثم

هنيهة وابدالها من همزة نحو قولهم هراق الماء بمعنى اراق وهرح الدابة بمعنى اراحها وهياك بمعنى اياك وهلائك بمعنى اولئك وحبه بمعنى حساً أي بمعنى حمان وهذل بمعنى أذل أي ابن شديد الحموضة

فصل ٥٥١ (من تاء تانيث اسم لها بدلا * وفقاً وذا في الجمع نزرأ فعلاً) (وترك

قوم ذلك في فرد بيت * يجوزتيها كظهر الخففت) (وجهات في هيهات ذات وابت * للات ربت مع ثمت ذائبت) احتراز باضافة التانيث الى الاسم من التاء (٥٥١) اللاحقة للفعل نحو قامت فانها لا تبدل

كانت لام فملي واوفانها تسلم في الاسم والصفة فلم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة قوله (غالبا) قال الشارح احترازاً من قولهم للرائحة ربا واولد البقرة الوحشية طغيا ولمكان بعينه سميا قال ابن هشام انشد أبو علي في باب فعلي التي لا تكون مؤنث أفعل * والا النعام وحفانه * وطغيا من اللحق الناشط * مستدلا به على ان فعلي قديجي اسم لام مصدرأ وكذا رواه القالي عن الاصمعي طغيا بالضم وقال ابو سعيد لم اسمع طغيا الا في هذا في الشعر قال القالي وقرأته على ابن دريد برواية الاصمعي بالفتح والنعام جمع نعامة الذكر والانثى وحفانه ريشه لحفيهها عند طيرانه أي صوتها وقيل ولده وولد الابل أيضا وقيل صغير النعام والابل لانها تحف بابويها أي تطيف بهما والحفان يكون أيضا الخدم لانهم يحفون بمن يخدمونه واللحق الابيض والناشط الذي يخرج من بلد لبلد اقواته وقبل هذا البيت * تصيح جناده ركدا * صياح المسامير في الواسط * قال ابن يسمون وكان صواب الرواية وراي النعام أي فرخها وان كان الرواة صحفوه وراي صغاره ورواه بعضهم كذلك والافاي وضع الاستثناء

اعتيض من وقفها) التابوه لغة أنصارية في التابوت قال ابن جني وقد قرئ بها يعني في الشواذ قال وسمع بعضهم يقول قصدنا على القراء يريد على الفرات وابدالها من الف في * هما لانها ما الشرطية زيدت * مها ما كما زيدت مع غيرها من ادوات الشرط فاستثقل تواليهما بلفظ واحد فابدلت الفه الاولى هاء وقد فعل ذلك بما الاستفهامية (وابدات من يا وهمز والف * وبذل الهمز كثيرا قد الف) ابدلت مسند الى ضمير عائد على الهاء وابدالها من اليا في قولهم هذه امة الله الاصل هاذي امة الله وفي قولهم هنيهة والاصل

هنية واصل هنية هنوة لان لام هنية واو لقولهم في الجمع هنوات وابدالها من همزة كثير نحو هزقت الماء أي ارققت وهزقت الماء وهزجة الدابة وهياك بمعنى اياك وهالائك وحبه أي حبق وصول أي لبن شديد الحموضة وابدالها من الف في هها لانها ما الشرطية زيدت معها ما كما زيدت مع غيرها من ادوات الشرط فاستثقل تواليهما بلفظ واحد فابتدأ الف الاول هاء وقد فعل ذلك بما الاستفهامية (وقد تجيء بدل الحاء كظهر والمته والمده وفي هذا ﴿٥٥٢﴾ نظر) يقال ظهر الشيء بمعنى ظهره أي أبعدته ومته الداو

بمعنى متجهها ومدده بمعنى مدحه وفيه نظر لان بعضهم فرق بين ذي الحاء وذى الهاء فجعل المدح في الغيبة والمدح في الوجه والاصح كونهما بمعنى واحد الا أن المدح هو الاصل فانه فائق في الاستعمال وبكثرة التصاريح ولا زحرفه حروف الحمد مع تقاربهما في المعنى

فصل في الحذف

مضارع وامر من فعل * او فعل الواو ين فاء تختزل (ان كان عين منهما منكسرة) وذا

هنا والى ان تقول الا بمعنى لكن كقوله الا كناشرة الذي ضيعتم فهو استثناء منقطع قال ابن عصفور هذا غلط لانه لا بد ان يكون قبله استثناء حتى يعطف عليه قال ابن بسمون والخبر محذوف أي ولكن النعام وما عطف عليه راتعات بهذا التفرد قال ابن عصفور هذا خطر دونه الفارسي في البغداديات بقول ذي الرمة * عشية مالي حيلة غير اني * بعد الحصى والخط في الارض * ولع * ولا يصح ان يقدر هنا خبر اذ ليس له ما يرفعه قال ابن عصفور وعندي ان ان شرطية وحذف فعل الشرط وان لا يصبح جنابه كان الذي يصبح من شدة الحر النعام وحفانه وحذف الجواب أيضا ونظيره ان خير آخر قوله (بالمعكس جاء لام فلي وصفا) أي بضم الفاوار اذ بالمعكس ان فعل المذكورة اذا كانت لامها ياء سلمت في الاسم نحو الفتيا والصفة نحو القصيا تانيث الاقصا فلم يفرقوا في فعل هذه بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا في فعل بالفتح بين ذوات الواو وان كانت واو سلمت في الاسم نحو حزوى اسم موضع وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا فاما الملياء في قوله * الا يابيت بالملياء بيت * ولولا حب اهلك ما اتيت * الا يابيت

انفتاح فيه كسر قدرا (وفعله مصدر محذوف الفاء كمدة مستوجب ذا الحذف) ما فاؤه اهلك واو من فعل على فعل يلزم كسر عين مضارعه لفظا كيعد وتقديرا كيهب ويجب حذف الواو استعقالا لها بين كسرة وياه ثم حمل على ذي اليا اخوانه وعمل بذلك الامر لموافقة المضارع لفظا ويعامل بذلك أيضا ما كسرت عين ماضيه ومضارعه لفظا كسرتا او تقديرا كيسع فان اصله واصل يهب يسع ويهب بالكسر وفتحت عينها لاجل حروف الخلق فلولا اتصاله بالكسر لم تحذف الواو كما لم تحذف في يوجل ونحوه

ويمامل بهذه المعاملة أيضاً فعله . مصدر ما فعل به ذلك كيمد عدة ويهب هبة وهذا من حمل المصدر على الفعل (وقل مع فتح ومع ضم ندر * كسمة وصله فادر الصور) (وفعلة اسم هكذا احفظ كرقه * وحشة رلدة كذا ثقه) (وصحح ان تليت كاليقطين من * وعد هذا التصحيح بالاسما قن) فعلة محذوف الفاء كسمة وصفة وفعلة كصلة بمعنى صلة وفعلة اسم محذوف الفاء كحبة ورقة فهي الفضة وحشة وهي الارض الموحشة ولدة بمعنى ترب ويقع على الذكر فتجمع بالواو والنون ويقع على ﴿٥٥٣﴾ الانثى فيجمع بالالف والتاء قال

اهلك أوعدوني * كاني كل ذنبهم جنيت * فقال الخليل انما قالوا العلياء
لانه لا مذكر له فرقا بين ما لا مذكر له وماله مذكر ورده الفراء بالخلواء
واللاواء قال وانما بنوها على قولهم عليت ورده ابن عصفور بالمشواء
والخذاء مع انهم لا يقولون الاعشا وحذا يعني لم يقولوا فيها فعل وقال
الفارسي انما هو ابدال شاذ كما قالوا داهية دهياء والقياس دهاو لانه من
الدهو وقال * بينا الفتى يسمي الى امنية * اذ عرضت داهية دهوية *
وبيت الثاني مبتدا حذف خبره أي لي بالعلياء بيت آخر ادعاه وآتيك
حباني اهليك أو يكون بالعلياء الخبر ولا يكون بالعلياء حالا وبيت الثاني
بدلا من الاول قال أبو علي لانه لا يقال يازيد ولولا عمرو لا كرمك قال
ابن عصفور ومن روى قبله * أوامك ان رشدت وان غويت * جازلك
على قوله ان يكون بالعلياء حالا من المنادي * (تنبيهه) * ما ذهب اليه
الناظم مخالف لما عليه اهل التصريف فانهم يقولون ان فعلي اذا كانت
لامها واو اتقاب في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذاً قال الشاطبي
ولا تقطع بانه خرق اجماعهم اذ يحتمل ذلك النظر من جهات واما قول ابن

﴿٧٠﴾ حروف المضارعة الهمزة تحذف همزة افعل بمد همزة التكلم لئلا تجتمع همزتان في كلمة
واحدة ثم حمل على ذي الهمزة ذوالنون وذوالتا وذواليا واسم الفاعل واسم المفعول واليهما الاشارة بنيتي متصف
(وقاء خذ ومرو كل قد حذفوا ولا تقس وتمن منقطعا) (وجوز التسميم بعض مطلقا فيها وقل من بذاك
نطقا) الاصل في خذ ومرو كل اوخذوا وكل كما يقال في الامر من اجر الاجير واثر الحديث او جر
و اثر لان بناء الامر من الثلاثي بان تحذف منه حرف المضارعة وتعمل مكانه همزة وصل ان سكن ما بعده

[٩] قوله فسوح كذا بالاصل هذا الشطر وأنشده الاشعوني هكذا * وشرخ لدى استار الهرام *

وتضم الهمزة ان كان ما بعد الساكن مضموما ضمة لازمة فمومل بهذه المعاملة او جر وائر وغيرهما وكانت
الافعال الثلاثة جدرة بذلك كثيرة لكن كثر استعمالها تخففت بالتزام حذف الفاء وان كان ذلك لا يقتضيه
قياس واختص من يرد فائه مع واو المطف وفائه وهو المراد بقولي وتمن منمطفا وزعم بعض العلماء
ان الثلاثة قد وردت تميمها برد فائها بمطف وبغير عطف ولم يستشهد على ذلك بشيء من الشعر ولا غيره
(نحو يستحي احد حذوين يحى * (هههه) ودون همز في يحى قديحي) اللغة الجيدة ان يقال زيد

يستحيي والزيدان يستحيان وزيد يحى والزيدان يحيان ومن العرب من يقول يستحي ويستحيان ويحي ويحيان بحذف الياء الثانية من يستحي والهمزة من يحى (وعين فيمولة احذف لبناء حتمالمس غيبوبة عن الحنا (في فيعمل وفيعلان ذا حفظه دون اطراد والحظ الذي لحظ) اصل غيبوبة على وزن فيمولة خذفت العين وتركت الواو الزائدة كما فعل بميت اذا قيل ميت ولذلك ظهرت الياء فيما	جني ليس اجماع النحاة حجة اذ لم يرد في قرآن ولا سنة انهم لا يجمعون على خطا كما جاء النص من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ائتي لا تجتمع على ضلالة ائتي لا تجتمع على ضلالة وانما هو علم منتزع من استقرار هذه اللغة فكل من كشف له عن علة صحيحة وطريق نهج كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره فهو قول مردود سبيله فيه سبيل النظام وبعض الخوارج والشيعة بل تقطع ان الاجماع في كل فن حجة شرعية اه قوله (من واو ويا) اشارة الى ان الواو قد يسبق تارة نحو طى مصدر طوي والياء قد تسبق اخري كسيد وقال ابن هشام في الحواشي حكى بعض القضاة قال حضرت بعض المدرسين يتكلم على آية الكرسي فقال الحي مادته حيو فقلت له اذا كانت الواو والياء عينا ولما انما يكون المقدم الواو كطويت وشويت قال يرد حيوان قال قلت اجابوا بان اصله حييان قال كيف يبدلون الا خف اثقل فاجبت بان الاثنين اثقل ثم قال بمد ذلك وزنه فعل حيي فقات لو كان كذلك اعتلت العين بقلبها الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فقال انما يلزمنا لو اقررنا الحركة ولكننا ادغمنا فاجبت بان القاعدة انه اذا
--	---

عينه واو كدمومة ولو كانت زنة غيبوبة فيمولة لقليل في مصدر دام دمومة لان عينه واوا اجتمع
لان فعلا لا يفتح الفاء نادر كص فوق فلا يحمل عليه وزعم الكوفيون ان فاء غيبوبة وشبهه مضمومة في
الاصل فكسرت لتسلم الياء ثم استقل الانتقال من كسر الى ضم بعده واو فجعل موضع الكسرة فتحة وحمل
ذو الواو منه على ذي الياء لان ذي الياء منه كثير وذو الواو قليل ومثال حذف العين من فيعمل وفيعلان ميت
وريجان أصله ميوت وريوحان تم ميت وريحان ولا يقاس عليهما جيد وتيجان بل يقصر على السماع

(ظلت وظلت في ظلمات اطرداه وقرن في اقررن وقس .متقدرا) (ولا تقس مفتوح عين وأري * من قاس ذا الضم حران يمدرا) كل فعل مضاعف على وزن فعل فانه في اسناده الى تاء الضمير او نونه يستعمل على ثلاثة اوجه تاما كظلمت ومحدوف اللام مفتوح الفاء نحو ظلمت ومحدوف اللام مكسور الفاء نحو ظلمت وكذلك يستعمل نحو تقررنا وقررنا فيقال فيهما يقرن وقرن لكن فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز وان كانت العين مفتوحة فالحذف قليل حكاه الفراء ولا يفاس ٥٥٥٥ علي ماورد منه ولا تحمل عليه

اجتمع ما يقتضي الادغام وما يقتضي القلب قدم اعتبارا . وجب القلب اه
ولا يشكل على قوله اذا اجتمعت الواو والياء انما يكون المقدم الواو . مسألة
سيد لان كلامه في واو ويا غينا ولا ما والياء في سيد زائدة وقوله به . ذلك
قدم . وجب القلب . وافق لما أوردناه على كلام التوضيح في آية فتدبر
قوله (و من عروض عريا) المفهوم من تقرير الشارح ان ضمير عريا عائد
للسكون المفهوم . من يسكن والاتصال المفهوم من اتصال ويجوز ان يكون
عائدا للواو والياء وعروضهما في مثل ان كنتم للرؤيا تمبرون فان اصله
الرؤيا بالهمز تخفف الى الواو فالواو عارضة لكن لم يذ كر ح قيد السكون
من كونه غير عارض ويمكن ان يقال لم يحتاج لذلك لان المتبادر من سكن
دون يسكن بالتشديد السكون الاصلي قوله (فياء الواو اقلبن) من
امثلة ذلك سيد وميت فان وزنه ما عند البصريين فيعمل وقال الكوفيون
انه فيعمل بالفتح لانا لم نجد في الكلام فيعلا بالكسر ووجدنا فيعلا بالفتح
ولكنه لما غير بالقلب والادغام غير من الفتح للكسر لان التغير يانسان
بالتغير واعتراض بانه لا داعي لهذا التغير ولهذا لم تغير الكسرة فتحة

كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح الفاء فعمل ذلك بالمضموم احق بالجواز
(من اوجه الاعلال قلب كايس * والجاه والطرحوم حذف لا تقس) (والاصل في القلب يفوق الفرع
في * وجوه الاستعمال والتصرف) (فتبز أصل وفرعه بزب * اذ نبزله التصرف انتسب) (واستعملوا
اضمحلا واضمحالا * ووضحوا امضحلا لا امضحالا) (فتبت أصالة اضمحالا * وعلمت فرعية امضحالا)
(و ما وجهيه له الظرف كل * بحمله ذا الفتين من عدل) (كالجبد والجذب وعاش وعشا * واللوب في اللب

ولبوا لثا) (ونحو ابارواء في رأي * قاس وكل عن قياس قدناي) من وجوه الاعلال تقديم حرف وناخير آخر ويسلم القاب ولا يسلم ادعاؤه الا اذا فاق أحد المثالين الآخر باستعمال فيه أو وجه من وجوه التصريف ليس النفي لقواهم الكسر الياس يؤوس أي دون أيوس وكما فاق الوجه الجاه لقواهم وجه وجاهة فهو وجهه ولم يبين من لفظ الجاه فعلا ولا وصفاً ولهذا حكم علي طرحوم انه مقلوب طرحوم معناها الطويل من طرح الشيء اذا علاه ويقال ﴿٥٥٦﴾ لكل شيء علي طرحام ولم يبينوا من لفظ طرحوم فعلا ولا

غيره والنزاع اللقب وكذلك	بدليل قولهم هيبان وتيجان وقال ابن هشام في الحواشي سؤال لم حكموا
النزب وهو مقلوب منه قال	في سيد واخواته بانه فيعمل دون فيعمل مع انهما مفقودان وان هذا الاعلال
الاقرع بن حابس * اني انا	لا يشترط له تقدم الياء ولا تقدم الواو والجواب ان الذي قالوه أولى لانه
الاقرع ذاكم نربي * أنا	قد جاء في الصحيح فيعمل كضيف وخيفق وصيرف ولا فرق بينه وبين
الذي يعرف قومي نسبي *	فيعمل الا الكسر والفتح واما فيعمل فلم يأت بالفتح ولا بالكسر (فان قلت)
ويدل علي أصالة النز قول العرب	فها لا وافقكم الكوفيين في قولهم انه فيعمل لانه حمل علي بناء منتشر (قلت)
تنازروا وامتاعهم من تنازروا	لانه يلزمهم اعلال نحو طويل وغيسور أو ترجيح احد المتساويين
ويقال اضمحل الشيء وامضحل	﴿فان قلت﴾ لم يجوزوا ميت وميت واختلاف في المحذوف فقيل الزائدة
اذاني والاصل اضمحل لقواهم	فوزنه فعل وقيل الاصلية فوزنه فيل فجوزوا النطق بالاصل والتخفيف
في المصدر اضمحلال دون	ولم يجوزوا في يمد النطق بالاصل ولا في مكرم ﴿والجواب﴾ ان هذا
امضحلال فان تساوي المثالان	مغالطة في السؤال لان الاصل في سيد لم ينطقوا به ولا هو الا سيود
في الاستعمال والتعريف فهما	واجاب ابن اياز بان تخفيف سيد على سبيل المبالغة في التخفيف والافقد
لغتان وليس احدهما مقلوبا	حصل المراد بالادغام وبمدلوا نطقوا فيه بالواو لم يحصل تخفيف البتة وبان
من الاخر نحو جذب وجذب	العمل اثنان من الاسم ومن امثلة ذلك ايام واصله ايوام وكنونه ووزنه

وعاث وعثا اذا افسدولانه حقه لوثا وولثه ولثا اذا انقصه وليث الشجرة اثوا ووليثت، فيملولة
 اثا اذا اختلف ﴿فصل في الادغام اللائق بالتصريف﴾ (اول مثاين ادغم ان سكتنا *
 وليس همزة تأت عن فالبناء) (وليس ها سكت ولا مداختم * او مبدلا ابداله لم يلتزم) اذا سكت اول
 مثاين التقيا في كلمة أو في كلمتين وجب الادغام ان لم يكن همزة نحو نبي اخاك ولاها سكت نحو وماليه هلك
 عنى ساطانيه ولا مداختم به نحو الذي يوسوس ولا بدلا غير ملتزم نحو تؤمي واحترزت في الهمز الذي

لا يدغم بان يبين عن فاء الكلمة لان المتصل بالفاء لا بد من ادغامه اذا ضعف نحو سال وراس واشرت بقولي
 أو مبدلا ابداله لم يلتزم الى ان الهمزة اذا ابدل منها حرف غير راجع الى اصله يدغم في مثله اذا وليه كبناء
 مثل ايلم من أوب فانه يقال فيه أوب واصله أوبوب وهو اصل لازم الترك لما تقدم في فصل تلاقي الهمزتين
 فيجب ان يصير أوبا (كذا المحركان في لفظ ولم * يصدر اويو صلا بدغم) (أو ملحق ولم يزد به مضهما *
 لقصد الحاق ولاذو ختما) (عارض تحريك آوات مكلا ﴿٥٥٧﴾ * وزن الحما والدماء والطلا)

فيعملولة والاصل كيونونة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصارت
 مشددة الثاني وأوجبوا تخفيف فيعملولة وجوزوا تخفيف فيمل للطول في
 فيعملولة واماماعينه ياء كغيبوبة فانه من ادغام الياء في الياء واصله أيضا
 فيعملولة غيبوبة بيا من الاولى زائدة والثانية عين فادغم ثم شدد وخالف
 الكوفيون في كيونونة فقالوا الاصل غيبوبة بالضم ثم قلبت الضمة كسرة
 لتسلم الياء من القلب ثم قلبت الكسرة فتحة للتخفيف اطول البناء فالوزن
 الان فيعملولة وفي الاصل فيعملولة كمصفورة ثم فعلوا مثل ذلك في ذي الواو
 حملا له على ذي الياء لانه الاكثر فيه ولنا ان الممثل قديخص باوزان
 ليست لغيره فن ذلك فعلة كمقضاة وفيعملولة وفيمل الا أن هذين في ممثل
 اللام * (تنبيهه) * لوجوب الابدال المذكور شروط اخر ذكر هنا
 الشارحون والسعد في شرح تصريف الغزي منها أن لا يكون في تصغير
 ما يكسر على مفاعل فنحوجدول واسودلحية يجوز في تصغيره الاعلال
 نحو جديل وأسيد وهو القياس والتصحيح نحو جديول واسيود اما اسود
 صفة فتقول فيه اسيد لا غير لانه لم يجمع على أساود وقال ابن هشام في

المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقى ساكنان واحترزت بقولي أو ملحق من نحو هيلل اذا اكثر لاله
 الا الله فان لاني هيلل متحرك كان في لفظ واحد ولم يدغم احدهما في الاخر لان الياء قبلهما مزيدة
 اللاحق بدخرج فامتنع الادغام لئلا تفوت المقابلة واحترزت بقولي ولم يزد به مضهما لقصد اللاحق من
 نحو جلب فان احدهما به زيد اللاحق بدخرج فامتنع الادغام وقولي ولاذو ختما عارض تحريك احترزت
 به من نحو اردد الشيء وذو هنا بمعنى الذي واشرت بقولي آت مكلا وزن الحما أو الدماء أو الطلاء أو مكلا

انعمل الى امتناع ادغام فعل كلم وفعل كحز وفعل كلم وفعل كجدد وقولي كذا المضاهية من ما به بدى أي مثل هذه الاسماء في عدم الادغام الذي به بدى بما يشبهه من وزنا كدجنجان . مصدر دج بمعنى دب فانه مبد وبفعل كلم وكذا ودد جمع ودود هو . مبد ونحو حرز فلا حظ في الادغام وكذا لوبنى . مثل يسراء . وسلطان بمعنى سلطان . من رد لقل رداءين أوردان فيهما ملان . معاملة لم وجدد ووجب لفعل وفعل وفعل الفك لمخالفتها الفعل في الوزن اذ الادغام فرع عن الاظهار ﴿٥٥٨﴾ نخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء

الحواشي لا يصح ان تعمل اجازة التصحيح في تصحيح جدول وقصور واسود بتصحيحها في التفسير ويقتصر على ذلك ليلا يرد تصغيره . قام فان الاعلال فيه واجب مع قولهم . مقاوم وكذا يفوم علما . مع أنك تقول يقاوم في تكسيه . بل بذلك مع ظهورها حركة في المفرد . وقولنا في المفرد مخرج لنحو عجوز ويقول وعجوز أولى بالاعلال لان واوه لا تظهر في الجمع بل همز قال ابن جني قال لي أبو علي مما اعان على جواز جديول واسيود أن . منهاها جدول صغير واسود صغير والواو في هذين تصح وقال أيضاً لا يصح الاستدلال بجواز الاعلال في أسود صفة اذا صغر بقوله اسيد ذو حريطة نهراً . من المتبني قدر العمام * لان اسيد هذا علم لصفة نص عليه في الخصائص قال ونقل من الصفة مصغراً فصار ذلك فيه لازماً كما أن عينة وقتية كذلك فلو سميت رجلاً بهند ثم صغرت لم تلحقه التاء اه . وقد يقال لولا جاز الادغام في الصفة ما صح النقل منه وهذا توجيه صحيح	دون ما لم يوازنه ولا صلة الفعل في الادغام لم يستثن منه . مفتوح العين ولا مكسورها غالباً ولا مضمومها واستثنى من الاسم الثلاثي المفتوح العين كلم ليعلم بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته في الفعل (وفي اختيار شذو . فكو كالل * ونحوه من وارد على فعل) (وعززت كذابات البية * وقال بعضهم بنات البية) (عن اختيار غير ذا بمعزل * كالحمد لله المليك الاجل) شذرك الادغام في ال السقاء
قوله (من واو اويا) الخ هذا اشارة الى ابدال الواو والياء الفاء ويشترط في ذلك احد عشر شرطاً كما أشار الى	

وكذلك الاسنان اذا فسدت والاذنان اذا رقت وشذرك الادغام أيضاً في ديب الانسان جلها اذا انبت الشعر في جيده وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضربت الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جموده ولحمت العين ونلخت اذا التصقت ومششت الدابة اذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة المظم وعززت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجري لبنها فشذوذ ترك الادغام في هذه الافعال كشذوذ ترك الاعلال في القود والحواري الجلد الاحمر والحوكة جمع حائك والغيب

جمع غائب والاولد في الشيء وهو العوج والاولو جمع أوه وهو الداهية من الرجال والعفوة جمع عفوه وهو الجحش ومن الفك الشاذ دون ضرورة قول العرب قد علمت ذلك بنات اليه يروي بضم الباء على انه جمع لب مثل قفل واقفل وبفتح الباء على انه افعل تفضيل مضاف الى ضمير الحى هذه رواية الكوفيين وتفسيرهم ولا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لم يقس على شيء من تلك المصححات بل ماورد منه قبل وعدم الضرورات كقول أبي النجم الحمد لله العظيم الاجلال (٥٥٩) (لسا كن يقبل تحريكاً نقل *)

<p>جاءها الناظم وبسط الكلام على ذلك في الشروح وقال ابن هشام في الحواشي</p> <p>تقاب الواو والياء الفين بشروط منها ما هو في الحرف وما هو في صفته</p> <p>وما هو فيما قبله وما هو فيما بعده وما هو في الكلمة أما الذي في الحرف</p> <p>فثلاثة أمور . أحدها ان يكون متصلاً بخرج نحو شيرة في شجرة</p> <p>والثاني أن لا يليه ما يستحق الاعلال بخرج الاول من مثلي هوي</p> <p>ونوي وشوي وطوي . الثالث أن لا يكون عيناً لما زيد في آخره ما يخص</p> <p>الاسم بخرج نحو حيدي وصوري وأما الذي في وصفه فأمرا ان أحدهما</p> <p>الحركة بخرج القول والبيع فاما قول بعضهم في يوجل يا جل وفي اولاد</p> <p>آلاد وفي صومة وتوبة صامة وتابة وفي دوية دواة فشاذ والثاني تاصلها</p> <p>بخرجت المارضة وهي نوعان حركة التقاء الساكنين نحو لو استطعنا</p> <p>واخشو الله وحركة النقل نحو جيل وتوم ونحو ارعوى فان الاصل ارعو</p> <p>كأحر فكك الادغام بتحريك المثل الاول بالفتح كما هي فالتقابل الواو</p> <p>الثانية الفاء وسامت الواو الاولى لعروض حركتها وليلا يتوالي اعلان</p>	<p>تحريك المدغم لسا كن وصل)</p> <p>(واقفل افكك أو ادغم ناقلاً *)</p> <p>أو اكسر القاف وقس مشا كلا)</p> <p>احترزت بتقييد الساكن بقوله</p> <p>التحريك من ساكن زائد للمدغم</p> <p>نحو حاج وللتصغير نحو ذوية</p> <p>واصم في تصغير دابة واصم</p> <p>فان كان الساكن قبل المدغم غير</p> <p>ذلك نقل اليه حركة المدغم نحو وير</p> <p>ويقر ويسر والاصل يبر ويقرر</p> <p>ويسرفان كان الساكن متقدماً على</p> <p>تاءين أو لهما تاء الافتعال كاقتلوا</p> <p>جاز الفك والادغام ولك في</p>
---	---

الادغام ان تنقل حركة المدغم فتقول في افتن فتن حاذفا همزة الوصل وفي المضارع يفتن وفي اسم الفاعل فتن ولك ان تكسر ما قبل المدغم فتقول فتن ويفتن فهو فتن

فصل في

(وان يكن يا احد المثلين مع * لزوم تحريك نخير تتبع) (خيي افكك وادغم دون حذر * كذاك نحو تتجلى واستتر) كان حق حيي ان ياتزم ادغامه كما التزم ادغام صبيت مجرداً من الساكن لكن في حيي ما ليس في صبيت من ان المثلين لا يلتقيان في المضارع ولا في الامر فكان اجتماعهما مفكوكين اذ صار اجتماعهما كأنه عارض والمعارض لا اعتداده وما اشبهه كذلك فهذا توجيه فك حيي وما اشبهه واما ادغامه

فلان حركة المثلين فيه لازمة مادامت له صيغة الماضي بخلاف ان يحبي فان حركة ثاني المثلين فيه زائلة بزوال الناصب فلم يجز الادغام فلذلك قلت مع لزوم تحريك وكذلك نحو تجلي واستتر يجوز أيضا الفك والادغام فيما اجتمعت فيه تا آن كتاءي تجتلي واستتر ثم بينت كيفية النطق بذلك حال الادغام فقلت (ومدغما بالهمزة ابدالاً ولا * وليمر عنها الثاني نحو قتلا) أي اذا ادغمت فيما اجتمع في أوله تا آن زيدت همزة وصل يتوصل بها الى (٥٦٠) النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تجلي أتجلى وابد بمعنى

<p>ابدا وهي لغة الانصار قال قائلهم رضي الله عنهم * بسم الله وبه بدينا * ولو عبدنا غيره شقينا * وعنيت بالاول نحو تجلي مما اجتمعت فيه التاء ان في أوله وعنيت بالثاني نحو استتر وليمر عنها الثاني أي جرده عن همزة الوصل نحو استرا اذا اثرت فيه الادغام على الفك فتقول في استتر سترو في اقتل قتل والاصل اقتل فنقلت حركة أول التاءين الى القاف فاستغنى عن الهمزة وصار اللفظ به كاللفظ بقتل الذي وزنه فعل ولكن يمتازان</p>	<p>فهذا من معنيين متناسبان وقال لي بعض الطلبة ولو بنيت من الرمي مثل قطر ثم رخمته بعد التسمية به ونويت المحذوف قلت يارمي بالاسكان فاذا نقلت اليه حركة همزة بعده قلت يارمي اقبل لا يعمل لروض الحركة وأراد أن يمثل لمسئلة المروض بالنسبة للام ولم يقنع بالتمثيل بارعوي لانه رأى أن ذلك مستفاد من قوله أن اللام يكف اعلاهما بسا كن هو الف ومن قوله وان حرفين ذا الاعلال استحق فقلت له من أين لك جواز النقل والحالة هذه فان ذلك أعني نية المحذوف تحول وقديزاد شرط ثالث وهو أن لا تكون حالة محل الوسط بعدما كانت مصدرية نحو ايس فانهم يصححونه نظراً لأن الاصل يثس وأخص من هذا ان يقول أن تكون في وضع لو وقعت فيه اصحت وفي هذا الضابط تنبيه على علة التصحيح وأما الذي فيما قبله فامر ان أحدهما الفتح نخرج نحو هيام وحول والثاني الاتصال نخرج نحو ضرب واعد وضرب يأسر وأما الذي فيما بعده فامر واحد وهو الحركة ان كانت الواو عيناً نحو وطويل وخورنق والحركة أو السكون الذي ليس القاء ولا ياء مشددة ان كانت لا ما وينبغي أن يستثنى من هذا</p>
--	---

بالمصدر والمضارع لانك تقول في مصدر الذي اصله اقتل قتالا وفي مضارعه يقتل باب وتقتل أو يقتل وتقول في مصدر الآخر تقتيلاً وفي مضارعه يقتل (ومابتان ابتد قد يقتصر * فيه على احدهما وذا اشهر) قد يقال في نحو تعلم تعلم استقالاتوا الى المثلي المتحركين والادغام المحوج الى زيادة همزة الوصل وفي القرآن من ذلك كثير نحو تنزل الملائكة والروح فيها وقد يفعل ذلك بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلاً وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوفة

من تاء ي تنزل حين قيل تنزل انما هي الثانية لان المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية ولان المثلين اذا التقيا انما يحصل الاستتمال عند النطق بشانهم ما فكان هو الاحق بالحذف (والفك والادغام جائزان في * كرمي في المبدل فاقف ما اقتضى) ما فيه همزة ساكنة بمدها ياء كرمي أو واو كشوي فلك فيه اذا ابدلت همزته من جنس حركة ما قبلها ان تدغم نظراً الى اللفظ وان لا تدغم نظراً الى الاصل (واستغن بالاعلال عن) ادغام ما * كاحمر من نحو غدوت

باب اقامة واستقامة اذا اصل اقوام واستقام فاعملت العين مع سكون	ورما) مثال احمر من غدوت
التالي وأما الذي في الكلمة فثلاثة امور : أحدها ان لا يكون افتعل الدال على	والاصل اغـدوا فابدلت
مني التفاعل والمبن واو نحو اجتوروا : الثاني أن لا يكون على فـعل	الواو الثانية الثما لتحر كها وانفتاح
الذي وصفه على أفـل كمور وحول وغيد : الثالث أن لا يكون مصدرأ	ما قبلها كما قيل ارعوي أـيـ
لهذا الفعل كالمرور والحول والغيد * (تنبيهات) * (الاول) * قوله	انكف فاستغني عن ثقل التضميف
أصل قال الشهاب بفتح الهمزة وضم الصاد كذا وجد بخط ابن النحاس اه	في الواو فلو كان البناء مما لا مـ
وضبطه ابن هشام في أصل نسخته بضم الهمزة وكسر الصاد وفي الهامش	ياء جازا لاعلال والادغام كما قيل
كما وجد بخط ابن النحاس * (الثاني) * قال الشهاب قوله بمد ففتح يفيد	من العمي عميا واعمى واعماي
اشتراط أن لا يفصل بينهما وبين الفتحة فاصل بناء على تبادل ذلك من	حكاه ابن سيده (وجائزان
البعدية في مثل هذا المقام وقوله متصل يفيد اشتراط كونهما في كلمة بناء	عدم المانع ان * يدغم نحو بوداع
على أن المطلق ينصرف الى الفرد الكامل والاتصال الكامل ما كان في كلمة	فاعلمن) الاشارة الى جواز
واشتراط اصاله الاتصال بناء على ما ذكر أيضاً ويجوز أن يكون اشتراط	ادغام احد المثلين في الاخر اذا
عدم الفصل مستفاداً من قوله متصل * (الثالث) * قال ابن هشام هذا	التقيا من كلمتين ولم يكن ثم
ضرب من الاعلال مغاير لما قبله فكان ينبغي أن يذكر في فصل علي حديثه	مانم مثل كون أولاهما مدة

أو همزة أوها سكت أو سبوقاً بساً كن غير ذي لين وقولي (٧١) فاعلمن اصله فاعلمن بالتشديد ثم خفف بالوقف ولوانها المنخفضة لوقفت عليها مبدلة الفا كما يوقف على لنسفعما (وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بتا ضمير اقترن) (أو نونه كاعدت واعددن وفي * جزم وشبه الجزم تخيير قني) (كامنن ولا تمنن وفي الادغام لا * تمن قل ومن كل نقلا) الاشارة الى فك التضميف من الفعل المضاعف اذا اسند الى تاء الضمير نحو حلت أو نونه نحو حلت نادفانه لازم لان ثاني المثلين وهو الذي

كان الاول مدغما فيه قد سكن فتمذر الادغام فيه وقولي وفي جزم وشبه الجزم تخيير قني أي لك في نحو يحل اذا دخل عليه جازم الفك فتقول لم يحلل والادغام نحو لم يحل وكذلك الامر منه نحو احلل وحل والي سكون الامر الاشارة بشبه الجزم (والفك عن اهل الحجاز يوتر * ولتميم * مدغم ينتصر) (وفك افعل في التعجب التزم * كل كذا الادغام ايضا في هلم) فك التضعيف المجزوم والمبني على الوقف هي لغة اهل الحجاز وبها جاء القرآن ﴿ ٥٦٢ ﴾ غالبا قال الله عز وجل ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت

وهو كافر وقال ان تمسككم حسنة تسوهم وقال عز وجل ومن يحلل عليه غضبي فقد هوي ولا تمنن تستكثر واغضض من صوتك ويدرکم باء وال وبنين ومن يحادد الله والادغام لغة بني تميم وعليه قراءة ابن كثير وأبي عامر والكوفيين ومن يرتدد منكم في المائدة وقراءة السبعة ومن يشاق الله في الحشر فلما استوفيت القول في المجزوم والامر شرعت في بيان افعل في التعجب وانه مفكوك باجماع نحو احب بزيد واشدد بحمرة وجه عمر بنيت وكذا افعل في التسهيل والكافية قوله (اوياء التشديد فيها قدالف اونون توكيد) نحو لا تسعين ولا تخشين ولم يذكر هذه المسئلة هنا لانها قد علمت في باب نوني التوكيد * (تنبيهه) * قال ابن هشام * مما اشكل قول عمرو بن كلثوم * متى كنا لاهلك مقتوينا * فصصح الواو وكان حقه ان يقلبها الفأثم يحذفها للساكنين واجيب عنه بانه على تقدير ياء النسب والاصل مقتوي ثم حذفت الياء بعد ما صحت الواو كما حذفوها في الاشعرين والاعجمين وضعف هذا بان هذا السبب من قبيل النسب اللفظي كما في اخرى لان المقتي صفة علي فعل كالمولى وانما لحقته ياء النسب لتأكيد معنى الوصف فلم يكن المعنى على ارادتها بعد الحذف حتى تصحح بخلاف النسب المنسوي وزاد الجوهرى ان مقتوينا منسوب الي مقتي مصدر قتوت قتواً ومقتي كما يقال غزوت غزواً ومغزى اذا كان يأوه للنسب الصحيح كما ذكر كان السبب في تصحيحه كونه في معنى ما يصح فيه وهو مقتويون اه ابن يسمون قال أبو الفتح أصله مقتويون فجعل علم الجمع * ما قبل التالى الاضافة فصصح اللام معه كما يصح معها وعلى هذا الوجه اعتمد

أيضاً ان علم مدغم باجماع فصل في النون الساكنة والجري

(والنون ساكن بلام أو برا * ادغم دون غنة واظهرا) (مع احرف الحلق وميم قلبا * حتما اذا ما كان متلواً) (وان تلامه بعض يثبوا وانفصل * يدغم بغنة لمن يعن وصل) (بغنة في الباقيات تحقاً * كمن دنا كن تجتبر وتكفنا) جرت عادت القراء والنحويين ان يذكر وافي هذا الفصل النون الساكنة والتنوين مع ان النون الساكنة تتناول التنوين اذ حقيقة نون ساكنة ثبتت لفظاً لا خطافاً النون الساكنة

تم التنوين وغيره ولذلك لم تعرض لذكره وحاصل هذا الفصل ان للنون الساكنة اربعة احوال اولها الادغام وهو بلاغنة في الراء واللام وبغنة في حروف يثوا ما لم يكن في واصلها في كلمة واحدة كالدياوقن وان وزنما فان الفك لازم والثاني الاظهار وهو في حروف الخلق العين والعين والحاء والحاء والهاء والهمزة والثالث قلبها ميمًا اذ اولها ياء نحو انبثهم والرابع الاخفاء مع غنة اذ اولها شيء من الحروف غير المذكورة . فصل في بناء مثال من مثال ٥٦٣ (ان قيل . مثل ذا ابن من ذا قالنزم *)

الجرمي وقال ابن يسمون في تصحيح هذه الواو وجهان آخران أحدهما أن يكون بنى مقتوين علي الجمع كما بنى مدروان على التثنية ولم تقم الواو طرفا فيلزمها التفسير كما أن واو المدروين والسقاوة كذلك ليمدهن من الطرف والاخر أن تكون علي ما قال س من أنه جاء علي الاصل المرفوض نحو استحوذ كما قالوا . مقاتوة في تكسيره ومن قال انه علي النسب فواوه في التقدير عن الف . متى كما في واو . لهوى ومن قال بنيت الكلمة علي الجمع او جاء علي الاصل المرفوض فالواو اصل لا بدل قوله (وضح عين فعل) قال ابن هشام حقه أن يقول ذا افعل ايلا يومهم ارادة نحو باب وناب ودار وليس كذلك ولذا كان أحسن مما هنا قوله في الكافية * وصحوا العين التي من فعلا * ان يزن فاعله بافعلا * وهكذا صدره وما بنى * منه كمثل عين و . مين * اهـ وبجواب باب قول الناظم ذا افعل يرجع لفعل وفعل قال الشاطبي وافراد ذا افعل من باب إنار رسول ربك قوله (وان بين تفاعل) أي يظهر . معنى تفاعل في الكلام حذف . مضاف قوله (والعين و) خرج ما لو كانت العين ياء فيجب الاعلال وان دل علي التفاعل نحو ما نازوا وابتاعوا

عليها وترك ذلك في الفرع لعدم السبب وكذا لو قيل كيف تبني من صفو . مثل مقتدر لقلت . مصطفى فتعطي التاء من الابدال ما يجب لمثلها ولواو ما يجب لمثلها وكذا لو قيل كيف تبني من علم . مثل محوي لقلت . محلي نظرا الي اصل محوي فان اصله محوي ثم اعل لوجود . وجب الاعلال المفقود من معلم فقلت . محلي بلا تغيير ولا نقص (وان يكن في الاصل زائد فاعنه غني في الفرع فاجمع بينهما) (وان ترد في الفرع دون الاصل *) فجرد الفرع تكن ذاعبل (لو قيل ابن . مثل غضنفر من جعفر لقلت جعفر فجت بالزائد الذي فاق به

الاصل الفرع. وضوعا من الفرع في مثل موضعه من الاصل فلو قيل ابن من جبال. مثل غضنفر لقلت جانلا
 جردت الفرع من الياء لانها زائدة عري. منها الاصل وزدت النون بازاء النون وضاعفت اللام بازاء الراء.
 (وان يفق اصل باصلي يجب * تكرير لام الفرع فاستعمل تصب) (فصوغ مثل درهم من صرف *
 بصيرف يتم دون خلف) (وان تصغ من ذهب كدرهم * فذهب مثاله فلتعلم) اذا فاق الاصل بحرف
 زائد جئ في الفرع بمثله لفظا ومحلا ﴿٥٦٤﴾ كقولم وهو مثال جوهر من علم وكصيرف وهو مثال ضيف

من صرف واذا فاق الاصل بحرف اصلي ضعفت لام الفرع حتي يكون تضعيفها مساويا للاصل في وزنه كعلم وهو مثال جعفر من علم وكذهب وهو مثال درهم من ذهب والحمد دد وهو مثال جحمرش من حمد (وكل حرف اعطه الذي استحق من بدل وغيره كما سبق)	واستافوا أي تضاربوا بالسيوف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لان الياء اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها وقال ابن هشام ذكر في الخصائص انه قال في كتابه في اشعار الهذليين في لفظه انه انما لم تعلم العين فيها مع انها علي وزن افتعل السكون عينها ياء وبين الالف والياء شدة تقارب وتلك اللفظة هي استاف قال وأما الان فاني اقول العلة مستمرة يعني في دوات الواو ودوات الياء وان استافوا ليس معناه تسايفوا بل تناولوا السيوف كقولك امتشوا سيوفهم وامخطوها اي تناولوها وجر دوها ثم يعلم انهم تضاربوا مما دل عليه قوله استافوا فكانه من باب ذكر السبب واما تفسير اهل اللغة استاف القوم بمعنى تسايفوا فتفسير علي المعنى علي عادتهم قوله (سلمت ولم تعلم) قال الشاطبي لما كان قوله سلمت يحتمل الجواز رفعه بقوله ولم تعلم فتكون السلامة واجبة قوله (وان الحرفين) قال ابن هشام اعم من ان يكون الحرفان واوين نحو واحوي اصله احوو لانه من الحوة اوياء بن نحو الحيا اصله الحبي بدليل حيان والحيا الغيث او واو وياء كهوي وفي شرح الكافية بمدان ذكر احوي قال مامعناه انه انما
--	---

افعل فهما فان كان الامر بهمزة زائدة قبل الفاء جئ في الامر بمثلها لفظا ومحلا فلزم تقديمها
 على الهمزة التي هي فاء الامر ولزم تسكينها لتساوي صاد اصبع وباء ايلم ووجب ابدالها ياء في مثل اصبع وواو
 في مثل ايلم لانها ثانية همزتين في كلمة وسا كنة فسلك بها سبيل ايمان وأومن علي ما تقدم (والروم ان
 بنيت. مثل حديم منه فلازم مثال ويم) (والرومي ان بنيت مثل جعفر * منه فبالرماية انت غير ممتد) (الراء من روم
 بازاء حاء حديم والواو بازاء الدال والميم بازاء الميم والياء في حديم زائدة بين العين واللام جئ بها بين واو روم وميمه

بعد كسر رائه بازاء كسر حاء حديم فاجتمعت الياء والواو وسبق احدهما بالسكون فعمل بهما ما سبق التنبيه عليه من ابدال وادغام وقوبل براء رمى وويمه وياثه جيم جعفر وعينه وفاؤه وضوعفت الياء بازاء الراء فتحركت الثانية من الياءين بعد فتحة فانقلبت الفا وصار روميا كعاطي (ومن بنا من امور كصيرفي * فميرا بالكسر فيه تقتضي) التزمتم العرب في فيعمل من الصحيح فتح العين والتزمت في مثله من المعتل كسر العين فوجب في اللاحق ان يعطي كل ذي حق حقه (٥٦٥) (لان كسر عين ما يعتل من *

لم يقلب ليلًا يلتقي القمان فتحذف أحدهما ثم تحذف الآخرى لالتقاء الساكنين
الالف والتنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد وذلك ممتنع وما أفضى
إلى ممتنع ممتنع * (قلت) * أحوى مما لا ينصرف فلا تنوين فيه ثم الفعل أصل
في التصريف ولا تنوين فيه فلم امتنع ذلك فيه * (تنبيه) * اقتضى قوله
وإن الحرفين الخ أنهم لا يوالون بين أعلايين * (فإن قلت) * فكيف
والوا بينهما في نحو الماء والسما وتري والأصل موه وسوه وترى
* (قلت) * قال في شرح الكافية إن توالي الأعلايين اجحاف فينبى
أن يجنب على الإطلاق فاستقر اجتنابه إذا كان الأعلال متفقاً واغتفر
تواليهما إذا اختلفا كما هو وقد يجاب بأن تلك الألفاظ شاذة عن القياس
قوله (وعكس قد يحق) كغاية قال ابن هشام في التوضيح وهو أسهل
الوجوه في آية ثم قال ومن قال أصلها آية كنبقة يلزمه تقديم الأعلال على
الادغام والمعروف العكس اه وفيه أن هذا لازم في الوجه الذي قال أنه
أسهل مع أن فيه أعلال الأول وهو خلاف الحق ثم إن الأعلال
مقدم على الادغام في باب قوي ونحوه فتدبر قوله (آخره) منصوب على

بها وعينه بازاء ذال ذهب ونون نمر وعين عضد وياؤه بازاء الهاء والميم والضاد ففتح بازاء المفتوح وتكسر بازاء المكسور وتضم بازاء المضموم ويجب قلبها في الأمثلة الثلاثة الفالتحريكها وانفتاح ما قبلها ويتحد اللفظ مع اختلاف الوزن كما تماثل في اللفظ قال وخاف وطال وأصلها قول وخوف وطول (وان بنيت من دعوت كفضل فقل دع كذا دع قل في فعل) الفضل المرأة المتبذلة ومثالها من دعوت في الاصل دعا دعوا لكنه أصل مرفوض اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره حرف علة يلي ضمة فكل اسم اقتضي

التصريف وقوعه كذلك وجب ابدال ضمته كسرة فان كان حرف العلة ياء لم تزد على ذلك كظبي واظب وان كان واوا كمثل فضل وعضد من دعوت عمل به عملا ان ابدال الضمة كسرة والواو ياء كما قيل في جمع دلو ادل وفي جمع عرقوة عرق والاصل دلو وعرقو (وشبه ذا في الفعل ذي الواو كثر مصححا وفي دوات اليا نزر) شبه ذا أي شبه فعل في الافعال التي لا ياء واو كثر مصححا نحو اوت المرأة وسخو الرجل وسؤو أي صار سخيا وسويا وفي ﴿٥٦٦﴾ دوات اليا نزر أي قل هذا الوزن فيا لاه ياء من الفعل

الظرفية يتماق بزيد وما في قوله ما ينخص الاسم مرفوع زيد قوله (وقبل با اقلب ميا) الخ قال في رصف المباني انما ابدلت النون في نحو عليم بذات الصدور لكونها بعيدة من الباء في المخرج فلم يمكنهم ادغامها فابدلوها الى حرف لا يدغم فيها مراعاة لها وتقريباً منها في المخرج اذا كان فصارت حالة بين حركتين بضرب من التخفيف فاذا ابدلوها بما لذلك فلا يصح ادغامها في الباء لذهاب الغنة ولا يمكن تكون ظاهرة مباحالة فيها غنة لانها اخت النون فيها ولذلك خصت بالبدل منها فينبغي ان ينطق بها ميا بغنة كما ينطق بها سا كنة وحدها ولا بد من اظهار الجهر في الباء مع ذلك اذ هي حرف مجهور وانما نهت على هذا لاني رأيت بعض منتحلي القراءة والملم يقرأها بدغمة في الباء ولا تبقى لها غنة وهو خطأ لما ذكرته لك فتنهممه قوله (كن بث ابدا) قال المرادي أي من قطعك فالفقه عن بالك واطرحه وقال الشاطبي أي من بث اسراك فابذه ولا تصحبه فالتاء على الاول مثناة وعلى الثاني مثثة والاول خلاف مكارم الاخلاق فان مكارم الاخلاق ان تصل من قطعك	كنهو الرجل اذا كملت نهيته أي عقله وقضوا الرجل زيد بمعنى نعم القاضي هو وهذا عند ائمة النحو مطرد اعني ان يصاغ فعل من كل فعل لاه ياء عند قصد المبالغة في مدح أو ذم نحو بنو الرجل فلان ورو بمعنى نعم الباني هو والرامي هو (وان تضع كعظم من قرآ * فصورن قرءا لا قرءا) قد تقدم في فصل اعتلال الميم ما يدل على ان العرب لم توالى بين همزتين محقتين في كلمة دون شذوذا في نحو سوال ومداب
---	---

وهو المعمول له دواة وقد تقدم أيضا الاشارة الى ان ما شذ من ذلك بالتحقيق نحو فصل ائمة وخطاء لا يقاس عليه فيجب على ذلك ان يقال في مثل عظام من القرء قرءي في الرفع والجرو قرءيا في النصب (مزني أو مزني يقول من * بناسفر رجل يوم من مزني) مزني بمعنى ذهب واذا بني منه مثال سفر رجل قوبل بحروفه السين والفاء والراء مساويين بينهما في الشكل ثم ضوعف نونه مرتين بازاء الجيم واللام فيصير مزني هذا هو الاصل ويجوز ان تبدل النون الثالثة ياء فرارا من استثقال ثلاثة امثال كما قالوا في

تظننت تظنيت (والبديل الزم في مثال ذلك من * مضاعف حوي ثلاثة كجن) اذا كانوا الثلاثة امثال مستثقلين حتى كادوا لا يستعملون اصل تظنيت فهم لاربعة امثال اشذ استقلالاً فيمكن ابدال آخرها واجبا اذ ليس بعد الجواز الرجوع الا الوجوب فملي هذا يقال في مثل جعمرش من الرد ردد والاصل روددد قبول بالراء والدالين الاصلين الجيم والحاء والميم وضوعنت الدال الثانية مرتين بازاء الراء والشين فاجتمعت اربع دالات فابدلت الرابعة ياء فصار المثال ردديا (ومن (٥٦٧) من الواي بنا كاجرد * وقال

فصل في قوله (سا كن صح انقل التحريك من * اي قال قول مهتدي) (والاصل ذي لين) للاستقبال * (فان قلت) * لم استقلت الضمة والكسرة على الواو والياء في يقوم ويبيع حتى نقلت منهما ولم يستثقل في غزو وظي والجامع ان حرف العلة سا كن ما قبله * (الجواب) * بالفرق من ثلاثة اوجه . الاول ان حركة الاعراب منتقلة لا لازمة ؟ الثاني انها دالة على معنى ؟ الثالث انها واقعة في الاسم وهو خفيف * (فان قلت) * فقد نقلوا في يخاف والفتحة لا تستقل * (فاجواب) * أنهم حملوها على اختها وهي مستثقلة لما ذكرنا من ثقل اللزوم والفعل ويؤيد ذلك استئصال الفتحة في مدي كرب دون الفتحة في قاض * (تنبيهان) * (الاول) * أطلق الناظم ذي اللين على حرف العلة المتحرك وهو اطلاق آخر لذي اللين او باعتبار انه يتصف بذلك في بعض الاحوال ونظير ذلك ما صرح به أهل المنطق من كفاية صدق عنوان المحمول على الموضوع في بعض الاحوال وان كل نائم مستيقظ قضية صادقة * (الثاني) * اذا نقلت حركة العين الى السا كن قبلها وكانت العين مجانسة للحركة لم تغير باكثر

اذا كانت مع ماندغم فيه في كلمة واحدة كنما وهي المنز التي في اذنها شبه القرط تسمي زغبة فلو بنى مثال عنسل من يعمل لقيل عنمل ولم يحز الادغام ليلاليتبس بالمضاعف كشمرو وهو اسم فرس فلو أمن اللبس جاز الادغام كهنمرش وهي العجوز المضطربة الخلق اذا قيل فيها هنمرش جاز لانه لا يلبس بمضاعف اذ ليس في الكلام فعال واذا قيل فيها هنمرش جاز حملا على الاكثر وقد اشترت الي هذا بقولي (وافكك اودغم في مثال خنطرف * من دفلج وخردل ولا تقف) (فاللبس ما مون لان فعال * محقق الاهمال

(دون فعل) (كالمصيص العنوي من عنا * لان منسوباً حكوا بدا البنا) المصيص ضرب من البقال
 ومثاله من عنا والاصل عنيبي فادغمت الياء الثانية في الثالثة فصار عنيبا كفتي فابدلت الياء المكسورة
 واوا كما يفعل بفتي حين ينسب اليه (وان تصنع كمنكبوت من رما * فالرميوت الاصل عند العلماء)
 (اسكن رميوتا مصيره لما * في اللام من قلب وحذف لزما) صوغ مثال غنكبوت من رمي بان يقابل
 برائه وميمه ويائه المين والنون ﴿٥٦٨﴾ والكاف ويضاعف ياؤه بازاء الباء ثم تزداد واو وتاء بازاء الواو

التاء فيصير في الاصل رميوتا	من تسكينها بعد النقل وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفاً يحانس
فتقلب الياء الثانية التاء لتحركها	الحركة كما في الاشتموني قال الشهاب ويرد على قوله لم تغير باكثر من
بعد فتحة ولا يمنع من ذلك	تسكينها مثال الناظم وهو ابن فانه بعد النقل لم يقتصر على تسكينها بل حذف
سكون الواو بعدها كما لم يمنع	للساكنين الا ان يراد لم يغير باكثر من تسكينها الا لمقتضى آخر
من مصطفىين ونحوه لان اللام	كالساكنين هنا لا يقال لاياء في الامر لانه مأخوذ من المضارع المجزوم
امكن في الاعلال من غيرها	ولا ياء فيه لانا نقول اما اولا فلا معنى ح للتمثيل به وأما ثانياً فالصحيح
فما قبلت الفاعل بها ما فعل	ان الامر من المصدر بلا واسطة قوله (ما لم يكن فعل تمجب) استثنى في
بالف مصطفى حين قيل مصطفىون	التسهيل ان يكون موافقاً لفعل بمعنى افعول نحو عور فان مضارع عور
فصار المثال المذكور رميوتا	هذا يعور غير معل قال المرادي واستغنى عنه بقوله وصح عين فعل وفعلا
(وامنع لغير الاخفش السلوك في	قال الشاطبي لا يقال هذا ولكن لما كان بمعنى افعول خرج بقوله كايض
سبيل نحو وقلة ونحو في)	قوله (واهوى) اى فلا يدخله النقل ليلايته الى اعلالان قال أبو حيان كما
(والرأي عندي ماراً أبو الحسن *	صح لهذه العلة هوى فكذلك اهوى قال الشاطبي الاصل ان يقال
من الجواز فاجب من امتحن)	اهاي كاقم لكن منع اعلال اللام قوله (بلام عاللا) قال الشاطبي انه اقال
اللفظان اللذان يقصد جمل	ذلك لئلا يظن خصوص افعول فيخرج استهوي ونحوه قوله (ومثل

احدهما كالاخر في الزنة امامتساويان في عدد الحروف واما فائق احدهما للاخر باصل فعل
 أو اصلين فالحاق المساوي بالمساوي والمفوق بالمفوق جائز بلا خلاف والحاق الفائق بالمفوق ممنوع عند
 غير الاخفش مجوز عنده وبه اقول لان المقصود من الحاق لفظ بلفظ ليس هو استيناف وضع ليحفظ
 الموضوع فيتكلم به للدلالة على معنى مقصود لكن يقصد به التدرب او التمكن من معرفة ما كان يلزم الواضع
 لو وضع ذلك اللفظ على الزنة المخصوصة والحكم المخصوص فيوتي به على ما كان يلحق له من واقعة النظر

ولا فرق في ذلك بين ما كثرت نظائره وما قلت نظائره اذا سلك به سبيل متادة فمثال قلة من ربوبة والاصل ربوة كما ان اصل قلة قلوقة تحذف الواو من قلوقة على غير قياس فصارت في اللفظ قلة ثم عوالت ربوة مما ملأها فليل ربوة ولم يمنع من ذلك كون الحذف في قلة غير مقيس كما لم يمنع من الحاق فرد بجعفر كون ذلك شبيها باستيناف وضع واستيناف الوضع ممنوع الا ان جعل فرد كجعفر شبيهه بجعل فرد فردا او جهر جوهرا وقسر قسورا وحدر حيدرا وحظلا حظلا وشمل **﴿٥٦٩﴾** شملا وعبد عبدلا ورعش رعشيا

فعل الخ يقول لا يختص هذا الاعلال بالفعل بل قد يقع في الاسم وذلك في ثلاثة ابواب . أحدها ما وافق المضارع في وزنه وخالفه في زيادته او بالمعكس والمراد بالوزن صورة الوزن لانهم مثلوا ما وافق في الوزن بمقام وهو سواء كان من اقام أو من قام ليس وزنه وزن الفعل حقيقة اذ وزنه مفعول او مفعول ووزن الفعل تفعل بالتاء أو بالياء وضم العين او كسرها او فتحها وان اعتبرت فعله فهو بضم العين لا غير . الثاني ما كان مصدرا لا فعلا او استفعل المعتلى العيين ، الثالث ما كان اسم مفعول لفعل ثلاثي معتل العين فهذه الانواع الثلاثة تنقل حركة عينها الى فائها قوله (والف الافعال) الخ قال الشاطبي ليس تكرارا مع ما في باب المصادر لاختلاف المقصدين قوله (ومفعول صحيح كالفعل) يعني ان مفعولا لما كان مفعولا للفعل أي غير مشابه له لا في وزنه ولا زيادته استصح له التصحيح كمسواك ومكيل وحمل عليه مفعول لمشابهة له في المعنى كمقول وقول ومخيطة ومخيطة وهذا بناء على قول الناظم ان حق مخيط ان يدل لان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة في لغة قوم واعترض بانه

﴿٧٢﴾ فتحذف لام لي أيضا وعين لي واو فتعلبت ياء لسكونها قبل الياء فلما حذفت الياء عادت الى اصلها وزيدت التاء بازاء تاء قلة واما صوغ مثل سه من لي فيستلزم حذف الواو لانها نظيرة عين سه المحذوفة اذ اصله سهته لقولهم للمظيعة استه واذا حذفت الواو وبقي بينهما حرفان ثانيهما حرف لين منون محراب بحركة الاعراب فيقلب التاء لتحركه بمعدفة ويجوز حذفه لسكونه وسكون التنوين فيضعاف فتلتقي التان فيحرك ثانيهما فينقلب همزة ويجوز تضعيف الياء والادغام فيصير المثل لياء ولو صيغ في مثل

في من لي ملازما للاضافة لثقل لوزيد في الرفع ولاه وليه في النصب والجر كما يقال فوم وفاه وفيه واستغني
عن التضمين لكون المضاف اليه كجزء من المضاف (وان تصنع كتحوي من خبر * فتخبري قل في
الاصل المعتبر) تحوي منسوب الى تحية واصلها تحييه لكنه اصل مرفوض ثم نسب اليها فكان الاصل تحييا
فاستثقل توالي ياءين مشددتين فعمل معاملة النسب الى على فقل تحوي كما يقال علوى فاذا قصد مماثلته
بجبر روى الاصل لا تنفاء اسباب (٥٧٠) الاعلال فقل تخبري (فقس في ما قلته كفاية *

لازات ذا عون وذا عناية) ان شاء الله تعالى
باب تصريف الافعال
والاسماء المشتقة
(مضارع الذي على وزن فعل *
يأتي على فعل حتما كسهل)
(وهو على فعل يأتي من فعل *
ان روعي القياس فيه كبخل)
لما كان فعل وفعل موضوعين
لمعان مستفزة في اصل الخلقة
ومما ان طارئة احتيج فيها الى
المضارع والماضي كثير انخولف
بين حركتي عينيها غالبا
تخفيفا لان تخالف المتماضي
لوصح ما قاله اللزم ان لا يعمل مثل تحلى بكسر حرف المضارعة في اللغة
المذكورة لانه مشبه لتحسب في وزنه وزيادته وما أشبهه فيها يجب تصحيحه
كما مر ثم انه لا يلزم الاعلال في جميع اللغات بل في لغة من يكسر وح فلا
حاجة لتعميل تصحيح مخيط الى الحمل لانه مبين للفعل في وزنه لان المعتبر
الوزن في اللغة المشهورة ولا حاجة أيضا في ذلك الى دعوي انه متصور من
مخياط فتدبر قوله (وما لافعال من النقل) الخ قال الشاطبي خصص ما
لافعال بقوله من النقل ومن حذف احترازا من تمويض التاء وقال ابن
هشام بقي عليه من العمل ان يقول وان كان بآي العين وقيت عينه الابدال
بابدال الضمة كسرة نحو مبيع وأما الاخفش فانه لما نقل الضمة وقلبها
كسرة وحذف الياء لاسا كنين على مذهبه وقعت الواو بعد كسرة
فانقلبت ياء كافي ميزان ووزنه عنده فقول لا عمل وتظهر فائدة الخلاف
في نحو سوء فعند الاخفش كمثرو وعند س نخب ويوضح ذلك ان
الهمزة المتحركة اذا كان قبلها واو زائدة لغير الحاق قلبت الهمزة من
جنسها وادغمت فيها وان كانت الواو غير زائدة نقلت حركة الهمزة اليها

الخلقة قلة الحاجة فيها اخف من تماثلها ولما كان فعل في الغالب موضوعا للفرأز كشجع وحذف
وجين وهي ممان ثابتة في اصل الخلقة قلت الحاجة فيها الى غير الماضي فاستسهل كون حركة العنيتين واحدة
فلذلك كان مضارع فعل يفعل ثم كان لما كان الباعث على مخالفة حركة عين المضارع لحركة عين الماضي
طلب التخفيف كانت الفتحة لعين مضارع فعل أولى من الضمة فلذا كان مضارع فعل يفعل دون فعل
كعمل يعمل وعلم يعلم (واثركوا يفعل مع يفعل في * مواضع السماع فيهن قفى) لما قررت ان فعل

• مضارعه المطرد بفعل وكان بعض الافعال قد شذت الى ما شذ من ذلك وهو علي ضرين احدهما
 • ما شذ مع مشاركة المقيس فاستعمل فيه بفعل ويفعل وذلك في • مضارع حسب ونم وييس ويثس ووغد
 • ووحده ووله ووهل وورع ووزع بالشئ أي أولع به والضرب الثاني ما شذ فيه الكسر دون استعمال الفتح
 • وجملة ذلك ثمانية افعال ووق ووفق ووثق وولي وورث وورم وورى المخ اذا كثر والى هذه الافعال
 اشترت بقولي (وجاء فيما فاءه الواو فعل * بفعل مفرد ﴿ ٥٧١ ﴾ فاحص ما نقل) فنبه علي ان مضارع

وحذفت قـوله (ونذر تصحيح ذى الواو) لانها اقل عليهم من الياآت ومنها يفرّون الى الياء فكرهوا اجتماعها مع الضمة قـوله (وصحح المفعول من نحو عدا) قال ابن هشام ان اخذ قوله عدا بمعنى فعل الواوي اللام فيكون سكنت عن المفعول من نحو رضى وهو فعل الواوي فظاهر سكونه انه لا يمل والواقع بخلافه بل اعلاله واجب الا فيما شذ فلا يقاس عليه وان اخذ قواه على • مني فعل او فعل الواوي اللام أعني ان يؤخذ خصوصية اللام دون المثال فسد في فعل الواوي بداله وقوله في الاعلال ان لم تحجر الاجودا فلا بد من زيادة قوله بعد في الكافية * كمثل ممدي وما من فعلا * كرضى الاعلال فيه فضلا * * (تنبيهه) * اختلاف في علة الاعلال فقليل حملا على فعل المفعول كمدي على زيد وقيل تشبيهاً بباب ادل وأجر كما بين في الشروح والى الاول ذهب الناظم تبعاً للفراء واعترض بوجود الاعلال في المصدر كمدي عتياً والمصدر ليس بنياً على فعل المفعول وبجواب بجواز تعدد المال فيجوز أن تكون العلة في المصدر شيئاً آخر ولان المصدر يصاح للفاعل والمفعول فاعل • مصدر المفعول حملا عليه • مصدر الفاعل	فعل لم يأت على فعل دون مشاركة يفعل الا فيما فاءه واو وان الذي بحث على ذلك اتوصل الى حذف الواو من المضارع لانه لو جاء على القياس • مضارع ووق لقل فيه يوق بسلامه الواو فاذا كسرت عين المضارع كان لحذف الواو • واجب فقليل يوق فظفر بتخفيفه وهو المطلوب (ماعينه اولا • اليا • ن فعل * كسر له من غير ماضيه حصل) (وهله • مضاعف • ماضي • كحق والزم ضم ذي التمدي) اذا كان الماضي على فعل وعينه
--	---

أولاه ياء تعين كون مضارعه على يفعل نحو بات بيبت وساريسير واتى ياتي وشي يمشي وكذلك اذا كان على فعل مضاعفاً غير متعدي كحق يحق وأن يان فان كان المضاعف متعدياً تعين غالباً كون مضارعه يفعل كحل المقدة يحلها ومد الشئ يحده ثم اشترت الى ما شذ من القبيلين فقلت (يول بالضم يذر ويهب * شذ كذا ونادر كسر يجب) (وشذ منها بوجهين كلم * منها يحد ويحد وينم) ال الشئ يؤل اذا برق وال الرجل يؤل إذا صوت بذل وذر الشارق يذر بالضم اذا طلع وهبت الريح تهب هذه شذت بالضم وحده

في المضارع وكان حقه الكسر لعدم تعديها وكذا شذ بكسر دون ضم حبه يحبه وكان حقه الضم لكونه متعديا
وشذ اشترك الضم والكسر في يهر الشيء بمعنى يكرهه ونهيه بالشراب ويشد الشيء وينم الحديث ويبت
الشيء يقطعه ويشح بالشيء ونحو الشيء ويحم الفرس ويسبب وتفح الافاعي ويتر الايو تطير وتحم المرأة
ويصد عنه وتئس وينس ويشط يمد وتدر الناقة ويشح الشيء بالكسر في الستة الاوائل شذوذ لانها متعديّة
والضم على القياس والبواقي على (٥٧٢) العكس (عين المضارع اضممن من فعلا * ان كان واويا

كجاء وعلا) (كذا الذي	طردا لباب المصدر قوله (كذا ذا وجهين) غير سديد بل الجمع يجب فيه
لغلب المفاعل * وليس ياء كعمل	الاعلال الا في خمسة الفا شذت اخوابو به ونحو نحو والمفرد يجب فيه
الناظر) اذا كان الماضي على	التصحيح خلفته الا في لفظتين سمع فيهما الوجهان قسا قسيا وعتا عتيا
فعل وعينه أو لامة واو آتمين	فاحسن مما هنا قوله في الكافية * كذا ذا وجهين جا المفعول من *
كون مضارعه على يفعل نحو	ذي الواو لا مجما او فردا يمين * ورجع الاعلال في جمع وفي * مفرد التصحيح
جاد بجود وعلا وخلا وعاد وكذا	أولي جا اقتني * وقوله لا ما حال من الواو وجمعا حال من ذي الاول
المضارع من فعل المقصود به	حال من المضاف والثاني حال من المضاف اليه * (تنبيهان) * (الاول) *
غلبت المفاعل كفاضله بفضاه	في الخصائص باب ملاطفة الصنعة لا تقول في اجر قلبت الواو ياء لان
يفضاه وعالمه بلمه بلمه اذا	هذا استكرام لا يحرف على نفسه تعجرفا وتم الكا بل استعمل اللطف في
نقابا لفضلا وعلا وفاق احدهما	ذلك فقل ابدلت الضمة كسرة فانكسر ما قبل الواو وهي لام فقلب ياء
الاخر فان كان عين الفعل أولامة	وكذا تقول في جمع دلو وحقوا اصلهما دلو وحقوا ولنا فيه طريقان ان
ياء لم يعدل في المضارع عن يفعل	شئنا شبهنا واو فمحل المدغمة بضمة عين افعل في اذل واحق فابدلناها
نحو خاشاني خشيته أي كنت	ياء كما ابدلنا تلك الضمة كسرة ثم اعل اعلال سيد ثم اتبعنا حركة الاول
أخشي منه والناظر اسم فاعل	وان شئنا بدانا بدلو فابدلنا واوه لضعفها بالتطرف ونقلها ياء فصار دلوي

من ناظله يناظله اذا فاقه في المناظلة وهي المرامات (ما عينه أو لامة من فعلا * حلقيا وحقوى
افتح عينه كعلا) (وغير فتح فيه أيضا قد يرد * وبعضه التثنية فيه قد عمد) (وشذ ياء بامع يجي
قد ندر * بالفتح فاضممها الي ما قد تدر) كون عين فعل حرف من حروف الخلق مجوز لفتح عين مضارعه
فيما لم يسمع فيه كسر او ضم فان شمر باحدهما دون غيره لم يعدل عنه نحو يقعد ويرجع ويدخل وينفخ وقد
يرد بالفتن كينطح وينطح ويمنح ويمنح وبثلاث كير جمع ويرجع ويرجع وينبع وينبع وينبع والى ذلك

اشرت بقولي وبعضه التثنية فيه قد عمد وشذابي بأبوحبي بحبي وودريد بفتح العين في الماضي والمضارع دون توسط حرف حلق ولا تأخره ﴿فصل في مصدر الفعل الثلاثي وما يتعلق بذلك﴾
(فعولة أو الفعالة اجمالا * قياس مصدر المضاهي جزلا) كل ما وزنه فعل فله مصدران مقيسان فعولة كسهولة وصعوبة وعلوحة وعدوبة وفعالة كصباحة وملاحاة وفصاحة وصراحة وماسواها مسموع كغلاظ غلظا وعظم عظمة وشرف شرفا وحسن حسنا وظرف ﴿٥٧٣﴾ ظرفا وقبل جمالا (والوصف

وحقوي ثم اعللنا اعلال سيد ثم اتبعنا لتصحيح الياء ومن ذلك قام وباع يقولون ابدت الواو والياء الفين لتحر كهما وانفتاح ما قبلهما وهو امرى كذلك الا انا لم نقلب واحدا منهما حتى سكتاه استثقالا لحر كته ثم قلنا لتحر كهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الان والافلو رمت قلبهما متحركين احتمايا عليك بحر كتهما فمزتا عليك * (الثاني) * قال في الكافية بعد البيتين المتقدمين * افعولة كذا وأفعول وما على فاعول كفعو سلما * وقال في شرحها يقال لما تمتحن به احجوه واحجية وهما من حجوت بمعنى ظننت ولما يلهى الهى والهوى ولم يسمع في فاعول كعدوا لا التصحيح لانها لو اعل التبس ثم قال * وكل ذي الاوزان ان ضاها قوي * لم يستجز تصحيحه ولا نوى * وقال في شرحه يقال قويت عليه فهو مقوي عليه والاصل مقو وو فابدات الثالثة فرارا من اجتماع ثلاث واوات أولها مضموم ثم قلبت الثانية لسبقها سا كناية ثم ادغمت الياء الاولى في الثانية وكسر ما قبلها واذا كان هذا العمل مختارا في مفعول رضي مبع أن عينه غير واو فليكن هنا واجبا لزيادة الثقل بكون العين واوا ولويني من القوة فموت أو فموت أو فموت ولزم ان

كفر فهو عفر أي شجاع ما كر وعلي فاعل كفره ففر فاره وخمض فهو خامض (ولا تقس مصدر لازم علي * فعل الا ان يكون فعلا) اذا كان الفعل اللازم علي فعل فمصدره المطرد فعل كفرح فرحا ومرح مرحا وماسوي فعل فمسموع كبلج بلجة فهو ابلج ونشر نبشورا أي فرج واحن احنة أي حقد وشبع شبعما وبخل بخلا وبهج بهجة وبشرت المرأة بشارة أي حسنت وضمت النافذة ضبعة أي اشتهت الفحل وتفه الانسان تفوها اذا حق (والمتعمد منه أو من فعلا * مصدره المقيس فعلا اجمالا) (يمكن

بغير الممتدى من فعل * فعولا اجعل كالمصوغ من نزل) المقيس من مصادر فعل وفعل المتمددين
 ما كان علي فعل خاصة لا الاكل والقتل والجذب والضرب والنضح والخضم والاثم والفهم والمقيس من
 مصادر فعل اللازم ما كان علي فبول كنزل نزولا وقعد قعودا اذالم يكن لصوت أو غيره مما يشير اليه
 (والصوت بالفعال والفعيل * احق كالبغام والصهيل) (وبفعال نحو يرغوا اخصص وقيل * عين
 فعيل في مضاعف كال) فعال (٥٧٤) أو فعيل في الاصوات يكثران وفي غيرهما يقلان وقد يشتركان

يفعل به ما فعل بمقوي لان المحذور في مقوي محذور في هذه الامة قوله
 (وشاع نحو نيم في نوم) ليس علي اطلاقه بل شرطه أن لا تكون لامه معتلة
 ليلا يتوالى اعلالان فنحو الشاوي والشوا واجب التصحيح قوله (ونحو
 نيام شذوذه نم) لبعده العين من الطرف بالالف

فصل في كالايتسار او واو
 كالايتسار واللاتسار من الياء كالايتسار او واو
 التاء تبدل من الواو وقال بعضهم انما تبدل من الياء لان الواو تقلب ياء
 لانكسار ما قبلها هذا في نحو ايتسار قال ثم حمل الباقي عليه لان الاعتبار
 بالاصول وأما الالف فلا تدخل لها في ذلك لانها لا تكون فاء ولا عيناً
 ولا لاماً بطريق الاصاله وان كانت تكون بدلا عن الاخيرين قوله
 (فأتاني افتعال ابدلا) قال ابن غازي تقدم لابي اسحاق يعني الشاطبي ان ما
 لم يضاف من أسماء هذه الحروف منون علي حد شربت ما وفيه اجحاف
 بالسكامة وكتب شيخنا الاستاذ يعني أبا عبد الله الصغير علي هذا التحليل
 الصواب عدم تنوينها لانها بنية لوضعها وضع الحروف وشافهني بنحوه

في واحد كغلب الغراب نعييا
 ونعابا ونفق نفيقا ونفاقا وزت
 القدر ازيلا وازازا اذا صوتت
 بالغليان وقد ينفر واحدهما بفعل
 نحو ضبح الثعلب ضبا حاو بنم
 الظبي بغاما وصيل الفرس صهيلا
 وصحد السرد صهيلا واطرد
 اختصاص الممثل اللام بفعل
 كزغي البعير رغاء وثقت انشاة
 ثغا واما السنور ماء أو غماماء
 وغلب اختص بالاضاعف
 بفعيل نحو وصر الشيء صريرا
 وصل صليلا وجف جفيفا وان
 ايننا وال ايللا يعني ان ايننا

(وفعالان محدثا تقلبا * فشاو في الالف فعال غلبا) (الحرفه فعالة فعال * لعله كقولهم وقد
 بوال) التقلب نحو قولهم جال جولانا وطاف طوفانا وثار ثوراننا ومنه الغشيان والهيجان والنزوان لان
 المدة اذا غشت لا تخلوا من تقلب وكذلك الهايج والنازي (من فعل اللازم وصفاصغ علي * فعالان
 اوصغ فعلا أو افعلا) (ومن ممداه ومن كل فعل * صنع فاعلا واحفظ سواء فهو قل) الوصف من
 فعل اللازم علي فعالان كسكر فهو سكران وعطش فهو عطشان وعلي فعل كاسف فهو اسف ودفن فهو دفن

وعلى افعال كبلج فهو بلج ودعج فهو ادعج ومن ممداه أي اسم الفاعل من فعل المتمدي ومن فعل مطلقاً
على زنة فاعل كرحم فهو راحم وعلم فهو عالم وجلس فهو جالس وحبس فهو حابس وقولي واحفظ سواء ان
مربك فعل على وزن فعل واسم فاعله على غير زنة فاعل فاحفظه فهو قليل وذلك نحو طاب يطيب فهو طيب وشاخ يشيخ
فهو شيخ وشاب يشيب فهو شاب وخف يخف فهو خفيف وعف ينف فهو عفيف (وفي الحدوث فاعلاً
صنع مطلقاً * كحسن زيد غداً ﴿٥٧٥﴾ فاستوثقا) نهت بهذا على ان

وقد علمت ما في طه ونحوه من الفوائح قوله (وشذ في ذي الهمز) قال ابن هشام والبغداديون يقدسونه فيجيزون اتزر ومتزر وحكوا اتمن بالثاء من الامانة واتهل من الاهل وقال الفارسي هو خطأ في الرواية فان صححت فانما سمعت من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم ولم يحكس ولا الائمة المتقدمون العارفون بالصنعة اه وهذا عذره في جملة اتزر تحريفاً وفي رده علي الجوهرى في قوله ان اتخذ من الاخذ ومرشئ يتعلق بذلك وفي الكشف اتخذ من اتخذ كاتبع من تبع وليس من الاخذ في شيء قوله (رد اثره طبق) لتعسر النطق بالثاء بمد حرف الاطباق واختيرت الطاء لقربها من التاء فخرجنا قال الشاطبي قال س في حروف الاطباق لها مواضع من اللسان ويعني أن الطاء لها موضع الدال وموضع آخر وهو المسمى بالاطباق وهو فصل صوب الطاء على الدال وكذلك قال س لولا الاطباق لصارت الطاء دالا والصاد سيناً والطاء ذالا وخرجت الضاد من الكلام لانه ليس من مواضعها غيرها قوله (دالا بقي) يعني أن تاء افتعل تبقى دالا في هذه المواضع الثلاثة وهي اذا كان فاء افتعل دالا او زاي او ذالا	الوصف من فعل وفعل اللازم اذا قصد به الحدوث جاز صوغه على زنة فاعل كقولك زيد حسن غدا وعمر و فارح بمد غدا وكذا صوغه من فعل الذي امتنع صوغه منه في غير الحدوث كضاق (ومن ثلاثي كمفعول يرد صوغ اسم مفعول وهذا يطردا) (وما أني به علي فميسل «فبابه السماع كالقتيل) (وهكذا ما جاء مثل ذبح * وقبض ونقض وطرح) كل فعل ثلاثي فاسم مفعوله المقيس على زنة
---	---

مفعول كنسبته فهو منسوب وصحبته فهو مصحوب ويحیی كثيرًا على فعيل ولا يقاس عليه كقتله فهو قتل وحل عينه فهو كحيل وقد يحيى على فعل كطرح بمعنى مطروح وذبح بمعنى مذبح وقد يحيى على فعل كقبض بمعنى مقبوض ونقض بمعنى منقوض وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه باجماع

فصل في تصريف الفعل غير الثلاثي

(مضارع الرباعي بالضم ابتدي * أو غيره فتجا انل كتهتدي) (وكسره ان لم يكن ياء ابح * في كل ما

وازن ماضيه ربح) (أو ابتدي بهمز وصل أو بتاء * مطاوع كاتقاد مع تثبتا) الرباعي يعم المجرد نحو دحرج والمحقق به نحو جهور والمضاعف المين نحو علم والمزيداؤه همزة نحو اعلم والمزيد بمدفائه الف نحو ضاعف وكلها مستوية في ضم أول المضارع منها وغير الرباعي يعم الثلاثي والخماسي والسداسي وكلها مستوية في فتح أول المضارع منها كيعلم ويتعلم ويستفهم وكسره ان لم يكن ياء انج كسر أول المضارع مما وزن ماضيه فعمل كربح أو ابتدي بهمزة وصل كالنطق (٥٧٦) أو بتاء مطاوعة كتدحرج ما لم يكن أول المضارع ياء

فانها لا تكسر الا في مواضع ستذكر وكسر أول المضارع من الافعال المذكورة وهي لغة بني اخيل وقد قرأ بها بعض قراء الشواذ فكسر نون وإياك نستعين فيقال على هذه اللغة انا اعلم الحق وانت تسمع وتعلم وتستعين وتستغفر (وكسر نحو يجبل استثن ولا * تمنع ابي من حائز في وجلا) قد تقدم ان من كسر الهمزة والتاء والنون من حروف المضارعة لم يكسر الياء الا في مواضع ستذكر والي تلك المواضع اشترط بقولي	لتوافقهم في الجهر لان التاء مفتحة مستقلة فصل - هذا الفصل موقود للاعلال القياسي بال حذف وهو ثلاثة أنواع حذف الفاء الفعل وحذف الحرف الزائد وحذف عين الفعل فاشار الى الاول بقوله فاعمر الخ والى الثاني بقوله وحذف همز الخ والى الثالث بقوله ظلت الخ قوله (من كوعد) أي مما كان فعلا ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العين كذا في التوضيح قال الشهاب ولم يذكر محترز قوله مفتوح العين ولم يقيده الغزي بذلك بل قال أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي على فعل ومن مصدره الذي على فاعلة وتسلم في سائر أصاريفه تقول وعد بعد عدة ثم قال وكذا ووقى يحمى فاعلة قال السعد وهذا من باب حسب ومثله في شرح التسهيل للدماميني : أقول مراد الموضح الاحتراز عن وجه يوجه والغزى استغنى عن ذلك بتقييده المضارع بكونه على يفعل قال ابن هشام في الحواشي ولم يحذف في وضو وضو كما لم يستقلوا عنق وان استقلوا نحو دئال وذلك أنهم لا يستقلون الخروج من واو الى ضم لتناسبهما ويستقلون في يوعدا والخروج من واو الى كسر وقال وأصل
---	---

وكسر نحو يجبل استثن أي اذا كان فاء فعل واو كوجل فان أول مضارعه يكسر مطلقا الحذف فاستثنوا هذه الياء من ياءات مضارع فعل لان فعل الذي فاءه واو بعض فعل وياؤه بعض ياءات مضارعات فعل وانما جاز كسرها مضارع نحو وجل لانه يوجب قلب الواو ياء فيخف اللفظ ويصير يجبل كالنطق بياء تبين فان الياء المكسورة اذا اوليها ياء ساكنة خف اللفظ بها بخلاف المكسورة المفردة وهذا من باب اعلال اين ونحوه اذ لو قيل اين لكان مستقلا استقلا لا يذبوا عنه الطبع وليس هذا كظبي فان كسره زائلة

بزوال المائل فلم يستثقل (مضارع الذي بقاء افتتح * مزيدة ما قبل لا . فتح) (وذلك في سواه مكسور
إذا * زاد على ثلاثة نحو احتذا) . مضارع الذي بقاء افتتح مزيدة نحو تعلم وتضاعف وتدرج فهذه وما
أشبهها يفتح في المضارع منها ما قبل لا . نحو يتعلم ويتضاعف ويتدرج وذلك في سواه مكسور أي ما قبل
لام . ما ليس ماضيه مفتوحا بقاء . زيدة يكسر ان لم يكن من ثلاثي ﴿ ٥٧٧ ﴾ فان الثلاثي قد مضى الكلام عليه

الحذف . مع بقاء المضارعة لا ثقل الحاصل ح يكون الواو قد اكتنفها ثقلان
ياء وكسرة واعترض باوعد يوعد واجيب بانها وقعت بين كسرة وهمزة
لان الاصل ياوعد وبانهم كر هو اتوالي حرفين وبان الواو قويت بوقوعها بمد
حركة تجانسها وزعم الكوفيون انهم انما حذفوا في وعد يمددون وجان يو جل فرقا
بين التمدد والقاصر ورد بانهم حذفوا في وكف الميت يكف ووخذ البعير يخذ
ووقات النار تدد وويل المطربيل وقال أيضا * (فان قلت) * فإبأن يو جل * (قلت) *
الفتح * (فان قلت) * فإبأن يحسب * (قلت) * نأثبة عن الكسرة بدليل أن الماضي
فعل * (فان قلت) * فقولهم وسع يسع ووطي يطا الفتحه فيه . تأصلة
بدليل أن الماضي على فعل فإبأنهم حذفوا . مع أن فتحه غير نأثبة عن كسرة
* (قلنا) * انه من باب حسب يحسب فجاءت الفتحه نأثبة عن الكسرة
* (فان قلت) * فقولهم في باب تمدي الفعل ولزومه كمجبت ان يدو وحذفت
فيه الواو ولا كسرة * (قلت) * الاصل يدو فلما حذفت الياء وضمت
الدال لوقوعه قبل واو الجمع أبقوا الحذف اثبوتيه قبل مجيء واو الجماعة
وعروض زوال الكسرة لانها انما زالت للاسناد للواو وذلك عارض
* (فان قلت) * فتوله تدع الحوائم لا تجدن غليلا * الضمة فيه عارضة وقد
حذفوا * (قلنا) * لاثاني لهذه الكلمة فهذا . وطن الفت فيه الكسرة

﴿ ٧٣ ﴾ الياء وحركت لاجل الوقف (مصدر ذي همز لوصل قد عرف * بكسر ثالث والحاق
الالف) (كاستغفر الله الفتي استغفارا * واصفرو وجه الخاشع اصفرارا) (وافعل الافعال فيه . مشهور *
وماله تمويض تاء قد ذكر) كل فعل على وزن افعل فصدره على وزن افعال نحو اكرم اكراما فان كان
معتمدا على الين هو او مصدر استعمل حذف الف وعوض منها تاء التانيث نحو اراد ارادة واستزاد

استزادة وقد تقدم ذلك في فصل اعلان العين بنقل حركتها الى الساكن قبلها (فعلة لفعال اجعل مصدره * وجاء فعلا وما ان كثيرا) (وفتح فاء جاز من زلولا * ونحوه وفاعلا قد جملا) (ذو الفتح كالفضفاض والوسواس * وهكذا التمسك في الاناس) لفعال مصدران احدهما فعلة كدحرج دحرجة وهذا هو المطرد والثاني فعلا كسرهف سرهافا (٥٧٨) أي نعمة وهذا مقصور على السماع ومنهم من يجعله مقبسا

فان كان فعلا ثانيا مضاعفا	قوله (استمر في مضارع) يحتمل أن يكون منه يوثقين في قوله * وصاليات
كزلزل جاز في مصدره فعلا	كلما يوثقين بناء على أنه لغة من قال أثبت القدر فوزنه يوفعل ويبدل عليه
بفتح الفاء والاكثر كون	قول بعضهم أثبت القدر فاستقط الهزمة فدل على زيادتها وأثبة عندهو لا
فعلا مبرأ به عن الفاعل	افعولة مثل اكروية وكان القياس اثوية ولكن قلبت الواو ياء وادغمت
كوسواس بمعنى وسوس	الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتصح الياء وأما من قال أثبت القدر
وفضفاض بمعنى مفضض أي	أي اصلحت بعدها الاثني فائمية فعلية ووزن يوثقين يفعلين فليس مما
كاسر وقبصاب بمعنى مقبب	نحن فيه قوله (وبنيق متصف) أي اسم الفاعل والمفعول وفيه استعمال
أي هادر يقال قبب المعجل	اللفظ في حقيقةه ومجازه اذ المتصف حقيقة فيمن قام به الوصف وهو
اذا هدر (في فاعل الفعلا	الفاعل مجاز في غيره قال الشاطبي ولما كان المفعول شاملا لاسائر المفاعيل
والمفاعله * سيان كالقتال	تناول اسماء الزمان والمكان والمصدر قوله (في ظلت) قال ابن هشام أي
والمقاتله) (اكن فعال في	ونحوه بالنسبة الى الفعل والضمير فالفعال شرطه فعل وكون عينه ولا
الذي اليافاهم * يكدير او الثاني	من واد واحد والضمير شرطه أن يكون مرفوعا متحركا والدليل على
فيه ملتزم) قد تقدم ان كسر	ذلك أن قوله في ظلت لا يصح حملة على نفس ظلت لان النحوي انما يتكلم
الياء المفردة حقيق بان يجنب	في القواعد لا الافراداه وقال الشاطبي ليس هذا قاصرا على ظلت وانما قصد
ما لم يكن الكسر عارضا فلذلك	به التمثيل كقوله في كتبه الخلف انما كذا خلتني وقد احرز ستة اوصاف
استغنى بمفاعلة عن فعال فيما	فعلا مضاعفا مكسور العين مبنيا للفاعل ساكن الاخر ماضيا قوله

فاؤه ياء نحو ياسره مياسرة وياء نه ميامنة وقد حكى ابن سيدة ياومة مياومه وأواما وهو وقرن في الدور نظير يمار في جمع يعور وهو الجدي والثاني فيه ملتزم اعني بالثاني مفاعلة أي مفاعلة ملتزم في مصدر فاعل الذي فاؤه ياء كياسر ويامن (لعمل التفعيل صنع وتفعله * صحيح لام قبل نحو تكلمه) (واجعله للمعالم منفردا * واستندرن قول راجز شدا) (وهي تنزي دلوها تنزيا * كما تنزي شهلة صيبا)

واجمله للمعمل أي اجعل التفعلة دون التفعيل مصدر فعل المعتل اللام نحو زكا تزكية وولي تولية وسرا تسرية وتركوا التعليل في مثل هذا استقلاً لتضعيف الياء المكسور ما قبلها مع وجود مندوحة عنه وقول الراجز * في تنزي دلوها تنزياً نادر * (في فعل الفعال والفيعال في * فاعل قل فاقفون ما قفي) فعل فعلاً نحو كذب كذاباً وحمله الأمر حملاً وتحميلاً وفاعل ﴿٥٧٩﴾ فيمالا كققاتل قيتالاً (وكالتلاق

(و قرن في اقرن * (إن قيل) * بقي عليه قرن في يقرن * (فالجواب)
أن الأمر والمضارع سواء استقر ذلك حكمها واحد قوله (و قرن نقلاً)
قال ابن هشام الظاهر أنه خاص به وفي المحكم قوله تعالى و قرن و قرن هو
كقوله ظان وظان ف قرن على اقرن كظان على اظلمان

حذف الادغام ~~حذف~~ أي الاتق بالتصريف وهو ادغام
الثلاثين قوله (محركين) لأن الأول أن كان ساكناً فالادغام واجب في كلمة
وفي كلمتين نحو اضرب بكر أو أن كان الثاني ساكناً وأريد التخفيف حذف
الأول نحو علماء ومن ذلك ظلت وأحسننت وكذا إذا سكن ما قبل الأول
صحيحاً ولم يقبل التحريك نحو استطاعوا فأنك تحذف التاء فتقول استطاعوا
لأن هذه السين لم تتحرك في وقت وقالوا أيضاً بلعبر وبعضهم قال استاع
فهذا ما حذف الطاء أو أبدلها تاءً بمد حذف التاء لتوافق السين في
الهمس كما أبدلت الدال من التاء في ازدان لتوافق ما قبلها في الجهر وهذا
واضح وأما الحذف فيكون الحذف قد حذف الحرف الأصلي للتخفيف
واعلم أن لوجوب الادغام شروط أحد عشر أشار الناظم منها إلى عشرة
وأسقط واحداً وهو أن لا يتصدر المثلان قال ابن غازي وكان يمكنه إدراجه
في الشطر الرابع فيقول وددن وجسس واخصص ابني والكلام عليها

فالوصف بيدي المرة المرادة (في غيره أي في غير الثلاثي كالأكرام والاستغفار إذا قصدتين المرة
الحقت التاء لصيغة المصـدر كأكرامه واستغفاره ولا يفعل ذلك بمصدر الثلاثي إلا أن يرد شاذ
فلا يقاس عليه كآيانه ولقاءة وقولي أن لم تكن من قبل مستقره اشترت به إلى أن المصادر التي صيغت في
الأصل بالتاء كإرادة واستزادة ودحرجة لا يكتفي بها عند قصد المرة بتلك التاء بل توصف بوصف يدل

على ذلك نحو ابان ابانة واحدة واستمان استماناة واحدة وكذلك يفعل بالمصدر الثلاثي كرحمة وبنقة
(وابدات لفظة هيت لما * ليس ثلاثياً شذوفاً عاماً) الاشارة بهذا الكلام الى نحو قولهم فلان حسن
العمة والقمصاة وفلانة حسنة الخمرة والنقبة يريدون الهيثة من قمص وتقمص وتنقبت واختمرت
فصل ٥٨٠ (وزن المضارع اسم فاعل الذي * زاد على ثلاثة كمحتذي)

(واقترقا بالميم وانكسار ما * قبل الاخير مطلقاً فانسأ)
(واجمل مكان الكسر فتحاً ان ترد * به اسم مفعول كمقطي المتقد) اذا اردت اسم فاعل فعل زائد على ثلاثة احرف جنى به على زنة مضارعه جاء لا بدل حرف المضارعة ميما مضمومة كاسراً ما قبل آخره طلقاً اي سواء في ذلك ما فيه تاء المطاوعة وما ليست فيه واذا اردت اسم مفعول فتحت ما قبل آخره بعد زيادة الميم المضمومة
فصل ٥٨١ (والامر من افعل افعل كاضف * وما سواه افعل به الذي اصف) (فاول المضارع احذف امراً * وابداً بتحريك يليك قادراً) على (وشل وبع وردولتختم بما * يحق للفعل الذي قدجزما) (فان تلاء سا كن كينتصر * فابدأ بهمز الوصل فيه كاتقدر) فان تلاء سا كن أي ان كان الذي به مدحرف المضارعة منه سا كننا كنون ينتصر فابدأ بهمز الوصل نحو انتصر ولا يتناول قولي وان تلاء سا كن نحو يكرم لان افعل قد تقدم الكلام عليه وعلم أن

مستوفى في الشروح لكن ذكر ابن هشام في الحواشي لها ضابطاً حسناً فقال منها للمدغم ثلاثة عدم التصدر فنحو ددن لا يدغم وأما تكلم فن باب الجائز وعدم وجوب تحركه فنحو جسس لا يدغم وعدم سكون ما قبله فنحو اقتتل واستتر انما يدغم جوازاً ومنها للمدغم فيه ثلاثة التحرك فنخرج اشدد ولم يشدد فن باب الجائز وعلى الماء فمتنع والزوم فنخرج نحو حيي وعبي وعدم عروض الحركة احترازاً من اخصص ابي ولها ان يكونا ثلثين وفي كلمة ولا كلمة ان لا تكون ذات الحاق ولا ذات وزن من اوزان ثلاثة ولا اسماء على فعل قوله (في كلمة) فان كانا في كلمتين كان الادغام جائزاً لا واجباً بشرطين ان لا تكونا همزتين نحو قرأ آية وان لا يكون الذي قبله لاسا كنائين لين نحو شهر رمضان فان هذا الادغام لا يجب عند جمهور البصريين كما في التسهيل قال ابن الحاجب في شرح المفصل وهذا الموضع هنا اضطرب فيه المحققون لان النحويين مطبقون على أنه لا يصح الادغام والمقرئين على أنه يصح فيسرا الفرق بينهما قال وقد جمع الشاطبي بان القراء أرادوا الاخفاء وسماه ادغماً القرب منه وأراد النحويون الادغام المحض قال وهذا الجواب وان كان جيداً على ظاهره الا أنه لا يثبت أن القراء امتنعوا من الادغام بل ادغموا الادغام الصريح وقد كان هذا المحيب يقرأ في نحو الخلد جزاء ثم قال والاولى الرد

الامر منه مفتوح به مزة قطع سواء سكن ما بعد حرف المضارعة منه كسكرم أو تحرك كضيف فما ذكرت
 بعد ذلك فالمراد به غير افعل والله اعلم - فصل - (مصدر اوزمان او مكان *
 من مفعول بالفتح يستبان) (ان صيغ مما ليس فيه يفعول * مكسور عين وكذلك مفعول) (من
 كل ذي اعلال لام كراما * كذاك من نحو وعيت وسما) (٥٨١) يشترك المصدر والزمان

علي النحويين وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع ومن القراء جماعة من
 النحويين ثم لو قدر أن ليس منهم نحوي فهم ناقلون لهذه اللغة عن ثبتت
 عصمته عن الغلط في مثله ولان القراءة ثبتت تواتراً ومات قبله النحويون
 آحاد ثم لو سلم أن ذلك ليس بتواتر فالقراء اكثر وأعدل فالرجوع
 اليهم أولى قوله (وحيي افكك) قال ابن غازي لوقال * وما أتى كنتجلى
 واستتر * وحيي افكك وادغم دون حذر * لزال توهم اختصاص حيي
 بالوجهين دون بابه لكان سبيله سبيل كنته وخلته كما تقدم آخر الباب
 قبله اه وقال ابن هشام ليس المراد خصوصية الفعل الماضي ولا الفعول
 البتة قال في شرح الغاية ما معناه ولا فرق بين أن تكونا متطرفتين أو
 قبل الف ممدودة نحو احياء او الف ونون نحو ان تبني من حيث مثل
 مفعولان فنقول محيان وقال ابن هشام لم لم تعلم الياء الاولى لقلبها الفاء
 لتحركها وانفتاح ما قبلها وكذا هوى وغوى في احدي اللغتين اه وقال
 السعد في شرح الغزي عدم اعلال العين بعدم لزوم أن يقال في المضارع
 يراي كيخاف ياء مضمومة وهم رفضوا ذلك وقال في حيي انه لم يعمل لما
 تقدم قوله (كذاك نحو تتجلى) قال ابن هشام اعلم أن الادغام يحدث ستة
 آثار تحريك الساكن واسكان المتحرك والتشديد والابدال واجتلاب

ممتلة كالورد والموقف والموئل وولى من قولهم وليت الارض اذا اصابها الولى وهو المطر الذي يلي الوسمي
 وهو المطر الذي ينزل بعد الخريف يسمى الارض بالنبات وقولى وماله يفعل بالكسر اشارة الى أن ماله مضارع على
 يفعل بكسر العين فالفعل منه بكسر العين اذا اريد به مكان اوزمان كالضرب والممتع ومفتوح العين
 اذا اريد به المصدر نحو ضربته مضربا وكسبته مكسباً وأشرت بقولى وغير ما قدمت من ذي يفعل الى

ه قوله كالمكر كذا بالاصل وليحرر

مافاؤه واو اولاه حرف لين ومضارعه يفعل كوعد ووما فان المفعول منه لا يختلف وأشرت بقولي وغير ما *
قررت فبشذوذها احكما الي ما سمع فيه الكسر وقياسه الفتح كشرق ومطلع ومغرب ومرفق وممرق ومجزا
ومحشر ومسكن ومسقط ومنبت ومنسك ومسجد والفتح مسموع في بعضها والقياس فتحها
واجراؤها عليه جائز (ومن ٥٨٢) ثلاثة ابنيين كهن من * غير الثلاثي اسم مفعول تبين (

(كمستقر مصباح ومسا *
ممزق مجرا كذاك مرسا)
الاشارة الى أن في الفعل قد
تقدم انه بني من ثلاثي المصدر
والزمان والمكان فرار ان يعامل
غير الثلاثي بهذه المساملة بني
منه اسم مفعول وجعل بازاد
ما يقصده من الثلاثة فن
المستعمل مصدر أقوله تعالى بسم
الله مجراها ومرساها أي اجراؤها
وارساؤها ومزقناهم كل ممزق
والى ربك يومئذ المستقر أي
الاستقرار ومنه قول الشاعر
* اظلم ان مصابكم رجلا *
اهدي السلام تحية ظلم * أي
اصابتكم رجلا

همزة الوصل وحذفها ويجتمع في المدغم منها اثنان وثلاثة وخمسة ولا
تجتمع الستة فاجتمع الاثني نحو شذ وثلاثة نحو يرد وخمسة نحو خصموا
في اختصموا ابدال التاء صاد أو اسلبت ونقلت حركتها الى الخاء وشددت
وحذفت همزة الوصل ومثال ما اجتلبت فيه همزة الوصل مسئلتنا وقال
أيضا في الممتع ان كان اول التثنية اول كلمة والثاني زائدا لم يدغم نحو
تذكر لانه يخفف بحذف الثاني ولا الباس وان كان الثاني أصليا فانشئت
ادغمت وذلك بتسكين الاول ويحتاج ح الى همزة الوصل وذلك نحو
تابع وأتابع وانما لم يحجز الادغام في تذكر لما ذكرنا من أنه قد امكن
تخفيفه بالحذف فكان اولي من الادغام المحوج الى اجتلاب همزة الوصل
وأيضا فان همزة الوصل لا تكون في أول الفعل المضارع وتكون في
اول الماضي قوله (كتبين العبر) تخفيف التاءين تارة بادغام الاولى نحو
ولا تبرجن ولا تيموا في قراءة البري وتارة بادغام الاولى في مقارب نحو
تظاهرون وتذكرون وتارة بالحذف وهل هو الاولى او الثانية خلاف
قوله (نحو حملت ما حملته) قال الشاطبي دخل في حملت كل ضمير فيه
تاء وأما حملت فلا يشاركه الا أنا قوله (وفك افعال) شترك فعلا التمتع
في وجوب التصحيح ان كانا معتلين العين نحو ما أقوله وأقول به وافترقا

فصل ٥٨٣ (ثلاثة من الثلاثي مفعله * ومفعول أو مفعله ومفعله) في

(لاسم مكان قدحوي ما استكثر * أو افعال المكان أيضا كثيرا) (في آلة لفعل محفوظا ورد *
وفاقه المفعال لكن ما اطرده) (وربما ثلث عين مفعله * في مصدر أو بقعة مشتمله) (وشذ نحو مطبخ
ومنقل * ونادر تثليث ميم مفعول) مفعله كمرآة ومسجلة ومكحة ومكسجة ومفعول كسعر ومخرجة

ومفعال كمجراث ومنقاش واما مفعلة لاسم مكان الشيء الكثير فكعضبة للموضع الكثير الضبا ومذابة للموضع الكثير الذئاب ومفعل الدال على آلة منخل ومدق ومسسط ومدهن ومكحله ومحرضة لوعاء الخرض وهو الاشنان ومفعال لآلة كارات وهو آلة تارث النار أي اضرامها وكسراء وهو يسرب به أي يخرز وتثليث عين مفعلة مصدر كمقدرة ومقدرة ومقدرة وبقعه كمقبرة (٥٨٣) ومقبرة ومقبرة وهو المكان الكثير

في. مسألة الادغام ان كانت العين واللام من واد واحد فاقبل يدغم ولا بد نحو ما اعزته وافعل يفك نحو اعززه ولهذا قال الناظم في تلك المسئلة ما لا يمكن فعل تعجب وقال في هذه وفك افعل قوله (واتزم الادغام أيضا في هلم) انما التزم فيها لانها عند الحجازيين اسم فعل وهم يدغمون في المضارع المجزوم والامر ففي الاسم اجدر وأما التميميون فانه وان كان عندهم فعلا ولكنهم يظهرون في الفعل فهذا على قاعدتهم وهذا اولى من تعليمهم بالتركيب وانظر هل يشكل على دعوى التزم الادغام قولهم هلم من بالفك قوله (عنيت) قال الشاطبي الافصح بناء عنى للمفعول قوله (نظما) تمييز الفاعل أو حاله قوله (احصى من الكافية الخلاصة) ربما يتوهم أنه أراد بهذا أنها أكثر مسائل من الكافية وليس كذلك لأنه مكابرة في الحسن والذي يظهر أن احصى فعل ماض وفيه ضمير يعود على ما في قوله وماجمعه عنيت قدكمل والخلاصة مفعول به قوله من الكافية حال منه والمعنى ان ماجمعه عنيت جمع خلاصة ما في الكافية فليس المراد بالخلاصة اسم هذا النظم بل احسن ما في الشيء قوله (فاحمد الله مصليا) الخ لما افتتح كتابه بالحمد لله والصلاة والسلام على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أراد ان يختم الكتاب بذلك فحصل له بذلك حسن الخاتمة

أيضا الخدم وهو بيت صغير في صدر البيت الكبير وروي أيضا التثليث في ميم مصحف (وقد جمعت نضم هذا الباب * كملا ابواب ذا الكتاب) (فالحمد لله على تكميله * ميسرا ما ريم في تحصيله) (وافضل الصلاة والسلام * على لباب صفوة الانام) (لأله منها صلاة وافرد * وانم باطنة وظاهرة) انتهى شرح الكافية الشافية بحمد الله وحسن عونه وصلي الله وسلم على عين الرحمة وسر الحكمة جوهرية الوجود

أحسن الله لنا الختام * واطف بنا على الدوام * وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه الكرام * مادام الضوء والظلام * والحمد لله أولاً وآخراً * باطناً
وظاهراً * ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل *

انتهى وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

حمد آل من حنف بحفظه * من نحاحه * واذق من احبه * من شراب محبته صفوه *
فكانت خلاصته له عن غيره كافيته * وصلاة وسلاماً على سيدنا ومولانا محمد
المعطي من الكمالات كل صهوه * وعلى آله واصحابه صفوة الصفوه * ما
دامت رعايته تعالى لعباده واقية * أمابعد فتدبج بحمد سبجانه طبع هذه
الحاشية الفريدة ذات المحاسن الحميدة * للشيخ الامام * العلامة الهمام * المتبحر
في فنون العلوم * المحرر لما اعتاص عند اختلاف الفهوم * الشيخ يس العليمي
الحمصي رحمه الله تعالى محلي الهوامش والطرر * بما ازري بنفائس الدرر *
الا وهو شرح الامام الشهير * الاستاذ الكبير * جمال الدين ابن مالك رحمه
الله على منظومه الكافية ذات المزايا الوافية * وذلك بحجروسة فاس * صانها
الله واهلها * من كل باس * بمناية * مولانا أمير المؤمنين * الذاب عن ساحة
المسلمين * السلطان الاعظم * الامام الانغم * محي رسوم العلوم بدمه وانها *
والجامع لما تفرق من شتاتها * ذي التاليف العديدة * والتصانيف الفريدة *
امام العلوم بغير مدافع * المستولى على معالي الامور بالامنازع * عالم السلاطين
وساطان العلماء * من انتادات اطاعته جميع العظماء * المحفوظ بحفظ الله
تعالى من كل ما يغيظ * * سيدنا ومولانا عبد الحفيظ * * أدام الله
نصره * وشده بموئنته ازده * وأعز به الدين * وكان له خير * مين * وكان
انتهى وضعهما * وكمال طبعهما * ثالث جمادي الثاني عام ثمانية وعشرين
والاثمائة والف * من هجرة * من خلق على اكمل حال وأحسن وصف *
صلى الله عليه وعلى آله وسلم * ملاح بدر تمام * وفاح مسك ختام آمين

ونور عين كل موجود خاتم
الانبياء وقدوة الاصفيا سيدنا
ونبينا ومولانا محمد وعلى آله
الطاهرين واصحابه الاكرمين
انتهى بحمد الله تعالى وحسن عونه



مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخات

الرقم:	١٣٠٧ - ١٤٢٠
العنوان:	جريدة العليح على القصة ابرغازي
المؤلف:	العليح محمد - تم - في النسخ - ١٠٦١ م
تاريخ النسخ:	للمن - للملك - الم. ب. ن. ع. ب. د. الم. ا. د. ي.
اسم الناسخ:	---
عدد:	٤ - ١٢ (٥٠٠)
ملاحظات:	---
ملاحظات:	---

٤١٥

حاشية العلّيمي على الفهرية ابن مالك ، تأليف العلّيمي ،

ع. ٥٠

ياسين بن زين الدين - ١٠٦١ هـ . كتبت في القرن الثاني

عشر الهجري تقديرا .

٢ ج / في مجلد (٥١٣) ٢٧ مس ٢١ x ٥٥ ر ٥ اسم

نسخة حسنة ، خطها نسخ مملوك .

٧٠٣١

الأعلام ٩: ١٥٥ الأهرية ٤: ١٨٢

١- الفهر ، اللغة العربية ٢- المؤلف بعد تاريخ

النسخ .

١٤٢٠ / ١
١٤١٤ / ١٣١